



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية الآداب واللغات  
قسم اللغة والأدب العربي



# التراث النحوي العربي واللسانيات الحديثة

## دراسة وصفية تحليلية

### لاتجاهات المنجز اللساني المغاربي المعاصر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة والأدب العربي  
تخصّص: الفكر النحوي واللسانيات

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد المجيد عيساني

إعداد الطالب:

علي بلول

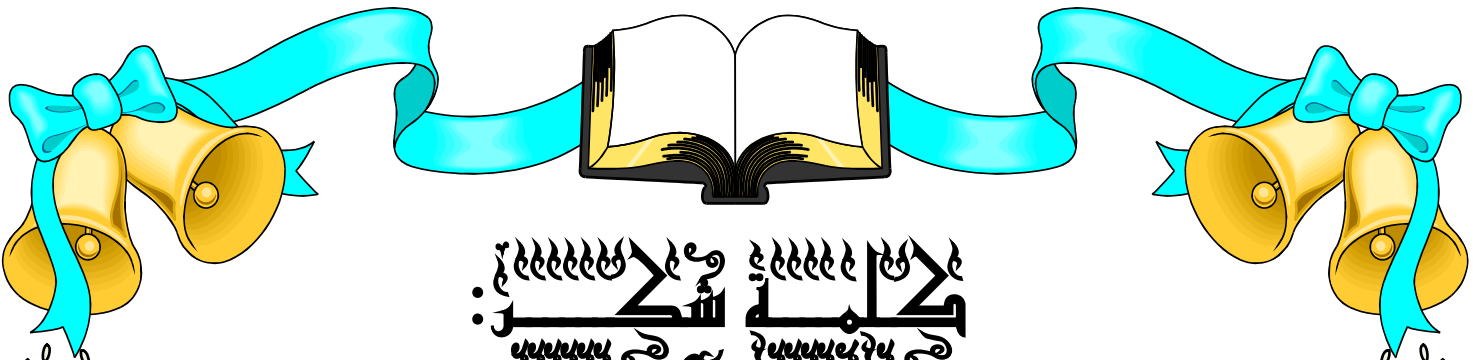
أعضاء لجنة المناقشة		
رئيسا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د: عبد القادر بقادر
مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د: عبد المجيد عيساني
مناقشا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د: مسعود غريب
مناقشا	جامعة الشهيد حمّة لخصر الوادي	د: سليم حمدان
مناقشا	جامعة الشهيد حمّة لخصر الوادي	د: دلال وشّـنـن
مناقشا	مركز البحث ورقلة	د: مبروك بركات

الموسم الجامعي: 2021/2020م



قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي<sup>٢٥</sup>  
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي<sup>٢٦</sup>  
وَاحْلِلْ عُقْدَةَ مِنِّ لِسَانِي<sup>٢٧</sup>  
يَقْقَهُوا قَوْلِي<sup>٢٨</sup>

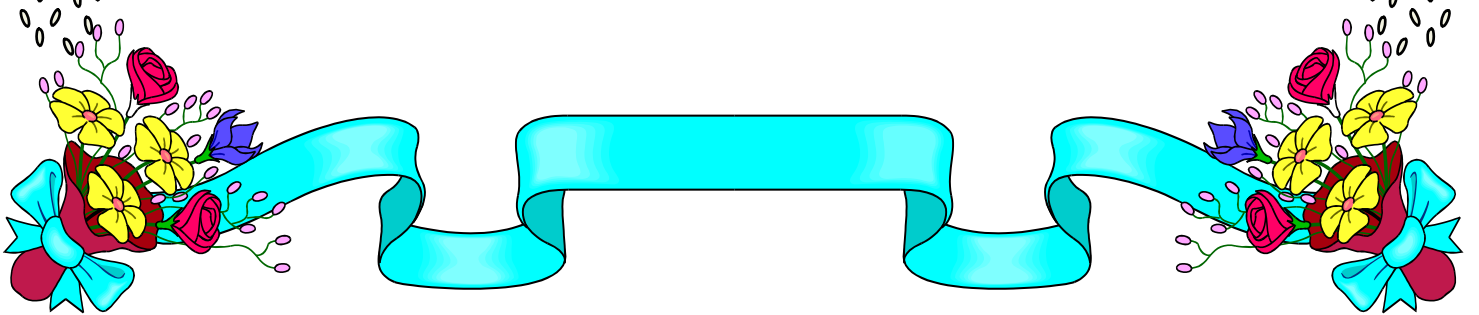
سورة طه



# حَمْدُ اللَّهِ وَشُكْرُهُ

يقول تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ إبراهيم (7)  
فالشكر قبل كل شيء لله الجواد الكريم أن وقّني وأصبحت في هذه المنزلة  
ويقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: « مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ »  
أقدم جزيل شكري وخالص تقديري لأستاذي:

الأستاذ الدكتور: عبد المجيد عيساني، على ما بذل من جهد ومتابعة حثيثة  
وعلى ما قدّم من توجيه علمي دقيق كان له الأثر الفعال فيما وصل إليه هذا البحث  
إلى كل من علّمني حرفاً  
إلى كل من ساعد بكتاب أو قدّم نصيحة أو رأياً أو تشجيعاً معنوياً  
أخص بالذكر صديقي الدكتور: محمد غدير الذي ساعدني في الترجمة  
والدكتور الأخضر بلول الذي ساعدني في التنسيق.  
إلى هؤلاء جميعاً خالص تشكراتي وعظيم امتناني.



مقدمة

واجه دخول اللسانيات إلى الثقافة العربية صعوبات وعراقيل جمة، فقد واجهته مخيلة عربية رافضة لكل ما يمت إلى الغرب بصلة، فضلا عن محدودية ما قدمته اللسانيات الوصفية في ذلك الوقت على غرار المستوى الصوتي حيث ظهر تفوق اللغويين العرب القدماء واضحا في هذا المجال ولا يزال، يضاف إلى ذلك عدم تمكن أغلب الباحثين المحدثين العرب الأوائل من تقديم اللسانيات بالشكل المناسب، حيث تناولها بعضهم على أنها بديل للنحو العربي، وبعضهم الآخر إما تناولها بشكل سطحي وهي بالتالي لا تقدم جديدا يذكر أو أنها طلاس يصعب حلها والتعامل معها، كلها عوامل عززت تغريب اللسانيات والاعتقاد بعدم جدواها وهامشيتها، فهم لم يُحسنوا الخوض فيها ولا مسيرتها فزادوها تغريبا على تغريب، وكرسوا التفور والجفاء تجاهها في الثقافة العربية الحديثة.

إن تلك الإخفاقات ارتبطت باللسانيات البنيوية الوصفية، بيد أن الأمر اختلف نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، حين تعرّف اللسانيون العرب على نظرية تشومسكي التي قامت على أنقاض نظرية دي سوسير التي أفل نجمها وصارت من الماضي، وفي هذه الفترة التحق اللسانيون المغاربة بالركب وخاضوا هم أيضا في ما خاض فيه أشقاؤهم، ونالوا حظهم من البحث اللساني ما نالوا، ولا نبالغ حين نقول: إن تعاطي الباحثين المغاربة مع النظريات اللسانية الغربية قد غير من الصورة النمطية تجاه اللسانيات في المخيلة العربية رأسا على عقب، وحدث الوصال بعد التفور والجفاء، ودخل البحث اللساني العربي في مسار ومنعرج جديد مختلف كلياً عما كان عليه نظراً وتعاطياً وممارسةً وتطبيقاً.

إنّ التميّز الذي نُعت به المغاربة في مجال اللسانيات وحده كفيلاً بأن يكون مدعاةً للبحث فيه، لذلك كان عنوان هذا البحث "التراث النحوي العربي واللسانيات الحديثة دراسة وصفية تحليلية لاتجاهات المنجز اللساني المغربي المعاصر".

وبناءً على ما تقدّم حاولت الإجابة في هذا البحث عن مجموعة من التساؤلات والإشكالات، يمكن صياغتها بالشكل الآتي: "ما هي الاتجاهات التي سلكها المنجز اللساني المغربي الذي ذاع صيته في الزمن المعاصر؟ وما سر هذا التميّز المعرفي الذي نُعت به البحث اللساني المغربي بشكل عام؟ وهل أسهم فعلاً في إغناء اللسانيات الحديثة وإثرائها كما يؤكد الباحثون؟ وهل كان تأخر اللسانيين المغاربة في الخوض في مجال اللسانيات عاملاً إيجابياً أم سلبياً؟".

ومن الأسباب التي دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع إضافة إلى ما نُعت به البحث اللساني المغربي من تميّز أذكر:

- لقد دفعني موضوع بحثي في الماجستير الذي تناولت فيه العامل عند الحاج صالح إلى فكرة توسيع مجال البحث، ليشمل الاتجاهات التي سلكها المنجز اللساني المغربي المعاصر بشكل عام.



- ميولي الذاتية إلى هذا النوع من البحوث الذي يأخذ شكل المقارنة العلمية الممنهجة بين التراث واللسانيات وإظهار ما بينهما من روابط أو تقاربات يمكن استثمارها لتطوير البحث اللساني بشكل عام، وتراثنا اللغوي زاخر وحافل بكنوز ثمينة يمكن أن تدفع البحث اللساني نفسه قدمًا إلى الأمام.

- الخروج من النمطية المتبعة في البحوث اللسانية التي تركز على اللسانيين المشاركة أو تجمع بينهم واللسانيين المغاربة، فأردت أن يكون البحث خاصًا بالمغاربة لجودة وتميز ما قدمه هؤلاء، وأثرهم الواضح في إغناء وإثراء اللسانيات نفسها بشكل جدي وفعال.

- الخروج من النمطية المتبعة في ذكر الاتجاهات اللسانية، حيث اعتمدت الاتجاهات الموجودة نظريًا وتطبيقًا بشكل فعلي في الواقع، وليس مجرد ترديد وذكر لها من أجل التردد أو الذكر، ولهذا السبب استنيت الاتجاه البنيوي الوصفي وكذلك التراثي، لأن الأول غير ظاهر وغير فعال في المغرب العربي، وأما الثاني فهو غير ظاهر ولا يدخل في ثنائية التراث واللسانيات، وهو أمر أساسي في اعتقادي، ولهذا كله اعتمدت أربعة اتجاهات في هذا البحث هي: (الاتجاه التوليدي التحويلي، الاتجاه الوظيفي التداولي، الاتجاه التوفيقي التجسيري، والاتجاه اللساني التقدي التقويمي)، وسأتي التفصيل في سبب اختيار هذا التصنيف بالذات.

وقد كان من البديهي البحث في الدراسات السابقة في هذا المجال، وقد لاحظت كما سبق التذكير أنها عادة تركز على اللسانيين المشاركة أو تجمع بينهم وبين اللسانيين المغاربة على غرار رسالة الدكتوراه للباحث مصطفى غلفان بعنوان: "الكتابة اللغوية العربية الحديثة دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والممنهجية" عن جامعة عين الشق(المغرب)، سنة 1991م، وما تخصص منها بالمغاربة لاحظت أنها تأخذ في أغلبها اتجاهًا واحدًا تركز عليه من خلال باحث مغربي بعينه، ولا تقدم صورة عامة لاتجاهات البحث اللساني المغربي بالشكل الذي حاولت تجسيده في هذا البحث، ومن ذلك على سبيل المثال رسالة الدكتوراه التي تقدمت بها الباحثة معالي هاشم علي أبو المعالي بعنوان: "الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجًا: عن جامعة بغداد(العراق)، سنة 2014م، وتجدر الإشارة إلى أنني استفدت من هاتين الرسالتين أيما استفادة في هذا البحث، أما الاتجاهات فقد بينت بأني اعتمدت فقط ما هو موجود وفعال ومؤثر بالفعل وليس مجرد سرد لتلك الاتجاهات دون إثبات كما دأبت عليه الكثير من البحوث.

ولقد حاولت الإجابة عن تلك الإشكالات والتساؤلات في أربعة فصول، كل فصل منها مقسم إلى ثلاثة مباحث، فسمت على نفس النمط من حيث العناوين، تعتمد تدرجًا منطقيًا قوامه الانتقال من العام إلى الخاص هذه الفصول الأربعة مسبقة بمدخل، وكلها مسبقة بمقدمة تُعطي صورة عامة عن البحث، ومختومة بخاتمة لخصت فيها أهم ما استخلصته واستنتجته بعد الانتهاء من هذا البحث، كان المنهج الوصفي المستند على التحليل هو الطاغى عليها، بيد أنني طعمته بالمنهج التاريخي عند تأصيل النظريات اللسانية الغربية ودخولها إلى الثقافة

العربيّة والمغاربيّة بشكل خاص، والمنهج التقدي الذي يأخذ شكل الآراء المنقولة أو الذاتيّة عند الضّرورة، وهو منتشر في ثنايا البحث.

أمّا مدخل البحث وفصوله فتفصيلها على النحو الآتي:

– مدخل البحث: وعنوانه بـ: "تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات" هو عبارة عن مدخل مفاهيمي يمهّد للبحث تناولت فيه تفكيك العنوان إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: "التراث التحويلي العربي" و"اللّسانيات الحديثة" و"المنجز اللّساني المغاربي"، مرّكزا على العنصر الثالث، الذي تناولت فيه إلى جانب تحديد مفهوم المنجز اللّساني المغاربي، أهمّ الاتّجاهات التي سلكها هذا المنجز، وبرّرت فيه سبب اختياري لهذا التصنيف بالذّات، ثم تناولت موضوعًا هامًا بذكر أهمّ عوامل وأسباب التميّز المغاربي في مجال البحث اللّساني.

– أمّا الفصل الأوّل، فعنوانه: "الاتّجاه التوليدي التحويلي في المنجز اللّساني المغاربي"، ويشتمل على المباحث الثلاثة الآتية: المبحث الأوّل بعنوان: "الاتّجاه التوليدي التحويلي في المنجز اللّساني المغاربي مفهومه مبادئه رّواده"، والمبحث الثاني بعنوان: "المنجز اللّساني المغاربي التوليدي التحويلي موقفه من التراث أهمّ قضاياها قراءة في نماذج مختارة"، أمّا المبحث الثالث، فعنوانه: "قضية الرّتبة عند الفاسي الفهري "عينه".

– أمّا الفصل الثاني، فعنوانه: "الاتّجاه الوظيفي التداولي في المنجز اللّساني المغاربي"، ويشتمل هو أيضًا على ثلاثة مباحث معنونة على النحو الآتي: المبحث الأوّل بعنوان: "الاتّجاه الوظيفي التداولي في المنجز اللّساني المغاربي مفهومه مبادئه رّواده"، والمبحث الثاني بعنوان: "المنجز اللّساني المغاربي الوظيفي التداولي موقفه من التراث أهمّ قضاياها قراءة في نماذج مختارة"، أمّا المبحث الثالث، فعنوانه: "الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة عند أحمد المتوكّل "عينه".

– أمّا الفصل الثالث، فعنوانه: "الاتّجاه التوفيقي التّجسيري في المنجز اللّساني المغاربي"، ويشتمل هو كذلك على ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل بعنوان: "الاتّجاه التوفيقي التّجسيري في المنجز اللّساني المغاربي مفهومه أصوله رّواده"، والمبحث الثاني بعنوان: "المنجز اللّساني المغاربي التوفيقي التّجسيري موقفه من التراث أهمّ قضاياها قراءة في نماذج مختارة"، أمّا المبحث الثالث، فعنوانه: "جهود النظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرحمان الحاج صالح ودورها في ترقية التراث اللّغوي العربي وعصرنته "عينه".

– وأمّا الفصل الرّابع فعنوانه: "الاتّجاه التّقدي التّقويمي في المنجز اللّساني المغاربي"، ويشتمل هو الآخر على ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل بعنوان: "الاتّجاه التّقدي التّقويمي في المنجز اللّساني المغاربي مفهومه مواصفاته مبرراته أهدافه رّواده"، أمّا المبحث الثاني، فعنوانه: "المنجز اللّساني التّقدي التّقويمي المغاربي موقفه من التراث

أهمّ قضاياها قراءة في نماذج مختارة"، وأمّا المبحث الثالث، فعنوانه: "عوائق التلقّي وإشكالاته ونقد الكتابة اللسانية التمهيدية لحافظ إسماعيلي علوي "عيّنة".

وقد استدعت طبيعة البحث بمختلف اتجاهاته مجموعة من المصادر والمراجع، كانت كتب اللسانيين المغاربة هي الطاغية عليها، وفي طليعتها كتب زعماء الاتجاهات المدروسة، وهم على التوالي: كتب عبد القادر الفاسي الفهري زعيم الاتجاه التوليدي التحويلي، وأحمد المتوكّل زعيم الاتجاه الوظيفي التداولي، وعبد الرحمان الحاج صالح زعيم الاتجاه التوفيقي التجسيري، ومصطفى غلفان زعيم الاتجاه اللساني التقدي التقيومي، هذا إضافة إلى بعض المصادر التراثية، ككتاب سيويه، والخصائص لابن جني، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ومفتاح العلوم للسكاكي، وبعض المراجع الأجنبية في الاتجاهين الأوّل والثاني، كما استفاد البحث من عدد معتبر من الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، وكذلك الكثير من المقالات المنشورة في مجالات علمية محكمة.

ولقد واجهت هذا البحث صعوبات ككل بحث، ومن هذه الصعوبات ما يتعلّق بالمصادر والمراجع، جمعت بين صعوبات الكثرة وصعوبات القلّة وهذه مفارقة عجيبة، فلا يخفى ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من سهولة في الحصول على المصادر والمراجع، لكن هذه السهولة نفسها تطرح إشكالاتاً كبيرة في كيفية التعامل مع هذا الكم الهائل من المصادر والمراجع، إضافة إلى صعوبة تصفّحها على شاشة الحاسوب، هذا ما تعلق بصعوبات الكثرة، أمّا صعوبات القلّة، فرغم كثرة المصادر والمراجع التي تتيحها الشبكة العنكبوتية، لكن الكثير منها يبقى مفقوداً وليس متاحاً على هذه الشبكة، ولعلّي أذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر الجزء الثاني من كتاب الفاسي الفهري "اللسانيات واللغة العربية"، وكتب عميد اللغويين المغاربة ومهندس إدخال اللغة العربية إلى الحاسوب محمّد الأخضر غزال، وهي كتب إضافة إلى عدم توفرها في الشبكة العنكبوتية، لم نتمكن من الحصول عليها في المغرب نفسها، رغم سعينا الحثيث لتحقيق ذلك، وربما لو حضرت هذه الكتب، سيكون شكل هذا البحث أفضل ممّا هو عليه بصورته الحالية، ومن الصعوبات أيضاً اتّساع الموضوع وصعوبة الإلمام به من كلّ الجوانب حيث يمكن أن يشكّل كلّ اتجاه على حدة من الاتجاهات الأربعة المدروسة بحثاً مستقلاً، وصعوبات تتعلّق بتصنيف بعض الدارسين، وصعوبات داخل كلّ اتجاه، حيث نلاحظ تفاوتاً بينها في المصادر والمراجع وكثرة الاهتمام من قبل الدارسين، ما يجعل بعض الباحثين يطغى على اتجاه بعينه، وهو أمر نشاهده بوضوح في الاتجاه الوظيفي التداولي حيث طغى المتوكّل عليه بشكل واضح والاتجاه التوفيقي التجسيري الذي يظهر فيه الحاج صالح كأنه يعرّد وحيداً.

ورغم ما واجهه البحث من صعوبات وعراقيل، فقد أمكن التغلّب عليها بفضل الله أولاً، ثم بفضل ما توفر من مصادر ومراجع، كما أنّوه بتوجيهات وإرشادات الأستاذ المشرف على البحث، أستاذي الأستاذ الدكتور: "عبد المجيد عيساني" الذي أحاط هذا البحث برعاية واهتمام خاصين، كان له الأثر الفعال في وصوله إلى ما هو عليه، ولا يفوتني في هذا الصدد إلا أن أقدم له أسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام والامتنان، على متابعته الدؤوبة وصبره وتحمله طيلة



السنوات الست التي استغرقها إنجاز هذا البحث، وأسْتَسْمِحُهُ عن كلِّ إهمال أو تقصير، راجيًا من العليِّ القدير أن يُلبسه رداء الصِّحة والعافية، وأن ينفع بعلمه العزيز البلاد والعباد ولغة الضَّاد، إنَّه على كلِّ شيءٍ قدير وبالإجابة جدير.

وفي الأخير أقول إنني لا أدعي بأنني لم أترك في هذا البحث شاردة ولا واردة، ولا صغيرة ولا كبيرة إلا وقد أتيت عليها، لكن حسي أنني حاولت ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، أن أستوفي هذا الموضوع بعض ما يستحق، وأن يجد فيه الدارسون والباحثون بعض ما يُفيدهم في إكمال هذا المسار الطويل، ولا أملك إلا أن أقول إن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، والله الموفق وهو يهدي السبيل.

✓ - الطَّالِب: علي بلـول

✓ - ولاية الوادي (الجزائر)، في: 2020/07/05.

## مدخل البحث:

تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات

أولاً: التراث النحوي العربي

ثانياً: اللسانيات الحديثة

ثالثاً: اتجاهات المنجز اللساني المغربي

## مدخل البحث: تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات:

## أولاً- التراث التحوي العربي:

## 1.1- مفهوم التراث التحوي العربي:

قبل تحديد مفهوم التراث التحوي ينبغي تحديد مفهوم التراث لغة واصطلاحاً:

جاء في القاموس المحيط للفيروزابادي، وَرِثَ أباه ومنه بكسر الراء، يرثه كيعده ورثاً وورثته وإرثاً ورثته بكسر الكل وأورثته أبوه وورثته جعله من ورثته والورث الباقي بعد فناء الخلق، وفي الدعاء "أمتعني بسمعي وبصري واجعله الوارث مني" أي أبقه معي حتى أموت، وتورث النار تحريكها لتشتعل والورث الطري من الأشياء<sup>1</sup>، فالتراث لغة مصدر من الفعل ورث، إذ يقال: ورث فلانا، أي انتقل إليه مال فلان بعد وفاته، ويقال ورث المال والمجد عن فلان، إذ صار مال فلان ومجده إليه.<sup>2</sup>

والتراث لغة مأخوذة من ورث، والتاء في التراث مبدلة من الواو، فالعرب يقولون ورثت الشيء من أبي أرثته ورثته وإرثاً،<sup>3</sup> وقد وردت كلمة التراث في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ، وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ، وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا، وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ الفجر(18-20)، أما كلمة ميراث فقد وردت في القرآن الكريم مرتين في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ آل عمران(180)، الحديد(10) بمعنى أنه تعالى يرث كل شيء فيهما لا يبقى منهما باق لأحد من مال أو غيره.<sup>4</sup>

ويذهب بعضهم إلى أن التراث قد اكتسب في الخطاب العربي الحديث والمعاصر معنى مختلفاً مابيناً إن لم يكن مناقضاً لمعنى مرادفه الميراث في الاصطلاح العربي القديم، ذلك أنه لَمَّا كان لفظ الميراث يفيد التركة التي تُوزع على الورثة أو نصيب كل واحد منهم، أصبح لفظ التراث يشير اليوم إلى ما هو مشترك بين العرب، أي التركة الفكرية والروحية التي تجمع بينهم لتجعل منهم جميعاً خلفاً لسلف، فإذا كان الإرث أو الميراث هو عنوان اختفاء الأب وحلول الابن محله، فإن التراث أصبح بالنسبة للوعي العربي المعاصر عنواناً على حضور الأب في الابن، حضور السلف في الخلف، حضور الماضي في الحاضر.<sup>5</sup>

أما اصطلاحاً فينبغي أن نشير إلى جملة من المفاهيم المترابطة، وهي على التوالي:

<sup>1</sup> - القاموس المحيط، الفيروزبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8(طبعة فنية منقحة ومفهرسة)، 2005م، ص177.  
<sup>2</sup> - دراسات في المعاصرة والتراث، محمود أحمد السيد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، دمشق، دط، 2013م، ص97.  
<sup>3</sup> - الدرس اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين، ميمونة عوني، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015م، ص214.  
<sup>4</sup> - ينظر: التراث والحداثة دراسات ومناقشات، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1991م، ص22.  
<sup>5</sup> - دراسات في المعاصرة والتراث، ص100.

## 1.1.1 - مفهوم التراث:

- يشمل التراث الأمور المادّية والمعنويّة، فهو يشمل كلّ ما خلّفته لنا الأجيال السابقة في مختلف الميادين الفكرية والأثرية والمعماريّة، متمثلاً في الأرض التي نحيا عليها، وما أنشئ على هذه الأرض من معالم وآثار، وما حفظ في داخلها من خيرات، وما ابتدعته عقول الأمة من مبتكرات ومؤلفات ورسوم، وغير ذلك.<sup>1</sup>

- يطلق لفظ التراث بالمعنى الواسع على نتاج الحضارة في جميع ميادين النشاط الإنساني، من علم وفكر وأدب وفن ومأثورات شعبية وآثار ومعمار وتراث فلكلوري واجتماعي واقتصادي.<sup>2</sup> فالكثير من هذا التراث سجّله لنا الأجداد فيما خلّفوه من مخطوطات عربيّة تتناول البحث في فنون المعرفة المختلفة، من تفسير وحديث وفقه وأدب ولغة ونحو وتاريخ وفلسفة وطب وعلوم ورياضيات وفلك وفلاحة، وغيرها.

- التراث هو ما خلّفته لنا الأجيال في ألوف الكتب والرسائل ما يزال الكثير منه مخطوطاً في مكتبات العالم شرقاً وغرباً وما تحويه هذه الكتب من آراء ونظريات علمية ليس إلى حصرها سبيل.<sup>3</sup>

- التراث خبرات جاهزة وفروض تجاوزت مرحلة الاختبار، وتجارب وُضِعَتْ على المحكّ مصيبة أو مخطئة، ولكنها في جميع الأحوال مفيدة سواء عملنا بها أو عرضنا عنها، وفي الحالتين نحن ننظر إليها ونستضيء بها، أيّاً كان موقفنا منها.<sup>4</sup>

وهناك من الباحثين من يرى أنّ مفهوم التراث يحمل معنيين مترابطين يتولد ثانيهما عن أولهما، وأول هذين المعنيين أن التراث هو المنجز التاريخي لاجتماع إنساني في المعرفة والقيم والتنظيم والصنع، ويتجسّد هذا المفهوم في تراثنا في قطاعات أربعة رئيسة، وهي:<sup>5</sup>

\*- القطاع المعرفي: يشمل مختلف العلوم والمعارف من علوم لغوية وطبيعية ودينية... إلخ.

\*- قطاع القيم: من أنماط السلوك والتفكير والعادات والأخلاق... إلخ.

\*- قطاع النظم والمؤسسات: ويشمل المؤسسات والنظم التي تستند إليها الشؤون العلمية والاجتماعية والقانونية والإدارية كالأُسرة والمدرسة والمسجد والديوان والوزارة... إلخ.

\*- قطاع الإبداع والصنع: يشمل الإبداع الفني والأدبي الذي يوحى بالحسن والجمال، ويمتدّ إلى كل ما أبدعت اليد بصنعه من أعمال يدوية، ويشمل الأدب بأشكاله المختلفة كالغناء، الموسيقى، والموروث الشعبي... إلخ.

<sup>1</sup> - ينظر : دراسات في المعاصرة والتراث ، ص 97-98.

<sup>2</sup> - في التراث العربي ، محمد عبد القادر أحمد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط1 ، 1979م ، ص5.

<sup>3</sup> - ينظر : تحقيق التراث العربي ، منهجه وتطوره ، عبد المجيد ذياب ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1993م ، ص12.

<sup>4</sup> - ينظر : التراث بين القطيعة والتواصل ، محمد عبد الله الهادي ، دار ناشرون للنشر الإلكتروني -أشغال المؤتمر الرابع لإقليم شرق الدلتا الثقافي تحت عنوان: التراث بين القطيعة والتواصل ، يوليو ، 2005م ، ص8.

<sup>5</sup> - ينظر : دراسات في المعاصرة والتراث ، ص 98-99.

وبهذا يظهر التراث كآته هو الحضارة ذاتها أو أنه هو المادة والثانية هي الصورة، والفرق بين المصطلحين أنّ مفهوم الحضارة ذو دلالة معنوية ونظرة شاملة للعالم، أمّا مفهوم التراث فيدلّ على مجموعة مخصوصة من المنجزات.

أمّا المعنى الثاني للتراث، فيتمثّل في كونه هو كل ما هو حاضر في وعينا الشامل، وفي تشخيصنا الحاضر ممّا ينحدر إلينا من التجارب الماضية في المعرفة والقيم والنظم والمصنوعات.<sup>1</sup>

وصفوة القول أنّ التراث - بما هو منجز إنساني تاريخي - متفاوت في قيمته البقائية، ولكن شطرًا عظيمًا منه - على تعاقب القرون - ما يزال صالحًا باقياً بل معاصراً بل مرشّحاً للخلود، ويمثّل رافداً لبقاء العربية واستمرارها على مرّ الزمان.<sup>2</sup>

إنّ قضية التراث في الحقيقة قضية مصيرية يبني عليها حاضر ومستقبل الأمة، وهي تطرح نفسها في كل وقت، وتؤكد أهميتها على الصعيد القومي كعنصر أساسي يدل على أصالة الأمة العربية وعراقتها وصمودها أمام التحدّيات التي تواجهها، ومن هنا لابدّ علينا أن نعني بالتراث بروح المسؤولية القومية، وأن نسقط الدّعوات التي تدّعي وجود تناقض أو صراع بين الأصالة وإحياء التراث والمعاصرة والتّقدم الحضاري، فتراث الأمة العربية هو سيرتها والقوة الدافعة لبناء المستقبل على ضوء التوازن بين المحافظة على التراث القومي ومواكبة العصر والتّقدم، فالماضي في الحقيقة هو الذي يضيء المستقبل والأمة التي لا ماضي لها لا حاضر ولا مستقبل لها.<sup>3</sup>

إنّ التراث العربي لا يقف عند حدّ زمني أو مكاني معيّن يحصره في نصوص الأدب الجاهلي وذخائر علوم العربية والتاريخ الإسلامي، بل تمتدّ أبعاده لتستوعب التراث القديم لكلّ أقطار وطننا العربي على امتداد الزمان والمكان منذ أقدم العصور وحتى الآن.<sup>4</sup>

وعند مجيء الإسلام كانت الانطلاقة الحقيقية للحضارة العربية الإسلامية بدءاً بعهد النبوة إلى عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، ثم مرحلة الدولة الأموية والعباسية، وبعدها بدأت بالأفول والتدهور الذي شمل كلّ ميادين الحياة.

والحقيقة الهامة التي يجب توضيحها في هذا الصّدد هي أنّ الدولة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها لم تخضع لحكومة مركزية موحّدة، إلّا أنّه ساد هذه الدولة من أقصاها إلى أقصاها وحدة أو رابطة من نوع آخر لا تقلّ عن الوحدة الجغرافية أو السياسية، هذه الرابطة تتمثّل في رابطة الدّين، ومن ناحية أخرى اجتمعت وحدة اللّغة إلى جانب وحدة العقيدة، وأصبحت اللّغة العربية في كلّ مكان لغة الدّين ولغة العلم والمعرفة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: دراسات في المعاصرة والتراث، ص99.

<sup>2</sup> - ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث، قيم الثبوت وقوى التحول، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007م، ص54.

<sup>3</sup> - ينظر: في التراث العربي، ص7-8.

<sup>4</sup> - ينظر: دراسات في المعاصرة والتراث، ص101.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص23-24.



إن هذا التقديم لمفهوم التراث يشمل التراث بمعناه الواسع، والذي يشمل الموروث الحضاري ليمس جميع مناحي الحياة من فكر وإبداع وسلوك وطبائع وعادات، وبهذا فالتراث يشمل كل ما هو مادي ومعنوي، ولا بأس بعد هذا الشرح أن نسلط الضوء على ما يهمننا كباحثين في ميدان اللغة وهو التراث اللغوي العربي.

**2.1.1 - مفهوم التراث اللغوي :** التراث اللغوي العربي يمثل منظومة خاصة بالثقافة العربية الإسلامية، فهو نسق فكري وضع في مرحلة تاريخية محددة نتيجة ظروف خاصة، وقام على أسس فكرية معينة بوصفه يمثل جزءاً من بيئة ثقافية عامة هي الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الفكرية والاجتماعية والمعرفية والثقافية والسياسية<sup>1</sup>.

ويتنوع هذا التراث اللغوي إلى جملة من الأركان<sup>2</sup>:

**أ- مصنفات النحو:** بمفهومه الشامل لقواعد التركيب وبنية الكلمات وخصائص الحروف، كما حدده سيبويه في كتابه المعروف، وسيتم التطرق لمفهوم النحو بالتفصيل في هذا المدخل.

**ب- أصول النحو:** وهو ميدان يتجاوز التفكير في أنظمة اللغة إلى البحث عن مؤسّساتها المبدئية، فكان في التراث النحوي بمثابة البحث الإستمولوجي في علم اللغة، وقد كان رواده واعمين بدرجة التنظير المجرد الذي عليه علمهم، ويعدّ خصائص ابن جني ولفح الأنباري وإيضاح الزجاجي والصاحبي لابن فارس أهم ركائز هذا العلم.

**ج- الموروث البلاغي:** وهو من أغزر الموارث في الحضارة العربية، سواء منه الجانب الفني كبديع ابن المعتز وبرهان ابن وهب، أو الجانب النقدي الأدبي كعمدة ابن رشيق ومنهاج القرطاجني وشعراء ابن قتيبة ونقد قدامة، أو الجانب الكلامي كقضية الإعجاز على مذهب المعتزلة أو الأشاعرة، وقد برز في هذا المجال الجرجاني والخطّابي والرّماني.

**د- جملة المعاجم:** وهي المعاجم التي دوّنت في اللغة وكان أصحابها يتطرقون في مقدمات مصنفاتهم أحياناً وفي صلب موادهم اللغوية أحياناً أخرى إلى قضايا جوهرية في تقدير الظاهرة اللغوية، كما يمكن أن ندرج التراث الأدبي بمفهومه الواسع، سواء ما كان منه أدباً للوجدان أو أدباً تأملياً مثل ما دونه الجاحظ في كتابه البيان والتبيين والحيوان، أو منظومة التوحيد، أو مصنفات أخرى لابن حزم والقاضي الجرجاني، وغيرها.

إن مما اطرّد عند الدارسين اللغويين أنّ الحضارة العربية لم تفرز في مجال اللغويات سوى علم تقني منطلقه وغايته نظام اللغة العربية في حدّ ذاتها لاغير، والواقع أنّه ليس من أمة فكّرت في قضايا الظاهرة اللغوية عامة، وما قد يحركها من نواميس مختلفة إلا وقد انطلقت في بلورة ذلك من النظر في لغتها النوعية، وهذه الحقيقة تصدق كذلك على أحدث التيارات اللسانية العامة في عصرنا الزاهن، كما هو الشأن في تصانيف رائد النحو التوليدي تشومسكي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، خالد خليل هويدي، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1، 2012م، ص288.

<sup>2</sup> - التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 2، 1986م، ص34.

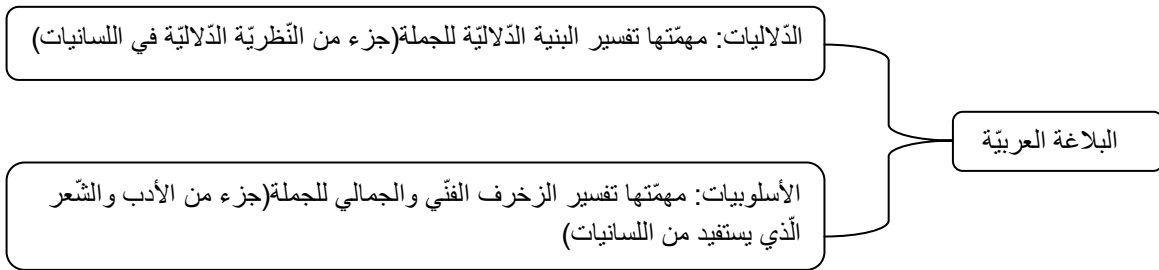
<sup>3</sup> - مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 1، 2010م، ص25-26.

لكن عند الحديث عن هذه المسألة لا بدّ من الانطلاق من قاعدة أساسية، وهي ضرورة النظر أو الانطلاق من أنّ التراث اللغوي العربي لا على أنّه تراث عربي فحسب، بل على أساس أنّه تراث إنسانيّ أيضًا يعني التّظريّة اللّسانيّة الحديثة ويعطينا بعدًا فكريًّا عميقًا، وهذه الانطلاقة من التراث اللّغويّ العربيّ ينبغي أن تكون من ثلاثة مستويات تحليليّة:

\* - **المستوى الصّوتي:** ينبغي هنا جمع كلّ ما قاله العرب القدامى عن الصّوتيات في جميع فروعها وأبعادها التّطقيّة والسّمعيّة والفيزيولوجيّة والفيزيائيّة، أضف إلى ذلك أنّه ينبغي علينا أن نصقّي هذا التراث الصّوتيّ تصفية علميّة موضوعيّة لا تسمح بالتكرار والإعادة، ذلك لأنّ الهدف هو إعادة صياغة المنهج الصّوتيّ العربيّ، وليس جمع الأعلام الصّوتيين الذين تحدّثوا عن الصّوتيات العربيّة<sup>1</sup>.

\* - **المستوى النحوي:** لا بدّ من جمع البحوث النّحوية القديمة جمعًا دقيقًا لا يسمح بإعادة وجهات النظر النّحوية التي ردها النّحاة العرب، فإذا أردنا مثالًا معرفة كلام سيبويه في النّحو، فلا نذكر ما قاله شراح الكتاب كابن يعيش والرّمحشري وغيرهما من الشّراح، إلّا ما اجتهد في اقتراحه هو بنفسه، فما قاله ابن يعيش مثالًا\* يقارن بما قدّمه عالم اللسانيات الشهير تشومسكي N.Chomsky، نظرا لعمق ودقّة اجتهاداته النّحوية.

\* - **المستوى الدلالي:** ينبغي أن نبحت عن كلّ ما قاله العرب القدامى في شأن الدلالة من خلال نبش التراث البلاغيّ ثمّ غربلته غربلة علميّة تستطيع أن تلخّص الأفكار الدلالية التي أتوا بها، كما ينبغي على هذه التّصفية العلميّة والموضوعيّة أن تفرّق بين ما قاله العرب القدامى في التّركيب الدلاليّ للجملة، وبين ما قالوه في التّركيب الأسلوبي، ذلك أنّ العرب القدامى فهموا البلاغة العربيّة، كالتالي<sup>2</sup>:



<sup>1</sup> - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1988م، ص348.

\* - عند حديث ابن يعيش عن بنية الجملة العربية مثلا، نراه يستطرد للحديث عن البنية الدلالية، من هنا فهو يفرق بين الفاعل النحوي syntactic subject وبين الفاعل الدلالي semantic agent، فكلمة الحائظ في جملة مثل: سقط الحائظ هو فاعل نحوي مرفوع، بالرغم أنه في الحقيقة مفعول به من الناحية الدلالية، والفاعل الدلالي محذوف، لأن أصل الجملة: سقط الحائظ بفعل الريح، والريح هو الفاعل الدلالي في مفهوم ابن يعيش، لمزيد من التوضيح ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ص349-350.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص349-349.

## 3.1.1- مفهوم التراث النحوي:

- النحو: يعني القصد والطريق الذي يُتبع، يقال: نَحَوْتُ نَحْوَك، أي: قَصَدْتُ قَصْدَكَ<sup>1</sup>.

- « النحو: الطَّرِيقُ وَالْجِهَةُ جَ أَنْحَاءَ وَنَحْوُ وَالْقَصْدُ يَكُونُ ظَرْفًا وَاسِمًا، وَمِنْهُ نَحْوُ الْعَرَبِيَّةِ وَجَمْعُهُ نَحْوٌ كَعُتْلٍ، نَحَاهُ يَنْحُوهُ قَصْدُهُ، وَرَجُلٌ نَاحٍ مِنْ نَحَاةٍ نَحْوِيٍّ، وَنَحَا مَالٌ عَلَى أَحَدٍ شَقِيهِ، وَأَنْحَى عَلَيْهِ ضَرْبًا أَقْبَلَ، وَالْإِنْحَاءُ اعْتِمَادُ الْإِبِلِ عَلَى أَيْسَرِهَا، وَنَحَاهُ صَرْفَهُ، وَأَنْحَاهُ عَنْهُ عَدَلَهُ»<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة أنّ مصطلح النحو لم يكن معروفًا حتى أواخر القرن الأول للهجرة، وإمّا الذي كان يتردد على الألسن في الروايات والأقوال هو الإعراب والعربية، فما وضعه أبو الأسود الدؤلي من نقط سُمِّيَ عربيّة، وإذا ذكر النحو فهو لا يتعدى هذا المعنى كما ورد عن الحسن البصري (ت 110 هـ)، ثمّ تطوّر المصطلح وأخذ يعني الملاحظات اللغويّة في مجال تصحيح الأخطاء التي يقع فيها المتكلّم.<sup>3</sup>

- النحو علم من العلوم التصويرية وهو يدرس مستوى محدّدًا من مستويات النشاط اللغوي، هو مستوى الجملة، أي تركيب الكلمات في نطاق الجملة، وما ينتج عن هذا التركيب من علاقات<sup>4</sup>.

- وعرفه مازن الوعر مستعملًا مصطلح علم التركيب بقوله: « علم التركيب Syntax هو الطريقة التي من خلالها تنظّم وترتب الكلمات لتبين العلاقات الدلالية داخل الجملة وبين الجمل، ويرجع مصطلح Syntax إلى الكلمة اليونانية Syntaxis التي تعني التركيب أو التنظيم Arrangement، ولقد ركّزت معظم الدراسات التركيبية النحوية على بنية الجملة، ذلك لأنّ العلاقات القواعدية تتجلى أكثر ما تتجلى في هذه البنية»<sup>5</sup>.

لذا فإنّ علم النحو (Syntaxe)، يُبحث فيه عن أحكام بنية الجملة العربية بعد الإسناد، حيث يترتب على علاقة التأثير والتأثر بين أقسام الكلام (الاسم والفعل والحرف) ما لا يكاد يتناهى من جمل أصلية وجمل معدّلة، يتحقّق بها غرض مطابقة الكلام لمقتضى الحال<sup>6</sup>.

وأنّ الغاية من النحو هو ضبط اللسان وصون العربية من الفساد، حتى لا يطال اللحن القرآن الكريم، يقول عبد القاهر الجرجاني: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه

<sup>1</sup> - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1994م، ج15، ص309-310.

<sup>2</sup> - القاموس المحيط، الفيرزبادي، ص1337 (بتصرف).

<sup>3</sup> - في التفكير النحوي عند العرب، زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1986م، ص44-45.

<sup>4</sup> - المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 2006م، ص43-44.

<sup>5</sup> - دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، مازن الوعر، دار المنشي للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2001م، ص11.

<sup>6</sup> - ينظر: مصادر التراث العربي، صبري متولي متولي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005م، ص108.

وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها، وذلك أنّنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروعه»<sup>1</sup>.

#### 4.1.1- تقويم مفهوم النحو:

وهو في اعتقادي مصطلح أوسع ممّا ورد في التعاريف وممّا علق بأذهاننا، فالنحو العربي هو الطّريق أو السّنن أو الصّواب (القوانين والقواعد النّاطمة للكلام العربي)، وهو بهذا لا يعني فقط الجانب التّركيبي، بل يتعدّاه إلى الجانب الصّوتي والصّرفي وحتّى الدّلالي والمعجمي، بل هو لا يعني فقط تلك القوانين النّاطمة أو الصّابطة للغة العربيّة، بل يشمل طبيعة التّفكير النّحوي العربي القديم وفلسفته، فلا بدّ أن نتمييز بين النّحو التّعليمي والنّحو العلمي، والتّراث يشمل المكوّنين معاً، وسيأتي الحديث عن هذين التّوعين، بل إنّ الرّوايات المشهورة حول نشأة النّحو العربي، ومفهوم "مصطلح النّحو" فهي تذكر مثلاً رواية عن الإمام عليّ كرم الله وجهه، حيث ذكر لأبي الأسود الدؤلي: "الكلام كلّ اسم وفعل وحرف انح هذا النّحو"، وهذه الرّواية لا تشير إلى مستوى معيّن، ثمّ إنّ ذكر حركات الإعراب والإعجام في هذا السّياق لا يوحي بذلك أيضاً، ولعلّ ربط النّحو بالإعراب كان بسبب تلك الرّوايات التي تتحدّث عن الأخطاء التي بدأت تتسرّب إلى العربيّة ولغة الدّكر الحكيم، ووطبت بالرفع والجرّ والنّصب (حركات الإعراب)، ومنه الرّواية التي تتحدّث عن ذلك القارئ الذي قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ التّوبة (3) بجرّ "رسوله"، وهذا خطأ جسيم لا يُغتفر ولا يُقبل، فارتبط النّحو بالإعراب وبجانب تركيب الجملة، وفي اعتقادي إنّ هذه التّسمية ارتبطت بذلك الطّرف (ظرفيّة) حيث كان يتردّد على الألسن في بداية ظهور هذا العلم مصطلحات مثل: "الإعراب والعربيّة"، وإذا ذُكر النّحو فهو لا يتعدّى هذا المعنى، لكن من الخطأ الاحتفاظ بهذا المفهوم كلّ هذا الوقت، لذا يُستحسن أن نستخدم مصطلح التّركيب بدل النّحو للدلالة على المفهوم الذي ترسّخ بأذهاننا.

فالنّحو مصطلح أوسع وأعم، فهو يدلّ على مستويات اللغة المعروفة التي تعرّض لها النّحاة في سياق واحد ولهذا السبب فلا نستغرب أن ترد في كتب النّحاة الأوائل آراء في التّركيب والصّوت والصّرف والدّلالة والمعجم فعلم التّراكيب هو جزء من نحو العربيّة، الذي يشمل كذلك الصّوت والصّرف والدّلالة والمعجم، فالجانب النّحوي يشمل تركيب الكلمات وفق قواعد اللّغة، وهذه الكلمات في حقيقتها أصوات مرتّبة بطريقة مخصوصة، وما الحركات الإعرابية إلّا عبارة عن أصوات، والكلمات هي عبارة عن مبان صرفيّة (الميزان الصّرفي)، وكثير من المشتقات تعمل عمل الفعل، وما حاصل التّركيب غير معان يحسن السّكوت عليها، وهذه المعاني مركّبة من معان معجميّة للكلمات (دلالات مرجعيّة أصليّة)، وتنتج عمليّة التّركيب والسّياق والمقام من معان تخصّ المواقف التّواصلية المختلفة التي تتحكّم فيها ثقافة الطّرفين والبيئة والعرف... إلخ، وقد يُصيب المعاني المرجعيّة تغيّرات وانزياحات مختلفة.

<sup>1</sup> - دلالات الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 2004م، ص81.

وبذلك فالتحو بهذا المفهوم الواسع يدرس كلّ المستويات كما فعلت اللسانيات الحديثة وتغنّت به والتحو بهذا المعنى أصل، والجانب التركيبي والصوتي والصرفي والمعجمي والدلالي هي عبارة عن فروع عن هذا الأصل وهي-أي اللسانيات- فاتته فقط بكونها فصلت بينها بشكل واضح، ولو أنّ النّحاة هم أيضًا أدركوا تلك المستويات، وفصلوا بينها فيما بعد، وما يرسّخ هذا المفهوم الواسع للتحو أنّ اللسانيات الغربية نفسها جنحت فيما بعد إلى هذا المفهوم، فكان مصطلح "التحو التوليدي التحويلي" و"التحو المعجمي الوظيفي" و"التحو الوظيفي"... إلخ.

مما سبق نستطيع القول بأنّ التراث النحوي هو كلّ ما تركه لنا أجدادنا النّحاة من كتب ومصنّفات ومخطوطات وشروح وتحليلات وآراء وتعليقات وتفسيرات للغة العربيّة في كلّ مستوياتها التركيبي والصوتي والصرفي والمعجمي والدلالي علمًا أنّ التراث النحوي قيمته تتفاوت صعودًا ونزولًا، فهناك الأصيل وغير الأصيل، وهناك العميق وغير العميق (السطحي الساذج)، لذلك يفرّق بعض الباحثين ومنهم أستاذنا عبد الرحمان الحاج صالح وعبد القادر المهيري وأحمد العلوي بين مستويين من التراث النحوي العربي، سنفصّل في هذه المسألة في حينها.

## ثانياً- اللسانيات الحديثة:

### 1.2- مفهوم اللسانيات الحديثة:

ورد في لسان العرب: (لسن): اللسان جارحة الكلام، وقد يُكْتَى بها عن الكلمة فيؤثّث حيثئذ، والجمع ألسنة، اللسن الفصاحة فهو لسنٌ وألسنٌ، وقومٌ لسنٌ<sup>1</sup>، وفي القاموس المحيط (اللسان): المقول، ج ألسنةٌ وألسنٌ وألسنٌ، وألسنةٌ قَوْلُهُ أَبْلَعُهُ، والألسنُ الكلام واللغة واللسان، ولسان القوم المتكلم عنهم<sup>2</sup>.

وهذا المصطلح كمفهوم علمي يدلّ على علم اللسانيات الحديث (Linguistique)، ويقابل بمجموعة من المصطلحات في الاستعمال العربي هي: (علم اللغة العام، علم اللغة الحديث، اللغويات، اللسانيات اللسانية، الألسنيّة اللسانية)<sup>3</sup>، ولقد اختلفت استعمالات الدارسين للمصطلح الدال على هذا العلم الحديث الذي أتى به دي سوسير حيث يُعتبر عدم توحيد المصطلح اللساني في الثقافة العربيّة أحد تمظهرات إشكالات تلقّي اللسانيات في العالم العربي ولحل هذا الإشكال اتّفق اللسانيون العرب في ندوة اللسانيات في تونس (1978م) على توحيد التعامل بمصطلح اللسانيات للدلالة على هذا العلم، لكن الكثير منهم لم يلتزم بذلك، وعادوا لاستعمال كل المصطلحات المذكورة.

وعموماً يفرّق اللسانيون المعاصرون بين ثلاث من الظواهر اللغويّة<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - لسان العرب، ج13، ص384-386 مادة (لسن).

<sup>2</sup> - المعجم الوسيط، ص1230-1231 مادة (لسن).

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، عبد العزيز المطاد، مطابع الرباط نت، دط، 2015م، ص48.

<sup>4</sup> - اللسانيات وتعليم اللغة، محمود أحمد السيّد، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1، 1998م، ص9.



أ- الظاهرة الفردية: وهي متصوّر تحقيقي إنجزي يمثل "الكلام".

ب- الظاهرة النوعية: وهي متصوّر نمطي يمثل نظاماً معيّناً في لغة واحدة، أو بتعبير آخر مجموعة مظاهر التحليل في لغة واحدة، ويطلق على هذه الظاهرة "اللسان"، فنقول لسان عربي، ولسان أجنبي، فرنسي، إنجليزي...

ج- الظاهرة العامة: وهي متصوّر استغراقي استيعابي كليّ يجمع الكليات انطلاقاً من التشتت، وهذه الظاهرة العامة هي "اللغة".

والترتيب التصاعدي لهذه الظواهر ينطلق من الكلام إلى اللسان فاللغة، أما التنازلي فهو لغة لسان كلام .

لكن يجب أن ندرك أنّ اللسان (العربية، الإنجليزية، الفرنسية...) لا يمكن رصده بصفة مباشرة، إنّما يمكننا رصد إنتاجات لغوية وجمل بالفرنسية أو الإنجليزية لا الفرنسية أو الإنجليزية في حدّ ذاتها، أي النظام الذي يجعل هذه الإنتاجات أمراً ممكناً، فاللسان مرسوم في دماغ متكلميه ولا نفاذ إليه إلا من خلال نتائجه، ومعنى هذا أنّ اللسان لا يمكن لاستعصائه عن الرصد المباشر أن يكون إلا موضوعاً لبناء نظري، فاللسانيات هي حتماً علم تنظيري<sup>1</sup>.

أما اصطلاحاً، فاللسانيات أو العلوم اللسانية أو علم اللسان الحديث، وما يسمّى الآن في الدّول الغربية Linguistics هو الدّراسة العلميّة الموضوعيّة لظواهر اللسان البشريّ جميعها، من خلال دراسة الألسنة الخاصّة بكلّ قوم، وبصفة خاصّة القدر المشترك فيها من القوانين التي تخضع لها هذه الظواهر، أي اللسان على أنّه أداة للتبليغ وظاهرة فيزيائية ونفسية واجتماعية عامة الوجود<sup>2</sup>.

اللسانيات علم يدرس اللغات البشريّة دراسة علميّة معتمدة على الوصف الدقيق انطلاقاً من الواقع بعيداً عن الأحكام المعيارية أو النزعة التعليميّة<sup>3</sup>، ومصطلح علم يعني الاعتماد على الدّراسة التجريبية والنظرية للظواهر اللغوية، بغية استنباط القوانين التي تضبط بها وتفسّرها تفسيراً علمياً محضاً، كما هو الحال في الظواهر الطبيعيّة الأخرى، أي بإجراء البحوث الميدانيّة القائمة على المشاهدة المباشرة لأحوال التّخاطب وشيوع الكلمات والتراكيب ونظام اللّغة البنيوي وتحليل هذه البنى تحليلاً رياضياً...<sup>4</sup>، اعتماداً على طريقة منهجية منطلقة من أسس موضوعيّة يمكن التّحقّق منها وإثباتها .

وتظهر علميّة هذا العلم كما بيّنها عبد الرّحمان الحاج صالح من خلال:

\*- الموضوعيّة المطلقة (وله في ذلك مقاييس).

<sup>1</sup> - ينظر: مدخل لفهم اللسانيات، إستيمولوجيا أولية لمجال علمي، روبرت مارتين، ترجمة: عبد القادر المهيري، مراجعة: الطيب البكوش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، سبتمبر 2007م، ص23.

<sup>2</sup> - اللسانيات وتعليم اللغة، ص11.

<sup>3</sup> - ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط2 (طبعة مزيدة ومنقحة)، 2008م، ص15.

<sup>4</sup> - اللسانيات وتعليم اللغة، ص11-12، وينظر: Cours de Linguistique Generale.F.Daussure. EnaG. Algerie2<sup>eme</sup> - EDT.1994.P17، وللتنوع في الموضوع، ينظر: مبادئ علم اللسانيات الحديث، شرف الدين الراجحي، وسامي عياد حنا، دار المعرفة الجامعية، دط، 2003م، ص43-

\* - بمشاهدة الظواهر اللغوية (بأجهزة، وبغير أجهزة).

\* - الاستقراء الواسع والمستمر (إجراء التحريات المنتظمة).

\* - التحليل الإحصائي.

\* - استنباط القوانين العامة.

\* - استعمال المثل والأنماط الرياضية اللائقة.

\* - تعليل هذه القوانين وجعلها معقولة.

\* - بناء النظريات العامة الفعالة القابلة للتطور<sup>1</sup>.

ونظرته إليها إما زمانية تطورية، وإما آنية سكونية أو وضعية، ويهتم قبل كل شيء بالنظام الكلي لا بإجزائه كأجزاء ومعنى ذلك أنه يلتفت دائماً إلى البنية ذاتها؛ وإذا التفت إلى أجزائها فمن أجل التعمق في فهم أسرار البنية، ومن ثم فغاياته القصوى هي إثبات العلاقات والنسب بين الظواهر اللغوية على شكل علمي دقيق (رياضي كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً).

فاللسانيات الحديثة من هذا المنطلق هي منهاج جديد في فهم اللغة ودراساتها، وهي تطوّر للعلم القلم، ولا تقضي عليه، بل وتوصي بدراسة جهود القدامى والتنقيب فيها لتأريخها الصحيح ولاستحيائها واستهدائها<sup>2</sup>.

وقد حققت بذلك اللسانيات المكتسبات تلو المكتسبات في مختلف الميادين النوعية منها والشمولية، ولا يزال روادها يقدمون إلى أحلائهم المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية غزير الثمار في حقول البحث الميداني والاختبار التطبيقي، وكان لها تأثيرها - أي اللسانيات - في إعادة الاعتبار إلى طبيعة الترابط بين مراحل تفكير الإنسان في الظاهرة اللغوية بين ماض وحاضر ومستقبل، يندرج استشراف ملامحه ضمن الرصيد المعرفي الفياض<sup>3</sup>.

ومن فضول القول لدى ذوي العلم والرجحان أن يتحدث المرء اليوم عن منزلة اللسانيات ووجاهة شأنها، فلو فعل لكان شأنه لديهم شأن من ينوّه بالرياضيات الحديثة بين أهل العلوم الدقيقة، أو شأن من يمتدح قيمة التحليل العضوية وكشوف الأشعة في العلوم الطبيعية<sup>4</sup>.

وقد ذهب عالما اللسانيات الأمريكيان "إيريك لينبرغ" و"نعوم تشومسكي" أبعد من ذلك، فقد دعا هذان العالمان إلى أنه ينبغي على علم اللسانيات أن يكون فرعاً من العلوم الطبيعية، وبالخصوص فرعاً من علم البيولوجيا يدرس

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007م، ج1، ص25.

<sup>2</sup> - ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، دط، ص22.

<sup>3</sup> - ينظر: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص23.

<sup>4</sup> - اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، أوت1986م، ص7.

دراسة علمية تشريحية، والواقع أنّ علمية اللسانيات وارتباطها بالعلوم الطبيعية الحديثة، ثم الثورة العلمية التي دارت حولها في السنين من العصر الماضي وثمانينياته أنّها أعطت اللسانيات مكانة خاصة في بلدان مثل الولايات المتحدة وأوروبا<sup>1</sup>.

ولقد عبّر عن هذه المكانة العلمية وشرح طبيعتها العالم الأمريكي "توماس كون" في كتابه "بنية الثورات العلمية" فالطبيعة العلمية والتجريبية والفيزيائية لعلم اللسانيات، كانت من الأسباب الهامة التي أدت إلى جعله يتعد عن مسار العلوم الإنسانية ويقترّب من مسار العلوم الطبيعية التجريبية، هذه الطبيعة العلمية للسانيات أخذت شكلها التام والواضح بالثورة التي قام بها تشومسكي عام 1957، عندما وضع اللسانيات في إطار رياضي وفيزيائي وبيولوجي.

والحقيقة إنّ علم اللسانيات بأطره الرياضية والفيزيائية والبيولوجية استطاع أن يجذب قطاعاً كبيراً اهتماماً بهذا العلم، وهكذا لا يمكن لأيّ دارس أن يختصّ في اللسانيات في معهد "ماستشوستس" للتكنولوجيا في الولايات المتحدة إلاّ إذا كان على إلمام عام بالرياضيات والمنطق والفيزياء<sup>2</sup>.

وبهذا فاللسانيات هي قبل كلّ شيء مجال علمي اختبائي، فهي تتناول الظواهر اللغوية المختلفة التي يسبق وجودها وجود اللسانيات، فاللغة ليست وليدة اليوم، ومن هذه الناحية فلا شبهة بينها وبين الرياضيات أو المنطق، فلغة الرياضيات أو المنطق لا توجدان من دون الرياضي أو المنطقي، بينما اللغات المختلفة ليست بحاجة للساني لتوجد، وهكذا للغاية اللساني الأولى هي وصف ما يجده في الواقع، وهو من هذا المنطلق لن يضيف شيئاً لصميم اللغة، وإمّا اجتهاده داخل إطار اللغة وصفاً لها وبها وفيها<sup>3</sup>.

وقد تستنى لللسانيات أن تتحقق بالمعارف الكونية، إذ لم تعد مقترنة بإطار مكاني دون آخر ولا بمجموعة لغوية دون أخرى ولا حتى بلسان دون آخر، فهي اليوم علم شمولي لا يلتبس بالغة التي يقدم بها معتمدة على قاعدتين أساسيتين، هما قاعدة تمازج الاختصاص، وقاعدة التفرد والشمول<sup>4</sup>.

أمّا القاعدة الأولى فهي من أسس البحث الحديث، حيث سنّت اللسانيات لنفسها شرعية عندما تتبعت الظاهرة اللغوية حيثما كانت حتى تحطت حقلها إلى حقول مغايرة، وكان من ثمار هذه الشجاعة وهذا الاندفاع بروز علوم هي بالضرورة نقطة تقاطع علمين على الأقل، فسميت لذلك معارف أو علوم متمازجة الاختصاص كعلم النفس اللغوي والتقد اللساني، والأسلوبية...

وأما القاعدة الثانية فهي ثمرة من ثمار اللسانيات، وصورة ذلك أنّ المنهج اللساني ينصهر فيه التحليل والتأليف فيغدو تفاعلاً قاراً بين تفكيك الظاهرة إلى مركباتها والبحث عمّا يجمع الأجزاء من روابط مؤلفة، فهو منهج يعتمد

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 369.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 370.

<sup>3</sup> - ينظر: مدخل لفهم اللسانيات، إبستيمولوجيا أولية لمجال علمي، ص 23.

<sup>4</sup> - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 10-11.

الاستقراء والاستنتاج معًا، بحيث يتعاقد التجريد والتصنيف، فيكون مسار البحث من الكلّ إلى الجزء ومن الجزء إلى الكلّ حسبنا تملية الضرورة التوعوية .

وعلى المبدئين تولّد المنزع الشمولي في الدراسات اللسانية، وكلما تركّز التخصص في فنّ من أفنان الشجرة العامّة برزت نزعة تحاول تجاوزه عودًا على بدء من موقع الاستيعاب والاستقصاء، وبذلك دكّت اللسانيات حواجز المحضورات أمامها، وهي بهذا تعكف على كلّ الظواهر الإنسانية في غير احتراز أو تحقّظ، باعتبار أنّها تستكشف ظاهرة اللسان فيها جميعًا، وهي تعتمد وتستلهم الظواهر اللغوية ونواميسها من مصادر لغويّة وغير لغويّة، وتعتمد إلى إجراء مقطع عمودي على كلّ منتجات الفكر بمنظور لساني مخصوص، فبعدما كان دورها البحث عن خصائص الخطاب الأدبي عمومًا جنحت اليوم إلى بحث خصائص الخطاب العلمي والقضائي والإشعاري والأيدولوجي، وبهذا أضحت اللسانيات قطب الرحى في التفكير اللساني الحديث من حيث بلورة المناهج والممارسات، وأصبحت بذلك مفتاح كلّ حادثة<sup>1</sup>.

### ثالثًا- اتجاهات المنجز اللساني المغربي:

#### تمهيد:

قبل الحديث عن اتجاهات المنجز اللساني المغربي، لا بدّ من الحديث عن مصطلح اللسانيات العربيّة، بما أنّ المغرب العربي جزء أصيل في امتداده العربيّ، ولقد ربطت فاطمة الهاشمي بكوش فكرة ظهور هذا المصطلح بنقل مخرجات البحث اللساني الغربي عن طريق الموفدين المصريين، خاصّة الذين درسوا المناهج اللسانية الحديثة في الجامعات الأوروبية، وبدأوا بنشر بحوثهم اللسانية منذ الأربعينيات من القرن العشرين<sup>2</sup>، ثمّ توالى البعثات بعد ذلك، ولقد لخص مصطفى غلفان مراحل دخول اللسانيات إلى الثقافة العربية ومنها المغربية في سبع مراحل هي<sup>3</sup>:

- أ- البعثات إلى الجامعات الغربيّة التي ازدهت في الرّبع الثّاني من القرن العشرين، بداية بالجامعات المصرية وانتهاءً بالمغربيّة.
- ب- إنجاز طلاب عرب لبحوثهم الجامعيّة في الجامعات الغربيّة تناولت وصف الواقع اللغوي من وجهة نظر مختلف المدارس اللسانية الغربيّة، وهذا النوع لم يتوقّف ومازال موجودًا حتّى اليوم.
- ج- إدراج اللسانيات في المقرّرات الجامعيّة في مصر وسوريا والعراق تحت اسم علم اللّغة وفقه اللّغة.
- د- ظهور كتابات تعرّف باللّسانيات أو بهذا العلم الحديث، على غرار علي عبد الواحد وافي في كتابه "علم اللّغة" سنة 1941م، وقام حسّان من خلال كتابيه "مناهج البحث في اللّغة" سنة 1955م، و"اللّغة بين المعيارية والوصفيّة" سنة 1957م، ومحمود السّعران من خلال كتابه "علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي" سنة 1962م، ثمّ توالى الكتابات بعد ذلك.

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 11.

<sup>2</sup> - نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، فاطمة الهاشمي بكوش، تريك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004م، ص 12.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حريات النشأة والتكوين، مصطفى غلفان، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006م، ص 146-147.

هـ - حركة الترجمة، حيث تُرجمت أعمال اللسانيين الغربيين، كترجمة مندور لمقال مايي "علم اللغة" سنة 1946م، وترجمة كتاب "اللغة" لفندريس سنة 1950م، وإنشاء مراكز علمية خاصة بالبحث اللساني كما هو الحال في تونس سنة 1964م، والجزائر سنة 1971م.

و - تنظيم ندوات ولقاءات علمية محلية و جهوية ودولية في مجال اللسانيات، وكان للسانيين التونسيين والمغاربة دور بارز في ذلك.

ز - إنشاء تخصصات قائمة الذات في اللسانيات العامة بكليات الآداب بالجامعات العربية، لاسيما في المغرب وتونس اللذين يتميزان عن غيرهما من دول العالم العربي في هذا المجال.

ولابد أن نشير بداية إلى مسألة هامة وهي: (تأخر دخول اللسانيات للدول المغرب العربي)، وهذه المسألة تعود بالدرجة الأولى إلى الاحتلال، حيث كانت دول المغرب محتلة فرنسية وتأخرها في نيل استقلالها وخاصة الجزائر التي نالت سنة 1962م، وقد حصلت تونس والمغرب على استقلالهما سنة 1956م، وكان ذلك خطوة من المحتل الفرنسي الغاشم من أجل التفريغ للجزائر، لقد كان احتلال دول المغرب العربي وخاصة الجزائر احتلالاً استطائياً جاثماً على الأرض أحرقت الأخضر واليابس، وحاول تحطيم كل مقومات وحدة الأمة وشخصيتها، بعكس دول المشرق التي كانت في أسوأ الحالات تحت الانتداب، الذي كان أهون مما حدث في المغرب العربي.

لقد كانت دول المشرق العربي وخاصة مصر مركزاً ثقافياً عربياً ليس في علوم اللغة فحسب، بل في كل الميادين، لذا فاللسانيات كما ذكرنا دخلت العالم العربي من بوابته المشرقية بفعل الموفدين والمستشرقين في النصف الأول من القرن العشرين، فدخل المنهج التاريخي والمقارن ثم الوصفي البنيوي الذي ازدهر بشكل لافت على يد نخبة من الباحثين كالطنطاوي والكرملي وإبراهيم أنيس وتمام حسان ومحمود السمران، لكن مع أفول البنيوية، وظهور خليفاتها التوليدية التحويلية تغير الوضع، وأصبح المغاربة ينافسون أشقاءهم المشاركة، بل ونالوا الريادة والشهرة في هذا الشأن بداية من منتصف الستينيات من القرن العشرين، ولعل الأمر يرجع إلى انشغال المشاركة بالمنهج البنيوي الوصفي، الذي أخذ عقولهم وقلوبهم رغم محدودية ما قدمه، ما جعلهم كمن يسعى وراء سراب، أما المغاربة فكان ظهورهم الحقيقي في هذا المجال متزامناً تقريباً مع فترة ازدهار المدرسة التوليدية التحويلية، التي ظهرت سنة 1957م على يد زعيمها نعوم تشومسكي.

إن تأخر اللسانيين المغاربة في الاحتكاك باللسانيات والاطلاع عليها كان عاملاً إيجابياً جداً، حيث مكّن الباحثين المغاربة من اجتناب الكثير من الإشكالات والسلبات التي وقع فيها أشقاؤهم المشاركة، فاستفادوا من تجربتهم، وتجنبوا نقائصها وسقطاتها، وقد عبّر عز الدين المجذوب عن هذه الفكرة بالقول: «...وقد حاولنا أن نتجنب النقص في قراءات اللغويين العرب السابقين لنا... فقد اتضح لنا بفضل تأخرنا التاريخي عنهم الذي يبسر



عملنا»<sup>1</sup>، كما أنّ هذا التأخر جنّب اللسانيين المغاربة الانشغال بالوصفيّة، التي كما سبق التذكير كانت أحد أسباب الفشل اللساني العربي في بداياته.

أمّا مسألة ترتيب دول المغرب العربي، فإنّه من العادة تقديم تونس والمغرب الأقصى عن الجزائر، وذلك للسبب المذكور فالجزائر نالت استقلالها في وقت متأخر، وقد خرجت منهكة تمامًا، وعند حصولها على استقلالها اهتمت ببناء مؤسساتها العلميّة القاعدية والعليا، وكان التأخير مشرقياً في الغالب، لكن بعد مدّة ليست قصيرة استطاعت أن تجزّر مؤسساتها وتلتحق بالركب، وبصواعد جزائريّة خالصة.

في بداية السبعينيات من القرن العشرين تغيّر وضع دول المغرب العربي، حيث أخذت الدراسات العربية حظاً وافراً وملحوظاً من ثمار اللسانيات، بفعل الصحوة الجديدة التي عرفتها الثقافة العربيّة، وتوسّعت إلى أقطار أخرى خارج ما كان يعرف بمركز الثقافة العربيّة، أي المشرق العربي عامّة ومصر خاصّة، فمنذ منتصف السبعينيات أصبحت دول المغرب العربي لاسيما المغرب وتونس تحمل مشعل ريادة اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة<sup>2</sup>.

### 1.3- مفهوم المنجز اللساني المغربي:

ورد في لسان العرب في مادّة (بَجَزَ): بَجَزَ الكلام انقطع، وَبَجَزَ الوعد يَنْجُزُ بَجْزًا حَضَرَ، وقد أنجز الوعد ووعدناجز وَبَجَزَ، وَأَبْجَزْتُهُ أَنَا وَبَجَزْتُهُ بِهِ، وَالنَّاجِزُ الْحَاضِرُ، وَبَجَزْتَ الْحَاجَةَ إِذَا قُضِيَتْ<sup>3</sup>، وفي المعجم الوسيط (بَجَزَ): انْقَضَى وَفِي وَالْكَلَامِ انْقَطَعَ، وَبَجَزَ حَاجَتَهُ قَضَاهَا، وَالنَّاجِزُ وَالنَّجِيزُ الْحَاضِرُ<sup>4</sup>، وَأَبْجَزَ الشَّيْءَ وَالْعَمَلَ قَضَاهُ وَأَتَمَّهُ<sup>5</sup>.

والمُنْجَزُ هو اسم مفعول من الفعل غير الثلاثي (أَبْجَزَ) ثلاثي مزيد بهمزة، ومعناه اللغوي كما ورد في المعاجم المذكورة هو انتهاء الشّيء وانقضاءه وحضوره، وأبجز العمل أكمله وقام به، وأبجز البحث أو الكتاب أنهاء وأكمّله وأتمّه.

أمّا اصطلاحاً فيقصد بالمنجز اللساني المغربي هو كلّ ما قدّمه وأبجزه اللسانيون المغاربة في مجال البحث اللساني وهذا يتمظهر في منجزات علميّة لسانيّة من مؤلّفات ورسائل جامعيّة مختلفة، ونحن بطبيعة الحال سنركّز على الرّسائل الجامعيّة التّوعيّة (ماجستير ودكتوراه) ومقالات منشورة في المجالات العلميّة المعتمدة، وما يتصلّ بها من محاضرات ومداحلات ودروس منشورة ومتاحة للباحثين والدّارسين بأشكال مختلفة في الكتب والمجلّات وفي الشبكة العنكبوتيّة، ونحن نعني بالمنجز اللساني في هذا البحث ما أبجزه اللسانيون المغاربة في إطار اللسانيات، أي بعد ظهور هذا المتغيّر (اللّسانيات) في الثقافة العربيّة الحديثة، وقد بدأ عند المشاركة منذ نهاية التّصف الأوّل من القرن العشرين، وتجلّى أكثر في بداية التّصف

<sup>1</sup> - المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، عز الدين المجذوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع سوسة، ط1، 1998م، ص5-6.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، ص145.

<sup>3</sup> - لسان العرب، ج5، ص413-414 مادة (بجز).

<sup>4</sup> - القاموس المحيط، ص526 مادة (بجز).

<sup>5</sup> - ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية لجمهورية مصر العربيّة (الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث)، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م، ص903 مادة (بجز).

الثاني، بينما عند المغاربة تأخر قليلاً لأسباب موضوعية سبق التذكير بها، حيث بدأ في الظهور منذ الستينيات من القرن العشرين، ولكنه تجلّى أكثر منذ السبعينيات من القرن نفسه.

### 2.3- اتجاهات المنجز اللساني المغربي:

معلوم أن مسألة التصنيف في البحث اللساني العربي الحديث أمر صعب إن لم يكن مستحيلًا\*، وهذا ليس أمرًا غريبًا في نظري، فنحن لا نصنّف كتابًا واحدًا أو مقالًا أو بحثًا واحدًا لدارس ما، بل نحن نتعامل مع منجز عمل سنوات عديدة قد تصل إلى العشرات لنفس الباحث، ونحن نعلم أنّ التّشبّث بوجهة النظر الواحدة أو الموقف الواحد في المجال العلمي قد تكون ناتجة عن عناد وتعصّب ونوع من الدّكتاتورية في الموقف العلمي، والطّبيعي أن تُحدث مثل تلك المراجعات والتبدّلات، إذا حدث ما يستوجبها، وظهر للعيان فساد الموقف أو الرأي، ويكاد يجمع الدارسون أنّ الاتجاهات التي سلكتها البحوث اللسانية العربية بناءً على الرّافدين الداعمين (التّراث اللّغوي العربي واللّسانيات الحديثة) لا تخرج عن ثلاثة هي:

أ- اتجاه متعصّب للتّراث يكرّر مقولاته ويجتزمها، ويدور في تلك الحلقة المفرغة (المغلقة على نفسها)، ولا يرضى بغيرها بديلاً.

ب- اتجاه مناقض تمامًا للأول مقلّد للغرب (اللّسانيات) تقليدًا أعمى، بمعنى قد لا يكون ناتجًا عن فهم دقيق وعميق بل عن فهم سطحي أو مغلوط، دافعه غالبًا اتباع الموضة وقول الكلمة في كلّ مناسبة ولو كانت لا تعنيه، وهذا أشبه بالانسلاخ من الجلد، وخلفياته قد تكون الإحساس بالضعف تجاه الآخر، ويسقط هذا الإحساس على كلّ شيء يصدر عن الآخر.

ج- اتجاه يمسك العصا من الوسط كلّما وجد إلى ذلك سبيلاً، وإذا كان الاعتدال مطلوبًا في الغالب، لكنّه قد لا يكون عاكسًا لفهم حقيقي لما يتم دراسته (التّراث واللّسانيات)، فهو يغلب عليه التّصوّر الدّائري للأفكار أو بدافع الحميّة للتّراث حيث إنّ مساواته بالجديد والحديث هو رفع من شأنه، وإرجاع مجده المفقود ومكانته بين العلوم، لذا فإنّ التّوفيق بين التّراث اللّغوي العربي واللّسانيات يتطلّب فهمًا دقيقًا وتجردًا علميًا، لا بد أن يكون صاحبه بمنأى عن التعصّب والدّاتية أو الانتصار لطرف على حساب الآخر، ما يجعل التّماذج التّوفيقية الحقيقية التي يتوفّر فيها هذا الشّروط قليلة ينحصر في بعض الجهود العربيّة الرّائدة كعبد الرّحمان الحاج صالح ومازن الوعر ونهاد الموسى وأحمد المتوكّل.

\* - لقد استخدم مصطفى غلفان هذا الموضوع (اللّسانيات العربية أو الخطاب اللساني العربي وصعوبة التصنيف) كعنوان في كتبه النقدية، ويرجع الباحث ذلك لجملة من الأسباب من بينها: غياب جرد كامل للجهود اللسانية العربية الحديث، وعدم البقاء على خط نظري لكثير من الباحثين، فيحدث كثير من التقلبات والتناقضات في المواقف...، للاطلاع عن المسألة ينظر: اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مصطفى غلفان، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المغرب، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 4، ص 85-90 وينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، مصطفى غلفان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013 م، ص 55-57.

أما بخصوص اتجاهات المنجز اللساني المغربي، فإنني أشير في هذا الصدد بأنني أغفلت في هذا البحث الاتجاه التراثي، لأنه قليل وغير بارز، ولا يدخل بالنسبة لي في إطار ثنائية النحو واللسانيات، وكذلك الاتجاه البنيوي الوصفي لأنه قليل أيضاً، ولم يظهر بشكل جلي بسبب تأخر المغاربة في التعرف على اللسانيات، فلم يأخذ حظه من البحث عندهم كما فعل المشاركة، فهو يكاد يكون غير موجود، ولهذا فقد اعتمدت في هذا البحث الاتجاهات الأربعة الآتية: (الاتجاه التوليدي التحويلي، الاتجاه الوظيفي التداولي، الاتجاه التوفيقي التجسيري، الاتجاه اللساني التقدي التقيومي).

### 1.2.3- سبب اختيار هذا التصنيف في هذا البحث:

لقد اعتمدت في تصنيفي للمجز اللساني المغربي المعاصر كما سبق التذكير أربعة اتجاهات، هي: الاتجاه التوليدي التحويلي، والاتجاه الوظيفي التداولي، والاتجاه التوفيقي التجسيري، والاتجاه اللساني التقدي التقيومي:

أما إقصاء الاتجاهين التراثي والبنيوي الوصفي، فهو إقصاء يكاد يكون إقصاء وجود، بمعنى أن الاتجاه التراثي المحافظ بالشكل المشركي الذي سلك طرق التيسير والإصلاح والتسهيل والتبسيط، فكأنه غير موجود في المغرب العربي لأسباب الموضوعية التي سبق ذكرها، والمتعلقة أساساً بانشغال المغاربة بمومهم والمتمثلة في الاحتلال الفرنسي الغاشم لدولهم الأساسية (الجزائر، المغرب، تونس) الذي امتد عشرات السنين، وبالتالي فلم تكن تلك الحركة التي شهدتها المشرق العربي مع طرق اللسانيات لباب الثقافة العربية موجودة في المغرب العربي، حيث لجأ الكثير من الدارسين المشاركة للنحو العربي تيسيراً وإصلاحاً وتسهيلاً وتبسيطاً، لانتقاء شر اللسانيات، وإكساب النحو العربي مقومات البقاء وطول العمر في نظرهم!

وأما غياب اتجاه وصفي بنيوي، فبالرغم من وجود كتابات سلكت هذا النوع من الدراسة، لكنها كان يغلب عليها التنظير والتعريف باللسانيات للقارئ المغربي من خلال الترجمة أو التعريف بهذه المدرسة، يضاف إلى ذلك قلة وعدم بروزها، بل وعدم جدواها لأن المدرسة الأم قد ترنحت وأفل نجمها، وبدأ بزوغ نجم المدرسة الوريثة التوليديّة التحويليّة التي أسرت قلوب الدارسين هي أيضاً، وقد ذكرنا بأن نشاط المغاربة في هذا السياق قد ظهر للعلن بداية السبعينيات من القرن العشرين، أي الفترة التي سيطرت فيها نظرية تشومسكي على البحث اللساني بشكل تام، لذا فإنّ اللسانيين المغاربة عبروا مباشرة إلى التوليديّة، وفي هذا الصدد ذكر أحمد العلوي بأنّ بلدان المغرب العربي كانت خالية من البحث اللغوي النظري والمستورد قبل السبعينيات وأنّ الباحثين المغاربة انتقلوا إلى اللسانيات عابرين مباشرة إلى التوليديّة<sup>1</sup>.

وأما إثبات الاتجاهات الأربعة التي ذكرت، فإنّ الاتجاه التوليدي التحويلي هو الاتجاه الذي انطلقت منه اللسانيات المغربية انطلاقاً من بداية السبعينيات كما ذكرنا، وهو اتجاه بارز ونشط ولم يكن دوره منحصراً بشكل محلي، بل كان

<sup>1</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، إعداد وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، دار الأمان، الرباط ط 2009م، ص 18-19.

له تأثيره على كل الدول العربيّة، بل على هذا الاتجاه العالمي، فقد كان عبد القادر الفاسي الفهري أمودجًا في الاجتهاد والمثابرة تمكّن من إغناء وإثراء هذه النظريّة بأفكار جديدة سيأتي الحديث عنها، وكان لهذا الباحث شخصيته القويّة بحيث قَبِلَ بعض الأفكار ورفض أخرى مقدّمًا البديل الذي يراه مناسبًا، ومن ذلك مثلاً معارضته لرأي تشومسكي في قضية الرتبة، حيث اعتبر الفاسي الفهري أنّ اللّغة العربيّة من نمط (ف.فا.مف)، كما يذهب كريينك (1915م-2001م) بينما تشومسكي يكاد ينكر وجود لغات من هذا النمط، لأنّ الفعل والمفعول في نظره يجب أن ينتظما في مركّب واحد هو المركّب الفعلي، وقد حاول الفهري إثبات وجود هذا النمط من اللّغات، وأنّ اللّغة العربيّة لا يوجد فيها مركّب فعلي،<sup>1</sup> وقد عرف موقف الفهري هذا تقلّبات ومراجعات كثيرة سيأتي ذكرها، وقد نختلف معه في كثير من أفكاره ومواقفه، لكنّ بصمته لا يمكن نكرانها، وقد ظهر جيل من الباحثين المغاربة ممّن أجادوا البحث في إطار هذه النظريّة على غرار: إدريس السّغروشني وعبد المجيد جحفة ومحمد غاليم ومحمّد الرّحالي وعبد اللّطيف شوطا، وحتى مصطفى غلفان، بالإضافة إلى اهتمام كبير به من قبل الباحثين في تونس والجزائر، كما أنّ هذا الاتجاه كان مجالاً خصباً للبحث الأكاديمي والجامعي في المغرب العربي، وظهر ذلك على شكل كتب وبحوث جامعيّة مختلفة ومقالات في مجالات محكّمة.

أما الاتجاه الوظيفي التداولي، فلقد تميّز أحمد المتوكّل بالخصوص في هذا المجال، حيث ساهم مساهمات فعّالة في إغناء هذا الاتجاه وإثرائه، فكان أحد رواد هذا الاتجاه العالمي البارزين والمؤثّرين، حيث أضاف المتوكّل إلى وظائف سيمون ديك الأربع (البؤرة والمحور والمبتدأ والدليل)، وظيفة خامسة هي وظيفة المنادي، وهي وظيفة خارجيّة، كما ميّز بين بؤرتين (بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد)، واقترح المتوكّل تمثيلاً ملائماً للقوتين الإنجازيتين الحرفيّة والمستلزمة حوارياً، كما أضاف موقع المصدر (م) المخصّص لأسماء الاستفهام، والمكوّنات المسندة إليها الوظيفة التداوليّة المحور وبؤرة المقابلة، والموقع المتوسّط (م) بين موقعي الفعل والفاعل والذي يحتلّه المحور، وقد تبنّى سيمون ديك هذه الاقتراحات وعمل بها، وقد أصبحت تحليلات المتوكّل الوظيفيّة للغة العربيّة مصدراً أساسياً ضمن الأدبيات الوظيفيّة العالميّة<sup>2</sup>، وسيأتي الحديث عن هذه المسائل في حينها، وما يدعو للسّرور والغبطة والفخر أنّ المتوكّل كان ينطلق في تحليلاته الوظيفيّة التي أثبتت جدواها وفعاليتها من خلال تحليل التّراث البلاغي والدلالي العربي، معتمداً على سبيل المثال على تحليلات السّكاكي والجرجاني في مسائل المعنى، ولقد نشط كثير من الباحثين المغاربة إضافة إلى المتوكّل منهم: طه عبد الرّحمان وعز الدين البوشيخي، ومحمّد جدير ونعيمة الزّهري والجيلاني دلّاش ومسعود صحراوي ويحي بعيطيش من الجزائر ومحمّد الحسين مليطان من ليبيا، وفي الحجاج حمّادي صمود وعبدالله صولة وصابر الحباشة من تونس وأبو بكر العزاوي من المغرب، وفي تحليل الخطاب محمد مفتاح من المغرب، كما لا يخفى بأنّ هذا الاتجاه قد ظهر على شكل بحوث جامعيّة مختلفة وكتب ومقالات نشرت في مجالات محكّمة.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربيّة أسئلة المنهج، ص36.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص36-37.

وأما الاتجاه التوفيقي التجسيري فهو اتجاه ظاهر كذلك، وهو الاتجاه البديهي في نظري، حيث برز فيه بشكل خاص عبد الرحمان الحاج صالح رحمه الله رحمة واسعة، حيث عمل طيلة مسيرته الحافلة على رد الاعتبار لتراث الخليل وأصحابه الأفاضل، وإن كان الكثير ينكر مثل هذه المقارنات والموازنات بين التراث النحوي العربي واللسانيات الحديثة لكن أسطع القول بأن ما قدمه الحاج صالح مختلف تمامًا عما سواه، فالباحث متمرس وذكي وملمم بالتراث واللسانيات على حد سواء، وهو يمتلك فكرًا إبستمولوجيًا معرفيًا كافيًا، يمكنه من فهم الأمور الدقيقة للتراث واللسانيات والتميزات بينهما، وقد قام بدراسة ماسحة لتاريخ الدراسات اللغوية، وتوصل إلى نتائج مبنية على أسس علمية منهجية وموضوعية مفادها أن فكر الرعيل الأول من النحاة كالخليل وأساتذته وتلاميذه ومعاصريه وبعض من تلوه يتسم بالعمق والذكاء والعبرية، وأنه فكر سابق لأوانه كما يعبر عنه، وهو لا يقل قيمة وأهمية عما قدمته أحدث النظريات اللسانية الغربية، بل وربما يفوقها في بعض التحليلات، ولقد أنشأ الحاج صالح منهجًا قديمًا جديدًا في التفكير اللغوي العربي سمي بالنظرية الخليلية الحديثة، همها الأساس إعادة إحياء تراث الخليل والاستفادة منه، لأن كنوزه لم تنفذ وسيله الفكري الغزير الخارق لم ينزح بعد، وسيأتي كذلك التفصيل في هذه المسائل في الفصل المخصص لهذا الاتجاه، الذي برز فيه كثير من الباحثين المغاربة: كمحمد الأخضر غزال وعبد الرحمان بودرع من المغرب، وعبد السلام المسدي وعبد القادر المهيري من تونس، وصالح بلعيد من الجزائر، وكثير من تلاميذ الحاج صالح الذين ساروا على نهج أستاذهم على غرار خولة طالب الإبراهيمي وشفيفة العلوي والتواتي بن التواتي ومحمد صاري، وعبد المجيد عيساني...، علمًا أن هذا الاتجاه قد يشمل الكثير من الباحثين في الاتجاهين السابقين، حيث لاحظنا بأن جلهم ينتهج نهجًا توفيقيًا في مقارنته للاتجاه الذي يشتغل فيه، ولعل أحمد المتوكل أوضح مثال على ذلك، كما أن مبدأ التوفيق ظاهر وبارز فيما يؤلف في المغرب العربي على شكل كتب وبحوث جامعية ومقالات تنشر في مجلات محكمة.

وأما الاتجاه اللساني النقدي التقويمي بهذا الشكل، فهو يكاد يكتب عليه صنع في المغرب، فإذا كان النقد فطريًا ومعروفًا، وهو صفة تكاد تكون خاصة بكل ما يكتب في العالم العربي، بما يشمل الأدب واللغة والنحو واللسانيات فهي بحوث نقدية، لكن هذا الاتجاه المغاربي مختلف، وهو يهدف إلى تتبع النتائج اللسانية العربي الحديث والمعاصر، من أجل السمو به، وإظهار مواطن الخلل فيه دون تجريح ولا تشهير، حتى تتجنبها البحوث اللاحقة، وحتى توأكب البحوث اللسانية العربية الحالية مستجدات البحث اللساني، وتتميز بما يتميز به من صرامة وعمق، فهو يمارس ما يسمى بالنقد البناء، الذي يحول المنقود من الحالة التي كان عليها إلى حالة أفضل وأحسن، ولقد برز في هذا الاتجاه بعض الباحثين المغاربة على غرار: مصطفى غلفان الذي يعتبر مؤسس هذا النمط من البحوث، حيث تتبع الكتابة اللسانية العربية الحديثة بشكل يكاد يكون ماسحًا، وظهر ذلك في رسالة الدكتوراه المطبوعة تحت عنوان: "اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مصطفى غلفان، جامعة الحسن الثاني عين الشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 4"، ثم تأثر به تلميذه الدكتور حافظ إسماعيلي علوي، كما ظهر هذا النوع من الكتابة عند عز الدين المجدوب، وحتى عبد السلام المسدي، ومحمد



الأوراعي كذلك، ولقد بدأ يظهر للعلن هذا الشكل الجديد من الكتابة في المغرب العربي على شكل كتب ورسائل جامعية مختلفة ومقالات محكمة في الجامعات المغربية.

لهذه الأسباب اعتمدت هذا النمط من التصنيف، وجعلت عدد فصول هذا البحث أربعة كعدد هذه الاتجاهات وكلّ اتجاه يمثل فصلاً مستقلاً، وقد رتبته بنفس الترتيب الذي ذكرته في تبريري لهذا النوع من التصنيف، حيث بدأت بالاتجاه التوليدي التحويلي، ثم الاتجاه الوظيفي التداولي، ثم الاتجاه التوفيقي التجسيري، وختمتها بالاتجاه النقدي التقويمي، وهو ترتيب في اعتقادي يحترم الترتيب الزمني والمنطقي في آن.

### 3.3- عوامل تميّز المغاربة في مجال اللسانيات:

لقد ظهر في دول المغرب العربي نخبة من اللسانيين تركوا بصمة خاصة في اللسانيات العربية عمومًا، وفي المغربية خصوصًا، تميّزت أعمالهم وبحوثهم بالجدية والعلمية والعمق، ومن هؤلاء نذكر من تونس صالح القرمادي والطيب البكوش وعبد القادر المهيري وعبد السلام المسدي، ومن الجزائر عبد الرحمان الحاج صالح، ومن المغرب الأقصى أحمد العلوي وأحمد الإدريسي وأحمد المتوكل وعبد القادر الفاسي الفهري ومصطفى غلفان، وغيرهم من الباحثين، ولقد أنجز هؤلاء إرثًا عظيمًا في مجال اللسانيات العربية يستحق الوقوف عنده والبحث فيه، رغم تأخرهم الزمني مقارنة بالمشاركة، والذي كان أحد أهم العوامل التي ساعدت اللسانيين المغاربة على التميّز المعرفي وذلك لأنهم استفادوا من تجارب من سبقوهم وتجنّبوا هفواتها، هذا إضافة إلى عوامل أخرى نجملها فيما يلي:

أذكر محمد الأوراعي فكرة مهمة جدًا تحت عنوان "الحشو اللساني"<sup>1</sup>، وذكر طه عبد الرحمان مصطلح "آفة الحشو" وهي الزيادة عن قدر الحاجة التبليغية وحدّ الكفاية الإفهامية<sup>2</sup>، فهي تعدّ حشوًا، وكلّ حشو لا يجيء منه إلا الضرر<sup>3</sup>، وهذا العنوان ينطبق عن الكثير من البحوث اللسانية العربية، خاصة الأولى منها على غرار كثير من البحوث الوصفية، حيث اهتم أصحابها بتقديم المعرفة اللسانية بدل الاهتمام بتطويرها، وركزوا على المسائل الجزئية بدل التركيز على الجوهر، واهتموا بالمنافسة في التأليف والعناوين المنمّقة، دونما اهتمام بفكّ شفرات العلم الجديد والتعمّق فيه، وبذلك فقد كانوا يتكلمون من خارج اللسانيات أو على هامشها، أما المغاربة في المقابل فتميّزوا بـ: "البعد عن الحشو اللساني" وعن: "آفة الحشو"، حيث ظهر جيل من اللسانيين ممن تعايشوا مع اللسانيات واندمجوا فيها، واصبحوا يتكلمون من داخلها على غرار الفهري، والمتوكل والحاج صالح (التعمّق في المقارنة ودقّة الفهم)، لذا فإنّ بداية المغاربة لم تكن عشوائية أو مصادفة، بل تحاشت الطفرة وجنّبت الاحتمال<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات النسبية، محمد الأوراعي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م، ص34.

\* - لقد تناول ابن خلدون منذ قرون هذه المسألة قرون واعتبر كثرة التأليف في العلوم عاقبة عن التحصيل إذ يقول: «اعلم أنّه ممّا أضّرّ الناس في تحصيل العلم، والوقوف على غايته كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدّد طرقها ثمّ مطالبة المتعلّم باستحضار ذلك»، للاطلاع على المسألة ينظر: مقدّمة ابن خلدون، ابن خلدون، تقديم وتحقيق: إيهاب محمد إبراهيم، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2009م، ص602.

<sup>3</sup> - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط2، دت، ص283.

<sup>4</sup> - ينظر: الخطاب اللساني المغربي اتجاهاته ومضامينه، يوسف منصر، مجلة التواصل، عدد: 18 جوان 2007م، ص4.

ب- يرجع الأوراعي تميّز اللسانيين المغاربة، حيث تبوأ المغرب الصدارة اللسانية العربية بفعل التحوّلات الفكرية التي أخذ بها لسانيون مغاربة قادت بعضهم إلى الانسلاخ المبدئي من اللغويات العربية، والانخراط الكلي في اللسانيات الغربية<sup>1</sup> وظهر ذلك من خلال.

- تهافت اللسانيين المغاربة على الخطوة بالتمثيلية المحلية للنظريات اللسانية المنتشرة في العالم.

- الطريقة المنتهجة لفك التعارض بين توقعات اللسانيات الغربية وواقع اللغة العربية موضوعاً ووصفاً.

- نسبة الكتب المغربية المؤلفة في الفكر اللغوي الغربي مقارنة بما أُلّف في إطار الفكر العربي<sup>2</sup>.

ج- تكوّن وسط لساني ساعد على هذا التميّز المعرفي، وهذه الشهرة في مجال اللسانيات، على غرار إنشاء معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر، وظلّ يؤسس العمل المثابر، كما أصدر مجلته المشهورة "مجلة اللسانيات" سنة 1971م، وقد أدت رغم تعثرها دوراً مهماً في ترسيخ الوعي المعرفي العميق، وفي تونس بدأ المرحوم صالح القرمادي هذا المشروع الكبير بمجموعة من أعمال الترجمة، كترجمة "جان كنتينو" دروس في علم أصوات العربية" عام 1966م، وترجمة محاضرات دي سوسير سنة 1975م، ثم كتاب أندري مارتيني "مبادئ في اللسانيات العامة" فأتمه ووفاه الأجل قبل إخراجها للناس، كما أنجز الطيب البكوش ترجمة كتاب "جورج مونان" "مفاتيح اللسانيات" سنة 1981م<sup>3</sup>.

د- لقد نشأت منذ الستينيات من القرن العشرين في دول المغرب فرق بحث لساني متخصصة على غرار فريق البحث اللساني الذي نشط في مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية (سيراس) بتونس، وكان ينشّطه الفقيه صالح القرمادي، وكذلك نشوء فريق ثانٍ مؤخراً كما يذكر الطيب البكوش في حوار في (أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات) يسمّى هذا الفريق (الأطلس اللساني التونسي)، هذا إضافة إلى فرق أخرى تعمل في الكليات<sup>4</sup>، يضاف إليها التجمّعات العلمية الأولى التي احتضنتها بلدان المغرب العربي، فاحتضنت الجامعة التونسية ندوة اللسانيات واللغة العربية سنة 1978م واللسانيات في خدمة اللغة العربية سنة 1981م، والملتقى الدولي الثالث في اللسانيات سنة 1983م، وكذلك احتضنت الجامعة المغربية ندوة تقدّم اللسانيات في أقطار العالم العربي سنة 1987م، هذا بالإضافة إلى تأسيس مجموعة من الحركات الجمعوية ذات الطابع العلمي، كجمعية اللسانيات بالمغرب برئاسة عبد القادر الفاسي الفهري والجمعية الخليلية، نسبة إلى النظرية الخليلية الحديثة التي يتزعمها عبد القادر الحاج صالح<sup>5</sup>.

هـ- تحدّث أحمد المتوكل عن عوامل تميّز بحوث المغاربة في الجانب الوظيفي خاصة مقارنة بما سبقها، ومن ذلك مشاركة باحثين وظيفيين متميزين بفعالية في سياق البحث الوظيفي التداولي في الندوات الدولية في الجامعات الأوروبية

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات النسبية، ص 65-66.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 66.

<sup>3</sup> - ينظر: الخطاب اللساني المغربي اتجاهاته ومضامينه، ص 4.

<sup>4</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 77.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 5.

وكذلك جامعة المحمدية (1999م)، وبني ملال (2001م)، وأكادير (2003م)، كما عقدت كلية الآداب - عين الشق بالدار البيضاء ندوتين تكريمتين (2000م)، (2005م) لرائد النحو الوظيفي وضامن استمراريته في العالم العربي أحمد المتوكل، وعن النهج المتميز الذي سلكه المنحى الوظيفي في المغرب، يتحدّث المتوكل عن ثلاث خصال أساسية هي<sup>1</sup>:

- الاجتهاد المستمر للباحثين المغاربة المشتغلين في هذا المجال.

- انتهاجه نهجًا مغايرًا في البحث.

- أنّه لم يستهدف إقصاء المقاربات الأخرى كما فعل غيره، بل ظلّ يستفيد منها كلما دعت الحاجة، مؤمنًا بإمكانية التحوار المنهج بين المذاهب، ولو فصل بينها الزمن.

و- ذكر الأستاذ "محمود إسماعيل" أن من الأسباب التي ساعدت على تحقيق هذه النهضة، وهذا التميز في ما سمّاه بلاد المغرب توفّر «المناخ الفكري الحر الذي تنفّس وتنافس في إطاره كافة الاتجاهات والتيارات بصورة لا نجد لها في معظم أقطار الشرق العربي»<sup>2</sup>، حيث كان الباحثون المغاربة يبحثون في هدوء ودون ضجيج، فلم يكن هناك صراع بين التراث اللغوي واللسانيات، كما كان في المشرق العربي خاصة في مصر، ولم تتدخل عناصر أخرى ضاغطة، كأنصار التراث واللغة العربية في المشرق وقت ظهور اللسانيات، كالأزهر الشريف مثلاً، ولقد ساعد في ذلك أنّ الدول المغربية كانت حديثة الاستقلال، فكانت هناك نهضة شاملة علمية ومؤسسية واقتصادية، وفرت جوًا مناسبًا للباحثين كي يبدعوا، ما سمح بظهور جو تنافسي حر، ساعد على تميّز المغاربة في مجال اللسانيات.

ز- لا يخفى على كلّ باحث غلبة النزعة الأدبية في البداية على أساتذة الجامعات المشرقية، وخاصة الجامعة المصرية، ونحن لا ننقص من مكانتهم، ولكن طبيعة اللسانيات ونزعتها العلمية ليست مجاهم، فهم لم يستطيعوا التخلّص من تلك النزعة الأدبية حتى في كتاباتهم اللغوية، فكما يقول أحمد العلوي ليس الذي يؤرّخ للعبة لا يحسنها، كالذي يؤرّخ لها وهو أحد المتميّزين بالخوض فيها<sup>3</sup>، بينما يختلف الأمر عند المغاربة، فلقد تصدّر هذا المشهد المتخصّصون في اللغة بشكل خاص.

ح- لقد تميّز اللسانيون المغاربة بالخصوص أنّهم كانوا يكتبون في اللسانيات باللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية، حيث يذكر مصطفى غلفان أنّ تلك الكتابات كانت تلقى رواجًا علميًا في أوروبا وأمريكا، كما كان يفعل الفاسي الفهري والمتوكل<sup>4</sup>، وكذلك عبد الرحمان الحاج صالح، ولقد كانت اللغة الفرنسية عاملاً حاسماً في تميّز اللسانيين المغاربة، فقد كانت اللسان الحقيقي الذي تنطق به اللسانيات، وكانت أوروبا هي المركز الأساس لهذا العلم الحديث، خاصة في بدايات

<sup>1</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص48.

<sup>2</sup> - القطيعة الإستمولوجية بين المشرق والمغرب حقيقة أم خرافة؟، محمود إسماعيل، أبحاث المؤتمر الرابع لإقليم شرق الدلتا الثقافي، تحت عنوان، التراث بين القطيعة والتواصل إعداد: محمد عبد الله الهادي، دار ناشرون للنشر الإلكتروني، جويلية 2005م، ص24.

<sup>3</sup> - ينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاح منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 2009م، ص14 (تقديم بقلم أحمد العلوي).

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص39-40.

اللّسانيات، وهي الأقرب جغرافياً وجيوستاسياً لدول المغرب، بينما كان اعتماد اللّسانيين المشاركة على اللّغة الإنجليزيّة التي لعبت دوراً ثانوياً في هذا المجال في البداية، حيث يذكر مصطفى غلفان على سبيل المثال بأن اللّغة الإنجليزيّة لم يكن لها أي دور في تاريخي مجال اللّسانيات الناهضة في نهاية القرن التاسع عشر، حيث تأخّرت اللّسانيات في أمريكا مقارنة بأوروبا على غرار ما قدّمه إدوارد ساير (1884-1939م)، وبلمفيلد (1887-1949م)، ولو أنّها انتعشت مع ظهور المدرسة التوليدية التحويلية، غير أنّ الكتابات التي عرّفت القارئ العربي باللّسانيات الغربية كانت عن مصادر لغويّة فرنسية أساساً، ولم يبدأ الاتّصال الحقيقي بالفكر اللّغوي المكتوب بالإنجليزية إلاّ في الأربعينات من القرن العشرين، حيث أرسلت أولى البعثات المصرية إلى الجامعات الإنجليزيّة.<sup>1</sup>

ط- تميّز اللّسانيون المغاربة إلى جانب الفهم والإلمام المعرفي، بما يمكن أن نسميه المواكبة المعرفيّة، وتحيين المعارف حول التّماذج والنظريات اللّسانية، وذلك يلاحظ بشكل واضح عند الفاسي الفهري، وأحمد المتوكّل، ولقد أشار المتوكّل في حوار مع جريدة المحور الثقافي عدد: 7 ديسمبر 1987م، إلى عدم فهم وعدم مواكبة كثير ممّن يعتبرون من أعلام اللّسانيات في العالم العربي إذ يقول: «... شعرت من خلال العرض الذي ألقيته حول ما أنجز في إطار التّحو الوظيفي أنّ الجسر اللّساني بيننا وبين إخواننا العرب لم يوجد بعد، وكان ذلك من خلال الأسئلة التي ألقيت عليّ بعدما انتهيت من العرض»<sup>2</sup>، ما جعله يقترح وضع أرضية تمكّن اللّسانيين العرب من التّواصل والتّحاور فيما بينهم.

وما يثبت هذا التّميّز المعرفي المغربي في مجال اللّسانيات شهادات اللّسانيين المشاركة أنفسهم، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: حمزة بن قبلان المزيني (العربية السعودية)، حيث ذكر في حوار مع حافظ إسماعيلي علوي ووليد العناتي في أسئلة اللغة أسئلة اللّسانيات، حيث يقول: «من المؤسف أنّ البحث اللّساني في الثقافة العربية المعاصرة لا يزال محصوراً في عدد قليل من الجامعات العربية، وفي عدد أقل من الباحثين الجادّين، وأذكر على وجه الخصوص ما يُنجز من بحث جاد في الجامعات المغربية... ويأتي في مقدّمهم الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري... أمّا ما يُقام به من بحث في معظم الجامعات العربية، فلا يزيد عن كونه إمّا تكراراً لما قيل من قبل، أو شذرات لا تنتمي إلى أي إطار ناظم»<sup>3</sup>، وكذلك قول هادي نهر (الأردن): «يمكن أن يكون إخواننا من أهل المغرب: تونس والجزائر والمغرب، قد قطعوا شوطاً لا بأس به في الدّراسات اللّسانية، ولكنّ أبرز المعوقات التي تواجهه ما أبدعوه هذه القطيعة بين ما يصدر في بلدانهم وبلدان المشرق العربي»<sup>4</sup>، وفي هذا الاتجاه ذهب مرتضى جواد باقر (قطر) الذي اعتبر أنّ مناهج اللّسانيات لم تتبوّأ المكانة المناسبة في البحث اللّساني العربي، وهذه

1 - ينظر: اللّسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 90.

2 - ينظر: اللّسانيات العربية الحديثة، ص 40-41.

3 - أسئلة اللغة أسئلة اللّسانيات، ص 54.

4 - المرجع نفسه، ص 307.

المناهج ما زالت غريبة على الساحة الثقافية العربية، والمصطلح اللساني الحديث غير مألوف ولا راسخ، والاستثناء الوحيد والبارز لهذا نجده في المغرب، حيث تبدو هناك بوادر تأسيس للثقافة اللسانية<sup>1</sup>.

هذه أهم العوامل التي ساعدت المغاربة على تميّز بحوثهم وجودتها وقيمتها العالية، في مجال البحث اللساني بمختلف نظرياته ونماذجه بشهادته كل الباحثين، والأکید أن هذا البحث سيكشف عن مزيد منها، ولا ننكر وجود جهود متميزة للمشاركة في هذا الشأن على غرار جهود تمام حسان، وإبراهيم أنيس، ومحمود السعران، رغم آرائهم المتعجّلة تجاه النحو العربي، وداوود عبدة عطية في التوليدية، ونهاد الموسى، ومازن الوعر، اللذين سلكا مسلكاً توفيقياً وكل هؤلاء وغيرهم، قد تركوا بصمة واضحة في البحث اللساني العربي لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها.

<sup>1</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، ص246.

## الفصل الأول:

الاتّجاه التّوليدي التّحويلي في المنجز اللّساني المغاربي

المبحث الأول: الاتّجاه التّوليدي التّحويلي في المنجز اللّساني المغاربي

مفهومه مبادئه روّاده

المبحث الثاني: المنجز اللّساني المغاربي التّوليدي التّحويلي موقفه من

التّراث، أهم قضاياها، قراءة في نماذج مختارة

المبحث الثالث: قضية الرّتبة عند الفاسي الفهري "عينّة"



## الفصل الأول: الاتجاه التوليدي التحويلي في المنجز اللساني المغربي :

## المبحث الأول: الاتجاه التوليدي التحويلي في المنجز اللساني المغربي مفهومه مبادئه رؤاه:

## تمهيد:

لقد تفرّعت اللسانيات البنيوية الوصفية إلى اتجاهات ومدارس متعدّدة، اتّفتت في أمور واختلفت في أخرى، وهو أمر لم يظهر في الكتابات اللسانية العربية التي اتخذت اللسانيات البنيوية الوصفية سبيلاً، فهؤلاء لا يهتمون بمسألة التّحديد المضبوط للإطار النظري الذي يشتغلون فيه ويوظّفونه في تعاملهم مع اللّغة العربيّة،<sup>1</sup> ولعلّ الأمر لا يتعلّق فقط بعدم الاهتمام بل بعدم الفهم الدّقيق أيضاً.

لقد تولّد عن استثمار الدّراسات الوصفية العربيّة غير المضبوط في مواجهة المنظومة التّحوية القديمة في جعل العلاقة بينهما غير واضحة، بل أصبحت تعرف نوعاً من التّوتر والاستفزاز الفكري، بسبب الشّحنة الفكرية والرّمزية التي باتت تعطى للتّحو ولللسانيات على حدّ سواء، بحيث أصبح التّحو يحيل إلى ما هو قدّم في الثقافة العربيّة، بينما تحيل اللّسانيات على ما هو غربيّ قادم إلينا من الآخر (الغرب) بغية تقويض صرح التّحو القديم، مثلما حدث في أمريكا وأوروبا بالنّسبة للتّحو التقليدي<sup>2</sup>، ونستطيع القول بأنّ اللّسانيين العرب الوصفيين قد وقعوا في مفارقة ومأزق كبير حين تبنّوا اللّسانيات الغربية بتفكيرها البنيوي الوصفي الإقصائي، وحاولوا في الوقت نفسه إعادة وصف اللّغة العربيّة القديمة فالبنويّة الوصفية كما هو معروف تعنى بدراسة اللّغة ووصفها على ما هي عليه الآن (الآتيّة)، أي على وضعها الحالي وهو ما يدركه اللّسانيون العرب، إلا أنّنا نجدهم حين يؤلّفون في اللّسانيات يكتبون مصتّفات في نقد التّحو العربي، وفي إعادة وصف اللّغة العربيّة القديمة، ولا يشعرون بأنهم معنيّون بدراسة اللّغة العربيّة المعاصرة أو بحل مشاكلها<sup>3</sup>.

ومن هذا المنطلق فإنّ اللّسانيين العرب هؤلاء عوض أن يستثمروا ما جاء في مناهج اللّسانيات الغربية الحديثة لترقية اللّغة العربيّة والبحث في سبل تعليمها وتعلّمها، وعوض أن يصفوا اللّغة العربيّة كما هي في الواقع، وهو مبدأ جوهري لدي سوسير، وصفوا التّحو العربي وصّبوا جام غضبهم عليه، وذنبه الوحيد أنّه وصف اللّغة العربيّة في ذلك الزّمان بمثل ما تصف اللّسانيات الديسوسيرية نفسها وتتعلّق به، ونستطيع القول بأنّ الدّارسين العرب المحدثين الأوائل - على الأقل - قد أثر فيهم ما يسمى بموضه اللّسانيات وبهرجها، وهذا التّسرّع وعدم التّريث أدّى بهم إلى تبنيها ونقلها دون فهم حقيقي لها، وزادوا عليه أنّهم أخطأوا الهدف، فكانت النتائج كارثية بكلّ المقاييس، وفشل بالتّالي اللّسانيون العرب الأوائل (الوصفيّون) في تطبيق مبادئ المنهج الوصفي البنيوي فشلاً ذريعاً.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 178.

<sup>2</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 171.

<sup>3</sup> - ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، ص 99.

ومن الطبيعي أن تقود الانتقادات التي وُجّهت للبنويين، إلى البحث عن منهج جديد يجيب عن الأسئلة العالقة وينحو بالبحث اللساني منحى مغايرًا، ولهذا تغيّرت وجهة البحث من الاهتمام بالوصف وما يقوم عليه من استقراء المادة اللغوية وتحليلها إلى الوصف والتفسير في الوقت نفسه، والتفسير هنا يركّز عن اللغة من داخلها وليس من خارجها<sup>1</sup>، ويعبّر عبد القادر الفاسي الفهري عن ذلك قائلاً: «فالتنظير اللسانية كسائر النظريات بناء عقلي، يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير، ويمكن تمثيلها بمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من السمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية<sup>2</sup>».

ولقد انشد كثير من الباحثين إلى هذا التوجّه الجديد الذي عرف طريقه إلى ثقافات عديدة، فكان للثقافة العربية نصيب منه، بحيث عرفت النظرية التوليدية طريقها إلى ثقافتنا في بداية السبعينات من القرن العشرين<sup>3</sup>، ولعلّ انشغال الباحثين المشاركة بالوصفية البنيوية وإيمانهم بها حدّ التعصّب، أحجب عنهم وأعماهم عن كلّ تطوّر في الدراسة اللغوية غيرها، ما جعلهم لم يواكبوا هذه النظرية منذ بدايتها سنة 1957م، حيث ظهر هذا الاتجاه عندهم بشكل واضح بعد ما يقارب عشرين سنة، وظلّت نظرية تشومسكي عن النحو التوليدي الهادي والملهم لكثير من اللسانيين في العالم أجمع ومعياريًا للمقارنة عندهم جميعًا، وربما لا تتفق مع مشروع تشومسكي، لكنّ تجاهله سيكون قصورًا في النظرية وموقفًا غير علمي في آن<sup>4</sup>، حتى قال سامسون إن هيمنة أفكار تشومسكي تعدّ تطورًا لم يكن في مصلحة البحث اللساني فقد سلبت العقول وأنتجت عددًا من النظريات، حتى أحسن الناس أنّ هذا العمل لا يمكن أن يكون على باطل<sup>5</sup>.

وقد تجاوز اللسانيون العرب هذه المرّة مسألة التعريف بأسس هذه النظرية (التوليدية التحويلية) إلى محاولة وضع قواعد توليدية مبسّطة للغة العربية مع تفادي الدخول في التفاصيل والجزئيات، وكلّ ما يتعلّق بالجوانب الصورية المعقّدة ولا تخلو هذه الكتابة بدورها من ابتكار واجتهاد في ملاءمة التوليدية العامة مع بنية اللغة العربية<sup>6</sup>.

وعند حصر الحديث في المغرب العربي، فإنّ الباحثين المغاربة قد تأخّروا مقارنة بنظرائهم المشاركة في الاتّصال والاستفادة من هذا العلم الحديث، خاصة اتّجاهه الوصفي البنيوي الذي لم يظهر له أثر حقيقي عند الباحثين المغاربة عدا بعض الكتابات التي تعرّف بهذا الاتجاه للقارئ العربي والمغربي خاصّة، وعلى كلّ حال فهذا النوع من الكتابات لم يتوقّف وهو لا يزال موجودًا، ويعود هذا التأخر لأسباب موضوعية تتعلّق خاصّة بالاستعمار الفرنسي لبلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، حيث نالت هذه البلدان استقلالها أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009م ص261.

<sup>2</sup> - اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توفيق للنشر، الدار البيضاء، ط3، 1993م، ج1، ص13.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص261، وينظر كذلك، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص229، ونظرية اللسانيات النسيية، ص70.

<sup>4</sup> - ينظر: آفاق جديدة في دراسة اللغة والدّهن، نعيم تشومسكي، تر: حمزة بن قبان المزني، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005م، ص61.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008م، ص237، وللتوسع أكثر في الموضوع ينظر: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كترين فوك وبيارلي قوفين، تعريب المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 1984م، ص77-119.

<sup>6</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، مصطفى غلفان، ص202.

العشرين، ومن الطبيعي أن يكون احتكاك هؤلاء باللسانيات الغربية متزامنا مع أقول البنيوية ويزوغ نجم اللسانيات التوليدية، وإذا أخذنا بالرأي القائل أنّ المغاربة قد نشطوا في مجال اللسانيات أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، فإنّ التوليدية التحويلية قد مضى من عمرها ما يقارب عشرين سنة، أي أنّهم لم يواكبوا هذه المدرسة منذ بداية عهدها، ولعلّ ذلك كان عاملاً إيجابياً بالنسبة للبحث اللساني المغربي الذي لم يقع في مزالق وتناقضات كما حدث للمشاركة عند احتكاكهم باللسانيات الغربية خاصة المدرسة الوصفية البنيوية، وهو أمر تمت الإشارة إليه.

ونستطيع القول بأنّ هذا الأمر هو الذي جعل المغاربة يقفزون مباشرة إلى ما بعد البنيوية، وقد كان لهم شأن عظيم في ذلك مقارنة بنظرائهم المشاركة، وفي هذا الشأن يقول أحمد العلوي: «أما في المغرب فقد خلت البلاد من البحث اللغويّ النظريّ والمستورد قبل سنة 70... وانتقل المغاربة متعجّلين إلى المذاهب الغربية في اللغويات الغربية... وعبروا البنيوية بمذاهبها إلى التوليدية بفروعها، واستولى عليهم هوس المتابعة الصحفية، ونقلوا التماذج ولم يمارسوا بأنفسهم الحفر والحرث والدّرس والحصاد، وبدا لهم أنّهم وحدان في الباب، وفاتهم أنّ بعض علمهم مذاهب متروكة عند أهلها، وأنّ البحث في الغرب هو ثمرة حوار قائم عندهم، كالحوار السياسي... وشخصياً قاومت تجارة الماركات اللسانية وخصوصاً في مقال طويل بعنوان (لسانيات هبل)... كما كنت أقاومها في الممارسة الجامعية بصحبة الأستاذ المرحوم أحمد الإدريسي وآخرين ممن انضموا إلى اتحاد اللسانيين المغاربة<sup>1</sup>»، ويقول محمد الأوراغي أيضاً في هذا الصدد: «بدأ التحوّل في علم اللغة بهذه الدرجة الحادّة، بإدخال باحثين مغاربة للسانيات الغربية إلى الجامعة المغربية في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، وهم يستندون إلى اعتقادهم الراسخ بأنّ اللسانيات الغربية قد نجحت حيث فشل الفكر اللغوي العربي القديم<sup>2</sup>».

وبالحديث عن الجامعات، فإنّ مصطفى غلفان يتحدّث عن قسم اللسانيات بالجامعات العربية والمغربية، معتبراً أنّ هذا الأمر حدث أولاً في الجزائر، وذلك من خلال معهد اللسانيات والصوتيات بجامعة الجزائر، ثمّ بعد ذلك تبعها جامعة محمد الخامس بالرباط بالمغرب الشقيق، ثمّ معهد بورقيبة للغات الحيّة بالجامعة التونسية في تونس الشقيقة<sup>3</sup>.

ولم تعرف اللسانيات انطلاقها القويّة والحقيقية، إلاّ مع الجيل الذي عاد من أوروبا محمّلاً بالتطبيقات الجديدة وبمعارف أعمق وأشمل، هكذا عادت اللسانيات تتأسس في رحاب الجامعة، وقد قاد ذلك الفتح فريق من طليعته، الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، والدكتور أحمد المتوكل، والدكتور مولاي أحمد العلوي، والدكتور أحمد الإدريسي، والدكتور أحمد بوكوس، وغيرهم كثير، وقد تنامي هذا العمل على إثر نشر الأعمال الأولى وإثر

<sup>1</sup> - أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 18-19 (بتصرف).

<sup>2</sup> - نظرية اللسانيات النسبية، ص 70-71.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 41.

المبادرات إلى تنظيم المشهد اللساني، وذلك بإحداث جمعية اللسانيات بالمغرب<sup>1</sup>، كان ذلك عام 1986م بغية دعم البحث في مجال اللسانيات من خلال تنظيم ندوات محلية ودولية، والعمل على نشر الأعمال القيّمة ذات الصلة خدمة للبحث العلمي في الجامعة المغربية، وبهذا يمكن القول بأن المغرب الأقصى كان متميزاً داخل محيطه الجهوي في مجال اللسانيات، وبعدها كانت الريادة مصرّية عن طريق نخبة من الباحثين في هذا المجال، كعبد الواحد وافي ومحمود فهمي حجازي ومحمود السّعران وتمام حسّان، لم تحافظ الأجيال اللاحقة على استمرارية تطوّر تلك التقاليد الريادية التي انفتحت على اللسانيات في وجهها التاريخي المقارن ثمّ البنيوي، فتصلّبت اللسانيات في ذلك المستوى، ولم تستطع مواكبة التطوّر، ربّما بفعل تصلّب علاقات الأستاذية في محيط ثقافي لا يثق فيه جيل سابق بما هو جديد... أمّا في المغرب فمئذ بداية السبعينيات ظهر جيل جديد من الباحثين الذين تمكّنوا من أسس المعرفة اللسانية انطلاقاً من الجامعات الغربية، ممّا ساعد على تكوين ما يمكن تسميته وسط لساني<sup>2</sup>.

أولاً: التعريف بهذا الاتجاه:

– التوليد:

إنّ هذا المصطلح أساسي في الدراسات اللغوية الحديثة، غير أنّ المعاجم العربية القديمة المعروفة قد أغفلته، على غرار لسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزبادي والمصباح المنير للقيومي وتاج العروس للزبيدي وأساس البلاغة للزخشري، ولعلّ سبب ذلك يرجع إلى أنّ هذه الكلمة لم تكن جارية في الاستعمال في عهدهم أو أنّ استعمالها نادر وللإشارة فقد ورد شرح بسيط لهذا المصطلح لا يلبي الحاجة في معجمين هما: المصباح المنير وأساس البلاغة، حيث ورد أنّ الفعل ولّد بمعنى تولّى ولادة المرأة أو الشّاة أو غيرها<sup>3</sup>.

أمّا بقية المعاجم فقد تمّ فيها تحديد ما يشبه هذا المصطلح، ففي المختار من صحاح العربية ورد: «... تولدوا أي كثروا وولد بعضهم بعضاً، وتولّد الشيء من الشيء... وعربية مولدة، ورجل مولّد، إذا كان عربياً غير تلقونه بألسنتكم...»<sup>4</sup>، وفي المعجم الوسيط: «... تولّد الشيء من الشيء، نشأ عنه... المولّد المحدث من الشيء، ومنه المولّدون من الشعراء سُموا بذلك لحدوثهم، ومن الرجال العربي غير المحض، من ولد عند العرب ونشأ مع أولادهم وتأدّب بأدابهم، ومن الكلام كلّ لفظ كان عربي الأصل ثمّ تغيّر في الاستعمال، واللفظ الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية، ويقال كتاب مولّد: مفتعل<sup>5</sup>».

<sup>1</sup> – أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 155.

<sup>2</sup> – المرجع نفسه، ص 200-201.

<sup>3</sup> – ينظر: الصّرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، محمد شندول، مركز النّشر الجامعي، تونس، دط، 2015م، ص 131.

<sup>4</sup> – المختار من صحاح العربية، محمد محي الدين عبد المجيد، ومحمد عبد اللطيف السبكي، مكتبة الاستقامة، القاهرة، دط، ص 583، مادة (م.ل.د).

<sup>5</sup> – المعجم الوسيط، ص 1056، مادة (ولد).

وبهذا يمكن القول إنّ علماء اللّغة القدماء لم يستعملوا مصطلح (توليد) وإنما استعملوا مصطلح (مولّد)، ولقد مرّ المصطلح الأخير بمراحل في تطوّر دلالاته، بدءًا من تاريخ ظهوره إلى القرن الثالث بأربع مراحل هي كالتالي:

- العربي غير المحض (القرن الأوّل الهجري وما قبله).

- طبقة من الشعراء (القرن الثاني الهجري).

- المستوى اللّغوي دون الفصيح (أوائل القرن الثالث الهجري).

- كلّ تغيير يصيب اللّغة مبنى ومعنى (نهاية القرن الثالث الهجري إلى العاشر).

ومن هذا المنطلق يتبيّن أنّ مصطلح التّوليد لم يكن مبحثًا عند علماء اللّغة القدماء، إنّما الذي كان مبحثًا هو المولّد، ولا شكّ أنّ مفهوم التّوليد كامن في مصطلح (مولّد)، لأنّ المولّد نتيجة له ومظهر من مظاهره<sup>1</sup>.

أمّا عند الباحثين العرب المحدثين في مجال المعجم فقد غاب هذا المصطلح بمعناه اللّساني الحديث، وقد اهتمّوا بالمولّد دون التّوليد، على غرار عبد الواحد وافي في كتابه "فقه اللّغة" سنة 1920م، وعبد القادر المغربي في كتابه "الاشتقاق والتّعريب" سنة 1908م، إلى أن جاء كتاب حلمي خليل "المولّد في اللّغة العربيّة" سنة 1985م، ورغم أنّ الموضوع الرئيسيّ لهذا الكتاب كان قضايا التّوليد اللّغوي في العربيّة، إلّا أنّ صاحبه فضّل استعمال مصطلح "مولّد"، رغم تفضّله للأمر في ثنايا البحث<sup>2</sup>.

وعند التّعقّق في مصطلح "التّوليد" "Néologie"، فهو يرتبط بمفاهيم أخرى كالإبداعية والخلق "Créativité" أو الوضع، وكلّها مفاهيم دالة على تمكين المتكلمين من توسيع معاني الوحدات المعجميّة بطرائق مختلفة، كالاستعارة والكناية والجاز والتّقل... إلخ، والتّوليد هو حركة تجديد دائمة تنبذ اللفظ المعهود والمعنى المتداول، لتبدع اللفظ الجديد أو تولّد معاني اللفظ المعهود<sup>3</sup>.

أمّا عند الغرب فإنّ لمصطلح التّوليد مفهوميّن، الأوّل في مجال النّحو، ويقابله المصطلح بالإنجليزي "Generation"، وهو الأسبق ظهورًا، والثّاني في مجال المعجم، ويقابله المصطلح الفرنسي "Néologie lexicale"، والمصطلحان يقابلهما في العربيّة مصطلح "توليد"، فالمصطلح "توليد" هو إذن من المشترك الدلالي<sup>4</sup>.

ولفظ "توليدي" "Generative" مشتقّ من الرياضيات، وتنتمي فكرة التّوليد إلى العصر الكلاسيكي ممثلة في أعمال "هوبولدت" "Humboldt" و"بول" "Paul" و"يسبرسن" "Jespersen" وآخرين، وقد قدّم يسبرسن أمثلة

<sup>1</sup> - ينظر: الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ص 138.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 149-150.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، ص 60-61.

<sup>4</sup> - الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ص 149.

عديدة من القواعد المعقدة، لكنه لم يقدم المبادئ الواضحة التي تشير إلى أنّ هناك تراكيبا تنتمي إلى اللغة، بينما غيرها من التراكيب الممكنة ليست كذلك<sup>1</sup>.

ولقد اتخذ مصطلح "التوليد" معنى لسانياً عند الغرب في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك في مجال النحو عند تشومسكي "Noam Chomsky" إثر صدور كتابه "البنى التركيبية" "Syntactic Structures" الذي صدر عام 1957م، و"مظاهر النظرية التركيبية" "Aspects of the theory of Syntax" الذي صدر سنة 1965م، وهذان الكتابان يعتبران حجر الزاوية للمبادئ التي تأسس عليها ما يعرف بمنهج النحو التوليدي الذي يعتبر تشومسكي زعيماً له<sup>2</sup>.

### - التحويل:

ورد في لسان العرب معنى التحويل كالتالي: «...الحول سنة بأسرها وأحالت الدار وأحولت وحالت وحيل بها ونبت حوئي، أي أتى عليه حوئاً... وقد حالت حول، أي انقلبت على حالها... وحالت كحول القوس، أي تغيرت... ورجل حول ذا حيل، وامرأة حولة... ويقال تحوّل الرجل واحتال، إذا طلب الحيلة... والمحالة الحيلة... وقولهم لا محالة من ذلك، أي لا بد... والمحال من الكلام ما عدل... وحوال الدهر تغيره وصرفه... وتحوّل عن الشيء زال عنه إلى غيره... تقول حال الشخص إذا تحرك، وكذلك كل متحوّل عن حاله...<sup>3</sup>».

وفي المعجم الوسيط ورد التعريف التالي: «تحوّل تنقل من موضع إلى آخر، الحوّل قناة صغيرة يجري فيها الماء من ناحية إلى أخرى، والحيلة الحذق وجودة النظر والقدرة على دقة التصرف في الأمور، ووسيلة بارعة تحيل الشيء عن ظاهره ابتغاء الوصول إلى المقصود، والمحوّل جهاز به ملفاف كهربائي الغرض منه رفع أو خفض الجهد الكهربائي، أي الفلطيّة<sup>4</sup>».

ولقد اكتسب مصطلح التحويل "Transformation" شهرةً واسعةً في العصر الحديث بعد ظهور الاتجاه اللغوي الذي عُرفت مدرسته باسم "مدرسة النحو التوليدي التحويلي" بزعامة تشومسكي، ومدلول هذا المصطلح يعدُّ أحد المفاهيم الأساسية في هذه المدرسة اللغوية وفي طريقتها لتحليل اللغة<sup>5</sup>، غير أنّ "هاريس" "Harris" أستاذ تشومسكي قد نادى بالتحويل قبل تلميذه الذي درسه على نحو مفصّل<sup>6</sup>، وذلك بداية الخمسينيات من القرن الماضي مستهدفاً تجاوز مستوى الجملة الذي وقف عنده التحليل التوزيعي، ويقوم التحليل التحويلي عند هاريس على أسس

<sup>1</sup> - النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية، رشيدة العلوي كمال، دار الأمان، الرباط، ط1، 2014م، ص34-35.

<sup>2</sup> - ينظر: الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ص148، وينظر: مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي دراسة نظرية تحليلية، ابتهاج محمد البار، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014م، ص16.

<sup>3</sup> - لسان العرب، ص184-195، مادة (حول).

<sup>4</sup> - المعجم الوسيط، ص209-210 مادة(حول).

<sup>5</sup> - من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ص9.

<sup>6</sup> - ينظر: مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، ص16.



تركيبية ذات طابع بصوري لها طابع إجرائي صرف، فالتحويلات عند هاريس وسيلة لردّ الحمل المركبة إلى جمل أولية "Phrses élémétaires"، ومطرّدة تشكّل الجمل التّواة في لسان معيّن، ممّا يسمح بالوقوف على طابعها التكراري داخل النص، كما يقوم تكافؤ الجمل على أسس صوتية دون إحالة على الدلالة، إنّه تكافؤ بصوري يستند إلى تماثل الجوارات، وليس تشابها في المعنى أو اختلافه<sup>1</sup>.

وليس من الادّعاء القول بأنّ هذا المصطلح قد ظهر في الدرس التحويلي العربي قبل ظهوره في النظرية التوليدية التحويلية بمئات السنين، ولعلّ مفهومه في الدرس العربي القديم، يقترب من المفهوم الحديث للمصطلح نوعاً من الاقتراب لكن كلّ مدلول منهما تشكّل حسب النظرية التي نشأ فيها، واتخذ مساره وفقاً لأبعاد هذه النظرية وسياقها وغايتها من التحليل اللغوي<sup>2</sup>، غير أنّ هذا المصطلح لم يحظ بهذا الاهتمام الذي ناله من طرف أصحاب النظرية الجديدة لكنّ النّحاة في الواقع تعاملوا به في تفسير كثير من العبارات والجمل، دون التصريح به إلاّ في تراكيب محدودة<sup>3</sup>.

ويمكن الاستدلال على صحّة ما نقوله من خلال ما جاء على لسان القدماء أنفسهم، فقد ورد عندهم لفظ التحويل بالمعنى الذي أراده تشومسكي في العصر الحديث، فذكر ابن هشام لفظ "محوّل" عندما تحدّث عن التمييز فقال: «ويكون التمييز مفسّراً للنسبة محوّلاً، كـ ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مرم 04)، أو غير محوّّل نحو: امتلأ الإناء ماءً» وكذلك ما عبّر عنه الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، وهو يتحدّث عن الوجوه والفروق، فقال: «أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق"، "وزيد ينطلق"، "ومنطلق زيد"، "وزيد المنطلق"، "وزيد هو المنطلق"، "وزيد هو منطلق"»، وفي هذا المثال يقرب عبد القاهر كلّ الوجوه المحتملة لهذا التّركيب، وفكرة التحويل واضحة هنا<sup>4</sup>، إذ يمثّل التّركيب الأوّل التّمط الأصلي أو الأساسي أو ما يسمّى في النظرية التوليدية التحويلية بالجملة التّواة، والباقي ما هو إلاّ صور ووجوه للجمل المتحوّلة عنها وفي كلّ واحدة منها فرق عن الأخرى، ناتج عن تقليب صورة الجملة وتطبيقه القواعد التحويلية الممكنة<sup>5</sup>.

أمّا مفهوم النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي اصطلاحاً، فهي تمثّل اتجاهًا جديدًا في البحث اللغوي ظهر في أمريكا سنة 1957م، وتقوم على مبدئين هما: التوليد "Generation" والتحويل "Transformation"، وبهما سمّيت هذه النظرية<sup>6</sup>، وهي نظرية قائمة على الخلق والابتكار المتوقّران في ذهن المتكلّم، وأنّ الطّفّل لا يولد صفحة بيضاء كما يقول السلوكيون، بل يولد ولديه قدرة فطرية على تعلّم أيّ لغة من لغات العالم، والطّفّل لا يكون عنصراً سلبيّاً، بل

<sup>1</sup> - اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، د: مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013م، ص434-435.

<sup>2</sup> - من الأنماط التحويلية في التحو العربي، ص9.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص9.

<sup>4</sup> - تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، هدى صلاح رشيد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2015م، ص391-392.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص392.

<sup>6</sup> - مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس التحويلي العربي، ص15.

عنصرًا إيجابيًا جدًا، يستعمل محاكاة عقلية في أثناء اكتسابه للغة، وهكذا يكون تشومسكي قد عمل على إحياء نظرية القواعد العامة (الكليّة) أو الواحدة لجميع اللغات<sup>1</sup>، تلك النظرية التي نادى بها الإغريق القدماء من قبل، وكذلك فعل دي سوسير، غير أنّ تشومسكي لم يترك هذه المسألة مجرد نظرية هائمة، كما أنّه لم يلجأ إلى المنطق كما فعل القدماء بل حاول التوصل إلى قواعد جامعة تحكم كل اللغات، واهتدى لبعضها باعتراف جميع علماء اللغة له بذلك، وقد أكمل أنصاره مسيرته<sup>2</sup>، وبهذا يمكن القول بأن اللسانيات التوليدية التحويلية نظرية للقدرة اللغوية تعرف بالنحو الكلي، وتؤسس لمبادئ تعمل في هذه القدرة وتعتمد مقارنة فرضية استدلالية، وقد اهتم تشومسكي أواخر الخمسينيات من القرن الماضي بالمبادئ العامة للغة، مثل الخصائص الإحيائية لاكتساب اللغة، ولجأ التوليديون إلى الإجراءات التقييمية "Evaluations procedures" التي تمكّن من انتقاء القواعد الخاصة، وهذه القواعد تتضمن ثلاثة مكونات، هي:

أ- المكوّن الصوتي "Phonological Component"، وهو الذي يحدّد الشكل الصوتي لأي جمل يتم توليدها بفعل العنصر النحوي.

ب- المكوّن الدلالي "Semantic Component"، وهو العنصر الذي يحدّد معنى الجملة وطريقة تفسيرها انطلاقًا من المعاني الفردية للمورفيمات.

ج- المكوّن التركيبي "Syntactic Component"، وهو المكوّن الأساسي في القواعد التوليدية التحويلية، ويولّد هذا المكوّن تراكيب مجردة في الجمل النحوية لأي لغة بعدد لا متناه.

وعبر المكونات الثلاثة يتم إنتاج الجمل وتوليدها، ويرى تشومسكي أنّ القوة التوليدية الفعّالة في إنتاج الجمل هي المكوّن التركيبي الذي يبدأ الخطوة الأولى في الإنتاج، ثمّ يليه المكوّنات الأخرى<sup>3</sup>.

وقد حاول تشومسكي الكشف عن المبادئ الأساسية الكامنة وراء المعرفة اللغوية أو وراء هذا النظام من المعرفة الذي يكمن في ذهن المتكلم/ السّامع، وتنقسم اللسانيات التوليدية إلى فرعين، هما: الفونولوجيا التوليدية والنحو التوليدي، ثمّ استعمل بعد ذلك مصطلح الدلالة التوليدية<sup>4</sup>.

وإذا كنّا لا ننكر أنّ هذه النظرية ما هي إلاّ امتداد لنبوية بلومفيلد الوصفية - في المراحل الأولى على الأقل - إلاّ أنّها أصبحت انقلابًا عليها، حين أدرك تشومسكي ضرورة العودة إلى الآراء التقليدية القديمة، حتّى

<sup>1</sup> - أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1978م، ص96.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص96-97.

<sup>3</sup> - مظاهر نظرية النحول عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، ص32، وينظر: Théorie de gouvernement et de liage. Chomsky.seuil.Paris. (1991).P141.

<sup>4</sup> - ينظر: النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية، ص35-36.

عُدَّ ذلك من مزايا هذه النظرية، وهنا تكمن نقطة التحوُّل التي خالف فيها تشومسكي المدرسة البنيوية، فهو استفاد من القواعد الأكثر قدماً<sup>1</sup>.

ومن هنا يتبيّن لنا مدى حرص تشومسكي على إظهار البعد التاريخي لنظريته، هذه النظرية التي عُدَّت رمزاً للحدّثة بُنيت على أسس تراثية تمتدُّ إلى نحويي بورت روايال ونحويي القرن الثالث عشر، فضلاً عن إفادته من فلسفة هوبلوت وديكارت، وربما استفاد من النحو العربي الذي لم يكن بعيداً عنه، فقد تعرّف على النحو العربي الذي تطوّر على يد يهود إسبانيا إبان الحكم العربي للأندلس، وقد استفاد نحاة اليهود حينها وتأثروا بالنحو العربي، كما تعرّف تشومسكي عن الأجرومية، وأنّ الشيء شبه المؤكّد بهذا الخصوص أنّه أصبح على دراية بالفكر النحوي العربي القديم، وأظهر إعجاباً به ولعله استثمره في أعماله المتأخّرة، لكنّه لم يصرّح بذلك بشكل واضح.

لقد طوّر تشومسكي تقنيات وصف اللّغة وتفسيرها من خلال تطبيقه للمنهج الرياضي الديكارتّي، حاول فيه استخلاص النحو من المنطق، فساقه ذلك إلى عدّة فرضيات واستنتاجات أفرزها المنهج اللّغوي الذي تبناه<sup>2</sup>، وتتمّ المعالجة المنطقية الرياضية للّغة في مستويين هما:

أ- المستوى السطحي: ويمكن ملاحظته مباشرة ويتميّز بمجموعة من السمات الخاصة المرتبطة بلغة خاصة سمات صرفية وتركيبية وغيرها.

ب- المستوى الوراثةي: ويضمّ جزءاً منظماً في صورة لغة شكلية تدعى اللّغة الوراثةية، ويسعى اللسانيون التوليديون مثل الرياضيين إلى محاولة استنباط جميع الثوابت المكوّنة للّغات الطبيعيّة وصياغتها على صورة مبادئ ووسائط، فيولد نحو يقال له إنّه كليّ، واللّغة الوراثةية وهذا المفهوم له مدلولان:

\*- تحديد الثوابت وتأسيس تشكيلات كلية للمقولات النحوية للّغات في استقلال عن الترميز الصّرفي التركيبي للّغة الخاصّة.

\*- تحديد وتخصيص وظيفة الكلام بطريقة مثلى، بحيث تظهر كلّ لغة طبيعيّة خاصّة، وتعدّ اللّغة الوراثةية مشقّرة في كل لغة خاصّة من خلال إجراءات خاصة<sup>3</sup>.

غير أنّ الملاحظة العامّة التي يمكن أن نلاحظها بخصوص هذه النظرية، هو التطور المستمر على نحو سريع، حتّى عُدَّ ذلك معوّقاً لتحديد خصائص هذه النظرية!، فتشومسكي لم يكن مستقراً في أفكاره خاصّة في المراحل الأولى، فهو كان يُعدّل ويتراجع عن بعض أفكاره كلّ مرّة مستجيباً للانتقادات التي كانت تُوجّه إليها، حتّى قال بالمر "إنّ الدّارس لهذه

<sup>1</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص352-353.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص354.

<sup>3</sup> - النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية، ص37.

التنظيرية غالبًا ما يصيبه الإحباط والحيرة، وذلك لأن هذه النظرية مزيج غريب من نفاذ بصيرة رائع تمامًا، ووسائل فنية معقدة غالبًا ما تبدو اصطناعية<sup>1</sup>.

وعلى العموم سنتطرق لأهم المبادئ والأسس التي بُنيت عليها هذه النظرية والتي سيظهر للقارئ دون شك مدى تقاطع الكثير منها على الأقل مع أفكار الرعيل الأول من النحاة العرب خاصة، وليس الأمر غريبًا، لأننا ذكرنا بأن ما ميّز هذه النظرية اعتمادها على القواعد الأكثر قدمًا، ولعلّ النحو العربي القديم كما أشرنا من ضمنها، ولكن الأمر معيّب ومسكوت عنه لأسباب لا تمتُّ إلى علم بصلة، رغم الاعترافات المحتشمة من بعض رواد هذا الاتجاه خاصة.

ثانيا: المبادئ والأسس التي بنيت عليها نظرية النحو التوليدي:

إنّ أهم ما طرحه تشومسكي من أفكار ومبادئ في نظريته يتمثل في الآتي:

**1.2- الكفاءة والأداء (القدرة/ الإنجاز)، (الملكية/ التأدية):** فالكفاءة أو القدرة أو الملكة هي مخزون اللغة الكامن في ذهن أبنائها وهي مشتركة بين المتكلم والسّامع<sup>2</sup>، وهي التي تتيح لهما معرفة المعاني التي تحملها المتواليات الصوتية في لغة ما وكيف ترتبط عناصر المعنى أو الوحدات الدالة داخل الكلمة أو المركبات أو الجمل<sup>3</sup>، (فالكفاءة أو القدرة أو الملكة) هي المعرفة اللاواعية والضمنية لقواعد اللغة، يكتسبها المتكلم منذ الطفولة وممكنه من إنتاج عدد لا متناه من الجمل التي لم يسمعها من قبل إنتاجًا ابتكاريًا؛ أي بالسليقة مميّزًا بين ما هو سليم وما ليس كذلك، أما (الأداء أو الإنجاز أو التأدية) فهي ذات طابع فردي يتميز من شخص إلى آخر، بسبب ظروف وعوامل مختلفة، مثل (النسيان، الخوف، القلق، عدم الاهتمام...)، وبالتالي فإنّ الأداء أو الإنجاز أو التأدية هي الممارسة الفعلية والآتية للكفاءة أو القدرة أو الملكة<sup>4</sup>، وقد جعل تشومسكي الهدف في دراسته البحث عن القدرة، ذلك أنّ المطلوب من اللساني وصفها وتفسيرها، تاريخًا الأداء أو الإنجاز أو التأدية للتربوي أو العالم النفساني<sup>5</sup>.

**2.2- الحدس ( الفطرة اللغوية):** النحو عند تشومسكي لا بدّ أن يهتم بالحدس عند المتكلم، لأنّه ليس آلة تصدر أصواتًا وفق عوامل خارجية، وإمّا هناك هذا الشيء الداخلي الذي يجعله يتحرّر من هذه العوامل<sup>6</sup>، وهو نوعان:

<sup>1</sup> - تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص355.

<sup>2</sup> - ينظر: مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، ص23.

<sup>3</sup> - ينظر: النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية، ص43.

<sup>4</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، علي بول، رسالة ماجستير، إشراف، عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2011/2012م، ص54.

<sup>5</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص361، وللاطلاع أكثر على المسألة، ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص116 وينظر: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2004م، ص44-47.

<sup>6</sup> - ينظر: P51. Syntax: A Minimalist Approach. Radford. A. Cambridge University Press. Cambridge. 1997. وينظر: P7. Aspectes de la Théorie syntaxique.

1.2.2- الحدس اللساني: وهو الذي يجعل المتكلم يحكم على جملة ما بأنها بنية تركيبية، إنه حدسه عن بنية الجمل في لغته، وهذا الحدس ينقسم بدوره إلى:

أ- حدس عن كيفية بناء متواليات الأصوات داخل الجمل التي تضم وحدات بنوية واسعة تدعى المكونات.

ب- حدس عن انتماء مجموعة خاصة من المكونات (الوحدات البنوية) إلى نفس المقولة أو عدم انتمائها<sup>1</sup>.

2.2.2- الحدس الدلالي: يتعلّق الحدس الدلالي الذي يكوّنه المتكلم الفطري عن لغته بالبنية الدلالية والعلاقات الدلالية، أما الحدس المتعلّق بالعلاقات الإحالية في الجمل فيشكّل جزءاً من حدسه المرتبط بالعلاقات الدلالية داخل الجمل وبين الجمل، وهذا يعني أنّ هناك قدرات صوتية وصرفية ودلالية تحكم الحدس، وتنعكس فيه وترتبط بالصياغة السليمة والبنى الصحيحة، والقول أنّ المتكلم المثالي له حدس عن البنية التركيبية للجمل في لغته؛ أي له معرفة وإحساس جيّد بنوع الكلمات داخل لغته التي تتلاءم مع باقي الكلمات الأخرى داخل الجمل<sup>2</sup>.

فالحدس هو التمييز بين الجمل التحوّلية وغيرها، وتشومسكي في هذا متأثر بالفيلسوف الفرنسي ديكارث (1596م-1650م)، والألماني همبولدت (1767م-1835م)، وهما يذهبان إلى أن اللّغة نتاج العقل، وهذه القدرة على إعطاء المعلومات حول مجموعة من الكلمات المتلاحقة من حيث إنّها تؤلّف جملة صحيحة أو جملة منحرفة عن قواعد اللّغة، إنّما يتمّ بالحدس اللّغوي "L intuition"<sup>3</sup>. وبهذا فالإنسان لا يولد صفحة بيضاء، بل يولد وله استعداد فطري لاكتساب لغة البيئة التي يعيش فيها<sup>4</sup>، وبهذا يكون تشومسكي قد أقرّ حقيقتين، لتصبحا النواة الصّلبة في نظريته فيما بعد بعد وهما<sup>5</sup>:

\* - أن اكتساب اللّغة مسألة فطرية.

\* - تخضع سيرورة الاكتساب اللّغوي لقيود بيولوجية تخص العضو الذي تتمّ به اللّغة.

3.2- البنية العميقة والبنية السطحية: أوّل من استعمل مصطلح البنية السطحية "Surface structure"، والبنية العميقة "Deep structure"، وهو تشارلز هوكيت "Charles Hockett" في مؤلفه الشهير "محاضرة في اللسانيات الحديثة"، أما عند تشومسكي فإنّ هذين المصطلحين لم يظهرهما بصورة جليّة، إلّا سنة 1965م في كتابه "مظاهر النظرية التركيبية"<sup>6</sup>، حيث يرى تشومسكي أنّ لكل جملة بنيتين هما:

<sup>1</sup> - النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية، ص 44.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 44.

<sup>3</sup> - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 55، وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، خليل أحمد عمارة عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1984م، ص 55.

<sup>4</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 365، وينظر: مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، ص 18.

<sup>5</sup> - تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 365.

<sup>6</sup> - اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008م، ص 212.

**1.3.2- البنية العميقة:** وهي تعبر عن المعنى في كل اللغات وتعكس أشكال الفكر الإنساني، وعلينا أن نعرف كيف تتحوّل هذه البنية إلى كلام على السطح، وهذا الأصل في النحو التحويلي الذي يهتم بالقوانين التي تحدّد البنية التحتيّة وتربطها ببنية السطح<sup>1</sup>، وهي شكل تجريدي "Abstarct" داخلي يعكس العمليّات الفكرية، ويمثّل التفسير الدلالي الذي تشتقّ منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويليّة.

**2.3.2- البنية السطحية:** وهي عند تشومسكي ما يكون ملموساً على السطح من جمل منطوقة أو مكتوبة، بحيث تحوّل العمليات العقلية في البنية العميقة إلى بنية سطحيّة ملموسة، والبنية السطحيّة عند التحويلين تصدر عن البنية العميقة<sup>2</sup>، وهي بالتالي تمثّل الجملة كما نستعملها في عملية التواصل، أي شكلها الفيزيائي المنطوق بوصفها مجموعة من الأصوات أو الرموز، حيث يرى أصحاب هذه المدرسة أنّ الجملتين: "كُتِبَ أَحْمَدُ الرَّسَالَةَ"، و"كُتِبَتِ الرَّسَالَةُ مِنْ قِبَلِ أَحْمَدٍ" لا يختلفان إلاّ من الناحية التركيبيّة، أي على مستوى البنية السطحيّة، ولكنهما متطابقتان على مستوى البنية العميقة<sup>3</sup>.

\* **هيكل النموذج المعياري:** يعدّ كتاب تشومسكي "مظاهر النظرية التركيبيّة" 1965م هو ثمرة النقاش الذي تلى ظهور النموذج الأوّل في هذه النظرية، ونعني بذلك كتابه الأوّل "البنيات التركيبيّة" 1957م، ويطلق على النموذج المقترح في هذا الكتاب "النموذج المعياري"<sup>4</sup>.

ينطلق تشومسكي في مؤلّفه هذا من الفرضيّة الأساسيّة التاليّة:

أنّ كل جملة تتوافر على بنيتين بنية عميقة وبنية سطحيّة، يتمّ الرّبط بينهما بواسطة مجموعة من القواعد التحويلية حيث إنّ كلّ زوج (بنية عميقة وبنية سطحيّة) يتوافر على تأويل دلالي وتأويل صوتي، إنّ المعرفة الضمنيّة بقواعد اللّغة من طرف المتكلّم (السليقة اللّغوية)، يمكن اعتبارها متتالية من الدّخالات "input"، والخرجات "output"<sup>5</sup>، وعلى هذا نفهم أنّ كلّ مكوّن نحوي يتكوّن من بني عميقة تقدّم المكوّن الدلالي من أجل التّأويل الدلالي، وبني سطحيّة تدخل المكوّن الفونولوجي لتخضع للتّأويل الصّوتي ويربط بين البنيتين المكوّن التحويلي، فوظيفة القواعد التحويلية هنا هي إيصال التّأويل الدلالي بالتمثيل الصّوتي<sup>6</sup>. ويمكن التمثيل لذلك بالهيكل التالي<sup>7</sup>:

<sup>1</sup> - Reflections on Language. Chomsky.N. Temple Smith. London.(1976). P29.

<sup>2</sup> - ينظر: Syntax: A Minimalist Approach. P51.

<sup>3</sup> - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحجاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص55-56، وينظر كذلك: مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، ص20-21.

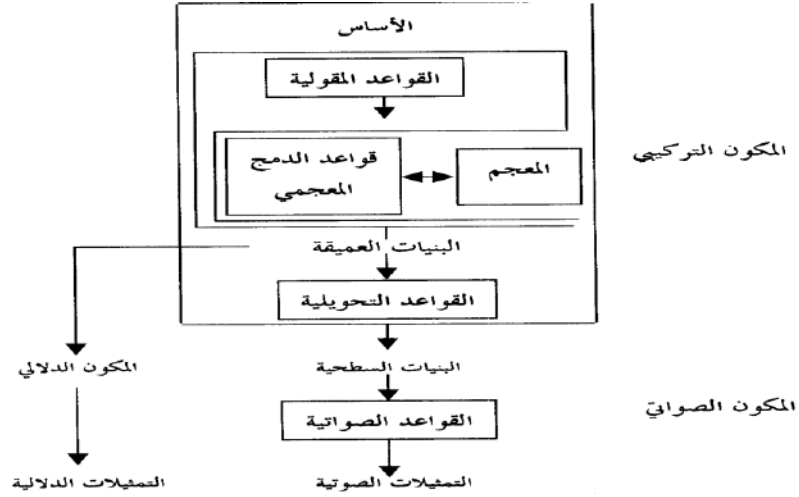
<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعياري إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمنلة، مصطفى غلفان، بمشاركة: امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الجديد، الأردن، ط1، 2010م، ص109.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، 110.

<sup>6</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص378.

<sup>7</sup> - اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعياري إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمنلة، ص110.





ويتبين من هذا الرسم أن المكون التركيبي هو المكون المولد، لأنه ينطلق من الجملة ليصل عبر آلية من القواعد إلى أقوال منجزة بالفعل، أما المستوى الثاني فهو مستوى التأويل الدلالي والتأويل الصوتي، ويعتبر هذان المكونان تأويليين لأنهما يقومان بالتأويل الدلالي والصوتي لما يقدمه المكون التركيبي من معلومات<sup>1</sup>.

#### 4.2- قواعد التوليد وقواعد التحويل:

**1.4.2- مبدأ التوليد:** إن مبدأ التوليد والقواعد التوليدية الذي اعتمده تشومسكي في نظريته لم يكن مبدأً جديداً، بل استعاره من هبولدت، وقد صرح بذلك ليثبت البعد التاريخي لأفكاره، وقد كان هبولدت يرى أن اللغة تستعمل وسائل محدودة استعمالاً غير محدود، وأن على النحو أن يصف العمليات التي تجعل ذلك ممكناً<sup>2</sup>.

كما وردت فكرة التوليد عند زليغ هاريس أستاذ تشومسكي، غير أنه اكتفى بالتنظير لها فقط، لكن مع ذلك فإن هذه الأفكار كانت نقطة الانطلاق عند تشومسكي، فعمل على استعمال منهج تحليلي عملي، مطبقاً فكرة أستاذه هاريس، وبحسب لتشومسكي أنه جعل هذه الأفكار مطبقة على أرض الواقع<sup>3</sup>.

يرى تشومسكي في كتابه البنيات النحوية أو التراكيب النحوية، أن هدف التحليل اللغوي أن يفصل بين الجمل النحوية (الأصولية) عن الجمل غير النحوية (غير الأصولية) في لغة ما، وأن يشير إلى بنية الجمل النحوية، فالنحو وسيلة لتوليد كل الجمل النحوية<sup>4</sup> وهو المبادئ والعمليات التي تُبنى بها الجمل في اللغات المختلفة وتهدف الدراسة النحوية... إلى بناء نظام من القواعد<sup>5</sup>، التي بالإمكان استعمالها في اللغة أو تعدادها، فالقاعدة التوليدية هي جزء من جهاز توليد الجمل، ومفهوم التوليد ينحصر في عملية ضبط كل الجمل التي يحتمل وجودها في اللغة وتشبيتها<sup>6</sup>، علماً

<sup>1</sup> - اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، ص 110-111.

<sup>2</sup> - ينظر : تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 387-388.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 388.

<sup>4</sup> - ينظر: علم اللغة نشأته وتطوره، د: محمد جاد الرب، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1985م، ص 188.

<sup>5</sup> - Syntax: A Minimalist Approach. P51.

<sup>6</sup> - ينظر: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1986م، ص 13.

أنّ لفظ توليدي لا يحيل بالضرورة على التحو التوليدي، ويتم الخلط بين توليدي وتحويلي دائماً، لأنّ تشومسكي أدخلهما معاً في نفس الفترة إلى اللسانيات، كما يفهم من لفظ توليدي الرّبط بين معنيين مختلفين الأوّل معنى اشتقائي أو تنبؤي والآخر معنى شكلي في مقابل المعنى غير الشكلي<sup>1</sup>.

وقد استعمل هذا اللفظ بمذيين المعنيين للإحالة على مجموعة من القواعد النحوية التي تصف متن الجمل سطحياً أو ضمناً بإسقاطها في حينها أو معالجتها باعتبارها عيّنة لمجموعة واسعة من الجمل، ونحو من هذا النوع لا يصف الجمل الفعلية (المستعملة) بل الجمل الممكنة، أمّا كون النحو يولّد جملاً من اللّغة، فهذا يعني أن يكون نسقاً من القواعد مع ضمّ المعجم بطريقة ينتج عنها مبادئ، وهو يقوم بربط عناصر الكلمات داخل الجملة، والنحو لا يقرّر وحده نحوية هذا الرّبط أو عدم نحويته (من خلال توليد عدد من الرّوابط الرمزية التي تختبر تطابقه من خلال التكرار)، وقواعد النّظام التحوي القادرة على توليد كل الجمل النحوية هي ما يطلق عليه: "القدرة التوليدية الضعيفة"<sup>2</sup>.

#### 2.4.2- مبدأ التحويل: إنّ القواعد التحويلية عند تشومسكي تعمل على تحويل العبارات من دلالة إلى أخرى

بتحريك العناصر هنا وهناك، وتقوم هذه القواعد بالتمثيل لعلاقات معينة توجد بين البنى، فالقواعد تعمل على تنظيم العلاقة بين المبنى العميق والمبنى الخارجي الظاهر، فتنقل المبنى العميق إلى المبنى السطحي<sup>3</sup>.

فالتحويل في نظرية النحو التوليدي التحويلي هو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر، بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة مبنية للمعلوم إلى مبنية للمجهول أو خبرية إلى إنشائية أو مثبتة إلى منفية<sup>4</sup>، والجملة المحوّل عنها هي ما يعرف بـ "الجملة الأصل" أو "التواة"، والقواعد التي تتحكّم في تحويل الجملة الأصل أو البنية العميقة هي القواعد التحويلية<sup>5</sup>.

وبالتالي فإن تشومسكي ميّز بين الجملة الأساسية التي أطلق عليها اسم "الجملة التواة" Kerne sentence والجملة المشتقة، وأطلق عليها اسم "الجملة المحوّل" Transform "ووصف الجملة التواة بأنها بسيطة وتامة وصريحة وإيجابية ومبنية للمعلوم، والجملة المحوّل تنقصها خاصية من خواص الجملة التواة، وتكون إمّا استفهاماً أو أمراً أو نفيّاً أو معطوفة أو مدحجة أو متبعة، وقال بأنّ التحويل يكشف لنا بطريقة جلية كيف تتحوّل الجملة التواة إلى عدد من الجمل المحوّل، وبشكل عام فإنّ الطريقة المتبعة هي أنّه بعد تطبيق القواعد المركبة Phrase Structure Grammar تطبق مباشرة القواعد التحويلية Transformational Rules على السلسلة النهائية Terminal string لتشكّل الجمل المرادة، وهي بذلك لا تخرج من إطار هذه العمليات المستعملة بكثرة في الرياضيات:

<sup>1</sup> - النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية، ص35.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص35.

<sup>3</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص389.

<sup>4</sup> - ينظر: مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، ص16.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص16.

- أ- الحذف "Deletion": أ+ب ← ب
- ب- الإحلال "Replqcement" أ ← ب
- ج- التوسّع "Expansion" أ ← ب+ج
- د- الاختصار "Reduction" أ+ب ← ج
- هـ - الزيادة "Addition" أ ← أ+ب+ج
- و- إعادة الترتيب "Permutation" أ+ب ← ب+أ.<sup>1</sup>

**5.2- القواعد والمقبولية:** إنّ القواعد في نظرية تشومسكي يجب أن تغطّي اللّغة بأكملها، وأن تتمكّن من توليد أو خلق جميع الجمل الصّحيحة في لغة معيّنة بلا استثناء، وألاّ تسمح بخلق غير تلك الجمل، أي أنّها يجب أن تمنع تكوين جمل غير صحيحة لغويًا أو غير مقبولة من المتكلمين الأصليين<sup>2</sup>، وبموجب هذه النظرة المعيارية للقواعد التحويلية سعى تشومسكي إلى تقليب النظر في الجمل التي ينتجها متكلم اللّغة، لذا ميّز بين نوعين من الخلق اللّغوي:

أ- الخلق اللّغوي المتقن لغويًا.

ب- الخلق اللّغوي الخارق للقواعد.

والمعيار الأوّل والأخير في إصدار الحكم هي القواعد، كما أنّ اعتناء تشومسكي بالبعد التركيبي القاعدي والحرص على تحقيقه، قاده بشكل أو بآخر إلى بحث مسألة الصّحة الدلالية إلى جانب الصّحة التحويلية (التركيبيّة)، وبهذا يكون قد نأى بمنهجه عن البنيوية الوصفية الأمريكية، وقلب مسار الدرس اللساني من وجهتين:

أ- إقراره بمبدأ المعيارية، وقياس صّحة الجمل على أساسها.

ب- إدخاله البحث الدلالي في لسانيات الجملة، بعد أن قام بلومفيلد باستبعاده، وبالتالي فإنّ تشومسكي أدرك العلاقة الوطيدة بين النحو والدلالة<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى يرى تشومسكي أنّ الجمل الأصولية (الصّحيحة نحوياً) لا تكون على درجة واحدة من حيث مقبوليتها بل تتفاوت في ذلك، وعلى هذا الأساس ميّز بين الصّحة القواعدية من جهة، وقبول الجملة من جهة أخرى محتكماً في ذلك إلى اختلاف مرجعية كلٍّ منهما، وعلى هذا الأساس كذلك يمكن القول إنّ قواعدية الجملة مستمدة من

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، ص 207-208، وللتوسّع في المسألة ينظر: المدخل إلى علم اللغة، كارل ديتر بونتينج، ترجمة وتعليق، السعيد حسن البحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2006م، ص 203-243، وينظر: تاصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 389-400.

<sup>2</sup> - ينظر: تاصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 401.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 403-404، وينظر: مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، ص 32.

البنية العميقة التي تمثل القدرة الكامنة أو الكفاءة في حين أنّ درجة المقبولية لأية جملة تستمدّ من البنية السطحية التي تمثل الأداء الكلامي<sup>1</sup>، ويمثّل لذلك بالجمليتين التاليتين:

- "I Called the man who wrote the book you told me about up".

- "اتصلت بالرجل الذي كتب الكتاب الذي أخبرني عنه"

- "The man who the boy the students recognized pointed out is a friend of mine".

- "الرجل الذي أشار إليه الولد الذي عرفه الطلبة صديق لي".

ويرى تشومسكي أنّ درجة قبول هذه الجملة منخفضة في الوقت الذي لا نشكّ في صحتها القواعدية<sup>2</sup>.

أما أسباب تفاوت درجات مقبولية الجملة، فتشومسكي يذهب إلى أنّ السبب يعود إلى ما تثيره بعض الجملة من التباس الفهم الناتج عن تطبيق قوانين معينة يطبق كلّ منها مرّة واحدة فقط، وعلى هذا فإنّ انخفاض درجة المقبولية أو انتفاءها لا يرجع إلى قانون معين، بل إلى شكل علاقات القوانين بعضها ببعض، فالقوانين صحيحة لكنّ طريقة استعمالها مع بعضها البعض غير صحيح هنا، أمّا الجملة المقبولية فهي تمثّل الكلام الطبيعي جدًّا والمفهوم رأسًا دون الحاجة إلى تحليل على الورق والذي ليس عليه مسحة من الشذوذ، وهذا النوع من الجملة أسهل فهمًا ووصفه أسير من غيره<sup>3</sup>. ولقد مثل الفصل بين صحة القواعد (التحوّية) والمقبولية إشكالاً لنظرية تشومسكي، وهذا بسبب الاعتناء بالصّورة والتّجريد والشكّنة، التي تتعارض أحيانًا مع المعنى أو الجانب الدلالي، ما فتح الباب لوجود معارضات شديدة تدعو لوجوب الاعتناء أكثر بالمكوّن الدلالي داخل النظرية نفسها.

ثالثًا - مفهوم الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي:

### 3.1 - دخول اللسانيات التوليدية التحويلية للجامعات المغربية:

إنّ ما يميّز اللسانيات في المغرب العربي مقارنة بالشرق هو الدخول المتزامن تقريبًا للمدارس والاتجاهات اللسانية الغربية، وذلك نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، يقول الأوراغي: «بدأ التحوّل في علم اللغة بهذه الدرجة الحادّة بإدخال باحثين مغاربة للسانيات الغربية إلى الجامعات المغربية في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، وهم يستندون إلى اعتقادهم الراسخ بأنّ اللسانيات الغربية الحديثة قد نجحت حيث فشل الفكر

<sup>1</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 407-408، وينظر: P17. Théorie de gouvernement et de liage.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 408.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 408-409.

اللغوي العربي القديم»<sup>1</sup>، وفي هذا السياق كذلك يذكر عبد القادر الفاسي الفهري: «و حين عُدت إلى المغرب في أواخر 1971م، لم أجد أحدًا يهتمّ بالتحو التوليدي ولا بالتحو الوظيفي ولا التيارات الذريعية... وكل ما سمعته عن اللسانيات هو كلام مارتيني وغريماس»<sup>2</sup>.

لكنّ طريق اللسانيات إلى مدرجات الجامعة المغربية لم يكن مفروشًا بالورود، بل حدث صراع محموم بين الباحثين تحدّث عنه الفهري بالقول: «وفي المغرب كنّا قد اقترحنا منذ الثمانينيات إنشاء شعبة اللسانيات، لكن بعض الزملاء حاولوا أن ينقلوا الصّراع السياسي إلى الجامعة، لأنّ وجود شعب للسانيات يعني من حيث المبدأ جميع اللغات وأن تقع المقارنة بين اللغات، ويكون هناك بحث لساني مجرد في القضايا الإجرائية واليومية التي أراد البعض أن يغرقنا في تفاصيلها»<sup>3</sup>.

لقد كانت البداية ككلّ البدايات، حيث يتحدّث مبارك حتون عن مسألة تدريس اللسانيات بقوله: «انطلق البحث اللساني بالمغرب من الجامعة على شكل دروس ومحاضرات على يد أساتذة مغاربة ومشاركة، وكانت البداية ككلّ البدايات، تروّج للفهم الحاصل للبنوية في حدود مبادئها الأولى، ولم تعرف اللسانيات انطلاقها القويّة والحقيقيّة إلاّ مع الجيل الذي عاد من أوروبا محملاً بالتنظريات الجديدة وبمعارف أعمق، وقد قاد ذلك الفتح فريق من طليعته الدكتور، عبد القادر الفاسي الفهري، والدكتور أحمد المتوكل، والدكتور مولاي أحمد العلوي، والدكتور أحمد الإدريس، والدكتور أحمد بوكوس وغيرهم كثير»<sup>4</sup>، وقد بادرت مختلف الجامعات المغربية حين ذاك إلى تشكيل جمعيات البحث اللساني (لسانيات اللغة العربية الفصحى والدّارجة) أثمرت عددًا من البحوث، وقوّت وجهات النظر والمقاربات، وجعلت الأوساط الجامعية تشغل بهذا العلم الجديد، لكن مثل هذا الصّراع الحاد لم يظهر في تونس والجزائر، وإن كان القليل منه فبسبب ما أحدثته اللسانيات من توجّس وشك، لأنّها ستغيّر نظرة وأفكارًا سادت أزمنة طويلة، وهو أمر طبيعيّ من كلّ عربيّ محب لتراثه اللغوي الذي ظنّ البعض أن هذا العلم الوافد سيزحزحه.

وبعد البداية التي شهدت شدًا وجذبًا هدأت النفوس، واهتم الباحثون المغاربة بهذه التّظرية التي لقيت اهتمامًا منقطع النظير في أغلب بلدان المغرب العربي على غرار المملكة المغربية وتونس والجزائر، من خلال تكريسها في الجامعات وتأليف الكتب بين مقدّم لها ومطبق بشكل جزئيّ أو كامل لأفكار هذه التّظرية ونماذجها على اللغة العربية، كما كانت ميدانًا خصبًا للبحوث الجامعية في كل مراحلها، بالإضافة إلى التدوات والملتقيات الوطنية والدولية المنظمة من الجامعات المغربية بهذا الخصوص، يضاف إليها ما أنجز من بحوث ودراسات ومقالات في مجالات متخصصة ومحكّمة تصدر عن أغلب الجامعات المغربية ومعاهد اللغة العربية فيها، وحتى خارجها.

1 - نظرية اللسانية النسبية، ص 70-71.

2 - المرجع نفسه، ص 70 (في الهامش).

3 - أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 101.

4 - المرجع نفسه، ص 155.

## 2.3- الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي جزء من الاتجاه التوليدي العربي:

إذا كانت النظرية التوليدية التحويلية قد عرفت طريقها إلى الوطن العربي بداية السبعينيات من القرن العشرين غير أن السمة البارزة التي ظلت تطبع هذا النوع من الكتابة هي التفاوت، وتكاد الكتابة التوليدية لا تخرج عن دائرة بعض الأسماء التي ساهمت بشكل واضح وفَعَال في التعريف بالنحو التوليدي وتطبيقه على اللغة العربية<sup>1</sup>، ولقد اتخذت الدراسات العربية الحديثة المنضوية تحت النظرية التوليدية ثلاثة اتجاهات:

أ- اتجاه يعرف بآراء هذه النظرية ويعرضها كما عند تشومسكي ولكن بشكل نظري.

ب- اتجاه قام بتطبيق أفكار تشومسكي على اللغة العربية يمكن أن ندرجه ضمن التحديث والتحديد للغة العربية وقواعدها، وهذا التطبيق قد يكون آلياً (حرفياً) ومن هؤلاء على وجه التحديد ميشال زكريا، وقد يكون فيه تكييف لهذه القواعد بما يناسب اللغة العربية، ومن هؤلاء داوود عبده عطية وعبد القادر الفاسي الفهري، هذا الأخير الذي استطاع إغناء هذه النظرية بأفكار استقاها من قواعد وطبيعة اللغة العربية، وسيأتي التفصيل في المسألة.

ج- اتجاه حاول أن يوازن بين هذه النظرية واللغة العربية وهذه المقارنة تكون كلية أو جزئية، من هؤلاء مازن الوعر وكذلك عبد الرحمان الحاج صالح الذي يقرّ بعقريّة تشومسكي، كما يؤكّد أن أفكاره هذه تتقاطع مع كثير من أفكار الرعيل الأول من النحاة، وهو ما يظهر جلياً في نظرية العامل، وسيأتي التفصيل في هذه المسألة أيضاً.

ومن هذا المنطلق فالكتابات التوليدية العربية التطبيقية نادرة جداً ولا يجد المتتبع للكتابة التوليدية العربية إلا القليل من الدراسات التي تقدّم فعلاً افتراضات جديدة بشأن دراسة بنيات اللغة العربية من منظور توليدي تحويلي وتعكس مجهوداً عربياً فيه أصالة وإبداع يضع الدّارس العربي في إطار عالمي<sup>2</sup>، وتكاد هذه المساهمات تنحصر في بعض الأسماء، على غرار داوود عبده وعبد القادر الفاسي الفهري وخليل أحمد عمارة ومازن الوعر ومحمد بلبول ونعيمة توكالي وعبد المجيد جحفة وإدريس السغروشي ومحمد غاليم...

ومع ذلك فقد أنتج انتقال الخطاب اللساني التوليدي التحويلي من الثقافة الغربية إلى الثقافة العربية العديد من المحاولات الجادة سعت جاهدة إلى تطبيق هذا النموذج اللساني بمختلف تشعباته وتفرعاته المنهجية على اللغة العربية ما جعل الساحة اللسانية العربية تشهد تراكمًا معتبرًا ساهم بشكل كبير في تحديد معالم الدرس اللساني العربي الحديث وإعطائه المكانة المطلوبة في مسيرة الفكر اللغوي العالمي الحديث، وقد شكّل هذا التراكم قفزة نوعية شملت كلّ المستويات اللغوية، صوتًا، صرفًا، تركيبًا، ودلالة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص261، وينظر أيضا: اللسانيات العربية الحديثة، ص201.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص202.

<sup>3</sup> - الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، دراسة في فكر خليل أحمد عمارة من خلال كتابه "في نحو اللغة وتراكيبيها" بوبكر زكوط، (رسالة ماجستير)، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011م/2012م، ص42.



أما في المغرب العربي، فيعدُّ لسانيو المغرب الأقصى الأنشطة على الإطلاق في هذا المجال، مقارنة بنظرائهم في بقية دول المغرب العربي، بل وفي دول الوطن العربي قاطبة، فهم أكثر اتِّصالًا باللسانيات الغربية، وأحرُّهم تطبيقًا لبعض نظرياتها على اللغة العربيَّة، من خلال الكتب التي تصدر عنهم كلَّ عام، وأبحاثهم ودراساتهم التي يلقونها في المنتقيات المحليَّة والدوليَّة، ولعلنا في هذا الصدد نذكر أهم هؤلاء على الإطلاق، وهو عبد القادر الفاسي الفهري الذي اعتنق نظريَّة التحو التوليدي التحويلي المطوَّرة وقام بتطبيقها على اللغة العربيَّة.<sup>1</sup> وليس هذا فحسب بل إنه يعدُّ من منظري هذا الاتجاه العالمي، حيث عارض أعلام التوليديَّة في كثير من الآراء والتحليلات واغتمد الكثير منها، لذلك يمكن القول بأنَّه رائد من رواد هذا الاتجاه العالمي.

وإذا كان "نقولا روفي"، رائدًا في تقديم كتاب يُبسِّط نظريَّة التحو التوليدي للفرنسيين في وقت كانت هذه النظريَّة مألوفة فقط في بعض الأوساط العلميَّة الرِّياضيَّة والتَّفسِّيَّة، وكانت شبه مجهولة عند اللسانيين الفرنسيين، فإنَّ الفاسي الفهري رائد في نقل النظريَّة نفسها إلى المغرب، في وقت كانت فيه بعض الدِّراسات الوصفيَّة هي المسيطرة على الدِّرس اللساني.<sup>2</sup>

وإنصافا لهذا الرَّجل فإنَّ عبد القادر الفاسي الفهري باحث لساني قد كرَّس حياته العلميَّة لخدمة اللسانيات العربيَّة من خلال الاتجاه التوليدي التحويلي داخل المغرب وخارجه، بمحاضراته في الكليَّة وبمقالاته وأبحاثه المكتوبة باللغة العربيَّة والفرنسيَّة والإنجليزيَّة، وتأسيس جمعية البحث اللساني وهدفها تطبيق هذا الاتجاه على اللغة العربيَّة، وإشرافه على رسائل جامعيَّة عليا تسيير في هذا الاتجاه<sup>3</sup>، غير أنَّ الذي يُعاب على هذا الباحث المتميِّز والتَّشيط تسرُّعه في إطلاق أحكام قاسية وغير مبررة وغريبة، خاصَّة تجاه اللغة العربيَّة وتجاه التحو العربي، وهو ما سيتمَّ التطرُّق إليه في ثنايا هذا البحث.

إنَّ عبد القادر الفاسي الفهري يمثِّل أنموذجًا فريدًا من الأساتذة الباحثين الذين شقُّوا للجامعة المغربيَّة آفاقًا جديدةً قاعدتها رفع التحدِّي العلمي العالمي، متمسِّكا بزمام المبادرة والإبداع في مجال اختصاصه، وما يميِّزه عن غيره أنَّه لم يقف عند حدِّ أفكار صاحب هذه المدرسة وروادها، بل كان يجتهد ينقد ويرفض بعض الأفكار ويضيف لها أفكارًا جديدة استفاد منها أصحابها الأصليون وعملوا بها.

**3.3- اتجاهات الكتابة التوليديَّة العربيَّة:** يمكن أن نميِّز في هذا الشأن بين نوعين من الكتابة التوليديَّة العربيَّة كلاهما سعى إلى تطبيق مبادئ هذه النظريَّة على اللغة العربيَّة .

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات المغربيَّة المعاصرة بين التراث والدِّرس الحديث(قراءة نقدية)، عبد الجبار توامي، كليَّة اللغة العربيَّة، الرياض، مجلَّة الدِّراسات اللغوية، مج7، ع4 نوفمبر/ديسمبر 2005م، ص249.

<sup>2</sup> - التحو اللسانيات تقاطع أم تواز، عبد الله الجهاد، تكوين للدِّراسات والأبحاث، الدار العربيَّة للطباعة والتَّشتر، المملكة العربيَّة السعوديَّة، ط1، 2016م، ص318.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص318(هامش).

1.3.3- محاولات توليدية جزئية: وهي المحاولات التي ركزت اهتمامها على نموذج أو أكثر من النماذج التوليدية وسعت إلى تطبيقها على اللغة العربية، ومن أهم هذه النماذج التي استأثرت باهتمام التوليديين العرب: النموذج المعياري والنموذج المعياري الموسع، ونحو الأحوال والنظرية الدلالية التصنيفية<sup>1</sup>، وسنعرض هذه المحاولات باختصار.

-النموذج المعياري والنموذج المعياري الموسع: يمثل للنموذج المعياري مؤلف تشومسكي "مظاهر النظرية التركيبية"، حيث صاغ فيه أهم الأسس النظرية والمنهجية التي أقام عليها نظريته في النحو التوليدي التحويلي، ومن بينها:

\*- اقتراح نماذج للتحليل اللساني ذات طبيعة صورية تمكن من تفرع التمثيلات اللسانية المتنوعة، يكون هدفها توليد الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية.

\*- تحديد اللغة بوصفها صورياً وتوليدياً بالمعنى الرياضي لكلمة توليد التي تعني الوضوح والدقة والبساطة؛ أي نسفاً من القواعد، وهي نوعان:

- القواعد المركبة: وهي قواعد إعادة الكتابة التي تنتج البنيات العميقة.

- القواعد التحويلية: التي تحوّل البنيات العميقة إلى بنيات سطحية.

\*- استقلالية المكوّن التركيبي عن الدلالي وعن غيرها من المكوّنات المعرفية الفاعلة في استعمال اللغة وتداولها.

\*- اعتبار القدرة اللغوية عند الأفراد جزءاً من الملكة المعرفية العامة.

\*- البحث عن الكليات اللغوية "Les universaux Linguistiques"، بنوعها المادي والصوري وتحتلّ الكليات المادية في الخصائص الصوتية والسمات التركيبية والدلالية المشتركة بين الألسن الطبيعية أما الكليات الصورية فتحتلّ في نوعية القواعد الشكلية المتبعة في أنحاء الألسن الطبيعية<sup>2</sup>.

أما النموذج المعياري الموسع 1972م "Théorie Standard étendue"، فتحتلّ معالم هذا النموذج في الدراسات الموسعة التي أصدرها تشومسكي ما بين سنوات (1968-1972)، ويجمعها كتاباه: "قضايا الدلالة 1972م" "Questions de sémantique"، وكتاب "مقالات في الشكل والمعنى 1977م" "Essais sur La Form et les sens"، وذلك بعد الملاحظة النقدية التي وجهها أصحاب الدلالة التوليدية بشأن قصور النموذج المعياري، ويتميّز النموذج المعياري الموسع بجملة من الفرضيات الكبرى منها<sup>3</sup>:

\*- الإبقاء على مبدأ مركزية التركيب واستقلاليتها عن الدلالة.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص262، وينظر أيضاً: التقدي اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، مبروك بركات، رسالة دكتوراه إشراف، عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2016م/2017م، ص200.

<sup>2</sup> - اللسانيات التوليدية، تطور النماذج التوليدية، مصطفى غلفان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م، ص235-236.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص236-237.

\*- رفض الطروحات الأساس للدلالة التوليديّة المتمثلة في:

- القول بأنّ التمثيلات العميقة للتركيب تمثيلات منطقية دلالية.

- وجود روابط متينة بين التركيب والدلالة، وبين التركيب والتداول عن طريق ما عرف بـ "الفرضية الإنجازية" "Hypothèse performative"، عند "جون روس" "John Ross"، وغيره من التوليديين، وتقوم هذه الفرضية على القول بإسناد محمول إنجازي في البنية العميقة للحمل، من أجل تفسير وبيان قيمتها التداولية.

\*- إسهام التمثيلات السطحية في التأويل الدلالي للحمل بعد أن كان التأويل الدلالي للحملة في النموذج المعيار حكراً على البنية العميقة.

\*- وضع صياغة صورية عامة تتكلف بوصف البنية الداخليّة لمكونات البنية الكبرى (المركب الاسمي، المركب الفعلي والمركب الوصفي)، وتعرف بنظرية "Théorie X barre" (س خط).

\*- ضبط الآليات المتعلقة بإجراء القواعد التحويلية، مثل: مبدأ السلوكية "Le principe cyctique"، ووضع القيود أو الشروط على القواعد التحويلية، وتقليص عددها ونوعها ودورها في التوليد مثلاً: تقليص تحويلات المبني للمجهول والإصعاد "Raising"، والرحلة "Ex.traposition" والاستفهام واختزلهما في تحويلين أساسيين هما: تقدم Wh، وتقدم NP.

ولقد تبني هذا النموذج (المعيار، والمعيار الموسع)، باحثان عربيان بارزان، هما داوود عبده، وميشال زكريا.

**1.1.3.3 - محاولة داوود عبده:** يعتبر داوود عبده من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليديّة التحويلية، تشهد على ذلك مؤلفاته التي تجمع بين الدراسة الصوتية والتركيبية، وقد ركّز في ذلك على تجاوز سلبيات الاتجاه الوصفي المعتمدة أساساً على الوصف، معتمداً على التفسير والتحليل، وكان ذلك واضحاً في دراسته الصوتية والتركيبية<sup>1</sup>.

أما الدراسة الصوتية فقد أفرد كتاباً خاصاً لدراسة الأصوات العربية، سماه: "دراسات في علم أصوات العربية"، وهذا دليل على اهتمامه بالجانب الصوتي، ومن خلال المتابعة الدقيقة لكتاباته يظهر فهمه الدقيق لمبادئ التوليدية، حيث استلهم الكثير من مبادئ النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسع، ووظّف كذلك مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية في الفصل الرابع من كتابه سالف الذكر، لدحض تصوّرات بعض اللغويين لحرف الألف، مؤكّداً أنّها في الأفعال المزيدة واسم الفاعل ليست بدلاً من واو أو ياء بل هي في الأصل همزة؛ أي أنّ البنية التحتيّة (العميقة) لصيغة فاعل هي "فأعل"، وأنّ

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 263.

الهمزة سقطت من هذه الصيغة، وأطيلت الفتحة السابقة لها كما سقطت الهمزة في مثل (أمن، وأطيلت الفتحة السابقة لها فأصبحت آمن).

وأما الدراسة التركيبية، فقد قدم داوود عبدة مجموعة من البحوث التركيبية حاول من خلالها استلهاً بعض مفاهيم النظرية التوليديّة لتحليل جوانب التركيب في لغة الضاد، كقضية الرتبة على سبيل المثال، ويعتمد في مقارنته هذه خطة منهجية محكمة تتسم بعرض تصوّراته وتقديم فرضيات حولها، قبل العودة إلى دحضها وطرح البديل عنها.

ورغم أنّ أغلب الدارسين العرب الذين تناولوا موضوع الرتبة في اللغة العربية، اعتبروا البنية الأصلية للغة العربية هي: "فعل(ف)+فاعل(فا)+مفعول(مف)"، على غرار الفاسي الفهري وميشال زكريا وخلييل أحمد عمارة، فإنّ داوود عبده يرى غير ذلك، أي أنّها: "فاعل(ف)+فعل(ف)+مفعول(مف)"، معتمداً على بعض الحجج منها<sup>1</sup>:

أ- أنّ الفعل والمفعول مكوّن جملي واحد، فهو يرى أن اعتماد الترتيب الآخر (فعل+فاعل+مفعول) يحول دون اعتبار الفعل والمفعول مكوّنًا جمليًا واحدًا، وأنّ اعتبارهما كذلك يجعل البنية (فعل+فاعل+مفعول) ينهار من أساسه.

ب- الأفعال التي تتعدى بحرف جر على غرار الجمل "أجاب عن السؤال"، "اعترف بذنبه"، فحرف الجر يشكّل مع الفعل مكوّنًا جمليًا واحدًا، وهو يختلف اختلافاً جذريًا عن حرف الجر في جملة مثل: "جلس على الكرسي"، حيث يمكن القول: "قعد على الكرسي"، "وقف على الكرسي"، "نام على الكرسي"، كما يمكن القول: "جلس فوق الكرسي"، "جلس تحت الكرسي"، "ولكنك لا تستطيع القول: "قَبِلَ على القرار"، "رَفُضَ على القرار"، ولا "وافق فوق القرار"، فعلى مرتبطة بوافق، وليست مرتبطة بجلس أو قعد أو نام، فإذا اعتبرنا البنية الداخليّة للجملة الفعلية (فعل+فاعل+مفعول)، فإنّ أصل الجملة، مثل: "وافق الرجل على القرار" يصبح: "وافق على الرجل على القرار"، وهذا يعني أنّنا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول: وافق على الرجل القرار----وافق الرجل على القرار.

ج- الأفعال المساعدة: مثل لها داوود عبده بـ "أخذ" و"راح"، (أخذ يقرأ، راح يقرأ) وكان وأخواتها، وهي أفعال تكوّن مع الفعل الذي يليها مكوّنًا جمليًا واحدًا، ومن هذا المنطلق إذا كانت البنية التحتية للجملة الفعلية هي: (فعل+فاعل+مفعول)، فهذا يعني أنّ أصل جمل من قبيل:

أخذ الرجل يقرأ الصحيفة ← أخذ يقرأ الرجل الصحيفة.

كان الرجل يقرأ الصحيفة ← كان يقرأ الرجل الصحيفة.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 265-277.

وهذا يعني أنّنا بحاجة إلى قاعدة إلزاميّة تنقل الفعل إلى يسار الفاعل أو الفاعل إلى يمين الفعل، وهي قاعدة لا حاجة لها، بينما إذا كانت البنية الدّاخلية هي: (فاعل+فعل+مفعول)، فإنّ كل ما نحتاج إليه هو قاعدة اختياريّة تنقل الفعل إلى يمين الفاعل أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعد كالجملتين:

الرّجل أخذ يقرأ الصّحيفة ← أخذ الرّجل يقرأ الصّحيفة.

الرّجل كان يقرأ الصّحيفة ← كان الرّجل يقرأ الصّحيفة.

وفي نظر داوود عبده أنّ المكوّن القاعدي والقاعدة التي تنقل الفعل دون حرف جرّ أو الفاعل إلى يسار الفعل قبل حرف الجرّ قاعدتان لا يحتاج إليهما إلّا في هذين الموقعين، ولكنّهما في الحقيقة ليستا قاعدتين منفصلتين عن القاعدة العامّة التي تنقل الفعل اختياريّاً إلى يمين الفاعل أو الفاعل إلى يسار الفعل، فالقاعدة العامّة يمكن صياغتها بطريقة تطبّق على الحالات الثّلاث، فسواء أكان الفعل مؤلّفاً من جزئيين (فعل+حرف جرّ، أو فعل مساعد+فعل)، أم من جزء واحد (فعل+لاشيء)، فإنّ القاعدة تنصّ على أنّ ما ينقل اختياريّاً إلى يمين الفاعل هو الجزء الأوّل فقط، أي أوّل فعل أو فعل مساعد يقع إلى يسار الفاعل، أو أنّ الفاعل ينقل إلى يسار الجزء الأوّل، ويمكن التمثيل لذلك:

الرّجل وافق+على القرار ← وافق الرّجل على القرار.

الرّجل أخذ+يقرأ الصّحيفة ← أخذ الرّجل يقرأ الصّحيفة.

الرّجل يقرأ+(لا شيء) الصّحيفة ← يقرأ الرّجل الصّحيفة.

**د- المساواة بين الجملة الاسميّة والفعلية:** إنّ اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل (بصرف النّظر عن الاسم الذي نطلقه عليه) يجعل الجمل العربيّة نوعاً واحداً، يتألّف من مبتدأ وخبر، بدل نوعين اسميّة وفعلية، كما أنّه يوحد بين بعض الظواهر المتشابهة فوجوب وقوع المبتدأ بعد الخبر في مثل: "وصل رجل"، أو "في البيت رجل"، لا يختلف عن وجوب وقوع الفاعل بعد الفعل في مثل: "وصل رجل"، فالسبب في الحالتين أنّ الاسم نكرة:

رجل	هناك	هناك	رجل
	{	{	
	في البيت	في البيت	
	}	}	
	وصل .	وصل	

وينتهي داوود عبده إلى أنّ الرّأي الذي يقول بأنّ البنية الدّاخلية للجملة التي تحتوي على فعل هي: "فعل+فاعل+مفعول"، رأي يقوم على أسس غير ثابتة، وأنّ ثمة أدلّة كافية لترجيح الرّأي الآخر القائل بأنّ البنية الدّاخلية هي: "فاعل+فعل+مفعول".

ومن خلال ما تمّ ذكره وتقديمه حول نظرة داوود عبده حول تطبيق مبادئ النظرية التوليدية على غرار البنية السطحية والعميقة، قواعد التحويل، الاختيار... يبيّن تمكّنه منها وفهمه الدقيق لها، خاصة لما يُسمى النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسّع<sup>1</sup>.

**2.1.3.3- محاولة ميشال زكريّا:** يعتبر ميشال زكريّا أيضًا من المولعين بهذه النظرية، فقام بالتنظير لها وتطبيقها بشكل مباشر على اللغة العربية، وتناول أبرز ما جاء به تشومسكي من أفكار ومبادئ، فتحدّث عن منطلقات هذه النظرية ومبادئها، كالقدرة "الملكية اللسانية"، الإبداعية، التوليد، البنية العميقة والسطحية... ثمّ قام بتطبيقها على اللغة العربية<sup>2</sup>.

ومن المسائل التي عاجلها ميشال زكريّا قضية الرتبة في اللغة العربية، وهو يرى أنّ التّمط: "(فعل، ف)+(فاعل فا)+(مفعول، مف)"، هو التركيب الأساسي في البنية العميقة، ويبرهن على صحّة هذا التّمط بأدلة كثيرة منها: أنّ الأنماط الأخرى تحتاج إلى ضوابط وتحويلات إضافية، والأفضل اختيار القاعدة المقتصدة التي تحتوي على عدد أقل من التحويلات<sup>3</sup>.

وتتألف كل جملة من ركنين أساسيين هما: ركن الإسناد وركن التكملة، ويعبر عنه كالتالي:

جملة ← ركن الإسناد + ركن التكملة.

ويتكوّن ركن الإسناد من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور، وهي أركان ذات صلة وثيقة بالفعل ومرتبطة به.

ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي.  
 فعل + فاعل + مفعول + جار ومجرور<sup>4</sup>

وما يلفت الانتباه يقول ميشال زكريّا، أنّ هذه القاعدة خاصة باللغة العربية وغير مألوفة إلى الآن في النظرية التوليدية، لذا يستوجب علينا أن نقدّم الأدلة الواقعية التي دعّتنا إلى اعتماد هذه القاعدة.

إنّ اعتماد قاعدة ركن الإسناد يجد تبريره في الواقع من القضايا التالية :

\* - ترتيب العناصر في البنية العميقة.

\* - العلاقات القائمة بين الفعل وفاعله.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 269.

<sup>2</sup> - ينظر: جهود كل من داوود عبده وميشال زكريّا في المدرسة التوليدية التحويلية، حمزة أحمد الخلافة، رسالة دكتوراه، إشراف، عبد القادر مرعي خليل، جامعة مؤتة الكرك الأردن، 2013م، ص 183، وينظر أيضا: دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد مصطفى السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2004م، ص 84. وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 269.

<sup>3</sup> - دراسات في اللسانيات العربية، ص 84، وينظر أيضا: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص 27.

<sup>4</sup> - الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص 45، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 270.

\* - التقليد العربي اللغوي.

\* - الركن الحرفي المرتبط بصورة وثيقة بالفعل.

أما ركن التكملة، فيتكوّن من عناصر ترتبط مباشرة بالفعل، ولكنها تعود إلى الجملة كلّها، وأما الاسم المجرور في ركن التكملة، فلا يمكن نقله إلى موقع الابتداء تاركًا وراءه ضميرًا<sup>1</sup>، ويقدم أدلة على ذلك على النحو الآتي<sup>2</sup>:

\* - تحويل نقل ركن التكملة.

\* - قاعدة إعادة كتابة ركن التكملة.

\* - الركن الاسمي في موقع ركن التكملة.

\* - التمييز بين المؤلف العائد إلى ركن التكملة والمؤلف العائد إلى ركن الإسناد.

أما مسألة البنية السطحية والبنية العميقة، فإنّ البنية العميقة ترتبط بالبنية السطحية من خلال بعض العمليات العقلية، ومن خلال تحويلات للقواعد بشكل خاصّ، حيث إنّ المتكلم يمتلك نظامًا من القواعد غير متناهٍ يساعده في توليد عدد غير متناهٍ من البنى السطحية والعميقة المترابطة بصورة وثيقة<sup>3</sup>.

وليوضح تشومسكي رأيه يعتمد المثل المعروف في قواعد "بور رويال": "خلق الله غير المنظور العالم المنظور"، يشير تشومسكي إلى أنّ قواعد "بور رويال" تلفت انتباهنا إلى وجود ثلاث متباينات ضمن هذه الجملة:

خلق الله العالم.

الله غير منظور.

العالم منظور.

ويعتبر أنّ الجملة الأولى "خلق الله غير المنظور العالم المنظور" تنتمي إلى البنية السطحية؛ أي أنّ الجملة الأولى متحوّلة من الجمل الثلاث الأخرى بواسطة إجراء أكثر من تحويل واحد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 270.

<sup>2</sup> - للاطلاع أكثر على المسألة وتبريراتها، ينظر: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص 55-64.

<sup>3</sup> - ينظر: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1986م، ص 163.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 163-164.



وفي ختام حديثه عن الجملة تناول ميشال زكريّا موضوع "النّعت" بإسهاب ورأى أنّه يعمل عمل الفعل في الجملة، وإذا قلنا بأنّ النّعت يعمل عمل الفعل في الجملة، فعلينا توسيع قاعدة إعادة كتابة الرّكن الإسنادي، بحيث تشمل النّعت ويتمّ هذا التوسيع كما يلي:

أ- ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي.

ب- ركن فعلي ←  $\left\{ \begin{array}{l} \text{ز + فعل} \\ \text{نعت}^1 \end{array} \right.$

ولإثبات ذلك يقدّم جملاً تحتوي نعوّثاً وقابلها بأفعال:

الرّجل كريم ← الرّجل كرم أبوه.

الرّجل جالس ← الرّجل جلس أبوه.

الرّجل مضروب ← الرّجل ضرب أبوه.

الرّجل قتال ← الرّجل قتل أبوه.

فالمورفيمات: كريم، جالس، مضروب، قتال، يشبه عملها عمل الفعل، إذ يمكن استبدال النّعت بفعل في كلّ جملة والحصول على جملة أصوليّة<sup>2</sup>.

يستفاد من تحليل ميشال زكريّا لمعطيات اللّغة العربيّة مدى استفادته من معطيات النّظرية التوليديّة، وخصوصاً ما سطره تشومسكي في نماذجه الأولى، ويبرز ذلك بشكل جليّ في تركيزه على عناصر التحويل ودراسة البنية المكويّة ومعالجة القواعد الأساس بما فيها قواعد إعادة الكتابة لتنظيم المعطيات التركيبيّة<sup>3</sup>.

**2.3.3- نحو الأحوال، محمّد علي الخولي:** يعتقد محمد علي الخولي أنّ الفرضيّة التي أنشأها اللساني "تشارلز فيلمور" C.Fillmore "لشرح العلاقات بين تراكيب اللّغة الإنجليزيّة تتوفّر فيها مزايا البساطة والعالميّة، لذا اعتبرها أكثر الفرضيات ملائمة للّغة العربيّة إن لم تكن أكثرها فعلاً، وتتكوّن فرضيّة فيلمور كما عرضها الخولي من خمس قواعد<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: الألسنية التوليديّة التحويلية وقواعد اللغة العربيّة (الجملة البسيطة)، ص 97.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 271، وللتوسع أكثر في المسألة، ينظر: الألسنية التوليديّة التحويلية وقواعد اللغة العربيّة (الجملة البسيطة)، ص 97-130. وكذلك: الدراسات اللسانية في المملكة العربيّة السعوديّة، دراسة وصفية تأصيلية في ضوء نظرية التلقّي العربي للمناهج اللسانية الحديثة، نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م، ص 74.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 171-172.

<sup>4</sup> - لمزيد من الاطلاع ينظر: قواعد تحويليّة للغة العربيّة، محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 1999م، ص 45-49، وينظر كذلك: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 271، و اللسانيات العربيّة الحديثة، ص 217.

- قانون أساسي (1): الجملة ← (مشروطة) + مساعد + جوهر.

- قانون أساسي (2): المشروطة

{ الروابط الخارجية  
ظروف الزمان  
أدوات الاستفهام  
أدوات النفي }

- قانون أساسي (3): الجوهر ← فعل + (المحور) + (مفعول غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل)

- قانون أساسي (4):

العبرة الاسمية ← { محور  
مفعول غير مباشر  
مكان  
أداة  
فاعل }

- قانون أساسي (5): العبرة الاسمية ← حرف جر + (معرف) + (جملة) + اسم.

يلاحظ من خلال ما قدّمه الخولي تمكّنه من هذه النظرية، بل إنّه قام بتعديل على فرضية فيلمور وعلى وجه التّحديد القانون الخامس الذي يقضي بتغيير موقع (جملة) ليصبح بعد (اسم)، وليصير متوافقاً مع معطيات اللغة العربيّة واعتماداً على فرضية فيلمور والتّعديل المقترح، قام الخولي بدراسة عيّنة من الجمل العربيّة، وحصرها في اثنتين وخمسين جملة (52)<sup>1</sup>.

وعلى سبيل المثال نتعرّف على تحليله للجملة التّالية:

ما أجمل البيت! (رقمها في الجمل 36)، وقد وصفها الخولي كالتّالي:

36- ما + أجمل + البيت

فاعل + مساعد + فعلية + محور.

<sup>1</sup> - ينظر: قواعد تحويلية للغة العربيّة، ص 54، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 273.

وهذا مفهوم حتى وفق القواعد التقليدية لأنّ معنى الجملة هو (شيء ما جمل البيت)<sup>1</sup>، ثمّ حدّد للمفردات اسمًا كانت أم فعلاً أم حرفاً أم أداةً سمات معيّنة، فصاغ ستّة وثلاثين (36) قانوناً تحويلياً، منها القانون التحويلي الخامس (إجباري) تقديم الفاعل أو المحور.

الوصف التركيبي ← مساعد + فعلية + فاعل + أو محور.

التغيير التركيبي ← مساعد + فاعل + أو محور + فعلية.

مثلاً: يكون + ضحوك + الولد

يكون + الولد + ضحوك.

ثمّ تعقب ذلك تحويلات، يؤوّل بواسطتها التركيب إلى: الولد ضحوك، ومن تلك التحويلات حذف يكون وإدخال الحركات، وبهذا فقد استطاع الخولي أن يُكَيّف كثيراً من قواعد نظرية فيلمور مع معطيات اللغة العربية، غير أن ما قدّمه يبقى من الصّعب تعميمه على كلّ معطيات اللغة العربية<sup>2</sup>.

**3.3.3- نظرية الدلالة التصنيفية لمازن الوعر:** يهدف المنهج الدلالي التصنيفي إلى وصف المضمون الدلالي للتركيب وهو منهج أعمق من المنهج المعياري الموسّع من الناحية الدلالية، وذلك لأنّ الظاهرة الدلالية من وجهة نظر أصحاب هذا المنهج هي أعمق وأدق من البنية العميقة في المنهج المعياري الموسّع<sup>3</sup>.

اعتمد الدكتور مازن الوعر على المبادئ النظرية التي وضعها "ولتر كوك" w.Cook سنة 1979م، وترمي هذه النظرية إلى تقديم جملة من المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي، للتركيب وهي عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية تمنح من خلال اعتبار الفعل محوراً للعمليات الدلالية، وتمكّن من معرفة أنواع الفعل من خلال الصّفات المميّزة له<sup>4</sup>.

وفي هذا الإطار يميّز مازن الوعر بين المميّزات الدلالية المرتبطة بالفعل، وبين الأدوار التي تحدث مع الاسم، والمميّزات الدلالية عمودية وأفقيّة، وتكون العمودية، إمّا كونية، وإمّا إجرائية، وإمّا حركية، فالمميّز الدلالي [+كوني] يتطلّب دوراً دلاليّاً يعبر عنه بموضوع ثبوتي، أمّا المميّز الدلالي [+حركي]، فيطلب دورين دلاليين وظيفيين يعبر عنهما بالفاعل

<sup>1</sup> - قواعد تحويلية للغة العربية، ص 61-62، وينظر أيضاً: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 273-274.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 274.

<sup>3</sup> - نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، : مازن الوعر، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987م، ص75، وينظر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، مازن الوعر، دار المتسبي للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2001م، ص142. وينظر: الجهود اللسانية عند مازن الوعر عامر بن شتوح، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013م/2014م، ص61.

<sup>4</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص274، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص219.

والموضوع، إمّا أفقيًا فيتطلب المميّز الدلالي [+شعوري] دورًا دلاليًا وظيفيًا يعبر عنه بالجرّب، بينما يتطلّب المميّز الدلالي [+استفاداة] دورًا وظيفيًا يعبر عنه بالمستفيد، ويتطلّب المميّز الدلالي [+مكاني] دورًا دلاليًا وظيفيًا يعبر عنه بالمكان<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس تُميّز نظرية كوك عموديًا بين ثلاثة أفعال: أفعال كونية وأفعال إجرائية وأفعال حركية، أمّا أفقيًا فتميّر بين أربعة أفعال: أفعال أساسية وأفعال شعورية وأفعال استفادة وأفعال ظرفية (مكانية)، أمّا الأدوار الدلالية الوظيفية المرتبطة بالاسم فهي نوعان: أدوار دلالية سطحية تحدث في البنيتين العميقة والسطحية وجوبًا، وأخرى مستترة تحدث وجوبًا في البنية العميقة، واختياريًا في البنية السطحية (قد تحدث، وقد لا تحدث).

غير أنّ المتنبّع للكتابة التوليدية التي حاولت تطبيق هذا النموذج أمّا طبّقته بشكل جزئي، حيث شمل هذا التطبيق بعض الأفعال والأسماء الواردة في التراكيب الأساسية وليس كلّها، وقد اكتفى مازن الوعر بذكر بعض الأمثلة:

انكسر الكأس ← [+حركي].

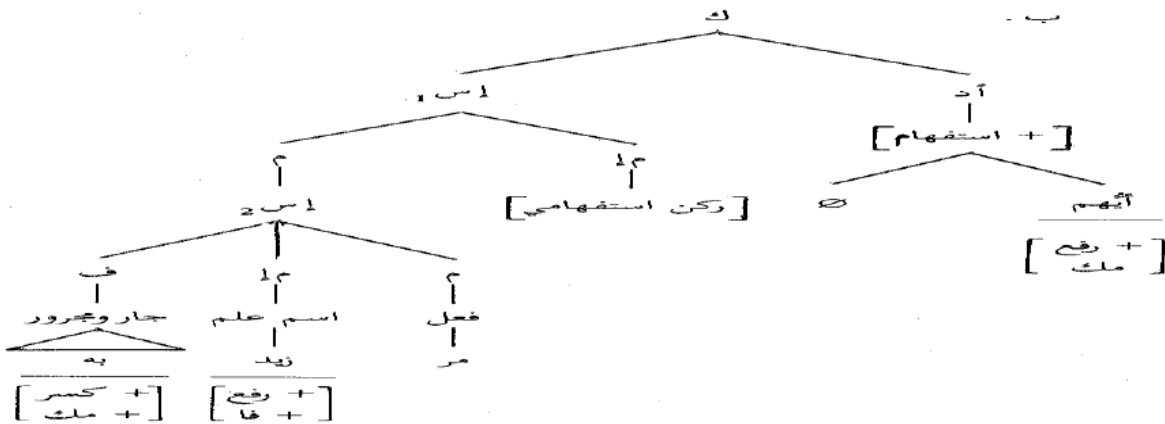
يكسر زيد الكأس ← [+شعوري].

خوّف زيد عمرا ← أفعال شعورية كونية.

يأمل زيد النجاح ← أفعال شعورية إجرائية.

قال زيد الحقيقة ← أفعال شعورية حركية<sup>2</sup>.

وقد وقف مازن الوعر عند الإشارة للأدوار الدلالية والوظيفية والعلاقات الإعرابية التي تحملها في المتواليّة النّهائية داخل الشجرة، للحملة: أيّهم مرّ زيد به؟ كما في الشكل التالي<sup>3</sup>:



<sup>1</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 220، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 274-275.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 220.

<sup>3</sup> - نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 194، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 221.

ويعلن مازن الوعر أنه سيصف البنية العميقة (المقدرة) للتراكيب العربية مستخدمًا الأدوار الدلالية التي اقترحها كوك في منهجه الدلالي التصنيفي، وهي: فاعل(فا)، مجرّب(مجب)، مستفيد(مس)، مكان(مك) موضوع(مو)، بالإضافة إلى استخدامه الحركات الإعرابية: نصب، رفع، جر، كما عالج الوعر في إطار هذا التصور قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية(الفعلية، الاسمية، الكوتية)، وعلى العموم فإنّ المتبّع لتحليلات الوعر يلاحظ أنّه حاول أن يوائم بين الكثير من جوانب نظرية "ولتركوك"، وبين معطيات اللغة العربية غير أنّ بعض عناصر التحليل، مثل(الحذف، الزيادة...) غابت عن تحليلاته<sup>1</sup>.

**4.3.3- المحاولات التوليدية الشمولية لعبد القادر الفاسي الفهري:** يعتبر عبد القادر الفاسي الفهري أهم من يمثل المحاولات الشمولية في الكتابة التوليدية العربية<sup>2</sup>، ومن أحدث النماذج اللسانية التوليدية المطبقة على اللغة العربية نموذج النحو المعجمي الوظيفي<sup>3</sup> ونظرية الربط العاملي<sup>4</sup> والنظرية الأدنوية أو البرنامج الأدنوي "Minimalist Program" الذي تعتبر من آخر وأهم النماذج التوليدية<sup>5</sup>، يرتبط هذا البرنامج بمفاهيم البساطة "simplicity"، والتقليص "reduction"، والتقتير "parsimony"، وينظر إلى اللغة على أنّها عبارة عن نظام حاسوبي من أجل بلوغ الكفاية التفسيرية<sup>6</sup>، وقد وظّفه الفاسي الفهري في بعض تحليلاته اللسانية لقضايا اللغة العربية صرفًا، تركيبًا، دلالة ومعجمًا ويعتبر الفاسي الفهري أهم من يمثل المحاولات الشمولية، وذلك للاعتبارات التالية<sup>7</sup>:

**أولاً:** طرح قضايا تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، وذلك من خلال الانخراط في مستجدات الأسئلة التي يطرحها الخطاب اللساني الحديث وخاصة التوليدي منه.

**ثانياً:** الانطلاق من وعي إبستمولوجي يحرك البحث ويدفعه إلى تقديم الدرس اللساني بشكل عام، ويتمثل في ضرورة الفصل بين صنفين من اللسانيات: "لسانيات ظواهر"، تفرز خصائص اللسانيات الطبيعية، و"لسانيات محاور" تُورّخ لمنجزات الدرس النحوي القديم، بتوظيف آليات نظرية وتحليلية ناضجة إبستمولوجيًا، بما يُؤقلم المفاهيم والاستدلالات القديمة بشكل علمي حديث.

**ثالثاً:** وضعه لبرنامج عمل في الخطاب اللساني العربي يتجاوز الكلام الأيديولوجي، وتكمن الخطوط العريضة لهذا البرنامج فيما يلي:

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 277-281.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 282.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 222.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات التوليدية من النموذج المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص 294.

<sup>5</sup> - ينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص 161.

<sup>6</sup> - ينظر: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1998م، ص 17-18.

<sup>7</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 282.

\* - بناء نماذج آليّة وحاسوبية لإدراك اللّغة واستعمالها، تسترشد بالتّماذج التّفسيّة في إطار إدراك آليات اكتساب اللّغة وتعلّمها.

\* - التّاريخ للنّحو العربي القديم بتوظيف منهجية المحاور التي وظّفها "هيلتون" Holton.

\* - استثمار نتائج اللّسانيّات في قضايا تدريس اللّغة العربيّة، غير أنّ اعتراف في كتابه "المقارنة والتخطيط في البحث اللّساني العربي" بابتعاد الاتجاه التوليدي عن تحقيق الهدف المسطرّ أو المفترض، قائلاً: «إلاّ أنّه وقع التّباعد عن هذا الهدف، لما انشغلت الأنظمة التوليدية واغتنت من أجل بلوغ الكفاية الوصفية، موظفة طرقاً وآليات مختلفة بالنسبة لكلّ لغة (مع أنّ المفروض أن تكون هذه الطّرق والآليات محدّدة ومستقلّة عن اللّغات)، ومما زاد من تعقيد المشكل تضخّم حجم الظواهر الجديدة التي تمّ اكتشافها أثناء محاولة صياغة أنظمة القواعد الكافية، وقد أدّى هذا إلى بناء عدد مهول من أنظمة القواعد (المختلفة كثيراً عن بعضها)، ممّا جعلنا نبتعد كثيراً عن الحل لإشكال التعلّم<sup>1</sup>».

وعلى العموم للبرهنة على المتابعة الدّقيقة التي أولاها الفاسي الفهري لقضايا النّحو التوليدي التحويلي، ومواقبته لتطوّرات هذا الدّرس، وأيضا للقضايا التركيبيّة والدّلالية والمعجميّة، خصّصنا المبحث الثالث من هذا الفصل لأهم ما قدّمه هذا الباحث في قضية مهمّة انشغل بها كثيراً وانفرد فيها بأراء خاصّة هي قضية الرّتبة، بالإضافة إلى ما سيتم الحديث عنه في المبحث الثاني من قضايا مختلفة يطغى عليها الفاسي الفهري أيضاً، لأنّه يكاد يكون وحيداً في هذا الاتجاه.

رابعاً - رواد هذا الاتجاه المغربي:

لقد انشغل كثير من الباحثين المغربية المشتغلين في إطار البحث اللّغوي في الجامعات المغربية المختلفة بهذه النظريّة اللّسانية الغربيّة، التي أنست الدّارسين بهرج المدرسة البنيويّة الوصفية التي أسرت في الأخرى في السّابق العقول والقلوب خاصّة وأنها كانت فاتحة المدارس اللّسانية الغربية الحديثة وعنوانها الأوّل، وإذا كانت هذه المدرسة الأخيرة لم تظهر بشكل واضح في الأوساط اللّسانية المغربية لأسباب موضوعيّة في اعتقادي سبق ذكرها، فإن المدرسة التوليدية كانت علامة مميّزة للباحثين المغربية، تبنّاها الكثير منهم وآمن بها وعمل على الاستفادة من أفكارها في وصف اللّغة العربيّة، بل منهم من تجاوز ذلك إلى إثراء هذه النظريّة وإغنائها بأفكار وتحليلات جديدة، ومن الباحثين الذين برزوا في هذا المجال نذكر:

**1.4 - عبد القادر الفاسي الفهري رائد عالمي لهذه النظريّة:** يعد عبد القادر الفاسي الفهري من أبرز الباحثين العرب الذين خاضوا في هذه النظريّة وسبروا أغوارها، وتعمّقوا في تحليل وتطبيق أفكارها على اللّغة العربيّة، بل وأضاف إلى هذه النظريّة بعض التحليلات والأفكار انطلاقاً من اللّغة العربيّة التي أصبحت مصدراً لإثراء النظريّة لا مجرد لغة تُطبّق عليها

<sup>1</sup> - المقارنة والتخطيط في البحث اللّساني العربي، ص 16-17.

نماذج هذه النظرية، ولا نبالغ إذا قلنا بأنه تبوأ مكانة مرموقة بين رواد هذا الاتجاه، تعدى الإطار العربي إلى العالمية وساهم بشكل فعال في مسار تطوّر هذه النظرية تطبيقاً ونقداً وإغناءً وإثراءً، رغم ما يمكن ملاحظته من تذبذب واضطراب وتسرع في اتخاذ بعض المواقف والأحكام خاصة تجاه اللغة العربية والتراث التحويلي العربي سيأتي الحديث عن بعضها، ولقد ساهم هذا الباحث بشكل فعال في جعل بلده المغرب الأقصى يحتلّ الريادة العربية في البحث اللساني العربي في شقّه التوليدي التحويلي من خلال إثراء المكتبة العربية بشكل فعال بعدد كبير من البحوث والكتب المنشورة باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية\*، وكذلك من خلال إشرافه على نخبة من الباحثين المغاربة الذين أحسنوا وأجادوا الخوض في هذا الاتجاه، وشكّلوا ما يشبه الفريق المتكامل الذي يعمل أفراداً جنباً إلى جنب، منهم: إدريس السّغروشي، عبد المجيد جحفة، محمد غاليم، محمد الرّحالي...، وذلك في إطار جمعية اللسانيات بالمغرب، وجل تلك البحوث نشرت في إطار سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، بإشراف مباشر من عبد القادر الفاسي الفهري.

**2.4 - إدريس السّغروشي:** من الباحثين المغاربة الذين برزوا في هذا الاتجاه، والذين لقيت أعمالهم الإشادة والثناء " إدريس السّغروشي" من خلال ما قدّمه في الجانب التوليدي الصوّاتي من خلال كتابه "مدخل للصّوابة التوليديّة" حاول الباحث من خلاله إطلاع القارئ على جانب آخر من هذه النظرية التي سبق وأن طرح في إطارها الفاسي الفهري مشكلات التركيب والمعجم، وهذه الدراسة التي قام بها السّغروشي تمكّن القارئ من التعرّف على مختلف الاتجاهات الصّواتية في إطار الصّوابة التوليديّة التي تعدّ جزءاً من التحوّل التوليدي<sup>1</sup>، حيث شكّل البحث الصّواتي التوليدي مشغلاً بارزاً في البحث التوليدي العربي إلى الجانب الآخر الأهم الجانب التركيبي<sup>2</sup>، وهذا الكتاب يعتبر مظهرًا من مظاهر العمل الجماعي التكاملي الذي يحتاج فقط في بعض الحالات التنسيق مع أهل الاختصاص، ولهذا فهو عمل مكمل لما قام به وما قدّمه المتوكّل في الجانبين التوليدي التحويلي التركيبي والمعجمي بشكل خاص، يقول إدريس السّغروشي في كتابه المذكور: «...ونتقدّم في هذا الكتاب في إطار الدّرس اللّساني الحديث بدراسات صوتيّة مختلفة، نحاول من خلالها أن نطلع القارئ على جانب آخر من النّظرية اللسانية التوليديّة، التي سبق أن طرح في إطارها الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري مشاكل التركيب والمعجم... ولا يفوتني قبل ختم هذا التّقديم أن أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى صديقي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري على ما منحني من مساعدات، ليخرج هذا الكتاب إلى الوجود، فهو الذي استحثني على القيام بتأليفه، وظلّ يتفقدني في كلّ خطوة خطوتها في إنجازها، ويقدم إليّ نصحه وإرشاداته، ويصرف وقته في تصحيحه»<sup>3</sup>.

\* - من أهم ما ساهم به هذا الباحث المتميز بجهده ونشاطه ومواقفه نذكر: 1- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالة من جزئين، دار توفال للنشر الدار البيضاء المغرب ثلاث طبعات (1985. 1988. 1993). 2- المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توفال للنشر (1986). 3- البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توفال للنشر (1990). 4- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توفال (1998) وغيرها من المراجع وقد اعتمدنا على الكثير منها.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 322-323.

<sup>2</sup> - ينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليديّة، حافظ إسماعيلي علوي، مجلة عالم الفكر، العدد 1، المجلد: 37، سبتمبر 2008م، ص 184.

<sup>3</sup> - مدخل للصّوابة التوليديّة، إدريس السّغروشي، دار توفال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1987م، ص 68.



**3.4 - محمد غاليم:** من الباحثين المغاربة الذي برزوا بشكل لافت في هذا المجال الباحث المغربي "محمد غاليم" واستطاع أن يخوض في هذا المجال بشكل متميز، خاصة في جانب الدلالة التوليدية، من خلال كتابه الأول "التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم" ضمن سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، حيث يذكر الباحث، بأنّ التوليد الدلالي يطرح جملة من القضايا تتعلق بمستويين: مستوى التركيب الدلالي، ومستوى التفاعلات الدلالية المعجمية، والتوليد الدلالي يفرض نسقاً أو مجموعة من القواعد والقيود التي تضبط إبداع الدلالات الجديدة، كما تضبط تصرفها واستعمالها<sup>1</sup>، وهذا الكتاب مثال آخر على العمل المنسق والتشاركي التحويلي، حيث يعترف الباحث بما قدّمه له الفاسي الفهري من توجيهات ونصائح وأفكار، حيث يقول: «فقد كان أستاذاً الفاضل خير سندي في عملي، بما بذله بسخاء من جهد وعناء في تكويني وإفادتي من علمه وتجربته، وبما أسداه لي من نصائح وتوجيهات جادة وصادقة، تعطي للبحث العلمي معناه السليم، وتجعل منه مهمة جادة وشاقّة، ولكنها جذابة ومثيرة»<sup>2</sup>، كما يقدم الباحث شكره لزملائه الأساتذة الذين قدّموا له النصّح والمشورة والمراجعة والتشجيع، ومن هؤلاء، إدريس السرغوشي، محمد بلبول محمد الرحالي نعيمة توكاني، عبد اللطيف شوطا، عبد المجيد جحفة، وغيرهم من الأساتذة<sup>3</sup>، كما ألف الباحث كتاباً آخر في هذا المجال عنوانه: "النظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة مبادئ وتحليل جديدة"، وهذا الكتاب أيضاً كان بإشراف وتحت أعين عبد القادر الفاسي الفهري، كما لم يخف الباحث المساعدة التي قدّمها له الاساتذة الزملاء الذين سبق ذكرهم<sup>4</sup>، كما شارك الباحث في هذا الإطار في عمل تشاركي آخر رفقة الأستاذين محمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، يتمثل في ترجمة لكتاب: "دلالة اللغة وتصميمها": جاكندوف وتشومسكي وفندلر.

**4.4 - عبد المجيد جحفة:** من الباحثين المغاربة الذين كتبوا بشكل ملفت في هذا الاتجاه، وتبّنه الباحث المغربي "عبد المجيد جحفة" من خلال كتابه: "مدخل للدلالة الحديثة"، معتبراً أنّ الدلالة التوليدية حاولت تكسير بعض مسلّمات نظرية الدلالة التأويلية، ومن النماذج المعروفة في هذا المجال نموذج فيلمور ونموذج غروبر مركّزين على القدرة التوليدية للدلالة من خلال بناء نظرية جديدة للمعجم، واعتماداً على مبدأ تشييت المعاني إلى مكوناتها التحتية وإبراز العلاقة غير المتوازنة بين التركيب والدلالة، وهذا العمل أيضاً يمثل نموذجاً آخر للعمل التشاركي المنسق بين الطالب (عبد المجيد جحفة) وأستاذه (عبد القادر الفاسي الفهري)، وكذلك مع زملاء الباحث الأساتذة<sup>5</sup>، وكذلك من خلال كتابه الآخر: "دلالة الزمن في اللغة العربية دراسة في النسق الزمني للأفعال"، مركّزاً على مشاكل الإحالة الزمنية وارتباطها بمفهوم الزمنية في اللغات الطبيعية عمومًا، ويأخذ البحث شكل المقارنة خاصة اللغات التي خضعت معطياتها للوصف واعتمدت في اقتراح افتراضات أساسية، وهذا البحث كذلك يعترف فيه الباحث بفضل أستاذه عليه مستفيداً

<sup>1</sup> - ينظر: التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ضمن سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، أحمد غاليم، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، ط1، 1987م، ص5.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص10.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص10.

<sup>4</sup> - ينظر: النظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة مبادئ وتحليل جديدة، محمد غاليم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2007م، ص11-12.

<sup>5</sup> - ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة ضمن سلسلة المعرفة اللسانية، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2000م، ص11-12.

من توجيهاته وإرشاداته ونصائحه، مسترشداً بأعماله وبحوثه التي لها الفضل في الصورة التي وصل إليها هذا العمل، منوهاً كذلك بإرشادات ونصائح زملائه الأساتذة، وما حدث معهم من حورات ونقاشات في إطار جمعية اللسانيات بالمغرب على غرار محمّد غاليم، محمّد الرّحالي، محمّد بلبول، عبد اللطيف شوطا، ونعيمة توكاني<sup>1</sup> كما نشير إلى أنّ الباحث شارك رفقه زميليه محمّد الرّحالي، وعبد المجيد جحفة في ترجمة لكتاب: "دلالة اللّغة وتصميمها" ل: جاكندوف وتشومسكي وفندلر المذكور آنفاً.

**5.4 - محمّد الرّحالي:** من الباحثين المغاربة الذين اشتهروا بهذا النوع من الكتابة الباحث المغربي "محمّد الرّحالي" ونذكر في هذا السياق كتابه: "تراكيب اللّغة العربيّة مقارنة جديدة" الذي هو عبارة عن نسخة معدّلة لرسالة الدكتوراه، تبنّى الباحث في هذا الكتاب ما قدّمه البرنامج الأدنوي Minimalist Program المقترح من تشومسكي (1992، 1995، 1998، 1999) إطاراً نظرياً، وهذا البرنامج يتميّز حسب رأي الباحث عن بقية التماذج والتطريّات اللّغويّة سعيه للإجابة عن سؤال مهم: كيف يمكن أو ينبغي أن يكون تصميم القدرة اللّغويّة بالنّظر إلى وجود قيود عامّة ينبغي أن يستجيب إليها هذا التّصميم على نحو أمثل؟ وهذا البرنامج يفترض أنّ "اللّغة نسق تام" perfect system، وهو يسعى إلى تحديد خصائص التّصميم الأمثل للّغة<sup>2</sup>، وهذا العمل بما أنّه كان في الأصل عبارة عن رسالة دكتوراه قدّم فيه الباحث تشكّراته للأستاذ المشرف: عبد القادر الفاسي الفهري، الذي أشرف على العمل وتابعة بالدراسة والتّقييم، وكذلك أستاذه الآخر: إدريس السّغروشي لنصحة وتشجيعه، وكذلك لزملائه الأساتذة: محمّد غاليم محمّد بلبول، عبد المجيد جحفة، عبد اللطيف شوطا، وفي إطار حلقات التّقاش التي تنظّمها جمعية اللسانيات بالمغرب<sup>3</sup>.

وعلى العموم ما يمكن الإشارة إليه والإشادة به في هذا الصّدد بخصوص الباحثين من المغرب الشّقيق أن جلّ الأعمال التّوليديّة التحويليّة تتم بإشراف مباشر من رائد هذا الاتّجاه "عبد القادر الفاسي الفهري" في إطار جمعيّة اللسانيات في المغرب، وتنشر في إطار سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج التي يشرف عليها الفهري، وهذا سرّ تميّزها فهي نتاج الحوار البنّاء ومشاورة أهل الاختصاص الذين يمتلكون الكفاءة والخبرة، وما للاحتكاك بالأساتذة من فائدة ودور مهم في إثراء البحوث وتقويمها وتجنّبها الكثير من الهفوات، لذا يمكن القول أن هذا الاتّجاه يتميّز بالتشاركيّة والتّكامل والعمل كفريق، ونخصّ بذلك الباحثين من المغرب الأقصى تحديداً، لأنهم الأكثر عطاءً ونشاطاً وحيويّة في هذا الاتّجاه.

<sup>1</sup> - ينظر: دلالة الزّمن في العربيّة دراسة في التسق الزّمني للأفعال في إطار سلسلة المعرفة اللسانية، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2006م ص13، 17.

<sup>2</sup> - ينظر: تراكيب اللّغة العربيّة مقارنة نظريّة جديدة ضمن سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، محمّد الرّحالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2003م، ص13-14.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص21.

6.4 - جهود أخرى: هذا وتجدر الإشارة أن هذا المجال لا تقتصر الكتابة فيه على من صنفناهم بالتوليديين التحويليين بل هو مجال خصب ومفتوح للكتابة فيه، ولعلّ الذي يتخصّص في مجال ما قد يمتلك فهمًا وتحليلًا ونظرة أعمق مقارنة بغيره غالبًا، ومن الأعمال التي تلقى الإشادة من المتخصّصين والإقبال من القراء مؤخرًا كتاب اللسانيات التوليديّة لمصطفى غلفان، صدر سنة (2010م الطبعة الأولى و2016م الطبعة الثانية)، وهو كتاب قيم جدًّا نظرًا للأرضيّة الواضحة والدقيقة التي عرض بها الكاتب أساسيات نظريّة تشومسكي، والإطار العام للتصوّرات والأسس النظرية التي قامت عليها أو أسهمت في ظهورها، والقضايا اللسانية التي ساعدت على تطورها من نموذج إلى آخر خلال أزيد من ستّة عقود، وإذا جاز لي يمكن أن أصف النمط الذي كُتب به هذا الكتاب: بالسّهل الممتنع، ينقسم هذا الكتاب في طبعته الثانية إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول عنوانه: "اللسانيات التوليديّة الأسس النظرية والمنهجية من النشأة إلى النموذج المعياري"، والجزء الثاني عنوانه: "اللسانيات التوليديّة تطوّر التماذج التوليديّة"، أما الجزء الثالث تكفل بتأليفه الباحثان حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاح، وعنوانه: "اللسانيات التوليديّة من نظرية العمل والربط إلى البرنامج الأدنوي"، وهذا المنجز كذلك يعتبر نموذجًا رائعًا للعمل التشاركي المنسق، وهو كتاب حديث مواكب لمسار نظرية النحو التحويلي، بالإضافة إلى المزايا المذكورة سابقًا، ما جعل القراء يتهافون عليه تهافتًا كبيرًا، وفي اعتقادي هو على قدر ذلك التهافت، يقول غلفان عن هذا الكتاب: «حين صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة 2010م لم نكن نتوقّع الإقبال الواسع الذي لقيه في أوساط المهتمّين باللسانيات التوليديّة في الجامعات العربيّة من المحيط إلى الخليج، فقد تلقينا من زملائنا أساتذة اللسانيات ومدريسيها والمهتمّين بها من طلبة وباحثين عبارات الثناء والتشجيع، معبرين لنا عن إعجابهم بما يعرضه الكتاب من أرضيّة واضحة ودقيقة لأساسيات نظرية النحو التحويلي التي وضعها تشومسكي... وبعد مرور ثلاث سنوات على صدوره نفذ الكتاب تقريبًا، إذ لم يتمكّن عدد من القراء من اقتنائه في أروقة المعارض المقامة في الجزائر والدّار البيضاء والريّاض والقاهرة، وغيرها ما بين 2013-2014م، ومن ثمّ عزمنا على إخراج طبعة جديدة»<sup>1</sup>، علمًا أنّ الطبعة الأولى التي يقصدها مصطفى غلفان من هذا الكتاب قد صدرت في نسخة واحدة كبيرة سنة 2010م بمساعدة زميليه السابقين وهي متاحة على الشبكة العنكبوتية بخلاف طبعة الأجزاء الجديدة، وهذا يؤكّد أن مصطفى غلفان يمكن وصفه بالتأقّد البناء المقوم، فكتابه المذكور كتب بطريقة مختلفة تستحق ما أثارته من إعجاب وتهافت، وقد اطلّعت على الكتاب في طبعته القديمة والجديدة وهو مثال يقتدى نظرًا لأسلوبه الرائع والمتميّز وشموله لأغلب التماذج والتطبيقات التوليديّة، وهو كتاب يُنصح بقراءته والاستفادة من أفكاره، هذا دون التّنقيص من قيمة كتب أخرى ربّما لم نطلّع عليها.

ومن الباحثين المغاربة الذين أدلوا بدلهم في هذا الاتجاه الباحث التونسي صالح الكشو، ومن ذلك محاولته الجزئية التي حاول فيها تطبيق هذا المنهج على أقسام الكلام العربي (الاسم والفعل والحرف)، من خلال كتابه الموسوم بـ: "النحو التحويلي العربي الاسم والفعل والحرف"، سلك فيه الباحث نهجًا توفيقياً، ويظهر ذلك من قوله: "لقد حاولنا في هذا

<sup>1</sup> - اللسانيات التوليديّة الأسس النظرية والمنهجية من النشأة إلى النموذج المعياري، مصطفى غلفان دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م ج1، ص11.

الكتاب الاقتصاد في المصطلح... ليقيننا بأن اللغة العربية متصلة المادة وأنها ككل اللغات، تحتمل أكثر من نظرية، أي أكثر من نحو واحد ولا نخال النظريات- في كل الأحوال- منقطعة إحداها عن الأخرى، ولا هي في تاريخ العلوم التحويلية، مما ينشأ في قطيعة عن أصوله القريبة والبعيدة<sup>1</sup>، كما قام بترجمة كتاب: "في النحو التحويلي عرض للمنهجية التحويلية في أربعة أبحاث لموريس قراس"، كما لقيت هذه النظرية اهتماماً من الباحثين الجزائريين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر رابح بومعزة من خلال كتابه: "التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة"، وهو كتاب قيم بمعلوماته وطريقة عرضه وتحليله مدعم بأمثلة كثيرة ومتنوعة ونجح فيه الباحث نجحاً توفيقياً، حيث اعتبر بومعزة كتابه المذكور ثمرة علوم يرى بأنها متكاملة يعضد بعضها بعضاً، هي علم النحو وعلم الصرف وعلم الدلالة والبلاغة واللسانيات<sup>2</sup>، كما نذكر محاولة أخرى تستحق التنويه قام بها عبد الحليم بن عيسى من خلال كتابه: "القواعد التحويلية في الجملة العربية"، وهذا الكتاب ليس بحثاً في النظرية التوليدية وما تعلق بها من مفاهيم ومبادئ، إنما قام باستثمار بعض أفكارها ومقابلتها بما قدّمة النحاة العرب بخصوص الجملة العربية والتغيرات التي تطرأ على بنيتها<sup>3</sup>، أي أنّ الباحث سلك فيه مسلكاً توفيقياً أيضاً.

<sup>1</sup> - النحو التحويلي العربي الاسم الفعل والحرف، صالح الكشو، مركز النشر الجامعي تونس، دط، 2012م، ص21.

<sup>2</sup> - ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة، رابح بومعزة، عالم الكتب الحديث إربد، 1، 2008م، ص4(في المقدمة).

<sup>3</sup> - ينظر: القواعد التحويلية في الجملة العربية، د: عبد الحليم بن عيسى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ص5(في المقدمة).

– المبحث الثاني: المنجز اللساني التوليدي التحويلي المغربي موقفه من التراث، أهم قضاياها، قراءة في نماذج مختارة:

تمهيد:

انبهر اللسانيون العرب بالاتجاه البنيوي الوصفي في اللسانيات الغربية أثناء دراستهم في الجامعات الأوروبية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وحتى قبل ذلك، وهؤلاء في الحقيقة باتوا من الرعيل الذي يجب أن يتجاوز بتجاوز اللسانيات الوصفية نفسها<sup>1</sup>، إذ ظهر جيل آخر من اللسانيين العرب الجدد الذين درسوا هم أيضا في الجامعات الغربية يتبني اتجاهًا توليديًا تحويلاً أُسس على أنقاض الاتجاه الوصفي، فطفق لسانيو الاتجاه الجديد يُوجّهون النقد لللسانيات الوصفية التي ظهرت في العالم العربي، تبعًا لانتقاد التوليديين التحويليين في الغرب للاتجاهات الوصفية.

لكن الأمر الذي يجب التذكير به في هذه المسألة بالذات أنّ الانتقال المنهجية والتحول من المنهج الوصفي إلى المنهج التوليدي التحويلي في الغرب أمر مخالف تمامًا لما حدث في الدرس اللساني العربي الحديث، ذلك أنّ الاتجاه التوليدي العربي لا يعدّ امتدادًا أو تطوّرًا طبيعيًا للاتجاه الوصفي في ثقافتنا العربية، وإنما يعدّ أثرًا غريبًا نشأ بمعزل تامّ عن الكتابة الوصفية العربية<sup>2</sup>. وبالتالي نستطيع القول بأنّ الدرس اللساني العربي مصاب بنوع من الانقسام العلمي المنهجي من حيث المبدأ.

وكذلك ينبغي إدراك أمر آخر تجدر الإشارة إليه، حيث واكب الانتقال المنهجي من الوصفية إلى التوليدية وهو انتقال منهجي وعلمي وزمني انتقال جغرافي عربي إن صحّ القول، حيث وبعد أن كانت لمصر الريادة في مجال اللسانيات الوصفية خاصة وبرز فيها أعلام كثر بروزًا لافتًا على غرار عبد الواحد وافي، محمود فهمي حجازي، محمود السمران إبراهيم أنيس، تمام حسن...، فلم تحافظ الأجيال اللاحقة هناك على تطوّر تلك التقاليد الريادية التي انفتحت على اللسانيات في وجهها التاريخي المقارن ثم البنيوي، فتصلبت اللسانيات العربية في ذلك المستوى ولم تستطع مواكبة التطوّر فانتقلت الريادة إلى المغرب الذي كان متميزًا داخل محيطه الجهوي في مجال اللسانيات، ففي بداية السبعينات تحديدًا ظهر جيل من الباحثين المتميزين الذين تمكّنوا من أسس المعرفة اللسانية انطلاقًا من الجامعات الغربية<sup>3</sup>. وهو ما ساعد على تكوين وسط لساني أسهم في تكوين نخبة من اللسانيين المغاربة أصبح لهم حضورهم القوي ليس في المغرب أو الوطن العربي فحسب، بل على المستوى العالمي يظهر ذلك في إسهامهم الفعّال في تطوير البحث اللساني في مجالات التركيب والصوتيات والصرف<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> – ينظر: النحو العربي واللسانيات تقاطع أم تواز، ص317.

<sup>2</sup> – الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، ص34، وينظر أيضا: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص90-92.

<sup>3</sup> – ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص200-201.

<sup>4</sup> – ينظر: المرجع نفسه، ص201.

واعتماداً على ما يذكره المتخصصون في هذا المجال فإن الكتابة اللسانية التوليدية العربية لم تبدأ في الظهور إلا في بداية السبعينيات من القرن الماضي وإذا أخذنا بالاعتبار أن النظرية التوليدية الأصلية قد ظهرت كما هو معلوم سنة 1957م مع ظهور كتاب "البنيات التركيبية لتشومسكي" Syntactic Stractur الذي حمل بذور النظرية الجديدة، وهو ما يعني أن الباحثين العرب قد تأخروا ولم يواكبوا هذه النظرية منذ البداية، ويرجع السبب بالنسبة للمشاركة انشغالهم المفرط بالوصفية وانغلاقهم حولها، أما المغاربة فأعتقد أن تأخرهم يمكن تبريره بأسباب موضوعية لأن دولهم حديثة الاستقلال، وما يتبعه من تأخر في كل المجالات وخاصة تشييد المؤسسات العلمية وحتى التعليمية، وعلى كل حال فلرب ضارة نافعة فلعل هذا التأخر في مواكبة هذه المدرسة قد يكون مفيداً للباحثين العرب المغاربة، خاصة وأن تشومسكي كان يعدل ويضيف لنظريته تبعاً لما تواجهه أفكاره من نقد، ولربما لو اتصل بها العرب منذ البداية لتعصب بعضهم لها وأحجب عنهم كل تطوّر أصابها كما حدث للوصفيين العرب قبل ذلك.

وقد أرجع بعض الباحثين هذا التأخر إلى طبيعة المنهج التوليدي الذي يميل إلى التفكير الرياضي واستخدام الرموز المعقدة، وليس هذا إنقاصاً من قدرة العقل العربي ولكن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الزمن الذي يستغرقه فهم النظريات واستيعابها ثم نقلها وتوظيفها<sup>1</sup>، ولقد تحدثنا فيما سبق أن الكتابة التوليدية العربية تنحصر في بعض الأسماء التي ساهمت بشكل فعال وواضح في التعريف بهذا المنهج وتطبيقه أو محاولة تطبيقه على اللغة العربية والكتابة التوليدية العربية عموماً تتفاوت من ناحيتين:

- من حيث قيمتها ومستواها العلمي.

- من حيث التماذج التوليدية المؤطرة لها.

لا يختلف النوع الأول عن الكتابات التمهيدية التي سيأتي الحديث عنها في الفصل الرابع من هذا البحث إلا من حيث إنها ركزت على هذه النظرية تحديداً دون غيرها بشكل تنظيري سطحي بسيط، هذا مع استثناءات بسيطة لبعض الكتابات التي تجاوزت التعريف العام بأسس هذه النظرية إلى محاولة وضع قواعد مبسطة للغة العربية مع تفادي الدخول في التفاصيل والجزئيات وكل ما يتعلق بالجوانب الصورية المعقدة، ولا تخلو هذه الكتابة من ابتكار واجتهاد في محاولة ملاءمة القواعد التوليدية العامة مع اللغة العربية<sup>2</sup>.

أما الكتابات التوليدية العربية الحقيقية العميقة والمواكبة للنماذج التوليدية فهي نادرة جداً، وقد ارتبطت في حالات كثيرة بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ولا يجد المتتبع للكتابات اللسانية التوليدية العربية إلا القليل من الدراسات

<sup>1</sup> - ينظر: الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، ص41.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص202.



العربية التي تقدّم فعلا افتراضات جديدة بشأن دراسة بنيات اللغة العربية من منظور توليدي وتعكس مجهوداً عربياً فيه أصالة وإبداع يضع الدّارس العربي في إطار عالمي<sup>1</sup>.

وبما أنّ الحديث منحصر هذه المرّة في المغرب العربي فإنّ الأمر يكاد ينحصر مرّة ثانية فيما قدّمه عبد القادر الفاسي الفهري الذي تأثر بالتّظرية التّوليديّة التّحويليّة وبالأنظار والفرضيّات التي تفرّعت عنها، فكانت محاولته شاملة ومنهجية تعدّت التّبني والتّطبيق إلى الإغناء والإثراء، وأصبح بذلك من منظري هذا الاتجاه العالمي، جعلت منه مثلاً فريداً يقتدى رغم ما شاب محاولاته من ملاحظات سيأتي ذكرها، وحتى لا ننقص من قيمة أعمال أخرى فيمكن أن نذكر من الباحثين المغاربة الذين نشطوا بشكل بارز في إطار هذا الاتجاه وتحت إشراف مباشر من رائد هذا الاتجاه الفاسي الفهري بل ربّما تفوّقوا عليه رزانة واعتدالاً تمّ ذكرهم على غرار إدريس السّغروشي، عبد المجيد جحفة، محمد غاليم، محمّد الرّحالي، محمد بلبول، نعيمة توكالي، وكلهم من المغرب الأقصى، صالح الكشوشو(تونس)...

وعموماً سنتطرّق في هذا المبحث لموقف الاتجاه التّوليدي التّحويلي المغربي من التّراث اللّغوي العربي وأهم القضايا التي عالجه التّوليديون المغاربة، وقراءة في نموذجين (كتابين) مختارين.

أولاً: موقف الاتجاه التّوليدي التّحويلي المغربي من التّراث اللّغوي العربي:

تمهيد:

تعد قضية الموقف من التّراث من القضايا المفصلية في البحث اللّساني المعاصر، وقد شغلت حيّزا كبيرا من الجدل الفكري والتّظري بين المفكرين العرب المعاصرين مشرقاً ومغرباً، ويدور الخلاف بينهم على مسألتين رئيسيتين<sup>2</sup>:

الأولى: مشروعية البحث في التّراث، أي السّؤال عن جدواه وضرورة التّفكير فيه، وعن ضروب العلاقة التي يمكن أن تكون له بالحاضر والدّور الذي يمكن أن يلعبه في المستقبل، أما الثانية فتتعلّق بكيفية قراءة التّراث والمناهج الكفيلة بتقديم القراءة الملائمة له.

أما السّؤال المتعلّق بالمشروعية، فقد انتهى الأمر إلى التسليم بأنّ التّعامل مع التّراث أمر لا انفكّاك عنه، لأنّه حاضر فينا وهو أمر محتوم<sup>3</sup>، وكما يقول، محمد عابد الجابري: «ولا يعني هذا أن نعرض على تراثنا إعراضاً ونرتمي بكليتنا في الحضارة المعاصرة وكأنّنا كائنات لا تراث لها، كلاًّ إنّ تأسيس الحداثة فينا وعندنا يتطلّب إعادة الانتظام في تراثنا إعادة بناء علاقتنا به بصورة حدائتيّة، إنّ الحداثة تبدأ باحتواء التّراث وامتلاكه، لأنّ ذلك وحده هو السّبيل

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص202، وينظر أيضاً: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص262.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات والتّراث النحوي، إشكالات منهجية وإبستمولوجية، محمد بن صالح وحيد، الندوة الدولية الثانية، قراءة التّراث الأدبي واللّغوي في الدراسات الحديثة من 25-27 فيفري 2014م، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص410.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص410-411.



إلى تدشين سلسلة من القطاعات معه إلى تحقيق تجاوز عميق له إلى تراث جديد نصنعه، تراث جديد فعلا متصل بتراث الماضي على صعيد الهوية والخصوصية، منفصل على صعيد الشمولية والعالمية<sup>1</sup>.

والجديد كما يقول الفاسي الفهري درجات أرقى هذه الدرجات في رأيه أن يتقدم الفرد بنظرية فرعية أو كتيبة للظواهر المدروسة، إلا أن الفضل أو البراءات "brevets" لا تعود فقط إلى من يقدم نظرية جديدة، بل تكون أيضاً لمساهمات من درجات أخرى، فمما يقترب من هذا الهدف أن يقوم الباحث بتطبيق نظرية على لغة من اللغات والتطبيق على نوعين، تطبيق سطحي لا يتجاوز استعمال بعض المصطلحات الجديدة الموجودة في نظرية من النظريات، وتطبيق هو تنظير في نفس الوقت وتطوير في النظرية، حينذاك ترجع البراءة في التطبيق (والطريقة التي طبّق بها النموذج) إلى صاحب التطبيق لا إلى صاحب النظرية الأصلية<sup>2</sup>، وفي نظر الفاسي الفهري أن اللساني لا يقول كلاماً معاداً ولا مكروراً وهو محكوم عليه كآلة أن ينخرط دوماً ضمن جيل جديد لا أكتهال في وسعه ولا شيخوخة، وحتى لو حسب بعضهم أن القول في اللغة قد توقف وكلّ شيء موجود عند السلف ممن وارا هم التراب، العلم في المقابر نحن نجهل والموتى يعلمون إنه لعالم مظلم!، ولحسن الحظ إن العوالم تتعدّد إنّنا لا ننخرط ضمن ذلك العالم<sup>3</sup>. وهذا ما حدا بالفاسي الفهري أن يتخذ موقفاً متصلباً من التراث اللغوي والنحوي خاصّة، واتجاه الرأي القائل بضرورة الاعتماد عليه في إعادة وصف اللغة العربية وصفاً جديداً، ولكنّه لا يمانع ما سمّاه الاستئناس به لاغير.

ورغم شبه الاقتناع بضرورة التعامل مع التراث، فإنّ تصوّرات الدارسين العرب تختلف حول كيفية هذا الاقتراب فالتصوّر الذي نبنيه للتراث يؤثر ضرورة في طريقة قراءتنا له والمنهجية التي علينا اتباعها في قراءة هذا التراث، وإذا كانت كلّ القراءات المعاصرة تدّعي قدرًا من الموضوعية وتبحث عن المعقولة، ولكنّ ذلك لا يخرج من حقيقة أنّ كلّ قراءة في الواقع هي اختيار، ومعيار الاختيار هو اهتمامات الحاضر وآمال المستقبل<sup>4</sup>، وكما يذهب طه عبد الرحمان أنّ أصعب الأمور صياغة ووضع نظرية محايدة يمكنها قراءة التراث، ما جعل أغلب الدراسات التي تعالج العلاقة مع التراث تتميز بطابعها الانتقائي (وهنا غالباً ما يسيطر على الباحث مواقفه الشخصية الذاتية، وهذا لا يقدم تصوّراً حقيقياً للموضوع المدروس)، ومواقفه السياسية (وهذه مسألة لا تحتاج إلى شرح وهي ما زالت طاغية إلى اليوم، فالبعض مثلاً ينتصر للبصريين ربّما بدوافع سياسية أو إيديولوجية أو للكوفيين لنفس الأسباب ومنه الانتصار للمنطقة، وللطائفة... وهلمّ جرّاً) كما أن أغلب الدراسات التي تعاملت مع التراث العربي كان ذلك بشكل تجزيي (ونظراً لضخامة التراث وتشعباته واتّساعه فإنّ العينة في الغالب لا تعكس حقيقة الكل أبداً)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - حوار المشرق والمغرب نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي، حسن حنفي، د: محمد عابد الجابري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دط، ص74.

<sup>2</sup> - اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص62.

<sup>3</sup> - البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1990م، ص7.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات والتراث النحوي إشكالات منهجية وإستمولوجية، ص411.

<sup>5</sup> - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط2، 1993م، ص26-28.

وإجمالاً فإنّ المتتبع للكتابة التوليدية العربية عامّة والمغربية خاصّة يرى بأنّها سلكت طريقين لا ثالث لهما، يرى الفريق الأول أن معطيات التراث ناقصة وليست ذات قيمة بأن تُعتمد لوصف اللغة العربية الحاليّة، وأهم من اتّخذ مثل هذا الموقف ميشال زكريّا، الذي يقول في أحد كتبه: «لا بد من أن نقول بمنتهى الصراحة والموضوعيّة إن لا نفع بعد الآن في أن نردّد بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التي تبتّوها في المجالات اللغويّة... ففي هذا المجال تكوّن التّطبيقات الألسنيّة العلميّة الحديثة في نظرنا التّقنية المطوّرة التي نتسلّح بها لسبر قضايا اللّغة العربيّة وتفسيرها وتوضيحها... والمطلوب الآن هو إعادة النّظر مجدّداً في طرائق التّحليل اللّغوي العربي على ضوء التّطوّر العلمي الحاصل في مجال الألسنية الحديثة والسّعي إلى إيجاد ألسنيّة عربيّة تغدو قادرة على تفهّم قضايانا اللّغويّة...<sup>1</sup>»، وعبد القادر الفاسي الفهري، الذي سيتمّ التّركيز على موقفه المتصلّب والغريب وربّما غير المبرّر هذا، وبعض الباحثين غيره وهم قلّة، وفريق اتّخذ موقفاً توفيقياً تجاه هذه المسألة حيث دعا إلى ضرورة انفتاح البحث اللّساني العربي الحديث على البحوث اللّغوية العربيّة التراثيّة إن هو أراد تجاوز المجادلات العقيمة التي تعوق تقدّمه ومن ذلك الصّراع بين القلم والحديث<sup>2</sup>، أما بالنّسبة للباحثين المغاربة الآخرين ورغم أن الكثير منهم لم يصرحوا بموقفهم من التراث بشكل صريح إلاّ أن دراساتهم وانطلاقتهم من بعض مواقف وتحليلات وآراء القدامى تظهر أن موقفهم كان مهادئاً مع التراث ويميل إلى ما يسمّى بالتّوفيق المعرفي الذي ذكره الدكتور مازن الوعر.

## 1.1-الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي الرافض لمبدأ التعامل مع التراث:

1.1.1-رفض معطيات التراث النحوي العربي: لقد اتّخذ مثل هذا الموقف المتصلّب تجاه التراث التحويلي العربي من الباحثين المغاربة عبد القادر الفاسي الفهري رائد هذا الاتجاه عربيّاً ومغربيّاً دون منازع، الذي يرى بعدم ضرورة بل بعدم صلاحية تلك المعطيات، مبرّراً ذلك بأنّ معطيات اللّغة العربية الحاليّة لا تنسجم مع معطيات النّحاة القدامى، ويقول في هذا الصّدّد: «فالتماذج العربيّة أثبتت كفايتها الوصفية وليس هناك ما يمكن أن يشكّك فيها بهذه السّطحية ولا أحد يستطيع بشيء من الجدّيّة(اللّهم إلاّ إذا كان الأمر يتعلّق بشعوذة) أن يدّعي أنّنا في حاجة إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على اللّغة العربيّة لوصفها، والأكثر من هذا أنّ مثل هذا الكلام الغريب حقّاً عن الخطاب العلمي يقدّم دون أيّ استدلال على صدقه وثبوته<sup>3</sup>»، والأكثر من ذلك أغلق الفهري الباب عن إمكانية استثمار مجهود القدامى، فيقول: «بيّنت أبحاثنا كذلك أنّ ترجمة بعض تحاليل القدامى الحديثة(بإعادة صياغتها) مهمّة صعبة بل أحياناً مستحيلة<sup>4</sup>»، وفي سياق حديثه تحت عنوان: "تصوّر خاطئ للتّراث" أبدى تدمّره من الباحثين العرب الذين دعوا إلى توظيف التراث ودراسته واستثماره بغية عصرنته وإخراجه بحلّة جديدة، وهذا الموقف في نظر الفهري غير مجدٍ ولا فائدة

<sup>1</sup> - الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، ص5(بصرف).

<sup>2</sup> - ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص179،514.

<sup>3</sup> - اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص57.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص61..

تُرجم من ورائه، بل إنّه يفسد على القارئ تصوُّره للفكر اللغوي العربي القديم (التراث)<sup>1</sup>، وللفكر اللغوي الحديث (اللسانيات) في آن معاً، ويطعن في كثير من البحوث ذات الصّلة، ويرى بأنّ الكثير منها يفتقد أصحابها إلى الكفاءة العلميّة اللازمة والمنهج العلمي الدقيق للقراءة، فبعضهم يكتب في مواضيع لا يسمح لهم تكوينهم بالكتابة فيها، وبعضهم يجتزؤون الكلام في مواضيع وإشكالات متجاوزة دون أن يعرفوا أنّها متجاوزة أحياناً، ويأتون بمواد غير كافية لا يصاحبها تصوُّر واضح أو منهج مؤسّس<sup>2</sup>، يقول الفهري في هذا الصّدد: « وأظنّ أن البحث في اللّغة العربيّة الفصيحة يطرح إشكالاً عميقاً هو إشكال المادّة اللّغويّة أو المعطيات التي يقوم بوصفها ومع كامل الاستغراب لا نجد أحداً يطرح هذا المشكل في عمقه، بل لا نجد أحداً يصرّح بوجود مثل هذا المشكل حتّى "الوصفيّين" الذين انتقدوا النّحاة القدامى أشدّ ما يكون الانتقاد، وعابوا عليهم إفسادهم للنّحو بإدخال أدوات ومفاهيم منطقيّة فيه وانتصارهم للقياس واصطناع أمثلة وتراكيب كثيرة لم تكن موجودة في اللّغة ولم تُسمع عن العرب وإنّما أرادوها لتزكية أصولهم، حتّى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من المعطيات ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقاً من نصوص شفويّة أو مكتوبة (كالروايات والمحاضرات والأشعار... إلخ)<sup>3</sup>».

وفي نظر الفهري فإنّ من العبث الاعتماد على النّحو العربي القديم لوصف اللّغة العربيّة الحاليّة لأنّ النّسقين مختلفان هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تحليلات القدماء وتصورتهم بخصوص اللّغة العربيّة ليست كما يعتقد كثير من الباحثين بأنّها مميّزة ودقيقة وعميقة وفريد من نوعها، بل "إنّها ليست لاثقة في أغلب الأحيان"<sup>4</sup>.

وبذلك فإنّ الفهري يعتقد بأنّ هناك حاجة إلى إعادة وصف اللّغة العربيّة لأنّ معطياتها في العصر الحاضر تختلف عن معطيات النّحاة القدامى التي اعتبرها ناقصة وغير مناسبة في أغلب الأحيان، والبديل الذي يطرحه الفهري يقوم على أنّ البحث في اللّسانيات العربيّة يجب تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: الأول وصفيّ، أو ما يسمّى بلسانيات الظواهر، والثاني تاريخي، يؤرّخ للّغة العربيّة والفكر العربي، والثالث إبستيمي، يدخل فيه إمكانية نقل بعض المفاهيم وترجمتها من التراث إلى النّماذج الحديثة<sup>5</sup>. وفي اعتقادي فهذا الموقف يعتبر تعديلاً طفيفاً لموقفه المتصلّب الذي نحن بصدد ما يجعلنا نستغرب اتّخاذ الفهري هذا الموقف الرافض لكل التراث جملةً وتفصيلاً ومعاملته بدرجة واحدة على أنّه سيء كلّ، وهذا ليس منطقيّاً أساساً خاصّة وهو ينشط في رحاب مدرسة اعترف روادها بعمق كثير من تحليلات النّحاة القدامى، لا بل تقاطعها مع كثير ممّا تغنّت به هذه المدرسة، وهي أساساً قامت على إحياء القواعد الأكثر قدماً كما سبق التذكير.

وهذا الموقف تبناه الباحث المغربي: "محمد بن صالح وحيد"، وهو أستاذ بجامعة المولى إسماعيل بمكناس المغربية الذي يقول: « إنّ أحد مظاهر الخلل في الخطاب اللّساني المعاصر - في زعمنا - أنّ الكتابة اللّسانيّة ما تزال

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربيّة، ج1 ص60.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص61 (هامش).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص52.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص61.

<sup>5</sup> - دراسات في اللسانيات العربيّة الحديثة، ص86، وينظر أيضاً: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص282.

أسيرة تصوّرات تقليديّة تراثيّة أو تجريبويّة "Empiricist" ساذجة، ولم تتجذّر فيها- إلاّ فيما ندر- أسس ومواصفات الكتابه اللسانيّة المعاصرة القائمة على التمدّج والأمثلة والصّورنة، إنّ الخطاب اللساني مدعوّ إلى إعادة بناء الكتابة اللسانية على أسس جديدة تماثل ما هو معمول به في الدّرس اللساني المعاصر وإعادة الاعتبار لبعض الجوانب التي ما تزال مهملة<sup>1</sup>»، وتتمثّل أسس هذه الكتابة في جملة من الشروط أهمّها<sup>2</sup>:

أ- الاهتمام ببناء نحو جديد للغة الفصيحة.

ب- بناء أنحاء خاصّة باللّهجات لتحديد طبيعة وسائط التّنوع بين هذه اللّهجات وعلاقتها بالنسق الفصيح، وتمثيل مظاهر التّعير التي طالت نسق اللغة العربيّة.

ج- تصحيح التّصوّرات الخاطئة حول اللغة العربيّة والتّراث.

إنّ نقد الفاسي الفاسي الفهري لتصوّرات النّحاة العرب كان بالحديث أوّلاً عن نقص معطياتهم حول الدّراسة التّحويليّة بل زيفها أحياناً، وقد عبّر عن هذه المواقف بوضوح في كتابه "اللّسانيات واللّغة العربيّة"، إذ يقول: «والمعطيات التي نجدها عند القدماء ليست ناقصة أو غير ذات تمثيليّة فحسب، بل هي أيضاً معطيات زائفة في بعض الأحيان، نجد في الهمع مثلاً- يقصد همع الهوامع للسيوطي- عدداً من التراكيب المبنية للمفعول، اعتبرها بعض النّحاة سليمة، وهذا بعض منها: (أ- كين قائم، ب- كين قيم، ج- اختير الرّجال زيّداً)، إن غياب تأويلات ممكنة لهذه التراكيب يقول الفهري ليدلّ بما يكفي على أنّها مصطنعة، وإذا كانت هذه المعطيات غير واضحة الرّيف، فإنّ معطيات أخرى يتعدّد الفصل فيها بهذه السّهولة، وفي غياب منهج نقدي دقيق لا أمل في التّوصّل إلى تمييز المعطيات الفعلية عن المعطيات المكذوبة»<sup>3</sup>.

والحقيقة إنّ التّظنّ إلى مثل هذه الأمثلة قد يوهم القارئ، ويأخذ بالتّالي موقفاً سلبياً تجاه النّحو العربي، لأنّها أمثلة تبدو وكأنّها باللّغة الصّينيّة ولا تمتّ إلى العربيّة بصلّة، ولكنّ الرّجوع إلى المصادر يرفع هذا الالتباس ويظهر ربّما تعمّداً من الفهري بإسناد السّلبات والنقائص إلى النّحو العربي، وفي هذه التّقطة بالذّات يقول عبد الله الجهاد في كتابه "النحو العربي واللّسانيات تقاطع أم تواز": «إنّ القارئ لهذه الفقرة غير المتمرّس بأقوال النّحاة العرب قد يقف موقفاً سلبياً من النّحو العربي ويظنّ أنّ كلّ النّحاة يجيزون هذه المعطيات خصوصاً إذا علم القارئ العربي السّليقي أنّ هذه المعطيات يبدو فيها التّكلّف واضحاً، ويساند رأي الباحث- يقصد الفهري- دون سند علمي<sup>4</sup>».

<sup>1</sup> - اللسانيات والتراث التحويلي إشكالات منهجية وإبستمولوجية، ص 418.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 418-419.

<sup>3</sup> - اللسانيات واللغة العربيّة، ج 1 ص 54.

<sup>4</sup> - النحو العربي واللسانيات تقاطع أم تواز، ص 327-328.

يقول السيوطي: «...إذا جوّزنا بناء كان للمفعول، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع، فقبل ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر، وعليه السّيرافي وابن خاروف وقيل ظرف أو مجرور معمول لها، بناءً على أنّها تعمل فيهما، ويحذف الاسم والخبر أيضاً، وعليه ابن عصفور وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد نحو: "كين قائم"، في "كان زيد قائماً"، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في: "كان زيد يقوم أو قام"، فيقال: "كين يقام أو قيم"... والبصريّون على المنع مطلقاً»<sup>1</sup>.

ففي هذا المعطى قولان: الأوّل يقول بجواز بناء كان للمفعول، والثاني المنع مطلقاً وهو رأي البصريين، أمّا الذين جوّزوا بناء كان للمفعول واختلفوا في مرفوعها فشرّح موقفهم من المسألة كالتّالي:

أ- السّيرافي وابن خاروف: حذف الاسم والخبر وضمير مصدرها هو المرفوع: "كان زيد قائماً" ← كين(ضمير المصدر المرفوع).

ب- ابن عصفور: حذف الاسم والخبر والمرفوع هو الظرف أو الجار والمجرور.

ج- الفراء: إقامة الخبر المفرد في محلّ المرفوع أو الفعل، "كان زيد قائماً" ← كين قائم.

كان زيد يقوم ← كين يقام.

كان زيد قام ← كين قام.

فالمعطيان اللذان استدلّ بهما الفاسي الفهري هما يعبران عن رأي الفراء وحده دون سواه من النّحاة .

أمّا المثال الثالث: "اختير الرّجال زيّداً"، ففيه قولان كذلك:

أ- الجمهور وأبو حيّان: "اختير زيّداً الرّجال"

ب- الفراء وابن مالك: "اختير الرّجال زيّداً"

فالقول الثاني يساوي بين المفعولين لذا جوّز وقوع المفعول به غير المباشر موقع الفاعل المنزوع بالتّرك، ولهذا قال أبو حيّان: "إنّ الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصّريح والمختار موضعاً للنقد عند الفاسي الفهري في هذه المسألة رأي الفراء وابن مالك<sup>2</sup>، ومن جهة أخرى يقول محمّد الأوراغي: « ولو تفضّن هذا اللّغوي العجيب إلى تقنية "الخرق الموضوعي" التي استعملها النّحاة قديماً لإثبات قابليّة القاعدة اللّغويّة لما وصف مثل (كين الرّجل) بكونه معطى زائفاً فهذا تمثيل لا يُتكلّم به وضعه النّحاة لبيان أنّ الجملة قد تصحّ صرفياً وتركيبياً

<sup>1</sup> - التحو العربي واللّسانيات تقاطع أم تواز ، ص329. وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار المعرفة للطبع والنشر، بيروت، دط، ج1، ص164.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص329-331.

ولا تصحُّ اشتقاقياً، وكذلك لو قيل: (مُرَضُ الحَاجِّ، وهُلِكَ المَرِيضُ)، وهذا تمثيل لا يُتكلَّم به لبيان خرق قاعدة في موضع يعينه دون غيرها، ممَّا ينتمي إلى باقي الفصوص اللغوية<sup>1</sup>.

والحقيقة إن موقفاً يعالج مسائل التراث بهذا الشكل الانتقائي السلبي لا يمت إلى الأمانة العلمية بصلة، خاصة وأنَّ الفهري ينعت الكثير من الباحثين العرب المحدثين بالابتعاد عن المنهج العلمي الموضوعي، وقد غاب عن الفهري هذا المنهج في هذه المسألة بالذات، حيث عمم موقفاً يعتبر شاذاً عند النَّحاة وعامله كأنه يعبر عنهم جميعاً.

ومن المسائل التي نقد فيها الفهري النَّحاة البصريين خاصة اعتبار العدد اسماً له نفس خصائص الأسماء الأخرى، وهذا يقتضي في رأيهم ألا يقتزن العنصر الأول في الإضافة العددية بأداة التعريف كما في المثال (أ) مثلما يتعدَّر ذلك بالنسبة للعنصر الأول في (ب): (أ: "الثلاثة الأثواب"، ب: "الدار زيد")، أمَّا الكوفيون فيرفضون هذا التعميم ويؤكدون صحَّة اقتترانه بأداة التعريف والعربية الحديثة اختارت رأي الكوفيين في هذه المسألة<sup>2</sup>، وبعد تحليل الفهري لمسألة التراكيب العددية وما يتعلَّق بها كالرتبة بين أداة التعريف والعدد والأعداد والفضلات وموقع اسم الإشارة والعدد والأسوار والعدد، وفي نظر الباحث إنَّ تعقيد الإرث القديم وتعقيد التسق العددي العربي في حدِّ ذاته كل ذلك يجعل الإجابة صعبة والمعالجة إشكالية إلى حدِّ كبير، وهو ما جعل المتكلمين يفضّلون العمومية - حسب الفهري - عند الحديث عن الأعداد<sup>3</sup>، وحسب الأوراغي فإنَّ هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين تبيَّن فيه الفهري رأياً ضعيفاً برهن البصريون بأدلة قاطعة على فساده<sup>4</sup>.

ولو عدنا إلى المصادر العربية، فقد تحدَّث المبرِّد عن هذه المسألة تحت عنوان "هذا باب إضافة العدد واختلاف النَّحاة فيه"، إذ يقول: «... اعلم أن قوماً يقولون: "أخذت الثلاثة الدراهم" يا فتى، و"أخذت الخمسة عشر الدرهم" وبعضهم يقول: "أخذت الخمسة عشر الدرهم" و"أخذت العشرين الدرهم" التي تعرف، وهذا كله خطأ فاحش... وقد اجتمع التحويون على أن هذا لا يجوز وإجماعهم حجة على من خالفه منهم، فعلى هذا تقول: "هذه ثلاثة أثواب" كما تقول: "هذا صاحب ثوب" لأنَّ المضاف إنَّما يعرفه ما يضاف إليه، فيستحيل: "هذه الثلاثة الأثواب"، كما يستحيل: "هذا الصَّاحب الأثواب" وهذا محال في كلِّ وجه...<sup>5</sup>.

وإذ نستنتج من قول المبرِّد هذا وجود خلاف بين النَّحاة في هذه المسألة، وهذا أمر طبيعي في كلِّ زمانٍ، غير أنَّ رأي المعبرِّ عنه في هذا القول يظهر إجماع النَّحاة على رفض اقتتران العنصر الأول في الإضافة العددية بأداة التعريف (أل)، رغم أنَّ الكوفيين يجيزون ذلك، وأعتقد أنَّ الرأي الذي اتَّخذه البصريون سليم، وحتى لو سلّمنا بوجود اختلاف بين النَّحاة فذلك لا ينقص من قيمة تلك الآراء والتحليلات، والدَّارس ليس مكبَّل اليدين وليس مجبراً على أخذ رأي دون آخر، بل

<sup>1</sup> - نظرية اللسانيات النسبية، ص 48.

<sup>2</sup> - ينظر " اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 54-55.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 173-179.

<sup>4</sup> - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص 51.

<sup>5</sup> - المقتضب، المبرِّد، تح: محمد عبد الخالق عظيم، مطابع الأهرام التجارية، مصر، دط، 1994، ج 2، ص 173.



له الحرية حتى في أن يأخذ رأياً جديداً يعبر عنه وحده، لكن عليه أن يقدم ما يقنع الناس بهذا الرأي الجديد، كما أنه مطالب بأن يقدم الحجج الدامغة والتحليلات المقنعة لدحض رأي أو موقف لدارس آخر قديم أو حديث، ولا يكتفى بما مبنية على آراء ذاتية وأدلة ملققة، كما لاحظنا في مسألة بناء كان للمجهول كيف عمم رأياً شاذاً بين النحاة واتخذ معياراً وسبباً لنقد النحاة جميعاً، وكذلك في هذه المسألة، وللفهري الحرية في ترجيح ما شاء من آراء أو مخالفتها جميعاً واتخاذ موقف جديد، كما أن موقف الفهري نفسه قد يجد من يوافقه ومن يخالفه ولا يُقصد ذلك من قيمة آرائه شيئاً.

وقد يكون هناك خلاف فعلاً في المعطيات المعتمدة كما يعتقد الفهري، "لكن الرأي المعتمد في التحليل على القياس عند النحاة هو الحكم الفصل في النهاية إذا تساوت معطيات الطرفين"<sup>1</sup>

إن الفاسي الفهري وبعد أن ساق حسب رأيه السلبيات والتناقضات التي طبعت النحو العربي، وأن النحاة القدامى أفسدوا النحو وأدخلوا فيه مفاهيم منطقيّة وفلسفيّة غير لائقة، واعتمدوا في تعييدهم للغة العربيّة على القياس واصطناع أمثلة غير موجودة وملققة ولم تُسمع عن العرب، لذا فإننا لسنا بحاجة إلى هذا النحو لوصف اللغة العربيّة الحاليّة، " وأن نتجه بشكل مستعجل إلى بناء جديد للغة العربيّة الفصيحة الحاليّة وبناء أنحاء اللهجات العامّة"<sup>2</sup> بعيداً عن التأويلات والتقديرية والتحليلات التي طبعت فكر النحاة القدامى، أطلق على هذا المشروع اسم: "النحو الموازي"، وألف كتاباً سماه البناء الموازي نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة، مبرزاً فيه رؤيته الجديدة لما يجب أن يكون عليه البحث في قضايا اللغة العربية الحاليّة، إذ يقول: «...تمثل اللساني العربي للظاهرة اللغويّة يتجدد، تمثله المذرات الصوتية والتركيبيّة والصرفيّة والدلاليّة ومبادئ تأليفها لم يعد كما كان، تمثله للمعجم مستجد مُحدّث اللغة عادت شفافه ووسائل توليدها شفافه وقواعد اشتقاقها شفافة، السماع يتضاءل حجمه، السماع لم يعد يحكم اللفظ ولا المعنى، كل شيء عاد للمبادئ والقواعد، العربي لم يعد يحتاج إلى ذاكرة ضخمة كل شيء فيها ملقن لا يقبل التحليل والتأويل، التقل يتضاءل والعقل ينمو والآلات التي تعالج العربيّة تبنى بدون مركّب"<sup>3</sup>.

ولقد ردّ محمّد الأوراعي على مواقف الفهري هذه تجاه التراث التحويلي العربي في كتابه نظريّة اللسانيات النسبيّة ردّاً شديداً للهجة، حيث يقول: «رغم ما توفر للعربيّة من مادّة لغويّة لم تجتمع لغيرها من اللغات في التاريخ كلّها، لم تسلم اللغة العربيّة المحفوظة بالقرآن وبمئات الألوف من الأعمال الأدبيّة والذخائر الفكريّة من تشكيك الحدائين في معطياتها، ولا أحد من العرب أو المستشرقين الذين تعاطوا لوصف اللغة العربيّة في مختلف العصور استطاع مهما خفّ عقله وطاش فكره أن يسفسط قولاً في هذا المستوى من الإسفاف الثقافي حين يقول: "فالمعطيات التي نجدتها عند القدماء معطيات ناقصة... وليست ناقصة أو غير ذات تمثليّة فحسب، بل

<sup>1</sup> - النحو العربي واللسانيات تقاطع أم تواز، ص332.

<sup>2</sup> - اللسانيات واللغة العربيّة، ج1، ص51.

<sup>3</sup> - البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص8.



هي أيضا معطيات زائفة<sup>1</sup>»، وهو قول للفهري تمت الإشارة إليه سابقا، والذي يبعث بحق على الاستغراب والدهشة هو أن يُحسَبَ صاحب هذا القول من اللغويين، فقد توهم نقصا في معطيات العربية دون أن يعي أن النقص حاصل في الذهن، إما بسبب قلة الاطلاع على المكتوب في الموضوع داخل اللسانيات التراثية، وإما بسبب تطبيقه الحرفي لنظرية اللسانيات الكلية على اللغة العربية، ودفاعه عن مبدأ التعميم الذي يفيد أن ما صحَّ في الأنجلزية يحتمل أن يكون كليا يستغرق سائر اللغات<sup>2</sup>.

2.1.1- الموقف من اللغة العربية: لم يقتصر نقد الحدائين على التراث النحوي خاصة واللغوي عامة، بل امتد موقفهم هذا ليطال اللغة العربية في حد ذاتها، حيث يرى أغلب الحدائين ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري بأن اللغة العربية جهاز فاسد يجب إصلاحه، وأن أهمية إصلاح نظام اللغة ليس بحاجة إلى مزيد من البرهان<sup>3</sup>، وقد كانت نظرهم إلى اللغة العربية كما يلي:

أ- أن اللغة العربية لا تتميز بخصائص لا توجد في لغة أخرى، بل تضبطها القواعد والمبادئ التي تضبط اللغات الأخرى ولا تفاضل بين اللغات، وهي كغيرها تشترك بعضها مع بعض في الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية ولا ظواهر للغة العربية تجعلها تختلف عن اللغات هندوأوروبية أو غير هندوأوروبية<sup>4</sup>. وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء غير لائقة في كثير من الأحوال.

ب- لا وجود للغة عربية واحدة، فهناك خليط من عدة لغات متغايرة، عربية كلاسكية (لغة القرآن) وعربية متعلقة بالأدب وعربية رسمية تستخدم اليوم في الإعلام والتعليم، فاللغة العربية الواحدة أسطورة لا وجود لها في الواقع<sup>5</sup>.

ج- أن اللغة العربية ليست اللغة الأولى للمتكلم العربي: ولا نحتاج إلى كبير عناء- يقول الفهري- لنبين أن اللغة العربية ليست لغة أولى، فالطفل العربي لا يخرج إلى محيطه لينتقط لغة عربية فصيحة متداولة في الأفواه... بل إن الملكة التي يكوّنها الطفل العربي في عاقبته كثيرا ما تمثل جزءا مهما من الملكة التي سيكونها في الفصيحة ولذلك كانت الفصيحة لغة بين الأولى والثانية في منظورنا<sup>6</sup>.

د- أن اللغة العربية كسائر اللغات تطوّرت وأصابتها التغيّر عبر الزمن ما يجعل لغتنا اليوم مختلفة عن لغة سبويه وأقرانه فهي مختلفة تركيبيا وصرفيا و صوتيا، ولعلّ تغيّر طبيعة نطق بعض الأصوات دليل على ذلك، مثل الضاد التي كانت تنطق

<sup>1</sup> - نظرية اللسانيات النسبية، ص47.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص48.

<sup>3</sup> - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص49.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص56، وينظر أيضا: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أباه، مراجعة: محمد توفيق أبو علي، ونعيم علوية دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، ط2، 2011م، ص694-695، وينظر أيضا: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص18.

<sup>5</sup> - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص49. وللاطلاع أكثر، ينظر: المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1 1986م، ص20 وما بعدها.

<sup>6</sup> - المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص20-21. (بصرف).

منحرفة بين الضاد واللام، وكذلك حرف الجيم القديمة كانت تنطق كحرفين مجتمعين، وهي حاليًا تنطق بصور متعددة (ج) و(دج) و(دز) و(ك)، وهو أمر مبرر في اللغة<sup>1</sup>.

إنّ بعض المواقف التي اتخذها الفهري صحيحة لأنها توصيف للواقع، فاللغة التي يستعملها العرب اليوم ليست بنفس الصورة التي كانت عليها قديمًا وهو أمر مؤكّد ولا يحتاج إلى برهان أو بيان، بسبب ما أصاب متكلميها من ازدواجية لغوية أو ثنائية لغوية، فطغت اللهجات العاميات وفسدت الألسن العربية، ولكنّ الفهري اختلط عليه الأمر فنعت اللغة العربية بأبشع النعوت، وكأنّه يجد متعة في كيل الاتهامات للتراث اللغوي العربي بمفهومه الواسع وهو أمر يشير الاستغراب والدهشة\*، لكنّ السؤال المطروح هل يقصد اللغة العربية الفصحى في حدّ ذاتها أم اللغة التي يستعملها المتكلمون في البلدان العربية- وهي تستحق تلك النعوت فعلاً- أعتقد أنّ اللغة العربية لغة من أفضل اللغات ولعلّها الأفضل على الإطلاق، ويكفيها شرفاً ورفعة أن تكون لغة الذكر الحكيم- وليس ذلك اعتباطاً على الإطلاق- ولقد فات الفهري أنّنا نبحت عمّن يعيد المجد التليد والتاريخ المشرق للغة العربية ويحقّق التحول المنشود إلى الفصحى<sup>2</sup>، كما يقول نهاد الموسى أو الذي نستطيع تسميته الحلم المنشود.

### 3.1.1- الموقف من أصول النحو:

1.3.1.1- الموقف من نظرية العامل: معلوم أنّ الاتجاه الوصفي العربي قد رفض تمامًا هذه النظرية ودعا إلى عدم الالتفات إليها، وهو موقف واضح اتخذّه إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" والذي اعتبرها نتيجة تفكير فلسفي<sup>3</sup> وفي رأيه أنّ التركيز لابدّ أن ينصبّ على معني الحركات وليس على عاملها<sup>4</sup>، ويرى بعض الباحثين أنّ هذا الحكم الذي اتخذّه صاحب إحياء النحو إنّما كان بسبب تأثره بثورة ابن مضاء على العامل<sup>5</sup>، وقد سلك مهدي المخزومي منهج أستاذه

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص53.

\* - إنّ ما يشير الاستغراب والدهشة فعلاً المواقف المتطرّفة تماماً والرافضة بشدّة لكل ما يمتّ للتراث اللغوي العربي بصلة، خاصة وأنّ الباحث يعود في كثير من تحليلاته لآراء النحاة ومصطلحاتهم دون حرج، والأغرب من هذا كلّهُ أنّ بعض مواقفه تنقلب رأساً على عقب في بعض الأحيان، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر رأيه بخصوص اللغة العربية، وهو واضح ومعلن كما بيّناه آنفاً، لكن رجوعنا مثلاً لكتابه "اللغة والبيئة" الذي صدر عن منشورات الزمن، فإنّه يقول كلاماً مخالفاً تماماً جعله من أكبر المدافعين عنها حيث يقول: "... فاللغة العربية أثبتت فعاليتها ووظيفتها عبر التاريخ والحاضر، وهي لغة اتصال بين الشعوب العربية، وغيرها من الشعوب، وهي لغة إيصال المعرفة والحضارة، وهي لغة التعليم... الخ... وغنيّ عن البيان أنّ اللغة العربية الفصيحة القويّة لم تضعف أمام الازدواج، ولا أمام التعدّد اللغوي (الفارسي والتركي على الخصوص)، بل إنّها ترجمت وعزّبت واقتضت ما شاء لها من المفردات والآليات، وزادت قوّة في محيط يطبعه التعدّد اللهجي واللّساني واللّغوي... إنّ اللغة العربية في المغرب لا يمكن أن تصبح مهدّدة، وإنّ المحاولات اليائسة لنقلها إلى هذا الوضع هي محاولات لهزّ الاستقرار البيئي اللغوي الطّبيعي للمغرب... " ، ولمزيد من الاطلاع، ينظر: اللغة والبيئة، عبد القادر الفاسي الفهري منشورات الزمن، مطبعة النجّاح الجديدة، الدّار البيضاء، دط، 2003م، ص26-29.

<sup>2</sup> - للاطلاع أكثر على هذا المشروع الحلم، ينظر: قضية التحوّل إلى الفصحى في الوطن العربي الحديث، د: يوسف رابعة، آفاق اللسانيات دراسات ومراجعات وشهادات تكريماً لنهاد الموسى، إشراف وتحرير: هيثم سرحان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011م ص477-494، وكذلك كتاب نهاد الموسى: اللغة العربية في العصر الحديث قيم الثبوت وقوى التحوّل، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007م.

<sup>3</sup> - ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ط2، 1992م، ص31 وما بعدها.

<sup>4</sup> - ينظر: مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، جعفر نايف عابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1984م، ص137.

<sup>5</sup> - ينظر: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، بكري عبد الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، 1982م، ص170. وينظر أيضاً: مدخل إلى أصول النحو العربي، محمد خان، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، دت، ص84.

أستاذة إبراهيم مصطفى في رفض هذه النظرية، وظهر ذلك في كتابه التّاقّد للنحو<sup>1</sup> في النحو العربي نقد وتوجيه<sup>1</sup> وبعضهم قدّم بديلاً عنها كما يعتقد على غرار تمام حسان وقال بصريح العبارة، "إنّ فكرة العامل مرفوضة<sup>2</sup>"، وهذا البديل يتمثّل في نظرية القرائن، مؤكّداً أنّ التعلّيق هو الفكرة الجوهرية في النحو العربي، وأنّ فهمه يقضي على خرافة العمل التّحوي والعوامل النحويّة<sup>3</sup>، واتّخذ أنيس فريجة موقفاً أكثر تطرفاً، فلم يقف عند حد رفض نظرية العامل بل دعا إلى التخلّي عن اللّغة العربيّة الفصحى والفصيحة واستبدالها باللّغة الإنجليزيّة لغة العلم والتّقافة والفن أو بالعاميّة على الأقل<sup>4</sup>، وعلى كلّ حال يعتبر الموقف الرّافض لنظرية العامل أحد العلامات المميّزة للوصفيّين العرب، ويمكن الرّجوع لكتبهم ومؤلفاتهم لإدراك ذلك، والسبب يرجع في نظرهم إلى أنّ هذه النظرية نظرية فلسفيّة تفتح باب التّأويل والتّقدير بينما المنهج الغربي الذي انتهجوه مبنيّ على الوصف الصّرف، وهو الدّور الوحيد المنوط بالباحث اللّغوي.

وإذا كانت هذه النظرية لم تحظ بالقبول عند الوصفيّين العرب كما يظهر فإن المنهج التوليدي التحويلي قد أعاد لهذه النظرية اعتبارها ومكانتها في النصف الثّاني من القرن العشرين، خاصّة وأن زعيم هذه المدرسة تشومسكي " قد سعى إلى تأسيس نحو كلّيّ لجميع اللّغات الطّبيعيّة، قاده ذلك إلى إحياء كثير من المفاهيم التّحويّة على صورتها الأصليّة، القواعد الأكثر قدماً كما ذكرنا آنفاً، ومن بينها التّحو العبري وربّما حتّى العربي، خاصّة وأنّ تشومسكي تعرّف على الأجروميّة عن طريق والده كما أنّ تشومسكي ذكر في حوار مع مازن الوعر بأنّه درس التّحو العربي في القرون الوسطى عن طريق والده حيث ورد في ذلك الحوار القول التّالي لتشومسكي: "...إذا أردت بعض التفاصيل-يقصد مازن الوعر- حول هذا الموضوع، فقد كتبت حول هذه القضية في مقدّمة كتابي المسمى: "البنية المنطقيّة للنظرية اللسانيّة"، إذ حلّلت في هذه المقدّمة كيف أن بعضاً من دراستي المبكّرة-في صغري-لنحو القرون الوسطى كان قد قادني إلى بعض الأفكار حول البنية التنظيميّة اللّغويّة التي دخلت بعد ذلك في نظرية الصوتيات التوليديّة ونظرية النحو التوليديّة وكانت هذه الأفكار في الواقع هي المثلّ المعبرة التي احتديتها في الأربعينيّات"<sup>5</sup>.

وظهر تأثر المدرسة أو التّظرية التوليديّة التحويليّة بنظرية العامل العربيّة جليّاً، خاصّة مع ظهور نظرية الرّبط العملي<sup>6</sup> "Government binding theory" في الثّمانينيّات من القرن العشرين، حيث دعا تشومسكي في

<sup>1</sup> - ينظر: في التّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الزّائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص67-69.

<sup>2</sup> - الخلاصة التّحويّة، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2004م، ص52.

<sup>3</sup> - اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسان، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1984م، ص189 وما بعدها، وينظر أيضاً: اللّغة العربيّة بين المعياريّة والوصفيّة، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص55-58، وينظر أيضاً: النحو العربي أصوله وأساسه وقضاياها وكتبه مع وصله بالدرس اللّغوي الحديث، محمد إبراهيم عبادة مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، دت، ص119.

<sup>4</sup> - ينظر: نحو عربيّة ميسّرة، أنيس فريجة، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1955م، ص127.

<sup>5</sup> - العربيّة والإعراب، ص215.

<sup>6</sup> - يقوم مفهوم العامل في نظرية الرّبط العملي على الصياغة التّالية: (أ) يعمل في (ب)، إذا كان:

أ - (أ) واحد من العوامل.

ب - (أ) تربط علاقة التّحكّم المكوّني m-command مع (ب).

ج - انعدام أي حد مانع بين (أ) و (ب)،. ويتقسم العامل في هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام، وهي: الفعل، والحرف أساساً، وإعراب التصريف أو الصّرف، ولمزيد من الاطلاع، ينظر: النقد اللساني العربي، ص215.

دراساته المسماة "محاضرات في نظرية العمل والربط" إلى إعادة إحياء مفهوم العامل الذي عرفته الدراسات الأوروبية التقليدية وهمشته البنيوية<sup>1</sup>.

وقد سار جل أتباع المدرسة التوليديّة التحويليّة من الدّارسين العرب على نهج تشومسكي فأعلوا شأن هذه النّظريّة من جديد يقول حسام البهناوي: "وإذا كانت هذه النّظريّة، وهي تمثّل الكفاءة التّوليديّة المثلى التي توصلت إليها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة بعد جهد وعمل ومثابرة، امتدّ إلى ما يقارب من ربع قرن فجاءت نظريّة العامل في نهاية المطاف لتكّمل هذه الجهود وتلك المثابرة... ومن ثمّ فإنّ تشومسكي وإن كان قد انتهى بنظريّة العامل فإنّ الخليل قد ابتدأها"<sup>2</sup>، وهو رأي كثير من الدّارسين العرب المتأثرين بهذا الاتجاه على غرار: ممدوح عبد الرحمن وزكي حسام الدّين<sup>3</sup>، كما اتخذ مازن الوعر هذا الموقف من وجهة نظر توفيقية كما هو معلوم.

أما عبد القادر الفاسي الفهري فإنّه أبدى موقفا متحفّظاً حيال نظريّة العامل وهو موقف نابع من موقفه المتحفّظ تجاه التراث اللغوي العربي عموماً<sup>4</sup>، بل إنّه قد أظهر رفضاً صريحاً لنظريّة العامل ورأى بأنّها نظريّة لا تصلح في الدرس الحديث ولا يُحتاج إليها، إذ يقول في هذا الصّدّد: "وفي هذا الإطار بيّنا أنّ عدداً من المفاهيم الوصفية عند القدماء، (كمفاهيم المبتدأ والجملة الاسمية والتّواسخ...) لا يمكن الاحتفاظ بها في نموذج لساني حالي كذلك بالنسبة للأصول، فنظريّة العامل عند العرب مثلاً ليست هي نظريّة العامل التي يُحتاج إليها في العصر الحديث"<sup>5</sup>.

الحديث<sup>5</sup>.

ويفهم من هذا القول بأنّ الفاسي الفهري لا يؤمن بداية بالجملة الاسميّة في اللغة العربيّة-ولو أنّه عدل عن موقفه هذا كما سيّضح لاحقاً- ولا بالمبتدأ، وبالتالي لا يؤمن بنواسخ الجملة الاسميّة وهو ما يظهر جلياً من موقفه الأوّل في موضوع الرّتبة، حيث ذهب في أوّل رأي له إلى أنّ اللغة العربيّة هي من نمط: (ف،فا،مف)، أمّا موقفه من الأصول وخاصّة نظريّة العامل، فهو من ظاهر كلامه لا يرفض هذه النّظريّة من حيث المبدأ، ولكنه يرفض تصوّر وتحليلات النحاة وتقديراتهم لهذه النّظريّة؛ أي أنّه ينظر إليها نظرة أخرى خاصّة مختلفة حديثة ظهرت من خلال تحليلاته، وعلى كلّ حال فهو لم يستطع التّمصّص من هذه النّظريّة رغم المكابرة، من خلال استعمال نفس المصطلحات تقريباً ولغة الوصف وخاصّة بعد تقلّباته في مسألة الرّتبة في اللغة العربيّة.

<sup>1</sup> - ينظر: النقد اللساني العربي، ص213، وينظر أيضاً: نظرية العامل وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو، عبد الكريم جيدور، رسالة ماجستير، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012م، ص74.

<sup>2</sup> - أهميّة الرّبط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث في مجالي مفهوم اللغة والدراسات التحويلية، حسام البهناوي، مكتبة الثقافة الذّينية، القاهرة دط، 1994م، ص60.

<sup>3</sup> - ينظر: النقد اللساني العربي، ص216.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص217.

<sup>5</sup> - اللسانيات واللغة العربيّة، ج1، ص61(هامش).

إنّ تميّز الفاسي الفهري يظهر كذلك من خلال رفضه لبعض أفكار وتحليلات النظرية التوليدية التحويلية، فإلى جانب رفضه لتحليلات النّحاة فإنّه نقد نظريّة الربط العاملي، ويظهر هذا النّقد في تمييزه للأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول، حيث يلاحظ أنّ الأفعال المتعدية التي تبنى على (فعل) تختلف في مقابلاتها المبنية للمعلوم بشيئين اثنين أساسًا:

أ- بنزع الفاعل بدخول الحرف عليه، أو بتركه (Subject demotion).

ب- يرقى المفعول إلى درجة فاعل (Object promotion).

أمّا صيغة المبني للمجهول الأساسية في نظرية الربط العاملي فهي امتصاص الإعراب Case absorption، وتعني أنّ صيغة الفعل المجهول لا تسند إعرابًا إلى مفعولها، ولذلك يضطرّ المفعول إلى الانتقال إلى مكان الفاعل حتّى تسند له الصرفة إعرابًا<sup>1</sup>.

لقد شكك الفهري في هذا الموقف بالقول: "وعليه فإننا نشكك في هذه النظرة الشائعة في أدبيات نظرية الربط العاملي والتي مفادها أنّ العلامة الصرفية في الفعل المبني لغير الفاعل هي التي تمنع الفعل من إسناد التصب إلى المفعول والمركب الفعلي من إسناد دور محوري إلى الفاعل، وليس دور الصرافة هنا دور امتصاص (الإعراب المفعول ودور الفاعل)<sup>2</sup>"، وإنّما دورها أن تضمن ورود محمول محوري لغير الفاعل، فكأنّ الصرفية هنا تكرر خصائص المحمول المحوري على غرار ما يجري في المطاوعة<sup>3</sup>.

إنّ الفاسي الفهري تميّز عن غيره من الدارسين العرب المحدثين، بأنّه كان رافضًا لأغلب تصوّرات وتحليلات التراث اللغوي العربي، ولم يعتد بما أنجزه القدماء من اللغويين العرب بشكل عام، كما تميّز من جهة أخرى بأنّه لم يكن مقلدًا تمامًا للاتجاه التوليدي التحويلي ولا عبدًا مطيعًا بل على العكس تمامًا—وهو أمر يحسب له في اعتقادي يدلّ على قوّة شخصيّة فريدة ليست متوقّرة عند غيره من الباحثين أو أغلبهم على الأقل— فقد كان يرفض في حالات كثيرة بعض تصوّرات التوليديين ويتخذ مواقف خاصّة به، ما جعله من منظريّ هذا الاتجاه ورائدًا من رواده ليس على المستوى العربي أو المغربي فحسب بل على المستوى العالمي، بحيث أضاف أفكارًا وتصورات وتحليلات جديدة لهذه النظرية أخذت بعين الاعتبار من طرف رواد هذه النظرية العالمية سنتطرق إلى بعضها في هذا الفصل.

**2.3.1.1- الموقف من نظرية التعليل:** يعتمد التوليديون المنهج التفسيري الذي لا يكفي بالوصف في دراسة الظاهرة اللغوية، ويهدف هؤلاء من خلاله إلى إقامة نظام من التعليلات على شكل مجموعة من النظريات والمبادئ تفسّر نظام الظاهرة اللغوية نحوياً وصرفياً ومعجمياً وصوتياً أيًا كانت اللغة التي يمثّلها على غرار نظرية الحالة، وهي تفسّر ظاهرة

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 311-312.

<sup>2</sup> - البناء الموازي، ص 175.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 175..

استبدال المصادر المؤولة بمصادر صريحة، ونظرية الربط العاملي (ومتت الإشارة إليها) ونظرية الثبنا، وهي تفسر ترابط العناصر عندما يكون لها دور واحد كالضمير وما يعود عليه، ونظرية الفصل وهي تعالج القيود المفروضة على نقل عناصر الجملة تقدماً وتأخيراً، وكذلك مبادئ النظرية التحويلية كالإسقاط والتأويل والإجازة والمجال<sup>1</sup>.

والفرق بين التعليل التحويلي والتفسير في المنهج التوليدي التحويلي هو أنّ التعليل في التحويلي يبنى على استقراء كلام العرب فجاء متصلاً بأحكامه، حتى قيل: إنّ الحكم التحويلي ولد معللاً<sup>2</sup>، لذا كانت الغاية من التعليل بناء وجه حكم في اللغة العربية، أمّا غاية التفسير في المنهج التوليدي التحويلي، فهي اكتشاف مبادئ موحدة تفسر الصواب في أي لغة من اللغات البشرية<sup>2</sup>.

لقد انطلق جلّ التوليديين العرب في موقفهم من التعليل من رؤية الاتجاه التوليدي عند الغرب، فقد رفضوا ما ذهب إليه الوصفيون العرب من الاقتصار على الوصف والاستقراء، وأخذوا بالمزاوجة بين الوصف والتفسير<sup>3</sup>، ومن هؤلاء: محمد علي الخولي ومازن الوعر وأحمد خليل عمارة والفاسي الفهري الذي لم يتعد موقفه من التعليل عن المواقف التي ذكرنا ذلك أنّ النظرية اللسانية عنده تتجاوز الوصف والتقدير إلى التفسير الذي يتسع معناه ليفسر النظام اللغوي من حيث المفاهيم التحويلية، كالحالة الإعرابية والتطابق والتقدير والحذف والزمن واللوازم المعجمية، كالمعنى والتعدية واللزوم وصيغ الفعل<sup>4</sup>، ويظهر هذا الموقف للفهري من خلال قوله: "والنظرية اللسانية كسائر النظريات هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة، تكوّن مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير"<sup>5</sup>.

لقد أخذ الفاسي الفهري بمبدأ التعليل بشكل لا لبس فيه عملاً بمبدأ أساس في هذه النظرية وهو مبدأ التفسير، وقد لا حظنا بما لا يدع مجالاً للشك بأنّ هناك تقاطعاً واضحاً بين التعليل الذي انتهجه أئمة النحاة والتفسير في المنهج التوليدي التحويلي، ولو اختلفت اللغة المدروسة وشكل الدراسة، فاللغة العربية وضع نحوها وقواعدها من خلال الاستقراء والتدوين والوصف المباشر لها، بينما المدرسة التوليديّة التحويليّة حاولت وضع قواعد كلية للغات البشرية، وهذه القواعد يغلب عليها الجانب الصوري التجريدي الرياضي لتتماشى مع مبدأ الكلية، علماً أنّ النحاة العرب لم يكتفوا بالتحليل والتعليل السطحي البسيط، بل كان لهم باع في التحليل العميق المبني على أسس رياضية بحتة.

2.1- الاتجاه التوليدي المغربي التوفيقي: إنّ الموقف التوفيقي بين المنهج التوليدي وكل مكونات التراث اللغوي هو الموقف الذي يتبادر لأول وهلة للأسباب التي ذكرنا، ولعلّ أهمّها أن القواعد التوليديّة في أساسها هي إحياء للقواعد التقليدية الأكثر قدماً، لذا فلا غرابة بأن يكون هذا الموقف هو الطّاغي والمهيمن، حتى ولو لم يُصرّح به مباشرة، خاصّة

<sup>1</sup> - ينظر: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، مطير بن حسين المالكي، رسالة ماجستير، إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، 1422/هـ-1423/هـ ص171-172.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص172-173.

<sup>3</sup> - النقد اللساني العربي، ص226.

<sup>4</sup> - ينظر: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، ص174-175.

<sup>5</sup> - اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص13.



وأن تشومسكي لا ييدي انزعاجًا من هذه المسألة، علمًا أن الحديث عن التوفيق المعرفي بين التراث اللغوي والتحويلي العربي واللسانيات التوليدية خاصة، لا يعني بالضرورة التماثل في الأفضلية أو السبق وهلم جرا، بل يعني فيما يعنيه عدم الوقوع في إشكالية التعصب لهذا أو لذلك، وأن لكل ظروفه ومعطياته الخاصة المختلفة تمامًا عن الآخر، خاصة وأن الدراسات كلها في اتجاه واحد ولا تتحدث عن فرضية استفادة الغرب من دراساتهم اللغوية الحديثة من التراث اللغوي العربي، قياسًا بباقي العلوم العربية التي كانت روافد الحضارة الغربية الحديثة، وأي تلميحات عن إمكانية استفادة هؤلاء من التراث العربي هي محتشمة ولا تفي بالغرض، كما هو شأن اعترافات تشومسكي التي ذكرها في حوار مع مازن الوعر والتي سبق الإشارة إليها.

ولقد انطلق أغلب التوليديين العرب من هذه القاعدة محاولين البحث عن الروابط التاريخية والمعرفية بين التراث العربي واللسانيات التوليدية ومدّ الجسور والروابط بينهما، وقد عبّر خليل أحمد عمارة عن هذه القناعة بقوله: «...ولكنني أجد أن البحث في الحديث يجب أن يعتمد بقوة على القديم، فلا ببيان بلا أساس أو تأسيس، ولا شجرة بلا جذور، ولا تنظير في الحديث بلا عمق صلة بالتراث القديم...»<sup>1</sup>، ولقد فتح هذا الأمر المجال واسعًا لعقد المقارنات والإسقاطات بين ما قدّمه أسلافنا على غرار الخليل بن أحمد وسيبويه والجرجاني وابن خلدون، وما قدّمه أعلام اللسانيات الغربية خاصة اتجاهها التوليدي التحويلي، رغم ما يشوب مثل هذه المقارنات والإسقاطات من بعد عن المنهج العلمي أحيانًا، فقد حرّكتها كثير من الأسباب كالتعصب للتراث، هذا من جهة بالإضافة إلى ازدياد اللسانيات والإنقاص من شأنها من جهة أخرى، وكذلك مسألة مسايرة الموضة والعصر، فالكلّ بادر إلى الكتابة في هذا المجال دون ضوابط علمية دقيقة في الغالب.

وإذ اعتبرنا موقف عبد القادر الفاسي الفهري موقفًا فريدًا بل عجيبيًا وغيريًا يطرح كثير التساؤلات، خاصة عندما يحكم عليها الباحث بأنها تبدو مواقف غير مبرّرة وكأنها مبدئية وغير قابلة للنقاش والبحث عنده، رغم الاضطراب والتناقض الذي ظهر على كثير من تلك المواقف، وذكرنا موقفه من اللغة العربية وكذلك الرتبة في اللغة العربية على سبيل المثال لا الحصر، كدليل واضح على هذا الاضطراب والتناقض، فإنّ الباحثين المغاربة الآخرين في إطار هذا الاتجاه لم يُظهروا هذا التعصب، بل على العكس من ذلك تمامًا، فقد كانوا يتعاطون مع التراث العربي بكلّ انسيابية، لا بل إنهم كانوا يعتمدون في مواقفهم على تحليلات القدامى وتصوّراتهم، أو على الأقل يستأنسون بها وذلك باعترافهم.

لقد اتخذ الدكتور صالح الكشو هذا الموقف التوفيقي في كتابه "النحو التحويلي العربي الاسم والفعل والحرف"، وعبر عن موقفه هذا صراحة بالقول: "لقد حاولنا في هذا الكتاب الاقتصاد في المصطلح، وكان هاجسنا تقريب المادة واجتناب الإسقاط، فاستأنسنا بالنحو العربي وبمعطياته، ليقيننا أنّ اللغة العربية متصلة المادة وأنها ككل اللغات تحتمل أكثر من نظرية أي أكثر من نحو واحد، ولا نخال النظريات - في كل الأحوال - منقطعة إحدهما عن

<sup>1</sup> - المسافة بين النظر النحوي والتطبيق اللغوي بحوث في التفكير التحويلي والتحليل اللغوي، خليل أحمد عمارة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م، ص8.



الأخرى، ولا هي في تاريخ العلوم التحويلية، مما ينشأ في قطيعة عن أصوله القريبة والبعيدة<sup>1</sup>، ولقد ظهر هذا الموقف بشكل عملي تطبيقي في ثنايا هذا الكتاب، ولا يسع المجال للحديث فيها.

وَمَنْ اتَّخَذَ هذا الموقف التوفيقي الباحث المغربي إدريس السَّغْرُوشَنِي صاحب كتاب "مدخل للصَّوَاة التَّوَلِيدِيَّة"، يذكر هذا الباحث بأنَّ الصَّوَاة التَّوَلِيدِيَّة تكْمَل الدَّرْس الصَّوَاتِي التَّقْلِيدِي، فهي التي أقامت العلاقات الصَّرْفِيَّة بين الصَّوَاتِيات وكانت الصَّوَاة التَّقْلِيدِيَّة قد أغفلت هذا الجانب<sup>2</sup>، وفي سياق حديثه عن البحث العربي في هذا المجال، يقول السَّغْرُوشَنِي: "وظلَّ الباحثون على ما أتى به النحاة والمجودون إلى أن بدأت الدَّرَاسَات اللُّغَوِيَّة الغرِيبَّة تتسرَّب إلى المجال العربي، وبدأ اللسانيون يتلقَّون تحاليل مخالفة في أهدافها ومناهجها لما ألقوه، وحينئذ أخذوا يعيدون النَّظْر في تراثهم على ضوء ما اقتنوه من مفاهيم لسانيَّة حديثة، وانتقل الدَّرْس الصَّوْتِي من درس رواية إلى درس دراية"<sup>3</sup>. ومن صور استثمار هذا الباحث للتراث اللغوي العربي، حديثه عن مسألة التقاء حركتين والإبدال في الفصل الأخير من هذا الكتاب، وفي المسألة الأولى تعرَّض الباحث لرأي الخليل في مسألة همزة الوصل، وكذلك لرأي ابن جني وأبي علي الفارسي والأشعري، وهؤلاء جميعًا يقول السَّغْرُوشَنِي لم يلاحظ أحد منهم أنَّ همزة الوصل وظيفة حدِّيَّة، فإذا أمكن لحركات الهمزات الأخرى أن تنقل للسَّاكن قبلها في حالة التَّسهيل، فيستحيل على همزة الوصل أن تسلك نفس السَّلوك، إذ يمكن القول: "من أبوك؟"، ويتعَدَّر أن تقول: "من الرَّجُل؟"، وتعَدَّر نقل حركة الهمزة هنا بيِّن أن ليس ثمة حركة تنقل ولا همزة توصل، بل هناك صوت خلطوا في وصفه وبيان أحكامه<sup>4</sup>، ولقد استأنس إدريس السَّغْرُوشَنِي برأي الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي نعت همزة الوصل بسَلَم اللِّسَان، واعتبرها ليست من أصل البناء، بل هي عماد وسَلَم إلى حروف البناء، لأنَّ حرف اللِّسَان حين ينطلق بنطق السَّاكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل، ويُفهم من هذا أنَّ هذه الألف تماثل الحركة<sup>5</sup>. لذا اعتبر السَّغْرُوشَنِي أنَّ ما سمَّوه همزة وصل ليس إلَّا حركة، وما يحدث يكون ظاهرة تعاقب حركتين أي "Hiatus"، ولقد اقترح في الدَّرْس اللِّسَانِي لهذه الظاهرة قاعدة من نوع: (1) ح ← Ø / ح

لا يشار فيها إلى رتبة الحركة التي يلحقها الحذف، وهذا الاقتراح يقول الباحث يقلِّص المشكل ويقصره على الحذف مع أنَّ الأمر يرتبط بمبادئ عامَّة في اللُّغة تتصل ببنية المقاطع<sup>6</sup>.

ومن الباحثين المغاربة التَّوَلِيدِيَّين الذين اتَّخذوا موقفًا توفيقياً محمد غاليم، يظهر ذلك مثلاً عند حديثه عن التَّوَلِيد الدَّلَالِي عند القدماء، حيث يرى الباحث بأنَّ هؤلاء تعرَّضوا لهذه المسألة "التَّوَلِيد الدَّلَالِي وتعدَّد الدَّلَالَة"، وقد تجاوزوا نطاق الدَّرَاسَات القرآنيَّة وإن ظلَّ وثيق الصِّلَة بها، ليهتمَّ به فقهاء اللُّغة في أبواب المشترك اللفظي والأضداد والمجاز

<sup>1</sup> - النحو التحويلي العربي، الاسم الفعل الحرف، ص 21.

<sup>2</sup> - مدخل للصَّوَاة التَّوَلِيدِيَّة، ص 7 (في المقدمة).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 5 (في المقدمة).

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 86-87.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 86.

<sup>6</sup> - ينظر، مدخل للصَّوَاة التَّوَلِيدِيَّة، ص 87.

والأصوليون في مقدماتهم اللغوية والبلاغيون في أبواب البيان خاصة، وإذا انطلقنا من هؤلاء جميعاً يقول غاليم فإنهم اتفقوا على تقسيم وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام<sup>1</sup>:

أ- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين.

ب- اختلاف اللفظين والمعنى الواحد.

ج- اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.

لقد أسهب الباحث في تحليل هذا الموضوع بتفاصيله ماراً بآراء اللغويين العرب القدماء في المسائل المذكورة كابن يعيش والسكاكي والسيوطي وأبي الحسن البصري وابن جني وأبي علي الفارسي، وعموماً يقول محمد غاليم أن القدماء لاحظوا كثيراً من الظواهر المتعلقة بالتعبير الدلالي وجرّدوا مجموعة من العلاقات الرابطة بين المعنى المنقول والمنقول عنه لكنهم اختلفوا في حصرها وفي تحديد بعضها، لذا نراهم يشيرون إلى عمومية العلاقات المجازية مثلاً وإلى أن العبرة بأنواعها لا بأشخاصها إذ يكفي أن تتوفر العلاقة ليصحّ التحوّل<sup>2</sup>.

ومن الباحثين المغربية كذلك الذين نحوا منحى توفيقياً في دراساتهم التوليدية عبد المجيد جحفة، ويبرز ذلك المنحى من خلال كتابه "دلالة الزمن في العربية دراسة النسق الزمني للأفعال"، حيث يرى الباحث أن النحاة العرب ورغم تحليلاتهم وآرائهم الكثيرة حول الزمن إلا أنهم لم يفرّدوا للزمن باباً خاصاً، وإنما تناولوه عرضاً في أبواب مختلفة، ويرجع الباحث ذلك لانشغال النحاة العرب كلياً بمفهوم العمل وما يستلزمه من جهاز واصف لتصنيف المعطيات اللغوية<sup>3</sup>، وفي تفصيل المسألة فإنّ الباحث يرى بأنّ النحاة العرب لم يقتصرُوا في دراستهم تلك على الفعل وارتباطه بالزمن، بل ساقوا في إطار هذا الارتباط اسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة، بل إنهم تعدّوا ذلك إلى وصف مجموعة من الأدوات على التأويل الزمني، ومن هذه الأدوات (السّين، وسوف)، وهما يدلّان على التنفيس الذي يعني عند ابن هشام التوسيع، لأنّها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، لذلك سُمّيت عند الزمخشري وابن يعيش حرف استقبال<sup>4</sup>، ويخلص الباحث إلى أنّ تحليلات النحاة المتعلقة ببعض الحروف والأدوات التي تحمل معاني زمنية، حيث كان لدراساتهم هذه توزيع هذه الأدوات على النحو التالي<sup>5</sup>:

أ- جانب التوزيع بالتقابل في النفي والإثبات، إذ نخلص مثلاً إلى أنّ مقابل السّين في النفي، هو: "لن"، وأنّ مقابل قد في النفي هو "لما".

<sup>1</sup> - التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص 13.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 32.

<sup>3</sup> - ينظر: دلالة الزمن في العربية، ص 14.

<sup>4</sup> - ينظر: دلالة الزمن في العربية، ص 59-60.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 61.

ب- جانب التوزيع بالإقصاء، إذ لا يمكن أن تردّ سياقات من قبيل "سوف لم"، أو "قد لم"، أو "قد ما"... إلخ.

وعموماً إنّ الموقف الطبيعي الواقعي بل الصّوري هو التعامل مع التّراث واستثمار ما صلح منه، فليس من المعقول البتّة أنّ تراثنا كتراننا يتمّ نكرانه وعدم الالتفات إليه جملةً وتفصيلاً، ولا نقصد من وراء هذا الموقف أن نتعصّب للتّراث ولو كان فاسداً في بعض معطياته، لا بل إنّ الموضوعيّة تقتضي أولاً التعامل مع التّراث مع تحييصه ودراسته دراسةً موضوعيّة تفضي إلى غرلته، وبالتالي الاحتفاظ بجيده والبناء عليه وتطويره وطرح ما هو دون ذلك، خاصّة وأنّ هذا التّراث كما ذكرنا وباعتراف كثير من علماء اللّغة الغربيين يتضمّن الكثير ممّا يستحقّ الدّراسة والبحث، ولعل من هؤلاء الباحث الموضوعي "مايكل بريم" وكذلك "نعوم تشومسكي"، حيث يقول مايكل بريم (في رسالة الدكتوراه-الصّوتيات العربيّة- معهد ماستشوستس للتكنولوجيا، ص 6-1970م): "أعتقد أنّ النحو العربي قد وصل إلى أدنى انحطاطه على أيدي الباحثين الغربيين، فقد تجاهل الغرب المعاصر الفكر العربي الخارق الذي تمتّع به النّحاة العرب في تحليلهم لبنية اللّغة العربيّة، أحبّ أن أقول إنّ عملي هذا في الصّوتيات العربيّة إنّما استمدّ إلهامه من الرّوح العلميّة لذلك الفكر العربي الخارق الذي أراد تحديد الأصل أو التمثيل الدقيق للّغة العربيّة"<sup>1</sup>.

إنّ مثل هذه الشّهادة الموضوعية المنصفة- حسب رأي مازن الوعر- تفتح الباب واسعاً لمقاربة جديدة من أجل إعادة الاعتبار للتّراث اللّغوي العربي بكلّ مكوّناته وخاصّة التّحوي منه، من أجل الاستناد عليه واستثماره في أيّ جهد عربيّ لغوي حديث، لا بل إن هذا الإرث حقيق بأن تستند عليه كل دراسة لغويّة في العصر الحديث، وما اعتراف التّولديين وكذلك ما تشبهه الدّراسات الوظيفيّة التداوليّة الحديثة، إلّا من الأدلّة القاطعة على قيمة التّراث اللّغوي وعمق تحليلاته، وما هذا إلّا أمر يسير ولا ندري ما ستهته دراسات لغويّة منصفة في المستقبل.

ثانياً: أهم القضايا التي شغلت التّولديين التحويليين المغاربة:

1.2- الفاسي الفهري ومواقبة التّماذج وتخطّي التّبني والتّطبيق إلى نقد وإثراء وإغناء النّظريّة التّوليديّة: يعدّ عبد القادر الفاسي الفهري من الجيل الجديد للّسانيين العرب المحدثين الذين أدركوا الأبعاد الهامة لدراسة اللّغة العربيّة من منظور النّظريّة التي يشغلون في إطارها، وقد تميّزت أعماله بميزات خاصّة جمعت بين الإبداع والابتداع، فلقد عُرف باجتهادات ومواقف خاصّة نقدًا وإثراءً أغنت النّظريّة التّوليديّة التحويلية، كما عُرف بنقده اللاذع لكلّ ما تعلق بالتّراث اللّغوي والتّحوي العربي ونعته بسلبيات ونقائص لم تكن موجودة أو لم تكن بالصّورة أو الحجم الذي يتصوّره، ولكنه لا يجد حرجاً في الاعتماد عليها في تحليلاته كما سيبين في بعض القضايا التي سيشملها هذا المبحث، فجمع بين نقد الرأى والاعتماد عليه بين قوّة الشّخصيّة التي تصل إلى حدّ العناد كما حصل في قضية الرتبة، وبين التّفرد بمواقف خاصّة ميّزته عن رواد النّظريّة التّوليديّة، فكان يمتلك شجاعة في اتّخاذ المواقف الخاصّة التي قلّمنا نجدتها عند الباحثين العرب الذين كانوا كالآلات التي يُتحكّم فيها عن بعد يغيرون مواقفهم تبعاً لتغيّر مواقف رواد النّظريات التي يمثلونها

<sup>1</sup> - دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 115.

وينقدون الرأي بناءً على نقده من قبل من يقود نظرياتهم، وهذا أمر إيجابي جداً من حيث المبدأ تميّز به الفاسي الفهري الذي لا يحجب بطبيعة الحال التناقضات والمفارقات العجيبة التي ميّزت مواقفه اللغوية.

**1.1.2- الفاسي الفهري ونقد النظرية التوليدية:** إلى جانب التقدير الذي وجهه الفاسي للفهري للتراث وللدارسين العرب المحدثين الذين يعتمدون عليه في دراساتهم الحديثة، سواء تعلق الأمر بنظم التراث أو اللغة المعنوية بهذه النظم (الفصحى) وهو أمر تكلمنا فيه كثيراً، وقدّمنا ما فيه من تناقضات وافتراءات، وإن كنا نؤكد أننا لسنا ضد نقد التراث، ولكن أن يكون التقدير موضوعياً علمياً، وإلى جانب نقد الفاسي الفهري لآراء النحاة عرض أيضاً لبعض الإشكالات التي ميّزت بعض مراحل النظرية التوليدية كالتّي واجهت نظرية الربط العملي والتحليل الإعرابي والتحليلي العلاقي.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في كتابه المعجم العربي، وذرات اللغة وهندستها بخصوص المبني للمجهول أو البناء لغير الفاعل، حيث ذكر في كتابه الأول "عندما تبنى الأفعال المتعدية على فُعلٍ تختلف عن مقابلاتها المبنية للمعلول بشيئين أساساً:

أ- ينتزع الفاعل (بدخول الحرف عليه أو بتركه) Subject demotion.

ب- "يُرْفَى" المفعول إلى درجة فاعل Object promotion.

وفي ن ر ع- يقصد نظرية الربط العملي- التي يتبناها تشومسكي اعتبر أنّ خاصية صيغة المجهول الأساسية هي امتصاص الأعراب Case absorption ، بمعنى أنّ صيغة الفعل المجهول لا تسند إعراباً إلى مفعولها، وهكذا فإنّ المفعول يضطرّ إلى الانتقال إلى مكان الفاعل حتّى تسند إليه الصّرفة إعراباً، وهذا ما يبرّر وجود الخاصية (ب) أعلاه، لأنّ المركّب الاسمي (المفعول) لا يتلقّى إعراباً في ذلك المكان، ولا يمكن أن يبقى في مكانه بموجب المصفاة الإعرابية Case Filter التي تشترط أن يكون لكل مركّب اسمي إعراباً، وبصفة أكثر دقة فإنّ تشومسكي اعتبر أنّ الأفعال المجهولة في الإنجليزية على الأقل لها خاصيتان:

أ- لا يسند المجهول إعراباً.

ب- ليس للمجهول فاعل محوري (thcinatic subject).

والمقصود بالفاعل المحوري الفاعل الذي يسند إليه دور دلالي بحكم فاعليته، فالفاعل الأصلي في البناء للمجهول ليس له دور مع الفعل المبني للمجهول<sup>1</sup>، وقد شكّك الفاسي الفهري في تحليلات تشومسكي بل فيما تضمّنته أدبيات

<sup>1</sup> - المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص72-73.

نظريّة الرّبط العاملي<sup>1</sup>، ويقول في البناء الموازي: «وعليه فإننا نشكك في النظرة الشائعة في أدبيات نظرية الرّبط العاملي والتي مفادها أنّ العلامة الصّرفيّة في الفعل المبني لغير الفاعل هي التي تمنع الفعل من إسناد التّصّب إلى المفعول والمركّب الفعلي من إسناد دور محوري إلى الفاعل، فليس دور الصّرفة هنا دور (امتصاص إعراب المفعول ودور الفاعل) وإتّما دورها أن تضمن ورود محمول محوري مبني لغير الفاعل، فكأنّ الصّرفيّة هنا "تكرّر" خصائص المحمول "المحوري" على غرار ما يجري في المطاوعة»<sup>2</sup>، كما انتقد الفاسي الفهري تحليلات توليديّة أخرى كالتّحو العلائقي Grammar Relational الذي يحلّل المجهول باعتباره عمليّة ارتقاء أساساً Advancement، فهو يعتبر ترقية المفعول إلى درجة فاعل هي الخاصيّة الأساسيّة للمجهول، وأنّ نزع الفاعل (بدخول الحرف عليه أو بتركه، حيث يترك الفاعل أو يصير منزوعاً) عاطلاً بواسطة الحرف خاصيّة مشتقّة من المبادئ العامّة للنظريّة، فبرلموثر وبوستال (1983) Perlmutter and Postal يجعلان من البناء المبهم بناءً للمفعول بطريقة غير طبيعيّة، وهذا التّحليل يطرح مشاكل، إذ يفترضان أنّ المبهم مشتق من فعل لازم له مفعوله "دمية" (dummy object) ينتقل إلى الفاعليّة كما ينتقل المفعول العادي، إلّا أنّ إفراغ هذه الدّمي في مواضع غير مقيّدة يهدّد بإفراغ أحد القيود الأساسيّة في التّحو العلائقي من محتواها ويتعلّق الأمر بقانون البطالة المبرّر The Motivated chomage law، ومفاد هذا القانون أنّ العاطل حدّ ينتزع ليحلّ محله حدّ آخر تتمّ ترفيته، ولا يمكن أن يكون العاطل غير حدّ في الطّبقّة العلاقيّة الأولى<sup>3</sup>، ومن التّحليلات التي ينتقدها الفهري تحليل التّحو المعجمي الوظيفي لبريزنان (1980) Bresnan (ب) فالبناء لغير الفاعل في هذا التّحو يتمّ بواسطة قاعدة معجميّة تُجري نوعين من التّغيّرات (تغيّر وظيفي وتغيّر صرفي)، ويمكن للعلاقات أن تقنّن في التّركيب بطرق مختلفة باختلاف اللّغات والتّغيّرات الصّرفيّة يمكن أن تختلف من لغة إلى أخرى، لكنّ الأساس في القاعدة هو التّغيّر الوظيفي، فهذا التّحليل كما يرى الفهري يطرح مشاكل

منها أنّ عمليّات تغيّر العلائق بين الموضوعات ليست مقيّدة بالنظريّة، فلا يوجد ما يمنع وجود قواعد تغيّر علائق الموضوعات بصفة اعتباطيّة، كأن تكون هناك قواعد تقول: (فا ← مف، أو مف 1 ← مف 2....).<sup>4</sup>

ومّا خالف فيه الفهري آراء تشومسكي قضية الرّتبة التي تناولها تشومسكي في مراحل متعدّدة، ومنها في إطار نظريّة الرّبط العاملي من خلال الإشكال الذي يطرحه التّطابق والإضمار، حيث إنّ بعض الأشكال الوظيفيّة ترد علامات للتّطابق والإضمار في الوقت ذاته كما في الجملتين "جاءوا الأولاد" و"عادوا الجنود" هل هي علامات تطابق أم ضمائر؟ وقد فنّد الفاسي الفهري الرأي الذي يقول بأنّ هذه الأشكال المتّصلة علامات وأنّ الصّميم مقولة فارغة أي لا يتحقّق صوتيّاً، مؤكّداً أنّ اللّواحق في بعض الصّفات والأفعال علامات وليست ضمائر تدلّ على العدد والجنس دون الشّخص<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، 312.

<sup>2</sup> - البناء الموازي، ص 175.

<sup>3</sup> - ينظر: المعجم العربي نماذج تحليليّة جديدة، ص 77-78، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 312.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 313، وينظر: المعجم العربي نماذج تحليليّة جديدة، ص 78.

<sup>5</sup> - اللسانيات العربيّة الحديثة، ص 230.

وستتطرق لقضية الرتبة الرتبة ومواقف الفهري المتقلبة فيها بشكل مختصر في هذا المبحث وبشكل مفصل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

**2.1.2- الفاسي الفهري والاشتغال داخل النظرية التوليدية التحويلية:** لقد تميّز الفاسي الفهري عن غيره من التوليديين العرب أنه أصبح يتكلم من داخل النظرية التوليدية التحويلية، وأعني بأنه يتكلم من داخلها أنه وعكس أقرانه الذين برزوا في هذا الإطار على غرار داوود عبده عطية الذي كان يطبق قواعد النحو التوليدي التحويلي على اللغة العربية دونما اهتمام بخصوصياتها، بينما كان الفاسي الفهري يكتف تلك القواعد بما يتناسب والطبيعة التركيبية للغة العربية مما مكن من اختبارها ثم تعديلها، وبالتالي ساهم بشكل فعلي في تطور هذه النظرية وإغنائها بمعطيات غير موجودة في اللغات الهندوأوروبية، وقد تميّزت تحليلاته بالشمولية والتكامل والدقة وتحديدها للمنطلقات النظرية، وهي سمات لا تتوفر في أي مساهمة توليدية عربية أخرى<sup>1</sup> وإن اختلفنا معها.

وجدير بالإشارة أنّ هذه المواكبة المستمرة التي ميّزت أعمال الفاسي الفهري وكتابات، فكان مساهمًا وواعيًا بالتطورات في التماذج التي عرفها النحو التوليدي على مرّ السنوات والمراحل، فهو أحد القلائل الذين يبحثون في اللسانيات العربية ويؤلفون فيها باللغة العربية وبغيرها، بموازاة مع ما يصل إليه البحث اللساني التوليدي من تصورات وافتراضات جديدة، وبكفي المتتبع أن يعرف بأنّ الفاسي الفهري له تطبيقات عملية على اللغة العربية وفق آخر التماذج التوليدية الذي تشغل عليه اليوم وهو البرنامج الأدنوي أو النظرية الأدنوية، في وقت ما تزال فيه كثير من الكتابات التوليدية تتحدث عن النموذج المعيار أو على أقل تقدير نموذج نظرية الرّبط والعمل المعروف بنموذج المبادئ والوسائط (1981م).

لقد طرح الفهري قضايا تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية وذلك بالانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي التوليدي بشكل خاص، ينطلق في كلّ ذلك من وعي إبستمولوجي يدفعه دفعا إلى تقدّم الدرس اللساني، مميزاً كما ذكرنا بين صنفين من اللسانيات لسانيات ظواهر تفرز خصائص أنحاء اللغات الطبيعية ولسانيات محاور تؤرخ لمنجزات الدرس التحوي القديم بتوظيف آليات نظرية وتحليلية ناضجة إبستمولوجياً بمقتضاها لا تطرح قضايا معيية ولا تُصاغ وفق مفاهيم واستدلالات القدماء، وإمّا تطرح بجهاز استدلالي يستوفي شروط المعايير العلمية الكامنة في التنظير اللساني الحديث<sup>2</sup>. ولم يعد يُنظر للغة العربية نظرة حرة واعتباطية قائمة على التأمل والانطباع، بل تتقيد مقاربتها بالإطار النظري للنموذج الذي تشغل فيه ويؤاد تطبيقه على اللغة العربية من خلال مجموعة من وسائل الاستدلال والبرهنة، ولم يحصل أن اقترح باحث عربي يشتغل في إطار هذه النظرية إدخال بعض التعديلات على الفرضيات الكبرى لهذا النموذج أو ذاك كلما كان ذلك ضرورياً على ما نجد في كتابات الفاسي الفهري، ولقد

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة ، ص215.

<sup>2</sup> - ينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية ، ص161.



تمكّن من صياغة قواعد للظواهر اللغوية المدروسة تتسم بالبساطة والوضوح والأناقة على غرار ما هو معروف في التحويلي<sup>1</sup>.

ولا شك أنّ تعدّد النماذج اللسانية التوليدية بشكل خاص هو أمر إيجابي جدّاً من شأنه إثراء الدرس اللساني العربي وإغناء الدرس اللساني التوليدي بشكل عام ما ساهم في تغيير بعض القواعد العربية من صبغتها العربية إلى صبغة أخرى كالية إن صحّ القول أو على الأقل أصبحت اللغة العربية حاضرة بين اللغات التي تشتغل عليها هذه النظرية بالأساس وهي اللغات الهندوأوروبية كما سبق التذكير.

**2.2- قضايا في الجانب التركيبي:** لا يخفى على أحد أنّ الاهتمام الأساس للتوليديين بداية كان التّركيز على الجانب التركيبي فأولوه عناية شديدة، وفي هذا المجال بالذات استعمل رائد هذا الاتجاه (الفهري) مصطلحات عديدة لبنيات اللغة العربية كالتفكيك والتبئير للتعبير الصوري عن مفاهيم أدرجها النّحاة في أبواب الاشتغال والتقديم والتأخير، وبعض الظواهر التي كانت تعالج عند النّحاة صرفياً أو نحوياً كالبناء للمجهول واسم الفاعل والمفعول، باتت تدرس معجمياً كذلك عند التوليديين العرب، يضاف إلى ذلك أنّ ظواهر صرفية مثل صيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل أصبحت تدرس في إطار التّصوّر الجديد بمصطلحات ورؤية مغايرة تمامًا لما كانت عليه عند التّحويين القدامى وحتى عند العرب الوصفين<sup>2</sup>، كما تجدر الإشارة أنّ التوليديين العرب في التحليل التركيبي تناولوا ظواهر معينة لاختبار جملة من المبادئ المقترحة في هذا النموذج أو ذاك، بل وقد يتمّ اللجوء إلى أكثر من نموذج لتحليل الظاهرة الواحدة، فالفاسي الفهري مثلاً يجمع بين مبادئ النماذج التوليدية التي صاغها تشومسكي وبين النموذج المعجمي الوظيفي الذي يلغي دور التحويلات<sup>3</sup>، وعندما يلجأ الفهري للقواعد التحويلية فإنه يلجأ للقاعدة التحويلية العامة في شكلها المبسط، وهي قاعدة (انقل) التي تنقل بعض العناصر إلى مكان داخلي أو خارجي كتحويل التبئير أو الرّحلة وغيرها من البنيات التركيبية وهو ما يسميه الفهري "افتراض الرّضية" الذي يوحد بين تحويلات النقل<sup>4</sup>، وستتطرّف في هذا المحور إلى بعض القضايا التي ترتبط بالجانب التركيبي من أجل توضيحها، وهي تكشف بعض الاختلافات بين تحليلات الفاسي الفهري لهذه القضايا كنموذج مع تحليلات النّحاة، وكذلك حتى اختلاف وجهات النظر بينه وبين رواد هذه النظرية.

**1.2.2- الرتبة:** معلوم أنّ النظرية الموسّعة التي اقترحها تشومسكي في منتصف السبعينات تمّ التّركيز فيها على مسألة الرتبة الأصلية (فا،ف،مف)، النقل، التبئير، التفكيك، بنية المركّب الاسمي، فخاضوا في هذه المسائل تحليلاً وتفسيراً ولا يمكن أن يخفى كذلك على المتتبع لتطوّرات النظرية التوليدية أهمية البرنامج الأدنوي أو النظرية الأدنوية، وهو البرنامج النموذج الذي نجد له تطبيقات عملية على اللغة العربية عند الفاسي الفهري، فالمشروع اللساني للفاسي الفهري يكتسي

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 223.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 227.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 232.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 215.



أهمية بالغة إلا أن متابعته بشكل جزئي ودقيق يتطلب بحثاً مستقلاً<sup>1</sup>، وبأبي اهتمام التوليدين المغاربة وعلى رأسهم عبد القادر الفاسي الفهري بمسألة الرتبة ضمن قضايا أخرى لأن فهم هذه الظاهرة يشكّل مفتاحاً أو مدخلاً لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية، وترجع أهميتها في إطار البرنامج التوليدي في كونها تعدّ مدخلاً أساسياً لمعالجة مجموعة من القضايا أهمها<sup>2</sup>:

- إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.

- إشكال الضمائر والمتصلات بما فيها ظاهرة التطابق وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماحتها تبعاً لترتيب المكونات داخل الجملة.

- إشكال التقل ذلك أن التركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها، بمكننا من فهم آليات اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد وقيود على انطباق القواعد.

لقد انطلق رواد المدرسة التوليديّة التحويليّة من أن كل لغات العالم تسير معظم تراكيبها في ثلاثة أطر أساسية هي: "SOV" أي فاعل ومفعول وفعل، و"VSO"، أي فاعل وفعل ومفعول و"VSO"، أي فعل وفاعل ومفعول أتما التوليديون العرب فقد انقسموا في مسألة تحديد البنية الأصلية للغة العربية، فريق اعتبرها من نمط ("VSO" فعل، فاعل ومفعول)، وفريق اعتبرها من نمط ("SVO" فاعل، فعل، ومفعول)<sup>3</sup>.

لقد اتخذ عبد القادر الفاسي الفهري الرأي الأول مناقضاً مذهب تشومسكي<sup>4</sup>، مستدلاً على أن اللغة العربية من نمط (ف،فا،مف)، أي "فعل، فاعل، مفعول"، لكنّ الملاحظ أن رأيه هذا قد عرف تناقضات ومراجعات واكبت تطوّر النماذج التوليديّة وآليات استدلالها، ويمكن أن نميّز بين ثلاثة مواقف أساسية عبّر عنها في كتبه التالية على التوالي اللسانيات واللغة العربية، ثم البناء الموازي، ثم المقارنة والتخطيط<sup>5</sup>. وسنعرض هذه المواقف تاركين التفصيل فيها والشرح والتحليل إلى المبحث الثالث من هذا الفصل والمتعلّق بهذه القضية حصراً.

<sup>1</sup> - ينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليديّة، ص161.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص161.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات التوليديّة، تطور النماذج التوليديّة، مصطفى غلفان بمساعدة: امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 2016م، ج2، ص213، وينظر أيضاً: الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، ص66.

<sup>4</sup> - يرى تشومسكي أن الرتبة العميقة في اللغة العربية هي (فا، ف، مف)، مثلها مثل الأنجلزية، واعتبر باقي الرتب فرعية عنها، ويستند تشومسكي في ذلك إلى قاعدة مقولة براها صالحة لتأصيل الرتبة في جميع اللغات، ويصوغها على النحو التالي: (ج ← م.س صرفة م.ف)، وبموجب هذه القاعدة ذهب تشومسكي إلى أن كل اللغات من نمط (فا، ف، مف)، بل أنكر وجود لغات من نمط آخر، ومن ذلك رتبة (ف، فا، مف)، وللاطلاع أكثر عن المسألة ينظر: تحليل نماذج تركيبية في اللغة العربية في ضوء نظرية الربط العمالي تحليل نقل الرأس، محمد أمقران، اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات(4)1992م، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، ص79 وما بعدها، وينظر أيضاً: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليديّة، ص162.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص285.

**1.1.2.2- رتبة: فعل، فاعل، مفعول(ف، فا، مف، VSO):** برز هذا الموقف للفاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية"، وهي مقارنة مبنية على أساسيات البرنامج التوليدي، وخاصة النحو المعجمي الوظيفي، وهذه الرتبة توجد في الجمل التي تحتوي فعلاً متعدّياً، حيث يتوسّط الفاعل بين الفعل والمفعول<sup>1</sup>، أما الجمل الاسمية الحالية من الفعل، أي التي يكون المسند فيها اسماً كذلك، فإنه يفترض فيها رابطاً مقدراً هو: "كان"، وهو رابط مزوّد بسمّة الجهة والزمن، والمركّب الاسمي بعده فاعل وليس مبتدأً، وهو تفسير موجود عند بعض النحاة القدماء.

إنّ هذا الافتراض يوحد بين الجمل الفعلية والاسمية، ويردّها إلى بنية عميقة واحدة، وهو ما يسمّى عنده "الافتراض الرباطي"، أي أنّ الجمل التي لا يظهر فيها الفعل في سطح البنية جمل ذات رابطة أو رابطيّة، كالجملة: "كان الجوّ لطيفاً"<sup>2</sup>.

**2.1.2.2- التوسيط، التّطابق وازدواجية الرتبة:** حيث يقوم كتاب الفهري المسمّى "البناء الموازي" ضمناً على مسلّمة التوسيط الواحد، ومفاد هذه الفكرة أنّ اللغات تختلف بالنظر إلى إمكان وجود تركيب معيّن أو غيابه تبعاً للقيمة التي يأخذها وسيط معيّن في اللغة إما موجبة أو سالبة، ويمكن التمثيل لذلك بوسيط إسقاط "ضم"؛ فإذا أمكن أن نقول في اللغة العربية "أكلوا"، فإنه من غير الممكن أن نقول في اللغة الفرنسيّة: "mangent"، دون إظهار الفاعل<sup>3</sup>.

ويعود السبب إلى أنّ اللغة العربيّة يمكن أن تستغني عن الفاعل الضميري أو غير الضميري، لأنّ صرفته التّطابقية تسوغ ظهور مقولة فارغة وهي: "ضم"، تسدّ مسدّ الفاعل، وهذا أمر متعّدّر في الفرنسيّة وكذلك الإنجليزيّة، وباعتماد هذا المنطلق الجديد حاول الفهري مراجعة التّصوّر الذي أطر عمله في كتابه: "اللسانيات واللغة العربية" بوجود رتبة أصلية واحدة هي: (ف، فا، مف)، وبناءً عليه اعتبر الفهري في تصوّره الجديد أنّ الرتبة: (فا، مف)، أصلية كذلك في المركّبات الضميريّة، فتأويل الضمائر يخضع لترتيب معيّن، هو: (فا، مف1، مف2)، سواء أكانت ضمائر متّصلة أو مزيجاً بين المتّصل والمنفصل، كما في الجملتين: "أعطينيه" و"أعطيني إياه"<sup>4</sup>.

ولقد قدّم الفهري مجموعة من الاستدلالات يبرّر بها موقفه هذا وعودوله عن موقفه الأوّل الذي ذكرناه، وسيأتي الحديث عنها في المبحث الثالث من هذا الفصل، وعلى العموم فقد بيّن الباحث بناءً عليه أنّ اللغات ثلاثة أنماط، لغات ذات رتبة (فا، ف) فقط، كالإنجليزيّة والفرنسيّة والإيطالية والإسبانيّة ولها تطابق اسمي فقط، ولغات مزدوجة الرتبة، كالعربيّة ولها تطابق اسمي وغير اسمي، ولغات ذات رتبة (ف، فا)، وليس لها تطابق اسمي، كالإرلنديّة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص105-106، وكذلك: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص286.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص134، وينظر أيضاً: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص163، وينظر كذلك: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص287.

<sup>3</sup> - من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص165-166.

<sup>4</sup> - ينظر: البناء الموازي، ص56، وينظر أيضاً: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص292، وينظر كذلك: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص166.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص117.

**3.1.2.2 - التنميط المتعدد:** لقد شكّلت مرحلة التسعينيات من القرن العشرين مرحلة أساسية في تدقيق البحث في مكوّن الوسائط داخل البرنامج التوليدي، وقد ساعدت التغييرات الجديدة التي أدخلها تشومسكي على مكوّن الوسائط على ظهور مقاربات جديدة للكثير من القضايا، وفي هذا الإطار جاء كتاب الفاسي الفهري "المعجمية والتوسيط" ليقدم تصوّرات لم يكن ليتّم رصدها من قبل، والمقاربة الجديدة المقترحة تسمح بإمكانية توسيط متعدّد القيم، بمعنى أنّ الوسيط نفسه يمكن أن يأخذ قيمًا متعدّدة داخل اللّغة في تراكيب متعدّدة<sup>1</sup>. وبناءً عليه اقترح الفاسي الفهري تصوّرًا تعدّديًا يفترض أنّ اللّغة الواحدة لا تختار قيمة واحدة بالنسبة إلى الوسيط نفسه، بمعنى أنّ كل لغة يمكن أن توجد فيها لغات، بل أحيانًا جميع اللّغات<sup>2</sup>.

يقوم نموذج المبادئ والوسائط "Principies and Parameters" على افتراض وجود نحو كليّ، هو عبارة عن مبادئ كليّة ثابتة وقارة ومستقلّة عن اللّغات، بل مشتركة بينها إلى جانب وسائط "Parameters" ترتبط بما ترسّب عن القواعد الخاصّة المميّزة للّغات محدّدة العدد، ممّا يجعل إمكانات التّشوّع بين لغة وأخرى جدّ مقيدة<sup>3</sup>، وفكرة التّوسيط هذه تعود أساسًا ليسبرسن (1927م)، ومفاد هذه الفكرة أنّ التّركيب يترجم ما هو مشترك بين اللّغات، بينما الصّرف لا يُنتظر أن يكون كذلك، وبالتالي ينتظر أن يكون هناك نظام حسابي واحد "computational system"، ونظام معجمي واحد مشترك بين اللّغات، ونتيجة هذا التّصوّر لا توجد إلاّ لغة واحدة أساسًا على الرّغم ممّا يظهر من تباعد بين اللّغات.

لقد برّر الفهري موقفه هذا القاضي بتعدّد الرّتب الممكنة للفعل والفاعل والمفعول في اللّغة العربيّة التي تتيح جميع الإمكانيات المنطقيّة التي يسمح بها التّركيب الحسابي لهذه المكوّنات الثلاثة<sup>4</sup>، وإنّ هذا الموقف يظهر تطوّرًا آخر للفهري من موقفه بخصوص الرّتبة في اللّغة العربيّة، من القول بوجود رتبة أصليّة واحدة، هي: (ف، فاء، مف)، إلى القول بالرّتبة المزدوجة، أي إضافة رتبة ثانية للأولى، وهي: (ف، فاء، مف1، مف2)، في المكوّنات الصّميّريّة، إلى القول بالتنميط المتعدّد الذي برهن على وجوده في اللّغة العربيّة، وعلى كلّ حال فسيتم التّطرّق من جديد لهذه المواقف بالشرح والتّفصيل والتّمثيل، في المبحث الخاص بالفهري.

**2.2.2- التّبئير:** يعتبر التّبئير من أهم المفاهيم والمواضيع التي عالجها التّوليديون المغاربة وعلى رأسهم عبد القادر الفاسي الفهري، وهو أمر يرتبط بالحركة الأفقيّة التي تصيب التّركيب أو ما يسمّى بالتّقديم والتّأخير، وهو موضوع في الحقيقة فيه جانبان تركيبسي ودلالي في آن، ويركّز هؤلاء على ما يسمونه المقولة الكبرى كالمركّبات الاسميّة أو الحرفيّة أو الوصفيّة مع احتفاظ هذا العنصر بنفس الأهميّة والوظيفة التّحويّة.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص301، وينظر: من قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات التوليدية، ص174.

<sup>2</sup> - ينظر: من قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات التوليدية، ص174.

<sup>3</sup> - المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص17.

<sup>4</sup> - ينظر: من قضايا اللّغة العربيّة في اللسانيات التوليدية، ص174.

يعرّف الفهري التّبيير "Focalisation"، كما يسمّيه البعض أو الموضعة "Topicalisation" كما يقول البعض الآخر، وهو عمليةٌ صورّيةٌ يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى "major category"، كالمركبات الاسميّة أو الحرفيّة أو الوصفية... إلخ، من مكان داخلي (داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج)<sup>1</sup>، والعنصر المبرّر لا يترك أثراً ضميرياً في موقعه السّابق (داخل ج)، ويحتفظ بإعرابه الّذي أسند إليه في ذلك الموقع<sup>2</sup>. فعلى سبيل المثال في الجمليتين: "ضربتُ زيداً" و"زيداً ضربتُ"، يعلّق عبد القدر الفاسي الفهري على الجملة الثّانية، قائلاً: "فمن المعلوم أنّ زيداً في البنى المبرّرة يرث إعراب المفعول، ولا يمكن أن يأخذ إعراباً آخر بدليل أنّ بنية "زيدُ ضربتُ" لاحنة لأنّ زيداً فيها مرفوع"<sup>3</sup>.

إنّ عمليّة التّقل تخضع لقيود اعتمد الفهري في بعضها على مقولات التّحاة القدامى المتعلّقة بأدوات الصّدارة أمّا في البعض الآخر، فاعتمد على ما أطلق عليه تشومسكي التّتابع السّلكي (Successive cyclicity)، ويقضي هذا المبدأ بأن يتمّ التّقل من مصدر وفق تسلسل ينتهي إلى مكان الهدف، ففي الجملة "من تريد أن أنتقد؟"، فمبدأ تحويل هذه الجملة من بنيتها العميقة، يكون كالتّالي:

- تريد أن أنتقد من.

- تريد من أن أنتقد.

- من تريد أن أنتقد.

ويطلق على التّغيير الّذي يحدث بعد الفعل ويغيّر محلّيّاً رتب الفضلات الرّحلة أو الخفق (Scrambling)، نحو: "ضرب زيدٌ الولد"، و"ضرب الولدٌ زيداً"، و"جاء البارحة كثير من الرّجال"، و"جاء كثير من الرّجال البارحة" ويمتنع القول: "جاء كثير البارحة من الرّجال"، لأنّ العنصرين "كثير" و"من الرّجال" عنصران متلازمان، وقاعدة الخفق لا تؤثر بشكل يذكر في الصّورة المنطقيّة للجمل، لذلك يمكن اعتبارها قاعدة أسلوبية لا تحويّية<sup>4</sup>، ويظهر الفرق بين التّبيير والخفق في عدد من البنى التي يكون فيها نوع من التّسوير (Quantification)، كالتّفي والحصر والاستفهام وتتضمّن ألفاظاً خاصّة نحو "شيء، أحد، قط..."، أو سوراً فارغاً، إذ لا ترد الأسوار الفارغة أو الألفاظ الخاصّة في البنى التّبييرية، لأنّ البؤرة تقع حاجزاً في وجه التّسوير، فتسوير التّفي مثلاً لا يمتدّ إلى البؤرة، ولا يتعدّها إلى مكّونات داخل الجملة.

وعموماً فقد أجمل عبد القادر الفاسي الفهري خصائص التّبيير، فيما يلي<sup>5</sup>:

- يجمع التّبيير بين محلّين واحد داخل الإسقاط والآخر خارجه، ويقع في الجمل المدججة والرئيسيّة.

<sup>1</sup> - اللسانيات واللغة العربيّة، ج1، ص114.

<sup>2</sup> - دراسات في اللسانيات العربيّة، ص88.

<sup>3</sup> - اللسانيات واللغة العربيّة، ج1، ص122-123 (بصرف).

<sup>4</sup> - دراسات في اللسانيات العربيّة، ص89. وللاطلاع أكثر ينظر: اللسانيات واللغة العربيّة، ج1، ص117.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربيّة، ج1، ص123.

- البؤرة قد تنتقل مسافة بعيدة (إسقاطات متعددة)، وهذا الانتقال تأويلياً كان أو تحويلياً يخضع لمبدأ التتابع السلبي ومبدأ محلي كمبدأ التحيّة.

- تنتقل البؤرة إلى الرّيض الأيمن للجملة ولا تترك أثراً ضميرياً وترث إعراب الأثر.

**3.2.2- البناء لغير الفاعل:** تختلف نظرة الفهري لمسألة البناء لغير الفاعل (البناء للمجهول عند النّحاة)، حيث يرى بأنّ الفاعل لا يحذف بالضرورة في هذا البناء، كما أنّ شغل مقامه من طرف المفعول ليس ضرورياً، وتغيير صيغة الفعل إلى (فُعِلَ) ليس شرطاً كذلك، لأنّ أسماء الفاعل أو المفعول أو المصادر قد تبني لغير الفاعل دون تغيير صيغتها<sup>1</sup> ومن ذلك قول النّحاة بأنّه يجوز البناء لغير الفاعل بالمصدر المؤوّل المسبوق بأن، ومن أمثلتهم "عجبت من أكل الطّعام" بتنوين المصدر (أكل) ورفع كلمة (الطّعام)، على اعتبار أنّها نائب فاعل له، وقد آثر عباس حسن عدم اللّجوء إلى هذا الأمر<sup>2</sup>.

وقد اعترض عبد القادر الفاسي الفهري على التسمية التي اعتبرها غير موفّقة، فليس الفعل مبنياً للمجهول بل مبنياً للمعلوم، وأنّ كثيراً من العبارات التي استعملها النّحاة ليست موفّقة كذلك، كقولهم: إنّه المفعول الذي لم يسمّ فاعله، أو الذي لم يتعدّ إليه فعل الفاعل أو الفعل المبني للمفعول، أو الفعل الذي لم يسمّ فاعله، أو لم يذكر... وهذا ليس اختلافاً في الاصطلاح- حسب الباحث- بل يعود بعضه إلى اختلاف في التحليل أيضاً، وقد فضّل الفاسي الفهري استخدام مصطلح البناء لغير الفاعل، معتبراً أنّ المحمول فيه سواء كان الفعل أو المصدر أو الفاعل أو اسم الفاعل أو المفعول أو غير ذلك، يُبنى على مكّون لا يحتلّ دور الفاعل المنطقي بل الفاعل الأصلي منزوع أو مزال (demoted)<sup>3</sup>.

وليس هناك محاولة جادة يقول الفهري، لإيجاد معالجة موحّدة للمجهولات الشّخصيّة واللاشخصيّة، وقد اقترح كولنس "Coullins2005" صيغة جديدة لما يسمّى بنظرية امتصاص الإعراب "Case absorption Theoe" قصد تحليل البناء لغير الفاعل الشّخصي الذي يعتمد الافتراضات التالية<sup>4</sup>:

أ- المعلوم: - الفعل الصّغير ف ص يسند الدّور المحوري الخارجي.

- ف ص يفحص الإعراب.

ب- المجهول: - ف ص يسند الدّور المحوري الخارجي.

- البناء (=بن) يفحص الإعراب.

<sup>1</sup> - ينظر: المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص61.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص61(هامش).

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص62-63.

<sup>4</sup> - ذرات اللغة وهندستها دراسة استكشافية أدونيّة، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2010م، ص131.

ويعتمد هذا التحليل على إصعاد المفعول raising، أو ترفيته promotion، إلى فاعل كنتيجة لامتناس بن voi لإعراب المفعول، وأما ما يتعلّق بالإنزال أو الإبخاس demotion الذي يطرأ على الفاعل الأصلي، علماً أن امتناس الإعراب "التصب" كخاصية جوهريّة ليس أمراً مشتركاً، لأنّ مجهول اللأشخص المتعدّي لا يشترك في هذه الخاصية إضافة إلى أنّ المجهول يقتضي إضعاف إحالية الفاعل الضميري الذي يقتزن بصرفه البناء<sup>1</sup>.

ففي تركيب اللأشخص يمتنع إصعاد وترقية المفعول ممّا يؤدّي إلى لا تعدّد اللأشخص، كما في جملة "ويخرج له يوم القيامة كتاباً"، لذا يفترض الفهري أنّ المجهول اللأشخصي له ضمير صامت موسوم بشخص صفر [ Ø ]، بخلاف المجهول الشخصي الذي لا يحمل سمة شخص مثل جملة: "يُتَسَلَّلُ فرداً فرداً عبر الحواجز داعمين بعضاً بعضاً"، ففي هذا التركيب يرتبط الضمير الصّامت المركّب العكائسي "reciprocal" "بعض بعضاً"، وهو عائد لا بدّ من أن يكون مربوطاً بفاعل تركيبي، ويمكن أن يراقب هذا الضمير حملاً ثانياً "secondary predicate" أو حالاً أو تمييزاً مثل "داعمين" في الجملة السابقة أو شأن الحمول الثانية في الجملتين "يُطلق رُكوباً من هنا" و" كان يؤدّي إليه فرادى وجماعات" فالضمير يراقب ضمير الحال في رُكوباً، وفرادى وجماعات<sup>2</sup>.

**3.2- قضايا في الجانب الصوتي:** لقد ركّز تشومسكي في بداية تحليلاته في هذا الاتجاه على الجانب التركيبي خاصة في كتابه المعروف "التركيب التحويلي" syntactic structure سنة 1959م، أمّا في سنة 1968م، فقد ظهر اهتمامه بالجانب الصوتي في كتاب عنوانه "النسق الصوتي للغة الإنجليزية 1968 الفونولوجيا التوليدية المعيار " the sound pattern of englisg" بمشاركة العالم المعروف "موريس هالي" mouris halle"<sup>3</sup>.

ولقد خرج هذا الكتاب متأثراً بنظرية جاكسون الذي يعتبر الفونيمات هي ملامح مميزة، فلم يعكس الكتاب المذكور قواعد اللغة الإنجليزية الصوتية فقط، بل كان يعكس النظرة الكلية الشمولية لتشومسكي، وهي مبدأ عام يحكم النظرية التوليدية التحويلية كما هو معلوم، فالصوت يكون العنصر الأساسي للتفاهم بواسطة اللغة، ولكنّه لا يحمل منفرداً أي معنى، فالأصوات حين توضع جنباً إلى جنب في السلسلة الكلامية تشكّل وحدات دلالية أكبر، ويمكن تصنيف هذه الوحدات الدلالية إلى صنفين اثنين هما، الوحدات المقطعية والوحدات غير المقطعية<sup>4</sup>، ولقد استعمل تشومسكي وهالي 1968م السمات القواعدية الصوتية وأخذوا جل هذه السمات من أعمال جاكسون التي وضعها لوصف الأنسقة الصوتية الموجودة في اللغات البشرية، وقد أقام هذه السمات على أساس إصغائي<sup>5</sup>، أمّا الفونولوجيا المستقلة القطع والفونولوجيا العرضية، فقد عرضت مبادئها على مرحلتين، الأولى سنة 1976م على يد كولد سميث في

<sup>1</sup> - ينظر: ذرات اللغة وهندستها دراسة استكشافية أدوية، ص132.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص132-133.

<sup>3</sup> - الفونولوجيا التوليدية الحديثة، هاري فان درهلست، بورفال سميث، تر: مبارك حنون، وأحمد العلوي، مطبعة التجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1992م، ص5.

<sup>4</sup> - علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، بسام بركة، مركز الإنماء العربي، بيروت، دط، 1988م، ص94.

<sup>5</sup> - مدخل للصوت التوليدية، ص7.



كتابه: "الفونولوجيا المستقلة القطع" وسمّاه بالتّظريّة الأولى، أمّا التّظريّة الثانية، فظهرت عام 1977م على يد وليبرمان وبرنيس في مقالهما الشّهير: "حول التّبر والإيقاع اللّساني"<sup>1</sup>.

أمّا في الجانب العربي، فتبدو الأبحاث التّوليديّة في مجال الأصوات على قدر كبير من الأهميّة النظريّة والمنهجية، سواء تعلّق الأمر بالتّحليل أو بطرق الاستدلال والبرهنة، غير أنّه ليس هناك من رابط بين القواعد المقترحة للأصوات العربيّة بصفة عامّة، فالقواعد المقدّمة صيغت انطلاقاً من أمثلة منتقاة من اللّغة العربيّة تستجيب لرؤية نظريّة خاصّة عامّة، وفي هذا السياق نلاحظ أنّ ترتيب القواعد الصّوتية المشار إليه ينحصر في أصوات العلة حيث تبدو العمليّة في مستوى الأصوات الصّحيحة أكثر تعقيداً<sup>2</sup>، ولقد تمّ محاولة تحليل كثير من الظواهر الصّوتية العربيّة توليدياً في مقارنتها بالاستعمال العربي الحديث وحتى ببعض اللهجات العربيّة الحديثة (مصريّة، عراقية، شامية)<sup>3</sup>، غير أنّنا في الإطار التوليدي لا نجد إلاّ قليلاً من الدّراسات الصّوتية التي تقدّم افتراضات واعية (وصفاً وتفسيراً) لأصوات اللّغة العربيّة، وممن برز في هذا المجال داوود عبده عطية والذي بدوره يؤكّد حقيقة هذا النقص في هذا النوع من الدّراسة، بل ويعتبر ما أُجز في إطار الدّراسات الصّوتية العربيّة قديمها وحديثها هي مجرد وصف للظواهر الصّوتية دون محاولة لتفسيرها<sup>4</sup>؛ أي أنّها مجرد تحليلات صوتية سطحية تعتمد على الوصف الظاهر دون البحث عن تفسيرات لمثل هذه الظواهر، وهو ما تحاول المدرسة التوليديّة تداركه والتّركيز عليه في إطار بحثها الصّوتي.

ولم يكن حال الكتابة الصّوتية التوليديّة في المغرب العربي أفضل حالاً من نظيرتها المشرقية، حيث ظهرت محاولات قليلة في هذا الصّدّد، ولعل من أهم الكتب التي تُذكر في هذا المجال "الترتيب في القواعد الصّوتية في اللّغة العربيّة" أعمال ندوة اللسانيات في خدمة اللّغة العربيّة، تونس 1983م<sup>5</sup>، وكتاب "مدخل للصّوتات التوليديّة لإدريس السّغروشي" الذي سبق الحديث عنه، يضاف إلى ذلك ترجمة لكتب متخصصّة في هذا المجال من طرف الباحثين المغاربة، مثل كتاب: "الفونولوجيا التوليديّة الحديثة لهاري فان درهاليست ونورفال سميث، حيث قام بترجمته الأستاذان مبارك حنون وأحمد العلوي"، وكذلك كتاب "الصّوتات والصّرف ل: ج. كاي، ح، لوفشتم، ج. ر. فيرنيو، م. هالي، أ. هراتز، وقام بترجمته الأستاذان محمّد بلبول وعبد الرزاق تورابي".

وتأتي ضرورة تناول القضايا المتعلّقة بالجانب الصّوتي عند التّوليديين، ذلك أنّ عدداً من الظواهر لا يجوز الاكتفاء بوصفها، لأنّها تثير أسئلة يجب ويتحتم الإجابة عنها<sup>5</sup>. وفي ما يلي بعض المفاهيم والمسائل المتعلّقة بهذا الجانب عند المغاربة التّوليديين:

<sup>1</sup> - ينظر: الفونولوجيا التوليديّة الحديثة، ص 5.

<sup>2</sup> - اللسانيات العربيّة الحديثة، ص 231-232.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 238.

<sup>4</sup> - ينظر: الدّراسات الصّوتية في اللغة العربيّة بين الوصف والتّفسير، داوود عبده، ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربيّة بالرباط، أبريل 1987 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط 1، 1991م، ص 43.

<sup>5</sup> - ينظر: الدّراسات الصّوتية في اللغة العربيّة بين الوصف والتّفسير، ص 43-45.



1.3.2- الأصواتية والصّواتية: الأصواتية "phonctics" تهدف إلى تجويد التّلق بالأصوات والحفاظ على صورتها المعياريّة، وتفرّعت في هذا الوقت إلى أصواتيّة سمعيّة "auditive" ونطقيّة "articulatory"، وإصغائيّة "acoustics" وتأليفيّة "cornbinatory" وآليّة "instrumental" وتقويميّة "corrective" وتزامنيّة "synchronic"<sup>1</sup>، وأمّا وظيفة الأصوات فلم تتدقّق وتتضح إلّا في إطار علم الصّواتية "phonology"، وهو علم يُنصّح كما يقول "بايك" "pike" ما تتقدّم به الأصواتيّة phonctics، ويعدّ دو سوسير de saussure وتروبتسكوي troubetzkoy ومارتيني martinet، وغيرهم من رواد هذا العلم الذي يندرج في اللسانيات العامّة<sup>2</sup> وتسمّى الفونولوجيا التوليديّة الأولى<sup>3</sup>.

فالصّواتية هي نسق من المبادئ الكلّية التي تحدّد طبقة الأنساق الصّواتيّة البشريّة ومن خلالها يتمّ تحديد الأنساق الصّواتيّة الخاصّة في بعض الميادين المخصوصة، وبناءً على ذلك يتضمّن النّسق الصّواتي علاوة على هذه المبادئ مجموعات من القيم البرامترية، وتتنافّر المبادئ ومجموعات البرامترات الخاصّة بلغة معيّنة في إعطاء تخصيص تام للنّسق الصّواتي لهذه اللّغة، وهذا يأتي في إطار نظريّة الوسم التي وضعها تشومسكي وهالي كين 1968م<sup>4</sup>.

ولقد شهدت الفونولوجيا التوليديّة الكلاسيكية تطوّرات متلاحقة، تمثّلت فيما يلي:

1.1.3.2- الفونولوجيا التوليديّة المعياريّة: وتسعى إلى توفير نظام من القواعد يولّد أشكالاً صوتيّة انطلاقاً من أشكال عميقة ومجرّدة وتقرّر الفونولوجيا التوليديّة المعياريّة بوجود تمثيلين:

أ- تمثيل فونولوجي: ويعتبر أكثر تجريدًا لأنّ قطعه الصّوتيّة لم تحدّد بعد.

ب- تمثيل صوتي: ويعتبر ملموسًا بالنّسبة للتمثيل الأول الفونولوجي، وفي الوقت نفسه يعتبر مجرّدًا مقارنة بالإنجاز الصّوتي لأنّه يُغفل العديد من الخاصّيات والملاح<sup>5</sup>.

2.1.3.2- الفونولوجيا المستقلّة القطع والفونولوجيا العروضيّة: تمثّل الفونولوجيا التوليديّة الحديثة التي تتفرّع إلى عدّة نماذج منها الفونولوجيا المستقلّة القطع والفونولوجيا العروضيّة، تنوعًا من الأطر النظريّة المتنافسة التي تسمّى بـ: (غير الخطيّة) في تعارض مع النموذج الذي بلوره تشومسكي وهالي، فالتمثيل الفونولوجي الحديث تمثّل متعدد الأبعاد والطبقات وتمثّل هرمي يشمل وحدات فونولوجيّة أخرى مثل القطع التّفعيليّة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: مدخل للصّواتية التوليديّة، ص 17.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 17.

<sup>3</sup> - الفونولوجيا التوليديّة الحديثة، ص 6-7.

<sup>4</sup> - الصّواتية والصّرف، ج. كاي، ح. لوفشتم، ج. ر. فيرينو، م. هالي، أ. هراتز، ترجمته: محمّد بلول، وعبد الرزاق توراوي، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، 1، 2007م، ص 9.

<sup>5</sup> - ينظر: الفونولوجيا التوليديّة الحديثة، ص 7.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 8.

**2.3.2- المعنى والصوت:** معلوم أنّ الإنسان يتكلم بسليقته، فهو ينتبه بخاصّة إلى المداليل (كلمات، ألفاظ ذات مدلول)، أمّا الأصوات التي تُؤلفها فلا تلفت الأنظار والأسماع أول وهلة، وهذا لا يعني عدم معرفتها، ذلك أنّه لو تلقّظ بها أجنبي يثير انتباهنا برطانتته، وحين ندرك أنّ إدراك الأصوات اللغويّة يواكب إدراكنا لمداليلها، وإذا كان الوعي بطبيعة الأصوات يرتبط بحاسّة السّمع ما يمكننا من تقليد الأصوات والكلمات والتمكّن منها، فإنّ إدراك الأصوات في لغة من اللّغات لا يتأتّى بنفس العفويّة<sup>1</sup>.

وعلى الرّغم من أنّ إشارات الكلام يجب أن تكون مستمرّة، فإنّ إحساسنا يقودنا إلى أنّها عبارة عن متوالي لكيّنونات معزولة، إنّ إمكانيّة تصوّر المنطوقات على أنّها متتاليات لكيّنونات معزولة، هي إحدى الفرضيّات النظريّة الأساسيّة لعلم الأصوات، وإليها تعزى قابليتنا على الكلام عن الأجزاء المستقلّة ومتتالياتها، وتوضيح المدوّنة التي توظّف فيها الرّموز المفردة لتمثيل النطق<sup>2</sup>.

وإذا كان يمكن اعتبار الرّموز اللغويّة دون الالتفات إلى المعنى كما يحصل في بناء الأنساق الصّوريّة البحتة، لكن هذا الاعتبار لا يستتبع البتّة نفي النسبيّة المضمرة الحاصلة بين الرّمز وبين المدلول المتوقّع إنسانه، لذا حتّى يُعدّد شكل ما صوتيًّا أو كتابيًّا رمزًا لغويًّا، يجب أن يحمل بحدّ ذاته إضافة قصديّة إلى مضمون أو معنى معيّن<sup>3</sup>.

**3.3.2- القطعة:** تتجزأ الاتّصالية الصّوتيّة إلى شرائح هي القطعات segments، وتخضع هذه القطعات إلى ترتيب خطّي زمني، تتكوّن هذه القطعات من سمات features، فلا تخضع لترتيب في النظريّة المعيار، لأنّها آتية لا تتعاقب في الزّمن، وتشمل هذه السمات صفات خارجيّة معروفة، مثل: الشّفويّة، الأسنانيّة، الحنجريّة... إلخ، وصفات ذاتيّة مثل الجهر، الهمس، الشدّة، الرّخاوة، ومن القطعات ما هو مفرد وما هو مركّب<sup>4</sup>، وفي نظريّة النموذج الصّوتي للإنجليزيّة (تشومسكي وهالي 1968م) أو في إحدى الصّيّغات المكافئة لها، إنّ كل القطعات الصّوتية هي إمّا في ذاتها عناصر وإمّا توليفة من العناصر، فالعناصر وتعريفاتها تشكّلان المكوّنات الأوّليّة للأنساق الصّوتية، وبعبارة أخرى فإنّ المكوّنات النهائيّة للقطعات الصّوتية هي في ذاتها وحدات مستقلّة قابلة لأن يُتلقّظ بها بصورة مستقلّة، وتبعًا لفكرة تعود في الأصل إلى فيرنويو 1982م، نسلم أنّ العناصر التّالية ملائمة بالنسبة للأنساق الحركيّة.

<sup>1</sup> - ينظر: مدخل للصّوتة التوليدية، ص 17.

<sup>2</sup> - النظام الصّوتي التوليدي، sanford. a schane، ترجمة: نوزاد حسن أحمد، الدّار العربيّة للموسوعات، بيروت، ط 1، 2010م، ص 13.

<sup>3</sup> - اللسانيّة التوليدية والتحويلية، عادل فاحوري، دار الطّليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1988م، ص 33.

<sup>4</sup> - ينظر: مدخل للصّوتة التوليدية، ص 22.

بعض العناصر:

$$1 \begin{bmatrix} - \text{مستدير} \\ + \text{خلفي} \\ - \text{هال} \\ - \text{تق. ج. ل} \\ + \text{سافل} \end{bmatrix} = A \begin{bmatrix} + \text{مستدير} \\ + \text{خلفي} \\ + \text{هال} \\ - \text{تق. ج. ل} \\ - \text{سافل} \end{bmatrix} - U \begin{bmatrix} - \text{مستدير} \\ - \text{خلفي} \\ + \text{هال} \\ - \text{تق. ج. ل} \\ - \text{سافل} \end{bmatrix} = I$$

وهذا التسق يمكن إغناؤه ليصبح قادرًا على التعبير عن تنوع الأنساق الحركية الموجودة.

إنّ التمايز الفردي في طبيعة النطق يساعدنا على تمييز نوعية الصّوت المألوف لدينا في الظلام الدّامس، كما أنّ الشّخص نفسه لا يعيد نفس ما نطقه مرّة أخرى إذا كرّر ما قاله، والتباينات الصّوتية التي تتسم بالأهميّة اللغويّة هي التي تمثّل سيطرة متكلم اللّغة على لغته، فمثلاً من يُخطيء في التمييز بين (bit) و (pit) لا يمكن أن يكون إنجليزيًا خالصًا<sup>2</sup>.

**4.3.2- الوصف الصّوتي والوصف النفساني:** يقوم الوصف الصّوتي على واقع نفساني، فهناك المستوى الصّوتي والمستوى الأصواتي، وهناك القواعد الصّوتية التي تحوّل التمثيلات الصّوتية إلى تمثيلات صوتية<sup>3</sup>، فالطفل بداية يتعلّم التقابلات المميّزة على المستوى الصّوتي، وكذلك القواعد التي تحوّلها إلى منطوق، فما يصفه اللّساني هو ما يتعلّمه الناشئ لذا فهذا الوصف يقوم على أساس واقع نفساني خاص بذلك الطّفل الذي بجدسه يلمس القيود السياقية، فيعرف ويميّز أصوات لغته عن غيرها (الدخيلة والمعربة) والمستحيل والممكن والمستعمل والمهمل، فكلمة "نرجس" بالنسبة للناشئ العربي كلمة دخيلة، وكلمة "عجد" سيئة التكوين، و"سراط" معربة، و"جعل" حسنة التكوين، و"الجع" ممكنة، و"مستشزر" ركيكة وهو ما يؤكّد علاقة الوصف الصّوتي بالواقع النفساني وليس مجرد تصوّر لساني<sup>4</sup>.

**5.3.2- تطبيقات على اللغة العربيّة:** سنتطرق في هذه النّقطة لموضوعين هامّين في اللّغة العربيّة هما، همزة الوصل والذي يسميه أو يعتبره الباحث إدريس السنغروشي "التقاء حركتين"، وكذلك موضوع الإبدال.

**1.5.3.2- التقاء حركتين:** يندرج هذا الموضوع ضمن باب الوصل الذي يرتبط بإمكان تعاقب حركتين في اللّغة العربيّة، فهذه اللّغة لا تبدأ بمد، وبالتالي لا تبدأ بما يسبق المد، وإذا كانت تقبل تعاقب ساكنين داخل الصّرفة، فهي لا تقبل أن تبدأ بمسكن، وذلك في المستوى الموضوع منها، كما أنّ اللّغة العربيّة لا تبدأ بساكن أو ساكنين، ولا تقف على متحرّك، ولذلك جعلت همزة الوصل قبل الساكن الأوّل<sup>5</sup> لتسهّل النطق به، وتحترم القاعدة العامّة. يقول إدريس السنغروشي: «...وتصوّروا- يقصد النّحاة- أنّ هناك أصلاً همزة، والهمزة بطبيعتها ساكن، فكيف يمكن أن نوجدها

<sup>1</sup> - الصّوارة والصرف، ص10.

<sup>2</sup> - ينظر: النّظام الصّوتي التوليدي، ص16-17.

<sup>3</sup> - مدخل للصّوارة التوليدية، ص47.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص47.

<sup>5</sup> - ينظر: مدخل للصّوارة التوليدية، ص85.

للتلفظ بمسكن؟، وهمشوا في اعتبارهم الحركة التي تمثل العنصر المهم في القضية، وهو التوصل إلى التطق بالمسكن أو تسهيل هذه العملية<sup>1</sup>. ويستأنس الباحث برأي الخليل بن أحمد الفراهيدي كما سبق التذكير الذي نعت همزة الوصل بسلم اللسان، ورأى بأن هذا الصوت ليس من أصل البناء، لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف وصل، ويفهم من هذا يقول السغروشنى أن هذه الألف تماثل الحركة، وبما أن الحركة لا يُبتدأ بها تعسر عليهم الأمر واختلط-أي النحاة-، فضاعت رؤاهم بين طبيعة الهمزة ووظيفتها وبين وضعها الأصواتي ووضعها الصوتي<sup>2</sup>، ولم يلاحظ أحد من هؤلاء أن لهمزة الوصل وظيفة حدية، فإذا أمكن لحركات الهمزات الأخرى أن تنقل للساكن قبلها في حالة التسهيل، فيستحيل على همزة الوصل أن تسلك نفس السلوك، إذ يمكن أن تقول: "من أبوك؟"، ويتعذر أن تقول: "من الرجل؟"، وتعذر نقل حركة الهمزة هنا يُبين أن ليس ثمة حركة تنقل ولا همزة توصل، بل هناك صوت خلطوا في وصفه وبيان أحكامه، ويؤثر هذا الصوت على التركيب المقطعي، وسبقه بهمزة حدية ليس غريباً يقول تروبتسكوي"تقوم أيضاً همزة الوصل بوظيفة حدية *délimitative* في بعض اللغات، فلا تمثل صوتية مميزة بل تأتي فقط في بداية الصّرفيات التي تبدأ بحركة"، فما أسموه بهمزة وصل ليس إلا حركة، وما يحدث يكون ظاهرة تعاقب حركتين، أي "hiatus"<sup>3</sup>

ولقد اقترح الباحث لهذه الظاهرة قاعدة من نوع: ح ← Ø / ح لا يشار إلى رتبة الحركة التي يلحقها الحذف وهذا الاقتراح يقلص المشكل ويقصره على الحذف، مع أن الأمر يرتبط بمبادئ عامة في اللغة تتصل ببنية المقاطع، فعندما ننظر إلى معطيات مثل:

أ- لن يفلح التمام، ب- يا رجل اكتب، ج- يا رجل اضرب، د- كيف الحال؟ ه- اجلس حيث الناس، و- أمس الدّابر، ز- دخل الولد، ح- يكتب الولد.

وفي تعليقه على الأمثلة يقول السغروشنى "نلاحظ أن الحركة الثانية من الحركتين المتعاقبتين هي التي تُحذف، وأن الأمر لا يتعلّق بالهمزة، وما يُسمع يكون همزة حدية استثنائية تذهب بذهاب هذا الوضع، فهي تأتي لتخلق مقطعاً يمكنه أن يجذب إليه الساكن السائب الذي تسبّب في إحداث مقطع من نوع = س س، وهذا الساكن هو أداة التعريف التي ليست (أل) كما يتردّد في كتب بعض النحاة، والحركة الثانية التي تأتي أول الصّرفة هي التي تحذف، وهي حركة وصل، كما في المثالين: <sup>4</sup> (جاءوا بالكذاب فصفعوه، أمري لله).

وتطرّق الباحث لمسألة همزة الاستفهام، إذا سبقت همزة (أل) التعريف، حيث تقلب مدّاً، في مثل: "الكتاب تأخذ أم القلم؟"، وجوّز النحاة إسقاطها خطأً ولفظاً في مثل: "الذهب أنفع أم الحديد؟"، دون إشارة للحذف لأنّ هناك ما يشير

<sup>1</sup> - مدخل للصّوابة التوليدية، ص 85.

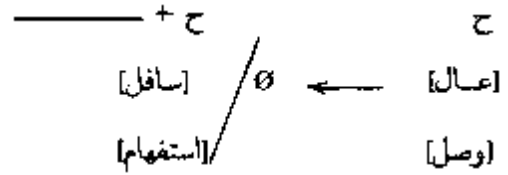
<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 86.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 87.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 87-88.

للاستفهام وهو حرف العطف (أم)، ولو قلنا: "الذهب أنفع" دون كتابة علامة الاستفهام التبس الأمر واختلط الخبر بالاستخبار وأصبح الحذف بذلك غير مقبول.

من كلّ ماسبق يقول السّغروشي أنّ هناك علاقة بين طبيعة حركة الوصل والحذف أو الإدغام الذي ينتج عنه المد فإذا كانت طبيعة حركة الوصل تماثل طبيعة حركة همزة الاستفهام، قام المد بقاعدة، مثل<sup>1</sup>: ح + ح ← ح<sup>-</sup>، وإذا كان العكس قام الحذف بقاعدة:



2.5.3.2- الإبدال: هل اللغة العربية لغة أم لغات؟: يقول السّغروشي بأنّ اللّغات الطّبيعيّة تخضع للتّغيير والتّبديل منها ما هو سياقي تزامني، كالمماثلة والمخالفة والانسجام الصّائتي... إلخ، ومنها ما هو نسقي تزامني أو سماعي نادر ولقد تعرّض النّحاة الأوائل لمثل هذه الظّواهر في اللّغة العربيّة كالبديل أو الإبدال<sup>2</sup>، ولقد حدّد ابن يعيش ظاهرة الإبدال بقوله: «البدل أن تقيم حرفاً مقام حرف إمّا ضرورة وإمّا صنعة واستحساناً، وربّما فرّقوا بين البدل وال عوض، فقالوا: البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض»<sup>3</sup>، في حين عرّفه ابن فارس في كتابه الصّاحبي: «ومن سنن العرب إبدال الحروف وواقامة بعضها مقام بعض، ويقولون "مدحهُ، ومدّههُ"، و"فرسٌ رِفْلٌ، ورفنٌ"، وهو كثير مشهور قد أُلّف فيه العلماء، فأما ما جاء في كتاب الله جلّ ثناؤه، فقوله جلّ ثناؤه: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطُّودِ الْعَظِيمِ﴾ الشعراء (63)<sup>4</sup>».

وحروف الإبدال عندهم في الغالب ما تتضمنه عبارة "استنجده يوم طال"، ومنهم من يجمعها في عبارة "استنجده يوم صال زط"، ويعتبر الرّماني أن الإبدال في هذه الحروف قد اطّرد وكثر، وأن أول من استعمل هذا المصطلح الأصمعي وأُطلق عليه من بعده اسم، القلب، المعاقبة، النّظائر، المضارعة، التعاقب، الاشتقاق الأكبر، أو الكبير...<sup>5</sup>

وفي تعليقه على تعرض أصحاب المعاجم العربيّة خاصّة لهذه المسائل، يرى السّغروشي بأنّ هؤلاء كان عليهم أن يتبيّنوا ما هو تصحيف وما هو إبدال، أمّا ما هو تداخل لغات فعلى أساسه قامت الفصحى، لأنّ ألفاظها اختيرت من لغات عدّة قبائل عربيّة كقيس وقيم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين، وكان عليهم كذلك اقتصار مصطلح

<sup>1</sup> - ينظر: مدخل للصّوابة التوليدية، ص 88-89.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 95.

<sup>3</sup> - شرح المفصل، ابن علي بن يعيش النحوي، صححة وعلّق عليه مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي، مصر، دط، دت ج 10 ص 7. وينظر كذلك: مدخل للصّوابة التوليدية، ص 95.

<sup>4</sup> - الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة، ص 154.

<sup>5</sup> - ينظر مدخل للصّوابة التوليدية، ص 97.

الإبدال على ما يمكن شرحه صوتياً داخل التسق العربي، ويخضع لضوابط هذا التسق، وكان عليهم أيضاً التمييز بين الإبدال وبين تداخل اللغات وبين ما هو تصحيف، لكن ذلك لم يحصل وطفق الدارسون يأخذون عن هذه المعاجم دون تحفظ<sup>1</sup>. وظلّ الدارسون يقول السغروشي يرون في الإبدال، إمّا تداخلاً لغوياً أو تعاقباً أصواتياً يشترط فيه تقارب المخرج والصّفة ولم يقدّم أحدهم بطرح المشكل على مستوى نسقي، فما يخرج عن التقارب والتجانس ويرد في الإبدال، فيجب أن يرجع إلى التصحيف وعيوب التطق، وينطبق هذا على ما يوجد عند أبي الطيّب اللغوي في حرف الجيم، فأصل هذا الحرف في اللغات السامية، هو: ج(g)، ويمكن في التسق العربي أن يأخذ الصّور التالية: دج، د، ج، ش، ي، ك، ء، ق، ع، هـ، ن، ل، ر، م، ويمكن أن يكون تصحيفاً كما يلي: س، ص، ط، ظ، ح، خ، غ، ويكون(ز)، إمّا نسقياً عيياً في النطق، ولا تخرج الحروف يقول السغروشي في اللغة العربية عن هذه الإمكانيات الثلاثة، إمّا التسق أو التصحيف أو العيب النطقي، وكان على المعجميين أن يغربلوا ما جمعه وأن لا يدوّنوا إلا ما أتضح أنّه سليم نسقاً، وكان التّحاة أنضح منهم خطّة وأكثر منهم تحرّجاً باعتمادهم القياس الذي لا يتأتّى إلا في إطار التسق<sup>2</sup>.

4.2- قضايا في الجانب المعجمي الدلالي: لقد أخذ الجانب الدلالي حيّزاً من البحث التوليدي، لكنّه تميّز بعدم الوضوح والتشّتت وعدم ظهور تصوّر متكامل، ويرجع محمّد غاليم ذلك إلى «أنّ أغلب التّماذج التوليدية لم تهتم برصد ظواهر التوليد الدلالي، فعولجت بعض قضاياها في ملاحظات مفرقة لا تطمح إلى بلورة تصوّر متكامل، أو في مباحث أسلوبية أو بلاغية منفصلة عن أية نظرية دلالية واضحة<sup>3</sup>»، لكن اهتمامات متأخرة بالقضايا الدلالية عموماً من جهة، وبالعلاقة بين ماهو دلالي وما هو تصوّري من جهة أخرى، كأعمال ليفين(1977م)، وميلر(1979م) وليكوف وجنسون(1980م) ونوريك(1981م)، وجاكندوف(1978م) و(1983م)، وفوكنيه(1984م)، وآخرين قد أصبحت تسمح ببلورة فرضيات أقوى تهمّ برصد التراكيب الدلالية بصفة عامّة والتراكيب الدلالية المولدة بصفة خاصّة داخل أطر نظرية واضحة<sup>4</sup>.

إنّ الجهود المتأخرة لتلاميذ تشومسكي سلّطت الضوء على مسألة التوليد الدلالي، كبديل عن التسق السابق للغة الذي أقامه أستاذهم تشومسكي، أثمرت نظرية يطلق عليها اسم "الدلالة التوليدية" "generative semantics" وهي كما يرى عادل فاخوري لا تشكّل فقط تعديلاً للجانب الدلالي كما يشي بذلك اسمها، بل أعادت صياغة التّمودج اللغوي بشكل كامل، حيث إنّ الدلالة التوليدية لا تبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية كما ذهب تشومسكي بل بتوليد بنية دلالية مجردة تعطي التمثيل الدلالي، ومن ثمّ تخضع هذه البنية إلى عدّة تحويلات يتمّ خلالها إدخال

1 - ينظر: مدخل للصّوتة التوليدية، ص99.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص103-104.

3 - التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص5(في المقدّمة).

4 - المرجع نفسه، ص6.

مفردات المعجم إلى أن يُتوصَّل أخيراً إلى البنية السطحية<sup>1</sup>. وقد أكّدت الدلالة التوليدية على جملة من الطروحات أهمها:

- أن التركيب لا يمكنه أن يوجد في استقلال عن الدلالة.
- أن مستوى البنية العميقة ليس ضرورياً، ويمكن تعويضه بالتمثيلات الدلالية التي تحددها سلامة البناء، وتقوم التحويلات بالربط بين هذه التمثيلات والتمثيلات السطحية التي تخضع بدورها لشروط التكوين السليم.
- ما يظهر في البنية العميقة (التمثيلات الدلالية) ليس عناصر معجمية، وإنما هي وحدات دلالية، وأن الإدماج المعجمي نوع من التحويلات.
- أن التمثيلات الدلالية ذات طبيعة صورية.

أما عند الباحثين العرب بداية نذكر جهود مازن الوعر في إطار نظرية الدلالة التصنيفية، مُعتمداً على نظرية الدلالة التطبيقية التي وضعها ولتركوك (1979م) إطاراً نظرياً، وهي تهدف إلى تقسيم جملة من المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتركيب، ففي هذا الإطار فرّق الوعر بين المميزات الدلالية المرتبطة بالفعل، وبين الأدوار التي تحدث مع الاسم وهذه المميزات عمودية وأفقية، والعمودية تكون كونية أو إجرائية وإما حركية، فالمميز [+كوني] يتطلب دوراً دلالياً يعبر عنه بموضوع ثبوتي، أما المميز الدلالي [+حركي] فيتطلب دورين دلاليين وظيفيين، يُعبر عنهما بالفاعل والموضوع،<sup>2</sup> أما أفقياً، فيتطلب المميز الدلالي [+شعوري] دوراً دلالياً وظيفياً يُعبر عنه بالمحرّب، بينما يتطلب المميز الدلالي [+استفاداة] دوراً وظيفياً يُعبر عنه بالمستفيد، ويتطلب المميز الدلالي [+مكاني] دوراً دلالياً وظيفياً يُعبر عنه بالمكان.<sup>3</sup>

ونتيجة هذا التقسيم الذي وضعه كوك تُمَيِّز النظرية الدلالية بين الأفعال كالتالي:

- عمودياً بين ثلاثة أفعال ← كونية، إجرائية، حركية.
  - أفقياً بين أربعة أفعال ← أساسية، شعورية، استفاداة، ظرفية (مكانية).
- أما الأدوار الدلالية الوظيفية المرتبطة بالاسم، فهي نوعان:
- الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة والبنية السطحية وجوباً.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانية التوليدية والتحويلية، ص 61.

<sup>2</sup> - ينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات العربية، ص 154.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 220.



- الأدوار الدلالية المستترة التي تحدث في البنية العميقة وجوبًا، لكن يمكن لها أن تحدث في البنية السطحية، ويمكنها أن لا تحدث<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للباحثين المغاربة، فإنَّ حظهم كان أوفر واهتمامهم كان أشد وأعمق بالجانب الدلالي التوليدي، وبرز باحثون متميزون في هذا المجال، ولقد كان للفاسي الفهري حديث عن هذا الجانب في إطار تطرقه للجوانب التركيبية والمعجمية التي طغت على كتاباته التوليدية، لقد انخرط عبد القادر الفاسي الفهري عبر مشاريعه العلمية في بناء صياغات دقيقة لجميع مستويات الدرس اللساني (صرفًا، تركيبًا، معجمًا، ودلالة)، بل عمد إلى طرق مستحدثة مواكبة للتطورات العلمية من قبيل حوسبة اللغة والتوظيف الحاسوبي لها والتخطيط اللغوي، وقد قدّم مع ثلّة من الباحثين في تخصصات مختلفة نظام محلّ آلي صرفي وتركيبيّ ودلاليّ، ونظام توليد آلي صرفي وتركيبيّ ودلاليّ، كما أسهمت أعماله في الدّفع بصياغة نماذج واصفة للغة العربية على وفق الأسئلة الجوهرية التي عرضها، والمعطيات التي تصدّى لها بالتفسير والتحليل فكانت نتائج هذه الأعمال والممارسات النظرية صرحًا واصفًا للغة العربية يتجاوز التراكم الظاهر إلى استشراف الكشف عن التسق الثاوي وراءه<sup>2</sup>.

ولعلّ نموذج المبادئ والوسائط Principles and parameters الذي اقترحه تشومسكي سنة (1981م) في إطار نظرية الربط العاملي يمثّل الصورة المتقدمة للبرنامج التوليدي في الخمسينيات، والذي قدّم أجوبة حول إشكالات التعلّم والحوسبة، فإنّه لبيّ عددًا من المتطلّبات العصرية للنظريات، ومن أبرز ما تميّز به طابعه القالي modular، فعلاوة على أسسه الفلسفية التصورية والمنهجية، وبرنامجه الإيستمولوجي يمتاز النموذج بمحتوى نظرياته الفرعية أو قلبه، وهذه الأخيرة تميّز بالمرونة الكافية لصياغة المبادئ والضوابط الوصفية والنظرية، بل إنّها تتّسع لمقترحات مختلفة داخل نفس النموذج<sup>3</sup>.

ولا يخفى على المستبّع لتطوّرات النظرية التوليدية أنّها تشتغل حاليًا على برنامج الحد الأدنى minimalist program، والذي يسعى إلى بلوغ التفسيرية من طريق الأدنوية، بوصفها نهجًا نظريًا يسعى لأن يقوم بتغطية أكبر عدد من الوقائع والتجارب، عبر استنتاجات منطقية مرتبطة بعدد قليل من الافتراضات والمسلمات، بمعنى أنّ أي خطوات زائدة أو إسقاطات أو رموز أو وظائف أو تمثيلات، ليست ذات ضرورة للربط الأمثل بين الصّوت والمعنى غير المرغوب فيها، وقد سعى عبد القادر الفاسي الفهري إلى استلهام هذا البرنامج والتعريف به، ومحاولة تطبيقه على اللغة العربية وذلك في كتابه المقارنة والتخطيط، وكذلك في كتاب ذرات اللغة وهندستها دراسة استكشافية أدنوية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 220.

<sup>2</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 284.

<sup>3</sup> - ينظر: البناء الموازي، ص 19، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 213-214.

<sup>4</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 214، وينظر: ذرات اللغة وهندستها دراسة استكشافية أدنوية، ص 7.

وعمومًا فبرنامج الفاسي الفهري لمعالجة الجانب الدلالي للغة العربية يندرج ضمن نظرية شاملة ومشروع متكامل للسانيات العربية، والتي يقسمها الدارسون إلى<sup>1</sup>:

- قسم يتعلّق ببناء أوصاف دلالية ذات أسس نظرية واضحة، وذلك في ضوء مستويين مترابطين، مستوى التركيب الدلالي ومستوى الدلالة المعجمية، بما في ذلك دراسة الأوّليات الدلالية التي تقوم عليها بنية المفردات في المعجم العربي والوقوف على الاطرادات الدلالية التي تنظّمه.

- قسم يتعلّق بمحاولة تسجيل تاريخ التطوّرات الدلالية عند العرب القدماء في إطار الإسهام في بناء نظرية تؤرّخ للفكر اللغوي العربي بعيدًا عن الإسقاطات الظرفية يتبنّى منهجية المحاور، والتفاد إلى الأفكار الدالة في الفكر العربي اللغوي والمبادئ الموجهة للبحث في اللغة عند العربي.

ومن هنا يمكن القول بأنّ النظرية الدلالية عند الفاسي الفهري تعتمد على تكييف معطيات النظرية التوليدية الغربية بما يتماشى وخصائص اللغة العربية، وهذا العمل من شأنه أن يسهم في تطوير النظرية التوليدية نفسها.<sup>2</sup>

وإذا كان الفاسي الفهري طغى عنده الجانب التركيبي المعجمي (التحو المعجمي الوظيفي) فإن بعض تلاميذه تخصصوا في هذا الجانب الدلالي بالذات ومن هؤلاء محمد غاليم في كتبه، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم عن دار توبقال للنشر (1987م)، والنظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة مبادئ وتحليل جديدة عن دار توبقال للنشر (2007م) وكذلك قام بالمساهمة في ترجمة بعض الكتب الغربية في هذا التخصص، مثل كتاب: "دلالة اللغة وتصميمها" لـ ر. جاكندوف، و: ن. تشومسكي، و: ر. فندلر، رفقة: محمد الرّحالي وعبد المجيد جحفة، ومن الباحثين المغاربة البارزين في هذا المجال كذلك عبد المجيد جحفة في مجموعة من الكتب والأبحاث، مثل كتاب: "دلالة الزمن في العربية دراسة التسق الزمني للأفعال" عن دار توبقال للنشر، وكذلك كتاب "مدخل إلى الدلالة الحديثة" عن دار توبقال كذلك وبحث بعنوان: "المركب الاسمي والجهة"، بالإضافة إلى مشاركته في ترجمة الكتاب المذكور، وكذلك شوطا عبد اللطيف في بحث بعنوان: "تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء".

ومن المسائل التي عاجلها الباحثون المغاربة في هذا الجانب موضوع "التبشير" الذي اهتم به عبد القادر الفاسي الفهري بشكل خاص، ذلك أنه إلى جانب كونه يمثل مسألة تركيبية من ناحية، فهو عبارة عن تقديم وتأخير في البنية (حركة أفقية)، كما أنه يلعب دورًا مهمًا من الناحية الدلالية، ذلك أنّ كلّ حركة في التركيب ينتج عنها انزياح أو تعبير في الدلالة وبالتالي يمكن القول بأنّ التبشير ذو شقين، تركيبية يحكم أنّه تعبير في مواضع العناصر اللغوية من جهة، ومن جهة أخرى أنّ ذلك التعبير لا يكون اعتباطيًا، بل ينتج عنه تعبير في الدلالة، يقول الفهري: «التبشير "Focalisation" كما يسمّيه البعض، أو الموضوعة "Topicalisation" كما يقول بعض آخر، عملية صورية يتمّ من خلالها نقل مقولة

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 216-217.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 225-226.

كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية... إلخ، من مكان داخلي (أي داخل ج)، إلى مكان خارجي (أي خارج ج)<sup>1</sup>.

إن هذه الحركة لا تكون عفوية فهي محكومة بشروط وضوابط أو قيود هي<sup>2</sup>:

- قيود على المكان المصدر؛ أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة، - قيود على المكان الهدف - قيود على ميدان التحويل، - قيود على صورة التحويل، - قيود على خرج التحويل؛ أي البنية الناتجة عن تطبيق التحويل (Structure). ومن المسائل التي تكلم عنها الدكتور محمد غاليم في كتابه التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم مسألة:

1.4.2- التوليد الدلالي عند القدماء: يرى محمد غاليم أن اللغويين العرب القدامى تعرضوا لمسألة التوليد الدلالي وتعدّد الدلالة الذي تجاوز نطاق الدراسات القرآنية وإن ظلّ وثيق الصلة بها، ليهتمّ به فقهاء اللغة في أبواب المشترك اللفظي والأضداد والمجاز، والأصوليون في مقدّماتهم اللغوية، والبلاغيون في أبواب البيان خاصة.

وإن انطلقنا من هؤلاء جميعاً، فإنّهم اتفقوا على تقسيم وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام هي<sup>3</sup>:

أ- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين.

ب- اختلاف اللفظين والمعنى الواحد.

ج- اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.

لقد فضّل الباحث في هذه المسائل مستفيضاً في شرح المشترك اللفظي، بناءً على تحليلات اللغويين القدامى، كابن يعيش والسكاكي وأبي حسن البصري وابن جني.

فاختلاف اللفظين واختلاف المعنيين في نظر أبي علي الفارسي مثلاً ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنة من لغات تداخلت، ومن أمثله "الألفت"، وتعني الأحق في لغة قيس، والأعسر في لغة تميم، وكذلك لفظ "السليط" وتعني الزيت عند عامة العرب ودهن السم عند أهل اليمن.

وعن النقل المجازي يتحدّث أبو علي الفارسي " بأن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تُستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل، فالهلال، هلال السماء، فقد يعني "حديدة الصيد"، و"فلامه الظفر"، لتشابههما معه في الشكل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص114.

<sup>2</sup> - للاطلاع أكثر على المسألة، ينظر: المرجع نفسه، ص115-123.

<sup>3</sup> - التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص13.

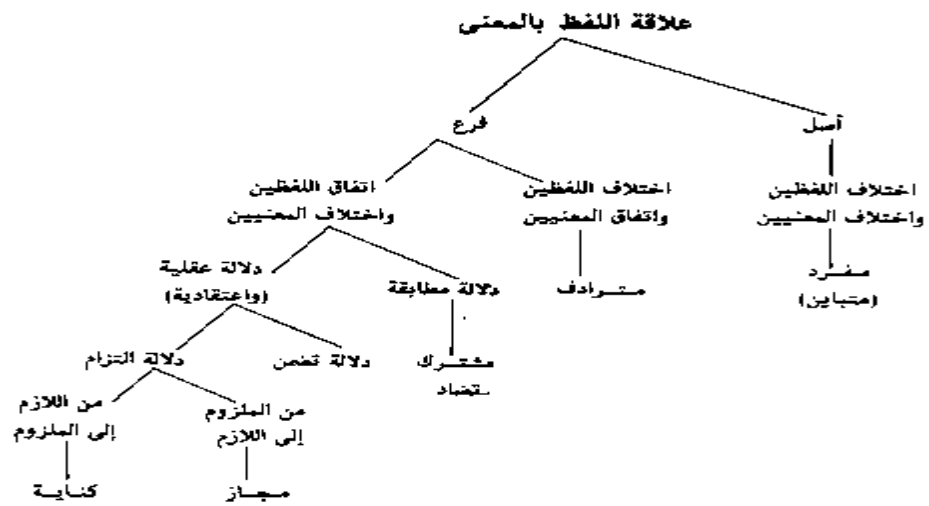
<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص15.

وتحدّث عن موضوع الأضداد، ويكون من خلال التداخل كلفظ "الدقة"، فتعني الظلمة في لغة تميم والضوء في لغة قيس، ويكون كذلك من خلال الاتساع في المعنى، حيث حاول ابن الأنباري تعليل قسم من الأضداد بالتغيّر والاتساع الذي يلحق المعنى المركزي المشترك بين اللفظين، فيكون الأصل في المعنيين المتضادين معنى واحد، ثمّ تداخل الاثنان على جهة الاتساع، فمن ذلك الصّريم، تُقال لليل والنّهار، لأنّ الليل ينصرم من النهار والنّهار ينصرم من الليل<sup>1</sup>.

وتحدّث محمد غاليم عن المجاز، والذي يعني استعمال اللفظ في غير معناه الوضعي، وقد عبّر البيهقي عن طريقتي النقل المجازي بمفهوم: الحقيقة والمجاز، وهما مفهومان مرتبطان بمفهوم الاستعمال، ذلك أنّ اللفظ قبل الاستعمال لا يتّصف بكونه حقيقة، ولا بكونه مجازاً لخروجه عن حدّ كلّ منهما<sup>2</sup>.

وعموماً يقول محمد غاليم أنّ القدماء لاحظوا كثيراً من الظواهر المتعلقة بالتغيّر الدلالي، وجرّدوا مجموعة من العلاقات الرابطة بين المعنى المنقول والمنقول عنه، لكنهم اختلفوا في حصرها، وفي تحديد بعضها، لذا نراهم يشيرون إلى عموميّة العلاقات المجازيّة مثلاً، وإلى أنّ العبرة بأنواعها لا بأشخاصها، إذ يكفي أن تتوفّر العلاقة ليصحّ التحوّل<sup>3</sup>.

إنّ العلاقات المجازيّة التي جرّدها القدماء، قد ظلّت على مستوى الملاحظة لا تظهر قيمتها الإجرائيّة في رصد العلاقات الدلاليّة المعجميّة، وآليات التوليد الدلالي بكيفية واضحة، ويرجع ذلك إلى عدم صياغتها في إطار نظريّة الدلالة المعجميّة، وهو ما ترتّب عن غياب تصوّر نسقي للمعجم يمكنه أن يُعطي لمثل هذه العلاقات معناها داخل بنية نظريّة محدّدة، وختم محمد غاليم حديثه هذا بتقديم مخطّط توضيحي للعلاقة بين اللفظ والمعنى اعتماداً على تحليل القدماء للمسألة<sup>4</sup>:



1 - ينظر: التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص17.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص19.

3 - ينظر: المرجع نفسه، ص32.

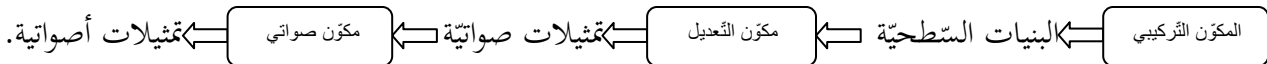
4 - المرجع نفسه، ص33.

ثالثاً- قراءة في نماذج توليدية تحويلية مغربية مختارة: سأحاول في هذا العنصر تقديم قراءة سريعة لعينة من الكتب اللسانية المغربية تشمل كتابين في كل اتجاه أتمنى أن تعطي لمحة مفيدة للقارئ المهتم دون الانغماس في التفاصيل أو التحليل لأنّ المساحة لا تسمح بذلك، وهذه الكتب متاحة للقارئ يمكنه الرجوع إليها والتعامل معها بشكل مباشر، كما أشير إلى نقطة مهمّة هو أنني سأجنب ما استطعت إلى ذلك سبيلاً كتب الرواد الأساسيين لكل اتجاه وهم عبد القادر الفاسي الفهري في الاتجاه التوليدي التحويلي وأحمد المتوكل في الاتجاه الوظيفي التداولي وعبد الرحمان الحاج صالح في الاتجاه التوفيقي التجسيري، لأن كتبهم مشهورة فضلاً عن كونها مصادر أساسية في هذا البحث، غير أنني سأستثني مصطفى غلفان في الاتجاه التقدي التّقومي لأنّ هذا الاتجاه حديث والكتب التي تمثل نموذجاً جيداً فيه قليلة، كما أنني أعتبره كما يعتبره الكثيرون مؤسس الاتجاه اللساني التقدي التّقومي وكتاب "اللسانيات الحديثة" فاتحة الكتب في هذا الاتجاه.

### 1.3- قراءة في كتاب "مدخل للصوتانية التوليدية لإدريس السغروشنّي":

تمّت الإشارة إلى هذا الكتاب في المبحث الأول، وهو من تأليف الباحث المغربي "إدريس السغروشنّي"، وهذا الكتاب سرّ تميّزه أنّه حاول تقديم جانب آخر من هذه النظرية (التوليدية التحويلية) التي علق بأذهان الناس أنّها نظرية تهتم بالتركيب دون بقيّة المستويات، فجاء هذا الكتاب ليسلّط الضوء على الصوتانية التوليدية، صدر هذا الكتاب عن دار توبقال للنشر بالدار البيضاء، الطبعة الأولى سنة 1987م، عدد صفحاته (128 صفحة)، قسّمه صاحبه إلى أربعة فصول: الفصل الأول بعنوان مقدمات أولى، والفصل الثاني بعنوان التمثيلات والقواعد، أمّا الفصل الثالث عنوانه اتجاهات صوتانية حديثة، وأمّا الفصل الرابع فتضمّن تطبيقات على اللغة العربية.

تناول الباحث في الفصل الأول التعريف بمجموعة من المفاهيم كنقطة انطلاق للمؤلف، مثل: المعنى الصوتي الأصواتية والصوتانية، الصوتية، الصوتانية التقليدية والصوتانية التوليدية، نظام السمات والتقابلات، كنسق السمات عند جاكسون ونظام تشومسكي وهالي، ففي حديثه عن الصوتانية التقليدية والصوتانية التوليدية بيّن الباحث أنّ الصوتانية التقليدية تتوخى استخلاص الصوتيات لكل لغة طبيعية بواسطة التقابلات، أمّا الصوتانية التوليدية فتهم بمنح صورة تلقّظية (وظيفية) للبنية التركيبية السطحية (s-structure) التي تنتجها التحويلات التركيبية في النموذج المعياري، وهي كذلك تعمل على مستويات مثل التحويلات التركيبية، أي لها بنية عميقة تحتية لتصعد إلى المستوى السطحي التلقّظي والمستوى التّحتي يمثّل الأصل<sup>1</sup>، ويمثّل للصوتانية التوليدية التي وضعها تشومسكي وهالي (1968م) والتي تعرف بالنظرية المعياري standard theory، ويمكن التمثيل لها بالشكل التالي<sup>2</sup>:



<sup>1</sup> - ينظر: مدخل للصوتانية التوليدية، ص 20.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 21.



والثانية تعتبر [ش] تحتيّة إلى جانب الأصوات الخلفيّة وتقييم القاعدة التّالية:

(19) ش ← ك / — خ  
|  
[خلفي]

ما يجعلنا نستخلص يقول الباحث أنّ القاعدة الأولى أكثر قابلية من الثانية<sup>1</sup>.

أما في الفصل الثالث (اتجاهات صوتية)، فتطرّق الباحث لمسائل هامة منها: اتجاهات في تحليل المقطع وتمثيله وصوارة التبعيّة والصّوارة التّضيدية، يشترط في المقطع الصّوّاتي أن يكون أدنى وحدة توليفيّة phonotactic تكون الحركة قمتها، وتحيط بهذه القمّة قطعات تتحكّم في عدد قيود تأليف المقطع للّغات، يتكوّن المقطع من ثلاثة أجزاء صوتيّة هي: أ- الاستئناف ويشار إليه ب: (إس)، ب- القمّة أو النّوارة ويشار إليها ب: (قم)، ج- الدّيل ويشار إليه ب: (ذ) ويشرف على القمّة والدّيل القافية، وتتميّز اللّغات بأنواع مقاطعها، فإذا كانت لغة ما تملك مقاطع كثيرة التّفريعات فهي أيضًا تملك المقاطع التي دوها تفرعًا، ولقد نصّت نظريّات التقطيع على ما يلي:

أ- أنّ كلّ اللّغات تملك قواعد تمنحها البنية المقطعيّة المناسبة.

ب- أنّ التقطيع يقع أولاً على أساس الكلمة ويمكن أن يعدّل فيما بعد.

ج- أنّ منح بنية المقطع يطبّق قبل القواعد الصّوّاتيّة<sup>2</sup>.

وفي حديث السّغروشي عن نظريّة الصّوارة التّضيدية (autosegmental)، وهي بحسب رأي الباحث أقيمت في الأصل لحل مشكلة الطّواهر النّغميّة أو اللّغات النّغميّة ثم آلت بعد ذلك إلى نظريّة عامّة يركن إليها كثير من الصّوّاتيين التّوليديين في قضايا لغويّة مختلفة كالانسجام (harmony) وبنية المقطع، وفي مشاكل الصّرافة (morphology) اللاّخطيّة، وهذه النظريّة ينظر لها بنوع من التّحفّظ كونها لم تحدّد بعد عدد المستويات الممكنة في نموذجها، كما أنّها لم تفصل في مسألة التّرابط (manpping) الذي يصل بين الهيكل المركزي والمستويات الأخرى ما جعلها تستعين بنظريّة العروض في بعض القضايا الصّوّاتيّة<sup>3</sup>.

وأما في الفصل الرابع فشمّل تطبيقات على اللّغة العربيّة في جوانب صوتيّة تشمل نقطتين أساسيتين هما: التقاء حركتين والإبدال، وهما مسألتان تمّ التّطرّق لهما عند التّطرّق للمستوى الصوتي (الصّوّاتي) في هذا المبحث<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: مدخل للصّوارة التّوليديّة، ص 49-50.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 65-70.

<sup>3</sup> - ينظر المرجع نفسه، ص 79-83.

<sup>4</sup> - ينظر: الصفحات 125-128 من هذا البحث.



وفي الأخير يمكن القول أنّ هذا الكتاب يشكّل إضافة نوعيّة للبحث التوليدي التحويلي العربي والمغربي بشكل خاص، يثبّ تميّز الباحثين المغاربة في مجال البحث اللساني خاصّة في جانبه التوليدي التحويلي سلطاً فيه الباحث الضوء على جانب الصّوارة التوليديّة تأصيلاً وتنظيراً وتطبيقاً، حيث عرّف الباحث ببعض المفاهيم ذات الصّلة مثل: الأصواتيّة والصّوارة والصّوتية، والتّقابل والتّغاير، كما سلط الباحث الضوء على مختلف الاتجاهات الصّواتية التوليديّة التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من التحوّل التوليدي التحويلي، بيّن الباحث أنّ التحوّل التوليدي يتكوّن من ثلاثة مكّونات، مكّون تركيب يصف الجمل وصفاً بنيويّاً يلعب دوراً توليديّاً، ومكّون صوتي يقيم نطق هذا الجمل، ومكّون دلالي يلعب مع المكّون الصّواتي دوراً تأويليّاً، يقرّ الباحث بأنّ الصّوارة التوليديّة تُكمل الدرس الصّوتي التقليدي، وهو بالتّالي ينتهج نهجاً توفيقياً منسجماً مع أدبيات النّظرية التوليديّة التي تعتمد على القواعد الأكثر قدماً، وقد حاول الباحث أن يطبّق بعض هذه الأفكار على اللّغة العربيّة كما سبق التذكير.

اعتمد الباحث على مجموعة قيمة من المصادر والمراجع عربيّة وأجنبيّة، ومن المصادر التراثية التي اعتمدها الباحث سر صناعة الإعراب والمحتسب لابن جنّي، والممتع في التصريف لابن عصفور وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ومن الكتب الحديثة نذكر: دراسات في علم أصوات لداوود عبده، والمنهج الصّوتي للبنية العربيّة لعبد الصّابور شاهين، والصّوامت والصّوائت في العربيّة لجعفر دك الباب.

### 2.3 - قراءة في كتاب "تراكيب اللّغة العربيّة قراءة جديدة لمحمّد الرّحالي":

هذا الكتاب للباحث المغربي "محمّد الرّحالي" صادر عن دار توبقال للنشر بالدار البيضاء ضمن سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج التي يشرف عليها عبد الفاسي الفهري، الطّبعة الأولى (2003م)، عدد صفحات الكتاب (212) صفحة، قسّم الرّحالي كتابه إلى خمسة فصول، الفصل الأول عنوانه: (في تحديد السّمات الإعرابيّة ووظيفتها التركيبيّة) الفصل الثاني عنوانه: (تصميم بنية الجملة وتوزيع المقولات الوظيفيّة)، الفصل الثالث عنوانه: (توزيع الاشتقاق سمات الفعل "الإعراب" والوجه والزّمن)، الفصل الرّابع عنوانه: (إعراب الرّفْع وموقع الفاعل والموضع)، أمّا الفصل الأخير فعنوانه: (بعض مظاهر التّوازي بين بنية الجملة والبنية والمركّب الحدّي إعراب الجر ونقل الاسم في بنية الإضافة)، ينطلق فيها الباحث من مجموعة من التّساؤلات في إطار البرنامج الأدنوي، ومن هذه الأسئلة لماذا نحتاج إلى الإعراب، وما طبيعة السّمات الإعرابيّة، وما دور هذه السّمات في التصميم العام للتّحوّل؟<sup>1</sup>

تطرّق الباحث في الفصل الأوّل لمسائل هامّة منها نظريّة الإعراب المجرد، حيث تحدّث عن السّمات الإعرابيّة الاسميّة والفعلية مبيناً أنّ للسّمات الإعرابيّة مكانة مهمّة في البرنامج الأدنوي، وهو ينطلق من مسلّمة أنّ التّحوّل الكلّي يقدّم شيئين: أ- مجموعة (set) من السّمات أو الخصائص اللّغويّة، ب- العمليّات التي تنطبق على هذه السّمات

<sup>1</sup> - ينظر: تراكيب اللّغة العربيّة مقارنة جديدة، ص 19.

لتوليد العبارات اللغوية، ومنه فإنّ النحو أو التسق الحاسوبي كما يرى الباحث هو تحويل السمات اللغوية إلى عبارات لغوية وتخزين هذه السمات في مداخل المعجم، والسمات الإعرابية تنقسم إلى قسمين:

أ- سمات إعرابية اسمية: وهي سمات اختيارية غير لازمة ومتحركة، فلا شيء في المعجم يقول بأنّ الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ب- سمات إعرابية فعلية: وهي سمات لازمة بخلاف الاسم، فالفعل كتب مثلاً يمتلك في المعجم السمة الفرادية [+نصب]، أي يمتلك القدرة على إسناد إعراب النصب<sup>1</sup>.

وقد بين الباحث أنّ البرنامج الأدنوي لتشومسكي يحتوي تناقضات كثيرة من بينها مثلاً افتراضه أنّ الإعراب غير مؤوّل في مستوى وجهتي المعنى والصوت، ومن جهة أخرى يقدم تشومسكي (1992-1995) افتراضاً عاماً مفاده أنّ القيود على التمثيلات قيود نظرية الربط والإعراب والنظرية المحورية، وللخروج من هذا المأزق يقول الباحث عدّ الإعراب سمة مؤوّلة على مستوى الصورة الصوتية ويضع هذا التأويل إلى ما يسميه بيكر (1988) مبدأ معاينة الصورة الصوتية الذي يمكن تقديمه كما يلي:

كل علاقة قرن إعرابي case-indexing relation في البنية السطحية يجب أن تؤوّل بواسطة قواعد الصورة الصوتية<sup>2</sup>.

وقد تعرّض الباحث لموضوع الإعراب الدلالي وهو إعراب يجعل السمات الإعرابية سمات مؤوّلة، لأنّه يفترض وجود تأويل دلالي محدد يلزم مركباً معيناً في موقع ثابت، وبحكم ذلك يأخذ إعراباً ثابتاً لتبيان هذا التلازم، وهو إعراب لا يمكن أن تمحوه العمليات الحاسوبية وإلاّ لن يتمكّن المركب القصود من أن يؤوّل في الصورة المنطقية، وهنا تقع النظرية في تناقض آخر يقول الباحث، فقد تضمّنت إعرابين واحد مؤوّل في الصورة المنطقية والآخر غير مؤوّل، لذا فإنّ النظرية يقول الرحالي يجب أن تميّز بين إعرابين: إعراب بنيوي محوسب وإعراب دلالي غير محوسب، علماً أنّ مفهوم الإعراب الدلالي كما عرّفه تشومسكي (1986) لا ينسجم مع مبادئ البرنامج الأدنوي ما يدعو للاستغناء عن هذا الإعراب<sup>3</sup>.

ما جعل الباحث يذهب إلى أنّ السمات الإعرابية ذات طبيعة صرفية لا دلالية، وهي مؤوّلة في وجهة الصوت تقوم برصد الخصائص السطحية للموضوعات، وهي تدخل في صميم البنية الداخلية للنحو، وهي التي تحرك الحوسبة الخاصة بتوزيع المركبات الحديثة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: تراكيب اللغة العربية مقارنة جديدة، ص 23-25.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 26-27.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 42-47.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 19.

أما في الفصل الثاني فتعرض الباحث لمسائل مهمة كبنية الجملة، وافتراضات عن كلفة المقولات الوظيفية وتسويغها ورتبتها والانتقاء الدلالي والحيز، ففي حديثه عن بنية الجملة يذكر الباحث أن النظرة التوليدية لبنية الجملة تنقسم إلى قسمين: قسم تسقط فيه المقولات الجوهرية التي يصطلح عليها بالمقولات المعجمية (إسقاط معجمي)، وقسم تسقط فيه المقولات الوظيفية (إسقاط وظيفي)، ونظرية المبادئ والوسائط تذهب إلى أن الإسقاط الوظيفي يتضمن إسقاطاً للمصدرية وآخر للزمن، لكنها تختلف في عدد ونوع ورتبة المقولات الوظيفية الموجودة في ريبض الزمن الأيمن وفي ريبضه الأيسر، وقد اقترح الفاسي الفهري (1990م و1993م) وتشومسكي (1988م) أن التتابق يحتل بين المصدرية والزمن، واقترح بولوك (1989م) أن التتابق يسفل الزمن، وقد بين تشومسكي (1995م) أن التتابق غير موجود بوصفه إسقاطاً تركيبياً مستقلاً، وقد بين الفاسي الفهري (1990م) أنه توجد مقولات وظيفية أخرى في الريبض الأيسر للزمن إلى جانب التتابق مثل الوجه والموجه والنفي، واقترح مقولات وظيفية أخرى في الريبض الأيمن للزمن مثل الجهة والبناء، وفي إطار تفكيك مقولة المصدرية، وقد بين ردزي (1997م) أن الريبض الأيسر للمصدرية يضم مقولة القوة والموضع والبؤرة والتصرف<sup>1</sup>، وقد أجاب الباحث في سياق حديثه عن مجموعة من الأسئلة من بينها، هل المقولات الوظيفية كلفة أم لا؟ ما هي المبادئ التي تتحكم في وجود بعضها أو غياب بعضها الآخر من النحو؟ وما المبادئ التي تحكم رتبته<sup>2</sup>؟ وفي حديث الكاتب عن رتبة المقولات الوظيفية، يقول بأن جل الأبحاث التي اهتمت بالإسقاطات الصرفية أو الوظيفية داخل الجملة تذهب صراحة أو ضمناً إلى القول بأن رتبة هذه الإسقاطات قارة على الأقل في الأنحاء الخاصة، حيث يذهب الفهري (1990م) إلى أن رتبة المقولات الوظيفية في اللغة العربية تنتظم على النحو التالي:

مصدرية < موجه < نفي < وجه < تطابق < زمن — بناء — جهة

ويتحكم في ترتيب المقولات الوظيفية كما يرى الباحث إلى جانب القيود التي تفرضها أنساق الخرج هناك خصائص أخرى تحدد هذا الترتيب يمكن إجمالها في علاقتين:

أ- علاقة الانتقاء الدلالي semantic seiection للرؤوس.

ب- علاقة الحيز scope relations<sup>3</sup>.

ويخلص الباحث في آخر هذا الفصل إلى كون بنية الجملة أدنوية، وأن المقولات الوظيفية كلفة ليس بمعنى أنها جميعها تتحقق بالضرورة في كل اللغات والأنماط الجمالية وأن النحو الكلي يحدد طبقة محدودة من المقولات الوظيفية وتختلف اللغات والأنماط الجمالية في اختيار وإسقاط بعض هذه المقولات وفقاً لمبادئ معينة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: تراكيب اللغة العربية مقارنة جديدة، ص 50-51.

<sup>2</sup> - للاطلاع على رأي الكاتب في الإجابة عن تلك التساؤلات، ينظر: المرجع نفسه، ص 51-64.

<sup>3</sup> - ينظر المرجع نفسه، ص 64-76.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 77-78.

أما في الفصل الثالث فتناول الرحالي مسائل توزيع إعراب الفعل بادئاً بالفعل المضارع حيث تعرّض لحالات إعرابه وبنائه، ثم تناول الفعل الماضي ثمّ الأمر، وكذلك مسائل أخرى مثل: المنظورية والوسم الإعرابي ونقل الفعل، وموضوع لافيت بعنوان تحليل أدنوي بدون أدنوية، وكذلك تطرّق لمسألة البنى الاستفهامية والبنى الخبرية<sup>1</sup>، وفي حديثه عن الفعل يؤكّد الباحث أن الإعراب بمعناه الصّرف تركيب لا يلعب أي دور في تركيب الفعل العربي، وأنّ ما عدّ إعراباً في الفعل هو علامة دالة على الوجه الذي يملك خصائص دلالية وتركيبية مختلفة عن الإعراب، وأنّ الأفعال الثلاثة (المضارع والماضي والأمر) تتميز جميعها بحمل سمة الوجه/الإعراب، رغم الاختلافات التركيبية بينها، فالفعل المضارع والماضي مثلاً رغم اختلاف توزيعهما فهما يشتركان في حمل نفس الوجه الدال على الطّلب والمتحقّق في صورة الجزم<sup>2</sup>.

وفي دفاعه عن رأيه حول نقطة تحليل أدنوي بدون أدنوية يعتبر الرحالي أنّ الحجّة النظرية المستندة إلى الأدنوية المقدّمة لصالح اقتراح تقدّم الزمن على النّفي شجرتياً، وعدم صعود الفعل إلى الزمن في التحليل المقدّم، حيث إنّ بعض أدوات النّفي في اللغة العربية تملك خصائص موجهية ووجهية وزمنية، حيث يذهب بنمامون (1992م) وأوحلا (1993م) إلى أنّ الفعل المضارع في (98أ) غير مخصّص للزمن، كما أن حرّفي النّفي (لن ولم) في (98ب، ج) يعدّان صورتين متمنتين للحرف لا: (98أ- لا يقرأ الرّجل الكتب، ب- لن يقرأ الرّجل الكتب، ج- لم يقرأ الرّجل الكتب) ويقترح بنمامون وأوحلا أن النّفي في (98) يصعد ليندمج في الزمن في حين أنّ الفعل يقتصر على الصّعود إلى التّطابق في بنية مماثله ل:

(99) [م ز] م نفي [م تط] م ف [ف ، ف ، ف ، وهذا الاقتراح يقول الباحث يقوم على حجّتين تتمثّل الأولى في أنّ نقل الفعل عبر النّفي يؤدّي إلى خرق الأدنوية لذلك يستقر الفعل في التّطابق أو يتضام مع النّفي، وتتمثّل الحجّة الثانية في اعتبار الفعل المضارع غير حامل للزمن كما في (101) "يقرأ الرّجل الكتاب" وفي رأي الباحث أنّ اقتراح تقدّم الزمن على النّفي لا يدعمه برهان تجريبي، ومن الناحية النظرية لا شيء يمنع النّفي أن يعلو الزمن، أمّا الحجّة النظرية المستندة إلى الأدنوية لصالح هذا الاقتراح فهي تسقط بمجرد تغيير رتبة الزمن والنّفي الواردة في (99) لصالح تلك المقدّمة في:

(62) مصدرى <(وجه>) <(موجه>) <(نفي>) <(موجه>) <(وجه>) <زمن> ف.

بالإضافة إلى هذا يقول الباحث فإن امتلاك النّفي لخصائص زمنية لا يستدعي أن يعلوه الزمن بل العكس فالرتبة: (زمن < ف) تجعل اشتقاق الجمل الواردة في (98) أكثر اقتصاداً فلا يحتاج الفعل للقيام بخطوة غير مبرّرة مثل الانتقال إلى النّفي للتضام معه لتفادي الأدنوية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: تراكيب اللغة العربية مقارنة جديدة ، ص 80-123.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 132.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه ، ص 114-118.

وعلى العموم يذكر الباحث أنّ الفعل في الرتبة العربيّة تبعاً لاقتراح الفهري (1987م، 1993م) (ف.فا.مف) يحتل موقع الصّرفة لا المصدرية كما في اللغات الجرمانيّة، وأنّ الفعل في البنى الخبريّة والاستفهاميّة لا يصعد للمصدرية باستثناء بنية الأمر، وسبب ذلك أن فعل الأمر يتفرد بتراكيب ذي خصائص مميّزة عن المضارع والماضي من التّاحية الصّرفيّة والتّوزيعيّة، وقد بيّن الباحث أنّ الفعل الماضي والأمر موسومان أيضاً بالوجه (أو الإعراب) خلافاً لما يذهب إليه النّحاة، وقد بيّن الباحث أنّ سبب عدم ظهور الوجه على الفعل الماضي صوتي صرف لا تركيبياً<sup>1</sup>.

أمّا في الفصل الرّابع فتحدّث الباحث عن الموضوع والفاعل المقدم وموقع الفاعل وتطابقه وموقعه في اللغات الصّلتية\*<sup>2</sup>، وعلى العموم يذكر الباحث أنّ الفاعل المقدم في اللّغة العربيّة يملك خصائص الموضوع التّوزيعيّة والإحاليّة، وأنّ التعميم التجريبي الملائم الذي يرصد إحالة الموضوع، سواء أكان يربط موقع الفاعل أو المفعول هو الذي يشترط أن يوسم هذا المكوّن بسمة التّخصيص لا بسمة التّعريف، كما يذكر الباحث أن عدم سماح العربيّة بتقدّم الفاعل عن الفعل مرده إلى كون العربيّة لا تلجأ إلى محو إعراب الزّمن بواسطة التّقل إلى مخصّص الزّمن، وهي تسمح بإسقاط الفاعل لأنّها تسمح بمحو إعراب الرّفيع بواسطة دمج التّطابق في الزّمن، وقد ذكر الباحث أنّ الإعراب يلعب الدور الأساس في تحديد الرّتبة السّطحيّة للفاعل، ومفهوم الفاعلية عند الباحث مفهوم مرّن لا يمكن اختزاله في الإعراب وحده بل هو فاعليّة موزّعة تقوم على أنّ خصائص الفاعل المتعلّقة بالتأويل الدّلالي والإعراب والتّطابق ومبدأ الإسقاط تشتقّ من مواقع تركيبية مختلفة ومتعدّدة<sup>3</sup>.

وأما في الفصل الأخير فتناول الباحث أنماط الإضافة، الإضافة المحضة والإضافة المعنويّة، الإضافة الحرّة ووسيط الجر وبنيات وسيطة، حيث يذكر الباحث أن النّحاة يميّزون بين نوعين من الإضافة: أ- الإضافة المعنويّة أو المحضة مثل: (كتاب الشّعر)، ب- إضافة لفظيّة أو غير محضة مثل: (محرّبة البطالة)، وأنّ التّوليديين المهتمّين بتركيب الإضافة يقيمون تمييزاً آخر يفرّق بين تركيبية الإضافة السّابقيين وتركيب الإضافة بالحرف، وهو ما يسمّى بالحالة المطلقة absolute state أو الجر التحليلي analytic genitive، ويمتاز هذا الضّرب الأخير من تراكيب الإضافة الذي يسميه الباحث الإضافة الحرّة بدخول حرف جر على المضاف إليه، ويرد هذا النوع في العربيّة الدّارحة مثل المغربيّة في مثل (الدّار ذبال حمد)، بالإضافة إلى التّوعين السّابقيين مثل: (دار حمد)، و(ماكلة الخبز)، وأنّ العربيّة تقدّم معطيات يفصل فيها الحرف بين المضاف والمضاف إليه كما في: (كتاب لسيبويه)<sup>4</sup>، وإجمالاً فإنّ الباحث يذهب إلى أنّ إعراب الجر يلعب دوراً هاماً في تحديد رتبة مكوّنات المركّب الحدي في الإضافة كما يفعل الرّفيع دوراً هاماً في تحديد الرّتبة في الجملة الفعليّة، ويقترح الباحث وسيطاً يسمّى وسيط الجر على منوال وسيط الرّفيع، وهذا الوسيط يحدّد رتبة المضاف

<sup>1</sup> - ينظر: تراكيب اللغة العربيّة مقارنة جديدة، ص 20.

\* - هي مجموعة من اللغات مثل الأيرلندية والولشيّة

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 135-160.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 160-161.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 164-165.

إليه (أو فاعل الإضافة) يرصد الفرق بين الإضافة المحضة والإضافة الحرّة، فعندما يتحقّق الجرّ بالنقل نقل المضاف إليه إلى مخصّص الحد، فإنّنا نحصل على الإضافة المحضة، وعندما يتحقّق الجرّ بواسطة الحرف فإنّنا نحصل على الإضافة الحرّة، وقد بيّن الباحث أن إعراب الجرّ في الإضافة المحضة ناتج عن العلاقة القائمة بين الحد والحرف، والتحقّق الصرفي للحرف أو عدمه هو الذي يميّز بين ضربَي الإضافة<sup>1</sup>.

وفي الأخير نقول إنّ هذا الكتاب يندرج ضمن نموذج البرنامج الأدنوي، بيّن الرّحالي أنّ السّمات الإعرابيّة ذات طبيعة صرفية تركيبية لا دلالية وهي مسوّغة داخل التّصميم الداخلي للنحو بكونها تحرك الحوسبة الخاصّة بتوزيع المكّبات الحديثة، تناول الباحث قضية الرتبة وتغيّراتها بناءً على وجهة نظر الفاسي الفهري، يعتبر الباحث أن الفعلين (الماضي والأمر) موسومان أيضًا بالوجه (أو الإعراب) خلافاً لما يذكره التّحاة العرب، وأن سبب عدم ظهور الوجه على الماضي صرفي صوتي لا تركيب، بيّن الرّحالي أنّ الفاعل في الرّبتين (ف.فا.مف) و(فا.ف.مف) لا ينتقل إلى موقع سابق للفعل كما بيّن أنّ إعراب الجرّ يلعب دوراً هاماً في تحديد رتبة مكوّنات المركّب الحدي في الإضافة وهو كالدور الذي يلعبه الرّفيع في تحديد الرتبة في الجملة الفعلية.

لقد اعتمد الباحث على جملة من المصادر والمراجع العربيّة والأجنبيّة، نذكر منها على سبيل المثال: الكافية في النحو للإسترابادي، وأسرار العربيّة للأنباري، وشرح المفصل لابن يعيش، إضافة إلى أغلب كتب الفاسي الفهري لأنّ الباحث كما ذكرنا ينشط في إطار رؤية الفاسي الفهري التوليديّة ككتاب اللسانيات واللغة العربيّة والبناء الموازي وكذلك كتاب محمّد غاليم بنية الجملة الوظيفيّة الزمن ومقولات أخرى.

\* - جدول يتضمّن عناوين منجزات توليدية تحويلية مغاربية (كتب، رسائل جامعيّة عليا، مقالات محكمة):

بما أنّ الموضوع يتعلّق بالمنجز اللساني المغربي وبسبب استحالة التّعرّص لكل صغيرة وكبيرة بهذا الخصوص اعتمدت هذه الطّريقة التي يعتمدها النّفاد اللسانيون في حالات كثيرة\*، وذلك بذكر عناوين بعض الأعمال بعينها كنموذج من نماذج كثيرة في هذا السياق، سأحاول قدر المستطاع أن تشمل دول المغرب العربي الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر، وإن أمكن حتّى بقية دول المغرب الأخرى)، وأن تشمل فترات زمنية مختلفة، ولا يخفى على المتتبّع ريادة المغرب الأقصى في ذلك بكلّ تجرّد وموضوعيّة، نظراً للأسباب المذكورة، ربّما الاستثناء هو الاتجاه التوفيقّي التّجسيري الذي تأتي فيه الرّيادة للحاج صالح الذي أثار في الباحثين الجزائريين خاصّة تلاميذه، وهذه المنجزات التوليديّة التحويليّة يحتويها الجدول التالي:

<sup>1</sup> - ينظر: تراكيب اللغة العربيّة مقارنة جديدة، ص 207-208.

\* - نذكر على سبيل المثال ما قامت به فاطمة الهاشمي بكوش "نشأة الدرس اللساني العربي الحديث"، ص 26-28، وينظر اللسانيات العربيّة الحديثة، ص 18، 89، 94

أولاً:	عنوان الكتاب	المؤلف	البلد	السنة	ملاحظات
01	اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية	عبد الفاسي الفهري	المغرب	1985م	من جزئين
02	مدخل للصوتة التوليديّة	إدريس السّرعوشي	//	1987م	ضمن سلسلة المعرفة اللسانية
03	التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم	محمد غاليم	//	1987م	//
04	مدخل إلى الدلالة الحديثة ضمن سلسلة المعرفة اللسانية	عبد المجيد جحفة	//	2000م	//
05	تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة	محمد الرّحالي	//	2003م	//
06	دروس في التركيب بين النظرية التوليديّة التحويلية والنحو المعجمي الوظيفي	محمد الشكري	//	2005م	دار الأمان بالرباط
07	توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط	شكري الميخوت	تونس	2009م	دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت
08	اللسانيات التوليديّة من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة	غلفان، الملاح، علوي	المغرب	2010م	الطبعة الجديدة 2016 3 أجزاء
09	القواعد التحويلية في الجملة العربية	عبد الحليم بن عيسى	الجزائر	2011م	دار الكتب العلمية بيروت
10	التحو التحويلي الاسم والفعل والحرف	صالح الكشو	تونس	2012م	مركز النشر الجامعي
ثانياً:	عنوان البحث الجامعي	المؤلف	البلد	السنة	ملاحظات
01	البنى المنيّة للمجهول في اللغة العربية (رسالة دكتوراه)	عبد اللطيف شوطا	المغرب	1983م	كلية الآداب الرباط
02	العلائق الاشتقاقية نموذج الأفعال (رسالة دكتوراه)	محمد بلبول	//	1984م	//
03	بنية الفعل الوظيفية (رسالة دكتوراه)	محمد كية الشكري	//	1984م	//
04	البناء لغير الفاعل (رسالة دكتوراه)	نعيمّة توكاني	//	1986م	//
05	بناء الجملة في شعر أبي فراس الحمداني دراسة توليدية تحويلية (رسالة ماجستير)	الشريف ميهوبي	الجزائر	1988م	جامعة عين شمس
06	حروف الجر في اللغة العربية بعض قضايا التركيب والدلالة (بحث ليل دبلوم الدراسات العليا)	عبد المجيد جحفة	المغرب	1989م	كلية الآداب بالرباط
07	الإبدال في اللغة العربية (رسالة دكتوراه)	محمد الوادي	المغرب	1990م	//
08	النسق الصرفي وتركيب الفعل في اللغة العربية مقارنة توليدية	محمد غاليم	المغرب	2000م	كلية الآداب عين الشق الرباط
09	الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية (رسالة دكتوراه)	محمد الرّحالي	المغرب	2000م	كلية الآداب الرباط
10	الاتجاه التوليدي في النحو العربي دراسة في فكر خليل أحمد عمارة من خلال كتابه في نحو اللغة وتراكيبها رسالة ماجستير	بويكر زكموط	الجزائر	2012م	جامعة قاصدي مرياح ورقلة
ثالثاً:	عنوان المقال أو الدراسة	المؤلف	البلد	السنة	
01	أشكال الرتبة وباب الاشتغال بعض الملاحظات المنهجية	ع القادر الفاسي الفهري	المغرب	1984م	تكامل المعرفة عدد 9



02	عن الجيم	إدريس السّغروشنّي	المغرب	1984م	تكامل المعرفة عدد خاص باللسانيات
03	بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية	محمد الرحالي	المغرب	1992م	منشورات معهد الأداب ابن ميسك
04	تحليل نماذج تركيبية في اللغة العربية في نظرية الربط العاملي تحليل نقل الرأس	محمد أمقران	//	1992م	كلية الأداب مكناش سلسلة الندوات رقم:4
05	العائد المنعكس "نفس" في الجملة العربية من خلال نظرية الربط العاملي	الحسن السعيدّي	المغرب	1995م	حوليات كلية الأداب مراكش عدد6.
06	الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية	أحمد الطيب بنكيران	//	1997م	عالم الفكر عدد:3يناير/مارس
07	الإعراب وصرفة الفعل في اللغة العربية	عبد اللطيف شوطا	المغرب	1997م	سلسلة الندوات رقم:4
08	دور اللسانيات في تحليل التراكيب اللغوية النحو التحويلي أنموذجًا	شفيقة العلوي	الجزائر	2002م	مجلة المبرز المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
09	بعض مظاهر التحويلات التيمية والبراديجماتية في اللسانيات المعاصرة ضمن العناصر الإبدالية والتيمية والأسلوبية في الفكر العلمي	محمد بلبول	المغرب	2004م	سلسلة ندوات ومناظرات رقم:116
10	بعض أسس التصور النحوي في برنامج الحد الأدنى	محمد غاليم	المغرب	2006م	مجلة اللسانيات واللغة العربية

## المبحث الثالث: قضية الرتبة عند الفاسي الفهري "عينة":

تمهيد:

إنّ من المحاولات التي نالت قصب السبق ونالت شهرة ممتدة في البلاد العربيّة تلك التي أسّس لها عبد القدر الفاسي الفهري وتلاميذه المتأثرون بمنهجه في المغرب الأقصى، ومن شايعهم في بعض البلاد العربيّة كالجائر والذين حاولوا تلمّس المنهج التوليدي، وتطبيق الكتابة التفسيرية في إعادة وصف منظومة اللّغة العربيّة، ولعلّ أهمّ البحوث التي عاجلت اللّغة من تلك الزاوية دراسة الفهري الموسومة بـ: "اللسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبية ودلالية"، والتي استند فيها الفهري إلى أنموذج الباحثة برزنان (1978م) ومن أهمّ المفصل التي ارتكزت عليها الرّؤية ما يلي<sup>1</sup>:

أ- اللّغة العربيّة لغة طبيعيّة خضعت لبنية التطوّر والتّعير كسائر اللّغات الأخرى.

ب- التّحو العربي القديم غير صالح لوصف اللّغة العربيّة في وضعها الرّاهن.

ج- نسبة الوصف التّحوي القديم وعدم استفائه لجميع صور الكلام المسموع.

د- التّشابه البنيوي بين العربيّة وسائر لغات العالم باعتبارها لغة طبيعيّة.

هـ- نقد المنهج الوصفي لعدم كفايته التفسيرية.

و- نقد الوصفية العربيّة لجزئية نظرتها وعدم تقديمها للبدائل اللّسانية المعوّضة لرفض العلّة والتقدير والعامل التّحوي.

ز- ضرورة تأسيس لسانيات ظواهر للعربيّة يخضع الاستدلال فيها إلى التجربة.

ح- وجوب أن تكون القواعد التركيبية إسقاطاً للمعجم.

لهذا يمكن القول بأنّ أهمّ ما راكمه الفاسي الفهري من أبحاث جاءت مواكبة لتطوّرات الدّرس التوليدي وللقضايا التركيبية والصّرفية والمعجمية التي شغلت أتباع هذه المدرسة، وقد تمثّلت هذه الأعمال والبحوث في الآتي<sup>2</sup>:

- الانشغال بمسألة الرتبة من خلال النّظرية الموسّعة\* التي اقترحها تشومسكي أواسط السبعينيات، الرتبة الأصليّة (فا.ف.مف)، النّقل، التّبعير، التّفكيك، بنية المركّب الاسمي...

- قضايا الرّبط والضّمائر التي شغلت برنامج الرّبط العملي الذي اقترحه تشومسكي (1981م).

<sup>1</sup> - الدّراسات اللسانية في المملكة العربيّة السعوديّة، ص 79.

\* - النّظرية الموسّعة مصطلح يرمز إلى النّظرية المعيار الموسّعة (1972) *Théorie standard étendue*. وتتجلّى معالم هذه النّظرية في الدّراسات المتنوّعة التي يجمعها كتابا تشومسكي التالين: 1- (1972) *Questions de sémantique*، 2- (1977) *Essais sur la forme et le sens*.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانية في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 283.

- البحث في أطرادات المعجم العربي، وذلك بناءً على مسلمات نظرية تهدف إلى الدفاع عن كون المعجم ليس مجاله الخصائص الفرادية غير المتنبأ بها، وإنما هو مجال لبناء تعميمات واكتشاف أطرادات تحتاج إلى نماذج نظرية واضحة، ومن ثم فإنّ الانشغال بتركيب وصرف الصيغ في اللغة العربية، كالبناء للمفعول والمطاوعة والتعدي...، يعدّ مدخلاً لاستخلاص وفهم آليات اشتغال المعجم.

- الدفاع عن جعل اللسانيات ذات طبيعة مقارنة، ذلك أنّ فهم أي لغة لا يكون بمعزل عن فهم لغة أخرى لاستخلاص ما تشترك فيه اللغات، ومن ثمّ فإنّ كتاب "البناء الموازي للفهري" يعدّ تعميمًا لقضايا أثرت في الأبحاث السابقة كالرتبة والضّمائر والبناء للمفعول... إلخ، وذلك بغية الوصول إلى أعظم تفسير لهذه الظواهر وغيرها بناءً على نظرية الترابط العاملي.

- انشغاله مؤخرًا بالقضايا المعجمية التي لا تأخذ دلالتها إلا داخل التركيب، ذلك لأنّ مبادئ وقواعد وتعميمات التركيب تسمح بتقييد المعجم، والكشف عن الجانب الاطرادي فيه، وهذا ما ظهر في دراسات من قبيل تركيب الأحداث التشجير التعدي، المعجم المولّد... إلخ.

ولا يخفى على المتتبع لتطورات النظرية التوليدية أهمية النموذج الذي تشتغل عليه حاليًا، وهو البرنامج الأدوني أو النظرية الأدوتية التي ألفت فيها تشومسكي كتابًا، وهو البرنامج الذي نجد له تطبيقات عملية على اللغة العربية عند الباحث<sup>1</sup>.

أهم القضايا التي عاجلها الفهري دراسة وصفية تحليلية:

### أولاً: قضية الرتبة في اللغة العربية:

لقد ذكرنا فيما سبق أن عبد القادر الفاسي الفهري انشغل بناءً على النظرية الموسعة التي اقترحها تشومسكي أواسط السبعينيات من القرن الماضي ببعض القضايا التركيبية، خاصة قضية الرتبة في اللغة العربية بالإضافة إلى مسائل أخرى كالتبئير، والتفكيك، وسنقوم في هذا الحيز من البحث بمحاولة شرح وتحليل وتوضيح أفكار الباحث في هذه المسائل بالذات، لأنّ المقام لا يسمح بالتطرق لكل أفكاره، فهو يعتبر مدرسة قائمة بذاتها إن صحّ التعبير، والبحث في جهوده يحتاج إلى بحوث كثيرة لغزارة ما قدمه أو ما تناوله بعض النظر عن موقفنا تجاهه، وقد ظهر بعضها فيما سبق، ولعلّه سيظهر كذلك من خلال تحليل بعض الأفكار أثناء هذا المبحث الذي سيكون خاصًا بأفكار الباحث حصراً.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 284.

- يأتي اهتمام الدارسين المتأثرين بالمدرسة التوليديّة التحويليّة لتشومسكي بقضية الرتبة ضمن قضايا أخرى ذلك أنّ فهم موضوع الرتبة يعدّ مدخلاً إلزامياً لفهم مجموعة من الظواهر التركيبيّة الأخرى، أهمّها:
- إشكال الإعراب والإسناد في اللغة العربيّة.
  - إشكال الضمائر والمتصلات بما فيها ظاهرة التطابق التي تتنوّع تبعاً لترتيب عناصر الجملة.
  - أنّ التركيز على الرتبة الأصليّة وآليات اشتقاقها يمكننا من فهم آليات اشتقاق الرتبة الممكنة.
  - اعتبار الفعل رأساً له مخصّص (الفاعل) وفضلة اختياريّة أو إجباريّة (بحسب كون الفعل لازماً أو متعدّياً) والذي يجزّنا إلى البحث عن إمكانيّة التوازي بين الرتبة التي تسند إلى مكونات الجملة والرتبة داخل المركّب الاسمي (الحدي).

غير أنّ مسألة الإقرار بأوليّة عنصر نحوي ما في سلّميّة ترتيبه النحوي ليس أمراً هيئاً على الإطلاق، ذلك أنّ الدارسين قديماً وحديثاً قد أجهدوا أنفسهم في مسألة الأصل والرتبة دون الوصول إلى رأي فاصل يمكن التوقّف عنده، ذلك أنّ ظاهر التركيب الوظيفي للغة لا يستجيب دوماً لمنطق التقدير، ففي السياق مثلاً قد يكون من التّمحّل أن نقدّم ترابطاً بين المبتدأ والخبر المفرد الذي لا يكون فعلاً، كقولنا: "الولد مجتهد"، حيث قدّر الفهري أنّ الرّابط "كان" مزوّداً بدلالة الزّمن والجهة، كان الولد مجتهداً (NP+NP+SV)<sup>1</sup>.

ومما يدل على صعوبة الأخذ برأي قاطع في مسألة الرتبة في اللغة العربيّة موقف عبد القادر الفهري نفسه المتخبّط، الذي رأى بداية أنّ الرتبة الأصليّة في اللغة العربيّة من نمط (ف . فا . مف ) أي (فعل +فاعل +مفعول)، إلّا أنّ موقفه هذا عرف تراجعاً جاءت انعكاساً لتطور المنهج التوليدي، وقد عبّر عن هذا التراجع المتكرّر في كتب "اللّسانيات و اللغة العربيّة" ثم "البناء الموازي" ثم "المقارنة والتّخطيط" على التّوالي كما سبق التذكير.

إلّا أنّ عبد القادر الفاسي الفهري يرى بأنّ هذا الخلط والتّخبط أمر طبيعي وموجود عند اللّسانيين التوليديين الغربيين، فكربنبرك يرى أنّ الرتبة في الإنجليزيّة هي: (فا . ف . مف)، (SVO)، وتشومسكي يذهب في هذا الاتجاه بالفعل إلّا أنّ McCaialey اقترح أن تكون الرتبة الأصليّة للإنجليزيّة هي (ف . فا . مف )

<sup>1</sup> -- ينظر: دراسات في اللسانيات العربيّة، ص 81.

(VSO)، وقد اعتبر كرينبرك أنّ اللّغة العربيّة هي من نمط (ف.فا.مف)، وهنا يقول الفاسي الفهري بأنّ هذا الموقف هو موقفي كذلك في إطار التحليل التوليدي الذي قدّمته للّغة العربيّة.<sup>1</sup>

علماً أنّ تشومسكي ينكر وجود نمط (ف . فا . مف) الموجود في اللّغة العربيّة، غير أنّه لم يقدم دليلاً على هذا الموقف، وهو يعتقد أنّ كلّ اللّغات هي من نمط (فا . ف. مف)، ويستدل على أصليّة هذه الرتبة بقاعدة مقوليّة يراها صالحة لتأصيل الرتبة في جميع اللّغات يصوغها على النحو التالي :

ح ← م . س صرفة م . ف.<sup>2</sup>

### 1.1 - أصل الرتبة في اللّغة العربيّة من نمط (ف . فا . مف) :

يقول الفهري نفترض أنّ الرتبة في اللّغة العربيّة من نمط ف. فا. (مف1 . مف2)، فهي الرتبة الواردة في الجمل :

1 - جاء الرَّجُلُ.

2 - أَكَلَ عَمْرُ التَّقَاحَةَ.

3 - أعطى زيدٌ عمراً هديّةً.

فهذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمّن فعلاً متعدّياً إلى مفعول، بحيث يتوسّط الفاعل بين الفعل والمفعول، وهذه مؤشّرات على وجود التّمط المذكور (ف. فا . مف)، وإذا كان الفعل لازماً، يمكن افتراض نوع من قلب الفاعل: (subject in vorsion) أو نقله من موضع قبل الفعل إلى موضع بعده، كما في الدّارحة المغربيّة .

5 - جَاؤْ لَوْلَادُ.

6 - لَوْلَادُ جَاؤْ.

7 - حمّد ضربُ دريسُ.

8 - ؟؟ ضرب حمّد دريس .

<sup>1</sup> - ينظر : اللسانيات واللغة العربيّة، ج1، ص 104-105.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص105، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص285.

غير أنّ التّركيب رقم (8) يكاد يكون غير مقبول، بل يمكن أن يكون لاحقاً، والتّركيب في (5) لا يطرح إشكالاً باعتبار أنّ اللهجة المغربية من نمط (فا. ف. مف)، وكذلك الفرق بين (5) و(8) ليس غريباً، أمّا في الفصحى فليس هناك فرق من هذا النوع، ما يوحي بأنّ الرتبة أصلية في الجمل الثلاث، وليست مشتقة لأنّه لا يوجد نظرية للتحويلات تتيح نقل الفاعل بين الفعل و المفعول لأنّه لن يكون واقعياً.<sup>1</sup>

ومما يقوّي اعتماد النمطية المذكورة هو عدم وقوع اللبس في الجمل التي يكون فيها الفاعل والمفعول به مما يتعدّر ظهور العلامة الإعرابية على آخره مثل الأسماء المقصورة دون إعراب بارز مثل الجملتين :

9 - ضرب عيسى موسى .

10 - ضرب موسى عيسى .

ففي رأي الفهري فإنّ عيسى في الجملة رقم (9) هو فاعل بالضرورة اعتماداً على القاعدة، وكذلك هو المفعول به في الجملة رقم (10) اعتماداً على القاعدة (ف.فا.مف).<sup>2</sup>

في حين يختلف الأمر في الجملة التالية :

11 - ضرب عيسى زيد.<sup>3</sup>

ففي هذه الجملة تقدّم المفعول به عن الفاعل، وذلك لأنّ (زيد) جاء على حال الرفع وعدم التنوين بالتّصّب الذي يثبت المفعولية، وكذلك يعتبر عيسى مفعولاً به رغم عدم ظهور العلامة، ودلّ على ذلك زيد المرفوعة، وهذا يعبر عن القاعدة النمطية الأصلية من (ف.فا.مف) إلى (ف.مف.فا.) وهذا جائز في اللغة العربية.

ومّا يوحي بصدق هذه النمطية على اللغة العربية كذلك بعض القيود على الإضمار، حيث إنّ النّحاة يذكرون أنّ مفسّر الضمير يجب أن يتقدّمه إمّا لفظاً أو رتبةً، فمّا يتقدّمه لفظاً الجملة رقم (12)، ومّا يتقدّمه رتبةً الجملة رقم (13):

12 - ابتلى إبراهيم ربه.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 105-106، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص285-286.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص106، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص286.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص107.

13 – دخل مَكْتَبُهُ زيدًا.

وإذا تأخر مفسر الضمير (المفعول به في الجملتين) في الرتبة أو اللفظ فإن التركيب غير جائز (الجملة لاحنة).

14\* ابتلى رُئُهُ إبراهيم<sup>1</sup>.

ومما يدلّ كذلك على تصدّر الفعل الجملة العربيّة ظاهرة التّطابق بين الفعل والفاعل في الجنس والعدد، حيث إنّ الفعل يطابق الفاعل في الجنس والعدد إذا تقدّم الفاعل عليه، أمّا إذا تصدّر الفعل الجملة فإنّه لا يطابقه في العدد :

15 – جاء الأَوْلَادُ.

16 – الأَوْلَادُ جاؤُوا.

17\* جاؤُوا الأَوْلَادُ.<sup>2</sup>

وهنا يقول الفهري: «فإذا كانت نظرية التّطابق كما رسمتها، فإنّ مثل هذه المعطيات يمكن أن يساهم في بناء الحجّة على أنّ العربيّة من نمط ف فامف»<sup>3</sup>.

إنّ هذه الدلائل يمكن أن تثبت الاقتراح المفترض المذكور والذي يعتمد على المكونات الواردة داخل الجملة ورتبتها، لكن هناك نوعا آخر من المؤشّرات تربط الجملة بالرتبة في المركّبات الأخرى، كالمركّبات الاسميّة والحرفيّة والوصفيّة... إلخ. خاصّة بعد اقتراح تشومسكي نظريّة جديدة للقواعد المركّبة، وبعد أعمال دجاكندوف وجماعته في إطار ما دعي بنظريّة س-، وهذه النظريّة ترى أنّ جلّ المركّبات لها بني داخلية مكوّنة من رأس (head) وفضلات (complement) ومخصّصات (specifiers)، طبقًا للشكل الوارد في (18)، لأنّ هناك تعميمات تركيبية ودلالية توحد بين المركّبات المختلفة<sup>4</sup>:

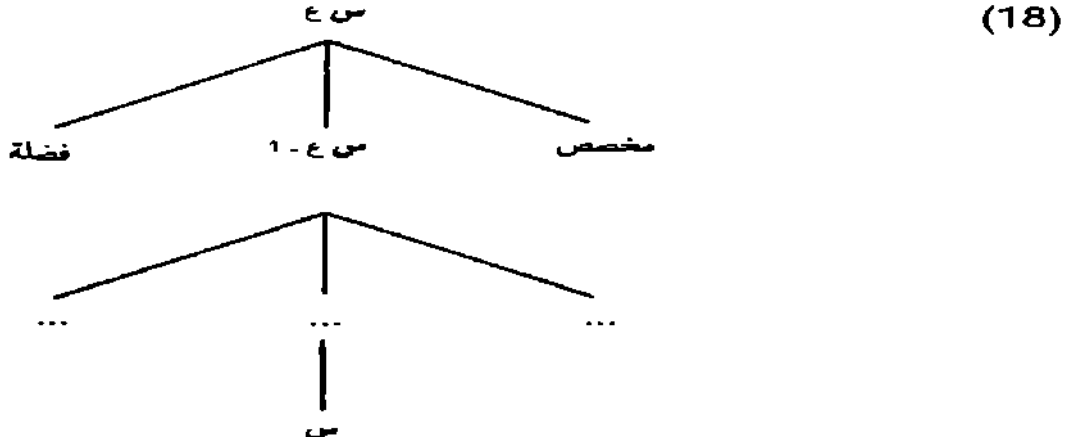
<sup>1</sup> – ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص107.

<sup>2</sup> – ينظر: المرجع نفسه، ص107، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص287.

<sup>3</sup> – المرجع نفسه، ص107.

<sup>4</sup> – ينظر: المرجع نفسه، ص107-108.





واللغة العربية يرد فيها الفعل رأساً في المركب الاسمي، والحرف رأساً في المركب الحرفي، والصفة رأساً في المركب الوصفي... إلخ، قياساً على هذا المبدأ أمكن القول بأن الفعل في صدر الجملة هو أصل الرتبة كسائر الرؤوس الأخرى التي توجد في صدر مركباتها، وهذا ما يجعل من الممكن تبسيط القواعد المقولية للغة العربية، وصياغة مبدأ عام هو (الرأس في الصدر)<sup>1</sup>.

واستناداً على ما سبق يقول الفهري: «تلك إذن مؤشرات أولى توحى بأن الرتبة في اللغة العربية من نمط (ف.فا.مف)، وأن ضمن النحو العربي قاعدة مثل:

20- ح ← ف.م.س \* م.ح\*<sup>2</sup>».

وتجدر الإشارة إلى أن الفهري اعتمد كثيراً على تحليلات النحاة القدامى في مواضع كثيرة من تحليله للغة العربية انطلاقاً من النحو التوليدي، من ذلك مثلاً فكرة التّسوير والمراقبة وقيود التّبئير والبرهنة على صحة رتبة (ف.فا.مف)، كما تجدر الإشارة إلى أنه أعاد النظر في الكثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكييفها مع مرونة النسق في اللغة العربية، مثلما راجع بعض الثوابت في النحو العربي كالتمييز بين الجملتين الاسمية والفعلية، ليثبت وجود بنية واحدة فقط في اللغة العربية، وهي الجملة الفعلية، وهي كما قلنا في القاعدة المقولية (ف.فا.مف)، وكان شغله الشاغل البرهنة على صحة هذا الرأي<sup>3</sup>، الذي بطبيعة الحال يطرح مجموعة من التساؤلات، بدءاً بالتخلّي عن الجملة الاسمية، والتي أولاهما النحاة قديماً عناية أكثر حتى من الجملة الفعلية نفسها، بالإضافة إلى الآراء الأخرى التي تتحدث عن أنواع كثيرة للجملة، ناهيك عن سبب اختيار هذه القاعدة (ف.فا.مف) والتي أصلاً ينكرها أستاذه كما قال!؟

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص108.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص108.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص291.

### 1.1.1- تغييرات الرتبة ومستويات التحليل:

إنّ أبواب الابتداء والاشتغال وباب التقديم والتأخير لا بدّ لكل من يريد أن يبحث في النحو أن يوضع ويجلّل ما يوجد فيها من مواد ومعطيات في إطار النموذج الذي يتبناه للتحليل، كما أنّ معرفة العلاقة بين ما أسماه النحاة الجمل الاسميّة والجمل الفعلية وما يرتبط بهما من مفاهيم، كالتناسخ والفعل الناسخ ضرورية لوضع قواعد اللغة العربيّة، بل هي بداية وضع أول قاعدة النحو<sup>1</sup>.

واستناداً إلى هذه المعطيات يستدلّ الفهري على أنّ الرتبة الأصل في اللغة العربيّة هي: (ف.فا.مف) بافتراض وجود رابطة في الجمل الاسميّة وافتراض قواعد التفكيك والتبئير والزحلقة والحلق في بني أخرى، وهي افتراضات مؤسّسة تركيبياً ودلاليّاً، وليست ذات قيمة تفسيرية فقط، بل ذات قيمة وصفية كذلك، لأنّها تقدّم وصفاً أمثل للغة العربيّة وتربطها بمثيلاها من اللغات الطبيعية<sup>2</sup>.

#### 1.1.1.1- البنى الاستخبارية : هناك حروف وأسماء يذكرها النحاة القدامى لها الصدارة، وهو أمر غير

صحيح على ما يعتقد الفهري كحروف الاستفهام (الهمزة، هل) وأسمائه (من، ما، متى...) ذلك أن مركبات اسمية أو حرفية أو ظرفية (لأنّها قد تقوم مقامها) قد تظل في مكان داخل التركيب دون أن تتصدّره وذلك في نوعين من الاستفهام (الاستفهام الصدى)؛ وهو استفهام يكرّر الجملة الخبرية محافظاً على الرتبة فيها والاستفهام المتعدد؛ وهو استفهام تصوّري ينصبّ على أكثر من مكوّن، ومن أمثلته :

21 - جاء من ؟ بنبر من أو الضّغط عليها.

22- من ضرب من بماذا ؟

23 - فإذا عرفنا من يرجع له الفضل في ماذا أمكن أن نحكم بتبصّر؟<sup>3</sup>

إنّ ما ذكرناه يوحي بأنّ المركّبات الاسميّة والحرفية والاستفهامية توجد أصلاً في البنية الجمليّة، ثمّ تنتقل إلى مكان يسميه النحاة صدر الكلام، وهو أمر يحتاج إلى تدقيق، ذلك أنّ هذا المكان أصلاً هو موضع خارج الجملة (خارج ج)، وهو المكان الذي تولّد فيه الحروف المصدرية أو الحروف الناسخة (كان، إن)

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربيّة، ج1، ص109-110.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 290-291.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في اللغة العربية، ج1، ص110-111.

وحروف الاستفهام (الهمزة، هل)، وهذا الموضع يصطلح عليه (مص) اختصاراً لمصدر المقابل لمصطلح complementizer ، وهذا الموضع يتم توليده عن طريق القاعدة:

24 ج ← (مص) ح<sup>1</sup>.

وأغلب الجمل الاستفهامية باستثناء الصدى يوجد فيها (مص)، خلافاً للجمل الخبرية التي لا يوجد فيها دائماً، وهي جمل من مرتبة ج (لا ج فقط)، ويمثل البنية العامة للاستفهام الرسم التالي:



حيث إن (مص) هذا يتقدم الفعل، ولكنّ الموضع (topic) يتقدمه إذا وُجد ولا يصحّ العكس ولنلاحظ الجمل :

26 - زيد هل ضربته؟

27 - زيد من ضربه؟

28\* من زيد ضربه؟

29\* هل زيد ضربته؟

30 - ماذا شربت؟

31 - ابن من رأيت ؟

فموضع أدوات الاستفهام إذا (مص) إلى الريض الأيمن لـ ج حيث توجد ملحقة (adjoined) بـ ج فالحروف الموصولات تولد في القاعدة، حيث تملأ القواعد المعجمية هذا الموضع بها، أما المركبات التي ذكرناها فتتولد أولاً في داخل البنية، ثم تنتقل إلى مكان (مص) إذا ظلّ فارغاً في البنية السطحية، وهذا ما يفسّر التوزيع التكاملي بين حروف وأسماء الاستفهام (complementary distribution)، فلا يمكن ظهورهما معاً، يقول الفهري: لنفترض أنّ هذا النقل يتمّ بواسطة تحويل يمكن صياغته مؤقتاً كالتالي :

32 س - مص - ص - أ [+م] - ع ← 1-4-3-أث-5.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 111.

وهذا التحويل لا ينطبق فقط على ما يسميه النحاة بحروف وأدوات الصدارة كما في المثالين (30-31)، ولكنه ينطبق كذلك في البنى التي خرّجوها عن الابتداء، وهو مقيد بقيود يشترك فيها مع التقديم في الجمل الخبرية، وسيتم التطرق للموضوع عند الحديث عن التبئير.<sup>1</sup>

**2.1.1.1- الابتداء الخبري :** يرى الفهري بأن الابتداء عند النحاة لا يقع فقط عند صدر الجملة، أي في الرّبط أو الضاحية اليمنى، كما في البنية (25)، ولكنه يقع الى الرّبط الأيسر :

33- زيدٌ ضربتهُ.

34- ضربتهُ زيدٌ.

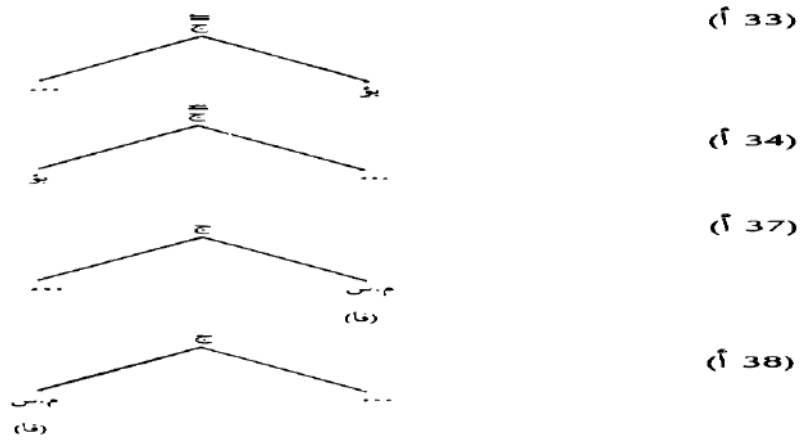
35- زيدٌ أبوه مريضٌ.

36- أبوه مريضٌ زيدٌ.

37- رجلٌ في الدّارِ.

38- في الدّارِ رجلٌ.

المبتدأ يوجد داخل ج في الجملة البسيطة الأخيرة (38)، بينما في جملة معقدة مثل الجملة (33) فالمبتدأ يوجد (خارج ج) خارج الجملة في موضع أعلى من مكان الموصول، وهو مكان البؤرة (focus) أو الموضع (topuc)، ويرمز له ب: بؤ.<sup>2</sup> ويتم رسم هذا الموضع بواسطة القاعدة التالية :



<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 111-112.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 112-113.

وهذه الخاصية توجد كما ذكرنا في الاستفهام كما في البنية (25)، كما أن ميزة الرضيّة لا تميّز البنى الابتدائية وحدها، بل تشمل الاشتغال والتّقديم كذلك.<sup>1</sup> يقول الفهري: «وسأعمل على تقديم جزء من نظرية للرّتبة في اللغة العربيّة تتكفّل بتفسير التّعميمات الرّضيّة الآتية :

أ- المركّب المستفهم عنه يوجد في ررض ج الأيمن .

ب- المبتدأ الخبري يوجد : - في ررض ج الأيمن أو في ررضها الأيسر .

- في ررض ج الأيمن أو في ررضها الأيسر .

ج- المشغول عنه يوجد في ررض ج الأيمن أو في ررضها الأيسر».<sup>2</sup>

3.1.1.1- التّبئير : في هذا التّصور عرض الفهري لما يسمى التّبئير (focalisation)، والذي يطلق عليه البعض الموضوعية (topicalisation) وهو عملية صورّية يتمّ بمقتضاها نقل مقولة كبرى (major category) كالمركّبات الاسميّة والحرفيّة والوصفيّة... إلخ من مكان داخل الجملة (داخل ج) مكان داخلي إلى مكان (خارج ج) خارج الجملة أي مكان البؤرة المحدّدة بالقاعدة التّالية :  
ج ← (بؤ) ج . ولنلاحظ الجمل:

40- (أ) إيّاك نعبد .

(ب) الله أدعو .

41- في الدّار وجدته .

42- غداً سنلتقي .

43- أميتاً كان ؟

44- أمّا عن زيد فحدّث ولا حرج .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص113-114.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص114.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص114، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص288.

من المفترض أنّ هذه العملية التي تجمع بين مكان داخل إسقاط أقصى maximal projection هو ج، ومكان خارج هذا الإسقاط تتم بواسطة تحويل نقل يصاغ كما يلي :

45- س - أ - ص ← 1.2.1.أث.3.

غير أنّ هذا التحويل يعتبر من المشاكل المطروحة في البحث اللساني لأنه غير مطّرد، ولا ينطبق بصفة مطلقة بل تتحكّم فيه مجموعة من القيود منها:

- قيود على المكان المصدر أي المكان الذي تنطلق منه المقولة (المحوّلة).

- قيود على المكان الهدف الذي ستنتقل إليه .

- قيود على ميدان التحويل.

- قيود على خرج التحويل، أي البنية الناتجة على تطبيقه (output structure).<sup>1</sup>

ومن خصوصيات التبئير أنّ العنصر المبّار لا يترك أثراً ضميرياً في موضعه السّابق داخل الجملة، ويحتفظ بإعرابه الذي أسند إليه في ذلك الموقع.<sup>2</sup>

وقد استمد عبد القادر الفاسي الفهري بعض هذه القيود المتعلقة بالنقل من آراء النّحاة القدامى وبعضها من آراء تشومسكي، ومن ذلك مبدأ التتابع السلّكي successive cyclicity الذي اقترحه تشومسكي سنة 1973م، ويتمّ بموجبه النقل من المكان المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف ومبدأ التّحتية subjacency.<sup>3</sup>

إلا أنّ هذا الانتقال المتتابع يقول الفهري ليس حرّاً في اللّغات، بل يخضع لقيود كذلك تتمثّل في:

- أنّ التدرّج لا يحدث إلّا عبر (مص) الذي يعتبر باباً للإفلات (esce hatch)، يوجد في بعض اللّغات ولا يوجد في أخرى .

<sup>1</sup> - اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 115.

<sup>2</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص288.

<sup>3</sup> - ينظر اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ص 288، وينظر اللسانيات واللغة العربية ج1، ص116 - 117.

- إنَّ التتابع السلكي لا يحصل إلا حينما يعمل في المصدر في فعل من الأفعال التي تعتبر جسورًا (bridge verbs)، وهي أفعال نفسية من نوع خاص تحوّل للمقولة المنتقلة الإفلات، ومن هذه الأفعال: ظن حسب، حال، علم... إلخ.

- أن الموصول يجب أن يكون خبريًا لا استفهاميًا ليحدث النقل المتدرج، وهذا ما أدى بتشومسكي إلى صياغة قاعدتين للنقل، واحدة للتبئير، والأخرى للاستفهام بصفة مبسطة جدًا:

أ- انقل م (move wh).

ب- انقل م.س (move NP).

وفي مرحلة ثانية اقترح تشومسكي توحيد هاتين القاعدتين في قاعدة واحدة، هي:

- انقل أ (move a) أ مقولة كبرى<sup>1</sup>.

ومنه يمكن أن نحمل بعض خصائص التبئير/الموضعة فيما يلي<sup>2</sup>:

أ- يجمع التبئير بين محلّين واحد داخل الإسقاط وواحد خارجه.

ب- يقع في الجمل المدججة والجمل الرئيسية.

ج- يمكن أن تنتقل البؤرة مسافة بعيدة (إسقاطات متعدّدة).

د- هذا الانتقال (تأويليًا كان أم تحويليًا) يخضع لمبدأ التتابع السلكي ومبدأ محلي كمبدأ التحتية.

هـ- تنتقل البؤرة إلى الرّبط الأيمن ل ج.

و- لا يترك هذا النقل أثرًا ضميريًا وإنما يكون المكان المصدر فارغًا.

ز- ترث البؤرة إعراب الأثر.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية ج 1، ص 119-120.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 123.



### 4.1.1.1 - الخفق والتبئير:

إضافة إلى تغييرات الرتبة التي تحدث قبل الفعل، والتي يصورها تحويل التبئير، هناك تغييرات تحدث قبل الفعل وتُغيّر محلّيًا رتب الفضلات كما في الجملة:

78- ضرب الولد زيدًا.

فهذا التقديم يختلف عن التبئير في عدّة خصائص تضبطه قاعدة من نوع خاص تضبط هذا النوع من التبئير في الرتبة هي قاعدة الخفق (sister nodes)، في حين أنّ التبئير غير محدد في إسقاط واحد، وهو لا يجمع بين عمجرتين أختين، بل يجمع بين موقعين (خارجي وداخلي)، فإذا أخذنا على سبيل المثال الجملة: من تريد أن أضرب؟

فإنّ التحويل الذي أصاب هذه الجملة يمكن تتبّعه من خلال السلكيّة التالية:

تريد أن أضرب من.

تريد من أن أضرب.

من تريد أن أضرب.

والتبئير الذي يحدث محلّيًا بعد الفعل معيّدًا ترتيب الفضلات، يطلق عليه الفاسي الفهري اسم الزحلقة أو الخفق، كما في الجمل التالية:

ضرب زيدًا الولد.

ضرب الولد زيدًا.

جاء البارحة كثير من الرجال.

جاء كثير من الرجال البارحة.

جاء كثير البارحة من الرجال.

كم تظن أنّ زيدًا قد تزوّج من النساء؟

كم تظنّ من النساء أنّ زيدا تزوّج؟

وينتهي من تحليله إلى أنّ الخفق لا يؤشّر بشكل يذكر في الصورة النمطية للجمل، ولذلك يمكن اعتباره قاعدة أسلوبية لا تحويلية.<sup>1</sup>

**5.1.1.1- التفكيك:** يعالج الفهري ضمن قضية الرتبة ظاهرة التفكيك (dislocation)، وهو باعتبار الجهة نوعان تفكيك إلى اليمين وتفكيك إلى اليسار كما في المثالين:

112 زيد ضربته.

113 ضربته زيد.<sup>2</sup>

والبنى التفكيكية شأنها شأن البنى التبريرية، تولد في الأنحاء التوليدية الأولى عن طريق تحويل نقل كذلك ينقل العنصر المفكك (dislocated)، أي زيد في الجملة المذكورة أعلاه من موقع داخلي إلى موقع خارجي، ويترك مكانه أثرًا ضميريًا.<sup>3</sup>

وقد لاحظ روس (1967م) أنّ التفكيك خلافًا للتبرير لا يخضع للقيود الجزيرية التي اقترحتها-يقول الفهري- ونذكر في هذا الصدد الأمثلة:

(114)- زيدٌ لقيت الرجل الذي انتقد أباه.

(115)- زيدٌ هل تعرف من انتقده؟

(116)- زيدٌ رأيت عمرًا والذي ضربه.

وبناءً على هذا اقترح روس أن تصنّف التحويلات إلى صنفين: قواعد باترة (chopping rules) كالتبرير مثلاً، حيث لا نجد أثرًا بارزاً، وقواعد ناسخة (copying rules) كالتفكيك، حيث نجد نسخة أو أثرًا ضميريًا للمقولة المنتقلة، والنوع الأول يخضع للقيود على التحويلات والنوع الثاني لا يخضع لها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 288-289.

<sup>2</sup> - ينظر: دراسات في اللسانيات العربية، ص 79، وينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 129.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 129، وينظر: دراسات في اللسانيات العربية، ص 90، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 289-290.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 129، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 290.

وقد بيّن الفاسي الفهري أنّ المقاربة التحويلية للتفكيك غير لائقة لأسباب عديدة، ولذلك من الضروري وجود قواعد مقوليّة من قبيل [ ج ← (بؤ) ج ] لتوليد البنى السابقة بدءًا بالبنية العميقة<sup>1</sup>. ومن الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة أنّ المكان لا يشغله دائماً ضمير كما هو الشأن في الجمل التالية:

(117) - زيدٌ نعم الأب.

(118) - السّمْنُ منوان بدرهم.

(119) - أمّا الوقاحة فشيء منتشر في العباد.

(120) - أمّا عن السرقات فالحديث طويل.

(121) - أمّا الحياء فذلك ما ينقصهم.

(122) - أمّا الانتخابات فمهزلة تضاف إلى آخر.

فهذه الجمل لا يمكن أن نلجأ في رسمها إلى قاعدة ناسخة تخلق نسخة ضميريّة من البؤرة أو الموضع في المكان المصدر، بل لابد من توليد العنصر المفكك في مكان يوجد (خارج ج)، وذلك ما تفعله القاعدة السابقة: [ ج ← (بؤ) ج ]، فالداعي إلى افتراض مثل هذه القاعدة أصلاً هو وجود جمل مثل الجمل السابقة<sup>2</sup>، ذلك أنّ حجّة قاعدية الجمل الست السابقة، ليست دليلاً للحكم بقاعدية جملة مثل: (112) "زيد ضربته"، إذ يمكننا توليد التراكيب المذكورة قاعدياً وتوليد جمل مثل: (112) "زيد ضربته" تحويلاً، وللحكم بقاعدية الجملة السابقة يتطلّب استدلالاً طويلاً ومعقّداً يرتكز إلى مقياس البساطة (simplicity) في النظريّة العامّة والنظريّات الفرعية المرتبطة بها، كنظريّة للإعراب ونظريّة للضمائر ونظريّة للتحويلات<sup>3</sup>.

وهذه المقاربة القاعدية للتفكيك (basic approach) تجعل القاعدة الأساسية التي نحتاج إليها قاعدة تأويلية لا تحويلية، وهي قاعدة حمل (predication) من النوع الذي دعا إليه تشومسكي

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 290، وينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 129.

<sup>2</sup> - اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 129-130.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 130.

(1977م) وأغلب الظن أنّها قاعدة تنتمي إلى نحو الخطاب (discourse grammar) "قاعدة أسلوبية" لا النحو الجملي (sentence grammar)، فليست قاعدة تحويلية، وبهذا يكون خرق هذه القاعدة للقيود على التحويلات شيئاً عادياً مقبولاً، لأنّها ليست قاعدة تحويلية، وبالتالي ليس هنالك ما يدعو إلى أن نحترم هذه القيود<sup>1</sup>.

ويشترك التفكيك إلى اليسار مع التفكيك إلى اليمين في عدّة خصائص ويختلف في أخرى، فمما يشتركان فيه وجود رابط ضميري أحياناً يتحكم فيه المفسّر، وهذا ما يجعلنا نفرّق بينه وبين البديل مثلاً فالتركيب (134) تفكيكي، والتركيب (135) بدلي.

(134) - ضربني أخوه زيد.

(135) - أعجبني زيد عمله.

ومّا يختلف فيه مع التفكيك إلى اليمين أنّ المفكك لا يحتاج إلى أن يكون معيّناً كما في الجملة:

(136) - قصدك ولده محتاج.

فالمفكك إلى اليسار لا يحتاج إلى أن يكون إحاليّاً (referential)، وهذه الخاصية يتقاسمها مع العنصر المزحلّق (extraposed)<sup>2</sup>.

**1.5.1.1.1 - الاشتغال تفكيك أم تبئير؟** من القضايا الأساسية التي عاجلها الفهري في إطار حديثه عن الرتبة موضوع الاشتغال، متسائلاً هل هو تفكيك أم تبئير؟.

والتفكيك كما يقول الفهري يولد بدءاً في المكوّن القاعدي، وتقوم قاعدة خطافية بالربط بين العنصر المفكك (البؤرة/الموضع) الذي يوجد خارج إسقاط ج، وبين عائد (anaphor) داخل ج، والتبئير يولد عن طريق تحويل بنقل البؤرة من الجملة إلى خارجها، ويفصل التبئير عن التفكيك شيئان:

أ- خضوع المسافة بين المكان الهدف والمكان المصدر لقيود ميدانية، كقيد التحيّة وعدم خضوع التفكيك لهذه القيود.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص130.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص132-133، وينظر: دراسات في اللسانيات العربية، ص90.

ب- وجود تطابق إعرابي بين المكان الهدف والمكان المصدر في التبئير، وعدم وجود ذلك في التفكيك<sup>1</sup>.

وقد ذكرنا سابقاً أنّ المقاربة القاعدية للتفكيك تحتاج إلى تأويلية حملية، أي أنّها قاعدة نحو خطاب بينما التبئير يحتاج إلى قاعدة تحويلية أو ما يسمّى بالنحو الجملي.

ويبدو كما يقول الفهري أنّ تخصيص الاشتغال باللجوء إلى الخاصيتين المذكورتين أعلاه ليس يسيراً ذلك أنّ إعراب البؤرة لا يطابق إعراب العائد في كلّ الأحوال، ولكنّه مع ذلك مقيد والمسافة الفاصلة بين البؤرة والعائد لا تحترم دائماً القيود الميدانية، ومع ذلك هناك قيود ميدانية على الاشتغال، والهدف كما يقول الفهري التدقيق في القاعدتين للوصول إلى وصف الاشتغال من منظور النظرية التوليدية التحويلية.

-المعطيات: الملاحظة التي يسوقها الفهري أنّ موضوع الاشتغال لم يعد مستعملاً في العربية الحالية، وأنّ النحاة القدامى اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة اعتماداً على مقاييس عاملية محضة<sup>2</sup> وذلك لتأثرهم بنظرية العامل كما هو معروف، وأنّ لا شيء يوحد بينها اشتقاقياً أو تمثيلاً في تصوّرهم، وعند التدقيق في نظرة القدامى للاشتغال يمكن القول أنّه يماثل التبئير من وجوه، ويمثل التفكيك من وجوه أخرى<sup>3</sup>، فإذا لا حظنا الأمثلة التالية:

(169)- زيد ضربته.

(170)- زيداً ضربت.

(171)- زيداً ضربته.

يمكن أن نلخص أهم خصائص الاشتغال كما وردت عند النحاة كما يلي:

أ- المشغول عنه (البؤرة) منصوب دائماً، غير أنّ الفهري يرى بأنّ الاشتغال قد يكون بالرفع (الأولاد جاؤوا) أو (زيد ضربته)، إلاّ أنّهم -أي النحاة القدامى- خرّجوه عن الابتداء وجعلوا له خصائص أخرى غير خصائص الاشتغال بالنصب.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص141.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص290، وينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص142.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص290.

ب- في البنية الاشتغالية فعلان يفسّر أحدهما الآخر، فعل مشغول هو الفعل البارز، وفعل عامل مضمّر وجوبًا، يوافق الفعل الثاني الفعل الأوّل لفظًا ومعنى، وقد يوافقه إلّا في المعنى.

ج- المشغول به إمّا ضمير عائد إلى المشغول عنه أو سببُهُ والملابسة بالسببيّ عندهم كالملابسة بالتابع وقد أجروا الأجنبيّ كذلك مجرى السببيّ، إذا أُتبع بما فيه ضمير المشغول عنه.

د- الأصل في المشغول أن يكون متّصلاً بالمشغول عنه، فإذا انفصل عنه فإنّ الفاصل لا يمكن أن يكون ممّا لا يعمل ما بعده فيما قبله (كأدوات الشرط والاستفهام...)، وهي المواضع التي لا يجوز فيها التّقديم عمومًا أي مواضع التّبئير التي ذكرناها سابقًا.

وفي تلك الضوابط يمكن أن نفهم المعطيات التالية:

#### \*- الخروج من الصّفة:

(172)- أزيدًا ضربت رجلًا يحبّه؟.

(173)\*- أزيدًا جاء رجل يحبّه؟.

#### \*- الخروج من الصّلة:

(174)- زيدًا ضربت الذي يكرهه.

(175)\*- زيدًا جاء الذي يكرهه.

(176)- زيدًا رأيت الرّجل الذي يكرهه.

#### \*- الخروج من المركّب العطفّي:

(178)- زيدًا ضربت غلام أخيه.

(179)\*- زيدًا جاء غلام أخيه.

(180)- خالدًا ضربت عمرًا ورجلًا يحبّه.

(181)- خالدًا ضربت عمرًا والذي يحبّه.





(187) - كان زيد قائماً أبوه.

غير أنّ الملاحظ كذلك أنّ مثل هذه البنى بالتحديد أهملت إلى حدّ بعيد في العربيّة الحاليّة، كما أهمل الاشتغال، وقد ذكرنا سابقاً هذا الأمر.

ونقل رأس المركّب الاسمي وحده ممكن في اللغة العربيّة، فمن ذلك أنّ السور رأس المركّب الاسمي يصدر إلى خارج الجملة تاركاً وراءه فضلات مختلفة:

(188) - كم تزوّجت من النساء؟

(189) - كم أُشربتَ حمراً؟

من الثغرات التي يراها الفهري في تفكير النحاة اعتبار أنّ الاشتغال بالنصب يكون إلى اليمين، أي أنّ المشغول عنه يتقدّم الفعل المشغول، ولا يكون إلى اليسار بتأخر المشغول عنه، مع أنّ الاشتغال بالرفع (ما يعتبرونه ابتداءً، ويعتبره الفهري تفكيكاً) يكون إلى اليمين أو إلى اليسار، ويتساءل الباحث عن سر هذه الثغرة في التسق، والواقع أنّها غير موجودة وإنّما وجدت بسبب وصف المعطيات، ذلك أنّهم اعتبروا الاشتغال بالنصب إلى اليسار ليس اشتغالاً، وإنّما هو بدل كونهم جعلوا شرطاً في المشغول عنه التقدّم على الفعل المفسّر، وكانت نتيجة ذلك أن أخرجوه حملاً مثل: (ضربته زيداً) على البديل لا الاشتغال<sup>1</sup>.

ويرجع تخريجهم هذا إلى صعوبة تقدير الفعل المضمر بعد المفسّر، وفي رأي الفهري أن " هذه الجمل يجب أن تُخرَج على الاشتغال إلى اليسار، أي التبّعير، وهذا الخلط يوحى بتقارب كبير في أصل البنية، إلا أنّ البنية السطحيّة لهما مختلفتان لا يمكن الخلط بينهما<sup>2</sup>.

ومن نتائج افتراض البديل كذلك وجود جمل فيها ضمير منفصل في الموقع العائدي anaphoric position، كما يتّضح في المثالين:

(191) - زيداً لم أضرب إلا إياه.

(192) - زيداً ضرب إياه وعمرا.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 146.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 146-147.

ويمكن الإشارة أخيراً إلى أنّ إهمال بعض البنى البدئية أدّى بالنتيجة إلى إهمال البنى الاشتغالية، وافترض البديل يتنبأ بمثل هذا الاشتراك في الإهمال والاستعمال.

### 3.5.1.1.1 - معطيات معقدة:

إنّ أبسط الأمثلة الاشتغالية تركيب مثل (171) زيّداً ضربته، حيث اتّصل بالفعل ضمير يعود إلى البؤرة، وفي هذا السياق يفترض القدماء موافقة الفعل المظهر للفعل المضمّر لفظاً ومعنى، أمّا بالنسبة لتركيب مثل (193) أو (194)، فالأمر يختلف، إذ الموافقة في المعنى فقط لا في اللفظ، هكذا زعموا وقدرّوا - أي النّحاة - أنّ تفسير هذين التّركيبين (195) و(196) على التّوالي:

(193) - زيّداً مررت به.

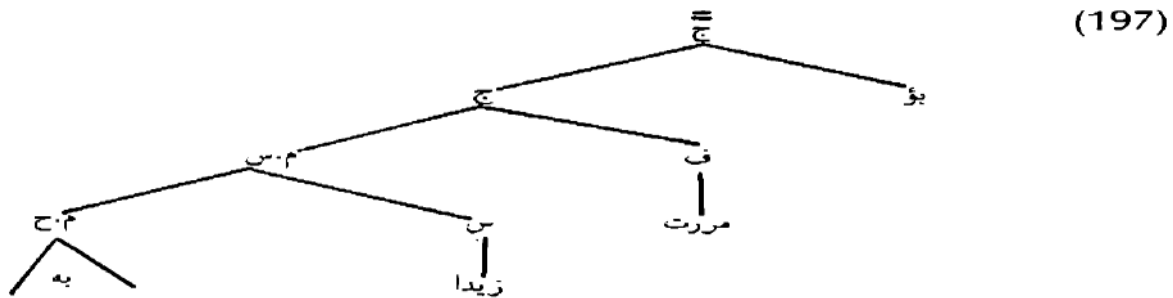
(194) - زيّداً ضربت غلامه.

(195) - جاوزت زيّداً مررت به.

(196) - أهنت زيّداً ضربت غلامه.

واضح من الأمثلة كما يقول الفهري أنّ لا اتّفاق بينها في المعنى، ويزكّي هذا الحكم إحساس بعض النّحاة أنفسهم أنّ مثل هذه التّراكيب هي من باب التّوسّع الذي يعتقد الفهري أنّه يشمل شيئين: إمكان الاستغناء عن حرف الجر، والتّوسّع في طبيعة المشغول به<sup>1</sup>.

وبخصوص النوع الأوّل، فتوسّع النّحاة في (193) يقابله توسّعهم في الاستغناء عن حرف الجر مع بعض الأفعال التي تتعدّي بالحرف، كما قد تتعدّي بدونه في بعض الأحيان، كما يقول الشّاعر: "تمرّون الدّيار ولم تعوجوا"، وهذا يوحي كما يقول الفهري أنّ البنية الأصليّة للجملّة (193) هي (197)<sup>2</sup>:



<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 147-148.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 148.

وبخصوص المشغول به، فقد يكون المتصل وقد يكون مركباً اسمياً أو حرفياً، وقد يكون هذا المركب من سبب المشغول عنه أو أجنبياً عنه، ومن التّحاة من سوى بين الالتباس بالسّبي وبين الالتباس بالتابع، والالتباس بأي أجنبي شريطة أن يتضمّن ضميراً يعود إلى المشغول عنه، وهذا توسّع بالنسبة لدرجة إدماج العائد، وتعدّد البنية التي يوجد فيها وإن كان الاشتقاق التحويلي grammatical derivation لا يتأثر بهذا التوسّع<sup>1</sup>.

#### 4.5.1.1.1 معطيات مشكلة:

يبدو أنّ الاشتغال محصور في إمكان توارد المشغول عنه والمشغول به في القاعدة قبل النقل، وهذا ما يفسّر لحن جمل مثل (185)، ونحوية جمل مثل: (184)، وهذا ما يفسّر كون (199) لاحنة، وإن كانت (193) ليست كذلك. ((199)\*- زيداً كنت معه.

غير أنّ الأحكام التي يمكن استخلاصها بالرجوع إلى أصول التّحاة، يقول الفهري لا تتمشّي بالضرورة مع واقع اللّغة لنعتر جملة مثل: (200):

(200)- زيداً كنت أمرّ به.

فهذه الجملة لاحنة بالنظر إلى مقياس التّحاة، لأنّ الفعل الذي يلي البؤرة لا يمكن أن يكون مفسّراً للفعل المضمر وهذه الجملة كما يرى الفهري ليس هناك ما يمنع التّبئير فيها، وكأثما غير لاحنة (أي أنه يتنبأ بنحوية هذه الجملة)، غير أنّ تحليل التّحاة يمنعها، وكذلك بالنسبة لجملة مثل (201):

(201)- زيداً أردت أن أضربه.

فهذه الجملة تعتبر كذلك لاحنة لأنّ الحرف التّاسخ لا يصحّ أن يعمل ما بعده فيما قبله، وقد بيّن الفهري أنّ هذا القيد غير قائم في التّبئير والاستفهام، إذ نجد جملاً مثل: (202) و(203):

(202)- من تريد أن أضرب؟.

(203)- زيداً أريد أن أضرب<sup>2</sup>.

وإذا كان الأمر كذلك في التّقديم فليس هناك ما يمنع من تعميمه إلى الاشتغال، وبذلك نشكك- يقول الفهري- في لحن جمل مثل: (201).

يقول الفاسي الفهري هنا بأنّ هذه المعطيات التي نوقشت، وأخرى كثيرة تبين أنّه لا يمكن الذهاب بعيداً في نقل تحليل القدماء (بمعطياته وأصوله) إلى نموذج حديث، رغم وجود إحساس قوي بوجود تشابه بين التحليل القديم والتحليل المنبثق عن النموذج الحديث، إلا أنّ الدقّة العلميّة (إضافة إلى الاختبار العملي) تدعونا إلى التحذير من مغبة موقف يقود إلى كثير من الخلط والغموض فيما يمكن أن يتنبأ به كل تحليل على حدة، وما يمكن أن يكون له

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 148.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 149.

من نتائج بالنسبة للتظهير العامة، لذا يقول الفهري أنه يظن بأن الحاجة ملحة لاتخاذ منهجية البحث التي رسمها في عدد من أعماله<sup>1</sup>.

وعموماً فقد وجهت كثير من الملاحظات والانتقادات لأفكار الفهري، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ردّ محمود مصطفى السيّد في كتابه "دراسات في اللسانيات العربية"، حيث يقول:

- لا نوافق الفهري فيما ذهب إليه من أنّ معطيات القدماء ناقصة لا تصلح للانتفاع بها في بناء نظرية عربية، إذ لا نملّ من القول أنّ نظرية القدماء نظرية شائخة، وأنه لا بدّ من الإفادة من معطيات القدماء مهما أصّل أيّ باحث وشاء، لأننا لا نستطيع أن ننسلخ منها كما أكد ذلك كثير من الباحثين المحدثين، وهو نفسه أفاد من مقولات التّحاة القدامى في مواضع كثيرة من دراساته من ذلك مثلاً: فكرة التّسوير والمراقبة والوظيفة وقيود التّبئير...<sup>2</sup>.

- إنّ ربط كون اللّغة العربية طبيعيّة من خلال إثبات وجود نمط واحد للجملّة هو الجملّة الفعلية(ف.فا.مف)، ونفي الجملّة الاسميّة فهو أمر ليس صحيحاً، ذلك لأنّ لكلّ لغة خصائصها، وهذا رأي غير دقيق من الباحث، ويدلّ على ذلك ما كشفه التّحاة من تجلّيات استعمال نمطي الجملّة في مواقف مختلفة من الأداء حتّى فيها التّمتان دلالات مختلفة<sup>3</sup>، ناهيك على أنّ توجّه الفاسي الفهري في مسألة كون اللّغة العربية من نمط(ف.فا.مف) يجد معارضة حتّى من مؤسس هذه المدرسة أو الأب الرّوحي لها الذي ينكر وجود هذا التّمت أصلاً، ونحن نخالف الفاسي الفهري ونخالف أستاذه تشومسكي على حدّ سواء، إذ لا ننكر وجود هذا التّمت في اللّغة العربيّة أو ما عرف بالجملّة الفعلية في أدبيات نحائنا وما ترسّخ في أذهاننا إلى جانب الجملّة الاسميّة، بل وما يتفرّع عنهما من جمل، كالظرفيّة والشرطيّة، ومما يدلّ على قصر النّظر والتّخبّط الذي ميّز هذا الموقف من الفاسي الفهري المراجعات التي قام الباحث نفسه بخصوص إصراره على أن اللّغة العربيّة هي من نمط(ف.فا.مف)، وهو ما سيتمّ التعرّض إليه في العناصر القادمة من هذا المبحث.

## 2.1- التّوسيط: التّطابق وازدواجيّة الرتبة وللعربية رتبة ثانية (فا.مف):

لقد ذكر الفهري أنّ الرّتبة الأصليّة في اللّغة العربيّة كما ذكرنا هي من نمط (ف.فا.مف)، وهو ما عمل على ترسيخه والاستدلال عليه في كتابه "اللّسانيات واللّغة العربية"، بيد أنّه تراجع عن هذا الموقف تماشيّاً مع تطوّرات التّماذج التّوليديّة حيث اعتبر أنّ الرّتبة (فا.مف) أصليّة كذلك، لنخلص في نهاية المطاف إلى أن العربيّة ثنائيّة الرّتبة أو مزدوجة الرتبة ظهر ذلك في كتابه البناء الموازي، وستقوم بوصف وتحليل هذا الموقف الجديد.

يقول الفهري في كتابه "البناء الموازي" أنّ الرّتبة(فا.مف) أصليّة كذلك في المركّبات الضّميريّة، فتأويل الضّمائر يخضع لترتيب معيّن هو(فا.مف.1مف.2مف) سواء أكانت الضّمائر المتّصلة كما في (1) أو مزيجاً من المتّصلات والمنفصلات كما في (2):

<sup>1</sup> - ينظر: اللّسانيات واللّغة العربية، ج1، ص149-150.

<sup>2</sup> - دراسات في اللّسانيات العربية، ص93.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص93.

1- أعطيتني.

2 - أعطيتني إياه.

والضمائر المتصلة يتم نقلها من موقعها الأصلي لتدمج في الفعل كما هو مبين في الفاسي (1984م)، وكذلك في الفصل الثالث من كتاب البناء الموازي، فإنّ وقائع الاتصال تقدّم الدليل على أصليّة الرتبة (ف.فا.مف)، وقد يقع تغيير للرتبة الأصليّة مع الضمائر<sup>1</sup>. فيا ترى ما الجديد الذي يقدمه مبدأ التوسيط حتى يتمّ العدول عن الموقف الأوّل وقبول رتبة جديدة؟

لقد خصّص الفهري الفصل الثالث من كتابه "البناء الموازي" للحديث عن التّطابق والاتّصال الضّميري والمبهمات مركّزاً على التّطابق بين المركّب الاسمي والحمل والمقاربة التي يقترحها الفهري للتّطابق متعدّدة الجوانب، إلّا أنّنا سنقصر اهتمامنا على دور صرفة التّطابق في تحديد رتبة مكّونات الجملة<sup>2</sup>.

طرح الفاسي الفهري في هذا السياق عدداً من الأسئلة العالقة، منها: ما الدور الذي يلعبه التّطابق في النحو؟ ولماذا يلتبس التّطابق مع الاتّصال، وما العلاقة بين الاتّصال الضّميري وإسقاط ضم؟ وما الدور الذي يلعبه التّطابق في ربط الرتبة (ف.فا) بـ(ف.فا)؟ وهل التّطابق مسند للرفع، وماذا عن الزمن؟ وما السمات التّطابقية التي تتيح وجود الضّمائر المستترة؟ وما السمات التي لا تسمح بذلك؟، وما التّفاعل الممكن بين الضّمائر المبهمة والتّطابق؟، وكيف يمكن رصد تجمّع سمات تطابقية أو سمات أخرى؟<sup>3</sup>.

ولإجابة عن تلك المجموعة من التساؤلات يقول الفهري: «نفرّق بين نمطين شجريين أساسيين من التّطابق بين الرأس والمخصّص **spec-head agreement**، والتّطابق بين الرأس والفضلة **head-comp agreement**، فهذان التّمطان يظهران عادة في سياقات مختلفة بحسب وجودهما في الجمل أو المركّبات إلّا أنّ هذين النمطين يظهران معاً في التراكيب المبهمة، ويكون رأس المركّب محققاً للمشارك بين علامتهما<sup>4</sup>».

ولتجاوز المشاكل الكثيرة التي سيخلقها هذا الأمر حاول الفهري وضع افتراضات لتجاوز هذا الإشكال، ومن الافتراضات التي وضعها:

- اعتبار الضّمائر المتصلة أو المربوطة وعلامات التّطابق منتمية إلى طبقة طبيعية واحدة هي طبقة العناصر الصّرفية (أو الوظيفية) الاسميّة، إلّا أنّ هذه العناصر تختلف بالنّظر إلى الإحاليّة، فإذا كان العنصر إحاليّاً فإنه يولّد رأساً للمركّب الحديّ وإذا كان غير إحاليّ، فإنه يولّد تحت ص في المركّب الصّرفي (أو بصفة أكثر دقّة تحت تط في ص)، وهكذا فإنّ إحاليّة

<sup>1</sup> - ينظر: البناء الموازي، ص56، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص292، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص106.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص292، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص166.

<sup>3</sup> - البناء الموازي، ص94.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص94.

الشكل أو عدمها تنتج عن افتراض التوليد تحت صفة أو أخرى، وبهذا الافتراض يمكن رصد الطبيعة المزدوجة أو (الاشترك) للشكل الواحد<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى فإنّ المتصلات وعلامات التّطابق أشكال مربوطة صرفياً بمعنى أنّها لا تستعمل بذاتها، وعليه فإنّ قيود السّلامة الصّرفية تضطرّها إلى الاندماج أو الاتّصال بعماد تلتصق به، وقد تتيح قاعدة انتقال رأس إلى رأس أن تتصل هذه اللّواصق أو المربوطات بكلمة أخرى، ثمّ إنّ هذه الأشكال مكوّنة من سمات (الشّخص، العدد، الجنس... إلخ) فبعض هذه المجموعات من السّمات تجتمع فيها جميع سمات الضّمير (كالشّخص والعدد)، وبعض الأشكال لا يجتمع فيها ذلك، فهناك مجموعة من السّمات تجعل التّطابق بمثابة اسم يتلقّى إعراباً، ويخضع للمصفاة الإعرابية، بينما هناك مجموعات من السّمات لا تكتمل اسميتها، فلا تتلقّى إعراباً، يقول الفاسي الفهري لنسّم هذا وسيط اسمية التّطابق، فهذا الوسيط له انعكاس مباشر على الرّتبة، ويمكن اعتبار اسمية التّطابق خاصية محدّدة للّغات (ف.ف.مف)<sup>2</sup>، والسّؤال المطروح كيف يوظّف الفاسي الفهري الافتراضات السابقة في تحليله للرّتبة؟

### 1.2.1- وسيط الإحالية: لنأخذ الجملتين التّاليتين: 1

3- جاءت.

4- جاءت البنات.

نلاحظ أنّ التّاء في الجملة (3) تاء التّأنيث الساكنة هي عبارة عن ضمير متّصل بالفعل يحمل سمات الشّخص (الفاعل) والعدد (مفرد) والجنس (مؤنث)، أمّا في الجملة (4) فالتّاء هي علامة محدودة في سمة الجنس (لأنّها السّمة الوحيدة المخصّصة في العلامة، أمّا السّمات الأخرى، فيزوّد الضّمير منها بقيم عدمية (by default)<sup>3</sup>، ومن الأسئلة التي يمكن طرحها بناءً على هذه الملاحظات:

- ما هي طبيعة الاشتراك وكيف يمكن رصده؟

- هل الاشتراك محدود في الغالب؟

وللإجابة عن هذين التّساؤلين يفترض الفاسي الفهري أنّ كلّ أشكال اللّواصق يمكن أن تكون ملتبسة، ويرمز لكلّ منها ب-(تط) التّطابق، ويرى أنّ الالتباس في تط يمكن إرجاعه إلى كون الضّمائر المربوطة وعلامات التّطابق تنتمي إلى الطّبقة التّحويلية الطّبيعية نفسها، أي طبقة العناصر في الصّرفة التي دلّل عليها ب-تط، وبذلك يجعل الاختيار الآتي مسؤولاً عن تحديد الاشتراك، يكون تط إحصائياً أو غير إحصائياً.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص293، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص167.

<sup>2</sup> - البناء الموازي، ص94-95.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص110-111.

ولكي نكون واضحين يقول الفهري نفترض أنّ تط يولد في نوعين من المواقع (الأول): تحت إسقاط ص في الجملة (وتحديداً تحت تط في ص)، (والثاني): تحت الإسقاط الصّرفي في المركب الاسمي التقليدي أعدنا تحليله كمركب حدّي، والإسقاط الصّرفي هو حد (D) كما عند آبني (1987م) Abney<sup>1</sup>.

وإذا كانت تط مولدة تحت الحد في المركب الحدّي، فإنّ لها القدرة على إشباع (saturate) الموقع الداخلي المفتوح داخل المركب الحدّي عن طريق الرّبط، إذا ما اتّبعتنا نظريّة هيكنبوت (1985م) Higginbutham في إشباع الأدوار الدلاليّة أو تحريرها discharge، فالمركب الحدّي المشبّع هو عبارة محلّية، وإذا كان الأمر كذلك فإنّ المركب الحدّي الذي يحتوي تط في المركب الحدّي (الذي يعتبر ضميراً مربوطاً) يمكن أن يشبّع المواقع المحوريّة في الحمول، أمّا إذا ولد تط تحت الصّرفة، فإنّه لا يكون إحاليّاً، فإذا افترضنا أنّ الرسم الإعرابي لا يقع إلّا في إسقاطات المقولة المعجميّة، فإنّ كون تط يسند إليه دور محوري ينتج كذلك عن المقياس المحوري<sup>2</sup>.

إنّ هذا التّفريق السّياعي الوظيفي للإحاليّة من شأنه أن يقدّم رصيدياً للفرق بين الجمل (3) و (4)، ففي الجملة رقم (3) تولد العجزة تط تحت المركب الحدّي، أمّا في الجملة رقم (4)، فهي مولدة تحت صرفة الجملة (في تط رأس الجملة). ومما سبق يمكن استنتاج أنّ تط في اللّغة العربيّة قد يكون: [+إحالي]، أو: [-إحالي]، وفي الحالتين تط لاصقة مربوطة ونتيجة ذلك فإنّ شروط السّلامة الصّرفية تشترط اتصال تط بكلمة أخرى<sup>3</sup>، يقول الفهري: «... فإذا كانت تط تحت حد، فإنّه يتّصل بالعمل فيه (ح.س.ف...)، أمّا إذا كانت تحت ص فإنّه يتّصل بالفعل الذي ينتقل إلى ص (وكذلك بالزمن هناك)، ويتمّ الاتّصال بقاعدة (انقل رأس إلى رأس) التي تخضع للقيود التي اقترحنا على هذا الضّرب من القواعد<sup>4</sup>».

واللّغات تختلف بالنّسبة للإحاليّة تط، فاللّغة الإنجليزيّة ليس لها تط إحالي عكس العربيّة، والأمر - يقول الفاسي الفهري - يعود أساساً إلى وجود أو عدم وجود قاعدة اتّصال، فالعربيّة لها هذه القاعدة والإنجليزيّة ليس لها هذه القاعدة (الاتّصال التركيبي).

وتبعاً لوسيط الإحالية يقدّم الفهري تصنيفاً للغات كما يلي<sup>5</sup>:

- [-إحالي]: الإنجليزيّة، الفرنسيّة، الإيطاليّة... إلخ

- [+إحالي]: الإيرلنديّة، الولش، البربريّة.. إلخ

- [±إحالي]: العربيّة الفصيحة... إلخ.

<sup>1</sup> - ينظر: البناء الموازي، ص 111.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 111، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 295.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 295، وينظر: البناء الموازي، ص 111.

<sup>4</sup> - البناء الموازي، ص 112، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 295.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 113، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 296.



## 2.2.1- وسيط الاسمية:

يرى الفاسي الفهري أنّ التمييز بين اللغات اعتماداً على وسيط الإحالية لا يمكن أن يحلّ كلّ الإشكالات المطروحة ومن ذلك لماذا نجد الالتباس في الغائب(ة) المفرد(ة)، وعليه وجب التمييز بين صنفين من تط غير الإحالي، أو صنفين من العلاقات كما لاحظنا بالنسبة للجملتين السابقتين، إن: [ت] في الجملة (3) لها كل السمات التي توجد في الضمائر ولذلك من المعقول اعتبارها بمثابة أسماء (أو ضمائر)، في حين لا يمكن أن تكون العلاقات الأخرى كذلك، لأنّ اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو سمتين، وبناءً على هاتين الملاحظتين يفترض الفهري أنّ العلاقات التي تكتمل اسميتها تتلقّى (أو تطلب) إعراباً بينما العلامات غير الاسمية لا تتلقّى إعراباً، وعلى هذا الأساس نلاحظ ارتباطاً بين اكتمال الاسمية في تط وتطلب الإعراب<sup>1</sup>، وهو ما يمثله التضاييف التالي: «إذا كان تط اسمياً، فإنّ تط يتطلب إعراباً، فهذا التضاييف (correlation) هو حالة خاصة دون شك للمصفاة الإعرابية التي تحتّم أن يتلقّى كل اسم إعراباً<sup>2</sup>».

ويعود الفهري إلى نوع التطابق بين المخصص والرأس في الجمل الفعلية، وإذا كانت كل الأشكال ملتبسة، فإننا نتنبأ- يقول الفهري- بأنّ هذا التطابق ممكن في اللغة العربية شريطة أن لا يمنعه مانع، وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ جملة (5) يمكن أن تؤخذ على أنّها تمثل التطابق بين المخصص والرأس:

(5)- البنات جنن.

هناك عدد من الأسئلة تطرح نفسها في هذا السياق من ضمنها أولاً: كيف يسند الرفع في بنية مثل (5) في مقابل بنية يتقدّمها الفعل (ف.فا)؟ وثانياً: ما الذي يسوغ تنقل المركب الاسمي إلى مخصص تط في البنى (ف.فا)، مثل: (5) إذا كان (م.س) الفاعل يستطيع تلقّي الإعراب في البنية (ف.فا)؟ وثالثاً: لماذا يجب أن تكون الإنجليزية مختلفة عن العربية في هذا الصدد، ولماذا لا توجد في الإنجليزية رتبة (ف.فا) بجانب رتبة (ف.فا)؟ يقول الفهري: «نعتقد أنّ هذه الأسئلة تجد أجوبة لها في وسيط الاسمية، ففي المقاربة التي نقترحها، ترتبط اسمية التطابق بإسناد الإعراب وعن المتطلبات الإعرابية تنتج الرتبة<sup>3</sup>»، علماً أنّ تط الاسمي يحتاج إلى إعراب بينما غير الاسمي لا يحتاج إلى ذلك.

أ- بنية (ف.فا):

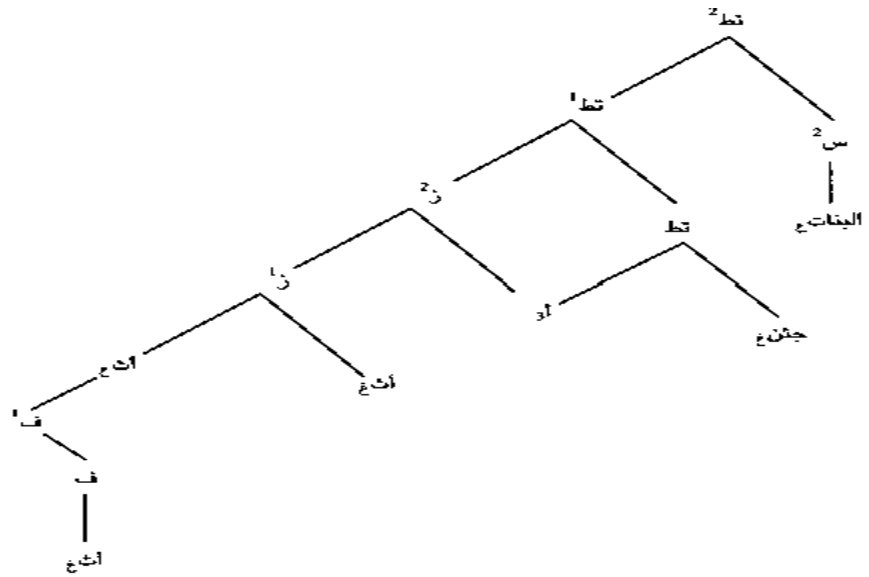
فلنتأمل البنية السطحية لجملة مثل: "جاءت البنات" المقترحة في الشكل الشجري، ورتبتها (ف.فا)<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص296، وينظر: البناء الموازي، ص113.

<sup>2</sup> - البناء الموازي، ص113، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص296، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص169.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص114.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص114، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص298.



في هذا التحليل ينتقل ف(الفعل) إلى ز(الزمان)، ثم إلى تط، ويصعد المركب الاسمي الفاعل من مخصص ف إلى مخصص ز، ويرسو هناك، أما عن الطريقة التي يتلقى بها المركب الاسمي الفاعل الرفع، فيفترض الفاسي الفهري أن يكون ز مسنداً للرفع إلى م.س (المركب الاسمي) الموجود في المخصص ز، وأما أن يسند تط الإعراب إلى م.س هناك، والحل الأول أفضل لسببين، هما:<sup>1</sup>

- أن تط ليس اسمياً ولا يمكن أن يتحمل الإعراب ويسنده بعد ذلك.

- لو أسند تط الإعراب هنا يكون مسنداً له بصفة استثنائية، أي غير اعتيادية، لأن الإسناد الاعتيادي يكون بالعمل المباشر، وأما تط هنا فإنه لا يعمل مباشرة في المركب الاسمي كما يعمل ز فيه، وإنما يعمل بعد تحطّي حد الإسقاط الأقصى ز2، وهو ما يتعارف عليه بالوسم الإعرابي الاستثنائي Exceptional case Marking، وهو حل أقل طبيعية من الحل الذي لا يلجأ إلى الآلية الاستثنائية.

ب- بنية (فا.ف.مف):

يمثل الفهري لهذه البنية بالجملة (5) "البنات جثن"، إن الرتبة في هذه البنية مرتبطة باسمية تط، حيث يلاحظ وجود ارتباط بين اكتمال الاسمية في تط وتطلب الإعراب، وهو ما يمثله التّضايغ السابق: «إذا كان تط اسمياً، فإن تط يتلقى إعراباً، وهذا التّضايغ Correlation هو حالة خاصة، دون سلك للمصفاة الإعرابية التي تحتم أن يتلقى كل اسم إعراباً<sup>2</sup>».

<sup>1</sup> - ينظر: البناء الموازي، ص115.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص113، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص299، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص172.

فصحّة التّضاييف السّابق يعني أنّ الإعراب المسند بواسطة ز يمتصّه تط، وإلاّ فإنّ التّاتج تصقيّه المصفاة الإعرابيّة فإذا كان هذا صحيحًا، فإنّ ز لن يسند الإعراب ثانية إلى م.س في المخصّص ز، لأنّ أفرغ إعرابه، وهذا يضطرّ (م.س) إلى الانتقال إلى موقع يتلقّى فيه إعرابًا، وهذا الموضع هو مخصّص تط، يتلقّى فيه الإعراب من تط الذي عمل فيه بصفة اعتياديّة<sup>1</sup>.

وحسب رأي الفهري فإنّ التّرتيب ليس مهمًّا في عمليّة إسناد الإعراب، ولنفترض أنّ ز أسندت أوّلًا الإعراب إلى العامل (م.س) في مخصّص ز، فإنّ تط يسطح بدون إعراب، لأنّه ليس هناك مصدر آخر يمكن أن يتلقّى منه الإعراب إذا أفرغت ز إعرابها في (م.س)، وعليه تكون البنية غير سليمة، فلا غرابة ألاّ يتوارد التّطابق الاسمي والمركّب الاسمي الفاعل بعد الفعل، وأنّ يؤدّي تواردهما إلى تراكيب لاحنة كما في:

(6) - جئن البنات.

ويعود لحن هذا التّركيب إلى فرضيّة سبق ذكرها يعتبر الفهري بموجبها كلّ الأشكال المربوطة ملتبسة، وبذلك أصبح في التّركيب السّابق تطابق اسمي، فإذا كان تط إحصائيًا [+إحصائي]، فإنّ البنية تكون لاحنة بموجب المقياس المحوري، وإذا كان تط غير إحصائي [-إحصائي]، فإنّ البنية تكون لاحنة كذلك، لكن لحنها يعود إلى المصفاة الإعرابيّة<sup>2</sup>.

ويمكن اختزال ما انتهى إليه الفاسي الفهري من تحليله السّابق في نقطتين:

-البنى(ف.فا) تظهر مع تط غير الاسمي.

-البنى(فا.ف) تظهر مع تط الاسمي.

وبناء على ذلك فإنّ تط يمتصّ الإعراب الذي يسنده ز في الرّتبة(فا.ف)، ممّا يضطرّ المركّب الاسمي الفاعل إلى الانتقال إلى مخصّص تط لتلقّي الإعراب منه، لكنّ الأمر ليس كذلك في الرّتبة(ف.فا) التي لا يظهر فيها تط الاسمي وبذلك فالرتبتان معًا تنتجان بحسب نمط تط<sup>3</sup>.

ويخلص الفاسي الفهري من كلّ هذا أنّ اللغة العربيّة لها تط اسمي وتط غير اسمي، أمّا الإنجليزيّة فلها تط اسمي فقط ومن غير المحتمل أن يكون وسيط الاسميّة مؤدّيًا إلى وجود قاعدة تركيبيّة أو عدم وجودها، ومن المعقول أن يرتبط هذا الأخير بالخصائص الداخليّة لنظام العلامات، بمعنى أنّ الوسيط مرتبط بما يوجد من علامات في اللّغة، فالإنجليزيّة اختارت العلامات الاسميّة فقط، والعربيّة اختارتهما معًا، والإيرلنديّة اختارت العلامات غير الاسميّة فقط<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص299، وينظر: من قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات التوليديّة، ص172.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص300، وينظر: من قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات التوليديّة، ص172.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص300، وينظر: من قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات التوليديّة، ص172.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص300، وينظر: من قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات التوليديّة، ص172-173.

وبهذا استنتج الفاسي الفهري بأن اللغة العربية من اللغات مزدوجة الرتبة، فبالإضافة إلى الرتبة الأولى التي تحدت عنها في كتابه اللسانيات واللغة العربية، وهي (ف.فا.مف) يخلص بعد التحليل السابق إلى إثبات وجود الرتبة (فا.ف.مف)، وبهذا يكون قد عدل موقفه في مسألة الرتبة، لكن هل يقف الأمر عند هذا الحد فقط؟! 3.1- نحو تنميط متعدّد:

لقد شكّلت مرحلة التسعينيات من القرن الماضي مرحلة أساسية في تدقيق البحث في مكّون الوسائط داخل البرنامج التوليدي، وعلى أساس التغييرات الجديدة التي أدخلها تشومسكي على هذا المكّون (الوسائط) ظهرت مقاربات جديدة لكثير من القضايا، وفي هذا الإطار يأتي كتاب الفاسي الفهري (المعجمية والتوسيط) ليقدم تصوّرات جديدة لم يكن بالإمكان رصدها من قبل، فالمقاربة المقترحة تسمح بإمكانية توسيط متعدّد القيم، بمعنى أن الوسيط نفسه يمكن أن يأخذ قيمًا متعدّدة داخل اللّغة، وفي تراكيب متعدّدة.

يقوم نموذج المبادئ والوسائط (Principles and Paramaters) على افتراض وجود نحو كلي هو عبارة عن مبادئ كلية ثابتة وقارة ومستقلة عن اللّغات، بل مشتركة بينها إلى جانب وسائط (Parameters) ترتبط بما ترسب عن القواعد الخاصة المميّزة للّغات محدودة العدد، مما يجعل إمكانات التّوَجُّع بين لغة وأخرى مقيدة جدًّا<sup>1</sup>، وهذه النظرة إلى التّوسيط ترجع إلى فكرة تعود أساسًا إلى يسبرسن (1927م) Jespersen ترى أنّ التّركيب يترجم ويعكس ما هو مشترك بين اللّغات بخلاف الصّرف الذي لا يُتَظَنَّر أن يكون كذلك، وعليه نتظر أن يكون هناك نظام حسابي واحد Computational System، ونظام معجمي واحد مشترك بين اللّغات، وينحصر الاختلاف في بعض السّمات الصّرفيّة الموسّطة، وهذا كلّ يوصل إلى الرأي القائل بأنّه لا توجد إلاّ لغة واحدة أساسًا على الرّغم مما يظهر من تباعد بين اللّغات<sup>2</sup>، وقد أشرنا إلى هذه النّقطة سابقًا.

والبرنامج الأدنوي Minimalist Program يندرج ضمن توجّه إشكالي مماثل يروم بلوغ التفسيرية عبر الأدنوية Minimization فالأدنوية نهج نظري مفاده أن يقوم العلم بتغطية أكبر عدد من الوقائع والتّجارب عبر استنباطات منطقيّة مرتبطة بعدد قليل من الافتراضات والمسلمات، وهو مفهوم مرتبط بالبساطة simplicity والتّقليص reduction والتّقدير parsimony، فتماشيًا مع الأدنوية ينبغي إعادة النّظر في النّساج التّحوي حتّى تتمكّن من التّبسيط والحذف وإعادة الهيكلة... إلخ، وقد ركّز تشومسكي (1995م) في هذا الباب على التّقليص من مستويات التّمثيل التّحويّة وكيفية بناء التّمثيلات (أو معالجة المعلومات الصّوتية والدلاليّة/المنطقيّة)، وكيفية التّوفيق بين السّمات الواردة في البنيات (أو التسويغ عبر الفحص) والقيود على التّقل وعلاقة المكويّة بالخطيّة... إلخ<sup>3</sup>.

على هذا الأساس والمعطى الجديد لم يعد التّنميط في اللّسانيات المعاصرة يبنى على مقارنة فراديّة بين اللّغات الطّبيعيّة ولا على تصنيف اللّغات إلى أسر وطبقات اعتمادًا على أسس القرابة التّاريخيّة كما كان سائدًا في اللّسانيات المقارنة

<sup>1</sup> - المقارنة والتخطيط في البحث اللساني، ص 17.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 17.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 17-18.

خصوصاً في القرنين السابع والتاسع عشر، بل أصبح يتركز على التوسيط الذي ترجع أصوله التاريخية إلى هبولدت (1769م-1859م) ورومان جاكسون، وهو برنامج يهدف إلى رصد الكليات الجوهرية المميزة للغات الطبيعية<sup>1</sup>.

والنحو الكلي univorsal grammar في اللسانيات التوليدية هو مجموع المبادئ الكلية التي تحدد القدرة اللغوية، والنحو الخاص الذي يعتمد على تثبيت قيم الوسائط التي ينتجها النحو الكلي<sup>2</sup>.

إن مناقشة الفهري لمفهوم التوسيط يمكن رصدها من خلال التساؤلات التالية:

- هل هناك تلاؤم بين قيم الوسائط في كل اللغات الطبيعية؟

- هل ينبغي أن يحد التوسيط في مكون معين من مكونات اللغة؟

- هل يمكن أن تكون قيم التوسيط متعددة في اللغة نفسها؟

وبالتسبة للإشكالية الأولى أوضح ريدزي Rizzi من خلال اشتغاله على الإيطالية بأن هناك تلاؤماً بين إمكانية الاستغناء عن الفاعل، وبين إمكانية قلب الفاعل بالنسبة إلى رتبة الفعل.

وأما الإشكالية الثانية فمفادها أن التوسيط ينبغي أن يحد في المقولات الوظيفية الصرفية أو ما يسمى بالمقولات التحويلية؛ أي التتابق والزمن والجهة والبناء والحد، ولا يتعداها إلى المقولات المعجمية مثل الفعل والاسم والحرف، وغيرها.

ركز الفهري على الإشكالية الثالثة على وجه التحديد والمتعلقة بوحدة قيم التوسيط أو تعددها في اللغة الواحدة واقترح تصوراً تعددياً يفترض أن اللغة الواحدة لا تحتاج بالضرورة قيمة واحدة بالنسبة لنفس الوسيط، أو بمعنى آخر أن كل لغة يمكن أن توجد فيها لغات، بل أحياناً جميع اللغات، ويبرز موقفه ذلك بتعدد الرتب الممكنة للفعل والفاعل والمفعول في اللغة العربية التي تُتيح جميع الإمكانات المنطقية التي يسمح بها التركيب الحسابي لهذه المكونات الثلاثة كما يفهم من التراكيب التالية:

(7)- أكل زيد تفاحة.

(8)- أكل تفاحة زيد.

(9)- زيد أكل تفاحة.

(10)- زيدُ تفاحة أكل.

(11)-تفاحة زيد أكل.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص302.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص302.

(12) - تفاحة أكل زيد.

فكون الجملة رقم: (7) هي الرتبة المحايدة أو غير المخصصة ذريعاً Paragmatically Unmarked بتعبير الفهري لا يمنع من اعتبار الرتب الأخرى ممكنة مبدئياً في اللغة العربية، وعليه فإن كلّ توسيط لرتبة مكونات الجمل في اللغات الطبيعية ينبغي أن يكون قادراً على رصد إمكان تعدد هذه الرتب في اللغة الواحدة<sup>1</sup>.

ومن هذا المنطلق يشكك الباحث في المقترحات التي قُدمت في الأدبيات اللسانية المعاصرة، والتي تهدف إلى رصد رتبة الفعل بالنسبة للفاعل، مثل مقترح ترافيس (Travis 1984م) الذي يقوم بتوسيط هذه الرتبة بناءً على توسيط إسناد الإعراب، ومقترح مكلوسكي (Mecloskey 1990م) وروفرى (Rouverei 1990م) القاضي بتوسيط هذه الرتبة بناءً على أساس وجود مخصص للفعل المتصرف، ومقترح أوحلا (Ouhalla 1988م) الذي يقوم بتوسيط الانتقاء الصّرفي.

ونتيجة هذا التحليل يخلص الفهري إلى تطوير موقفه مرّة جديدة بخصوص الرتبة من القول برتبة أصلية في اللغة العربية هي: (ف.فا.مف)، إلى القول برتبة مزدوجة مضيغاً بذلك رتبة (فا.مف)، لينتهي في الأخير إلى القول بالتنميط المتعدد وهذا التطور في المواقف يرجع إلى:

- من تتبّعه الدقيق لمسار النموذج التوليدي.

- لإدراكه العميق للطروحات التوليدية المختلفة، وتحليلها تحليلاً نقدياً يقوم على اختيار ما هو مناسب، وإبعاد ما هو غير ممكن، وبذلك تتأتى الشمولية بأدق معانيها في بحوث عبد القادر الفاسي الفهري، وهي خاصية فريدة تميّزه عن غيره<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص303، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص174.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص304، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات التوليدية، ص175.

## خلاصة الفصل الأول:

- يمكن أن نلخص ما استنتجناه من خلال الفصل الأول المتعلق بالاتجاه التوليدي التحويلي المغربي في النقاط التالية:
- الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي هو امتداد للاتجاه التوليدي العالمي بقيادة تشومسكي وهو بطبيعة الحال جزء أصيل من الاتجاه التوليدي التحويلي العربي، بل إن التوليديين المغاربة أحسن ممثل للعرب في هذا الاتجاه، وليس الفاسي الفهري وحده، بل إن أغلب المغاربة الذين انتسبوا إلى هذا الاتجاه وتخصّصوا فيه كانوا مثلاً يُقتدى في العطاء والجديّة والاجتهاد وأحسنوا تمثّل أفكار ونماذج ونظريات هذا الاتجاه العالمي، فإلى جانب الفهري نذكر إدريس السّغروشنّي، عبد المجيد جحفة، محمّد غاليم محمّد الرّحالي، عبد اللطيف شوطا، نعيمة توكاني...
  - يميّز الاتجاه التوليدي التحويلي عمومًا بتجاوز الوصف إلى التفسير والتحليل، وهو أمر قضى على أدبيات الوصفية من الاعتماد على الوصف الصّرف والآنية وأكذوبة أنّ اللسانيات لها بداية جديدة مستقلة عن بقية الدّراسات اللّغوية أو العلوم الأخرى! فقد قرن تشومسكي الوصف بالتفسير وأحيى القواعد الأكثر قدمًا بغيّة صورنة قواعد كليّة تجمع اللّغات الطّبيعيّة، وهذا في حدّ ذاته يناقض مبدأ الآنية السّوسيريّة.
  - يميّز الاتجاه التوليدي التحويلي بالحركيّة الدّائمة وتعدّد النّمادج المؤطّرة له حتّى جعل مسيرتها أمرًا يصعب على بعض الباحثين لكن الفاسي الفهري كان من القلائل إن لم يكن وحيدًا بين الدّارسين العرب الذين سايروا هذه النّظرية من النّمودج المعياري إلى البرنامج الأدنوي الذي له تطبيقات على اللّغة العربيّة قام بها الفاسي الفهري.
  - تميّز الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي خاصّة في المغرب الأقصى بالعمل الجماعي المتسق والتشاركي فكان التوليديون المغاربة أشبه بخليّة نحل يقودها الفاسي الفهري ويشرف عليها، وساعد في ذلك إشرافه على "جمعيّة اللسانيات بالمغرب"، وكذلك على سلسلة المعرفة اللسانية بحوث ونماذج التي أشرف وتابع الفهري من خلالها أغلب ما يصدر في إطار هذه النّظرية.
  - لم يقتصر اهتمام التوليديين المغاربة بالجانب التركيبي وهو الأساس في قواعد تشومسكي، لكن التقد الذي واجه تشومسكي لإفراطه في الصّورنة والتّجريد جعله في العموم يستجيب إلى تلك الانتقادات وإن بقي مصرًّا عليها، ولقد كان اللسانيون المغاربة التوليديون ممّن تعدّى التركيب إلى الصّوت والصّرف والدّراسات المعجميّة والدّلاليّة.
  - لقد كان الفاسي الفهري طرفًا فاعلاً في هذه النّظرية بشكل عام نقدًا وإثراءً وإغناءً واجتهادًا وتطبيقًا، واستطاع أن يتبوأ مقدّمًا بين رواد هذه النّظرية على مستوى عالمي، وأصبح يحلّل اللّغة العربيّة من داخل هذه النّظرية وليس من خارجها أو على هامشها، وذلك لأنّه كان يبتكر الكثير من القواعد انطلاقًا من الفلسفة التوليدية ومبادئها العامّة بما يناسب بنيات اللّغة العربيّة، فهو لم يكن يطبّق قواعد جاهزة بل قواعد جديدة مبتكرة صالحة للتطبيق على اللّغة العربيّة.
  - لقد تميّز الفاسي الفهري بما يشبه المفارقة العجيبة بخصوص موقفه من التّراث اللّغوي العربي على العموم، فقد ذكرنا موقفه الرّافض بل والتّاقم على التّحاة وعلى اللّغة العربيّة، ورغم هذا الرّفض الصّريح لكنّه لا يجد حرجًا في الاعتماد على نفس التّحليلات التي قدّمها التّحاة العرب كأفكار ابن السّراج في الأصول، وكذلك الأمر بخصوص اللّغة العربيّة حيث



ذكرنا تقلب مواقفه في هذه المسألة، وهو بالتالي تقريباً حافظ على نفس اللغة الواصفة والموصوفة رغم بعض الاقتراحات التي كانت من صميم النظرية أو محاولات تحليل للدارجة المغربية.

- يعتبر الفاسي الفهري استثناءً في موقفه من التراث فلقد غلب على التوليديين المغاربة من خلال الممارسة النظرية التوفيقية، وإن تم إعلان الرفض فهو قول لا ينطبق على الفعل، بل إن هذه القاعدة تكاد تنطبق كما ذكرنا على الفاسي الفهري نفسه أو على أغلب أعماله.

- يلاحظ في تحليلات الفاسي الفهري ميزة خاصة قرنته من الوظيفية ومرد ذلك اعتماده على النحو المعجمي الوظيفي الذي طبّقه الفهري في تحليل بعض قضايا العربية (صرفاً وتركيباً ومعجمًا).

في الأخير ينبغي الإشارة إلى مسألة وقول فصل هنا، فبالرغم مما ذكرناه من إيجابيات حول كل ما قدّمه المغاربة في هذا السياق لكن يلاحظ في العموم طغيان تناول التجزيئي لقضايا اللغة العربية، وعدم التكامل والترابط بين هذه القضايا بما يقدم بديلاً متكاملًا عن قواعد النحو العربي، وربما يصنع الفاسي الفهري الاستثناء النسبي، هذا بالإضافة إلى سيطرة أدبيات النحو العربي القديم في التحليل التوليدي العربي بشكل عام، والسؤال المطروح في هذه الحالة هل ما يقدمه هؤلاء من وصف هو وصف توليدي تحويلي صرف يمثل هذه النظرية ويكون مقابلًا للنحو العربي؟ وإذا سلّمنا بعدم وجود تحليل لغوي أو قواعد لغوية تحلل وتفسر اللغة العربية من خلال فكر توليدي تحويلي صرف بمعزل عن التفكير النحوي العربي القديم، فما الجدوى من هذه النظرية التي ترفع شعارات لا وجود لها في الواقع أو أنها تدخل ضمن قواعد النحو نفسها؟ والحقيقة وإن كان رائد هذه النظرية تشومسكي يعترف بل ولا يجد حرجًا في اعتماده على القواعد اللغوية القديمة الهنديّة واليونانيّة والعبريّة وربما العربيّة، فإنّ الجهود يجب أن تنصبّ من جديد من أجل البحث عن سبل المصالحة مع النحو العربي وسبل تقديمه للناشئة ولا نصّيح الكثير من الوقت وراء السراب، وإذا قيل من جديد إن قواعد صعبة ومعقدة وقديمة، فإنّ ما يستعمله التوليديون من قواعد ومصطلحات أعتقد أنّه أكثر صعوبة لو تمّ تطبيقه في مجال تعليم اللغة العربيّة، ولا أعتقد أنّ الطفل العربي يستطيع أن يفهم قواعد ومصطلحات مثل: التفكيك، التبشير، الرّيض، الحد، الحمل، النبؤ، مقولة، الضم، النقل، الاجتذاب، التّطابق الوجه، الصّرفة، التّوسيط...، أمّا عن قدم القواعد فقد ذكرنا أن القواعد التوليدية ذات أصل قديم أساسًا، وما يرسخ هذا الاعتقاد أنّ التوليديين العرب حتى الرافضين منهم للتراث لم يستطيعوا أن يقدموا أفكارهم الجديدة بمعزل عنه.

## الفصل الثاني:

الاتّجاه الوظيفي التّداولي في المنجز اللّساني المغربي

المبحث الأوّل: الاتّجاه الوظيفي التّداولي في المنجز اللّساني المغربي

مفهومه مبادئه روّاده

المبحث الثاني: المنجز اللّساني المغربي الوظيفي التّداولي موقفه من

التراث، أهم قضاياها، قراءة في نماذج مختارة

المبحث الثالث: الوظائف التّداولية في اللّغة العربيّة عند أحمد المتوكّل

"عينّة"

## الفصل الثاني: الاتجاه الوظيفي التداولي في المنجز اللساني المغربي :

## المبحث الأول:الاتجاه الوظيفي التداولي في المنجز اللساني المغربي مفهومه مبادئه رؤاه:

تمهيد:

إن المتتبع للنظريات اللسانية الحديثة من خلال توجهاتها ونظرتها للظاهرة اللغوية، سيجد أنها سلكت طريقين

رئيسيين هما:

أ- الاتجاه الشكلي: وهذا الاتجاه درس اللغة معزولة عن سياق التواصل الاجتماعي<sup>1</sup>، أي أنه قدّم البنية (الشكل) على الوظيفة، فهو لا يكاد يتعدّى حدود البنية الصوتية والصرفية والتكوينية<sup>2</sup>، وسمّي هذا الاتجاه باللسانيات الصارمة والذي يمكن تقسيمه إلى قسمين كذلك:

- الشقّ البنيوي: يعدّ المنهج البنيوي من المناهج التي تجسّد الاتجاه الشكلي، فهو يُعنى بدراسة المنجز في صورته الآتية بغض النظر عن السياق الذي أنتج فيه أو علاقته بالمرسل وقصده وإنتاجه، ويتم ذلك بتحليل لغة بعينها مثل اللغة العربية بوصفها كياناً مستقلاً ذات بنية تركيبية وإيجاد العلاقة بين هذه المستويات، بدءاً من تحليل الأصوات والصرف والتركيب إلى تحليل جزئيّ لمستوى الدلالة، واكتفى هذا النوع من الدراسات بدراسة الجملة على المستوى التركيبي، ثم تجاوزتها في الآونة الأخيرة إلى مستويات أعلى، فبرزت بعض المفاهيم مثل تحليل النّص والخطاب ونحو النّص، والنّص هو ذلك النّسيج اللّغوي المغلق على ذاته، واهتمّ هذا المنهج بمحاولة إدراك تنظيمه وعلاقة مستويات اللغة بعضها ببعض، مثل التراكيب في بناها الكبرى، وما يتفرّع عنها من بنى صغرى، وتحليل التّروابط وتصنيفها بين هذه البنى أو تلك الجملة<sup>3</sup>.

- الشقّ التوليدي: اهتم هذا الاتجاه بتكوين الكفاءة اللغوية ونموها عند الطفل من هنا كانت العناية بتفسيرها والأنساق التي يعمل فيها، لذا فالتحو التوليدي لتشومسكي رغم أنه يعتبر مرحلة متطورة قياساً بما سبقه، فإنّه ينحو إلى التجريد واصطناع الجمل في بعض الحالات، كعبارته المشهورة "تنام الأفكار الخضراء عديمة اللون باختناق"، ورغم أنّ هذه الجملة صحيحة نحويّاً، إلا أنّها لا تدلّ على معنى مفهوم، غير أنّ الملاحظ كما هو معلوم تطوّر أفكار تشومسكي، فبرز مفهوم التحو التوليدي الذي يرى أنّ اللغة هي عبارة عن مجموعة من الجمل العميقة، وذلك ليفسّر محدودية الأصل ولا نهائية المنجز<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2003م، ص7.

<sup>2</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص255.

<sup>3</sup> - استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص7-8.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص8-9.

لقد اتجه الشقّ الشكلي بصنفيه البنيوي والتوليدي في دراسة اللغة على أنّها عبارة عن ظاهرة أو نظام يمكن وصفه وتحليله بمعزل عن دورة التوالي، ورغم ما قدّم هذا الاتجاه من أفكار أغنت الدرس اللساني، إلا أنه أثبت قصوره في دراسة الظاهرة اللغوية التي أساسها يتم إقامة تواصل نشيط وعميق لا يمكن تحليله بمعزل عن سياقه الوظيفي التواصلي الفعلي أو ما يسمى التفاعل الاجتماعي عبر اللغة.

**ب - الاتجاه الوظيفي:** ينظر هذا الاتجاه إلى اللغة باعتبارها بنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوظيفتها التواصلية، فلا بدّ من البحث عن الخصائص التي تحوّل اللغة لإنجاز وظائف معيّنة<sup>1</sup>، والمقاربة الوظيفية للغات الطبيعية أهمّ ما تركز عليه مبدأ ربط المقال بالمقام، أي ربط الخطاب بظروف إنتاجه، فهي مقاربة إنجازية تركز على المنجز اللغوي<sup>2</sup>، وبهذا فاللسانيات الوظيفية تندرج في إطار اللسانيات الاحتمالية التي تنبذ بقوة كلّ ما يتعلّق بما هو نظري عام<sup>3</sup>. إنّ هذا الاتجاه يشدّد على وظيفة الأشكال اللغوية، ويكون ذلك انطلاقاً من تبعيّة البنية للوظيفة<sup>4</sup>، وما يحسب لهذا الاتجاه أنه لم يعزل الظاهرة اللغوية عن محيطها وبيئتها، بل إنّه اعتنى بجميع أقطاب العملية التواصلية، فاهتم بالمتكلم ومقاصده باعتباره محرّك عمليّة التواصل وحال السامع أثناء الخطاب، كما اهتمّ بالظروف والأحوال الخارجيّة المحيطة بعملية التواصل، ضمناً لتحقيق التواصل من جهة ولتستغلّه في الوصول لغرض المتكلم وقصده من جهة أخرى، ولعلّ هذا ما جعله أكثر دقّة وضبطاً حيث درس اللغة أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين<sup>5</sup>، وتعود الأصول الأولى لللسانيات الوظيفية إلى جملة من الأعمال الحديثة أهمّها، أعمال مدرسة براغ وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفين بالوجهة الوظيفية للحملة والمدرسة النسقية بلندن<sup>6</sup>، علماً أنّ الاتجاه التواصلي الوظيفي يتمثّل في مناهج كثيرة، منها الدراسات التداولية والتحو الوظيفي واللسانيات الاجتماعية، وتحليل الخطاب في المراحل المتأخّرة من خلال ربطه بسياق إنتاجه، إذ انفتح في تحليله على كثير من العلوم، كعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرهما<sup>7</sup>.

إنّ الاتجاه الوظيفي يهتمّ برصد خصائص بنية اللغة الطبيعية وربطها بوظيفتها في التواصل، والتوصل إلى أنّ قدرة طرفي الخطاب التواصلية تكمن في معرفة القواعد العامة التي تمكّنهما من تحقيق أهداف التواصل وتأويل الخطاب، ومنها القواعد اللغوية في مستوياتها التركيبية والدلالية والصرفية والصوتية، وتتميّز الدراسات اللغوية التي تتخذ التواصل إطاراً عاماً لها بأنّها

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل اللغوية في نظرية النحو الوظيفي، يوسف تغزوي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014م، ص92.  
<sup>2</sup> - ينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، أحمد المتوكل، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1، 2016م، ص27.  
<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص314.  
<sup>4</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص255.  
<sup>5</sup> - مداخل اللسانيات التداولية في الخطاب البلاغي العربي متابعة تداولية، نور الهدى حسيني، باديس لهويل، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، ع2، 2017م، ص41.  
<sup>6</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص252، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص255.  
<sup>7</sup> - استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص9-10.

دراسات لسانية مرنة، فهي تصف وتفسر استعمالات المرسل المتنوعة، بل وعدوله عن بعض المعايير الثابتة في مستويات اللغة لجعل خطابه مناسباً للسياق الذي يتلفظ فيه<sup>1</sup>، وبهذا يتجلى الفرق بين الاتجاهين العامين، وذلك بأنّ الاتجاه الشكلي البنيوي بشقيّه (البنيوي والتوليدي) لا يعتدّ بما هو خارج نظام اللغة، ولا يعترف بتأثيره في بنيتها الداخلية، في حين يركّز الاتجاه الثاني (التواصل الوظيفي) على سياق إنتاج اللغة وأثره في بنية الخطاب بين المتواصلين .

إنّ الدّرس لتاريخ الدّرس اللّغوي يلاحظ بجلاء وجود هذين الاتجاهين في تحليل الظاهرة اللّغوية عند الغرب وعند العرب، والأكيد أنّ دراسة اللّغة تظلّ عملاً تكاملياً ولا يستطيع دارس اللّغة على كل حال الاستغناء بأحد الاتجاهين عن الآخر مثل ما هو الحال عند مستعمل اللّغة، ذلك أنّ اللّغة ظاهرة بيولوجية نفسية من جهة، واجتماعية من جهة أخرى ما يميز وصفها بأنّها ذات بعدين بعد داخلي وبعد خارجي، والتفسيرات التّحوية ذات بعد شكلي أساساً في حين إنّ التفسيرات التداولية وظيفية بالأساس الأول<sup>2</sup>.

ولقد كان لهذه النظرية تأثيرها البالغ على الدارسين العرب المحدثين خاصة المغاربة منهم، حيث برز أحمد المتوكل بشكل لافت جعله حالة فريدة من حيث الجهد المبذول والنتائج الكمي والتوعي المحصول على حدّ سواء، ما جعله رائد الدّرس اللّساني الحديث في الوطن العربي على حدّ تعبير محمد بوعمامة، فقد كرّس هذا الرّجل أعماله لإعادة قراءة التّراث وفق ما تقتضيه المنهجية الرّاهنة، وكتب في ذلك كتباً وأبحاثاً تشهد على علوّ كعبه في مجال البحث اللّساني المعاصر<sup>3</sup>، ممّا جعل المغرب الأقصى جسراً لعبور النّحو الوظيفي إلى أقطار عربيّة أخرى، حيث منه وبفضل المؤلّفات والبحوث المغربية دخل الجزائر وتونس والعراق وسوريّة بدرجات متفاوتة في التّبني ورقعة الانتشار<sup>4</sup>، أمّا التّحولات الوظيفية التي أطرت البحث اللّساني العربي فهي ثلاث نظريات هي: التّحوية الفيرثية والتّحوية التّسقيّة ونظرية النّحو الوظيفي<sup>5</sup>.

لذا لا غرابة في أن يتمّ التّركيز في هذا الإطار على ما أنجزه المتوكل في إطار أبحاثه الوظيفية في النّحو الوظيفي خصوصاً لأنّه يعتبر رائداً من رواد هذا الاتجاه الوظيفي التداولي بوجه عام، وليس فيما تعلق باللّسانيات الوظيفية العربيّة، ذلك أنّ مقترحاته لم تقتصر على فهم وتحليل هذه النّظرية وتقديمها للقارئ العربي ومنظوره لهذه النّظرية من خلال تحليل اللّغة العربيّة، بل لما أضافه باجتهاده الخاص من آليات وتقنيات تحليل وأفكار صبّت في إغناء

<sup>1</sup> - ينظر: استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص11.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 11.

<sup>3</sup> - ينظر: قضايا لغوية تراث ومعاصرة، أحمد بوعمامة، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2017م، ص13-14، وينظر: الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية ص67.

<sup>4</sup> - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006م، ص62، وينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص416.

<sup>5</sup> - ينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص413، وينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص59.

وتطوير هذه النظرية الغربية أساسًا، ولكن قبل ذلك لابد من التعريف أكثر بهذا الاتجاه وأهم مبادئه ومرتكزاته، وكيف أثر في اللسانيات العربية والمغربية بشكل خاص.

أولاً: التعريف بهذا الاتجاه:

– الوظيفة والوظيفية:

ورد في لسان العرب الوظيفة من كل شيء ما يقدر له في كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب وجمعها الوظائف والوظائف، ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفًا ألزمها إيّاه، وقد وظفت له توظيفًا على الصبي كل يوم حفظ آية من كتاب الله عزّ وجلّ، والوظيف لكل ذي أربع... وقال ابن الأعرابي: "الوظيف من رسغي البعير إلى ركبته في يديه وأما في رجله فمن رسغيه إلى عرقوبيه... ويقال وظف فلان فلانًا يظفه وظفا إذا اتبعه"<sup>1</sup>.

وفي القاموس المحيط: الوظيف مستدق الدرّاع والسّاق من الخيل والإبل وغيرها، ج: أوظفه ووظف بضمّتين... والتّوظيف تعيين الوظيفة والمواظفة الموافقة والمؤازرة والملازمة واستوظيفه استوعبه<sup>2</sup>، وفي المعجم الوسيط وظف البعير يظفه وظفًا أصاب وظيفة... وأظفه وافقه ولازمه والجمع وظف ووظائف<sup>3</sup>.

أما في المعاجم الأجنبية فإنّ المتبع للفظة الوظيفة (Fonction) ومشتقاتها في بعض المعاجم الفرنسية كالمعجم الموسوعي (Quillet كي) والموسوعة الكبرى (La gronde Encyclopédié) والموسوعة العالمية (Encyclopédié Unwersalis) ومعجم روبير (La Robert) ولاروس الصّغير المصوّر (La petit Larousse illustré) يلاحظ تشابه هذه المعاجم في شرحها لكلمة الوظيفة وتعداد مشتقاتها من جهة أخرى، من ذكر حقوق الموظّف (Fonctinn aire) والوظيفة العمومية (Fonction publique)، وقد تميّز معجم لاروس بذكر مشتقات كلمة وظيفة كالموظّف (Fonctionnaire) والوظائف (Fonctions) والوظيفي (Fonctionnel) والوظيفية (Fonctionnalisme) والوظائفية (Fonctionnalité)<sup>4</sup>.

ونظرا للمعاني الكثيرة المرتبطة بمصطلح الوظيفية يقول المتوكل: « لنحاول أولاً وقبل كل شيء رفع الالتباس عن مصطلح الوظيفة الذي واكبت استعماله مفاهيم مختلفة، التباس أدى في بعض الأحيان إلى التقريب بين أنحاء متباينة كالتحو الوظيفي والتحو المعجمي مثلاً، ويمكن إرجاع هذه المفاهيم إلى مفهومين اثنين، الوظيفة كعلاقة

<sup>1</sup> – لسان العرب، مج 9، ص358، مادة (وظف)

<sup>2</sup> – القاموس المحيط، ص 860. مادة (وظف)

<sup>3</sup> – المعجم الوسيط، ص1042، مادة (وظف)

<sup>4</sup> – ينظر: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحي بعيطيش، (رسالة دكتوراه) إشراف: عبد الله بوخلخال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005/2006م، ص 4-6.

والوظيفة كدور، الوظيفة العلاقة حين يرد مصطلح الوظيفة دالاً على علاقة، فالمقصود العلاقة القائمة بين مكوّنين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة «1».

وهذا المصطلح (الوظيفة) متداول في جل الأنحاء بما فيها الأنحاء التقليدية، ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقة الفاعل والمفعول المباشر وغير المباشر، وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على العلاقات التي يمكن أن تكون داخل الجملة أو المركب، فالنحو الوظيفي يميّز بين ثلاثة مستويات من الوظائف، ووظائف دلالية (منقّذ، متقبّل، مستقبل، زمان، أداة...)، ووظائف تركيبية (فاعل، مفعول)، ووظائف تداولية (محور، بؤرة...) «2».

### – التداولية:

جاء في لسان العرب (دول): الدّولة والدّولة، العقبة في المال والحرب سواء... والجمع دُولٌ، ودِوَلٌ، ودُولات والدّولة اسم الشّيء الذي يتداول، والدّولة الفعل والانتقال من حال إلى حال... ومن قرأ كي لا يكون دولة، فعلى أن يكون على مذهب المال كأنه كي لا يكون الفيء دولة أي متداولاً... وقال يونس: أمّا أنا فوالله ما أدري ما بينهما، وفي حديث الدعاء، حدثني بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتداوله بينك وبينه الرجال، أي لم يتناقله الرجال وترويه واحداً عن واحد... وفي حديث وفد ثقيف " نداول عليهم ويداولون علينا؛ الإدالة الغلبة، يقال أوديل لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم وكتب الدولة لنا، والدّولة الانتقال من حال الشّدّة إلى الرّخاء...، ودالت الأيّام أي دارت والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته... " «3»

وفي القاموس المحيط دول انقلاب الرّمان... وقد أداله وتداولوه أخذوه بالدّول ودواليك أي مداولة على الأمر، أو تداول بعد تداول... ودالت الأيّام دارت، والله تعالى يداولها بين النّاس، والدول لغة في الدّلو، وانقلاب الدّهر من حال إلى حال، والتّحريك النّبل المتداول «4».

وفي المعجم الوسيط: "دال الدّهر دولاً ودولة انتقل من حال إلى حال والأيّام دارت، ويقال دالت الأيّام بكذا... وأدال الشّيء جعله متداولاً، ويقال: داو الله الأيّام بين الناس أدارها وصرفها... وانداو القوم، تحوّلوا من مكان إلى

1 - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 224.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص 224.

3 - لسان العرب، مج 11، ص 51-53.

4 - القاموس المحيط، ص 1000-1001. مادة (دول)



مكان... تداولت الأيدي الشيء أخذته...، ومن المصادر المثناة للمبالغة والتكثير تداول بعد تداول ومداوله على الأمر والدولة الشيء المتداول من مال أو نحو ذلك...<sup>1</sup>

وأول من اقترح مصطلح التداولية كمقابل لـ **Pragmatique** طه عبد الرحمان، وقد تبناه أحمد المتوكل واستعمله، فلقي استحسان المختصين الذين تداولوه في محاضراتهم وكتاباتهم<sup>2</sup>.

أما كمصطلح غربي تعود كلمة التداولية (Pragmatique) إلى الكلمة اللاتينية (Pragmaticues)، وظهرت عام 1440م، وهي مبنية على الجذر (Pragma) ومعناه الفعل (Action)، ثم تحولت بفعل اللاحقة لترمز إلى كل ما له نسبة إلى الفعل (العمل) والتحقق العملي<sup>3</sup>.

والتداولية (pragmatique) قبل أن تكون نظرية لغوية تمثل اتجاهًا لسانيًا معاصرًا، تمثل قبل ذلك مذهبًا فلسفيًا أمريكيًا يرى أن صدق الآراء والمعتقدات والأفكار فيما تتمخض عنه من نتائج على أرض الواقع (عملية)<sup>4</sup>.

ويبدو أن مصطلح التداولية (pragmatique) على درجة من الغموض، إذ يقترن به في اللغة الفرنسية المعنيان التاليان: "محسوس" و"ملائم للحقيقة"، أما في الإنجليزية وهي اللغة التي كتبت بها أغلب النصوص المؤسسة للتداولية، فإن كلمة pragmatic تدلّ في الغالب على ما له علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية<sup>5</sup>.

ولقد أوضح أوستين (1911م-1961م) وتلميذه سيرل (ولد 1932م) نواة التداولية في حقل فلسفة اللغة العادية (ordinaire)، إذ طوّرا من وجهة نظر المنطق التحليلي Logique analytique مفهوم العمل اللغوي (acte de Langage)، وقد كان أوستين أستاذًا للفلسفة في جامعة أكسفورد، أما سيرل فهو يدرس بجامعة بركلي (perkeley) بكاليفورنيا<sup>6</sup>.

كما يذهب رأي آخر بأن التداولية مفهوم حديث يعود إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس Charles Morris الذي استخدمه سنة 1938م دالاً على فرع من فروع ثلاثة، يشتمل عليها علم العلامات أو السيمياء Semoiotics، ويفضّل موريس استخدام Semiotic، وهذه الفروع هي:

<sup>1</sup> - المعجم الوسيط، ص 304-305، مادة (دال).

<sup>2</sup> - تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي تفسير الرازي لسورة المؤمنون نموذجًا، موسى جمال (رسالة ماجستير)، إشراف: مفتاح بن عروس، جامعة الجزائر 2008/2009م ص 32.

<sup>3</sup> - ينظر: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، نواري سعودي، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م، ص 18.

<sup>4</sup> - ينظر: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، دط، 2006م، ص 174..

<sup>5</sup> - التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلا نشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2007م، ص 17.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 20.

أ- علم التراكيب syntax أو syntactics، وهو يعنى بدراسة العلاقات الشكليّة بين العلامات بعضها مع بعض.

ب- علم الدلالة semantics، وهو يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدلّ عليها أو تحيل إليها.

ج- التداولية، وتهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسّريها<sup>1</sup>.

على أنّ التداولية لم تصبح مجالاً يعتدّ به في الدرس اللغوي المعاصر إلاّ في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام بتطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة، وهم: أوستين **J.L Austin** وسيرل **J.R. Searle** كما ذكرنا، بالإضافة إلى جرايس **H.P. Grice** على أنّ هؤلاء الثلاثة كانوا من مدرسة فلسفة اللغة الطبيعيّة natural language أو العادية ordinary في مقابل مدرسة اللغة الشكليّة أو الصوريّة Formal Language التي يمثّلها كارناب Carnap وكانوا جميعاً مهتمّين بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانيّة الطبيعيّة من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسّرها<sup>2</sup>. وكان هذا من صميم عملهم، وهو من صلب وصميم التداولية، لكنّ العجيب والغريب أنّ أحداً منهم لم يوظّف ولم يستعمل مصطلح التداولية في كتبه وأبحاثه التي أنجزها!<sup>3</sup>

وعموماً لقد تطوّرت التداولية في أوروبا، وبالأخص في فرنسا إثر أعمال أوستين وسورل، وكان ذلك بفضل اللسانيين، وهي بذلك تداولية تسعى إلى أن تكون مدججة في اللسانيات لا تكمله لها، بل كجزء لا يتجزأ منها<sup>4</sup>.

أما اصطلاحاً فترتبط الوظيفة بكلمتين أساسيتين هما وظيفي ووظيفيّة، والوظيفيّة (Fonctionnalisme) تطلق على المذهب الوظيفي في القرن العشرين وتعدّ امتداداً للاتجاه العقلاني، وقد أطلق لفظ الوظيفيّة في البداية على الهندسة المعمارية وعلم الاجتماع، ثم انتقل هذا المصطلح إلى اللسانيات فأصبحت تعني بصفة عامّة الاتجاه اللساني الذي يربط دراسة الظاهرة اللغوية بكل مستوياتها بالوظيفة التبليغيّة<sup>5</sup>، فهذا المذهب أو ما نطلق عليه النظرية الوظيفيّة أو الرابطة اللغوية أو جماعة علم اللغة الوظيفي هي مسميات عدّة أطلقت على هذا الاتجاه الذي تبنّته مدرسة براغ في دراستها للغة وواضح أنّها سلكت مسلكاً جديداً، جعلت من دراسة اللغة وفق هذه النظرية يقوم على أساس الوظائف التي تؤدّيها اللغة

<sup>1</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 2002م، ص9.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص9.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص9-10.

<sup>4</sup> - ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن ريبول، جاك موشلار، ترجمة: يوسف سيف الدين دعقوس، محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المطبعة العربية للترجمة، بيروت، دار الطليعة، ط1، 2003م، ص47-48، وللاطلاع أكثر على المسألة ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف: عز الدين المجذوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط2، 2010م، ص79-108.

<sup>5</sup> - ينظر: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص9.

داخل المجتمع، أي بمعنى آخر كيفية استخدام اللغة وبالقائمة الاتصالية للغة<sup>1</sup>، فالوظيفة بهذا المنظور هي المكانة أو القيمة أو المنزلة التي يحتلها عنصر لغوي ما داخل بنية التركيب ووفق السياق الذي يرد فيه<sup>2</sup>، ودور اللساني هو الكشف عن الحقائق التي تخول للغة إنجاز وظائف معينة، مركزًا بالخصوص على العلاقة القائمة بين التسق وبين استعماله آخذًا في الاعتبار أن تجريد اللغة كما يرى (ديك 1983م) يفقدها أولى خصائصها الجوهرية<sup>3</sup>.

أما مصطلح النحو الوظيفي، فهو عبارة عن مقارنة لتحليل البنية تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنوية<sup>4</sup>.

وينطلق النحو الوظيفي من فرضية كبرى تتمثل في كون الخصائص التداولية تحدد الخصائص التركيبية والصرفية، بمعنى أن الوظيفة الأساس للغة التي هي التواصل، وبذلك تميز النحو الوظيفي عن غيره من التماذج الوظيفية بكونه نموذجًا يتضمن مستوى قائم الذات مهمته الأساس التمثيل للخصائص التداولية التي تسهم في جعل عملية التواصل أمرًا ممكنًا<sup>5</sup>.

ولقد عرف النحو الوظيفي منذ ظهوره بداية السبعينيات جملة من التعديلات متفاوتة الأهمية تتمثل أساسًا في تغيير البنية العامة للنموذج ككل، وفي تغيير طبيعة البنية التحتية التي تشتق منها العبارات اللغوية، غير أنه ظل محافظًا على أهم المبادئ، والتي تتمثل في:

- أن الوظيفة الأساس للغة التواصل.

- وظيفة الدرس اللساني وصف القدرة التواصلية للمتكلّم والمخاطب.

- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورًا إليهما من وجهة نظر تداولية.

- النحو الوظيفي يسعى إلى تحقيق ثلاث كفايات: نفسية، تداولية، وخطية<sup>6</sup>.

التداولية هي دراسة اللغة في الاستعمال in use، أو في التواصل in interaction، لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئًا متصلًا بالكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلّم وحده ولا السامع وحده، فصناعة المعنى في تداول negotiation

<sup>1</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية في التراث اللغوي عند العرب، ص 181.

<sup>2</sup> - ينظر: P216. (1973). Jean Dubois. la Rousse. Dictionnaire de la linguistique.

<sup>3</sup> - الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل اللغوية في نظرية النحو الوظيفي، ص 92.

<sup>4</sup> - اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، ط 1، 1987م، ص 104.

<sup>5</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 258.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 258.

اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، اجتماعي، ولغوي)، وصولاً إلى المعنى الكامن في الكلام<sup>1</sup>، وتنطلق من فكرة أنّ اللغة استعمال يومي مستمرّ ومتواصل، بل لا تتحقّق إلّا ضمن هذا الاستعمال، في تفاعل مستمر بين المتكلمين، لذا ينبغي علينا أن نرجع إلى دراسة صور هذا الاستعمال؛ أي أنّ نعيد للظواهر الكلامية اعتبارها في الدراسة وذلك لأنّ طبيعة اللغة التبادلية تثبت أنّ للظواهر الكلامية دوراً فعّالاً في تفسير آليات التبليغ والاتصال اللغوي في المجتمع<sup>2</sup>. فهي علم استعمال اللغة في المقام<sup>3</sup>، تقول خولة طالب الإبراهيمي: «فحريّ بنا إذن أن نعيد الاعتبار للظواهر الكلامية، والكلام الذي عدّه دي سوسير من الظواهر الثانوية الخارجة عن موضوع اللسانيات، والذي أرجأ تشومسكي دراسته إلى مرحلة لاحقة هو الآخر»<sup>4</sup>.

وقد عرّف مسعود صحراوي التداولية بأنّها: «مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية... إلخ»<sup>5</sup>.

والتداولية ليست علماً لغوياً محضاً بالمعنى التقليدي يكفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقّف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنّها علم جديد للتواصل يدرس الظاهرة اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيرها، وعليه فإنّ الحديث عن التداولية وعن شبكتها المفاهيمية يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة، لأنّها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضمّ مستويات متداخلة، كالبنية اللغوية وقواعد التخاطب والاستدلالات التداولية وعلاقة البنية اللغوية وظروف الاستعمال<sup>6</sup>.

وعموماً فقد حدّد بعض الباحثين ما تميّز به التداولية عن غيرها من اتجاهات البحث اللغوي، كما يلي:

أ- تدرس التداولية الاستعمال اللغوي، ويمكن أن نطلق عليها تسمية "لسانيات الاستعمال"، فهي تبحث عن توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي من حيث هو صيغة مركّبة من السلوك الذي يولّد المعنى.

<sup>1</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 14.

<sup>2</sup> - ينظر: مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصة للنشر، حيدرة الجزائر، ط2 (منقحة)، 2006م، ص 157.

<sup>3</sup> - ينظر: التداولية والحجاج، مدخل ونصوص، صابر الجباشة، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2008م، ص 11.

<sup>4</sup> - مبادئ في اللسانيات، ص 157.

<sup>5</sup> - التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهر الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص 5.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 16.

ب- لا تمتلك التداولية وحدات تحليل units of analysis خاصة بها ولا موضوعات مترابطة correlational topics.

ج- هي تنظر للغة وتدرسها من وجهة وظيفية عامة (معرفية cognitive واجتماعية social وثقافية cultural).

د- تعدّ التداولية نقطة التقاء point of convergence مجالات العلوم ذات الصلة باللغة، بوصفها صلة الوصل بينها وبين لسانيات الثورة اللغوية<sup>1</sup> Linguistics of Language resources.

تعرف التداولية بأنها دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي تعنى به اللسانيات أو النحو، وإذا تحدثنا عن مسألة استعمال اللغة (المقام الحقيقي الإنجازي)، فهذا الاستعمال ليس محايداً من حيث تأثيراته في عملية التواصل اللغوي، ولا في النظام اللغوي في حد ذاته، ومن نافل القول الإشارة إلى أنّ بعض الكلمات المشيرة والدالة على الزمان والمكان أو الأشخاص من قبيل (الآن، هنا، أنا)، لا يمكن تأويلها إلا في إطار سياق قولها، وأقلّ سداحة التذكير بأننا عند التبادل اللغوي نبلغ من المعاني أكثر مما تدلّ عليه الكلمات، وليس من الساذج القول: «إنّ استعمال الأشكال اللغوية ينتج عنه في المقابل إدراج للاستعمال في النظام نفسه، فمعنى القول يقوم على شرح لظروف الاستعمال، أي أداء ذلك القول»<sup>2</sup>.

إنّ الحديث عن التداوليات عامة واللسانيات الوظيفية خاصة يتطلب الوقوف عند المصادر الأساس لهذا الاتجاه في البحث اللساني، وتتوزع مصادر هذه الدراسات بين المنطق والفلسفة اللغوية، وبعض النظريات اللسانية الحديثة<sup>3</sup>.  
أما المصادر الأساسية في المنطق، يمكن ذكر أعمال فريجة، وكرناب، وراسيل، وطارسكي المتعلقة بظواهر الإحالة والتضمّنات والاقتضاءات وعلاقة الدلالة بالتركيب.

أما المصادر الفلسفية فتشمل أعمال شارل موريس نهاية الثلاثينات من القرن العشرين، وقد قسم موريس مجال البحث السيميائي إلى مستويات ثلاثة: التركيب، الدلالة، والتداول.

<sup>1</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 14-15.

<sup>2</sup> - ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، ص 21.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 246.

كما ساهمت الفلسفة الحديثة في تطوير بعض مظاهر الدرس اللساني في الاتجاه التداولي الوظيفي، ويتعلق الأمر بما عرف بفلسفة اللغة العادية أو الفلسفة التحليلية، ومن رواد هذا الاتجاه فتجانشتين، وأوستين على سبيل المثال لا الحصر<sup>1</sup>.

ونظرًا للتوافد والأصول ذات البعد الفلسفي والنفسي والاجتماعي واللغوي والأدبي والأسلوبي والبلاغي، فإنه من الصعوبة بما كان إيجاد تعريف مثالي يشفي الغليل يعطي تعريفًا دقيقًا للتداولية وجوهر توجهاتها في تحليل الظاهرة اللغوية.

ولما كان مجال البحث متسعًا متشعبًا بالشكل الذي ذكرناه، فقد أخذت التداولية تتشعب إلى فروع، يتميز كل منها عن الآخر، فهناك التداولية الاجتماعية sociopragmatics، وتهتم بالسياق الاجتماعي للاستعمال اللغوي والتداولية اللغوية linguistic pragmatics وتهتم بالجانب التركيبي في الاستعمال اللغوي، أي من وجهة نظر تركيبية structural، وفرع ثالث هو التداولية التطبيقية applied pragmatics، وتهتم بالمواقف المختلفة للاتصال وأما الفرع الرابع، فهو التداولية العامة general pragmatics وتهتم بالأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالًا اتصاليًا<sup>2</sup>.

وعلى العموم وكى تتوضح معالم النظرية الوظيفية التداولية، لابد من توجيه الكلام حول أهم المبادئ التي اعتمدت عليها، وهو يعكس طبيعة الحال نظرًا الواسعة للظاهرة اللغوية.

ثانيًا: المبادئ والأسس التي قامت عليها هذه النظرية:

يكاد يجمع الباحثون على أنّ البحث التداولي يقوم على دراسة أربعة جوانب أو بالأحرى نظريات الأفعال الكلامية speech acts والإشارة "deixis" والافتراض السابق "presupposition" والاستلزام الحوارية (المحادثي) وهناك من يضيف إليها نظرية الملاءمة ونظرية الحجاج<sup>3</sup>، وسنحاول في هذا الجزء الحديث عن هذه المبادئ والأسس:

**1.2- نظرية الأفعال الكلامية:** تركز نظرية أوستين Austin على فكرة الإنجازية والتي مفادها أنّ بعض الملفوظات في حقيقتها لا تصف شيئًا في العالم، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق والكذب، ولكنها تؤدي أفعالاً مثل: الوعد والتحذير، ويحكم عليها بمعيار الفشل أو النجاح في الإنجاز<sup>4</sup>، فالفعل الكلامي Specchact يعدّ نواة مركزية في الكثير

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص246.

<sup>2</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللساني المعاصر، ص15.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص15، وينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، واضح محمد، رسالة دكتوراه إشراف: لزعر مختار، جامعة وهران، الجزائر، 2001م/2012م، ص107-150، وينظر: استراتيجيات الخطاب، ص24.

<sup>4</sup> - How to Do Things With Words. Austin. J.L. Oxford University Press. London. (1962). P100.

من الأعمال التداولية، وفحواه أنّ كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثري، كما يعدّ نشاطاً مادياً نحوياً يتوسّل أفعالاً قولية<sup>1</sup> Actes locutoires لتحقيق أغراض إنجازية Actes illocutoires، كالطلب والأمر والوعد والوعيد، وغايات تأثيرية<sup>2</sup> Actes Perlocutoires، تخصّ ردّة فعل المتلقّي (كالرفض والقبول)، ومن ثمّ فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلاً تأثيرياً، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعياً أو مؤسّساتياً، ومن ثمّ إنجاز فعل ما<sup>1</sup>، وبالتالي فإنّ الحديث عن الأفعال الكلامية هو حديث في صلب وصميم التداولية، حيث كان الفعل الكلامي السبب في نشأتها<sup>2</sup>. ويصح أن نعتبر نظرية الأفعال الكلام العامة لأوستين أول محاولة جادة تتجاوز بالفعل الطرح الأرسطي في كتابه الخطابة للفعل الخطابي والدراسة البلاغية، بإعادة تنظيم منطق اللغة الطبيعية على ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة<sup>3</sup>. ويمثّل جون أوستين في عمله "عندما يصبح القول فعلاً" Quand dire c'est faire الشحنة الأولى التي لفتت اهتمام اللسانيين وغير اللسانيين إلى دور أفعال الكلام أو أفعال اللغة acte de langage وقيمتها في التواصل اللغوي، وسمح هذا العمل الرائد بفتح آفاق جديدة أدت إلى ظهور مباحث لغوية لم تكن معروفة من قبل، أبرزها ما أصبح يعرف بالبحث التداولي الذي عرف تطوّرات هامة انطلاقاً من تصوّرات أوستين<sup>4</sup>، وقد توصل أوستين في آخر مرحلة من مراحل بحثه إلى تقسيم الفعل الكلامي الكامل acte de discours intégral إلى ثلاثة أفعال فرعية على النحو التالي<sup>5</sup>:

1.1.2: تقسيم أوستين لأفعال الكلام: قام أوستين بالتمييز بين العبارات الإنجازية والعبارات غير الإنجازية (الوصفية) فوجد أنّ قول شيء ما على وجه مخصوص هو إنجازه، فمن أمثلة العبارات الوصفية التي تصف الإحساس "اعتذر"، "إني متأسّف"... إلخ، ومن العبارات الإنجازية: "أدعم رأيي"، "أنتبأ"، "أتوقّع"... إلخ، وشرط العبارات الإنجازية هو ملأمتها للواقع<sup>6</sup> (إنجاز حقيقي على الأرض)، فالوعود مثلاً تتضمن التزاماً معيناً من جانب المتكلّم ينجزه عند قوله: "أعد بذلك" هو في الواقع يعد ويجعل نفسه ملزماً بفعل ما يقوله، وعموماً لقد قدّم أوستين مجموعة من التصنيفات للأفعال الكلامية وكان كلّ مرّة يقدم تصنيفاً بناءً على تطوّر نظريته وبحثه، وكانت منطلق تلميذه (سيرل)، وتمثّل هذه التصنيفات فيما يلي:

1.1.1.2- فعل القول (أو الفعل اللغوي) Acte Locutoire: ويقصد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة، ففعل القول يشتمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة:

<sup>1</sup> - التداولية عند العلماء العرب، ص 40.

<sup>2</sup> - ينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص 107.

<sup>3</sup> - نظرية الأفعال الكلامية العامة، كيف تنجز الأشياء بالكلام، أوستين، ترجمة: عبد القادر قيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 1991م، ص 5 (في المقدمة).

<sup>4</sup> - اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، ص 55-56.

<sup>5</sup> - التداولية عند العلماء العرب، ص 41، وينظر: مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمّد محمد علي يونس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط 1، 2004م، ص 34-36.

<sup>6</sup> - How to Do Things With Words. P100.



الصوتي ، الصرفي، التركيبي، الدلالي، ولكنه-أي أوستين-يسمىها أفعالاً، فالفعل الصوتي هو التلقظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة ما، وأما الفعل التركيبي، فيؤلف مفردات طبقاً لقواعد لغة معينة، وأما الفعل الدلالي، فهو توظيف هذه الأفعال حسب معانٍ وإحالاتٍ محدّدةٍ ، فمثلاً إذا قلنا: "إنّها ستمطر"، فمعنى الجملة يمكن فهمه بسهولة، ومع ذلك يبقى الالتباس، أهى إخبار بأنّها ستمطر أم تحذير من عواقب الخروج مثلاً، أم هي أمر بحمل المظلة، أم غير ذلك...؟ ولا يمكن فهم ذلك إلاّ بالرجوع إلى القرائن المرتبطة بالسياق، لتحديد قصد المتكلم أو غرضه من الكلام<sup>1</sup>.

2.1.1.2- الفعل المتضمّن في القول **Acte illocutoire**: وهو فعل إنجازي حقيقي، وهو عمل ينجز بقول ما وهو الفعل المقصود من النظرية برمتها، ولذا فإنّ أوستين اقترح تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذا النوع من الأفعال: القوى الإنجازية<sup>2</sup>. فهو إنجاز لقوة فعل الكلام، أي إنجاز فعل في حال قول شيء ما (مع مراعاة مقتضى المقام)، وبإنجازنا لفعل كلامي سنكون أيضاً منجزين لما تناوله كلامنا وما لم يتناوله، فقد نكون سائلين أو مجيبين عن سؤالنا<sup>3</sup> أو مصدرين تأكيداً أو تحذيراً أو وعداً أو أمراً أو شهادة في محكمة، والفرق بين الفعل الأوّل والثاني هو أنّ الثاني قيام بالفعل ضمن قول شيء، في مقابل الفعل الأوّل الذي هو مجرد قول<sup>4</sup>، وبالتالي فالفعل الإنجازي هو ما يؤدّيه الفعل اللفظي من معنى إضافي يكمن خلف المعنى الأصلي<sup>5</sup>.

3.1.1.2- الفعل الناتج عن القول **Acte perlocutoire**: فأوستين يرى أنّه مع القيام بفعل القول وما يصحبه من فعل متضمّن في القول (القوة)، فقد يكون الفاعل (الشخص المتكلم) قائماً بفعل ثالث هو السبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثله: الإقناع، التّضليل، الإرشاد،<sup>6</sup> وأطلق عليه آخرون "الفعل التّأثيري"؛ أي الأثر الذي الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السّامع، وقد تفتّن أوستين إلى أنّ الفعل اللفظي لا يعقد الكلام إلاّ به، والفعل التّأثيري لا يلزم الأفعال جميعاً فمنها ما لا تأثير له في السّامع، لذا فإنّه وجّه اهتمامه إلى الفعل الإنجازي حتى أصبح أساس هذه النظرية، فسميت به أحياناً (النظرية الإنجازية)<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: التداولية عند العلماء العرب ، ص41.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه ، ص42.

<sup>3</sup> - ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة، ص119-120.

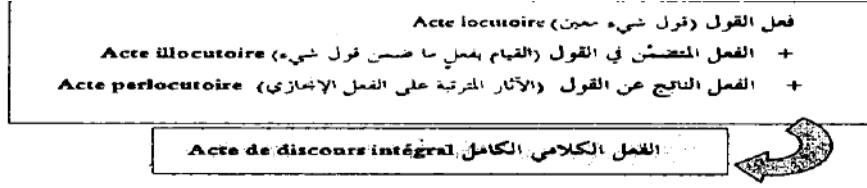
<sup>4</sup> - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص42.

<sup>5</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص45.

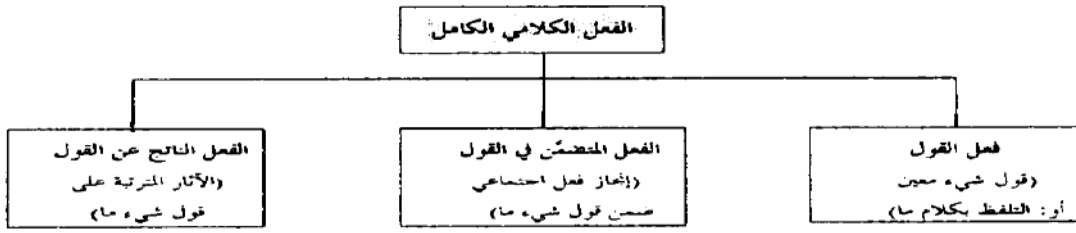
<sup>6</sup> - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص42، وينظر: نظرية أفعال الكلام العامة، ص123.

<sup>7</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص46.

ويمكن أن تمثل هذه الأفعال بالمخطط التالي<sup>1</sup>:



ولعل هذه البنية تتضح أكثر في الخطاطة أدناه:



وقد قدّم أوستين تصنيفًا آخر للأفعال الكلامية على أساس قوتها الإنجازية inlocutionary force يشمل

على خمسة أصناف، غير أنه صرح بعدم رضاه عن هذا التصنيف:

أ- أفعال الأحكام **ver dictives**: وهي التي تتمثل في حكم يصدره قاض أو حكم...  
 ب- أفعال القرارات **exercitive**: وتعني اتخاذ قرار، كالطرد والحرمان والتعيين.  
 ج- أفعال التعهد **Commissives**: وتتمثل في تعهد المتكلم بفعل شيء مثل: الوعد والضمان والتعاقد والقسم.  
 د- أفعال السلوك **behabitives**: وتكون زدة فعل على حدث، كالاعتذار والشكر والمواساة والتحدي.  
 هـ- أفعال الإيضاح **expositives**: وتستخدم لإيضاح وجهة نظر أو بيان رأي، كالاعتراض والتشكيك والإنكار  
 والموافقة والتصويب والتخطئة...<sup>2</sup>

غير أنّ ما قدّمه أوستين لم يكن كافيًا لوضع نظرية متكاملة لأفعال الكلام، لكن يمكن اعتباره نقطة انطلاق جيّدة وهو ما جعل ما قام به سيرل مرحلة أساسية ثانية أطلق عليها نظرية سيرل في أفعال الكلام، وتتمحور هذه النظرية في التقاط التالية:

- ذكر سيرل أنّ الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى **minimal unit** للاتصال اللغوي وأنّ للقوة الإنجازية دليلاً يسمى دليل القوة الإنجازية **Uàwtionary force dicator** يبيّن لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه

<sup>1</sup> - التداولية عند العلماء العرب، ص43.

<sup>2</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص46.

الجملة، ويتمثل في الإنجليزية في نظام الجملة word-order والتبرير stress والتنغيم intonation وعلامات الترقيم punctuations في اللغة المكتوبة، وصيغة الفعل mood والإفعال الأدائية performative.

- الفعل الكلامي يتخطى عند سيرل مراد المتكلم، فهو يرتبط بالعرف اللغوي والاجتماعي، ولخص ذلك في عبارة مأثورة، هي: " **Meaning is more than a matter of intention it is also a matter of convention**."

- طوّر شروط الملاءمة عند أوستين، فجعلها أربعة، وطبقها تطبيقاً محكماً على كثير من الأفعال الإنجازية<sup>1</sup>، وهذه الشروط هي:

أ- شروط المحتوى القضوي **propositional content**: وهو يتحقق بأن يكون للكلام معنى قضوي (نسبة إلى القضية proposition التي تقوم على متحدّث عنه أو مرجع reference ومتحدّث به أو مخبر prediction، والمحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضية، ويتحقق شرط المحتوى القضوي في فعل الوعد مثلاً: إذا كان دالاً على حدث في المستقبل يُلزم المتكلم به نفسه، والقضية هي تأويل لما يقوله القول تتحدد في هذا التأويل هوية الأشياء والأفراد وتعيّن الخصائص التي نسندها إليهم بدقة تسمح بمعرفة ما إذا كانت لديها هذه الخصائص أم لا.<sup>2</sup>

ب- الشرط التمهيدي **preparatory**: ويتحقق إذا كان المتكلم قادراً على إنجاز الفعل، ولكن لا يكون من الواضح عند كل من المتكلم والمخاطب، أنّ الفعل المطلوب سينجز في المجرى المعتاد للأحداث أو لا ينجز.

ج- شرط الإخلاص **sincerity**: ويتحقق حين يكون المتكلم مخلصاً في أداء الفعل، فلا يقول غير ما يعتقد، ولا يزعم أنّه قادر على فعل ما لا يستطيع.

د- الشرط الأساسي **essential**: ويتحقق حين يحاول المتكلم التأثير في السامع لينجز الفعل.

ويثبت وجهة نظره طبق هذه الشروط الأربعة على فعل الالتماس:

أ- المحتوى القضوي: فعل مستقبلي موجّه إلى السامع.

ب- الشرط التمهيدي:

\*- المستمع قادر على أن يؤدّي الفعل.

\*- ليس من الواضح لكل من المتكلم والسامع أنّ الفعل سوف ينجز في ظروف طبيعية أو لا.

ج- شرط الإخلاص: المتكلم يريد حقاً أن يؤدّي السامع الفعل.

<sup>1</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48.

<sup>2</sup> - التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 96.

د- الشرط الأساسي: يعدّ محاولة لحثّ السامع على أداء الفعل<sup>1</sup>.

كما قدّم سيرل تصنيفاً بديلاً لما قدّمه أوستين في تصنيف الأفعال الكلامية، يقوم على ثلاثة أسس منهجية هي<sup>2</sup>:

- الغرض الإنجازي illocutionary point.

- اتجاه المطابقة. direction of fit.

- شرط الإخلاص sincerity condition.

2.1.2- تقسيم سيرل لأفعال الكلام: قدّم "سيرل Searle" هو الآخر مجموعة من التصنيفات لأفعال الكلام، حيث

ميّز "سيرل" بداية بين أربعة أقسام من الأفعال الكلامية يمكن ملاحظتها من خلال الأمثلة الآتية:

- "جون" يفرط في التدخين.

- هل يفرط "جون" في التدخين؟

- عليك أن تفرط في التدخين يا "جون".

- الجو لا يطاق بتدخين "جون" المفرط.

حيث تقوم بأربعة أمور عند التّطرق بالعبارات الأربع تقوم بفعل التّلفظ الصوتي التركيبي Acte d'énonciation

والملاحظ أنّ هذه العبارات تشترك في المحتوى القضوي acte propositionnel التدخين المفرط لـ"جون"، لكن

لكل عبارة منها فعلاً إنجائياً acte illocutionnaire الإخبار، السؤال، الأمر، التمني..... وكل عبارة تخلّف نتائج

معينة الفعل التأثري acte perlocutionnaire<sup>3</sup>.

ثمّ قسّم سيرل أفعال الكلام تقسيماً آخر إلى خمسة أنواع:

1.2.1.2- الإخباريات assertives: والغرض الإنجازي فيها هو وصف المتكلّم واقعة معينة من خلال قضية

وأفعال هذا الصّنف كلّها تحتمل الصدق والكذب، واتّجاه المطابقة من الكلمات إلى العالم worde to world وشرط

<sup>1</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48-49.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 78.

<sup>3</sup> - Speech Acts An Essay in the Philosophy of Language. Searle John.R. Cambridge University

Press. Cambridge. (1969). P60-62.

الإخلاص فيها يتمثل في التقل الأمين للواقعة والتعبير عنها بصدق<sup>1</sup>، غير أنّ العديد من اللسانيين الذين يدافعون عن رؤية أكثر اجتماعية للغة، يؤكّدون أنّ وظيفة اللغة تكمن في إنشاء علاقات بين الأفراد والمجموعات والحفاظ عليها، وهي وظيفة ليس للصدق فيها دور كبير<sup>2</sup>، وهذا النوع من الأفعال يمكن أن نطلق عليه ما يسميه البلاغيون العرب الأسلوب الخبري الذي يحتمل الصدق والكذب.

**2.2.1.2- الأوامر والتوجيهات directives:** وهي أفعال كلامية تحثّ المخاطب على فعل أمر ما كالأوامر والنواهي والطلبات<sup>3</sup>، فغرضها الإنجازي توجيه المخاطب إلى القيام بفعل ما واتّجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات world-to -words، وشرط الإخلاص فيها، يتمثل في الرغبة الصادقة ويدخل في هذا الصنف الأمر التّصح، الإرشاد، الاستعطاف<sup>4</sup>، أي ما يسمّى عند البلاغيين الأساليب الإنشائية الطلبية وغير الطلبية.

**3.2.1.2- الإلزاميات commissives:** غرض هذا النوع من الأفعال الكلامية هو إلزام المتكلم بفعل شيء ما مستقبلاً<sup>5</sup>، واتّجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص هو القصد، ويدخل في هذا النوع، الوعد والوصية الزهانات، العقود، الضمانات<sup>6</sup>.

**4.2.1.2- التعبيرات (التصريحات) expressives:** غرض هذا النوع الإنجازي التعبير عن الموقف التّفسي بإخلاص، وليس لهذا الصنف اتّجاه مطابقة، فالتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات مطابقة للعالم ولا العالم مطابقاً للكلمات، وفي هذا الصنف يدخل الشكر والتهنئة، الاعتذار والمواساة<sup>7</sup>.

**5.2.1.2- الإعلانات declarations:** وسمّة النّجاح في هذا النوع من الأفعال يتمثل في مطابقة محتواها القضوي للعالم الخارجي، فإذا أحسنت فعل إعلان الحرب، فالحرب أصبحت معلنة ومعروفة، كما أنّ هذا الصنف يحدث تغييراً في الواقع القائم فضلاً على أنّها تقتضي عرفاً غير لغوي، واتّجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم ومن العالم إلى الكلمات، ولا تحتاج إلى شرط الإخلاص.

<sup>1</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص49، وينظر: العقل واللغة والمجتمع في العالم الواقعي، جون سورل، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم الجزائر، ط1، 2006م، ص217.

<sup>2</sup> - ينظر: التداولية اليوم علم جديد، ص109.

<sup>3</sup> - ينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص118.

<sup>4</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص49-50.

<sup>5</sup> - ينظر: العقل واللغة والمجتمع، ص99.

<sup>6</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص50، وينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص118.

<sup>7</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص50، وينظر: العقل و اللغة والمجتمع، ص219، وينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص118.

وقد قدّم سيرل تقسّمًا آخر للأفعال الإنجازيّة حين قسّمها إلى:

أ- أفعال إنجازيّة مباشرة: وميزة هذا النوع مطابقة قوّتها لمراد المتكلّم، بمعنى أنّ ما يقوله مطابق لما يعنيه.

ب- أفعال إنجازيّة غير مباشرة: وهي التي تخالف فيها قوّتها الإنجازيّة مراد المتكلّم، وقد ساق المثال التالي لهذا النوع: فإذا قال رجل لرفيقه: "هل تناولني الملح"، فهذا فعل إنجازي غير مباشر عند سيرل، إذ إنّ قوّته الإنجازيّة الأصليّة تدلّ على الاستفهام الذي يحتاج إلى جواب، وهو مصدرّ بدليل الاستفهام "هل"، لكنّ الاستفهام ليس ما يريده المتكلّم، بل هو طلب مهذب يؤدّي معنى فعل إنجازيّ مباشر، هو: "ناولني الملح"<sup>1</sup>.

وقد لاحظ سيرل بعد مناقشته لكثير من الأفعال الإنجازيّة غير المباشرة، أنّ أهمّ البواعث التي تستدعي استخدام الأفعال غير المباشرة هو التآدّب في الحديث، كما لاحظ بعض الباحثين أنّ التعامل بين الناس يغلب عليه الأفعال الكلاميّة غير المباشرة، إلّا الأفعال الأدائيّة الصريحّة<sup>2</sup>.

ولقد استطاع سيرل أن يستدرك كثيرًا ممّا أهمله أستاذه أوستين، معتمداً على مبدأ القصدية، محتكماً إلى العامل الاجتماعي والثقافي واللغوي الذي يحقق التواصل بين المتكلّم والسماع، ويحقق غاية كلّ منهما، فيصل المتكلّم إلى مراده ويستجيب السامع للرسالة، وعلى كلّ حال كل هذه الأفكار هي في الغالب تحليلات لا تتحقّق فيها الدقّة بشكل كامل، وما يتحقّق منها سيكون نسبياً في الغالب.

2.2: نظريّة الإشارة: تعود هذه النظريّة إلى أصول فلسفيّة ومنطقيّة وسيكلوجيّة، لذا فإنّ تسليط الضوء على هذه النظريّة يحتاج إلى الإلمام ببعض المفاهيم الفلسفيّة، كمراتب الوجود والتمييز بين الإشارة والإحالة ومفهوم التّعيين والفرق بين المسّمى والمعنى والفرق بين المفهوم والمصدق، ولا نريد أن نعوص في هذه المفاهيم، وهي متاحة للاطلاع عليها<sup>3</sup>.

يتجسّد الخطاب باللّغة بمستوياتها كافّة، فالكلمات جزء من اللّغة، حيث تحيل كلّ كلمة على مدلول معيّن، إلّا أنّ بعضاً منها يوجد في المعجم الذهني دون ارتباطه بمدلول ثابت، ولا يتّضح مدلوله إلّا من خلال التلقّظ بالخطاب في سياق معيّن، وذلك ما يجسّده مثل هذا الحوار بين ولد وابنه:

- الطّفل: ما هذا يا أبي؟

<sup>1</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص50-51.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص51.

<sup>3</sup> - للاطلاع أكثر، ينظر: مقدّمة في علم الدلالة والتخاطب، ص17-23.

- الأب: أي شيء تقصد يا ابني؟

-الطفل: هذا، هذا(مشيراً بيده إلى الأمام)، ألا تفهم؟

- الأب: ما هو هذا؟ الذي لونه أبيض؟

- الطفل: لا، هذا، انظر إليه هناك، أوه أنت لا تفهم.

- الأب: اذهب ومدّ يدك إليه.

- الطفل: ذاهبا إلى الأمام مشيراً بيده، هذا ، هذا، رأيت الآن؟.

- الأب: بلى رأيت، يا ابني، إنها ممحاة سبّورة<sup>1</sup>.

ففي هذا الخطاب أكثر من أداة لغوية واحدة حاول الطفل أن يستعملها في تحديد مراده، ك(هذا، هناك)، غير أنه لم يفلح، ولكي يتحقق التواصل عليه الاستعانة بالإشارة كاليد، ويجب بالإضافة إلى ذلك أن يكون طرفا الخطاب مشتركين في سياق التلقظ نفسه، ورغم توفر الشرطين السابقين، أي توفر الأشياء في ذهن الطفل، وحضور طرفي الخطاب، لكنّ الولد لم يستطع الحصول على الجواب المناسب، وذلك لأنّ الطفل لم يدر مثلاً أنّ اسم الإشارة هذا يدلّ على القريب وإذا كان المشار إليه مع مجموعة من الأشياء فإنّ الأمر سيلتبس، كما أنّ استعماله لأداتي إشارة واحدة للقريب(هذا) وأخرى للبعيد(هناك)، فجمع الطفل في خطابه بين متناقضين، ولقد أجاد النحاة تسمية أسماء الإشارة بالمبهمات لأنها لا تحقق التواصل المطلوب أحياناً<sup>2</sup>.

ولقد تفتّن اللغويون عامة إلى أهمية الإشارات المصاحبة للكلام، كنغمات الصّوت، حركات أعضاء الجسم ملامح الوجه، إشارة العينين، الرأس... فاهتمّوا بما يسمّى المصاحبات اللغوية(التواصل غير اللفظي). ولقد أدرك ذلك اللغويون العرب على غرار الجاحظ الذي كان له باع طويل في هذه المسائل، إذ يقول: «...والإشارة واللفظ شريكان ونعم العون هي له ونعم الترجمان... وفي الإشارة بالطرف أو الحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير ومعوّنة حاضرة في أمور يسترها بعض الناس عن بعض ويخفونها من الجليس وغير الجليس، ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى الخاص الخاص...»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - استراتيجيات الخطاب، ص79.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص80.

<sup>3</sup> - البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط7، 1998م، ج1، 78.



لقد تفتن الجاحظ لأهمية الإشارة، وقال بأن دلالة الإشارة من أنواع الدلالة الالتزامية، ولكنها غير مقصود المتكلم وهو ما يخرجها عن المفهوم عند غرايس الذي يرى بأن كل المفاهيم مقصودة من المتكلمين<sup>1</sup>، ولكن الإشارة قد تكون داخل اللغة في حد ذاتها ومن أمثلة ذلك ما يفهم من الآيات القرآنية التالية:

يقول تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، الأحقاف(15) وقوله أيضًا: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾، لقمان(14) وهذا يؤدي إلى الاستنتاج بأن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر، ومن دلالة الإشارة كذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾، البقرة(187)، يفهم أن الإصباح جنبًا جازئ في رمضان<sup>2</sup>.

أما عند الغرب فمن بين فلاسفة اللغة الذين كان لهم باع طويل في إثراء هذا النوع من الدراسة، نجد على سبيل المثال لا الحصر، بيرس، روسيل، قيومين، كودرمان، بارهيل، بول كوشي، وبعض التلميحات من الباحث اللغوي بينفنست ben venist في إطار حديثه عن البعد الإشاري للزمن<sup>3</sup>.

ويلفت ولفنسون إلى أن التعبيرات الإشارية تذكير دائم للباحثين النظريين في علم اللغة بأن اللغات الطبيعية وضعت أساسًا للتواصل المباشر بين الناس وجهًا لوجه، وتظهر أهميتها البالغة حين يغيب عنا ما نشير إليه، فيسود الغموض ويستغلق الفهم، ومن هنا كانت النظريات الدلالية الشكلية عاجزة عن معالجة هذه الإشارات<sup>4</sup>.

وقد أفضى هذا الأمر إلى ظهور علم الدلالة المقامي situational semantics على النحو الذي وجدناه عند باروايزوبري barwise perry سنة(1973م)، وقد بُذلت محاولات جادة لإدخال الجوانب السياقية في التفسير الدلالي، وعليه أصبحت الإشارات مجالاً مشتركاً بين علم الدلالة والتداولية، غير أنها أقرب للتداولية عند بعض الباحثين<sup>5</sup>.

## 1.2.2- أنواع الإشارات: يجمع الباحثون على أن الإشارات أنواع خمسة:

1.1.2.2- إشارات شخصية: أوضح العناصر الإشارية الدالة على الشخص person هي ضمائر الحاضر والمقصود بها الضمائر الشخصية الدالة على المتكلم وحده مثل "أنا"، أو المتكلم ومعه غيره "نحن"، والضمائر الدالة على المخاطب مفردًا أو مثنى أو جمعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، وضمائر الحاضر هي دائمًا عناصر لإشارية مرتبطة بالسياق الذي تستخدم فيه

<sup>1</sup> - ينظر: مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص61.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص61-62.

<sup>3</sup> - الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص134.

<sup>4</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص16-17.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص17.

ولا يدخل في الإشارات الضمير غير الشخصي نحو *It rains* في الإنجليزية، فهو ليس ضميراً حقيقياً *True pronoun* يشير إلى بعض الموجودات، بل هو في الحقيقة مورفيم شاغل لموقع تتطلبه قواعد التركيب الإنجليزي<sup>1</sup>.

ففي المثال: "نزل المطر"، فإذا تلفظ المرسل بهذا الخطاب، فإنّ قوله يتضمّن بعداً إشارياً هو: "أنا أقول نزل المطر" والذي يدلّ على حضور الأداة الإشارية "أنا" في ذهن المرسل إليه، هو إحالته لفظاً على المرسل عندما ينقل هذا الخبر وشكّ أحد في صحته، فيقول: "هو قال: نزل المطر"، أي إنّه أحال القول إلى مرسله الأصلي باستعمال أداة إشارية مع المحال إليه إفراداً وتذكيراً وغيبيةً.<sup>2</sup>

وقد أضاف فلاسفة اللغة بعداً آخر يتمثل في شرط الصدق *truth condition*، وقد نته بـ *بيرس* إلى أنّ الإشارات ينبغي أن تكون محدّدة المرجع، بتحقيق العلاقة الوجودية *existential relation* بين العلامة *sign*، وما تدلّ عليه.<sup>3</sup>

ويدخل في الإشارة إلى الشخص *person deixis* النداء *vocative*، وهو ضميمة اسمية تشير إلى المخاطب لتبنيه أو توجيهه أو استدعائه، وهي ليست مدحجة فيما يتلوها من كلام بل تنفصل عنه بتنغيم يميّزها، والظاهر أنّ النداء لا يفهم إلاّ إذا اتّضح المرجع الذي يشير إليه.<sup>4</sup>

**2.1.2.2- الإشارات الزمانية *temporal deictics*:** لحظة التلقظ هي المرجع، وبالتالي يجب ربط الزمن بالفعل ربطاً قوياً في مرحلة أولى، وكذلك ربط الزمن بالفاعل لأهميته الكبرى في المرحلة الثانية، ومن أجل تحديد مرجع الأدوات الإشارية الزمانية وتأويل الخطاب تأويلاً صحيحاً، على المرسل إليه أن يدرك لحظة التلقظ، فيتخذها مرجعاً يحيل عليه ويؤوّل مكونات التلقظ اللغوية بناءً على معرفتها، كأن يقول: "سأعود بعد ساعة"، فالمرسل إليه لا يمكن أن يتنبأ بوقت عودة المرسل، غير أنّه لا بد من معرفة لحظة التلقظ كي يبيّن توقّعه عليها، ويبقى الأمر مجرد تخمينات، فالعبارة لا تقدّم مرجعاً زمنياً يمكن أن يسهم في تحديد زمن العودة.<sup>5</sup>

ومّا ينبغي لفت النظر إليه أنّ العناصر الإشارية قد تكون دالة على الزمان الكوني الذي يفترض تقسيمه إلى فصول وسنوات وأشهر وأيام وساعات، وقد تكون دالة على الزمن التحوي *tense*، وقد يتطابقان في سياق الكلام، وقد يختلف

<sup>1</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 17-18.

<sup>2</sup> - ينظر: استراتيجيات الخطاب، ص 82-83.

<sup>3</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 18.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 19.

<sup>5</sup> - ينظر: استراتيجيات الخطاب، ص 83-84، وينظر: لسانيات التلقظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، دار الأمل للطباعة والتشّير والتوزيع، تيزي وزو، ط2 (مزيدة ومنقحة)

2012م، ص 121.

الزمن التحوي عن الزمن الكوني، فتستخدم صيغة الحال للدلالة على الماضي، وصيغة الماضي للدلالة على الاستقبال فينشأ بينهما صراع لا يحلّه إلا المعرفة بسياق الكلام ومرجع الإشارة، فالزمن التحوي يطابق الزمان الكوني في كثير من أنواع الاستعمال<sup>1</sup>.

**3.1.2.2- الإشارات المكانية spatial deictics:** لا ينفك المرسل عن المكان عند تلفظه بالخطاب، وهذا يعطي الإشارات المكانية مشروعية أهميتها في الخطاب، كما أنّ تحديد المرجع المكاني مرتكز على تداولية الخطاب، وهذا ما يؤكّد أهمية استعماله، لمعرفة مواقع الأشياء، كأن يقول شخص لصاحبه مبلّغاً عن مكان وجوده " تقع الجامعة على يميني " فرغم أنّ الخطاب مكتمل لغوياً، ورغم معرفة الصديق بموقع الجامعة، لكنّه لا يستطيع أن يحدّد موقع صديقه بدقة إلا إذا استطاع أن يعرف اتجاه سير صاحبه مثلاً، لذلك فإنّ معرفة المواقع بالنسبة للمتخاطبين تستلزم معرفة شيئين:  
أ- معرفة مكان التلقظ.

ب- اتجاه المتكلم، وإذا لم يحسن المتخاطبون استخدام إشارات المكان، فإنّ الخطاب سيخيّم عليه اللبس<sup>2</sup>.

إنّ الإشارات المكانية تسهم تداولياً في تحديد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعية في الحدث الكلامي، وتقاس أهمية تحديد المكان انطلاقاً من الحقيقة القائلة إنّ هناك طريقتين رئيسيتين للإشارة إلى الأشياء، أولاً: بتسميتها أو وصفها وثانياً: بالإشارة إليها، وهذا النوع من الإشارات يشمل كلّ أسماء الإشارة وظروف المكان<sup>3</sup>.

وفلاسفة اللغة يميلون إلى تمييز كلمات الإشارة إلى المكان عن ظروف المكان، واعتبارهما نوعين من أنواع الإشارة، أمّا اللغويون، فيميلون إلى دمجها وجعلها صفّاً واحداً يشار به إلى المكان<sup>4</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الباحثين يعتبرون(أل) التعريف من العناصر الإشاريّة، لأنها تقوم بالوظيفة التي يقوم بها اسم الإشارة، والفرق بينهما أنّ اسم الإشارة يزيد عليها بالدلالة على القرب أو البعد، فهو موسوم marked بالقرب أو البعد، أمّا أل التعريف فهي غير موسومة بقرب ولا بعد، غير أنّهم يعتبرون التعريف هو مفهوم إشاريّ أساساً<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص21.

<sup>2</sup> - ينظر: استراتيجيات الخطاب، ص84-85.

<sup>3</sup> - ينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص136.

<sup>4</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص22.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص22-23.

**4.1.2.2 - إشارات الخطاب discourse deictics:** قد تلتبس إشارات الخطاب بالإحالة إلى سابق anaphora، أو لاحق cataphora، ولذلك أسقطها بعض الباحثين من الإشارات، ولكن منهم من ميّز بين النوعين، فأرى أن الإحالة يتحد فيها المرجع بين ضمير الإحالة وما يحيل إليه، مثل: "زيد كريم" وهو: "ابن كرام أيضاً" فالمرجع الذي يعود إليه واحد هو زيد، أما إشارات الخطاب فهي لا تحيل إلى ذلك المرجع بل تخلق المرجع، فإذا كنت تروي قصة ثم ذكّرتك بقصة أخرى فقد تشير إليها ثم تتوقف قائلاً: لكن تلك قصة أخرى، فالإشارة هنا إلى مرجع جديد<sup>1</sup>.

وقد يبدو طبيعياً أن نستعير إشارة الزمان والمكان فتستخدمان كإشارات للخطاب كقولنا: الأسبوع الماضي، ويمكن القول: الفصل الماضي من الكتاب أو الرأي السابق، وقد يقال هذا النص للإشارة إلى نصّ قريب أو تلك القصة إشارة إلى قصة بعدها القول.

ولابد من الإشارة إلى أنّ هناك إشارات للخطاب تعد من خواص الخطاب، وتمثل في العبارات التي تذكر في النصّ مشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم، كأن يختار في ترجيح رأي على آخر، أو الوصول إلى اليقين في مناقشة أمر فيقول: ومهما يكن من أمر، وقد يستدرك على كلام سابق، فيستخدم لكن أو بل: وقد يضيف شيئاً فيقول: فضلاً عن ذلك<sup>2</sup>.

**5.1.2.2 - الإشارات الاجتماعية Social Deictics:** وهي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتخاطبين من حيث هي علاقة رسمية Formal، أو علاقة تآلف ومودّة Intimacy، والعلاقة الرسمية يدخل فيها التّبجيل Honorifics في مخاطبة من هم أكبر سنّاً ومقاماً من المتكلم، كاستخدام vous في الفرنسية للمفرد المخاطب تبيحاً له، وكذلك Sie في الألمانية، وأنتم في العربية للمفرد المخاطب، ونحن للمفرد المعظم لنفسه، كما يشمل الألقاب: فخامة الرئيس، جلالة الملك، سموّ الأمير، فضيلة الشيخ، ويشمل: السيّد، السيّدة، الأنسة، ويدخل فيها أيضاً: حضرتك، سيادتك، سعادتك... أما الاستعمال غير الرسمي فهو متحرّر من هذه القيود، كأن نقول Tu في الفرنسية و Du في الألمانية، والنداء بالاسم المجرد، كما يشمل التحيّة بعبارة: صباح الخير، صباح العسل، وعموماً فإنّ الإشارات الاجتماعية هي مجال مشترك بين التداولية وعلم اللّغة الاجتماعي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ص 24.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 24-25.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 25-26.

وفي الأخير رغم المزايا التي قدّمتها هذه النظرية، فقد ساعدت في دراسة بعض القضايا الدلالية ذات الطبيعة المنطقية، كالترادف **Synonymy**، والتضاد **Antonymy**، والاندراج **Hyponymy**، والعكس **Inversion** والانضواء **Inclusion** والتناقض والحقول المعجمية، غير أنّها واجهت انتقادات كثيرة منها<sup>1</sup>:

- لو أنّ المعنى هو المشار إليه لكانت الألفاظ المختلفة التي تشير إلى لفظ واحد، كذلك التي تشير إلى آدم عليه السلام (أول الأنبياء، أول مخلوق بشري، أبو البشر، الجد الأول للبشرية، زوج حواء)، فقد اتّفتحت هذه الألفاظ في إشارتها للمسمى، واختلفت في إحالتها ومعانيها، والأمر ليس كما يعتقد أصحاب هذه النظرية.

- لو كان المعنى هو المشار إليه لكان كلّ ما ينطبق على المشار إليه انطبق على المعنى، فأكل التفاحة يعني أكل المعنى.

- مسألة الألفاظ المجردة، كالحب، والعدل، والكره، والحروف والأدوات ليس لها وجود خارجي تشير إليه، ومع ذلك لا أحد ينكر معانيها.

- لا يمكن تعداد المعنى بتعداد المراجع في العالم الخارجي، إذ لا يمكن أن يكون لنا من المعاني بقدر عدد التفاحات الموجودة في العالم.

**3.2- نظرية الاستلزام الحوارية Conversational implicature**: تعد نظرية الاستلزام الحوارية من أهم

الجوانب في الدرس التداولي وألصقتها بطبيعة البحث فيه وأبعدها عن الالتباس بمجالات الدرس الدلالي، والاستلزام الحوارية ليس له تاريخ ممتد خلافاً لبقية موضوعات البحث التداولية، إذ ترجع نشأة البحث فيه إلى المحاضرات التي ألقاها غرايس في جامعة هارفارد سنة 1967م، حيث قدّم بإيجاز تصوره لهذا الجانب من الدرس والأسس التي يقوم عليها، فقد طبقت أجزاء مختصرة من هذه المحاضرات سنة 1975م في بحث له بعنوان المنطق والحوار **Logic and conversation**<sup>2</sup>، ويقصد به ذلك المبدأ الذي يتركز على المرسل للتعبير عن قصده مع ضمانته قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه، وصاغه عن النحو التالي: "ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه سياق الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الاتجاه الذي يجري فيه ذلك الحوار"، وقد فرّع عنه عددا من القواعد الرئيسية، وهي قاعدة الكم وقاعدة النوع وقاعدة الكيف وقاعدة المناسبة، ثم أدرج تحت كلّ قاعدة من هذه القواعد عدداً من التوصيات، واتباع هذه التوصيات وقواعدها الرئيسية أو خرقها كفيل من وجهة نظره بنقل المعنى وتسيير المحادثة نحو الإفهام وتحقيق الهدف

<sup>1</sup> - ينظر: مقدمة في علم الدلالة والتخاطب، ص22-24.

<sup>2</sup> - ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص32.

المشترك، تعويلاً على التعاون بين طرفي الخطاب<sup>1</sup>، ثم وسّع في بحثين له نشر سنة 1978 و 1981م ما قدّمه في عمله المبكر، لكنه لم يطور أفكاره تطويراً كاملاً، ولم يحكم عرضها، فجاء عمله قليل التماسك كثير الفجوات، مشتكلاً في بعض جوانبه، وليس مفهوماً في بعضه الآخر، ومن العجيب أن يكون عمل كهذا واحداً من أهم النظريات، وأكثرها تأثيراً في تطوره.<sup>2</sup>

لقد كانت نقطة انطلاق غرايس أنّ الناس في أثناء حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون وقد يقصدون عكس الذي يقولونه، فصبّ اهتمامه في إيضاح بين ما يقال what is said، وما يقصد what is meat، فما يقال هو ما ترمز له الكلمات المنطوقة (العبارات بقيمتها اللفظية) Face valves إما يقصد هو ما يريد المتكلم إبلاغه للسامع على نحو غير مباشر، فأراد أن يقيم معبراً بين ما يحمله القول من معنى صريح، وما يحمله من معنى متضمن، فنشأت عنده فكرة الاستلزام<sup>3</sup> implicature.

### 1.3.2- أنواع الاستلزام عند غرايس: ميّز غرايس بين نوعين من الاستلزام:

1.1.3.2 استلزام عرفي **Conventioional implicature**: يقوم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام لبعض الألفاظ دلالات معينة ثابتة لا تختلف باختلاف السياق وتغيّر الكلمات، كما في الإنجليزية كلمة But التي يقابلها في اللغة العربية "لكن"، فهما تستلزمان دائماً أن يكون ما بعدهما مخالفاً لتوقعات السامع كقولنا: "My Friend is poor but honest" وقولنا بالعربية: "زيد غني لكنّه بخيل".

2.1.3.2- استلزام حواري **Conversational implicature**: وهذا النوع متغيّر دائماً يخضع للسياقات التي يرد فيها ويتغيّر باستمرار، ولقد شغلت بال غرايس فكرة مفادها كيف يكون ممكناً أن يقول المتكلم شيئاً ويعني شيئاً آخر؟ ثم كيف يكون ممكناً كذلك أن يسمع المخاطب شيئاً ويفهم شيئاً آخر؟ وقد وجد حلاً لهذه الإشكالية في ما سمّاه مبدأ التعاون بين المتكلم والمخاطب، وهو مبدأ عام يشتمل على أربعة مبادئ ذكرناها هي<sup>4</sup>:

أ- مبدأ الكم **Quantity**: لا بد أن يكون إسهامنا في الحوار بالقدر المطلوب دون زيادة ولا نقصان.

ب- مبدأ الكيف **Quality**: فلا تقل ما تعتقد أنّه ليس صحيحاً، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه.

<sup>1</sup> - ينظر: استراتيجيات الخطاب، ص 96. وينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص 124-125. وينظر: التدولية عن العلماء العرب، ص 33-34.

<sup>2</sup> - أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 32.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 32.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 33-34.

ج- مبدأ المناسبة **Relevance**: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع (عدم الخروج عن السياق).

د- مبدأ الطريقة **Manner**: فلا بد أن تكون واضحًا، فتجنب الغموض واللبس مع إيجاز الكلام وترتيبه.

ولقد لاحظ بعض الدارسين أن مبدأ التعاون هذا هو مجرد تخمينات هي أقرب للخيال منها إلى الواقع، وتهمم بعضهم معتبراً مبدأ التعاون هذا هو فردوس الفلاسفة الذي لا يمت إلى الواقع بصلة، وهو يساوي بين كل الناس فهم متعاونون وصادقون ومخلصون وواضحون، وهو أمر غير ممكن دائماً، ذلك أن أغلب أنواع الحوار الذي يدور بين الناس يخالف هذا المبدأ، غير أن غرايس لم يغب عنه أن المبادئ المذكورة قد تُنتهك ذلك أن النظرية كلها قائمة على الانتهاك، فانتهاك مبادئ الحوار هو الذي يوِّلد الاستلزام.<sup>1</sup>

2.3.2- خصائص الاستلزام الحوارية عند غرايس: للاستلزام الحوارية عند غرايس خصائص مميزة له عن غيره من أنواع الاستلزام الأخرى وهي<sup>2</sup>:

1.2.3.2- الاستلزام ممكن إغاؤه: ويكون ذلك بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه، فلو قال شخص لشاعر مثلاً: "لم أقرأ كل قصائدك"، فقد يستلزم ذلك أنه قد قرأ بعضها، وإذا أعقب كلامه بقوله: "الحق أنني لم أقرأ أي قصيدة"، فهذا الغاء للاستلزام تماماً.

2.2.3.2- الاستلزام لا يقبل الانفصام: فالحتوى الدلالي متصل بالمعنى الدلالي، وهذه خاصية تميز الاستلزام الحوارية عن غيره من الاستلزمات الأخرى، كالفرض السابق **Presupposition**، ومثال ذلك هذا الحوار بين الشقيقتين:  
- لا أريدك أن تتسلل إلى غرفتي على هذا الشكل.

- أنا لا أتسلل، ولكن أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء.

فعلى الرغم من الصياغة تغيرت في القول الثاني، فإن ما يستلزمه القول من عدم الرضا لا يزال قائماً.

3.2.3.2- الاستلزام متغير: فالتعبير الواحد قد يؤدي استلزمات مختلفة في سياقات مختلفة، فلو أخذنا المثال التالي:

- لو سألت تلميذاً في الابتدائي يحتفل بعيد ميلاده، كم عمرك؟ فهو طلب للعلم.

- لو سألت نفس السؤال لصبي عمره ستة عشر عاماً، يستلزم السؤال مؤاخذه له على نوع من السلوك لا ترضاه له.

<sup>1</sup> - ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص34-35.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص38-40.



- لو قال رجل سُرق متاعه يوم العيد هذه أفضل هديّة، فهذه العبارة تصلح لرجل تلقى خبراً سعيداً، أو ولد بُشّر بنجاح مثلاً.

**4.2.3.2- الاستلزام يمكن تقديره:** أي أنّ المخاطب يسعى جاهداً بخطوات محسوبة بغية الوصول إلى ما يستلزمه الكلام، فلو أخذنا المثال التالي: "الملكة فيكتوريا صنعت من جديد"، فهذه قرينة تبعد السّامع عن قبول المعنى اللفظي فالبحث ينصب عمّا وراء الكلام من معنى، فيقول السّامع لنفسه المتكلّم يريد أن يلقي إليّ خبراً بدليل أنّه ذكر جملة خبرية، والمفروض على المتكلّم أن يكون ملتزماً بمبدأ التعاون، أي أنّه لا يريد بي خداعاً ولا تضليلاً؟ فماذا يريد أن يقول؟ لا بد أنّه يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد، كالصلابة، والتحمّل، والشّدّة، وبما أنّه يعرف أنّني أستطيع فهم المعنى غير الحرفي (المجازي)، لجأ إلى هذا النوع من التعبير.

وعلى كلّ حال إنّ نظرية الاستلزام الحوارية من أهم ما قدّمه غرايس، وقد حاول الكثير من الباحثين بعده إيضاحها وتطويرها، وهي ليست بعيدة عمّا وصل إليه أسلافنا من البلاغيين العرب على غرار السكاكي والجاحظ والجرجاني، وقد قام أحمد التوكّل بدراسة هذا الموضوع انطلاقاً ممّا قدّمه السكاكي في مفتاح العلوم، وقدّم فيه اقتراحات وأفكار وتحليلات قيّمة تستحق الإشادة والتّنبؤ، وهي من المسائل التي سيتم التركيز عليها في هذا الاتّجاه عند الحديث عن موقف هذا الاتّجاه من التراث اللغوي العربي وأهمّ قضاياها.

**4.2- الافتراض السابق (المسبق) Presupposition:** ينطلق أصحاب نظرية التّواصل من المعطيات الأساسية التي تنتقل من المتكلّم إلى السّامع، ويفترض أن تكون معروفة، ولكنها ليست صريحة عند المتحدّثين، وتشكّل ما يدعى بالخلفية التّواصلية والضرورية لنجاحه، خلفية مضمّنة في القول ذاته، تقول أوركينيوني: «هو تلك المعلومات التي لم يفصح عنها، وإنّما بطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنها أصلاً بغضّ النظر عن خصوصيته».<sup>1</sup>

إنّ المتكلّم يوجّه حديثه إلى السّامع مع افتراض أنّه معلوم لديه فلو قال رجل لآخر: "أغلق الباب"، فالمفترض أنّ الباب مفتوح، وأنّ هناك ما يدعو إلى غلقه، كالحر أو البرد أو الاختباء، وأنّ المخاطب قادر على الحركة، والمتكلّم في منزلة الأمر وذلك كلّه موصول بسياق الحال، والعلاقة التي تجمع طرفي الخطاب، لذلك كان موضوع الافتراض السّابق مثار اهتمام الباحثين بداية السبعينيات من القرن العشرين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - لسانيات اللفظ وتداولية الخطاب، ص 136. وينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص 30-31.

<sup>2</sup> - ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 26-27.

يقول مسعود صحراوي «ويرى التداوليون أنّ الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ ففي التعليمات **Didactique** تم الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة، إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه، أمّا مظاهر سوء التفاهم المنضوية تحت اسم التواصل السيء، فلها سبب أصلي مشترك، هو ضعف أساس الافتراضات المسبقة الضروري لنجاح كل تواصل كلامي»<sup>1</sup> وتقول ذهبية حمو الحاج: «من الممكن وصف الافتراضات المسبقة على أنّها أفعال كلامية افتراضية **Actes de parole prsuppositionals**، فهي في نفس درجة الأمر والاستفهام... فلو تلقطنا بأغلق فمك، فلا بدّ أن يكون له تأثير في المستمع (المخاطب)، ولهذا الأخير القدرة على الطاعة وتأويل القول، بمعنى إغلاق الفم الذي هو مفتوح مسبقاً، ولا تسند وظيفة الأمر إلا لمن وجد في وضع يسمح له بإصدار الأوامر»<sup>2</sup>.

وينبغي لمن يخوض في هذا الموضوع (الافتراض السابق) أن يحذر من أمرين<sup>3</sup>:

الأول: كثرة البحوث في الموضوع وفي نظريات مختلفة ومتباينة، على نحو لم يتح لأي جانب من جوانب التداولية باستثناء الأفعال الكلامية، وبعض هذه الأبحاث قديم مطرّح **Obsolete**، وبعضها عقيم **Sterile**، وقد يجد الباحث الرأي ونقيضه مع ما يشوب بعضها من غموض والتباس.

أما الثاني " لا بدّ من التمييز بين الاستعمال العام للفظ الافتراض المسبق في لغة الحياة اليومية، والاستعمال الاصطلاحي في الدرس التداولي الذي هو أضيق مدى من الاستعمال العام، فمن الاستعمال العام أن يقال: "كتب محمد رسالة إلى علي"، فالسامع يفترض أنّ علياً يقرأ، أمّا الاستعمال الاصطلاحي فهو مقيد باستدلالات تداولية بعينها تحملها تعبيرات لغوية معينة، يتوصّل إليها ببعض الاختبارات اللغوية مثل:

- عند استجواب المتهمين والشهود في المحكمة، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين: "أين كنت تباع الكوكايين؟"، فإذا ذكر المتهم مكاناً ما ثبتت عليه التهمة، لأنّ تحديد المكان يقتضي افتراضاً سابقاً ببيع المادة والمتاجرة بها.

- في المحاكم الأوروبية والأمريكية يمنع أن يسأل سؤال مثل: "هل توقفت عن ضرب زوجتك؟"، لأنّه يتضمن افتراضاً سابقاً بأنّ المحكمة تبيح ضرب الزوجة.

<sup>1</sup> - التداولية عند العلماء العرب، ص 32.

<sup>2</sup> - لسانيات التلّفظ وتداولية الخطاب، ص 136.

<sup>3</sup> - ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 27.

1.4.2- أنواع الافتراض السابق: لقد ميّز بعض الباحثين في وقت مبكر من العقد السابع من القرن العشرين بين نوعين من الافتراض السابق:

1.1.4.2- افتراض سابق منطقي أو دلالي: وهذا النوع يشترط فيه صدق القضيتين أ و ب، فلو قلنا: "إنّ المرأة التي تزوّجها زيد كانت أرملة"، وكان هذا القول صادقاً مطابقاً للواقع، لزم أن يكون القول: "زيد تزوج أرملة صادقاً كذلك" فهو مفترض مسبقاً.

2.1.4.2- افتراض سابق تداولي: وهذا النوع ليس له دخل بالصدق ولا بالكذب، فالقضية الأساسية يُمكن أن تُنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق، ففي قولنا: "سيارتي جديدة"، ثم قلت: "سيارتي ليست جديدة"، فرغم تناقض القولين، فإنّ الافتراض السابق أن لك سيارة وهو وضع قائم في القضيتين.<sup>1</sup>

ويختلف الافتراض السابق عن الأقوال المضمرة Les Sous entunttus، فالأقوال المضمرة ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يُحدّد على أساس معطيات لغوية، تقول أوركيني: «القول المضمّر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكنّ تحقيقها في الواقع يبقى رهن سياق الحديث»<sup>2</sup>، ولو أخذنا المثال التالي "إنّ السماء ممطرة"، فالسامع يعتقد أنّ المتكلم يدعو إلى المكوث في البيت أو الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد أو الانتظار والتريث حتى انتهاء المطر، أو عدم نسيان المظلة عند الخروج.

وقائمة التّأويلات مفتوحة مع تحديد السياقات والطّبقات المقاميّة التي ينجز ضمنها، والفرق بينه وبين الافتراض المسبق أنّ الأوّل وليد السياق الكلامي والثاني وليد ملابسات الخطاب<sup>3</sup>، بمعنى أنّ الافتراض المسبق مفهوم يؤخذ ويستنبط من الجملة ذاتها أمّا الأقوال المضمرة فهي المعلومات والمعاني التي لا يمكن الوقوف عليها إلا من خلال القبض على السياق الحقيقي.<sup>4</sup>

وفي الأخير يمكن التذكير بأنّ الافتراض المسبق من المفاهيم التي يهتم بها علم الدلالة، غير أنّ المعاني والمحتويات والتّأويلات التي تتضمنها الافتراضات المسبقة في سياقات متعددة هو الذي أضفى عليها طابعاً تداولياً، ما جعلها تدمج في باب أفعال الكلام، تقول أوركيني: «إنّ الافتراض المسبق التداولي هو تلك

<sup>1</sup> - ينظر: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 28-29.

<sup>2</sup> - التداولية عند العلماء العرب، ص 32.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 32.

<sup>4</sup> - الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص 139.



التأثير"<sup>1</sup>. وهذه النظرية تريد أن تبين أنّ اللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهريّة (Intrinsèque) وظيفة حجاجية، وبعبارة أخرى هناك مؤشرات عديدة لهذه الوظيفة في بنية الأقوال نفسها<sup>2</sup>.

فكثيراً ما نسعى إلى إخبار غيرنا بمعلومات يجهلها، ولربما يملك خلفيّة عنها، نحاول التأثير فيه وعلى معتقداته وسلوكه نهدف إلى اكتساب ثقته، فنعمل على إقناعه وحثّه على قول شيء معين والقيام به، كأننا نلبس قناعاً يخفي وراءه إنساناً محرّضاً مشجّعاً مقنعاً، عمليّات يصطلح عليها ما يُسمى بالحجاج، أو المحاجة Argumentation. ولا تتوقف المحاجة عند حد الإقناع لأنّ في ذلك محاولة المخاطب في لعب دور الممثل حتّى يجعل جمهوره واثقاً فيه حتّى يكسبه، لقد ربطت المحاجة بالعوامل الوضعية التبليغيّة (السياق)، وبالصيغ اللغويّة (التراكيب)، وما دامت اللغة المحتجّ بها كامنة في الأذهان (مفهوم سوسير)، فلا شك أنّها أعمال استنتاجية ذهنية متوقّفة على ما يصدر من المتكلّم من مقدّمات وتحليلات، وربّما افتراضات (من الناحية اللغويّة)، وكذلك ملامح الوجه والتصرّفات (الناحية غير اللغويّة)، وإنّ لكلّ أفعال التلقّظ " Actes dénonciation " وظيفة حجاجية Fonction argumentative<sup>3</sup>، تؤدّي إلى حمل المستمع إلى نوع من الاستنتاج، وربّما تحريفه عنه، ووظيفة تظهر كعلامة في بنية الجملة ذاتها.

لقد انبثقت نظرية الحجاج في اللغة داخل نظرية الأفعال الكلامية التي وضع أسسها أوستين وسيرل، وقد قام ديكرتو بتطوير أفكار وآراء أوستين بالخصوص، واقترح في هذا الإطار إضافة فعلين، هما: "فعل الاقتضاء" و"فعل الحجاج"، وبما أنّ نظرية الفعل اللغوي عند أوستين وسيرل قد واجهتها صعوبات عديدة (عدم كفاية التصنيفات) المقترحة للأفعال اللغويّة مثلاً، فقد قام ديكرتو بإعادة تعريف مفهوم التكليم أو الإنجاز (L illocutoire)، مع التّشبيّه دائماً بفكرة الطّابع العرفي Conventionnel للغة<sup>4</sup>.

يعرّف ديكرتو فعل الحجاج بقوله: «فعل لغويّ موجه إلى إحداث تحويلات ذات طبيعة قانونية، أي مجموعة من الحقوق والواجبات، ففعل الحجاج يفترض على المخاطب نمطاً معيّناً من التّنتاج باعتبارها الاتّجاه الوحيد الذي يمكن أن يسير فيه الحوار، والقيمة الحجاجية لقول ما هي نوع من الإلزام يتعلّق بالطريقة التي ينبغي أن يسلكها الخطاب بخصوص تناميّه واستمراره»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - اللغة والحجاج، أبو بكر العزّوي، العمدة في الطبع، المغرب، ط1، 2006م، ص14.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص14.

<sup>3</sup> - لسانيات التلقّظ وتداوليّة الخطاب، ص136.

<sup>4</sup> - اللغة والحجاج، ص15-16.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص16.

ويفرّق أبو بكر العزّاي بين الاستدلال **Raisonnement** والحجاج **argumentation** لأنّهما ينتميان إلى نظامين مختلفين، نظام يسمّى عادة المنطق، ونظام الخطاب، فالاستدلال (القياس الحلمي، أو الشرطي مثلاً) لا يشكّل خطاباً بمعنى القول الذي يعطيه ديكرود لهذا المصطلح، ذلك أنّ الأقوال التي يتكوّن منها الاستدلال مستقلة بعضها عن بعض، وكلّ منها يعبر عن قضية أو حالة أو وضع من أوضاع العالم، باعتباره واقعياً أو متخيلاً فتسلسل الأقوال في الاستدلال ليس مؤسساً على الأقول نفسها، ولكنّه مؤسس على القضايا المتضمنة فيها، أي على ما تقوله، أو تفرضه بشأن العالم، أمّا الحجاج فهو مؤسس على بنية الأقوال اللغوية، وعلى تسلسلها واستعمالها داخل الخطاب<sup>1</sup>، ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة التالية:

أنا متعب، إذن أنا بحاجة إلى الراحة.

الجوّ جميل، لنذهب إلى التّزهة.

السّاعة تشير إلى الثامنة لتسرع.

عليك أن تجتهد لتنجح.

هذه الجمل تتكوّن من حجج ونتائج، فالتعب دليل وحجّة على أنّ الشّخص المعني بحاجة إلى الراحة، هذا في الجملة الأولى، وكذلك الأمر في بقية الجمل، والمتكلّم يقدم عنصراً باعتباره حجّة ودليلاً للتّتيحة المقصودة.<sup>2</sup>

الحجّة في التّصوّر الأخير لديكرود أعطيت لها دلالة واسعة، وهي حسب هذا التّصوّر عبارة عن عنصر دلالي يقدمه المتكلّم لصالح عنصر دلالي آخر، والحجّة قد ترد في هذا الإطار على شكل قول أو فقرة أو نصّ، وقد تكون مشهداً طبيعياً أو سلوكاً غير لفظي، والحجّة قد تكون ظاهرة، وقد تكون مضمرة بحسب السّياق، وكذلك الأمر بالنّسبة للتّتيحة والرّابط الحجاجي الذي يربط بينهما، ويمكن اكتشاف ذلك من خلال الأمثلة التالية:

أنا متعب، إذن أنا بحاجة إلى الراحة.

أنا متعب، أنا بحاجة إلى الراحة.

أنا متعب.

<sup>1</sup> - اللغة والحجاج، ص17، وينظر: التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ص68-69.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص19.

أنا بحاجة إلى الراحة.

فالملاحظ أنه تمّ التصريح بالحجة والرباط والنتيجة في المثال الأول، وتمّ التصريح بالحجة والنتيجة وأضمر الرباط في الثاني أما الثالث فلم يصحح إلا بالحجة، وعكس ذلك في الرابع حيث ذكرت النتيجة وأضمرت الحجة<sup>1</sup>.

## 1.5.2- مميزات الحجج اللغوية: الحجج اللغوية تتميز بما يلي:

أ- إنها سياقية: فالعنصر الدلالي الذي يقدمه المتكلم باعتباره يؤدي إلى عنصر دلالي آخر، فإن السياق هو الذي يصيّر حجة، وهو الذي يمنحه طبيعته الحجاجية، والعبارة الواحدة قد تكون حجة أو نتيجة أو غير ذلك، بحسب السياق.

ب- إنها نسبية: حيث إن لكل حجة قوة حجاجية معينة، فقد يقدم المتكلم حجة ما لصالح نتيجة معينة، ويقدم خصمه حجة مضادة أقوى بكثير منها، وبعبارة أخرى هناك الحجج القوية والحجج الضعيفة والحجج الأوهن والأضعف.

ج- إنها قابلة للإبطال: الحجاج اللغوي نسبي ومرن وتدرجي وسياقي، بخلاف البرهان المنطقي والرياضي الذي هو مطلق وحتمي، والعلاقة التي تربط بين الحجة والنتيجة هي التي تدعى العلاقة الحجاجية، وهي تختلف بشكل جذري عن علاقة الاستلزام أو الاستنتاج المنطقي<sup>2</sup>.

والحقيقة إن التحكم الجيد في المسألة وهو الذي يجعل الخطاب ناجحاً وفعالاً، وذلك من خلال الطريقة أو التقنية التي يتم عن طريقها عرض الحجج نحو المتلقين لقلب قناعاتهم والتأثير فيهم مع الأخذ بالاعتبار ظروف السامع، كالحالة النفسية والموقف بشكل عام.

ولما كانت مراعاة المتلقي والمقام بشكل عام من الدعائم الأساسية التي تحقق الخطاب الحجاجي لفاعليته المتجسدة في خلق تأثيرات حقيقية على المتلقين، أُطلق على الدراسات الحجاجية الحديثة مصطلح البلاغة الجديدة، ويرجع الفضل في ذلك إلى "بريلمان" و"زميله" "تيتكاه" Tyteca في مؤلفهما "مضف الحجاج-البلاغة الجديدة" "Traite de L'argumentation nouvelle rhétorique" الذي اعتبر بحق إبداعاً بدخول الدراسات البلاغية إلى أفق جديد يعنى بدراسة الحجج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللغة والحجاج، ص19.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص19-20.

<sup>3</sup> - ينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص142.



2.5.2- المبادئ الحجاجية: إنّ وجود الروابط والعوامل الحجاجية لا يكفي لضمان سلامة العملية الحجاجية، ولا يكفي أيضاً لقيام العلاقة الحجاجية، بل لابدّ من ضامن يضمن الرّبط بين الحجّة والنتيجة، وهذا الضّامن هو ما يُعرف بالمبادئ الحجاجية، وهي تقابل مسلّمات الاحتجاج المنطقي في المنطق الصّوري والرياضي، هذه المبادئ هي قواعد عامّة تجعل حججاً خاصّاً ما ممكناً، ولها خصائص عديدة نذكر منها<sup>1</sup>:

أ- إنّها مجموعة من المعتقدات والأفكار المشتركة بين الأفراد داخل مجموعة بشرية معينة.

ب- العمومية: فهي تصلح لعدد كبير من السياقات المختلفة والمتنوعة.

ج- التدرّجية: La géradualste: إنّها تقيم علاقة بين محمولين تدرجيين، أو بين سلّمين حجاجيين، كالعمل والنّجاح مثلاً.

د- التّسبية: فإلى جانب السياقات التي يتمّ فيها تشغيل مبدأ حجاجي ما، فهناك إمكانية إبطاله ورفض تطبيقه، باعتباره غير وارد وغير ملائم للسياق المقصود، أو يتمّ إبطاله باعتماد مبدأ حجاجي آخر مناقض له، فالعمل يؤدّي إلى النّجاح غير أنّه قد يؤدّي إلى الفشل في سياق آخر إذا زاد عن الحد المطلوب، وإذا نُظر إليه على أنّه تعب وإرهاق وإهدار للطّاقة.

وإذا نظرنا في المثالين التّاليين:

- أنا متعب، إذن أنا بحاجة إلى الرّاحة.

- سينجح زيد لأنّه مجتهد.

فالمبدأ الحجاجي Tops الموظّف في الجملة الأولى هو بقدر تعب الإنسان تكون حاجته إلى الرّاحة.

ويمكن أن يصاغ هذا المبدأ صياغات تعبيرية أخرى:

- كلّما كان الإنسان متعباً، كان بحاجة إلى الرّاحة.

- يكون الإنسان بحاجة إلى الرّاحة بمقدار ما يكون متعباً.

<sup>1</sup> ينظر: اللغة والحجاج، ص31-32.

يقول العزاوي: «ونشير إلى أن اللغوي السويسري آلان براندوني **Aberren donner** صاغ هذه المبادئ صياغة استلزامية على الشكل التالي: "إذا أن أ فإن ب"، لكن ديكرو انتقد هذه الصياغة واقترح صياغة أخرى ذات طابع تجريدي، وذلك باعتماد قيمتي زايد (+)، وناقص (-)، بحيث عبّر عنها بالشكل التالي:

± Il fait beau, (±) La promenade est agréable.

ونحن نترجمها على النحو التالي: - بقدر ما يكون الجوّ جميلاً تكون النزهة محبّدة»<sup>1</sup>.

وعلى العموم فإنّ موضوع الحجاج هو موضوع حديث، وينظر إليه الدارسون من زوايا كثيرة، ومتعدّدة كل حسب اختصاصه وميوله المعرفية، ما جعله مجالاً خصبا للبحث والإثراء، خاصة في الآونة الأخيرة، ويستطيع الدارس أن يدرك ذلك من خلال ما يؤلّف من مؤلّفات، وما يعقد من ندوات وملتقيات في جامعات عديدة ناهيك عن البحوث التي تقدّم في هذا المجال، وقد برز فيه باحثون مغاربة متميّزون سيأتي الحديث عنهم.

6.2- نظرية الملاءمة: نظرية الملاءمة نظرية تداولية معرفية أرسى معالمها كلّ من اللساني البريطاني ديردولسن D.wilson، والفرنسي سبيربر D.Sperber، وتأتي أهميتها التداولية من أمرين:

أ- إنّها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية.

ب- إنّها، ولأوّل مرّة منذ ظهور الأفكار والمفاهيم التداولية، تبين بدقّة موقعها من اللسانيات، وخصوصاً موقعها من علم التراكيب.<sup>2</sup>

فنظرية الملاءمة تدمج إذن بين نزعتين كانتا متناقضتين، فهي نظرية تفسّر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعدّ في الوقت نفسه نظرية إدراكية، وسبب إدماجها في نزعتين يعود لأمرين:<sup>3</sup>

الأول: مستمدّ من مجال علم النفس المعرفي، خاصة النظرية القابلية Modularity لفودور Fodor 1973م.

والثاني: يستفيد من مجال فلسفة اللغة، وبخاصّة النظرة الحوارية لغرايس Grice 1975م.

<sup>1</sup> - اللغة والحجاج ، ص 32-33.

<sup>2</sup> - التداولية عند العلماء العرب، ص 36.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 36-37.

أما النظرية القابلية فقد استفادت منها نظرية الملاءمة في مسألة رصد وقائع الحياة الذهنية، وتفسير طرق جريان المعالجة الإخبارية، تنطلق النظرية القابلية من تصوّر خاص للمعالجة الإخبارية يمرّ بالمراحل التالية<sup>1</sup>:

- المرحلة الأولى: يسميها فودور مرحلة اللواقط Transducers التي تتعدّد وظيفتها في ترجمة الإدراكيّات المباشرة Perceptions مهما كان مصدرها، ونقلها إلى الدماغ بقصد المعالجة.

- المرحلة الثانية: يطلق عليها مصطلح الأنظمة الدّخل input أو الأنظمة البعيدة عن المركز Peripherique وهي متخصصة في معالجة المعطيات المستمدّة من اللواقط، سواء كانت في المجال البصري أو اللّغوي أو السّمعي، بقصد تأويل ملفوظ معيّن، غير أنّ هذا الأخير يكون غير مكتمل بسبب أنّ التعامل في هذه المرحلة يكون مع المعطى اللّغوي محصوراً في الصّوت والتركيب والدّلالة.

علماً أنّ هذا النظام يتكوّن من مجموعة من الأنظمة الفرعية التي تختصّ بمعالجة المعطيات المرئية ونظام مختص بمعالجة المعطيات السّمعية... إلخ، وتكمن وظيفة هذا النظام في تقديم تأويل أولي ترميزي للمعطيات المدركة، ويتمّ إتمام التّأويل عبر النظام المركزي الموالي<sup>2</sup>.

- المرحلة الثالثة: تعرف بالأنظمة المركزية Central Systems يكتمل معها التّأويل بموجب عملية دمج الإخبار الناتج عن اللاقط، والأنظمة الدّخل بالإخبار المخزون في الذاكرة التّصوّرية، بقصد استنتاج دلالات غير برهانية<sup>3</sup>. فمهمّة إتمام التّأويل تتحقّق من خلال مقارنة المعلومة الواردة مع المعلومات الأخرى المعروفة سلفاً، وكذلك بتحقيق لعمليات استدلالية<sup>4</sup>.

كما استفاد سبيربر وولسن من نظرية غرايس الحوارية (المحادثة) التي تنصّ على أنّ التّواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية، إلا أنّ نظرية الملاءمة أعادت النظر في نظرية غرايس، وقأصت محتوياتها مقتصرة على مبدأ الملاءمة كأساس مركزي يختزل جميع المسلمات المذكورة، ويعدّ تعميماً للتّواصل الموصوف بالمناسب الاستدلالي Ostensive-Inferentiam، فهو:

- مناسب: فالمتكلم يستعمل المثير Stimulus الأكثر ملاءمة لإبلاغ افتراضاته.

<sup>1</sup> - التداولية عند العلماء العرب ، ص37.

<sup>2</sup> - ينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص130.

<sup>3</sup> - اللغة والحجاج، ص37.

<sup>4</sup> - ينظر: الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، ص130.

- استدلالِي: فالمتلقّي يستدلّ على القصد الإخباري انطلاقاً من المؤشّرات المسوّقة من قبل المتكلّم.

والتواصل في نظر سبيربر وولسن يقوم على هذا الأساس، ويكوّن التواصل الاستدلالي المناسب بأن ينتج المتكلّم شيئاً واضحاً للمخاطب، فيصبو الأوّل إلى جعل مجموعة من الافتراضات واضحة أو أكثر وضوحاً لدى المخاطب<sup>1</sup>.

ولعلّ أهم ميزة تميّز بها نظريّة الملاءمة تصوّرها للسياق، إذ لم يعد شيئاً معطى بشكل نهائي، أو محدّداً قبل عمليّة الفهم وإتّما يبنى تبعاً لتوالي الأقول، ويتألّف السياق من زمرة من الافتراضات السياقية، تستمدّ من ثلاثة مصادر هي<sup>2</sup>:

أ- **تأويل الأقوال السابقة:** حيث تحزّن القضايا التي نحصل عليها مباشرة بعد الالتفات إلى أوّل الكلام وتأويله في الذاكرة التّصوريّة، وهي تمثّل جزءاً لا يتجزّأ من سياق تأويل الأقوال المستهدفة في المعالجة، حيث لا بدّ من ردّ آخر الكلام إلى أوّله.

ب- **المحيط الفيزيائي:** فالسياق يشمل كذلك كلّ تمثيل قضوي انبثق من المكان الذي حدث فيه التواصل، فالجهاز الإدراكي للمتكلّم قد يتمثّل خصائص الأمكنة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ج- **ذاكرة النّظام المركزي:** وهي تحتوي على معلومات مختلفة عن العالم نستخدم بعضها في السياق التّأويلي.

ويتمّ الوصول للمعلومات المخزّنة في النّظام المركزي من سند الطّبيعة المنطقيّة في مرحلة الأنظمة الدّخل حيث تضمّ مجموعة من المفاهيم، لكلّ مفهوم منها عنوان تصوّري في الذاكرة المركزيّة التي تحتوي على ثلاثة أنواع من المعلومات:

- **النوع الأوّل (المدخل المنطقي):** يحتوي معلومات عن بعض العلاقات المنطقيّة.

- **النوع الثاني (المدخل المعجمي):** يحتوي كلّ المعلومات المتعلّقة بعنصر معجمي ما، وهو لا يختلف عن النّحو التّوليدي الذي يضمّ معلومات صوتيّة وتركيبية.

- **النوع الثالث (المدخل الموسوعي):** يحتوي كلّ المعلومات التي يكوّنها المتكلّم حول موضوعات أو أحداث أو خصائص تقترن بمفهوم معيّن<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص38.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص38-39.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص39.

وقد أوضح سيربر وولسن (1986م) أن الافتراضات السابقة تنتقى بموجب مبدأ الملاءمة، ويتحدد هذا الأخير انطلاقاً من وسيطين، الآثار المعرفية *Context Tualeffects* والجهد المعرفي *Cognitif Cost*، والمفهوم الأول يراد به كل تعالق بين معلومتين، واحدة قديمة والأخرى حديثة، مما ينتج عنه مجموعة من الحسابات الذهنية، كتعديل أو تحسين أو إثبات أو إقصاء افتراضات توجد في ذاكرتنا التصورية، ولوسيط الجهد المعرفي دور في تقويم مدى ملاءمة الأقوال حسب المبدأ التالي: "كلما قلّ الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة ملاءمة هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظ ما جهداً كبيراً كانت ملاءمته ضعيفة"<sup>1</sup>.

ومما سبق نستطيع القول بأن هذه النظرية كالتنظريات التي ذكرناها هي من صميم التحليل التداولي لفعل التلقظ المرتبط بالسياق والموقف بشكل عام، ولقد استطاع رواد هذه النظرية إثراء هذا الميدان بأفكار وتحليلات عميقة وقيمة لفعل القول، والمتكلم ملزم على كل حال أن يكون كلامه ملائماً لما يتطلبه الموقف حتى يتحقق التواصل بسلاسة وسهولة دون معوقات، فيتفاعل المتلقي معه ولا يجد صعوبة في فهم كلامه وتأويله تأويلاً صحيحاً يحقق التواصل المنشود ويساهم في نجاح هذه العملية.

ثالثاً: التعريف بالاتجاه الوظيفي التداولي المغربي:

### 1.3: دخول اللسانيات الوظيفية للجامعات المغربية:

إن ما يميز المغرب العربي هو الدخول المتزامن تقريباً للنظرية التوليدية التحويلية، والنظرية الوظيفية التداولية ذلك أن الصحوة المغربية في مجال اللسانيات عموماً قد بدأت منتصف السبعينيات من القرن الماضي حيث: «ومنذ منتصف السبعينيات أصبحت دول المغرب العربي لا سيما المغرب وتونس تحمل مشعل ريادة اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة»<sup>2</sup>، وفي الملحق الثقافي لجريدة الميثاق الوطني المغربية بتاريخ: 10-11 أبريل 1988م قال أحمد المتوكل: «إني ممن كتب لهم أن يعرفوا بعلم اللسانيات في المغرب وإدخال هذا العلم إلى الجامعة المغربية كمادة من مواد التدريس، فقد كنت أول من أدخل اللسانيات إلى القسم الفرنسي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، وكان ذلك أواخر الستينيات»<sup>3</sup>.

وفي هذا الصدد أيضاً يتحدث الأوراعي عن بلده المغرب الأقصى قائلاً: «تأسست تيارات لسانية داخل الجامعات المغربية من لدن الأساتذة الباحثين العائدين بنظريات لغوية في حقائبهم من الجامعات الغربية منهم المنتصر

<sup>1</sup> - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص 39-40

<sup>2</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، ص 145.

<sup>3</sup> - نظرية اللسانيات النسبية، ص 70 (في الهامش).

للتزعة الوظيفية التي تأسست على يد جاكسون وأندري مرتيني<sup>1</sup>، وهؤلاء كما يرى محمد الأوراعي اتخذوا اللهجات المحلية موضوعات لتطبيق المنهج الوظيفي كما أرسته المدرسة الوظيفية، وركزوا على المستوى الصوتي للهجة المعينة، فأقسام الكلام، الجملة وامتداداتها، وقضايا لغوية أخرى، ولا تخلو جامعة مغربية من احتضان باحثين وظيفيين ممن تكوّنوا في الجامعات الفرنسية أو المغربية على يد هؤلاء<sup>2</sup>.

وقد تطرّق المتوكّل لمسألة دخول هذه النظرية بالذات: «دخلت هذه النظرية العالم العربي أول ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط، حيث شكّلت مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية، وبفضل جهود الباحثين المغربية المنتمين لهذه المجموعة، تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوّناته الأخرى<sup>3</sup>».

ويتحدّث المتوكّل عن انتشار هذه النظرية في بلاده، وذلك عبر أربع طرق رئيسية، هي<sup>4</sup>:

أ- شرع في تدريس النحو الوظيفي في مستهل الثمانينيات بجامعة محمد الخامس بالرباط، وبالتحديد في شعبي الفرنسية واللغة العربية معاً، ثم توسّع ذلك إلى جامعات أخرى كجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء والمحمدية، وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، وجامعة شعيب الدكالي بالجديدة، وجامعة القاضي عياض بمراكش، وجامعة بن زهر بأكادير، وجامعة القاضي عياض بمدينة بني ملال، وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان، وذلك بفضل الأساتذة اللسانيين المتخرجين من جامعة محمد الخامس بالرباط.

ب- أخذت هذه النظرية قسطاً وافراً من البحث الجامعي بالمغرب، حيث أعدت رسائل وأطروحات دكتوراه لا يستهان بعددها وقيمتها العلمية، خاصة بجامعة محمد الخامس بالرباط.

ج- قام لسانيو مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية بأعمال نشرت بالعربية وبلغات أجنبية داخل المغرب (المتوكّل 1985م) و(1986م) و(1987م) و(1988م، أ، ب) و(1989م) و(1993م أوت) و(1995م) و(1996م) و(2001م) و(2003م) و(2005م) الزهري (1997م) و(2005م)، البوشيخي (2005م) و(2005م) جدير (2005) و(2006م) وخارج المغرب، المتوكّل (1984م) و(1987م) و(1988م) و(1989م) و(1990م) و(1996م) و(1998م) و(1999م) و(2004م) و(2005م، أ، ب)، جدير (1998م) و(2000م) و(2003م).

د- شارك عدد من اللسانيين الوظيفيين في ندوات النحو الوظيفي خارج المغرب، حيث كانت تعقد ندوة كل سنتين بداية بسنة (1984م أمستردام) وأنتويرت (1986م) أمستردام (1988م) الدنمارك (1990م) أنتويرب (1992م) يورك (1994م)

<sup>1</sup> - نظرية اللسانيات النسبية، ص 75.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 75-76.

<sup>3</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني ص 415، وينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 46.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 415-417، وينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 46-47.

قرضة (1996م) أمستردام (1998م) المحمدية (1999م)، مدريد (2000م)، بني ملال (2001م)، أمستردام (2002م) أكادير (2003م)، خيخون (2004م)، وسان باولو (2006م).

هذا بالإضافة إلى ثلاث ندوات وطنية حضرها باحثون وظيفيون أجنبى بجامعة المحمدية وبني ملال وأكادير، كما عقدت كلية الآداب - عين الشق بالبيضاء ندوتين تكريميتين (2000م)، (2005م) لرائد النحو الوظيفي وضمن استمراريته في العالم العربي أحمد المتوكل<sup>1</sup>.

ويرجع المتوكل المكانة المرموقة للمنحى الوظيفي في البحث اللساني المغربي الذي استطاع أن يتبوأ مكانة عالية لثلاثة عوامل سبق التذكير بها:

- الأول: اجتهاد الباحثين الذين تبوّه بشكل مستمر.

- الثاني: انتهاجه نهجًا مغايرًا.

- الثالث: أنه لم يستهدف قط إقصاء المقاربات الأخرى، بل على العكس ظلّ يستفيد منها رؤى ونتائج كلّما دعت الحاجة، مؤمنًا أشدّ الإيمان بوحدة البحث اللساني ونسبته، وإمكان التّحاور الممنهج بين مذاهبه، حتّى وإن فصل بينها الزمن<sup>2</sup>.

أما باقي أقطار المغرب العربي، فإن المغرب الأقصى كان جسرًا كما يقول المتوكل عبرت عليه تلك البلدان للنحو الوظيفي، وهنا نتحدّث خاصّة عن تونس والجزائر بشكل خاص، مع أنّ الأمر امتدّ لباقي الدّول العربيّة حتّى المشرقيّة منها، كالعراق وسوريا...<sup>3</sup>

وإذا أردنا الحديث عن تونس، فقد أولى لسانيوها عناية خاصّة لوظيفة أندري مارتيني، إمّا مترجمين لبعض أعماله ومعرفين بها، وإمّا محاولين تطبيقها ودارسين لبعض المظاهر التركيبية في الجملة العربيّة من وجهة نظر وظيفية<sup>4</sup>.

كما تبلورت هذه النظريّة في بعض الأعمال التي قام بها باحثون تونسيون في إطار ما يعرف بلسانيات التّراث، حيث حاولوا أن يسقطوا أفكار المدرسة الوظيفية ونظرتها لتحليل الجملة على أفكار علماء من التّراث اللغوي العربي على غرار الجرجاني، ونظريته التي مزجت بين النحو والبلاغة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 414-416، وينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 47.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 416-417، وينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 47-48.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 416، وينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 74.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 244، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 278.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 243-244، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 345.



وفي هذا السياق فقد دخلت الوظيفية الجامعة الجزائرية، تماشيًا مع تطورات هذا العلم الوافد، فقد كانت هذه التزعة تدرّس في سياق المدرسة البنيوية، لأنّ الوظيفية كما ذكرنا سابقًا انبثقت أول أمرها عن البنيوية، وقد كان لمعهد الصّوتيات وعلوم اللسان دور كبير في ذلك، غير أنّه في الجزائر لم يظهر جليًا واضحًا كما ظهر في الجارة الغربية المغرب الشّقيق، ولا حتّى مثل الجارة الشّرقية تونس الشّقيقة، لكنّ هذا لا ينفي وجود جهود علمية تحاول مواكبة ما ينتج في هذا السياق، وإيصاله إلى القارئ العربي عمومًا والجزائري بشكل خاص، ومن ذلك جهود بعض الباحثين الجزائريين التي تتبعت المفاهيم الجديدة، على غرار عمل الباحث "الجيلالي دلاش"، والمتّمل في مؤلّفه "مدخل إلى اللسانيات التداولية" والذي ترجمه الأستاذ محمد يحياتن، الذي أقرّ بوجود عجز تعرفه المكتبة العربية في هذا السياق، وجاءت ترجمة هذا الكتاب في سياق سد هذا الفراغ أو العجز.

### 2.3- الاتجاه الوظيفي التداولي المغربي جزء من الاتجاه الوظيفي العربي:

لقد تمهّياً لعدد من الدارسين العرب الذين درسوا في الجامعات الأوروبية، وخاصة البريطانية التّعريف على الآراء الوظيفية التي قال بها اللساني البريطاني فيرث، فكانت نظريته من أهم النظريات التي أطرت البحث اللساني العربي فانعكست آراؤه في كتابات عدد كبير من الباحثين العرب المحدثين، كإبراهيم أنيس وتمام حسّان ومحمود السّعران وكمال بشر<sup>1</sup>.

لقد جاءت البدايات الأولى للاهتمام بالمنحى الوظيفي في دراسة اللّغة عند الدارسين العرب المحدثين في إطار الدّعوة إلى التيسير، لإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي مثلاً دعياً إلى تأكيد وظيفة الكلمة في الجملة، أمّا تمام حسّان فقد نحا في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" منحى وظيفياً وصفيّاً، يقوم على وصف النحو العربي بعيداً عن التقدير والتأويل، مؤكّداً أهميّة المعنى متأثراً بنظرية السياق لفيرث<sup>2</sup>.

غير أنّ الملاحظ أنّ اللسانيين المشاركين الذين ذكرناهم وعلى الرّغم من تأثرهم بفيرث وبنظريته الوظيفية، إلاّ أنّهم لم يصرّحوا بأنّ المنهج الذي يسلكونه هو منهج وظيفي، بل عرضوا نتائجهم اللّغوية وقدموها على أنّهم وصفيّون<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 277، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 243.

<sup>2</sup> - ينظر: دراسات في اللسانيات العربية، ص 136-137.

<sup>3</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 277.

واهتم آخرون في إطار لسانيات التراث\* أو الاتجاه التوفيقي التحسيري كما نُفَضِّلُ تسميته، وهذا الفريق اهتم بالبحث عن أصول المنهج الوظيفي الحديث محاولين الكشف عما يشابهه في الفكر اللغوي القديم، كما تم تناول آراء المدرسة الوظيفية المعروفة بالوجهة الوظيفية لدراسة الجملة، مقارنة بين مبادئها في تحليل الجملة وآراء الجرجاني النحوية والبلاغية<sup>1</sup>.

أما في المغرب العربي ففي تونس أولى كثير من باحثيها عناية خاصة لوظيفية مارتيني، إنا من خلال ترجمة بعض أعماله والتعريف بها، وإنا محاولة تطبيق مفاهيمها ودراسة بعض المظاهر التركيبية في الجملة العربية من منطلق وظيفي بنيوي<sup>2</sup>.

إنّ الكتابات الأولى مشرقية وتونسية لم تقدم للثقافة العربية الصورة الكاملة والإطار العام للسانيات الوظيفية منذ نشأتها مع مدرسة براغ، إذ انحصرت الوظيفية عند البعض فيما قدّمه أندري مارتيني، تحديداً الباحثون التوانسة، انطلاقاً من نظرتهم أنّ النظرية الوظيفية لم تتبلور ولم تكتمل مظاهرها مع حلقة براغ، حيث تواصل بناء صرحها، وصقل مفاهيمها في فرنسا على يد أندري مارتيني<sup>3</sup>.

أما المغرب الأقصى فقد كان بحق مركزاً أساسياً للبحث الوظيفي التداولي العربي بمعناه المعاصر، خاصة ما قدّمه رائد هذا الاتجاه أحمد المتوكل الذي يتحدّث عن انتقال نظرية النحو الوظيفي إلى البلاد العربية قائلاً: «دخلت هذه النظرية العالم العربي أول ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط، حيث شكّلت مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية، وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوّناته الأخرى<sup>4</sup>».

وفي هذا الشأن يثني مازن الوعر على ما قدّمه المتوكل بالقول: «إنّ الأعمال الدلالية التي يقوم بها الباحث أحمد المتوكل في جامعة محمد الخامس بالرباط المغرب، تمثل اللبنة اللسانية الحقيقية في الثقافة العربية المعاصرة هذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على العمق الثقافي اللساني عند الباحثين العرب المغاربة ذلك العمق المتّصف

\* - هذا المصطلح استعمله مصطفى غلفان وتلميذه حافظ إسماعيلي علوي ونحن نفضّل استعمال مصطلح الاتجاه التوفيقي التحسيري، لأنّ المفهوم الأول المستعمل من قبل الباحثين ليس موفقاً في نظرنا وكأنّه يُظهر نوعاً من الاستخفاف بقيمة الجهد الذي يبذله أصحاب هذا الاتجاه على غرار الحاج صالح والأخضر غزال الملقب بأبي اللغوين المغاربة وكان دورهم يتمثل فقط في الإسقاط الآلي بين التراث واللسانيات الحديثة مع أنّ مآلات الأمور بخصوص اللسانيات بمختلف اتجاهاتها يثبت رجاحة المواقف المتخذ من أصحاب الاتجاه التوفيقي التحسيري.

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 243-244.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 244، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 278.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 244، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 278.

<sup>4</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 45.

بحدّين: حد الأصالة العربيّة بعلومها التراثيّة كافّة، والتي وضعها العرب القدامى، ولا سيما العلوم اللّغويّة التي كانت رائدة العلوم الإنسانيّة في تلك الحقبة من التاريخ، وحد الحدائنة الغربيّة في علومها الحديثة التي وضعها الباحثون الغربيّون في أوروبا وأمريكا ولاسيما علم اللّسانيات **Linguistique**<sup>1</sup>.

ونظير الجهد المتميّز الذي بذله المتوكّل في هذا الاتّجاه، عقدت كليّة الآداب عين الشق الدار البيضاء ندوتين تكريميّتين (2000م، 2005م) لرائد النّحو الوظيفي وضامن استمراريّته دون منازع في العالم العربيّ أحمد المتوكّل<sup>2</sup>.

رابعاً- رواد هذا الاتّجاه المغربيّة: لم تعرف الثّقافة العربيّة الحديثة أيّ اهتمام حقيقيّ بالدراسات التّدالويّة العصريّة وبهذا يمكن اعتبارها نادرة وشبه منعدمة، غير أنّه لا يمكن نكران ما ما قدّمه أحد المفكرين الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التّدالوي وتطبيقه في بعض مناحي الثّقافة العربيّة الإسلاميّة، ومن هؤلاء طه عبد الرّحمان<sup>3</sup>، غير أن الحال بدأ يتغيّر في الآونة الأخيرة خاصّة من الباحثين المغربيّة وعلى رأسهم وفي مقدّمهم أحمد المتوكّل وبعض الباحثين الآخرين المتأثرين به وبعضهم هم تلاميذه أساساً على غرار عزّ الدين البوشيخي، كما نشير إلى أنّ التّدالويّة تفرّعت وتوسّعت اهتماماتها إلى الحجاج وتحليل الخطاب وبرز فيه باحثون مغاربة كثر كعبد الله صولة وصابر الحباشة من تونس وأبو بكر العزاوي من المغرب ومحمّد مفتاح في تحليل الخطاب من المغرب، كما لا يخفى الاهتمام المتزايد بالتّدالويّة وبالتّحو الوظيفي في الجزائر كما يفعل مسعود صحراوي ويحي بعيطيش وباحثون غيرهم، وقبل الحديث عن أهم رواد هذا الاتّجاه المغربي ندكّر بالمحاولة العربيّة البكر، ونعني بها محاولة تمام حسّان في إطار نظريّة المعنى، واقتراجه كثيراً من هذا الاتّجاه بمفهومه الجديد.

\*-تمام حسّان والاقتراب من هذا الاتّجاه: لم يكن تمام حسّان وظيفيّاً خالصاً، ولكنّ الجهد الذي بذله في كتابه اللّغة العربيّة معناها ومبناها يصبّ في هذا الاتّجاه، ذلك أنّه اعتمد في تحليلاته على نظريّة السياق لفيرث، لذا فإنّ عمله هذا قد سبغ بجانب وظيفي مهم<sup>4</sup>، وهذا الجهد المعتر والمثمن وإن كان وصفيّاً أساساً، فإنّه قد مثّل مرحلة مهمّة من مراحل تطوّر الوظيفيّة لدى الباحثين العرب المحدثين نحو الوظيفيّة الجديدة التي بلورها في وقت متأخّر من القرن العشرين أحمد المتوكّل<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 523.

<sup>2</sup> - ينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 416.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 249.

<sup>4</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 277.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 277-278.

ولعلّ الضبائية التي ميّزت عمل تمام حسان الذي سلك طريقاً بين بين، جعل أحد الباحثين يقول بأنّ تمام حسان "لم يستطع الالتزام بمقولات الوصف، لأنّه طبّق منهجاً لا يستند إلى أساس نظري"<sup>1</sup>، يتحدّث تمام حسان في كتابه اللّغة العربيّة معناها ومبناها عن وظيفة الآنية: «والمعاني التي في هذه الأنظمة الثلاثة الصّوتي والصّرفي والتّحوي، هي في حقيقتها وظائف تؤدّيها المباني التي تشتمل عليها، وينبني منها هذه الأنظمة... من هنا يكون المعنى وظيفية المبني، ويكون المبني عنواناً تندرج تحته العلامة، ومن ثمّ أطلق الباحثون على هذا المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية "المعنى الوظيفي" **Functional meaning** واضعين إياه بإزاء المعنى المعجمي»<sup>2</sup>.

إنّ هذا الموقف يهدف من خلاله تمام حسان إلى عدم الاهتمام بالنحو فقط، بل لابد من تطعيمه بعلم المعاني فالنحو يبقى عاجزاً عن تفسير الظاهرة اللّغوية إن لم يطعم بشيء من الدلالة، ممثلاً في علم الدلالة، وهذا الموقف في الحقيقة رأي عبد القاهر الجرجاني قبله الذي اعترف بفضل الباحث وبرجحان رأيه، حيث يقول: «وإذا كان النحو على الصّورة التي شرحتها هو تععيد أبواب المفردات فقط، كانت الحاجة معه ماسّة إلى دراسة أبواب الجمل، ولما ظهر الاتّجاه البلاغي إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني الذي أعترف لآرائه الذكيّة بقدر غير يسير بالفضل على الجزء الخاص الذي يتناول المعنى التّحوي والدلالي من هذا الكتاب - يقصد اللّغة العربيّة معناها ومبناها - حيث جرى الانتفاع أحياناً بعبارات هذا العلامة وأحياناً أخرى بإشاراته... والواقع أنّ هذه الدّراسة للمعنى، وهي دراسة معاني وظيفيّة في صميمها تبدو أكثر صلة بالنحو... ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل لأنّ النحو أحوج ما يكون إلى أن يدّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يُسمى علم المعاني، حتّى إنّه ليحسن في رأيه أن يكون علم المعاني قمة الدّراسة التّحوية أو فلسفتها إن صحّ التعبير»<sup>3</sup>.

ونختم القول حول تمام حسان بما قاله عز الدين المجذوب، حيث يرى بأنّه لم يتمثّل جدّة اللسانيات تمثلاً واضحاً وشاملاً، بل إنّ اللسانيات لم تكن محرّكة الأول كما يعتقد الكثيرون ويتوهّمون، بل ما هو إلّا صدق للوصفيين التّاقمين على النحو العربي، فتمام حسان كان مواصلة لمدرسة التّيسير وتثبيتها لغاياتها أكثر ممّا كان قطعاً معها وانتساباً

<sup>1</sup> - تمام حسان في معيار التقد اللساني، خالد خليل هادي، د: مؤيد آل صوينت، مجلة الأستاذ، العدد: 203، 1433هـ/2013م، ص 249.

<sup>2</sup> - اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 39.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 17-18.

للّسانيات عند نقد التّراث العربي<sup>1</sup>، وعلى العموم لا بدّ أن نعترف بالجهد الذي بذله هذا الباحث المتميّز رغم المؤخّذات الكثيرة التي طبعت هذا الجهد وكثيراً من الجهود المتزامنة معه، وعلّتها أنّها تأثّرت بفكر غربي كسب شهرة منمّقة جعل هؤلاء يغفلون عن إرثهم العظيم، وعوض أن يستثمروا أفكار اللّسانيات في بعث تراثهم وإعادة عرضه بشكلٍ جديدٍ، بعث بعضهم للدّعوة إلى التخلي عنه والبحث في الوافد الجديد فهو المخلص والحلّ المنشود.

**1.4- طه عبد الرّحمان:** هو فيلسوف اللغة وأستاذ المنطق وفلسفة اللّغة الباحث المغربي طه عبد الرّحمان الذي اهتمّ بالقضايا التّداوليّة من وجهة نظر منطقيّة وفلسفيّة، مستمداً وسائل التّظريّة والمنهجية من علمين حقّقوا نتائج باهرة، هما: اللّسانيات والمنطق، وقد قسّم اللّسانيات إلى ثلاثة أصناف<sup>2</sup>:

**أ- الدّاليات:** وتخصّص بوصف ومحاولة تفسير الدّال الطّبيعي في نطقه وصوره وعلاقاته، وهي تشمل الصّوتيات والصّرف والتّركيب.

**ب- الدّاليات:** وتخصّص بوصف ومحاولة تفسير العلاقات بين الدّوال الطّبيعيّة ومدلولاتها كصور ذهنيّة أو ظاهرة.

**ج- التّداوليات:** وتخصّص بوصف ومحاولة تفسير العلاقات التي تجمع بين الدّوال الطّبيعيّة ومدلولاتها وبين الدّالين بها.

يعتبر طه عبد الرّحمان من المنادين بضرورة اعتماد اللّسان على المنطق بشكل مدروس غير آلي ولا الانغلاق داخل نسق صوري، بل لا بدّ من التطبيق المحكم والتوسيع لمجال المنطق نفسه بتطوير أساليبه وأدواته، ليتناسب مع طبيعة اللّسان المنطوق الدّالية والدّالية والتّداوليّة<sup>3</sup>.

لذا يعتبر طه عبد الرّحمان من أهم الباحثين في المجال التّداولي رغم ندرتهم، وقدم جهداً معتبراً في هذا السّياق تنظيراً وتطبيقاً، ولقد سعى في مؤلّفاته الكثيرة في المنطق وفلسفة اللّغة والتّداولية إلى وضع نظريّات وتقوم بعض التّعريفات والمفاهيم العربيّة، وصياغة بعض المناهج وتطبيقها على أصناف الخطابات في التّراث العربي والإسلامي<sup>4</sup>، ومن أهمّ كتبه نذكر: "المنطق والتّحو الصّوري" سنة 1973م وكتاب "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام" وهذا الكتاب حصل به عن جائزة المغرب في العلوم الإنسانيّة لسنة 1977م، وكتاب "تجديد المنهج في تقويم التّراث"، وهو أيضاً حصل به

<sup>1</sup> - ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، عز الدين المجذوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، سوسة، ط1، 1998م، ص43.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربيّة الحديثة، ص249.

<sup>3</sup> - ينظر: المنطق والتّحو الصّوري، طه عبد الرّحمان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983م، ص7(في المقدّمة).

<sup>4</sup> - ينظر: المنطق التّداولي عند طه عبد الرّحمان وتطبيقاته، آمنة بلعلي، مجلّة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي 2006م، ص32.

على جائزة المغرب في العلوم الإنسانية سنة 1995م، وكتاب "اللسان والميزان" سنة 1998م، وكتاب "حوارات من أجل المستقبل" سنة 2011م، بالإضافة إلى مجموعة من الكتب باللغة العربية والفرنسية.

وهو أول من اقترح مصطلح التداولية كمقابل لـ Pragmatique، وقد تبناه أحمد المتوكل واستعمله، فلقى استحسان المختصين الذين تداولوه في محاضراتهم وكتاباتهم<sup>1</sup>، كما وضع مصطلحات جديدة معتمداً على إستراتيجية قائمة على التأسيس متجاوزاً الآلية المعتمدة في ترجمة الأفكار والنظريات، مستثمراً فكر علماء الإسلام في البحث التداولي، ولقد دعا إلى الترجمة التأصيلية واعتمادها كمنهج عمل، وظهرت إيجابياتها في تدليل وتسهيل كثير من إشكالات الترجمة إلى اللغة العربية، وأنّ انتشار الكثير من مصطلحاته وجريانها على اللسان واستحسانها، ما هو إلا دليل على ضرورة الاعتماد على هذا النوع من الترجمة والعمل به<sup>2</sup>.

وكان له آراء لافتة في مجال التداولية فتحدّث عن الحجاج وربطه بالتواصل كما أشرنا سابقاً، وكان له مواقف معارضة لنظرية الأفعال الكلامية لغرايس وسيرل معتبراً أنّهما قد قاما بتحليل الأفعال البسيطة، ولم يشتغلا أو يهتمّا بالأفعال المركبة واعتبر أنّ الباحثين "فان إيميرن" و"خروتندوف" أدركا هذا الخلل، فقاما بتوسيع هذه النظرية حتى تشمل الأفعال المركبة والحجاج أيضاً<sup>3</sup>.

**2.4- أحمد المتوكل رائد عالمي لهذه النظرية:** يعتبر أحمد المتوكل رائداً عالمياً للاتجاه الوظيفي التداولي، فهو ليس مصنفاً في الإطار العربي أو المغربي فحسب، بل العالمي أيضاً، فهو رائد من رواد هذه النظرية مجتهداً مثرياً ومطوّراً أفكارها وتحليلاتها اللغوية، وليس في الوطن العربي قاطبة أنموذجاً يضاهي ما قدمه أحمد المتوكل في وصف اللغة العربية من وجهة وظيفية تداولية، حيث انتفع بنموذج سيمون ديك في النحو الوظيفي الذي يعتبره المتوكل من أكثر النماذج استجابة لشروط التنظير ومقتضيات التمدجة للظواهر اللغوية، وقد أقام المتوكل ضمن الإطار النظري لأنموذج ديك دراسات مختلفة حول بنية النحو في العربية فقدّم دراسة متكاملة واضحة الأصول<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي، ص 32 .

<sup>2</sup> - ينظر: المنطق التداولي عند طه عبد الرحمان وتطبيقاته، ص 287-292.

<sup>3</sup> - ينظر: التواصل والحجاج، ص 12-13.

<sup>4</sup> - ينظر: دراسات في اللسانيات العربية، ص 147.

وفي إطار النحو الوظيفي قام المتوكل في كتاباته العديدة بمحاولة وصف وتفسير كثير من قضايا اللغة العربية منظوراً إليها من وجهة النحو الوظيفي سواء بالقياس للفكر اللغوي العربي القديم أو بالقياس للتحليل اللسانية الحديثة، ويمكن تقسيم ما قدمه المتوكل من تحليلات إلى ثلاثة أنواع: (-تحليلات معجمية-تحليلات تركيبية-تحليلات تداولية).<sup>1</sup>

إن أهم ما ميز عمل المتوكل كما يقول مازن الواعر هو أنه لا يبحث في محتوى التراث اللغوي فحسب، بل يبحث كذلك وعلى الخصوص في منهجية قراءته وطرق استثماره، الذي يجعله واحداً من البحوث المهمة التي حاولت إعادة صياغة النظرية العربية الدلالية في الفكر اللغوي العربي القديم صياغة عملية تجريدية مضبوطة ثم موضوعية<sup>2</sup>، بل إن القراءة المتأنية لأبحاث المتوكل تكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن أنّ إشكالية التراث والحداثة غير واردة في دراسته وهو ما يظهر بجلاء خاصة عند قراءة تحليل المتوكل لقضايا الدلالة<sup>3</sup>.

**3.4- عز الدين البوشيخي:** وهو باحث من المغرب الشقيق ممن اختصوا في هذا المجال من الدراسة قدموا ولا زالوا يقدمون، وهو من المتأثرين برائد هذا الاتجاه في المغرب والوطن العربي أحمد المتوكل، للبوشيخي بحوث ودراسات في هذا الاتجاه، كما كانت بحوثه الجامعية كرسالة الدكتوراه "قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء"، ورسالة الدراسات العليا "النحو الوظيفي وإشكال الكفاية"، ومن أهم كتبه "النحو الوظيفي وتعليم اللغات" و"التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية"، يؤكد البوشيخي في كتاباته بأن التراث اللغوي العربي في مجمله ذو فكر وتفكير وتحليل وظيفي ويذكر بأن الفكر اللغوي العربي القديم حافل بجهود قيمة وعظيمة تجعله يضاهي الفكر اللساني العالمي الحديث في أرقى صورته، ومنه يستطيع الدارسون استلهام ما يعينهم ويعينهم على حلّ ومعالجة إشكالات لسانية متعددة وقد احتوى التراث اللغوي العربي على مفاهيم وتصوّرات وتحليل تقارب أو تشابه أو تطابق-أحياناً- مثيلاتها في الفكر اللساني المعاصر، ما يجعل منه مصدراً مهماً لتطوير الفكر اللساني الحديث وإغنائه<sup>4</sup>.

**4.4- محمد مفتاح:** وهو باحث مغربي مهتم بتحليل الخطاب خاصة، وهو بطبيعة الحال من مجالات التحليل الوظيفي التداولي الذي تعدى التحليل التجزيئي المفرداتي والجملي إلى النص والخطاب بمفهومه الواسع، ولمحمد مفتاح مؤلفات كثيرة في هذا السياق نذكر منها: "تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص" و"في سيمياء الشعر القديم دراسة نظرية وتطبيقية" و"دينامية النص تنظير وإنجاز" و"المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي" "التلقي التأويل مقارنة

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 268-272.

<sup>2</sup> - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة، 531-532.

<sup>3</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 280.

<sup>4</sup> - ينظر: التواصل اللساني مقارنة لسانية وظيفية، عز الدين البوشيخي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2012م، ص13.



نسقية" الذي يذكر فيه: «ورصدنا بالتداوليات خصائص كل خطاب وطرق براهينه وأدوات إقناعه وإمتاعه وهياة المخاطبين به وكيفية تلقّيهم إيّاه، وأبنا بالاعتماد على نظرية التلقّي والتأويل أنّ أسلافنا يقرأون ويؤوّلون لا للمتعة وحدها ولا لإثبات مهاراتهم في استنباط القراءات اللامتناهية، وإنّما كانوا يهدفون بقراءاتهم وتأويلهم إلى توجيه التاريخ والمساهمة في صنعه»<sup>1</sup>، ولقد عاتب محمّد مفتاح الباحثين أسّتين وسيرل على إبعادهما تحليل الخطاب من مجملهما، حيث قدّم أدلة تبدو مقنعة لأوّل وهلة، لكنها-يقول محمّد مفتاح- إذا حلّلت إستميًا وتاريخيًا تنكشف نسبيّتها وشططها وقصر نظرها فكان الإبعاد مؤقّتًا، كما اعتبر الباحث أنّ نظرية سيرل في الأدب تدمم كثيرًا ممّا بناه محلّلو الأدب كالتجنيس ودراسة المعجم، على أنّه ورغم تلك الانتقادات التي تركّزت على موقف هذه النظرية من اللغة الخيالية فإنّها بدأت تقدّم دراسات مفيدة حول ظواهر لغويّة هي من صميم الخطاب الأدبي، كالأفعال الكلاميّة غير المباشرة وأسماء الأعلام والأوصاف المحدّدة والاستعارة، ووضعت مفاهيم إجرائيّة-رغم احتزالها- في غاية الأهميّة مثل المعنى الحرّفي للجملة، والمعنى المقالي، والمقصديّة، والفعل الكلامي، والفعل الكلامي الاجتماعي<sup>2</sup>.

**5.4- عبد الله صولة:** من الباحثين المغاربة الذين برزوا في هذا الاتجاه الباحث التونسي عبد الله صولة، وقد اهتمّ بالحجاج بشكل خاص، ومن أهم كتبه في هذا السياق نذكر: "الحجاج أطره منطلقاته وتقنياته عند برلمان ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربيّة"، و"الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية (جزءان) عن كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة 2001م"، و"في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات" لقد كتب محمّد صلاح الدين شريف في تقديم كتاب عبد الله صولة "في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات" إنّ الأستاذ عبد الله صولة رحمه الله كان في أوّل أمره ينظر إلى الحجاج نظرة تكاد تكون أدبيّة، قبل أن يتغلغل في بعض أبعاده، ومن هذه المرحلة دراسته للحجاج في القرآن الكريم، وتمثّل دراساته التي بين أيدي القارئ فترة أخيرة من هذه المرحلة<sup>3</sup>.

**6.4- صابر الحباشة:** من الباحثين المغاربة المهتمّين بمجال المعنى والتداولية والحجاج الباحث التونسي صابر الحباشة ومن أهم كتبه في هذا الصدد نذكر: "التداولية والحجاج مداخل ونصوص"، و" في المعنى مباحث دلالية وعرفيّة" و"لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية" و"تحليل المعنى مقاربات في علم الدلالة" و"مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للخطيب الفزويني" و"مسارات المعرفة والدلالة"، ينتهج الحباشة نهجًا توفيقياً واضحًا في كتاباته، وفي هذا السياق يقول: «فلقد وقفنا على حقيقة مؤدّاه ثراء التراث البلاغي

<sup>1</sup> - التلقّي والتأويل مقارنة نسقية، محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1994م، ص8(في التقديم).

<sup>2</sup> - ينظر: تحليل الخطاب الشعري استراتيجيّة الناص، محمّد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1985م، ص8-9.

<sup>3</sup> - ينظر: في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات، عبد الله صولة، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2011م، ص6(تقديم بقلم الأستاذ محمد صلاح الدين شريف).

العربي وعلى حقيقة أخرى هي حاجتنا اليوم إلى التّسلّح بالصّبر وكَدّ الرّويّة في سبيل الملاءمة بين روح التّراث من جهة ومقتضيات الرّهانات العلميّة في هذا العصر الذي جلّله تصاعد مَهُول في العلوم اللّغويّة كَمًا وكيفًا، فلا نكاد نلَمّ بنظريّة، حتّى ترحف عليها نظريات تفد فتحلّ محلّها، وتُراجع أشدّ مصادرات النّظريّة السّابقة بداهة، وهكذا دوليك<sup>1</sup>، «معتبرًا أن روح العصر يجب أن لا نمتها بدعوى المحافظة على أصالة لغة الضّاد، بل لعلّ ممّا يقوّيها أن نعزّضها لرياح الحداثة العلميّة والنّظريّة.<sup>2</sup>

**7.4- جهود أخرى:** لا بدّ أن نذكر في هذا السّياق بعض الجهود الأخرى لباحثين مغاربة كانت لهم مساهمات جيّدة في إثراء البحث الوظيفي التّداولي المغاربي، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر من المغرب الأقصى محمّد جدير ومن أهمّ ما كتب في هذا المجال نذكر: "مقاربة وظيفيّة لرواية ضحايا الفجر(2000)"، ونعيمّة الزّهري، ومن أهمّ ما كتبت: "الأمر والنّهي في الفكر اللّغوي العربي القديم (1998)" و"التّحو الوظيفي واللّغة العربيّة(2006)" و"التّعجب في اللّغة العربيّة طبيعته ووظائفه وبنياته(2009)"، ومحمّد السيّدي من خلال رسالة الدّكتوراه "البنيات العظفيّة إشكال ووصف"، وأبو بكر العزاوي في الحجّاج خاصّة، ومن أهمّ ما كتب: "اللّغة والحجّاج 2006" و"الخطاب والحجّاج 2010" و"من المنطق إلى الحجّاج 2006"، ورشيد الرّاضي مثلاً في كتابه "الحجّاج والمغالطة من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار" كما ننوّه بما قدّمه التّاقد اللّساني حافظ إسماعيلي علوي الذي ألّف وجمع وقدم مجموعة من البحوث والكتب في التّداولية منها: "التّداوليات علم استعمال اللّغة" و"التّداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكمة"، ومن تونس نذكر: حمادي صمود الذي أشرف على فريق البحث في البلاغة والحجّاج بكلية الآداب بجامعة منوبة، ومن هؤلاء نذكر: "هشام الرّيفي، عبد الله صولة، شكري المبخوت، محمد النويري"، وأهمّ ما صدر عن هذا الفريق كتاب: "أهمّ نظريات الحجّاج في التّقالييد الغريية من أرسطو إلى اليوم"، ورسالة الدّكتوراه قبل ذلك تحت إشراف عبد القادر المهيري سنة 1980م بعنوان: "التّفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس مشروع قراءة" وعلي الشّبعان في كتابيه "الحجّاج والحقيقة وآفاق التّأويل في نماذج ممثلة من تفسير سورة البقرة، بحث في الأشكال والإستراتيجيات(الأصل رسالة دكتوراه 2007م)"، و"الحجّاج بين المنوال والمثال، نظرات في أدب الجاحظ وتفسيرات الطبري 2014م" وعبد الرزاق بنور في كتابه "جدل حول الخطابة والحجّاج 2008م"، ومن الجزائر الجليلي دّلاش خاصّة من خلال كتابه "مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة"، الذي ترجمه محمد يجياتن، وكذلك مسعود صحراوي من خلال

<sup>1</sup> - مغامرة المعنى من التّحو إلى التّداوليّة قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صابر الحباشة، دار صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2011م، ص13.

<sup>2</sup> - ينظر: في المعنى مباحث دلالية معرفيّة، صابر الحباشة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص6.

كتابه: "التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي" و خليفة بوجادي من خلال كتابه "في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم" و يحي بعيطيش من خلال رسالة الدكتوراه: "نحو نظرية وظيفية للتحو العربي (2006)", ومن ليبيا الشقيقة الباحث محمد الحسين ملياتان في كتابه: "نظرية التحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم"، الذي سنقدم له قراءة في نهاية المبحث الثاني من هذا الفصل، ومن موريتانيا الشقيقة الباحث محمد سالم محمد الأمين الطلبة في كتابه "الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر" ..

وهؤلاء ليسوا وحدهم في هذا الميدان الذي كتب ويكتب فيه الكثيرون إلى اليوم، وما يلاحظ كملاحظة عامة هو إجماع هؤلاء على أن التراث اللغوي العربي ثري بأفكاره وتحليلاته التي طبعها الصبغة الوظيفية على العموم وبالتالي فقد سلكوا مسلكاً توفيقياً واضحاً، مخالفين بذلك نهج الكثير من اللسانيين العرب الذين سبقوهم حيث فصلوا بشكل عمودي بين التحو واللسانيات، واعتبروا أن التراث التحوي العربي ليس صالحاً ينبغي تجاهله والتخلص منه بكل بساطة.

المبحث الثاني: المنجز اللساني الوظيفي التداولي المغربي موقفه من التراث أهم قضاياها قراءة في نماذج مختارة:

تمهيد:

يعد الاتجاه الوظيفي التداولي ثالث الاتجاهات في البحث اللساني العربي المعاصر، وتعود أصوله إلى جملة من الأعمال اللسانية الحديثة على غرار مدرسة براغ واللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للحملة والمدرسة التسقية اللندنية<sup>1</sup>.

إنّ من البديهي القول أن يكون لهذا التوجّه الجديد إرهابات وأوليات دعت إليه، فهو لم يظهر ولم ينضج أو يذع صيته فجأة، بل أنضجته تراكمات معرفيّة وجهود فكرية، ولا نخالف الحقيقة إذا قلنا بأنه يعتبر امتداداً لتلك الثورة التي أعلنها دي سوسير من قبل على النظرية التاريخية، فالتوجّه العلمي الصّارم الذي عرفته اللسانيات على يده بداية القرن العشرين جعل ممّن يأتي بعده يغفل تمامًا النظرة التاريخية، لأنها لم تعد قادرة على خدمة اللغة واللغويين<sup>2</sup>، وبالتالي إنّ النظرية الوظيفية تعتبر أحد أشكال التطوّرات المتلاحقة التي عرفتها المدرسة البنيوية التي ركّزت على وظيفة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل<sup>3</sup>، لذا أولى الوظيفيون أهمية بالغة لدراسة اللغة الطبيعيّة في علاقاتها بالوظيفة التواصلية التفاعلية بين المتكلمين أو ما يسمّى بالقدرة التواصلية **comunicative competence** التي تميّز اللغات الطبيعيّة<sup>4</sup>.

إنّ المقاربة الوظيفية تنظر إلى اللغة الطبيعيّة باعتبارها بنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوظيفتها التواصلية حتى عدّت أداة للتفاعل الاجتماعي بين الكائنات البشرية، ويسعى اللساني إلى الكشف عن الخصائص التي تخوّل للغة إنجاز وظائف معيّنة، ويركّز اهتمامه على العلاقة القائمة بين التسق وبين استعماله، فتجريد اللغة عن أهدافها يفقدها حسب رأي (ديك 1983م) أولى خصائصها الجوهرية<sup>5</sup>.

وبما أنّ الوقوف على حقيقة اللغة عند الإنسان يستلزم معرفة وظيفتها ودورها في عملية التواصل اللغوي اليومي اتّخذ فلاسفة اللغة مقولة المعنى هو الاستعمال شعاراً لهم، وانطلاقاً من هذا الموقف أصبحت التساؤلات عن المعنى تساؤلات عن الاستعمال اللغوي في مقام محدّد، وباهتمام الفلسفة التحليلية بالطبيعة الدلالية للحمل من خلال وظيفتها انتقل اهتمام الباحثين من دراسة البنية الدلالية للغة وحدها إلى دراسة العلاقة بين البنية اللغوية ووظيفتها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 343، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 252.

<sup>2</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 181.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 343.

<sup>4</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1885م، ص 10.

<sup>5</sup> - الوظائف التداولية واستراتيجيات الخطاب اللغوي في نظرية النحو الوظيفي، ص 92.

<sup>6</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 247.

وتجدر الإشارة إلى أن تطوّر الوظيفيّة بوصفها نظريّة مستقلة لم يقع تحت تأثير الغلوماسيين، كما أنّ اتّصاهم بيلمفيلد كان مقطوعاً، إلاّ أنّها أثّرت في غيرها وامتدّت واتّسعت لتشمل كل مستويات اللّغة فضلاً عن امتدادها الزّمني والمكاني<sup>1</sup>.

كان أوستين أحد الأوائل الذين تبنّوا مقولة أنّ دلالة الجملة في اللّغة العاديّة ليست بالضرورة إخبار، فالجمل الخبريّة لا تقوم دائماً بوظيفة الصدق والكذب، وفي هذا السّياق جاء تمييز أوستين بين العبارات الوصفية والعبارات الإنجازيّة، وقد كشف تحليل أوستين عمّا أصبح معروفاً في الأبحاث التداولية بالقوّة الإنجازيّة، إنّ كل عبارة تتوقّف على قيمة إنجازيّة تتمثّل في القصد الذي ينوي المتكلّم أن يعطيه لخطابه من خلال عمليّة الإنجاز، إنّ القول إمّا وعد أو استفهام أو أمر أو طلب أو تهديد أو أيّ شيء آخر بحسب معطيات المقام ودلالة القصد وكيفية الإنجاز، إنّ دلالة الجمل ليست هي الدّلالة الحرفيّة التي درج الفلاسفة الوضعيون على اعتبارها المعيار الأوحد لتحديد المعنى<sup>2</sup>.

لقد نشط هذا الاتجاه في نهاية السبعينات من القرن الماضي على يد وظيفيين جدد سعوا في هذا المنحى من البحث اللّغوي، خاصّة ما عرف بالتّحو الوظيفي Functional Grammer الذي اقترحه سيمون ديك Simon Dik في السّنوات الأخيرة، وتشمل بنية التّحو كما يقترحها التّحو الوظيفي على مستويات تمثليّة ثلاثة<sup>3</sup>:

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلاليّة، وهي: المنفذ، المتقبّل، المستقبل، المستفيد، الأداة، المكان، الزّمان.
- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبيّة، وهي وظيفتان الفاعل والمفعول.
- مستوى لتمثيل الوظائف التداوليّة، كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور.

غير أنّ اللسانيات الوظيفيّة تعطي الجانب التداولي أولويّة خاصّة، على الرّغم من إقرارها بأهميّة الجانبين التركيبي والدلالي، إذ يعتبران آليّة لخدمة الجانب الأساس (التداولي) ولتحقيق التّواصل<sup>4</sup>.

وعند الحديث عن القسم العربي من هذا الاتجاه، فلقد تمّياً لعدد من الدّارسين العرب الذين درسوا في الجامعات الغربيّة (الأوروبيّة)، وتحديدًا البريطانية التّعريف على الآراء الوظيفيّة التي قال بها اللّساني البريطاني فيرث، فكانت نظريّته من أهمّ النظريّات التي أطّرت البحث اللّساني العربي<sup>5</sup>، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس وتمام حسان ومحمود السّعمران وكمال بشر، ورغم تتلمذ هؤلاء على يد فيرث مؤسس المدرسة التّسقيّة، فإنّهم لم يصرّحوا بأنّ المنهج الذي يتبعونه هو المنهج الوظيفي<sup>6</sup>، غير أنّ ملامح التأثير ظهرت بشكل واضح وخاص عند تمام حسان - كما سبق التذكير - الذي الذي وظّف ما يعرف عند فيرث بسياق الحال **cotext of situation**، وأطلق عليه المقام، وجعل السّياق

<sup>1</sup> - تأصيل النظريّات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 184.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 247-248.

<sup>3</sup> - دراسات في اللسانيات العربية، ص 144.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 346.

<sup>5</sup> - التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 277.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 277.

اللغوي موازيًا له وأطلق عليه المقال<sup>1</sup>، وبهذا يمكن القول بأنّ منهج تمام حسّان لم يكن وصفيًا خالصًا ولا وظيفيًا خالصًا بل كان موقفًا وسطًا وصفيًا وظيفيًا.

كما نشط الاهتمام بوظيفيّة براغ ترجمة وتعريفًا وبشكل خاص في تونس إلا أنّ ذلك لم يثمر اتجاهًا عربيًا وظيفيًا بكل المواصفات<sup>2</sup>.

وهو ما جعل مصطفى غلفان يقول: «لم تعرف الثقافة العربيّة الحديثة أي اهتمام حقيقي بالدراسات التداوليّة العصريّة، ويمكن اعتبار الكتابات العربيّة في هذا المجال نادرة ويعتبر: طه عبد الرحمان أحد المفكرين العرب الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي وتطبيقه في بعض مناحي الثقافة العربيّة الإسلاميّة، لقد اهتم طه عبد الرحمان بالقضايا التداوليّة من وجهة نظر منطقيّة وفلسفيّة مستمدًا رسائله النظريّة والمنهجية من علمين حقّقًا نتائج باهرة، هما: اللسانيات والمنطق<sup>3</sup>».

لكنّ الحال تغيّر في السّنوات الأخيرة من القرن العشرين، وذلك يرجع للجهود المتميّزة والجبارة والقيّمة والفريدة التي قام بها أحمد المتوكّل، حيث استطاع أن يتمثّل وظيفيّة اللساني الهولندي سيمون ديك، بل تعدّى الفهم الدقيق والتطبيق السليم لمبادئ هذه النظريّة إلى الاجتهاد وإغناء هذه النظريّة بأفكار جديدة، أخذت بعين الاعتبار من قبل رواد هذا الاتجاه والقائمين عليه، وقد عبّر المتوكّل نفسه عن هذا الأمر بالقول: «المغرب متميّز في محيطه في مجال اللسانيات دون شكّ، فقد اتخذ البحث اللساني في بلادنا مناحي متعدّدة رادها وأسهم في إغنائها وتطويرها باحثون من مستوى رفيع، لم يكتفوا بتطبيق النظريّات اللسانية الحديثة على المعطى اللغوي المحلي، بل اجتهدوا في تطوير تلك النظريّات نفسها، انتقادًا وتعديلًا وإغناء<sup>4</sup>».

لقد كان للثقافة العربيّة حظّها الأوفر بفضل الجهود التي قام بها المتوكّل في إطار هذا الاتجاه<sup>5</sup>، وبات بالإمكان الحديث بصوت عالٍ عن اتجاه وظيفي عربي اللسان مغربيّ الجغرافيا، وإنه من العدل والإنصاف القول بأنّ اللسانيين المغاربة بشكل خاص أخذوا زمام المبادرة من أشقائهم المشاركة، وأصبحوا أعلام اللسانيات ليس في أقطارهم فقط، بل في الوطن العربي أجمع، وصنعوا لأنفسهم مكانة مرموقة بين أعلام الاتجاه الوظيفي التداولي في العالم، ولسنا متحيّزين فيما نقول، بل ذلك يدعمه اعترافات الباحثين المشاركة على غرار: مازن الوعر، محود إسماعيل، حمزة بن قبلان المزيبي، هادي نهر، مرتضى جواد باقر، وقد أشرنا إلى هذه الشهادات في مدخل البحث.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 344.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 245.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 249.

<sup>4</sup> - أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 45.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 345.

ولعلّ السبب المفتاح في ذلك ما قاله الأستاذ "محمود إسماعيل": «من خلال متابعات استمرّت نحو أعوام عشرة للحركة الثقافية في بلاد المغرب، أستطيع الجزم ببواكير نهضة تشمل كافة جوانب المعرفة في العلوم الإنسانية والأدب والفنون، مهّد لها وساعد عليها ذلك المناخ الفكري الحر الذي تتنفس وتتنافس في إطاره كافة الاتجاهات والتيارات بصورة لا نجد لها في معظم أقطار الشرق العربي»<sup>1</sup>.

أولاً: موقف الاتجاه الوظيفي التداولي المغربي من التراث اللغوي العربي:

يقر أحمد المتوكل بأن مشروع المنحى الوظيفي في البحث اللساني العربي بالمغرب مشروع ذو شقين، تلازم وتزامن وتكامل، فإلى جانب دراسة ظواهر اللغة العربية ومحاولة تفسيرها من منظور وظيفي سعى الوظيفيون المغاربة (المتوكل، 1977م، 1981م، 1982م، 1989م)، و(الزّهري، 1997م)، لإعادة قراءة التراث العربي نحوًا وبلاغة وأصول فقه وتفسيرًا<sup>2</sup>.

### 1.1- الاتجاه الوظيفي المتوكلي وفكرة إعادة القراءة والاقتراض:

إنّ ما ميّز المنحى الوظيفي المغربي كما يذكر زعيمه وكما يلاحظه الدارس أنّه لم يلعب لعبة الإقصاء مع التراث اللغوي العربي كما فعلت بقية المدارس البنيوية والتوليدية التحويلية في شقّها العربي، بل على العكس من ذلك تمامًا فإنّ المتوكل اعتمد مبدأً عامًّا يقوم على عدم إقصاء المقاربات الأخرى مؤمنًا أشدّ الإيمان بوحدة البحث اللساني وإمكانية التّحاور مع بقية الآراء والتّجارب وإن فصل بينها مرور الزمن، ويؤكّد المتوكل هذا الموقف بالقول: «يكمن التّباين بين الفكر اللغوي القديم (عربيًّا كان أم غير عربيّ)، والدّرس اللساني الحديث في اختلاف الظروف التاريخية التي تحيط بإنتاجهما، حيث لا قطيعة معرفية تفصل بينهما خلافًا لما يُعتقد»<sup>3</sup>.

وما نستهدفه يقول المتوكل هو إعادة المنهجية التي اقترحتها (المتوكل 1982م) للتعامل مع التراث عرضًا ومقارنة واستثمارًا، بتحديثها وتعديل بعض أسسها بما يكفل توفية الفكر اللغوي العربي القديم حقّه بعيدًا عن المحاباة والإجحاف<sup>4</sup>.

لقد عبّر المتوكل عن فكرة التّلاقح بين الفكر اللساني الحديث والتّراث اللغوي العربي بمصطلح الاقتراض حيث: «تعدّ عملية الاقتراض هذه عملية إدماج جزئي مؤقت ونسبي بعد إعادة صياغة ما يُدمج، ولا نعني بحال من الأحوال إلغاء المصدر المقترض منه»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - القطيعة الإبيستيمولوجية بين المشرق والمغرب حقيقة أم خرافة؟، ص 24.

<sup>2</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 501.

<sup>3</sup> - الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والتّمط، أحمد المتوكل، منشورات الاختلاف الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2010م، ص 12.

<sup>4</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 501.

<sup>5</sup> - الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 12.



إنّ المنحى الوظيفي كما يتصوّر المتوكّل إنّما هو توثيق للعرى بين اللسانيات الوظيفية الحديثة والتراث اللغوي العربي الذي يعتبره ذا منحى وظيفي هو الآخر، ويوضّح المتوكّل أهداف مشروعه هذا في كتابه المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، بالقول: «سعى لسانيو هذا المنحى لإنجاز مشروع ذي شقين: إضاءة نسق اللغة العربية صرفاً وتركيباً واستعمالاً، فصحي ودوارج في مختلف القطاعات الاقتصادية - الاجتماعية من منظور مبدأ تبعية البنية لوظيفة التواصل، ومد الجسور لوصول البحث اللساني الوظيفي بالتنظير العربي التراثي للدلالة، منظوراً إليها في مجمله نحواً وبلاغة، فقه لغة وأصول فقه وتفسيراً<sup>1</sup>».

وما يصبو المتوكّل إلى تحصيله من هذا المشروع هو رصد المنجز منه بشقيه، وما هو مستشرف إنجازاه في إطار الدفاع عن أطروحات ثلاث:

أولاً: أنّ اختيار التّظريّات اللّغويّة الوظيفيّة قديمها وحديثها والمفاضلة بينها، لا يمكن أن يتّما من داخل أحدهما وإن ظنّ أنّها بلغت من الكفاية التّفسيرية ما بلغت، بل يتّما في إطار ميتا-نظرية عامّة تعلوها جميعاً يقترح المتوكّل تسميتها "التّظرية الوظيفية المثلى".

ثانياً: أنّ الفكر اللّغوي التّراثي في عمقه فكر وظيفي من حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه.

ثالثاً: أنّ علاقة الدّرس الوظيفي الحديث بهذا الفكر علاقة امتداد لأصل، تتيح استحياء واستثمار ما يمكن استحياءه واستثماره منه<sup>2</sup>.

وفي هذا السّياق يقترح المتوكّل الانطلاق من نقطة منهجية لقراءة التّراث اللّغوي العربي مفادها، أنّ المفاهيم المعتمدة في علوم اللغة العربية تنزع إلى التّوحد، وإن تعدّدت هذه العلوم، وإلى تشكيل إطار نظري يخلف الدّراسات النّحويّة والبلاغية، والأصوليّة والتّفسيرية على حدّ سواء<sup>3</sup>.

### 1.1.1- المتوكّل ورفض منزلقي القطيعة والإسقاط:

وتطمح هذه المنهجية المقترحة في هذا السّياق إلى تمكين قارئ التّراث العربي من تلافي منزلقين: منزلق القطيعة ومنزلق الإسقاط.

1.1.1.1- رفض مبدأ القطيعة: أمّا فكرة القطيعة فقد راجت في الحقل اللّغوي في بعض الأوقات في أدبيات اللّسانيات البنيويّة، خاصّة فكرة أنّ اللّسانيات الحديثة علم جديد يباين مباينة القطيعة ما سبقه من دراسات نحوية تقليدية من ضمنها النّحو العربي، وساعد في رواج هذه الفكرة أمران متلازمان:

<sup>1</sup> - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، أحمد المتوكّل، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2006م، ص 15.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 15.

<sup>3</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 501.

الأول: شعور لساني تلك المرحلة بأنّ دي سوسير أتى بالجديد الجاب لما قبله.

الثاني: رد هجمة التّراثيين الذين رفضوا اللّسانيات جملة وتفصيلاً، واعتبروها لا تعدو أن تكون بديلاً مصطلحياً فقط<sup>1</sup>.

إنّ فكرة القطيعة هذه لم تلبث أن فنّدتها دراسات إستمولوجية لسانية (تشومسكي 1966م) و(كورودا 1972م) وسيميائية (غريماس 1966م)، حيث بيّنت تلك الدّراسات أنّ اللّسانيات الحديثة ليست إلاّ حقبة من حقبة تطوّر فكر لغوي واحد، بدأ حين بدأ الإنسان يفكر في اللّغة، وسيتمّد امتداد التفكير في اللّغة، وهذا يعني أنّ الدّراسات اللّغويّة هي كلّ متلاحق يكمل بعضه بعضاً ويؤثّر ويتأثّر، وأنّه لا يوجد في مصطلح العلوم اللّغويّة فكرة القطيعة، بل خمول فتطوّر، وليست هنالك قطيعة في كلّ الأحوال.

2.1.1.1- رفض مبدأ الإسقاط: وأمّا الإسقاط فمن غير النّادر أن يتهدّد منزلق الإسقاط القراءات الحديثة للتّراث والإسقاط في حقل اللّغويّات حسب فهمنا يقول المتوكّل: «هو قراءة نظريّة ما من خلال نظريّة أخرى، ويمكن تصنيف الإسقاط بالنظر إلى ثلاثة وسائط أساسية: نوعه ودرجاته واتّجاهاته»<sup>2</sup>، والإسقاط من حيث نوعه قسمان<sup>3</sup>:

أ- إسقاط الوجود:

ويعني أن ننسب إلى نظريّة ما مفاهيم وأوليات أو سمات منهجيّة منعدمة فيها موجودة في نظريّة غيرها، كأن يقال بأنّ التّحويل بمفهومه التّوليدي التّحويلي موجود من قبل في النّحو العربي بنفس الخصائص الصّوريّة، أو أنّ البنية الصّرفيّة التّركيبية في النّظريّات الحديثة موجودة عند الجرجاني بما يسميه نظريّة النّظم، أو أن يقابل مفهوم البؤرة بمفهوم العناية/الاهتمام، الوارد عند اللّغويّين العرب القدماء.

ب- إسقاط التّقييم:

وذلك بأن يتمّ نقد نظريّة معيّنة سلبيّاً أو إيجابيّاً، انطلاقاً من نظريّة أخرى، كأن تُعاب نظريّة صوريّة، أمّا لا تعتمد الدّلالة والتّداول أو العكس.

أمّا الإسقاط من حيث الدّرجات، حيث منه ما يقف عند المصطلح، فيتحدّث عن نظريّة ما بمصطلحات نظريّة أخرى حديثة أو قديمة، ومنه ما يتجاوز ذلك إلى المفاهيم ذاتها، ويمكن القول أنّ الإسقاط الذي يحصل بين نظريّتين متزامنتين وإن اختلفتا أهون من الإسقاط الذي يحصل بين نظريّتين متباعدتين من حيث الزّمن.

<sup>1</sup> - ينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 503.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 504.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 504-505.

غير أنّ الملاحظ كما يقول المتوكّل أنّ أغلب الإسقاطات هي إسقاط نظريّة حديثة على الفكر التراثي إسقاط وجود أو إسقاط تقويم، ومن التادر أن يحصل العكس، فيسقط الفكر التراثي على إحدى النظريّات الحديثة، ولو أنّ موقف بعض التراثيين التقليديين المتعصّبين للتراث في الاستهزاء باللّسانيات بأنّها لم تأت بجديد شيء من هذا<sup>1</sup>.

إنّ الإشكال المطروح إذن: كيف يمكن قراءة النظريّات اللّغويّة، أو نقارن بينها بعيداً عن منزلق الإسقاط؟.

يقترح المتوكّل سبباً ناجحاً يتلافى الإسقاط (أو إسقاطه) بسلوك سبيلين متكاملين هما:

أولاً: تحاشي الانطلاق من نظريّة معيّنة حديثة كانت أم قديمة.

ثانياً: وضع "ميتا نظريّة" تعلق جميع النظريّات وتشكّل المرجع والحكم الوحيدين في القراءة والمقارنة معاً<sup>2</sup>، وبناء نظرية ميتا لغويّة يقترب ممّا سمّاه المتوكّل النظريّة الوظيفيّة المثلى، التي سبق الحديث عنها، والتي تقوم بتقويم النظريّات الوظيفيّة الحديثة وبإمكانها قراءة الجانب الدلالي من التراث اللّغوي العربي<sup>3</sup>.

ومن هذا المنطلق فإنّ المتوكّل قد درس قضايا المعنى في التراث من خلال ثنائيّة التّنظير والمقارنة، وللتّنظير وجهان: الأول: وهو استخلاص نظريّة المعنى عند العرب، أمّا الثاني: فهو إرساء أسس منهجيّة واضحة لإعادة قراءة التراث اللّغوي، أمّا المقارنة فتتمثّل في مقارنة نظريّة الخطاب العربيّة بنظريّات لغويّة وسيميائية حديثة، منها النظريّة الوظيفيّة الشاملة لاقتراحات هاليداي ومدرسة براغ، فضلاً عن طروحات مدرسة غريماس السيميائيّة<sup>4</sup>.

وفي هذا الإطار تأتي معالجة المتوكّل لظاهرة الاستنزام التّخاطبي، حيث ظهر مشروعه هذا في مداخلة قدّمها في ندوة التّحليل السيميائي سنة 1981م، وعنوانها "اقتراحات من الفكر القديم لوصف ظاهرة الاستنزام التّخاطبي"، حيث قدّم مقارنة التّحو الوظيفي، مستثمراً ما قدّمه السّكاكي من اقتراحات، وقد خصّص المتوكّل القسم الثالث من مداخلته تلك مناقشاً فيها آراء السّكاكي وتحليلاته، محاولاً موازنتها ومقارنتها باقتراحات الفلاسفة واللّغويين المحدثين قصد تقويمها، والوقوف على إمكانيّة استثمارها<sup>5</sup>.

ولم يقف المتوكّل عند هذا الحد، فبعد أن حدّد معالم النظريّة الوظيفيّة المثلى شرع في قراءة التراث الدلالي العربي، مركّزاً على جهود الجرجاني في دلائل الإعجاز والسّكاكي في مفتاح العلوم، لأنّ هذين العلمين يمثلان

<sup>1</sup> - ينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 505.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 505.

<sup>3</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 15، وينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 505.

<sup>4</sup> - ينظر: التّفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 283-284.

<sup>5</sup> - ينظر: اقتراحات من الفكر اللغوي القديم لوصف ظاهرة الاستنزام التّخاطبي، أحمد المتوكّل، ندوة التحليل السيميائي واللساني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة

محمد الخامس الرباط، 1981م، ص 19.

مدرستين مختلفتين في النظر إلى المعنى حسب رأيه، ولقد قسم المتوكل الأوصاف المقترحة للوظيفية في الفكر اللغوي العربي إلى قسمين:

أ- قسم تشكّل فيه الوظيفة مكوّنًا تأويليًا ينطلق ممن اللفظ إلى المعنى، وهذا يمثل السكّاكي.

ب- قسم تشكّل فيه الوظيفة مكوّنًا توليديًا ينطلق من المعنى إلى اللفظ عبر قواعد النظم، وهذا الرأي يمثل الجرجاني<sup>1</sup>.

وبالحديث عن الجرجاني، فإنّ المتوكل قد اقترح نفس الإطار النظري للحقل التداولي، إعادة صياغة نظرية النظم لكي تتطابق مع نظرية الأفعال الكلامية *actes de langage*، بحيث إنّ كل عملية كلام تشتمل على نوعين من الأفعال مترابطين متكاملين، هما<sup>2</sup>:

أولاً: فعل القول، والذي يتمّ في مستويين، مستوى ما قبل النطق (داخلي)، أو (المعاني النفسية عند الجرجاني)، ومستوى ظاهر منطوق (خارجي) له بعد تركيب يراعي القواعد التركيبية.

ثانياً: فعل الخطاب، والذي يقوم على رافدين: الغرض الخطابى، الأهداف والمقاصد والتضمنات، وهي العناصر المقامية كالحركة الأفقية (التقديم والتأخير) والتأكيد والتبعية... إلخ.

وقد استنتج أنّ إعادة قراءة فكر الجرجاني يفرز نظرية ثالثة، ليست نظرية النظم ولا نظرية أفعال الكلام، بل نظرية تنسخ النظريات الموجودة، غير أنّه عاد عن حكمه هذا بعد عقد من الزمن ليؤكد أنّ نظرية النظم ذات بعد تداولي باعتبار التداول فيها يشكّل مكوّنًا نحويًا، ذلك أنّ هذه النظرية تقوم على أساس أنّ قواعد التحو تربط بين بنيتين اثنتين "بنية تداولية" تتضمن الغرض من الكلام "وبنية تركيبية لفظية"<sup>3</sup>.

وبعد هذا التنظير والمقارنة للتراث اللغوي العربي يخلص المتوكل إلى أنّ التنظير التراثي للدلالة هو تنظير وظيفي من حيث المفاهيم والمنهج والمقاربة، وأنّه أصل من أصول المنحى الوظيفي في الدرس اللساني العربي الحديث ويمكن أن يكون مرجع احتجاج له ومصدرًا من مصادر إغنائه وتطويره، إذا ما تُعومل معه على أساس منهجية علمية واضحة المعالم تنبذ القطيعة والإسقاط على حدّ سواء<sup>4</sup>.

والحقيقة إنّ قراءة مهادنة مع التراث غير متعصبة له ولا عليه (مُقَصِّبة) تتوفر فيها شروط البحث العلمي الموضوعي الذي يُظهِرُ للتراث ما له وما عليه مطلوبة، وفي النهاية ما هو إلاّ جهد بشريّ قد يصيب في مواضع

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 286.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 240.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 240.

<sup>4</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 287-288.

وقد يخطئ في أخرى، لكنّ حكمًا من هذا النوع لا يُطلقُ جزأً ولا بشكل مبدئي، بل من خلال الفحص العلمي الدقيق والتحرّي والمقارنة، وقد لا يتطابق الرافدان ويحتفظ كلّ منهما بخصائصه المميّزة ولا يُنقص من قيمته شيئاً، لأنّ ظروف كلّ منهما ومنطلقاته مختلفة بكلّ تأكيد، وفي هذه الحالة يكون من التعسّف العلمي البحث عن التطابق الكلّي بين الرافدين.

وعمومًا فإنّ قراءة المتوكّل للتراث اللغوي العربي بهذا الشكل الفريد والموضوعي بكل المقاييس يمكن أن يحقّق هدفين:

أولاً: إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللغة العربيّة خاصّة، دون أن يمسّ اقتراض هذه التحليلات والمفاهيم والمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي ولا بنية النحو المقترحة.

ثانياً: تقويم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو أو البلاغة العربيّة، بالنسبة لوظيفة المبتدأ ووظيفة البدل (التّوابع بصفة أعم)، وظواهر (التّخصيص) و(الحصر) و(التّوكيد)، وغيرها.

وسنقوم في هذا الفصل بوصف وتحليل ومقارنة بعض المسائل المقترحة في النحو الوظيفي وما يقابلها في التراث اللغوي العربي كالوظائف التداولية الخمسة، الداخليّة (البؤرة والمحور)، والخارجيّة (المبتدأ والدّيل، والمنادى)، ، وأيضاً موضوع الاستلزام التّخاطبي عند السّكاكي من وجهة وظيفية عند المتوكّل. وهذا الأمر متعلّق بالنحو والتّركيب من جهة، ومتعلّق من ناحية وظيفيّة يرتبط بالدّلالة عند علماء التراث اللّغوي العربي.

**2.1- التّوفيق المعرفي بين التراث واللّسانيات سمة واضحة عند الوظيفيين التداوليين المغربيّة:** إذا كنا قد ذكرنا بخصوص موقف الاتجاه التّوليدي التّحويلي المغربي أنّه كان يتميّز بممارسته التّوفيقية أثناء الممارسة والتّطبيق وأنّ زعيمه كان رافضاً للتّراث قولاً معتمداً عليه فعلاً وتطبيقاً، فإنّ الاتجاه الوظيفي التداولي المغربي قد كان توفيقياً قولاً وفعلاً، وهي سمة واضحة وضوح الشّمس في ما قدّمه رائد هذا الاتّجاه، وكل المشتغلين في هذا المجال من الباحثين والدّارسين المغربيّة يلاحظ هذا الأمر عند المتوكّل، وطه عبد الرحمان، والبوشيخي، ونعيمة الزّهري، والمشتغلين في مجال الحجاج، كعبد الله صولة، وصابر الحباشة، وأبو بكر العزاوي، وكذلك المشتغلين في مجال تحليل الخطاب بمفهومه الواسع على غرار محمّد مفتاح، وهو أمر لمسناه وسنلمسه فيما يأتي من عناوين في هذا المبحث، إن هذا الموقف من هؤلاء الباحثين ينصف التراث، ويؤيّد فكرة الاقتراض والتّلاقح بين التراث واللّسانيات الحديثة أو يحقّق مبدأ تحيين التراث وعصرنته بلغة العصر دون المس بروحه وبعقيدته الفلسفيّة والفكريّة واللّغويّة ودن الانسلاخ من ثوبه ومن أصله.

ثانياً: أهم القضايا التي شغلت الوظيفيين التداوليين المغاربة:

## 1.2- أحمد المتوكل ومواكبة النماذج و تخطي التنبّي والتطبيق إلى نقد وإثراء وإغناء النظرية الوظيفية التداولية:

إن المتتبع لما قدّمه أحمد المتوكل طيلة مسيرته الحافلة بالإنجازات يدرك أنّ غايته لم تكن فقط دراسة اللغة العربية دراسة وظيفية تداولية من خلال تطبيق مبادئ وقواعد هذه النظرية على اللغة العربية، بل كان همه وجهه الأساس منصباً على تطوير وإغناء وتطعيم نظرية النحو الوظيفي بأفكار ومعطيات استلهما المتوكل من دراسته المستفيضة للتراث اللغوي العربي المصبوغ بصبغة وظيفية كما يؤكّد المتوكل، وكان مؤمناً أشدّ الإيمان أنّه يمكن تطوير نماذج النحو الوظيفي وإغناء نماذجه بالاعتماد على استثمار أفكار اللغويين العرب وتطويرها، بما يتناسب وآليات التحليل المنتهجة في التحلل الوظيفي، وأنّ علاقة الدرس الوظيفي الحديث بالفكر اللغوي العربي علاقة امتداد لأصل تتيح استحياء واستثمار ما يمكن استحياؤه واستثماره منه، فكان المتوكل مُمدداً للجسور لوصول البحث اللساني الوظيفي بالتنظير الدلالي العربي منظوراً إليه ككلّ متكامل، نحواً، وبلاغةً، وفقه لغة، وأصول فقه، وتفسيراً، وسنحاول في هذا العنصر تسليط الضوء عن أهم إسهامات المتوكل في إغناء وتطوير نظرية النحو الوظيفي.

1.1.2- مساهمته في إغناء النموذج التوابع التوابع التوابع (1978): ظهر هذا النموذج سنة 1978م في كتاب ديك المسّمى: "Functional Grammar" (نظرية النحو الوظيفي)، قام المتوكل بإغناء هذا النموذج من خلال تقديمه لجملة من الافتراضات والمراجعات أسهمت في إغنائه وتطويره من ذلك:

أ- قيد أحادية الإسناد: حيث وضع سيمون ديك في نموذجه بالنسبة لإسناد الوظائف الدلالية والتركيبيّة والتداوليّة بالنسبة لموضوعات البنية الحملية قيد أن لا تسند لكلّ موضوع أكثر من وظائف ثلاث (دلالية وتركيبية وتداولية)، أي لا يمكن أن يحمل مكوّن واحد أكثر من وظيفة واحدة من كلّ نوع من أنواع الوظائف الثلاث، فلا يمكن مثلاً أن يحمل وظيفتي الفاعل والمفعول أو البؤرة والمحور، غير أنّ المتوكل اعتبر هذا القيد ناقصاً، لأنّه لا يمنع بالمقابل أن تسند نفس الوظيفة إلى مكوّنين في الحمل نفسه، كأن تسند وظيفة الفاعل أو البؤرة أو المحور لموضوعين<sup>1</sup>.

نظراً لذلك التّقص اقترح المتوكل تميماً لقيد ديك المذكور تحت رقم (53) القيد (54) المستوحى من قيد أحادية الإسناد المقترح من جون بريزنان (1980)، ويتضمّن هذا الاقتراح المتمم مايلي: "تحمل موضوعات البنية الحملية وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية على أساس أنّ:

أولاً- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.

ثانياً- لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص40. وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص372.

وهذا القيد(54) يصدق بشقيه على الوظائف الدلالية والتكبيية، ولا يصدق على الوظائف التداولية إلا في شقه الأول<sup>1</sup>.

ب- اقتراحات بالنسبة للوظائف التداولية: ومما اقترحه المتوكل بهذا الخصوص أن تضاف وظيفة المنادى كوظيفة خارجية إضافة إلى وظيفتي المبتدأ والذيل، وبذلك يصبح عدد الوظائف خمس وظائف بدل أربع وظائف، كما اقترحه ديك(وظيفتان داخليتان"البؤرة والمحور"وظيفتان خارجيتان"المبتدأ والذيل")يقول المتوكل:«ويزكي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة أن الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكون المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية ولغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربية»<sup>2</sup>، ولم يقف المتوكل عند هذا الحد بل أضاف تقسيمات جديدة للبؤرة تحقيقاً لمبدأ الكفاية التمتية التي يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيقها، فقسمها من حيث طبيعة البؤرة(نوعها) إلى: بؤرة جديد وبؤرة مقابلة، كما فرّع بؤرة الجديد إلى قسمين فرعيين:(بؤرة طلب وبؤرة تميم)، كما فرّع ديك بؤرة المقابلة بناءً على اقتراحات المتوكل إلى خمسة أقسام فرعية هي:(بؤرة توسيع وبؤرة تعويض وبؤرة إبطال وبؤرة حصر وبؤرة انتقاء)<sup>3</sup>. ومن حيث مجال(Scope) هذه الوظيفة إلى بؤرة مكون وبؤرة جملة<sup>4</sup>، وللمتوكل إضافات بخصوص الوظيفة التداولية الذيل، حيث قدّم ديك تعريفاً للذيل "يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها"، لكن المتوكل لاحظ أن البنات الإضرابية في اللغة العربية يقوم فيها الذيل بدور ثالث لم يذكره ديك مقترحاً تعريفاً جديداً كالتالي: "يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها"<sup>5</sup>.

وهنا يظهر تأثير المتوكل على توجهات ديك في التّموذج التّوارة، بأن جعله يغيّر الكثير من المواقف كتميم قيد أحادية الإسناد الأول المقترح من ديك، فكان ناقداً من جهة، ومثرياً ومغنياً النحو الوظيفي بأفكار جديدة على غرار إضافة الوظيفة الخارجة الثالثة(المنادى)، وتقسيمات أخرى جديدة للبؤرة، وسيأتي توضيح هذه المسائل خاصة في المبحث الثالث من هذا الفصل.

**2.1.2- مساهمته في إغناء التّموذج المعياري سيمون ديك(1989):** من أهم ما قدّمه هذا التّموذج ما يعرف بنموذج مستعملي اللغات الطبيعيّة، وقد تضمّن اقتراح ديك خمسة قوالب:(نحوي، منطقي، معرّف، إدراكي، اجتماعي) وقد طلب المتوكل من ديك إبقاء هذا التّموذج مفتوحاً لبعض الاقتراحات والتّحسينات، ويذكر المتوكل أنه اقترح جملة من التّدقيقات والتّعديلات لهذا التّموذج من بينها<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> - الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص40-41، وينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص151 وما بعدها.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص160، وينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص35.

<sup>3</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص126-131.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص28، وينظر: الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا اللغة العربية، أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1993م، ص6، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص374.

<sup>5</sup> - للاطلاع أكثر ينظر: المرجع نفسه، ص144 وما بعدها، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص375.

<sup>6</sup> - للاطلاع أكثر ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص35-45.



- اقتراح المتوكل (1995) زيادة قالب شعري، إضافة إلى القوالب المذكورة يقوم برصد الملكة الشعرية لمستعملي اللغات الطبيعية يمكنهم من إنتاج وفهم الخطاب الشعري، وهذا المجهود يرجع الفضل فيه كذلك للبوشيخي باعتراف المتوكل نفسه.

- بخصوص القالب المنطقي اقترح المتوكل (1992 و 1993 ب) تزويده بقالب فرعي إضافي سماه "المنطق التصي" يقوم برصد العلاقات الاستدلالية التي يمكن أن تقوم بين نصّ ونصّ آخر، أو قطعة وقطعة أخرى في النصّ نفسه.

- اقترح المتوكل فصل الخصائص التداولية عن القالب التحوي كما يذهب ديك، لذا اقترح دعماً لمقترحات (فيت 1998) اقتراح قالب آخر سادس يعنى بالجانب التداولي سماه القالب التداولي، كقالب مستقل قائم الذات.

- لم يقدم ديك في نموذج (1989)، ولم يفصل في كيفية اشتغال القوالب التي اقترحها أثناء إنتاج أو تأويل العبارات، وقد قام المتوكل (1994 و 1995) بمساعدة الكتاني (1993) والبوشيخي (1998) بتقديم تصورات لكيفية تفاعل هذه القوالب واشتغالها إنتاجاً وتأويلاً.

- بخصوص إسناد النبر والتنغيم اقترح المتوكل أن تصاغ قواعد النبر والتنغيم طبقاً للصورة العامة التي اقترحها ديك لصياغة القواعد الصرفية، وقد قدم هذا الاقتراح مسنداً إلى التماثل في كون القواعد التطريزية تقوم أيضاً على فكرة أنّ مخصّصاً ما إذا أخذ مجالاً له مكوّنات الجملة أو الجملة كاملة، أخذ المكوّن النبر والجملة التنغيم، وصاغ قاعدتي إسناد النبر والتنغيم كالتالي<sup>1</sup>:

$$\begin{array}{c} \text{قاعدة إسناد النبر} \\ \left\{ \begin{array}{l} \text{محرور (- محملي)} \\ \text{بؤرة} \end{array} \right\} \leftarrow [cx] \\ \text{قاعدة إسناد التنغيم} \\ \begin{array}{l} \text{أ - خب/امر [ج] = ج} \\ \text{ب - سه [ج] = ج} \end{array} \end{array}$$

فالقاعدة الأولى تعني أنّ أيّ مكوّن يحمل وظيفة البؤرة أو باقي الوظائف المحورية ما عدا المعطى المحور، يسند إليه النبر أمّا القاعدة الثانية، فتعني أنّ الجمل الخبرية والأمرية تأخذ تنغيماً متنازلاً، في حين أنّ الجمل الاستفهامية تأخذ تنغيماً متصاعداً.

-خالف المتوكل سيمون ديك في تحليل الجمل التعجبية، فهي لا تقابل الخبر والاستفهام والأمر، كما أنّ التعجب ليس قوة إنجازية تقابل الاستفهام والوعد والوعيد والإنذار، بل هو وجه من الوجود القضوية يعبر به المتكلم عن موقفه من فحوى القضية، كأن يستحسن أو يستقبح أو يندعش، أمّا الجملة التعجبية فهي جملة خبرية، والتعجب قد يكون بعبارات دالة على التعجب، مثل: (عجب، عجيب، مدهش، غريب...)، وقد يكون بفعل مستعمل استعمالاً إنجازياً

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 378، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 59.

مثل: (أعجب أستغرب...)، وقد يكون بصيغ معلومة مثل: (ما أجمل، أجمل به...)، لذا فقد أدرج المتوكل التعجب كفتحة ثالثة من فئات السمات الوجهية الذاتية على أساس أنه وجه ذاتي وليس قوة إنجازية كما يذهب ديك (1989-1997) واعتماداً على هذا الاقتراح تكون جمل التعجب جملاً خبرية من حيث القوة الإنجازية تعجبية من حيث الوجه<sup>1</sup>.

- بالنسبة للوظائف التداولية، فقد أثبتت استدلالات المتوكل على أن وظيفة واحدة لا تكفي لرصد كل خصائص التراكيب البؤرية في اللغة العربية أو بعض اللغات الأخرى، وفي هذا السياق اقترح المتوكل تصنيف البؤرة إلى بؤرة جديد وبؤرة مقابلة، وهو أمر أخذ به ديك (1989)، وهو ما جعل ديك يقسم وظيفة بؤرة المقابلة إلى وظائف فرعية أخرى ليضيف إليها المتوكل وظائف فرعية أخرى خاصة "بؤرة الجحود" التي بدورها قسمها إلى وظيفتين فرعيتين "بؤرة الطلب" و"بؤرة التتميم"، وقد تبنى ديك هذا الاقتراح أيضاً<sup>2</sup>.

وهنا أيضاً يظهر تأثير المتوكل على نموذج المعيار، كزيادة القالب الشعري بمساعدة البوشيخي، وتفريع القالب المنطقي بقالب فرعي سماه (القالب النصي)، وفصل الخصائص التداولية عن القالب التحوي، نتج عنه توليد قالب مستقل سادس هو (القالب التداولي)، كما أعطى تفسيرات بناءً على مساعدة البوشيخي والكتاني لكيفية اشتغال القوالب، وغيرها من المقترحات التي أغنت هذا النموذج.

3.1.2- براءة اختراع نموذج نحو الطبقات القالي أحمد المتوكل (2003): يرى المتوكل أن القالبية في النحو الوظيفي لم تحظ بما تستحقه من عناية، وقد انصب التركيز على القالب التحوي وحده، بمعزل عن القوالب الأخرى، إذا استثنينا ما ورد في ديك (1990)، والمتوكل في (1993، 1995، 1999)، وقيت (1998)، وفان ديتيرج (1998)، والبوشيخي (1999)<sup>3</sup>، ولكي يتسنى توحيد النحو الوظيفي لابد من تجهيزه بإليات تمكنه من الاضطلاع بوصف وتفسير خصائص الخطاب الطبيعي بمختلف أقسامه وأنماطه وأساليبه دون أن يحتاج إلى أي نحو آخر غيره، أو أن ينقسم على نفسه، ومن أنجع الطرق التي يرى المتوكل بأنها تحقق هذا المسعى وتفي بهذا الغرض هي أن يُبنى هذا النحو بناءً قاليًا<sup>4</sup>، اقترح ديك (1989) أن يُصاغ نموذج مستعملي اللغات الطبيعية على أساس أن يتضمن خمسة قوالب تضطلع برصد الملكات الخمس، قالباً نحوياً وقالباً منطقياً وقالباً معرفياً وقالباً اجتماعياً وقالباً إدراكياً للملكات اللغوية والمنطقية والمعرفية والاجتماعية والإدراكية على التوالي، وتتسم هذه القوالب الخمسة كما يقتضي مفهوم القالبية نفسه على خاصيتين محددتين اثنتين:

أ- مستقل كل قالب عن القوالب الأخرى من حيث مبادئه وإلياته وموضوعه.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 379-380، وينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 91.

<sup>2</sup> - ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 119، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 380-381.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 264.

<sup>4</sup> - ينظر: الوظيفية بين الكلية والمنطقة، د: أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، ط 1، 2012م، ص 35.

ب- رغم استقلالية هذه القوالب، لكنها تتعالق فيما بينها فيفضي بعضها إلى بعض فيكون خرج بعضها دخلاً لبعض<sup>1</sup>.

اقترح المتوكل (1995) تسخير الملكة الشعرية وإضافتها إلى الملكات الخمس الأصلية (اللغوية، المنطقية المعرفية، الاجتماعية، الإدراكية)، وأن يُرصد لها داخل نموذج مستعملي اللغات الطبيعية قالب خاص، أطلق عليه المتوكل اسم "القالب الإبداعي"<sup>2</sup>، وسماه عز الدين البوشيخي - كما سيأتي التفصيل فيه - بالقالب "التخييلي".

يرى المتوكل أنّ القوالب الثلاثة: (التداولي، الدلالي، النحوي) هي القوالب الأساسية في عمليتي إنتاج وتأويل الخطاب، يضاف إليها عند الحاجة قلب مساعدة كالقالب الاجتماعي والمعرفي والمنطقي والسياسي (بشقيته الإدراكي والمقالي أو المقامي والمقالي) التي تمدّ منتج الخطاب أو مؤوله بمعلومات إضافية<sup>3</sup>.

وعلى العموم فإنّ هذا النموذج يعتبر نموذجاً متوكلًا خالصًا تحت مُسمى "نحو الطبقات القالبي"، والذي بموجبه قسّم المتوكل بنية الخطاب التحتية إلى مستويات ثلاثة: (بلاغي، علاقي، دلالي)، وقد بين المتوكل أنّ اللغات الموجهة تداوليًا تفرد مجالاً ما قبل الرأس يتميز عن الخصائص الدلالية التي تقع في مجال ما بعد الرأس في البنية السطحية، وهذا التمييز غير موجود كما يقول المتوكل في اللغات الموجهة دلاليًا، وقد وصف المتوكل النوع الأول من اللغات بالشفافة والثانية بالكاتمة<sup>4</sup>.

إنّ هذا النموذج مثال واضح على تأثير المتوكل في مسار نظرية النحو الوظيفي، وأنّه رائد مؤثر في توجهاتها وأفكارها وهو أحد منظريها الأساسيين، وليس مجرد مطبق أو تابع مقلّد، وسيأتي التفصيل في هذا النموذج، وكيفية التفاعل بين القوالب عند قراءة النموذجين المختارين، كتاب عز الدين البوشيخي: "التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية"، وكتاب الباحث الليبي محمد الحسين مليطان: "نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم" في نهاية هذا المبحث.

4.1.2- مساهمته في إثراء نموذج هنخفد ومكانزي (2008م): تفرّع عن النحو الوظيفي المعيار كما هو معلوم أنحاء وظيفية أخرى من بينها "نحو الخطاب الوظيفي" (هنخفد 2004)، ثمّ هنخفد ومكانزي (2008)<sup>5</sup>، وترجع أصول هذا النموذج إلى ما يُسمى: "النحو الوظيفي المتنامي" (ماكنزي 1998)، وهو كما توحى به تسميته يقوم على أطروحة أنّ الأصل في الخطاب المكونات البسيطة (مفردات، مركبات اسمية...) تتنامى خلال عملية التواصل لتصبح مكونات متزايدة التعقيد لا العكس، كما هو الشأن في النحو التحويلي، حيث تُعدّ المكونات البسيطة ناتجة عن مكونات معقدة (جمل) بواسطة قواعد الحذف، يتخذ نحو الخطاب الوظيفي الخطاب بكلّ أشكاله الممكنة

<sup>1</sup> - الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 35-36.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 41.

<sup>4</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 24-27.

<sup>5</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 16.

سواء أكان (نصاً كاملاً، جملة، مركباً اسمياً، مفردةً واحدةً) موضوعاً للدرس<sup>1</sup>، يستعير نحو الخطاب الوظيفي بنية الخطاب من مدرسة سويسرا(رولي) الذي يرى أنّ المحاوراة "مجموعة من التقلات الحوارية" وحداتها الدنيا أفعال خطابية<sup>2</sup>، والفعل الخطابي يتكوّن من قوّة إنجزائية(خبر، استفهام، أمر...)، ومؤشّري طرفي الخطاب(المتكلّم والمخاطب) وفحوى خطابي يتضمّن فعلاً إحاليّاً وفعالاً حملياً(أو مجموعة من الأفعال الإحالية والأفعال الحملية)، يتصدّر كلاً من طبقة التقلّة والفعل الخطابي والفحوى الخطابي مُخصّص، في حين تُسند إلى الأفعال الإحالية والأفعال الحملية وظائف تداولية (محور، بؤرة). يعرّف هنجفلد ومكانزي التقلّة بأنّها "الفعل الخطابي أو الأفعال الخطابية التي تشكّل مداخلة أحد المشاركين في الحوار".

يندرج هذا النموذج في إطار سعي نظرية النحو الوظيفي إلى إخضاع قواعد النحو للواقعية النفسية مُقصية بذلك القواعد التحويلية، لأنّها لا تطابق إليات إنتاج الخطاب ولا تأويله، لهذا اشتمل الجهاز الواصف في نحو الخطاب الوظيفي على أربعة مكوّنات أو أركان: (المكوّن المفهومي، المكوّن التحوي، المكوّن السياقي، المكوّن الصوتي)، ويقوم تصوّر هنجفلد ومكانزي(2008) على فكرة مفادها أنّ بنية الخطاب الثابتة مستويات أربعة، مستوى علاقي ومستوى تمثيلي ومستوى صرفي-تركيبى ومستوى فونولوجي، يتضمّن كلّ منها طبقات يعلو ويحكم بعضها بعضاً<sup>3</sup>.

يمكن أن نرصد مساهمة المتوكّل في إثراء وإغناء هذا النموذج من خلال النقاط:

أ- انطلاقاً من تعريف هنجفلد ومكانزي للتقلّة بأنّها "الفعل الخطابي أو الأفعال الخطابية التي تشكّل مداخلة أحد المشاركين في الحوار" طرح أحمد المتوكّل سؤالين هاميين: هل يقتضي كلّ خطاب بالضرورة مخاطباً؟ وهل تُشكّل التقلّة أعلى طبقات المستوى العلاقي؟.

من هذا المنطلق تبنّى المتوكّل أطروحة بنفست(1966)، بأنّ وجود المتكلّم يستلزم بالضرورة وجود المخاطب، ولو كان المخاطب ذاتاً تتلقّى دون أن تتحاور كما هو شأن: (العروض، النشرات الإخبارية، القصص والزوايات المكتوبة...)، وبالنظر للسؤال الثاني فإنّ هنجفلد ومكانزي يشيران في معرض الحديث عن التقلّة باعتبارها الطبقة العليا في المستوى العلاقي، لكنّ هذا لا يعني عدم وجود طبقة تعلوها كطبقة المحاوراة، وفي هذا الاتجاه اقترح المتوكّل أن تكون هذه الطبقة عبارة عن "حديث" في حالة الخطاب الذي لا حوار فعلياً فيه، أو "محادثة" حين يتقاسم المشاركان في الخطاب دوري المتكلّم والمخاطب بالتناوب، وبهذا فالمتوكّل يرى بأنّ التقلّة هي مداخلة أحد المُشاركين، وهي مجموعة أفعال خطابية كالفقرة مثلاً، حين يتعلّق الأمر بالخطاب الوارد حديثاً لا محادثة وإذا تضمّنت التقلّة أكثر من فعل خطابي واحد، فإنّ العلاقة التي تقوم بين الأفعال الخطابية التي تكونها تكون

<sup>1</sup> - ينظر: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص58.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص58، وللاطلاع أكثر ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص25.

<sup>3</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص32-33.

إما علاقة تكافؤ أو علاقة تبعية، في حالة التكافؤ تكون كل الأفعال الخطابية أفعالاً نووية، أما في الحالة الأخرى فيميز بين الفعل الخطابي التووي والأفعال التابعة<sup>1</sup>.

ب- بناءً على مقترح (ديك 1997) في النموذج المعيار الذي يصنّف السمات الوجهية إلى ذاتية ومرجعية في طبقة واحدة وهي طبقة القضية، ارتأى هنخفلد ومكانزي الاحتفاظ بالسمات الذاتية في طبقة القضية، ونقل السمات المرجعية إلى طبقة الفحوى من المستوى العلافي، بينما اقترح المتوكل (2003) في إطار نحو الطبقات القالي نقل الصنفين معاً إلى المستوى العلافي<sup>2</sup>.

ج- أضاف المتوكل إلى الطبقات الأربع للمستوى الصّرفي التركيبي التي اقترحها هنخفلد ومكانزي، وهي: (طبقة العبارة اللغوية، طبقة الجملة، طبقة المركب، طبقة المفردة)، طبقة خامسة تعلق العبارة اللغوية، وهي (النص)، على أن يفهم بأنه مقولة صرفية تركيبية تتضمن سلسلة من العبارات اللغوية أو سلسلة من الجمل<sup>3</sup>.

د- في مسألة تأصيل الاستلزام وبناءً على مناقشات المتوكل (1995)، (1999)، (2004) بخصوص مقترح ديك للقوة الإنجازية التي حصرها في: (الخبر، الاستفهام، الأمر، التعجب)، حيث استدّل المتوكل على أنّ التعجب ليس نمطاً جلياً ولا قوة إنجازية، وإنما هو سمة وجهية انفعالية، بناءً على رأي المتوكل هذا واقتناعاً به حذف هنخفلد ومكانزي (2008) التعجب من قائمة القوة الإنجازية، واقترحا اعتباره مخصّصاً من مخصّصات الفعل الخطابي الممكنة<sup>4</sup>.

هـ- حسب هنخفلد ومكانزي يتصدّر الفعل الخطابي مؤشر يخصّه ويُحدّد سماته، ويأخذ هذا المخصّص إحدى القيم التالية: "سخرية"، "مبالغة (أو تفخيم)"، أو "نداء"، وقد تركا قائمة قيم هذا المخصّص مفتوحة، وبناءً عليه أضاف المتوكل بخصوص اللغة العربية قيمتي: "الاستغاثة" و"التدبة"، كما اقترح أن تُنقل الحجّة والدعوى في الخطاب الحجاجي من الوظائف البلاغية إلى مخصّص الفعل الخطابي<sup>5</sup>.

و- اقترح هنخفلد ومكانزي قائمة تضمّ القوى الإنجازية الأصول التسعة وهي: (الخبر، الاستفهام، الأمر، الدعاء، التحضيض، الاستغراب، الالتزام، النصح، الالتماس)، وهي تُشكّل الأغراض الأساسية الواردة في البلاغة والنحو العربيين وقد أضاف المتوكل إليها ثلاث قوى إنجازية لم يذكرها هنخفلد ومكانزي تتمثل في: (الإغراء، الإنكار، الترجي) مبرراً إضافتها بأنها قوى إنجازية أصولاً لها خصوصياتها من حيث معناها والوسائل المسخرة لتحقيقها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 33-34.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 36.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 37-38.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 55-56.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 62.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 63-67.

ز- لم يهتم هنخفد ومكانزي بسمة التقليل في تنظيم الخطاب عنايتهما بسمة التقوية، واكتفيا بتعريفها في معرض تعريف التقوية على أساس أنّها عكسها، بينما اعتبر المتوكّل أنّ دور التقليل لا يقل أهمية عن دور التقوية، وأنّ اللغات وأنماط الخطاب خصائصها في انتقاء السمات الإنجازية والإحالية وسمات التبئير والتقوية (أو التقليل) ووسائل تحقيقها معجماً وصرفاً وتركيباً، حيث يستخدم المتكلم مثلاً إستراتيجية التقليل في مقابل التقوية حين يكون قصده رفع مسؤولية فحوى الخطاب عن نفسه أو التخفيف منها على الأقل، ويذكر المتوكّل أربع طرائق يستخدمها المتكلم، هي: أولاً: نسبة فحوى الخطاب إلى غيره، ثانياً: تنسيبه (في مقابل إطلاقه)، ثالثاً: إلقاءه ملقى مجرد الإمكان والاحتمال، رابعاً: استبعاد تحقيقه<sup>1</sup>.

إنّ المتوكّل لعب دور الناقد المقوم لنموذج هنخفد ومكانزي (2008)، وهذا يُظهر فهماً دقيقاً ومتابعة عميقة لأفكار هنخفد ومكانزي، ومن ذلك مثلاً تمييزه بين الحديث الذي لا حوار فيه، بمعنى أن المتكلم واحد ولو كان السامع موجوداً، ولكنه بقي صامتاً، والمحادث التي هي تبادل الكلام بين طرفين أو أكثر بالضرورة، واقتراحه بنقل السمات الوجهية (ذاتية ومرجعية) إلى المستوى العلاقي، وإضافة طبقة خامسة لطبقات هنخفد ومكانزي، هي طبقة النص، وإضافة قيمتي الاستغاثة والتدبة إلى مقترحات هنخفد ومكانزي، وبناءً على رأي المتوكّل حذف هنخفد ومكانزي التعجّب من قائمة القوة الإنجازية، وغيرها من المقترحات التي أخذت بالاعتبار.

5.1.2- براءة اختراع نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع المتوكّل (2011): من اجتهادات المتوكّل في هذا السياق ودفعاً للسعي في تحصيل المزيد من الكفاية النفسية اقترح المتوكّل إضافة جهاز ثالث سمّاه "محوّلاً" إلى جهازي الإنتاج والفهم به يتمّ الحصول على "نحو خطابي وظيفي موسّع" لا يرصد عمليتي الإنتاج والفهم فقط بل يتعدّاهما إلى التقل (نقل خطاب ما إلى آخر ترجمة أو شرحاً أو تفسيراً أو غير ذلك)<sup>2</sup>، عرض المتوكّل هذا النموذج في كتاب: "الخطاب الموسّع مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات"، حيث قام بتطوير نحو الخطاب الوظيفي ليستطيع رصد مختلف عمليات التواصل مباشرةً كان أم موسّطاً باللّغة أو بقناة غيرها، يشتغل هذا الجهاز في جميع الإنجازات التي يمكن أن يقوم بها مستعمل اللغات الطبيعية، وهو نسق مجرد مكوّن من مجموعة من القوالب المولدة والمحلّلة والمحوّلة الفارغة يستخدم لرصد التواصل، ويتميّز هذا النموذج بمجموعة من المميّزات جعلته يأخذ صفات فريدة من نوعها سيتمّ التطرّق لها في قراءة كتاب نظرية النحو الوظيفي لمليطان في نهاية هذا المبحث<sup>3</sup>، وقد مثل المتوكّل لنموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع بالشكل التالي<sup>4</sup>:

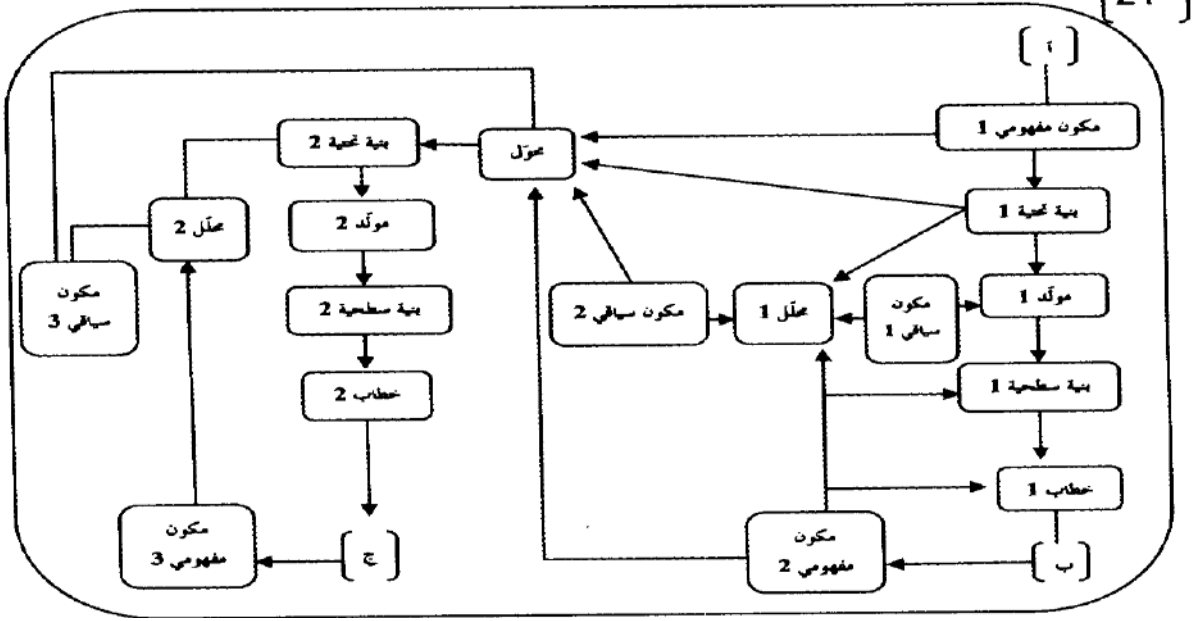
<sup>1</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 135-136.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التميّط والتطور، أحمد المتوكّل، دار الأمان الرباط، منشورات الاختلاف الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، ط 2012م، ص 34.

<sup>3</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 31-34.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التميّط والتطور، ص 35.





إنّ هذه عيّنات ممّا قدّمه المتوكّل ومساهماته الفعّالة في إغناء وتطوير التحوّل الوظيفي بأفكار ومفاهيم وقواعد وضوابط جديدة، جعلت من المتوكّل عنصرًا فاعلاً ومقرّرًا في مسارات هذه النظرية التي كان يتكلّم من داخلها وليس على هامشها أو من خارجها، ولم يكن مجرد مقلّد لأفكار غربيّة مستوردة يطبّقها على اللّغة العربيّة، بل العكس من ذلك تمامًا، فدقّة فهمه وتحليله جعل الأمر معكوسًا، فنقل قواعد وتحليلات من صميم اللّغة العربيّة والتراث اللّغوي العربي القديم مغنيًا ومثريًا بها التحوّل الوظيفي، وقد أثبتت نجاعتها ونجاحها وأخذت بغير الاعتبار من رواد هذه النظرية وعلى رأسهم سيمون ديك وهنخفلد ومكانزي، وينطبق على المتوكّل ما قلناه بخصوص الفاسي الفهري بخصوص تكييف قواعد التحوّل التوليدي التحويلي مع خصوصيات اللّغة العربيّة، بل إنّ المتوكّل كان أكثر فاعليّة وعطاءً وموضوعيّة في مجاله، وذلك يظهر في نحو اللّغة الوظيفي الذي وضعه المتوكّل، ولهذا قال مصطفى غلفان: «أصبحت أعمال المتوكّل الوظيفيّة التداوليّة التي تنطلق من اللّغة العربيّة مصدرًا لا يستغنى عنه ضمن الأدبيّات الوظيفيّة العالميّة»<sup>1</sup>.

## 2.2- مفهوم النحو الوظيفي عند المتوكّل و تطبيق مبادئه على اللّغة العربيّة:

قدّم المتوكّل خلال مسيرته الحافلة في إطار المنهج الوظيفي وصفًا وتفسيرًا لكثير من قضايا اللّغة العربيّة من وجهة نظر وظيفيّة، ويمكن إجمال هذه التحليلات فيما يلي:

- تحليلات معجميّة.
- تحليلات تركيبية.
- تحليلات تداوليّة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - اللسانيات العربيّة أسئلة المنهج، ص 35-36.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 349.



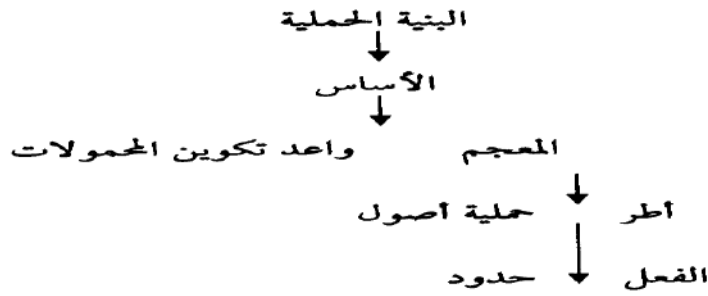
ولكن قبل التطرق لهذه التحليلات سنتطرق أولاً لتحديد مفهوم النحو الوظيفي عند المتوكل.

تنقسم النظريات اللسانية في رأي المتوكل من حيث موقفها من علاقة بنية اللغة بوظيفتها قسمان: نظريات صورية (وأشهرها النظرية التوليدية التحويلية)، وهي لا تؤمن بأنّ للغة وظيفة معيّنة أو لا تؤمن - على الأقل - بجدوى أخذ الوظيفة بعين الاعتبار في التنظير اللساني، ونظريات وظيفية تنطلق من مبدئين منهجين أساسيين، هما:

أ- تأدية اللغة لوظيفة التواصل، وارتباط بنية اللغة بوظيفتها هذه ارتباط تبعية، تندرج في الفئة الثانية من النظريات (نظرية النحو الوظيفي ديك 1978 م و 1989 م)، و (1997 م أوب)، وآخرون<sup>1</sup>.

تعرف النظرية اللسانية وتتميز عن غيرها بثلاثة ثوابت، منطلقاتها، أهدافها، ومنهجها (التمودج الصوري الذي تصطنعه لوصف اللغة وتفسيرها)، وتكون منسجمة حين يحصل التوافق بين التمودج والمنطلقات والأهداف<sup>2</sup>، وتسعى نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها (ديك 1978 م) إلى تحقيق الكفاءة التفسيرية، التي تجعلها ثلاث كفايات الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية<sup>3</sup>.

يرى المتوكل أنّ الجملة تشتق بواسطة البنية الحملية والوظيفية والمكونية، وفيما يلي وصف شامل لآلية الاشتقاق<sup>4</sup>:



بواسطة قواعد تكوين المحمولات تتشكل أطر حملية نووية (حدود وموضوعات)، ثم تتوسع الأطر الحملية إلى حدود ولواحق، ثم يجري تطبيق قواعد إدماج الحدود لتكوين البنى الحملية<sup>5</sup>.

وفي سياق متصل يناقش المتوكل موضوع الحالة الإعرابية في اللغة العربية، فيقرر وجود حالتين إعرابيتين وظيفيتين هما: الرفع، والتصب، بينما يمثل الجر الحالة البنيوية التي تحجب الحالة الوظيفية بصورها الثلاثة (دلالية تداولية تركيبية)، حيث إنّ المكون المسبوق بحروف الجر يكون مجروراً بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط به .

<sup>1</sup> - اللسانيات الوظيفية المقارنة، دراسة في التميّط والتطور، ص 25.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 27.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 27.

<sup>4</sup> - ينظر: الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية، ص 68.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 68.

وقد قسّم المتوكّل الحالة الإعرابية إلى لازمة (المبنيات)، وغير لازمة (المعربات) والإعراب إلى مجرّد وسطحي، وهو تقسيم يقارب تقسيم النحاة إلى تقديري وظاهر، وفي هذا الجانب لا يكاد القارئ يفرّق بين المنظور الوظيفي المتوكلي والنحو التقليدي العربي<sup>1</sup>.

## 1.2.2- التحليلات المعجمية :

تنطلق تحليلات المتوكّل المعجمية من فرضية أساس يعتمد عليها في تحديد المفردات الأصول في اللغة العربية، وتقوم هذه الفرضية على فكرة أنّ الأصول مفردات محقّقة، وأنّ الأفعال مصوغة على أحد الأوزان الثلاثة (فعل، فعل، فعل)، وأنّ باقي المفردات سواء أكانت أفعالاً أم أسماءً أم صفاتٍ، مفردات مشتقة على أوزان معينة<sup>2</sup>.

يقول المتوكّل: «أقمنا البحث في المعجم (المتوكّل 1988م)، على التمييز بين مفردات أصول ترصد في الشقّ الأول من الخزينة (المسمّى معجمًا)، في شكل مداخل معجمية ومفردات فروع (أو مشتقة) تنتج عن إجراء قواعد تكوين المحمولات، التي تتخذ دخلاً لها المفردات الأصول»<sup>3</sup>.

إنّ المتوكّل يميّز بين نوعين من الاشتقاق، مباشر وغير مباشر، فمثلاً: اسم الفاعل أو الفعل: قاتل مشتقّ بطريقة مباشرة من الفعل "قتل"، أمّا الفعل المزيد: "تقاتل"، فهو مشتق من: "قاتل"، وبالتالي فهو مشتق بطريقة غير مباشرة من الفعل: "قتل"، وبالتالي فإنّ الاشتقاق عند المتوكّل يقوم على مفردات أصول هي الصيغ الثلاث المذكورة للفعل، ومفردات اشتقت من هذه الأصول الثلاثة، وأصبحت هي بدورها أصولاً بالنسبة إلى مفردات ثالثة، ويسمّى المتوكّل هذه الظاهرة "السلسلة الاشتقاقية"<sup>4</sup>، واستناداً إلى هذا التحليل فقد استطاع المتوكّل أن يكشف التسق الاشتقائي في اللغة العربية وأن يحدّد خصائصها، المتمثلة في الاشتراك والأوزان وترادفها، هذا مع وجود ثغرات في السلسلة الاشتقاقية هذه.

هذا وقد بيّنت كتابات المتوكّل الوظيفية كيفية تطبيق قواعد تكوين المحمولات الفعلية في اللغة العربية، سواء في صورتها العامة، أم من حيث التغييرات الصرفية والدلالية التي تحدثها، كما بيّنت مظاهر الاختلاف والائتلاف بين قواعد تكوين المحمولات التي تُوسّع من محلات المحمول بالزيادة في عدد موضوعاته، كما هو الشأن بالنسبة لقاعدة تكوين المحمولات العلية، وقاعدة تكوين المحمولات الطلبية، وقواعد تكوين المحمولات الدالة على المشاركة، ومقابل هذه القواعد الموسّعة توجد القواعد التي تقلّص محلات المحمول بحذف موضوعاته، كما هو الشأن بالنسبة لقاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية والعكسية، وقاعدة تكوين المطاوع، وقاعدة تكوين المبني للمجهول، وقاعدة تكوين المحمولات الانصهارية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية، ص 69.

<sup>2</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 349، وينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 88.

<sup>3</sup> - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 88.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 349.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 350.

## 2.2.2- التحليلات الدلالية :

إنّ الوظائف الدلالية من السمات التي تحدّد بدءاً في الإطار الحلمي ذاته داخل المعجم إذا كانت المفردة مفردة أصلاً أو داخل قواعد التكوين إذا تعلّق الأمر بمفردة مشتقة،<sup>1</sup> يمثّل للمفردات الأصول منها والمشتقة في شكل أطر حملية تحدّد محلاتيّة المحمول، ووظائف موضوعاته الدلالية، وما يفرضه على موضوعاته من قيود انتقاء.<sup>2</sup>

تحدّد الوظائف الدلالية الأدوار التي تقوم بها موضوعات المحمول، بالنسبة إلى الواقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) التي يدلّ عليها المحمول، وهذه الوظائف هي: (المنفذ، المتقبّل، المستقبل، الأداة، الزّمان، المكان) يكون التّمثيل لهذه الوظائف في البنية الحملية.

ويلاحظ بخصوص الوظائف الدلالية تفاوتها بالنسبة للحمل، حيث يبقى بعضها أكثر مركزيّة، قياساً ببعض الآخر<sup>3</sup>، وقد قام المتوكّل بمراجعة السّلمية التي اقترحها ديك اعتماداً على معطيات اللّغة العربية، وكانت على النحو التالي:

منفذ < مستقبل < متقبّل < أداة < مكان < زمان.

وفي السياق نفسه يؤكّد المتوكّل أهميّة قواعد التّعبر في تحويل البنية الوظيفية إلى مكويّة، فتكون مدخلاً لها، وفيما يلي وصف تبسيطي لحملة وظيفياً :

شرب	زيد	الشاي	في المقهى	صباحاً
محمول	منفذ	متقبّل	مكان	زمان
فعل	فاعل	مفعول		
محور	بؤرة			

## 3.2.2- التّحليلات التركيبية:

عرض المتوكّل بالوصف والتّحليل للوظيفتين الفاعل والمفعول في اللّغة العربية، واستدلّ على ورود هاتين الوظيفتين باعتبارهما تحدّدان وظيفياً مستوى المنظور المنطلق منه لتحديد الواقعة التي يدلّ عليها المحمول.

<sup>1</sup> - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص91.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص72.

<sup>3</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص390.

يقول المتوكّل: «الوظائف التركيبية حسب التحو الوظيفي كما أشرنا إلى ذلك وظيفتان اثنان، الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول، وقد أقترح أن تضاف بالنسبة لبعض اللغات الطبيعية وظيفة تركيبية ثالثة: الوظيفة المفعول الثاني (أو المفعول غير المباشر)<sup>1</sup>».

واستدلّ في تحليله التركيبي الوظيفي على أنّ التمييز بين المفعول المباشر والمفعول غير المباشر غير وارد بالنسبة للغة العربية، وأنّ فرضية المفعول المزدوج القائمة على الوظيفة المفعول تسند في تراكيب مثل: "أعطت هند خالدًا قلمًا" إلى مركّبين اسميين اثنين، باعتبار ما لهما من خصائص بنوية متماثلة تعترضها في اللغة العربية صعوبات نظرية ومنهجية، أي أنّ الفرضية (المفعول الواحد) هي أكثر ملاءمة للغة العربية، لأنّها لا تحرق قيد أحادية الإسناد في التحو الوظيفي، حيث إنّه لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع داخل الحمل نفسه<sup>2</sup>.

ويقول في تحديد الوظيفة الفاعل: «تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكّل المنظور الأوّل للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل<sup>3</sup>».

كما بيّن التحليل الوظيفي الذي قام به المتوكّل أنّ الوظيفة التركيبية (الفاعل) تسند في اللغة العربية إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية (المنفّذ، المتقبّل، المستقبل، المكان، الموضوع، الحائل)، كما في الأمثلة الآتية:

- انطلق خالد (منفّذ) - اتكأت هند (موضوع على الأريكة) - سير سير حثيث (حدث) - دويّ الرعد (قوة)
- هزلت زينب (حائل) - صم يوم الإثنين (زمان) - بنيت الدار (متقبّل) - سلبت زينب أملاكها (مستقبل)
- سر أربعة فراسخ (مكان)<sup>4</sup>.

وإنّ أهم مؤشّر لورود الفاعل في اللغة العربية إمكان إسناده لغير المكوّن المنفّذ، كأن يسند إلى المكوّن المتقبّل أو المستقبل أو إلى اللاحقين، المكاني والزّماني، كما في الأمثلة:

- 31- أ - شوهدت المباراة. ج - سير فرسخان .  
ب - أعطيت هند خاتم ماس. د - صم يوم عرفات.<sup>5</sup>

أما الوظيفة المفعول يقول المتوكّل: «تسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكّل المنظور الثاني للوجهة المعتمد في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل<sup>6</sup>».

1 - من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، أحمد المتوكّل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987م، ص60.  
2 - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص351-352.  
3 - من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، ص60.  
4 - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص350-351.  
5 - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص92.  
6 - من البنية الحملية إلى البنية المكوّنة، ص61.

أي أنّ ورود الوظيفة المفعول به لا تقتصر على المكوّن المتقبّل، بل يتعدّاه إلى مكوّنات آخر كما في الأمثلة:

- 32-أ- شربت هند كأس شاي.  
 ج- سار عمرو فرسخين.  
 ب- أعطى خالد هنداً خاتم ماس.  
 د- صام خالد يوم الخميس.<sup>1</sup>

أي أنّ الوظيفة المفعول تسند إلى الحد المستقبل والحد المتقبّل، ثم أحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية "المكان" أو "الزّمان"، أو "الحدث"، كما حدّد المتوكّل سلّمية إعراب هاتين الوظيفتين التركيبيتين، والقواعد المتحكّمة في موقعهما والقيود التي تخضع لها عمليّة الموقعية في اللّغة العربيّة.<sup>2</sup>

#### 4.2.2- التحليلات التداولية:

اهتمّ المشروع الوظيفي لأحمد المتوكّل أساساً بالوظائف التداولية، وهي الميزة التي تميّز النحو الوظيفي عن غيره من الأجنّاء الأخرى، وحصّر سيمون ديك الوظائف التداولية في أربع هي: المبتدأ، والدّيل، والبؤرة، والمحور، وتتميّز الوظائف التداولية بكونها علاقات تقوم بين مكوّنات الجملة، انطلاقاً من البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام.

وتقسّم هذه الوظائف الأربع في النحو الوظيفي إلى نوعين من الوظائف:<sup>3</sup>

أ-وظائف داخلية: وهي البؤرة، والمحور.

ب-وظائف خارجية: وهي المبتدأ، والدّيل.

وأضاف المتوكّل إلى هذه الوظائف وظيفة خامسة هي وظيفة المنادى، وذلك لأهمية هذا العنصر في جميع اللّغات الطّبيعية ولغنى خصائصه في بعضها على غرار اللّغة العربيّة.<sup>4</sup>

وترى نعيمة الزّهري أنّ مهمّة الوظائف التداولية، تكمن في تحديد الوضع التخابري للمكوّنات داخل المحيط التّواصلية الذي تستكمل فيه، ويتشكّل الموقف التّواصلية من الخلفية الإخبارية لدى المتكلم والمخاطب والخلفية الاجتماعية الثقافيّة التي تحكم عمليّتي الإنتاج والفهم، ويشكّل الكل ما أسماه سيمون ديك بـ: (المعلومات التداولية)، التي تضمن مكوّنات ثلاثة:<sup>5</sup>

أ- المعلومات العامّة المتعلّقة بطرقي الخطاب.

<sup>1</sup> - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص92.

<sup>2</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، 351.

<sup>3</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص301، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص352.

<sup>4</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص160،، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص362،، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث

ص 314-315.

<sup>5</sup> - التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص301، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص395.

ب- المعلومات المقامية المرتبطة بالموقف التواصلي.

ج- المعلومات السياقية المتعلقة بالعبارات اللغوية أثناء عملية التواصل.

ويمكن الحديث باختصار عن الوظائف التداولية الأربعة المذكورة التي اقترحها سيمون ديك، يضاف إليها الوظيفة الخامسة (المنادي) التي أضافها أحمد المتوكل:

- **المبتدأ:** وهو وظيفة خارجية يدلّ على مجال الخطاب الذي يعدّ الحمل الموالي واردةً بالنسبة إليه، كقولنا:

زيد، قرأت كتابه.

- **الدّيل:** وهو وظيفة خارجية وهو المكوّن الذي يوضّح أو يعدّل معلومة أو يصحّحها واردة في الحمل، كما في قولنا:

قرأت كتابه، زيد.

- **البؤرة:** وهي وظيفة داخلية وتسد إلى المكوّن الحامل للمعلومات الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة، بحسب مقترح ديك 1978م، كقولنا:

البارحة أتممت كتابة المقال (لا اليوم).

- **المحور:** وهو وظيفة داخلية وتسد إلى المكوّن الدال على الدّات التي تشكّل محط الحديث داخل الحمل، كقولنا:

متى أتممت المقالة؟

- **المنادي:** وهو وظيفة خارجية وتسد إلى المكوّن الدال على الكائن المنادي في مقام معين، كقولنا:

يا خالد، لا تخاصم أحاك.

وسيتّم دراسة هذه الوظائف وصفاً وتحليلاً في المبحث الثالث من هذا الفصل، والمخصص لدراسة ووصف وتحليل الوظائف التداولية في اللغة العربية عند المتوكل.

### 3.2- من النحو الوظيفي إلى نحو الخطاب الوظيفي:

لقد انتبه المشتغلون في إطار النحو الوظيفي إلى أهمية دراسة الخطاب فقد قدّم هنخفد ومكنزي (2008) ما سمي "بالنحو الوظيفي الخطابي"، وهما يعتبرانه نحواً جديداً وجزءاً من نظرية موسّعة للتفاعل الكلامي، وقد ذكرا إلى أنّ هذا النحو هو صيغة معدّلة للنحو الوظيفي الذي قدّمه سيمون ديك (1997أ و 1997ب)، وقد أقرّا بأنّ النحويين يلتقيان معاً في عدد من المنطلقات والمبادئ المنهجية، لكنهما يختلفان في أمور متعدّدة، ما يجعل من إقامة نحو موجه خطائياً يستمد مشروعيته من لجوء المتكلّم إلى استعمال وحدات أقل من العبارة اللغوية، ككلمة واحدة في الخطاب أو مركّب

واستعمال وحدات أكثر من العبارة اللغوية كقطع نصية، واستعمال وحدات لا يمكن عدّها عبارة لغوية أصلاً<sup>1</sup>، يقول البوشيخي: «ووصف هذا النحو بأنه خطابي إنما جاء لبيان أنه نحو يعنى بالوحدات الخطابية أيًا كان شكلها، كلمة أو مركبًا، أو جملة، أو نصًا، أو حوارًا أو غير ذلك، ويفهم من ذلك أن النحو الوظيفي الخطابى نحو مهمته تفسير الكيفية التي ينتج بها المتكلم الأفعال الخطابية بأشكالها المختلفة منذ المرحلة الأولى من إنتاجها حتى تحققها النهائي، ويتم ذلك في مستويات أربعة كلّها ذات طبيعة لغوية:

أ- مستوى علاقي يرصد المعلومات التداولية.

ب- ومستوى تمثيلي يرصد المعلومات الدلالية.

ج- ومستوى صرف-تركيبى يرصد المعلومات الصرفية والتركيبية.

د- ومستوى صوتي يرصد المعلومات الصوتية

فهو نحو يروم وصف خصائصها الصورية وتفسير الأفعال الخطابية من زاوية وظيفية، ويندرج في النظرية الموسعة للتفاعل الكلامي بصفته مكونًا أساسيًا من مكوناتها<sup>2</sup>

لكنّ المتوكل يعتبر أنّ النحو الوظيفي من بداياته ديك(1978) من حيث الأهداف والمنهج والمبادئ هو نحو خطاب من الأساس لا نحو جملة، باعتبار الجملة معطى مجردًا معزولاً عن السياق، وبهذا فقد كانت نظرية النحو الوظيفي نظرية خطاب منذ البدء، فهي استهدفت بالدراسة اللغات الطبيعية، لا باعتبارها أنساقاً صورية مجردة، بل باعتبارها أنساقاً تستخدم وسائل للتواصل اللغوي داخل المجتمعات<sup>3</sup>، لكنّه من جهة أخرى يعترف بأنّ الأبحاث الأولى التي تمت في إطار النحو الوظيفي استهدفت أساساً ظواهر جمالية\*، دون إغفال ربط الجملة بسياقها ومقامها، إلاّ أنّه سرعان ما تبين أنّه من الضروري أن ينتقل النحو الوظيفي من مجال الجملة إلى مجال الخطاب، وقد ظهر في هذا الشأن رأيان: اتّجاه يرى بأنّ النحو الوظيفي يجب أن يصوغ نحوًا للخطاب مخالفًا لنحو الجملة، واتّجاه ثان يرى

<sup>1</sup> - ينظر: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص126.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص127، وينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص16-18.

<sup>3</sup> - ينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص25.

\* - يذكر محمّد مفتاح في كتابه تحليل الخطاب الشعري أن رواد نظرية التداولية كأوستين وسيرل وغرايس لم يتخلّوا عن النزعة الاختزالية والوضعية ولقد تجلّى ذلك في مفاهيم سيرل الإجرائية بصفة خاصة فقد تبنى شفرة أوكام **Le Rasoir d'occam** الذي سار على ضوئه في التقسيم الثنائي: (خيال لاختيال) (معنى مباشر، غير مباشر)، (معنى حرفي، معنى مقالي)، (أسلوب أدبي، أسلوب خيالي)، (القول الإنجازي، القول الوصفي) وقد أبعد أوستين وسيرل أنواع الخطاب الأدبي من اهتماماتهما الأولى التي سرعان ما ظهر عدم رجاحتها فيما بعد وظهر الاهتمام بتحليل الخطاب بشكل أوسع بعيد عن الاختزال التجزئة والعزل، للاطلاع على الموضوع، ينظر: تحليل الخطاب الشعري استراتيجية الناص، ص8 وما بعدها.



بإمكانية تمطيط نحو الجملة ليشمل الخطاب على أساس التماثل بين بنية الجملة وبنية الخطاب، ما يعني الإجماع على هذه الضرورة التي يحتمها حسب المتوكل أمران<sup>1</sup>:

أ- أن مستعملي اللغات الطبيعيّة، كما يقول ديك (1997) لا يتواصلون بجمل مفردة منعزلة، كما أنّ قدرة مستعملي اللغات هي قدرة خطائيّة، والتحو الوظيفي كما يرى ديك إذا أراد أن يبقى منسجماً مع مبادئه ومزاعمه، مضطر على المدى البعيد أن يصنع نحوًا وظيفيًا للخطاب.

ب- يرى ديك (1997 ج2) أن الحمل لا يمكن أن تُوفى حقها وصفاً وتفسيراً منعزلة، فلا بد أن تكون في سياق عام يربطها بما قبلها وما بعدها في الخطاب.

### 1.3.2- المقاربة التداوليّة وتحليل الخطاب الأدبي:

إنّ ما يمكن قوله بخصوص التحو الوظيفي المعيار أو نسخته الجديدة التحو الوظيفي الخطابي أو المنحى التداولي بشكل عام، فإن كان هناك شبه اتفاق على اهتمامه بالخطاب أثناء عمليّة التواصل، فإن ذلك يرتبط ارتباطاً يكاد يكون عضويًا باللّغة العاديّة أو التي نسمّيها اللّغة الوظيفيّة، بينما هناك شبه تغييب أو عدم اهتمام بتحليل الخطاب الأدبي خاصّة الشعري منه، خصوصًا من رواده التداوليّة الأوائل.

وفي هذا الصّدّد يذكر محمّد مفتاح أنّ سيرل وغريماس اتّفقا على أنّ الأدب، ومنه الشعر ليس له قوانين خاصّة "فأبعد سيرل الأدب من مجال اهتمامه، وجعل غريماس البحث عن الأدبيّة آخر المطاف، واتّفق مولينو وج تامين ورفاتير على أنّ اللسانيات لم تصل بعد إلى قوانين عامّة شاملة، وحتىّ إذا أنجزتها فإنّ إصاقها بالشعر ليس ملائمًا"<sup>2</sup>، ويشاطر المتوكل محمّد مفتاح بالقول: «... ما نستحضره بهذا الصّدّد المقاربات التداوليّة التي أغنت الدرس اللّغوي بمفاهيم مستقاة من فلسفة اللّغة العاديّة، لكنّها على أهمّيّتها وبالرّغم من عمق وورود ما اقترحته من تحليل للخطاب الطّبيعي لم ترق نظرًا لخصوصيّة موضوعها إلى أن تعدّ نظريّة لسانيّة متكاملة شاملة»<sup>3</sup>، ونظرًا لتعدّد أنماط الخطاب، واختلافه شكلاً ومضمونًا أحصى المتوكل أربع مقاربات مقترحة لدراسة تلك الأنماط، وهذه الأطروحات كما يسمّيها المتوكل هي: أ- أطروحة الخاص للخاص، ب- وأطروحة الخاص للعام، ج- وأطروحة البعض للكل، د- وأطروحة العام للخاص، والمقاربات الثلاث الأولى (أ، ب، ج) سائدة لها روادها، أمّا المقاربة الرّابعة (ج) فيعطي لها المتوكل اقتراحًا على أن يخضع للتمحيص في المستقبل، ولعلنا نذكر في هذا الصّدّد المقاربة الأولى (أ) فأصحاب هذه المفارقة يرون أنّ كلّ نمط خطابي يسترعي مقارنة خاصّة تخصّه دون غيره، فلكلّ نمط خطابي نظرية قائمة الذات

<sup>1</sup> - ينظر: من قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفيّة بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 26-33.

<sup>2</sup> - تحليل الخطاب الشعري استراتيجيّة الناص، ص 14.

<sup>3</sup> - الخطاب وخصائص اللغة العربيّة دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 28.

وعلى هذا يقول المتوكل "اعتمادًا لهذه الأطروحة وُضعت للخطاب الأدبي نظرية سيميائية ونظرية شعرية وللخطاب السردى نظرية سردية (أو سرديات)، كما وضعت للخطاب الحجاجي نظرية حجاجية"<sup>1</sup>.

ولذا فرغم تراجع المقاربة التداولية في مواقفها من استبعاد الخطاب الأدبي كما يقول محمد مفتاح، حيث بدأت بتقديم دراسات مهمة حول ظواهر لغوية شديدة الاتصال بالخطاب الأدبي، كأفعال الكلام غير المباشرة والاستعارة وحديثها عن المعنى المقالي في مقابل المعنى الحرفي، وعن المقصدية والفعل الكلامي الاجتماعي، فإنّ محمد مفتاح يرى بأنّ التيار السيميائي (السيموطيقي) بزعامة غريماس هو أشمل نظرية لتحليل الخطاب الإنساني، وهو تعميم يجب أن يقابل بحذر شديد، وكذلك الشعرية بزعامة جاكسون، ولقد أقام محمد مفتاح دراسته وتحليله للخطاب الشعري في كتابه المعروف على أسس تجمع بين اللسانيات والسيميائية (لسانية سيميائية)، وهما محكومان كما يعتقد بنظريتين أساسيتين: هما الوضعية والدائية، كما ينطلق في ذلك من مسلمة أنّ كل الخطابات مهما كانت مادتها اللغة الطبيعية التي يمكن أن تصاغ لها قواعد عامة تنطبق على كل خطاب بدون استثناء، وهو ما جعل اللسانيين الوضعيين يهتمون بوجهي الظاهرة اللغوية بفرعيها العادية وغير العادية (الإبداعية)، وشرعوا يبحثون في الأفعال الكلامية اللامباشرة والمجاز والمعاني العرضية والوقائع النغمية، ويختتم محمد مفتاح بأنّ النموذج الذي يقترحه في كتابه يصلح لتحليل الخطاب الفقهي والفلسفي والنحوي، وهو نموذج قابل للتحسين<sup>2</sup>، وهو بطبيعة الحال يقصد كتابة تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص الذي نقلنا منه رأي محمد مفتاح هذا.

## 4.2 - إثبات وظيفية التراث:

لقد تحدّث أحمد المتوكل في كثير مما كتبه عن وظيفية التراث الدلالي خاصة المفاهيم الأساسية التي بني عليها وكذلك منهج اللغويين العرب القدماء في معالجة وفهم وتحليل القضايا والمسائل اللغوية، وبعد الدراسة العلمية الصارمة والمقارنة الدقيقة وصل إلى نتيجة واضحة وجليّة لا نقاش فيها تتمثل في أنّ التراث اللغوي العربي خاصة البلاغي منه وظيفي في المفاهيم والمنهج والمقاربة.

### 1.4.2- وظيفية التراث من حيث المفاهيم:

يقول المتوكل الأطروحة التي تميّز التنظير التراثي للدلالة وتحكمه من حيث المفاهيم والمنهج ومقاربة الظواهر هي أطروحة وظيفية ترى بأنّ وظيفة اللسان هي إتاحة التواصل بين البشر<sup>3</sup>، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال:

<sup>1</sup> - الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 26-27.

<sup>2</sup> - ينظر: تحليل الخطاب الشعري محمد مفتاح استراتيجية التناص، ص 167-168.

<sup>3</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 206.

## 2.1.4.2- اللغة وأصلها:

نجد أطروحة وظيفية اللغة منصوباً عليها بوضوح في تعاريف اللغة عند العرب، ويمكن أن ندرج في هذا الصدد تعريف ابن جني، الذي عرّفها على النحو التالي: «أما حدّها فإنّها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم»<sup>1</sup>، وفي نفس الفكرة ترتبط اللغة بأغراض مستعملها، ويعبر عن ذلك بمفهوم الاحتياج إلى التواصل في أدبيات أصل اللغة، وقد عبّر الآمدي عن هذا الأمر، بأنّه لا أحد يستطيع أن يتعرّف على الأشياء وحده دون مساعدة غيره، ولهذا أحتيج إلى خلق دلائل للأشياء تسهّل التواصل، وهذه الدلائل مؤلّفة من أصوات خصّ الله بها البشر<sup>2</sup>، وفي نفس هذا السياق يذهب عز الدين البوشيخي، حيث يذكر أنّ اللغويين العرب القدماء كانوا يربطون بين اللغة وبين وظيفة التواصل التي تؤديها من جهة، كما كانوا يربطون بين اللغة ونفس المتكلّم أو عقله من جهة أخرى<sup>3</sup>، واللغة كما يقول طه عبد الرحمان أداة من أقوى الأدوات التي يستخدمها المتكلّم لتبليغ مقاصده إلى المخاطب والتأثير فيه بحسب هذه المقاصد<sup>4</sup>.

## 2.1.4.2- أركان التخاطب:

يرى المتوكّل بأنّ المفكرين العرب القدماء لم يدرسوا اللغة بمعزل عن محيطها، بل ركّنا من أركان عملية التواصل الذي يشمل المقام والمتخاطبين، بالإضافة إلى المقال نفسه، ويُلاحَظ جُلّ هؤلاء المفكرين على أنّ المقام لا ينحصر في العناصر المتواجدة والمتفاعلة أثناء عملية التخاطب، بل يشمل كذلك ظروف الإنتاج العامّة، والمقام لديهم مقامان: مباشر بمعناه الضيق، ومقام غير مباشر، بمعناه الواسع<sup>5</sup>.

إنّ المبدأ الذي انطلقت منه البلاغة العربية خاصّة وجل علوم العربية، هو مبدأ وظيفي تداولي يقوم على رصد خصائص تراكيب اللغة في علاقاتها بمقامات إنجازها من جهة وأغراضها التواصلية من جهة أخرى، كما أنّ تلك الوظائف من تقييد وتوكيد وتخصيص التي درستها البلاغة العربية والنحو العربي تعدّ وظائف تداولية في صميمها، وقد بحث علماءنا البلاغيون عن أثر المعنى ضمن السياق، فاهتمّوا في سبيل ذلك بجملة من المبادئ والوظائف التي تعدّ من صميم المنهج الوظيفي التداولي، ونقصد بذلك:

- دراسة مجالات التّرابط بين البنية والوظيفة.

- دراسة اللغة العربية بعدّها وسيلة للتواصل والتّعبير عن الأغراض والمعاني، فهي ذات قيمة نفعيّة تعبيرية.

- اعتمادهم مبدأ لكلّ مقام مقال (مقتضى الحال).

<sup>1</sup> - الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط، 2000م، ج1، ص33، وينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص206.

<sup>2</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص207.

<sup>3</sup> - ينظر: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص151.

<sup>4</sup> - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص225.

<sup>5</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص207.

- اهتمامهم بعناصر الخطاب، المتكلم وقصده، السامع وأحواله، والخطاب ونوعيته، والظروف المحيطة بكل ذلك<sup>1</sup>.  
وإذا كان اللسانيون المعاصرون يرون أنّ اللسان أداة تبليغ أو تواصل فإنّ الجاحظ في تراثنا العربي أشار إلى أنّ الخطاب اللغوي هو عبارة عن عملية تواصل، يستلزم قيامها توافر ثلاثة أركان:

- المتكلم (المرسل، المتحدث، الكاتب، الخطيب...).

- السامع (المرسل إليه، المستقبل، القارئ...).

- الكلام (الخطاب، الرسالة، النص...).

والجاحظ يرى أنّ قناة التواصل بين المتكلم والسامع غالباً المشافهة، وأنّ ما يربط بين أركان التواصل إنما هي وظائف ثلاث، تتمثل في<sup>2</sup>:

- الوظيفة الإفهامية، أو الفهم والإفهام (البيان والتبيين)، وهي الأصل.

- الوظيفة الخطابية.

- الوظيفة الشعريّة.

### 3.1.4.2- وسيلة التخاطب:

من البين يقول المتوكل أنّ التخاطب في رأي اللغويين العرب القدماء لا يتمّ بواسطة مفردات أو جمل بل بواسطة نصوص، باعتبار النصّ وحدة تواصلية متكاملة، تقوم الأجزاء بدور الفواتح والمتمّمات والخواتم، كما تقوم بتقييد وتخصيص وتفصيل بعضها البعض.

واللغة ليست حساباً منطقيّاً دقيقاً لكلّ كلمة معنى محدّد، ولكلّ جملة معنى محدّد، بحيث يمكنك الانتقال من جملة إلى ما يلزم عنها من جمل حسب قواعد الاستدلال المنطقي، لكنّ الكلمة الواحدة تتعدّد معانيها بتعدّد استخداماتها في الحياة اليوميّة، وتعدّد معاني الجملة الواحدة حسب السّياق الذي ترد فيه<sup>3</sup>، وهذا ما يعرف في العلم الحديث بالتسويق من السّياق، أي ربط الكلام (الملفوظات) بسياقه التّصّبي اللّساني السّابق والآحق، ولهذا يصرّح فيرث بأنّ المعنى لا ينكشف إلّا من خلال تسويق الوحدة اللّغويّة، أي وضعها في سياقات مختلفة، وعليه فدراسة المعاني تتطلّب على الدّوام تحليلاً للسّياقات والمواقف التي ترد فيها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: التداولية والبلاغة العربيّة، باديس لهويل، مجلّة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد: 7، 2001م، ص170-171.

<sup>2</sup> - اللسانيات وتعليم اللغة، ص18-19.

<sup>3</sup> - البعد التداولي عند سيويه، مقبول إدريس، عالم الفكر، العدد: 1، الجلد: 33، سبتمبر، 2004م، ص254.

<sup>4</sup> - ينظر: البعد التداولي عند سيويه، ص254.

ودليل اعتبار النّص الوسيلة الطّبيعيّة المثلى للتّخاطب أنّ مفكّرنا ميّزوا بين القدرة الخطائيّة والقدرة اللّغويّة العامّة، وأنّهم تصدّوا لاستكشاف خصائص الخطابات وتمييطها على أساس خصائصها<sup>1</sup>.

#### 2.4.1.4- ضوابط التّخاطب:

يستلزم نجاح عمليّة التّخاطب أن يخضع الخطاب إلى مجموعة من الضّوابط، إن اختلّت أدّى ذلك إلى تشويش أو إخفاق تام في هذه العمليّة، ولقد اعتمد علماؤنا ضابطين أساسيين، هما: الإفادة والوضوح<sup>2</sup>.

إنّ الباحث في التّراث التّحوي يجد أنّ التّحاة كانوا يراعون في توجيهاتهم المختلفة للمسائل التّحويّة، بناءً على مبدأ الإفادة، أي إفادة المخاطب بما لم يكن يعلمه، وقد صرّح التّحاة غير مرّة بهذا المبدأ<sup>3</sup>، ولقد ذكر طه عبد الرحمان أنّ مفكّري الإسلام تفضّلوا إلى ضرورة العمل بهذه الحقيقة التّخاطبيّة، لكي يبلغوا مرادهم لتحقيق الإفادة من جهة والإقناع من جهة أخرى<sup>4</sup>.

فيمكن أن نلاحظ هذا المبدأ في تحديد التّحاة للجملة من ذلك قول ابن جنّي: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه التّحويّون الجمّل، نحو: زيد أخوك، وقام محمّد، وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء في الأصوات، وحسّ، ولبّ، وأفّ، فكلّ لفظ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام<sup>5</sup>»، وبالتالي فهو يشترط في الكلام (الجملة) مبدأ الإفادة (إفادة المخاطب).

وكذلك قول ابن يعيش: «الكلام هو المرّكب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين، كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد، انطلق بكر ويسمّى الجملة<sup>6</sup>».

ومن الذين فرّقوا بين الكلام والجملة يمكن أن نذكر ابن هشام، حيث يقول: «الكلام هو القول المفيد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قام، وما كان بمنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفتين كما توهم كثير من النّاس<sup>7</sup>».

<sup>1</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص208.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص208.

<sup>3</sup> - ينظر: علم المخاطب بين التوجيه التّحوي والتداولية، عمر محمد أبو نواس، المجلة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها، المجلّد 7، العدد:2، ربيع الثاني1432هـ، نيسان 2011م، ص119.

<sup>4</sup> - تجديد المنهج في تقويم التراث، ص225.

<sup>5</sup> - الخصائص، ج1، ص17.

<sup>6</sup> - شرح المفضل، ج1، ص18.

<sup>7</sup> - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تح:مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط2، 1969م، ج2، ص419.

ونجد سيبويه كذلك يتحدث عن مسألة الإفادة في منع الإخبار بالتكررة، إذ يقول: «ومنعوا الإخبار بالتكررة لأنه لا فائدة منه»<sup>1</sup>.

والأمر نفسه عند البلاغيين بل يظهر بشكل أوضح، ومن ذلك حديث السكاكي في مفتاح العلوم عن شروط الخطاب الحامل للخبر " من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغية، فإذا اندفع في الكلام مخبراً، لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادة المخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار"<sup>2</sup>.

أما الشرط الثاني والمتعلق بالوضوح يمكن أن نجد هذا المبدأ بتوفر مبدأ القصدية، أي ما يريد المتكلم تحقيقه من الخطاب وقصده منه ويتحدث عن هذا المبدأ مسعود صحراوي مستخدماً مصطلح الغرض والقصد بالقول: « ويراد به في تصوّر نحائنا القدامى الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وعليه تكون "مراعاة الغرض من الكلام" في عرف أغلب النحاة قرينة تساعد في تحديد الوظيفة التحويلية للكلمة وبيان دورها في التحليل التحويلي للجملة»<sup>3</sup>، فالقصدية هي قرينة تساعد في تحديد الوظيفة التحويلية، وبيان دورها في التحليل التحويلي للجملة<sup>4</sup>، ولقد اهتم النحاة قديماً بهذا المبدأ التداولي ونظروا إليه بعين الاعتبار نظراً لأهميته في التواصل بين طرفي الخطاب.

ومن ذلك قول ابن يعيش في شرح المفصل: «... فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر لبيان وإزالة ذلك التوهم ... ألا ترى أنك لو قلت مررت بعبد الله، مررت بزيد أو قلت: مررت بعبد الله وزيد ربّما توهم المخاطب أنّ الثاني غير الأول، فجاءوا بالبدل فراراً من اللبس، وطلباً للإيجاز»<sup>5</sup>.

كما أنّ البلاغة العربية تنطلق من المتكلم وقصده من كلامه، وما يجب أن تتوفر فيه من شروط حتى يكون بليغاً لتتجه نحو المستمع باعتباره المقصود من الخطاب، فإراعي مقتضى حاله إضافة لعنايتها بالرسالة في حد ذاتها فتضع لها شروطاً، كي تصير خطاباً بليغاً ناجحاً يختلف عن خطابات العامة.

ولتحقيق مبدأ الوضوح، فإنّ البلاغيين العرب يشترطون شروطاً تتمثل في:

- صحّة اللغة وصوابها ويشمل الاهتمام بمستويات اللغة جميعاً، وعناية بسلامة الألفاظ من العيوب.

<sup>1</sup> - الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1990م، ج1، ص48.

<sup>2</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص207-208.

<sup>3</sup> - التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص200-201.

<sup>4</sup> - ينظر: علم المخاطب بين التوجيه التحويلي والتداولية، ص120.

<sup>5</sup> - شرح المفصل، ج3، ص63-64.

- أن يكون المتكلم صادقاً في نفسه.

- أن يكون المعنى الذي قصده المتكلم مطابقاً ومنسجماً مع الألفاظ والجمل التي استعملها المتلقظ في خطابه.

- مراعاة قدرة السامع وإمكاناته (مراعاة حال السامع)، ومخاطبته حسب قدراته<sup>1</sup>.

وقد عبّروا عن ذلك بعبارة خلو الكلام من التعقيد اللفظي والمعنوي، ما يسهّل على المتلقّي فهم الكلام بسهولة ويسر وهو الأمر الذي يحقّق عمليّة التواصل، ويقضي الحاجيات والمصالح بين المتكلمين وهي الوظيفة الأساس للغة، وقد عبّر عنها ابن جني بقوله "يعبّر بما كلّ قوم عن أغراضهم"، وهي بمصطلح جديد "اللغة الوظيفيّة".

## 2.4.2- وظيفيّة التراث من حيث المنهج:

يرجع المتوكّل تحليل العبارة اللغويّة في التراث إلى منهجين اثنين، منهج الجرجاني ومنهج السكاكي، منهج ينطلق من المعنى إلى اللفظ، ومنهج ينطلق بالمقابل من اللفظ مفرداً ومركّباً نحو المعنى<sup>2</sup>، وهما منهجان يعكسان شقّي عمليّة التواصل منهج الجرجاني نموذج لإنتاج العبارة، ومنهج السكاكي نموذج للفهم والتأويل<sup>3</sup>.

ويمكن أن نورد لإثبات ذلك قول الجرجاني مثلاً في دلائل الإعجاز: «... فقد اتّضح إذن اتّضاحاً لا يدع للشكّ مجالاً، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الفضلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما تعلق له بصريح اللفظ، وما يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر<sup>4</sup>».

أمّا السكاكي فنراه يعرف البلاغة بقوله: «هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص، بتوفية خواص التركيب حقّها، وإيراد أنواع التشبيه، والمجاز، والكناية على وجهها، ولها أعني البلاغة طرفان، أعلى وأسفل متباينان، لا يتراءى له ناراها، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر... ومدرك الإعجاز عندي، هو: الذوق ليس إلا...»<sup>5</sup>.

إنّ الجرجاني يرى أنّ العنصر الوظيفي أو التداولي لا يكفي بدور تأويل بنية القول وتخصيصها بدلالة ما، بل هو عنصر محدّد للقول ومولّد له، في حين أنّ نموذج السكاكي يقوم على اعتبار التحو عنصرًا تحليليًا من جملة سائر العناصر داخل النّظرية العامّة للوصف اللساني<sup>6</sup>، وحسب رأي المتوكّل، فإنّ الجرجاني يعد العنصر التداولي (المقام) مكوّنًا

<sup>1</sup> - ينظر: التداوليّة والبلاغة العربية، ص 166.

<sup>2</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 209.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 209.

<sup>4</sup> - دلائل الإعجاز، الجرجاني عبد القاهر، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1984م، ص 46.

<sup>5</sup> - مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 2، 1987م، ص 415-416.

<sup>6</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 286.



أساسياً للبنية التحوّية ينعكس فيه، وتفسّر البنية التحوّية بما كان المقام قد اقتضاه، بحيث تكون الأحوال المقاميّة هي التي تقتضي بنية نحوية ما، أمّا السكاكي فإنه يجعل من البنية التحوّية مستوى من مستويات الدلالة وعنصرًا من عناصرها، يسهم مع العناصر الأخرى الصّرفيّة والمقاميّة في تكوين دلالة القول<sup>1</sup>.

### 3.4.2- وظيفة التراث من حيث المقاربة:

يرى المتوكّل بأنّ التراث اللغوي العربي وظيفي من حيث المقاربة، حيث تناول اللغويّون العرب ظواهر اللّغة العربيّة دلاليّة وصرفيّة وصوتيّة وتركيبية، ووظيفة هذا التناول تكمن في أمرين: طبيعة الظواهر المقاربة، وتحكّم اللفظ في المعنى<sup>2</sup>.

أ- الظواهر اللغويّة التي درست ظواهر متعدّدة الأبعاد تجمع بين الدلالة والصّرف والتّركيب وأحيانًا الصّوت، ذلك شأن ظواهر التّوكيد والتّخصيص والقصر مثلاً، فظاهرة التّخصيص على سبيل المثال تجمع بين معنى وبنية، بين معنى حصر خاصيّة ما في ذات، وتقلّم (تصدير) المكوّن محط الحصر، وهذا ما يعنيه السكاكي بعبارة المعروفة " والتّخصيص لازم الفائدة".

ب- تمّ تناول هذه الظواهر على أساس المبدأ العام، مبدأ تبعية البنية للوظيفة (أو تبعية اللفظ للمعنى)، وبتعبير أدق فقد تمّ تناول هذه الظواهر في إطار تلازمين، تلازم الصيغة والعرض، وتلازم الرتبة والبنية، ففي إطار التلازم الأوّل درست أساليب الاستفهام والأمر والتّمتّي وترابطها مع الأغراض التي تعبّر عنها، في حين درست في إطار التلازم الثاني ظواهر التّقديم والتّأخير، تبعًا لنوايا المتكلّم في تنظيم خطاباته<sup>3</sup>.

### 5.2- الاستلزام الحواري عند السكاكي نموذج لاستثمار المتوكّل للتّراث اللغوي لإغناء النظرية الوظيفيّة:

تعدّ نظرية الاستلزام الحواري التّخاطبي Conversational implicature من أهم وأبرز القضايا المستحدّة في الدّرس التداولي، فهي أمر جديد يرجع تاريخها إلى محاضرات غرايس سنة 1967م بجامهة هارفورد، حيث قدّم تصوّره لهذا الموضوع كما ذكرنا، وقد تميّزت أفكاره بالتناقض والاضطراب ما طرح تساؤلاً عن السبب في جعل تلك الأفكار لبنة لنظرية قائمة الدّات هي نظرية الاستلزام التّخاطبي الحواري، وهي نظرية يمكن إغناؤها بما ذكره السكاكي فتكون مثلاً لإغناء هذه النظرية بشكلها الحديث وسدّ الثّغرات والتّقائص الملاحظة، فيكون هناك نوع من المصاهرة والتّلاقح الإيجابي بين التراث البلاغي الدّلالي العربي والنظرية الوظيفيّة التّدوليّة الحديثة، ولقد سعى المتوكّل في جل كتاباته إلى اختبار كفاية بعض الأفكار الواردة في التراث اللغوي العربي بمفهومه الواسع، وموازنتها بأفكار اللسانيات الحديثة من أجل استثمارها والإفادة منها، فكانت ظاهرة الاستلزام الحواري (التّخاطبي)، أحد نماذج الموازنة بين

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير الدّلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص286-287.

<sup>2</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، ص210.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص210.

الزافدين في ضوء آراء وتحليلات السكاكي التي اعتبرها من أكثر التحليلات استجابة لمقتضيات الوصف اللغوي الحديث وشروطه.

يعتبر المتوكّل موضوع الاستلزام الحواري (التخاطبي) موضوعاً مهماً ومفصلياً في اتصاله بشنايئة القدرة والإنجاز؛ إذ يقوم تصوّره في المسألة على نظرية التعاون الحواري لدى غرايس، ومفهومات الاستلزام والاستدلال عند أبي يعقوب السكاكي.<sup>1</sup> الذي بحث هذا الموضوع في إطار خروج أساليب الأمر والتّهي والتّداء والاستفهام وغيرها من الأساليب عن مقتضى الظاهر.<sup>2</sup>

حيث يتحدّث السكاكي عن أدوات الاستفهام مثلاً، والتي أطلق عليها مصطلح "كلمات الاستفهام" قائلاً: «وهي: الهمزة، وأم، وهل...ومن، وأي، وكيف، ومتى...، وهذه الكلمات ثلاثة أنواع: أحدها: يخص طلب حصول التّصوّر وثانيها: يخص طلب حصول التّصديق، وثالثها: لا يختص، وقد نبّهت فيما سبق أن طلب التّصوّر مرجعه إلى تفصيل المجرّم أو إلى تفصيل المفصل بالنسبة، وإذا تأملت التّصديق وجدته راجعاً إلى تفصيل المجرّم أيضاً، وهو طلب تعيين الثبوت أو الانتفاء في مقام التردّد، والهمزة من النوع الأخير، تقول في طلب التّصديق بها: أحصل الانطلاق؟ وأزيد منطلق؟ وفي طلب التّصوّر بها في طرف المسند إليه: أدبس في الإناء أم عسل؟ وفي المسند: أفي الخابية دبسك... فأنت في الأوّل تطلب تفصيل المسند إليه، وهو المظروف، وفي الثاني تطلب تفصيل المسند، وهو الظرف...»<sup>3</sup>.

## 1.5.2- مفهوم الاستلزام الحواري أو التخاطبي عند المتوكّل:

ويقصد به خروج التّركيب عن معناه الحرفي التّقريرى إلى معنى آخر يستلزمه ويفرضه المقام<sup>4</sup>، يقول المتوكّل: «ثبت في نظرية الأفعال (بعد غرايس 1975م) خاصّة، أنّ الجمل في اللّغات الطّبيعيّة يغلب أن تستعمل حاملة لقوّة إنجازيّة غير قوّتها الحرفيّة<sup>5</sup>»، مثال ذلك أنّ الجملتين (165)، و(166)، تستلزمان حوارياً القوتين الإنجازيتين "الدّعوة" و"الطلب" على التّوالي، ويمكن بالتّالي أن تعدّا مترادفتين للجملتين (167)، و(168):

(165) - هل ترافقني إلى مرّاكش.

(166) - إنّنا جالسان في مجرى الهواء.

(167) - رافقني إلى مرّاكش.

<sup>1</sup> - الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية، ص 69.

<sup>2</sup> - التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 291.

<sup>3</sup> - مفتاح العلوم، ص 308.

<sup>4</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 291.

<sup>5</sup> - التراكيب الوظيفية قضايا ومقاربات، أحمد المتوكّل، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2005م، ص 133.

(168) - أغلق التّافذة<sup>1</sup>.

ونفهم من المقارنة بين الجملتين الأولى والثانية، ومترادفتيهما الثالثة والرابعة أنّ الاستلزام في الجملة الأولى مقصور على القوّة الإنجازيّة وحدها، بينما في الثانية على المحتوى الدلالي كذلك، ولقد عُوج الاستلزام الحواري في الجمل من قبيل (165) في النموذج المعيار، انطلاقاً من أطروحتين متلازمتين اثنتين<sup>2</sup>:

الأولى : أنّ الاستلزام يتمّ بواسطة عمليّة نقل تحوّل القوّة الحرفيّة إلى قوّة أخرى (الاستفهام إلى الدّعوة مثلاً).

الثانية: أنّه يتعيّن التّمثيل للقوّة الحرفيّة وللقوّة المستلزمة معاً في البنية التّحتيّة للجملة، لكن مع التّأشير إلى أنّ الثانية محوّلّة عن الأولى، كما هو الشّأن في البنية الحملية المبسّطة:

- (169) - [ [ دعوة > استفهام ] : [ ترافقي إلى مراكش ] ]

ولقد اهتمّ كوفيت (1998م) بالاستلزام الذي نجده في جمل مثل: (166)، واقترح مقارنة بديلة قوامها:

أ- ملاحظة أنّ المقارنة التي تعتمد مبدأ التّقلّ الإنجازي مقارنة مكلفّة، بالإضافة إلى ما يشوبها من اصطناع وتكلف بالنّظر إلى أواليات إنتاج الخطاب الطّبيعيّة.

ب- وجوب التّمثيل للقوّة المستلزمة وللمحتوى الدلالي الذي يواكبها في القالب التداولي في مقابل التّمثيل للقوّة الحرفيّة ومحتواها الدلالي في القالب التّحوي.

وفي هذا السياق يؤكّد أحمد الإدريسي أنّ هناك فرقاً بين الاستلزام الذي يرتبط بالانتقال من الحقيقي إلى المجازي ضمن دائرة البيان اللّغوي، والاستدلال الذي يرتبط بالانتقال في مراتب المعنى، بناءً على القرائن المتعدّدة في علم المعاني لهذا يشير أحمد المتوكّل إلى إمكان التّمييز بين القوّة الإنجازيّة الحرفيّة المباشرة، والقوّة الإنجازيّة غير المباشرة المستلزمة في مقام معيّن، مثل فهمنا معنى الالتماس من السّؤال: هل تناولني الملح؟، في مقام معيّن له خصوصيات تحدّد طبيعة العلاقة مع المكان والعلاقة بين المتكلّم والمستمع<sup>3</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأستاذ طه عبد الرّحمان واستناداً إلى التراث، فقد رفض استعمال مصطلح الاستلزام ترجمة ل: (Implicature)، لوصف هذه الظّاهرة، مفضّلاً استعمال مصطلح "مفهوم"، لأنّه وجد الأصوليين يفرّقون بين منطوق

<sup>1</sup> - التراكيب الوظيفية قضايا ومقاربات ، ص 133.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 133-134.

<sup>3</sup> - ينظر: الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية، ص 69-70.

الجملة ومفهومها، فمنطوقها هو ما يتبادر إلى ذهن المتلقي مباشرة، أما مفهومها ما تستعمل له العبارة بشكل غير مباشر وقالوا مفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة ويفيد تمامًا ما قصدت غرايس<sup>1</sup>.

## 2.5.2- مميزات ظاهرة الاستلزام الحوارية التخاطبية عند السكاكي:

إنّ أهم مميزات الاستلزام أنّه يقدم تفسيراً صريحاً لمقدرة المتكلم على أن يعني أكثر ممّا يقول بالفعل، أي أكثر ممّا لا يعبر عنه بالمعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة، ويلجأ إليه لسد الثغرة الحاصلة بين المقول حرفياً والمعنى الذي يفهمه السامع.

لقد حاول المتوكل أن يوازن بين تحليلات السكاكي وبين الاقتراحات المعاصرة في هذا الشأن بغية تقويمها فبعد عرض اقتراح غرايس في المسألة، وكذلك اقتراح سيرل الذي يصنّف (الأفعال الكلامية) صنفين، مباشرة وغير مباشرة، ويقترح انطلاقاً من هذا التصنيف نسقاً من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج، وإدراك الفعل غير المباشر المنجز في مقام معيّن أو في طبقة مقامية معينة<sup>2</sup>، وكذلك عرضه لاقتراحي غوردن ولاكوف، اللذان يقترحان قواعد مصورنة، أسمياها (مسلمات الحوار) لضبط ظاهرة استلزام قضية من قضية أخرى في طبقة مقامية معينة، وتركز مسلمات الحوار هذه على (شرط صدق) المتكلم أو المخاطب، كما يحددها سيرل في تصوّره لنظرية (الأفعال اللغوية)، ومن الأمثلة التي أوردها للمسلمات الحوارية، القاعدة الضابطة لاستلزام الالتماس حوارياً<sup>3</sup>، حيث يقول: يمكن إنجاز معنى الالتماس:

أ- بإثبات أحد شروط صدق المتكلم.

ب- أو بالاستفهام عن أحد شروط صدق المخاطب.

ويعتبران مثلاً أنّ استلزام الجملة "هل تستطيع أن تناولني الملح؟"، معنى الالتماس خاضع لهذه القاعدة، إذ إنّ الجملة عبارة عن استفهام حول أحد شروط صدق المخاطب، أي قدرته على تلبية رغبة المتكلم.

وقد لاحظ أحمد المتوكل أنّ هذه الاقتراحات تظهر أنّ اللغويين العرب انتبهوا لظاهرة الاستلزام التخاطبية في كل من علم النحو والبلاغة والأصول، غير أنّ السكاكي تميّز عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنّه تجاوز الملاحظة الصرفة وبادر بتحليل ملائم للظاهرة، من خلال ضبط العلاقة بين المعنى الصريح والمعنى المقامي (المستلزم مقامياً)، ووضع قاعدة استلزامية واضحة تبين آلية الانتقال من الأول للثاني، بالإضافة إلى ميزة أخرى، حيث قعد لظاهرة الاستلزام التخاطبية بشكل مؤطر يتناول جميع مستويات اللغة (أصوات، صرف، نحو معاني...).

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 293.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 367 (هامش).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 367 (هامش).

لقد انطلق السكاكي من ثنائية (الخبر والإنشاء)، مستعملاً مصطلح الطلب في مقابل الخبر، يتفرّع كل قسم إلى أنواع واضحة لكل نوع شروطاً مقامية، يتفرّع من هذه الأنواع نفسها أغراض تتولد في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضيه المقام<sup>1</sup>.

بعد دراسة المتوكل لأفكار السكاكي في المسألة، مع تركيزه بشكل أساس على نوع أصلي واحد هو الاستفهام خلص بعد مقارنة آراء السكاكي تلك بتحليلات غرايس على مستوى المبدأ العام وجد أن أفكار السكاكي تمتاز بـ:

أ- الدقة: وذلك أن الشروط المؤدي حرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروط تمم فصيلة معينة من الجمل، وهي الجمل الطلبية، بل تم كل معنى بعينه من معاني الطلب الخمسة<sup>2</sup>، وهذه الدرجة من الدقة لا نجدتها فيما نطن في اقتراحات غرايس التي ركز فيها، رغم ما تطمح إليه من عموم على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتالي إلا لوصف الاستلزام عند حرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري<sup>3</sup>.

يقول السكاكي عن معاني الطلب الخمسة: الأمر، والنهي والاستفهام، والتمني، والنداء: «...أن لا ارتياب في أن الطلب من غير تصوّر إجمالاً لا يصح، وأنه يستدعي مطلوباً لا محالة، ويستدعي، فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلاً وقت الطلب... والطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول... ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول، والمطلوب بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء، يستلزم انحصاره في قسمين: حصول ثبوت متصوّر، وحصول انتفاء... أما النوع الأول من الطلب: التمني، أو ما ترى كيف تقول: ليت زيد جاءني، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه، أو كيف تقول: ليت الشباب يعود فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود... وأما الاستفهام والأمر والنهي والنداء فمن النوع الثاني...»<sup>4</sup>.

ب- قدرتها التنبؤية: حيث إنهما تمكّن انطلاقاً من ربط الحرق، بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام أي حصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي، إلى معنى آخر مناسب للمقام، ويمكن بالتالي تلافي إمكانية إلغاء الاستلزام التي تشكل بالنسبة لغرايس إحدى خصائص الاستلزام، والتي يجب اعتبارها من قواعد التعقيد لهذه الظاهرة.

واعتماداً على آراء السكاكي هذه أشار المتوكل إلى إمكانية استثمار تلكم الإشارات والاقتراحات للوصول إلى وضع قواعد انطلاقاً من التعميمات من النوع التالي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 367-368.

<sup>2</sup> - للاطلاع على آراء السكاكي وتحليلاته لمعاني الطلب الخمسة، ينظر: مفتاح العلوم، ص 302-328.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 368-369..، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 298.

<sup>4</sup> - مفتاح العلوم، ص 302-303.

<sup>5</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 370، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 299.

-تعميم(1)- تنتقل الجملة من معناها الأصلي(س) إلى آخر(ص)، بالانتقال حرفاً من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص)، ويمكن اشتقاقاً من هذا التعميم صوغ تعميمات جزئية تخص الانتقال من معنى إلى معنى آخر نورد منها على سبيل المثال التعميم الآتي:

-تعميم(2)- تنتقل الجملة الاستفهامية من الدلالة عن السؤال، إلى الدلالة عن التمني حرفاً من شرط طلب ممكن الحصول إلى شرط طلب غير ممكن الحصول.

إنّ هذه التعميمات المهتدى إليها من إشارات السكاكي تبدو في مرحلة أولية من الفحص معقولة في نظر المتوكل ومع ذلك يقترح إعادة النظر فيها على النحو التالي<sup>1</sup>:

أولاً: أن يعاد النظر في شروط المعاني على الأصل مهما كان نوع الجملة خبرية أو إنشائية، وذلك:

- بإضافة شروط أخرى إلى مقترحات السكاكي بالنسبة لمعاني الطلب تحديداً.

- وضع شروط لإجراء بعض المعاني التي لم يدقق السكاكي في قواعد أجزائها(كالزجر والوعيد والتهديد والاستبطاء...)

حتى يتم ضبط الانتقال بين معنى وآخر، بضبط الشرط المنتقل منه إلى المنتقل إليه.

ثانياً: تمحيص كافة هذه التعميمات الحديثة بكيفية أدق ليتبين على أي حد يمكن طرح الأولى بديلاً للثانية في وصف الظاهرة لا باعتبارها ظاهرة من ظواهر اللغة العربية فحسب، بل باعتبارها ظاهرة كلية تصلح لكل اللغات الطبيعية.

ثالثاً: أن تتم الموازنة بينها وبين التعميمات الحديثة التي تم عرض بعضها باقتضاب بكيفية أدق، ليتبين على أي حد يمكن طرح الأولى بديلاً للثانية.

ويمكن استخلاص مما تقدم أنّ المتوكل في تحليله لظاهرة الاستلزام التخاطبي الحواري بدأ مؤيداً لمواقف السكاكي على حساب غرايس، مع ملاحظة أنّ آراء السكاكي رغم الإشادة بها إلا أنّها تحتاج إلى ضبط وتقويم وعموماً فإن مثل هذه المقارنات المطلوبة، خاصة إذا كانت وفق منهجية علمية دقيقة، تظهر ما للتراث اللغوي العربي وما عليه دون تعصب أو مواقف مبدئية متعسفة، وفي هذا الأمر يستحق المتوكل كل الشناء.

## 6.2- قضايا أخرى:

نظراً لاتساع مشاغل التداولية وليونتها وقابليتها في التحليل مقارنة بغيرها من النظريات كالبنيوية أو التوليدية حيث يمكن القول إنّ النظرية التداولية ليست لغوية صرفة ولا أدبية صرفة، فهي تجمع بين التحليل اللغوي الصارم والتحليل الأدبي الذي تتوسع تصوراتها وتتشعب إلى درجة يصعب حصرها، وهو أمر يمكن ملاحظته من القوالب السبعة المقترحة

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص370، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص300.

في تحليل إنتاج وتأويل القول أو الخطاب، وهذه القوالب هي: (نحوي، منطقي، معرفي، إدراكي، اجتماعي، شعري تداولي) ونظرًا لتعدّد الحديث والتفصيل في كلّ المواضيع والقضايا نشير إلى بعض المسائل التي شغلت بال الوظيفيين المغاربة وكانت بارزة في بحثهم الوظيفي التداولي.

## 1.6.2- نظرية الأفعال الكلامية:

تعتبر قضية أو نظرية الأفعال الكلامية هي لب المقاربة التداولية وهي بالضرورة تعدّ مجالاً رئيسياً للبحث عند المغاربة المنضوين تحت هذا الاتجاه، ومن هؤلاء على سبيل المثال طه عبد الرحمان الذي اعتبر أنّ هذه النظرية السبب في التجريد الجزئي للحجة الذي يقع فيه النموذج الإيصالي معتبراً "أوستين" واضع أصولها "وسيرل" بانيتها و"غريماس" و"فان إيميرن" و"خروتندورست" وسعوا مجالها<sup>1</sup>، ويعتبر طه عبد الرحمان أن مغزى هذه النظرية إجمالاً أن الجمل اللغوية لا تنقل مضامين مجردة، وإنما تؤدي وظائف أخرى تختلف باختلاف السياقات والمقامات المتنوعة، فإذا قال القائل: "هل سوس موطن العلم؟"، فإنّ القضية التي ينطوي عليها هذا القول أو المضمون القضوي هو: "كون سوس موطن العلم"، لكنّ هذا المضمون إذا أفاد في هذا السياق استخباراً، فإنّه قد يفيد في سياق آخر استنكاراً، وقد يفيد في سياق ثالث استحثاً، وهكذا فالاستخبار والاستنكار والاستحثات وأمثلتها من المعاني كالجزم والطلب والأمر والنهي والوعد والوعيد والإنذار والاعتذار والتوبيخ والتنويه أفعال مثلها مثل الأفعال السلوكية، إنّما اختصّ بها السلوك اللغوي<sup>2</sup> حيث يعتبر سيرل أنّ تكلم لغة ما هو تبني شكل من أشكال السلوك محكوم بقواعد معقدة، ومعنى هذا أنّ استعمال اللغة أو التكلم سلوك معقد مقصود، ومن هنا فإنّ نظرية اللغة تدرج في نظرية الفعل *Théorie de l'action* بصفة عامة،<sup>3</sup> ويعتبر طه عبد الرحمان أنّ نظرية الأفعال الكلامية قد شهدت ثلاثة أطوار أساسية: (أولاً: تمييز مستويات مختلفة في الفعل اللغوي، وثانياً: وضع شروط محدّدة للفعل اللغوي، ثالثاً: وضع قواعد خطابية للفعل اللغوي).<sup>4</sup>

وقد وجّه طه عبد الرحمان انتقاداً بالنسبة لهذه النظرية حيث اهتم أصحابها هؤلاء بالأفعال البسيطة ولم يهتموا بالأفعال المركّبة، وهو أمر حاول استدراكه "فان إيميرن" و"خروتندورست"، حيث حاولا توسيع هذه النظرية لتمسّ الأفعال المركّبة، وهو يأتي كذلك في السياق الذي ذكرناه بخصوص اهتمام التداولية باللغة العادية على حساب اللغة الإبداعية والمعقدة، ولقد تمّت الإشارة إلى موقف طه عبد الرحمان هذا في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

وعموماً لقد شكّل موضوع الأفعال الكلامية ميداناً خصباً للبحث من الباحثين المغاربة، ولعلنا نذكر في هذا الصدد كتاب مسعود صحراوي الذي خصّصه لأفعال الكلام عند العلماء العرب القدماء الذي يذكر فيه الباحث أنّ هذه النظرية جاءت عند العلماء العرب تحت مفهوم "الخبر والإنشاء" حيث يقول: «في التراث العربي تدرج ظاهرة

<sup>1</sup> - ينظر: التواصل والحجاج، ص 10-11.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 11.

<sup>3</sup> - ينظر: اللغة والحجاج، ص 117.

<sup>4</sup> - للاطلاع عليها، ينظر: المرجع نفسه، ص 11-12، وينظر: التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ص 83-85.



الأفعال الكلامية ضمن مباحث علم المعاني... وتندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديداً ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ"الخبر والإنشاء، وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات، ولذلك تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم "الأفعال الكلامية"<sup>1</sup>، وقد سلك صحراوي في كتابه المذكور نهجاً تأصيلياً توفيقياً لأفعال الكلام في التراث اللغوي العربي، ولذلك سنقدم قراءة لهذا الكتاب في الاتجاه التوفيقي التحسيني لأنه ربط مباشرة يحاول التوفيق بين التراث البلاغي العربي وهذه النظرية ذات المنشأ الغربي.

## 2.6.2- نظرية الحجاج:

هذه النظرية كما ذكرنا أرسى معالمها العالم الفرنسي أرفالد ديكرود O.Ducrot تنطلق هذه النظرية من الفكرة الشائعة التي مؤداها: أننا نتكلم عامة بقصد التأثير<sup>2</sup> لقد كانت نظرية الحجاج من المشاغل البارزة للباحثين المغاربة الذين ينشطون في هذا الاتجاه خاصة في الأونة الأخيرة، ولقد أخذ الحجاج في الاعتبار في الدراسات التداولية في السنوات الثمانين من القرن العشرين كما يقول صابر الحباشة<sup>3</sup>، وقد زاد الاهتمام به في السنوات القليلة الماضية تأليفاً وملتقيات بالجامعات المغربية، وبرز فيه مجموعة من الباحثين المغاربة بشكل لافت، نذكر منهم الباحثين التونسيين حمادي صمود وعبد الله صولة، هذا الأخير الذي اهتم بشكل خاص بالحجاج في القرآن الكريم معتبراً العدول في الكلام القرآني ليس لغاية أن يكون هذا الكلام جميلاً، وإنما لغاية أن يكون كلاماً حجاجياً مقنعاً بوجه من الوجوه، فالكلام في القرآن الكريم عدول حجاجي أو من أجل الحجاج وحجاج يتوسل العدول<sup>4</sup>، إضافة إلى صابر الحباشة وعبد الرزاق بنور وعلي الشبعان، ومن الباحثين المغاربة البارزين في الحجاج الباحث المغربي أبو بكر العزاوي ورشيد الراضي ولقد سبق التذكير بهؤلاء فيما سبق.

إنّ توسيع مجال الأفعال الكلامية الذي قام به "فان إيميرن" و"خروتندورست" مكن من إدراج "الحجاج" في جملة الأفعال اللغوية، والحجاج عند هذين العالمين هو عبارة عن "فعل تكميلي لغوي مركب" ما يعني أنّ الحجّة هي عبارة عن فعل تكميلي لغوي مؤلف من أفعال تكلمية فرعية وموجهة إما إلى إثبات أو إبطال دعوى معينة، وقد أخذنا بشروط "سيرل" في تحديد شروط أداء الفعل اللغوي، وقد تولّى هذان اللسانيان استقصاء الشروط التي يؤدي استيفائها إلى نجاح المتكلم في أداء فعل "الحجاج" وقد قسما تلك الشروط إلى: "شروط الحجّة المثبتة" و"شروط الحجّة المبطلّة"<sup>5</sup>، ولقد ذكر طه عبد الرحمان أنّه تمّت مراجعات لهذه الشروط بناءً على ما وجّه إليها من انتقادات.

<sup>1</sup> - التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 49.

<sup>2</sup> - اللغة والحجاج، ص 8.

<sup>3</sup> - ينظر: التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ص 16.

<sup>4</sup> - ينظر: الحجاج في القرآن الكريم، عبد الله صولة، دار الفارابي، بيروت، ط 2، 2007م، ص 603.

<sup>5</sup> - للاطلاع على المسألة أكثر، ينظر: التواصل والحجاج، ص 13-23.

ثالثاً- قراءة في نماذج وظيفية تداولية مغربية مختارة:

1.3- قراءة في كتاب "التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية لعز الدين البوشيخي": هذا الكتاب للباحث المغربي: "عز الدين البوشيخي" وهو باحث مجتهد في هذا المجال، صدر كتابه المذكور عن مكتبة لبنان ناشرون، في طبعته الأولى سنة 2012م، بلغ عدد صفحاته (207) صفحة، قسمه البوشيخي إلى أربعة فصول، الفصل الأول عنوانه: "من القدرة التحويلية إلى القدرة التواصلية"، الفصل الثاني بعنوان: "القالبية وبناء نموذج مستعملي اللغات الطبيعية"، أما الفصل الثالث فعنوانه: "مكونات نموذج مستعمل اللغات الطبيعية"، وأما الفصل الأخير فعنوانه: "نموذج مستعمل اللغة الطبيعية وطريقة عمله".

حظي هذا الكتاب بتصدير من رائد النحو الوظيفي أحمد المتوكل أثنى فيه عليه وعلى صاحبه، واعتبر المتوكل هذا الكتاب إضافة إلى ما تم اقتراحه في إطار نظرية النحو الوظيفي، وانتقاداً مركزاً لتلك الاقتراحات، ما جعله حسب المتوكل بحثاً أساسياً ومؤسساً في مجال التمذجة الوظيفية خاصة وبناء الأنحاء عامة<sup>1</sup>.

لقد تناول البوشيخي في الفصل الأول مسائل مهمة مثل: مفهوم القدرة التحويلية في الفكر اللغوي العربي القديم، وفي النظرية التوليدية وعلاقة هذه القدرة بالأنساق الأخرى، وتحديث عن القدرة التواصلية كموضوع أساس في الوظيفية ونماذج تمثيلها كنموذج تشومسكي الصوري، ونموذج سيمون ديك الوظيفي، مروراً بمفهوم اللغة ووظيفتها والكفايات في النظرية التوليدية (الوصفية والتفسيرية)، وفي النظرية الوظيفية الكفاية التفسيرية بأقسامها (التداولية والنفسية والنمطية)، خاتماً هذا الفصل بحديث عن نموذج مستعمل اللغات الطبيعية.

يقرّ الباحث بأن التراث اللغوي العربي القديم يحفل بأعمال قيمة تضعه في مصاف الفكر العالمي الخالد، لذا فليس من الغريب أن نصادف في هذا الفكر مفاهيم وتحليلات تقارب أو تشابه أو تماثل (تطابق) - أحياناً - مثيلاتها في الفكر المعاصر، أما بخصوص القدرة اللغوية فيذهب الباحث إلى أن العرب القدماء لم تقتصر عنايتهم بدراسة اللغة فحسب بل اهتموا بمتكلمها أيضاً، ومن مظاهر هذا الاهتمام ما ذكره عن قدراته وطاقاته اللغوية، وقد استخلصها المتوكل (1982.1991.1992) في ثلاثة أنماط من القدرة: أ- قدرة لسانية *Compétence Langagière* وهي معرفة المدلولات معرفة قائمة في النفوس سابقة عن وضع الألفاظ الدالة عليها، ب- قدرة لغوية *Compétence Linguistique*، وهي معرفة قواعد لغة بعينها، وهذه هي القدرة التحويلية إلا أنها تستلزم الأولى، ج- قدرة خطابية *Compétence Discursive*، وهذه مرتبطة بما كان يعنيه القدامى بالبلاغة بشكل أساسي ثم بالفصاحة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص5 (في تصدير الكتاب).

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص14-15.

لقد تناول التوليديون موضوع القدرة (التحوّية) اللغوية حيث كان مدار بحث تشومسكي، ووهن أيّ تقدّم في الإنجاز اللغوي في مدى فهم هذه القدرة، وحُسم في أمر الإنجاز (الاستعمال) بجعله مصدرًا للمعلومات التي يمكن أن تكشف مكونات هذه القدرة، ولكن هذا الموضوع لا يمكن أن يشكّل الموضوع الحق للسانيات، حيث أراد تشومسكي أن تكون علمًا جادًا، أمّا عن علاقة نسق القدرة النحوية بالأنساق الأخرى عند تشومسكي، فهو مستقل عنها من حيث بنيته وطريقة عمله، كالنسق التصوري والتداولي والفهم المشترك للعالم<sup>1</sup>. وتحدّث الباحث عن مفهوم القدرة التواصلية في النظرية الوظيفية معتبرًا "مصطلح القدرة التواصلية أصدق عبارة فنية تعبّر عن هذا التصوّر البديل، ويبيّن هائمز أنّ الأصل في ظهوره يرجع إلى التقاء تيارين متميزين هما التحوّل التوليدي التحويلي وإثنوغرافيا التواصل لاشتراكهما معًا في البحث عن نوع من الطاقات التي يتوفّر عليها مستعملو اللغات الطبيعية وطبيعتها، وقد قدّم باحثون آخرون مصطلحات أخرى كمصطلح "القدرة التفاعلية" (ميهان 1972)، والقدرة الحوارية (كينين 1974) والقدرة اللغوية الاجتماعية (كنال وصورين 1979)، والقدرة التداولية (تشومسكي 1980 ب) وغيرها، غير أن مصطلح "القدرة التواصلية" أكثر انتشارًا واستعمالًا<sup>2</sup> وإذا غضضنا الطرف يقول البوشيخي عن الاختلافات المتعلقة بما تعنيه معرفة استعمال اللغة بالتحديد يمكن أن نتميّز بين تصوّرين اثنين لمضمون هذا المصطلح:

أ- تصوّر يفهم القدرة التواصلية أمّا عبارة عن قدرة نحوية مضاف إليها قدرة من نوع آخر كالقدرة التداولية مثلاً.

ب- وتصور يفهم القدرة التواصلية على أمّا عبارة عن قدرة من شقين: شقّ يتعلّق باللغة وشقّ يتعلّق باستعمالها<sup>3</sup>.

وفي سياق حديث الباحث عن نموذج سيمون ديك لتمثيل القدرة التواصلية تطرّق الباحث لنظرة سيمون ديك للغة التي يعتبرها أداة للتفاعل الاجتماعي، تقوم بالتواصل بين الكائنات البشرية وهي وظيفتها الأولى، وبالتالي فهي ظاهرة تداولية أو أداة رمزية تستعمل لغايات تواصلية بخلاف ما يعتقد تشومسكي (1970) من كونها مجموعة من الجمل يُوصّل بها للتعبير عن الفكر في استقلال عن رقابة المثيرات أو تلبية الرغبات أو تحقيق بعض الأهداف<sup>4</sup>. وقد أنهى الباحث هذا الفصل بالحديث عن نموذج مستعمل اللغات الطبيعية من خلال الإشارة إلى نموذج ديك (1989 م) الرامي إلى بناء نموذج مستعملي اللغات الطبيعية، حيث افترض ديك (4.3، 1989) احتواء القدرة التواصلية على خمس طاقات هي:

أ- الطاقة اللغوية المسؤولة عن إنتاج العبارات وتأويلها.

ب- الطاقة المعرفية المسؤولة عن تخزين المعلومات وتنظيمها.

ج- الطاقة المنطقية المسؤولة عن استنتاج معلومات جديدة من معلومات معطاة.

<sup>1</sup> - ينظر: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص 18-21.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 29-30.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 31.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 26.

د- الطّاقة الإدراكيّة المسؤولة عن إدراك المحيط واكتساب المدركات واستعمالها.

هـ- الطّاقة الاجتماعيّة المسؤولة عن مراعاة الأوضاع الاجتماعيّة لكلّ من المتكلّم والمخاطب أثناء قيام التّواصل اللّغوي بينهما<sup>1</sup>.

وفي الفصل الثاني تناول الباحث مسائل مهمّة مثل: الإطار العام للقاليّة، والقاليّة وبناء الأنحاء من خلال النّحو التّوليدي والإطار الوظيفي، فالقاليّة كما يقول الباحث هي فرضيّة مفادها أن دراسة أي نسق من الأنساق تقتضي التّعامل معه على أساس أنّه مكوّن من عدّة أنساق فرعيّة يتميّز كلّ منها بالخصائص التّالية: (أ)-إفراديّة البنية، ب-إفراديّة المبادئ، ج- إفراديّة التّطور، د- خاصيّة الاستقلال، ج- خاصيّة التّفاعل، علماً أنّ المبادئ التي تحكم الملكة اللّغويّة مثلاً تختلف عن المبادئ التي تحكم النّسق التّصوّري، ويصدق الأمر بطبيعة الحال على مبادئ الأنساق الأخرى وخصائصها، وكل نسق يتميّز بطريقة تطوره ونموّه عن بقية الأنساق، علماً أن كل الأنساق العقليّة تتفاعل مع المحيط الاجتماعي والفيزيائي لضمان نضجها، وتعرّض الباحث لرأي فودور (1983) حول افتراضه أنّ العقل البشري لا يتكوّن من أنساق قاليّة فحسب، بل يتكوّن أيضاً من أنساق غير قاليّة، يعدّ النّسق اللّغوي حسب هذا الافتراض نسقاً قاليّاً في حين يعدّ نسق المعالجة المركزيّة نسقاً غير قالي، كما تتميّز الأنساق القاليّة حسب فودور بإمكانية مقارنتها علمياً وبالتالي فهمها، وعكس ذلك الأنساق غير القاليّة التي تحافظ على انغلاقها<sup>2</sup>.

وفي إطار حديثه عن القاليّة وبناء الأنحاء تطرّق البوشيخي للقاليّة في النّحو التّحويلي الذي أثبت الباحث أنّه قاليّ بامتياز من نظريته المعيار الموسّعة إلى نظريّة الرّبط العاملي أو غيرها من التّماذج المؤطّرة له، فهناك مكوّن تركيبّي ومكوّن صوتي ومكوّن دلالي، يتمتع كلّ منها بالاستقلاليّة مبادئاً وقواعداً، لكنها مع ذلك تتفاعل لتوليد الجملة، لذا فقد تمّ استثمار القاليّة في بناء وصياغة قواعد النّحو التّحويلي، خصوصاً بعد ثبوت فشل الأنحاء التي تعتمد على نمط واحد من القواعد، بل إنّ تفسير الوقائع اللّغويّة نظراً لتعقيداتها يكون فقط وحصراً من خلال تفاعل قوالب مكوّنات النّحو<sup>3</sup>.

تحدّث الباحث أيضاً في هذا الإطار عن القاليّة في النّحو الوظيفي، وهو نحو ليس من العسير-يقول الباحث- إثبات قاليّته، حيث تتفاعل فيه عدّة مكوّنات بطريقة محدّدة لتوليد العبارة اللّغويّة، حيث يقوم الأساس بمكوّنيه المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود برسم إطار حملي يعدّ دخلاً لقواعد المكوّن الدلالي المنطقي، الذي يضم قواعد تحديد مخصّصات المحمول وقواعد تحديد مخصّصات الحدود وقواعد إدماج الحدود، خرج هذا المكوّن بنية دلاليّة منطقيّة (بنية حمليّة)، تعدّ بدورها دخلاً لقواعد المكوّن التداولي الذي يتضمّن قواعد إسناد الوظائف التركيبيّة والتداوليّة وقواعد تحديد

<sup>1</sup> - ينظر: التّواصل اللّغوي مقارنة لسانيّة وظيفيّة، ص46.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص51-54.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص56-58.

القوة الإنجازية الحرفية أو المستلزمة حوارياً، وخرج هذا المكوّن بنية وظيفية تُشكّل دخلاً لقواعد المكوّن التركيبي، حيث تقوم قواعد التعبير بنقلها إلى بنية مكوّنية وإجراء قواعد الصوّتية على هذه البنية نحصل على عبارة لغوية تامّة التحقيق.<sup>1</sup>

ومن الواضح يقول الباحث أنّ كلّ مكوّن من هذه المكوّنات يتمتّع باستقلالية خاصّة في المبادئ والتنظيم وطريقة العمل، غير أنّه يتفاعل مع المكوّنات الأخرى، وقواعد التعبير على سبيل المثال يبني على المعلومات الواردة في البنية الوظيفية، إذ تسند الحالات الإعرابية إلى المكوّنات، وتأخذ موقعها بالنظر إلى وظائفها التركيبية أو الدلالية أو التداولية كما يسند إليها النبر أو التنغيم، تبعاً لوظائفها تلك، ولقوة الحمل الإنجازية، وعلى العموم ففي نموذج ديك (1989) قوي التفاعل بين القوالب، حيث يعنى قالب ببناء البنية التحتية التي يتم التمييز في مستواها بين أربع طبقات، هي:

(أ- طبقة العبارة، ب- طبقة القضية، ج- طبقة الحمل، د- طبقة الحدود والمحولات)، ينتقل من أدنى هذه الطبقات إلى أعلاها عبر إجراء عملية توسيع يتم بمقتضاها إضافة مخصّصات ولواحق في كلّ طبقة على حدة، فيتم توسيع الحمل التووي بإضافة مخصّص المحمول أو لواحق الطبقة (أ) ليصبح حملاً مركزياً، ويصبح الحمل المركزي حملاً موسّعاً بإضافة مخصّصات الحمل أو لواحق الطبقة (ب)، ويصبح الحمل الموسّع بنية قضوية بإضافة لواحق أو مخصّصات الطبقة (ج) وتصبح البنية القضوية بنية عبارة بإضافة مخصّصات القوة الإنجازية أو لواحق الطبقة (د)، أمّا المخصّصات فترصد التعديلات المضافة بوسائل نحوية، أمّا اللواحق فترصد التعديلات المضافة بوسائل معجمية.<sup>2</sup>

وعلى العموم كخاتمة لهذا الفصل فإنّ تبني القالبية كما يرى الباحث في دراسة العقل البشري معناه تبنيها في دراسة الملكة اللغوية وفي بناء النماذج النحوية التي تمثل لها وفي بناء نموذج مستعملي اللغات الطبيعية ما يثبت نجاعة المقاربة القالبية ونفوذها إلى أغلب المشاريع العلمية.<sup>3</sup>

أما في الفصل الثالث فتناول البوشيخي ما سمّاه الطّاقات، الطّاقة اللّغويّة، الطّاقة المعرفيّة، الطّاقة المنطقيّة، الطّاقة الإدراكيّة، الطّاقة الاجتماعيّة، الطّاقة التّخيّليّة، بدأ الباحث حديثه بقوله أنّ إقامة وتحقيق التّواصل اللّغوي لا يتوقّف حصراً على المعرفة اللّغويّة، بل يتطلّب خمس طاقات على الأقل كما حدّدها سيمون ديك في بعض أعماله (1986 ج) (1987 أ)، (1988 ي)، (1989 ج)، (1990 أ)، وبمكوّناتها ووظيفة كلّ منها، فالطّاقة اللّغويّة هي الطّاقة التي تمكّن مستعمل اللّغة الطّبيعيّة من إنتاج وتأويل العبارات اللّغويّة بشكل صحيح نحوياً، مهما تميّزت به هذه العبارات من تعقيد بنوي، بغض النّظر عن الأوضاع التّواصلية التي يتم فيها إنتاجها، وقد اقترح ديك (1978 و 1979 أ) نموذج النّحو الوظيفي لرصد البنية الثّابّة خلف هذه الطّاقة ومكوّناتها، مفترضاً أنّه يمثّل لهذه الطّاقة، وأنّ على النّحو الوظيفي أن يكون مؤلّفاً من نموذج إنتاج ونموذج تأويل، وعدد من المبادئ التي تُستعمل في كل من نموذجي الإنتاج والتّأويل<sup>4</sup>، ومعلوم أنّ

<sup>1</sup> - ينظر: التّواصل اللّغوي مقارنة لسانية وظيفيّة، ص 59-61.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 61-62.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 67.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 71-72.

إجراء القواعد يستند إلى المعلومات الواردة في البنية التحتية، وجوهر ما تقوم به قواعد التعبير هو التحقيق لما تمّ التمثيل له دلاليًا وتداوليًا تحقيرًا صرفيًا وتركيبًا، وذلك عن طريق: (أ- القواعد الصرفية، ب- قواعد الموقعة، ج- قواعد إسناد التبر والتغيم)، وأنّ القالب التحوي يتضمّن المعلومات التداولية باعتبارها مكونًا من مكوناته، وليست مكونًا مستقلًا عنه، وأنّ للمعلومات التداولية الأسبقية في التمثيل على المعلومات التركيبية خاصة، وبهذا فالتحو الوظيفي لا يفصل بين قدرة نحوية وبين قدرة تداولية واعتبارهما معًا قدرة واحدة تداولية<sup>1</sup>، أما الطاقة المعرفية، فهي الطاقة التي تمكّن مستعمل اللغات الطبيعية من بناء قاعدة معرفية منظمة واستعمالها عن طريق صياغة معارفه في صور لغوية مناسبة، وقد أورد ديك (1986 ج) أمثاط المعلومات التي تتطلبها معالجة العبارات اللغوية كما يلي:

معرفة واسعة					
غير لغوية			لغوية		
مجمعية	نحوية	تداولية	إحالية	عَرَضِيَّة	عامة
معرفة ضيقة					
مقامية			نصية		
مجمعية	نحوية	تداولية	إحالية	عَرَضِيَّة	عامة

وبالتالي فالطاقة المعرفية من أهم الطاقات فلا يُتصوّر أن يتمكّن من دُمّرت لديه هذه الطاقة من تحقيق لغوي مع الآخرين بصورة طبيعية، فحاجته دائمة إلى هذه الطاقة، وتكمن أهميتها بأنّها ليست عبارة عن معلومات مخزّنة بصورة آلية وإنما لدورها أيضًا في استنتاج معلومات جديدة باستثمارها للمعلومات القديمة، وذلك بواسطة الطاقة المنطقية<sup>2</sup>.

أما الطاقة المنطقية فهي الطاقة المسؤولة عن استخلاص معلومات جديدة من معلومات قديمة عن طريق إجراء قواعد استدلالية تحكمها قواعد ومبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي، ويتفرّع المنطق الوظيفي عند سيمون ديك إلى نظريات فرعية تستمدّ تعددها من تعدد البنية التحتية (الحملية والمنطقية)، وهذه النظريات الفرعية هي: (أ- المنطق الإنجازي، ب- المنطق الحملي، ج- المنطق المحمولي، د- المنطق المعجمي، هـ- المنطق الحدّي)، وقد أصبح المنطق الوظيفي يتكوّن من ستة قوالب هي: (أ- قالب المنطق الإنجازي، ب- قالب المنطق القضوي، ج- قالب المنطق الحملي، د- قالب المنطق المحمولي، هـ- قالب المنطق الحدّي، و- قالب المنطق المعجمي)<sup>3</sup>.

أما الطاقة الإدراكية فبفضلها يدرك مستعمل اللغة الطبيعية العالم الخارجي بوسائل الإدراك البشرية من سمع وبصر ولمس وشمّ وذوق، وبهذا الإدراك يكتسب معارف يستعملها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، وبفضلها يصبح الجسد وحركاته مصدرًا غنيًا بالمعلومات، وتسنّد إليها دلالاتها التي تناسبها بحسب سياق ورودها، وإذا كانت الطاقات اللغوية والمعرفية والمنطقية أساسية لتحقيق التواصل بين مستعملي اللغات الطبيعية، فإنّ الطاقة الإدراكية لا يقل دورها عن دور تلك الطاقات، إذ تعمل المعلومات الإدراكية على تعويض العبارة اللغوية كليًا أو إتمامها جزئيًا، أو إضفاء معنى جديد قد يخالف معناها الحرفي، ويشير الباحث أنّ القالب الإدراكي يتألّف من خمسة قوالب فرعية بناءً على وسائل الإدراك

<sup>1</sup> - ينظر: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص 74-80.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 80-82.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 82-88.



البشريّة الخمس المذكورة، هي: (أ- قالب خاص بالمعلومات المدركة عن طريق السّمع، ب- قالب لما يدرك عن طريق البصر، ج- قالب لما يدرك عن طريق اللمس، د- قالب لما يدرك عن طريق الشّم، ه- قالب لما يدرك عن طريق الدّوق)، ومن الطّبيعي تفاعل تلك القوالب فيما بينها، وأهمّها من حيث الاستعمال السّمع والبصر<sup>1</sup>.

أما الطّاقة الاجتماعيّة فيقول الباحث أنّها تمكّن مستعمل اللّغة الطّبيعيّة من إنتاج عبارات لغويّة تحقّق أهدافه التّواصلية، وبفضل هذه الطّاقة يتجاوز مستعمل اللغة الطّبيعيّة معرفة مضمون ما يقوله إلى معرفة كيف ينتج قوله طبقاً لما يقتضيه وضع المخاطب وزمان القول ومكانه، وعموماً يقول الباحث أنّ المتوكّل افترض (1995) ثلاثة قوالب فرعيّة تؤلّف القالب الاجتماعي ككل، وهي: (أ- قالب العناصر الاجتماعيّة الثقافيّة الكليّة، ب- قالب العناصر الاجتماعيّة الثقافيّة العامّة، ج- قالب العناصر الاجتماعيّة الثقافيّة الخاصّة)، إلّا أنّ هذا التّفريع يقول الباحث في حاجة إلى مزيد بيان<sup>2</sup>.

وأما الطّاقة التّخيّليّة (وهذه براءة اختراع للبوشيخي) فهي التي تمكّن مستعمل اللّغة الطّبيعيّة من اختلاق صورة افتراضيّة تنتمي إلى أحد العوالم الممكنة، ومن بناء وقائع متخيّلة تنتمي إلى أحد العوالم الخياليّة لتحقيق أهداف تواصلية محدّدة، ما يعني أنّ إقامة التّواصل قد يتطلّب استخدام الخيال البعيد عن الواقع بل ينتمي إلى أحد العوالم الممكنة أو الخياليّة، وبالتالي فهذه الطّاقة-يقول الباحث- ضروريّة للطّاقات الخمس المذكورة، ونظراً لما يميّز به القالب التّخيّلي من شمول، يفضّل الباحث الأخذ به بدل مصطلح "القالب الشّعري" الذي يصعب أن تندرج تحته البنيات الشّرطيّة بصفة خاصّة<sup>3</sup>.

وأما في الفصل الأخير فتناول الباحث افتراضات سيمون ديك وافتراضات المتوكّل وافتراضات أخرى، ثم افتراضات تكميليّة جديدة، وأنماط التّفاعل بين القوالب، والتّحو الوظيفي الخطابي وإشكال التّمثيل، وفي حديثه عن افتراضات ديك ذكر البوشيخي بأنّ هذا الأخير افترض في (1989) أنّ كلّ القوالب تتفاعل فيما بينها حيث يعدّ خرج أحد القوالب الأخرى، وأنّه عند انتهاء القالب من بناء العبارة اللّغويّة أو تأويلها من الجهة التي تعنيه تصبح البنية النّاتجة عنه دخلاً لقوالب أخرى يستكمل بناءها أو تأويلها من جهته التي يختصّ بها، وأنّ تعميماً على هذا التّحو يسمح بتصوّر بنية نموذج مستعملي اللّغات الطّبيعيّة كالاتي<sup>4</sup>:

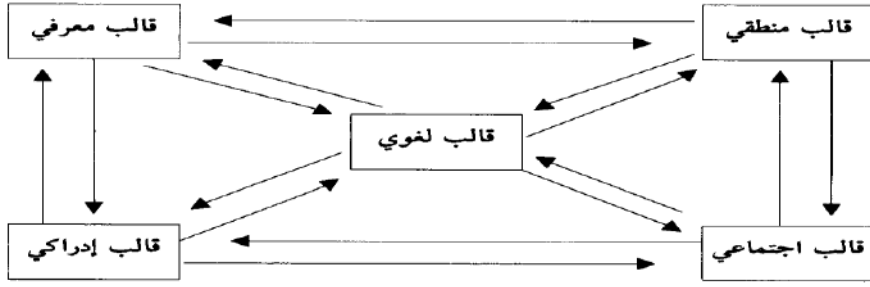
<sup>1</sup> - ينظر: التّواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفيّة، ص 88-90.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 90-91.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 91-97.

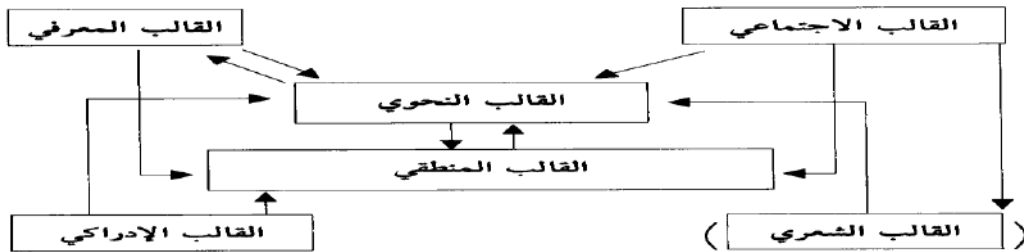
<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 101.





وهذه القوالب كما لاحظ ديك (1990أ) تتفاوت من حيث الأهمية، معتبراً القالب النحوي والقالب المعرفي والقالب المنطقي-بهذا الترتيب- أهم من القالبين: الإدراكي والاجتماعي، وقد أشار ديك (1987أ) و(1987ب) إلى أن التفاعل بين القالب النحوي والقالب المعرفي من جهة، وبين القالب المعرفي والقالب المنطقي من جهة أخرى أهم من تفاعل آخر بين قوالب أخرى، وهذه الافتراضات-بحسب الباحث- تفتقر إلى دلائل كافية لدعمها، وتحتاج كذلك إلى تحديد كيفية حصول التفاعل بين كل القوالب المؤلفة لبنية النموذج وإلى تدقيق طبيعة الدور الذي يقوم به كل واحد منها، غير أنّها مع ذلك نقطة انطلاق مهمة لبناء نموذج مستعملي اللغات الطبيعية، وتضع لبنات هذا البناء، وذلك ما ستقوم به الأبحاث اللاحقة<sup>1</sup>.

أما افتراضات المتوكل فإن الباحث يرى بأن للمتوكل الفضل في وضع جملة من الاقتراحات أسهمت في تطوير مشروع بناء نموذج مستعملي اللغات الطبيعية وإغنائه، وتبسيط الضوء على كيفية التفاعل بين مختلف القوالب مميّز المتوكل (1995) بين حالة بسيطة لا يُحتاج فيها لتأويل العبارة اللغوية إلا للقالب النحوي، وبين حالة معقدة تأويلها يتطلب كل القوالب المذكورة، وعلى هذا الأساس فإن عبارة (أعرني كتاب ديك اللغوي الوظيفي، الذي يحمل عنوان "نظرية النحو الوظيفي والذي ظهر سنة 1989م ضمن منشورات "فوريس" بلون أصفر) يتطلب تأويلها القالب النحوي فقط، بينما عبارة: (هل حصلت على كتاب ديك الأخير؟) يتطلب تأويلها تفاعل القوالب الخمسة جميعها<sup>2</sup>، وقد أوضح المتوكل (1995) الأدوار التي تقوم بها قوالب نموذج مستعملي اللغات الطبيعية والعلائق القائمة بينها في حالات اشتغالها جميعها على الرسم التالي:



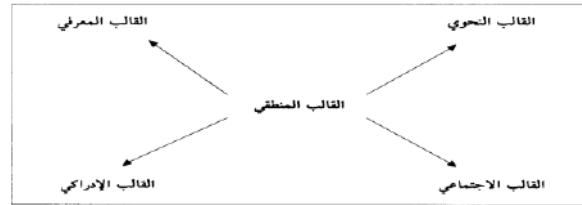
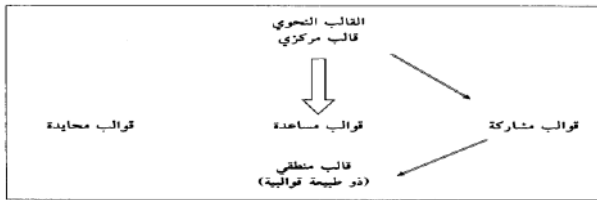
وقد ميّز المتوكل بين قوالب آلات هي القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب الشعري (في حالة وروده)، وبين قوالب مخازن هي القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي، لذلك صوّرت القوالب المخازن في الشكل

<sup>1</sup> - ينظر: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص 102-103.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 103-104.

السابق على أساس أنّها تمدّ القوالب الآلات بالمعلومات غير اللغوية التي تتوقّر عليها، حيث يزود القلب المعرفي كلاً من القلب النحوي والمنطقي بالمعارف العامة، ويزودهما الإدراكي بالمدرجات الحسية، بينما يزودهما الاجتماعي بالموضوعات الاجتماعية كما يفعل بالنسبة للقلب الشعري كذلك<sup>1</sup>.

وفي سياق حديثه عن افتراضات أخرى تحدّث الباحث أنّ الكتّاني اجتهدت في بيان كيفية تفاعل القوالب المفترضة، سواء أثناء إنتاج العبارة اللغوية أم أثناء تأويلها في معرض حديثها عن ظاهرة الاستفهام في العربية المصرية الحديثة قدّمت عدداً من الافتراضات أهمّها: (أ)- القلب المنطقي لا يتدخل إلاّ إذا لم يستطع القلب النحوي توفير المعلومات الكافية، ب- القلب المعرفي يتميّز باستمرارية اشتغاله بدرجات تتحكّم فيها طبيعة العبارة وسياقها، ج- أهمية القوالب نسبية نظراً لتنوّع السياقات والمواقف، د- يزود القلبان الاجتماعي والإدراكي القلبين النحوي والمعرفي بالمعلومات التي يتوقّران عليها، هـ- يجب تمييز القلب النحوي فهو المركزي، بينما بقية القوالب تكون مشاركة أو مساعدة أو محايدة، وبين القلب المنطقي باعتباره طابعاً قوالبياً، يمكن التمثيل للافتراضين (د، هـ) على التوالي بالشكلين<sup>2</sup>:



ثمّ قدّم الباحث مجموعة من الافتراضات الخاصة، حيث اقترح جملة من الافتراضات مدعومة بتحليل عدّة معطيات لغوية، وهي<sup>3</sup>:

أ- افترض الباحث قبل وجود طاقة تحيّل تتفاعل مع باقي الطاقات لإنتاج وتأويل بعض البنيات اللغوية، على هذا الأساس تتكوّن بنية نموذج مستعملي اللغات الطبيعية من ستّة قوالب سادسها القلب التخيلي.

ب- بمجرد ما تتأكد النية في إقامة تواصل لغوي تتحفّز كل القوالب للإسهام في قيامه.

ج- إذا وُجد المحفّز يتدخل آلياً كل قالب ليقوم بما هو منوط به، ويظل منتظراً حتى يأتي المحفز.

د- كلّ قالب يتفاعل مع غيره حسب ما يستدعيه إنتاج العبارة اللغوية في مقام تواصل معيّن وتأويلها.

هـ- هذا التفاعل بين القوالب يخضع لآليات الضبط الذاتي، وهي لا تحتاج إلى إوالات إضافية تحدّد العلاقة بينها، بل يمكن القول بأنّها مبرجة ذاتياً للقيام بذلك.

<sup>1</sup> - ينظر: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص 103-106.

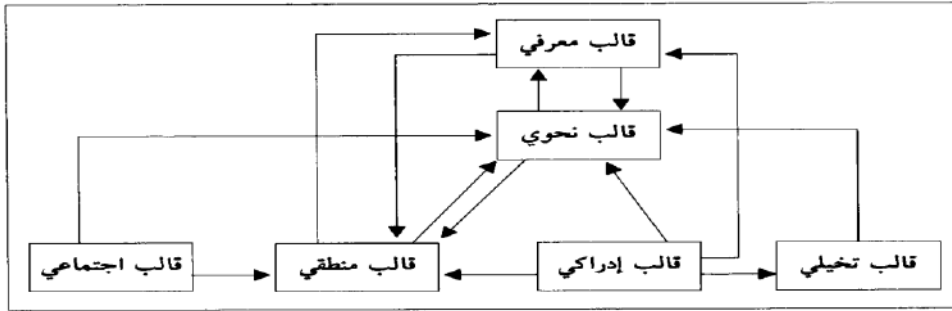
<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 108-109.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 111.

و- القوالب تتميز من حيث وظيفتها، فيمكن التمييز بين قالب وظيفته التخزين، وقالب وظيفته التأويل، وقالب وظيفته الإمداد، وقالب وظيفته التصوير.

ويفترض الباحث أنّ القالب التّحوي هو القناة الطّبيعيّة لتخزين المعلومات في القالب المعرفي وأنّ كلّ القوالب - باستثناء القالب الإدراكي- تزوّد القالب المعرفي بالمعلومات عن طريق القالب التّحوي، وما يفسّر استثناء القالب الإدراكي، لأنّه يتضمّن معلومات إدراكيّة لا يمثّل لها حسب ديك(1986ج) في بنيات تحتية كما هو الشأن بالنسبة للمعلومات التّصوريّة، وإنّما تأخذ شكل صور ذهنيّة ينجم عن هذا أنّ القالب المعرفي يخزّن المعلومات التّصوريّة والإدراكيّة كذلك، إلاّ أنّ المعلومات التّصوريّة يتم تخزينها عن طريق القالب التّحوي، ويتمّ تخزين المعلومات الإدراكيّة مباشرة في القالب المعرفي.

فالقالب التّحوي يؤوّل العبارات اللّغويّة دلاليّاً وتداوليّاً مستفيداً من القوالب الأخرى بما هو ضروري، ويقوم كذلك القالب المنطقي بوظيفة تأويل العبارات منطقيّاً، فقد اعتبر ديك(1988ي) أنّ للقالب المنطقي مكوّناتاً تركيبياً يميّز السليم من العبارات، ومكوّناتاً دلاليّاً يؤوّل العبارات بقواعد تأويل أو قواعد استدلال<sup>1</sup>، وممّا تحدّث عنه الباحث في مسألة تفاعل القوالب<sup>2</sup>، علاقة القالب المنطقي التي اعتبرها ضروريّة بالقالبين التّحوي والمعرفي، فهي قائمة أساساً على استحالة إجراء عمليّة التأويل دون التزوّد بالمعلومات الواردة في القالبين السابقين، لذا يفترض الباحث صياغة لبنية نموذج مستعملي اللّغات الطّبيعيّة كالآتي<sup>3</sup>:



وعلى العموم فقد تعرّض الباحث لموضوع أنماط التّفاعل بين القوالب والنحو الوظيفي الخطابي وإشكال التّمثيل فبخصوص التّفاعل بين القوالب ذكر الباحث أنّ هذا التّفاعل يخضع لآليات الضّبط الدّاتي، حيث تحتاج القوالب إلى إواليات مراقبة تشرف على تسييرها، وأنّ هذا التّفاعل تحكمه علاقتان علاقة دائمة وعلاقة عرضيّة، وتتحلّى العلاقة الدّائمة بين بعض القوالب في:

أ- توقّف عمل القالب التّحوي دوّمًا على القالب المعرفي.

<sup>1</sup> - ينظر: التّواصل اللغوي مقارنة لسانيّة وظيفيّة، ص112.

<sup>2</sup> - قدّم الباحث مجموعة كبيرة من الافتراضات في هذا السياق للاطلاع عليها ينظر: المرجع نفسه، ص113-115.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص116.

ب- توقّف عمل القالب المنطقي دومًا على القالب المعرفي من جهة وعلى القالب النحوي من جهة مقابلة.

ج- توقّف عمل القالب التخيلي على القالب الإدراكي<sup>1</sup>.

وبخصوص النحو الوظيفي الخطابي فقد تطرّق الباحث لهذا الموضوع مبرزًا مظاهر قوّته، وكذا بعض ثغراته ولاقتراحات أخرى في هذا المجال<sup>2</sup>، وهذا النحو كما يعرفه الباحث بأنه نموذج نحوي مهمته تفسير الكيفية التي ينتج بها المتكلم الأفعال الخطائية بأشكالها المختلفة منذ المرحلة الأولى من إنتاجها حتى تحقّقها النهائي، ويتم ذلك من خلال مستويات أربعة ذات طبيعة لغوية تتمثل في:

أ- مستوى علاقي يرصد المعلومات التداولية.

ب- مستوى تمثيلي يرصد المعلومات الدلالية.

ج- مستوى صرفي تركيبي يرصد المعلومات الصرفية والتركيبية.

د- مستوى يرصد المعلومات الصواتية.

وهو بهذا نحو يروم وصف الخصائص الصورية لهذه المعلومات وتفسير الأفعال الخطائية من زاوية وظيفية، وهو يندرج في النظرية الموسعة للتفاعل الكلامي بصفته مكونًا أساسيًا من مكوناتها كما هو واضح في الشكل الوارد في (هنخفلد ومكنزي 2008م) وهو مستلهم من لفت (1989م) المتعلق بإنتاج عمليات الكلام.

ومن مظاهر قوّة النحو الوظيفي الخطابي مطابقته لمراحل إنتاج الكلام كما هي محدّدة في (لفت 1998) على النحو التالي:

أ- تحديد القصد التداولي.

ب- تحديد المضمون الدلالي بما يناسب القصد التداولي.

ج- صياغة القصد والمضمون في تركيب مناسب.

د- تحقيق التركيب اللغوي بالنطق أو الكتابة.

وبذلك يكون النحو الوظيفي الخطابي-يقول الباحث- قد حسم النقاش الدائر بين اللسانيين في نظرية النحو الوظيفي، والمتعلّق بمحل التمثيل للمعلومات التداولية: أهي في مستوى واحد حيث يمثّل للمعلومات الدلالية، ويمثّل للمعلومات التداولية أيضًا، أم في قالب مستقل؟، وهو في هذه الحالة قد حقّق مطمئنًا آخر يتمثّل في بناء نحو وظيفي

<sup>1</sup> - للاطلاع أكثر على التفاعل بين القوالب ينظر: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص 116-126.

<sup>2</sup> - للاطلاع أكثر، ينظر: المرجع نفسه، ص 126-139.

مؤسس تداولياً، يشرف التداول من خلاله على الدلالة، ويشرف كل من التداول والدلالة على التركيب، وتشرف هذه الثلاثة على الصّوأة.<sup>1</sup>

أما بخصوص إشكال التمثيل فيردّه الباحث إلى إشكالات عميقة تتعلق بتفاعل القوالب الذي يقتضي تحديد اللّغة التي يتمّ بها التّواصل بين هذه القوالب، أي لغة واحدة تتواصل بها كلّ القوالب، أم أن كلّ قالب يختصّ بلغته ويلجأ من أجل التّواصل إلى إواليات أخرى؟، كما يتفرّع عن إشكال تحديد اللّغة إشكال آخر يتعلق بتحديد طبيعة هذه اللّغة أي لغة مخالفة للّغات الطّبيعيّة ومستقلّة عنها، أم أنّها مماثلة لها ومرتبطة بها؟ وقد قدّم الباحث صيغاً وافتراضات في هذا الموضوع مدعّمة بأمثلة توضيحيّة وقد ذهب إلى أنّ القالب التّخيّلي شبيه في مستوى تمثيل المعلومات بالقالب الإدراكي.<sup>2</sup>

وفي الأخير يمكن القول إنّ هذا الكتاب يعتبر إضافة حقيقيّة ومساهمة ملموسة فعّالة من الباحث المغربي المجتهد عز الدين البوشيخي، وهذا الكتاب كما عبّر عن ذلك أحمد المتوكّل يأخذ شكل النّقد التّقويمي لكثير من المقترحات في إطار التّحو الوظيفي ومحاولة تقديم البديل لها، وهو كتاب مؤسس في مجال التّمدجة التّحويّة الوظيفيّة والعامة، ومن أهم المسائل التي تناولها الباحث موضوع الطّاقات التي تؤلّف قدرة المتكلم التّواصلية وخاصّة ما قدّمه بخصوص القدرة التّخيّليّة كبراءة اختراع، وكذلك وجهة نظر الباحث للنّماذج والقوالب التي تمثّل لتلك القدرات والطّاقات، وكيفية تفاعل تلك القوالب والنّماذج، واللّغة التي يتمّ بها هذا التّفاعل في إطار ما يسمّى بالتّحو الوظيفي الخطابي.

وقد اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر من الكتب التراثية، الخصائص لابن جني، ومقدّمه ابن خلدون، ودلائل الإعجاز للجرجاني، والإيضاح في علل التّحو للزجاجي، ومفتاح العلوم للسّكّاكي، ومن الكتب الحديثة كتاب في أصول الحوار وتحديد علم الكلام لظه عبد الرحمان، والتّوليد الدلالي في البلاغة والمعجم لمحمّد غاليم واللّسانيات واللّغة العربيّة للفاسي الفهري، ومجموعة كبيرة من كتب المتوكّل منها: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة ودراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي وقضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ومجموعة من الكتب الأجنبيّة.

### 2.3- قراءة في كتاب "نظريّة التّحو الوظيفي الأسس والنّماذج والمفاهيم لمحمّد الحسين مليطان":

هذا الكتاب للباحث الليبي: "محمّد الحسين مليطان"، وهو من منشورات دار الأمان بالرّباط، ومنشورات الاختلاف بالجزائر العاصمة، ومنشورات ضفاف بالرّياض وبيروت، الطبعة الأولى في (2014م) وعدد صفحاته (206) صفحة، وهذا الكتاب أراه متميّزاً وسبب تميّزه يرجع إلى أمرين، أمّا الأمر الأوّل فهو أنّ هذا الكتاب حديث ويأخذ شكلاً معجمياً وظيفياً (من خلال التّعرّض للمصطلحات الوظيفيّة رصدًا وتأصيلاً وتعريفًا وتمثلاً ما يجعله في خانة

<sup>1</sup> - ينظر: التّواصل اللغوي مقارنة لسانيّة وظيفيّة، ص 126-129.

<sup>2</sup> - للاطلاع أكثر حول المسألة ينظر: المرجع نفسه، ص 139-148.

المصطلح اللساني "الوظيفي بشكل خاص"، وأما ميزته الثانية فهي ميزة معنوية وعلمية في آن، فصاحب الكتاب من ليبيا الشقيقة ما يجعله إضافة للبحث الذي ساد فيه التركيز على باحثي دول المغرب الثلاث (المغرب تونس والجزائر)، وليبيا جزء أصيل لا يتجزأ من دول المغرب العربي ما يجعل من هذا الكتاب إضافة علمية مهمة للبحث تجعله أشمل وأوسع في الدراسة.

حظي هذا الكتاب بميزة الكتاب السابق حيث كتب فيه المتوكل تصديراً قال فيه: «أصبح للمنحى الوظيفي من الأدبيات كتباً ومقالات وأطروحات جامعية ما يستلزم معجماً يرصد مصطلحاته ويعرفها ويردّها إلى أصولها الأجنبية، إن كتاب محمد مليطان "نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم، أتى ليفي بهذه الحاجة بأمثل الطرق، فتميزه الواضح عن المؤلف من المسارد والمعاجم والمصطلحية، وبفضل شمولية متن الاستقصاء ووحدته، وبفضل علمية المنهج المعتمد في رصد المصطلح وتأصيله وفي تعريفه وفي التمثيل له حين يتوجب التمثيل، يجد فيه ضالته وبغيته لا متلقّي اللسانيات الوظيفية فحسب، بل كذلك المشتغل والمتمرس بها دارساً ومدرباً وباحثاً، نظراً لهذه المزايا كلّها ولغيرها أعدّ الكتاب الذي بين أيدينا مرجعاً لا غنى عنه ونهجاً يحتذى في حقل الاصطلاح اللساني»<sup>1</sup>.

ولعلّ صفة المعجم انعكست حتى على طريقة التقسيم حيث لم ينتهج صاحبه نهج الفصول المعتاد، وهو أمر طبيعي فلقد طغى المصطلح عليه، ومما هو متعارف عليه أنّ الفصول من شروطها التوازن والتقارب من حيث عدد الصفحات والتناسق من حيث المحتوى، لذا فإن الباحث قسم كتابه على شكل عناوين مباشرة كبيرة ثلاثة، العنوان الأول: "الإنتاج العربي الدولي والإسهام الدولي في النحو الوظيفي، أما العنوان الثاني فكان بعنوان: نظرية النحو الوظيفي، وهما قد احتلّا ربع الكتاب تقريباً، وأما العنوان الأخير الذي أخذ حصّة الأسد من الكتاب فكان: المصطلح، هذا إضافة إلى ملحق وأشكال ورسومات.

**1.2.3: الإنتاج العربي والإسهام الدولي في النحو الوظيفي:** بدأ مليطان هذا العنصر بالحديث عن بدايات المنحى الوظيفي في العالم العربي، حيث ذكر بأنّ نظرية النحو الوظيفي **Functional Grammar** نُقلت من جامعة أمستردام كما صاغها صاحبها سيمون ديك ومجموعة من زملائه إلى المغرب الأقصى في بداية الثمانينات على يد أحمد المتوكل، ولم يكن نقل هذه النظرية مجرداً بل نقلاً مرّ بثلاث مراحل<sup>2</sup>:

أ- المرحلة الأولى (نقل النظرية): نقلت هذه النظرية إلى المغرب وأخذت مكانها بين الاتجاهات السائدة آنذاك من بنيوي وتوليدي تحويلي إضافة إلى الدرس العربي القديم من نحو وبلاغة.

<sup>1</sup> - نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم، محمد الحسين مليطان، دار الأمان الزباط، منشورات الاختلاف الجزائر العاصمة، منشورات ضفاف الرياض وبيروت، ط1 2014م، ص13.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص15.

ب- المرحلة الثانية (تأصيل النظرية): في مرحلة التأصيل تم ربط نظرية النحو الوظيفي بالفكر اللغوي العربي القديم بحيث أن هذا الأخير أصل لمنحى وظيفي عربي يمتد بواسطة الدرس اللساني الحديث.

ج- المرحلة الثالثة (الإسهام والإثراء والتطوير): حيث ساهم اللسانيون المغاربة في إثراء هذه النظرية وتطويرها، فابتدع المتوكل نموذج نحو الطبقات القالبية (2003)، ثم نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع (2010)، كما قام عز الدين البوشيخي الذي أضاف المكون التخيلي (1998) إلى بقية مكونات نموذج مستعملي اللغات الطبيعية المذكور آنفاً.

فبعد أن استتب المنحى الوظيفي في البلاد العربية، وخاصة في المغرب الأقصى شرع اللسانيون المغاربة بقيادة المتوكل في وضع مشروع متكامل ذي ثلاثة اتجاهات رئيسية كبرى هي:

أ- الاتجاه الأول (اللسانيات واللغة العربية): حيث تم تأسيس مشروع لساني وظيفي وفق المبادئ والأسس التالية:

- اعتبار المنهج اللساني منهجاً وحيداً لمعالجة قضايا اللغة العربية كسائر اللغات الطبيعية.

- أقرب المقاربات إلى وصف اللغة وتفسيرها هي المقاربة التي تربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية، وتدرس هذه البنية على أساس أنها تابعة لتلك الوظيفة التواصلية، وهو ما يعتمد النحو الوظيفي.

- تخضع العربية للمناهج التي تخضع لها سائر اللغات الطبيعية.

وهذا المشروع يهدف إلى دراسة اللغة العربية صرفاً وتركيباً ودلالةً وتداولاً من المنظور نفسه، أي ارتباط البنية بالوظيفة، وتنميط العربية من خلال مقارنتها ببقية اللغات ودراسة تطورها. ولقد تفرّد المتوكل بوضع نحو وظيفي متكامل للغة العربية، كما درس علاقة اللغة العربية بلغات أخرى من هذا المنظور، توصل من خلاله إلى تنميط يميز بين فئتين كبيرتين من اللغات: (لغات مؤسسة تداولياً) و(لغات مؤسسة دلاليًا)، وقد صنّف العربية في الصنف الأول، أي من الصنف الذي يغلب فيه المستوى التداولي على مستويات الدلالة والصرف والتركيب<sup>1</sup>.

ب- الاتجاه الثاني (اللسانيات وقضايا المجتمع):

ومن أهم الإسهامات في نظرية النحو الوظيفي سبقُ الباحثين الوظيفيين إلى نقل اللسانيات من الوصف اللغوي المحض إلى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تمّ الدفاع عن فكرة أن النظرية اللسانية وظيفية أم غير وظيفية يجب أن تحرز كفتين: (كفاية لغوية) و(كفاية إجرائية)، والثانية تحرّزها حين تستطيع أن تُطبّق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، كالترجمة وتحليل التصوص والأمراض النفسية المسببة للاضطرابات اللغوية، كما دافع الوظيفيون في مجال تعليم اللغات عن أطروحة جديدة: هي أن تعليم اللغات يجب أن يتمّ عن طريق الوظائف لا عن طريق

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم، ص 16.



البنيات، وقد أثبت هذا المبدأ نجاعته في الترجمة، حيث بين أنّ الترجمة لا تكون بين عبارتين بل تكون بين بنيتين تحتيتين لعبارة مصدر وعبارة هدف، وفي مجال الاضطرابات اللغوية انتهى الباحثون فيها إلى أنّ النحو الوظيفي يمكن من رصد الاضطرابات الثاوية وراء الاضطرابات اللغوية، وجلّها اضطرابات تداولية تمس الوظائف التداولية والقوة الإنجازية للعبارة اللغوية، وقد كانت نتائج مرضية سيكون لها دور كبير -يقول الباحث- في مساعدة النفسانيين في معالجة الأمراض العقلية والنفسية<sup>1</sup>.

ج-الاتجاه الثالث(اللسانيات والفكر اللغوي العربي القديم):انطلق المتوكّل من مبدأ أنّه لا قطيعة معرفية مع التراث اللغوي عن الدرس اللساني الحديث بائياً ذلك على منهجية علمية واضحة لإعادة القراءة، كمبدأ كلفة التراث وعدم تجزئته فالتحو والصرف وأصول الفقه والتفسير ليست منفصلة كما يرى المتوكّل، فهي ذات أساس معرفي واحد ذي طبيعة وظيفية، ودليل المتوكّل في ذلك أن اللغويين القدماء درسوا اللغة انطلاقاً من نصوص وليس من جمل صورية منفردة ويأخذ بذلك التراث أحد الصفات الثلاث، إمّا اعتباره امتداداً للبحث اللساني الحديث، وهو يعبر عن حقبة تاريخية لفكر وظيفي، وإمّا أن يستثمر مرجعاً لهذا الدرس اللساني الوظيفي عند الحاجة، وإمّا مصدرًا يستفاد من آرائه ومفاهيمه وتحليلاته<sup>2</sup>.

2.2.3 - نظرية النحو الوظيفي: يقول ملبطان بأنّ المتوكّل ميّز بين ما سمّاه "التيار الصوري" الذي يقف عند بنية اللغة ولا يكاد يتعدّها و"التيار الوظيفي" الذي ربط هذه البنيات بما تؤدّيه اللغات من وظائف عند متكلميها، هذا التمييز -يقول الباحث- له من الوضوح والورود إبستمولوجيًا ما يجعله من أنسب التنميطات للدرس اللساني الحديث، وهو ما نتبّه ونقسم على أساسه هذه الدراسة.

1.2.2.3 - المبادئ والأسس النظرية للنحو الوظيفي:يقول الباحث إنّ المبادئ العامة التي يقوم عليها هذا النحو تمّت صياغته فيما أطلق عليه "المبادئ العشرة" إلا أنّ الباحث صاغها في أربعة رئيسية جامعة تمثلت في<sup>3</sup>:

أ- مقارنة اللغة تقوم على أساس أنّها أداة تواصل.

ب- الوظيفة الأساس للغة هي الوظيفة التواصلية وبقية الوظائف فروع منها.

ج- القدرة التي يكتسبها مستخدم اللغة الطبيعية قدرة تواصلية عامة تشمل كل المعارف اللغوية والخطابية وغيرها وهي ما يتيح إنتاج أي خطاب وفهمه وتحويله إمّا ترجمة أو تفسيراً أو تأويلاً أو شرحاً.

د- تحكّم هذه الوظيفة بنية اللغة عامة، وبنية ما يمكن أن ينتج داخلها من أنماط خطابية في التزامن أو في التطور.

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم ، ص 17-18.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 18.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه ، ص 19.

**2.2.2.3 - التماذج:** عرفت هذه النظرية منذ ظهورها على يد ديك (1978) مجموعة من النماذج المتعاقبة قامت على ما يشبه مبدأ "التشوء والارتقاء" وكل جيل من هذه النماذج متطور عن الذي سبقه مستفيداً من قصوره في الوصف والتفسير، وهذا القصور يرجعه ملبطان في الغالب إلى بنية النحو الإجرائية دون المبادئ الأساسية التي بني عليها، فقد مرّ الجهاز الواصف في النحو الوظيفي من حيث البناء والصياغة بعدة مراحل أفرزت عدداً من النماذج من أهمها النموذج التّواة والمعيّار ونحو الطبقات القالي ونحو الخطاب الوظيفي ونحو الخطاب الوظيفي الموسّع، وهذا شرح للنماذج الخمسة المذكورة:

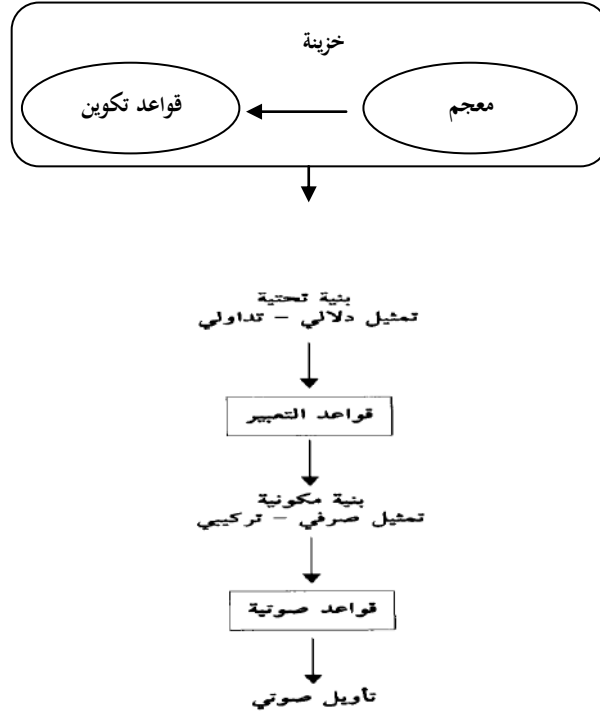
**1.2.2.2.3 - النموذج التّواة سيمون ديك (1978):** ظهر هذا النموذج سنة (1978) في كتاب ديك المسمّى "Functional Grammar" (نظرية النحو الوظيفي)، يتكوّن هذا النموذج من أربعة مكوّنات مرتّبة حسب آلية اشتغالها: أولاً: خزينة، ثانياً: قواعد إسناد الوظائف، ثالثاً: قواعد التعبير، رابعاً: القواعد الصوتية، تشكل البنية التحتية حملاً تحدّد فيه كل الخصائص الدلالية المؤشّر لها في شكل مخصّصات وسمات (وجهية، زمنية) ووظائف دلالية، وينقل الحمل إلى بنية وظيفية تامّة التحديد عن طريق إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول ثمّ إسناد الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة، تتخذ البنية الوظيفية دخلاً لقواعد التعبير، وهي مجموعة القواعد المسؤولة عن تحديد الخصائص الصّرفية والتّركيبية (الرتبية)، والتّطريزية (النبرية والتنغيمية) على أساس ما يورد في البنية الوظيفية، يأخذ خرج قواعد التعبير شكل بنية مكويّنة تنقل بواسطة القواعد الصوتية إلى تأويل صوتي للعبارة اللغوية<sup>1</sup>.

**2.2.2.2.3 - النموذج المعيّار سيمون ديك (1989):** يعتبر نموذج مستعملي اللغات الطّبيعية أهم ما أتى به النموذج المعيّار، ويقصد به المنتج للخطاب والمتلقي للخطاب والمؤوّل له، وقد وضع هذا النموذج لرصد الملكات التي تتوافر لدى المتكلم المخاطب، قام ديك بحصر خمس ملكات منها، ويمكن إضافة ملكات أخرى إليها، وتقوم خمسة قوالب برصد ملكات القدرة التّواصلية الخمس، وتتفاعل فيما بينها، وكل قالب يتمتّع باستقلالية مبادئه وإلياته غير أنّه في الوقت نفسه يعتبر دخلاً/خرجاً لباقي القوالب، شمل النموذج المعيّار السمات الإنجازية والوجهية وأضاف إلى وظيفتي المبتدأ والدليل ووظائف خارجية أخرى، صنّفت إلى فواتح ونواقل وحواظ وخواتم، لدورها في تنظيم بنية الخطاب وفُرّعت وظيفة المحور إلى محور معطى ومحور معاد ومحور جديد، ووظيفة البؤرة إلى بؤرة جديد وبؤرة تعريض وبؤرة قصر وبؤرة انتقاء وهذه الإضافات التداولية لا تعيّر رغم أهميتها من قانون الاشتقاق المعتمد في النموذج الأول، إذا استثنى أنّ البنية التحتية لم تعد مجرد حمل بل بنية تامّة التحديد من حيث الدلالة والتداول معاً<sup>2</sup> كما يظهره هذا الشكل<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 20-21.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 22-23.

<sup>3</sup> - هذا الشكل الجزء السفلي منسوخ مباشرة من التّواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص 74، والجزء العلوي رسم ذاتي، والشكل بصورة كاملة في المرجع نفسه (نظرية النحو الوظيفي)، ص 23.

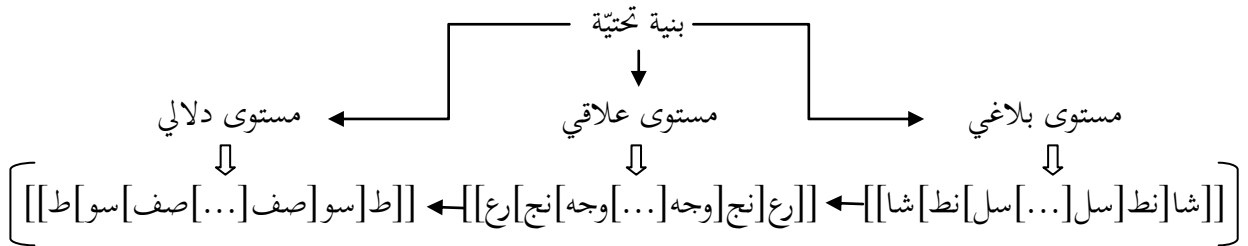


3.2.2.2.3- نموذج نحو الطبقات القالي أحمد المتوكل (2003): من أجل تحقيق الكفاية التّمْطِيَّة قدّم المتوكل سنة (2003) أول إسهام عربي لنموذج كامل يتمثل في: "نحو الطبقات القالي" مقترحًا فيه ما سماه بنية الخطاب التّمْوذجِيَّة التي يمكن تلخيص ملامحها كما يلي:

تتكوّن بنية الخطاب التّحتِيَّة من ثلاثة مستويات:

- أ- مستوى بلاغي: ويضمّ ثلاث طبقات تؤشّر للمركز الإشاري ونمط الخطاب وأسلوبه.
- ب- مستوى علاقي: يضمّ ثلاث طبقات: طبقة الاسترعاء، وطبقة الإنجاز، وطبقة الوجه.
- ج- مستوى دلالي: يعتمد على الطبقات الثلاث المعهودة: الطبقة التّأطِريَّة، الطبقة التّسويريَّة، الطبقة الوصفِيَّة.<sup>1</sup>

يمكن توضيح المستويات الثلاثة وما تحويه من طبقات كالتالي\*:

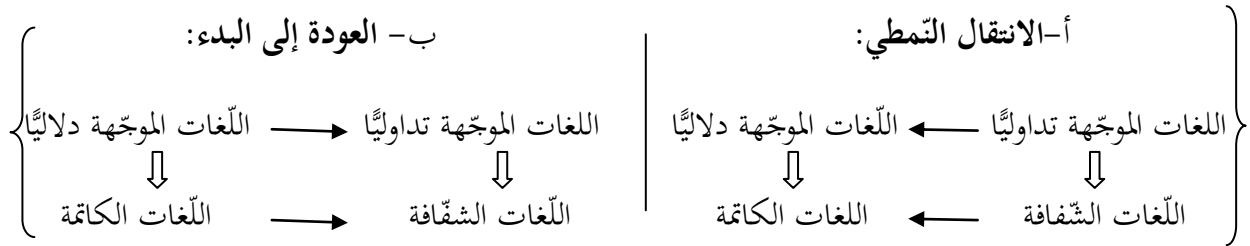


<sup>1</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم، ص 24.

\* - هذا الشّكل ليس كالشّكل الأصلي الموجود في الكتاب حيث غيرته نظرًا لاستحالة نسخه كما هو، وهو على كل حال مشابه له، ينظر: المرجع نفسه، ص 24.

شرح الرموز: (شا) سمات إشارية للمتخاطبين وزمان ومكان التخاطب، (نط) سمات نمطية، (سل) سمات أسلوبية إلى صنف الخطاب (حديث، سرد، نص حجاجي، .. في) وأسلوبه (رسمي/غير رسمي، مهذب/غير مهذب...) في شكل مخصّصات (ما قبل الرأس) أو لواحق (ما بعد الرأس). وتؤوي الطبقات (رع)، (نج)، (وجه) السمات الاسترعائية التي تتحقّق بواسطة أدوات كأدوات التداء، والسمات الإنجازية الحرفية والمستلزمة (إخبار، سؤال، أمر، وعد، وعيد...)، والسمات الوجهية التي تؤشّر لموقف المتكلّم من فحوى خطابه (شك، يقين، انفعال، تعجّب، مدح، ذم...)، أمّا طبقات المستوى الدلالي (ط) و(سو) و(صف) فهي محط التأشير، مخصّصات ولواحق للسمات الزمنية والوجهية المرحلية (شروع، مقارنة استمرار...) والجهة الكمية (تام/غير تام)، تتخذ السمات المتوافرة في المستويات الثلاثة دخلاً على أساسه تشتغل قواعد التعبير التي تنقل البنية التحتية إلى بنية سطحية تؤوّل صوتياً بواسطة القواعد الصوتية<sup>1</sup>.

بيّنت دراسات المتوكّل أن اللغات الموجّهة تداولياً غالباً ما تفرّد للخصائص التداولية مجالاً ما قبل الرأس يتميّز عن الخصائص الدلالية التي تتموقع في مجال ما بعد الرأس في البنية السطحية، بينما لا نكاد نجد مثل هذا التمييز في اللغات الموجّهة دلاليّاً، وصف المتوكّل اللغات الموجّهة تداولياً باللغات الشفافة بينما وصف النوع الثاني (الموجّهة دلاليّاً) باللغات الكاتمة<sup>2</sup>، والشكل التالي يبيّن تطوّر اللغات كما يتصوّر المتوكّل في هذا النموذج (نحو الطبقات القالي)<sup>3</sup>:



### 4.2.2.2.3 - نموذج نحو الخطاب الوظيفي هنخفلد (Hengeveld) ومكانزي (Makaenzie) (2008):

سعت نظرية النحو الوظيفي إلى إخضاع قواعد النحو للواقعية النفسية حيث أقصيت القواعد التحويلية، لأنها لا تطابق إواليات إنتاج الخطاب ولا تأويله، لهذا اشتمل الجهاز الواصف في نحو الخطاب الوظيفي على أربعة مكّونات هي: (أ) - المكّون المفهومي المعرفي، ب- المكّون التحوي، ج- المكّون الإصاقي، د- المكّون السياقي).

- يرصد المكّون المفهومي المعارف اللغوية وغيرها وقصد المتكلّم، وهو يعتبر القوة الدافعة قياساً ببقية المكّونات.

- في المكّون التحوي تحدّد ثلاثة مستويات: (علاقي تداولي) و(تمثيلي دلالي) و(بنيوي)، المستويان العلاقي والتمثيلي خرجان لإوالية الصياغة التي تمثّل للخطاب في المستوى الأول في شكل فعل خطابي يتضمّن فحوى قضوياً هو عبارة عن

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم، ص 25.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 27.

<sup>3</sup> - الشكل مستوحى من الشكل الأصلي، ينظر: المرجع نفسه، ص 28.

فعل إحالي وفعل حملي، وتتكفل إوالية قواعد التعبير بنقل المستويين السابقين إلى المستوى البنيوي الذي تحدّد فيه الخصائص الصّرفيّة والتركيبية والصّوتية.

- خرج قواعد التّعبير بنية صرفية تركيبية صوتية مجردة، يضطلع المكوّن الإصاتي بإنطاقها في شكل عبارة محقّقة.
- يعتبر المكوّن السياقي محطّ رصد العناصر المقامية والمقاليّة التي تواكب إنتاج الخطاب، ويقوم بدور الرّبط بين المكوّنات الثلاثة الأخرى<sup>1</sup>.

#### \*- الاختلافات بين نحو الخطاب الوظيفي والنّمودجين السابقين (المعيار ونحو الطبقات القالبي):

يختلف عنهما هذا النّمودج من حيث القيام بعمليتين: (عملية اختزال) و(عملية إضافة)، حيث قام هذا النّمودج باختزال فحوى القالبيين الاجتماعي والإدراكي في مكوّن واحد هو "المكوّن السياقي"، الذي يرصد السياق العام والمقام (الآني)، والسياق المقالي (الخطاب السابق واللاحق فهما يشكّلان بُعد التناس للخطاب الجديد المراد فهمه) واختزال فحوى القالبيين السابقين المعرفي والمنطقي في مكوّن واحد يرصد فيه كلّ الافتراضات التي تشكّل "القوة الدافعة" في إنتاج الخطاب وفهمه، أمّا الإضافة فتخصّص "المكوّن الإنطقي" الذي يقوم بنقل المستوى الفونولوجي المجرد إلى تحقيق فعلي قد يكون صوتاً أو خطأ (كتابة)، وقد يكون إشارة<sup>2</sup>.

#### 5.2.2.2.3- نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع المتوكّل (2011):

هذا النّمودج يعدّ الإسهام العربي الثاني في الفكر اللساني الوظيفي الحديث عرضه المتوكّل في كتابه: "الخطاب الموسّع مقارنة وظيفية موحّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات"، تأسّس نحو الخطاب الوظيفي الموسّع على نموذج مستعملي اللغات الطّبيعية كما صيغ في نحو الخطاب الوظيفي وقد تمّ تطويره ليكون قادراً على رصد مختلف العمليات التي تتمّ أثناء التّواصل سواء كان توّصلاً مباشراً أم توّصلاً موسّطاً باللّغة أم توّصل قناة غيرها، وهذا الجهاز المقترح يكفل رصد عمليتي إنتاج الخطاب وتحليله، كما يرصد مختلف العمليات التي يستلزمها الخطاب الموسّط، لأنّ هذا الجهاز عبارة عن مجموعة من آليات التّوليد والتّحليل والتّحويل .

هذا الجهاز يمكن تشغيله في كلّ الإنجازات التي يمكن أن يقوم بها مستعمل اللغات الطّبيعية سواء أكانت نقلاً محضاً أم تعليماً للغة ثانية أم ترجمة، وسواء أكانت الترجمة نسقيّة بين لغتين أو داخل نفس اللّغة أم كانت ترجمة أنساقية تمدّ الجسور بين أنساق التّواصل ومختلف فنّواته، إنّ جهاز نحو الخطاب الوظيفي الموسّع نسق مجرد من القوالب المولّدة والمحلّلة

<sup>1</sup> - هناك رسم يوضّح مكوّنات جهاز نحو الخطاب الوظيفي وطريقة اشتغاله، ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والتّماذج والمفاهيم، ص 28-30.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 31.

والمحوّلة الفارغة يستخدم مبدئياً لرصد التّواصل أيّاً كانت قنواته وأيّاً كان نمطه، على أن يخصّص فحوى هذه القوالب عند الاقتضاء فتكون لغويّة أو إشاريّة أو صورّيّة أو يكون بعضها لغويّاً وبعضها غير لغويّ<sup>1</sup>

\* - مميّزات هذا النموذج:

يختلف فحوى مكوّنات هذا الجهاز وطريقة تشغيلها باختلاف أنساق التّواصل وأنماطه كما هو مبين فيما يلي:

أ- في الخطاب المباشر: يتم تشغيل هذا الجهاز وفقاً للآتي على أساس أنّ ما يوظّف هو الجزء الأوّل منه:

أولاً: في عمليّة الإنتاج يتولّى المولّد الأوّل نقل البنية التّحتيّة التّداوليّة الدّلالية المصوغة انطلاقاً من مخزون المكوّن المفهومي المنتج إلى بنية سطحيّة تتحقّق في الخطاب.

ثانياً: في عمليّة التّلقّي يقوم القالب المحلّل الأوّل بتفكيك الخطاب المنتج بمعونة مخزون المكوّن المفهومي المحلّل عبر البنية السّطحيّة وصولاً إلى البنية التّحتيّة المنطلق.

ب- في الخطاب غير المباشر (الخطاب الموسّط): يتم توظيف الجهاز كلّه بمكوّنيه الدّخل والخروج مضافاً إليهما المكوّن المحوّل، ففي الترجمة البينيّة بين لغتين من حيث إن العمليّتين نقل للخطاب من لغة إلى لغة، نقل يقوم به ملقّن في الحالة الأولى و مترجم في الحالة الثانية، وينعكس هذا التناظر من حيث طبيعة العمليّتين في كيفية تشغيل الجهاز.

أ- الدّوات المشاركة في العمليّتين المُنْتِج للخطاب (أ) وملتقيّه (ج)، والوسيط الناقل (ب).

ب- انطلاقاً من المكوّن المفهومي (1)، يصوغ (أ) البنية التّحتيّة 1، المحدّدة تداولاً ودلالة ينقلها المولّد 1 إلى البنية السّطحيّة 1 التي تتحقّق (صوتاً أو خطأ) في الخطاب 1.

ج- يتلقّى (ب) الخطاب 1 فيحلّله عبر المحلّل 1 ابتداءً من البنية السّطحيّة 1 إلى البنية التّحتيّة 1 نقطة الانطلاق.

د- تدخل البنية التّحتيّة 1 إلى المكوّن المحوّل الذي يعيد صياغتها بواسطة التّحوّل المقارن في اللّغة الهدف.

هـ- تنقل البنية التّحتيّة 2 عبر آليات المولّد 2 الخاصّة باللّغة الهدف إلى البنية السّطحيّة 2 ويتمّ تحقيقها في شكل الخطاب 2.

و- يتلقّى (ج) الخطاب 2 المنتج في اللّغة الهدف، فيقوم بتحليله مروراً بالبنية السّطحيّة 2 وإرجاعه بواسطة المكوّن المحلّل 2 إلى البنية التّحتيّة 2.

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم، ص 32.

والأمر نفسه تقريباً يتم في أنماط الخطاب المتوسط الأخرى التلخيص والشرح والتفسير والتأويل والترجمة الأنساقية والخطاب المنقول<sup>1</sup>.

**3.2.3- المصطلح:** تحدّث الباحث بداية عن مشاكل المصطلح في البحث اللساني العربي والذي يعتبر عقبة أساسية تقف في طريق تطوره، أما في هذا الكتاب فإنّ الأمر يختلف، حيث يقول ملبطان: «من حسن حظ هذا الكتاب أنّ رائد المنحى الوظيفي في العالم العربي أحمد المتوكّل أشرف شخصياً عليه وتابع إنجازة خطوة خطوة، وهو ما سمح بوضع تعريف لعدد من المصطلحات الوظيفية التي لم تُعرف في كتبه، كما سمح بإدراج جميع المصطلحات المستحدثة، وما جدّد من تطوّر في نظرية النحو الوظيفي المكتوب باللغة العربية حتى سنة إعدادة في 2011 ميلادية، التي شهدت آخر نماذج هذه النظرية اللسانية التي قدّمها الأستاذ المتوكّل في كتابه "الخطاب المتوسط مقارنة وظيفية موحد لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات»<sup>2</sup>.

تنوّعت مصطلحات نظرية النحو الوظيفي من حيث بنيتها ومن حيث مصادرها التي اقترضت منها لكن ما يجمعها أنّها ضمت حمولة خاصة بهذه النظرية.

**1.3.2.3- بنية المصطلح:** ، فمن حيث البنية يمكن ترميز مصطلحات النحو الوظيفي إلى بسيطة ومركبة:

**1.1.3.2.3- المصطلح البسيط:** هو الذي يتكوّن من كلمة واحدة مفردة، مثل المحمول والحد.

**2.1.3.2.3- المصطلح المركب:** ويتفرّع إلى فرعين:

**1.2.1.3.2.3- المركب تركيب مزج:** وهو المركب من كلمتين أو أكثر تشكّلان في مجموعهما مفهوماً واحداً، مثل: القوة الإنجازية، الفعل الخطابي...

**2.2.1.3.2.3- المركب تركيب ضم:** وهو الذي يتكوّن من كلمات تدلّ على مفاهيم مستقلة مضمومة إلى بعضها مثل: بؤرة جديد، بؤرة حصر...<sup>3</sup>

**2.3.2.3- مصادر المصطلح:** تتفرّع مصادر مصطلحات نظرية النحو الوظيفي إلى ثلاثة:

**1.2.3.2.3- المصطلح الأصيل:** وهو الخاص بنظرية النحو الوظيفي كبراءة اختراع إنتاجاً، ويتمثّل خاصة في مبادئ هذه النظرية ك: (مبدأ الإبراز التداولي...) ما يميّزها عن بقية النظريات اللسانية الأخرى سواء كانت صورية أو وظيفية كمنسقية هاليداي والوجهة الوظيفية للحملة لدانيس أو التركيبات الوظيفية لسوسو موكونو وغيرها.

<sup>1</sup> - نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 33-34.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 39.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 37.



3.2.3.2.3- المصطلح المشترك: وهو المصطلح اللساني العام، مثل " (فعل، مركب فعلي، مركب اسمي...).

3.2.3.2.3- المصطلح المقترض: اقترضت نظرية النحو الوظيفي في العالم العربي من حقتين مختلفتين هما:

3.2.3.2.3-1 المقترض من الفكر اللغوي العربي القديم: حيث اقترضت هذه النظرية من الفكر اللغوي العربي القديم مجموعة من المصطلحات من النحو والبلاغة وأصول الفقه والتفسير، حيث أعيد تعريفها وأقيمت كمقابلات لمصطلحات وظيفية حديثة، مثل: (المبتدأ، التعت، الحال...).

3.2.3.2.3-2 المقترض من الفكر اللغوي الحديث: وهو ما اقترضته نظرية النحو الوظيفي من بقية النظريات اللسانية الحديثة، مثل: (البنوية، التوليدية، فلسفة اللغة، وظيفية براغ...)، وهذا الاقتراض كان إما بنقل مجرد أو معالج:

3.2.3.2.3.2.3-1 المنقول نقلاً مجرداً: هو المأخوذ بنفس المفهوم من نظرية لغوية أخرى، كمصطلح القوة الإنجازية الذي نقل بنفس مفهوم نظرية الأفعال اللغوية.

3.2.3.2.3.2.3-2 المنقول نقلاً معالجاً: وهو الذي أعيد تعريفه وتوظيفه عبر إحدى طرق المعالجة توسيعاً مثل مصطلح: "المحور" الذي نقل من التوليدية التحليلية، حيث مقولة تركيبية صرف يحتل صدارة العبارة اللغوية قبل الجملة وتحول في النحو الوظيفي إلى وظيفة تداولية، وتقليصاً حيث ردت ثنائية: "مركب اسمي/مركب حرّفي" إلى مقولة واحدة هي: "المركب الاسمي" على أساس أن نظرية النحو الوظيفي بخلاف التوليدية لا تؤمن برأسية الحرف، وأقلماً مثل مصطلح: "الفاعل" الذي صار يدلّ على المنظور الرئيس للوجهة، وهو مفهوم مختلف عن كلّ النظريات اللغوية الأخرى التي تستخدم نفس المصطلح.<sup>1</sup>

3.3.2.3- معجم مصطلحات النحو الوظيفي: تناول الباحث عددًا هائلاً من المصطلحات الوظيفية بطريقة منهجية علمية رصدًا وتأصيلًا وتعريفًا وتمثيلاً له حين يتوجب التمثيل بعنوان: "معجم مصطلحات نظرية النحو العربي الوظيفي (عربي/إنجليزي)" بلغ عدده: (823) مصطلحًا لا يسمح المكان بعرضها لكثرتها<sup>2</sup>، وفي الملحق عرض الباحث طائفة من المصطلحات (بلغ عددها أكثر من 700 مصطلح) بالعربية وما يقابلها بالإنجليزية تحت عنوان: "كشاف المصطلحات إنجليزي/عربي"<sup>3</sup>، ثمّ قدّم مليطان مجموعة ثانية في الملحق هي عبارة عن مصطلحات عربية، وليس لها مقابل في الإنجليزية تحت عنوان: "مسرد المصطلحات التي لا مقابل لها، وهي من وضع أحمد المتوكل" يرمز لها ب: (--)، بلغ عددها أكثر من (128) مصطلحًا، وسنقدّم مجموعة منها في الجدول التالي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم، ص 37-38.

<sup>2</sup> - للاطلاع عليها ينظر: المرجع نفسه، ص 43-151.

<sup>3</sup> - للاطلاع عليها ينظر: المرجع نفسه، ص 155-182.

<sup>4</sup> - للاطلاع عليها ينظر: المرجع نفسه، ص 183-187.

01	اتجاه	14	تابع منقطع	27	ترجي	40	تلخيص
02	استعاضة بالمستجد	15	الناس إحالي	28	ترك	41	تلخيص اجتزاء
03	استعاضة بالموجود	16	تخاطب	29	ترك استعاضة	42	تلخيص اختزال
04	استلزام مقالي	17	تخاطب تواصل	30	ترك محض	43	تلقي متباعد
05	استلزام مقامي	18	تخاطب غير تواصل	31	تركيب شبه انعكاسي	44	تلقي متزامن
06	استنساخ تام	19	ترادف صيغي	32	تركيب عليّ بسيط غير مباشر	45	تمثيل متساوي
07	اشترك صيغي	20	ترتيب غير موسوم تداولياً	33	تركيب عليّ بسيط مباشر	46	تمثيل موازي
08	إغراء	21	ترجمة أنساقية	34	تركيب عليّ مركب	47	تكبير
09	انتقاء تغليبي	22	ترجمة بينية	35	تسرّب	48	تواصل أحادي
10	إنكار	23	ترجمة خارج التناط	36	تشريك	49	جملة صغرى
11	تابع	24	ترجمة داخل التناط	37	تعريف	50	حالة إعرابية بنوية
12	تابع متصل	25	ترجمة عينية	38	تغليب تلازمي	51	حالة إعرابية لازمة
13	تابع ملحق	26	ترجمة نسقية	39	تغليب موضعي	52	حالة إعرابية وظيفية

وفي الأخير إن هذا الكتاب يتميز كما سبق التذكير بميزة خاصة فهو أشبه بالمعجم أو القاموس المفاهيمي لمصطلحات النحو الوظيفي بشكل عام، والمتوكلي بشكل خاص، يستطيع الباحث أن يتعرف عليها بسهولة ويسر إضافة إلى معلومات أولية مهمة تتعلق بمراحل دخول هذه النظرية للثقافة العربية، وأهم النماذج والنظريات المؤطرة، إضافة إلى إسهامات العرب في إغناء النظرية خاصة ما قدمه أحمد المتوكّل في هذا السياق.

أما عن المصادر والمراجع فهي كثيرة عربية وأجنبية نذكر منها على سبيل المثال: رسالة الدكتوراه لعز الدين البوشيخي قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء، ورسالة دكتوراه يحي بعبطيش نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، وكتاب محمد جدير مقارنة وظيفية لرواية ضحايا الفجر، وكتاب النحو الوظيفي واللغة العربية لنعيمة الزهري، وكتاب التداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، ومجموعة من كتب المتوكّل منها: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري وقضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية.

\*- جدول يتضمن منجزات وظيفية تداولية مغربية (كتب، رسائل جامعية عليا، مقالات محكمة):. هذا جدول يتضمن عينة من ثلاثين منجزًا وظيفيًا تداوليًا على نفس نمط جدول المنجزات التوليدية التحويلية:

أولاً:	عنوان الكتاب	المؤلف	البلد	السنة	ملاحظات
01	الوظائف التداولية في اللغة العربية	أحمد المتوكل	المغرب	1985م	دار الثقافة الدار البيضاء المغرب
02	مدخل إلي اللسانيات التداولية ترجمة محمد يحياتن	الجيلالي دلاش	الجزائر	1992م	ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
03	عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج	عبد السلام عشير	//	2004م	إفريقيا الشرق المغرب
04	الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية	عبد الله صولة	تونس	2007	ط2 دار الفرابي بيروت
05	الحجاج في البلاغة المعاصرة، بحث في بلاغة النقد المعاصر	محمد سالم محمد الأمين الطلبة	موريتانيا	2008م	دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت
06	لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية	صابر الحباشة	تونس	2010م	دار الحوار اللاذقية سوريا
07	التداوليات علم استعمال اللغة	حافظ علوي وآخرون	المغرب	2011م	عالم الكتب الحديث عمان
08	التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية	عز الدين البوشيخي	المغرب	2012م	مكتبة لبنان ناشرون
09	لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب	ذهبية حمو الحاج	الجزائر	2012م	الأمل للطباعة تيزي وزو الجزائر
10	نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم	محمد حسين مليطان	ليبيا	2014م	دار الأمان، الاختلاف، ضفاف
ثانياً:	عنوان البحث الجامعي	المؤلف	البلد	السنة	ملاحظات
01	تأملات في نظرية المعنى في الفكر العربي القديم (رسالة دكتوراه)	أحمد المتوكل	المغرب	1982م	بإشراف غريماس
02	رسالة في منطق الاستدلال الحجاجي والطبيعي ونماذجه رسالة دكتوراه	طه عبد الرحمان	//	1985م	من جامعة السربون فرنسا
03	العلاقات التركيبية في القرآن الكريم دراسة وظيفية (رسالة دكتوراه)	الزبير سعدي	الجزائر	1989م	جامعة الجزائر
04	النحو الوظيفي وإشكال الكفاية (رسالة جامعية مرقونة)	عز الدين البوشيخي	المغرب	1990م	كلية الآداب مكناس
05	الوظائف النحوية لأحرف العلة في العربية (رسالة ماجستير)	عبد الحليم بن عيسى	الجزائر	1998م	جامعة تلمسان
06	قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء (رسالة دكتوراه)	عز الدين البوشيخي	المغرب	1998م	جامعة المولى إسماعيل مكناس
07	إشكال التواصل والحجاج مقارنة تداولية وعرفية (رسالة دكتوراه)	عبد السلام عشير	//	2000م	كلية الآداب ظهر المهرز فاس
08	معالم لدراسة تداولية وحجاجية للخطاب الصحافي الجزائري المكتوب ما بين 1989-2000م (رسالة دكتوراه)	عمر بلخير	الجزائر	2003م	كلية الآداب بجامعة الجزائر
09	العوامل الحجاجية في اللغة العربية (بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة)	عز الدين الناجح	تونس	2004م	كلية الآداب بمنوبة

رقم	عنوان المقال أو الدراسة	المؤلف	البلد	السنة	جامعة منتوري قسنطينة
10	نحو نظرية وظيفية للنحو العربي (رسالة دكتوراه)	يحي بعبيش	الجزائر	2006م	جامعة منتوري قسنطينة
01	اقتراحات من الفكر اللغوي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي (ضمن ندوة البحث اللساني السيميائي)	أحمد المتوكل	المغرب	1981م	منشورات كلية الآداب جامعة محمد الخامس الرباط
02	اللسانيات الوظيفية	عبد القادر المهيري	تونس	1986م	ضمن كتاب أهم المدارس اللسانية المعهد القومي للتربية تونس
03	تقديم عام للاتجاه البراغماتي	محمد صلاح الدين الشريف	//	//	//
04	سلطة الكلام وقوة الكلمات	أبو بكر العزاوي	المغرب	1991م	مجلة المناظرة المغرب، ع:4
05	بعض خصائص الخطاب	محمد مفتاح	//	2000م	مجلة علامات عدد35.
06	أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية	محمد الشاوش	تونس	2001م	كلية الآداب منوبة، ج:2.
07	الاتجاه الوظيفي في الدرس اللساني العربي	نعيمه الزهري	المغرب	2002م	ضمن ندوة مشتركة بين المغرب ومصر كلية الآداب عين الشق
08	الوظائف التداولية في رواية ربح الجنوب	يحي بعبيش	الجزائر	2002م	علامات عدد:43، مجلد:11
09	البنية الحجاجية في القرآن الكريم سورة النمل نموذجا	الحواسي مسعودي	//	//	مجلة اللغة والأدب الجزائر، ع:12.
10	المرجعية اللغوية في النظرية التداولية	عبد الحليم بن عيسى	//	2008م	مجلة دراسات أدبية مركز البصيرة للبحوث، عدد:1.

## المبحث الثالث: الوظائف التداولية في اللغة العربية عند أحمد المتوكل "عينه":

## تمهيد:

يعتبر أحمد المتوكل من أهم اللسانيين العرب المحدثين ومن أكثرهم نشاطاً وتأليفاً، ورغم ما يمكن أن يلاحظه القارئ أو يشعر به من صعوبة في الأسلوب والأفكار، واستعمال لبعض المصطلحات التي تبدو صعبة لأوّل وهلة، لكن ذلك كله لا يزيح هذا العلم من الفريق الذي أراد أن يمدّ الجسور بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية الحديثة ويوفّق بينهما في شقّها الوظيفي التداولي.

لقد سعى المتوكل إلى إنشاء تيار مستقل عن المدرستين التقليديتين المدرسة الوصفية البنيوية والمدرسة التوليدية التحويلية، فكانت جهوده منصبّة على ما سمّاه باللسانيات الوظيفية أو بالأحرى تطبيق المنهج الوظيفي على النحو العربي<sup>1</sup>.

لقد تبنّى الباحث فكرة التوفيق المعربي في أولى دراساته التي بدأها عام (1982م)، وذلك في أطروحة الدكتوراه بعنوان: (تأملات في نظرية المعنى في الفكر العربي القديم)، التي سعى فيها إلى البحث في التراث اللغوي العربي وتحديداً البلاغي منه عن نظرية اللغويين العرب في المعنى ومقارنتها بالنظريات اللسانية المعاصرة مع دمج تحليلات الأوّل بالخطاب اللساني المعاصر، وكانت فكرة التوفيق المعربي هاجسه في جميع مؤلفاته التي قاربت العشرين مؤلفاً. وكان جهده منصبّاً على البحث عن التماذج اللغوية الصالحة لوصف وتفسير اللغة العربية انطلاقاً من النظريات الغربية، لأنّه بحسب رأيه الطريق الأسلم لدراسة معطيات اللغة العربية، متوخّياً تحقيق الأهداف التالية:

- صياغة النظرية اللغوية العربية القديمة في قالب جديد يسمح بالمقارنة بينها وبين النظريات الحديثة.
- تطعيم النظرية اللسانية بروافد جديدة.
- خلق نموذج لغوي يقوم بوصف اللغة العربية انطلاقاً من النظريات القديمة بعد أن تدرس في إطار النظريات اللغوية الحديثة.

لذا تعتبر جهود المتوكل في هذا المجال من المحاولات الجريئة في عصرنة دراسة اللغة العربية، والتي يشاد بها في أكثر من مناسبة لسانية، وتعدّ نموذجاً للتلقّي الفاعل للفكر اللساني العربي أسسها المتوكل، ومجموعة من الوظيفيين في المغرب الأقصى وبعض المتابعين لهم في الجزائر بشكل خاص<sup>2</sup>.

بدأ أحمد المتوكل مشروعه اللساني بمحاورة نتاج اللغوي العربي القديم، وهي محاورة اتّسمت بعلاقتين:

<sup>1</sup> - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد اباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بيروت، ط2، 2011م، ص698.

<sup>2</sup> - ينظر: الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية، ص67.

أ- علاقة العارض المقارن المقوم.

ب- علاقة المقترض، وكان ذلك في مرحلتين<sup>1</sup>:

- المرحلة الأولى: اهتم فيها المتوكل باستشفاف النظرية الثابوية خلف ما ورد في التراث، نحوًا وبلاغة وأصولًا ومنطقيًا وتفسيرًا في باب الدلالة بأتماطها، فحاول إعادة تنظيم ما توصل إليه، وإعادة صياغته صياغة تقرّبه مما يقابله في الفكر اللساني الحديث، وأن يقارنه بنظريات لسانية حديثة تؤاسره من حيث الموضوعات المبحوث فيها، ومن حيث نمط المقارنة المعتمدة.

- المرحلة الثانية: فقد مدّ بين الفكر اللغوي العربي القديم ونموذج النحو الوظيفي جسرًا مكّنه وهو يرصد معالجة قضايا تداولية في اللغة العربية أن يستعير من مؤلفات اللغويين القدماء ما مسّت الحاجة إليه وما رآه واردًا ومناسبًا.

ولإثبات هذا الأمر سنحاول في هذا المبحث تناول موضوع الوظائف التداولية في اللغة العربية وصفًا وتحليلًا للمبحث عن صلات القرى بين أفكار أحمد المتوكل هذه وأفكار النحاة العرب، والتي تصبّ في اتجاه البحث عن الروابط والتجسير والتوفيق والمؤاخاة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية في فرعها الوظيفي بشكل خاص.

أولاً: الوظائف التداولية في اللغة العربية: إنّ هذا العنوان في الحقيقة هو عنوان كتاب مهم للمتوكل تطرّق فيه لتحليل وظائف اللغة العربية الخمس، وظيفتان داخليتان (البؤرة والمحور)، وثلاث وظائف خارجية (المبتدأ الذيل والمنادى)، رصد المتوكل الوظائف التداولية في اللغة العربية استنادًا إلى نظرية النحو الوظيفي التي ترى أنّ مستويات التمثيل في النحو الوظيفي هي ثلاثة: البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكوّنية، وتتضمّن هذه البنيات تمثيلات تحتيّة لثلاثة أنواع من الوظائف هي: الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية والوظائف التداولية<sup>2</sup>، وقد تمّ التطرّق لهذه الوظائف في المبحث السابق بشكل مختصر، ونظرًا لأهميتها سنخصّص هذا المبحث لهذا الموضوع أساسًا.

- أهمية الوظائف التداولية: الوظائف التداولية تشكّل الأساس الذي تميّز من خلاله النحو الوظيفي عن غيره من الأنحاء الأخرى، لذلك حظيت بعناية خاصّة من الوظيفيين، فإذا كانت الوظائف الدلالية تحدّد دور موضوعات الحمول ولواحقه في الواقعة، وكانت الوظيفتان التركيبيتان ترمزان إلى الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة، فإنّ الوظائف التداولية تحدّد وضع المكونات داخل البنية الإخبارية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 352-353.

<sup>2</sup> - التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 300.

<sup>3</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 441. وينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 94.

لقد اقترح سيمون ديك بالتسوية للمستوى الثالث، مستوى الوظائف التداولية أربع وظائف كما ذكرنا وهي: (المبتدأ Theme)، و(الدليل Tail)، و(البؤرة Focus)، و(المحور Topic)، وقد أضاف المتوكّل وظيفة خامسة وهي: (المنادى Vocative)، نظرًا لورودها في جميع اللغات الطبيعية، ولأهمية دوره في كثير منها، خاصة اللغة العربية.

ولقد أفردت دراسة قائمة الذات (المتوكّل 1985م) للوظائف التداولية في اللغة العربية، حيث تمّ التمييز بين ما هو داخلي من هذه الوظائف، ويتمثّل في وظيفتين أساسيتين، هما: المحور والبؤرة، وهما وظيفتان تسندان وفقًا للسياق (المقامي والمقالي) إلى موضوعين أو لاحقين داخل حمل الجملة نفسه، وبين ما هو خارجي يتمثّل في ثلاث وظائف هي: المبتدأ والدليل والمنادى<sup>1</sup>، والمستجد في النحو الخطاب الوظيفي (هنخفد وماكنزي 2008) في باب الوظائف التداولية\* أنه يهتم جانبين: أولاً: جانب التمثيل لها داخل المكوّن التحوي، وثانياً: إعادة النظر في عددها وتنميطها<sup>2</sup>.

1.1- الوظائف الداخلية: من سائد المعتقدات أنّ الوظيفتين الوجهيتين (الفاعل والمفعول)، ليستا كليتين في مقابل الوظائف الدلالية والتداولية، فإذا كانت بعض اللغات تستغني عن المفعول أو عن الفاعل والمفعول، فاللغات جميعاً تستدعي استخدام الوظائف الدلالية ووظيفتي المحور والبؤرة، إلا أنّ الدراسات التي أُنجزت عن هاتين الوظيفتين الأخيرتين وعن تحقّقهما في مختلف اللغات أثبتت أمرين هما<sup>3</sup>:

- الأمر الأوّل: لوظيفة المحور فروع متعدّدة كالمحور الجديد والمحور المعطى والمحور الفرعي والمحور المعاد، ولوظيفة البؤرة كذلك فروع تختلف باختلاف نوع التّعبير من هذه الفروع: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، التي تتفرّع بدورها إلى بؤرة انتقاء وبؤرة تعويض وبؤرة حصر وبؤرة تعيين، وغيرها ممّا ورد تفصيله في (ديك 1997م)، و(المتوكّل 1993م).

- الأمر الثاني: توحى المعطيات بأنّ فروع كلّ من المحور والبؤرة لا ترد كلّها في جميع اللغات، بل الثابت أنّ اللغات تتعامل معها عن طريق عملية انتقاء.

<sup>1</sup> - ينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 441-443، وينظر: المنحى الوظيفي في البحث اللساني، ص 93-95.  
\* - كما هو معلوم فقد اعتيد في النحو الوظيفي المعيار على رصد الوظائف التداولية (المحور والبؤرة) في البنية التّحتية الدلالية التداولية الموحّدة حيث لا فصل بين الدلالة والتداول، أما في نموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفد وماكنزي 2008) فيجعل من البنية التّحتية بيتين اثنتين منفصلتين، بنية علاقية وبنية تمثيلية، وتم اقتراح أن يمثّل للوظائف التداولية (إلى جانب الوظائف البلاغية) في البنية الأولى (على أن يتمّ رصد الوظائف الدلالية في اتلبنية الثانية)، ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية وقد مثّل له المتوكّل بالترسيمة التالية:

(...) [(فعل خطابي 1]: ... [فحوى خطابي 1]: [(فعل إحالي 1)  
ظ د (فعل حملي 1) ظ د] [فحوى خطابي 1] ((ظ د)/(ظ  
غ)) [(فعل خطابي 1) ((ظ غ)) (...)

للاطلاع أكثر على مستجدات نحو الخطاب الوظيفي بخصوص الوظائف التداولية ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 128 وما بعدها.

<sup>2</sup> - الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 128.

<sup>3</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 152.



وتتنظم الوظائف التداولية الداخلية في نموذج التحوير الخطابي الوظيفي في ثلاث ثنائيات هي، (المحور/التعليق) (البؤرة/الهامش)، (المقابلة/التساوي)<sup>1</sup>.

### 1.1.1- البؤرة:

#### 1.1.1.1- مفهوم البؤرة:

لوعدنا إلى القواميس العربية فقد ورد في القاموس المحيط مثلاً: «بَأْرَ كَمَنْعَ، ابْتَأَّرَ حَفَرَ والبؤرة الحفرة وموقد النار والدخيرة كالتبئير والبئيرة<sup>2</sup>»، ويمكن أن نستنتج من هذا التحديد اللغوي أنّ البؤرة الشيء المشع الظاهر البارز الواضح الذي يجلب الأنظار نظراً لتمييزه وأهميته.

أما اصطلاحاً، فيذكر المتوكّل أنّ التعريف السائد للبؤرة كما اقترحه سيمون ديك الذي يقوم أساساً على أنّ البؤرة وظيفة تداولية تسند إلى المكوّن الذي يحمل المعلومة الأهم أو الأبرز في موقف تواصلية معيّن، والتي يعتقد المتكلم أنّها أخرى بأن تدرج في مخزون معلومات المخاطب (ديك 1997م، 1987م، 1997م)، (والمتوكّل 1985م)، (والبوشياحي 1990م) وهذا التعريف يعني أنّ وظيفة البؤرة تسند إلى المعلومات الجديدة، إنّها أهم معلومة في الحمل<sup>3</sup>، وفي تعريف أحدث يذكر هنجفلد وماكنزي 2008 بخصوص هذه الوظيفة تؤشّر الوظيفة البؤرة إلى إستراتيجية انتقاء المعلومات الجديدة قصد: أولاً: ملء فراغ في مخزون المخاطب، أو ثانياً: تصحيح معلومة من معلومات مخزون المخاطب<sup>4</sup>.

فهذه الوظيفة (البؤرة) هي وظيفة داخلية ضمن نطاق الحمل ومبعث تداوليتها راجع إلى تبعيتها لقصد المتكلم وإرادته، ذلك أنّه إذا كان ترتيب الجملة يعتمد العلاقات القائمة بين إجزائها، فإنّ ترتيب المتكلم لعباراته اللغوية مردّه إلى أمر مرتبط بشروط مقامية تعود إلى قصده وإرادته، فقد يقصد المتكلم من وراء كلامه زيادة معلومة لم تكن متوافرة عند المخاطب، وقد يقصد الحصر أو رفع التوهّم والشك، وكل هذه الأمور أغراض تواصلية لها دورها المؤثر في البنية اللغوية أولها ارتباطها اللغوي بوظيفة البؤرة<sup>5</sup>.

ويمكن أن يعتبر بؤرة ما أُبرزَ خطأً في الأمثلة التالية<sup>6</sup>:

(1) أ- عاد زيد من السفر البارحة. (2) أ- البارحة عاد زيد من السفر (لا اليوم).

ب- حدّثني عمرو البارحة عن مقالته. ب- عن مقالته حدّثني عمرو البارحة (لا عن كتابه).

ج- أعدا ألقاك (أم بعد غد)؟.

<sup>1</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 129.

<sup>2</sup> - القاموس المحيط، ص 345.

<sup>3</sup> - ينظر: الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل في نظرية النحو الوظيفي، ص 110-111، وينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28.

<sup>4</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 129.

<sup>5</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 303.

<sup>6</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 271.

- (3) أ- الذي رأيت البارحة زيد (لا خالد).  
 ب- الذي أعطيت الكتاب عمرو (لا زيد).  
 (5) أ- إنما رأيت البارحة زيدًا.  
 ب- إنما أعطيت الكتاب زيدًا.  
 (4) أ- ما رأيت البارحة إلا زيدًا.  
 ب- ما أعطيت الكتاب إلا زيدًا.  
 (6) أ- عمرو عاد أخوه من السفر.  
 ب- زيد مسافر.  
 ج- هل عاد زيد من السفر.

(7) أ- إنَّ زيدًا مسافر.

ب- إنما زيد مسافر.

ج- أحضر الصيف (أم لا).

### 2.1.1.1- أنواع البؤرة:

يذهب سيمون ديك وآخرون إلى أنه من الممكن أن نُميّز داخل وظيفة البؤرة من حيث نوعها بين ستة أنواع، إلا أنّ المتوكّل عارض تعدّد الأنواع في الوظيفة نفسها، وذلك كي يتسنى تحقيق أحد الأهداف الأساسية للتحو الوظيفي وهو تحقيق الكفاية التمثيلية التي تهدف حسب المتوكّل إلى وضع نحو كلي، لذا آثر المتوكّل في هذا الشأن التمييز بين نوعين فقط، بؤرة الجديد (**Focus of New**)، وبؤرة المقابلة (**Focus of cotrast**)، وهو أمر كاف لوصف البنيات المبارة في اللغة العربية، وفي عدد كبير من اللغات الطبيعية<sup>1</sup>.

لذا وانطلاقًا من التصنيف الذي اقترحه المتوكّل 1985م، واستدلّ على وروده يميّز بين نوعين من البؤرة:

### 1.2.1.1.1- بؤرة الجديد:

وتسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة غير المتواجدة في مخزون المخاطب (يجهلها وهي لا تدخل في القاسم الإخباري بين المتكلم والمخاطب) في موقف تواصلية معيّن، شأن المكوّن المفعول "فنجان قهوة" في الجملة التي تكون جوابًا عن سؤال (استفهام)، ماذا شربت هند؟، الجواب: شربت هند فنجان قهوة<sup>2</sup>.

وهذا المخاطب هو السائل أو المستفسر، هو المقصود في التعريف (المخاطب)، لأنّه يجهل المعلومة (البؤرة)، وقد عبّر عنه علماءنا بقولهم: (خالي الذهن)، وربما هو يعرف أنّ هندًا شربت شيئًا ما قد يكون قهوة أو شايًا أو ماء...، ولكنّه لا يعرفه بالتحديد، وقد يشكّ أنّها شربت القهوة، ولكنّه ليس متأكدًا من ذلك ويحتاج إلى تأكّد ولذلك سأل، ففي هذا المثال الأمر يتعلّق بالمبادر بالكلام (السائل الذي تحوّل إلى مخاطب يسمع جواب سؤاله، وليس المخاطب بوجه عام وذلك

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص28(هامش).

<sup>2</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص442، وينظر الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص28-29.

رفعاً للبس، لأنّ المحيَّب أيضاً كان مخاطباً في بداية الكلام وهو المعني بالسؤال، ولكنّه ليس المعني بلفظ المخاطب الواردة في التعريف. (والبؤرة هنا مرتبطة بموقف تواصلية معيّن سؤال/جواب)، وسمّيت هذه البؤرة ببؤرة الجديد لأنّها تحمل معلومة جديدة بالنسبة للمتلقّي يجهلها من قبل.

إنّ المتوكّل يربط ورود هذا النوع من البؤرة (بؤرة الجديد) بالجمل الاستفهاميّة المصدّرة بأداة استفهام، وكذلك بالجمل الحصريّة التي تدخل عليها أداة الحصر إنّما<sup>1</sup>، وبخصوص أدوات الاستفهام، فقد استثنى المتوكّل أداة الاستفهام (الهمزة) وهي تدخل على الجملة المسندة إليها بؤرة المقابلة، النوع الثاني الذي سيأتي ذكره، ولا تدخل على الجمل المسند إليها بؤرة الجديد، أمّا هل فهي تدخل على بؤرة الجديد المسندة إلى جملة، ويشير المتوكّل إلى ذلك بالقول: "تدخل همزة الاستفهام على بؤرة المقابلة، سواء أكانت بؤرة المقابلة بؤرة مكّون أم بؤرة جملة، ولا تدخل على الجمل المسند إليها بؤرة الجديد"<sup>2</sup>، ولهذا يقول المتوكّل: «وهذا ما قصده النحاة العرب حين قالوا: أنّ الهمزة تستعمل لطلب التّصوّر كما تستعمل لطلب التّصديق»<sup>3</sup>.

أمّا أداة الاستفهام هل، فيذكر: "تدخل هل على بؤرة الجديد المسندة إلى جملة"<sup>4</sup>. أي بؤرة جديد من حيث نوعها وبؤرة جملة من حيث مجالها، وهذه الأداة (هل) بعبارة أخرى لا تدخل على الجمل التي تحتوي على مكّون ميار ولا على الجمل التي تكون البؤرة المسندة فيها إلى جملة برمتها بؤرة مقابلة<sup>5</sup>، ويظهر ذلك كما في الجملتين:

24\* - هل زيداً قابلت، أم خالدًا؟.

25\* - هل سافر زيد أم لا؟.

إنّ الجملتين السابقتين (24)\*، و(25)\* لاحتتان يقول المتوكّل، لأن الأولى تحتوي على مكّون ميار، ولأنّ الثانية تحمل باعتبارها كلاً بؤرة مقابلة<sup>6</sup>.

يقول المتوكّل أنّ النحاة العرب لاحظوا بالنسبة لأداة الاستفهام (هل) أنّها لا تدخل على جملة فعلية مصدّرة باسم كالجمله (24)، إلاّ أنّ هذه الملاحظة لا تعتبر واردة، إلاّ إذا كان المكّون المصدّر في هذا الضّرْب من الجمل مكّوناً مياراً ويعني بهذا أنّ، (هل) تصلح للدخول على جمل استفهامية مصدّرة بمكّون ويحمل وظيفة (المبتدأ) أو وظيفة (المخوّر) كما يظهر من سلامة الجملتين، (26)، (27) يقول المتوكّل:

1 - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص353.

2 - الوظائف التداولية في اللغة العربيّة، ص34، 32. (بتصرف).

3 - المرجع نفسه، ص33، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص345.

4 - المرجع نفسه، ص34.

5 - ينظر: المرجع نفسه، ص33-34.، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص354.

6 - المرجع نفسه، ص34.، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص355.

26- هل زيد قابلته؟.

27- هل زيدًا قابلته؟<sup>1</sup>.

كما لا تدخل (هل) على الجمل التي يكون أحد مكوناتها مسندًا إليه وظيفه البؤرة سواء أكان هذا مُصَدَّرًا في الجملة (حاملًا لوظيفة بؤرة المقابلة)، كالجمل (24) "هل زيدًا قابلت أم خالدًا؟"، أم غير متصَدَّر (حاملًا لبؤرة الجديد)، كما يظهر من لحن الجملة التالية:

28- هل قابلت زيدًا أم خالدًا؟ .

وبالتالي يمكن استخلاص أنّ استعمال أداتي الاستفهام (الهمزة)، و(هل) خاضع للقاعدتين الآتيتين<sup>2</sup>:

29- تدخل همزة الاستفهام على بؤرة المقابلة سواء أكانت بؤرة المقابلة بؤرة مكّون أم بؤرة جملة.

30- تدخل (هل) على بؤرة الجديد المسندة إلى الجملة.

أما أداة الحصر (إنّما)، والتي مثلنا لها في الأمثلة الأولى وبالتحديد في (5 أ، ب)، و(7ب)، والتي يشير اللغويون العرب القدماء إلى أنّها تدخل على الجمل لتأكيد مضمونها (لتقوية الحكم)، وبالتالي فهي تدخل على الجمل المبارة كلاً كما في (7ب)، كما تدخل على الجمل المبارة أحد مكوناتها كما في المثالين (5 أ، ب) وكما يظهر في الجملة: "إنّما زيد شاعر".

فالجملة ملتبسة من حيث مجال البؤرة، ولذلك تحتمل قراءتين اثنتين، قراءة على أساس أنّ البؤرة مسندة إلى المكوّن الواقع في آخرها (شاعر)، وقراءة أخرى على أساس أنّ هذه الوظيفة مسندة إلى (زيد شاعر) ككل<sup>3</sup>.

ويمكن أن نورد الأمثلة التالية لتوضيح بؤرة الجديد<sup>4</sup>:

(8)-س: ماذا قرأت البارحة؟ (10)-س: متى سألقاك؟

(9)-ج: قرأت البارحة كتابًا. (11) ج- سألقاك غدًا.

(12)- عاد زيد من السفر البارحة. (14)- إنّما المسافر زيد.

(13)- هل عاد زيد من السفر. (15)- إنّما زيد شاعر.

(16)- إنّما زيد شاعر. (19)- ج: انتشر الوباء القاتل.

<sup>1</sup> - الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص33، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص354.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص34، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص355.

<sup>3</sup> -- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص355، وينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربي، ص34.

<sup>4</sup> - لمزيد من الأمثلة والتوضيحات، ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص29-32.

(17) - س: ما الخير؟ (20) - ج: تمكنت بلادنا من السيطرة على الوباء.

1.1.2.1.1.1 - أنواع بؤرة الجديد: يميز المتوكل بين نوعين من بؤرة الجديد، يقول في هذا الشأن: «واقترحنا أن نَمَيِّر داخل بؤرة الجديد نفسها بين بؤرتين فرعيتين، بؤرة الطَّلب، وبؤرة التَّميم»<sup>1</sup>، ويمكن أن نمثل لهما بالحوار التالي:

(3) - أ: من قابلت هذا الصَّبَّاح؟.

- ب: قابلت هندًا هذا الصَّبَّاح.

أ- بؤرة الطَّلب: وهي بؤرة تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يطلب المتكلم إضافتها إلى مخزونه<sup>2</sup>. مثل ضمير الاستفهام في الجملة الأولى من الحوار (3 أ): من قابلت هذا الصَّبَّاح؟.

ب- بؤرة التَّميم: وهي بؤرة تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة المضافة، مثل المكوّن "هندًا" في الجملة الثانية من الحوار (3 ب): قابلت هندًا هذا الصَّبَّاح<sup>3</sup>.

1.1.1.1.2 - بؤرة المقابلة:

وتسند إلى المكوّن الذي يحمل معلومة تصحيحية تُعوّض معلومة في مخزون المخاطب يعتقد المتكلم أنّها غير واردة شأن المكوّن "كأس شاي" في قولنا<sup>4</sup>:

أ- لقد شربت هند فنجان قهوة.

ب- لا كأس شاي شربت هند.

هذا النوع من البؤرة يرد في ثلاث بنيات أساسية في اللغة العربية، هي<sup>5</sup>:

1- البنيات التي يتصدّر فيها المكوّن المبرأ كالجمل رقم: (2 أ، ب، ج):

(2) - أ- البارحة عاد زيد من السنفر (لا اليوم).

ب- عن المقابلة حدّثني عمرو البارحة (لا عن كتابه).

ج- أغدًا ألقاك (أم بعد غد).

<sup>1</sup> - الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة ولبنية والتمط، ص 127.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 127.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 126-127.

<sup>4</sup> - ينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص 303.

<sup>5</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 30.

2- البنيات الموصولة، المزحلقة فيها المكوّن المبرّر الممثل لها بالجملتين: رقم (3 أ، ب): والمسماة ب

(3)أ- الذي رأيت البارحة زيد (لا خالد).

ب- الذي أعطيته الكتاب عمرو (لا زيد).

3- البنيات الحصرية والممثل، لها بالجمل:

(4) أ- ما رأيت البارحة إلا زيداً.

ب- ما أعطيت الكتاب إلا زيداً.

(5) أ- إنما رأيت البارحة زيداً.

ب- إنما أعطيت الكتاب زيداً.

كما تظهر بؤرة المقابلة في جملة برمتها المنصدرة بأداة الاستفهام (الهمزة)، كما في الجملة (7ج) التالية:

أحضر الضيوف (أم لا؟).

1.1.1.2- أنواع بؤرة المقابلة: بعد أن تبين أنّ بؤرة المقابلة لا تكفل الفرق بين التراكيب البؤرية من قبيل (4أ-

ه) انطلق ديك (1997م، أ) مما اقترحه المتوكّل، وفرّج هذه البؤرة على أساس التمييز بين خمس بؤر، هي<sup>1</sup>:

أ- بؤرة التعويض: يمكن التمثيل لها بالمثالين:

(4) أ- لا، هنداً قابلت هذا الصّباح.

ب- لا، التي قابلتها هذا الصّباح هند.

وهنا يعتقد المتلقّي أنّ المعني بالمقابلة غير هند، وهند عوّضت الشّخص الآخر في هذه المعلومة.

ب- بؤرة الحصر: يمكن التمثيل لها بالمثالين:

(4) ج- لا، ما قابلت إلا هنداً هذا الصّباح.

د- لا، إنما قابلت هذا الصّباح هنداً.

والمتلقّي هنا يحسب أنّ المتكلّم قابل الكثير غير هند، والمتكلّم حصر الأمر في هند فقط.

<sup>1</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 126-127.

ج- بؤرة التوسيع: التي يمكن التمثيل لها بالمثل:

(5)أ- لم أقابل زينب اليوم فقط بل كذلك هنداً.

والمتلقي كان يعتقد أن زينب فقط هي التي قابلها المتكلم، فوسّع المتكلم المجال ليشمل هنداً كذلك.

د- بؤرة الإبطال: التي يمكن أن تمثل لها بالمثل:

(5)ب- لا ، لم أقابل زينب.

فللمتكلم أبطل المعلومة التي يحملها المخاطب بخصوص زينب.

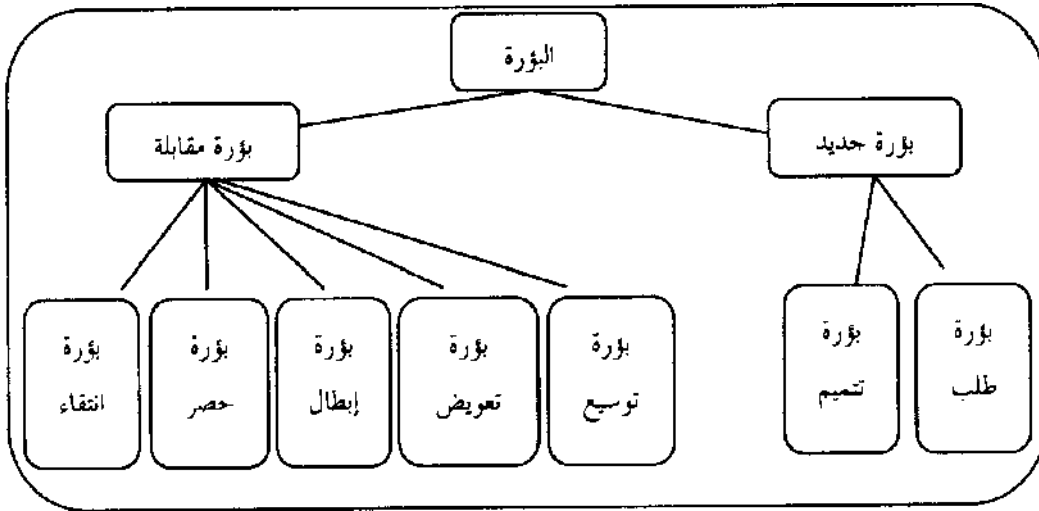
هـ- بؤرة الانتقاء: ويمكن التمثيل لها بالمثل: (6)ب):

(6) أ- أتشرب شايًا أم لبنًا؟.

ب- لبنًا، أشرب من فضلك.

فللمتلقي المقصود بالاسفهام أن ينتقي ويختار الشاي أو اللبن.

وهذا المخطط أنواع البؤرة والفروع التي تتفرع عن كل فرع<sup>1</sup>.



<sup>1</sup> - الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 128.



### 3.1.1.1- كيفية التمييز بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة:

في سياق حديثه عن التمييز بين هذين النوعين من البؤرة يذكر المتوكل أنّ بؤرة الجديد ترد في طبقة مقامية يكون المخاطب فيها جاهلاً للمعلومة، والمتكلم يسعى ويريد إبلاغه هذا الخبر أو أنّ المتكلم يعتقد بجهل المخاطب لها، ويكون هذا في البنى الخبرية المجردة، فضلاً عن كونها ترد في حال جهل المتكلم بالمعلومة.

وعبر المتوكل عن ذلك بالقول: تطابق بؤرة الجديد الطبقة المقامية (ط ق 1) - المشتملة على مقامين:

ط ق 1

مقام (1) - يجهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلم إعطاءه إياها (أو يعتبر المتكلم أنّ المخاطب يجهلها).

مقام (2) - يجهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها (في حالة الاستفهام).

أما بؤرة المقابلة فتطابق طبقتين مقاميتين (ط 2، و ط 3)، وتشمل الأولى على مقامين اثنين<sup>1</sup>:

ط ق 2

مقام (1) - يتوفر المخاطب على مجموعة من المعلومات، ينتقي المتكلم المعلومة التي يعتبرها واردة.

مقام (2) - يتوفر المتكلم على مجموعة من المعلومات، يطلب المتكلم من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة (في حالة الاستفهام).

ط ق 3

يتوفر المخاطب على المعلومة التي يعتبرها المتكلم معلومة غير واردة، يصحح المتكلم معلومة المخاطب.

ويقترح المتوكل دعماً للتمييز بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة رائزين اثنين، رائز (سؤال/جواب)، ورائز (التعقيب).

### 1.3.1.1.1- رائز سؤال/جواب: حيث تعتبر أجوبة طبيعية للأسئلة المحتوية على اسم استفهام الجمل التي تشتمل

على مكوّن مسندة إليه بؤرة الجديد، كما يظهر في الحوار التالي:

س- (8): ماذا قرأت البارحة؟

ج- (9): قرأت البارحة كتاباً.

<sup>1</sup> - الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 29-30.

ولا تعتبر أجوبة طبيعية للأسئلة المحتوية على اسم استفهام الجمل المشتملة على بؤرة مقابلة (أي الجمل التي تنتمي إلى الأنماط البنيوية الثلاثة التي ذكرناها سابقاً).

س-(8): ماذا قرأت البارحة؟.

ج-(10): كتاباً قرأت البارحة.

ج-(11)\*: الذي قرأته البارحة كتاب.<sup>1</sup>

ج-(12)\*: ما قرأت البارحة إلا كتاباً.

ج-(13)\*: إنما قرأت البارحة كتاباً.

**2.3.1.1.1- رائر التعقيب:** يطلق مصطلح التعقيب على العبارات المصدرّة بحرف التنفي (لا) أو بحرف الإضراب (بل) ويستعمل إلحاق هذا الضرب من العبارات بأواخر الجمل رائرًا لوجود بؤرة المقابلة.

فالجملة التي يكون فيها المكوّن المبأر مصدرًا (أي مسندًا إليه بؤرة المقابلة) تبدو اللغة العربية أكثر قابلية لإضافة هذا النوع من التعقيب من التي لا يتصدرّ فيها المكوّن المبأر، (أي التي يكون المكوّن المبأر حاملاً لبؤرة الجديد).

(14)- شايًا شرب خالد (لا لبنًا).

(15)-؟؟ شرب خالد شايًا (لا لبنًا).

(16)- ما شايًا شرب خالد (بل لبنًا)

(17)-؟؟ ما شرب خالد شايًا (بل لبنًا).<sup>2</sup>

### 2.1.1- المحور:

المحور هو الوظيفة التداولية الثانية في نطاق الحمل ومبعث تداوليتها راجع إلى أنّها تتمثل وضعًا تخابريًا بين المتكلم والمخاطب يتمثل في أنّ المكوّن الشاغل لتلك الوظيفة يحمل معلومة يتقاسمها كل من المتكلم والمخاطب، ولأنّها كذلك فغالبًا ما ينصرف الحديث إليها، فتكون مدار الكلام ومحط الاهتمام .

نعتبر محورًا (Topic) ما وضح خطأ في الأمثلة التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص30، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص305.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص31، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص305

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص67-68.

- (1) - أ: متى رجع زيد؟  
 - ب: رجع زيد البارحة.  
 (2) - أ: من قابل زيدًا.  
 - ب: قابل زيدًا عمرو.  
 - ج: رجع البارحة زيد.  
 (3) - أ: من أعطى زيد الكتاب.  
 - ب: أعطى زيد الكتاب عمرًا.  
 (4) - أ: كيف حال زيد؟  
 - ب: زيد مريض.  
 - ج: أين زيد؟  
 - د: زيد في الدار.  
 (5) - أ: عندي كتاب.  
 - ب: في الدار رجل.  
 (6) - أ: كيف كان حال زيد؟  
 - ب: كان زيد متعبًا.  
 - ج: أين كان زيد؟  
 - د: كان زيد في الدار.  
 (7) - أ: ماذا فعلت في الليلة الماضية؟  
 - ب: في الليلة الماضية قرأت كتابًا.  
 (08) - أ: اللحم، الرّطل بعشرين درهماً.

- ب: زيد أبوه مسافر.

(09)- أ: الكتاب، قرأت هـ (رفع الكتاب).

- ب: زيد، قابلت هـ (رفع زيد).

- ج: الضيوف، حضر وا.

- د: الطالبان، نجح ا.

(10)- أ: زيدًا قابلته.

- ب: الكتاب قرأته (بنصب الكتاب).

### 1.2.1.1 - مفهوم المحور:

ورد في المعجم الوسيط تعريف للمحور، بأنه: عود من حديد، أو غيره تدور عليه البكرة، وفي الهندسة الخط المستقيم، الواصل بين قطبي الكرة (القطر)، ومحور الإيزيم ما يدور حوله (ج) محاور<sup>1</sup>، ويفهم من التعريف اللغوي أنّ المحور أمر يشترك فيه الاهتمام بين الطرفين (المتكلم والمخاطب)، وأهميته هي قاسم مشترك بينهما.

أما اصطلاحًا، فيمكن تعريف الوظيفة المحور بأنها وظيفة تداولية تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة المتحدّث عنها داخل الحمل بتعبير ديك (1997م) أو ما يشكّل "المتحدّث عنه" داخل الحمل "Predication"، المحور هو الذات (بالمعنى الواسع) التي تشكّل محط الخطاب أو الذات التي تشكّل حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما أو الذات التي يُحمل عليها شيء ما في مقام معيّن كما يقول ديك (1978م)، أو الذات التي تدلّ على ما يشكّل محط الحديث داخل الحمل ديك (1989م)<sup>2</sup>، وفي نموذج نحو الخطاب المستجد (هنخفدل وماكنزي 2008) بيّنا بأن الوظيفة المحور تسند إلى فعل إحالي/فعل حملي داخل طبقة الفحوى الخطابية من فعل خطابي، للتأشير إلى كيفية تعالق الفحوى الخطابي المتدرّج بالمكوّن السياقي<sup>3</sup>.

ولنأخذ الجملتين (1 أ، ب) المذكورتان أعلاه:

(1)- أ: متى رجع زيد.

- ب: رجع زيد البارحة.

<sup>1</sup> - المعجم الوسيط، ص 206 (بتصرف).

<sup>2</sup> - الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي، ص 115.

<sup>3</sup> - ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 129.



(4ب) - زيد مريض .

تشكل البنية (14) البنية الحملية (1ب):

(14) مض رجع ف (س<sup>1</sup>: زيد (س<sup>1</sup>)) منف فا .

(س<sup>2</sup>: البارحة (س<sup>2</sup>)) زم .

وتسند الوظيفتان التداوليتان المحور (مح)، وبؤرة الجديد (بؤجد) للموضوعين (س<sup>1</sup>)، و (س<sup>2</sup>) على التوالي، باعتبار أنّ الأول يدلّ على الشّخص المتحدّث عنه، والثاني يتعلّق بالمعلومة خارج المعرفة المشتركة بين الطرفين (معلومة جديدة للمخاطب) وينتج عن إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية البنية الوظيفية (16):

(16) مض رَجَع ف (س<sup>1</sup>: زيد (س<sup>1</sup>)) منف فا مح .

(س<sup>2</sup>: البارحة (س<sup>2</sup>)) زم بؤجد .

ويحمل الوظيفة المحور الموضوع أو اللاحق المحيل على الذات (شخص أو شيء أو غيرهما) التي تشكل " محط الحديث " في موقف تواصلية معيّن كما هو الشأن للمكوّن "هند" في مقطع الحوار هذا:

(29) أ- ماذا شرب هند؟ .

ب- شربت هند فنجان قهوة<sup>1</sup> .

واللغة العربية كغيرها من اللّغات تجتمع فيها وظيفة المنفذ والفاعل والمحرور في مكوّن واحد ويطلق عليه في أدبيات اللسانيات الوظيفية مصطلح "الفاعل التّمودجي"<sup>2</sup> .

#### 1.2.2.1.1 - قيد إسناد وظيفة المحور:

1.1.2.2.1.1 - قيد أحادية الإسناد: تتمّ الإشارة إلى هذا القيد في المبحث الماضي، حيث يخضع إسناد وظيفة المحور للقيد العام الضّابط لإسناد الوظائف (قيد الأحادية)، حيث تسند الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية إلى موضوعات الحمل على أساس:

أ- لا موضوع يأخذ أكثر من وظيفة دلالية أو أكثر من وظيفة تركيبية أو أكثر من وظيفة تداولية داخل الحمل نفسه .

<sup>1</sup> - المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص442 .

<sup>2</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص95، وينظر: المنهج الوظيفي في البحث اللساني، ص443 .

ب- بيد أنه يمكن إسناد نفس الوظيفة التداولية إلى أكثر من مكّون واحد في نفس الحمل أي أنه يمكن إسناد وظيفة المحور إلى أكثر من مكّون ويظهر ذلك في البنية (21)، للجملة (3ب):

(3ب) - أعطى زيد الكتاب عمراً.

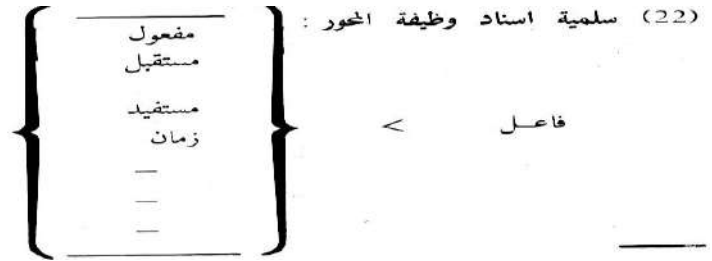
(21) مض أعطى ف (س<sup>1</sup>: زيد (س<sup>1</sup>)) منف فا مح.

(س<sup>2</sup>: كتاب(س<sup>2</sup>)) مت مف مح.

(س<sup>3</sup>: عمرو (س<sup>3</sup>)) مستق يؤجد.

2.1.2.2.1.1 - سلمية إسناد وظيفة المحور: يمكن إسناد وظيفة المحور إلى أي مكّون من مكّونات الحمل إذا كان دالاً على " محدث عنه" غير حامل لوظيفة تداولية أخرى (مبتدأ، ذيل، بؤرة، منادى).

فيمكن مثلاً إسنادها إلى المكّون الفاعل، كما في الجملة (1أ: متى رجع زيد؟)، و(1ب: رجع زيد البارحة)، ففي الجملتين زيد يحمل الوظيفة التركيبية الفاعل، وكذلك يمكن إسنادها إلى المكّون المفعول، كما في الجملتين: (2أ: من قابل زيداً؟)، و(2ب: قابل زيداً عمرو)، ففي الجملتين يحمل "زيداً" الوظيفة التركيبية المفعول، كما يمكن إسنادها للمكّون الزمان، كما في الجملة: (2ج: رجع البارحة زيد)، غير أنّ الفاعل يأخذ الأسبقية في أن تسند إليه وظيفة المحور على بقية المكّونات حين وروده في الجملة، لذا اقترح المتوكّل السلمية التالية لمسألة أسبقية إسناد الوظيفة المحور<sup>1</sup>:



3.2.1.1 - إعراب المكّون المحور:

إنّ الانتقال من البنية الوظيفية إلى البنية المكّوتية يتم في النحو الوظيفي بتطبيق قواعد التعبير المشتملة إسناد الحالات الإعرابية وقواعد الموقعة وقواعد إسناد النبر والتنغيم، وتطبق مجموعة القواعد هذه على أساس المعلومات الموجودة في البنية الوظيفية.

يختلف إسناد الحالات الإعرابية إلى المكّونات حسب انتمائها أو عدم انتمائها إلى الحمل (المحمول وموضوعاته) فالمكّونات الخارجيّة كالمبتدأ والمنادى والذيل وبعض أنماط الذبول تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها التداولية (المبتدأ

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص74.



المنادى ، الذيل) نفسها، أما المكوّنات الدّاخلية فإنّها تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى وظيفتها الدّلالية أو وظيفتها التّركيبية وذلك وفقاً للمبدأ التّالي<sup>1</sup>:

أ- الوظائف الدّلالية فقط (المتقبّل، المستفيد، الزّمان، المكان...)، تأخذ حالتها الإعرابية وفق هذه الوظيفة (الحالة الإعرابية التّصّب إذا لم تسبق بحرف جر).

ب- إذا كان المكوّن يحمل بالإضافة إلى الوظيفة الدّلالية وظيفة تّركيبية (فاعل أو مفعول)، فإنه يحمل الحالة الإعرابية المناسبة لوظيفته التّركيبية، الرفع إذا كان فاعلاً أو التّصّب إذا كان مفعولاً).

وهذا يعني أنّ الوظائف التداولية تحدّد الحالة الإعرابية بالنسبة للمكوّنات الخارجيّة (المبتدأ، المنادى ، والذّيل)، أي إذا لم يكن للمكوّن وظيفة أخرى دلالية أو تّركيبية، لكن ليس لها دور- أي الوظائف التداولية- في تحديد الحالة الإعرابية للمكوّنات الدّاخلية في اللّغة العربيّة، فالحور أو البؤرة يأخذان الحالة الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية.

وباعتبار المحور مكوّناً داخليّاً، فإنّه يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدّلالية أو التّركيبية إذا كان حاملاً بالإضافة إلى وظيفته الدّلالية وظيفة الفاعل، أو المفعول، ففي الأمثلة السّابقة<sup>2</sup>:

- (1أ)- متى رجع زيدٌ؟ ← الحالة الإعرابية الرفع وفق وظيفة التّركيبية الفاعل.
- (2ب)- قابل زيداً عمرو. ← الحالة الإعرابية التّصّب وفق الوظيفة التّركيبية المفعول.
- (2د)- رجع البارحة زيدٌ. ← الحالة الإعرابية التّصّب وفق الوظيفة الدّلالية الزّمان.
- (4ب)- زيدٌ مريضٌ ← الحالة الإعرابية الرفع وفق الوظيفة التّركيبية الفاعل.

#### ملاحظة خاصّة:

ما نلاحظه بشكل واضح هنا أنّ المتوكّل يعتبر الجملة التي تحتوي فعلاً فعلية، بغض النظر قُدّم الفاعل أو أُخّر، وهذا يعني أنّ المبتدأ الذي يكون خبره جملة فعلية يعتبره فاعلاً، وإن كانت القضيّة ترجع إلى مسألة كون الاسم داخل الحمل أو خارجه، ففي الجملة الأخيرة (4ب زيد مريض) لا يعتبر المتوكّل (زيد) في الجملة الأخيرة مبتدأً، لأن المبتدأ في نظره هو مكوّن خارج الحمل بينما زيد في المثال يقع داخل الحمل (محور)، ويشغل وظيفة الفاعل تّركيبياً، وهذه مخالفة صريحة لرأي التّحاة البصريين في مسألة اعتبار الجملة الاسميّة التي يكون خبرها جملة فعلية، ويخالف البصريين والكوفيّين في اعتبار "زيد" في جملة "زيد مريض" فاعلاً لا مبتدأً كما يتفق التّحاة.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربيّة، ص75-76.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص76.

يقول المتوكل: «يعتبر التحاة العرب القدماء أنّ المكوّن المتصدّر للحمل الممثل له بالجملة (4 ب) مبتدأ يأخذ الحالة الإعرابية الرّفْع بقتضي وظيفة الابتداء، سيثبت حين الحديث عن موقع المحور خلافاً لما يذهب إليه التحاة العرب القدماء أنّ المكوّن المتصدّر لهذا التّمط من البنيات مكوّن داخلي تسند إليه بهذا الاعتبار وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية، ويأخذ بالتالي حالته الإعرابية الرّفْع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إليه<sup>1</sup>».

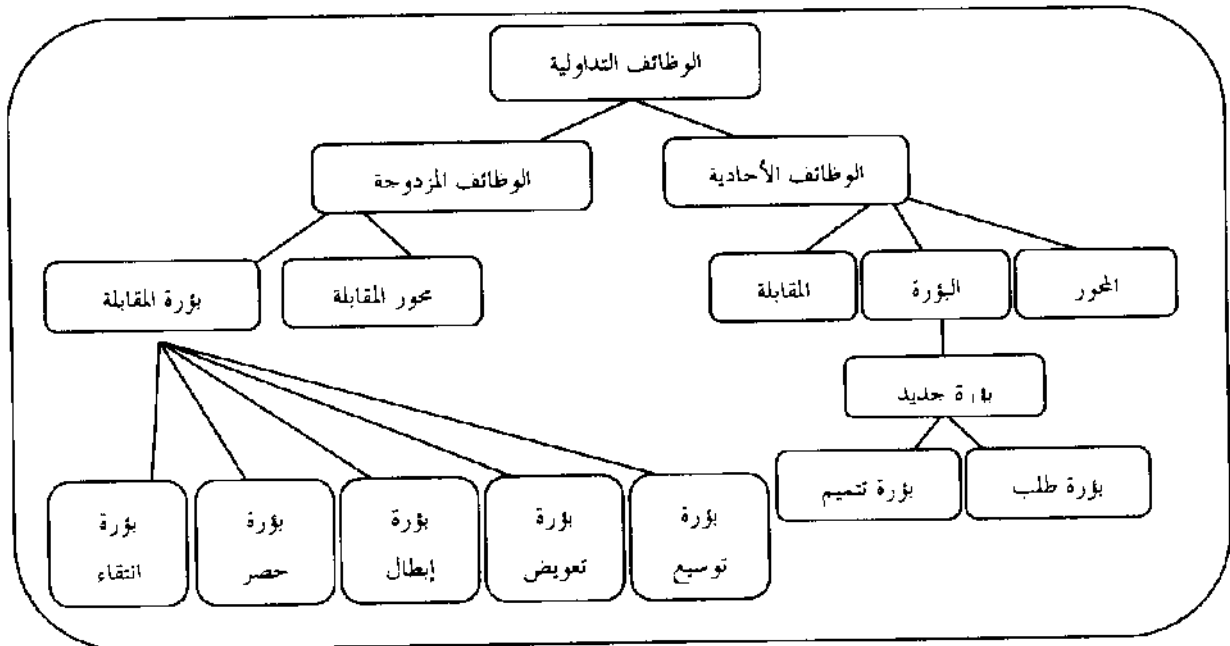
ولا يمكن أن يماثل هذا المكوّن خلافاً لرأي نحاتنا-يقول المتوكل- من حيث الوظيفة الابتداء، وبالتالي الإعراب للمكوّن المتصدّر للحمل التي هي من قبيل:

(27)- زيد، علمت أنه عاد من السفر.

(28)- زيد، أخوه متفوق في الدراسة.

حيث إنّ المكوّن زيد في التركيبين مكوّن خارجي بالنسبة للحمل، لا يحمل بهذا الاعتبار وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية، وإنما يحمل وظيفة تداولية فحسب (وظيفة المبتدأ)، ويأخذ بالتالي حالته الإعرابية الرّفْع بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها<sup>2</sup>.

وفي الأخير يمكن أن نختم الوظيفتين الداخليتين (البؤرة والمحور) بهذا المخطط وفق تصوّر هنخفد وماكنزي، علماً أنّ الوظيفة المقابلة تعني رغبة المتكلم في إبراز التباين الإخباري بين (أ) فحويين إخباريين (أو أكثر)، أو (ب) بين فحوى خطابي والمعلومات المتوافرة في المكوّن السياقي<sup>3</sup>.



<sup>1</sup> - الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 77.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 77-78، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 355-356.

<sup>3</sup> - الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص 129، 131..

## 2.1- الوظائف الخارجية: الوظائف الخارجية كما ذكرنا ثلاث هي: المبتدأ والذيل والمنادى.

ويطلق على هذه الوظائف اسم خارجية كونها تسند إلى مكونات تتموقع خارج الجملة كما يتضح من الترسيم:

$$(36) \alpha \# [\text{محمول (س1)...(سن) (ص1)...(صن)}] \# \alpha$$

حسب  $\alpha$  = مكون خارجي؛ # = فاصل تضريري

### 1.2.1- المبتدأ:

1.1.2.1- مفهوم المبتدأ في النحو الوظيفي: يعرف ديك (1978م) المبتدأ theme قائلاً: يختص المبتدأ مجال الخطاب universe of discourse الذي يعتبر الحمل predication بالنسبة إليه واردةً relevance، فهذه الوظيفة كغيرها من الوظائف التداولية مرتبطة بالمقام، إذ تسعف المتكلم في تحديد مجال الخطاب قبل إنتاج الخطاب نفسه وينبني على هذا إدراج معارف المتكلم في الاعتبار<sup>1</sup>، وقد أشار المتوكل في إطار حديثه عن المبتدأ إلى المقولات التي يمكن أن تلحق بهذه الوظيفة في اللغة العربية، ومن ذلك المركب الاسمي، كما في الجملة: (1، 2، 3، 4، 6) والجملة<sup>2</sup>.

(1) أ- زيد ، أبوه مريض. (4) أ- أما زيد ، فأخوه شاعر.

ب- زيد ، قام أبوه. ب- أما زيد ، فلم يهتم بقدمه أحد.

(2) أ- السمن ، منوان بدرهم. (5) أ- أما أنك وقد نجحت في الامتحان، فذلك ما كنت أتوقع.

ب- البر ، الكر بستين. ب- أما أنك تمتاز في كتابة الأقصوصة، فذلك ما لا يقنع به أحد.

(3) أ- زيد ، هل لقيت أباه؟. (6) أ- زيد ، سافر إلى الجنوب.

ب- زيد ، إن تكرمه يكرمك. ب- الجنود ، رجعوا من الحرب منتصرين.

ولشرح المبتدأ، يمكن أن نشرح المثال: (1) زيد ، أبوه مريض.

زيد ← مبتدأ.

أبوه مريض ← حمل.

<sup>1</sup> - الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي، ص118، وينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص115.

<sup>2</sup> - الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص113-114.

فهذه الجملة تتكوّن من ركنين أساسيين في التحو الوظيفي، هما المبتدأ (زيد)، والحمل (أبوه مريض)، وهو الذي يحدّد المجال الذي يعتبر إسناد مجموع الحمل إليه وارداً، وهذا يعني أنّ المبتدأ عنصر يقع خارج الحمل كما يذهب المتوكّل، وليس داخله كما يعتقد النحاة.

ويوضّح المتوكّل تعريفه هذا من خلال تحليل الجملتين :

(8): أمّا مرّاكش، فإنّ منارتها من الآثار الخالدة.

(9)\*: أمّا الدار البيضاء، فإنّ منارتها من الآثار الخالدة<sup>1</sup>.

فالحمل في الجملة (8) "فإنّ منارتها من الآثار الخالدة" يعتبر وارداً بالنسبة لمرّاكش، لكون المنارة موجودة فيها فعلاً بمعنى أنّ ما نسب لمرّاكش حقيقي، كلام صادق، ولكن المبتدأ "أمّا مرّاكش" ليس ما يهم المخاطب بل الحمل "فإنّ منارتها من الآثار الخالدة"، فهو الذي يعتبر معلومة جديدة، أمّا الجملة (9)\* فهي لاحنة بحسب المتوكّل لعدم ورود الحمل "فإنّ منارتها من الآثار الخالدة" على "الدار البيضاء"، وذلك لعدم وجود منارة بتلك الصّفة بوصفها معلماً شهيراً ومميّزاً.

وبهذا يمكن القول بأن ورود الحمل بالنسبة للمبتدأ مرتبط بصدق أو واقعيّة أو منطقيّة مضمون الحمل أو مستقيم حسن بتعبير سيبويه في الكتاب.

ملاحظة: بالنسبة لجملة مثل:

(10) - هو زيد قائم.

رغم إمكانية اعتبار الضمير "هو" مبتدأ، إلا أنّه يخالف تعريف المتوكّل للمبتدأ من حيث أنّه يحيل على مضمون الجملة المحمولة عليه نفسها، وقد سمّاها النحاة العرب "ضمير القصّة".

2.1.2.1 - مقولات المبتدأ: يمكن أن يشغل وظيفة المبتدأ كما يذهب المتوكّل، وكما ورد في الأمثلة، مركّب اسمي، أو جملة كاملة<sup>2</sup>:

(1) أ- زيد، أبوه مريض. ← مركّب اسمي.

ب- زيد، قام أبوه. ← مركّب اسمي.

(2) أ- السّمّن، منوان بدرهم. ← مركّب اسمي.

(4) أ- أمّا زيد، فأخوه شاعر. ← مركّب اسمي.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 116-117، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 308-309.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 117.

(5) أ- أما أنك قد نجحت في الامتحان، فذلك ما كنت أتوقع. ← جملة.

ب: أما أنك تمتاز في كتابة الأقصوصة، فذلك ما لا يقتنع به أحد. ← جملة.

**3.1.2.1- إحيائه:** الإحالية هي فعل تداولي لأنها ترتبط بموقف تواصلية معين، وهي ترتبط بمعنى أدق بمخزون المخاطب كما يتصوره المتكلم أثناء الخطاب، ودليل ذلك أن الإحالة على ذات ما يمكن أن تتم بواسطة ضمير أو اسم أو مركب اسمي معقد، وفقاً لتقديرات المتكلم للإمكانات المتوافرة لدى المخاطب، للتعرف على الذات المعنوية بالإحالة وبالتالي فهي عملية تعاونية تستهدف تمكين المخاطب من التعرف على الذات المقصودة وانتقائها من بين مجموعة من الدوال<sup>1</sup>.

يُشترط في المبتدأ أن يكون عبارة إحيائية (محيلة)، أي يكون المخاطب قادراً على التعرف على ما تحيل إليه، ولتكون عبارة ما إحيائية<sup>2</sup>:

- يشترط في المبتدأ أن يكون معرّفاً كما يدلّ على ذلك لحن الجملتين التاليتين (باعتبارهما جملتين يبدأ بهما الخطاب):

(12)- رجل ، رأيت أباه.

(13)- فتاة، هل لقيت أباه؟.

وهذا اللحن تداولي ناتج عن عدم احترام مبدأ الاتفاق على مجال الخطاب الذي يجب أن يحصل في كلّ عملية تخاطب بين الطرفين، حيث شغل مكان المبدأ اسم نكرة وهو ما لا يعتد به تداولياً لعدم احترام مبدأ مهم تنبّه إليه النحاة بوجوب أن يكون المبتدأ معرفة أو أن يُبتدأ بنكرة في حالات خاصّة معروفة (كأن يسبقه خبر شبه جملة، أو أن تكون معطوفة...)، ليست هذه الجملة من ضمنها، حيث لم يخرج الكلام من حيز الإبهام، غير أنّ الملاحظ أنّ المتوكّل:

- لا يعتمد المتوكّل المعيار التركيبي لتحديد معرفيّة المبتدأ (دخول (أل) التعريف، الإضافة، الوصف...)، بل يعتمد معياراً تداولياً هو إحيائية المبتدأ. ذلك أنّ هذه الشروط التي وضعها النحاة للمبتدأ قد لا تكون كافية تداولياً لنجاح عملية الاتصال وتحققها بين الطرفين.

والإحالية حسب مفهوم المتوكّل هي قدرة المخاطب على التعرف على ما تحيل إليه العبارة (تعرفه على المقصود منها) سواء كان المحال عليه فرداً معيّناً أو مجموعة، كما في الجملتين:

(1)أ: زيد، قام أبوه.

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات التداولية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، أحمد المتوكّل، دار الأمان، الرباط، دط، 2001م، ص138.

<sup>2</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص118-120.

(14) - الإنسان، قد تأكّدت من ضعفه.

وما يؤكّد تداولية المبتدأ أن إحيائيته مرتبطة بالمقام أو ما سماه المتوكّل "الوضع التخابري"، أي المعرفة المشتركة بين الطرفين، وذلك لأنّ نفس العبارة قد تكون كافية في وضع تخابري وغير كافية في وضع تخابري آخر، فعلى سبيل المثال فكلمة "الشجرة" المعروفة بـ: (أل) في الجملة:

(15) - الشجرة، تساقطت أوراقها.

يمكن أن تكون إحيائية إذا كان المخاطب على علم مسبق بتلك الشجرة، كالأخ الذي يحدث أخاه عن شجرة في بيتهم، وقد تكون غير إحيائية إذا كان المخاطب ليس له علم مسبق بها.

4.1.2.1 - خارجية المبتدأ: تكمن خارجيّة المبتدأ في النحو الوظيفي عند المتوكّل في كونه لا يشكّل موضوعاً من موضوعات الفعل (أو ما يشبهه) بخلاف الوظائف الداخليّة (البؤرة والمحور)، ويظهر ذلك<sup>1</sup>:

أ- أنه لا يخضع - أي المبتدأ - لقيود الانتقاء التي يضعها الفعل أو ما يشبهه بالنسبة لموضوعاته، ففي الجملة:

(24) - الكتاب، شرب مؤلّفه شيئاً.

فالفعل في الحمل ينتقي موضوعيه (الفاعل والمفعول)، بمقتضى (حي) و(سائل) على التوالي، ولكنّه لا ينتقي المبتدأ.

ب- المبتدأ في النحو الوظيفي غير خاضع لمطابقة المحمول، كما يظهر من مقارنة الحمل:

(25) أ- الفتاة، أخواها مسافران. ← مبتدأ (لا يطابق المحمول ويقع خارج الحمل).

ب- الفتاة، جاء أخواها. ← مبتدأ (لا يطابق المحمول ويقع خارج الحمل).

(26) \* - الفتاة جاءت أخواها. ← محور (يطابق المحمول ويقع داخل الحمل).

ج- في اللغة العربيّة قد يتطلّب المبتدأ رابطاً كالضمير يربطه بالجملة التي تليه، مثل الجملتين (1أ، ب)، وقد يكون هذا الرّابط ليس ضروريّاً في جميع الأحوال، كما في الجملتين، (2أ، ب)

د- غالباً المبتدأ لا يدخل في حيّز القوّة الإنجازيّة للجملة (الحمل، المحمول وموضوعه)، في إطار نظريّة الأفعال الكلاميّة وهو ما يظهر في الجمل السّابقة، كالجمل (1أ، ب، 2أ، ب، 3أ، ب...)، غير أنّه - أي المبتدأ - قد ينفرد بقوّة إنجازيّة خاصّة تخلف عن القوّة الإنجازيّة للحمل، كالأستفهام الذي قد يكون قوّة إنجازيّة مواكبة للمبتدأ، وذلك في مثل الجملة:

(35) - زيد؟ لقد عاد أبوه من السفر اليوم.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 122-126.

5.1.2.1- إعرابه:

يأخذ المبتدأ (المكوّن الذي يأخذ هذه الصّفة) حالته الإعرابية بحكم هذه الوظيفة، والحالة الإعرابية التي يأخذها المبتدأ بحكم وظيفته التداولية هي الرفع، كما هو ملاحظ في الجمل السابقة، كالجمل (1أ، ب، 2أ، ب، 3أ، ب)<sup>1</sup>.

6.1.2.1- تقاطعات المبتدأ مع بقية الوظائف: يتقارب المبتدأ في النحو الوظيفي خاصّة في اللّغة العربيّة مع المحور والدليل والبؤرة، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى الخلط بينها وبينه، وهو ما وقع لنحائنا العرب القدماء يقول المتوكّل.

1.6.1.2.1- المبتدأ/المحور: يقول المتوكّل يطلق في الفكر اللّغوي العربي القديم مصطلح المبتدأ على مفاهيم متباينة فلم يميّز النّحاة القدماء وأغلب اللّغويين العرب المحدثين بين وظائف المركّبات الاسميّة الواردة في الجمل:

(1أ- زيد ، أبوه مريض. (41أ- أبوه قائم، زيد.

ب- زيد ، قام أبوه. ب- لقيت أباه، زيد.

(39أ- زيد منطلق. (43أ- في الدّار زيد.

ب- محمد مسافر. ب- اليوم اللقاء<sup>2</sup>.

(40أ- عندي كتاب.

ب- في الدّار رجل.

لقد اعتبر النّحاة كل المركّبات المشار إليها في الجمل تحمل وظيفة المبتدأ، نظراً للتقارب الكبير بين المحور والمبتدأ وذلك يظهر في<sup>3</sup>:

- تشابه تعريفهما كوظيفتين تداوليتين إذ المحور يقوم تعريفه على كونه "محدّث عنه".

- تجاورهما من حيث الموضوع حين يتصدّر المحور الجملة، كما في الجملتين: (39أ) - زيد منطلق، فزيد محور لأنه يقع داخل الحمل، و(39ب) - محمد مسافر، فمحمد محور لأنه يقع داخل الحمل، وليس خارجه.

- تماثل إعرابهما إذ يرفع المحور في غالب أحواله.

- اقتضاؤهما معاً للمعرفة (خضوعهما معاً لشرط الإحالية)، خاصّة حين تصدّر المحور الجملة.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 127-128.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 130

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 131.



ورغم تشابه المبتدأ والمحور في هذه الخصال، غير أنّ المتوكّل يرى بأنهما وظيفتان متميزتان، ويظهر تمايزهما في<sup>1</sup>:

- الفرق الأساس بينهما أنّ المحور وظيفة داخلية (داخل الحمل) والمبتدأ وظيفة خارجية (خارج الحمل).

- ورودهما معاً في نفس الجملة دليل على تمايزهما كذلك، مثل: زيد (مبتدأ)، أبوه (محور) مريض.

- يشكّل المحور بخلاف المبتدأ موضوعاً من الموضوعات المحمول في البنية المحمولية، ويترتب عن ذلك أنّه يأخذ وظيفة دلالية وتلحق به وظيفة تركيبية معينة، بالإضافة إلى وظيفته التداولية المحور.

- فيما يتعلّق بالقوّة الإنجازيّة للجملة، فإنّ المحور على خلاف المبتدأ كما رأينا يدخل في حيّزها، ولا يمكن بالتالي أن يتقدّم على ما يؤشّر لها.

أمّا من حيث الموقع، فرغم أنّ المحور قد يحتل الصّدارة، فإنّه قد يخالف المبتدأ في أمرين:

أولاً: ليس ضروريّاً أن يتصدّر المحور الجملة، كما في الجملتين: (50أ) - عندي كتاب، و(50ب) - في الدار رجل.

ثانياً: في حال مجيء المحور بداية الجملة، فإنّه يحتلّ الموقع م $\emptyset$ ، إذا كان غير فاعل، ولا يحتلّ الموقع م<sup>2</sup>، الذي يستأثر به المبتدأ، والذي كما ذكرنا يعتبر موقعاً خارجيّاً، بخلاف الموقع م $\emptyset$ ، وعلى هذا فإنه حتّى في حالة تجاورهما كما في الجملة (1أ) - زيد (مبتدأ)، أبوه (محور) مريض، فإنّهما يحتلانّ موقعين مختلفين.

### 2.6.1.2.1 - المبتدأ/الدّيل: يتفق التّحاة على أنّ المكوّن الموضّح في الجمل التّالية مبتدأ:

(1أ) - زيد، قام أبوه. (53أ) - قام أبوه، زيد

ب- زيد، أبوه مريض. ب- أبوه مريض، زيد.

ولم يميّز هؤلاء بينه آتياً في بداية الجملة أو في نهايتها، إلّا من حيث الموقع إذ أضافوا إليه في الحالة الأخيرة وصف مؤخّر.

بينما يعتبر المتوكّل أنّ زيداً في الجملتين (53أ، ب) يشغل وظيفة الدّيل، وهي وظيفة تختلف عن المبتدأ في الجملتين: (1أ، ب).<sup>2</sup>

وإذا كان المبتدأ يقاسم الدّيل في الخصائص التّالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 132-134.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 134.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 134-135.

- كلّ منهما يشعل وظيفة خارجيّة، خارج الحمل كما تمّ توضيحه.

- ينطبق على الدّيل ما ينطبق على المبتدأ شرط عدم المنقوليّة، وبالتالي لا يمكن اعتبار الدّيل منقولاً من الجملة إلى آخرها عن طريق الزّحلقة.

- الدّيل يماثل الابتداء إعراباً في البنيات التي مثلنا لها بالجملتين:

(53) أ- قام أبوه، زيد.

ب- أبوه مريض، زيد.

أمّا ما يختصّ به الدّيل من خصوصيّات مميّزة عن المبتدأ، نذكر<sup>1</sup>:

- إذا كان المبتدأ يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر حمل الجملة وارداً عليه، بيد أنّ الدّيل يضيف إخباراً قد يوضّح أو يصحّح أو يعدّل ما ورد في الجملة، ففي الجملة:

(53) ب: أبوه مريض، زيد. ← فزيد ذيل إضافة يوضّح الضمير في (أبوه).

- بالنسبة للدّيل المتكلم ينشئ الجملة بداية، ثم يضيف بعدها إخباراً ليوضّح أو يصحّح أو يعدّل، بينما بالنسبة للمبتدأ فإنّ المتكلم يضع مجال الخطاب أو محدّثاً عنه، ثمّ يحمل عليه جملة وارداً حملها عليه.

- الدّيل يأتي لاحقاً بالجملة (في ذيلها)، أي بعد تمامها، لكنّ إضافته ليست عبثيّة، فهو كما ذكرنا يوضّح أو يصحّح أو يعدّل، بينما المبتدأ يرد في موقع سابق عنها، كما في القاعدة:

(54) مبتدأ حمل ذيل.

- لا تُلحق وظيفة الدّيل في نظر المتوكّل بالمبتدأ المؤخّر فقط بل تُلحق بالبدل، النّعت المقطوع، والمضرب به، كما في الأمثلة التالية:

(55) أ- جاء، الزيدان. (57) أ- لقيت خالداً، الطّويل (برفع الطّويل).

ب- ذهبوا الضيوف. ب- مررت بزيد، الكريم (برفع الكريم).

(56) أ- أعجبنى خالد، سلوكه. (58) أ- زارني زيد، بل أخوه.

ب- ساءني عمرو، كسله. ب- صافحت عليّاً، بل أخوه.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 135-136.

- لا يشترط في الدليل بخلاف المبتدأ أن يكون محيلاً حتى حين يتعلّق الأمر بما سمّاه النّحاة العرب "المبتدأ المؤخّر"، إذ جوّزوا هم أنفسهم تنكيره، ويفسّر عدم إحالية الدليل، لأنّه لا يحدد مجال الخطاب، ولا يتطلّب معرفة ما يحيل إليه من طرف المخاطب، بعكس المبتدأ.

**3.6.1.2.1- المبتدأ/البؤرة:** البؤرة بغض النظر عن نوعها، قد تكون عبارة عن مكوّن واحد، واللّغة العربية تستخدم عدّة وسائل لهذا النوع من البؤرة، مثل (النبر، تصدير المكوّن المبرّ، الحصر، الرّحلقة)، وقد تكون جملة (عندما تكون الجملة مبرّاة برمتها)، وقد تطرّقنا للمسألة في حينها.

والبؤرة يمكن أن تلتبس بالمبتدأ في بعض الحالات، حيث قد ترد في صدر الجملة وقد تكون معرفة، كما قد تأتي البؤرة مرفوعة، غير أنّ ذلك لا يخفي وجود تباينات بين الوظيفتين يجعل من البؤرة وظيفة قائمة بالذات، وفيما يلي أهم خصائص البؤرة<sup>1</sup>:

- تحدّد البؤرة عامّة، بأنّها الوظيفة التي تلحق بالمكوّن الذي يحمل المعلومة الأهم (الجديدة) (new information، أي المعلومة التي لا تعتبر بالنسبة للوضع التخابري بين المتكلّم والمخاطب داخلة في نطاق المعرفة المشتركة).
- وظيفة البؤرة داخلية، بخلاف المبتدأ.
- بالنسبة لإعراب المكوّن المبرّ، فإنّه حسب موقعه في التّركيب والوظيفة التي تلحق به، فهو مرفوع إذا كان فاعلاً ومنصوب إذا كان مفعولاً، بخلاف المبتدأ الذي يكون مرفوعاً دائماً.
- المكوّن المبرّ من حيث تعريفه وتنكيره، فهو يخالف المبتدأ بكونه لا يخضع لشروط الإحالية التي ذكرناها.
- البؤرة ليس ثابتة الموقعية في التّركيب، فقد تكون في بدايته أو وسطه أو آخره، بينما المبتدأ يشغل الصّدارة في النّحو الوظيفي.

**2.2.1- الدليل:** تسند الوظيفة التداولية الدليل (tail) في النّحو الوظيفي إلى العبارات الموضّحة في الأمثلة التالية:

- |                                 |  |
|---------------------------------|--|
| (1)أ- أخوه مسافر ، <u>زيد</u> . | (3)أ- ساءني زيد ، <u>سلوكه</u> .             |
| ب- قابلت أخاه، <u>عمرو</u> .    | ب- قرأت الكتاب، <u>نصفه</u> .                |
| (2)أ- نجحنا ، <u>الطالبان</u> . | ج- أعجب بخالد، <u>علمه</u> .                 |
| ب- تغيّبوا، <u>الطّلبة</u>      | (4)أ- قابلت اليوم زيّداً، <u>بل خالدًا</u> . |

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 138-141.

ب- زارني خالد، بل عمرو.

ج- سافر زيد هذا الصيف، بل مكث في البيت.

**1.2.2.1- تعريف الدليل:** اقترح المتوكل تعريفاً جديداً للدليل تدارك به قصور تعريف سيمون ديك لهذه الوظيفة، حيث عزفه ديك (1978م) بقوله: «يحمل الدليل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها»، غير أن المتوكل لاحظ أن بعض البنيات في اللغة العربية (البنيات الإضرابية) يقوم فيها المتكلم بدور ثالث، وهو دور التصحيح، لذا عدل ذلك التعريف بتعريف أشمل يقول فيه: «يحمل الدليل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها<sup>1</sup>»، وهذا التحليل يوافق تحليل النحاة من حيث الفكرة الأساسية<sup>2</sup>، حيث يقول المتوكل: «يوافق التحليل الذي اقترحه من حيث الفكرة الأساسية ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء، حيث ميزوا البديل عن باقي التوابع (التعت، التوكيد، عطف البيان، عطف النسق)، باعتباره جزءاً ليس من جملة المبدل منه، ومعمولاً لنفس العامل في المبدل منه، لكن على نية تكرير هذا العامل<sup>3</sup>»، فالتحاة يعتبرون أن أصل الجملة (1) هو الجملة (2):

(1) - ساءني زيد ، سلوكه.

(2) - ساءني زيد ، ساءني سلوكه.

يقوم المكوّن الدليل على مستوى البنية الإخباريّة للجملة، وهو يحمل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها، بينما هو يعتبر مكوّنًا خارجيًا يقع خارج الحمل (غير منتم للحمل).

لكنّ المتوكل يخالف النحاة من جهة طبيعة التحليل، فهو لا يقدر عاملاً مكرراً محذوفاً لتفسير إعراب البديل، لأنّ النحو الوظيفي ليس نحوًا تحويليًا، لذلك لا يقبل تقدير عنصر لا وجود له في سطح الجملة، وبذلك يكون المتوكل قد وافق النحاة من جهة التحليل لكنّه خالفهم من ناحية التفسير<sup>4</sup>.

**1.2.2.1- أنواع الدليل:** يقوم المكوّن الدليل على مستوى البنية الإخباريّة للجملة، وهو يحمل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها، وانطلاقاً من تعريف المتوكل الشامل للدليل، فإنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام ذيل التوضيح وذيل التعديل وذيل التصحيح<sup>5</sup>.

**1.2.2.2.1- ذيل التوضيح:** ويرد في طبقة مقامية يقوم المتكلم فيها بإعطاء المعلومة (م1)، ثمّ يلاحظ أنّها ليست واضحة الوضوح الكافي، فيضيف المعلومة (م2)، لإزالة الإبهام، كالجملتين:

<sup>1</sup> - الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص147.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص361.

<sup>3</sup> - الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص153، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص361.

<sup>4</sup> - التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص314.

<sup>5</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص140-147.

أخوه مسافر، زيد قابلت أخاه، عمرو

فالواضح من الجملة الأولى أنّ العنصر الحامل للمعلومة (زيد) وهو الذيل، أضيف لإزالة الإبهام واللبس والغموض الذي قد يشكّله الضمير (هاء).

**2.2.2.2.1- ذيل التعديل:** حيث يعطي المتكلم المعلومة (م1)، ثم يدرك أنّها ليست المعلومة المقصودة بالضبط فيضيف المعلومة (م2) التي تعدّها، مثل الجملة:

قرأت الكتاب، نصفه.

إذ أضيفت المعلومة (نصفه) لتعديل المعلومة الكتاب.

**3.2.2.2.1- ذيل التصحيح:** ويتمثل في إعطاء المتكلم المعلومة (م1)، ثمّ ينتبه إلى أنّها ليست المعلومة المقصودة بالضبط، فيضيف المعلومة (م2) بغية تصحيحها، وتظهر في البنى الإضرابية، مثل الجملة:

قابلت اليوم زيداً، بل خالدًا.

وذلك من أجل تصحيح المعلومة "زيداً"، فأحلّ معلومة أخرى لتصحيح المعلومة الأولى .

**3.2.2.2.1- إعراب الدّيل:** يأخذ الدّيل حالته الإعرابية حسب النحو الوظيفي بمقتضى وظيفته الدلالية أو التركيبية أو التداولية، وتتفاعل الأنواع الثلاثة لتحديد الحالة الإعرابية للدّيل، حسب السّلمية التالية<sup>1</sup>:

أ- إذا كان الدّيل حاملاً لوظيفة دلالية فقط، فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية لهذه الوظيفة (النصب، إلّا إذا دخل حرف الجر على المكوّن).

ب- إذا كان المكوّن حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة لوظيفته الدلالية، فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية هذه الأخيرة التي تُخفي الحالة الإعرابية التي من المفترض أن يأخذها المكوّن بحكم وظيفته الدلالية.

ج- إذا كان المكوّن حاملاً لوظيفة تداولية، فإنّه:

- يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية نفسها إن لم يكن للدّيل لا وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية، كما هو الشّأن للمكوّنات الخارجيّة: المبتدأ والمنادى وبعض أنواع الدّيول).

- يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية (إذا كان فاعلاً أو مفعولاً)، في حالة ما إذا كان مكوّنًا من مكوّنات الحمل.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص156 (هامش).

ويمكن أن نحدّد سلّميّة تحديد الحالات الإعرابية بالسلّميّة التالية:

الوظائف التركيبيّة < الوظائف الدلالية < الوظائف التداوليّة .

**3.2.1- المنادى:** أضاف المتوكّل وظيفة المنادى كما ذكرنا إلى الوظائف الأربع التي اقترحها سيمون ديك (المبتدأ المحور، البؤرة، والدليل)، ويزكي مقترح إضافة هذه الوظيفة، أنّ الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكوّن المنادى لوروده في سائر اللغات الطّبيعيّة، ولغنى خصائصه في بعض لغاتها، كاللغة العربيّة مثلاً<sup>1</sup>.

**1.3.2.1- تعريف المنادى:** يقترح المتوكّل للمنادى التعريف التالي: «المنادى وظيفة تسند إلى المكوّن الدال على الكائن المنادى في مقام معيّن<sup>2</sup>». وهذا التعريف يستوجب التفريق بين النداء كفعل لغوي speech act، شأنه شأن الأفعال الأخرى، كالإخبار والاستفهام والأمر والوعد والوعيد، والمنادى كعلاقة relation تُسند إلى أحد مكوّنات الجملة، وبالرغم من تلازم النداء والمنادى في نفس الجملة، إلا أنّهما مقولتان مختلفتان ففي الجملة (2) مثلاً، يتحتّم التمييز بين النداء كفعل لغوي يحدّد جهة modality الجملة، والمنادى كوظيفة مسندة إلى المكوّن زيد<sup>3</sup>:

(2) - يا زيد ، أخوك مقبل .

الوظيفة المنادى وظيفة تداوليّة تؤاسر المبتدأ والدليل والبؤرة والمحور وإسناده كإسنادها، وهو ليس وظيفة دلاليّة كالمنقذ والمتقبل والأداة، وليس وظيفة تركيبية كالفاعل أو المفعول، وهو لا يقوم بأيّ دور بالنسبة للواقعة (حدث، عمل، وضع حالة) التي يدلّ عليها محمول الجملة ولا يسهم في تحديد الوجهة perspective التي يُنطلق منها في تقديم الواقعة<sup>4</sup>.

ساند المتوكّل تمييز النّحاة العرب بين حالات مختلفة للنداء، المنادى، المندوب، والمستغاث، واعتبر هذا التمييز وارداً ، لأنّ كلّاً منها ينفرد بخصائص معيّنة، وهو يعتبرها- أي المتوكّل- أنواعاً ثلاثة لنفس الوظيفة (وظيفة المنادى) وذلك ميلاً منه لتقليل عدد الوظائف ليرقى بالنحو الوظيفي إلى الكفاية النمطيّة، ويصطلح على هذه الثلاثة، المنادى "منادى النداء"، المندوب "منادى التدبّة"، والمستغاث "منادى الاستغاثة"، وقد اعتنى المتوكّل بشكل خاص بـ "منادى النداء"<sup>5</sup>.

**2.3.2.1- إعرابه:** المنادى مكوّن خارجي مثل المبتدأ والدليل، وهو لا يشكّل موضوعاً من موضوعات المحمول وبالتالي لا تسند إليه وظيفة دلاليّة ولا تركيبية، كما يتبيّن في البنية الوظيفية (39) للجملة (38):

(38) - ج يا زيد، قابل خالد عمرا البارحة.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، ص160، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة، ص362، وينظر، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص314-315.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص161.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص161.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص161-162.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص36، وينظر: الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، ص175-180.

(39) (ص: زيد (ص)) منا [ قابلين (س<sup>1</sup>: خالد (س<sup>1</sup>)) منف فامح  
(س<sup>2</sup>: عمر (س<sup>2</sup>)) متق مف (س<sup>3</sup>: بارحة (س<sup>3</sup>)) زم بوجد].

ففي البنية (39) تسند إلى الموضوعين (س<sup>1</sup>) و(س<sup>2</sup>) الوظيفتان الدلالتان (منفذ)، و(متقبل)، والوظيفتان التركيبتان: (فاعل) و(مفعول)، والوظيفة التداولية المحور، بالنسبة للموضوع (س<sup>1</sup>)، كما تسند إلى الموضوع (س<sup>3</sup>) الوظيفة الدلالية (زمان)، والوظيفة التداولية (بؤرة الجديد)، في حين أنّ المكوّن المنادى باعتباره ليس من موضوعات المحمول، لا يأخذ إلاّ الوظيفة التداولية (منادى)<sup>1</sup>.

تتعرض خارجية المكوّن المنادى بالنسبة للحمل على كلّ من إعرابه وموقعه داخل الجملة، فهو كما ذكرنا لا يحمل وظيفة دلالية ولا تركيبية تحدّد إعرابه، وبالتالي يأخذ حالته الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التداولية، وتحقق الحالة الإعرابية المجردة النصب المسندة إلى المكوّن المنادى بالعلامة الإعرابية الفتح مثل الجمل<sup>2</sup>:

(42) أ- يا قاسياً، ارفق بي.

ب- يا صديق خالد، ساعد صديقك.

ج- يا طالعا جبلاً، احذر.

وبالعلامة الإعرابية الضّم، مثل الجمل:

(43) أ- يا رجلاً، حان وقت الذهاب.

ب- زيد، لا تغتر.

ج- أيها النائم، استيقظ.

لقد ساند المتوكّل النحاة في رأيهم بخصوص العلامة الإعرابية للمنادى حسب الحالات المذكورة، حيث يذهب النحاة العرب إلى أن المنادى ينصب إذا كان نكرة غير مقصودة، مثل: (42) أ) أو مضافاً مثل: (42) ب) أو شبيهاً بالمضاف مثل: (42) ج) ويبنى على ما يرفع به إذا كان نكرة مقصودة، مثل: (43) أ) أو معرفة كما في الجملتين: (43) ب، ج).

غير أنّه يخالفهم، في كون المنادى يأخذ حالته الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التداولية نفسها كما ذكرنا، طبقاً للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية في النحو الوظيفي، وهو لا يأخذ حالته الإعرابية النصب بتقدير فعل ناصب له كما يذهب النحاة العرب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 172.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 175-176.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 175.



1.3.2.1- موقعه: يتحدث المتوكل عن الموقع الذي يحتله المكوّن المنادى، ويذكر بهذا الخصوص<sup>1</sup>:

أ- هو مكوّن خارجي كما ذكرنا يقع في موقع خارج الحمل، وهو في هذا مثل المبتدأ والدّيل.

ب- يمكن أن يشكّل جملة قائمة الذات منفردًا، كالجملتين:

(50)- يا خالد!

(51)- زيد!

ج- قد يتصدّر الجملة، وقد يتدبّلها في حالة وروده مع الحمل (أي قبل أو بعد الحمل)، كما في الجملتين:

(52)أ- يا زيد ، إنّ الحرّ شديد.

ب- إنّ الحرّ شديد، يا زيد.

د- يتقدّم المنادى المبتدأ، ويتأخّر على الدّيل، كما يظهر في الأمثلة:

(53)- يا زيد ، أخوك، زاره عمرو.

(54)أ- أعجبنى صديقك ، سلوكه ، يا خالد.

ب- أبوه قادم، زيد، يا عمرو.

هـ- أكثر حالات المنادى يأتي متصدّرًا للجملة، غير أنّه قد يأتي في آخرها ويُرجع المتوكل طغيان وروده أولاً، كونه مقصودًا به تنبيه المخاطب بالدرجة الأولى، لذا فمن المنطقي جدًّا أن يسبق الخطاب نفسه.

<sup>1</sup> - ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص178-179.

## خلاصة الفصل الثاني:

يمكن أن نلخص ما استنتجناه في الفصل الثاني الخاص بالاتجاه الوظيفي التداولي في النقاط التالية:

- هذا الاتجاه المغربي هو مثل الاتجاه التوليدي التحويلي هو امتداد للاتجاه الوظيفي التداولي الذي انبثق في الأصل من الاتجاه البنيوي الوصفي لدي سوسير، لكنّه كان أكثر قربًا لطبيعة الظاهرة اللغوية، فدرس اللغة في سياق الاستعمال بكل ما يحيط بها (الشكل، المضمون (الجوهر)، المقام، السياق، المحيط...)، فلم يعزل اللغة عن طبيعتها، والاتجاه الوظيفي التداولي المغربي هو جزء أصيل من الاتجاه الوظيفي التداولي العالمي والعربي بل هو فاعل فيه ومؤثر، ولقد كان أعلام هذا الاتجاه من المغاربة خاصة المتوكل رائدًا حقيقيًا ومنظرًا عالميًا له نقدًا وإغناءً واجتهادًا وتطويرًا، كما برز فيه أعلام آخرون على غرار البوشيخي ونعيمة الزهري ومحمد جدير...

- يتميز الاتجاه الوظيفي التداولي المغربي على غرار العالمي بحركية دائمة بسبب الاندماج والتكامل فتعددت النماذج والنظريات المؤطرة سعيًا إلى تحقيق الكفاية التفسيرية والنمطية، وللمتوكل دور أساس في ذلك نقدًا وإثراءً وإغناءً لبعض النماذج وابتكارًا لنماذج أخرى، فقد ساهم بشكل فعال في تطوير هذا الاتجاه، ومن مساهماته نذكر:

\* - مساهمته في إغناء وتطوير النموذج التواتر ديك (1978)، ومن ذلك رأيه بخصوص قيد أحادية الإسناد كاقتراحه بوجود أن لا يحمل أي موضوع أكثر من وظيفة واحدة من الوظائف الثلاث في الحمل نفسه، وأن لا وظيفة واحدة تسند لأكثر من موضوع في الحمل نفسه، واقتراحه بخصوص زيادة الوظيفة التداولية الخارجية المنادى إضافة إلى وظائف ديك الأربع (البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل)...

\* - مساهمته في إغناء النموذج المعياري ديك (1989) كزيادة القالب الشعري، وتخصيص الجانب التداولي بقالب مستقل عن التحوي، وتفريع قالب فرعي عن القالب المنطقي سماه "القالب النصي"...

\* - براءة اختراع نموذج نحو الطبقات القلبي المتوكل (2003)، ومما جاء فيه تقسيم البنية التحتية إلى مستويات ثلاثة (بلاغي، علاقي، دلالي)، كما ميّز بين اللغات الموجهة تداوليًا (وهي لغات شفافة)، واللغات الموجهة دلاليًا (وهي لغات كاتمة)...

\* - مساهمته بشكل فعال في إغناء وتطوير نموذج نحو الخطاب الوظيفي لهنخفد ومكانزي (2008)، ومن ذلك على سبيل المثال: تمييز المتوكل في التقلّة بين الحديث والمحادث (الحوار)، وإضافته لطبقة (التص) إلى الطبقات الأربع (العبارة اللغوية، الجملة، المركب، المفردة) التي اقترحها هنخفد ومكانزي، وكذلك حذف هنخفد ومكانزي للتعبّج من قائمة القوّة الإنجازيّة واعتباره منحصصًا من منحصصات الفعل الخطابي الممكنة وذلك اعتمادًا على اقتراحات وتحليلات المتوكل....

\* - براءة اختراع نموذج نحو الخطاب القالبي الموسّع المتوكّل (2011)، وطوّر فيه نحو الخطاب الوظيفي المقترح من (هنخفلد وماكنزي 2008)، ليستطيع رصد مختلف عمليات التواصل مباشرةً كان أم موسّطاً باللغة أو غيرها.

- كما نذكر بهذا الصدد ما قدّمه البوشيخي عز الدين بخصوص ابتكاره لما يسمّى الطاقة التخيّلة بالنسبة لمستعملي اللغات الطبيعيّة، وكذلك تحليلاته بخصوص تفاعل القوالب المختلفة وافتراضاته لكيفية اشتغالها وكذلك نقده لكثير من الأفكار الواردة في نماذج التحوي الوظيفي المختلفة وتقويمها من خلال إعطاء اقتراحات جديدة كما تمّ الإشارة إليه في قراءة كتاب البوشيخي.

- يتميّز الاتجاه الوظيفي التداولي بنزعة التوفيقيّة التجسيريّة الواضحة خاصّة عند زعيمه أحمد المتوكّل، وهو يصرّح بذلك دون حرج، بل ويؤكد على نجاعتها وأهمّيّتها في تطوير وإغناء هذه التّطريّة، بخلاف ما رأيناه عند زعيم الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي الفاسي الفهري مثلاً.

- لاشكّ أنّ التّطريّة الوظيفيّة التداوليّة تتميّز باتساع مجالها فهي تشمل نظريات أخرى قائمة الذات كالحجاج، وقد برز فيه باحثون مغاربة على غرار حمّادي صمود وعبد الله صولة وصابر الحباشة وعبد الرزاق بنور وعلي الشبعان من تونس وأبوبكر العزاوي، ورشيد الراضي، وحتى طه عبد الرّحمان من المغرب، وهو مجال اهتمام لعدد من الباحثين الجزائريين كذلك.

- بخصوص تحليلات المتوكّل الوظيفيّة يمكن أن نذكر مايلي:

\* - التّحو الوظيفي يقسّم الوظائف إلى تركيبيّة ودلاليّة وتداوليّة والأخيرة هي تركيز الاهتمام.

\* - إن صحّ التعبير يمكن القول بأنّ المتوكّل وافق النّحاة تحليلاً وخالفهم تفسيراً، وهذا لا يفسد للودّ قضيّة، وربما ما يميّز التّحو الوظيفي بعده عن التّقدير والتأويل قدر المستطاع، وقد خالف النّحاة في بعض تحليلاته كمخالفته للبصريين بخصوص المبتدأ إذا كان خبره جملة فعليّة، فهو فاعل بالنسبة إليه والجملة فعليّة، وهو يوافق الكوفيين في ذلك، فكل جملة تحوي فعلاً فهي فعليّة، وهو بذلك لا يتقيّد بقاعدة أنّ الفعل والفاعل زوج مرتّب **couple ordonné** كما يذهب نحاة البصرة، كما خالف النّحاة جميعاً بوصف الاسم المرفوع الذي يكون بداية الحمل وداخله في جملة مثل: "زيد مريض" بأنّه فاعل بينما يسمّيه النّحاة جميعاً مبتدأً.

- أعتقد أن ما يسمّى بتداخل الوظائف كتداخل المبتدأ بالمحور والدليل هو عقبه أساسيّة تواجه التّحو الوظيفي وهو أمر غير موجود في التّحو العربي القديم، فهو أكثر انسجاماً وتناسقاً وتحديداً للوظائف.

- يلاحظ أنّ المتوكّل يعتمد في تحليلاته على الفصحى وحتى اللهجة (المغربية خاصة)، وهذا ما يحدث بعض الإشكالات من بينه تحليل جملة مثل: "تغيّبوا الطلبة"، وهذه لغة أكلوني البراغيث بالنسبة للنحاة (فاعلان لفعل واحد).

- إنّ النحو الوظيفي المتوكلي ورغم ميزته التوفيقية الواضحة، لكنّه في اعتقادي يواجه صعوبات تحول دون تعميمه وجعله بديلاً لقواعد النحو التقليدية التي تعلّمناها، فمن ناحية نلاحظ اعتماده الكبير عليها، وهو أمر يدلّ على أهميّة الأصل (قواعد النحو التقليدية)، وما نلاحظه مثلاً في قضية المحور والبؤرة وكثرة العناصر التي يمكن أن تشغل هذه الوظيفة يعتبر ممّا يصعب الفهم والاستيعاب والتمييز بين الوظائف، وما يمكن ملاحظته من ناحية أخرى أنّ النحو الوظيفي يتطلّب أولاً وأساساً التمكن من قواعد اللغة العربية التقليدية، وهذا يطرح قضية الأولوية (القواعد النحوية التقليدية أم قواعد النحو الوظيفي)، وهذه إشكالية، ثمّ إنّ احتواء النحو الوظيفي على التركيب والدلالة والتداولية تجعل منه مرحلة ثانية في الأولوية، فالطفل عليه أن يكتسب قواعد اللغة (كتركيب بسيطة) يتدرب عليها ممارسة وأداءً، ثمّ بعدها يأتي الالتفات إلى أمور أخرى قد تكون من قبيل التعمق في الدراسة اللغوية أو التخصص.

## الفصل الثالث:

الاتّجاه التّوفيقي التّجسيري في المنجز اللّساني المغاربي

المبحث الأوّل: الاتّجاه التّوفيقي التّجسيري في المنجز اللّساني المغاربي

مفهومه أصوله روّاده

المبحث الثّاني: المنجز اللّساني المغاربي التّوفيقي التّجسيري موقفه من

التّراث أهمّ قضاياها، قراءة في نماذج مختارة

المبحث الثّالث: النّظرية الخليلية الحديثة لعبد الرّحمان الحاج صالح

ودورها في ترقية التّراث اللّغوي العربي وعصرنته "عينّة"

## الفصل الثالث: الاتجاه التوفيقي التجسيري في المنجز اللساني المغربي:

## المبحث الأول: الاتجاه التوفيقي التجسيري في المنجز اللساني المغربي مفهومه أصوله رواده:

## تمهيد:

لقد كان لظهور اللسانيات الحديثة أثر بالغ على الدراسات اللغوية العربية الحديثة، فكان ذلك بمثابة الصدمة القوية التي جعلت هذه الدراسات تنقلب رأساً على عقب، دون فهم حقيقي لمعطياتها وأفكارها وأسسها أحياناً، ما جعل الكثير من الدارسين العرب المحدثين يقع في ورطة حقيقية، حيث راح يكيل الاتهامات للتراث التحوي العربي جزافاً دون وجه حق.

إن الشهرة التي صاحبت اللسانيات أو ما عبّر عنه مازن الوعر بمصطلح موضة العصر وصرخته، والتفوق العلمي والتقني الذي نُعتت به، واقتربها من العلوم التجريبية إضافة إلى الركود العلمي والثقافي الذي ميز الثقافة العربية ومجموعة من العوامل التاريخية والتفيسية الرائدة في محيطة الفكر العربي جعل البحث اللساني العربي يسير في اتجاهين متناقضين:

– اتجاه يرى في اللسانيات علماً غريباً يربطه بالمشاريع الغربية الاستعمارية التي تشكل خطراً محدقاً يستهدف العرب والمسلمين وتاريخهم وثقافتهم، لذا وجب الوقوف في وجه هذا الوافد الغربي الاستعماري الخطير والتشبث بالتراث التليد والإرث العظيم الذي لا بديل لنا عنه.

– اتجاه يرى في اللسانيات الخلاص الأكيد مما أصاب الفكر العربي من جمود وانحطاط وتخلف، مُعاملاً التراث اللغوي العربي بازدراء، فهو إرث ثقيل متخلف يجب التخلص منه، وأنه قد أدى دوره في المراحل الماضية، ولكنه لم يعد صالحاً لهذا الوقت، ويجب مواكبة اللسانيات والاستفادة من اكتشافاتها وإنجازاتها العظيمة!

إن الاتجاهين السابقين يعبران عن موقفين مختلفين في المظهر متفقين في الجوهر، ذلك أنّ كلاهما متعصب، الأول تعصب للتراث، وأن يتشبث المرء بترائه وأصله فهو أمر محمود، لكن التشبث الذي يحجب السلبيات ويقف في وجه المراجعات والمساءلات الجوهرية التي يجب أن يخضع لها التراث اللغوي والتحوي العربي الذي لا يجب أن يُعامل كأنه قرآن معصوم، بل إنه عمل إنساني قد يصيب في مواضع ويخطئ في أخرى، كما أنّ الإعجاب المفرط باللسانيات هو تعصب بالمقابل، ذلك أنّ هذا الموقف غالباً ما يحكمه التأثير بالغرب المتفوق في المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية قياساً بالعرب والمسلمين، والدراسات اللغوية عند الكثير من اللغويين العرب ليست استثناءً، بينما في الحقيقة هي عمل إنساني خاضعة لما يخضع له التراث العربي نفسه، فهي أيضاً قد تصيب في مواضع ولا تصيب في أخرى، ناهيك على أنّ جلّ اللسانيين العرب للأسف الشديد كما ستعرف عليه في الاتجاه التقدي لم يكن تقدمهم لللسانيات تقدماً صحيحاً ينم عن

فهم عميق، بل إن الكثير منهم كان يكتب عن اللسانيات من باب مواكبة العصر والتقليد، ما جعل هؤلاء يعجزون عن تقديم اللسانيات وتعريفها بشكل مناسب، بل إنهم ساهموا في تغييبها وأسأوا إليها، لأنهم لم يقدموها بالشكل المطلوب.

وما بين التعصب للماضي ورفض كل جديد والانتصار المسبق لللسانيات الغربية ورفض القدم جملة وتفصيلاً\*، ظهر اتجاه يروم المهادنة والتوفيق المعرفي بين هذا وذاك، يعمل بهدوء ودون تسرع لأن الصراع في نظر أصحاب هذا الاتجاه (التوفيقي التجسيري) هو صراع مصطنع فلكل ظروفه ومعطياته، لا بل إن الدراسة المتأنيبة للرافدين تظهر مواطن تقاطع كثيرة يمكن البناء عليها وجعلها جسراً عابراً للزمن والجغرافيا يربط بين زمنين متباعدين وثقافتين مختلفتين، ويرجع ذلك أساساً للتقاطعات التي تربط بين الظاهرة اللغوية ذات البعد الإنساني العقلي رغم اختلاف الألسن، مع التسليم أن التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة لا يعني اختلافهما في مواضع تناقضهما، بل إن الاختلاف أمر طبيعيّ وارد يجب التسليم به.

إنّ هذا الاتجاه الذي أطلقت عليه اسم التوفيقي التجسيري هو اتجاه يقف موقفاً وسطاً دون حكم مسبق متعصب لهذا أو لذاك، ولا نعني بالوسط مسك العصا من الوسط بشكل آلي كما يتصور الكثير، وإنما نقصد عدم التعصب لا لهذا ولا لذاك، بل إن الأمر خاضع لمعايير علمية دقيقة ناتجة عن فهم ودراسة علمية متأنيّة للعلمين، وهو ما يجعل الاستفادة المتبادلة بين التراث التحوي العربي من جهة واللسانيات من جهة ثانية أمراً ممكناً ووارداً من باب التأثير والتأثر الإيجابي، ذلك أنه لا صراع بين التراث والحداثة، بل إن مثل هذه الثنائيات مفيدة وناجعة وتكمل بعضها بعضاً إذا وُضعت في سياقها الصحيح، ومن شأن هذا التلاقح بين النظريات الشرقية والغربية أن يطور المعرفة البشرية برمتها.<sup>1</sup> إنّ هذا الاتجاه يعبر عن طبيعته وأهدافه الإجابة التي أجابها عبد الرحمان الحاج صالح عن سؤال وُجّه إليه في أحد الندوات العلمية بعدما عرّف بمشروعه العلمي وقراءته الجديدة للتراث اللغوي العربي "هل أنتم من المحافظين؟" فأجاب بصريح العبارة «لست محافظاً، ولا مجدداً، ولكن أبحث عن المفيد، اكتشفنا في القديم شيئاً عظيماً لم نجده في الحديث، ولو اكتشفناه لأخذنا به»<sup>2</sup>.

ولقد أثبت هذا الاتجاه أن التقارب ممكن بالفعل في كثير من المواضيع، لا بل إن التراث اللغوي والتحوي العربي، ورغم قدمه فإنه يحتوي على تحليلات فريدة فاق بها أحياناً أحدث ما توصلت إليه الدراسات الغربية، هذا بالإضافة إلى التشابه الكبير في كثير من التحليلات اللغوية بين العلمين، ما يطرح إمكانيّة استفادة اللسانيات الغربية من الجهود اللغوية العربية

\* - تجدر الإشارة إلى ظهور فريق آخر يمكن أن نصنّفه نوعاً من التوفيق يتمثل في دعوات الإصلاح والإحياء والتيسير التي كانت تتحرك بتأثير من اللسانيات، وإن لم تصرح بذلك على غرار ما قام به إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وشوقي صيف، وهي جميعها كانت بروح وصفية لسانية لا تخفي عن العارفين، ولكننا نقصد في هذا البحث من الاتجاه التوفيقي التجسيري الذي يسلك سلوكاً واضحاً يستفيد من التراث الأصيل ومن أنجع النظريات اللسانية الحديثة مستخدماً منهجاً علمياً صارماً دون أحكام مسبقة، ودون الدمج بين الزافدين عنوة وبشكل عيف، بل إن لكل منهما خصوصيات يجب أن تحترم وتؤخذ في الحسبان.

<sup>1</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 124.

<sup>2</sup> - من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في التقاد اللساني عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، محمد صاري، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد: 7، شوال 1439 هـ، يوليو 2018م، ص 59.



قياسًا بباقي المجالات التي لم يكن سرًا استفادة الغرب منها على غرار الهندسة والكيمياء والطب والرياضيات، وغيرها من العلوم التي أبدع العرب فيها منذ زمن بعيد؟!!

أولاً: التعريف بهذا الاتجاه:

– التوفيق:

وَفُقُّ الشَّيْءِ مَا لَاءَمَهُ، وَقَدْ وَافَقَهُ مَوَافَقَةً وَوَفَاقًا، وَاتَّفَقَ مَعَهُ تَوَافُقًا، وَجَاءَ الْقَوْمَ وَفَقًا أَي مَتَوَافِقِينَ وَوَفَّقَهُ اللَّهُ لِلْخَيْرِ أَي أَلْهَمَهُ، وَفِي الْحَدِيثِ لَا يَتَوَفَّقُ عَبْدٌ حَتَّى يُوَفِّقَهُ اللَّهُ<sup>1</sup> وَالتَّوَفُّقُ، الْإِتِّفَاقُ، وَاتَّفَقَا تَقَارِبًا، وَاسْتَوْفَقْتُ اللَّهَ سَأَلْتَهُ التَّوَفُّقَ، وَإِنَّهُ لِمُسْتَوْفَقٌ لَهُ بِالْحِجَّةِ إِذَا أَصَابَ فِيهَا، وَوَفَّقَهُ اللَّهُ تَوْفِيقًا، وَلَا يَتَوَفَّقُ عَبْدٌ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ<sup>2</sup>.

وقد ميّز طه عبد الرّحمان بين ضريّين من التّوفيق، أحدهما موصول بمجال التّداول الأصلي وهو الوصل والثاني مقطوع عن هذا المجال وهو الفصل، وجاز أن يكون التّوفيق الموصول تخصيصًا للتّقريب، إذ يكون هو التّقريب التّعاضلي، بينما التّوفيق المقطوع ليس تقريبًا في شيء، ويطرّب على ما تقدّم أنّ التّقريب يختلف عن التّوفيق من جهتين غير مبتدلتين، إحداها أنّه يستند إلى مجال التّداول الأصلي، بخلاف التّوفيق الذي لا يتقيّد به، والثاني أنّه لا يأخذ بالتّعاضل بينما التّوفيق يأخذ به<sup>3</sup>.

– التّجسير:

الجَسْرُ وَالْجِسْرُ الَّذِي يُعْبَرُ عَلَيْهِ وَجَمَعَهُ أَجْسَرٌ وَجَسُورٌ وَجَسْرٌ وَجَسِيرٌ، وَاجْتَسَرَتِ السَّفِينَةُ الْبَحْرَ رَكْبَتَهُ وَخَاضَتَهُ<sup>4</sup> وَالْجِسْرُ الْقَنْطَرَةُ وَنَحْوَهَا مِمَّا يُعْبَرُ عَلَيْهِ، وَالْقَوْمُ عَقَدُوا جَسْرًا، وَالْجَمْعُ أَجْسَرٌ وَجَسُورٌ وَمَوْئِنَتُهُ الْجَسْرَةُ، وَجَارِيَةٌ جَسْرَةٌ السَّوَاعِدُ أَي مَمْتَلَةٌ<sup>5</sup>.

ومن هذا المفهوم للتّجسير يمكن القول بأنّ هذا الاتجاه اللّساني جعل جسرًا يربط بين علمين ينتميان إلى ثقافتين وزمنين مختلفين، وهذا الجسر هو الذي غير الحكم من الاختلاف الذي يبدو في الظاهر والشكل، (في الزّمن واللّسان والجغرافيا)، لكنّه يُخفي تحته تقاطعات وتشابكات، بل وتماتلات تصل إلى حد التّطابق أحيانًا، ما يثبت المبدأ الذي يقول " أن لا شيء يُخلق من لا شيء" بمعنى إمكانية وجود بعض الجذور العربيّة في اللّسانيات الغربيّة قد يكون أمرًا واقعيًا.

<sup>1</sup> – المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن اسماعيل بن سيدة، تح: مراد كامل، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة، ط1، 1972م، ج6، ص361-362.

<sup>2</sup> – القاموس المحيط، ص229.

<sup>3</sup> – تجديد المنهج في تقويم التراث، ص276-277.

<sup>4</sup> – القاموس المحيط، ص365.

<sup>5</sup> – المعجم الوسيط، ص122.

أما اصطلاحاً فهو اتجاه يضم نفرًا من الباحثين يدعون إلى الوسطية أو ما يُسمى بالاتجاه التوفيقي التجسيري الذي يوجب قراءة الحديث لتأصيل القديم، وإنّ قراءة الحديث لا تعني هجر التراث بقدر ما تعني زيادة التمسك به<sup>1</sup> يقول الحاج صالح- رحمه الله- : «وأما مكانة هذه النزعة من النزعات الأخرى في العالم العربي، فهي تتوسط في اعتقادنا بين اتجاهين، اتجاه يتجاهل تمامًا أو إلى حدّ بعيد اللسانيات الحديثة، ويعتمد أساسًا على المفاهيم اللغوية التي تبلورت عند المتأخرين، ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصيلة، ومفاهيم هؤلاء المتأخرين واتجاه آخر يتجاهل تمامًا أو إلى حد ما التراث العربي أو يجعل مثل الاتجاه الأول كل التراث واحدًا، وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم بهذا التراث، فإنهم مقتنعون اقتناعًا تامًا أنّه قد تجاوزه الزمان أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تساوي وجهات نظر اللسانيات الحديثة»<sup>2</sup>.

هو اتجاه يسعى إلى إيجاد نظريات ونماذج صالحة لوصف اللغة العربية انطلاقًا من النظريات اللغوية الغربية وترميمها على ضوء الدراسات اللسانية الحديثة من خلال التوفيق بين القديم والحديث<sup>3</sup>، وتكمن أهمية هذا الاتجاه في قدرته على بلوغ ثلاثة أهداف عبّر عنها المتوكّل هي:

- صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.
  - تطعيم النظرية اللسانية الحديثة والعامّة بروافد نظرية جديدة، قد تثبت ما اتفق عليه الغرب وقد تدحضه.
  - خلق نموذج لغوي عربي أو عدّة نماذج يضطلع بوصف اللغة العربية، انطلاقًا من النظريات القديمة بعد أن تقولب وتمحص في إطار النظريات اللسانية الحديثة، وأن تحتك بما تفرّع وما يتفرّع عنها من نماذج لغوية.
- إنّ تحقيق هذه الأهداف هو الكفيل بخلق حوار علمي جاد بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية، متجاوزًا كلّ نظرة مذهبية متعصّبة تعطي التراث اللغوي العربي قدرًا فوق قدره، أو تبخسه حقّه ومكانته<sup>4</sup>، من خلال دمج البحث اللساني العربي القديم في البحث اللساني الغربي الحديث، مع الإبقاء على هوية البحث اللساني العربي القديم وكيانه كبحت يمثل نظرة لسانية ذات خصائص مميزة<sup>5</sup>.

لقد اطلق **مصطفى غلفان** وكذلك **حافظ إسماعيلي علوي** على هذا الاتجاه اسم **لسانيات التراث**، والسمة المميّزة لهذا النوع من الخطاب اللساني العربي الحديث هي سعيه إلى التوفيق بين مضامين التراث اللغوي العربي وما تقدّمه

<sup>1</sup> - ينظر: تقويم الفكر النحوي، ص 249.

<sup>2</sup> - المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، عبد الرحمن الحاج صالح، ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية بالرباط أفريل 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م، ص 389-390.

<sup>3</sup> - ينظر: السانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 382. وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 281.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 383.

<sup>5</sup> - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 516. وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 383.

اللسانيات الحديثة من نظريات ونماذج وأدوات إجرائية وطرائق تحليل، ويستعمل لسانيو التراث شتى الوسائل المعرفية لتحقيق هذا المسعى في إطار ما عرف بقراءة أو إعادة قراءة التراث.

وفي نظر غلفان فإن أصحاب هذا الاتجاه لا يشكّلون اتجاهًا موحدًا أو مدرسة متجانسة، بل يعبرون عن وجهات نظر مختلفة في تعاملهم مع التراث، ذلك أنّ هذا الفريق مثلاً لا يراعي الحدود بين المدارس اللسانية والفروق القائمة بينها فكثيراً ما يتم الجمع بين توجهين لسانيين عند لغوي واحد، كالجمع بين البنيوي والتوليدي دون توضيح الأسس التي يقوم عليها مثل هذا الجمع، بل ما يدعو للاستغراب حسب **حافظ اسماعيلي علوي** هو أن نجد من اللغويين من يتجاوز نفسه داخل الاشتغال نفسه فيكون بنيويًا وتوليديًا ووظيفيًا في آن واحد<sup>1</sup>.

إنّ هذا الاتجاه يؤمن بمبدأ تلاقح النظريات الشرقية بالنظريات الغربية على حدّ تعبير **مازن الوعر**، وهذا التأثير والتأثر المتبادل من شأنه تطوير المعرفة البشرية، والإنسان مهما كانت جنسيته وفصله ولونه وثقافته يجب أن يكون منفتحًا على ما يسميه الفلاسفة العرب المسلمون بالكليات، وأن يتعد عن التعصب الديني أو الاجتماعي أو الثقافي الدوغمائي الذي لا يجلب إلاّ الانغلاق للمعرفة البشرية<sup>2</sup>.

ومّا لاشكّ فيه قليلًا أو كثيرًا أنّ الامتثال إلى دستور اللسانيات النظرية الذي قوامه البحث في الكليات اللغوية، قد قاد إلى توجيه البحث اللساني نحو التساؤل عن الكليات التحوية بمجرد احتضان المعرفة الجديدة للمعرفة الوافدة من التاريخ كما أنّ اهتمام التوليديين بالبحث في الأنحاء عموماً ضمن بحثهم في الألسنة الطبيعية، أيقظهم بأنّ بعض الموارد الإنسانية لا بدّ أن تحتوي ذخائر نظرية على غاية من الغزارة والثراء<sup>3</sup>.

إنّ علاقة بين الأصالة والمعاصرة كما يرى أصحاب هذا الاتجاه هي علاقة ديناميّة فعّالة ومنفعلة في التكوين الحضاري العلمي والإنساني تصل إلى حدّ الضّرورة، ولكي يستمدّ علم اللسانيات - كعلم قائم بذاته - شرعيته وعلميته وموضوعيته ومنهجيته، فإنّه لا بدّ أن يستند إلى التراث اللغوي العربي والعالمي في نفس الوقت، ويتبع هذا أنّ أي انفصام بين التراث اللغوي العربي وبين الحداثة اللسانية العربية، سيؤلّد أزمة منهجية في الثقافة العربية المعاصرة، وأيّة دعوة هجومية ضدّ التراث اللغوي العربي، هي دعوة إلى تفتيت الأمة الواحدة ذات الثقافة الواحدة والهوية الواحدة، التي نسعى إلى تحقيقها في عصر الهويات وعصر الثقافات وعصر الأمم<sup>4</sup>، ذلك أن الدرس اللغوي العربي يكون منقوصًا إن هو لم يأخذ بعين الاعتبار آفاق التطور اللساني الحديث على حدّ تعبير **نهاد الموسى**<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 185.

<sup>2</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 124.

<sup>3</sup> - مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 27-28.

<sup>4</sup> - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 359.

<sup>5</sup> - ينظر: الدراسات اللغوية في المملكة العربية السعودية، ص 53.

إن التوافق بين التراث التحويلي واللسانيات حسب هذا الاتجاه موجود بالفعل يُصرّح به حيناً ويُتغافل عنه أحياناً يقول نهاد الموسى: «ويشكل اتجاه البحث في نفس صاحبه تشكّله الأول على هيئة إحساس قوي بأن كثيراً من الأنظار التي وجدها في كتب المحدثين من الغربيين ولا بسها في محاضراتهم ومقابساتهم، يوافق عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عن التحويين العرب مصرّحين به حيناً وصادرين عنه -فيما يقدر الباحث- كثيراً من الأحيان»<sup>1</sup>، ذلك أن الطابع الذهني للغة بشكل عام يجعل أمر الالتقاء ممكناً بين البحث اللغوي العربي وغيره من البحوث اللغوية، فالبحث في موضوع اللغة شغل كل الأمم، وليس غريباً على كل حال وجود مثل هذا الإحساس، حيث إنّ كثيراً من نقاط التلاقي هي موجودة بالفعل ولا يحتاج إلى برهان.

إن الاتجاه التوفيقي التجسيري ينطلق من مبدأ واضح عبّر عنه مازن الوعر بأنّ اللسانيات الغربية الحديثة لم تنطلق من فراغ، بل إنّها لا يمكن أن تكون علمًا قائمًا بذاته له استقلالته وعلميته وشرعيته ما لم تستند إلى التراث اللغوي العربي بل والعالم ككل، لذا فالعلاقة ليست بين اللسانيات والتراث العربي وإنما بين كلّ الثقافات العالمية<sup>2</sup>.

وقد عبّر عبد الرحمن بودرع كذلك عن هذا الموقف بالقول: «والسبب في اتخاذ هذا الضرب من المباحث أمرًا مقررًا ومنهجًا مشرّعًا، ومما يجوز سبر أغواره والبحث عن الأدلة التي تثبت إمكان قيامه ووروده، هو أنّ كثيراً من مظاهر النظر اللغوي الحديث، ونظرات التحويين العرب القدامى تلتقي في نقاط كثيرة وعند مواطن محددة وقواعد مقرّرة، مما يبعث عن الظن بإمكان وجود ثوابت عميقة تحكم الظواهر اللغوية، أصواتها وتراكيبها ومعجمها وصرّفها ودلالاتها وقواعد لغوية ترتدّ إليها الظواهر اللغوية، ولللقاء الظواهر واجتماع الأشباه والتّناظر انعكاس واضح على الأنظار الواصفة المفسّرة، فهي - نفسها - محكومة بكليات مشتركة ومبادئ جامعة يمكن وصفها بصفة الترادف بين التّطريات اللغوية قديمها وحديثها»<sup>3</sup>.

وهذا الموقف يعبر عن حقيقة الدّراسات اللغوية التي لا بدّ أن تتقاطع في مواضع كما ذكرنا كما يمكن أن تختلف في أخرى، وقد لخصّ أحمد المتوكل أهم هذه الفروق والاختلافات في أربعة عناصر هي: ظروف الإنتاج والموضوع والهدف والمنهج:<sup>4</sup>

أ- من حيث ظروف الإنتاج: لقد استفادت اللسانيات من المحيط العلمي ومختلف العلوم، وهو ما لم يكن متاحًا للدّراسة اللغوية القديمة عمومًا، حيث إنّ اللسانيات استفادت من الفلسفة والمنطق والرياضيات وعلم النفس والتكنولوجيا.

<sup>1</sup> - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، دار البشر، عمان، ط2، 1987م، ص 11.

<sup>2</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 119.

<sup>3</sup> - في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج، عبد الرحمن بودرع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م، ص 06 (المقدمة).

<sup>4</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 37.

ب- من حيث موضوع الدراسة: حيث إنّ اللسانيات جعلت كلّ اللغات على اختلافها موضوعاً لدراستها (الملكية اللسانية)، في حين أنّ بقيّة الأنحاء كانت تقتصر على اللغة الواحدة، هندية، عربيّة، فرنسيّة... إلخ.

ج- من حيث هدف الدراسة: كان الهدف الأساسي للدراسات اللغوية القديمة تعليمي للحفاظ على اللغات وصونها من الأخطاء، في حين أنّ اللسانيات كان سعيها حثيثاً إلى إقامة نحو كلّي لجميع اللغات البشريّة يرصد الخصائص بوجه عام.

د- من حيث منهج الدراسة: يختلف منهج اللسانيات عن منهج الدراسات القديمة التي قام النحو فيها على أوصاف متفرقة مختلفة غالباً، وإذا اعترفنا بروح التنظير عند القدماء، فإنّ اللسانيات منهجها مغاير تماماً، يقوم على بناء نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط وقوانين الصّورنة العلميّة، ممّا يجعلها قابلة للمعالجة الحاسوبية.

لقد ظلّ الموقف التوفيقي التجسيري الأكثر حضوراً ونفوذاً في حقل الدراسات اللسانية الحديثة من خلال السعي إلى التوفيق بين الفكر اللغوي القديم واللسانيات الحديثة في إطار قراءة التراث اللغوي القديم في ضوء اللسانيات الحديثة<sup>1</sup>، وبهذا يمكننا القول بأنّ اللسانيات العربيّة اتّجهت إلى ما يمكن تسميته منهجاً توفيقيّاً أو لسانيات توفيقيّة يمزج بين مقولات اللسانيات ومقولات النحو العربي، وبالتالي فإنّ اللسانيين العرب المحدثين لم يتمكنوا من ابتداء درس لساني عربي دون الرجوع إلى التراث<sup>2</sup>، ثمّ إنّ الاتجاهات اللسانية العربيّة التي أخذت تسميتها من الأصل الغربي، كالاتجاه الوصفي البنيوي والتوليدي التحويلي والوظيفي التداولي، جميعها يغلب عليه الممارسة التوفيقيّة، وإذا لم يكن ذلك باعتراف واضح، فإنّه ممارسة ظاهرة لا يمكن أن تخفيها المكابرات، وهو أمر ثبت في الاتجاهين السابقين التوليدي التحويلي والوظيفي التداولي على حد سواء.

إنّ هذا الاتّجاه في نظري أعاد الأمور إلى نصابها، ذلك أنّ الكثير من الدارسين المحدثين أعمتهم اللسانيات ببهرجها، وسلبت عقولهم وأذهانهم وقلوبهم، ما جعل التجسيريّين يصوّبون مثل هذه السقطات ويقومونها، مع العلم إن هؤلاء -أقصد التجسيريّين- كانوا كثيراً ما يبرزون تفوق اللسانيات، خاصّة إذا تعلق الأمر بالنّحاة المتأخرين أو تفوق النحو العربي الأصيل على اللسانيات في بعض التحليلات، وأحياناً كثيرة تكون التحليلات متقاربة إلى حدّ كبير جدّاً كما يمكن أن يكون الاختلاف اختلافاً طبيعياً ولا يفسد للودّ قضية، فالفعل في اللغة العربيّة يشكّل جملة قائمة الذات بينما في الفرنسية والإنجليزية الأمر ليس كذلك، ما يعني أنّ الاختلاف قد يرجع أحياناً لاختلاف مادّة الدراسة.

إنّ ما يدعم هذا الموقف اعتراف الكثير من اللسانيين الغربيين الموضوعيين المنصفين بفضل التراث التحويلي العربي وإعجابهم بتحليلات النّحاة القدامى، كما يروي مازن الوعر عن أستاذه تشومسكي، ما جعل بعض الباحثين

<sup>1</sup> - ينظر: الاتجاه التوفيقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجاً، معالي هاشم أبو المعالي (رسالة دكتوراه)، إشراف: بان صالح مهدي الخفاجي، جامعة بغداد، العراق، 2014م، ص 19.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 19.

يقولون بأن اللسانيات الغربية أصبحت ذات روح عربية واضحة في الآونة الأخيرة<sup>1</sup>، ما يؤكد أنّ التراث اللغوي العربي القديم تراث عظيم يجب أن يتركز فيه البحث بغية الاستفادة من تحليلاته وأفكاره، لإغناء البحث اللساني في العصر الحديث دون إقصاء ولا تمييز، خاصة إذا سلّمنا بأنّ اللسانيات كما يرمي أصحابها تسعى إلى تحقيق نحو كلي يجمع اللغات الطبيعيّة جميعاً، وما كان هدفه الجمع، عليه أن لا يكون مقصياً لرأي أو موقف أو تحليل أو جهد، وإتّما ميزانه التّمحيص العلمي دون تعصّب ولا إقصاء.

إنّ الاتجاه التوفيقي التجسيري، ورغم ما يمكن أن يقال عنه، فإنّه على الأقل جمع بين أصالة التراث وحدثة اللسانيات جمعاً مبنياً على سعة اطلاع وفهم للرافدين، كما أنّ ظهوره المتأخر قياساً بأنصار التراث وأنصار اللسانيات فإنّ ذلك يجعله في منأى عن كثير ممّا أصاب الفريقين السابقين من سقطات وأحكام، لعلّها لم تكن مبنية على أسس علمية متينة، بل كان دفعها التعصّب للتراث أو مجازاة الموضة وصرخة العصر المتمثلة في اللسانيات، كما أنّ هذا المسعى التوفيقي التجسيري على كلّ حال لا يمنع احتفاظ كلّ من التراث اللغوي العربي واللسانيات بخصوصيات، وتبقى اللسانيات عزيزة عند أنصارها، كما يظلّ التراث النحوي واللغوي العربي مفخرة لنا ما بقي الدهر.

### – الاتجاه التوفيقي التجسيري في الجامعات المغربية:

إنّ الاتجاه التوفيقي التجسيري ليس اتّجهاً مبنياً عن اللسانيات الغربية كالبنوية أو التوليدية التحويلية أو الوظيفية التداولية، بل إنّه اتّجهاً عربيّ خالص ظهر في سياق المد والجزر بين اللسانيات الحديثة من جهة والتراث اللغوي العربي من جهة ثانية، فسلك مسلكاً معتدلاً بعيداً عن التعصّب والأهواء التي لا يرضاها العلم الحديث نفسه.

إنّ هذا الاتّجهاً الذي يأخذ شكل المقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات سلوكاً طبيعيّ يسلكه من يخوض في الأمور اللغوية في العصر الحديث دون قصد أحياناً، فهو كأنّه يفرض نفسه فرضاً، ولا يمكن للباحث أن يتجاهله أو أن يمرّ عليه مرور الكرام، إنّ هذه المقارنات تأخذ شكل الرافع من قيمة التراث أحياناً قياساً باللسانيات، وشكل المشبه بالتّظريات اللسانية الغربية أحياناً أخرى، ولا نريد عن الصّواب إن قلنا أنّ ذلك أحياناً يكون عن غير فهم دقيق.

إنّ الملاحظ حول هذا الاتّجهاً ورغم وجوده الظاهر والبارز والمؤثر لا يوجد في الجامعات ما يوحي بمثل هذه الممارسات كمقاييس أو مواد مستقلة يطلق عليها (الاتّجهاً التوفيقي أو التجسيري أو النظريّة التوفيقيّة) في مقابل النظريّة أو الاتّجهاً الوصفي البنوي والتوليدي التحويلي والوظيفي التداولي، لكنّه كسلوك في الجامعات المغربية بل والعربية يجد منفذاً في كلّ المقاييس اللغوية التي تدرّس في جامعاتنا، والأساتذة يقومون به في كلّ الدروس والمحاضرات التي يقدّمونها، ولو على شكل مقارنة دون تبني هذا الاتّجهاً أو الموقف بشكل واضح.

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 360-361، وينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات الحالية في العالم العربي، ص 375-376.

إنّ هذا الاتجاه يأخذ أحياناً شكل دروس ومحاور في مقاييس بعينها كمقياس اللسانيات العربيّة الذي تدرّس تحته مواضيع تحيل مباشرة إلى هذا الاتجاه كالنظريّة الخليليّة الحديثة، أو دراسة لباحث عربي معيّن أو لكتبه كالحاج صالح أو مازن الوعر أو نهاد الموسى أو أحمد المتوكّل أو عبد السلام المسدي، إنّ مثل هذه المواضيع والمحاور هي التوفيق والتجسير بعينه، بل إنّها تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً يتمثّل في تطبيق أفكار هذا الاتجاه، وهو أمر أُنجم من تقديمه بشكل نظري أو التعريف به.

إلى جانب مثل هذه الدروس والمواضيع فإنّ هذا الاتجاه يبرز كذلك كبحوث جامعيّة في رسائل الليسانس والماستير والماجستير والدكتوراه في كلّ الجامعات المغربيّة دون استثناء، يضاف إلى ذلك ما ينجز من ملتقيات وأيام دراسيّة في هذا السياق، وكذلك ما ينشر من بحوث ودراسات في مجلّات محكّمة، وما يؤلّف من مؤلّفات أشرنا وسنشير إلى بعضها في سياق هذا البحث.

### ثانياً: أصول التوافق بين التراث النحوي واللّسانيات:

قام العرب بجهود جبّارة في ميدان الدّراسات اللّغويّة لا تقلّ أهميّة عمّا أثبتته اللّسانيات المعاصرة<sup>1</sup>، فلقد ترك علماؤنا رحمهم الله تراثاً ضخماً يعث على الإعجاب والإكبار بعقليته المبدعة وتفكيره العميق، وهو ما يظهر جلياً في كثير من المؤلّفات العربيّة العريقة على غرار كتاب لسيبويه والعين للخليل والخصائص لابن جنيّ والصّاحي في فقه اللغة لابن فارس ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ومفتاح العلوم للسكّاكي...، فلا نبالغ إذا قلنا إنّ ما تركه هؤلاء يُظهر سبق بعض علمائنا القدامى في بعض تحليلاتهم لأحدث ما قدّمته النّظريات اللّسانيّة في العصر الحديث<sup>2</sup>.

إنّ ما تركه هؤلاء الأفاضل كما يقول علي مزهر الياسري يمكن أن يقدّم صورة دقيقة للعقل العربي ومداه المعرفي الواسع الذي يقدّم صورة واضحة لجميع المناهج التي قام عليها الدّرس اللّغوي الحديث، ولولا افتقاره إلى التنظير في مناهج الدّرس، لكان كل ما قدّمه الغربيّون لا يعدو كونه امتداداً للفكر اللّغوي العربي<sup>3</sup>.

لقد اجتمعت في النّحو العربي كل مفردات هذه المناهج ومنطلقاتها الفكرية كالمنهج التاريخي والوصفي والوظيفي والتّوليدي التّحويلي، يقول علي مزهر الياسري: «وبعد أليس من الصّواب القول: إنّ النّحو العربي عبر مراحل تطوّره المختلفة احتوى الجوانب النّظريّة والعلميّة التي جاءت بها المناهج الحديثة كافّة، وإنّها لم تكن سبّاقة إلى ما جاءت به من أفكار؟ أحسب أنّ الجواب سيكون بلى»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات وتعليم اللغة العربية، ص 17.

<sup>2</sup> - ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1994م، ص 173، وينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 26، وينظر: نحن واللّسانيات بحث في إشكاليات التّلقي، حافظ إسماعيلي علوي، اللسان العربي وإشكالية التّلقي، سلسلة كتب المستقبل العربي (55)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 2، 2011م، 104.

<sup>3</sup> - الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، علي مزهر الياسري، مجمع البترا للطبع والنشر، عمان، ط 1، 2011م، ص 376.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 378-379.



وقد عبّر محمد الصّغير بناني على هذه الفكرة في كتابه المدارس اللسانية في التّراث العربي والدراسات الحديثة بالقول: « إنّ المدارس اللسانية الحديثة، وإن كانت تهوى الاستقلال والتّفرد بالمذهب، إلّا أنّها في كثير من الأحيان ليست إلّا ترديدًا وتكرارًا لأفكار سابقة، تعرض في ثياب ومفاهيم جديدة في الغالب، للتظاهر بالسبق والاستئثار بالاكتشاف<sup>1</sup> » .

وعلى العموم إنّ مثل هذا الرّأي قد يجد معارضة شديدة عند كثير من الباحثين العرب المحدثين، وليس المجال للتّفصيل ولكن يمكن إثبات قيمة التّراث اللغوي العربي على قاعدة، "وشهد شاهد من أهلها"، حيث يشهد على القيمة العالية للتّراث اللغوي العربي خاصّة النّحوي والصّوتي والدّلالي منه علماء غربيّون متميّزون على غرار تشومسكي، ولتركوك ومايكل بريم، وجون فيرث، وعلّ أنّ أهمّها التي نطق بها الباحث مايكل بريم، حيث يقول (في رسالة الدكتوراه-الصّوتيات العربيّة-معهد ماستشوستس للتكنولوجيا، ص6-1970م): "أعتقد أنّ التّحو العربي قد وصل إلى أدنى انحطاطه على أيدي الباحثين الغربيين، فقد تجاهل الغرب المعاصر الفكر العربي الخارق الذي تمتّع به النّحاة العرب في تحليلهم لبنية اللّغة العربيّة، أحبّ أن أقول إنّ عملي هذا في الصّوتيات العربيّة إنّما استمدّ إلهامه من الرّوح العلميّة لذلك الفكر العربي الخارق الذي أراد تحديد الأصل أو التّمثيل الدّقيق للغة العربيّة<sup>2</sup>"، وكذلك شهادة العالم الإنجليزي الشهير جون فيرث التي ذكرها الباحث العراقي في الصّوتيات قاسم البريسم، وهي شهادة أخرى لا تقلّ وضوحًا، حيث يقول جون فيرث: "نشأت الدّراسات الصّوتية في أحضان لغتين مقدّستين هما السنسكريتية (لغة الهند القديمة) والعربيّة"، وقد علّق البريسم على هذا القول بأنّ الدّراسات الأوروبيّة في مجال علم الأصوات اعتمدت على ما أنتجه الهنود والعرب منذ بداية عصر النهضة، ولا تزال دراسات العرب والهند مثار إعجاب علماء الأصوات حتّى الوقت الحاضر<sup>3</sup>، هذا بالإضافة إلى مقولات من قبيل أنّ تشومسكي قد اطّلع على الآجرومية عن طريق والده الذي كان يدرّس التّحو العبري كما تذكر الرّواية، غير أنّ الأمر المؤسف الذي يشوب هذه المسألة بالذات هو عدم ذكر فضل الدّراسات اللغوية العربيّة بطريقة واضحة وصريحة، بل كانت تلميحًا محتشمة تُظهر إعجابًا بالتّراث اللغوي العربي ولا تعترف بأنّها استفادت منه فعلاً، مع استثناء شهادة مايكل بريم وجون فيرث السابقتين.

إنّ التّوافق بين التّراث النّحوي واللّسانيات لم يكن اعتباطيًّا، ذلك أنّه لا يخرج من احتمالين لا ثالث لهما:

- سبق تحليلات القدامى وعمقها ودقّتها، وأنّ التّوافق محض الصدفة، والأمر المسلّم به على كلّ حال هو أنّ التّحو العربي أسبق تاريخيًّا من اللّسانيات، وبالتالي أيّ تقاطع في هذا الجانب يعود الفضل فيه للأوّل (القديم الأصيل) على الثّاني (الحديث).

<sup>1</sup> - المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة، محمد الصغير بناني، دار الحكمة، الجزائر، دط، 2001م، ص10.

<sup>2</sup> - دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص115.

<sup>3</sup> - ينظر: علم الصوت العربي في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، ص5 (في المقدّمة).

- أنّ اللسانيات الغربية على غرار كل الميادين استفادت من التراث اللغوي العربي، وأعدت صياغته وهذا أمر وارد أيضاً رغم سكوت الغرب عن هذه المسألة، وبالتالي أي تقاطع يعود فيه الفضل كذلك إلى الأول (القديم التراث اللغوي العربي الأصيل) على الثاني (الحديث المقلد، اللسانيات الغربية).

إنّ هذه التقاطعات في هذه الحالة قليل من كثير، وأنّ المستقبل سيكشف كثيراً من هذه المسائل، وهو أمر يجعلنا نقول باعتزاز أن التراث اللغوي العربي (نحوي، صرفي، صوتي، دلالي) أفضل بمراحل، وأنه ولد قبل أوانه كما يعبر عن ذلك عبد الرحمان الحاج صالح رحمه الله وما ترك فيه الأول للآخر شيئاً، خاصة بعدما يُخضع الباحث ما قدمته اللسانيات الغربية بشتى اتجاهاتها (المنبثقة عن المدارس الغربية) من أفكار وبدائل يمكن الحكم عنها إلى جانب محدوديتها وتشيتها وتجزئتها وعدم تبلورها كمنظريّة كاملة بديلة للنحو العربي، إضافة إلى اعتمادها المفرط على نفس تحليلات وأفكار النحاة القدماء، وهو أمر يطرح جدواها على المحك، إلا إذا كانت من قبيل الامتداد للنحو العربي، وأنّ ما تقوم به من قبيل تطويره.

وسنقوم في العنصر الموالي بذكر أصول التوافق بين التراث النحوي خاصة والمدارس اللسانية الغربية الحديثة المعروفة البنيويّة الوصفية، التوليدية التحويلية، والوظيفية التداولية:

## 1.2- أصول التوافق بين التراث النحوي والمدارس البنيوية الوصفية:

يستعمل مصطلح البنيوية للإشارة إلى الدراسات اللسانية التي تعتمد على المنهجية الجديدة في اللسانيات الأوروبية والأمريكية، وقد يستعمل مصطلح البنيوية والوصفية جنباً إلى جنب، فيقال اللسانيات البنيوية الوصفية أو اللسانيات الوصفية البنيوية<sup>1</sup>. وعلى منوال ما يحصل معرفياً بالنسبة للمفاهيم التي تشيع كثيراً وتستعمل بإفراط، نجد أنّ استعمال عبارة اللسانيات البنيوية في علاقاتها باللسانيات الوصفية قد صاحبه الغموض واللبس، وفي أحسن الأحوال نوع من عدم الضبط في التحديد.<sup>2</sup> وقد عبّر الإيطالي ليشي G.C.Lephy عن هذا الموقف بالقول: "إن العبارة لا تخلو من إبهام لأن الأمر يتعلق بتسمية تقنية دقيقة، وإنما هي إشارة مبهمّة"، وعلى العموم، فإنّ إمعان النظر في سمات المقاربات اللسانية التي تندرج تحت اللسانيات البنيوية، سنجدها بإقرار ليشي نفسه، تضمّ بين طياتها العديد من الأبحاث التي يصعب تصوّرها عادة ضمن المقاربة البنيوية بمعناها الدقيق، وإذا اعتبرنا اللسانيات البنيوية هي كل دراسة تؤكد على الطابع التسقي والتجريدي للسان، صار من الممكن أن نعتبر بسهولة أنّ أعمال نحاة الهنود القدامى على غرار بانيني والعديد من نحاة الإغريق جزءاً من اللسانيات البنيوية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 34.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 34.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 34-35.

أما فيما يتعلق بالتراث النحوي العربي وما عالجَه اللغويون العرب القدامى تحت اسم "النحو العربي"، -يقول مصطفى غلفان- فإننا حين نغلبها تقليباً جيداً ونفهمَ بعمق مفاهيم النحاة، فإننا نجد كثيراً من المبادئ التي ينادي بها أصحاب المدرسة البنيوية في القرن العشرين<sup>1</sup>، وأنّ النحاة أدركوا مقومات التحليل البنيوي الشكلي، وهو صلب من أصلاب منهجهم النحوي، بل ربّما كانت مباحثهم اللغوية في أول أمرها قبل الخليل وصحبه، بل قبل أبي الأسود الدؤلي، أي قبل الإسلام مباحث بنيوية شكلية خالصة<sup>2</sup>.

فمن مبادئ المدرسة البنيوية مثلاً وصف الواقع اللغوي من خلال السّماع عن أصحاب اللّغة أنفسهم<sup>3</sup>، وإذا كان الاتصال بالواقع اللّغوي أصل من أصول النحو الوصفي، فقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربيّة، ولطبيعة الحركة العلميّة التي نشأت في مناخ عام أساسه الرواية والتّقل، وقد أدّى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو العربي اتجاه وصفي في تناول الكثير من ظواهر اللّغة<sup>4</sup>.

إن المتتبع لكتاب سيبويه يلاحظ بوضوح تصريحاته بخصوص السّماع عن العرب أو أستاذه الخليل مثلاً، كقوله: "سمعنا ذلك ممّن يوثق به من العرب"، و"سمعنا العرب تنشده"<sup>5</sup>، ممّا يثبت أنّ النحاة الأوائل سلكوا منهج الاستقراء العلمي في التعامل مع الظاهرة اللّغوية، انطلاقاً من تتبّع الجزئيات واستقرائها، وانتهاءً بالوصول إلى الكلّيات في استخراج الأصول والقواعد النّحويّة<sup>6</sup>.

ولم تقتصر هذه الطّريقة على الأئمّة الكبار في القرن الثّاني الهجري، بل استمرّت في القرنين الثّالث والرّابع، ويمثّل ابن جيّ اتجاهًا واضحًا، إذ تبرز في كتبه ظاهرة جمع المادة من الاتّصال المباشر بالمصدر Informant<sup>7</sup>، ومن ذلك ما ورد عن لقاءاته مع عبد الله الشّحري، حيث يقول: «وسألته يوماً فقلت له كيف تجمع "دكّاناً"؟ فقال: دكاكين، فقلت له: فسرحاناً؟ قال: سراحين، قلت: ففرطاناً؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون، فقلت له: هلاً قلت أيضاً عثمانين؟ قال: إيش عثمانين؟ رأيت إنساناً يتكلّم بما ليس من لغته واللّه لا أقولها أبداً»<sup>8</sup>، كما أنّ العمل الثّابت عن أبي الأسود الدؤلي في ضبط النّص القرآني كان عملاً وصفيّاً<sup>9</sup>، فقد ورد في الفهرست لابن النّدم، قوله لكاتبه: "إذا

<sup>1</sup> - ينظر: دراسات وتعليقات في اللغة، ص 184-185.

<sup>2</sup> - اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 35-36.

<sup>3</sup> - دراسات وتعليقات في اللغة، ص 185.

<sup>4</sup> - النحو العربي والدرس الحديث، عبده الرّاجحي، ص 55.

<sup>5</sup> - الكتاب، ج 1، ص 202، 214.

<sup>6</sup> - ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، تيزاد حسن أحمد، منشورات جامعة فار يونس بنغازي، تونس، ط 1، 1996م، ص 56.

<sup>7</sup> - النحو العربي والدرس الحديث، ص 54.

<sup>8</sup> - الخصائص، ج 1، ص 242، وينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص 54.

<sup>9</sup> - النحو العربي والدرس الحديث، ص 55.

رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضمنت فمي، فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة نقطتين"<sup>1</sup>.

فهذه صورة تمثل قارئاً يقرأ وكاتباً يلاحظ حركة شفثيه، حتى تكون الرموز وصفاً لهذه الحركات<sup>2</sup>.

إنّ الاتجاه الوصفي في النحو العربي يظهر في الكثير ممّا قرّره النحاة الأوائل من أحكام، فالحق إنّ ما قرّره لم يكن كلّه تأويلاً أو تقديرًا أو تعليلاً، وإمّا كان فيه ما هو وصف تقريريّ محض، والمتتبع لكتاب سيبويه كما ذكرنا يرى أنّه أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللّغوي<sup>3</sup>. وإذا كان الاهتمام بالشكل في المقام الأوّل مع عدم الانصراف عن أخذ المعنى في الحسبان هو أحد المبادئ المقرّرة عند البنيويين، فقد كان بلومفيلد Bloomfield، وهو من أتباع هذه المدرسة مثلاً يقرّر أنّ اعتبار المعاني يعدّ أضعف نقطة في دراسة اللّغة<sup>4</sup>، فإنّ المتصفح للمؤلّفات النحويّة العربيّة يرى أنّ هذا المبدأ هو المسيطر على الفكر النحوي عند النحاة العرب منذ أيام سيبويه، وما علاجهم لمسائل التعريف والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، وغير ذلك إلاّ أثر من آثار المنهج الشكلي عند نحاة العربيّة<sup>5</sup>، ولعلّ إعرابهم لجملة مثل: "انكسر الإناء" فعلاً وفاعلاً، مع أنّ الفاعل الحقيقي لا وجود له في اللفظ، كما يعربون جملة مثل: "خاصم محمّد عليّاً"، فعلاً وفاعلاً ومفعولاً، مع أنّ المفعول هنا فاعل في المعنى كذلك<sup>6</sup>.

وقد عبّر ابن جنّي عن هذا الأمر في قوله: «وهذا كقولهم: يقول النحويون إنّ الفاعل رفع والمفعول نصب وقد ترى الأمر بضدّ ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرب زيدٌ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به، ونقول: إنّ زيداً قام، فننصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد، فنجرّه وإن كان فاعلاً، ونقول أيضاً: قد قال الله عزّ وجل "ومن حيث خرجت"، فرفع حيث وإن كان بعد حرف الخفض، ومثله عندهم في الشّفاعاة، قوله عزّ وجل "لله الأمر من قبل ومن بعد"، وما يجري هذا المجرى<sup>7</sup>».

إنّ المدرسة الكوفيّة تحديداً عُرِفَتْ بأنّها مدرسة وصفية، حيث اعتمد أصحابها منهجاً وصفيّاً واضحاً في اعتمادهم أساساً على المسموع ولا سيما التصوص، وعدم تعويلهم على التأويلات البعيدة المتكلّفة<sup>8</sup>، وإن كان

<sup>1</sup> - الفهرست في أخبار العلماء المصنّفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، ابن التّديم، تحقيق، رضا تجدد، حقوق الطبع محفوظة للمحقّق، أكتوبر 1971، ج1، ص45 وينظر: أخبار النحويين المصريين، أبو سعيد السيرافي، تقديم وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ط1، 2004م، ص67-68 وينظر:

المدارس النحويّة، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1992م، ص16، وينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص55.

<sup>2</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص55.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص55.

<sup>4</sup> - دراسات وتعليقات في اللّغة، ص187.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص187-188، وينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص59.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص188.

<sup>7</sup> - الخصائص، ج1، ص174.

<sup>8</sup> - ينظر: تقويم الفكر النحوي، ص115.

ذلك لا ينبغي أن يكون حكماً عاماً، لأنّ الأعمال الأولى لدى أئمة المدرسة اختلط فيها الوصف بالتفسير، لكن كما هو معروف لم تصل إلينا كتب كوفيّة متخصصة لرحالها الأوائل، وإنما كانت كتباً تتناول النحو من خلال التصوص كمعاني القرآن للقرّاء، وقد كان هذا الاتجاه حقيقياً أن يوصف بأنه وصفي<sup>1</sup>.

وقد ذكر ابن جنّي عبارة الكسائي " أي هكذا خلقت"، فحين سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربنّ أيّهم تقوم، لم يقال: لأضربنّ أيّهم، فقال: أي هكذا خلقت<sup>2</sup>، يقول عبه الزجاجي: «ولسنا نعرف تعبيراً أدلّ على الوصف المحض من تعبيره: أي هكذا خلقت<sup>3</sup>».

وعلى العموم يمكن القول بأنّ التراث النحوي العربي بدأ وصفيّاً في كثير من جوانبه وأصوله، حيث اعتمد على استقراء المادّة اللغويّة من مصادرها الأصليّة عن طريق السّماع والتدوين المباشرين (الاستقراء)، ثمّ استنبطت القواعد الكلّيّة والجزئيّة من تلك المادّة المجموعة، حيث إنّ القاعدة خاضعة للاستقراء وليس العكس<sup>4</sup>، أمّا في الحقبة المتأخّرة فقد أصبح معيارياً، حيث أخضعت المادّة اللغويّة للقواعد وتوقّف الاستقراء عند عصر الاستشهاد، فانقلب الميزان من الوصف إلى المعيار، ومن إخضاع القاعدة النحويّة إلى إخضاع المادّة اللغويّة<sup>5</sup>، فانقلبت الأمور رأساً على عقب، وأصبح النحو يدور في حلقة مفرغة أشبه بالمتاهة التي كلّما ظلّ صاحبها أنّه خرج منها وجد نفسه في بدايتها.

## 2.2- أصول التوافق بين التراث النحوي والمدرسة التوليدية:

إنّ اللسانيات الحديثة كما سطرّت مبادئها المدرسة التوليدية التحويليّة خطاب علمي مفتوح ذو برنامج علمي واضح هو استكشاف بنيات العقل التي تولّد البنيات اللغويّة، وهذا الهدف يمكنها من وضع أنحاء توليدية على اللغات البشريّة ومقاربتها بما أو سير التماذج النحويّة الموجودة قبلاً، كالتحو العربي أو أجزاء معيّنة منه<sup>6</sup>، لقد طرح تشومسكي تصوّره في كتابه البنيات التركيبية Structures Syntaxques الصادر سنة 1957م، وهو يعكس جملة من المنطلقات النظريّة والمنهجية تتجاوز قصور اللسانيات البنيويّة لا سيما ما كان يعرف بالتمودج المركزي Modéle Syntagmatique<sup>7</sup>.

يعدّ التّركيب التوليدي ثمرة نظريّة لسانية هي التحو التوليدي أعدّها نعوم تشومسكي، ولسانيو معهد التكنولوجيا بماساشوسيت سنة 1960-1965م، انتقدوا فيها التمودج التوزيعي، ونمودج المكونات المباشرة للسانيات البنيويّة التي حسب زعمهم تصف الجمل المنجزة فقط، ولا يمكنها وصف مجموعة كبيرة من المعطيات اللسانية (الغموض، والمكونات

<sup>1</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص58.

<sup>2</sup> - الخصائص، ج3، ص292.

<sup>3</sup> - النحو العربي والدرس الحديث، ص59.

<sup>4</sup> - ينظر: تقويم الفكر النحوي، ص116.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص116.

<sup>6</sup> - في اللسانيات واللغة العربية، ص63.

<sup>7</sup> - ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص52، وينظر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص23.

غير المترابطة... إلخ)، وقد حدّد تشومسكي نظرية قادرة على إعادة الاعتبار لابتكار المتكلم وقدرته على بث وفهم جمل مستحدثة<sup>1</sup>.

لقد استطاعت اللسانيات التوليدية أن تعطي للنموذج معنى مزدوجاً، فهو ليس مجرد أداة صورية لتمثيل خصائص اللغات الطبيعية كما هو الشأن بالنسبة للنظريات اللسانية التي تتبنى المعنى الصوري للنموذج في التنظير والممارسة، وإنما هو أداة لمحاكاة الوظائف الذهنية للغة، وبلورة فرضيات تفسيرية حول خصائصها ومكوناتها، وبالتالي تمكن النحو التوليدي من تجسير المسافة بين دلالة مفهوم النموذج في علم النفس ودلالته في اللسانيات المعاصرة<sup>2</sup>.

ويبدو أنّ النقطة الأساسية في نظرية تشومسكي التي قادت تفكيره إلى ما تبعها من أفكار هي فكرة الفطرية اللغوية في ذهن الإنسان، وهي تمثل حجراً أساسياً يعتمد عليه المبنى كله، وقد قادته هذه الفرضية إلى فرضية أخرى تتعلق بها وهي أنّ الفطرية الذهنية قائمة على عدد الكليات النحوية (القواعد الكلية)<sup>3</sup>، وهي التي تقوم بضبط الجمل بعد توليدها لتجعلها جملاً نحوية أو غير نحوية، يدركها المتكلم والسامع المثالي في لغة معينة، وهي كلية شمولية علمية Ununiversals متساوية بين البشر يستطيع كل فرد منهم توليد الجمل وبناءها مضبوطة بقواعد لغته<sup>4</sup>.

وبهذه المزية، أي الطابع العقلي الذهني للقواعد يمكن أن يشترك النحو العربي مع مفاهيم النحو التوليدي باعتبار أنّ العقل هو وسيلة الفهم لربط البنية السطحية (الشكلية) بالبنية العميقة (الدلالية) في اللغة، مع ما يكون من أدوات ذلك في تفرعات المنهج من تحليل وقياس ومؤثرات في الروابط اللغوية، وإنّ مسألة الربط بين اللغة والعقل جعل تشومسكي يشير إلى جهود العلماء العرب في هذا المجال<sup>5</sup>.

إنّ انفتاح النظرية النحوية التوليدية على الأنحاء الخاصة يفتح الباب أمام تواصل منهجي يقوم على أسس مبدئية مضبوطة أهمها اعتبار النحو الخاص (العربي) تحقيقاً لمقولات النحو التوليدي (الكلي)، واعتبار النحو التوليدي تمثيلاً كونياً لتلك الأنحاء الخاصة<sup>6</sup>، وليس مستبعداً أن يكون تشومسكي قد استلهم بعض معطيات نظريته من مناهج البحث اللساني والنحوي لعلماء اللغة العرب من نحاة وبلاغيين، وفي هذه النقطة بالذات يقول عبد الرحمان الحاج صالح: «أما فيما يخصّ نظرية تشومسكي، فلا بدّ أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات، كما لا بدّ أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى أنّه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات

<sup>1</sup> - اللسانيات والبنى النحوية والتركيبية المقارنة، الجملة العربية أنموذجاً، الحسين اليوم، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2015م، ص54.

<sup>2</sup> - قضايا إستراتيجية في اللسانيات، ص82.

<sup>3</sup> - ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، خليل أحمد عمارة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004م ص251-0-251.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص251-252.

<sup>5</sup> - ينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص378.

<sup>6</sup> - ينظر: القيد التركيبي في الجملة العربية دراسة دلالية لنماذج من الروابط بلين النحو العربي والنحو التوليدي، منجي العمري، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2015م، ص29-



والتصورات اللغوية العربية... وقد نفت إلى مفهوم القاعدة التحوية، وتفتن إلى أهميتها لا كمجرد قاعدة تفرض معياراً من المعايير، بل كمنط يكتسبه الطفل بإنشائه إياه شيئاً فشيئاً من استماعه ومساهمته لكلام محيطه، وهو نوع من الاستنباط الإنشائي Constructif، وليس بمجرد تدخل الذاكرة، ثم أرجع لمفهوم التحويل Transformation قيمته ودوره... إلا أن النظرية التوليدية في بداية السبعينات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة (الأصيلة فقط)، وذلك كمفهوم التحويل، فإن المدرسة التوليدية في النظرية Standard لا تعرف إلا نوعاً واحداً من التحويل، وهو الذي يربط بين ما يسمونه البنية العميقة بالبنية السطحية، فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري... وهذا التحويل لا يغير المعنى، لأنه مجرد تمثيل Simulation لما يترتب من التعبير اللفظي إذا حُمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس»<sup>1</sup>.

وفكرة التوليد التحوي التي اشتهر بها تشومسكي موجودة عند الجاحظ والجرجاني وابن خلدون<sup>2</sup>، هذا الأخير الذي يقول في مقدمته: «فالمتكلم من العرب حين كانت ملكته العربية موجودة فيهم، يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولاً، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد كل لحظة، ومن كل متكلم واستعماله يتكرر، إلى أن يصير ملكة وصفة راسخة، ويكون كأحدهم»<sup>3</sup>.

وقد ذكر عبده الراجحي بأن النحو التوليدي التحويلي والنحو العربي يتبعان عدداً من العمليات التحوية المتشابهة إلى حد كبير<sup>4</sup>، وإن نظرة مقارنة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية التحويلية وبين القواعد التحوية التي أرساها نحاة العرب، لتؤكد لنا أن النحو العربي لم يكن بعيداً عن هذه الأسس والأفكار<sup>5</sup>، وعلى العموم سنحاول في هذا الجانب تسليط الضوء على بعض الجوانب والأفكار التي يتوافق فيها كل من النحو العربي واللسانيات التوليدية التحويلية:

### 1.2.2- قضية الأصل والفرع:

شغل النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي بالبحث في هذه القضية، ففروا أن التكررة أصل والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل للفرع وأن المذكر أصل للمؤنث وأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وهكذا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات الحالية في العالم العربي، ص 375-376.

<sup>2</sup> ينظر: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص 11، وينظر: الاتجاه التوفيقي، ص 52.

<sup>3</sup> - مقدّمة ابن خلدون، ص 626.

<sup>4</sup> - ينظر: النحو العربي في الدرس الحديث، ص 140.

<sup>5</sup> - أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، د ط 1994م، ص 30.

<sup>6</sup> - النحو العربي والدرس الحديث، ص 143-144.



إن مفهوم الأصل والفرع مفهوم لم ينتبه إليه كثير من المحدثين، وهو موجود عند الفقهاء، لكنّه عند النحاة أعمق، وهو المفهوم الذي يبنى عليه النحو العربي، بل وكل العلوم العربية المرتبطة بالحدود الإجرائية، إن المثل والأنماط هي التي تتفرّع عليها الفروع، وأعرفها وأشهرها (الموازين الصرفية)، ولم ينتبه الكثير إلى وجود مثل هذه المثل في المستويات العليا حدّ الاسم وحدّ الفعل ثم الحدود الأخرى<sup>1</sup>، ومّا هو واضح أنّ من الأسس الرئيسيّة التي تقوم عليها نظرية تشومسكي، أنّها تعتمد على ركن خفي لم يبرز ذكره كثيراً مع أنّه حجر الأساس فيها، وهو الاعتماد على أصل وفرع في الجمل، فالأصل فكرة والفرع عملية إخراج هذه الفكرة، والأصل بنية عميقة فرعها البنية السطحية كيفما تكون<sup>2</sup>.

وقد عرض التحويليون لقضية الأصل والفرع في مواضع مختلفة من بحوثهم، من ذلك بحثهم عن الألفاظ ذات العلامة marked والتي بلا علامة unmarked، وقرروا أنّ الألفاظ غير المعلّمة هي الأصل وهي أكثر دوراً في الاستعمال وأكثر تجريداً، ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة، فالفعل في الإنجليزية مثلاً غير معلّم (jump-love)، بينما في الماضي تلحقه علامة (ed): (jumped-loved)، والمفرد غير معلّم (boy-book)، والجمع تلحقه علامة (s) (boys-books)، وعليه فإنّ الزمن الحاضر أصل والماضي فرع عليه، والمفرد أصل والجمع فرع عليه<sup>3</sup>.

إنّ هذا الأمر نفسه نجده عند سيويه حيث يذكر في الكتاب: «وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختص بعد ذلك، فكلّ مؤنث شيء والشّيء يذكر، فالتذكير أوّل وهو أشدّ تمكّناً، كما أنّ التكرة أشدّ تمكّناً من المعرفة لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكّناً عندهم، فالأوّل أشدّ تمكّناً عندهم، فالتكرة تعرفه بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علماً، والشّيء يختص بالتأنيث، فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة»<sup>4</sup>.

أما فيما يتعلق بالجملة فقد اعتبر النحاة العرب الجملة التي تتألف من عنصرين هي الأصل، فيحملون عليها جملاً أخرى تكون فيها الرّيادة بالنسبة للجملة البسيطة، بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل النّواة بالزوائد، ولقد بيّن النحاة العرب باللّجوء إلى المنهج العلمي، وهو ما يسمّونه بحمل الشّيء على الشّيء أو إجرائه عليه بغاية اكتشاف الجامع بينهما، وهو البنية التي تجمع كل الأنواع الكثيرة من الجمل<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 75. وينظر: الكتاب، ج 1، ص 429. وينظر: نظرية الأصل والفرع

في النحو العربي، حسين خميس الملق، دار الشروق، عمان، ط 1، 2001م، ص 71-130.

<sup>2</sup> - ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص 255.

<sup>3</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص 144.

<sup>4</sup> - الكتاب، ج 3، ص 241-242، وينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص 145.

<sup>5</sup> - ينظر: مجلة اللسانيات، ع 06، ص 71-72، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 76-75.

ولقد اعتبر تشومسكي الجملة المبنية للفاعل نواة ومنطلقها للتفرع، والأصل عند النحاة هو ما يُبْنَى عليه ولا يُبْنَى على غيره ولا يحتاج إلى علامة تميّزه عن فروعها فله العلامة العدمية (marque zero)<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس فإنّ المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدّد بالتحويلات التفرعية، أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية، وإذا أردنا أن نعبر عن هذا باصطلاح الرياضيات، فيمكن أن نقول بأن ما يظهر بالتفرع في داخل المثال المولّد للفظة هي عبارة متكافئة، ولو كان بعضها أطول بكثير من البعض الآخر، وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة.<sup>2</sup>

## 2.2.2- مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية:

لقد سبق عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز تشومسكي في تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حيث فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم للمعاني في النفس، وهو تمامًا البنية العميقة عند تشومسكي، أما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أنّ التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق<sup>3</sup>، وبهذا يكون فكر الجرجاني كما يقول أحمد العلوي مكملًا لفكر النحاة، وهو مكمل لأنه لا ينقض أساس الفكر اللغوي العربي، بل يعتمد عليه في بحث إشكالية النظم، وهو مخالف له لأنه يربط النظم بالذات المفكرة، ولذلك نجده يحصي أنواع الارتباطات الممكنة بين المقولات النحوية كما قدّمها، وهو أمر لا يفعله النحاة الذين يرتبطون بفكرة المسافة العاملة وحدها.<sup>4</sup>

لقد حسم عبد القاهر الجرجاني قضية ربط النحو بالدلالة، وبيّن أهمية هذا الربط، وضرورة اعتماد المكوّن التركيبي على المكوّن الدلالي يقول الجرجاني: « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تخل بشيء منها»<sup>5</sup>، وهذه العلاقة التي تحدّث عنها الجرجاني تأخّرت النظرية التوليدية في إدراكها، ومعرفة أهميتها إلى ظهور كتاب تشومسكي "مظاهر النظرية النحوية"، والذي ظهر بعد كتابه الأوّل بعشر سنوات.<sup>6</sup>

ولم يكن سيبويه بعيدًا عن هذا الأمر، فلقد اعتمد على المكوّن الدلالي في تصنيف الكلام، ومن ذلك وصفه لبعض الكلام بالمستقيم الكذب، فهو يعتبره كلامًا مستقيماً قبل أن يكون كذبًا، ومن ثمّ لا يعود ويذكر هذا

<sup>1</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 76. وينظر: المفاهيم الأساسية للنظرية الخيلية، ص 10..

<sup>2</sup> - المدرسة الخيلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 383.

<sup>3</sup> - أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 30-31.

<sup>4</sup> - قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص 228.

<sup>5</sup> - دلائل الإعجاز، ص 117.

<sup>6</sup> - أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 37.

الصَّنْف من الكلام في كتابه، غير أنّ الواضح من كلامه أنّه جعل فاصلاً واضحاً بين الدلالة والتحو، واعتبر بالتالي أنّ الدلالة لا تدخل في تحديد استقامة الكلام أي أصوليّة الجملة<sup>1</sup>.

إنّ العلاقة التي تحصل بنظم عناصر الكلام ليست وليدة معناها اللغوي، وإنما هي نتيجة ما نسميه اليوم بالوظائف التحوية أو هي حسب الجرجاني توحي معاني التحو في معاني الكلم<sup>2</sup>، والحقيقة إنّ الحدود غير الواضحة بين المعنى وبين التحو (المعاني والمباني)، هي مشكلة قديمة في النظرية اللسانية، ويمكن الاستشهاد على هذه المشكلة من خلال جمل نستعملها عادة في طريقة مألوفة، ولكنها تعدّ نوعاً متوسطاً بين التحو وبين المعنى، حيث إنّ هناك جملاً تقع بين التعبير الاصطلاحي مثل: (It is raining cats and dogs)، أي أنّها تمطر هراً وكلاباً، كناية عن شدة المطر، وبين التحو الذي يستعمل القواعد اللغوية لإنتاج الجمل مثل: (The man kicked the ball)، أي ركل الرجل الكرة والتي تفرز معنى معجمياً عادياً<sup>3</sup>، وعلى العموم فإنّ التحويلين يذكرون في مسألة البنية السطحية والبنية العميقة أنّ من الجمل ماله تراكيب خارجيّة مختلفة (شكلاً) ومعنى واحد، أي أنّ التعبير عن المعنى الواحد يتخذ أشكالاً متعدّدة في اللغة.

وهو أمر تنبّه إليه النحاة القدماء على غرار ابن جني كما في قوله: "اعلم أنّ هذا قد استعملته العرب واتبعها فيه العلماء، والسبب في هذا الاتباع أن المعنى المراد مفاد من الموضوعين جميعاً"<sup>4</sup>.

### 3.2.2- ظواهر التحويل المشتركة:

يتخطّى النموذج التحويلي النموذج الركني ويتم ذلك بواسطة اللجوء إلى مفهوم جديد هو التحويل، وتندرج القواعد التوليدية التحويلية ضمن هذا النموذج التحويلي الذي يُقي على عمل القواعد الركنية في تأدية الوصف البنائي ويلجأ للقواعد التحويلية التي تقدم الشكل النهائي للجملة<sup>5</sup>، ولقد مكّنت القواعد التحويلية transformational rules التحو من تبيين العلاقة بين الجمل التي لها نفس المعنى، ولكنها مختلفة من حيث الشكل النحوي<sup>6</sup>، وتحتل التحويلات المكانة الرئيسية والثورية في القواعد التشومسكية، وتكمن مهمتها في تحويل البنى العميقة إلى بنى متوسطة وسطحية وبعبارة أخرى فإنّها تربط البنى العميقة بالبنى السطحية، ولكن إذا اقتضى الأمر تطبيق أكثر من عملية تحويلية، فإنّ البنى المتوسطة يقوم بتوليدها عدد من التحويلات حتى يتم تكوين البنية السطحية<sup>7</sup>، وبشكل عام فإنّ الطريقة المتبعة هي أنّه بعد تطبيق القواعد المركّبية (phrase structure grammar) تطبق مباشرة القواعد التحويلية transformational

<sup>1</sup> - ينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 51.

<sup>2</sup> - ينظر: أعلام وآثار من التراث اللغوي، عبد القادر المهيري، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس، دط، دت، ص 121.

<sup>3</sup> - دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 56-57.

<sup>4</sup> - الخصائص، ج2، ص 466، وينظر: تقويم الفكر النحوي، ص 213-214.

<sup>5</sup> - ينظر: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص 135.

<sup>6</sup> - ينظر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 25. وينظر: الألسنة التوليدية التحويلية قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص 14. وينظر: مدخل

لفهم اللسانيات، ص 49-51.

<sup>7</sup> - السانيات النشأة والتطور، ص 207.

rules على السلسلة النهائية (Terminal string)، لتشكيل الجملة المرادة، وهي بذلك لا تخرج من إطار العمليات المستعملة بكثرة في الرياضيات:

أ الحذف (deletion)	أ+ب <----- ب
ب الإحلال (replacement)	أ <----- ب
ج التوسع (expansion)	أ <----- ب+ج
د الاختصار (reduction)	أ+ب <----- ج
هـ الزيادة (addition)	أ <----- ب+ج
و إعادة الترتيب (permutation)	أ+ب <----- ب+أ <sup>1</sup> .

ولقد وقف علماؤنا - رحمهم الله - على هذه الظواهر في التراكيب العربية، حيث تحدّثوا عن التّقديم والتّأخير والحذف والعطف في باب سمّاه ابن جني شجاعة العربيّة، حيث يذكر: «اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والتّقديم والتّأخير والحمل على المعنى والتّحريف»<sup>2</sup>، حيث تأخذ الجملة أشكالا متمايزة في حركتها التركيبية، وتمتدّ هذه الحركة في شكل أفقي متمثلة في التّقديم والتّأخير والاعتراض... وفي شكل رأسي متمثلاً في العطف، وقد تأخذ عمقاً موضوعياً أحياناً أخرى متمثلة في الحذف<sup>3</sup>، وسنعرض أهم مظاهر التّحويل المشتركة بين النحو العربي والمدرسة التوليدية التّحويلية:

1.3.2.2-إعادة الترتيب (rearrangement rules): فمن الخصائص الكليّة المهمّة في اللّغات الإنسانيّة أنّ لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكنّ المهم هو أن نعرف التّرتيب في البنية العميقة أوّلاً، ثم نبحت عن القوانين التي تحكم تحوّل هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السّطح، ومن الملاحظ أنّ كل عناصر الجملة معرّضة لتغيير مكانها وإن كان ذلك أكثر ما يكون فيما يسمّيه النّحاة العرب الفضلة، كالمفاعيل والحال والظّروف وغير ذلك، وإذا لاحظنا الجملة الإنجليزيّة الآتية: "A detective hunted down the killer"

فهذا التّرتيب في البنية العميقة، ويمكن أن تتحوّل بالتّرتيب نفسه إلى بنية السّطح، ويمكن أن يتغيّر التّرتيب بنقل كلمة down لتصبح "A detective hunted the killer down"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - السانبات النشأة والنطور، ص 207-208. وينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص 140-141، وللاطلاع أكثر، ينظر: المدخل إلى علم اللغة، ص 203-243..

<sup>2</sup> - الخصائص، ابن جني، ج 2، ص 338.

<sup>3</sup> - جدلية الأفراد والتركيب في النقد القديم، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، والشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، ط1، 1995م، ص 160.

<sup>4</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص 154-155.

إن فكرة الترتيب word-order كما يرى تشومسكي شأنها شأن بقية مظاهر التحويل، لا تكون إلا بالترتيب بين أجزاء الجملة في بنيتها السطحية Surface structure، ولا علاقة لها بالبنية العميقة أو التحتية Deep structure، فيُنظر إلى الجملة التالية مثلاً: "الرسول بلغ الرسالة"، تساوي في معناها المعنى الذي تؤديه جملة بلغ الرسول الرسالة أو أي ترتيب آخر لها، غير أنّ هذه الفكرة تعدّ أهم العناصر في إبراز المعنى في جزء من أجزاء الجملة ولقد ذكر سيبويه وغيره من النحاة أنّ العرب إذا أرادت العناية بشيء قدّمته<sup>1</sup>، حيث يشير سيبويه إلى ما لها من أثر دلالي عند حديثه عن الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، حيث يكون التقديم لما يكون بيانه أهم وأولى، ولهذا الظاهرة عند سيبويه وظائف بلاغية متعدّدة، كأن يكون لتبنيه المخاطب، أو تأكيد الكلام، حيث يقول: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه موضع منطلق، إذا قلت عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي يبني على الأوّل وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فبنيته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»<sup>2</sup>، ولقد أخذت القضية حظها الوافر في الدرس البلاغي العربي على يد الجرجاني الذي لاحظ أنّ النحاة لا يتغلغلون إلى معرفة دقائق الكلام والفروق بين التراكيب وأوجه الاختلاف بينها، سواء في التقديم والتأخير أو الحذف أو التكرار أو الإضمار أو الإظهار أو الوصل أو الفصل، وغير ذلك من صور التراكيب<sup>3</sup>، لقد تحدّث الجرجاني بشكل مستفيض عن التقديم والتأخير مفصّلاً في أقسامه ومعانيه، حيث يقول: «هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتقر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروك سمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحوّل اللفظ من مكان إلى مكان»<sup>4</sup>.

وقد عالج الزركشي كذلك هذه الظاهرة في كتابه البرهان في علوم القرآن، حيث يتحدّث عن التقديم والتأخير قائلاً: «هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام والقيادة لهم وله في القلوب أحسن موضع وأعذب مذاق»<sup>5</sup>.

**2.3.2.2- الحذف:** وهو أيضا ظاهرة مشتركة بين اللغات الإنسانيّة، حيث يميل المتكلم إلى الاقتصاد اللغوي، ومنه حذف العنصر المكرر أو الذي يفهم من السياق، والطريقة التي ينتهجها التحويليون في تفسير هذه الظاهرة هي نفسها في النحو العربي<sup>6</sup>، والحذف حسب أصحاب هذه النظرية لا يغير كثيراً في البنية العميقة للجملة<sup>7</sup>، ففي جملة مثل:

<sup>1</sup> - ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق النحوي، ص 259.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج1، ص 81.

<sup>3</sup> - ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، عبد الفتاح لاشين، دار المريح للنشر، الرياض، دط، 1980م، ص 140.

<sup>4</sup> - دلالات الإعجاز، ص 83.

<sup>5</sup> - البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، ج3، ص 23.

<sup>6</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص 149.

<sup>7</sup> - ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص 261.

Richard is as stubborn as our father is

فالتحويليون يقولون إنّ (our father is) مأخوذة من بنية عميقة هي our father is stubborn، وذلك بقاعدة تحويلية تحذف الصفة المكررة (stubborn) وكذلك جملة:

Penelope hates to wash dishes يقولون إنّ Penelope في البنية العميقة هي الفاعل للفعل الثاني أيضاً (wash)، أي أنّ الفاعل محذوف في الفعل الثاني<sup>1</sup>.

ولقد كان للحذف حظّ وافر عند النحاة العرب حيث تحدّث عنه سيوييه بقوله: "هذا باب يحذف فيه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"<sup>2</sup>، وقد تعرض ابن جنّي لهذا الموضوع كذلك حيث يقول: «وقد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة»<sup>3</sup>، ومثله فعل ابن هشام الأنصاري، حيث خصّص له أجزاء كبيرة من كتبه واعتبره من الأمور المهمّة في دراسة وفهم اللّغة العربيّة حيث يقول: «وإن قد انجرّ بنا القول إلى ذكر الحذف، فلنوجه القول إليه فإنّه من المهمّات»<sup>4</sup>.

وبما أنّ الحذف ظاهرة لها آثارها البلاغية الدلالية، فقد شغل موضوعها عبد القاهر الجرجاني الذي يتحدّث عن الحذف فيقول: «هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبين»<sup>5</sup>.

والحقيقة أنّه لا يخلو تركيب فيه حذف من سرّ يفتح مجال البحث الواسع أمام العقل البشري على مرّ العصور، فإنّ حُذف المبتدأ فلهدف وإن ذُكر فلغرض، وكذلك المفعول إن كان فليسر وإن أضمر فلعلّه حتّى يأتي التّظّم رائعاً، والتأليف عجيباً<sup>6</sup>.

والجدير بالذّكر في هذا المقام الإشارة إلى الخلط بين مصطلحي الحذف والإضمار عند النحاة القدامى وعلى رأسهم سيوييه، الذي يذكر إضمار المفعول به والمبتدأ وهو يقصد حذفهما، أمّا الذين جاءوا من بعده فإنّهم فصلوا بين المصطلحين، ومن هؤلاء الزّركشي الذي ربط الإضمار بشرط بقاء أثر للمضمر، أمّا ما حُذف فلا يبقى له أثر<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص 149 - 150.

<sup>2</sup> - الكتاب، سيوييه، ج 1، ص 280.

<sup>3</sup> - الخصائص، ج 1، ص 360.

<sup>4</sup> - مغني اللبيب، ج 2، ص 668.

<sup>5</sup> - دلال الإعجاز، ص 149.

<sup>6</sup> - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، ص 164.

<sup>7</sup> - ينظر: البرهان في علوم القرآن، ص 102.

3.3.2.2- الزيادة أو الإقحام (Insertion rules): يشير التحويليون إلى أنّ دخول عناصر لغوية على التركيب لا تدلّ على معنى في العمق، فقد يكون لها وظيفة تركيبية، وقد تعدّ لونها من ألوان الزخارف trappins، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو: is، there، في:

1- There is hippopotamus in that cornfield.

2- There are many people out of work.

كلمة there لا تقدّم دلالة في العمق هنا، وإنما هي فاعل (سطحي) للفعل الموجود في الجملة، أي أنّها نوع من الزيادة<sup>1</sup>، التي تكون حسب أصحاب هذه النظرية للتّحسين في البنية السطحية، ولا أثر لها في البنية العميقة عند تشومسكي.

ولقد تعرّض علماء العربية لهذه الظاهرة كذلك، ولكننا نلاحظ اختلافًا بين النّحاة من جهة، وعلماء البلاغة والتّفسير من جهة أخرى، حيث يرى الفريق الأول أنّها ترتبط بعدد من المباني الصّرفية التي لا دور لها في المعنى<sup>2</sup>، فما يُزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه<sup>3</sup>، ففي ضمير الفصل مثلاً، يقول سيويوه: «واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيداً هو خيراً منك، وكان عبد الله هو الطّريف، قال الله عز وجل: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾، سبأ(6)، فصارت (هو) ها هنا وأخواتها بمنزلة ما إذا كانت لغواً في أنّها لا تغيّر ما بعدها على حاله قبل أن تذكر»<sup>4</sup>.

أمّا الزيادة عند البلاغيين والمفسّرين، فلها دور بارز واضح في المعنى<sup>5</sup>، حيث بيّن الجرجاني أهمية الزيادة بقوله: «ولهذا الذي ذكرنا من أنّ للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكناية، كان لإعادة اللفظ في مثل قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾، الإسراء(105)، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ الإخلاص(1،2)، من الحسن والبهجة ومن الفخامة والتّبل ما لا يخفى موضعه على بصير، وكان لو ترك فيه الإظهار إلى الإضمار، فقليل: "وبالحق أنزلناه وبه نزل" و"قل هو الله أحد هو الصّمَد" لعدم الذي أنت واجده الآن»<sup>6</sup>، فكلّ زيادة على الجملة يتبعه تحوّل في معناها، أي أنّه كلّما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص152.

<sup>2</sup> - ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص260.

<sup>3</sup> - النحو العربي والدرس الحديث، ص153.

<sup>4</sup> - الكتاب، ج1، ص394.

<sup>5</sup> - ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص260.

<sup>6</sup> - دلالات الإعجاز، ص170، وينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص46.

<sup>7</sup> - المصدر نفسه، ص411.



حسب تعبير الجرجاني، والزيادة قد تكون فضلات أو قيوداً أو عوامل كالتواسخ لتحقيق زيادة في معنى الكلام، وأساس ذلك أنّ كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى<sup>1</sup>.

إنّ الذي يمكن ملاحظته بجلاء أنّنا نستطيع أن نأخذ من النظرية التوليدية التحويلية شيئاً من المنهج وشيئاً من المصطلحات، ونغيّر معنى المصطلحات ودلالاتها لتطبّق على اللغة العربية<sup>2</sup>، ولقد كان عبد القاهر هو الفارس المجلي حقاً في ميدان النحو التحويلي على النحو الذي أكّده من إدراكه للعديد من الأسس والمنطلقات التي اعتمدها النظرية التوليدية التحويلية، سواء عند تشومسكي رائدها أم عند تلاميذه وزملائه، ومن ساروا على نهجه<sup>3</sup>.

**4.2.2- مسألة العامل:** لقد حظيت نظرية العامل باهتمام تشومسكي<sup>4</sup>، وقد سمّاها *Governement and Binding Theory*، أي نظرية العامل والربط الإحالي، وهي نظرية يقترح جهازها المعرفي عوامل عديدة تحكم التوليد والتحويل في التراكيب اللغوية<sup>5</sup>.

تنطلق نظرية الربط العاملية عند تشومسكي من منطلقين أساسيين تتسم بهما عناصر التركيب النحوي، هما<sup>6</sup>:

**أ- الأثر Trace:** ويأتي في صورة مركب اسمي أو حرفي يشتمل على قرينة بالمواضعة، فحينما ننقل مركباً اسمياً في التبئير مثلاً من مكان المفعول إلى مكان البؤرة (أي انتقاله من موضع المكمل النحوي إلى موضع المسند إليه) يترك هذا المنقول وراءه مركباً اسمياً يشغل موقعاً لا يزيد عن كونه عنصراً معجمياً وليس مكوناً من مكونات التركيب، يطلق عليه "عجرة" *mode* يزود هذا المركب بقرينة تدلّ على أنّه مربوط إحصائياً بالعنصر المعجمي الذي انتقل إلى مكان البؤرة وبهذا نستطيع المحافظة في البنية السطحية على العلاقات المحورية *Themaric relation* عن طريق هذه الآثار.

**ب- المضمّر Pronominal:** (الذي ليس له تمثيل صوتي منطوق)، وهو يمثل المنطلق الحقيقي الذي يمثل حقيقة هذه النظرية، فهو كما أسلفنا مضمّر ولكنّه من نوع خاص لا يملك تمثيلاً صوتياً، ويحمل عند تشومسكي أهمية كبرى ويتميّز المضمّر عنده بأنّه يتضمّن إمكانية كونه مضمراً من جهة وعائداً *enaphor* من جهة أخرى، والمضمّر كما هو معلوم لا يربط داخل الجملة ففي المثالين:

- ضربه زيد. - أعطيت زيدا إياه.

<sup>1</sup> - التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحوّلّة، راجع بومعزة، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، ط1، 2008م، ص66.

<sup>2</sup> - ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص263.

<sup>3</sup> - أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص46.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص54.

<sup>5</sup> - دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص98.

<sup>6</sup> - ينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب، ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص54-55.

فإن ضمير الغيبة (الهاء، إياه) لا يمكن إحالتها على زيد، لكن يمكن إحالتها على مركب غير موجود في الجملة، هذه الإحالة تسمى بالإحالة المنفصلة *disjornt reference*، بمعنى أنها منفصلة عن الإحالات الممكنة داخل الجملة وميدان الإحالة هو الجملة أو المركب الاسمي أو الإسقاط الأكبر بصفة أعم *Maximal projection*، أما في المثال "دخل زيد مكتبه"، فإنه يمكن إحالة الضمير على زيد، لأن ميدان الإحالة المنفصلة هو المركب الاسمي (مكتبه)، فالضمير منفصل إحاليًا في المركب الاسمي ولكنه حرّ في الجملة، ولذلك أمكن إحالته على زيد، وهذه الإحالة تنطبق على الضمير، ففي المثال "ضربه"، فإن في الجملة موضوعين المفعول وهو الضمير المتصل والفاعل وهو المضمّر، وهذا المضمّر لا يمكن أن يشترك إحاليًا مع الضمير المتصل (المفعول)، فالفاعل هنا لا يمكن أن يكون هو المفعول، وكذلك الشأن مع المصدر إذا قلت: "أراد قتله"، فإن فاعل القتل هو المضمّر والمضمّر هنا يرجع إلى زيد، إلا أن الضمير المتصل (الهاء) لا يمكن أن يرجع إلى زيد والسبب هو أن المضمّر والضمير المتصل (الهاء) منفصلان إحاليًا<sup>1</sup>، وهذه الفكرة أي أن العمل يكون بوجود اللفظ وبغيابه ليست بعيدة عن كلام صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، في قوله: «إن العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء...، وإنما هي أمارات ودلالات،... فالأمانة والدلالة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود الشيء»<sup>2</sup>.

إنّ التفاعل الذي أدركه تشومسكي بين العنصرين (الأثر والمضمّر)، هو الذي دفعه أن يجعل منها قاعدة كلية يفترض فيها أن العامل في المفعول هو الفعل وأنّ العامل في الفاعل هو ما يسمى بالصرّفة، والتي تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة<sup>3</sup>، وإنّ التحليل النحوي عند التحويليّين يكاد يتّجه إلى تصنيف العناصر النظميّة وفقًا لوقوعها تحت تأثير عوامل معيّنة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليّون لا تختلف كثيرًا عن كلام العرب القدماء، ففي المثال التالي:

1-That Martin will Fail His Linguistic course is Mekely.

2-Maetin is likely to fail his Linguistic course.

إنّ الجملتين تقعان في مجال كلمة (Likely) باعتبارها عاملاً تؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معيّنة<sup>4</sup>، وفي العبارة:

"For Martin sentences the proposition Martin...fail his Linguistics course is semantially in the scope of Likely".

<sup>1</sup> - ينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب، ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص55.

<sup>2</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأثيري، تح: جوده محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، دت، ص42.

<sup>3</sup> - ينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب، ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص57.

<sup>4</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص148.

فإنّ تعبير "in the scope of" ليس بعيداً عن التعبيرات التي جاءت في النحو العربي عند الحديث عن العامل<sup>1</sup>.

ولسنا نحتاج إلى جهد كبير لكي نؤكّد أنّ النّحاة العرب قد أدركوا فكرة العامل، وأنّ أبواب النّحو العربي كلّها قائمة على هذه الفكرة، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي قد أدرك هذه الأهميّة وقدرة العامل قبل أكثر من ألف عام<sup>2</sup>، فالعامل النّحوي هو الفكرة الرئيسيّة التي انبنى عليها عمل النّحاة، ويعنى القدماء بالعامل هو ذلك العنصر اللغوي يؤثّر لفظاً ومعنى على غيره كالأفعال فهو معقول من منقول<sup>3</sup>، وهو ما يوجب كون آخر الكلمات على وجه مخصوص من الإعراب<sup>4</sup>، وهو الذي يعمل في غيره ويؤثّر في حركة آخره وفي محله إن كان مبنياً<sup>5</sup>.

إنّ نظريّة العمل والرّبط الإحالي تمثّل ذروة ما توصلت إليه المدرسة التوليدية التحويلية من اكتمال، حيث أصبحت القواعد التوليدية قادرة على إعطاء التفسير الكامل والتحليل اللغوي الشّامل للتراكيب النّحوية في بنيتها السطحيّة دون اللّجوء إلى قواعد التحويل في الأبنية العميقة، وبهذا يمكن القول إنّ تشومسكي وإن كان قد انتهى بنظريّة العامل فإنّ الخليل قد بدأ بها<sup>6</sup>.

### 3.2- أصول التوافق بين التراث النّحوي والمدرسة الوظيفية التداولية:

من الصّعب جدّاً تحديد بدايات الاتجاه التلقظي التداولي نظراً لتعدد الرّوافد والمصادر الفكرية التي ساهمت في بلورة كثير من مبادئه وأساسيات البحث فيه<sup>7</sup>، وما يلاحظ حول هذا الاتجاه أنّ روافده الفكرية سارت في اتجاهين أحدهما لساني والآخر فلسفي، ولقد كان لأفكار شارل بالي الدور البارز في بلورة الجانب اللّساني من خلال بلورته لما يعرف بنظريّة التلقظ *Théorie de L'énonciation* التي طوّرت بعض مبادئها لاحقاً رومان جاكسون وإميل بنفنيست وكولبولي، وامتدّت أهميتها لتشمل خارج لغوية مثل تحليل الخطاب بمفهومه العام، وتشمل المصادر الفلسفية أعمال تشارلز ساندرس بيرس صاحب نظريّة متميّزة عن طبيعة العلامات وتصنيفها، تميّز وتفوّق فاق من عدّة جوانب دقّة وعمق تفكير دي سوسير في الموضوع ذاته، وقد قسّم بعد ذلك تشارلز موريس في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي (العشرين) مجال البحث السيميائي إلى مستويات ثلاثة:

- التّركيب ويتكفّل بدراسة العلاقة بين مكوّنات الجملة.

- الدّلالة ومهمّتها دراسة معاني الوحدات.

<sup>1</sup> - ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص 148.

<sup>2</sup> - ينظر: أهميّة الرّبط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 60.

<sup>3</sup> - ينظر: الاقتراح في علم أصول النّحو، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 1، 1976م، ص 3.

<sup>4</sup> - ينظر: التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، 1985م، ص 150.

<sup>5</sup> - العوامل النّحوية للجرجاني، تح: محسن محمد معالي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، مصر، دط، 2009م، ص 9.

<sup>6</sup> - ينظر: أهميّة الرّبط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 60.

<sup>7</sup> - اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، ص 53.

-التداول وموضوعه دراسة استعمال اللغة<sup>1</sup>.

وترتكز أصول الوظيفية على جملة من الأعمال التي أسهم في بلورتها كلٌّ من مدرسة براغ ومدرس لندن وأعمال اللسانيين التشيكيين- كما سبق التذكير- المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة، وقد أعطت مدرسة براغ منذ نشأتها عام 1926م زخمًا ملحوظًا لمفهوم التواصل بوصفه الوظيفة الأساسية في النشاط اللغوي عند الإنسان، وقد برز حينها نخبة من اللسانيين الروس المهاجرين، على غرار رومان جاكسون وكار سيفسكي وترويتسكوي.

لقد نظر أصحاب مدرسة براغ إلى اللغة في إطار الوظيفة، وحلّلوا اللغة من خلال وجهة نظر تهدف إلى تبيين الوظائف الخاصة التي تؤديها الأبنية المختلفة في استخدام اللغة، ما يميّزهم عن معاصريهم من البنيويين الأمريكيين وعن التحويليين الذين نظروا إلى اللغة على أنّها مجموعة من العناصر<sup>2</sup>.

أما مؤخرًا فقد اهتم فلاسفة اللغة العادية (أوستين، سيرل، غرايس) بدراسة الجوانب الدلالية والتداولية للغات الطبيعية مؤكدين ضرورة الاعتماد على التداول والاستعمال في عملية التحليل اللساني، ويطلق الدارسون على هؤلاء الفلاسفة مصطلح (الوظيفيون الجدد)، لأنهم حقّقوا بمراجعاتهم مقامات القول البعد الوظيفي للغة.

وفي أواخر السبعينيات من القرن العشرين شهد هذا الاتجاه ثورة حقيقية وتطورًا واضحًا على يد اللساني الهولندي سيمون ديك الذي أرسى أسس النحو الوظيفي من خلال كتابه Functional Grammer الذي ظهر سنة 1978م، صهر فيه بعض مقترحات نظريات لغوية "النحو العلائقي Relation Grammer" ونحو الأحوال Case Grammer "والوظيفية Functionalism" ونظريات فلسفية "ونظرية الأفعال الكلامية Speech Acts Theory"، وقد أثبتت قيمتها في نموذج صوري حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني<sup>3</sup>.

وترتكز المقاربة الوظيفية على أسس معرفية ومبادئ عامة تشكّل التّواة النظرية الصّلبة لتوجّرها اللساني، ويمكن تلخيص هذه المبادئ، في:

**1.3.2- أدائية اللغة:** ينظر النحو الوظيفي إلى اللغة على أنّها أداة تسخّر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية وينظر إلى الجملة على أنّها وسيلة تستعمل لتأدية أغراض تواصلية وتدرس خصائصها البنيوية على هذا الأساس، فرصد خصائص اللغات البشرية الطبيعية رهين بربط هذه البنية بوظيفة التواصل في إطار السياق الاجتماعي الذي وردت فيه وليس بمعزل عنه كما يفعل غيرهم<sup>4</sup>، ولقد كانت هذه النظرة الوظيفية شاخصة في التراث اللغوي عند العلماء العرب، فقد ظهرت في تحليلاتهم وبأسلوب يدلّ على نفاذ بصيرتهم وإدراكهم لقيمة اللغة في الحياة والمجتمع، ولقد خاض بعض

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 53-54، وينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، يحيى أحمد، مجلة عالم الفكر، مج: 20، عدد: 3، 1989م ص 75.

<sup>2</sup> - الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص 74.

<sup>3</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 260-261، وينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 126.

<sup>4</sup> - ينظر: التواصل الإنساني دراسة لسانية، امحمد إسماعيلي علوي، كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2013م، ص 112.

اللغويين العرب في هذه المسألة كالجاحظ وابن جني والجرجاني، ونلمس ذلك مثلاً من تعريف ابن جني للغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وقد ذكر الجرجاني أن اللغة يستعملها الناس ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده، وأن الخبر والكلام مقاصد وأغراض.<sup>1</sup>

**2.3.2-وظيفة اللغة:** حيث تحدّث جاكبسون عن ست وظائف بعد أن جعل العمليّة التواصليّة مكوّنة من ستّة عناصر ووضع إزاء كلّ عنصر من عناصر الاتّصال وظيفة لغويّة<sup>2</sup>، والوظائف اللغوية عند جاكبسون (1960م) هي:

أ- الوظيفة التعبيريّة expressive، أو انفعاليّة emotive وترتبط بالمرسل.

ب- الوظيفة التوجيهيّة directive، وترتبط بالمرسل إليه.

ج- الوظيفة المرجعيّة referential، ترتبط بالسياق أو المرجع.

د- الوظيفة الميتالغوية metalinguistic، وترتبط بالوسيلة اللغوية المستعملة في التّواصل.

هـ- وظيفة إقامة اتّصال: phatic fonction إذا كان التّركيز على الاتّصال contact بين الطرفين.

و- الوظيفة الشعريّة: poetic وترتبط بالرسالة.

بينما تحدّث هايداي (1978م) على سبع وظائف، هي: (نفعية، تنظيميّة، تفاعليّة، شخصيّة تعبيرية، استكشافية تخيّلية، علاميّة)<sup>3</sup>.

إنّ الوظائف الست التي ذكرها جاكبسون لم تغب عن الجاحظ مثلاً حيث تحدّث عنها بإسهاب، فلو طبّقنا تقسيم جاكبسون السداسي للوظائف على كلام الجاحظ لوجدناه يشبهه إلى حدّ كبير، حيث تحدّث عن الوظيفة المرجعيّة الإخباريّة تحت عنوان الخبر والإخبار، أمّا بقيّة الوظائف فنلمسها من تعليقاته التي يعلّق بها على التّصوص والأخبار التي يسوقها على لسان الشّخصيات التي يعرض لها أو يروي عنها<sup>4</sup>، ونلمس على سبيل المثال حديثه عن الوظيفة الشعريّة للغة في قوله: «فإذا كانت الكلمة حسنة استمتعنا بها على قدر ما فيها من الحسن، فإذا أردت أن تتكلّف هذه الصّناعة وتنسب إلى هذا الأدب، فقرضت قصيدة أو حبرّت خطبة أو ألفت رسالة، فإياك أن تدعوك ثقتك بنفسك أو يعوك عُجبك بثمره عقلك إلى أن تنتحله وتدّعيه... فإذا رأيت أنّ الأسماع تُصغي له والعيون تُحدق إليه، ورأيت من يطلبه ويستحسنه فانتحله...»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: تاصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 190.

<sup>2</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 262.

<sup>3</sup> - للاطلاع أكثر ينظر: التّواصل الإنساني دراسة لسانية، ص 112-113.

<sup>4</sup> - ينظر: تاصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 193.

<sup>5</sup> - البيان والتبيين، ج 1، ص 203.

3.3.2- اللغة والاستعمال: يتدخل التلقظ باعتباره إجراء اللغة بمقتضى فعل فردي في الاستعمال كمفهوم للممارسة والتفاعل مع الآخر، والتداولية تنطلق من فكرة جريان الكلام على الألسن، أي التلقظ كعملية خاصة بالفرد ويتجلى ذلك في ممارسة اللغة من أجل إيصال الرسالة إلى المخاطب والتأثير فيه ضمن عنصر التفاعلية L interaction<sup>1</sup>.

يرتبط نسق اللغة ارتباطاً وثيقاً باستعمالها، ويراد بنسق الاستعمال مجموعة الأعراف والقواعد التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين، ويتعلق هذان النسقان بحيث يحدد نسق الاستعمال بنية اللغة، ومن أيسر الأدلة على ذلك اختلاف خصائص العبارات اللغوية باختلاف الوسائط الاجتماعية، كجنس المخاطب وسنّه وطبقته المجتمعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها<sup>2</sup>، وكلما توفر للمتلقى معلومات عن المتكلم الزمان المكان ونوع الرسالة ازدادت حظوظه في فهم الرسالة ووضعها في سياق معين من أجل أن يكون لها معنى<sup>3</sup>، ويرى أحمد المتوكل أن التواصل الناجح يقتضي أن تطابق العبارة المنتقاة سياق استعمالها، وسياق الاستعمال سياقان: سياق مقالي، وسياق مقامي، ويقصد بالسياق المقالي مجموع العبارات المنتجة في موقف تواصل لا جمل منفصلة بل بنص متكامل في الغالب، ومن أهم مظاهر الترابط بين عبارات النص الواحد ظاهرة "العود الإحالي" المعروفة التي تربط بين ضمير ما ومركب اسمي سابق، أما السياق المقامي فهو مجموع المعارف والمدارك التي تتوفر في موقف تواصل معين لدى المرسل والمرسل إليه<sup>4</sup>، وعلى حدّ تعبير نور الدين السد أن اللغة تحيا وتتطور بالاستعمال، والاستعمال اللغوي محوران: محور الاستعمال العادي التبليغي الذي يقصد التواصل المباشر ومحور الاستعمال الجمالي الأدبي، وأساليب الاستعمال اللغوي تختلف درجة تشكيلها وصياغتها بحسب القصد والسمة المهيمنة فيها<sup>5</sup>.

وقد تنبه العلماء العرب القدماء على ديناميكية التواصل اللغوي عبر تعريفهم للغة، فكانوا يتبنون السمة الجماعية في عرضهم لقضايا لغوية موضحين الغاية الأساسية من وجود اللغة ألا وهو الاتصال والإيصال معاً<sup>6</sup>، ولا شك أن هذه المفاهيم التي ذكرناها بخصوص اللغة والاستعمال أخذت حيزاً من نقاش اللغويين العرب لقضية التواصل ودور اللغة في تحقيقه بنجاح، ذلك أن اللغة تأخذ أهميتها باستعمالها الذي يجسد إمكانات اللغة المختلفة والتي يجب أن يراعي فيها المتكلمون المقام ومقتضى الحال، فقد تكون كلمات بسيطة سهلة أبلغ من كلمات تملك تلك السمة في أصلها في موقف تواصل معين يتطلب تلك البساطة التي بها فقط يتم التواصل، فقالوا لكلّ مقام مقال، ولقد ارتبطت هذه المفاهيم بمفهوم البلاغة في حدّ ذاتها عند علمائنا الأجلاء، وهذا يؤدي بنا إلى القول أن جانب استعمال اللغة وظيفي بامتياز أي يسلك أيسر السبل الممكنة لنجاح عملية التواصل.

<sup>1</sup> - ينظر: لسانيات التلقظ وتداولية الخطاب، ص 129..

<sup>2</sup> - التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 264-265.

<sup>3</sup> - ينظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1991م، ص 297.

<sup>4</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 22-23.

<sup>5</sup> - الأسلوبية وتحليل الخطاب، نور الدين السد، دار هومة، الجزائر، دط، 2010م، ص 217.

<sup>6</sup> - تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص 197.

ولقد تناول ابن خلدون مسألة استعمال اللغة ويربط بنجاح الاستعمال بقاء الملكة التي يمتلكها المتكلم إذ يقول: «وعلى مقدار جودة المحفوظ أو المسموع تكون جودة الاستعمال من بعده، ثم إجادة الملكة من بعدهما فبارتقاء المحفوظ في طبقته من الكلام ترتقي الملكة الحاصلة»<sup>1</sup>، فاللغة عند العرب القدماء هي ملكة تتحقق بالتكرار والتدربة والممارسة، فهي كالحرفة أو الصنعة التي يكرزها صاحبها إلى أن يصبح ماهراً فيها، وكذلك اللغة التي يتعلمها المتكلم سماعاً وآداءً ويكرز ذلك إلى أن تصبح ملكة وصفة راسخة، وهكذا تتوارثها الأجيال المتلاحقة.

**4.3.2- القدرة اللغوية:** ما يقصد عامة بالقدرة اللغوية في مقابل الإنجاز المعرفة التي يختزنها المتكلم-السامع عن طريق الاكتساب، والتي تمكنه من إنتاج وتأويل عدد غير متناه من العبارات السليمة، والتحو الوظيفي لا يميز بين قدرة نحوية وقدرة تداولية، وإنما هي قدرة تواصلية واحدة تضم إضافة إلى معرفة التسق اللغوي في حد ذاته معارف أخرى، وهي المعارف السياقية الآنية والمعارف السياقية العامة<sup>2</sup> التي تحيط بالحدث اللغوي، وقد اقترح هايمز مفهوماً للقدرة اللغوية سنة 1971م، في معرض نقده لفكر تشومسكي بشأن القدرة اللغوية التي رأى بأنها فكرة قاصرة وضيقة، ولا تناسب طبيعة اللغة كظاهرة اجتماعية، لذا يجب ربط القدرة باستعمال اللغة في بيئة حضارية وثقافية محددة، لأن اللغة بها حاجة إلى معالجة الكفاءة التواصلية<sup>3</sup>، ولم يكن البحث عن القدرة اللغوية غائباً عند اللغويين العرب خاصة البلاغيين منهم على غرار الجرجاني الذي نظر إلى العملية الإبداعية نظرة تتخطى إنتاج الجمل إلى نوعية المعاني المتخيرة التي تعنيها تلك الجمل<sup>4</sup>، ولقد ربط اللغويون القدماء هذه القدرة بنظم وتركيب الكلام مع مراعاة مقتضى الحال أو الموقف وليس باللفظ وحده، وإذا حصل ذلك تحققت الغاية من إفادة مقصوده للسامع.

### ثالثاً: اتجاهات التوافق في اللسانيات العربية الحديثة:

لقد اتجهت اللسانيات العربية إلى ما يمكن تسميته لسانيات توفيقية تتبنى أنموذجاً وصفيًا يمزج مقولات النظرية الغربية الحديثة بمقولات نظرية النحو العربي<sup>5</sup>، حيث استعمل هذا الاتجاه شتى الوسائل المعرفية لتحقيق هذا المسعى في إطار ما عرف بقراءة أو إعادة قراءة التراث، بيد أنهم كما يقول مصطفى غلفان لا يشكّلون اتجاهًا واحدًا أو مدرسة متجانسة كليًا، بل هم مجموعة من وجهات النظر والمواقف الفردية المتباينة في التعامل مع التراث اللغوي العربي<sup>6</sup>، ويمكن بشكل عام الوقوف على ثلاثة اتجاهات سلكها التجسيريون في تعاملهم مع التراث اللغوي العربي بحسب رأي غلفان:

<sup>1</sup> - مقدّمة ابن خلدون، ص 651.

<sup>2</sup> - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 26-27.

<sup>3</sup> - ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 266.

<sup>4</sup> - ينظر: تأصيل النظريات اللسانية في التراث اللغوي عند العرب، ص 376.

<sup>5</sup> - نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، ص 15، وينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 184.

<sup>6</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 184.



**1.3- اتجاه القراءة الشمولية:** وهذه القراءة تتمحور حول التراث اللغوي في كليته وشموليته، باعتباره تصوّرات ومصطلحات وطرائق تحليل عامّة في دراسة اللّغة العربية<sup>1</sup>، يقول عبد السلام المسدي عن هذا النوع من القراءة: «فمن موقع الدراسة اللسانية المعاصرة في تبلورها وتركزها على شمول الظاهرة اللغوية، وبمنظور الحدائثة في البحث والاستنباط، وفي ضوء مقولة التراث عمومًا يتنزّل بحثنا عن النظرية اللغوية عند العرب، لا من حيث هي تقنيات نحوية وصرفية وبلاغية ومعجمية، وإنّما من حيث هي تنظير للظاهرة اللسانية عمومًا، ارتكز على نسيجه تفكير العرب في لغتهم أولًا، وبالذات ثمّ في الكلام باعتباره نظامًا إبلاغيًا مميّزًا للإنسان بوجه عام»<sup>2</sup>.

ويشير مصطفى غلفان إلى أنّ الكتابات القرائية الأولى عند أبرز اللسانيين الذين مارسوا هذا النوع من القراءة، على غرار عبده الراجحي ونهاد الموسى والمسدي تتميز بمقاربة نصّية مباشرة تعرض مجموعة من نصوص التراث واستنطاق مدلولاتها في ضوء النظريات اللسانية، وهي مجهودات قيّمة ومهتمة في مستوى آخر من التعامل مع الفكر اللغوي العربي.

أمّا إعادة القراءة في بعض التماذج المتأخرة من الكتابات العربية فلم تكلف نفسها-يقول غلفان- عناء الاستنطاق والتأويل الذي يتطلّب ثقافة لغوية أصيلة وجانب كبير من الدقّة والفهم والإدراك، بل أطنب المتأخرون في عرض النظريات اللسانية الحديثة مكثفة بالإشارة إلى أنّ مثل هذا موجود في التراث اللغوي العربي، وهذا التأويل في الحقيقة هو عبارة عن إسقاط مباشر يصطاد فيه هؤلاء أدنى درجة من التشابه في اللفظ والمعنى موازاة مع التصوص اللسانية الحديثة<sup>3</sup>. وهو أمر- حسب غلفان- يفتقد إلى أدنى درجات العلميّة والمهنيّة بخلفيّة أيديولوجيّة تراهن على رد الاعتبار لعقل عربي تحلّف عن الركب وغير مستعدّ لبذل مجهود فكري حقيقي، بل يعتمد على اجترار القديم وترديده.

**2.3- القراءة القطاعية:** وهي قراءة تتمحور حول قطاع معيّن من التراث اللغوي كأن تتناول المستوى النحوي أو الصرفي أو الدلالي أو البلاغي أو علم البيان أو المعاني، باعتبارها مستويات تحليل تشكّل في حدّ ذاتها نظريّة محدّدة المعالم تقوم على مبادئ منهجيّة خاصّة بها، فهي تهتم بمستوى أو مجال معيّن من التراث اللغوي، ويعكس هذا النوع من القراءة مجموعة من العناوين\*، ولقد تعدّدت الدراسات اللسانية التي تهدف إلى إقامة توافق بين فروع التراث اللغوي العربي واللسانيات المعاصرة، فقد توصل عبده الراجحي إلى أنّ دراسة القدمات لم تقتصر على مستوى واحد، وإنّما شملت ما يدعو إليه المنهج الحديث، فدرسوا الأصوات والصرّف والنحو والدلالة، كما أنّ كمال بشر يرى بأنّ علماء العربية تناولوا في بحوثهم كل فروع المعرفة التي نعدها اليوم جوانب متعدّدة لعلم اللسانيات الحديثة، ونحن وإذ ننساق بغريزتنا واعتزازنا

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 185.

<sup>2</sup> - التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 33.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 220-221.

\* - منها على سبيل المثال:- نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث نهاد الموسى، التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة والتحديث صلاح الدين محمد قناوي، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث أحمد محمد أبو الفرج، نحو النص بين الأصالة والحدائثة أحمد محمد عبد الراضي، لتفكير الدلالي عند المعتزلة علي حاتم الحسن، ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 185، وينظر: الاتجاه التوافقي، ص 83.

بترائنا لا يجب أن ننجز إلى إطلاق أحكام جاهزة دون بحث علمي منهجي صارم يبيّن للتراث ما له وما عليه كما أننا لا نقبل بأن يُعامل من يقفون مثل هذه المواقف تجاه التراث بازدراء دون إقامة الحجّة عليهم.

**3.3- قراءة النموذج الواحد:** وهي قراءة تتمحور حول شخصية لغويّة عربية يدرس فكرها اللغوي وطريقة تصوّرها وكيفية تناولها لقضايا اللغة العربية في مجال من مجالات الفكر اللغوي العربي القديم، كأن يتناول فكر الخليل أو سيبويه أو ابن جني أو الجرجاني\* أو غيرهم من اللغويين العرب<sup>1</sup>، ويمكن أن يتخذ هذا النوع من القراءة شكل المقارنة بين علماء اللغة العرب ونظرائهم من اللسانيات الغربية، على غرار سيبويه ودي سوسير أو الخليل وتشومسكي أو ابن جني وتشومسكي أو عبد القاهر وتشومسكي... إلخ.

ويري حافظ إسماعيلي علوي أن هذا الاتجاه لا يراعي الحدود بين المدارس اللسانية والفروق القائمة بينها، فكثيرا ما يتم الجمع بين توجّهين لسانيين أو أكثر عند لغوي واحد، بأن يجمع بين البنيوية والتوليدية دون مراعاة للاختلافات بينها ودون الكشف عن الأسس التي يقوم عليها هذا النوع من الجمع، بل وما يدعو إلى الاستغراب هو أن نجد من اللغويين من يتجاوز نفسه داخل الاشتغال نفسه فيكون بنيويًا وتوليديًا ووظيفيًا في الوقت نفسه<sup>2</sup>، كما أنّ هذه المقاربة تُعقد أحيانا على تعميمات لا تقيم وزناً ولا حدوداً لاختلاف تحديد المفاهيم بين المدارس اللسانية، فعندما يقول أصحاب هذا الاتجاه بأنّ القدماء قد اهتموا إلى مفهوم الفونيم، ويتحدّثون عن ذلك بإطلاق، ولا يأبهون للاختلافات في التعريف ويتساءل حافظ إسماعيلي علوي هل يقيمون التماثل على أساس التعريف المادّي للفونيم الذي ذكره دانيال جونز، أو الوظيفي الذي ذكره تروبتسكوي، أو النفسي الذي عبر عنه ديكره توناي<sup>3</sup>؟

إنّ هذه النقود في اعتقادي تتسم هي أيضاً بالتعميم شأنها شأن النعوت التي نعتوا بها هذه الدراسات، فهل يُعقل أن تكون قراءات التراث كلّها ينطبق عليها هذه الأحكام؟! ولعلّ هؤلاء هم أيضاً-أقصد النقاد- لم يكلفوا أنفسهم عناء قراءة كلّ هذه القراءات، كما أنّ هذا الوزر هل يتحمّله التراث اللغوي أم يتحمّله الدارسون العرب المحدثون، إنّ هذا التخبّط الذي يجب الاعتراف به عند الكثير من المحدثين لا يجب أن يحجب الجهود العظيمة لكثير من الدارسين العرب المحدثين على غرار الحاج صالح وأحمد الأخضر غزال ومازن الوعر ونهاد الموسى والمسدي، إنّنا لا ندافع عن كلّ من سلك نهجاً توفيقيًا بشكل آلي بل عمّن انتهج نهجًا علميًا صارمًا يتمثّل فيما ذكره الحاج صالح في إعادة قراءة التراث اللغوي قراءة جديدة تتحلّى بالموضوعيّة والصّرامة العلميّة دون إطلاق الأحكام جزافًا، بغية إعادة صياغة التراث بلغة وشكل

\* - ذكر غلفان مجموعة من العناوين كنموذج لهذا النوع من القراءة: - الجرجاني عالم اللغة المفتن بها بدراري زهران، نظرية اللامام الجرجاني جعفر دك الباب، التفكير الصوتي عند الخليل حلبي خليل، المدرسة الخليلية الحديثة عبد الرحمن الحاج صالح، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني محمد عبد المطلب، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون ميشال زكريا، الأسس الايبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه إدريس مقبول، النظرية اللغوية عند ابن جني في ضوي منهج اللسانيات الحديثة بوشتي العطار.

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 185. وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 137.

<sup>2</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 185.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 185.

علمي حديث، أمّا الموقف من التّظريّات الحديثة فهو موقف المتمحّص لا يرتاح إلى الآراء ما دامت مجرّد آراء، ويتقبّل كلّ ما ثبت صحّته بالبرهان العقلي والتّجربي<sup>1</sup>.

كما أنّ موقف النّقاد من بعض الكتابات تحت ما يسمّونه "لسانيات التّراث" لا يجب أن يحجب عنّا أيضًا جهود الكثير من أسلافنا وخاصّة الذين تعقد المقارنات بينهم وبين الغربيين، كالخليل وسيبويه وابن جني والجرجاني والسّكاكي.. إلخ، فهؤلاء مشهود بمكانتهم العظيمة وبجهدهم المتميز الذي بذلوه، كما أنّ المقارنة بين هؤلاء وعلماء اللّسانيات قد لا تصل بالضرورة إلى التّطابق أو السّبق وإمّا قد لا يحدث لا هذا ولا ذلك، أي يختلفان في جوانب كثيرة وهو أمر لا بدّ من احترامه أيضًا، لأنّ لكلّ رافد منهما خصائصه وظروفه وأهدافه، ثمّ إنّ الإعجاب المفرط باللّسانيات الغربية جعل الكثير من الدّراسات تأخذ شكل المحامي والمدافع عن التّراث اللّغوي وهو أمر مشروع، ولقد أثبتت الكثير من الجهود اللّغوية القديمة جدارة وعمقًا لا يستهان بها، يمكن أن تكون رافدًا تُبنى عليه بحوثنا اللّغوية، وليس كما يقول الكثير بأنّ البداية يجب أن تكون بمعزل عن الماضي، وكأننا نتحدث عن فكر غير عربي؟!!

رابعًا: رواد هذا الاتجاه المغربي: إنّ السّمة التي تكاد تجمع البحوث اللّسانية العربيّة الحديثة، ومنها المغربيّة بطبيعة الحال هي النهج التوفيقي الذي يغلب على معظم تلك البحوث دون استثناء، ولا أبالغ إذا قلت حتّى البحوث التي أظهر أصحابها تمرّدًا عن كلّ ما يمتّ إلى التّراث اللّغوي بصلّة، فإنّهم قد دخلوا ضمن إطار هذا النوع من الدّراسة من خلال الممارسة، ومن هؤلاء الفاسي الفهري الذي ذكرنا موقفه من التّراث التّحوي واللّغوي، ولكنّه كممارسة بقي يستعمل نفس اللّغة الواصفة بنفس المفاهيم تقريبًا، وقد عرف عليه خاصّة استخدام آراء ابن السّراج في تحليلاته، وبالتالي فإنّ هذا الاتجاه يشمل كذلك الباحثين الذين اشتهروا بتبني نظريّة غربيّة معيّنة، ولعلّ أقرب مثال وأوضحه أحمد المتوكّل في كلّ بحوثه الذي انتهج نهجًا توفيقيًا واضحًا أفضنا فيه، وهذا يقودنا إلى إشارة مهمّة هو أنّ الرّواد الذين كثيرًا ما يوصفون بأنّهم يمثّلون هذا الاتجاه هم أولئك الذين لم يتقيدوا بتيّار واحد، وإمّا كانوا ينتهجون منهجًا تأصيليًا عامًا يمارس موازنات ومقارنات لا تقتصر على نظريّة غربيّة واحدة، فشملت دراساتهم كلّ النظريات الغربيّة أو أعلام هذه التّظريات والجهود التي قاموا بها، ولا على ميدان لغوي عربي واحد، فقد شملت دراسات النّحو والأصوات والصّرف والدلالة والمعجم وكذلك دراسة أهم الجهود وأبرزها خصوصًا الأعلام الذين يتردّد ذكرهم دائمًا، ومن أبرز الباحثين المغربيّة التوفيقيين نذكر:

**1.4- عبد الرّحمان الحاج صالح رائد هذا الاتجاه:** يعدّ الباحث الجزائري عبد الرّحمان الحاج صالح رحمه الله من اللّسانيين العرب القلائل الذين يعون ويدركون ما يكتبون في هذا الإطار وممن يفرّقون إبستيميًا بين التّراث اللّغوي وخاصّة التّحوي وبين اللّسانيات الغربيّة الحديثة، ويدرك خصوصيات كلّ منهما، ومن مظاهر هذا الوعي التّمييز بين مستويين من التّراث أصيل وغير أصيل، والأوّل هو ميدان البحث والدّراسة، ومن بين مظاهر الفهم للّسانيات عدم اهتمامه المفرط

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج 1، ص 199.

بأفكار دي سوسير ولا يكاد يقف عليها، رغم كونه يعتبر مؤسس علم اللسانيات الحديث كما فعل كثير من اللسانيين العرب غيره، بينما نراه مثلاً يأخذ بالاعتبار ما قدمه تشومسكي وما احتوته نظريته ذائعة الصيت، عُرف عبد الرحمان الحاج صالح رحمه الله بجهده الدؤوب وعمله المثابر لما يزيد عن نصف قرن، لقد سافر الحاج صالح في بداية مسيرته إلى الأزهر الشريف، حيث درس علوم العربية وتعرّف على كتاب سيويه وأعجب بالكتاب وبصاحبه وبأستاذه، فتكوّنت بينه وبين الخليل علاقة عجيبة غريبة من الإكبار والانبهار تحوّلت إلى ندبة وتنافس، حيث حاول أن لا يفعل كما فعل غيره من إسهال المديح والتقريظ للخليل، بل عمل واجتهد بكل ما أوتي من قوة وعزيمة وصبر لينجز في العربية شيئاً ينسج على منوال الخليل، وقد وفقه الله إلى ذلك<sup>1</sup>.

لقد هاجر الحاج صالح بعد ذلك إلى فرنسا حيث تلقى دروساً في اللسانيات على يد "أندري مارتيني" الذي يعدّ علماً من أعلامها في ذلك الوقت، ثم قصد المغرب الشقيق سنة 1961م، حيث عين برتبة أستاذ ممتاز في مدارس الرباط وكان في الوقت نفسه يتلقّى دروساً في الرياضيات الحديثة في جامعة الرباط، وفي سنة 1962م عاد إلى بلده الجزائر حيث عين أستاذاً للسانيات في الجامعة الجزائرية ثم عميداً لمعهد العلوم اللسانية والصوتية، فريئساً لمركز تطوير اللغة العربية ثم عين سنة 2000م رئيساً للمجمع الجزائري للغة العربية، كما كان يشغل عضواً في عدّة مجامع عربية كمجمع القاهرة ودمشق وبغداد وعمان<sup>2</sup>.

كان الحاج صالح غزير التأليف والعطاء حيث ألف ما يزيد عن سبعين (70) دراسة محكمة منشورة في أكبر الجامعات العربية، وأنجز مجموعة من المداخل في التعريف باللسانيات وعلومها بلغت الغاية في الدقة، وكتبت باللغتين العربية والأجنبية خاصة الفرنسية أبرزها سلسلة علوم اللسان عند العرب التي تضمّنت على الترتيب الآتي "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية جزاء" و"الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، الحلقة الثالثة" و"البنية التحويّة العربية، الحلقة الرابعة" بالإضافة إلى "بحوث ودراسات في علوم اللسان" و"السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة" و"منطق العرب في علوم اللسان"، وأطروحة الدكتوراه من جامعة السربون بباريس 1979م عنوانها: "علم اللسان العربي واللسانيات العامة"، وقد أهدته قراءته التجديديّة للتراث اللغوي، لاسيما تراث سيويه وشيوخه وتلاميذه لاستنباط نظرية أطلق عليها اسم "النظرية الخليلية الحديثة" نال الحاج صالح سنة 2010م جائزة الملك فيصل تقديراً لجهوده العلميّة المتميّزة في خدمة اللغة العربية<sup>3</sup>، توفي رحمه الله عليه يوم 05 مارس 2017م، غير أنّ ما يلاحظ أنّ جهوده الكبيرة لم تلق الاهتمام اللازم كما أنّ كتبه لم يكن إخراجها جيّداً يعكس قيمة أفكارها، كما أنّ الحصول على أغلب جهوده ليس بالأمر الهين خاصة على الشبكة العنكبوتية، وهي من المسائل المهمّة في نشر الأفكار

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية العامل التحوي وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقه في تعليمية النحو العربي، ص 17 (في الهامش)، وينظر: العامل عند عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص 144.

<sup>2</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص 144.

<sup>3</sup> - ينظر: من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في التقديرات اللسانية عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، محمد صاري، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد: 7، شوال 1439هـ، يوليو 2018م، ص 79-80.

ونيل الشهرة لأصحابها، وبها يتسنى لأفكارهم الذبوع ويطلع عليها المهتمون ما يجعلهم يتأثرون بها، وهو ما تميّز به الباحثون من المغرب الشقيق بشكل خاص.

**2.4- محمد الأخضر غزال:** هو الباحث المغربي أو عميد اللغويين المغاربة والملقب بأبي الهندسة اللغوية العربية محمد الأخضر غزال رحمه الله، لقد كان الأخضر غزال عضواً في أكاديمية المملكة المغربية منذ تأسيسها سنة 1977م وله إسهامات فعالة في إعداد أجيال من الباحثين اللغويين المغاربة لما كان مشرفاً على معهد الدراسات والأبحاث للتعبير الذي سيّرهُ لمدة قاربت الثلاثين (30) عاماً، وهؤلاء يشكلون اليوم مدرسة مغربية عربية متميزة<sup>1</sup>.

ولقد اشتهر الأخضر غزال بشكل خاص بعمله الخالد في مجال إصلاح الطباعة العربية، وإدخال الحرف العربي في الإعلاميات والحاسوب، وقد نال براءة اختراع في ذلك، تبنت المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (الألكسو) عمله بوصفه الشفرة العربية الموحدة المستعملة في الكتابة الحاسوبية، قام بأعمال علمية ميدانية لحصر الرصيد اللغوي لدى أطفال بلدان المغرب العربي الرئيسية المغرب والجزائر وتونس المعروف بـ "معجم الرصيد اللغوي"، وهو معجم يضم كل الألفاظ العربية التي يمتلكها أطفال الدول المغاربية قبل أن يدخلوا إلى المدرسة، وذلك من شأنه أن يمكن القائمين على المناهج من إعداد مناهج التعليم على أساس علمي، ولقد كان لعبد الرحمان الحاج صالح شرف الاشتراك في هذا العمل الهادف، وكذلك الباحث اللغوي التونسي محمد العابد، لكن هذا المشروع النبيل والمهم والهادف ظلّ يتيمًا في الوطن العربي، ولم يطبق بشكل مناسب، ولم يُعمل به رغم أهميته<sup>2</sup>، حتى في دول المغرب العربي نفسها، وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحث الأخضر غزل، ورغم العمل الذي قام به لم ينل الاهتمام اللازم والشهرة الكافية بل إنّ أعماله بقيت مفقودة ويصعب الحصول عليها، إلاّ بعض المعلومات اليسيرة على الإنترنت.

**3.4- عبد الرحمان بودرع:** هو الباحث المغربي عبد الرحمان بودرع، وهو من الباحثين المغاربة البارزين في الآونة الأخيرة بنشاطه وكثرة عطائه العلمي، حيث بلغ عدد كتبه ومؤلفاته ما يزيد عن خمسة عشر (15) كتاباً سلك الباحث في كتاباته نهجاً توفيقياً واضحاً، حيث يذكر في تقديمه لكتابه "في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج": «بأنّ موضوع هذا الكتاب يعالج قضايا وإشكالات في اللسانيات واللغويات العربية في إطار المعرفة اللغوية يراد منه بيان العلاقة بين النظر التحوي بلسان العرب بياناً جديداً يعتمد المقاربات اللسانية... ومن جوانب إشكال المعرفة اللغوية مسألة الشبه والتظير بين اللغويات العربية والدّرس اللساني المعاصر، وموضوع هذا الجانب الترادف بين بعض الأنظار اللغوية من القديم والحديث في الأسس المعرفية والقضايا النظرية المتعلقة بالمعرفة اللغوية، وبعض الإشكالات في موضوع الترادف والإجراءات التطبيقية، وهذه المباحث تنتظم مواقع من الأشباه والنظائر والقربات بين اللغويين العرب القدماء واللسانيين الغربيين المحدثين ممّا وسعه الجهد»<sup>3</sup>، وللباحث كتب أخرى

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية العامل التحوي وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقه في تعليمية النحو العربي، ص14 (في الهامش).

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص14.

<sup>3</sup> - في اللسانيات واللغة العربية، ص5 (في المقدمة).

نذكر منها: من ظواهر الأشباه والتضائر بين اللغويات العربية والدّرس اللّساني المعاصر"، الأسس المعرفية للّغويات العربية"، "الخطاب القرآني ومناهج التأويل"، "نحو قراءة نصية في بلاغة القرآن والحديث"... هذا بالإضافة إلى الكثير من المقالات المنشورة في مجلات محكمة.

**4.4- عبد السلام المسدي:** هو الباحث التونسي عبد السلام المسدي، وهو باحث وناقد أدبي في الأساس الأوّل ولكن إبداعاً في الكتابة اللسانية لا يقل شأنًا عن كتاباته الأدبية، بل ألبست تلك الكتابات حلّة أدبية زادتها رونقًا وجمالاً وهي علامة مميّزة في كلّ كتاباته ذات الأسلوب الأدبي الجميل، لقد تميّزت كتابات المسدي اللسانية بنهج توفيقي واضح مدعّم بصبغة نقدية واضحة كذلك، تنطلق من مبدأ أن لا هوية صبيقة للعلم والذي وإن كان يعبر عن بيئة معينة، لكنّه يأبى أن يبقى منحصرًا فيها بل إنّ روحه عالمية تجمع ولا تفرّق، فالتراث اللغوي العربي واللّسانيات الغربية الحديثة ليسا ضدّين بل يمكن أن يمتزجا ويكمل بعضهما بعضًا "واللّسانيات لا تنفي علم النحو ولا تنقضه، بل إنّ وجودها متوقّف قطعًا على وجوده، فنسبة ما بين النحو واللّسانيات كنسبة ما بين علم الأخلاق وعلم الاجتماع في شجرة الفلسفة، النحو قائم على ما يجب أن يكون، واللّسانيات قائمة على ما هو كائن"<sup>1</sup>، ولقد كان لتجاهل علماء اللّسانيات للتراث العربي العظيم آثار سلبية على اللّسانيات نفسها، فقد حرّمها ذلك الشيء الكثير الذي كان سيوصلها إلى مراتب ربّما ستصلها بعد زمن طويل، للباحث كتب كثيرة منها: "التفكير اللّساني في الحضارة العربية"، "اللّسانيات من خلال التّصوص"، "اللّسانيات وأسسها المعرفية"، "مباحث تأسيسية في اللّسانيات"، "العربية والإعراب"، "قضية البنيوية دراسة ونماذج..."

**5.4- جهود أخرى:** لقد شكّل النهج التوفيقي بين التراث اللغوي العربي واللّسانيات الغربية ظاهرة ليس في المغرب العربي فقط ولكن في الوطن العربي قاطبة، بعضها غريزي بدافع الإعجاب بالتراث العربي والرفع من شأنه بمساواته باللّسانيات، ونحن لا نساند مثل هذه المواقف التي تحركها الغرائز وتدفعها دفعًا صوب الوصول إلى نتائج موضوعة مسبقًا وبعضها كان ينم عن فهم حقيقي وتمكّن من التراث اللغوي العربي من جهة واللّسانيات الحديثة من جهة ثانية، مع إدراك خصوصيات كلّ منهما، على غرار ما قام به الحاج صالح والوعر ونهاد الموسى والمتوكّل.

ونشير في هذا السياق إلى أنّ هذا التوجّه شكّل في الجزائر ظاهرة خاصّة، حيث ظهر بشكل خاص عن تلاميذ الحاج صالح\*، والذي امتدّ تأثيره إلى كثير من الباحثين الجزائريين الذين لم يدرسوا عنده ولكن تأثروا بكتاباته

<sup>1</sup> - اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص 41.

\* - لقد سلك أغلب الباحثين الجزائريين المتملّذين على يد الدكتور عبد الزحمان الحاج صالح-رحمه الله- توجّهًا توفيقيًا في بحوثهم الجامعية وفي مؤلفاتهم الحرة، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر: خولة طالب الإبراهيمي، صالح بلعيد، شفيقة العلوي، التواتي بن التواتي، محمّد صاري، عبد المجيد عيساني، فييحة بن عمار، حبيبة بودلعة... ومن الرسائل الجامعية نذكر: الباحث عبد المجيد عيساني في رسالة دكتوراه بعنوان "النحو العربي بين الأصالة والتجديد" (2005)، والباحثة شفيقة العلوي في رسالة دكتوراه بعنوان "نظرية تشومسكي في العامل والأثر محاولة سيرها منهجًا وتطبيقًا عن جامعة الجزائر (2002) عن جامعة الجزائر، والباحثة حبيبة بودلعة في رسالة الماجستير بعنوان "النظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية، عن مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر (2003) والباحثة بن عمار فححة في رسالة ماجستير بعنوان "دراسة تحليلية تقييمية لأنواع التمارين النحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي واقترح أنماط جديدة بناء على النظرية الخليلية الحديثة عن المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر (2003م)...



وأفكاره\*، وعلى العموم سنذكر مجموعة من الباحثين الذين ألفوا كتباً انتهجت منهجاً توفيقياً، ومن هؤلاء على سبيل المثال الدكتور محمد بوعمامة في كتابه "قضايا لغوية تراث ومعاصرة"، والباحث محمد الصغير بناني في كتابه "المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة"، والباحث رباح بومعزة في كتابه "التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة"، والباحث مسعود صحراوي في كتابه المذكور سابقاً "التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي" كما ظهر هذا الاتجاه بشكل بارز عند الباحثين التونسيين نذكر منهم: الطيب البكوش في كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث" وعبد القادر المهيري والمسدي وحمادي صمود في كتاب مشترك بعنوان "النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص"، ومحمد الشاوش في كتابه "أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية"، ومنجي العمري في كتابه "القيود التركيبية في الجملة العربية دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي" أما بالنسبة للباحثين من المغرب الشقيق فحتى من صنفناهم ضمن الاتجاهين السابقين غلب عليهم النهج التوفيقي كما بيننا، ولعل ذلك يبرز بشكل جلي عند أحمد المتوكل في كتابه "المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي الأصول والامتداد"...

\* ومن هؤلاء نذكر: الباحث علي بلول في رسالة الماجستير بعنوان "العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة من جامعة ورقلة الجزائر (2012)، والباحث عبد الكريم جيدور في رسالة الماجستير بعنوان: نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقه في تعليمية النحو العربي من جامعة ورقلة الجزائر (2012)، والباحثة زهرة شيباني في رسالة ماجستير بعنوان: "العامل النحوي في الدرس اللساني المعاصر" أعمال الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجاً من جامعة السانيا وهران الجزائر (2012)...



المبحث الثاني: المنجز اللساني التوفيقي التجسيري المغربي موقفه من التراث أهم قضاياها، قراءة في نماذج

مختارة

تمهيد:

لم يكن دخول اللسانيات على الثقافة العربية في العصر الحديث بردًا وسلامًا على التراث النحوي واللغوي العربي حيث ظهرت بشكل ينم عن استعلاء وتعال لا نظير له في العلوم الحديثة، وأنها العلم الذي يعوّض على العرب نحوها الخاص المتخلف (المعياري) الذي آمنت وتعلقت به قرون عديدة، لقد كانت شعاراتها براءة إلى درجة أغرت ضعاف النفوس من الباحثين العرب، فتعلق بها بعضهم وآمن بأهدافها وحمل لواء الدفاع عن شعاراتها خاصة من الباحثين العرب الذين درسوا في الجامعات الأوروبية، وفي مقابل هؤلاء وكنتيحة حتمية على تلك الهجمة ظهر فريق متشبث بالتراث اللغوي العربي يحمل لواء الدفاع عنه، ويرى اللسانيات الغربية خطرًا داهمًا مصدرها الغرب الاستعماري الذي فشل في المحافظة على احتلال الأرض ويريد أن يحتل العقول ويدمر الثقافة العربية وكل ما يمت إليها بصلة.

وما بين التجاهل التام للسانيات ويعتمد تحديدًا مفاهيم المتأخرين من النحاة ولا يفرق بين مستويات التراث، وبين التجاهل التام للتراث العربي والتعلق باللسانيات يتبوء التوفيقيون موقفًا وسطًا، بمعنى أنهم لم يتعصبوا لا إلى هذا ولا إلى ذلك بشكل مبدئي آلي بل إنّ الأمر يحتاج إلى تربية وتمحيص وفحص علمي منهجي يركز على وجوب سبر أغوار كل منهما وفهمه فهمةً دقيقًا يُظهر لكل من التراث واللسانيات ماله وما عليه، إنّ مثل هذا الدراسة المعمّقة والواعية والدقيقة والعلمية قام بها الحاج صالح ومن نهج نجهه، وقد أظهرت تلك الدراسات أنّ التراث العربي درجات لا ينبغي أن يعامل بنفس الدرجة ففيه الجيد والعميق والأصيل وفيه ما دون ذلك، والأمر نفسه ينطبق عمّا جاءت به اللسانيات ففيه العميق والجيد الذي يمكن البناء عليه والاستفادة منه واستثماره، ومنه ما هو دون ذلك.

لقد أفضت تلك الدراسة التي قام بها الحاج صالح إلى لعب دور المدافع عن التراث النحوي العربي خاصة ما يطلق عليه اسم الأصيل، وهذا كما تمّ التذكير من منطلق علمي، لأنّ تلك الدراسة العلمية الصارمة أثبتت قيمة أفكار التراث العالية ودقة تحليلاته وتفسيراته للظاهرة اللغوية العربية، ومن جهة أخرى مقارنته بشكل علمي مع أرقى النظريات اللسانية الغربية وأعمقها تفكيرًا، ولقد بين الحاج صالح أنّ التراث النحوي الأصيل يفوق في كثير من تحليلاته أرقى ما توصلت إليه اللسانيات، ومن هذا المنطلق يمكن استثماره في ترقية اللسانيات الحديثة نفسها.

لذا سنتناول في هذا الفصل النظرة المختلفة لأصحاب هذا الاتجاه للتراث اللغوي العربي خاصة النحوي منه، وعلى الخصوص نظرهم تجاه أصول التفكير النحوي العربي، كمنظرة العامل والسمع والقياس، ونظرهم المختلفة بالمقابل للسانيات والبحث عن نقاط الالتقاء أو التشابه الممكنة بينهما، وهو أمر قد يغيّر الموقف من التعارض إلى الالتقاء والتكامل، ومن الطبيعي حينها القول بأنّه يمكن للنحو أن يستفيد ممّا أتت به اللسانيات من أفكار وتحليلات ونماذج ثبتت نجاعتها ليركب قطار العصرية والتحديث وينفض الغبار عن نفسه، كما يمكن للسانيات أن تستفيد بالمقابل من تحليلات النحاة القدامى وأفكارهم وتختصر الجهد والوقت.

أولاً: موقف الاتجاه التوفيقي التجسيري من التراث:

### 1.1- إثبات أصالة النحو العربي (هناك تراث وتراث):

أ- مفهوم الأصالة: الأصيل يعرّفه الحاج صالح هو المبدع الذي يأتي بالجديد الذي لم يسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه و"بشكل آخر هو الذي لا يكون نسخة لغيره"<sup>1</sup>، وعلى هذا فالأصالة عكس التقليد، فالأول يأتي بما هو جديد يعبر عنه هو وحده، والثاني يقلد ما عند غيره تابع له أو متأثر به فيما يقول أو يفعل معتقداً فيه الحقيقة والكمال من غير نظر ولا تمحيص، ولا يعني ذلك مطلقاً أن يعتمد على ما يصنعه هو بنفسه فقط فذلك غير ممكن طبعاً، فالإنسان لا يرتقي به العلم إذا لم يراع ما ابتكره الآخرون، والأصالة في الأخذ تتمثل في عدم الاطمئنان مقدماً قبل قيام الحجة والبرهان اللذان يحملان الإنسان بل يجبرانه على تقبل آراء غيره، فهذا هو موقف العالم ذي الأصالة، وما يزال الكثير منا يقلد القدامى من علمائنا، ثم جاء من يقلد الغربيين فاستبدلوا بذلك تقليداً بتقليد<sup>2</sup>، يقول الحاج صالح «إنّ الباحث الأصيل هو الذي إذا طرق موضوعاً قصد منابعه الأصليّة وأمعن النظر في مظانّه الأولى أي فيما تركه المعني بهذا الموضوع نفسه، لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون، هذا وما بالك بمن يحكم على آراء إمام النحاة سيبويه من خلال ما قيل عنه وما رواه مؤلفو الطبقات، وهذا خطير جداً أن يُترك الكتاب، وهو ضخم يستطيع الباحث أن يجد فيه بغيته، ويعتمد على الأساطير والخرافات»<sup>3</sup>، ولقد رفض الحاج صالح أن يكون مفهوما الأصالة والأصيل مقابلين ضدّين لمفهومي الحداثة أو المعاصرة، كما هو الشأن عند الكثير من المثقفين، فيما في الحقيقة إنّ الأصالة تقابل التقليد أيّاً كان المقلد قديماً أو حديثاً<sup>4</sup>.

ب- (هناك تراث وتراث): لم ينظر الحاج صالح إلى التراث التحوي العربي بمنظور واحد، بل يرى بأنّ "هناك تراث وتراث"<sup>5</sup>، وطالما نادينا إخواننا اللغويين-يقول الحاج صالح- إلى الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل، وهذا التراث الأول أو الأصيل كما سمّاه أستاذنا، هو ما تركه لنا أئمّة النحاة المبدعين الذين عاشوا في زمن الفصاحة الأولى، كالحليل وأصحابه أو ما وصل إليه التحو في زمانه وزمان سيبويه وفي عهد أتباعهما الكبار<sup>6</sup>، وهؤلاء عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتّى القرن الرابع الهجري، والذين تتجأوا إلى السماع المباشر، ودوّنوا الكلام العربي معتمدين على مقياسين صارمين، هما: المشاهدة والاستقراء المباشر والاختيار من جهة، والصياغة العلميّة من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في النقد اللساني عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، ص 65.

<sup>2</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 82.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 87.

<sup>4</sup> - ينظر: من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في النقد اللساني عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، ص 65.

<sup>5</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 168. وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 68.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 169، وينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 23، وينظر: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر

ط 1، 2007، ص 7.

إنّ هذا التّحديد الرّمزي الذي حدّده الحاج صالح كمقياس لزمان الفصاحة والأصالة، لن يكون مانعاً لانتصاف أعمال أخرى خارج هذه الفترة ونعتها بالأصالة التي هي سلوك يسلكه الباحث، فيكون أصيلاً ولو كان في زماننا هذا.

لقد ذكر الحاج صالح بعض اللّغويين ممن تلوا هذه الفترة، وينطبق عليهم هذا المعيار-وهم قلة في نظره- ووصف جهودهم بنفس وصف جهود الرّعيل الأول من النّحاة المبدعين الذين ذكرناهم: «ولم يبلغ الذين تلوهم بعد القرن الرابع من الإبداع والعمق ما بلغوه إلاّ بعض الأفاض القلائل مثل: السّهيلي والرض الإستراباذي، فهؤلاء وحدهم في اعتقادنا يمثلون أصالة النحو العربي وروعته»<sup>1</sup>. والصفّات المميّزة لهذا الصّنف من النّحاة تتعلّق بالنقل والتفكير والرؤية وعمق التحليل ودقته.

أمّا الصّنف الثاني من التراث، فهو ليس أصيلاً، تأثّر بعوامل حادت به عن الطّريق، تمثّلت في: المنطق والفلسفة، وعصر الضّعف وما تبعه من تدهور في كلّ المجالات، وهنا يقول الحاج صالح يتفق المقلّدون للغربيين مع المقلّدين للشيوخ المتأخرين من النّحاة العرب، كابن مالك ومن جاء بعده، وأسقطوا أفكارهم على نظريات وأفكار فطاحل النّحاة، كالخليل، وسيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جنّي، وأكثر من ذلك التّهجم عليهم والخط من قيمة ما قالوه وانتقادهم انتقاداً غير موضوعي<sup>2</sup>.

وأوضح دليل على تكريس هذا الجمود في العصر الحديث في نظر الحاج صالح، هو اعتماد كتب الشيوخ المتأخرين من النّحاة في تدريس النحو في المدارس والجامعات العربية، وهذه الكتب غلب عليها الجانب التأملي، وطغت عليها الفلسفة، وتركت الجانب الإجرائي، كالحُدود والمثل والأصول التي تتفرّع عليها الفروع واعتماد قواعد جزئية، فقطعت هذه الكتب الصّلة بين القواعد وكلام العرب كما ذهب ابن خلدون، فتأتي القاعدة للشاهد الواحد والمثال الواحد<sup>3</sup>.

وقد أيّد عبد القادر المهيري الحاج صالح في هذه المواقف حول التّراث الذي يرى أيضاً بأنّه لا يقرأ بمنظار واحد ولا يبحث فيه دوماً عمّا ينتظر أن يكون موضوعياً مقيداً، بل أصبح موضوع درس في حدّ ذاته وتعليق وتأويل فاختلفت إزاءه المواقف، وتنوّعت في شأنه طرق التّقدير، وتباينت مسالك التّقييم، وتعدّدت معايير إبداء الحكم فيه<sup>4</sup>.

ويرجع هذا الموقف من التّراث - حسب المهيري - إلى العوامل التالية:

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص169، وينظر: ج2، ص23-24.

<sup>2</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديث، ص69.

<sup>3</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص169-170.

<sup>4</sup> - نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص101.

أ- التّظر إلى كتب التّراث على أنّها وسائل علميّة تعليميّة تساعد على تعلّم العربية، وهذا ما يجعل المتعلّم يميل إلى الأسهل والأنسب في نظره، وقد لا يكون مناسبًا ولا يعبر عن أصالة التّراث.

ب- إنّ المكانة العظيمة للتّراث من القيمة العلميّة والطّاقة الفكرية والمادّة الغزيرة التي تتطلّب جهدًا مضمّنًا، لكي يحسن الإنسان التّعامل والتّأقلم مع تلك الكنوز التّقيسة.

ج- دخول عامل جديد يتمثّل في اهتمام غير العرب بالتّراث العربي وانكبابه على البحث فيه، ومن ناحية أخرى شعور العربي بمكانة الدّراسات اللّغوية العربية في ميادين المعرفة الحديثة، وتدّرجه إلى الاعتقاد بأنّه يمكن أن نجد فيما تحظى به من عناية مبرّزا لما جند من طاقات لفائدتها في تاريخ الفكر العربي<sup>1</sup>.

ومنّ اتخذ مثل هذا الموقف من التّراث أحمد العلوي الذي يؤكّد هو أيضًا على أنّ التّراث اللّغوي العربي لا يمكن أن يعامل معاملة واحدة، وذلك لأنّ القليل منه في رأيه الذي يستحقّ الدّراسة، ويرجع أحمد العلوي أسباب تقدّم التّراث وازدهاره كونه كان حوارًا داخليًا مغلقًا لم تتجاذبه عوامل أجنبية، حيث لم يستطع المتأثرون بالفكر اليوناني سبيلًا لإلهاء التّحاة العرب عن هدفهم، لأنّهم لم يحملوا شيئًا يستحقّ الوقوف عنده، والانصراف عن الهدف الأساس وترك ذلك الحوار المثمر<sup>2</sup>، وإنّ التّراث نفسه درجات، والكثير منه أدنى قيمة ممّا ينتج في البلاد العربية، لذا لا ينبغي الاندهاش من ضخامته، إنّ هذا الرّأي والمتمثّل في التّظر برؤية مختلفة للتّراث على أنّه ليس بدرجة واحدة هو ما ينادي به الحاج صالح، حيث يقصد بالتّراث الحقيقي بالدّراسة هو تراث الخليل وشيوخه ومعاصريه، وخاصة تلميذه سيويه، وبعض الأفاضل من أمثال، ابن جني والرّضي الإستراباذي، والسهيلي، وقد أطلق عليه اسم "التّراث الأصيل"، فهو لم يتأثر بأي عوامل أجنبية، وهو نتاج تفكير عربي داخلي صرف، بينما تغيّر حاله بعد زمن الفصاحة (بعد القرن الرّابع الهجري حسب تصنيف الحاج صالح)، والتحو منذ هذه الفترة أثرت فيه عدّة عوامل كالفلسفة والمنطق، وعصر الضّعف والانحطاط، والاستعمار الأجنبي، ومن حسن الصّدق يقول الحاج صالح أنّ المتأخرين لم يكن لهم دور كبير في بناء صرح التّحو العربي، الدّور الذي أداه الفريق الأوّل من التّحاة، حيث انحصر دور المتأخرين في الشّرح والتّفسير والتّبسيط، وكل ذلك لم يقدر في قيمة التّحو العربي، ولا في أصالته لأنّ بناء صرحه قد اكتمل قبل ذلك من الرّعيّل الأوّل.

إنّ مثل هذا التّصنيف الدّقيق والموضوعي للتّراث من قبل الحاج صالح، أو عبد القادر المهيري، أو أحمد العلوي يمكن أن يكون أساسًا صلبًا وصالحًا لمقارنته بالنظريّات العربية الحديثة، أمّا الصنف الثّاني من التّراث فإنّه لا يستحقّ الدّراسة في نظر الحاج صالح، بل إنّ سبب النظرة السّلبية التي لازمت التّحو العربي وكانت سببًا لتدمّر الكثير من الدّارسين وتمردهم عن تراثهم دون أسباب وجيهة، بل بسب قلة الفهم رغم المراجعات التي قام

<sup>1</sup> - ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 101-103.

<sup>2</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 25-26.

بها الكثير من هؤلاء، ولعلّ سبب تلك المراجعات تقلّبات اللسانيات نفسها، فهي تعرف مراجعات مستمرة وربما ما وصلت إليه مؤخرًا من تكريس لكثير مما ورد في النحو العربي القديم من تحليلات وتصنيفات رائدة لمستويات اللغة العربية، خاصة عند أئمة النحو هي سبب تلك المراجعات، ونحن نتحدّث هنا بالخصوص بالنسبة للنظرية التوليدية التحويلية والنظرية الوظيفية التداولية.

## 2.1- موقف الاتجاه التوفيقي التجسيري من أصول النحو:

1.2.1- الموقف من نظرية العامل: إنّ النظرة العلمية المتأنيّة والموضوعية في مقارنة أصحاب هذا الاتجاه الذين يصح تسميتهم التوفيقيين أو التجسيريين أو الخليليين، جعلهم يأخذون مواقف منصفة تجاه أصول النحو العربي التي بُني عليها ولقد أنصف الواقع الذي وصلت إليه الدراسات الحديثة التراث النحوي ومن ساندته على حدّ سواء في عصر تلاطمت فيه المواقف واحتدمت بسبب دخول عامل جديد قلب الأمور في البحث اللغوي العربي الحديث متمثلًا في اللسانيات.

إنّ نظرية العامل كانت أكثر المسائل والأصول نقدًا وامتعاضًا من قبل الدارسين، دعا الكثير منهم إلى التخلّي عنها تمامًا واعتبروها السبب فيما وصل إليه النحو العربي من تعقيد وغموض وإبهام وانحطاط\*، لكن الحاج صالح ومن ناصره بقي متشبّهًا بهذه النظرية ومدافعًا عنها، بل هي عكس ما يعتقد الرافضون لها من قداماء\* ومحدثين، فهي تدلّ على عقل واع وتفكير رياضي عميق و متمكّن من طرف الخليل وصحبه.

إنّ الموقف الذي اتّخذه الحاج صالح من نظرية العامل كان بناءً على نظرة الصنّفين من النّحاة للعامل، لذلك يمكن أن نتميّر بين موقفين للنّحاة فيما تعلقّ بالعامل النّحوي:

يرى الحاج صالح بأنّ العامل عند أئمة النحو كالخليل وسيبويه هو أداة إجرائية تقتضي أنّ بعض العناصر اللغوية يؤثّر تأثيرًا مخصوصًا أثناء التّركيب من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، وهذا الأثر يمكن ملاحظته وتصنيفه وتعليله، وبناءً على ذلك يمكن تقسيم العامل إلى:

أ- عوامل مفردة.

ب- عوامل مركّبة.

ج- عوامل تصورية خالية

\* - كما هو معلوم اتّخذ كثير من الباحثين المحدثين هذه المواقف الرافضة لنظرية العامل خاصة بعد ظهور اللسانيات على غرار ما اتّخذه إبراهيم مصطفى وتلميذه المخزومي وتمام حسان وميشال زكريا وشوقي ضيف والفاسي الفهري....

\* - لم يقتصر رفض نظرية العامل على المحدثين بل جذورها قديمة وهي التي أثّرت في المحدثين ولعلّ أشهرها ثورة ابن مضاء القرطبي...

وكل تركيب في اللغة العربية قائم على العاملية بوجه من الوجوه<sup>1</sup>، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

العامل (ع)	المعمول الأول(م1)	المعمول الثاني (م2)
∅	زيدٌ	قائمٌ
إنَّ	زيدًا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائمًا
حسبُ	زيدًا	قائمًا
أعلمتُ عمرًا	زيدًا	قائمًا

إنَّ نظرية العامل عند أئمة النحو هي نظرية نحوية دقيقة ذات فكر ومفهوم رياضياتي بامتياز، ومن وجهة نظر لسانية هي نظرية هامة جدًا لتشابهها مع النظرية التجريدية لتشومسكي وأسمائها **Gouvernement and Binding Theory**، أي نظرية العمل والربط الإحالي التي تتحكم في عمليات التوليد والتحويل في التراكيب اللغوية<sup>2</sup>، ثم إنَّ مسألة اعتبار العامل والمعمول الأول وحدة لسانية لا تتجزأ، ولا يمكن للمعمول الأول أن يتقدّم على عامله، حيث يشكّلان زوجًا مرتبًا (couple ordonné)، هو إصطلاح رياضي بحت<sup>3</sup>، والمعمول الأول يدخل فيه المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية أو ما يشغل محلّهما.

وهذا يعني أنّ النحاة حلّلوا التركيب العربي من وجهة علانقية تبعًا لطبيعة العامل والمعمول، وهذا من وجهة بلاغية، أمّا من وجهة دلالية فإنَّ نظرية العامل تشابه نظرية الأمريكي ولتركوك "نظرية الحالات الدلالية" **case Grammer Theory**، حيث يعدّ الفعل العامل الرئيس الذي يحكم بقية العناصر نحويًا ودلاليًا<sup>4</sup>.

أمّا العامل عند النحاة المتأخرين كابن مالك وابن هشام والسيوطي، فهو عنصر لغوي مؤثّر لفظًا ومعنى يختص بأواخر الكلم، وحدّه الإجمالي تعيين مواقع الكلم من الإعراب<sup>5</sup>، وفي هذا الشأن يذكر الحاج صالح بأنّ هناك فوارق كبيرة جدًا تفتقر بها أفكار أولئك النحاة-يقصد الخليل وشيوخه وزملائه وتلميذه خاصة- عن الأفكار النحوية لابن مالك وشروح مؤلفاته، فالتصوّر العلمي يختلف فيهما تمامًا، وقد لاحظ معاصرونا يقول الحاج صالح أن أفكار الخليل في هذا الشأن رياضية محضة<sup>6</sup>، والواضح أنّ أغلب الدارسين انطلقوا في تقديم هذه النظرية اعتمادًا على نظرة النحاة المتأخرين الذين جعلوا العامل مجرد حركة إعرابية تلحق بأواخر الكلم، ما جعل الدراسة النحوية العربية تصل إلى طريق مسدود تتحكم فيه المعيارية الصرفة، وأصبح بذلك النحو يدور في حلقة مفرغة لا يستطيع الخروج منها.

<sup>1</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص188.

<sup>2</sup> - ينظر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، ص98.

<sup>3</sup> - ينظر: بحوث دراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص16، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص148.

<sup>4</sup> - ينظر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، ص42،99.

<sup>5</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص188.

<sup>6</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص45-46، وينظر: اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر، وحدة الرغبة، ديسمبر2005م، ص27.



وإذا كان البنيويون قد تجاهلوا تمامًا هذه النظرية وتبعهم في ذلك كثير من الدارسين العرب المحدثين، فإن التوليديين ورغم حديثهم في تحليل الجملة على ما يسمّى بالمركب الاسمي والمركب الفعلي-Noun-Phrase et verb-Prase، وهو يشبه التحليل العربي إلى مسند ومسند إليه، إلا أنه يتعلّق بالجملة فقط كوحدة مفيدة، ولا ينظرون إلى بنية اللفظ في حدّ ذاته، حيث يوجد بنية أخرى غير المسند والمسند إليه وهي مستوى أعلى من اللفظة، انتهجه سيويه في كتابه خلافاً لما يعتقدّه اللسانيون المحدثون، حيث يخلطون بين ما هو تركيب ينتمي إلى اللفظة في موضع من مواضعها كبناء ضمير الرفع على الفعل والتركيب المزجي وتركيب علامات المؤنث مع المؤنث، وبين ما هو تركيب لا ينتمي إلى اللفظة بل هو بناء محض، بينما لا يميّز المتأخرون من النحاة بين التركيب الذي هو في مستوى اللفظة، وتركيب آخر يحدث في مستوى أعلى من اللفظة<sup>1</sup>، يقول الحاج صالح: «وهذا ما يفسّر أنّ سيويه لا يسمّي دائماً الخبر(المبني على المبتدأ) خبراً، وأنّه قد يسمّي أحياناً الحال خبراً، وههنا يظهر بوضوح ذلك الخلط الذي أشرنا إليه في هذا البحث بين عالم اللفظ **Semiologico-Gramatical** وبين عالم المعنى والإفادة **Communicationnal**، فبفضل المنهجية العلمية التي عُرف بها العلماء العرب، وتعتمد أساساً على حمل الشيء على الشيء وإعطائه حكمه إذا جمعهما جامع(وهو القياس العربي)، يمكن أن نكشف عن سرّ ذلك وبالتالي عن بنية اللفظ، لأنّ هذا الحمل ما هو في الحقيقة إلا ما يسميه علماء الرياضيات اليوم بتطبيق مجموعة على مجموعة بما يوجد بينهما من توافق، أو عدم التوافق في البناء»<sup>2</sup>.

فإذا حملنا جملة بسيطة مثل: زيد المنطلق على جمل تتضمن هذه التواة مع زوائد، كما فعله أجدادنا نحصل على الجدول التالي :

منطلق	زيد	∅
منطلقاً	زيد	كان
منطلق	زيداً	إنّ

ولقد سمّي النحاة كان وإنّ عاملاً، بينما العلامة ∅ فهي تدلّ على أنّ العامل لا لفظ له في هذه الحالة(لا يظهر شكلاً)، وهو الابتداء عند النحاة.

وملخص القول في العمل في النحو الخليلي بمنظور حديث، هو<sup>3</sup>:

- عنصر تركيبى يتعلّق بمستوى التركيب، ولا يتعلّق بالألفاظ والكلمات.

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 309، 327.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 309.

<sup>3</sup> - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 189.



- عنصر دينامي (Dynamique)، فهو المحور المهيمن على التركيب، وشكل التركيب العربي يخضع لطبيعة العامل ونوعه.

- يحتل العامل صدارة التركيب العربي، فموقعه في أقصى اليمين دائماً.

- بهذا المعنى يمكن تقسيم العامل إلى لفظي ظاهر منطوق كالأفعال والحروف، ومخفي مؤثر رغم غيابه شكلاً كالابتداء.

- يشكل العامل والمعمول الأول زوجاً مرتباً *couple ordonné*، ولا يمكن للمعمول الأول أن يتقدم عن عامله وإذا حدث ذلك انهد البناء أو تغير التركيب.

ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد بأن النحو بمنظور النحاة الأوائل مبني على تصورات منطقيّة رياضيّة صرفة مكن هؤلاء من تحليل اللغة تحليلاً دقيقاً، والعامل كمفهوم إجرائي رياضي تجريدي يمكن استثماره في المعالجة الآلية للغة العربية<sup>1</sup>.

**2.2.1- الموقف من السماع:** إنّ أول ملاحظة يمكن الحديث عنها بداية في هذه النقطة أنّ الحاج صالح يتحدث عن مصدرين أساسيين في الاستشهاد، السماع عند العرب، والذي أطلق عليه مصطلح المدونة، حيث يتحدث عن القرآن الكريم وقراءته المتواترة، الشعر الجاهلي وشعر المخضرمين، وهو لم يختلف عن النحاة الأوائل، حيث لم يتحدث عن الحديث النبوي الشريف<sup>2</sup>، ويرجع إقصاء الحديث النبوي الشريف من مصادر الاستشهاد عند الحاج صالح، ذلك أنّ المبادئ العلميّة للسماع اللغوي تختلف عن تلك التي جمع بها الحديث النبوي الشريف، فالعلماء الذين أخذوا اللغة والذين أخذت عنهم اللغة عاشوا كلهم في زمن الفصاحة، فثبتت فصاحة اللغة المنقولة بثبات فصاحة ناقلها والمنقول عنه وذلك ما لم يتوقّر للحديث النبوي الشريف والذي غالباً ما يحتاج إلى معرفة المصدر الأول لها<sup>3</sup>.

وكما هو معلوم فإنّ الكثير من النحاة والدارسين لا يعيرون اهتماماً بالحديث النبوي الشريف، بحجة أن أغلبه روي بالمعنى، وأنّ من رواته من لم يكونوا من العرب أصلاً، فلغته لم تسلم من التصرف بما ربّما إلاّ القصير منها، ولكنّ هذه النقطة في الحقيقة تحتاج إلى إعادة نظر، فعلماء الحديث وضعوا مقاييس صارمة في اعتماد الأحاديث وتصنيفها، من ذلك ما يسمونه الجرح والتعديل، وهو مقياس صارم وضعه علماء الحديث لتمييز الصحيح من غيره وفيه درجات، أمّا قضيّة أنّ بعض رواته من غير العرب فهو مردود عليه كذلك، ذلك أن النحاة أنفسهم بعضهم لم يكن عربياً أصلاً، ولعلّ سببويه أبرزهم، كما أنّ الوازع الدّيني وحده يجعل أغلب الأحاديث النبوية في منأى عمّا تُنعت به، وكان على النحاة الاعتماد على الأحاديث القصيرة على الأقل، خاصّة وأن صاحبها هو أفصح العرب صلّى الله عليه وسلّم، وهذه النقطة

<sup>1</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 190.

<sup>2</sup> - ينظر: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 251.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 257-258.

تبقى تطرح التساؤل، وكان يجب أن يُعتمد ما تظهر سلامته قياسًا، والابتعاد عن كلّ ما يثير الشبهات والتأويلات، وإن تمّ الاعتماد عليه فيما بعد.

أطلق الحاج صالح على المصدرين السابقين، القرآن بقراءاته والشعر الجاهلي والمخضرم، مصطلح "النصوص المحفوظة"، فهي نُقلت من جيل إلى جيل عن طريق المشافهة، وأنّ النحاة لم يسمعوها مباشرة من أصحابها بالإضافة إلى نوع آخر هو: "النصوص الحرة العفوية"، وهذه عكس النوع الأوّل تعب من أجلها النحاة، وجالوا من أجلها في كثير من مناطق الجزيرة العربية، قاصدين القبائل التي نعتوها بالفصاحة، فسمعوا منها مباشرة وبطريقة عفوية طغى عليها الجانب الثري<sup>1</sup>.

يقول الحاج صالح: «لابد من التذكير أنّ المدوّنة اللغوية العربيّة التي اعتمدت كقاعدة معطيات لتحليل بنية اللّغة العربيّة واستخراج نظامها من القواعد وغيرها، كانت تشتمل على النصّ القرآني، ثمّ على الشعر العربي، ثمّ كلام العرب من أمثال وكلام عفوي سمع منهم ودون<sup>2</sup>».

لقد تناول الحاج صالح مفهوم السّماع معتدًا به كثيرًا في استقراء أصول النحو العربي، وعدّه قائمًا على أساس عقلي فهو مركز الدراسات الواقعيّة للّغة العربيّة، ذلك أنّ النحاة إذا أرادوا تفسير ظاهرة عادوا إلى السّماع كنقطة انطلاق لهم.<sup>3</sup>

لقد دافع الحاج صالح على اعتماد النحاة العرب عليه كمنهج ووسيلة للاستشهاد والحفاظ على اللّغة، ويذهب إلى القول بأنّ لجوءهم إليه تقتضيه الحاجة، وأنّه كان مباشرًا (المشاهدة المباشرة) عن العرب الفصحاء الأقحاح، ومنهجهم في ذلك كان منهجيًا علميًا بعيدًا عن التأويل، فالنحاة توصّلوا إلى ما توصّلوا إليه بالنظر في كلام العرب، وحاولوا أن يفسّروا ما خرج عنه، وأنّ الجهد الذي بذلوه في سبيل ذلك لا نظير له كمًّا ونوعًا<sup>4</sup>.

ولم يشاطر الحاج صالح المحدثين في تفضيلهم منهج الكوفيين على حساب البصريين، كونهم -أي الكوفيين- أكثر واقعية في وصف اللّغة، قائلاً: «ولا نشاطر أقوال بعض المحدثين في تفضيلهم الكوفة على البصرة، بدعوى أنّهم اعتمدوا على الاستقراء والسّماع، فهذا غير صحيح، فالكوفيون قد أكثروا من الاستدلالات العقلية مثل البصريين إنّما الفرق هو عدم التحرّج لبعضهم في تصحيح المعطيات<sup>5</sup>». والحاج صالح يرى بأنّ الكارثة الحقيقيّة في هذا الموضوع كانت في عصر ابن مالك صاحب الألفية الذي أولع هذا الرّجل وبالغ في الاعتماد على الشاذ، وتبعه

<sup>1</sup> - ينظر: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 252-264.

<sup>2</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 29-30.

<sup>3</sup> - الاتجاه التوافقي، ص 250.

<sup>4</sup> - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمان الحاج صالح، موقم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ص 93، وينظر: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة ص 251، وينظر: الأستاذ الدكتور الحاج عبد الرحمان صالح وجهوده في بعث التراث اللغوي العربي، محمد خان، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 5 جوان 2009م

<sup>5</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 40-41.

في ذلك الكثيرون، وأصبح هذا التصرف موضة جديدة، وكانت من علامات الجمود في الفكر اللغوي العربي ولذلك لا يمكن مقارنة التحرّج العلمي الذي تمسك به أئمة النحاة، والتساهل المهول الذي أبداه المتأخرون<sup>1</sup>.

وقد وصف الحاج صالح هذا الجهد الذي بذله أئمة النحاة الأوائل بالعلمية التي ضاهت التطريبات الغربية بل وتفوّقت عليها في جوانب كثيرة، وهي حقيقة غابت عند كثير من الدارسين العرب المحدثين الذين أخلطوا بين كثير من المفاهيم التحوّية الأصيلة، ولم يفهموها فهمًا دقيقًا<sup>2</sup>. ويرجع سبب ذلك كما ذكرنا اعتمادهم على الشيوخ المتأخرين الذين يرى الحاج صالح بأنهم لا يماثلون فطاحل النحاة كالخليل وسيبويه، ومن نهج نهجهم في الدرجة العلمية والموضوعية، إضافة إلى تسرب عناصر دخيلة على التفكير اللغوي العلمي كالمنطق والفلسفة، وهؤلاء لم يقدموا شيئًا يذكر للتحو العربي إلا القليل منهم، بل هم أسأؤوا إليه أيما إساءة، وهم سبب ما أصاب التحو من نكران وجفاء وامتعاض وما وُجّه إليه من نعوت سلبية.

لقد حاول الحاج صالح أن يوازن بين ما توصلت إليه اللسانيات البنيوية من خلال منهجهم الوصفي المعتمد في وصف اللغات، وما يطلقون عليه "المدوّنات اللغوية" Linguistic corpus، وبين محتوى المسموع العربي، إذ اعتمد البنيويون Struralists على فكرة المدوّنة التي تمثل مسموعًا مسجلاً عمّن يمثل حقّ التمثيل اللّغة، ولا يجوز المس به لأنّه يستوقّف عليه وصف اللّغة<sup>3</sup>، ونجد نفس التحرّج عند النحاة العرب، فلا يمكن أن يُستشهد إلا بما هو ثابت لا يردّ، وهو موجود في دواوين العرب التي دوّنها العلماء من الشعر والكلام المنثور والأمثال، ولا يلجأ إلى غير ذلك، فكلّ منهما يراعي الواقع كما هو<sup>4</sup>.

وعلى هذا المقياس، فإن النحاة العرب والبنيويين يعتمدان المشاهد المسموع بالفعل مادّة للبحث، ومنطلق كلّ تحليل ورغم أنّ النحاة العرب يلجأون أحيانًا إلى التفسير بوسائل عقلية لا تعرفها المدرسة البنيوية، غير أن الرجوع إلى المسموع هو الأساس، بينما تختلف البنيوية عن التحو العربي فيما يسمّى "المدوّنة المغلقة" فهو من اختصاصها<sup>5</sup>. فهذه الأخيرة لا لا يمكن تطبيقها على التحو العربي، ذلك أنّ المسموع اللغوي عند العربي يبقى مفتوحًا مادام يشتغل بالبحث في اللّغة فاهتمامهم كان كبيرًا بالحصول على أكبر المعطيات اللغوية، وكذلك التثبت من صحتها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص41.

<sup>2</sup> - ينظر: النحو العربي بين الأصالة والتجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية، عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2008م ص241.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص253، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص25.

<sup>4</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص25.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص25-26، وينظر: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص269.

<sup>6</sup> - الاتجاه الواقفي، ص254، وينظر: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص268.

إنّ الحاج صالح ومن منطلق الموازنة بين المدوّنة العربية وما تميّزت به من ميزات خاصّة، والمدوّنة البنيويّة وما تميّزت به هي كذلك، يثبت أنّ السّماع العربي علميّ عند موافقته ومخالفته البنيويّة، لأنّ ما خالفها فيه هو ما ميّزه عنها، ولم يمنعه ذلك أن يكون علميّاً من وجهة نظر مخالفة<sup>1</sup>.

ولقد أثبت الحاج صالح بموقفه هذا من السّماع اللّغوي عند العرب حكمة ورجاحة تفكير، وذلك بسبب تتبّعه وفهمه للموضوع ومقارنته بما يتم في أحدث النظريات الغربية، ولم يكن متسرّعاً في اتّخاذ حكم متعجل كأقرانه وأبناء جيله، وقد أنصفه العلم وأنصفه الزّمن، والسّماع بهذا المعنى هو أصل علميّ ثابت ومهم أدّى دوراً محوريّاً بالنّسبة للتّحو والحفاظ على اللّغة العربية، وقد انتهج فيه أئمّة النحو منهجاً علميّاً دقيقاً متحرّجاً بضوابط صارمة جدّاً (في الزمان والمكان)، حتى يتمّ الحصول على معطى عربي فصيح لا تشوبه شائبة، يكون أهلاً للدراسة والفحص، ووضعه كمقياس بعد ذلك.

**3.2.1- الموقف من القياس:** يذهب الحاج صالح إلى أن القياس طريقة للاستدلال على لسان العلماء المسلمين، وفي التّحو هو أصل من أصول التّحو العربي، وهو عند أئمّة النّحاة على علاقة بمفهوم الباب، ومفهوم التّطائر المنتمية إليه والتّظير هو المقابل والمساوي في الصّيغة، مهما اختلف عنه لجميع عناصر الباب، والتّظير غير الشّبيه بل المتّفق في البناء وهذا التّوافق في البناء هو الذي يسميه النّحاة قياساً.

والقياس كمصدر للفعل قاس هو تلك العملية المنطقيّة الرّياضية، وكاسم هو التّوافق في البناء نفسه، ومن حيث المنطق الرّياضي هو تكافؤ **Equivalence** العناصر في البنية باصطلاح هذا العلم، وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة، بشرط أن يكون التّطبيق من نوع التّقابل النظري **Bijection** لا غير، ومن هذه الحثيثة يمكن أن يسمّى الباب قياساً؛ أي من حيث هو تكافؤ بنوي لعناصر تنتمي إلى فئة، وهذا ما يفسّر استعمال سيبويه وغيره عبارة، "وليس ذلك بالباب في كلام العرب"، وقول ابن جني في الخصائص، "وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد باباً ولا يتخذ منها قياس"<sup>2</sup>.

أي أنّ القياس يعني التّكافؤ لا التّطابق أو التّشابه التّام، فعندما يقول النّحاة: المطرّد في القياس، فيعنون بذلك الأكثر في داخل الباب الذي ينتمي إليه، ويعنون بذلك المجري أو الصّيغة التي يتّصف بها جميع أفراد الباب الواحد (= النظائر) أو أكثرها، فإذا قالوا: بأنّ "استقام" هو المطرّد فلا يقصدون هذه الكلمة بالذات، بل الكلمة المعلّلة ههنا، كما أنّهم إذا قالوا: "المنادى المفرد مرفوع" قصدوا أي منادى مفرد لا واحداً بعينه من أفرادها، فالكثرة هنا تخصّ الصّيغة التي تكون

<sup>1</sup> - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص 255.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 323.

هي الأكثر في الباب، فهذه كثرة الشيء في بابه، فيحتوي الباب هنا على صيغة واحدة، فالمسموع هنا يقيد بما هو موجود داخل الباب كيفاً وكماً، ذلك أن الكثرة عند النحاة كثرتان: كثرة الشيء في نفسه، وكثرة في بابه.<sup>1</sup>

ومن هذا المنطلق فالباب قد يكون فيه عنصر واحد في الاستعمال، كالقياس على "شئني"، وقد يكون خالياً، مثل باب "فعل"، فهذا الوزن هو باب من الثلاثي، ولا توجد كلمة واحدة في الاستعمال من هذا الباب، وهذا دليل قاطع، على أن الباب هو المجموعة الرياضيّة كما تتصوّرها الرياضيات الحديثة<sup>2</sup>، ويسميه الرياضيون الغربيون بالأيزومورفيزم Isomorphism، وهو تكافؤ البناء، كما يدلّ عليه الأصل اليوناني لهذا المصطلح، ومدلوله في اصطلاح الرياضيات الحديثة<sup>3</sup>.

ويعيب الحاج صالح على المحدثين عدم فهمهم الدقيق لمصطلح الأكثر في الباب، فهم لم يدركوا القصد من الكثرة هل هي الكثرة في الباب أم الكثرة في الاستعمال، فعلى سبيل المثال لم يفهموا أن "استحوذ" لا يقاس عليه مع كثرته في الاستعمال، مثل "حول"، لأنّ باب الأجوف غالبية عناصره تقلب واوها أو ياءها ألفاً، وذلك مثل: "استحوذ"، قليل في بابه، ولا يمثل أفراد هذا الباب، ولهذا يجب التفريق بين الكثرة في الاستعمال والكثرة في الباب، فالعلاقة ليست تبادليّة، أي أنّ الكثرة في الاستعمال لا يعني الكثرة في الباب، والعكس صحيح.

وقول المحدثين إنّ بعض النحاة كانوا يقيسون على الكثير كالقول بأنّ البصريين مثلاً يقيسون على الكثير الشائع وبعضهم يقيس على القليل، وأنّ الكوفيين قاسوا على القليل الشاذ، فالحاج صالح يرى بأنّه كلام لا معنى له، إذا لم يتم تقييده، فأيّ كثير وأيّ قليل؟ ثمّ إنّ الامتناع من القياس على الشاذ النادر في بابه ليس معناه تركه وتجنّبه، إذا كان كثيراً في الاستعمال، فالقياس شيء والاعتداد بالمسموع الكثير شيء آخر.<sup>4</sup>

ويفضّل الحاج صالح مفهوم الشذوذ، ويقسمه إلى ثلاثة أقسام<sup>5</sup>:

أ- الشذوذ بالنسبة للقياس: تعني مخالفة عنصر أو عناصر لبأها، وهي بالضرورة قليلة مقارنة بعدد أفراد الباب، مع أنّها قد تكون كثيرة جداً في الاستعمال حتى أكثر من الصحيح في بأها، وقد يكون الشاذ في القياس كما ذكرنا وحيداً مثل: "استحوذ" ويسميه سيويوه النادر.

ب- الشذوذ في الاستعمال: أي أنّه ليس مستعملاً كثيراً، فقد سُمع عن فرد أو فردين، وقد يكون موافقاً للقياس، ولكنّ النحاة تركوه، مثل: "يدع"، وقد يكون شاذّاً استعمالاً وقياساً، مثل: "مصبون".

<sup>1</sup> - منطق العرب في علوم اللسان، ص 196.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 198.

<sup>3</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية الحديثة، ج 1، ص 323.

<sup>4</sup> - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 199.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 201-202.

ج- الشذوذ بالنسبة للرواية: أي أنّ ناقلها واحد مع مخالفته لغيره، أي أنّ روايته منكراً مرفوضة، لأنّ صاحبها غير موثوق به، كما كان الشأن في علم الحديث.

وهذه الأصناف من الشذوذ هي التي تمنع القياس إلاّ القليل في الاستعمال المعروف غير الشاذ في الاستعمال وفي القياس لأسباب مختلفة، وهذا الخلط بينها، وبين امتناع القياس وعدم الاستعمال، هو من أهم ما سبّب الإشكال عند المتأخرين وبعض المحدثين.

ثانياً: أهم القضايا التي عالجها التوفيقيون التجسيريون المغاربة:

1.2- نقد مقولة الصّراع بين التراث النحوي واللّسانيات فهو صراع وهمي: ينطلق كثير من الباحثين في دراساتهم من مقولة أن النحو يختلف عن اللّسانيات اختلافاً جذرياً وجوهرياً، بمعنى أنّهما متعارضان لا يلتقيان، وأنّ دراسة أحدهما تعني التخلي آلياً عن الآخر، ولا ندري هل هذا الموقف يعبر عن قناعات حقيقية لأصحابها، أم هي مواقف عابرة وسطحية، كانت نتيجة انبهار ببهرج اللّسانيات واتباعاً لموضتها في النصف الثاني من القرن العشرين، فإلى جانب دعوات التيسير والإصلاح التي يمكن تبريرها، ظهرت دعوات مغرضة ومريبة، وصلت ببعض الدارسين إلى الدعوة الصريحة للتخلي عن النحو، فهو لم يعد صالحاً لوصف اللّغة العربية، ناهيك عن صعوباته وقواعده المرهقة التي أرهقت المتعلمين، ولم يقف بعضهم عند حدّ ازدياد النحو بل دعوا إلى التخلي عن العربية نفسها، واستبدالها باللّغات الأجنبية أو باللّهجات المحليّة على أقلّ تقدير. وهؤلاء نظروا إلى النحو على أنّه عائق يمنع العرب من التقدّم العلمي، ويعرقل تطوّر المعرفة أمام أبناء العربية، حتى وصف محمد بوعمامة موقف هؤلاء متهاكماً، بأنّ دعاة الحدّثة وباسم التفتّح والعالميّة دعوا إلى عدم الاكتفاء بفتح التوافذ واسعة والأبواب على مصراعها، بل إنهم يدعون إلى نزع السقف أيضاً<sup>1</sup>، أي الاحتماء كلياً بسقف اللّسانيات الغربية، وهجر التراث اللّغوي العربي جملة وتفصيلاً، ودفنه كما يدفن الميت.

بل إنّ عبد القادر الفاسي الفهري مثلاً يذهب أكثر من هذا على حدّ تعبير محمد الأوراعي، معتبراً أنّ أي نهضة لغويّة جديدة يجب أن تسند حصراً للدارس اللّساني الذي تلقى اللّسانيات في الغرب فهو وحده المخوّل على قيادة التّسمية المنشودة والإتيان بالجديد دون بقية الدارسين<sup>2</sup>، وإذ استغرب عبد القادر المهيري من هذه الانتقادات الموجّهة للتّراث اللّغوي العربي رغم ثرائه وغزائه وكثرة مادته، قائلاً: بأنّ التراث اللّغوي العربي أمره لا يخلو من غرابة فرغم ثرائه وغزائه مادّته وعمق تحليلاته، لكنه لم يسلم من الانتقاد والاستخفاف، بل جعله البعض عائناً من عوائق تطوّر البحث اللّساني العربي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا لغوية تراث وحدانية، ص5.

<sup>2</sup> - ينظر: نظرية اللّسانيات النسبية، ص39.

<sup>3</sup> - ينظر: نظرات في التراث اللّغوي العربي، ص5.



في ضل هذه المواقف المتطرّفة والغريبة والتي لا يمكن تبريرها بشكل مطلق على كلّ حال اتخذ الكثير من الدارسين موقفاً مناقضاً لأصحاب الموقف الأوّل، فتشبثوا بالتراث ولم يرضوا عنه بديلاً، بل إنّ أيّ تفكير في مسّّه أو تعديله أو تغييره هو من المحرّمات، وهذا الفريق لا يقل خطورة عن الفريق الأوّل ذلك أنّ التراث ورغم اعترازا به، وما فيه من منارات وأفكار منيرة، لكن الانغلاق في زمن الانفتاح هو نوع من الانتحار، فلا بدّ لهذا التراث أن ينفذ الغبار عن نفسه كما ذكرنا، ويتأقلم مع العهد الجديد، ونتيجة الموقفين واحدة، واحد تعصّب للسانيات على حساب تراثه وأصله وفصله فانسلخ من جلده، وطرف تعصّب للتراث ودافع عنه بكلّ ما أوتي من قوّة رغم ما فيه من نقائص وثغرات، وكأنّه منزل من السماء ومنزّه من كلّ خطأ، وبين هذا وذاك ظهر فريق ثالث تحلّى بنوع من التوازن في الطرح، فلم يتعصّب للتراث، كما تعصّب هؤلاء انتصاراً للسانيات، ولم ينسلخ من جلده، ويرتمي في أحضان اللسانيات، بل دافع عن فكرة التلاحق والتآلف والتآخي بين التراث التحوي واللغوي من جهة، واللسانيات الحديثة من جهة ثانية، بل إنّ كلاً منهما في حاجة إلى الآخر، وأنّ الصّراع بينهما هو صراع مصطنع لا يوجد إلّا في أذهان هؤلاء، يقول عبد السلام المسدي: «فالتحو واللسانيات ليسا ضدّين بالمعنى المبدئي للتضاد، كيف والتحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة التواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية كما يعني عمليّة تفسير الإنسان لنظام اللّغة بمعطيات المنطلق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلّى هذا في الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية، أو نحو الفرنسية... فأنت تعني نظامها، أو لقولك: التحو العربي أو التحو الفرنسي، فالمقصود عندئذ عمليّة استخراج النظام الداخلي في تلك اللّغة»<sup>1</sup>، فكلّ منهما لا ينفي الآخر ولا ينقضه ووجوده متوقّف قطعاً على وجود الآخر ولا معنى للسانيات دون استنباط قواعد اللّغة عن طريق استخراج نظامها التحوي كما يذكر المسدي .

بل إنّ العلاقة ليست بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة فقط، وإنّما بين كلّ التّراثات العالميّة واللسانيات الحديثة، لأن هذه الأخيرة لن تكون علمًا قائمًا بذاته ورأسه له استقلالته وعلميته ما لم تكن مستندة ليس على التراث اللغوي العربي فحسب، بل على التراث العالمي ككل<sup>2</sup>، حيث تسمح علاقة التلازم والترابط بين ما هو عام، وما هو خاص في اللسانيات بالوصول إلى نظريّة في معالجة البنيات اللغويّة، تكون أكثر فعالية وجدوي وأكثر شمولية، لأنّها تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار معطيات الألسن الطبيعيّة كمّاً وكيفاً والإشكالات التّظريّة المتعلقة بوصفها أو تفسيرها<sup>3</sup>.

إن العلاقة إذن بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية علاقة تكامل، بل إنّ اللسانيات ستستفيد كثيراً لو أخذت في الاعتبار هذا التراث العربي، وفوّتت على نفسها فرصة ذهبيّة للارتقاء بنفسها إلى حالة أكثر ممّا هي عليه الآن، ذلك أن العرب كما يذهب المسدي عندما قاموا بدراسة لغتهم، قادهم ذلك للكشف عن كثير

<sup>1</sup> - اللسانيات وأسسها المعرفيّة، ص 15.

<sup>2</sup> - ينظر: أسئلة اللّغة أسئلة اللسانيات، ص 119

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 26.



من أسرار الظاهرة اللغوية، ولم تهتد البشرية إلى ما اهتدى إليه العرب إلا في الوقت القريب، فالغرب وبسبب تجاهلهم للجهود اللغوية العربية فقد حرموا أنفسهم من عامل سيكون حاسماً في تطوّر الدراسات اللسانية وكانت على غير ما هي عليه اليوم<sup>1</sup>.

وإن كان الحاج صالح طالما تبه إلى هذه المسألة، حيث يرى أنّ الكثير من تحليلات النحاة العرب الأوائل بالخصوص كانت في قمة العمق والفهم والذكاء، وهي تحليلات تفوق في عمقها وقيمتها أحدث ما توصلت إليه اللسانيات الغربية، حتى نعت النحو العربي بعبارة أنه كان سابقاً لأوانه، لكنّه ميّز بين صنفين من التراث نفسه، تراث أصيل يستحق الدراسة والوقوف عنده، بل وقارنته بأحدث ما توصلت إليه اللسانيات، وصنف لا يرتقي إلى هذه الدرجة ولا يستحق حتى الالتفات إليه، بل هو سبب المشاكل وما لقيه النحو من رفض وتدمر ونكران من قبل الدارسين والمتعلمين، بل إن آراء النحاة الأوائل ليست قرأناً منزلاً ومنزهاً هي كذلك، فقد تصيب وتخطئ، والحال نفسه بالنسبة للسانيات الغربية، فالكل يخضع للتسيبة، وأي عمل بشري لن يصل إلى درجة الكمال والنجاح إن كان فهو نسبي، وما نعتد به اليوم قد يأتي ما يدحضه في المستقبل.

وانطلاقاً من فرضية التأكيد النسبي لصحة مقولات الأقدمين ومقولات المعاصرين يتوجب على الباحث العربي عبور الزمان للتشر عن العرب الأقدمين، وعبور المكان للتقل عن الغربيين، وذلك بمحاورة الفكر اللغوي العربي القديم، والبحث اللساني المعاصر، أملاً في اكتشاف ما هو جدير بالاكشاف، في هذا الفرع من العلوم الإنسانية<sup>2</sup>. بل إن أحمد العلوي يعتبر التراث اللغوي العربي جزءاً لا يتجزأ من التراث العلمي والإنساني، ولا يصحّ وضع فاصل زمني بين العمل اللساني القديم والحديث، والبحث اللساني الحديث هو امتداد للبحث القديم لا مناص من التعامل والتحاور معه<sup>3</sup>.

وفي سياق حديث أحمد العلوي على نظرة الفرز والتّمييز بين مستويين من التراث اللغوي العربي، فإن اللسانيات الغربية أيضاً ليس في منأى من هذا الفرز، ذلك أنّ الكثير مما ينتج في الغرب لم يعد ذا قيمة، فعلى سبيل المثال ما قدّمه اللساني الأمريكي هاريس، وهو مؤسس المدرسة التحويلية يمكن الاستغناء عنه، ولا يتأثر علمنا بفقدانه<sup>4</sup>، بل إنّ الكثير من النماذج التي اعتمدها الدارسون العرب المهتمون بالمدرسة التداولية في الثمانينات من القرن العشرين قد تمّ تجاوزها من طرف أصحابها، إذ تبين عدم كفايتها، وهذا حال اللسانيات ونظرياتها ونماذجها عمرها قصير ما تلبث أن تولد وتكتشف ويُتغنى بها برهة، حتى تندثر وتُطوي طيّ التسيان وكأنّها لم تكن أصلاً، ما يجعل تبني نظرية ما أمراً محفوظاً بالمخاطر.

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص30-31.

<sup>2</sup> - قضايا لغوية تراث وحدانية، ص6-7.

<sup>3</sup> - ينظر: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص18.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص29.

ومن هذا المنطلق نقول إنّ ما ينتج وما يُتوصّل إليه ليس نهاية المطاف، والبحث اللغوي في إطار اللسانيات يتطور باستمرار، ويمكن أن نوافقه أو نخالفه، وقد يكون موقفنا على هامش اللسانيات بمعنى قد نوافق أو نذافع عن أفكار ونماذج وآراء تجاوزتها اللسانيات نفسها، ثم إنّ اللسانيات الغربية نفسها هي نتاج فترة متأخرة من دي سوسير إلى يومنا هذا أمّا ما سبق هذه الفترة من جهود لغوية في الغرب، فلا يكاد يذكر اليوم، والمفارقة أن البقاء والشهرة كتبت لما تقدّم عند العرب من دراساتهم اللغوية التي نعتناها بالأصالة، وما تأخر بالنسبة للغرب متمثلاً في علم اللسانيات، وفي هذه الحالة السؤال المطروح ما هو الدور الذي علينا أن نؤديه اليوم، وهل مصيرنا أن نكون مكرّرين أو مقلّدين؟!

وفي الأخير نعيد التذكير بموقف ذكرناه أن الصراع بين التراث والحداثة أو بين النحو واللسانيات صراع لا وجود له في الواقع، بل إن طبيعة الظاهرة اللغوية الإنسانية مشتركة، وأي تحليل لهذه الظاهرة ولو كان يختصّ بلسان بعينه، فهو تحليل للظاهرة اللغوية العامة، والألسنة وإن اختلفت في الظاهر، فإنها تتفق في الجوهر، فهي ظاهرة عقلية مشتركة، وما يجمعها أكثر ممّا يفرّقها.

## 2.2- الموازنة بين التراث النحوي العربي واللسانيات الحديثة:

1.2.2- بين النحو العربي والنبوية: رغم أن المدرسة النبوية قد فاتها الزمن، ونستطيع القول أنّها أصبحت خلف اللسانيات، وربما الحديث عنها لا طائل منه، فقد أصابها الاندثار الذي يُغني عن كل كلام، وهذه نقطة يسجلها النحو العربي الذي بقي شامخاً راسخاً، رغم أنه يسبق اللسانيات النبوية بقرون عديدة، ولكن مع ذلك يمكن أن نقارن بين النحو العربي، وبعض المبادئ العامة التي تغتت بها النبوية في وقتها، والتي هي صفات راسخة بالظاهرة اللغوية قامت النبوية بإظهارها كمبادئ خاصة بها دون سواها من الأبحاث الأخرى!

### 1.1.2.2- مواطن الاتفاق:

1.1.1.2.2- اللغة في ذاتها موضوعاً مشتركاً: يلتقي النحو العربي والنبوية في مسألة دراسة اللغة في ذاتها، ومن حيث هي هي كأداة تليغ وتعبير عمّا يحسّه الإنسان، ولا يلتفتان إلى ما كانت عليه قبل أن تصير إلى ما هي عليه، فهي دراسة آنية، وليست دراسة تاريخية أي سنكرونية لا دياكرونية على حدّ تعبير إمام النبوية دي سوسير<sup>1</sup>. حيث يقومان بتحليل الظاهرة اللغوية إلى أجزاء كبرى وصغرى إلا أنّ فضل اللسانيات الغربية على ما سبقها الاهتمام الكبير الذي ظهر في القرن التاسع عشر بتحوّل اللغات وتطورها، ويعترف الحاج صالح بهذا الفضل كونها أوّل من فتح الباب من جديد على أسس علمية جديدة أيضاً، فاتّصفت الدراسة اللغوية بالآنية بعد طغيان المنهج التاريخي على دراسة اللغات، وأفضل ما في ذلك دعوتها لتتبع تطوّر البنى اللغوية لا الجزئيات منفردة<sup>2</sup>. وهنا تشرك النبوية مع النحو

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج2، ص24.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص24.

العربي الذي لم يهتم هو أيضاً بالجانب التاريخي ولا بجانب الألفاظ المفردة، بل كان يهتم أساساً بالتركيب المحكوم بعنصر الإفادة، أو ما يحسن السكوت عليه، كما عبّر عن ذلك التّحاة.

إن هذا التّنويه بالبنويّة يقابله تنويه آخر يتمثل فيما أخرجه التّحاة العرب وغيرهم من النظريات العميقة، وما اكتشفوه من أسرار اللّغات فتواترته التّاس، ولكن كان مشوّهاً بعد القرن السادس الهجري بالنّسبة للعرب<sup>1</sup>. ويذكر الحاج صالح فضل اليهود على البنيويين في التّمييز الحاسم بين الصّوت الدال وتأدياته وصوره المختلفة، حيث ميّزوا بين الصوت كماذة للحرف، وبين الوحدة الصّوتية التي هي جنس الأصوات، وبالتالي مفهوم (Concept) له مميّزاته، كما ذكر الحاج صالح مسألة إفادة الغرب من كتب العرب التي ترجمت إلى اللّاتينية، خاصّة مفهوم العمل الذي قام تشومسكي بإحيائه من جديد<sup>2</sup>.

**2.1.1.2.2- اللغة ظاهرة عند الطرفين:** تعتمد البنيويّة على مجموعة محدّدة من الخطابات تدوّنها في مكان وزمان محدّدين (المدوّنة المغلقة)، والنّحو العربي اعتمد على المشاهد المسموع مباشرة هو مادّة الدّراسة ومنطلق التحليل<sup>3</sup>، وهذا يعني أنّ كلّاً منهما اعتمد على مدوّنة للدّراسة والتحليل والقياس رغم خصائص كل مدوّنة، وقد تمّ الحديث عن المسألة فيما سبق.

**3.1.1.2.2- دورة التخاطب وظواهرها:** إنّ أهم وظيفة تقوم بها اللّغة كونها أداة تبليغ وتواصل، وهذه الوظيفة الأساسية كانت مركز اهتمام البنيوية، حيث حاولت أن تفهم الظاهرة اللّغويّة بلجوئها إلى مبدأ الاقتصاد اللّغوي فلاحظت أنّ المتكلم يميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي والفكري، أمّا العرب فلجأوا إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر كثيرة، مثل الحذف والإدغام والاختلاس، وقد لاحظ التّحاة العرب أن بعض الحركات المحدثّة للحروف إذا كثرت وتالت استثقلها المتكلم كالخروج من الضّم إلى الكسر، وتوالي حركات مصوّتة عديدة، أمّا الفرق فهو ميل المتكلم إلى تبين وإظهار أغراضه للمخاطب خوفاً من الالتباس بسبب كثرة الحذف والاختصار وغير ذلك<sup>4</sup>، وقد أولى التّحاة العرب أهميّة خاصّة للتخفيف من جهة ورفع اللبس من جهة ثانية، لتفسير ظواهر القلب والإبدال والإعلال والحذف... إلخ، وهو من أعظم ما أنتجه فكرهم وأقربه إلى التّفسير العلمي<sup>5</sup>، وهذا يعني أن البنيويّة وكذلك النّحو العربي يشتركان في مسألة اللّجوء إلى الاقتصاد اللّغوي والاختصار والبعد عن الإطالة والإطناب والتّرثرة كلّما وجداً إلى ذلك سبيلاً.

**4.1.1.2.2- اعتبارية الحدث اللساني:** إن من أشد القضايا النظرية اتّصالاً بتحديد الظاهرة اللّغوية عامّة وبمحصر نظرية المواضع خاصّة، الحديث في الاعتباط كصفة مبدئية تسم الحدث اللّساني إطلاقاً، والذي به ارتبطت مسألة

<sup>1</sup> - ينظر : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج2، ص24-25.

<sup>2</sup> - ينظر : المرجع نفسه، ص25.

<sup>3</sup> - ينظر : المرجع نفسه، ص25-26، وينظر : السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص269، وينظر : الاتجاه التوافقي، ص264.

<sup>4</sup> - ينظر : المرجع نفسه، ص25-26، وينظر : الاتجاه التوافقي، ص264-265.

<sup>5</sup> - - ينظر : المرجع نفسه، ص26، وينظر : الاتجاه التوافقي، ص265.

المواضعة بقضية الاعتباط في اللغة هو وجود نظرية المحاكاة ضمن المواقف المختلفة في مشكل أصل اللغة، ومن الطبيعي أن ينطلق التفكير في اعتبارية اللغة من تقييم نقدي لنظرية المحاكاة، بغية نقض ركائزها المبدئية<sup>1</sup>.

فالعنصر اللساني لا يستمد مقومات ارتباطه الدلالي إلا مما يلامسه من اصطلاح وتواطؤ بين أفراد المجموعة اللغوية بل إن الموجودات ذاتها لا يمكن التحاور بشأنها إلا بواسطة العلامات اللسانية المتفق عليها، واللغة لما كانت اعتباراً في نشأة دلالتها، فإنها من حيث هي مواضعة لا يتسنى للعقل أن يتسلط على روابطها الدلالية، وبالتالي فإنّ العقل عاجز على أن يهتدي بذاته إلى الدوال في اللغة بمدلولاتها، كما أنه عاجز عن تحليل هذا الاقتران بعد أن يدركه، وتدور القضية من جهة أخرى على نفسها لتفرز استخلاصاً مفاده أنّ اللغة مخالفة في طبيعتها لحقائق الأشياء التي تنقلها وتدلّ عليها وفي هذا المستقر يكمن الفارق بين علاقة العقل باللغة وعلاقته بالأشياء<sup>2</sup>.

وقد قال أبو يعقوب السكاكي كلاماً جميلاً في هذا الشأن عند حديثه عن خصائص الكلام وأنه صناعة من الصناعات التي تكتسب بالارتياض والدّوق، وأنّ اللسان قائم على مبدأ الاعتباط عند تأكيده أن الكلام هو: « صناعة مستندة إلى تحكّمت وضعية واعتبارات إلفية...<sup>3</sup>»، وبهذا يكون السكاكي قد أقرّ بمبدأ التعسف والاعتباط في روابط الدلالة اللغوية ابتداءً<sup>4</sup>.

وقد برزت فكرة الاعتباطية تحديداً عند دي سوسير عند حديثه عن الإشارة اللغوية، التي تعتبر كياناً سايكولوجياً له جانبان (فكرة وصورة صوتية)، وقد عبّر عن الفكرة Concept، بمصطلح المدلول **Signifié, Signifie**، والصورة السمعية **Sound-Image**، بمصطلح الدال **Signifiant-Signifier**، ويمتاز التعبير الجديدان (الدال والمدلول)، بأنهما يوحيان بالفرق بينهما، واختلافهما عن الكل الذي هما جزء منه<sup>5</sup>.

إنّ الإشارة عند دي سوسير لها صفتان جوهريتان:

**أ: الطبيعة الاعتباطية للإشارة:** فالعلاقة بين الدال والمدلول اعتبارية، وهي فكرة جوهرية تسود دراسة علم اللغة، وقد حدث تذبذب في هذه المسألة عند استخدام مصطلح الرمز **Symboli**، للدلالة على الإشارة اللغوية أو ما يطلق عليه الدال، والحقيقة التي لا بدّ من ذكرها أنّ لفظ الرمز لا يتوافق مع مبدأ الاعتباطية، حيث إن من ميزات الرمز أنّه لا يمكن أن يكون اعتبارياً على نحو كلي فهو ليس فارغاً، إذ هناك جذر رابطة بين الدال والمدلول، فرمز العدالة (الميزان)، لا يمكن استبداله اعتباراً بأيّ رمز آخر، كالعربة مثلاً<sup>6</sup>!

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 105.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 108-112.

<sup>3</sup> - مفتاح العلوم، ص 81.

<sup>4</sup> - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 110.

<sup>5</sup> - ينظر: علم اللغة العام، ص 84-86.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 86-87.

ب: الطبيعة الخطية للدال: حيث إن الدال يعتمد على السمع فهو يظهر إلى الوجود في حيز زمني فقط، ويستمد منه هاتين الصفتين (أ) أنه يمثل فترة زمنية (ب) تقاس هذه الفترة بحد واحد هو على هيئة خط، وبهذا فالدال السمعى يختلف عن الدال البصري كإشارات الملاحظة مثلاً، حيث يمكن عرض مجموعات على عدة أبعاد في آن واحد، بيد أن الدال السمعى له بعد واحد وهو بعد الزمن، فعناصره تأتي متعاقبة متسلسلة، وهي كذلك خاصة متعلقة باللغة المكتوبة<sup>1</sup>. وبهذا فمسألة اعتبارية الحدث اللساني أو العلاقة بين الدال والمدلول وقيامه على التعسف والمواضعة بين الجماعة اللغوية الواحدة مسألة توحد وجهتي النظر العربية والغربية.

5.1.1.2.2- مبدأ الثنائية: يرى أصحاب هذه النظرية من اللغويين العرب أن الألفاظ العربية ثنائية الأصل، وحصل الانتقال من الثنائي إلى الثلاثي برقي اللغة نفسها، وحاجة المتكلمين إلى التمييز بين المعاني المتعددة، فالتصور الثنائي لجذر الكلمات العربية يقوم على القول بالعلاقة الطبيعية بين الصوت والمعنى، وهو ما يصب مباشرة في الافتراض القائل أن أصل اللغة هو محاكاة لأصوات الطبيعة على نحو ما نجده عند ابن جني في كتابه الخصائص، وكما قال القدماء بالثنائية التاريخية تنبه بعضهم إلى الثنائية كأساس لترتيب مفردات المعاجم العربية، وقد أثبت هذا المبدأ طائفة كثيرة من اللغويين العرب القدامى مثل الراغب الإصفهاني (ت502هـ) في غريب القرآن، والبيضاوي في أنواع التنزيل، وابن منظور (630-711هـ) في لسان العرب، والزبيدي (1145-1205هـ) في تاج العروس، وكذلك ابن دريد في جهرته<sup>2</sup>.

أما في اللسانيات الحديثة فإن القول بالثنائية يشكل فعلاً مرحلة هامة في تاريخ الفكر اللغوي الحديث، لقد كان لهذه النظرية أهميتها التاريخية ودورها الفعال في فهم كثير من مظاهر الاشتقاق اللغوي في اللغات السامية والآرية على حد سواء بيد أن ظهور بعض المبادئ اللسانية التي أصبح اليوم من المسلّمات مثل: (اعتباطية الدليل) تجعل من هذه البحوث موضوع تساؤل، إن الثنائية تقوم على القول بالعلاقة الطبيعية بين الصوت والمعنى، وأن العلاقة التي تربط الطرفين الدال والمدلول علاقة اعتباطية<sup>3</sup>، علماً أن لسانيات دي سوسير قامت على مبادئ أُطلق عليها ثنائيات دي سوسير.

إن مبدأ الثنائية أصل رياضي واضح في التراث اللغوي العربي، ونلاحظ ذلك بوضوح في ثنائيات، أصل/فرع، مسند/مسند إليه، مبتدأ/خبر، مبني/معرب، عمدة/فضلة، معرفة/نكرة....

<sup>1</sup> - ينظر: علم اللغة العام، ص89.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية حفريات النشأة والتكوين، ص72-75.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص77-78.

## 2.1.2.2- مواطن الاختلاف:

2.1.2.2-1 تصويب مبدأ المعيارية: إنّ وضع الحروف على النقاط في هذه المسألة من شأنه أن يغيّر التّصوّرات الخاطئة عند علماء اللّسان عمومًا، ذلك أن معيار اللّغة ظاهرة من الظواهر التي تخصّ سلوك الناطقين بها، ولا يمكن أن تتصوّر وجود لغة يستوي الخطأ والصّواب فيها عند أصحابها، فلا يوجد مجتمع لا يصوّب أخطائه أثناء الكلام، وكل مجتمع يخضع لعرفه في التعبير ولا يجيد عنه.<sup>1</sup> وهنا يتساءل الحاج صالح، كيف يُكتفى بالوصف لجانب واحد من اللّغة يشمل فقط الوحدات، وكيفية تقابلها بعضها مع بعض كما يتصوّر الوصفيون، ويترك كيفية صياغتها التي تضبطها الضوابط، ولماذا يهدر الوقت لوصف الضوابط التي تجعل بعض العبارات صحيحة، وعبارات أخرى لا تحصى غير صحيحة؟! كما أنّ هناك خلط بين حكم الباحث، وبين حكم الناطقين باللّغة أنفسهم، فالمعيار كظاهرة لا بدّ أن يعتدّ به وهو المجموع المنسجم من الضوابط التي يخضع لها كلّ الناطقين أو أكثرهم، ومن هنا يُفهم معنى الكثرة واهتمام النّحاة العرب بهذا المفهوم.<sup>2</sup>

ثم إنّ قولهم هذا جيّد وهذا رديء إنّما يخصّ الخروج عن المعيار أي الباب لا أي خروج، فهو قليل جدًّا في استعمال الفصحاء، ومن جهة أخرى لا يعتبرونه خروجًا تامًّا عن اللّغة، فكانوا يقولون قبيح أو ضعيف أو رديء وقد فرّق سيوييه في كتابه بين المستقيم القبيح، وبين القبيح الذي لا يستقيم أبدًا، وما يوافق القياس أصلًا كان أو فرعًا وكان كثيرًا في الاستعمال، فإنّ سيوييه وأصحابه نعتوه بأنّه عربي كثير أو جيّد، وهم لا يعدّون ما كثر استعماله قبيحًا أيًّا كان.<sup>3</sup>

إنّ المعيار اللّغوي عند النّحاة العرب الأوائل هو مجموع الأنماط والموضوعات اللّغويّة والأساليب الكلامية التي استعمالها الفصحاء، وهذه الأنماط قد يصيها تغيير ما عبر الزّمان والمكان، ولكنها تبقى في نفس إطار اللّغة، وهو الأمر الذي مكّن العربي السليقي الذي عاش صدر الإسلام من فهم الشّعر الجاهلي في مختلف أرجاء الجزيرة العربية.

والجدير بالذّكر أنّ البنيويين، ولكونهم لا يريدون تجاوز الوصف قصروا بحثهم على محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها، وكأنّ دراسة اللّغة كلّها محصورة على فكّ رموز النّص اللّغوي، وهذا ما يؤدّي إلى الاهتمام بدور المخاطب وحده، وتجاهل أهم قطب وهو المتكلّم، لذلك حاول تشومسكي أن يعيد لهذا القطب مكانته التي يستحقّها، وتفسير قدرته على التّصرّف في بنى لغته، مستعملًا ما هو متعارف عليه في تلك اللّغة، أي العبارات التي تنتمي إلى تلك اللّغة

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج2، ص26-27.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص27-28.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص28-29.

هي وحدها، وهو ما أطلق عليه سيويه المستقيم الحسن، الذي يستعمله أغلب المتكلمين وافق القياس أو لم يوافقه، ومن هذا المنطلق، فإن المعيار ليس هو المقياس بل الأكثر والأعرف والضابط لهما هو المقياس.<sup>1</sup>

وينبّه الحاج صالح إلى أن التحليل البنيوي هو من قبيل القسمة الافلاطونية، وأهم صفة تتصف بها تلك القسمة، هي اندراج شيء في شيء (inclusion)، بينما التحليل العربي هو من قبيل القسمة التركيبية، وهو إجراء شيء على شيء، بتحقيق التناظر (Bijection)، والقياس التحويلي جوهره هذا الإجراء التنظيري، ولا تناظر في القسمة الافلاطونية، وبالتالي فالقياس العربي أرقى بكثير، لأنه يكون دائماً ما يسمّى في الرياضيات الحديثة زمرة (Group).<sup>2</sup>

2.2.1.2.2- الإفادة والتبليغ: إن النحاة العرب كانوا شديدي العناية بمسألة الإفادة والتبليغ، لأنهم جعلوا لها كعامل تفسير ثلاثة ميادين، الأول: هو مجموع الظواهر المتعلقة بأجزاء الخطاب أو ما يسمّى بدورة التخاطب يحاولون فيه مثلاً أن يفسروا دور الألفاظ المسماة بالمهمة: الإشارة، الضمائر، والظروف، وهي (shifters) عند جاكسون وهي شيء عظيم أكثره يوجد في شروح كتاب سيويه، والثاني: هو مبادئ البلاغة، ولا سيما علم المعاني، وثالثاً: هو ميدان تفسير الشواذ على القياس، هذا ولم يحاولوا تفسير آليات تفرع البنى من أصولها، وبالتالي تفسير كيفية تولدها باللجوء إلى هذه الوظيفة.<sup>3</sup>

أما الوظيفة البنيوية الأوروبية، فكما يقولون اللغة وليدة وظيفتها البنائية، وهي عندهم التبليغ والبيان، فكل عنصر أو صفة لعنصر يساهم في تأدية هذه الوظيفة يجب أن يدخل في اعتبار الباحث اللغوي، وهذا العنصر يسمونه: (pertinent) بالفرنسية، وهو ما يسميه النحاة العرب الذي له دلالة. وقد بالغ الوظيفيون في قصر اهتمامهم على الوظيفة التمييزية لذوات الألفاظ وحدها، حتى جعلوا بنية اللغة كلها متوقفة عليها ومتولدة عنها، وقد أخلطوا بين الوضع والاستعمال، أي بين اللغة كنظام وبنية، وبين استعمال التاطقين لها في واقع الخطاب.<sup>4</sup>

3.2.1.2.2- الوضع والاستعمال: يرى البنيويون أن نظام اللغة تمايزي أو تقابلي محض **oppositional**

**system**، وهذا يقتضي أن يكون كل عنصر مندرجاً في فئة يتميز فيها عن أفرادها بميزات خاصة **features** وكل فئة تندرج في فئة أوسع تتميز فيها بميزات خاصة أخرى، وهكذا حتى الوصول إلى الجنس العام الذي يشملها كلها في مستواها، فالبنوية الأمريكية مثلاً عند تحليلها للجملة تلجأ إلى تحليلها إلى مكوناتها الكبرى، ثم تبحث في كل مكون

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص42، وينظر: الاتجاه التوافقي، ص268.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص42، وينظر: الاتجاه التوافقي، ص268.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص33.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص32.



منها عن مكوناته، وهذا بالتدرج حتى الوصول إلى أصغر مكوناتها التي لا تقبل التحليل في مستوى العناصر الدالة (المورفيمات)، اعتماداً على مبدأ الاستبدال **permutation** و **commutation**، دلالة على تكافؤهما فالجملة الإنجليزية: **the boy opened his bag**<sup>1</sup>، يمكن أن ترسم بنيتها حسب البنيوية الأمريكية، كما هو موضّح في الجدول التالي<sup>2</sup>:

01	The	boy	opened	his	Bag	
02		boy	opened	his	Bag	
03			opened	his	Bag	
04			open	ed	his	Bag
05	The	boy	open	ed	his	Bag

كما قام تشومسكي بتحليلها على شكل شجرة كما هو معروف\*، فهذه الرسوم تمثل عند البنيويين الأمريكيين بنية هذه الجملة، علماً أنّ تشومسكي قد بيّن قصور هذا التحليل، فصاغه من أجل ذلك صياغة منطقية (النظرية التوليدية) وحاول أن يصلح هذا النقص بإضافة مفهوم التحويل، وكان ذلك حدثاً حاسماً في اللسانيات الغربية<sup>3</sup>.

أما نظرة النحاة العرب لهذه المسألة أي الوضع والاستعمال تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظرة البنيويين، فالتحاة العرب قد ميّزوا بين كل ما هو راجع إلى الوضع من جهة، أي ما يخص اللفظ الموضوع للدلالة على المعنى، وهذا المعنى المدلول عليه باللفظ وحده، وبين ما هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ، أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل، وهي الأغراض وأكبر دليل على ذلك هو استنباطهم أولاً لبني الكلمة والكلام بمناهج خاصة، وما تدل عليه في الوضع ثم انتقلهم بعد ذلك إلى ما يصيب هذه البنى من تغيير في الاستعمال بالحذف والقلب والإبدال... إلخ، فهم لا يخلطون بين الدلالة الوضعية وبين غيرها، كدلالة الحال ودلالة المعنى في تحديدهم لبني اللغة وكلّ ما يرجع إلى الوضع.

وعلى العموم ورغم ما ذكرناه من تقاطع وتقارب في بعض المفاهيم بين النحو العربي والمدرسة البنيوية، فذلك لا يخفي الاختلافات الكبيرة بينها، إذ يقول الحاج صالح: «وخلاصة القول ههنا أنّ النحو العربي قد وضع على أسس إبستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنيوية وخصوصاً في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته، هذا

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص33-35.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص35.

\* - ينظر مثلاً: الرسم الشجري لتشومسكي في بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص36.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص36.

وليس الاختلاف متوقفاً على هذا الجانب، بل هناك أيضاً اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل»<sup>1</sup>.

2.2.2- النحو العربي والتوليدية: أحدث تشومسكي بمؤلفه الشهير البنى التركيبية سنة: 1957م ثورة، معلنا عن منهج جديد لدراسة اللغة أطلق عليه اسم القواعد التوليدية التحويلية<sup>2</sup>، وقد أحدث هذا التيار العقلاني ثورة حقيقية في عالم اللسانيات<sup>3</sup>.

وقد لامست هذه المدرسة النحو العربي في جوانب كثيرة، وخاصة ما تعلق بنظرية العامل، وتكاد المصطلحات التي استعملها تشومسكي هي نفسها التي استعملها النحاة الأوائل، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- دراسته للنحو العربي الذي يشبه إلى حد كبير النحو العربي على يد والده المختص في النحو العربي في القرون الوسطى ومعلوم أن النحو العربي احتك بالنحو العربي عن طريق اليهود الإسبان إبان الحكم الأندلسي<sup>4</sup>.

- علاقته بأستاذه روزنتال المهتم بالعربية ونظامها.

- اطلاعه على الآجرومية التي تحتوي على أبواب النحو وموضوعاته المتنوعة.

وبذلك يكون تشومسكي قد اكتسب معرفة أولية باللغة العربية وقوانينها، واطّاعه على نظرية العامل خاصة رغم أنه ادعى في حوار مع مازن الوعر رحمه الله، أنه ليس كفتاً للحديث عن البحوث التي كان العرب قد أسهموا فيها لبناء علم اللسانيات الحديث، وقد أشرنا لهذه المسألة سابقاً.

إنّ الحاج صالح كثيراً ما نوه بجهود هذا الرجل، ويرى بأنّ تحليلاته تتقاطع كثيراً مع تحليلات النحاة العرب، خاصة نظريته المشهورة نظرية العامل والربط الإحالي، إنّ هذا التشابه ينطبق كذلك على المبادئ التي بُني عليها النحو التوليدي التحويلي:

1.2.2.2- مفهوم التحويل: هذا المفهوم لم يعرفه عدا هاريس من البنيويين، وقد وُفق تشومسكي إلى حد كبير في إدخاله إلى النظرية اللغوية، لكنّه لم يجعله أساس كل شيء كما فعل النحاة العرب، وذلك لأنّ إجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل، بما أنّ المحوّل والمحوّل منه متكافئان، والتحويل عند العرب تحويلان، هذا الذي

<sup>1</sup> - المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، 373.

<sup>2</sup> - لا شك أن الحديث عن القواعد التوليدية التحويلية عند تشومسكي يذكرنا بنظرية النظم عند الجرجاني، فتشومسكي يرى بأن النحو هو المركز والأساس حين استعمالنا للغة مهما كان نوعها، فهو يمكننا من توليد عدد لا نهائي من الجمل والتركيب الصحيحة، والجرجاني كذلك يقول في كتابه دلائل الإعجاز: «إن النظم ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم»، ويقول: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله»، للاطلاع على الموضوع، ينظر. دلائل الإعجاز، ص81.

<sup>3</sup> - اللسانيات النشأة والتطور، ص202.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص10-11.

يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البنى عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تُفسّر به الشواذ عند القياس، وهو سلسلة من التحويلات يتوصّل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة التي هي عليه، أي بين صيغة مقدّرة وبين صيغ موجودة بالفعل في الاستعمال<sup>1</sup>. وهو في الحالتين أصل وفرع، أمّا الأصل الذي هو منطلق كلّ تحويل، فيعبّر عنه العرب بقولهم: (ما بيني عليه ولا بيني على غيره)، أو ما تفرّعت عليه الفروع، فالبناء والتفرع هو العملية التحويلية بالمفهوم العربي، والأصل لا يحتاج إلى علامة تميّزه عكس الفروع التي تميّزها الروائد، فالمفرد أصل (وهو يحمل الحروف الأصلية)، والمثنى فرع عليه (يزاد الألف والنون في الأسماء)، وهكذا<sup>2</sup>.

**2.2.2.2- مفهوم التوليد:** التوليد إجراء للتحوّل الصوري يسمّى خوارزمية (algorithmes)، لأنّه مجموعة مرتّبة من التعليمات وهي القواعد التي تكوّن من التحوّل الصوري، وقد تفتّن تشومسكي إلى الأنحاء الصوريّة وعلاقتها بنظرية الأليات أي الآلات المسيرة ذاتياً، فهناك شبه كبير بالفعل بين الحساب (المتصوّر أو الحقيقي)، والتحوّل الصوري، فكلاهما قادر على أن يحدّد أو يولّد بمجرد تطبيق العمليّات مجموعة غير متناهية من التراكيب السليمة على ما تقتضيه هذه العمليّات<sup>3</sup>، ويوجد عند العرب مفاهيم قريبة من التوليد عند أصحاب هذه المدرسة، فالعناصر الأولى يقابلها ما كانوا يسمّونه بأوضاع اللّغة، والثانية هي أوضاع النحو، والثالثة هي المقاييس، والرابعة فهي الأصول التي تنفّرع عنها الفروع بإجراء العمل (Compute)<sup>4</sup>.

**3.2.2.2- مواطن الالتقاء بين نظرية العامل والرّبط العاملي:** لقد استطاع الحاج صالح رحمه الله أن يوظّف نظريّة العامل أحسن توظيف، وأنّ يحلّلها تحليلاً علمياً دقيقاً، مثبّثاً سلامة تحليل النّحاة الأوائل كالخليل وسيبويه وغيرهما، بل اعتبرها من أعظم ما ابتدعه هؤلاء، وهو بهذا تميّز عند أغلب الدارسين المحدثين بهذا الخصوص، وبما أنّ الحاج صالح يعتبر تشومسكي متميّراً على من سبقوه من الغرب، وأنّ أفكاره بخصوص نظرية العامل أو الرّبط العاملي، لم تكن بعيدة عن مقارنة النّحاة العرب لهذه المسألة، سنحاول إظهار أوجه الشّبه من خلال نظريّة العامل.

قبل بداية النقاش في هذه المسألة لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك مبدأ لساني ارتبط وتداخل مع نظريّة العامل وهو نمط التّبعيّة النّحويّة الذي استغلته اللّسانيات الحاسوبية أيّما استغلال، وهو مبني على فكرة أساسيّة مفادها أنّ مجموع الألفاظ البشريّة تابعة لما قبلها أو متبوعة، فنظريّة التّبعيّة قريبة من نمط النّحاة، وخاصّة مفهوم العمل فالفعل تابع للفاعل، والصفة تابعة للموصوف، والخبر للمبتدأ، وهكذا دواليك<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص43.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص43، وينظر: ج1، ص215-217.

<sup>3</sup> - ينظر: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، الواتي بن الواتي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الرويبة الجزائر، دط، 2008م، ص57.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص57.

<sup>5</sup> - العامل بين النظرية الخليلية والرّبط العاملي لتشومسكي، شفيقة العلوي، مجلة حوليات التراث، مستغانم، الجزائر، عدد: 7، 2007م، ص6.

ونظرًا للأهمية التي يمثلها هذا المبدأ، أدخله تشومسكي في نظريته الجديدة (الربط العملي) من أجل تقديم تفسيرات صورية رياضية للتركيب اللغوية، لتجاوز وتدارك الإشكالات والعقبات التي تظهر في الحمل المتداخلة خصوصًا،<sup>1</sup> وقد بين تشومسكي أنه بفضل الصياغة الرياضية أن نمط المكونات القريبة هو أقدر توليدًا حسب رأيه من نحو كلين (المتناهي الأحوال)، وأنه قادر على توليد الجمل المتداخلة.<sup>2</sup>

حاول الحاج صالح توظيف المعطيات التحوية القديمة، ومحاولة ربطها بالمنهج الجديدة للخروج بتفسيرات واستنتاجات على غرار المنهج التوليدي التحويلي، ولا سيما نظرية الربط العملي من خلال ربط نظرية العامل عند التحاة الأوائل ونظرية تشومسكي تلك:<sup>3</sup>

إن الحاج صالح وفي حديثه عن العامل يقول: ليست اللفظة هي الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التركيب (Niveau syntaxique)، لأن لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريدًا، وهنا ينطلق التحاة من العمليات الحولية أو الإجرائية يحملون مثلاً أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة، بالتأخذ أبسطه وتحويله بالزيادة مع إبقاء النواة، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من وجه من الوجوه)، فلاحظوا أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى، بل وتؤثر وتحكم في بقية التركيب، كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب)، فتحصلوا بذلك على مثال تحولي يتكون من أعمدة وسطور (مثل المصفوفة اللفظية)، وذلك مثل:<sup>4</sup>

قائم	زيد	∅
قائم	زيدًا	إن
قائمًا	زيد	كان
قائمًا	زيدًا	حسبت
قائمًا	زيدًا	أعلمت عمرًا
3	2	1

لاحظ التحاة أن العناصر في الخانة رقم (1) على اليمين تشغلها كلمة، لفظة أو تركيب كامل، وهذه العناصر تؤثر على بقية العناصر في التركيب، كما قد يكون هذا العنصر خاليًا، عبر عنه الحاج صالح برموز (∅)، وهو يمثل الابتداء (عامل معنوي) ليس له حضور شكلي في التركيب، (وهو عدم التبعية التركيبية، وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم)، ولاحظوا كذلك أن العنصر الذي يلي العامل لا يمكن أن يتقدم على عامله، فهما يمثلان زوجًا مرتبًا

1 - ينظر: العامل بين النظرية الخليلية والربط العملي لتشومسكي، ص 6.

2 - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 236-237.

3 - الاتجاه التوافقي، ص 272.

4 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 222-223.

"ordonné" couple، أما العنصر الثالث فليس مقيداً بل له حرّية الحركة إلا في حالة جمود العامل مثل (إنّ) في المثال: "إنّ في الدار زيداً"<sup>1</sup>.

من هذا المنطلق فالعامل النحوي حسب الحاج صالح مفهوم مجرد يعمل على تنظيم العناصر النحوية في التركيب وهو الذي يحدد نوع التركيب، والعلاقة العاملة بين العمل ومعموليه هي منطلق تحليل القدماء للتركيب اللغوي.

لقد طبّق الحاج صالح مفهوم الرّبط العملي عند تشومسكي، محاولاً تأصيل هذه النظريّة عند علمائنا القدماء<sup>2</sup> ومن مفهومات الرّبط العملي عند الحاج صالح والتي تمثّل مفهومات تلازم حقل العلاقات النحوية بين العامل والمعمول والسلوك النحوي لكل منها، هي: البناء، والإجراء، والحمل، التبعيّة.

أ- البناء: لا يعني البناء الذي يقابل الإعراب الخاص بالكلمات، وقد استعمل القدماء هذا المصطلح كمفهوم في حقل الرّبط العملي، ولاسيما في تحليل الجمل التي تكون جملاً اسميّة أو فعلية، بحسب توجيه علامة الرّبط العملي بين العامل والمعمول،<sup>3</sup> والبناء كما يرى الحاج صالح هو تتابع بين عنصرين لغويين ينتج عن هذا التتابع عنصر أوسع، ومن مستوى أعلى ولا يمكن أن نحذف أيّ عنصر منها، وإن نحذف ولم يرجع العنصر الأوّل إلى أصله زال عن الوجود، وإذا كان التوليدون يقسمون الجملة إلى مركّب اسمي ومركّب فعلي أو مسند ومسند إليه حسب تقسيم النحاة العرب، فإنّ هذا التحليل يخصّ الجملة كوحدة إفاديّة ولا يتعلّق باللفظ في حدّ ذاته، مع أنّ هناك بنية أخرى غير المسند والمسند إليه

ولم يدرك المتأخرون أنّ للجملة بناء كما للكلمة بناء، لذلك اعتبروا الجملة في أدنى مستوى من التجريد (فعل وفاعل وفضلة)، أو (مبتدأ وخبر)، وفاتهم أنّ الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر يمكن أن يظهر تكافؤهما من حيث البنية في مستوى أعلى من التجريد، واللّجوء إلى الصّفر في كلّ العلوم يجعلها ترتقي إلى أعلى درجات التجريد العلمي ما يُظهر أنّ فكر الخليل وتلميذه كان فكراً رياضياً منطقيّاً في المنهج بغية الوصول إلى بنى اللّغة بالتمييز بين الخطاب من حيث الدلالة والإفادة والخطاب كبنية لفظية ولكلّ منهما قوانينه<sup>4</sup>.

ب- الحمل: يرى الحاج صالح أنّ النظريّة الخليليّة قائمة على مبدأ التبعيّة والحمل على الأوّل، أي حمل الشّيء على الشّيء، وبذلك فهي عكس العلاقات الاندراجية الموجودة بين الوحدات المعجميّة أي بين الألفاظ وهذه الخاصيّة تنعدم عند التوليديين، حتى وإن حاولوا تجسيدها بالتمثيل الشجري<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص223-224.

<sup>2</sup> - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص273.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص274.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص73-75.

<sup>5</sup> - العامل بين النظرية الخليلية والربط العملي لتشومسكي، ص123.

يعدّ مفهوم الحمل من المفاهيم التي استعملها الحاج صالح في حقل الربط العائلي، وهو مفهوم يشير إلى علاقة الربط العائلي بين العامل والمعمول، والحمل في تعريفاته هو قياس أمر على آخر وإعطائه حكمه، وبالتالي تندرج تحت هذا المصطلح أشكال مختلفة للحمل في النحو العربي، كالحمل على المعنى والحمل على اللفظ والحمل على الموضع والحمل على المحل، حمل الضد على الضد، حمل الأصل على الفرع، حمل الفرع على الأصل، حمل التظير على التظير<sup>1</sup>.

ففي حديث الحاج صالح مثلاً عن الحمل على الموضع يقول الحاج صالح نقلاً لكلام سيبويه في الكتاب: "ويبين لك أنّها ليست بأسماء لو وضعتها موضع الأسماء لم يجر ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إن يضرب يأتينا لم يكن كلاماً" ويقول المبرّد في هذا المعنى: "فمن ذلك الأسماء كم وأين وكيف وما ومتى وهذا وهؤلاء، وجميع المبهمات، ومنها الذي والتّي ومنها حيث، واعلم أنّ الدليل على أنّ ما ذكرناه أسماء وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤدّيه سائر الأسماء"<sup>2</sup>. إنّ حمل الصّفة على الفعل يجعلها فرعاً عليه، اعتماداً على قاعدة حمل الشّيء على الشّيء لجامع بينهما وذلك لأنّ الصّفة قد تأخذ موقع الفعل (يقوم أخوك، قائم أخوك)، وهذا الذي يفسّر جعل سيبويه عامل الرفع في الفعل المضارع وقوعه موقع الاسم، وهو يقصد الصّفة لا أيّ اسم، ولا يمكن أن يقال تجرّده من النواصب والجوازم، كما يعتقد الكوفيون<sup>3</sup>.

كما أنّ القياس عند الخليليين هو نوع من الحمل أو التّكافؤ بين عناصر الباب، حمل التّظير على التّظير، ولقد ذكرنا عند تعرّضنا للقياس بأنّه على علاقة بمفهوم الباب ومفهوم التّظائر المنتمية إليه، والتّظير هو المقابل والمساوي في الصيغة مهما اختلف عنه جميع العناصر في الباب، أي هو توافّق في البناء، ما يعني أنّ مفهوم القياس النحوي العربي كان جوهره رياضي بحت كما سبق التّذكير عند الحديث عن القياس عند النّحاة العرب.

وكذلك الحمل على الأكثر وهو من طرق القياس وحمل عبارة "الأكثر على المعنى"، "الأكثر في الاستعمال" انتهجه الكوفيون وتبعهم في ذلك المتأخرون، فقاموا على الشاذ في الاستعمال<sup>4</sup>.

فالحمل هو إجراء اتّخذته التّحويّون البصريون وكذلك الكوفيون، وقد لاحظنا بعض صورته عند النّحاة العرب وهي كثيرة لا يسع المجال لذكرها علماً أنّ عبد الرحمان الحاج صالح ينطلق من فهمه الدقيق لأفكار وتحليلات النّحاة من جهة وفهمه الدقيق لأفكار وتحليلات التّحويّيين، فحاول إسقاط أفكار النّحاة العرب على أفكار هذه المدرسة، وقد أثبت بالدليل الملموس التّشابه الكبير في التّحليلات، والأفكار إلى حد التّطابق في بعضها، مع

1 - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص 284.

2 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 10.

3 - ينظر: المرجع نفسه، ص 21.

4 - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 201.

تفوق واضح لبعض التحليلات العربية قياساً بنظيرتها عند التوليديين التحويليين، حيث كانت تحليلات التحاة أكثر عمقاً ما يظهر فهماً دقيقاً لها من قبل الرّعيّل الأول من التحاة، ما يثبت نظرهم الثاقب وفكرهم العميق.

ج- الإجراء: الإجراء من مفاهيم الرّبط العاملي عند التحاة القدماء، وقد أشار إليه الحاج صالح من منطلق استعمال سيبويه لها في وصف السلوك العاملي والسلوك المعمولي، الذي يطرأ على طائفة من التراكيب التحوّية اللّغويّة، فتظهر بذلك علاقات ربط عاملية، فهو-إذا من المفاهيم المستعملة في حقل الرّبط العاملي<sup>1</sup>.

ويذكر الحاج صالح هذا الموضوع في إطار حديث سيبويه عن الإجراء عن الموضوع، حيث يذكر كلاماً لسيبويه يقول فيه: "هذا باب ما يجري على الموضوع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: "ليس زيد بجان ولا بخيلاً"، فبخيلاً هي خبر ليس جاءت على عاملها، أو أجريت حسب العامل، في علاقة ربط تجاوزت حالة المعمول الأوّل الذي جرى على عامله حرف الجر الزائد، "وما زيد بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجر"، أي الأصل والقياس التحوّلي يوجب الجر، ولكن الاستعمال الحقيقي (السمع) جاء منه ما يخالف ذلك، أي شاع بين الناطقين بما يخالف الأصل والقياس، والاستعمال إذا كثر يصبح هو أيضاً أصلاً (آخر) يعتمد، لذلك قال ابن جني السمع يبطل القياس إذا لم يرد في الاستعمال ما يؤيد القياس<sup>2</sup>.

ويقول سيبويه أيضاً: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: "هذا جحرٌ صبٌّ خربٍ"، وهذا يذكره بعض المتأخرين لشهرته، فكيف ما يصحّ معناه، والأصل في (خربٍ) هي صفة لجحرٍ، فكان الأولى أن ترفع لا أن تجرّ لمناسبتها الموصوف، فالصفة تتبع الموصوف، ولكنها جرت لمجاورتها المجرور، ولا يمكن على كلّ حال أن يوصف الصّب بالخرب<sup>3</sup>.

وقد يتفق أن يمتنع هذا الإجراء أولاً لعدم وجوده في الاستعمال، ثمّ لأنّه يخلّ باللّغة، مثل قوله: "لو قلت: "ما زيد على قومنا ولا عندنا" كان التصب ليس غير، ولا يجوز حمله على "ما"، لأنّ عندنا لا يستعمل إلاّ ظرفاً"<sup>4</sup>.

د- التبعيّة: يقول الحاج صالح بأنّ هنالك علاقة بين نظريّة العامل العربية، والنظريّة الغربية المسماة "التبعيّة التحوّية" "Dependency Grammar"، وهما يتفقان في تجاوزهما للتّحليل التقطعي البسيط المؤدّي إلى المكونات باندراجها بعضها في بعض .

إنّ العامل قائم في العربية على مبدأ التبعيّة والحمل على الأوّل (حمل الشّيء على الشّيء)، وهي غير موجودة عند التوليديين إلاّ من خلال تجسيدها من خلال تمثيلات شجرية، والتبعيّة في التحو العربي ضربان:

<sup>1</sup> - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص 289.

<sup>2</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 302.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 302.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 302.



1- تبعية بناء: كتبعية الخبر للمبتدأ والفعل للفاعل.

2- تبعية وصل: وهي خاصّة بمستوى اللفظة، كالتحويل بالزيادة على التّوة المفردة، كدخول (أل) التعريف على الاسم

(أل+ اسم)، والإضافة (باب البيت) ← (باب + البيت)<sup>1</sup>

وقد حاول كروس **Crouss** أن يبيّن أنّ التبعية التحويلية مماثلة للتفكيك إلى مكونات في قدرة التوليد وهذا تعسّف في نظر الحاج صالح، لأنّ نظرية التبعية تبين بوضوح العلاقات غير الاندراجية التي توحد بين الوحدات، أمّا نظرية المكونات فلا تستطيع ذلك إلا بعد صياغتها على أشجار وتأويلات ملتوية وناقصة، وهذه العلاقات هي الروابط التي تربط الفعل بالفاعل وبينهما وبين المفعول، ثمّ بين الاسم ولوازمه، كالمضاف إليه والصفة وأداة التعريف وغير ذلك، وهي روابط تابع لمتبوع، فالفعل متبوع بالنسبة للفاعل والمفاعيل<sup>2</sup>.

ويذهب الحاج صالح للقول بأنّ فكرة التبعية لم يستغلّها أحد في العربية في التحليل التحويلي، ويعطي تمثيلاً لجملة عربية وهو قريب من التصوّر العربي، والمتمثّل في العامل التركيبي، ومحتواه هنا فعل، فالمتبوع الأوّل هو العامل عند العرب، أمّا ما يعمل فيه، فهي دائماً الأسماء أو ما بمنزلتها، والعناصر التي هي أدلة للاسم والفعل هي أيضاً تابعة لهما<sup>3</sup>.

ومن هذا المنطلق فالتبعية عند العرب واحدة سواء تلك التي تحصل بين عناصر التركيب، بسبب تأثير العامل في معمولاته، أو التي تكون داخل اللفظة، وبالتالي فالعامل كمفهوم موجود في التراث اللساني العربي، وفي المدرسة التوليدية التحويلية على حدّ سواء، فهو عند تشومسكي تركيبي يركّز فيه على تحديد وظيفته داخل التركيب، أي العناصر التي يتحكّم فيها مكوّنياً، وهو العنصر التووي المشرف على الوحدات الاشتقاقية من حيث كونه فعلاً، اسمًا أو حرفاً، دونما اهتمام بتحديد الدلالات المنطقية لا التحويلية المترتبة عنه<sup>4</sup>.

أمّا العامل في النظرية الخليلية، فهو محور التركيب والمهيمن عليه، باعتباره نواة الكلام زيادة على الأصل ذات وظيفة تركيبية، فهو ليس الحركة الإعرابية (الآثار الصوتية آخر الكلمات)، وهو سبب بناء الكلام وبدونه لا يكون الكلام مفيداً، وهناك علاقة رياضية تحكّمه وعناصره (كل عامل = حالة إعرابية)، و(كل حالة إعرابية = علامة إعرابية) إذا العامل = علامة إعرابية = الأثر الصوتي<sup>5</sup>.

1 - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، 257، وينظر: العامل عند الدكتور الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص160-161، وينظر: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص123، وينظر: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص113.

2 - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص255-256

3 - للاطلاع على هذا التحليل الذي قدّمه الحاج صالح، ينظر: المرجع نفسه، ص256-257.

4 - العامل بين النظرية الخليلية والربط العملي لتشومسكي، ص8.

5 - ينظر: المرجع نفسه، ص8.

وعموماً وبعد هذه المقارنة البسيطة فقد لاحظنا نقاط الالتقاء الكثيرة التي تربط نظرية العامل العربية بنظرية الرّبط العملي لتشومسكي، رغم احتفاظ كلّ منهما بخصوصياته ومع هذا التقارب، تبقى نظرية العامل العربية أرقى بكثير من أحدث تحليلات الغرب في هذا الشأن مع الاعتراف لهذا الرجل العبقرى - يقصد تشومسكي - بتعبير الحاج صالح بقرب ارتقاء أفكاره لأفكار الخليل وسيبويه، ونظرية العامل العربية حسب ما توصل إليه أستاذنا رحمه الله ذات بعد رياضي بحث يمكن استثمارها في حوسبة اللغة العربية والارتقاء بها، وهو ما سيتم التطرق إليه في العناوين القادمة من البحث.

**3.2.2- النحو العربي والوظيفية:** لا نريد أن نغوص في الحديث عن هذه المسألة فلقد تمّ التطرق إلى ما يشبه ذلك في الفصل المتعلق بالاتجاه الوظيفي التداولي الذي يسير كلّ في هذا الاتجاه، ولكننا سنشير إلى مسألتين مهمّتين في هذا الصدد يمكن الإشارة إليهما:

**1.2.2- الوضع والاستعمال:** لقد تبه الحاج صالح إلى الخلط الذي يقع فيه بعض اللسانيين الغربيين وأتباعهم من الباحثين العرب بين مفهوم البنية والاستعمال على الرغم من علاقتهما الوطيدة، وتركيزهم على الجانب الاستعمالي أو ما يسمونه (براغماتيك)، وأنّ اللغة بنية تفسرها المعاني المقصودة في الاستعمال، وهذا خلط فظيع بين ما هو لفظ له بنية قائمة بذاتها، وبين اختيار هذا اللفظ في حالة خطابية معينة<sup>1</sup>، يقول الحاج صالح: «إنّ اللفظ كعنصر دال له أحكام خاصة به ولا ينبغي أن تحدّد هذه الأحكام باللجوء إلى المعنى، إذ اللفظ هو الأوّل كما يقول علماءنا، وكذلك المعنى فله أحكام خاصة به، فإذا لم يكن مدلولاً عليه باللفظ فأحكامه راجعة إلى المنطق الطبيعي لا إلى النحو أمّا دلالة اللفظ فهي الدلالة الوضعية المعجمية، وكما هو معروف فهناك دلالات خارجة عن اللفظ (دلالة الحال وما يستدلّ بالمقام)، ودلالة المعنى (وهي معنى عند الجرجاني)، أي ما يستلزم المعنى الوضعي من معانٍ أخرى ليست مدلولاً عليها باللفظ (كما في المجاز والكناية وغيرهما)<sup>2</sup>. ولقد ذكر الحاج صالح أنّ الرّعيّل الأوّل من النّحاة من أمثال الخليل وسيبويه والسّهيلي والرضي الإستراباذي تميّزوا بتمييزهم الصّارم في تحليل اللغة بين الجانب الوظيفي من جهة، وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي التّليغ بالأغراض المتبادلة بين المتكلّم والسّامع، وبين الجانب اللفظي الصّوري من جهة أخرى، أي ما يخصّ اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بغضّ النظر عمّا يؤدّيه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، وقلّ من انتبه بعد ابن جنّي إلى الصّرّ العظيم الذي يسببه الخلط بين هذين الجانبين من التحليل، فكلّ منهما يمتاز تحليبه عن الآخر بمنهجية خاصة به ومبادئ وقوانين لا تمتّ بسبب إلى الجانب الآخر<sup>3</sup>.

**2.2.2- مفهوم الإسناد والإفادة عند النّحاة وعلاقته بالتداولية:** يمثّل الإسناد عند علمائنا القدماء أحد أسس اكتمال العملية التواصلية في بعدها التداولي لتوقّف تمام الفائدة عليه من جهة، ولحاجة المخاطب في وضعه الانتظاري

<sup>1</sup> - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص 310.

<sup>2</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 308.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 292.

إعلامه بما تتوقّف عليه الفائدة<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد يقول سيبويه: «فإذا قلت: كان حليماً فإنما ينتظر - أي المخاطب - أن تُعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس<sup>2</sup>»، ولقد اهتم كثير من نحّاتنا القدامى بالمبادئ التي تعدّ من صميم التداولية الحديثة، كمرعاة قصد المتكلّم أو غرضه من الخطاب، ومرعاة حال السّامع ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح الإفادة، وهي الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطابات والسيّاقات التي يُنتجُ ضمنها الكلام ومدى نجاح التّواصل اللّغوي، ولقد كان لسبويه قصب السبق في بيان أهميّة علم المخاطب ومعرفته بما يُخبر به<sup>3</sup>. ولقد ذكر الحاج صالح أن صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى والفائدة لا يطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومُسند إليه، وقد بيّن ذلك النّحاة باللّجوء إلى منهج علمي هو ما يسمّونه حمل الشّيء على الشّيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهي البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، وينطلقون في ذلك من أسطها، وهي التي تتكوّن من عنصرين (مسند ومُسند إليه) مثل: "زيد منطلق"، فيحملون عليها جملة أخرى فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة، بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل هذه النّواة بالتّوائد، وهي في الحقيقة - يقول الحاج صالح - مقارنة بنيويّة أساسها ما يُسمّى في الرياضيات الحديثة بالتطبيع، مثل الجملتين التاليتين المبنيتين على الجملة النّواة الأولى (إنّ زيدا منطلقاً، وكان زيدا منطلقاً)، حيث يقابل العاملين اللّفظيين (إنّ وكان) مكان فارغ يرمز للابتداء<sup>4</sup>. وقد ذكر عبد القادر المهيري أنّ النّحاة حاولوا تحديد مفهوم الإسناد تحديداً دقيقاً يزيل عنه كلّ لبس، فابن يعيش يقارنه بتركيب الأفراد، ويستنتج من ذلك أنّه عند التركيب الإسنادي ينشأ في الجملة التّحام تام يجعل منها لا مجموعة من المعاني التي يضاف بعضها إلى بعض، بل معنى جديداً كلياً موحّداً، كما يميّزون بطبيعة الحال بين العناصر الأساسيّة (المسند والمُسند إليه)، والتي لا تركيب ولا فائدة بدونها، وبين التّوائد أو الفضلات<sup>5</sup>.

### 3.2- إثبات الرّوح والصّبغة العلميّة للتّفكير النّحوي العربي:

يدافع رائد الاتجاه التّوفيقي التجسيري الحاج صالح في كلّ مناسبة عن التّراث اللّغوي الحافل والثّري الذي خلفه فطاحل النّحاة العرب، وعن نهجه العلمي الواضح، ويرجع سبب اتّخاذ رأي غير هذا من بعض المستشرقين أو الغربيين أو بعض الدّارسين العرب المحدثين خاصّة إلى سببين هما: أوّلاً: الجهل بالتّراث وعدم فهمه فهماً سليماً، وثانياً: إمّا يكون حقّاً دفيناً على كلّ ذي صلة بالتّراث العربي والإسلامي، لهذا وهب الحاج صالح رحمة الله عليه حياته وجهوده العلميّة للدّفاع عن أصالة التّراث النّحوي العربي، وعن روحه العلميّة المنهجية الواضحة، خدمة للتّراث النّحوي واللّغة العربيّة والرّفيع

<sup>1</sup> - الاتجاه التّوفيقي، ص 313.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج 1، ص 48.

<sup>3</sup> - ينظر: الاتجاه التّوفيقي، ص 312-315.

<sup>4</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج 1، ص 296.

<sup>5</sup> - ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 34-35.

من شأنهما. يقول الحاج صالح مدافعاً عن وجهة نظره التي ذكرناها: «...ويمكن أن نذكر أمثلة كثيرة تكذب هذا الادعاء المجحف فيما يخص العلوم عامة، وما ابتكره الهنود والمسلمون، وسنكتفي بذكر ما قام به اثنان من عباقرة النحو العربي، وهما الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيوييه، ونبين ما كان للأول من تصوّر علمي وأدوات تحليلية لا يضاهاها في القيمة العلمية إلا ما ابتكره العلماء في عصرنا، وذلك لا من الناحية اللغوية فقط بل أيضاً من الناحية المنهجية التجريبية منها والنظرية، كالإطار النظري المنطقي والإطار التجريبي الفسيولوجي»<sup>1</sup>

وستتطرق لبعض المسائل التي تخدم ذلك كالحديث عن أهمية التمييز بين النحو العلمي والنحو التعليمي، والوصف الدقيق للأصوات في المستوى الصوتي، وفي الجانب المعجمي، ستتطرق للمنهج العلمي للخليل في معجمه العين، إضافة لجهة في علم العروض، وبقية المستويات مبثوثة في البحث، وخاصة ما تعلق بالمستوى التحوي.

**1.3.2- هناك نحو ونحو (نحو علمي ونحو تعليمي):** لقد تبّه عبد الرحمان الحاج صالح إلى الخلط الذي يحدث بين المفهومين، وما يترتب عليه من تدهور في تدريس لا النحو فقط بل العربية عمومًا<sup>2</sup>، ويذكر محمد صاري في تحليله لمنظور الحاج صالح لهذه المسألة إنّ مثل هذا اللبس يبقى قائماً لدى الكثير من الباحثين المعاصرين الذين حاولوا استبدال أوضاع النحو العربي القديم بشيء تافه استعاروه من النحو التقليدي اليوناني واللاتيني كما حاولوا تبسيط النحو وهو دليل آخر على التباس هذا المفهوم، إذ كيف يُيسّط النحو، وهو القانون الذي يُبنى عليه اللسان! ولا شك أنّهم أرادوا تبسيط الصورة التي تُعرض فيها القواعد على المتعلّم<sup>3</sup>، والتيسير أو التبسيط كما يرى الحاج صالح ينحصر في طرائق تدريس النحو والوسائل التي تساعد على ذلك لا في النحو ذاته<sup>4</sup>، لأنّه علم محض ولا يمكن أن نحذف من العلم بعض قوانينه<sup>5</sup>، فالنحو جهاز كامل وإذا حذف منه جزء يؤدّي إلى تعقيده وربما إفساده، وهذه الفكرة التي يتبناها الحاج صالح تتقاطع مع رأي مشهور ليلمسليف (Hjelmslev) في كتابه "التأويلات" يقول فيه: "إذا كنّا نريد نحوًا سهلاً فلا توجد سهولة في النحو (بالطبع من حيث هو علم)، فالنحو هو النحو، وإنّ أي مجهود يبذل لجعله أكثر سهوله ممّا هو عليه، سوف يقود لا محالة إلى تحريف القواعد والقوانين وهتك مبادئ ثابتة لها مصداقية في العلم"<sup>6</sup>،

وقد تحدّث حسن خميس الملقب عن مسألة العلميّة في العلوم، ومنها النحو العربي قائلاً: «ثمة صفات علميّة تحقّق ميزة العلم في أيّ معرفة، ذلك أنّه لا يخضع للميل والهوى واختلاف الأذواق والخرافة، وإنّ جاز أن يكون شيء من الاختلاف في نتائجه، فقد يكون راجعاً إلى الخطأ في تطبيق قوانينه ومعاييرها، أو إلى ما يسمّى بضوابط

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص59.

<sup>2</sup> - من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في التقدير اللساني عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، ص71.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص71-72.

<sup>4</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص236.

<sup>5</sup> - ينظر: من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في التقدير اللساني عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، ص72.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص72.

التوجيه التي تعني أنّ الخروج من القاعدة لا يكون إلا بقاعدة»<sup>1</sup>، وهرم هذا التفكير لا يكتمل إلا بثلاث طبقات: (الاستقراء والتحليل والتفسير)<sup>2</sup>.

لقد تناول الحاج صالح هذه المسألة بقوله أن العلم يتحدّد بمقياسين هما: المشاهدة والاستقراء والاختيار من جهة، والصياغة العقلية من جهة أخرى، وكلّما كانت مناهج المشاهدة والاستقراء والاختيار والصياغة دقيقة، كلّما كانت مجدية، وأظهرت نتائج جديدة حول الظواهر المدروسة، وهي بذلك أخرى بأن توصف بالعلمية<sup>3</sup>.

فالتحو العلمي بمنظور الحاج صالح هو جزء لا يتجزّء من علوم اللسان، فهو مثل علم الفيزياء وعلاقته بمختلف فروع كالتصوت والكهرباء والإلكترونيك، يقوم على أسس وقواعد نظرية لغوية مبنية على الاستقراء لاستنباط الأصول بالموضوعية اللازمة ينشد الدقّة في الوصف والتحليل والتفسير مبني على قواعد علمية مجردة تمتاز بالدقّة والعمق، ولقد كان التحو العربي القديم علمياً في بدايته (عند النشأة) وتعليمياً في الوقت نفسه، فقد كان علمياً لأنه كان تدويناً-لأوّل مرّة في التاريخ- لأصول العربية، بدأ التحاة بتعليم هذه الأصول بمجرد ما تم إثباتها بهذه الكيفية، ثم احتاج الباحث فيه أن يُبرّر ما يجيزه من الكلام فاضطرّ أن يأتي بأدلة علمية من قبيل التفسير العلمي، وظهر ذلك في زمان عبد الله بن أبي اسحاق حتّى بلغ الغاية في كتاب سيبويه، وما جاء في كتاب سيبويه يدلّ على وجود نشاط علمي سابق واسع وعميق استمرّ ثمانين سنة بعد انتهاء الفترة الأولى، وهي فترة تأسيس التحو<sup>4</sup>.

أما النحو التعليمي فهو ما كان يُعلّم الصبيان، وكل من أراد أن يُحسن مستواه في المهارات اللغوية، وكان مرجعهم كأصول مدوّنة ما وضعه التحويون، ولقد عُرف العرب بوضع أبنائهم في البيئات الفصيحة، حتّى يتمكّن الأبناء من اللغة الفصيحة، وهذا النوع من النحو لم يظهر ككتب مستقلة إلا في نهاية القرن الثالث الهجري، وزاد في القرن الرابع ككتب مختصرة لتعليم العربية، ولم تشتمل على أي تفسير علمي، كموجز ابن السراج، وجمل الزجاجي وإيضاح أبي علي الفارسي وغيرها، لكن بعد جمود الفكر العربي صارت المختصرات والشروح تخلط بين العلمي والتعليمي، وبدأت مرحلة الانحطاط التي تنبّه إليها ابن خلدون<sup>5</sup>.

وفي تساؤل يطرحه خميس الملح "ما نظرية التحو العربي؟"، يذكر الباحث أنّ المتبادر إلى الأذهان أنّ نظرية النحو العربي هي نظرية العامل، ولكن أين المنهج النظري القابع خلف تقسيم النحو إلى أبواب، أو بنية الجملة، أو الحروف غير العاملة، أو التعليل، أو جدل السماع والقاعدة؟ إنّ نظرية النحو يجيب الباحث أوسع من حدود نظرية العامل، ولكن

<sup>1</sup> - التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسير، ص 28.

<sup>2</sup> - للاطلاع أكثر على هذه الأسس، ينظر: المرجع نفسه، ص 17 وما بعدها.

<sup>3</sup> - ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص 374.

<sup>4</sup> - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 13-14، وينظر: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 179.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 14.

سحرها غطى العيون على الجوانب النظرية الأخرى في نظرية النحو العربي<sup>1</sup>، ويرجع الباحث عدم انفصال نظرية النحو العربي عن النحو إلى السبب التعليمي، إذ إن كتب النحو العربي في عمومها كتب تعليمية تقدم المادة النحوية درساً للمتعلمين في مختلف مستوياتهم، وقد يتخلل ذلك ملاحظ نظرية هنا وهناك، والسمة التعليمية لتلك الكتب تجعل من تجميع الخطوط النظرية المتشابكة مع القاعدة النحوية أمراً في غاية الصعوبة والعسر، لكن القيام بهذه المحاولة يعتبره الباحث أمراً لا مفر منه إذا كان هناك إرادة لاستئناف حيوية البحث النحوي بشرط أن تعيد القراءة الجديدة صياغة ضوابط السماع وفق تصوّر واضح لشروط صياغة النظرية العلمية<sup>2</sup>.

ومن هذا المنطلق إن أيّ مساس بمبادئ وأصول نظرية النحو العربي سيصيب مباشرة القواعد التي هي نتاج تلك المبادئ والأصول، وأي مساس بالقواعد سيصيب النحو في العمق يؤدي إلى تعقيده وربما إفساده، والسبيل الوحيد هو الفصل بين الأسس النظرية والمنهجية والمبادئ العلمية التي بُني عليها النحو، والقواعد التي هي أساساً ذات بعد تعليمي معياري يحقق سلامة اللغة وعدم الخروج عن عرفها اللغوي، أما التيسير فيجب أن لا يصب القواعد مباشرة وبطبيعة الحال المبادئ والأسس النظرية، وإنما بطريقة وأسلوب عرض تلك القواعد كأن تحين الشواهد والأمثلة بما يناسب الناشئة اليوم أو يتم التركيز على المسائل البسيطة كمرحلة أولية، ثم التعرف على المسائل الصعبة والمعقدة في مراحل متقدمة عمرية أو تعليمية (كالتخصّص مثلاً)، دون إغفال أهمية استثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة في تعليم النحو.

**2.3.2- المشاهدة الدقيقة والوصف الدقيق لمخارج الأصوات (الحروف) وصفاتها:** يرى الحاج صالح أنّ ما اكتشفه الخليل في الجانب الصوتي أي ميدان حدوث الأصوات دقيق جداً، وهو موجود في باب الإدغام في كتاب سيبويه، وبعضها مفرقة على بقية الأبواب، كإلامة والوقف وغير ذلك، وامتاز العرب في المجال الصوتي بخصائص لم يذكرها الهنود كمفهوم الحركة والسكون، ومفهوم الفضيلة (أفضل الحرف)، وهي مما لا يوجد مثلها حتى في الصوتيات الحديثة، كما وصفوا جهاز أو آلة الصوت وصفاً دقيقاً وعجيباً.

**1.2.3.2- مخارج الأصوات العربية وصفاتها:** قسم سيبويه الحلق إلى ثلاثة مخارج، أقصى الحلق ووسط الحلق وأدنى الحلق، أما هذا الأخير فهو الحيز الذي يلتقي فيه الحلق بتجويف الفم (Oro-Pharynx)، ويستمر حتى يصل إلى مستوى اللهاة، ومنه تخرج الحاء والغين، أما وسط الحلق، فتخرج منه العين والحاء، أما أقصى الحلق فهو مستوى الحنجرة تماماً، والدليل على ذلك، ما يلي:<sup>3</sup>

أ- إحلال الخليل وسيبويه مخرج الهمزة في أقصى الحلق كما ورد في الكتاب.

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسيري، ص37.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص37.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص61-62.



ب- وقول سيبويه من جهة أخرى أنّ "الهمزة نبرة في الصدر" .

ج- وقوله: "هذه الحروف غير مهموسات وهي حروف مد ولين، فإذا وقفت عندها... فيهوي الصوت... حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة".

د- يقول الخليل: "أما الهمزة فمن أقصى الحلق، وهي مهتوتة مضغوطة (أي شديدة Stop)، والأخرى لينة، فإذا رفّه عنها لانت وصارت الياء والألف الواو، وقال أيضاً: "أصلهنّ (حروف المد) من عند الهمزة... إذا وقف عندهنّ انقطع أنفاسهنّ فرجعن إلى أصل مبدئهنّ"، وقال أيضاً: "إنما نُسبن إلى الجوف لأنّه آخر انقطاع مخرجهنّ"، وقال مكّي: "زاد الخليل معهنّ الهمزة، لأنّ مخرجها من الصدر، وهو متّصل بالجوف".

وقد أحصى سيبويه تسعة وعشرين (29) صوتاً (حرفاً) تاماً في نظام اللّغة العربيّة وثلاثة أخرى ناقصة، وكانوا يعنون بالأولى الحروف الصّوامت وحروف المد الثلاثة، وبالثنائية حركات الأصوات الثلاثة، كما أحصوا الحروف الفرعيّة، وهي تنوّعات منها اللّهيّة وغير اللّهيّة كالمهمزة المسهّلة والتّون المخفّاة، وأنواع الممال والمفخّم، وأحصوا منها ستّة أصوات كثيرة الدّوران، كالتي ذكرناها يضاف إليها الشّين التي كالجيم والصاد التي كالزّاي، وقال عنها سيبويه، وهي كثيرة يؤخذ بها، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهكذا هي الحروف الأصول التسعة والعشرون، لكنّها مطّردة في الاستعمال وهذه أقلّ منها، وأحصوا سبعة أحرف لا تدخل في نظام العربيّة، لأنّها كما قال سيبويه: «غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته»<sup>1</sup>.

وقد ذكرنا سابقاً بأنهم حدّدوا ستة عشر مخرجاً، ومثلها صفات "والصّفة الأولى تخصّ حيّز الحرف، والثانية هي فصل للتمييز بين الحروف داخل المخرج، فمن الحلقي واللّهوي والشّجري والتّطعي واللّثوي والشّفوي، ثمّ المجهور والمهموس والشّديد والرّخو والمستعلي والمستفل والمطبق والمنفتح وغير ذلك<sup>2</sup>.

إنّ جهد الخليل وسيبويه في المستوى الصّوتي دليل آخر على كثرة تنقيبهم وتحريّاتهم في ذلك الوقت، فهذا الوصف الدّقيق للمخارج والصفّات وتمييزهم للأصوات أو الحروف العربيّة بين المستعمل والذي أهمل لقلّته، أو لأنّه خاص بلهجة معيّنة كلّها تدلّ من جديد على تميّز العمل الذي قام به العبقران الأستاذ وتلميذه في ذلك الوقت المبكّر، وهي تحليلات توصل لها الأوروبيون في القرن العشرين، وتغنّوا بها بعد قرون من اكتشافها عند علماء العرب، وهنا يظهر تعبير الحاج صالح "إنّ التّحو العربي ولد قبل أوانه وما ترك فيه الأوّل للآخر شيئاً".

وفي وصفهم للعين بأثما بين الشّديد stop والرّخو fricative دليل آخر على تمييزهم الدّقيق لصفات الحروف، يقول سيبويه: «أما العين فيبين الرّخوة والشّديدة تصل إلى التّرديد فيها لشبهها بالحاء»، ويقول ابن جيّ: «لما فيها من

<sup>1</sup> - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 214.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 214.



البحة التي يجري معها النفس، وليست كالعين التي تحصر النفس، وذلك لأنّ الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية والهمس للهاء الخفية، وليست فيها نضاعة العين ولا جهرها»<sup>1</sup>.

ومعنى ذلك يقول الحاج صالح أنّ العين تحدث في فضاء اسطواني، ويتم ذلك بانقباض هذا المكان من الحلق، مثل ما يحدث في الحاء، ولذلك يتشابهان بإمكان التردد فيها، أي جريان صوت مخرجها، إلاّ أنّه جريان فيه شيء من الحصر لأنّه مرفوق بالصوت الحنجري<sup>2</sup>.

أمّا فيما يتعلق بمفهوم الحركة والسكون فهما كما يذهب الحاج صالح ممّا تفرّد به النحاة العرب، ولا يوجد ما يماثلها في اللسانيات الغربية الحديثة، إلاّ ما أثبتته المهندسون المختصّون في العلاج الحاسوبي للأصوات<sup>3</sup>.

والحركة كما يقول الحاج صالح هي التي تمكّن من إحداث الحرف من جهة، ويمكن من الانتقال من مخرجه إلى مخرج آخر من جهة أخرى، وبصاحبها غالباً مصوّت أي يتوصّل بالحركة إلى النطق بالحرف، ولا يتوصّل بالحرف إلى النطق بالحرف، وعلى هذا الأساس بنى الخليل عروضه، فتنفّط إلى أنّ توالي المتحرّك والسّاكن، أو المتحرّك والمتحرّك والسّاكن يحدث منه إيقاع في الشعر<sup>4</sup>.

وقد عومل خلو المواضع من الحركة القصيرة في اللسانيات الحديثة، كأنّه يمثّل وحدة صوتية رابعة، فضلاً عن الضمة والفتحة والكسرة، إذ أنّه أصبح إمكانية رابعة-أي السكون-تعرض للضومات في التّأليف الفونولوجي العربي، أي إمكانات الضّم والكسر والفتح، وبذلك صارت هذه الإمكانية الرّابعة ذات قيمة على المستوى الوظيفي أي التّشكيلي والتّعاملي<sup>5</sup>.

### 2.3.3- الأسس المنطقية الرياضيّة للتّحليل النّحوي والصّرفي عند الخليل:

الخليل بن أحمد الفراهيدي لم يكن رجلاً عادياً حتّى بمقياس زماننا، ولو كان معنا لنال جائزة نوبل الشهيرة كلّ عام فقد كان رجلاً جمع بين الفطنة والدّكاء والحرص على العمل والثّقافة الواسعة، والأفكار الدّقيقة التي تتعدّد وتتوّع مجالاتها بين النحو والصّوت والمعجم والصّرف، يضاف إليها علم العروض الذي لا يقلّ دقّة وأهميّة هو الآخر، وما يثبت هذا كلّ أنّه أجرى عدداً من العمليات الرياضيّة، ورسم رسوماً كالذّوائر واستعمل عدداً من الرّموز، كالفاء والعين واللام في تمثيل الحروف الأصليّة(فعل)، وبعض المصطلحات، كالجداء ووجوه

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص63.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص63.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص64.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص64-65.

<sup>5</sup> - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص218.

التصريف، والجدير بالذكر أن تفكيره كان أصيلاً يعبر عن أفكاره هو، لأنه لا يمكن أن يجري هذه العمليات ولا أن يرسم هذه الدوائر بهذا الشكل، وبهذا التعليق إلا من قد وضع الأصول التي يؤسس عليها كل هذا<sup>1</sup>.

### 2.3.3.1- مفهوم وجوه التصريف عند الخليل والعاملي في الرياضيات الحديثة:

لقد ابتكر الخليل نوعاً من الحساب يمكن به إحصاء كل التراكيب التي تحملها المجموعة من حرفين أو ثلاثة أحرف إلى خمسة أحرف، حيث يقول: «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، نحو: قد، دق، شد، دش والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، وذلك أن أحرفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه، فتصير أربعة وعشرين وجهاً يكتب مستعملها، ويلغي مهملاً... والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي، وهي 24 وجهاً فتصير 120 وجهاً يستعمل أقله ويلغى أكثره»<sup>2</sup>، إن هذا التفكير رياضي لا لبس فيه، ما يعني أن صاحبه عبقرى بالفعل كما ينعتة أستاذاً الحاج صالح رحمه الله، وفي نفس التسق يندرج ابتكاره علم العروض وحركات الإعراب، وقد ظهرت تلك الآراء الدقيقة في الكتاب كما هو معروف.

وهذا ينطبق تماماً مع الصيغة التي يتخذها الرياضيون المحدثون:

$$2=2 \times 1 = !2$$

$$6=3 \times 2 = 3 \times !2 = 3 \times 2 \times 1 = !3$$

$$24=4 \times 6 = 4 \times !3 = 4 \times 3 \times 2 \times 1 = !4$$

$$120=5 \times 24 = 5 \times !4 = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = !5$$

ويمكن أن أقدم تحليلاً رياضياً حقيقياً مفصلاً ومبسّطاً يثبت الفكر الرياضي للخليل بن أحمد الفراهيدي إضافة إلى ما ذكره أستاذاً الحاج صالح:

لا يختلف اثنان أن ما ابتكره الخليل توصل إليه بنفسه ويدل على فكر رياضي عبقرى سليم، والذي يدخل في تخصص رياضياتي والمسمى "الإحصاء والاحتمالات"، والتي لها مفاهيمها ودساتيرها الخاصة بما عن باقي التخصصات الأخرى:

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 68.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 68-69.

تذكير:

- القائمة: من أجل كل عدد طبيعي  $P > 1$ .

- عدد القوائم:  $E$  ذات  $P$  عنصراً يساوي  $n^P$  ( $N$  أس  $P$ ).

- الترتيبية: هي قائمة عناصرها متميزة مثني مثني أي بدون تكرار.

- التبدلية: هي ترتيبية ذات  $N$  عنصراً من مجموعة ذات  $N$  عنصراً، حيث عدد التبدليات هو (يُقرأ من اليسار إلى اليمين):

$$N! = N \cdot (N-1) \cdot (N-2) \cdot \dots \cdot 3 \cdot 2 \cdot 1$$

ويُرمز له بالرمز  $N!$  ويقرأ ( $N$  عاملي).

وهذا ما اعتمد عليه الخليل في إيجاد أو إحصاء عدد الترتيبات (التبدليات) حسب عدد حروف الكلمة.

أ- الحالة الأولى: مجموعة مكونة من حرفين مثلاً: (ق.د) يعني (تُقرأ من اليسار إلى اليمين):

$$N=2$$

فإن عدد الترتيبات (التبدليات) تكون:

$$2! = 2 \times 1 = 2$$

أي يمكن استخراج كلمتين منها نحو: (ق.د)، من خلال التبدليات نحصل على كلمتين (تركيبتين) فقط: (قد) و (دق).

ب- الحالة الثانية: مجموعة مكونة من ثلاثة حروف مثلاً: (ر.ج.ع) يعني:  $N=3$  ومنه:

$$3! = 3 \times 2 \times 1 = 6$$

أي يمكن استخراج ست كلمات (تركيبات) من خلال التبدليات نحصل على: (رجع) و (جرع) و (عرج) و (عجر) و (جعر) و (رعب) فقط.

ج- الحالة الثالثة: مجموعة مكونة من أربعة حروف يعني:  $N=4$  نحصل على (24 كلمة أو تركيبية)

بحيث:

$$4! = 4 \times 3 \times 2 \times 1 = 24$$

د- الحالة الرابعة: مجموعة مكونة من خمسة حروف يعني:  $N=5$  نحصل على (120 كلمة أو تركيبية)

بحيث:

$$5! = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = 120$$

ملاحظة:

- ما يُتَحَصَّلُ عليه من كلمات أو تركيبات بواسطة الاحتمالات والتبدليات ليس مستعملاً كلاً، حيث احتفظ الخليل بالمستعمل وأهل غيره.

- نلاحظ بأنّ هناك علاقة تراجعيّة بمعنى كل حالة لها علاقة بما قبلها، ويمكن الرجوع إليها، فمثلاً:

- الحالة الرابعة: الكلمات المكوّنة من خمسة حروف نجد:  $5! = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = 120$  ، حيث:

أ-  $(4 \times 3 \times 2 \times 1) = 4! = 24 =$  احتمالات تركيب كلمة من مجموعة (N=4) أربعة حروف.

ب-  $(3 \times 2 \times 1) = 3! = 6 =$  احتمالات تركيب كلمة من مجموعة (N=3) ثلاثة حروف.

ج-  $(2 \times 1) = 2! = 2 =$  احتمالات تركيب كلمة من مجموعة (N=2) حرفان.

وهكذا يمكن التعميم حسب الخاصية التالية:

(مهما كان العدد الطبيعي N) فإن:  $N! = N \times (N-1)!$  ، علماً أنّ (N) في هذه الحالة في مجال محدود من (2) إلى (5): (حرفان، ثلاثة حروف، أربعة حروف، خمسة حروف) لا أكثر ولا أقل.

وقول الخليل: «وذلك أنّ حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي وهي ستة أوجه»، هو في هذه الصيغة  $4!3$  (ثلاثة عاملي في 4) (العامل factorial)، ويُسمّى هذا الحساب من جاء بعد الخليل (قسمة التراكيب) وهي تقابل تمامًا مفهوم (Combinatory)، وقد أحصى الخليل عدد المواد الأصلية بناءً على عدد الحروف العربية وهي: 28 وعلى هذه الصيغة الحسابية، ويمكن أن يصوّر هذا الأمر على صيغة حديثة أخرى هي<sup>1</sup>:

$$\frac{2}{28} | \text{النثائي} = 27 \times 28 = 756$$

$$\frac{3}{28} | \text{النثائي} = 26 \times 27 \times 28 = 19.656$$

$$\frac{4}{28} | \text{النثائي} = 25 \times 26 \times 27 \times 28 = 491.400$$

$$\frac{5}{28} | \text{النثائي} = 24 \times 25 \times 26 \times 27 \times 28 = 11.793.600$$

ويمكن هنا أن أضيف إلى تحليل الحاج صالح تحليلاً رياضياً، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على العقل العبقري والتفكير الرياضي الخارق والتمكّن الذي لا يتصوّره عقل، ولم يدرك حقيقتة وعمقه إلا أستاذنا الحاج صالح رحمه الله.

القاعدة التي استعملها الخليل وأحصى بها عدد المواد الأصلية بناءً على عدد الحروف الأصلية وهي (28) هي ترتيبية

حيث عدد الترتيبات ذات P عنصراً من بين n عنصراً كما يلي:

$$A_n^p = \frac{n!}{(n-p)!} \text{ قانون رياضي (ترتيبي):}$$

النثائي  $\frac{2}{28}$  يعني عدد الترتيبات ذات العنصرين من بين 28 عنصراً.

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 69.

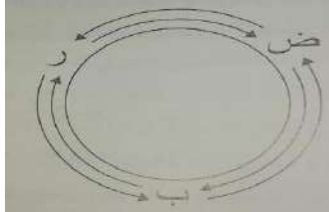
$$A_{28}^2 = \frac{28!}{(28-2)!} = \frac{28 \times 27 \times 26!}{26!} = 28 \times 27 = 756$$

الثنائي  $28|3$  يعني عدد الترتيبات ذات 3 عناصر من بين 28 عنصراً.

$$A_{28}^3 = \frac{28!}{(28-3)!} = \frac{28 \times 27 \times 26 \times 25!}{25!} = 28 \times 27 \times 26 = 19656$$

وهكذا على هذا النحو مع الثنائيين: (الثنائي  $28|4$  والثنائي  $28|5$ )، وهذا الأمر دليل آخر على الطبيعة الرياضية العلمية الدقيقة للفكر اللغوي والنحوي الخليلي وبلغة العلم والرياضيات الحديثة نفسها، دون تقوّل أو مدح زائف دون وجه حق، ما يجعل القول بأنّ البحث في طبيعة الفكر اللغوي العربي القديم (الأصيل)، لا يتطلّب أن نثبت دقته وعمقه وعلميته، فهو أمر واقع ومسلّم به، بل يتطلّب عقولاً باحثة تستطيع أن تفهم كنهه، وتغوص في أعماقه، وتفكّك معطياته لتبيح وتكشف عن كلّ خباياه وأسراره.

أما الدائرة التي رسمها الخليل لتمثيل قسمة التراكيب للحروف، فهي ذات الاتجاهين متقابلين ووضع عليها ثلاثة أحرف متباعدة، فالإنطلاق من كلّ حرف باتجاه معيّن يسمّى موضع الإنطلاق في العروض (مفكاً)، فالضاد تعد مفكاً لضرب وتصير الرّاء مفكاً لربض، وهكذا دواليك، ثمّ تقلب العملية في كلّ مرّة حتى يتمّ ذكر كل الاحتمالات:

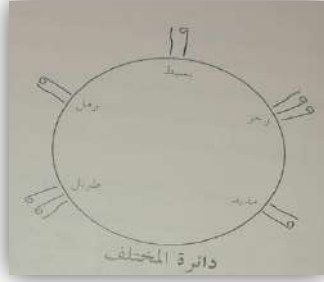


اعتماداً على قلب الاتجاه في كلّ عملية تركيبية هنا لها نظيرها (بقلب الاتجاه)، وبالتركيب التسلسلي، وفيه صفة التجميع (associative) وإمكانية عدم التركيب تكون مجموعة التراكيب التي يسميها الرياضيون المحدثون زمرة (Group)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص70.

## 4.3.2- دوائر العروض:

لقد استعمل الخليل الطريقة نفسها لحصر تقاليد الحروف بالعروض إلى أن يستوفي جميع التراكيب التي تكوّن البحر، وأحصى بذلك كلّ البحور الممكنة مستعملها ومهملها، معتمداً في ذلك على الإيقاع الموسيقي للحروف المتحرك والسّاكن على السّبب والتد والفاصلة، وسمّى ما تركّب من هذه الأصول أجزاء استعمل نفس الحروف التي استعملها لبناء الكلمة كرموز، أي(الفاء، العين، اللّام) مع بعض الزوائد، وقد احتاج من أجل التّمثيل لذلك خمس دوائر، حيث لاحظ أنّ البحور تتفرّع من بعضها البعض، وهو أمر معقّد ليس كما اعتمد في قلب الحروف في الكلمة، حيث لا قلب في أوزان البحور كما هو معروف، ولكن تمّ ذلك اعتماداً على حسّه الإيقاعي الثّاقب والعجيب، الذي استطاع أن يحصّر كلّ الاحتمالات الممكنة الموجود في بحور الشّعر العربي، ويمكن تقديم دائرة المختلف التي تتفرّع منها أربعة بحور كمثال على تلك الدّوائر<sup>1</sup>:



ثالثاً- قراءة في نماذج توفيقية تجسيريّة مغاربية مختارة: سأتناول في هذا الجزء دراسة تتعلّق بالتّوفيق بين التّراث اللّغوي العربي واللّسانيات الحديثة من الاتجاه التّوليدي التّحويلي من خلال كتاب رابح بومعزة: "التّحويل في النّحو العربي مفهومه أنواعه صورته البنية العميقة للصّيغ والتّراكيب المحوّلة"، والاتجاه الوظيفي التّداولي من خلال كتاب: " التّداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّساني العربي" مسعود صحراوي.

1.3 - قراءة في كتاب " التّحويل في النّحو العربي مفهومه أنواعه صورته البنية العميقة للصّيغ والتّراكيب المحوّلة" لرابح بومعزة: هذا الكتاب للباحث الجزائري: "رابح بومعزة"، وهو كتاب صادر عن عالم الكتب الحديث بإربد الأردن في طبعته الأولى 2008م، يبلغ عدد صفحاته(237)صفحة، قسّمه صاحبه إلى ثمانية فصول، الفصل الأوّل بعنوان: "التّقسيم الثنائي للجملة وسداد معياره"، الفصل الثاني بعنوان: "مفهوم التّحويل وأنواعه"، الفصل الثالث: "صور التّحويل بالاستبدال"، والفصل الرابع بعنوان: "صور التّحويل بالحذف"، والفصل الخامس بعنوان: "صور التّحويل بالزيادة"، والفصل السادس: "صور التّحويل بالترتيب"، والفصل السابع بعنوان: "التّحويل في

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 70-71.

المستوى الصرفي (أولا التحويل بالحذف)، "والفصل الثامن بعنوان: "التحويل في المستوى الصرفي (التحويل بالقلب والإبدال).

ذكر الباحث أن كتابه هذا يأتي ليسد النقص الملاحظ في هذا الموضوع وفي مقدمتها عدم إدراك مفهوم التحويل ودواعيه، وأن الباحثين لم يعطوه ما يستحق من العناية، ذلك أن كل المحاولات البناءة فيه تكاد تنحصر في التعريف به والاختصار على عرض نماذج بأعيانها منتقاة لبعض أنواعه بالمفهوم التشومسكي الذي يتبدى عجزه عن تحليل كل البنى اللغوية العربية المحولة.<sup>1</sup>

تناول الباحث في الفصل الأول "التقسيم الشائبي للجملة وسداد معياره"، معيار هذا التقسيم وسداده، حيث اعتبر الباحث أنّ النحاة العرب في تصنيفهم للجملة اعتمدوا محورين: الجملة الاسميّة والجملة الفعلية وأساس اعتمادهم يرتكز على (المسند والمسند إليه) معتبرا هذا التقسيم يتماشى مع طبيعة التركيب الإسنادي في اللغة العربية، وتبّه الباحث إلى أنّ ثمة فرقا بين المسند إليه التحويلي والمسند إليه المنطقي، فالأول يمثل بنية السطح (الظاهر)، والثاني فيمّثل بنية العمق (المقدّرة)، فنائب الفاعل هو مفعول به في المعنى والمصدر المضاف إلى فاعله في المعنى ليس فاعلا نحويًا، والذي يُطمأن له في التقسيم الشائبي للجملة أنّه ينبغي أن يتم على أساس أهم ركن في الإسناد وهو المسند، لأنّه الخبر الذي لا تتم الفائدة بدونه، ومن حيث موقعه ونوع الكلمة التي تقوم بوظيفته ومن حيث دلالته، فإذا كان المسند متأخرًا عند المسند إليه فالجملة اسمية أيًا كان نوع الكلمة التي تقع مسندًا، وكما رأى الجرجاني أنّ تأليف الجمل لا يخرج عن أصلين أحدهما: مبتدأ تقدّم أو تأخر أسند إليه خبر، وثانيهما: فاعل مسند إليه يتقدّمه فعل في البناء التحويلي القاعدي ولا يجوز تأخير الفعل عن فاعله (زوج مرتّب) كما جاز تأخير المبتدأ على خبره، لأنّ الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل.<sup>2</sup>

أمّا في الفصل الثاني فتناول الباحث مفهوم التحويل وأنواعه، حيث يذكر الباحث أن التحويل في النظرية التوليدية قائم على أنّ لكل تركيب إسنادي (جملة أو وحدة إسنادية وظيفية) بنيتين واحدة عميقة وأخرى سطحية، بينما يرى النحاة العرب أن ليس هنالك لكل تركيب إسنادي بنيتان (عميقة وسطحية)، وإمّا التركيب الإسنادي الذي يقتضي بنيتين هو التركيب المحوّل الذي يكون ظاهره ملتبسًا، فالجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية (الواردة عناصرها على أصلها) لا تحتاج إلى بنية عميقة، وكذلك الصيغة الصرفية التي لا يقع فيها تحويل من نوع الإعلال والإبدال لا تحتاج إلى بنية عميقة، والتحويل عند العرب هو إجراء الشيء على الشيء، وهو نوعان: تحويل يُبحث فيه عن تكافؤ البنى (توافق البنى عند العرب)، وهو الأهم وتحويل تفسّر به الشواذ بواسطة ما يُعرف بنظرية الحمل، وهو السلسلة من التحويلات التي يُتوصّل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصّورة المستعملة للجملة أو الوحدة الإسنادية أو الصيغة الصرفية في صيغتها النهائية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته، ص1 (في المقدمة).

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص15-30.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص45-48.



كما تناول الباحث في هذا الفصل أنواع التحويل، ومن هذه الأنواع ما سمّاه التحويل الجذري، وهو الذي يتحوّل فيه التركيب الاسمي إلى تركيب فعلي أو العكس، وهو تدخل فيما أطلق عليه الجرجاني مصطلح تقديم لا على نية التأخير ومثاله: "ضربت زيداً وزيد ضربته"، فتقدم زيد ليس على أنّه مفعول به وإنما هو مبتدأ. والنوع الثاني هو التحويل المحلي وهو ما يُعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة غير المحفوظة، ثم تناول الباحث التحويلات المعروفة في إطار النظرية التوليدية التحويلية، كالتحويل بالاستبدال وهو إمكانية إقامة وحدة لغوية أو إسنادية مكان أخرى، لأنّ الشيء المقام مقام الشيء بما أنّه وحدة دالة فهما من قبيل واحد تماماً، وفي هذا النوع تناول الباحث "الوحدة الإسنادية المحوّل عن المصدر" كالمصدر المؤوّل كما في الآية: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ البقرة(184)، والتقدير "صومكم"، وفي هذا النوع تناول الباحث أيضاً "الوحدة الإسنادية المحوّل عن المشتق"، كما تناول الباحث التحويل بالزيادة والزيادة التي تُعدّ عنصراً من عناصر التحويل هي تلك الزيادة التي يُضاف فيها إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية كلمات قد تكون فضلات أو قيوداً، وقد تكون عوامل كالتواسخ لتحقيق زيادة في المعنى، لأنّ كل زيادة في المبني هي زيادة في المعنى، وتناول رابع بومعزة التحويل بالحذف، معتبراً أن من عادة العرب الإيجاز والاختصار، وهذا التحويل يمس الجملتين الفعلية والاسمية وشرطه أن تبقى الجملة أو الوحدة الإسنادية حاملة لمعنى المحذوف، والحذف قد يمسّ المسند، كما تناول الباحث التحويل بالترتيب، وهذا التحويل هو تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير كتقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول على الفعل والفاعل... إلخ<sup>1</sup>.

أمّا في الفصل الثالث فتناول الباحث "صور التحويل بالاستبدال" ومن ذلك الوحدة الإسنادية المؤدّية وظيفية المبتدأ، ومثاله ما ورد في الآية الكريمة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ الروم(19)، فالوحدة الإسنادية الماضوية البسيطة "أن خلقكم" المحوّل بالاستبدال مؤدّية وظيفية المبتدأ المؤخّر، وبنيتها العميقة "خلقكم"، وقد تكون هذ الوحدة الإسنادية مؤدّية وظيفية خبر المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ الزمر(22) فالوحدة الإسنادية الماضوية "نزل أحسن الحديث" المكوّنة من فعل وفاعل ومفعول ومضاف إليه، أدّت وظيفية خبر المبتدأ "الله"، كما قد تؤدّي الوحدة الإسنادية المحوّل بالاستبدال المضارعة البسيطة المنفيّة وظيفية الحال، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ المائدة(86)، فالوحدة الإسنادية المضارعة المنفيّة "لا نؤمن بالله" في محل نصب حال بنيتها العميقة "غير مؤمنين بالله"، وقد تؤدّي هذه الوحدة الإسنادية وظيفية النعت، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ التوبة(13)، فالوحدة الإسنادية الماضوية "نكثوا أيمانهم"، هي في محلّ نصب نعت للمنعوت "قوماً"... إلخ<sup>2</sup>.

أمّا في الفصل الرابع، فتناول رابع بومعزة "صور التحويل بالحذف"، وقسمه الباحث إلى ثلاثة عناصر: العنصر الأول "التحويل الذي يعتري عنصراً أو أكثر من عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية" ومن صورّه أن يكون المسند

<sup>1</sup> - ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورّه، ص 60-75.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 89-101.

"الفعل" محذوفاً في البنية السطحية للجملة الفعلية المركبة المحتواة فيها هذه الوحدة الإسنادية الاسمية المؤدية وظيفة الفاعل ومثالها في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ الحجرات(05)، فالوحدة الإسنادية المركبة "أنهم صبروا" المكونة من أن واسمها الضمير "هم" وخبرها الوارد وحدة إسنادية ماضوية بسيطة "صبروا" المركبة من فعل ماض وفاعل (واو الجماعة)، وهذه الوحدة الإسنادية الاسمية المركبة جاءت لتؤدي وظيفة الفاعل للفعل "ثبت" الذي لا يظهر في البنية السطحية، حيث يذهب جمهور النحاة منهم الكوفيون والمبرد والزمخشري ذهبوا إلى أن الوحدة الإسنادية الاسمية بعد لو هي في موضع رفع على الفاعلية بفعل مضمر تقديره ثبت، أما العنصر الثاني فهو "التحويل بحذف ركني الوحدة الإسنادية"، ومن صورها الحال التي وقعت وحدة إسنادية محولة بحذف ركنيها الأساسيين، ففي قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ الرعد(25)، فالوحدة الإسنادية الاسمية المحضة "سلام عليكم" مؤدية وظيفة مقول القول محذوف بنيتها العميقة "يقولون"، ويسجل أن مقول القول هذا هو وحدة إسنادية مضارعية مركبة وظيفتها حال بنيتها العميقة "قائلين سلام عليكم"، ومن صورها أسلوب التحذير الذي هو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ومكروه ليتجنبه، فالجملة الفعلية "التهاون التهاون" محولة بالحذف بنيتها العميقة "احذر التهاون احذر التهاون"، والجملة الفعلية "إياك والإهمال" محولة بنيتها العميقة "احذر إياك واحذر الإهمال"، أما العنصر الثالث فهو "التحويل بحذف الوحدة الإسنادية كاملة"، ومن صورها أن نجد الوحدة الإسنادية الاسمية المنسوخة المؤكدة محذوفة لدلالة سياق الآية عليها، كما ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة(258) فالوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الفاعل للفعل اللازم "تبيّن" محذوفة بنيتها العميقة "أن الله على كل شيء قدير"، أو ما أشكل ذلك يعني أمر إحياء الموتى<sup>1</sup>.

أما في الفصل الخامس فتناول الباحث "صور التحويل بالزيادة" من خلال عنصرين أساسيين هما: العنصر الأول "التحويل بزيادة القيود (الزوائد غير العاملة)" ذكر الباحث عدة صور لهذا الصنف من التحويل، ومنه عندما تكون الجملة الاسمية المركبة محولة بزيادة حرفي الاستفهام والجر كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ فاطر(03)، فالجملة الاسمية المركبة هل من خالق غير الله يرزقكم قد اعترها تحويل بالزيادة، فهي مؤلفة من حرف الاستفهام التصديقي "هل" لأن أدوات الاستفهام في العربية تعتبر أدوات تحويل لها وظيفة دلالية بحتة، والمبتدأ خالق المجرور لفظاً المرفوع محلاً، والتعت غير المضاف إليه لفظ الجلالة "الله" والخبر "يرزقكم" الوارد وحدة إسنادية بسيطة، كما قد يكون التحويل بالزيادة لغرض توكيد لفظي بتكرار حرف التفي "لا" كما في قول جميل:

لا لا أبوح بثينة إنهما أخذت علي موافقها وعهوداً

<sup>1</sup> - ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته، ص 117-135.

أما العنصر الثاني فهو "التحويل بإضافة العناصر العاملة (التواسخ)"، وقسمه الباحث إلى قسمين كذلك، القسم الأول: "صور التحويل المحلي"، ومن صوره ما ورد في قوله تعالى: ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نَشُورًا﴾ الفرقان (40) فالوحدة الإسنادية المضارعية البسيطة "لا يرجون نشورا" المنفية مؤدية وظيفة خبر الناسخ "كان"، وبنيتها العميقة "غير راجين نشورا"، وهي تفيد أنّ نفي ذلك الرجاء حاصل في الماضي، وقد ساعد على ذلك عنصر التحويل المتمثل في "كانوا" ومن صوره أيضاً ما ورد في قوله تعالى: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ يس (25)، وقد وردت الوحدة الإسنادية المضارعية المثبتة يعلمون فيها مؤدية وظيفة خبر "ليت"، وبنيتها العميقة "علمون"، وهي تفيد تمّي علم قومه بمغفرة ربّه له أمّا القسم الثاني، فهو "صور التحويل الجذري"، ومن صوره ما ورد في الجملة الآتية: "حسب الضّمان السّراب ماء"، وهي جملة محوّلة بزيادة عنصر التحويل "حسب"، وهذه الجملة في بنيتها العميقة اسمية، وهي "السّراب ماء"، وهي تعد-يقول الباحث- من الكلام الذي سّماه سيبويه بالمستقيم الكذب ويعدّ التحويل فيها جذرياً، لأنّ الزيادة حوّلت هذه الجملة من اسمية إلى فعلية، حيث غذا المبتدأ مفعولاً به أول، والخبر مفعولاً به ثانٍ<sup>1</sup>.

أمّا في الفصل السادس، فتناول الباحث "صور التحويل بالترتيب" حيث ذكر الباحث أنّ هذا النوع من التحويل يكون أولاً: "جذرياً"، وله صورة واحدة كما في الآية الكريمة: ﴿وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ فصلت (16)، فالجملة المركبة في هذه الآية وقع فيها تقديم لا على تية التأخير، أي تحويل جذري بمفهوم اللسانيات الحديثة، فالمبتدأ ثمود لم يقدّم للتركيز عليه، وإمّا جعل وسيلة للفت انتباه السّامع إلى منطوق مشترك بينهما يُبنى عليه الخبر الجديد، وذكر الباحث أنّ سيبويه حلّل التحويل الجذري في قوله "إذا بنيت الفعل على الاسم قلت: "زيدٌ ضربته" فلزمت الهاء، وإمّا تريد بقولك مبني على الفعل أنّه في موضع منطلق، إذا قلت: "عبد الله منطلق"، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به. وأمّا النوع الثاني فيكون "محلياً"، وهذا له صور متعدّدة منها ما تعلق بتقديم عنصر أو أكثر كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الأنفال (51)، فالوحدة الإسنادية الماضية الذين كفروا المؤدية وظيفة المفعول به يسجّل مجيئها متقدّمة على الفاعل "الملائكة" لغرض بلاغي يتمثل في بيان تشنيع حال الكافرين حين احتضارهم وتوقيهم، ولو قدّم "الملائكة" في هذا الغرض لم يفد المعنى، ومن صور هذا التحويل بالترتيب المحلي "صور التحويل بالترتيب بتقديم الوحدة الإسنادية التي للشرط"، ومن صورها ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ فَذَكَرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ الأعلى (8-9)، فالجملة الشرطية الاستثنائية "فذكر إن نفعت الذكرى" يلاحظ أنّ الوحدة الإسنادية التي لجواب الشرط الطلبية "فذكر" قد تقدّمت على الوحدة الإسنادية الماضية التي للشرط "إن نفعت الذكرى"<sup>2</sup>.

أمّا في الفصل السابع، فتناول رابع بومعزة "التحويل في المستوى الصّرفي (التحويل بالحذف)" بدأ الباحث هذا التّمط من التحويل الصّرفي بالتحويل في المشتقات، كالتحويل بالحذف في الفعل الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ يوسف (76)، فالفعل "كدنا" ماض وزنه "فلنا" محوّل بالحذف، وبنيته العميقة "كيدنا"، لأنّه من

<sup>1</sup> - ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صوره، ص 141-153.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 159-170.

الأحرف اليائي "كيد"، وكذلك التحويل بالحذف في الفعل المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ الأنفال(07)، حيث حذفت فاء الفعل فجاء الفعل "يعدكم" على وزن "يعلكم" محولاً بحذف الفاء لأن حذفتها (سقوطها) يكون فيما عينه مكسورة، ومن صور التحويل في المشتقات التحويل بالحذف في فعل الأمر، كما في الآيتين الكرمتين: قوله تعالى: ﴿وَكُلُّوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ الأعراف(161)، وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ﴾ الأعراف(145) إن الفعلين "كلوا" و"أمر"، وزهما "علوا" و"أعل"، وبنيتهما العميقتان: "أكلوا" و"أمر"، ويشمل هذا النوع من التحويل المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وإلى جانب التحويل بالحذف في المشتقات تناول الباحث التحويل بالحذف في المصادر، والمصدر قد تحذف فاؤه أو عينه أو لامه، ومما حذفت فاؤه ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ﴾ البقرة(254)، حيث إن "سنة" مصدر سماعي جاء على وزن "علة" فعله وسن وكان أصله أن يكون وسناً، ومما حذفت عينه ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ النحل(80)، فإقامتكم مصدر قياسي جاء على وزن "إفعلتكم" وكان الأصل أن يكون "إقوامكم" على وزن "إفعالكم" أنه من الفعل "أقام"، ومن صور ما حذفت لامه ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَتَصْلِيَةُ جَجِيمٍ﴾ الواقعة(97) فتصلية مصدر قياسي جاء على وزن "تفعلة" فعله الثلاثي التاقص المزيد بالتضعيف هو "صلى" وقياس مصدره "تصلي" على وزن "تفعيل" حوّل هذا المصدر بأن حذفت منه ياء "التفعيل" (ياء الوزن) بسبب توالي ياءين لما فيه من ثقل، وعوّض منه بالياء في آخره<sup>1</sup>.

وأما في الفصل الأخير فتناول الباحث التحويل في المستوى الصرفي بالقلب والإبدال، بدأ بالحديث عن التحويل في المشتقات المحوولة بالقلب (باستبدال أحد حروفها)، بادئاً بالفعل الماضي، ونذكر منه على سبيل المثال الماضي المحوّل بقلب فائه التي أصلها همزة ألفا، وما ورد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ يوسف(91)، فالفعل آثر ماض جاء على وزن "أفعل" وبنيته العميقة "أثر" توالى فيه همزتان، همزة ساكنة (فاء الفعل) بعد همزة متحركة بالفتح وهي همزة التعدية، فقلبت الهمزة الثانية ألفا أي مدّاً ليتجانس مع حركة الفتحة التي على الهمزة التي قبلها تجنّباً للثقل الآتي من اجتماع همزتين، ومنه الماضي المحوّل بقلب فائه التي أصلها همزة واو كما في قوله تعالى: ﴿أَتَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ الإسراء(71) فالفعل "أوتي" لم يسم فاعله وزنه "أفعل"، وبنيته العميقة "أتي"، ومنه المضارع المحوّل بقلب فائه التي أصلها همزة ألفا، ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهِمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تَوْقِنُونَ﴾ الرعد(02)، فالفعل "توقنون" مضارع بنيته العميقة "تيقنون" على وزن "تفعلون" لأنه من الماضي الرباعي "أيقن" وحماً على المضارع "يقنون" الذي بنيته العميقة "ييقنون" يسجل توالي مثلين ياءين الأولى مضمومة، والثانية (فاء المضارع) متحركة بالسكون وهو أمر مستثقل فُلبت هذه الأخيرة حرف علة ليتجانس حركة المضارع (الياء الأولى)، طلباً للانسجام بين الصوتين، ونزوعاً للحقّة، فكانت الواو فصار الفعل "تيقنون"، وتناول الباحث في هذا السيف التحويل في بيقية المشتقات كفعل الأمر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة. وفي مقابل التحويل في المشتقات

<sup>1</sup> - ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صوره، ص 175-183.

تناول الباحث التحويل بالقلب في المصادر بادئاً بمصدر الهيئة الذي لا يحدث التحويل بالقلب إلا في عينه ومثاله ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ هود(69)، فخيفة مصدر هيئة وزنه "فعللة" بنيته العميقة "خوفة"، لكون فعله الأجوف الثلاثي المجرد "خاف" بنيته العميقة "خوف" سُكنت عينه (الواو) وانكسر ما قبلها، وهو أمر فيه عسر وكلفة في التطق قُلبت هذه الواو ياءً أي حرف علة ليجانس الكسرة هروياً من صعوبة الانتقال من الكسر إلى الواو، فانتهدت الكلمة إلى الصورة التي هي عليها "خيفة"، وتحققت الخفة والانسجام بين الكسر والياء، وفي هذا السياق تناول رابع بومعزة هذا النوع من التحويل في المصدر الميمي، ثم تناول صور التحويل بالإبدال في الفعل الماضي، ومنه إبدال الصحيح من الصحيح كإبدال التاء دالاً كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ يوسف(45)، فالفعل: أذكر "ماض وزنه" افتعل "بنيته العميقة" اتذكر "اجتمع في الفعل تاء" والذال المعجمة التي هي فاء الكلمة، وفي ذلك استتقال فهما من مخرج واحد وهو المخرج الأسناني، ولأنّ بينهما تبايناً في الصّفة حيث إنّ التاء حرف مهموس والذال حرف مهجور فأبدلت التاء حرفاً من موضعها يوافق الحرف الذي قبلها في صفة الجهر وهو الذال، فكانت الذال المهملة، ولما كانت الذال ساكنة أدخل الذال في الذال، وفي هذا السياق تناول الباحث التحويل بالإبدال في اسم الفاعل والتحويل بالإبدال في اسم المفعول والإبدال في المصادر<sup>1</sup>.

وفي الأخير يمكن القول إنّ هذا الكتاب يمثل نموذجاً لشرح ظاهرة التحويل في النحو العربي ليس فقط كما يذهب التوليدون في التحويل في التركيب (الجملة) إلى بنية عميقة وبنية سطحية، بل هو أوسع ليشمل إلى جانب التركيب جانب الكلمة والحرف، والجانب الصّرفي في قضية التحويل بالحذف والتحويل بالقلب والإبدال نموذج لفرادة نظام اللغة العربيّة كما بيّن الباحث، الذي يعتبر أنّ التحويل في اللغة العربيّة يستوعب معظم الظواهر النحويّة والصّرفيّة وحتى البلاغيّة، وما يُحسب للباحث غنى هذا الكتاب بأمثلة توضيحية معظمها من القرآن الكريم، وهو أسلوب عهدناه على أستاذنا رابع بومعزة الذي تشرفنا بالدراسة عنده واستفادتنا من علمه الجم خاصّة في الصّرف، وهو تميّز انفرد به هذا الكتاب في تناول هذه الظاهرة.

اعتمد الباحث جملة من المصادر والمراجع العربيّة والأجنبيّة نذكر من المصادر العربيّة التراثية كتاب سيبويه ودلائل الإعجاز للجرجاني والبحر المحيط لأبي حيان ومعاني القرآن للقرّاء والخصائص لابن جني وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية للإستراباذي، ومن الكتب الحديثة نذكر الأصول لتّمّام حسّان، وبناء الجملة العربيّة لحماسة محمّد عبد اللطيف ووفي التطبيق النحوي والصّرفي لعبده الرّاجحي، ونحو الجمل لعبد القادر المهيري، وإعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، ومن الكتب المترجمة مظاهر النّظرية النحوية لشومسكي ترجمة مرتضى جواد باقر، ودراسات في علم النّحو العام والنّحو العربي لحراكوفسكي فيكتور ترجمة جعفر دك الباب.

<sup>1</sup> - ينظر: التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته، ص 189-210.



2.3 - قراءة في كتاب "التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي لمسعود صحراوي: هذا الكتاب للباحث الجزائري: "مسعود صحراوي" وهو من المهتمين بالبحث في المجال الوظيفي التداولي، وهذا كتاب صادر عن دار الطليعة ببيروت في طبعته الأولى (2005م)، وعدد صفحاته بلغ (240) صفحة، قسمه صاحبه إلى خمسة فصول، الفصل الأول بعنوان: "الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر"، أما الفصل الثاني فعنوانه: "معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في التراث العربي"، أما الفصل الثالث فعنوانه: "تقسيمات العلماء العرب للخبر والإنشاء" أما الفصل الرابع فعنوانه: "الأفعال الكلامية عند الأصوليين"، وأما الفصل الأخير فعنوانه: "الأفعال الكلامية عند النحاة".

لقد صنف الباحث كتابه هذا ضمن محاولة تأصيل ظاهرة الأفعال الكلامية وإثراء الرؤية الغربية المعاصرة للظاهرة وتعميقها بمزاوجتها بالجهد الذي بذله أسلافنا القدامى متوحيًا بمجموعة من الأهداف من ضمنها إثبات احتواء التراث العربي على مباحث وأفكار ذات توجهات وإجراءات تداولية، والكشف عن الوجه الآخر للتفكير اللساني العربي، ومن ثم تكون التداولية مدخلًا مناسبًا من مداخل فهم هذا التراث العظيم وأداة من أدوات قراءته<sup>1</sup>.

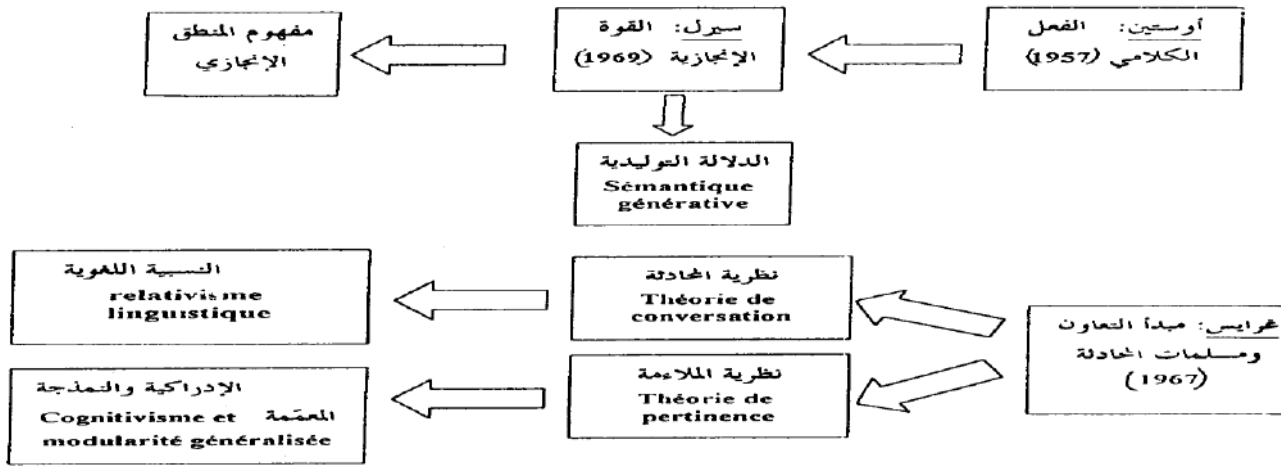
لقد تناول الباحث في الفصل الأول تحديد بعض المفاهيم مثل: التداولية والفلسفة التحليلية ومهام التداولية وأبرز المفاهيم التداولية، وتطرق لبعض المبادئ والنظريات المؤطرة للتداولية كنظرية الملاءمة والفعل الكلامي، والسياق التاريخي للمفاهيم التداولية، وسنشير لبعض ما تناوله الباحث في هذا الفصل، خاصة وأن أغلب ما جاء فيه تم تناوله في المبحث الأول من هذا الفصل، الذي استفدنا فيه من هذا الكتاب بالذات.

لقد ذكر الباحث أن التداولية ليست علمًا لغويًا محضًا بالمعنى التقليدي يكتفي بوصف البنى اللغوية وتفسيرها متوقفًا عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظاهرة اللغوية في سياق استعمالها ودمج بذلك مشاريع معرفية لتحليل ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيرها، والباحث يرى بأن التداولية تمثل حلقة تواصل هامة بين حقول معرفية عديدة، منها الفلسفة التحليلية التي انبثقت منها نظرية الأفعال الكلامية، وعلم النفس المعرفي من خلال نظرية الملاءمة Théorie de pertinence، وعلوم التواصل واللسانيات بطبيعة الحال<sup>2</sup>، أما الفلسفة التحليلية، فقد نشأت بمفهومها العلمي الصّارم في العقد الثاني من القرن العشرين في فيينا بالنّسبة على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجة (1848-1925) في كتابه: "أسس علم الحساب"، ومن أهم التحليلات اللغوية التي تناولها هذا الفيلسوف تمييزه بين مقولتين لغويتين تتباينان مفهومًا ووظيفة، وهما: "اسم العلم" و"الاسم المحمول"، وهما عماد القضية الحملية، وقد بين فريجة أن الاسم المحمول يتميّز عن الاسم العلم بميزتين على الأقل، الأولى: أن وظيفته (الاسم المحمول) هي دلالة على تصوّر أي مجموع الخصائص التي تسند إلى العلم أو بعضها، بينما يشير اسم العلم إلى شيء فردي معيّن، والثانية: أنّ ألفاظ التسوير (كل، بعض...) ليس لها معنى حقيقي إذا دخلت على العلم بل تفسد معناه، فلا

<sup>1</sup> - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص 11-12 (في المقدمة).

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 15-17.

نقول: (كلّ محمد أو بعض محمد)، وإذا دخلت على محمول أفادت معنى جديداً، وهذا التمييز يقول الباحث من اكتشافات المنطق الحديث، ولقد تميّز فريجة برؤيته الدلالية كتمييزه بين الاسم العلم والمحمول، وبين المعنى والمرجع كما ربط بين مفهومين تداوليين هما الإحالة والاقتضاء، ولا شكّ في أنّ ذلك من نتائج اعتماد التحليل منهجاً فلسفياً حديثاً، ولقد تأثر بهذا الفكر الفلسفي الجديد مجموعة من الفلاسفة الذين أصبحوا رواد هذا العلم الحديث، منهم: هوسرل Husserl وكارناب Carnap، وفيتغنشتاين Wittgenstein، وأوستين، وسيرل وغيرهم ويجمع بين هؤلاء يقول صحراوي مسلّمة مفادها أنّ فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام لأوّل على اللغة<sup>1</sup>، أمّا نظرية الملازمة، فهي نظرية تداولية معرفية أرسى معالمها اللسانيان: البريطاني ديردورلسن D. Wilsn، والفرنسي دان سيربر D. sperber، وهي تدمج بين نزعتين كانتا متناقضتين، فهي نظرية تفسّر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعد في الوقت نفسه نظرية إدراكية، فقد دجت مشروعين معرفيين: الأوّل: مستمد من علم النفس المعرفي يتمثّل في نظرية القابلية Modularity لفودور (1983م) Fodor، والثاني: يستلهم من مجال فلسفة اللغة كالتنظيرية الحوارية لغرايس<sup>2</sup> وقد ختم الباحث هذا الفصل برسم أبرز مفاهيم التداولية في سياقها التاريخي التطوّري نقله الباحث مع بعض التغيير عن موشر<sup>3</sup>:



أمّا في الفصل الثاني، فتناول الباحث مسألتين هما: الأسس الإستمولوجية لظاهرتي الخبر والإنشاء في التراث اللغوي التي تتمثّل في الأسس التالية: أ- موقع الظاهرة من منظومة البحث اللغوي: حيث ذكر الباحث أن ظاهرة أو نظرية الخبر والإنشاء كما سمّاها تعتبر عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لظاهرة الأفعال الكلامية عند المعاصرين وقد آثر الباحث استخدام المصطلح العربي على المصطلح الغربي في هذا الفصل، وذلك انسجاماً مع المصطلح الأصيل المتداول، وقد اعتبر الباحث ظاهرة الخبر والإنشاء حقلاً مشتركاً بين تخصصات علمية متعدّدة وبحث فيه الفلاسفة والأصوليون والنحاة، وقد ذكر مجموعة منهم: كسيويوه، والفراي، والقاضي عبد الجبار، والسكاكي، والآمدي والجرجاني

<sup>1</sup> - ينظر: التداولية عند العالماء العرب، ص 18-21..

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 36-37.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 45.



والإستراياذي... ب- البعد التداولي للظاهرة في التراث العربي: لاحظ الباحث أنّ العلماء العرب عموماً ركّزوا على دعامة "الإفادّة" في دراستهم للجملة والنّص، فهي مناط التّواصل بين متعلّمي اللّغة، وقد كانت مراعاتها من علمائنا عنواناً على أي دراسة لغويّة وظيفيّة جادّة، وقد استرشد بكلام سيوييه عندما صنّف الجملة، إلى مستقيم حسن ومستقيم كذب وما هو محال كذب<sup>1</sup>، ومن ثمّ يأتي اهتمام البلاغيين خاصّة بدراسة قضيّة الإسناد ونسقتها العام، ووضعوا لذلك عنواناً كبيراً يضم شتات هذه المباحث الإسناديّة وهو شديد الصّلة بالنّحو سمّوه: "أحوال الإسناد الخبري وأحوال المسند وأحوال المسند إليه" مستبعدين من دراستهم وتحليلهم في حقل علم المعاني المركّبات غير التامة أي الألفاظ المفردة، لأنّها غير مفيدة تاركين هذا النوع من الدّراسة لعلم الدّلالة<sup>2</sup>، ج- عدم استقرار الجهاز المفاهيمي العام للظاهرة: يذكر الباحث أن نظريّة الخبر والإنشاء لم تأت مكتملة من أول أمرها حتّى استقرّت على أسس علميّة دقيقة ونهائيّة على يد اللاحقين للسّكاكي، ومن مظاهر هذا التّطور أنّ مصطلح الإنشاء لم يكتب له الشّيع إلاّ في مراحل متأخّرة وكذلك مصطلح الطّلب الذي جاء الإنشاء ليخلفه، ج- اختلاف جهات الاهتمام بين الباحثين في الظاهرة حيث لاحظ الباحث أنّ البلاغيين والتّحويين توسّعوا في بحث أسلوب الخبر والإنشاء، لكن بتفاوت وظيفي بينهما، أما الفلاسفة والمناطق فقد استبعدوا التراكيب غير الخبريّة لأنّ الخبر هو الذي يهّم المنطقي أن يبحث فيه، أمّا الأصوليون والفقهاء فقد تحكّم في دراستهم للخبر والإنشاء برؤية تداوليّة محكومة بأليّة "البعد المقاصدي"<sup>3</sup>، أمّا الموضوع الثّاني الذي تناوله الباحث في هذا الفصل، فهو: "معايير تمييز العلماء العرب بين الخبر والإنشاء" قسم الباحث هذه المعايير إلى نوعين: معايير منطقيّة ومعايير تداوليّة، ولكنّها كانت متداخلة في مصنّفاتهم تداخلاً شديداً ما يصعب الفصل بينها بحسب رأي الباحث، وعموماً تحدّث عن مجموعة من المعايير تمثّلت فيما يلي: المعيار الأوّل: معيار الصّدق والكذب المعيار الثّاني: معيار مطابقة النسبة\* الخارجيّة، المعيار الثّالث: معيار إيجاد النسبة الخارجيّة، المعيار الرّابع: معيار القصد باعتباره قرينة تمييزيّة أساسيّة، المعيار الخامس: معيار عدد النّسب، المعيار السّادس: معيار تبعيّة النسبة الخارجيّة للنسبة الكلاميّة أو العكس، ولقد ذكر الباحث بعد مناقشته لتلك المعايير أنّه ورغم الاختلافات في التمييز بين الخبر والإنشاء عند علمائنا، لكن يمكن أن نميّز بين الأسلوبين عن طريق التّأليف بين تلك الآراء مقدّمًا التّعريف التّالي أنّ الخبر: « هو الخطاب التّواصلّي المكتمل إفادياً والذي يريد المتكلّم من نسبته الكلاميّة أن تطابق نسبته الخارجيّة»، وأنّ الإنشاء «هو الخطاب التّواصلّي المكتمل إفادياً والذي يريد المتكلّم من نسبته الكلاميّة أن توجد نسبته الخارجيّة»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: التداوليّة عند العلماء العرب، ص 48-52.

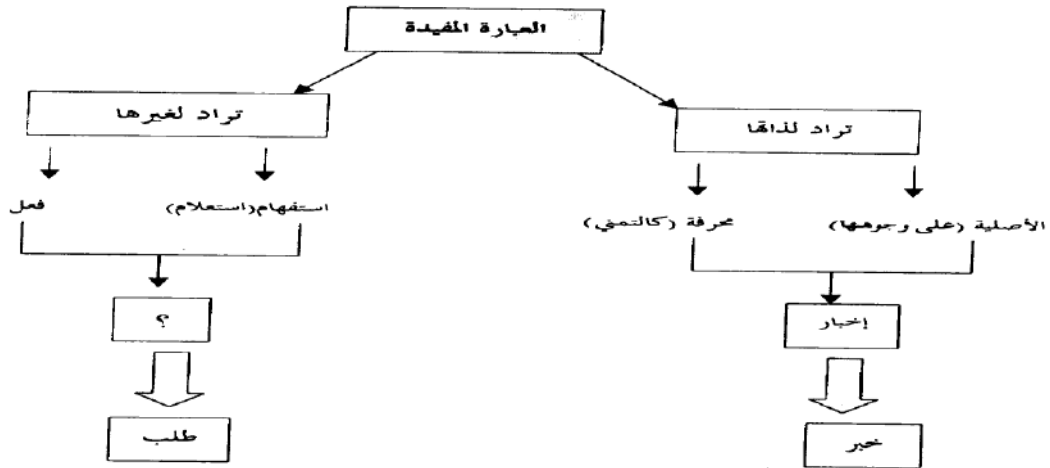
<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 52-53.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 53-57.

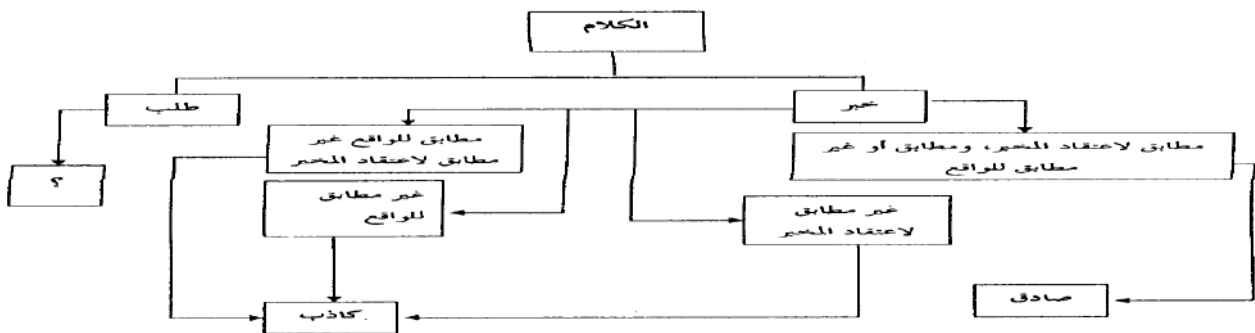
\* لتوضيح مصطلح النسبة نشير إلى أمر هام، حيث اعتبر محمّد بن علي الجرجاني تحديد الإنشاء بأنّه كلام لا يصح وصفه بالصّدق والكذب، بأنّه تحديد غير دقيق، معللاً ذلك بأنّ الصّدق والكذب نوعان للخبر أو وصفان له، وذلك تعريف الشّيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، ولأنّ الإنشاء أيضاً يحتمل الصّدق والكذب، لهذا يقترح تعريفاً للإنشاء بأنّه: كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوقة بنسبة أخرى، والخطيب القرظوني يميّز بين الخبر والإنشاء حيث يقول: "الكلام إما أن يكون لسببه خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر والثّاني الإنشاء"، ينظر المرجع نفسه، ص 61-62.

<sup>4</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المعايير، ينظر: المرجع نفسه، ص 58-83.

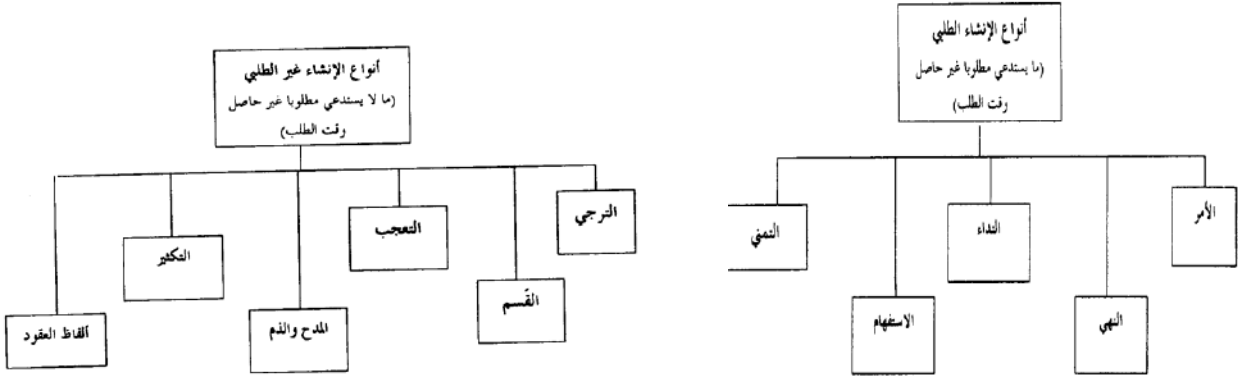
أما الفصل الثالث فتناول صحراوي مسألتين كذلك، المسألة الأولى: "التقسيم الإجمالي للخبر والإنشاء عند العلماء العرب"، حيث يذكر الباحث أنّ هناك تقسيمات أخرى للخبر والإنشاء وردت سواء عند المناطقة والمتكلمين أو عند الأدباء واللغويين، وهي جديدة بالاطلاع، منها تقسيم الفرابي على سبيل المثال حيث صنّف العبارات الكلامية إلى صنفين كبيرين هما: أ- عبارات القول، ب- عبارات الفعل، وهو قد ابتداءً بهذا ممّا ابتداءً منه أوستين من اعتبار المخاطبات نوعين: أ- أقوال، ب- أفعال تتمّ بأقوال، وكذلك تقسيم ابن سينا، الذي يذكر الباحث أنّه لم يضع اسمًا للقسم المقابل للخبر، أي للدلالة التي تراد لشيء يتوقّع حدوثه من المخاطب (ليكون منه)، لكن ورغم إغفاله عن الاسم فقد عرفه تعريفًا تداوليًا، كما ذكر الباحث ملاحظته هامة حول مقارنة ابن سينا للموضوع حيث اعتبر "التمّي و التعجب" أخبارًا غير أنّها محرّفة، وهذا مشابه حسب صحراوي ما فعله سيرل حينما ردّ بعض البوحيات إلى التفريعات وحصيلة تصوّر ابن سينا لتقسيم الكلام لا تخرج من الخبر والطلب، وقد قدّم الباحث شكلاً يلخّص هذا التصور:



أما المسألة الثانية التي تناولها الباحث فهي: "التقسيم التفصيلي للخبر والإنشاء عند العلماء العرب"، حيث تناول تقسيمات معهودة لدى القارئ العربي تتمثل في: القسم الأول: الخبر، القسم الثاني: الإنشاء الذي ينقسم إلى طلي وغير طلي، وقد تناول الباحث موضوع الخبر من خلال تقسيم الجاحظ وأبي العباس اللغوي وإبراهيم النّظام المعتزلي، أمّا الإنشاء فقد تعرّض الباحث لتحليلات السكاكي والخطيب القزويني لهذا الموضوع مع بعض المقارنات مع أعلام التداولية الغربيين ولعلنا نكتفي بهذه الرسوم التي أوردتها الباحثة<sup>1</sup>:



<sup>1</sup> - للاطلاع أكثر عن الموضوع، ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص 92-127.



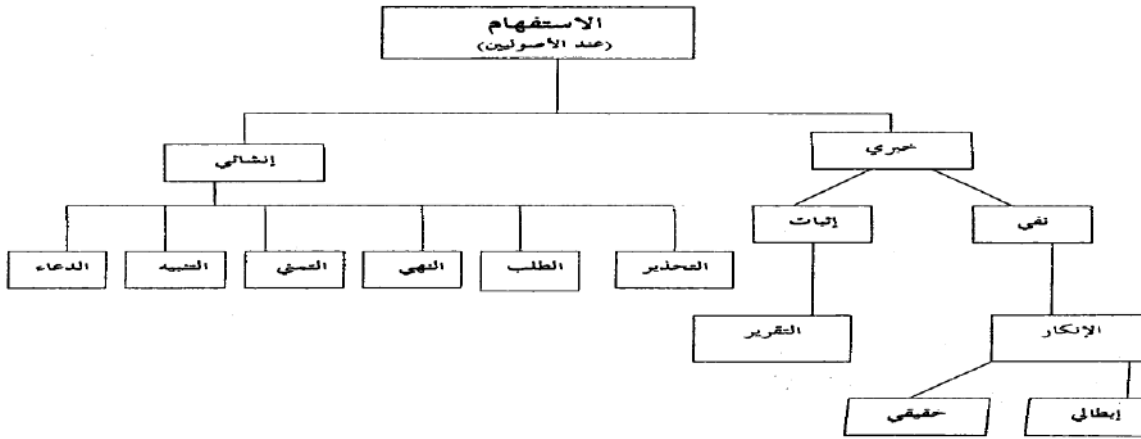
أما في الفصل الرابع فتناول صحراوي موضوع: "الأفعال الكلامية عند الأصوليين"، بدأ هذا الموضوع من خلال الحديث في مسألة: "تصنيف مبدئي عام للدرس اللغوي الأصولي" حيث اعتبر الباحث أن الأصوليين من الناحية التداولية استأثروا بالبحث فيما فرط فيه أغلب التحاة، وذلك بسبب فهمهم لطرق تأليف الكلام وأوجه استعماله وإدراك مقاصده وأغراضه وما يصيبه من تغيير ينزاح إلى معان متعددة كبحثهم في الأفعال الكلامية ضمن نظرية الخبر والإنشاء ومراعاة قصد المتكلم وغرضه وكذلك السياق اللغوي وغير اللغوي وتحكمه في الدلالة، ربما يجعل من بحث الأصوليين لهذا الموضوع أفضل في بعض جوانبه مما قدّمه علماء المعاني<sup>1</sup>، كما تناول الباحث في هذا الفصل مسألة: "الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر"، حيث تناول الباحث مثلاً تقسيم الأمدي الذي تأثر بقسمة الجاحظ الثلاثية، ولكنه كما يقول الباحث لم يتماه معها ولم يقلدها تقليداً مطلقاً، بل انطلق من نفس الاعتبارات التداولية وأسس عليها أنواعاً من التقسيمات الجديدة، حيث قسم الأخبار المتعلقة بالآثار النبوية الشريفة إلى ثلاثة أقسام: **القسمة الأولى**: الخبر الصادق هو المطابق للواقع، والكاذب غير المطابق، **القسمة الثانية**: ما يُعلم صدقه وما يُعلم كذبه، وما لا يُعلم صدقه ولا كذبه **القسمة الثالثة**: الخبر المتواتر وخبر الآحاد، وتدرج هذه التقسيمات كما يذهب الباحث ضمن صنف التقريرات Assertifs بلغة سيرل، والغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية هو التقرير والذي أوضح سيرل مفهومه بأنه إدراج مسؤولية المتكلم على صحة ما يتلفظ به<sup>2</sup>، ومن المسائل الدقيقة التي تناولها الباحث ضمن هذا المجال مسألة: "الكذب والخلف" حيث ذكر أن القاضي عبد الجبار كما فرّق بين "الوعد والوعيد" وفرّق بين "الكذب" و"الخلف"، و"الكذب هو كلّ خبر لو كان له مخبر لكان مخبره لا على ما هو به" أما "الخلف فهو أن يخبر أنه يفعل فعلاً في المستقبل ثم لا يفعله"، لهذا يكون الخلف كما يقول الباحث متعلقاً بالوعد، وأما الكذب فخبر عادي لا يطابق مخبره كما يرى الباحث اختلافاً آخر بين المصطلحين، حيث إنّ الكذب فعل كلامي محض سواء كان خبراً أم إنشائياً، بينما الخلف فعل أو سلوك يكون بالكلام وبغيره، كما ذكر الباحث أن سيرل وغيره من التداوليين المعاصرين لم يرد في كتبهم حديث مستقلّ عن الكذب والخلف باعتبارهما فعلين كلاميين مستقلّين<sup>3</sup>، كما تناول الباحث في هذا الفصل مسألة: "الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء"، حيث ذكر مسعود صحراوي أنّ للإنشاء ميزة خاصة عند الأصوليين باعتباره

<sup>1</sup> - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص 130-133.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 133-135.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 145-146.

ألصق بالأوامر والتواهي الشرعية، لذلك أدت تطبيقات أسلوب الأمر والتّهي خصوصاً إلى تشقيق فروع كلامية تدرج ضمن أفعال الكلام انبثقت منها أفعال كلامية أخرى، كالوجوب والإباحة والحرمة والكراهية، والتنزيه... وما يجمع بينها-يقول الباحث-أمران هما: الإذن في حالة الأمر، والمنع في حالة التّهي<sup>1</sup>، ومما تناوله الباحث كذلك تقسيم الأصوليين للاستفهام، التي لخصها الباحث في الرسم التالي<sup>2</sup>.



كما تناول الباحث مسألة: "ألفاظ العقود والمعاهدات" حيث ذكر أن الأصوليين والفقهاء تناولوا في هذا الباب مسائل تتعلق مثلاً: بألفاظ أو صيغ الطلاق كألفاظ صريحة أو كناية عنه، نحو: "أنت طالق، حبلك على غاربك، الحقي بأهلك، اعتدّي، استبرئي، تقنعي"... إلخ، وهي-يقول الباحث- إنما تعدّ أفعالاً كلامية، وهي تصنّف باصطلاحات سيرل ضمن الإيقاعات، باعتبار أنّ المتكلم يريد التلقظ بما "إيقاع" فعل وسلوك اجتماعي معيّن وإيجاده بالكلام، كما تناول الباحث مسألة أخرى تناولها الأصوليون والفقهاء تتمثل في ألفاظ وصيغ البيع حيث ذكر الباحث بأن ابن رشد وصفها بأنها التي صيغتها بالماضي كأن يقول البائع قد بعثك هذا الشيء، كما تناولها شهاب الدين القرافي الذي يرى أن صيغة البيع مخالفة لصيغة الشهادة، فتكون بالماضي وعكسه في البيع، فلو قال: أبيعك (المضارع) لم يكن إنشاءً للبيع بل إخباراً لا يعتدّ به، بل وعد بالبيع في المستقبل، ولو قال: بعثك كان إنشاءً للبيع، فالإنشاء في الشهادة بالمضارع وفي العقود (مثل البيع) بالماضي، ولا يقع البيع باسم الفاعل فلو قال: أنا بائعك بكذا لم يكن إنشاءً للبيع<sup>3</sup>.

أمّا في الفصل الأخير فتناول الباحث مسائل مثل: الإسناد والظواهر الأسلوبية عند النحاة وفعل التخصيص حيث ذكر الباحث أن النحاة قد جعلوا الأسلوب الخبري والإنشائي قرينتين تساعدان على تحليل الجملة ولاسيما إذا كانت للجملة وظيفة نحوية، فلمعاني الأساليب أثر واضح في التحليل النحوي ولنمط الجملة الأسلوبية ما يساعد على دراستها وتحليل الوظائف والعلاقات النحوية داخلها، إذ يعتبر النمط الأسلوبية قرينة مساعدة على التحليل، وقد ذكر الباحث أنّ النحاة اعتبروا الخبر أهم من الإنشاء، فهو الأصل والإنشاء طارئ عليه (أصل/فرع)، لذا فقد جعلوا الجملة

<sup>1</sup> - للاطلاع أكثر، ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص151-160.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص162-165.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص165-172.

الخبرية أساس التحليل النحوي، ويتأكد ذلك أكثر من الظواهر والمعاني النحوية، ولاسيما معنى التخصيص الذي وسّعه بعض الباحثين المعاصرين إلى أبواب نحوية عديدة يشملها هذا الشرط كالجملّة الواقعة صلة موصول أو حالاً أو نعمًا، وقد ذكر الباحث أنّ فعل التخصيص أو وظيفة التخصيص، تقوم بها وظائف نحوية كثيرة كالمفاعيل والنعت والحال والمضاف إليه والتمييز... إلخ، وقد ذكر الباحث أنّ الفرق بين الأسلوب الخبري العادي والخبر التخصّصي هو في المبدأ الذي سمّاه سيرل "درجة الشدّة للغرض المتضمّن في القول"، فالأسلوب التخصّصي يزيد عن الخبر العادي في درجة الشدّة ومن ثمّ فهو مثل التأكيد<sup>1</sup>، ومما تناوله الباحث في هذا الفصل مسألة: "المبادئ التداولية في تحليل النحاة" حيث ذكر الباحث أنّ النحاة القدامى اهتمّوا ببعض المبادئ التي تعدّ عند المعاصرين أساسًا تداوليّة، كمراعاة "قصد المتكلّم"، أو غرضه من الخطاب، ومراعاة "حال السامع" ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح "الإفادة"، وهي الفائدة التي يجنيها المخاطب من الخطاب، و"السياقات" التي ينتج ضمنها الكلام، ومدى نجاح التواصل اللغوي، وقد اعتبر الباحث أنّ: "الإفادة ومبدأ الغرض أهم تلك المبادئ وأشدّها حضورًا في مباحثهم والفرق بينهما كما يذهب الباحث أنّ الإفادة أكثر التصاقًا بالمخاطب، بينما الغرض عكس ذلك فهو ملتصق أكثر بالمتكلّم، وقصده وغايته من الكلام، ولقد تناول الباحث المبدأين بشرح مستفيض<sup>2</sup>، كما تناول الباحث في هذا الفصل مسألة: "الأفعال الكلامية في أساليب النحاة" حيث ذكر مسعود صحراوي أنّ النحاة العرب تناولوا العديد من الظواهر الأسلوبية وبحثوا في: "الإفادات والمقاصد البلاغية" التي تترتب عنها، ومن أبرز من اهتم بهذه المباحث التداولية عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز تحت عنوان معاني النحو لهذا ممّا يجدر ذكره هنا -يقول الباحث- أنّنا نعتبر عبد القاهر الجرجاني نحوياً أولاً وقبل كلّ شيء وأن نظرية النظم، وما شمله كتابه المذكور من مباحث هي مباحث نحوية، كما أخبر هو عن نفسه عدّة مرّات في كتابه لا كما سمّاها المتأخرون معاني البلاغة، حيث جمع الجرجاني بين النحو وعلم المعاني في إطار معرفي ومنهجي واحد، فهما متكاملان ولا يجوز فصل أحدهما عن الآخر في نظره، وقد ناقش الجرجاني في هذا الشأن مسائل مهمّة مثل التّقديم والتّأخير في الإسناد (تقديم المسند إليه، أو تقديم المسند)، حيث قد يلجأ المتكلّم إلى تغيير مواقع عناصر التّركيب لأغراض وغايات تداولية يريد الوصول إليها، كما أنّه يسعى بطبيعة الحال إلى جعل خطابه يستجيب لحال المتلقّي (تحقيقاً للتفاعل والانسجام)<sup>3</sup>، ومما تناوله الباحث "الأفعال الكلامية في الأساليب العربية" كالتأكيد والقسم والإغراء والتّحذير والدعاء والاستغاثة والندبة والوعيد، وهذه الأساليب كلّها من الأفعال الكلامية التي درسها النحاة تحت أبوابها النحوية المعروفة وقد أشار بعض النحاة إلى بعض معانيها الإنجازية، وهي يمكن أن تعدّ أفعالاً كلامية بالتصوّر الذي يطرحه المعاصرون عندما ترد في السياقات والمقامات المناسبة، ممّا جعل الباحث يذهب إلى القول بأنّ البدايات الأولى للمنحى التداولي للدراسة كانت في عصر الخليل بن أحمد وتلميذه سيويه، لكنّ المتأخرين كانوا أكثر اهتماماً بذلك، كالجرجاني والرّضي الإستراباذي والسكّاكي وغيرهم<sup>4</sup>، كما تناول الباحث في نهاية هذا الفصل مسألة: "الأفعال الكلامية في حروف المعاني"، حيث

<sup>1</sup> - ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص 173-185.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 185-203.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 203-205.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 205-215.

يذكر الباحث أنّ حروف المعاني التي عددها النّحاة تشري العربيّة بأساليب متنوّعة بحسب إرادة ومقصد المتكلم كدلالة "ربّ" على التقليل، و"كم" الخبريّة على التّكثير، و"ليت" على التّمي، و"لعلّ" على التّرجي، و"هل" على الاستفهام...، وما المعاني التي تستفاد من تلك الحروف أو الأدوات إلّا ممثلة بصدق ودقّة لنظرية الأفعال الكلاميّة- يقول الباحث- كما يتصوّرها المعاصرون، لذلك تعدّ تلك المعاني والإفادات أفعالاً كلاميّة.

وفي الأخير يمكن القول بأن هذا الكتاب يمثل نموذجاً للمقاربة التوفيقيّة بين التّراث اللّغوي العربي في جانبه البلاغي (علم المعاني الخبر والإنشاء)، وبين النظرية الوظيفيّة التّداولية متمثلة في نظرية الأفعال الكلاميّة التي بدأها أوستين وأثمرت نتائجها عند تلميذه سيرل، ومن نتائج هذا البحث الذي قدّمه صحراوي وبعد هذه المقارنة تبين أنّ ما توصلت إليه التّداوليّة، وما قرّره الدّارسون العرب القدماء أنّ الفعل الكلامي ينقسم إلى أربع شعب أساسيّة وليس إلى ثلاث كما ذهب أوستين وسورل، وهذه الشّعب الأربع هي: فعل القول والفعل المتضمّن في القول والفعل المستدعي بالقول والفعل الناتج عن القول، ويندرج في شعبة الفعل المستدعي بالقول الأمر والتّهي، ويندرج في الفعل المتضمّن في القول ألفاظ العقود والمعاهدات<sup>1</sup>

أمّا عن المصادر المراجع التي اعتمدها الكاتب فهي كثيرة جمعت بين العربي التّراثي والحديث والأجنبي ومن الكتب التّراثيّة نذكر الكتاب لسبويه والإحكام في أصول الأحكام للآمدي، وشرح التّوضيح على التّصريح للأزهري، وشرح الكافية في النّحو للإسرابادي والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ومن الكتب العربيّة الحديثة نذكر تجديد المنهج في تقويم التّراث لطفه عبد الرحمان والتّحو العربي والدرس الحديث لعبد الرّاجحي، ومجموعة من كتب المتوكّل منها البنية والوظيفة واللّسانيات الوظيفيّة مدخل نظري والوظائف التّداولية في اللّغة العربيّة، ومن الكتب الحديثة المترجمة نظرية أفعال الكلام العامّة لأوستين ترجمة: عبد القادر قنيني، وكتاب المعرفة اللّغوية لتشومسكي ترجمة: محمّد فتيح والنّص والسّياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتّداولي لفان دايك ترجمة: عبد القادر قنيني...

\*- جدول يتضمّن منجزات توفيقيّة تجسيريّة مغربيّة (كتب، رسائل جامعيّة عليا، مقالات محكمة):

أوّلاً:	عنوان الكتاب	المؤلف	البلد	السنة	ملاحظات
01	التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث	الطيب البكوش	تونس	1973م	الطبعة الثانية 1987م
02	المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة	محمد الصغير بناني	الجزائر	1985م	ديوان المطبوعات الجامعية
03	النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي	المهيري، المسدي، حمادي صمود	تونس	1988م	الدار التونسية للنشر
04	أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية	محمد الشاوش	تونس	2001م	المؤسسة العربية للتوزيع تونس
05	المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد	أحمد المتوكّل	المغرب	2006	دار الأمان الرّباط
06	منطق العرب في علوم اللسان	عبد الرحمان الحاج صالح	الجزائر	2007م	موقف للنشر
07	في اللسانيات التّداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم	خليفة بوجادي	//	2009م	بيت الحكمة الجزائر
08	الصيغ الصرفية بين النحو واللّسانيات بحث في السمات المفهومية والخصائص الدلالية	محمد الصبحي البغزاوي	تونس	2014م	دار نهى للطباعة صفاقص

<sup>1</sup> - ينظر: المرجع السابق، ص 224.



09	في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج	عبد الرحمان بودرع	المغرب	2016م	كنوز المعرفة عمان
10	قضايا لغوية تراث ومعاصرة	محمد بوعمامة	الجزائر	2017م	مكتبة وهبة القاهرة
ثانياً:	عنوان البحث الجامعي	المؤلف	البلد	السنة	ملاحظات
01	علم اللسان العربي واللسانيات العامة (رسالة دكتوراه)	عبد الرحمان الحاج صالح	الجزائر	1979م	جامعة السربون فرنسا
02	أصول النحو العربي من خلال كتاب السيوطي الاقتراح في أصول علم النحو في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (أطروحة سلك ثالث)	أحمد الإدريسي	المغرب	1977م	كلية الآداب الرباط
03	نظام الأصل والفرع ومستويات التحليل النحوي في كتاب المقتضب للمبرد رسالة دكتوراه	عبد الرحمان بودرع	المغرب	1987م	كلية الآداب بفاس
04	الدرس الصرفي عند ابن عصفور من خلال الممتع واللسانيات التوليدية التحويلية (رسالة دكتوراه)	سميرة صدقي	المغرب	1997م	كلية الآداب محمد الخامس بالرباط
05	الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي (رسالة دكتوراه)	مسعود صحراوي	الجزائر	2003م	كلية الآداب جامعة الجزائر
06	النحو العربي بين الأصالة والتجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية رسالة دكتوراه مطبوعة	عبد المجيد عيساني	الجزائر	2005م	كلية الآداب جامعة الجزائر
07	القيود التركيبي في الجملة العربية دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي رسالة ماجستير	منحي العمري	تونس	2012م	كلية الآداب صفاقص
08	القواعد التحويلية للجملة العربية في كتاب سيبويه رسالة ماجستير	البشير عبابة	الجزائر	//	جامعة قاصدي مرياح ورقلة
09	نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو رسالة ماجستير	عبد الكريم جيدرور	//	//	//
10	العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة (رسالة ماجستير)	علي بلول	//	//	//
ثالثاً:	عنوان المقال أو الدراسة	المؤلف	البلد	السنة	
01	استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة الوظيفية أمودجاً	أحمد المتوكل	المغرب	1978م	مجلة المناظرة عدد 6
02	علم الصّرف بين النظريات العربية والألسنية الحديثة	الطيب الكوش	تونس	1981م	المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية رقم: 66
03	المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي	عبد الرحمان الحاج صالح	الجزائر	1987م	ندوة تقدم اللسانيات في الأفطار العربية (ندوة جهوية بالرباط)
04	الفكر العربي والألسنية	عبد السلام المسدي	تونس	1987م	ورقة قدمت لندوة اللسانيات واللغة العربية الجامعة التونسية
05	بين ابن جنّي ونظرية النحو الوظيفي من مفهوم التصاقب إلى مبدأ الانعكاس (ضمن يوم دراسي).	نعيمة الزهري	المغرب	2003م	جامعة عين الشق الدار البيضاء
06	الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة	عبد الحميد دباش	الجزائر	2003م	مجلة الأثر قاصدي مرياح ورقلة
07	المنحي الوظيفي في التراث اللغوي العربي	مسعود صحراوي	//	2003م	مجلة الدراسات اللغوية بالعربية السعودية عدد 1 أبريل 2003م
08	نحو الجملة ونحو النص	شكري المبخوت	تونس	2004م	ضمن مؤتمر مناهج اللغة العربية آفاق التجديد والتطوير بالبحرين
09	العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنوام تشومسكي	شفيقة العلوي	الجزائر	2007م	مجلة حوليات التراث عدد 7
10	وسم المبهمات في العربية بحث في بعض القضايا الإعرابية الدالة على قدرة التّوظيفية العربية على الوصف والتفسير	محمد الصبحي البعزوي	تونس	2012م	موارد عدد 17 سوسة



المبحث الثالث: النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمان الحاج صالح ودورها في ترقية التراث اللغوي العربي وعصرنته "عينه".

تمهيد:

يعتبر عبد الرحمان الحاج صالح رائداً متميزاً من رواد اللسانيات العربية الحديثة، تميّز باطلاعه الواسع وبجته المستمر وعمله الدؤوب من أجل تسليط الضوء على تراث الخليل بن أحمد الفراهيدي ولم يبدل تديلاً، لقد آمن الحاج صالح بأن أفكار الرّغيل الأول من النّحاة كالخليل وسيبويه وابن جني والرضي الإستراباذي والسّهيلي وغيرهم، لا تقلّ في عمقها عمّا أبدعته أرقى النظريات اللسانية العربية الحديثة، ونظراً لما تميّز به النّحو الخليلي من تحليل عميق وتفكير رياضي علمي عجيب، حقيق مثل هذا التّراث أن يُعاد تركيز البحث فيه من جديد بغية البحث عن أسراره وإعادة استثماره في البحث اللغوي، ونظراً لتغيّر الظروف والزّمان والمكان ودخول متغيّرات جديدة لا مناص من عرض تلك الأفكار والتحليلات والآراء المتميّزة والعميقة وأن تُصاغ بشكل جديد منسجم مع المتغيّرات، ومستفيداً من بعض أفكارها بما يساهم في بعث ذلك الإرث العظيم، من هنا جاءت فكرة تأسيسه لما يُطلق عليه: "النظرية الخليلية الحديثة" نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي لأنّه كان مؤثّراً في مسيرة النّحو العربي وبناء عماده مؤكّداً بأنّه من عظماء التاريخ.

لم يكن ميل الحاج صالح إلى التّراث تعصّباً أو معاداة لللسانيات العربية بل كان من منطلق علمي صارم قوامه الفهم الدقيق والتمكّن ليس فقط من التّراث اللغوي والتّحوي العربي بل من اللسانيات العربية كذلك، فهو ممّن درسوا هذا العلم في مهده ومن أحد رواده ونعني بذلك "أندري مارتيني"، إنّ هذا التّمكّن من الرّافدين تحوّل بشكل طبيعي إلى حامل لواء التّراث والمدافع عنه لأنّه أهل لأن يُدافع عنه، فهو لا يقلّ شأناً عن اللسانيات، بل ويفوقها في كثير من تحليلاته.

لقد استطاع الحاج صالح أن يقدم مفهوماً آخر للتّراث مبرزاً قيمته العالية وتحليلاته العميقة وأفكاره الرياضيّة التي صعب على كثير من الباحثين فهمها وتحليلها، فُتعت لعمقه ودقّته بأنّه معقد ومتخلّف ولا حاجة إليه في هذا الزّمان، لقد استطاع الحاج صالح أن يغيّر تلك النظرة التّسطّية للتّراث اللغوي العربي ولا نبالغ إذا قلنا إنّ أفكار الحاج صالح أصبحت ملهمة لكثير من الباحثين العرب وغيرهم، من أجل إعادة قراءة التّراث والتّصالح معه من جديد، بل وجعله أساس كلّ بحث لغوي جديد، فلا يعقل أنّ تراثاً يمثل تراث العرب اللغوي أن يطوى طيّ النسيان وكأنّه لم يكن.

ولا أبالغ إن قلت بأنّ الحاج صالح بفكره الثّاقب وهو قد درس الرياضيات فعلاً كما سبق التذكير هو فراهيدي اللسانيات العربية الجديد في هذا الزّمان بعمق تحليلاته وثقافته العالية ولقد أنصفت مآلات اللسانيات الحديثة كلّ مواقف الحاج صالح التي نادى بها منذ ستينيات القرن العشرين ودافع عنها، ولم يعد يُنظر للنّحو بمثل تلك النظرة التي كانت في بداية ظهور اللسانيات حيث كانت شعاراتها وعناوينها البرّاقة تخفي عدم كفاءة وكفاية في تحليل الظاهرة اللغويّة العجيبة التي تأتي أن تصل إلى تفسير وتحليل نهائي، وما أجمل أن تتحد الجهود اللغويّة عربيّها وأعجميّها أملاً في تحقيق الهدف المنشود.

لذا سنتناول في هذا المبحث جهود النظرية الخليلية ودورها في ترقية التراث اللغوي العربي والحفاظ عليه.

أولاً: تأسيس النظرية الخليلية الحديثة:

**1.1- مفهومها:** النظرية الخليلية الحديثة (New Khalikine Theory) ورمزها الدولي المختصر (NKT)<sup>1</sup> هي نظرية لسانية عربية حديثة أسسها عبد الرحمان الحاج صالح سنة 1979 م، نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي تستمد هذه النظرية مبادئها وأفكارها من فكر الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن شيوخه ومن تلاميذه خاصة سيويه، وسُميت بهذا الاسم تغميياً، ولتأثيره الواضح في توجيه الدراسة النحوية واللغوية العربية نحو وجهة علمية رياضية، غير أنّ التفكير فيما قاله الخليل وشيوخه وتلاميذه وخاصة سيويه كان منذ أن كان الحاج صالح تلميذاً في الأزهر الشريف<sup>2</sup>، ويذكر أنه بعد دراسته المتأتية والمحصّصة والفاحصة لما أبدعه واخترعه الخليل بأنه (أعظم وأكبر لغوي في التاريخ)<sup>3</sup>، وهذه النظرية هي فرع من اللسانيات العربية الحديثة، وبما أنّها نظرية علمية فهي تنفرد بمجموعة خاصة من المصطلحات والفرضيات، وهي تقترح رؤية مستقلة لقراءة التراث العربي وللدراسة العلمية المستنبطة من هذا التراث<sup>4</sup>.

لقد أعاد الحاج صالح تأسيس أفكار الرّعيّل الأوّل من النّحاة وخاصّة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيويه تأسيساً جديداً ينحو بها نحو الصّيّاعة الشكلانية التجريدية الرياضية، لأنها هي في الأصل ذات فكر رياضي صرف، كما تقتضيه المعاجة الآلية الإلكترونية للسان البشري، ما سيسمح للتراث بأن ينتعش ويرتدي ثوباً جديداً، دون أن يفقد هويته الأصلية، ويتأكد دوره وتقاطعه مع اللسانيات الحديثة<sup>5</sup>، وهذه النظرية كانت ثمرة جهود طويلة من البحث والتّحقيق والتحليل التقدي الموضوعي لأقوال وأفكار وتحليلات ما تركه الخليل وأتباعه، يقول الحاج صالح: «... هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أن نحلّل ما وصل إلينا من تراث فيما يخصّ ميدان اللغة، وبخاصّة ما تركه لنا سيويه وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الخليلية، وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه فيما توصلت إليه اللسانيات العربية... فالغاية من هذا البحث قبل كلّ شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنها امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتتها النّحاة العرب الأوّلون وخاصّة الخليل بن أحمد، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صوره، خاصة البحث المتعلّق بتكنولوجيا اللغة<sup>6</sup>»، كما أنّ «هذه النظرية اللغوية العربية - حسب مؤسسها الحاج صالح - ستلعب دوراً كبيراً في الدراسة العلمية للغات بما فيها اللغة العربية لأنّها

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية العامل وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو، ص9 (في الهامش).

<sup>2</sup> - ينظر: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص84.

<sup>3</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص149.

<sup>4</sup> - ينظر: نظرية العامل وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية الحديثة وتطبيقاته في تعليمية النحو، ص9.

<sup>5</sup> - ينظر: العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لشومسكي، ص3.

<sup>6</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص208.

وإن كانت نتيجة للنظر في العربية، فإن عمقها العجيب يجعلها في مستوى النظريات اللسانية الحديثة<sup>1</sup>، وقد تنبأ لها بأن تحقق نجاحاً باهراً، «أما اللسانيات العربية التي تنزع هذه النزعة فقد وصل البحث فيها الآن-وبعد التحليل والتحديد لكل مفاهيم القدامى- إلى مرحلة الصياغة المنطقية الرياضية من جهة، وإلى حصر كل الاحتمالات الدلالية التي يحتملها المثال الواحد في جميع مستويات اللغة العربية (من الكلم إلى اللفظة إلى التركيب) وسيكون لهذا العمل فيما أعتقد مستقبل زاهر»<sup>2</sup>، أما تسميتها بالحديثة فلأنها ستلعب دور الوسيط بين التراث اللغوي العربي من جهة واللسانيات الحديثة من جهة ثانية<sup>3</sup>.

لقد اشتهر الخليل بن أحمد الفراهيدي في علم العروض خاصة، ولكن جهوده في الدراسات اللغوية الأخرى كانت بنفس القيمة، خاصة في مجال الصوتيات العربية وتأسيسه لمعجم العين، بتفكير رياضي صرف سابق لأوانه كما يُعبّر عنه، كما تشهد له تحليلاته الدقيقة لكثير من الظواهر اللغوية ظهرت في كتاب سيبويه، كما تميّز باختراعه للشكل (الحركات الفتحة عبارة عن ألف صغيرة مائلة فوق الحرف والضمة واو صغيرة فوق الحرف والكسرة ياء صغيرة تحت الحرف) المعتمد في الكتابة العربية لحد اليوم، وطور بعد ذلك للحركات البسيطة المعروفة.

إنّ هذا الرجل العبقرى متعدّد الاختصاصات والبراءات-إن صحّ التعبير- حقيق بأن يُدرس ما تركه من إرث حافل بروح علمية موضوعية، تُظهر ما لهذا الإرث وما عليه، ومن الغريب أن يُفترط في هذا الجهد المعترف، لهذا كانت دعوة الحاج صالح للدارسين العرب أن يتوجّهوا نحو هذا المسعى واستثمار ما خلفته المدرسة الخليلية من أفكار وتحليلات بديعة للغة يكون لها الأثر الإيجابي ليس على البحث اللساني العربي فحسب، بل يمكن استثمارها في البحث اللساني بمفهومه الأوسع، بل إنّ الحاج صالح اعتبر أنّ الدراسة اللغوية لن يكون لها أي شأن إن لم يتوجّه الدارسون صوب تحليلات هذا الرجل العبقرى والفريد من نوعه، قائلاً: «وقد أيقنا أنّ الدراسات لن يكون لها أي شأن إذا لم يرجع أصحابها إلى الخليل بن أحمد ويحاولوا أن يفهموا ما قصده هذا الرجل العبقرى بتحليلاته لظاهرة اللغة، وذلك بالرجوع أولاً لكتاب سيبويه وشروحه»<sup>4</sup>.

لقد آمن الحاج صالح بوجود نظرية دقيقة ثابوية في الأصول والمفاهيم في طيات التراث التحويلي العربي الأصيل، وأنّ ذلك سيتضح بعد إعادة قراءة التراث دراسة إبستمولوجية (معرفية) نقدية تقويمية دقيقة لتلك

1 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص53.

2 - المرجع نفسه، ص54.

3 - ينظر: مفهوم تحليل الخطاب في النظرية الخليلية الحديثة، عناي بن شرقي، مجلة الصوتيات، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2، الجزائر، العدد19، ص197.

4 - بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص10.

المفاهيم والتحليلات التي يزخر بها ذلك التراث، دون إسقاط أي تصوّر آخر كتصوّر النحاة العرب المتأخرين أو تصوّر الغربيين عليها<sup>1</sup>. وقد برهن الحاج صالح على إيمانه بدقة النظرية النحوية عند النحاة المتقدمين بطريقتين:

الأولى: التتبع التاريخي الدقيق للدراسة اللغوية من أقدم ما وصل إلينا إلى العصر الحديث، راصداً التطور النظري والمنهجي في كل عصر، ذاهباً إلى أنّ علم اللسان بدأ باختراع المصريين القدامى للكتابة، ثم تطوّرت عند الأكاديين والفينيقيين، وقد انتهج علم اللسان المنهج الوصفي عند الهنود، ومنهج التحليل الصوتي والتحوي عند اليونانيين، أمّا بالنسبة للأوروبيين في القرون الوسطى (من القرن السادس إلى القرن السادس عشر)، فبدأوا بالبحث عن علل النحو في تفسير القواعد متأثرين بالفلسفة والمنطق، وذهبوا إلى مبدأ التقدير في النحو لتفسير الأبنية والتراكيب، مثل ظواهر الحذف والتقديم والتأخير، وهنا حدّد بأنّ العرب كانوا أوّل من لجأ إلى التقدير<sup>2</sup>، ثمّ انتهج علم اللسان الحديث المنهج المقارن والتاريخي، وذلك في القرن التاسع عشر ميلادي، ثمّ ظهرت بعد ذلك المدارس المعروفة بداية بالنيوية ثمّ التوليدية التحويلية، ثمّ درس فرضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، نافيةً ذلك بعد الدراسة بشكل مطلق إلاّ في القرن الرابع الهجري<sup>3</sup>، وفي هذه النقطة نكتشف خلفية تقسيمه للتراث النحوي إلى أصيل وغير أصيل، وحصص الأول في القرون الأربعة الأولى للهجرة وسبق الحديث في المسألة

لقد حقّق الحاج صالح من هذه الدراسة التاريخية الموجزة لعلم اللسان البشري هدفين:

أ- التأريخ لتطور علم اللسان البشري بتتبع الجهود اللغوية للحضارات المختلفة، وإثبات أصالة النحو العربي فنظرية النحاة العرب أصيلة في أصولها وجدورها.

ب- نفي مقولة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي وإن تسرّب إليه ذلك المنطق فهو بعد القرن الرابع الهجري.

أمّا الثانية: فقد قام الحاج صالح بتحديد الأنظار العلمية والأصول التي بنى عليها النحاة نظريتهم، تلك الأنظار التي توصل إليها علم اللسان الحديث، خاصّة عند التوليديين (كمفهوم الباب، وهو مجموعة من العناصر التي تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة)، كالبنية الصرفية (مفعل) التي تنتمي إليها العناصر: "مكتب"، "ملعب"، "مجمع"، "محل"، وكذا البنية النحوية إلى مسند ومسند إليه، وهي نواة الجملة العربية، وكذا تحديد العامل والأصل والفرع... إلخ<sup>4</sup>.

وقد توصل الحاج صالح بعد هذا التتبع التاريخي لعلم اللسان البشري، وبعد تمحيص أفكار النحاة العرب إلى الطابع العلمي الرياضي التجريدي لتلك التحليلات والأفكار، وهي أفكار تتجاوز كلّ النظريات اللسانية

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسين خميس الملق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015م، ص247.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص248.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص248-249.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص249-250.

الوصفيّة الحديثة، وتلتقي بالنظريّة التوليدية<sup>1</sup>. وهذا ما يفسّر إعجاب الحاج صالح بما يقدمه تشومسكي من أفكار كثير منها يشبه إلى حدّ بعيد ما قاله النّحاة العرب، وقد ذكرنا هذه المسألة كذلك في التقاطعات بين النّحو العربي والتوليدية في المبحث الأول والثاني من هذا الفصل، وهذا الأمر يخفي وراءه سؤالاً كبيراً هل هذه أفكار تشومسكية أصيلة أم أنّ جذورها عربية؟! أن جذورها عربية؟!

يعتبر الحاج صالح أنّ النظريّة الخليلية الحديثة تتبوأ موقعاً وسطاً بين التّجاهين، الأوّل يتجاهل تماماً أو إلى حدّ بعيد اللسانيات الحديثة، ويعتمد أساساً على نحو المتأخرين دون تمييز بين ما هو أصيل وما هو دون ذلك، واتّجاه عكس الأوّل تماماً، حيث يتجاهل التّراث جملة وتفصيلاً، الذي قد تجاوزه الزّمن ولا يمكن مقارنته بما جاء به الغرب<sup>2</sup>. لذا فإنّ هذه النظريّة هي نظريّة توفيقيّة تجسيريّة تبحث عن تحقيق مصاهرة أو شبه اندماج (تفاعل إيجابي) - إن صحّ التعبير - بين التّراث التّحوي من جهة واللّسانيات الغربيّة الحديثة من جهة ثانية، اعتمد فيها رائدها مسلكاً واتّجاهاً معرفياً إبستمياً تأسيلياً، من خلال السّعي لتأصيل بين جوانب من النظريّة اللغويّة العربية وجوانب من مناهج التّظر اللّغوي الحديث، وقد تأثرت بهذه النظريّة مجموعة من الباحثين أغلبهم مغاربة آمنوا بفكرة التّوفيق التي انتهجتها هذه النظريّة، شكّلوا ما يشبه المدرسة الواحدة، ومن هؤلاء إضافة إلى الحاج صالح، الأخضر غزال، بالإضافة إلى مازن الوعر من سوريا....

تنطلق هذه النظريّة من مبدئين أساسيين، هما:

أ- لا يفسّر التّراث إلّا التّراث، فكتاب سيبويه لا يفسّره إلّا كتاب سيبويه، ومن الخطأ أنّ نسقط على التّراث مفاهيم وتصوّرات دخيلة تتجاهل خصوصياته التّوعوية، وهذا يتطلّب طريقة خاصّة في استخلاص معاني النّص أطلق عليها الحاج صالح مصطلح "المقايسة الدلالية"<sup>3</sup>.

ب- أنّ التّراث العربي في العلوم الإنسانية عامّة واللغويّة خاصّة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع فهناك تراث وتراث.

كما يجب أن تتّصف النظريّة المتوخاة بمواصفات عرفت بها اللّسانيات الحديثة، وهي<sup>4</sup>:

أ- الموضوعيّة العلميّة: فهي تعتمد على المشاهدة، وهي بذلك علم محض، وليست مجموعة اختيارات تعسفيّة تفرض معياراً لغويّاً معيّنًا وتهدر المعايير الأخرى.

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 250.

<sup>2</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 227-228، وينظر: الاتجاه التوافقي، ص 110.

<sup>3</sup> - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 89.

<sup>4</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 103.

ب- التمييز بين ما هو راجع إلى التغيير الزماني، أي التاريخ والتطور عبر الزمان، وبين ما هو آني **Synchronic** خاص بالنظام الباطني للغة (ومن ثم نشأت النزعات البنوية الحديثة).

ج- اللجوء إلى الصياغة المنطقية الرياضية: وهذا من أهم ما تمتاز به العلوم الإنسانية عن غيرها كالأداب والفلسفة (وكلما كانت النظريات في هذه العلوم أكثر نجاعة أو أكثر طواعية للصياغة الرياضية كانت أعظم دقة وأقرب إلى نظريات العلوم الدقيقة)، وغير ذلك من المزايا.

إنّ قناعات الحاج صالح التي دافع عنها طيلة مسيرته العلمية الحافلة بالإجازات لم تكن بدافع الحنين أو العاطفة أو التعصب للتراث اللغوي الضخم، بل كان بعد دراسة علمية منهجية متأنية وعميقة، جمعت بين التعمق في دراسة وفهم التراث اللغوي العربي خاصة التحوي منه، وكتاب سيويه بالخصوص الذي يعبر عن فكر الخليل بن أحمد الفراهيدي الأب الروحي للنحو العربي إن صحّ التعبير، بالإضافة إلى شيوخه ومعاصريه وتلاميذه وسيويه خاصة، وبعض من تأخر من النحاة كابن جني وأبي علي الفارسي والإسترابادي والسهيلي، وغيرهم ممن كان لهم فكر ثاقب وروح علمية واضحة المعالم ومن جهة مقابلة درس اللسانيات الغربية في مهدها فاحتكّ بأهم أعلامها، كأندري مارتيني وتشومسكي، فهو لم يتأثر باللسانيات عن طريق بعض العرب المتأثرين بها أو بعد الاطلاع على كتب مترجمة فهو يتقن اللغات الأجنبية بشكل متمكن خاصة الفرنسية والإنجليزية، يضاف إلى ذلك كلفة التتبع التاريخي للدراسة اللغوية البشرية بداية من أقدم الحضارات وصولاً إلى أحدثها، أخذاً قناعة في الأخير لا تقبل الشك أنّ التراث اللغوي العربي بني على أسس علمية دقيقة وذكاء خارق في التحليل والطرح جمع بين الأصالة والعمق في التفكير، يمكن استثماره لتطوير البحث اللساني في العصر الحديث بمفهومه الواسع، وأنّ اللسانيات الحديثة ستكون الخاسر الأكبر إن لم تُطعم بما قدمه الرعيل الأول من النحاة العرب من تفسير وتحليل للظاهرة اللغوية وإن كانت خاصة بالعربية، لكن ذلك لن يكون مانعاً بتاتاً ما دام تحليل هؤلاء مبنياً على أسس علمية رياضية تجريدية إجرائية، فاللغات وإن اختلفت ألسنتها لكن أواصر القربى بينها متجدرة تجدر العقل البشري الواحد.

## 2.1- المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة:

1.2.1- مفهوم العامل: من المعلوم أنّ النظرية اللغوية عند العرب أسست على فكرة جوهرية، وهي العمل التحوي أو العامل، إذ بُني النحو عند الخليل وسيويه على نظرية العامل<sup>1</sup>، والعامل كما سبق التذكير هو العنصر الدينامي الذي يتحكّم في التركيب العربي وهو المحور الذي يُبنى عليه وهو كيان اعتباري كما يقول الحاج صالح، وهو متموضع داخل البنية وليس في تسلسل الكلام، وقد يكون مساوياً للصّفر (فارغاً)، وذلك في حالة العامل المعنوي (الابتداء) عند النحاة وقد يكون كلمة مفردة (كان وأحواتها، إنّ وأحواتها، مثلاً)، وقد يكون لفظة (اسم وفعل ولوازمهما)، وقد يكون تركيباً

<sup>1</sup> - ينظر: الحذف النحوي عند سيويه في ضوء النظرية الخليلية، عائشة جمعي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2016م، ص7.

بكامله (أعلمت عمراً/زيداً قائماً)<sup>1</sup>. والعامل في النظرية الخليلية ما أثر بغض النظر على الرتبة التي يحتلها<sup>2</sup>، حيث إنه قد يكون أول التركيب (كان زيداً منطلقاً)، أو داخل التركيب (منطلقاً كان زيد)، (زيد كان منطلقاً)، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الشكل التالي<sup>3</sup>:

الأصل	تحويلات بالزيادة	تحويلات بالرجوع إلى الأصل
∅	زيد	قائم
إن	زيدا	قائم
كان	زيد	قائماً
حسبت	زيدا	قائماً
أعلمت عمر	زيدا	قائماً
أكرم	زيد	عمراً
أكرم	ت	عمراً
العامل	المعمول <sup>1</sup>	المعمول <sup>2</sup>

الزوائد على النواة

نواة التركيب

كل التراكيب المذكورة في الجدول متكافئة من حيث إنها تتضمن نواة تركيبية واحدة أصلية (زيد قائم)، زيدت على أصولها وحدات أثرت في النواة لفظاً ومعنى، ولذلك سُميت هذه الزيادة المؤثرة عاملاً، وما تأثر بهذه الزيادة معمولاً.

### 1.1.2.1- أحكام العامل في النظرية الخليلية:

1.1.1.2.1- العامل (ع): يتحكم في التركيب وهو محوره الذي يُبنى عليه قد يكون ظاهراً مثل: الأفعال تامة وناقصة إن وأخواتها، ويُسمى بالمفهوم التقليدي (عامل لفظي)، وقد يكون مخفياً غير ظاهر يمثل له بالعلامة الصفرية (المجموعة الخالية) وهو الابتداء، ويُسمى بالمفهوم القديم (عامل معنوي) يعمل العامل في معموله لفظاً ومعنى، وهو سبب إعرابهما وسبب تغيير المعنى وأهم من ذلك كلة أنه أي العامل هو سبب بناء الكلام، فلا كلام مفيد بدون بنية يحكما ويتحكم فيها وأساسها العامل.

<sup>1</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 147، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربي، ج 2، ص 89.

<sup>2</sup> - ينظر: نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص 118.

<sup>3</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 88، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 146.



- فالعامل هو كيان اعتباري(موضع في البنية)، وليس في تسلسل الكلام وقد يكون كلمة، مثل(إن) أو لفظة مثل (حسبت) وقد يكون تركيباً كاملاً، مثل(أعلمت عمراً)، وقد يكون لا شيء بالمعنى الرياضي(الصفر)، وهو الابتداء يرمز له(Ø)=خلو الموضع.

- والعامل قد يتصدّر التركيب، مثل (كان زيد مشغولاً)،فهو أوّل في الذّكر في مثل هذه الحالة، وقد يدخل داخل التركيب ولا يفقد العامل وظيفته في النظرية الخليلية، بغض النظر عن الرتبة التي يحتلها مثل:(زيد كان مشغولاً) أو(مشغولاً كان زيد).

- العامل محور التركيب ويهيمن عليه، فهو نواة الكلام.

- العامل سبب الآثار الصوتية(حركات الإعراب)، (كل عامل=حالة إعرابية)، (كل حالة إعرابية=علامة إعرابية) إذا العامل  $\longleftrightarrow$  علامة إعرابية (الأثر الصوتي)<sup>1</sup>.

فالعامل في النظرية الخليلية من هذا المنطلق ينقسم إلى نوعين<sup>2</sup>:

أ- نوع يؤثّر نحوياً ، كالتناسخ والأفعال.

ب- نوع يؤثّر دلاليًا وهو ما يسميه التّحاة بمستوى التصدير ما فوق العامل.

**2.1.1.2.1- المعمول الأوّل(م1):**يشكل رفقة عامله زوجاً مرتّباً (Couple ordonné). في اصطلاح الرياضيات، فلا يمكن أن يتقدّم على العامل، وإذا حدث ذلك ينهد البناء( الفاعل لا يتقدّم على فعله)، وإذا حدث ذلك تتغيّر الجملة من فعلية إلى اسمية (ويصبح الفعل مع فاعله الضّمير المستتر في محل الخبر)، وموضع المعمول الأوّل قد يدخل فيه المبتدأ أو الفاعل أو ما يقوم مقامهما<sup>3</sup>.

**3.1.1.2.1 - المعمول الثاني(م2):** هذا العنصر يتمتّع غالباً بحريّة الحركة، حيث قد يتقدّم عاملة والمعمول الأوّل إلّا في حالة جمود العامل مثل: (إن)، إلا إذا كان ظرفاً مثل:(إن في الدار زيداً)، وموضع المعمول الثاني يدخل فيه الخبر والمفعول أو ما يقوم مقامهما<sup>4</sup>.

علمًا أنّ الفعل قد يدخل في موضع المعمول، وذلك في ستة مواضع ذكرها سيوييه في الكتاب.

<sup>1</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص147-148.

<sup>2</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص89، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص147-148.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص16، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص223.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص16، وينظر: ج1، ص223، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص148.

ومجموعة العامل ومعموليه تكوّن النواة الأساسية لكل جملة من حيث البناء التحوي الإعرابي، أما من حيث الإفادة فتكوّن من مسند ومسند إليه (الكلام المستغني)، وفي هذا المستوى التركيبي توجد أيضا زوائد، مثل الزوائد في وزن الكلمة، وهي جميع المفاعيل إلا المفعول به، فهو فضله في الإفادة لكنه عنصر نووي في البنية اللفظية، لأنه بمنزلة الخبر من حيث الموضوع، وكذلك التمييز والحال والمستثنى المنصوب بالاستثناء<sup>1</sup>.

**4.1.1.2.1 - المخصص (خ):** هو زيادة على المجموعة النووية: العامل ومعموليه، وليس زيادة على الأصل الذي هو: (زيد قائم)<sup>2</sup>، فهذا العنصر يمكن أن يزداد إلا أنه موصول وليس مبنياً مع العناصر الثلاثة، ويدخل فيه المفعول فيه والمفعول لأجله والحال... إلخ (الفضلات)<sup>3</sup>.

ومجموعة العامل ومعموليه تكوّن النواة الأساسية لكل جملة من حيث البناء التحوي الإعرابي، أما من حيث الإفادة فتكوّن من مسند ومسند إليه (الكلام المستغني)، وفي هذا المستوى التركيبي توجد أيضا زوائد، مثل الزوائد في وزن الكلمة، وهي جميع المفاعيل إلا المفعول به، فهو فضله في الإفادة، لكنه عنصر نووي في البنية اللفظية لأنه بمنزلة الخبر من حيث الموضوع، وكذلك التمييز والحال والمستثنى المنصوب بالاستثناء.

ويمكن تمثيل هذه الأصول إضافة للمخصص غير النووي بهذه الصيغة:

$$[ع \leftarrow م1 \pm 2م] \pm خ.$$

وقد أوجز أستاذنا-الحاج صالح- أبنية الكلام في العربية ( في كلّ اللغات؟) في رسم بياني، حيث قال: إنّ أصغر ما يُبنى من الكلام يتكوّن دائماً من عامل (ع) ومعمول أول (م1)، ومعمول ثان (م2)، يكون العامل والمعمول الأول اللفظة المبني عليها التي يتدئ بها الكلام، أمّا المعمول الثاني فيشغل اللفظة المبنية<sup>4</sup>.

والجدول التالي يوضح أكثر هذه المفاهيم، وهو خاص بالبناء الذي يبنى فيه الخبر على المبتدأ<sup>5</sup>.

أقل ما يبنى من الألفاظ:

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص75. العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص149.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص89.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص16، 41.

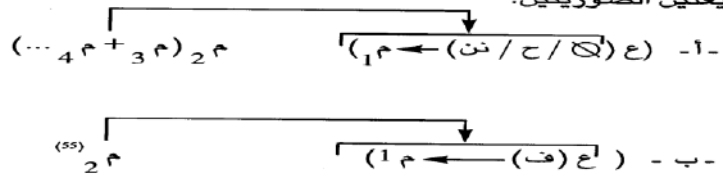
<sup>4</sup> - مبادئ في اللسانيات، ص113، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص152-153.

<sup>5</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص152-153، وينظر: مبادئ في اللسانيات، ص114.

أقل ما يبني من الألفاظ

الفاظ تابعة ثانية	اللغة التابعة			اللغة المبتدأ					
	موضع المبني على المبتدأ	موضع الاسم المبتدأ	موضع عامل الاسم	أداة التعريف	الاسم	الإعراب	حروف الابتداء	إثبات	العامل
	المبني	القول	القول	الـ	رجل	الـ	∅	∅	∅
	منطلق	-	هو	ن	زيد	ن	∅	∅	∅
	منطلق	-	هو	ن	زيد	ن	∅	∅	∅
	هذا	-	هو	ن	زيد	ن	∅	∅	∅
أمس	الدار	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
هنا	منطلق	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
في الدار	الدار	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	ساكنة	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	موجودا	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	ههنا	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	متادبا	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	منطلق	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	الدار	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	معكم	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
اليوم	نازلا	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
غدا	منطلقين	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	منطلق	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	منطلقا	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	المنطلق	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل
	رجل	-	في	←	أنا (أنت، أنت، هو الخ)	→	∅	∅	ظل

وقد اختصر الأستاذ الحاج صالح كل البنى اللغوية الممكنة في هاتين الصيغتين الصورييتين.



لعلّه من المناسب أن أدرج من جديد تحليل نص (مستوى الخطاب) قام الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بتحليله رفقة تلاميذه في الجامعة، وقدمه بعد ذلك في إحدى محاضراته. وهذا النص مأخوذ من كتاب السنة الثالثة ابتدائي، وقد تناولته في بحث الماجستير، وعنوانه: (مباراة في كرة القدم) و نصه كما يلي:

« شاهدت يوم الأحد الماضي مباراة في كرة القدم بين فريق مدرستنا وفريق المدرسة المجاورة في ملعب حينّا عند الموعد المحدّد دخل الفريقان إلى أرض الملعب، فوقف المتفرجون و صفقوا لهم، وأقبل الحكم حاملا



ب	مفعول معه
	← [بعد مدة من اللعب] ← [قام فريق المدرسة المجاورة بهجوم على مرمى فريقنا] ←
	← [2ك=ظاء=زطاء] ← [3ك=ع 1م+2م+ج3م] ←
	← [وقف المتفرجون] ← [من تلاميذ تلك المدرسة] ← [يشجعون فريقهم على تسجيل هدف] ←
	← [ع 1م] ← [1ك=ز] ← [ح 1ك=ع 1م+2م+3م] ←
	← [لكن فريقنا دافع بقوة] ← [و أبعد الكرة عن المرمى] ← [و هكذا] ← [انتهى الشوط الأول بتعادل الفريقين] ←
	← [ع 1م+ع 1م+2م+3م] ← [ح 1ك=ع 1م+2م+3م] ← [ع 2م] ← [ع 2م+ع 2م] ←

و يمكن تحليل هذا النص عن طريق الصيغة النمطية (معادلة التراكيب العربية) في شكل مصفوفة لغوية كما يلي<sup>1</sup>:

ع = العامل التركيبي	م = المعمول الأول	م = المعمول الثاني	خ = المخصص
1	مت [يوم الأحد الماضي]	مباراة	في كرة القدم بين فريق مدرستنا و فريق المدرسة المجاورة في ملعب حيناً
2	كل لاعب	مكانه	∅
3	الحكم	الكرة [وسط الملعب]	∅
4	∅	عن بداية المباراة	∅
5	الفريقان	إلى أرض الملعب [فوقف المتفرجون و صفقوا لهم و أقبل الحكم حاملاً الكرة في يده]	→ [عند الموعد المحدد]

<sup>1</sup> - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 184-185.

6	بدأ	اللاعبون	يجرون و راء الكرة	يدفعها لاعب برجله و يضربها آخر برأسه فتصعد إلى السماء	∅
			ع م 1+∅خ		
7	قام	فريق المدرسة [المجاورة]	بهجوم على مرمى فريقنا	→ [بعد مدة من اللعب]	
8	وقف	المتفرجون [من تلاميذ تلك المدرسة]			∅
9	يشجع	نون	فريقهم	على تسجيل هدف	
10	لكن	فريق [نا]			∅
11	دافع		بقوة		∅
12	/و/ أبعاد		الكرة	عن المرمى	
12	/و هكذا/ انتهى	الشوط [الأول]		بتعادل الفريقين	

و يمكن تحليله بالاعتماد على معادلة التراكيب العربية في شكل خوارزميات أو نماذج شجرية ( Modèles Arboretum)، كما يفعله تشومسكي والحاسوبيون<sup>1</sup>.

### 2.2.1- الأصل والفرع:

تعتبر فكرة الأصل والفرع فكرة رياضية بحتة تقوم على فكرة بسيطة، أن كل مجموعة من المتجانسات ترجع إلى أصل واحد<sup>2</sup>، فأصل الشيء هو الثابت المستمر وليس فيه زيادة، وإذا ما زدنا فيه أصبح ذلك الأصل بعد الزيادة فرعاً، والزيادة لا تأخذ فقط ما يقع في الذهن زيادة إيجابية (س+أصل، أو أصل+س)، وإنما قد تكون سلبية أحياناً والزيادة عموماً هي عملية تحويلية<sup>3</sup>. والأصل يرتبط مع فروع بعلاقة الاحتياج أو الافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجرة إلى جذرها، والأصل بهذا المعنى يدل على الثبوت والرّسوخ والبقاء، في حين تفتقر فروعاً لمثل هذه الخصائص في الغالب فتتجدد وتتعدّد وتتغيّر<sup>4</sup>، ويربط النّحاة بين الأصل الواحد وفروعه، بقياس شكلي يسوّغون به إلحاق الفروع بالأصل الواحد، ويخصّون الأصل بمزية لا يمكن أن تدركها كل فروع المتفرّعة عليه فتتجلّ الظاهرة الواحدة إلى درجات ومراتب، ويذكر الدكتور حسن خميس الملخ أن هذا المفهوم (الأصل والفرع) مرّ

<sup>1</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 185، وينظر: مبادئ في اللسانيات، ص 148-149.

<sup>2</sup> - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 131.

<sup>3</sup> - الحذف النحوي عند سيويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، ص 11.

<sup>4</sup> - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 75.

بمراحلتين، فكان في الأولى مصطلحًا بارزًا من مصطلحات النحو، وأضحى في الثانية مفهومًا أساسيًا في علم أصول النحو دون أن يتغيّر لفظه بل بقي ثابتًا، استوعب ما طرأ عليه من دلالات في النحو وأصوله<sup>1</sup>.

ومفهوم الأصل والفرع كما يقول الحاج صالح فكرة لم ينتبه إليها الدارسون المحدثون، وهو مفهوم تفرعي على الأصول، وهو فكرة فقهية في الأساس ولكنه عند النحاة أعمق، وهو مبني على مفاهيم رياضية أخرى في غاية الدقة والضبط والتناسق كمفهومي (الأنماط والمثل)، وهي مفاهيم يُبنى عليها النحو العربي، وكل علوم اللغة المرتبطة بالحدود الإجرائية ذات الطبيعة الرياضية التجريدية، تنفرع هذه المثل والأنماط إلى فروع، ويعتبر أهم هذه المثل وأعرقها (الموازن الصرفية)، ولم ينتبه الدارسون كذلك إلى وجود هذا النظام (نظام المثل) في المستويات العليا (حد الاسم وحد الفعل، ثم الحدود الأخرى)<sup>2</sup>.

إنّ فكرة الأصل تمتد لتشمل كلّ أنواع النحو ومستوياته فكّل ظاهرة نحوية متجانسة ترجع إلى أصل واحد فالعمل التحوي له أصل واحد، والإعراب له أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب نحوي قاعدة عامة واحدة تسمى أصل القاعدة، وللكلمة (اسم وفعل وحرف) أصل مجرد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل واحد يربط أجزاءها، وللأدوات النحوية المتجانسة أصل واحد يسمى أصل الباب، وأصل دلالة الكلمة على مدلولها التجرد من العلامة الخطية واللفظية... إلخ<sup>3</sup>.

فعلى سبيل المثال يعتبر النحاة (الفعل هو الأصل في العمل وكلّ ما سواه محمول عليه ومشبه به)، فهو يرفع الفاعل بحق الأصل، أما إذا عمل الاسم أو الحرف فلعله لحقتها وهي مشابهة الفعل بوجه من الوجوه<sup>4</sup>، لذلك يقوا ابن يعيش في شرح المفصل: «أصل العمل إنّما هو الأفعال وإذا عُلم ذلك، فليُعلم أنّ الفروع أبدأً تنحط على درجات الأصول ولما كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال، كانت أضعف منها في العمل، والذي يؤيد ذلك أنك تقول: "زيدٌ ضاربٌ عمرًا" و"زيدٌ ضاربٌ لعمرو"، فتكون مخبرًا بين أن تعديبه بنفسه، وبين أن تعديبه بحرف الجر لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: "ضربتُ لزيدٍ"<sup>5</sup>.

وكذلك أصل الإعراب للاسم كما يذهب البصريون، فالمعرب هو الاسم والفعل فرع عليه، وقال الكوفيون أنّ المضارع أصل في الإعراب أيضًا<sup>6</sup>، وهذا ربّما يفسّر تسمية المضارع لمشابهته الاسم في عدّة أوجه، منها الشكّل والإعراب أيضًا.

<sup>1</sup> - نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص71.

<sup>2</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص75، وللاطلاع أكثر على المسألة، ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص71-130.

<sup>3</sup> - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص130-131.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص80-81.

<sup>5</sup> - شرح المفصل، ج6، ص78.

<sup>6</sup> - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص83.



وبعد أن أجمع جمهور النحاة على أهلية الاسم لأصل الإعراب، قبلوا بأن يكون الفعل المضارع فرعاً عليه، وذلك لتشاركه مع الأسماء في ثلاث خصال<sup>1</sup>:

- فيها شياع وعموم ثم تختص للحال والاستقبال.

- تدخل عليها لام الابتداء، نحو "إنّ زيداً ليخرج كلّ صباح".

- قد تشغل موقع الاسم، نحو: "مررت برجل يخطب أو خاطب".

وفي المقابل يعلل النحاة وجود بعض الأسماء المبنية لمشابتها بعض المبنيات، وما شابه شيئاً أُعطي حكمه، كما أعطوا الأفعال أصل البناء، وقد ذهب بعض من الكوفيين إلى أنّ الأصل فيها الإعراب وكذلك البناء<sup>2</sup>.

كما أنّ الزمن الحاضر أصل والماضي فرع عليه والمفرد أصل والجمع فرع عليه<sup>3</sup>، حيث يذكر سيبويه في الكتاب: «وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكّر، لأنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختص بعد ذلك (علامات التأنيث)، فكل مؤنث شيء والشيء يذكّر، فالتذكير أوّل وهو أشدّ تمكّناً، كما أنّ النكرة أشدّ تمكّناً من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثم تعرّف، فالتذكير قبل وهو أشدّ تمكّناً عندهم، فالأوّل أشدّ تمكّناً عندهم، فالنكرة تعرفه بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علماً والشيء يختص بالتأنيث، فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة»<sup>4</sup>.

والجملة التي تتألف من عنصرين هي الأصل، فيحملون عليها جملاً أخرى تكون فيها الزيادة بالنسبة للجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل النواة بالزوائد، فالمفرد أصل المثني والجمع فرع عليه (علامات التثنية وعلامات الجمع) والمكبر أصل والمصغر فرع عليه والجملة المبنية للفاعل أصل للجملة المبنية للمفعول، وقد اعتبر تشومسكي الجملة المبنية للفاعل نواة ومنطلقاً للتفريع، فالأصل عند النحاة هو ما يُبنى عليه ولا يُبنى على غيره، ولا يحتاج إلى علامة تميّزه على غيره فله العلامة العدمية (marque zero)<sup>5</sup>.

هذا وتعتبر قضية العلامة من المسائل اللافتة في قضايا الأصل والفرع، فيكاد النحاة يجمعون على أنّ الفروع هي التي تحتاج إلى علامات تميّزها، والأصول لا تحتاج لهذه العلامات لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 83-84.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 38-84.

<sup>3</sup> - النحو العربي والدرس الحديث، ص 144.

<sup>4</sup> - الكتاب، ج 3، ص 241-242.

<sup>5</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 76، وينظر: مجلة اللسانيات، العدد: 6، ص 71-72.

والعلامة تخصيص والعام أصل للخاص، وهي طارئة والعام أصل للطارئ، والعلامة تجعل اللفظ مركبًا والبسيط المجرد أصل للمركب...<sup>1</sup>

### 3.2.1- مفهوم الاستقامة والإحالة:

يقول سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة: «فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب:

فأما المستقيم الحسن، فولك: أتيتك أمس وسأتيك غدًا.

وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا وسأتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب، فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيد رأيت وكى زيدًا يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس».<sup>2</sup>

يقول الحاج صالح: «فسيبويه على إثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الرجعة للفظ والسلامة الرجعة للمعنى (المستقيم المحال)، ثم ميّز أيضًا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميّز لغة عن لغة) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم) مستقيم حسن، فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

مستقيم حسن (Grammatical et Acceptable) ← سليم في الاستعمال والقياس.

مستقيم قبيح (Grammatical mais non Acceptable) ← سليم في القياس قبيح في الاستعمال.

مستقيم محال (Grammatical et Asémaantique) ← سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى»<sup>3</sup>.

فاللفظ إذا حُدّد وفُسّر باللجوء للمعنى فهو تفسير معنوي، وإذا كان التفسير بالاعتماد على اللفظ دون المعنى فهو تحليل نحوي، والخلط بينهما يعتبر خطأً بل وتقصيرًا<sup>4</sup>، وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنه ما دلّ على حدث وزمان

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 85-86.

<sup>2</sup> - الكتاب، ج 1، ص 49، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديث، ص 71، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 218.

<sup>3</sup> المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، 378-379، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 218.

<sup>4</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديث، ص 71.

فهذا تحديد على المعنى، أما التحديد على اللفظ، فهو ما تدخل عليه زوائد معيّنة مثل (قد، السين، ويصل به الضمير في بعض صيغته)<sup>1</sup>، يقول الحاج صالح: «وقد بنى على ذلك النحاة أن اللفظ هو الأول لأنه هو المتبادر للذهن أولاً ثم يفهم منه المعنى، ويترتب على ذلك أن الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو الأصل»<sup>2</sup>.

#### 4.2.1- مفهوم الانفراد وحد اللفظة:

ينطلق النحاة من الاسم المفرد في تحليل اللغة العربية، لأنه التّواة والأصل وأطلق عليه الخليل الاسم المظهر، ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلة، وأطلق عليه ابن يعيش والإسترابادي مصطاح اللفظة، وترجمها عبد الرحمان الحاج صالح<sup>3</sup> Lexie، وينقل الحاج صالح كلاماً للخليل على لسان تلميذه سيبويه يقول فيه: "وأنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً لأنّ المظهر يسكت عنده وليس شيء قبله، ولا يلحق به شيء"، الذي يسكت عنده وليس شيء قبله هو الاسم الذي (ينفصل ويتدئ)، وبالفعل كان المنطلق عندهم كل ما ينفصل ويتدئ وهي صفة الانفراد، ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرّع عليه، ولذا وجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به ممّا ينفصل ويتدئ (=ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية<sup>4</sup>.

إنّ مستوى اللفظة لم تعرفه البنيوية الأوروبية خاصة، فهي ترى في الوحدة الدالة أو المورفيم هو ما يشكّل جزءاً أو قطعة من الكلام ولها حدود يميناً وشمالاً، وإذا زيد على ذلك أصبحت مورفيمًا، أمّا في العربية فالوحدة الدالة كالاسم والفعل قد يكونان يشكّلان مفردة، مثل كلمة "كتاب" أو على شكل هذه المفردة مع ما يدخل عليها لزيادة تحديد معناها كتخصيصه مثلاً ب: (أل التعريف)، "الكتاب"، أو الإضافة، "كتاب علي" أو الصّفة، "كتاب مفيد" أو الجر "بالكتاب" فهذه الوحدات عند العرب وحدات دالة متكافئة، وهم ينطلقون من أنّ هذه الزوائد لا تُغيّر الحكم، فالاسم يبقى اسماً والفعل يبقى فعلاً وهما يكونان وحدة رغم هذه الزيادة، وهذه الوحدات مع الزوائد تكوّن الجمل، وهذا يعني أنّ الجملة العربية لا تتكوّن من مورفيمات فقط بل مجموعات مورفيمية<sup>5</sup>، وهذا يعني أنّ المفردة قد تكون مورفيمًا واحدًا (عنصر واحد)، وقد تكون أكثر من مورفيم واحد (مجموعة)، كالمضاف والمضاف إليه، الصّفة والموصوف، وقد يذكر للاسم أكثر من صفة في الكلام، فهذا الاسم مع صفاته إن كانت في خطّ واحد فإنّه يمثّل وحدة عند العرب، وقد تفتنّ البنيويون الأمريكيون لذلك مثبتين ذلك في تحليلهم إلى المكونات القريبة Immediat Constuents Analysis، وتبعهم

<sup>1</sup> - ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات الحالية في العالم العربي، ص 379.

<sup>2</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 219، وينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التحوي باللسانيات الحديثة، ص 71 وينظر: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ص 4.

<sup>3</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 72، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 219.

<sup>4</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 219.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 72-73.

تشومسكي بعد ذلك، فحاول أن يصوغ ذلك على شكل شجرة، وأقرب نظرية في هذا الجانب نظرية الفرنسي جان كانيوبين الفرنسي المسماة بنظرية الوساطة<sup>1</sup>.

والانفصال والابتداء حسب الحاج صالح يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق البحث من اللفظ أولاً ولا يحتاج أن يفترض أي افتراض، كما يفعل ذلك التوليدون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها كما هو معلوم<sup>2</sup>، فهذا المنطلق هو عبارة عن وحدة لفظية (Unnité communicationnelle)، لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة، وعلى هذا فهي تحتل مكاناً يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة<sup>3</sup>، فهي تحتل موقعاً وسطاً فتحليل النظرية الخليلية (يتوسط بين الكلم المفردة ومستوى التركيب)، وهو تحليل انفرد به الخليل وصحبه، وطوّرت النظرية الخليلية بواسطة مفهوم (اللفظة) التي تحدد وفق مفهوم الاستقامة والإحالة وحدها وهو قابلية الانفرد وفق مبدأ الانفصال والابتداء وهي في الوقت نفسه (وحدة إفادية)، لأنها قد تكون جملة مفيدة في الكلام الحقيقي (المستعمل المتداول)، ولذا فهي كما ذكرنا تحتل موقعاً متوسطاً بين اللفظ والمعنى في النظرية الخليلية الحديثة<sup>4</sup>.

إنّ اللفظة من هذا المنطلق في النظرية الخليلية الحديثة، عمادها الأساس الوقف والابتداء، فهي أقل ما ينطق به وينفصل، ويسكت عنه ولا يلحق به شيء، أو يبتدىء فلا يسبقه شيء، فما ينفرد وينطلق أو ما ينفصل ويبتدىء هو صفة الانفرد، ومن الألفاظ ما ينفصل ويبتدىء مثل: "الرئيس" نحو: جاء الرئيس، ومنها ما لا ينفصل ولا يبتدىء، مثل ضمير (تاء الفاعل) و(نا) "المضاف إليه"، كقولنا: "خرجت، كتابنا"، ومنها ما لا يبتدىء ولا ينفصل كحرف الجر في قولنا: "في التأني السلامة"<sup>5</sup>، ويحمل النحاة اللفظة على غيرها من المثل والنماذج، فتتفرع إلى لفظات لفظات هي نظائر للنواة، ولكنها أوسع منها من خلال تعاقب زيادات قبلية وبعديّة عليها، دون أن تفقد وحدتها أو تنفرد فيها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة (أي قطعة واحدة)، ويسمى النحويون هذه القابلية للزيادة يميناً وشمالاً التمكن، وله درجات<sup>6</sup>:

- التمكن الأمكن، وهو الذي يحمل معناه بداخله وليس في حاجة إلى غيره، ويتمثل في اسم الجنس المتصرف كرجل وفرس وشجرة.

- التمكن غير الأمكن، ويتمثل تحديداً في الممنوع من الصرف.

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص73.

<sup>2</sup> - ينظر: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات الحالية في العالم العربي، ص379-380، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219.

<sup>3</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219.

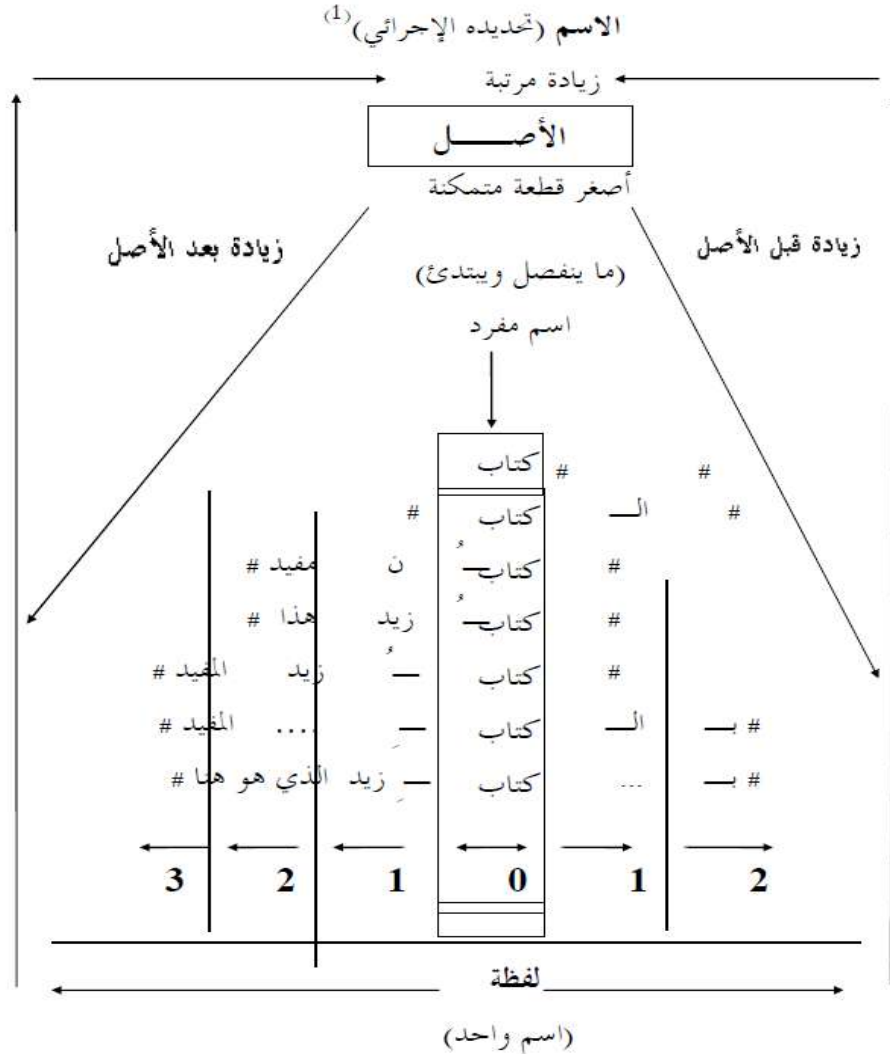
<sup>4</sup> - ينظر: العامل النحوي وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو، ص34.

<sup>5</sup> - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج ليرط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص72، وينظر: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ص5.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص73.

- غير المتكّن ولا أمكن، ويتمثّل في الاسم المبني.

وانطلاقاً من هذا التّصوّر للفظّة حددها الحاج صالح إجرائياً في الشّكل التالي<sup>1</sup>:



ومن التّحديد الإجرائي للاسم يتبين ما يلي:

- التّحويل بالزيادة يحدّد الوحدات في التّظرية الخليلية.

- كل العمليات المحمّولة بعضها على بعض بعمليات التّحويل هي نظائر للتّواة، من حيث إنّها وحدات تنفرد أولاً ومفترّعة عنها بالزيادة ثانياً.

- الوحدات المحمّولة بعضها على بعض مجموعة ذات بنية تسمّى في الاصطلاح الرّياضي بالزّمرة Structure de groupe، والعلاج الآلي للنصوص يستلزم مثل هذه الصّياغات الرّياضيّة التي على شكل خوارزميات algorithmes<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج ليرط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص74، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص220.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص75، وينظر: مجلة اللسانيات، العدد6، الجزائر، 1982م، ص79.

## 5.2.1- مفهوم الباب:

يطلق الباب أولاً على المجموعات المترتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية، مثل "ض.ر.ب) و(ر.ب.ض)، وغيرهما، وكذلك على أبنية الكلمة، أي أوزانها مثل: (باب فَعَل)، و(باب فَعُل) وغيرهما، وهذان البابان يخصان الكلمة أي المفردات<sup>1</sup>.

ويتجاوز سببويه هذا المستوى، فسمّى أنواع التراكيب أبواباً، وذلك مثل قوله: (باب حسبك)، و(باب لقيًا وحمدًا)، وقد يقصد من الفصول التي قسّم بها كتابه أبواباً، كقوله: (هذا باب ما جرى من الأمر والنهي فيه أسماء مضافة)، و(هذا باب ما يضم في الفعل)، وهذا في الجزء الأول من كتابه<sup>2</sup>.

لذلك فإن مفهوم الباب لا يخص مستوى واحد من مستويات اللغة بعينه، بل إنه يشمل اللفظ والمعنى إفراداً وتركيباً وما هو أعلى من هذه المراتب، ونسطيع القول بأنّ الباب «هو مجموعة من العناصر التي تنتمي إلى فئة، أو صنف وتجمعها بنية واحدة، وبصفة عامة يجمعها مجرى واحد من المجاري الخاصة بعناصر اللغة»<sup>3</sup>، ومنه جاء مصطلح "نحو الأبواب"، وهو اتجاه لساني يراعي تشكيل المادة التحوّية في العرض أن تكون على أبواب متعدّدة، كلّ باب يشكّل وحدة داخلية علمية تسلك فيه مسأله بمنهج علمي في ترتيبها، وتجربة التأليف في هذا الاتجاه تظهر في تقسيم المادة التحوّية في كتب النحاة على شكل أبواب، مثل: ما فعل سيبويه والمبرد وابن السراج<sup>4</sup>، ومنه كذلك ما يعرف بنحو الأحكام، ونحو الظواهر، نحو المسائل.

فسيبويه على سبيل المثال جمع مسائل الاستثناء بشكل متسلسل، فبدأ أبواب مسائل الاستثناء بقوله: (هذا باب الاستثناء، فحرف الاستثناء إلّا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلّا فغير وسوى وما جاء من الأفعال فيه معنى إلّا فلا يكون وليس وعدا وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم، فحاشى (حاشا) وخلا في بعض اللغات سائبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأوّل فالأوّل)<sup>5</sup>.

وقد استعرض سيبويه أدوات الاستثناء وقسمها إلى أصل كلّي وهي (إلّا)، وفروع فيها معنى إلّا تأتي أسماءً وأفعالاً وحروف جر، ووعد بتبيينها على الترتيب فتحدّث عن التّصّب بإلّا وجوباً ثمّ جواز الإتيان والتّصّب في الاستثناء التام المنفي، ثمّ الاستثناء المنفي، ثمّ الاستثناء المفرغ، ثمّ المتصل ثمّ المنقطع، كما تحدّث عن علامة إلّا مع غير في الاستثناء

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص318.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص318.

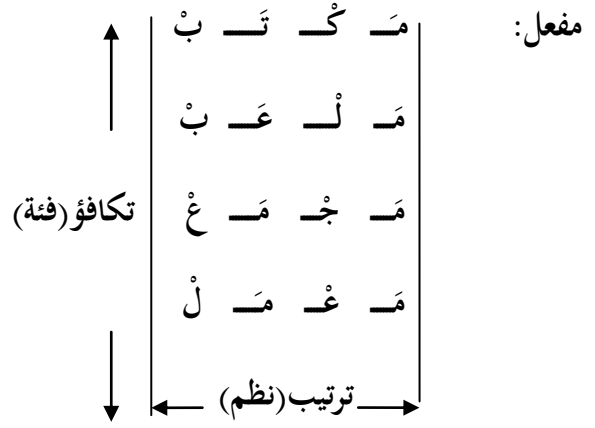
<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص318.

<sup>4</sup> - ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير: حسين خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط2015، م1، ص152.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص152.

والاستدراك، وأوضح أحكام تقدّم المستثنى وتكراره، وجواز إيلاء إلاّ الجملة الاسميّة، وشرح أحكام غير، وربط بينها وبين إلاّ في حذف المستثنى استخفافاً، كقول العرب: "ليس غير، وليس إلاّ"، ثمّ بيّن أحكام سائر الأدوات<sup>1</sup>.

ومن هذا نستنتج بأنّ الباب معنى منطقي لا مجرد جنس بالمعنى الأرسطي، وأفراد الباب تجمعها صيغة أو مجرى لا صفة فقط كما هو في الجنس<sup>2</sup>، وبهذا المعنى هو عمليّة رياضية، أطلق عليها ابن جنيّ "حمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه"<sup>3</sup>، والباب بمفهوم الحاج صالح "اعتبار شيء بشيء"، وبالمفهوم العلمي الحديث هو "تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدّي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها، وهذه البنية يستنبطها المحلل بهذا العمل، وهذا الإجراء بالذات"<sup>4</sup>، ويمكن أن نمثّل للباب بهذا الشكل البسيط المتمثّل في باب (مفعّل) ومثاله



فهذه فئة اسم المكان الثلاثي أي باب مفعّل (مثاله مفعّل):

تكايفؤ ← فئة + ترتيب (أو نظم) = فئة اسم المكان - باب مفعّل ومثاله مفعّل.

ويعتبر الحاج صالح مفهوم وزن الكلمة ليس معروفاً عند اللسانيين الغربيين، وإن تعرّف عليه بعضهم فعن طريق المستشرقين عن بنية العربيّة، وقد أخذ هؤلاء ذلك عن النحاة العرب، أمّا من درس النحو العربي التقليدي فهو غالباً يجهل أمرين اثنين هامّين:

أ- أنّ مفهوم المثال مفهوم منطقي رياضي محض، وهذا مخالف تماماً للمنطق غير الرياضي (غير اللوجسטיقي).

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، ص 152.

<sup>2</sup> - الاتجاه التوافقي، ص 141.

<sup>3</sup> - الخصائص، ج 1، ص 213.

<sup>4</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 318.



ب- المثال غير منحصر في مستوى المفردات (الأوزان الصرفية)، بل يتجاوزها إلى التركيب الذي له مثله وليست الترتيبات المختلفة (فعل فاعل مفعول)، (مبتدأ خبر) كما يعتقد الحسويون، بل هي مثل أكثر تجريدًا، فللجمل المفيدة بُنى لا تتمثل في ترتيب عناصرها، بل في مثال اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي<sup>1</sup>.

ثانيًا: الأهداف الإستراتيجية العلمية والحضارية للنظرية الخليلية الحديثة:

لا يمكن أن نتصور في عصر العولمة والانفتاح الثقافي والحضاري في المعمورة أن يكون هدف النظرية الخليلية الحديثة إعادة قراءة التراث اللغوي الحقيقي بالقراءة (الأصيل) وإحيائه فقط، بل إنّ أهدافها أبعد من ذلك تتعدّي القطر العربي إلى العالمية، فلا نشك أنّ تمكين هذا التراث اللغوي بكلّ مكوناته يحقق أهدافًا إستراتيجية بعيدة المدى لهذا التراث واللغة العربية وللعرب والمسلمين، فتسليط الضوء عليه وإظهار مميزات الأصالة والعمق والتفكير الرياضي العميق والطابع التجريدي الرياضي والبرهنة على ذلك بأسلوب علمي منهجي مقنع، من شأنه أن يُعلم هذا التراث فيصبح تأثيره ذا بعد علمي، ما يحقق مكاسب بعيدة المدى للأمة العربية والإسلامية، ويمكن اللغة العربية والتحو العربي، بل وكل ما يتعلق بهما، وفي هذا الباب يأتي ما يسمّى بحوسبة اللغة العربية والتراث، والإنترنت العربي، وعولمة التراث العربي، وعولمة اللغة العربية، ولا نشكّ مطلقًا في جدارة هذا التراث بكلّ مكوناته بعد أن يخضع للتّحقيق العلمي الدقيق من أن يلج العولمة، بل ويتبوأ فيها مقعدًا متقدمًا جدًّا، ويمكن أن نجمل هذه الأهداف في النقاط التالية:

1.2- إعادة الاعتبار لما أبدعه اللغويون العرب الأوّلون وتسليط الضوء عليه: إنّ من أهم الأهداف التي سعى صاحب هذه النظرية إلى تحقيقها هو إعادة الاعتبار لتراث فطاحل النّحاة واللّغويين ليس في المستوى التركيبي فقط، بل يتعداه إلى كل مستويات اللغة المعروفة، وقد ذكّرتُ في بداية هذا البحث أنّ لمصطلح النّحو دلالاته أوسع ممّا علق بالأذهان فهو مفهوم عام لكلّ المستويات، فعندما نتحدّث عن رواد التراث كالحليل وسيبويه وابن جنّي والجرجاني والسكاكي والجاحظ، فهؤلاء درسوا مجتمعين كلّ جوانب اللغة العربية المعروفة وأبدعوا فيها بإجماع الباحثين، وكان من شعارات صاحب هذه النظرية أنّ "هناك تراث وتراث\*" و"لا يكون التراث العلمي عبر الزّمان كلاً منسجماً" وتعال نحبي تراث الخليل"، وفي هذا السّياق يرى محمّد صاري أنّ النظرية الخليلية توجّهت إلى قراءة التراث اللّغوي العربي الأصيل والبحث عن خباياه وليس ذلك حبًّا في القدم في ذاته بدافع الحنين ولا محافظة من أجل المحافظة، ولكن بغية التّنبية إلى الطّفرة التّلقائية المفاجئة\* التي أحدثها هؤلاء الأفاضل (سيبويه وشيوخه وتلاميذه) وخاصّة أستاذه الخليل في تاريخ علوم اللّسان بعد أن تحامل عليهم كثير من الدّارسين الذين تأثّروا بالنّظريات اللّسانية الغربيّة<sup>2</sup>، ويُرجع الحاج صالح

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1 ص 320-321.

\* - هذا الشّعار أساسي وفارق في نظرة الحاج صالح للتراث اللغوي العربي والتحو خاصة، وهو يظهر نظرة نقدية إستراتيجية ثابتة لصاحب هذه النظرية وهو لا يحتاج إلى شرح فقد تمّ الإشارة إليه في هذا البحث.

\* - مصطلح مفاجئة يستعمله الحاج صالح للدلالة على ما كان يصير عليه ويبرهن على صحته أنّ التراث التحو العربي (الأصيل) نظرًا للظروف التي نشأ فيها والزمان الضيق التي بُني فيه صرح التحو العربي حيث ولد ناضجًا إن صحّ التعبير وهو أمر مفاجئ لهم في نفس الوقت ويشير إلى عمق تجربة أصحابه بطبيعة الحال.

<sup>2</sup> - ينظر: المفاهيم الأساسية في النظرية الخليلية الحديثة، د: محمّد صاري، ص 2.

إقصاء هؤلاء لتراث هؤلاء الفطاحل وتحاملهم عليه إلى عدم تمكنهم من التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية الحديثة على حدّ سواء، إلى الأسباب الثلاثة التالية<sup>1</sup>:

أ- المعرفة السطحية للتراث والمفاهيم العلمية الحديثة بما فيها العلوم الدقيقة وعلم المعرفة العلمية (الإبستمولوجية).

ب- استغلاق ما تركه الفطاحل من علماء الصدر الأول على أفهام الكثير من المتأخرين والمحدثين.

ج- الخضوع المطلق لما قاله الغربيون في القرن الماضي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين.

ولقد استطاع الحاج صالح رحمه الله أن يلفت الأنظار من خلال انتهاجه نهجًا تجديديًا في ضوء ما اكتشفه من رؤى ثاقبة للنحاة العرب في المسألة اللغوية بعد قراءة مستفيضة في نصوص سيويو والجرجاني والرضي الإستراباذي وابن جني مُقرًا بالأسس المنطقية الرياضياتية الحديثة، فالخليل بن أحمد الفراهيدي وهو الأب الروحي للفكر النحوي العربي إن صحّ التعبير يعتمد في كلّ تحليلاته وآرائه على تفكير علمي رياضي صرف كما سبق التذكير، وقد تعدّى تفكيره في القياس مثلاً من القياس الشّمولي كما يسمّيه ابن تيمية (اندراج شيء في شيء) إلى القياس التمثيلي (حمل الشيء على الشيء) وهو قياس عربي أصيل (خالص) ولا نظير له في المنطق القديم، يضاف إلى ذلك مفاهيم أخرى كالزّمرة<sup>2</sup> والباب والمثال والجذر والعامل وغيرها من المفاهيم.

إنّ اكتشاف النظرية العلمية للبحث اللغوي عند العلماء العرب من أهم الأهداف وأنفعها، وقد شجّع الكثير من الباحثين الشباب وشحذ همهم لمزيد من الاطلاع بل والتعمق في التراث اللغوي العربي (النظرية الخليلية القديمة) من أجل إعادة صياغتها صياغة علمية مبتكرة<sup>3</sup> تعيد ذلك المجد التليد وتحاول إلباسه للبحث اللساني العربي الحديث والمعاصر، وبهذا المفهوم جمعت النظرية الخليلية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة، فالإصالة لأنّها امتداد لذلك الفكر اللغوي النحوي الأصيل، والمعاصرة لأنّها تتكلّم بلغة هذا الزّمان وتستثمر كلّ الإمكانيات المتاحة التي ترمز لتطور هذا الزّمان ورقية ما يتيح عصرنه ذلك التراث ونشره وتمكينه وحتىّ مقارنته بالنظريات اللسانية الحديثة.

إنّ الحاج صالح بيّن طيلة مسيرته الحافلة أنّ التراث اللغوي العربي والنحوي خاصّة وعكس ما يتصوّر كثير من الدّارسين فاق في تحليلاته وعمق تفكيره الذي أسّس على فكر منطقي رياضي أحدث ما توصلت إليه النظريات اللسانية الحديثة، فهو لا يقارن مثلاً بالبنويّة التي سلبت العقول والأذهان وفاق التوليدية التحويلية في كثير من تحليلاتها وكذلك الوظيفية في شقّه البلاغي الدّلالي كما فعل الجرجاني والسكّاكي والجاحظ، إنّ مثل هذا التراث الزّاهر والعظيم لا يُقدّر بثمن يجب أن تصوّب الأبحاث حوله والاسفاده من أفكاره وتحليلاته، ما يثري اللسانيات نفسها ويدفعها قدمًا إلى

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص45.

<sup>2</sup> - ينظر: الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية، ص60-61.

<sup>3</sup> - ينظر: العامل النحوي وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو، ص56.

الأمام، ولو" أنّ أهل الغرب انتبهوا إلى نظرية العرب في اللغويات العامة عند نقلهم لعلومهم في فجر النهضة لكانت اللسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلا بعد أمد"1.

إنّ هذا السلوك الذي تقوم به النظرية الخليلية هو في الحقيقة إبراز للسانيات العربية الحقيقية بالدراسة والتعريف بها، والكشف عن أصول ومفاهيم ومناهج التفكير اللغوي والتحوي في دراسة اللغة العربية عند القدماء، وجمع شتات ما تفرّق منه وصياغته صياغة جديدة، "وليس ذلك بالأمر اليسير لأنّ إعادة قراءة التراث واستثماره على أحسن وجه في شتى الميادين العلميّة والمدنية يتطلّب التعمّق في فهم التراث من جهة والاطّلاع المستمر(المواكبة) على آخر ما توصلت إليه البحوث اللسانية الحديثة في شتى أنحاء العالم من جهة أخرى"2.

إن فكرة تسويق أفكار من زمن قديم في زمن متسارع ليس من الغريب أن يلقي أصحابه معارضة بل ومقاومة في بعض الأحيان، فكيف في عصر لسانيات دي سوسير التي تؤمن بالوصف الآني ولا تعترف بالمعيار أن تلقى رواجاً أفكاراً عُرفت وأُلبست بأنّها معيارية وفلسفية وعمادها التأويل والتقدير والصّعوبة والتعقيد؟ لقد سعى الخليليون إلى إبراز أصالة التراث ودقّة تحليلاته وعمقها وإظهار تفوّقها خاصّة على البنيوية، ولقد كان الزّمن حاسماً في إظهار قصور هذه الأخيرة وإدراك قيمة التراث فحدث المراجعات، ولم نعد نسمع في هذا الزّمن بالذات عبارات الإقصاء والحطّ من قيمة التراث كما كان ذلك في السّابق خاصّة في بدايات دخول اللسانيات للثقافة العربية، إنّ مآلات الأمور ومخرجات النظريات اللسانية الحديثة والمعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشكّ قيمة التراث اللغوي العربي العلميّة، بل وتفوّقه على أرقى ما توصلت إليه هذه النظريات، ولا جرم من القول إنّ النظرة إلى التراث اللغوي العربي واللسانيات تغيّرت من النفور والجفاء والتّضاد إلى التّكامل، وربّما إلى شكل من الاندماج والالتقاء، ما يؤكّد رجاحة الموقف الذي اتّخذه الحاج صالح منذ السّتينيات من القرن الماضي وأصبحت واقعاً لا نقاش فيه.

2.2- إثبات أصالة التراث اللغوي العربي والتّعريف به وبعلمائه: سعى الحاج صالح جاهداً من أجل إثبات أصالة التراث العربي وليس كلّ التراث كما يفعل المتعصّبون، فهو يعترف بأنّ هناك تراث وتراث، وهذه من العلامات الفارقة في طبيعة قراءة الحاج صالح لهذا التراث التي تختلف اختلافاً جذرياً عن أغلب دراسات التراث التي تسوّي بين أفكار الخليل وسيبويه بأفكار ابن مالك والسيوطي وابن هشام، لقد ميّز الحاج صالح تمييزاً حاسماً بين الرّعيّل الأوّل الذين يمثلون أصالة التّحو ورووعته، وبين المتأخّرين الذين بسّطوا التّحو وجعلوه مجرّد حركة إعرابية فوق هذه الكلمة أو تلك، ومنذ ذلك الحين أصبح التّحو العربي يدور في حلقة مفرغة لم يستطع الخروج منها أبداً.

1 - مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص36.

2 - ينظر: العامل التحوي وتعليمية التحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية التحو، ص58.

إنّ التراث الأصيل الذي يتحدّث عنه صاحب النظرية الخليلية الحديثة- كما سبق التذكير- ينحصر بالأساس في القرون الأربعة الأولى للهجرة مع استثناءات بسيطة لبعض التحويين واللغويين الذين ظهروا في وقت متأخر نسبياً على غرار الإشادة بتراث الرضي الإستراباذي والسّهيلي، يقول الباحث عبد الكريم جيدور: «لا شك أنّ النظرية الخليلية تعيد بجهودها المتواصلة إحياء الإنجازات الكبيرة لعابرة النحو واللغة العرب، إلاّ أنّها تفعل ذلك متحلية بروح العلم وموضوعيته متجنبة إسهال المديح والتقريظ المفرط... يظهر الخليل بن أحمد شخصية فوق العادة في النظرية الخليلية، وقد نُسبت النظرية كلّها إليه، ويليه مباشرة سيبويه، أمّا المفاجأة الأكبر فهي الشخصية الثالثة، لأنّها شخصية علمية مغمورة بعض الشيء في التراث اللغوي العربي، ومتأخّرة في الزمان على الخليل وسيبويه وما تلك الشخصية المهمة إلاّ العالم الفذ رضي الدين الإستراباذي»<sup>1</sup>. ولقد امتاز الرضي باستقلالية في الرأي وحرية في الفكر فلم يكن متحيزاً ولا متعصباً لمذهب نحوي معيّن لأحد ممّا سبقوه، وعلى ميله الغالب إلى البصريين، إلاّ أنّه يختار أحياناً بعض الآراء الكوفية ويدافع عنها منفرداً ببعض آرائه الخاصة، يمتاز تفكيره بجانب قويّ من التجريد والعمق الشّديد في تحليل بعض المسائل النحوية المعقّدة، وهو من هذه الجهة يشبه الخليل أكثر من أي أحد قبله.<sup>2</sup>

إنّ الأصالة بهذا المفهوم هي سلوك أتبعه الرعيل الأول من النّحاة ومن اقتفى أثرهم من المتأخّرين، ولكنّه لا يرتبط بطبيعة الحال بفترة زمنية محدّدة، وبإمكان الباحث في هذا الزمان أن يكون باحثاً أصيلاً، لأنّ الأصيل هو المبدع الذي يأتي بالجديد ولم يسبقه إليه غيره مهما كان الزمن الذي يعيش فيه، ولا يعني كذلك أن يعتمد على ما يصنعه هو بنفسه فقط، لأنّ ذلك غير ممكن أبداً، فالبشرية لا ترتقي في العلوم إذا لم يكمل بعضها بعضاً، فالأصالة في الأخذ تتمثّل في عدم الاطمئنان مقدّماً قبل قيام الحجّة والبرهان اللذان يحلمان الإنسان ويجيرانه على تقبل آراء غيره فهذا هو موقف العالم ذي الأصالة<sup>3</sup>، ومن هذا المنطلق ليست الأصالة ضدّاً للحداثة والمعاصرة لأنّها سلوك قوامه عدم الاطمئنان للرأي أو الموقف إلاّ بالحجّة والدليل الدامغ وعدم التقليد للآخرين دون تمحيص المقلّد وإقامة الحجّة له أو عليه، ومن جهة مقابلة على الباحث أن لا يجتر أفكاراً قديمة ولا يكرّرها إلاّ إذا أثبت جدواها بالتمحيص العلمي والحجّة، ولذلك فالأصالة بمفهوم أستاذنا هي عكس التقليد تقليد القدامى من التحويين العرب القدماء خاصّة المتأخّرين أو تقليد اللسانيين الغربيين دون فهم أو تمحيص حقيقي لأفكارهم، ولقد كان من أهمّ أهداف النظرية الخليلية الحديثة إثبات أصالة التراث اللغوي العربي ودفع التّهم المغلوطة عنه بأنّه ليس فكراً عربياً خالصاً، أو أنّه متأثر بالفلسفة والمنطق وفرز هذه النظرية للتراث كما ذكرنا هو في سياق إثبات الأصالة التي هي سبب الفرز وهدفه في الوقت نفسه، كما أنّ تركيز البحث في هؤلاء الأفاضل، إنّما كان لأنّ فكرهم إلى جانب أصالته كان فكراً عبقرياً علمياً رياضياتياً عظيماً لا يضاهيه في تلك الصّفات في الدراسات اللغوية فكر آخر.

<sup>1</sup> - العامل النحوي وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو ص 61.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 61 (في الهامش).

<sup>3</sup> - ينظر: العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث النحوي باللسانيات الحديثة، ص 82.

2-3- تحويل الأوصاف والتحليلات النظرية المجردة إلى تطبيقات علمية معاصرة: لقد تميّز فكر الرّغيل الأوّل من النّحة العرب بدقّة في وصف الظّاهرة اللّغويّة وهذا أمر مهمّ جدّاً، ولكن الأهمّ هو تجريد ذلك الوصف بحيث يتضمّن مفهوم الاحتواء (احتواء أكبر عدد من الظواهر المتشابهة والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، فقلّما نجد المصطلح أو المفهوم الجامع المانع لاتّساع الظّاهرة اللّغويّة وتعقيدها)، اتّسم ذلك التجريد بالبساطة وهو أمر مهمّ كذلك في لغة العلوم فالتجريد هو "تلك القدرة على انتزاع الصّفات الجوهرية للأشياء وإعادة جمعها وتصميمها في شكل مبسّط جدّاً وينطبق هذا الأمر على العناصر الماديّة(الواقعيّة) والمعنويّة(الافتراضيّة)"<sup>1</sup>، لقد كان الحاج صالح رحمه الله أوّل من تبه إلى الطبيعة العلميّة الرياضياتيّة التجريدية للتّفكير النّحوي العربي خاصّة عند الخليل في وقت كان يتصوّر أغلب الدّارسين أن زمان الخليل البدائي لا يمكن أن يكون فيه شيء من هذا، إنّ التّزعة الرياضياتيّة الواضحة للنّحو الخليلي كانت عاملاً حاسماً في تهدئة العقول الحامية المتحاملة على التّراث وكلّ ما يتصل بالقدم، إنّ من يلاحظ كتاب معجم العين على سبيل المثال يلاحظ مظاهر هذا الشّكل من التّفكير بوضوح لا لبس فيه، لقد بنى الخليل معجمه على فكرة استفراغ جميع التّراكيب الثنائية والثلاثيّة والرباعيّة والخماسية، لقد اعتمد الخليل في ذلك على مفاهيم رياضيّة خالصة تتمثّل في الإحصاء، الاحتمالات، قسمة التّراكيب Combinatoire، ومفهوم العاللي Factorielle، ومفهوم الزّمرة الدائريّة ومفهوم التّرتيبية، مفهوم التّكافؤ أو ما يسمّى بالإيزومورفيزم isomorphism وغيرها من المفاهيم الرياضياتيّة الدّقيقة الواضحة التي تم توضيحها علمياً في المبحث الماضي<sup>2</sup>، وهي أمور تجعل الدّراسة اللّغويّة العربيّة أقرب للعلوم التجريبيّة، وقد قدّمنا تحليلاً رياضياتياً حقيقياً حديثاً للفكرة التي بنى بها الخليل معجم العين وأحصى بها كلم اللّغة العربيّة، وذلك في المبحث الماضي من هذا المفصل تقوم على مفاهيم رياضياتيّة حديثة، مثل: (العاللي والاحتمالات والتّرتيبية وقسمة التّراكيب والقائمة والتبديلة).

إنّ الكثير من المصطلحات التي ظهرت في كتاب سيبويه وهي بطبيعة الحال ترجع في أغلبها للخليل موجودة في كتاب "الجبر والمقابلة" للخوارزمي<sup>3</sup>، لذا فإنّه من الغريب أن يظنّ فكر النّحة الأوائل مجهولاً ولا يستغلّ في التّهضة العلميّة الرّاهنة لولوج عالم الرّقمنة والعلم من أوسع أبوابه بتمكّن وجدارة، ما يُتيح تمكين التّراث اللّغوي والتّحوي العربي وكلّ ما تعلق به.

لقد أدّى اكتشاف الرّوح العلميّة للفكر التّحوي الخليلي بالحاج صالح وأتباعه والمتأثرين بنهجه إلى إعادة النّظر في تلك الأوصاف من وجهة نظر اللّسانيات الحديثة(ولقد سبق التذكير أنّ الحاج صالح نفسه قد درس الرياضيات الحديثة) وقد كانت التّنتائج مبهرة وخلاقة بكلّ ما تعنيه الكلمة من معنى، وأظهرت تلك الدّراسات أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي لم يكن رياضياً ممتازاً فحسب، بل كان سابقاً لعصره بقرون، وهو أوّل من طبّق(الرياضيات اللّغويّة)

<sup>1</sup> - العامل النّحوي وتعليميّة النّحو العربي مفهومه في النّظرية الخليليّة وتطبيقاته في تعليميّة النّحو، ص 57.

<sup>2</sup> - ينظر: ص 380-383 من هذا البحث.

<sup>3</sup> - ينظر: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص 84.

واستعمل (الجبر التركيبي) في حساب الصيغ الصرفية وتوليد البحور الشعرية، واعتماداً على هذا التفكير العلمي الدقيق تمكنت النظرية الخليلية الحديثة من صياغة معادلة التراكيب وهي صياغة علمية رياضية للتراكيب العربية<sup>1</sup>.

إنّ هذا كله مؤشّر واضح على قابلية اللغة العربية للحوسبة الآلية ليس للجانب المعجمي والصرفي، فهما يملكان ذلك من حيث طبيعتهما البنيوية، بل إنّ ذلك يتعدى إلى أعقد مستوياتها (المستوى التركيبي)، وهو أمر فريد خاصّ باللغة العربية والتفكير التحوي العربي تميّز به هؤلاء الفطاحل الذين فاقوا كلّ التوقعات في طبيعة تفكيرهم الملهم والخارق رغم بدائية العصر الذي عاشوا فيه.

2-4- عولمة التراث اللغوي العربي وتمكينه من ولوج الشبكة العنكبوتية (الإنترنت العربي): إنّ هذا الهدف إستراتيجي بالفعل ومن شأنه نشر التراث اللغوي العربي بكل معانيه الحضارية العلمية في العالم الحديث، وهو بوابة العرب الحضارية على العالم المعاصر عالم وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، ولا سبيل لذلك إلاّ باستثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة واستغلالها، وهنا يدخل مشروع حوسبة اللغة والمشروع الإستراتيجي الكبير الذي بدأه الحاج صالح المعروف "بالذخيرة اللغوية العربية" أو الإنترنت العربي.

إنّ هذا المشروع الإستراتيجي المهم والمصيري يتطلب إمكانات عظيمة وتيّات صادقة، بل وحرية قرار وهي أمور صعب توفّرها في العالم العربي خاصّة في المشاريع التي تتعدى القطر العربي الواحد إلى بقية الأقطار العربية، وهو أمر لا مفرّ منه في هذا المشروع بالذات لأنّه يشمل الأمة العربية جمعاء مشرقها ومغربها، وليس واقعياً أن يُنصّر أنّ مثل هذا المشروع ستفرش له الورود في عالم كعاملنا العربي، إنّ هذا المشروع يطرح مشكل الدعم السياسي والعمل التشاركي من مستوى مؤسّساتي عربي ووزارات التربية والتعليم العالي والثقافة، ومجامع اللغة العربية والجامعات ومهندسين في البرمجيات والإعلام الآلي ومتخصّصين في الرياضيات، "وهو إلى جانب ذلك يطرح إشكالات تقنية عميقة جدّاً فيما يخصّ حوسبة اللغة العربية والعلاج الآلي والترجمة الآلية والعلاج الصوتي للكلام"<sup>2</sup>، وهي أمور في غاية الصعوبة والتعقيد وجعلها أمراً واقعاً ليس بالأمر الهين، ربّما هو أدغاث أحلام في العالم العربي، فهذا المشروع ورغم أهميته القصوي، ولكنّ تطبيقه في العالم العربي بالذات أمر صعب بل في غاية الصعوبة، وهو أمر سيتمّ التطرّق إليه في العنصر المقبل من البحث (حوسبة اللغة العربية).

ثالثاً: جهوده النظرية الخليلية الحديثة ودورها في ترقية وعصرنة التراث اللغوي العربي والمحافظة عليه:

قام الأستاذ الحاج صالح ومن منطلق الفهم الدقيق للسانيات الحديثة، التي درسها في مهدها طالباً وأستاذاً، كما ساعده الاطلاع الواسع على التراث اللغوي العربي أن يكون ملماً بالعلمين متعمّماً فيهما، دون إعطاء حكم إلاّ عن قناعة بحجة دامغة ومبررات منهجية علمية دقيقة، وقد استطاع الحاج صالح بناء على كلّ ماتقدّم أن يقدم مفهوماً آخر

<sup>1</sup> - ينظر : العامل النحوي وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو، ص 57.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 60.



لكلّ ما تعلق بالتفكير التحويلي العربي بداية بأصوله ومروراً بمحتوى المادة اللغوية والنحوية التي جمعت في كتب التراث على غرار كتاب سيويه ومعجم العين والخصائص، وقد استطاع أن يمدّ جسراً طويلاً يربط زمنين وفكرين متباعدين ومختلفين زمان وفكر هؤلاء الأفاضل من النحاة، وبين أفكار أرقى ما أُنجز في الغرب من علماء اللغة على غرار دي سوسير، أندري مارتيني، فيرث، هاريس، تشومسكي في العصر الحديث، ولا أباغ كما ذكرت إذا قلت بأنه استطاع أن يغيّر بهذا العمل الفريد من نظرة كثير من الباحثين العرب، وربما من الغرب أيضاً للتراث اللغوي العربي الحافل، وفي هذا لإطار سأحاول أن أسلط الضوء على هذه القراءة الجديدة والمتفتحة للتراث من خلال الحديث في مسائل ذات علاقة تتعلق بترقية اللغة العربية وحوسبة التراث اللغوي العربي، ولا نريد أن نطيل الكلام في هذه المسائل لضيق المساحة.

**1.3- حوسبة اللغة:** يرى الحاج صالح بأن زليغ هاريس أستاذ تشومسكي كان أوّل من نادى بضرورة التزويج الفعلي بين علوم الحاسوب وعلوم اللسان، ثم تبعه في ذلك إنجيف (V.yngive)، وهو أحد زملاء تشومسكي، ومن ذلك الوقت اهتمّ الباحثون بالنظريات اللغوية كأساس للعلاج الآلي للغات، ورغم ما شهدته اللسانيات الرتائية أو الحاسوبية من طفرة في الوطن العربي في الآونة الأخيرة، كالتجربة الآلية أو الإصلاح الآلي للأخطاء المطبعية، وتعليم اللغات بالحاسوب، والعمل الوثائقي الآلي والتطبيق الآلي للأصوات، وهذه البحوث في رأي الحاج صالح عظيمة جداً، لكنّها تحتاج إلى عمل جبار ينتظر المهتمين بهذا الشأن، ولاختصار الوقت نبّه الحاج صالح للملاحظات التالية:<sup>1</sup>

- أنّ هذه البحوث تحتاج إلى عمل تشاركي يشمل متخصصين ينتمون إلى آفاق علمية مختلفة من قبيل البحوث التي يسميها العلماء اليوم "Interdisciplinary Research"، فالمطلوب أن يشترك في هذا العمل المهتم والمصيري مختصون في الرياضيات واللسانيات ومهندسون في الإعلام الآلي مثلاً، ولقد طبّق هذا الأمر في الجزائر، ولا بدّ أن يعمّم في كل الدول العربية.

- أنّ النظريات اللسانية الغربية غير كافية في هذا المجال، لأنّها استنبطت من اللغات الأوروبية، لهذا يجب العمل على تعريب هذا المجال انطلاقاً من اللغة العربية، وهي في نظره أرقى من نظيراتها الأوروبية كذلك.

- إنّ ما تركه النحاة شيء عظيم ومفيد جداً، يمكن البناء عليه وتطويره بالنسبة للسانيات الحاسوبية التي تعتمد على الرياضيات والمنطق الرياضي.

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص231-232.



\*- مفهوم اللسانيات الحاسوبية: اللسانيات الحاسوبية ويطلق عليها في بعض المرجع علوم اللغة الحاسوبية، هي توجه علمي جديد في الدراسات العلمية عامة والإنسانية اللغوية خاصة، ظهر هذا التوجه مع ظهور الجيل الخامس\*، فلم يعد استخدام الحاسوب حكراً على الصورة التقليدية للحاسوب، في الأعمال العامة مثل البنوك والشركات والمطارات والترفيه والتسلية، وغيرها؛ فقد دخل الحاسوب كل مجالات الحياة الخاصة قبل العامة<sup>1</sup>.

إن من شروط هذا المشروع العربي الواعد كما يقول الحاج صالح بأنه يجب أن يعتمد على مدونة كبيرة للاستعمال الحقيقي للغة العربية لتحقيق موضوعية البحث اللغوي، ولنجاحه الوضع والتوليد اللغوي بإعطاء الألفاظ الموضوعية الفرصة لدخولها بالفعل في الاستعمال وإقبال الناس عليها<sup>2</sup>، ويذكر الحاج صالح بمميزات التحليل العربي قياساً بنظيره الغربي، فإذا كان الغربي-سوى ما توصل إليه تشومسكي-جوهر هذا التحليل أفقي على خط مستقيم يراعي التسلسل فقط مع تحليل عمودي بسيط، يقوم باستبدال قطعة من أخرى دون مراعاة القرائن في بنيتها، فإن التحليل العربي أفقي وعمودي في آن واحد ويقع في محورين في نفس الوقت، فهو يراعي القرائن اللفظية التي تكتنف الوحدة وكل الوحدات التي يمكن أن تحل محلها، وبالتالي الوصول إلى مفهوم المثال أو الحد، ومنه توصلوا إلى مستوى مركزي هو اللفظة التي صنفها التحة في المستوى الصرّي والتركيبي، وإذا نزلنا درجة ندخل مستوى الكلمة وفي هذا المستوى يوجد مثل، وهي أبنية الكلمة وهي كثيرة لكنها محصورة، والغريب يقول الحاج صالح أنه لا يوجد في اللسانيات الغربية هذه المفاهيم: (المثال = الحد = البناء = الزنة)<sup>3</sup>.

إن ما ذكرناه من مفاهيم ترابعية وتناسقية تتميز بالانسجام والاتساق والتنظيم المحكم مفاهيم علمية رياضية يؤهل اللغة العربية والنحو العربي على حدّ سواء أن يلجا ميدان الحوسبة الآلية باقتدار منقطع النظير، نظراً للطبيعة العلمية العجيبة التي بنت عليها اللغة العربية في كلّ مستوياتها، وكذلك ما احتواه التفكير النحوي العربي من طبيعة رياضية وعلمية طاغية، وهو ما لا يتوقّر في نظيراتها حتى الأوروبية منها، واللغة الإنجليزية على وجه التحديد، ولكن المشكل في طبيعة العقل العربي المتخلف في العصر الحاضر لا في اللغة العربية، وهي من ذلك براء.

1.1.3- حوسبة المستوى الصوتي: لقد اهتمّ التحة العرب اهتماماً كبيراً بالمستوى الصوتي، بعكس ما يروج من إهمال هذا المستوى من طرف التحة، بل إنّ التحة العرب هم أصحاب نظرية الفونيم الحديثة الحقيقيون، وفي ذلك يقول الباحث العراقي في مجال الصوتيات قاسم البريسم: «لم تعد نظرية الفونيم بتفاصيلها التي ظهرت في الساحة اللغوية

\* - الجيل الخامس مصطلح (Fifth Generation) ظهر عام 1981م وانتهى عام 1991م، وهذا الجيل الخامس يسمّى جيل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) واختصاره (AI) وهذا الجيل كان يفكر في عمل حاسوب يحاكي الإنسان في كلّ تحركاته مهما كانت، هذا الحاسوب الذكي الذي يحاكي الإنسان يجب أن يتحرك ويتكلم وأن يسمع وأن يفهم ما يسمعه وأن يخطّط ويقرّر ويرى ما حوله ويفهمهم، ويكون خبرة هائلة في كلّ المجالات مادام الإنسان يمتلك هذه الخبرة، فلا بدّ للحواسيب أن تمتلك مثل هذه الخبرة مع الفارق الهائل بين الإنسان والحاسوب، للاطلاع ينظر: اللسانيات الحاسوبية العربية، عصام محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.1، 2018م، ص30.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص30.

<sup>2</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص151.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص88-89.

في أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين أوروبية محضة، بل إن العرب أول من قال بها، فقد أشار إليها سيويه صاحب علم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم بسط القول فيها وقّعدها من بعده ابن جني<sup>1</sup> وقد أحصى سيوية تسعة وعشرين حرفاً (صوتاً) تاماً في نظام اللغة العربية وثلاثة أصوات أو أحرف ناقصة، كما قام بتحليل مخارج الأصوات، فهي عنده ستة عشر مخرجاً ومثلها صفات<sup>2</sup>، بل إن العلماء العرب أكدوا أنّ اللغة مبنية أساساً على الصوت حيث يعرفها ابن جني بقوله: «أما حدّها فإنّها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم»<sup>3</sup>.

يعرف الحاج صالح بأنّ الصوت هو اضطراب اهتزازي للهواء بل ولكلّ مادّة، وكما ذكر علماءنا قديماً أنّ الصوت تموج الهواء، وقد ذكر ذلك ابن سينا في حديثه عن كيفية حدوث الصوت وهذه التّموجات أو الاهتزازات أو الذبذبات كما يذهب الحاج صالح يمكن رسمها فهي تتعاقب في مدرج الكلام بأنواع كثيرة منها المموج (Kymograph)، وهو عبارة على اسطوانة تدور على نفسها<sup>4</sup>، وهناك لاقطات تلتقط الصوت وتحوّله إلى ريشات ترسم تلك الاهتزازات على الاسطوانة، وقد بُدلت هذه الريشات والاسطوانة بأشعة كاثودية في آلة نسميها المهاز Oscillograph، ويستطيع المموج أو المهاز تحليل الكلام إلى مكوناته الصوتية وتتبع تحولاتها أثناء الحديث، فيمكننا من مشاهدة تحوّل الصوت الحنجري مع تحولات صوت الحياشيم والصوت الصادر من الفم، فنستطيع أن نتبيّن بدقّة متناهية اقتران هذه الأحداث الصوتية بعضها مع بعض في حدوثها أو عدم اقترانها<sup>5</sup>، وبذلك التفاعل الذي يحدث بفعل تأثير المخارج بعضها على بعض أثناء تسلسلها Corarticulation، وهذا أمر بالغ الأهمية، حيث يمكننا من تفسير ظواهر التقريب الصوتي Assimilation والإدغام والإبدال على حدّ تعبير علمائنا على أساس اختباري محض، وهذا مفيد في تعليم اللغات التي يكون فيها لتغيّر النعمة دور كبير<sup>6</sup>.

وقد حاول الحاج صالح حلّ بعض المشاكل الصوتية في معهد العلوم اللسانية والصوتية مستخدماً كثيراً من الآلات التي تتخصّص في تحليل الكلام وتركيبه وإدراكه، فضلاً عن آلات أخرى للفحص الفزيولوجي، ولرؤية ما يحدث داخل الحنجرة وداخل تجاويف الجهاز الصوتي Laryngoscope والسينما الجوفية، وهي التي تمكّننا بالأشعة السينية أن نبصر ما يحدث<sup>7</sup> داخل هذه التجويّفات من الحركات العضوية المحدثة للأصوات اللغوية.

<sup>1</sup> - علم الصوت العربي في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، ص 40.

<sup>2</sup> - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 214.

<sup>3</sup> - الخصائص، ج 1، ص 33.

<sup>4</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربي، ج 1، ص 270.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 270-271.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 271.

<sup>7</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 277، وينظر الاتجاه التوافي، ص 383.

كما استخدم آلات تقيس وترسم حركات الأوتار الصوتية وسكناها وحفقاتها Electroglossograph، والتي تقيس ضغط الهواء Manometre، أو الطاقة العضوية Electromyogram، واستخدم آلات أخرى منها آلة تقيس تمدد الأغشية المخاطية عند نطقنا بالحروف المهموسة والمجهورة<sup>1</sup>.

2.1.3- حوسبة المستوى الصرفي: يمكن استثمار الحاسبات الآلية في دراسة الصيغ والأبنية، وغير ذلك من الجوانب الصورية للغة<sup>2</sup> ولم يستعمل النحاة الصيغة بما يفيد إمكان كونها ثنائية أو ثلاثية، بل إن الصيغة عندهم تقتضي متعاقبين هما "الوزن" و"البناء"، وهذا التصور الذي جعلوا بموجبه الصيغة مشروطة بالوزن والبناء يدل على ما يوجد بينها وبين البنية من فروق، فالصيغة بهذا الاعتبار بنية أحادية لها خصائصها الإعرابية والدلالية المحددة، أما البنية فتكون أحادية وقد تتجاوز ذلك لتكون ثنائية وثلاثية<sup>3</sup>، كما أن البنية لا تتعارض مع الشكل الذي يتحول إلى تمثيل رياضي أو هندسي ذي طبيعة عقلية قوامها الترميز المجرد لعناصر المظاهر اللغوية المحسوسة، ومثال ذلك ما قدمه الخليل في معجم العين، فقد اعتمد على نسقٍ رياضيٍّ قائمٍ على قواعد الاحتمالات، فتتولد مداخل المعجم من نواحيها المختلفة، كالاتلاف والاختلاف وغير ذلك<sup>4</sup>.

وفي نفس السياق يأتي مشروع الحاج صالح الذخيرة اللغوية لترقية اللغة العربية وحوسبتها بكل مستوياتها، يقول في هذا الصدد: «وتجدر الإشارة إلى أن معهدنا يقوم منذ أكثر من عشر سنوات بإدخال أهم الآثار الأدبية والعلمية العربية في ذاكرة الرتاب، وذلك لإنجاز ما أسميناه "الذخيرة اللغوية"، وهو قاموس الجامع للألفاظ المستعملة أو التي استعملت بالفعل ووردت في النصوص القديمة أو والحديثة Thesaurus of Arabic Language، وقد تم تخزين قسط كبير من الشعر الجاهلي والشعر الإسلامي، وسنشر في الأيام المقبلة في تخزين التحف الأدبية الثرية ككتب الجاحظ وابن المقفع»<sup>5</sup>.

وقد شارك الحاج صالح أيضاً في إنجاز الرصيد اللغوي المغربي رفقه الأستاذ محمد الأخضر غزال من المغرب الشقيق الذي يهدف إلى ضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاج إليها التلميذ المغربي خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي حتى يستطيع التعبير عن أغراضه بيسر<sup>6</sup>، ولا يمكن أن ترتب المفردات التي وردت في جميع النصوص من جميع البلدان المشاركة في الترتيبات المتعددة بسياقاتها التي تعد بالآلاف، ولا أن تحصى واحدة منها إلا باللجوء إلى الحاسبات الإلكترونية<sup>7</sup>، هذا ويستطيع الرتاب (الحاسب) يقول الحاج صالح من خلال برنامج خاص أن يستخرج

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص277، وينظر: الاتجاه التوافقي، ص383.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص278.

<sup>3</sup> - الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات بحث في السمات المفهومية والخصائص الدلالية، محمد الصبحي بغزاوي، دار النهي للطباعة، صفاقس تونس، ط1، 2014م، ص87.

<sup>4</sup> - ينظر: الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ص5-6.

<sup>5</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص278-279.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص279 (هامش).

<sup>7</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص279.

بطريقة سريعة جدًا كل صيغ الكلمات التي توجد في نص ما وفي ذات الوقت المواد الأصلية التي صيغت فيها<sup>1</sup> وتجدر الإشارة يقول الحاج صالح لولا الطريقة التحليلية التي وضعها التحاة العرب (كالتمثيل للصيغ المختلفة بموازن صرفية) لما استطاع الباحثون القيام بهذا العمل<sup>2</sup>.

إنّ الطّبيعة السّلسلة والإنسيابية والتّراتبيّة للغة العربيّة والنّسق الذي بنيت عليه جميع مستوياتها، بنظام رياضي تجرّدي يمكن من حصر أكبر عدد ممكن من العناصر اللّغويّة أو المثل وأوضحها المستوى الصّرفي، كلّها عوامل توحى بأنّ اللّغة العربيّة يمكن أن تتأقلم مع نظام الحوسبة بسهولة تامّة، مما يسهّل على الفرد التّعامل مع هذا الكم الهائل من المفردات والصّيغ والأبنية بكلّ يسر، وطبيعة الفكر اللّغوي العربي القائم على الشّكل الرّياضي التجرّدي، وليس الإفرادي هي العوامل التي سهّلت هذا المسعى، والصّيغ الصّرفية هي نوع من هذا التجريد الذي يحكم المستوى الصّرفي للغة العربيّة.

3.1.3- حوسبة المستوى النحوي: يؤكّد الحاج صالح تأكيدًا خاصًا على أنّ هذا المستوى بالذات مبني على فكر علمي رياضي تجرّدي، وسبب هذا التأكيد أنّه لا يُدرك بسهولة، نظرًا لطبيعة المستوى التركيبي الذي لا يتعامل مع عنصر لغوي واحد، كأن يكون صوتًا (المستوى الصوتي)، أو صيغة صرفية (المستوى الصّرفي)، أو كلمات (المستوى المعجمي)، لأنّ المستوى التركيبي يجمع في داخله عناصر لغويّة مختلفة في التّركيب نفسه وبطريقة مضبوطة ومقنّنة وليست آليّة، وليس مثل المستوى الصوتي الذي يتعلّق بالصوت المنعزل أساسًا، ولو أنّه تطوّر وارتبط بالدلالة، ولا مع المستوى الصّرفي الذي يتعامل مع نسق واضح يتمثل في الصّيغ الصّرفية، ولا المعجمي كذلك، إنّ المستوى النّحوي أعقد وأوسع من ذلك وعناصره ليست ثابتة بل تتبدّل وتتغيّر، لهذا كان الحاج صالح يؤكّد أنّ هذا المستوى في الفكر النّحوي العربي القديم كان مبنياً على منهج رياضي بدءًا بنظرية العامل ونظرية القياس النّحوي إضافة إلى المفاهيم الرّياضيّة الأخرى كمفهوم الباب، والبناء واللفظة، الأصل والفرع، المثل، الموضوع... إلخ.

وفي هذا الصّدّد يشير الحاج صالح إلى نظريّة العامل وأهمّيّتها في هذا المجال: «نظرية العامل يستطيع بها اللّغوي أن يمثّل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التّراكيب المعقّدة التي تتداخل فيها العناصر اللّغويّة في قالب رياضي دقيق، ويرتقي بها من مستوى مادّي معقّد إلى مستوى صوري مجرّد قابل للصّيغة بالتّالي قابل للاستخدام في الحاسبات الإلكترونيّة»<sup>3</sup>.

وقد اهتمّ الدّارسون مؤخرًا بهذه الأفكار العلميّة الدّقيقة-يقول الحاج صالح- بغية استثمارها في حوسبة اللّغة العربيّة والرقي بها، حيث يقول في هذا الصّدّد: «وقد كوّنّت حلقة من الباحثين العرب في عصرنا هذا بعد أن انتبه بعضهم إلى هذه الأشياء، وهم يحاولون الآن أن يوضّحوا هذه الأفكار ويواصلوا ما بدأه الخليل وأتباعه، وقد أطلق عليهم اسم المدرسة الخليليّة لهذا السبب، وهو شرف لهم أن ينتسبوا إلى هذا الرّجل العبقرى... ولغيره ممّن شاركوا في

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص279.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص280.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص170-171.

الحركة العلمية اللغوية انطلاقاً من أبي عمرو بن العلاء حتى ابن جني... وكان لهم أتباع أفاض، ولكن قليلون بعد هذه الفترة، وذلك كالتسهيلي والرضي الإسترابادي<sup>1</sup>. ويذكر الحاج صالح في هذا الصدد ظاهرة الإطالة (Recursive)، وكيفية تطبيقها حاسوبياً مع إمكانية دمجها في المثال بمستوى اللفظة ومستوى العامل والمعمول، إذ يثري هذه الظاهرة بما إثراء لأنه يحلّ محلّه من البنية.

والإطالة عند سيبويه هي قدرة الشيء على التكرار إلى ما لا نهاية، ويقسمها إلى قسمين:

- إطالة اندراجية، وهي اندراج أعلى في أسفل، كتركيب في موضع لفظة أو في موضع كلمة أو لفظة في موضع كلمة.
- إطالة غير اندراجية (تدرجية)، وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه أو ما يقوم مقامه ويسمّيها سيبويه تكراراً أو تثنية أو عطفاً.

فإذا كانت الجملة العربية في حدّها الصّوري هي مسند ومسند إليه، فقد أوجز الحاج صالح أبنية الكلام في اللغة العربية وفي كل اللغات في رسم بياني أنّ أصغر ما يُبنى من الكلام يتكوّن دائماً من (عامل(ع)، ومعمول أول(م1)، وقد يأتي معهما المعمول الثاني(م2) حسب الحاجة، فيكوّن العامل والمعمول الأول اللفظة المبني عليها التي يبدأ بها الكلام، أمّا المعمول الثاني فيشغل موضع اللفظة المبنية<sup>2</sup>، فإنّ الكلام هو (مسند + مسند إليه...س)، بمعنى أنّ الكلام غير نهائي وهو عبارة عن جمل متكررة قد تطول وقد تقصر، انطلاقاً من حد الجملة (مسند+مسند إليه)<sup>3</sup>.

ينطلق أئمة النحو إلى القول بأنّ للجملة بناءً ومثالاً كما للكلمة، وهو ما لم يدركه المتأخرون، فعدم فهمهم لنظرية الخليل وسيبويه بتكافؤ المجموعات المتكوّنة من المفردة وحدها والمفردة مع ما يدخل عليها، جعلهم يعتبرون الجملة في أدنى مستوى من التجريد (فعل+فاعل) أو (مبتدأ+خبر)، وقاتم أنّ الفعل والفاعل يمكن أن يظهر تكافؤهما من حيث البنية في مستوى أعلى من التجريد، ومنعهم من ذلك إهدارهم في المقابلة بينهما لعنصر هام لا يظهر في اللفظ وهو الابتداء<sup>4</sup>.

فالفاعل لا يكافئه من هذه إلاّ الابتداء، واللّجوء إلى الصّفر في العلم يجعله في أعلى درجات التجريد العلمي، ولقد استنبط علماء العربية هذا الموضع الفارغ بناءً على القياس حمل الشيء على الشيء لإظهار الجامع بينهما، أي توافق البناء الذي يتحقّق بحمل التّظير على التّظير، ويمكن أن نمثّل، لذلك بالشّكل التالي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص241

<sup>2</sup> - ينظر: مبادئ في اللسانيات، ص113.

<sup>3</sup> - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص385.

<sup>4</sup> - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص73.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص73-74.

الخبر	المبتدأ	∅
المفعول	الفاعل	الفاعل

كما يمكن أن نستغلّ الثنائيات اللغوية في المستوى التّحوي للغة العربية آلياً، مثل: (قياس/سماع)، (أصل/فرع)، (محور أفقي/محور عمودي)... إلخ.، فعلى سبيل المثال فيما تعلق بثنائية:

- (سماع/قياس)، فيمكن أن تستغلّ آلياً، حيث يمكن برجة الظواهر اللغوية المقيسة على القليل مثلاً، لأنها أيسر ومادتها قليلة ومحصورة، بعكس المقيس على الأكثر<sup>1</sup>.

- (أصل/فرع)، تأسس التحليل اللغوي عند العرب القدامى على مبدأ الأصل والفرع، والأصل كما ذكرنا هو ما يُبنى عليه ولا يبنى على غيره، وهو النواة والعنصر الثابت المستقل، ولا يحتاج إلى علاقة أخرى تميّزه عن فروعه فله العلامة العدمية، أما الفرع فمتغيّر ويتعلّق وجوده بالأصل<sup>2</sup>، وهذا المفهوم يقول الحاج صالح قلّما انتبه إليه اللغويون وإلى خطورته ذلك أنه المفهوم الذي بُني عليه النحو كلّهُ، بل إنّ علوم العربية كلّها مرتبطة بالحدود الإجرائية، أي المثل (الأنماط) التي تتفرّع عليها الفروع، فأعرف هذه المثل وأشهرها كما تمّ ذكره الموازين الصّرفية<sup>3</sup>، وهذا المبدأ أي الأصل والفرع هو من الفاهيم الصّورية التجريدية التي يمكن تطبيقها بسهولة في الأنظمة الحاسوبية لأجل الرّقي باللّغة العربية والحفاظ عليها.

- (ثنائية العلاقات العمودية الأفقية/محور عمودي/محور أفقي) - لقد ذكرت هذه النقطة في البداية وهي أنّ التحليل اللغوي عند العرب أفقي (خطي) وعمودي في آن، بينما التمثيل اللساني الغربي ما عدا ما قدّمه تشومسكي من أفكار، فإنّه أفقي تسلسلي، فالتحليل الغربي بسيط يتمثل في استبدال قطعة بقطعة أخرى دون مراعاة القرائن في بنيتها بينما التحليل العربي أفقي وعمودي في الوقت نفسه، فهو يراعي القرائن اللفظية التي تكتنف الوحدة وكل الوحدات وكذلك مستوى التّركيب التّحوي، وهذا أمر يمكن استغلاله حاسوبياً بسهولة.

ومن هذه الثنائيات المسند والمسند إليه، وعلاقتهما أفقية ذات وجهين، أحدهما إسناد الحدث أو الصّفة إلى المسند إليه، والآخر أنّ المسند إليه لا يشكّل المعنى دون المسند، وأمّا التحليل العمودي يتمثل في احتواء الجملة الاسمية المركّبة جملتين تصنّف كلّ واحدة منهما في فئة ثمّ تحلّل مكونات كلّ واحدة منهما على حدة، والحاسوب بإمكانه أن يترجم هذه العلاقة الأفقية والعمودية جرياً بما يفيد في التحليل اللغوي بشكل عام، والتّحوي بشكل خاص، ممّا يعني أهميّة هذه الصيغة<sup>4</sup>: [ع ← م (1 م ± 2 م ± خ.

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص385.

<sup>2</sup> - ينظر: أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، بشير أبرير، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد: 7، فيفري 2005م، ص5.

<sup>3</sup> - ينظر: المدارس اللسانية الحديثة ومناهجها في البحث، ص119.

<sup>4</sup> - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص395.



**4.1.3- حوسبة المستوى المعجمي:** لعل ما يتبادر أولاً للذهن هنا معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي الذي بناه صاحبه على فكرتين رياضيتين هما: في الرياضيات باسم العامل (Factorial)، والزمرة الدوّارة (Cyclic Group) <sup>1</sup> وقد أجمع العلماء على أنّ الفكرة الرياضية التي بُني عليها كتاب العين هي للخليل نفسه <sup>2</sup>. كما جعل هو وأصحابه للقياس مفهوماً رياضياً دقيقاً يشبه ما يسمّى بالتكافؤ، وجعل من بعض صور التكافؤ مفهوماً أدق هو ما يسمّى بالايزومورفيزم Isomorphism وغير ذلك <sup>3</sup>.

**1.4.1.3- تأسيس مشروع الذخيرة العربية:** بادر الحاج صالح بتأسيس مشروع الذخيرة العربية منذ الثمانينات من القرن العشرين، وعرض هذه الفكرة في مؤتمر التعريب في عمّان المنعقد سنة (1986م) وبيّن فوائدها الكبيرة بالنسبة للبحوث اللغوية والعلمية عامة، وبالنسبة لوضع المصطلحات وتوحيدها خاصة، يقول الحاج صالح: «وحاولت أن أقنع زملائي الباحثين بأهمية الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية واستعمال الأجهزة الحاسوبية الحالية وإشراك أكبر عدد من المؤسسات العلمية لإنجاز المشروع، لامتيازه بأبعاد تتجاوز المؤسسة الواحدة بل البلد الواحد، ثم عرضت الجزائر على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للثقافة والعلوم هذا المشروع في ديسمبر (1988م) فوافق أعضاؤه على تبنيه في حدود إمكانيات المنظمة» <sup>4</sup>، ويذكر الحاج صالح أنّ المنظمة بادرت بإرسال رسائل إلى المؤسسات العربية المعنية كالجوامع العربية والجامعات ووزارات التربية والتعليم تطلب منها إبداء اقتراحاتها ونظرتها إلى المشروع، وقد تلقت المنظمة مقترحات كثيرة ومهمة وكلها تطلب بتحسيد المشروع في أقرب وقت ممكن، وعلى إثر ذلك نظمت جامعة الجزائر بمعية المنظمة ندوة أولى لدراسة المشروع واتخاذ ما يلزم من قرارات مع المعنيين بمشاركة عدد من الخبراء، واتفقوا على تنظيم العمل والمشاركة في إنشاء اللجان المتابعة للمشروع، وقد تقرّر تنظيم ندوة ثانية في دمشق بمبادرة من مركز البحوث والدراسات العلمية ولم يحصل ذلك، ثمّ تبناه الجمع الجزائري للغة العربية ونظّم ندوة تأسيسية أيام (26-27 ديسمبر 2001م) بمشاركة تسع دول عربية ووعدها بالدول بالمشاركة في الندوة المقبلة وأهم ما صدر عن هذه الندوة إنشاء لجنة دولية دائمة للمتابعة والتخطيط والتنسيق <sup>5</sup>.

### 2.4.1.3- أهداف مشروع الذخيرة العربية:

الذخيرة هي عبارة عن بنك معلومات آلي هدفه الأساس تمكين الباحثين والدارسين من العثور على معلومات شتى من واقع استعمال اللغة العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز، وهذا البنك يتضمّن أمّهات الكتب التراثية والعلمية والتقنية وغيرها، وعلى الإنتاج الفكري العربي الحديث والمعاصر في أهم صوره، إضافة إلى عدد كبير من الخطابات والمحاورات العفوية بالفصحى في شتى الميادين، ولذلك فهو بالأساس بنك نصوص لا مفردات مستقلة، ولكن طبيعته الآلية

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص240.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص240 (في هامش).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص241.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص395.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص395-396.



الحاسوبية تمكّن من تفكيكه إلى مفردات وأصوات... إلخ حسب السياقات النصّية وهو سرّ تميّزه، وسينتج عن هذا البنك المسّمى عند المهندسين بقاعدة المعطيات النصّية العديد من المعاجم نذكر منها<sup>1</sup>:

أ: المعجم الآلي الجامع لألفاظ العربيّة المستعملة: ويحتوي جميع المفردات العربيّة المخزّنة في النصوص القديمة والحديثة تحدّد فيه معاني كل مفردة باستخراج هذه المعاني من السياقات التي ظهرت فيها.

ب- المعجم الآلي للمصطلحات العلميّة والتّقنية المستعملة بالفعل: وتكون المصطلحات إلى جانب العربية باللّغة الإنجليزيّة والفرنسيّة.

ج- المعجم التاريخي للّغة العربيّة.

د- معجم الألفاظ الحضاريّة (القديمة والحديثة).

هـ- معجم الأعلام الجغرافية.

و- معجم الألفاظ الدّخيلة والمولّدة.

ز- معجم الألفاظ المتجانسة والمترادفة والمشاركة والأضداد.

والدّخيرة قابلة لأن يضاف إليها معاجم ومعلومات جديدة أو كتب قديمة أو جديدة، كما ينبّه الحاج صالح إلى أن ألفاظ الدّخيرة هي التي استعملت بالفعل، وليست الموجودة في المعاجم والقواميس، وما لم يرد في نصّ يشار إليه حتّى يُعرف.

وإلى جانب مشروع الدّخيرة العربيّة شارك الحاج صالح في إنجاز الرّصيد اللغوي المغربي الذي يهدف إلى ضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاجها التلميذ العربي والمغربي بشكل خاص، فهذا المعجم أساسًا خاص بالمغرب الأقصى والجزائر وتونس وهو يهدف إلى مساعدة القائمين على المناهج التّعليميّة للّغة العربيّة خاصّة في المرحلة الابتدائيّة حتّى يستطيع التلميذ المغربي التعبير عن أغراضه بيسر، وهذا الأمر لا يتسنى تحقيقه إلاّ من خلال الحاسوب لأنّ المفردات الواردة في النصوص المعنيّة بالدراسة تعدّ بالآلاف ومن الصّعب حصرها حتّى في كتاب وهذا العمل كان مناصفة مع الباحث المغربي محمّد الأخضر غزال كما ذكرنا.

وقد اقترح الحاج صالح أشكال المعجم الآلي الذي ينقسم حسب رأيه إلى مجموعات مرتبة لألفاظ الدّخيرة ثمّ إلى معجم موسوعي لغوي يخصّص لكل لفظة دراسة علميّة مستفيضة، أمّا المجموعات المرتبة فهي عبارة عن جداول آلية كل واحدة منها تختصّ لترتيب معيّن، وفقًا للشكل التالي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص397-398.

<sup>2</sup> - ينظر: الاتجاه التوافقي، ص357-358.

- ترتيب أبجدي عام(الانطلاق من الألفاظ).
- ترتيب أبجدي بحسب مجالات المفاهيم(الانطلاق من المعاني).
- ترتيب بحسب تردد الكلمة في النصوص، وتجزأ إلى ترتيبات حسب العصور وفي مرحلة أخرى بحسب المؤلفين وأصحاب النصوص.
- ترتيب بحسب شيوع الكلمة في البلدان العربيّة في الوقت الحاضر، وفي كلّ حقبة(50)سنة ممّا مضى.
- ترتيب بحسب العلوم والفنون.

**3.4.1.3 - وظائف الدّخيرة الأساسية:**لقد أكّد الحاج صالح على الصّفة الحيويّة للدّخيرة العربيّة التابعة من الاستعمال الحقيقي ثمّ الصّفة الآليّة في مباشرة الدّخيرة اللّغويّة والتّفاعل معها، لذا فهي عبارة عن معجم أو معاجم تفاعليّة.

وقد قدّم أمثلة لكيفية التّفاعل مع معاجم الدّخيرة العربيّة وسنقدّم مثالين مختلفين فقط<sup>1</sup>:

**أ- نموذج تفاعلي للحصول على معلومات تخصّ الكلمة العربيّة عاديّة كانت أم مصطلحاً:** الأسئلة التي يمكن أن يطرحها الباحث:

- هل توجد كلمة(س) في الاستعمال(المكتوب أو المنطوق وكلاهما؟) وأين ظهرت، وبأي معنى في كلّ واحد من مصادر وجودها، وما هي السياقات التي وردت فيها...؟
- هل وردت(س) قديماً مع نفس الأسئلة السّابقة؟
- ما هو المجال المفهومي الذي تنتمي إليه(س)، وهل لها مرادفات وما هي؟ ثمّ ما هو المقابل أو ما هي المقابلات لها بالإنجليزية أو الفرنسية إن وجدت؟...
- متى وردت أوّل مرّة بالمعنى الفلاني أو معنى آخر؟، ومتى اختفت لآخر مرّة إن خرجت عن الاستعمال بهذا أو بهذا المعنى؟...

**ب- نموذج تفاعلي للحصول على معلومات تخصّ المفهوم الحضاري أو العلمي:** يمكن التفاعل مع المعجم الخاص بالجانب العلمي والحضاري، كالبحث عن ألفاظ عربيّة لتغطية مفاهيم علمية، وذلك من خلال طرح الأسئلة التّالية:

<sup>1</sup> - ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، ص401-403.

- هل توجد كلمة عربيّة للدلالة على مفهوم معيّن (خاص بالطّب أو البيطرة أو الهندسة المعماريّة أو غير ذلك) المعبر عنه بالفرنسية أو الإنجليزيّة بكذا، وذلك في الإنتاج العلمي المعاصر؟

- هل يوجد هذا المفهوم أو ما يقاربه في نص معيّن قديم (كتاب من كتب ابن سينا أو ابن الهيثم أو...؟)، وذلك من خلال الكلمة العربيّة التي جاءت من الجواب السابق (ويمكن على هذا أن تبين الفوارق الدلاليّة بين مفهوم الكلمة العربيّة عند القدماء والمفهوم الحديث بالسياقات).

- ماهي الألفاظ العربيّة التي كانت تدلّ عند القدماء على مفاهيم ربّما لا يكون لها مقابل باللغات الأجنبيّة (وهو شيء كثير مثل الحركة والسكون وحروف المد في الصّوتيات العربيّة).

- ما هي الألفاظ الدخيلة التي لها ما يقابلها في العربيّة وماذا كانت درجة شيوع هذه وتلك؟

ويذكر الحاج صالح أن كلّ إجابة عن أي سؤال من هذه الأسئلة وغيرها تكون مرفوقة بذكر كلّ السياقات التي ورد فيها العنصر اللغوي أو مجموعة خاصّة منها في عصر أو مؤلّف، وذكر مصدر كلّ واحد منها أو كلّ مجموعة منها (اسم الكتاب والصفحة والجزء وتاريخ الطبع).

إن هذا المشروع طموح جدّا وواعد إذا تُرجم فعليّاً في الواقع العربي، وسيكون أمرًا فارقًا ومفيدًا جدّا للغة العربيّة وأبنائها خاصّة الباحثين والدّارسين وللثّرات أيضًا، وسيعمل على ربط أبناء الأمتة العربيّة جمعاء ويقوي روابط الوحدة بينهم، ومعلوم أنّ المستوى المعجمي طيّع هو أيضًا مثل الصّرفي الذي هو من مكملّاته، ولكنّه يختلف عن الصّرفي أنّ الأول محصور بشكل تجريدي بسيط فهو عبارة عن موازين وصيغ صرفية، أمّا المعجمي فإنّ كان سهلاً جمع الكلمات، أو حصرها بشكل رياضي كما فعل الخليل في معجمه، فإنّ ذلك لا يكفي لأنّه يحتاج إلى شرح معنى كل مفردة من المفردات على حدة، وهذا ليس بالأمر الهين وليس كافيًا في الوقت نفسه، ولا يمكن بالطّرق الرياضيّة التي ذكرناها، فالمسألة تتعلّق بتعامل إفرادي وتفصيلي، ما يجعل مثل هذا الجهد جهدًا يحتاج إلى تعاون عربي كما ذكر أستاذنا، وكذلك إلى تفصيل دقيق خاصّة وأنّ الكلمات تتطوّر معانيها من زمان إلى زمان ومن مكان إلى آخر، وأقترح أيضًا إضافة إلى ما ذكر وضع معجم عربي آلي يرافق المستويات التعليميّة للطفل العربي لا بدّ أن يكون معجمًا آليًا معصرنًا، يجمع بين كل مستويات اللّغة العربيّة بداية بنطق الأصوات فالجانب المعجمي والصّرفي، وصولاً إلى المستوى التركيبي الدلالي، على أن يرفق بوضعيات مصوّرة على شكل صور ثابتة ومتحرّكة كذلك (على شكل فيديو)، بحيث يتعرّف الطفل أو الفرد على صورة (الصّوت) الحرف (مكتوبًا)، وتأديته نطقًا (الشكل الفيزيائي)، ثمّ وصولاً إلى الكلمات مصوّرة إن أمكن مكتوبة ومنطوقة، وكذلك الجانب النحوي يجب أن ترفق الجمل الآلية بفيديوات تصوّر معناها إن أمكن وصولاً إلى المستوى الدلالي، وإذا صعب تطبيقه بشكل واسع يخصّص فقط للمراحل الابتدائية حتّى يساعد المتعلّم العربي على اكتساب لغته بشكل جدّاب ومتاح في كلّ وقت وحين، وأعتقد أنّ مثل هذا المشروع لو كُتب له التّجاح سيكون عاملاً حاسماً جدًّا

للطفل العربي، بل للأمة العربية جمعاء، يساعد على تعلق العربي بلغته وبأخيه العربي، وستكون ثماره ذات بعد إستراتيجي أكثر مما كنا نتصور.

وعلى كل حال وكما هو معروف فإن مسألة التعامل مع المعاجم العربية المنجزة قديماً أصبحت متاحاً بكل سهولة ويسر وذلك عن طريق الحاسوب، كمعجم العين ولسان العرب والقاموس المحيط ومعاجم الأعلام والمعاجم العلمية والمصطلحية وغيرها من المعاجم والكتب، وكلها أمور لا يمكن التقليل من شأنها، فالفرد اليوم قد يحمل عشرات المعاجم وآلاف الكتب في محفظته، وربما في هاتفه وهو أمر في غاية السهولة واليسر، يتطلب فقط تخصيص وقت للاطلاع عليها، لأن المشكلة الآن ليست في مصادر المعلومات فهي متاحة بشكل يسير، لكن المشكلة أن الطفل والفرد العربي يتعامل مع هذه المصادر الحديثة معاملة مصالحة آنية ضيقة الأفق تتعلق بالبحث عن معلومة أو الحصول عن بحث منجز دون بذل جهل حتى لفهمها أو حتى الاطلاع عليها بشكل سريع، ولعل ذلك الباحث الذي سرق بحثاً جاهزاً لامرأة حامل وذكرت ظروف حملها في المقدمة كأحد الصعوبات التي واجهتها أثناء بحثها دون أن يكلف هذا الباحث نفسه قراءة هذه المقدمة، التي اطلع عليها المناقشون قبلة، وهو من المفروض كاتبها ومعدّها، وهذا استهتار ما بعده استهتار، ومثل هذا التصرف والسلوك هو الطاغية في الغالب خاصة عند أبنائنا وطلبتنا الأعزاء، ما يتطلب قبل كل شيء ثورة روحية ثقافية معرفية، تركز على كيفية بناء الإنسان الصالح العاقل المجتهد المنتج الذي يعرف كيف يعتمد على نفسه، وإن اعتمد على غيره فبطرق مشروعة لا ممنوعة.

## خلاصة الفصل الثالث:

يمكن أن نلخص ما استنتجناه في هذا الفصل في النقاط التالية:

- إن الاتجاه التوفيقي التجسيري هو اتجاه عربي أصيل والاتجاه المغربي فيه مؤثر وفعال جدًا، ولا نعني بالتوفيقي التجسيري الإسقاط المباشر لهذا على ذاك كلاً، إن هذا المصطلح في الحقيقة ليس معناه كما يُتصور لأول وهلة أي مسك العصا من الوسط، إنه أخذ هذه التسمية نظراً لموقفه من التراث اللغوي العربي واللسانيات فهو لم يتعصب لا لهذا ولا لذلك، إنما الأمر يخضع للدراسة والتمحيص العلمي الدقيق، وليس الميول والأهواء واتخاذ القرار المتعجل، وهذا يعني أن مصطلح التسمية يحمل في طياته احترام الأفكار إذا ثبت بالدليل العلمي صلاحها لوصف وتفسير الظاهرة اللغوية، وبطبيعة الحال هناك أفكار قد تتشابه (تتقارب)، وأفكار قد تتماثل (تتطابق أحياناً)، وهناك ما يختلفان فيه ولا يلتقيان أبداً، وهذا موقف يُحترم نظراً لطبيعة وظروف كل طرف منهما.

- شكّل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رحمة الله عليه علامة فارقة في اللسانيات العربية الحديثة، لذا يمكن اعتباره خليل هذا الزمان، حيث كانت مواقفه علمية واضحة هادئة بلا تعصب ولا تسرع، فكان يتخذ القرار والموقف المناسب بناءً على الفهم الدقيق والدراسة الإستمولوجية المعرفية الواعية التي مكنته من فهم خصوصيات التفكير اللغوي العربي والغربي على حدّ سواء لأنه متمكّن منهما معاً، وقاده ذلك إلى اتخاذ حكم قد يبدو لأول وهلة أنه متعصب للتراث، ولكن هذا القرار مبني على حقائق الأمور، فلقد أثبتت الدراسات العلمية المركزة أنّ التراث اللغوي العربي يزخر بكنوز من الأفكار والتحليلات والمواقف، تميّزت بميزات فريدة قوامها العمق والدقة والتجريد الرياضياتي، ما لم يتوفّر في غيرها من الدراسات اللغوية الأخرى حتى الحديثة منها، وبذلك ظهر الحاج صالح بثوب المدافع عن التراث الأصيل الذي هو في الحقيقة حقيق بالدفاع عنه وبتمكينه وتبسيط الضوء عليه.

- إنّ الاتجاه التوفيقي التجسيري بناءً على هذه الدراسة هو الطّاعي في المغرب العربي، ذلك أنّ بقية الاتجاهات التي سبق الحديث عنها (الاتجاه التوليدي التحويلي والوظيفي التداولي) يمنح أصحابهما في الغالب إلى التوفيق المعرفي، وفي الاتجاه التوليدي التحويلي يعد الفاسي الفهرس شاداً وموقفه يخلو من مضمون عملي، فهو توفيقي إجراءً وإن تظاهر بغير ذلك، حيث لم يتخلّص من أفكار النّحاة ومصطلحاتهم وتحليلاتهم، أمّا أحمد المتوكّل فهو يستحقّ الثناء أيضاً، لأنه يجاهر بموقفه التوفيقي الذي استطاع من خلاله إغناء نظرية النحو الوظيفي وإثراءها ودفعها قدماً إلى الأمام، وبذلك يمكن القول بأنّ هذا التوجّه أثبت جدواه وفعالته، حيث أثر في مسار النظرية الوظيفية نفسها وفي روادها الغربيين أيضاً.

- لقد تبين من خلال البحث أنّ التراث الذي ينبغي دراسته والاهتمام به والبحث عن خباياه وأسراره هو التراث العربي الأصيل، الذي حدده الحاج صالح بالقرون الأربعة الأولى للهجرة وحدده عبد القادر المهيري بالقرنين الأول والثاني، ورغم أنّ هذا التحديد زمني في الظاهر، لكنّه يعبر في جوهره عن سلوك ينتهجه الباحث في دراسته وبإمكان أي باحث في زماننا هذا أن يكون بحثه أصيلاً، ولذا يذكر الحاج صالح بعض المتأخرين أمثال الإستراباذي والسّهيلي فالأصالة هي الإبداع والإتيان بالجديد(السبق) مهما كان زمان المبدع، والأصالة في النقل هي عدم التنبّي إلا بعد الفحص والتّمحيص وإقامة الحجّة.

- أثبت هذا الاتجاه أن لا صراع بين التراث واللّسانيات ولا صراع بين التراث والحدائثة، وما الصّراع الذي يُتحدّث عنه إلا في أذهان أصحابه وهو دليل على قلة فهم وعدم إدراك للأمور، وقد بيّنا في البحث بعض ما تلتقي وتتقارب فيه التّظريات اللّغوية الغربيّة(البنوية والتوليدية والوظيفية) وأطلقنا عليه "أصول التوافق" في بعض المفاهيم كنوع من نفي نظرة الضديّة والصّراع الوهمي.

- أثبت البحث أنّ التفكير التّحوي واللّغوي العربي تفكير علمي رياضيّ صرف يدل على عقل واع وتفكير رصين ونظر ثاقب، والخليل هو صاحب ما يسمّى بالرياضيات اللّغويّة، ومن المفاهيم الرياضياتية نذكر على سبيل المثال مفهوم العامل، المثال، التّكافؤ، الجذر، الرّمزة، الباب، ويظهر ذلك جلياً في الجانب المعجمي على غرار معجم العين، ولاحظنا الطريقة الرياضيّة الواضحة التي أحصى بها الخليل كلم اللّغة العربيّة... إلخ.

- لاحظنا من خلال البحث ورغم وجاهة أفكار هذا الاتجاه وقربها إلى الواقع والمنطق، لكنّ هذا الاتجاه يفتقد للعمل التّشاركي الفعّال الذي لاحظناه خاصّة في الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي، وهذا أمر يقف حائلاً دون تمكين هذه الأفكار رغم واقعيّتها وجدواها، وهو ما جعل مشروعاً مهماً كمشروع الدّخيرة العربيّة يترنّح ويلاقي صعوبات جمّة في التّنفيذ، كما لا حظنا بخصوص آثار الحاج صالح، فهي لا تعبّر عن قيمة ما فيها، فلا بد أن يعاد طبع كتبه طبعات جديدة لائقة منقّحة، فطبعاتها القديمة سيّئة، بل وتتضمّن بعض الأخطاء كما يجب أن تكون كتبه متاحة في الإنترنت حتّى تنتشر أفكاره ويطلع عليها الدّارسون بسهولة.

- تشكّل النظريّة الخليليّة نهجاً متميّزاً في اللّسانيات العربيّة، فهي لم تتعامل بمبدأ الإقصاء ولا التّعصّب وأظهرت أنّ التراث العربي خاصّة الأصيل منه هو كنز ثمين بأتم معنى الكلمة، يجب الفوز به والإعلاء من شأنه وإحياءه وتسويقه من جديد فهو مايزال صالحاً، بل ويتبوأ مقعداً مرموقاً في الدّراسات اللّغويّة الحديثة والمعاصرة

والنظرية الخليلية الحديثة بزعامة الحاج صالح تعتبر امتدادًا للفكر الخليلي، ولكن بشكل يتواءم مع العصر وطبيعته.

- يعتبر مشروع الذخيرة العربية أو الإنترنت العربي أهم أهداف النظرية الخليلية لو كتب له الوجود الفعلي وهو مشروع إستراتيجي بالنسبة للأمة العربية وللثراث اللغوي العربي لغة وقواعد مؤطرة لهذه اللغة، لذا يجب تحمّل المسؤولية وإعادة إحيائه وعدم نسيانه والتخلّي عنه بسبب موت مؤسسه، فولوج عالم المعلوماتية في هذا الزمان أمر بالغ الأهمية، ومن شأنه إشهار الثراث اللغوي ونشره ومن ثمّ التعرف عليه من قبل الآخر، ولعله يأسر الآخرين ويسحرهم ويجذبهم إلى الأمة العربية والإسلامية وتراثهما جذبًا.



## الفصل الرَّابِع:

الاتِّجاه النَّقدي التَّقويمي في المنجز اللساني المغاربي

المبحث الأوَّل: الاتِّجاه النَّقدي التَّقويمي في المنجز اللساني المغاربي

مفهومه مواصفاته مبرراته أهدافه روّاده

المبحث الثَّاني: المنجز اللساني النقدي التَّقويمي المغاربي، موقفه من

التراث، أهم قضاياها، قراءة في نماذج مختارة

المبحث الثالث: عوائق التَّلقي وإشكالاته ونقد الكتابة اللسانية التمهيديّة

لحافظ إسماعيلي علوي "عينّة"

## الفصل الرابع: الاتجاه النقدي التقويمي في المنجز اللساني المغربي:

المبحث الأول: الاتجاه النقدي التقويمي في المنجز اللساني المغربي مفهومه مواصفاته مبرراته أهدافه رواده:

تمهيد:

يعدّ النقد في ميدان الأدب والفنون من المظاهر الفكرية والثقافية التي لها تاريخ ضارب في القدم يرجعه بعض المؤرخين إلى عهد اليونان على أقل تقدير، وللعرب في أدبهم وفي شعرهم بالذات تقاليد نقدية واضحة المعالم<sup>1</sup>. وإذا كانت كتب تاريخ الأدب تتحدّث عن مواقف نقدية للتأبغة مثلاً في العصر الجاهلي، حيث كانت تضرب له قبة من آدم بسوق عكاظ، فتأتيه الشعراء فتعرض عليه أشعارها، ويذكر شوقي ضيف أنّ التأبغة الذياني كان يحكم بين الشعراء فمن أشاد به تألق نجمه ومن أزرى به حمل ذكره<sup>2</sup>، وقد أصبح ذلك أكثر وضوحاً بعد ظهور الإسلام، وفي هذا الصدد يقول بروكلمان: « يبدو أنّ الخلافات اللغوية بين لهجات القبائل بعضها مع بعض من جانب وبينها وبين لغة القرآن والشعر القديم من جانب آخر، وكذلك حاجة العناصر غير العربية التي دخلت في الإسلام إلى تعلّم لغة الكتاب الكريم ولسان الحكومة الإسلامية من جانب ثالث، كلّ ذلك بعث المسلمين بادئ ذي بدء على الملاحظات والأنظار اللغوية، ومثل ذلك كمثل نشأة علوم اللّغة من الاختلاف بين لغة الفيدا veda واللّهجات الشعبية في الهند وبين لغة هوميروس ولغة الأتيين ولسان العامّة عند اليونان»<sup>3</sup>.

وتتردد في كتب الأدب العربي والنقد أخبار معارك طريفة بين الشعراء من جهة والتّحاة من جهة أخرى، ومن أعلام هذه المعارك من الشعراء الفرزدق وبشار بن برد وابن الرومي والبحري وغيرهم، ومن أعلامها من التّحاة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وسيبويه<sup>4</sup>، أمّا سبب هذه المعارك فهو ما دأب التّحاة على توجيهه إلى لغة الشعر من ملاحظات لم

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير اللساني العربي المعاصر اتجاهاته قضايا آفاقه دراسة تحليلية في نظرية المعرفة العلمية، عبد الكريم جيدور (رسالة دكتوراه)، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2017/2016م، ص 182.

<sup>2</sup> - ينظر: تاريخ الأدب العربي العصر الإسلامي، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 22، 2000م، ص 274-275. وينظر: الشعر وطوبعه الشعبية على مر العصور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1984م، ص 10-11.

<sup>3</sup> - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحكيم النجار، دار المعارف بمصر، ط 5، 1983م، ج 2، ص 128.

<sup>4</sup> - نظرية اللّغة في النقد العربي دراسة في خصائص اللّغة العربية من منظور النقاد العرب، عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1، 2003م، ص 15. وينظر: في نقد النحو العربي، ص 9-11. وينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تح: عطية عامر، دار المعارف للطباعة والنشر سوسة تونس، ط 2، 1998م، ص 12-13. وينظر: مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، عبد الجليل مرتاض، منشورات نائلة، الجزائر العاصمة، دط، 2003م، ص 27-28.

يقنع هؤلاء برفضها فحسب، وإنما تجاوزوا الرّفص إلى مهاجمة النّحاة وأتّاهمهم بعدم القدرة على فهم الشّعر وتبين أسرار لغته<sup>1</sup>.

ولقد ضاق بعض الأعراب ذرعًا بالنّحو، وسخروا ممّا ابتدعه النّحاة، وممّا سمّوه لحنًا وما يسمى بالخفض والرفع والنّصب، وأنّ هذا النّحو لا يمثّل العربيّة وليس انعكاسًا لها، وإنما هو من وضع عقول غريبة على العربيّة، وأنّ النّحاة جامدون ولا يأخذون من اللّغة مرونتها ولا من اللّسان ليونته<sup>2</sup>.

وبالمقابل لم يسلم النّحو قديمًا من نقد الأعراب فحسب، بل تعدّاه إلى اللّغويين على غرار الجاحظ الذي لم يخف تدمره من النّحاة وعلى المسلك الصّعب الذي سلّكه، والذي في رأيه يرجع إلى أنّهم كانوا يهدفون إلى التّكسب من ورائه نظير فكّ شفراته، ولعلّ الحوار الذي حدث بينه وبين أبي الحسن الأخفش دليل على ذلك حيث، ورد في كتابه الحيوان: «قلت لأبي الحسن الأخفش أنت أعلم النّاس بالنّحو فلم لا تجعل كتبها مفهومة كلّها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله وليست هي من كتب الدّين، ولو وضعت هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتهم إليّ فيها... وإنما كسبت في التّديبير إذا كنت إلى التّكسب ذهبت»<sup>3</sup>، وفي هذا الاتجاه ذهب ابن مضاء القرطبي في كتابه المشهور الرّد على النّحاة الذي كان يهدف من خلاله أن يرّد بعض أصول النّحو، وأن يخلّصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التّأويل بادئًا ومركّزًا على نظريّة العامل، ويذهب شوقي ضيف إلى أنّ ثورة ابن مضاء القرطبي على النّحاة هي امتداد لثورة أميره عليه، ويلاحظ الدّارس ثورته على المشرق ونزعه الظّاهريّة في ثنايا الكتاب، ما يؤكّد صلة صاحبه بثورة الموحّدين على كتب المذاهب<sup>4</sup>.

أما في العصر الحديث فقد اشتد النّقد للنّحو العربي، ولذلك مثّل نقد التّراث النّحوي مشغلاً بارزًا من مشاغل المثقّفين العرب في العصر الحديث والمعاصر، وكان البحث اللّغوي من أهمّ التّشاطات الفكرية لأهمية القضية اللّغوية وتشعب مظاهرها ضمن إشكاليّة النهضة التي ينشُدونها<sup>5</sup>، وممن ضاقوا ذرعًا بهذا العلم وهاجموه هجومًا شديدًا الذين درسوا في الجامعات الغربيّة خاصة<sup>6</sup>، فظهرت الدّعوة إلى الإحياء والإصلاح والتّيسير والتّجديد

<sup>1</sup> - نظرية اللغة في النقد العربي، ص 15.

<sup>2</sup> - ينظر: في نقد النحو العربي، صابر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط، 1988م، ص 7-9.

<sup>3</sup> - الحيوان، الجاحظ، تح: يحيى الشامي، منشورات دار مكتبة الهلال، دط، 1992م، ج 1، ص 91.

<sup>4</sup> - ينظر: الرد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 2، دت، ص 17، 19.

<sup>5</sup> - المنوال النحوي العربي قراءة لسانية حديثة، ص 11.

<sup>6</sup> - ينظر: في نقد النحو العربي، ص 30.

والتحديث، بل ذهب بعضهم إلى التخلي عنه جملة وتفصيلاً، وكان سبب ذلك كله التأثير باللسانيات الغربية هذا العلم الرّاقى والمتطور المبني على الأسس العلمية والمواكب للعصر، وهي أمور غائبة عن النحو العربي في نظر هؤلاء.

إن هذا الفصل والذي خصّصته للاتجاه النقدي التقويمي (اللساني)، لا أقصد به هؤلاء الذين نقدوا النحو العربي متأثرين باللسانيات الغربية، وإنما أقصد به مجموعة من الباحثين كان شغلهم الشاغل في الآونة الأخيرة تتبع الكتابة العربية منذ ظهور اللسانيات إلى اليوم، وإن صحّ التعبير هي نوع من نقد النقد.

إنّ الشغف المفرط باللسانيات عند الباحثين العرب وكثرة التآليف\* في اللغة وحولها أنتج تراكمًا لا يقل خطورة عما يسمى بالفقر المعرفي، ذلك أنّ كلاً من التراكم والفقر المعرفي (القلة) يشكل عائقًا يحدّ من وتيرة نموّ العلم في الاتجاه الصحيح، ويعرقل بناء معرفة تمثّل حقًا موضوعًا للدراسة<sup>1</sup>.

إنّ هذا التراكم الذي صاحب ظهور اللسانيات في العالم العربي أصبح في حدّ ذاته هاجسًا كبيرًا يؤرّق الباحثين يحتاج إلى تمحيص وتدقيق وتصفية ونقد وتقويم، ما سمح ببروز كتابات من نوع جديد انصبّ اهتمامها ليس على نقد التراث كما فعل الكثير من الدراسين العرب المحدثين، بل كان شغلها الشاغل النظر في الكتابات اللسانية الحديثة نقدًا ومحاولة تقويم، وهذا الفريق أطلقت عليه اسم الاتجاه اللساني النقدي التقويمي، وقد خرجت عن نسق المصطلح الثنائي المركّب كبقية الاتجاهات في هذا البحث، حيث أضفت مصطلح اللساني لهذا الاتجاه بالذات تمييزًا لما قد يصيبه دون ذكر هذا المصطلح (اللساني) من التباس غير مرغوب، وهو اتجاه يضمّ نخبة من الباحثين العرب المحدثين، والمفارقة أنّ جلهم من المغرب العربي وتحديداً من المغرب الأقصى وتونس أمثال: عز الدين المجذوب، مصطفى غلفان، حافظ اسماعيلي علوي وحتى عبد السلام المسدي والأوراعي، كما نشير إلى ظهور باحثين جدد في الجزائر انتهجوا هذا النوع من الكتابات اللسانية النقدية التقويمية\*، وهذا لأنّ هذا النوع من الكتابة جديد أصلاً.

لقد أخذ هؤلاء على عاتقهم ضرورة مراجعة الخطاب اللساني العربي الحديث متّخذين المقاربات النقدية مرتكزاً لهم<sup>2</sup>، مع اعترافهم بأنّ المنجز اللساني العربي الحديث ليس في مستوى واحد أي ليس سيئاً كلّه، بل إنّ كثيراً من

\* - لقد ذكر ابن خلدون في مقدّمته أنّ كثرة التآليف في العلوم ومنها النحو عائقة على التحصيل ممثّل يضرّ الناس في تحصيل العلوم والوقوف على غاياته بسبب كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات وتعدد طرقها ثمّ مطالبة المتعلّمين باستحضار كلّ ذلك، للاطلاع عليها ينظر: مقدّمة ابن خلدون، ص 602.

<sup>1</sup> - ينظر: في نقد النحو العربي، ص 31.

\* - نشر في هذا الصدد مثلاً إلى الباحث مبروك بركات في رسالة الدكتوراه بعنوان: "النقد اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث التحوية النقدية الحديثة" (2017م) جامعة قاصدي مبراح ورقلة، وهي رسالة معلوماتها واردة في قائمة المصادر والمراجع المتعلقة بهذا البحث، وسالة دكتوراه للباحث يوسف منصر بعنوان: الخطاب اللساني المغربي أصوله ومفاهيمه وإجراءاته (2013) جامعة باجي مختار عنابة، ورسالة ماجستير للباحث محمد الزين جيلي بعنوان: أصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة دراسة نقدية (2002م) جامعة تيزي وزو....

<sup>2</sup> - ينظر: التفكير اللساني العربي المعاصر، ص 201.

المجهودات التي بذلت في هذا المجال كانت ذات قيمة علمية معتبرة في مجال اختصاصها، يقول مصطفى غلفان: «لابد من الإشارة إلى أن ثمة تطورات معرفية كبرى حصلت وأن أموراً كثيرة تغيرت، فلا أحد يمكنه أن ينكر قيمة الإنجازات التي تمت في الدرس اللساني العربي الحديث... لقد زالت بعض الأوهام والرواسب القديمة... فانقرضت بعض الأفكار الخاطئة والأحكام الجاهزة»<sup>1</sup>.

أولاً: التعريف بهذا الاتجاه :

### - النقد:

النقد والتفنيد تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، وقد نقدها ينقدها نقداً وانتقدها، ونقده إياها نقداً أعطاه أنتقدها أي قبضها، وناقدت فلاناً إذا ناقشته في الأمر، وفي حديث أبي الدرداء أنه قال: " إن نقدت الناس نقدوك وإن تركتهم تركوك " معنى نقدتهم أي عبثهم واعتبتهم قابلوكم بمثله.<sup>2</sup>

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري نقده الثمن ونقده له فانقده ونقد النقاد الدراهم ميّز جيدها من رديتها، ومن المجاز هو من نقاد قومه من خيارهم، ونقد الكلام وهو من نقدة الشعر ونقاده وانتقد الشعر على قائله، وهو ينقد بعينه إلى شيء يدم النظر إليه باختلاس حتى لا يظن له، وما زال بصره ينقده إلى ذلك نقوداً شبهه بنظر الناقد إلى ما ينقده<sup>3</sup>، وقد أخذت العرب كلمة النقد من قولهم نقد الدرهم والدينار أي بين رديته من جيده وسليمه من زائفه، وشبهوا الناقد بالصيرفي الذي يقوم بفرز الدنانير والدراهم.<sup>4</sup>

### - التقويم:

قومت الشاة أصابعها القوام، وقوم المعوج عدله وأزال اعوجاجه، واستقام الشيء اعتدل واستوى، والقوام العدل وفي التنزيل: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ الفرقان (67)، ورمح قوام مستقيم، والأمة القيمة المستقيمة المعتدلة<sup>5</sup>، وجاء في المختار من صحاح العربية قوم السلعة تقويماً، وأهل مكة يقولون استقام السلعة وهي بمعنى واحد، والاستقامة الاعتدال وقوم الشيء تقويماً فهو قويم أي مستقيم، القوام بالفتح العدل، وقوام الرجل قامته وحسن طولها<sup>6</sup>، وجاء في أساس البلاغة

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 95.

<sup>2</sup> - لسان العرب، ابن منظور، مج 3، ص 525. وينظر القاموس المحيط، ص 322-323. وينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ج 7، ص 193-194.

<sup>3</sup> - أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، جدار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1998م، ج 2، ص 193-194.

<sup>4</sup> - تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى نهاية القرن الرابع الهجري، محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالاسكندرية، دط، 1982م، ص 11.

<sup>5</sup> - المعجم الوسيط، ص 78.

<sup>6</sup> - المختار من صحاح العربية، محمد محي الدين عبد الحميد، محمد عبد اللطيف السبكي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، دط، ص 440.

قوم العود وأقامه فقام واستقام وتقوم، ورمح قويم وقوم المتاع واستقامه، وأقام الشيء أدامه، وما لفلان قيمة ثبات ودوام على الأمر<sup>1</sup>.

إنّ أهمّ ما يدلّ عليه مصطلح التّقد كما هو واضح هو تمييز الجيد من الرّديء حيث أُستعمل للدلالة على تمييز الدّراهم وإخراج المزيف منها كما استعمله ابن منظور في تتبّع شؤون النّاس والحديث في أحوالهم إن نقدت النّاس نقدوك وإن تركتهم تركوك والتّقد هنا إظهار العيب، ولم يتعد المعنى كثيراً عند الرّمحشري فاستعمله لتمييز الدّراهم (التّقود) جيدها من رديئها، كما استعمل مصطلح التّقد للدلالة على نقد الكلام أو نقد الشّعر، وأما استعمال المصطلح في اختلاس النّظر، فلعلّه واقع ذلك أنّ النّاقذ يطيل النّظر فيما يريد إظهار عيوبه (المنقود)، وقد لا يكون صاحب المنقود راضياً على ذلك فيسرق النّاقذ النّظر.

إنّ استعمال التّقد بهذا الشّكل أي إظهار العيوب فقط والسّلبات أمر هدّام، وهو من باب التّقد الهدام الذي يتّبع الرّلات والسّقطات ولا يساعد في إصلاح تلك العيوب والرّلات والسّقطات، من هنا لا بد من إضافة المصطلح الثّاني وهو التّقويم الذي وكما ورد في تحديده اللّغوي هو إزالة الاعوجاج وإصلاحه وتّقويم الشيء جعله قويمًا ومستقيمًا، أي على صورته المثلى التي لا بدّ أن يكون عليها.

إن الجمع بين التّقد والتّقويم نتاجه جعل التّقد نقدًا بناءً يُظهر العيوب، ليس من أجل التّشهير أو التّفاحر أو التّشقي وإتّما يقدّم البديل أو التّصحيحه لجعل ذلك المعوجّ أو الناقص قويمًا سليمًا مكملاً معتدلاً.

ومن هذا المنطلق فإنّ هذا الاتّجاه يضمّ مجموعة من الدّراسين المحدثين الذين كان شغلهم الشّاغل هو الدّراسة بالتّقد البناء للكتابات اللّسانية العربيّة الحديثة، وإظهار مواطن الخلل والرّتل فيها، مع تقديم الآراء والحلول والاقتراحات التي من شأنها تقويم هذه البحوث وردها إلى الصّواب، كما أنّ هذا الاتّجاه النقدي التقويمي لا يركّز في عمله فقط على الكتابات العربيّة الحديثة وإتّما يتعدّها إلى نقد الطّروف المحيطة بالكتابة العربيّة، كالبينة والمخيّلة العربيّة وموقفها المبدئي من الغرب ومسألة التّرجمة... إلخ، ذلك أنّ عمل النّاقذ متعدد الجوانب أشبه بعمل القاضي، فالنّاقذ يزن ويقيم ويحكم فهو لا يتعامل مع العيوب فحسب، بل إنه عمل ممنهج على أسس واضحة تشتمل الموازنة والتّقييم ثمّ إصدار

<sup>1</sup> - أساس البلاغة، ص 110 - 111.

الحكم<sup>1</sup>، وتتطلب هذه العملية من الناقد ألا ينظر إلى تحقيق مصلحة ما حزبية كانت أم شخصية في العمل الذي يتولّى نقده وأن يرى الشيء كما هو على حقيقته<sup>2</sup>.

ولقد أدرك الجاحظ هذه المسألة منذ القديم حيث دعا معاصريه من العلماء إلى التحلي بالإنصاف، والبعد عن الهوى وتهمة الإلف، وأنّ الهوى والعصبية قد ينتج عنه طمس لعلم العالم، وضياح للعدل في أحكامه... وهذه الدعوة المخلصة للإنصاف ومحاربة الهوى تشكّل قاعدة سليمة يقف عليها الجاحظ مازالت مستمرة حتى اليوم وستبقى كذلك<sup>3</sup>، فلا نكون مبالغين إذا قلنا أنّ النقد عند العرب ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقويم، ذلك أن الناقد غالباً ما يقدم البديل أو السليم الذي يصحح الخطأ أو يصوّب المعوجّ أو الخلل الذي ورد في الكلام كالشعر مثلاً.

إنّ القارئ لكتب النقد الأدبي عند العرب يراها جامعة بين التسجيل والتوجيه معاً، تسجيل الأمور التاريخية مثلاً، كالأحكام على الشعراء ووضعهم في طبقات وتقسيم الشعر والنثر، والتوجيه عندما تتحدّث عما يجب أن يكون عليه عرض المعنى أو صياغة الأسلوب، أو عندما تعالج فناً من فنون القول، فتحدّث عما ينبغي أن يكون في هذا الفن وما ينبغي أن يتجنبه الشاعر فيه<sup>4</sup>، فالتقد من هذا المنطلق، وكما يرى أبو هلال العسكري يجتنب الشعراء بعض العيوب التي وقع فيها الشعراء الذين سبقوهم عندما لم يوجههم النقد الوجهة السليمة<sup>5</sup>.

ولقد أبدع فريد الأنصاري بإعطائه تعريفاً للنقد يربطه بالتقويم، حيث عزّف النقد بقوله: «هو عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب في موضوع علمي معيّن بعد دراسته وفحصه، يستند فيه الباحث إلى الأصول والثوابت العلمية المقرّرة في مجال العلم الذي ينتمي إليه هذا الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بذلك الموضوع»<sup>6</sup>.

ويبدو هذا التعريف في غاية الدقة والقرب من مدلول الاتجاه النقدي التقويمي (اللساني) الذي نحن بصددده، ذلك أنّ دور هؤلاء يشمل<sup>7</sup>:

- تفحص الموضوع المراد نقده والنظر إليه.

<sup>1</sup> - ينظر: التفكير النقدي عند العرب، عيسى علي العاكوب، دار الفكر، دمشق، ط5، 2000م، 21-22.

<sup>2</sup> - النقد الموضوعي، سمير سرحان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1990م، ص 22. وينظر: نظرية اللسانيات النسيية، ص 77.

<sup>3</sup> - ينظر: نظرية الجاحظ في النقد الأدبي، محمد بن عبد الغني المصري، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 1987م، ص 51.

<sup>4</sup> - أسس النقد الأدبي عند العرب، أحمد أحمد بدوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 1993م، ص 102.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 102.

<sup>6</sup> - أبحاث في العلوم الشرعية، فريد الأنصار، دار الفرقان، المغرب، ط1، 1997م، ص 98.

<sup>7</sup> - ينظر: النقد اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، ص 12.



- الكشف عن الموضوع وتشرجه من جميع الجوانب.

- إظهار النقائص والعيوب الموجودة فيه.

- المناقشة العلميّة للأخطاء والعيوب بالحجج والبراهين بغية تقويمها وتصحيحها.

ومن هذا المنطلق فإنّ عمل الناقد اللساني ملازم للمنجز من البحث اللساني ونظريّاته، كما يلزم الناقد الأدبي النتاج الأدبي ونظريّاته التحليليّة، ويهدف كلّ منهما إلى الكشف عن مظاهر الجدّيّة والعلميّة من جهة والهفوات المنهجية والعلميّة في العمل المستهدف من جهة أخرى، ويستند هذا النقد إلى عدّة مرتكزات تسهم في موضوعيّة هذا النقد وجدّيته<sup>1</sup>.

ولقد دعت الضّورة لمثل هذا العمل النقدي ذلك أنّ البحث اللساني العربي الحديث أنتج تراكمًا بحثيًّا، ورؤى لسانية متشعبة، فاستلزم هذا الواقع أداةً تتابع وتقيم مسيرة هذا البحث، وهو ما تحقّق فيما يسمّى النقد اللساني العربي Arabic Linguistic criticism<sup>2</sup>.

فمنذ منتصف الثّمانينيات من القرن الماضي برز نوع من البحوث الأكاديميّة اللسانية العربية، وقد شكّلت طريقها تدريجيًّا إلى الأدبيات اللّغويّة العربية الحديثة، وقد أسهم هذا المولود الجديد في البحث اللساني العربي في لفت الانتباه إلى القيمة التّظرية والمنهجية المتفاوتة للكتابات اللسانية العربية الحديثة<sup>3</sup>، ومن هذا المنطلق فإنّ الاتجاه النقدي التقويمي اللساني هو اتّجاه يهدف إلى السّمو بالبحث اللساني العربي إلى مستوى نظري ومنهجي محدّد ومضبوط، يواكب تطوّر اللسانيات وما تقدّمه من نظريّات حتّى يتسنى للبحث اللساني العربي الخروج من طور التأمّل الشّخصي المبني على التّعصّب الفكري لكلّ ما هو قديم لمجرد أنّه قديم أو تجاهل المبادئ الأساس في البحث العلمي الحديث بدعوى أنّها غريبة المنشأ والمقام<sup>4</sup>، ويروم هذا الاتجاه تحديد نقاط الضّعف والقوّة وبدقة في مسيرة البحث اللساني العربي بغية الرّقي به، وأهمّ ما يتميّز به ببعده عن التّشخيص والتّجريح وإطلاق الأحكام المجرّدة، بل إنّ يسعى إلى

<sup>1</sup> - ينظر: النقد اللساني العربي، ص29.

<sup>2</sup> - اللسانيات ودورها في إنتاج المصطلح النقدي، شان قويدر، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد:3، 2018م، ص97.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص8(تقديم مصطفى غلفان).

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص38.

مواكبة إيجابية مثمرة للتناج اللساني العربي الحديث، لتقييم خطواته وتقويمها، أي توجيهها الوجهة التي ينبغي أن تكون عليها<sup>1</sup>.

وقد أطلق مجموعة من الباحثين على هذا الاتجاه اسم اتجاه النقد اللساني المؤسس أو الكتابات النقدية المؤسسة<sup>2</sup> ويعتمد النقد في هذا النوع من الكتابة على محددات نظرية ومنهجية تضمن للنقاد تماسكًا واضحًا من خلال الربط بين المقدمات والنتائج وصياغة الأسئلة والإشكاليات، قبل أن يتجه إلى الإجابة عنها باعتماد الانسجام والتماسك في التحليل ما يستجيب لقيود النسقية<sup>3</sup>، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنّ الانطلاقة الحقيقية لتأسيس بحث لساني عربي حديث بالمواصفات والملامح العلمية المطلوبة، تقتضي القيام بنوع من النقد المزدوج، نقد الموروث ونقد المستورد وتمحيصهما على حدّ سواء، أي النظر بفكر ناقد وواع للتراثين اللغويين العربي والغربي، والتعامل مع أيّ نموذج قديمًا كان أم حديثًا لا يعني تبني هذا النموذج أو رفضه أو التوفيق بينه وبين أي نموذج آخر، دون مساءلة نقدية أو مقدمات نظرية ونتائج منهجية<sup>4</sup>. والعمل النقدي يهدف إلى إقامة حوار علمي هادف مع العمل المشمول بالنقد بعيد عن إطلاق الأحكام، دون قواعد منهجية علمية محددة من أجل الوصول إلى نتائج نظرية أو تطبيقية بشكل منهجي وعلمي سليم في مجال معرفي معيّن<sup>5</sup>.

إنّ الاتجاه النقدي التقويمي بهذا المنطلق هو اتجاه جديد في الكتابة العربية الحديثة ينبغي عدم التسرع في الحكم عليه، وهو اتجاه وجيه لا غبار عليه، لأنّ مبرراته مقنعة ومنطقية<sup>6</sup>، وما يمكن قوله أنّ إبراز الأسس والمميزات المشتركة لهذا الاتجاه لا يقتصر على التنويه بالأهمية القصوى لهذا النشاط العلمي فحسب، بل يتخطاه إلى وضع برنامج أو تصوّر لخطّة ينظر من خلالها كل المهتمين بهذا الميدان إلى ما أحرزوه من إنجازات فعلية لا غبار عليها، ويكون لديهم الفرصة الكاملة لتوحيد الجهود نحو إنجازات جديدة أكثر بروزًا وجلاءً<sup>7</sup>.

ولقد عبّر حافظ إسماعيلي علوي عن أهداف هذا الاتجاه وغاياته عند حديثه عن الهدف من تأليف كتابه النقدي المعروف: "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة"، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته"، حيث يقول

<sup>1</sup> - ينظر: النقد اللساني العربي، ص39.

<sup>2</sup> - ينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص194، وينظر: النقد اللساني العربي، ص39-40، وينظر: البحث اللساني العربي المعاصر، ص202-204.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص194.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص51.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص56، وينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص198.

<sup>6</sup> - ينظر: التفكير اللساني العربي المعاصر، ص219.

<sup>7</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص181.

في كتابه: «غاييتنا إذن أن نقف وقفة تأمل وتأمّل ومساءلة للسانيات في الثقافة العربية، فعلم اللسانيات كما هو معروف تنتظمه قوانين وأسس علمية لا يمكن بلوغها إلا بالكشف عمّا لا يسه من قضايا وإشكالات، وهذا هو القصد من هذا الكتاب الذي نأمل أن يكون لبنة من لبنات تجديد الثقافة العربية، وأن يضاف إلى جهود أخرى سابقة سلكت منحى النقد والتقويم، ونشير هنا على وجه التحديد إلى محاولة الدكتور مصطفى غلفان في كتابه: "اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية"، ومحاولة الدكتور عز الدين المجدوب في كتابه: "المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة"، وقد استفدنا كثيراً من هاتين الدراستين وتوسّعنا في الكثير من الأفكار الواردة فيهما»<sup>1</sup>.

#### – الاتجاه اللساني النقدي التقويمي في الجامعات المغربية:

إنّ الاتجاه النقدي التقويمي لا يمكن أن ينطبق عليه ما ينطبق على الاتجاهات اللسانية العربية المنبثقة عن اللسانيات كالبنوية الوصفية والتوليدية التحويلية، والوظيفية التداولية وغيرها من الاتجاهات المنبثقة عن اللسانيات في نظري، ذلك لأنّه ليس ميثقاً عن اللسانيات بشكل مباشر وليس وافداً غريباً، ولو أنّه في الآونة الأخيرة أدرك أهل اللسانيات على غرار تشومسكي أهمية دوره وضرورة وجود هذا النوع من الكتابة، فقد أصبح نهجاً يفرض نفسه على الجميع، وقد أشرنا إلى هذه النقطة كما أنّ بعض الدارسين على غرار عبد الجليل مرتاض الذي يجعله فرعاً من فروع اللسانيات الحديثة مطلقاً عليه اسم اللسانيات الهامشية معتبراً إياه كالبنوية والتوليدية التحويلية والسيمياء<sup>2</sup>، فهو علم جديد لازم اللسانيات وما زال يلازمها في حركتها ولا يمكنها الاستغناء عنه<sup>3</sup>.

لقد دخلت المدارس اللسانية المنبثقة عن اللسانيات الأم مختلف الجامعات العربية بشكل رسمي كاختصاصات ومقاييس تدرّس في مراحل عديدة من الدراسات الجامعية للغة العربية، بيد أن هذا الاتجاه كما تمّ ذكره اتّجاه جديد ومستقل عن المدارس اللسانية الغربية، فالتقد فطريّ ولعلّ العرب أكثر الشعوب نقداً خاصّة في المجالين اللغوي لقداسة العربية والأدبي لشراء المكتبة العربية الأدبية، ثمّ إنّ العرب هم أهل اللغة والفصاحة والبلاغة والنقد.

وإذا لم يكن هذا الاتجاه يدرس بشكل واضح ومباشر في الجامعات المغربية، فهو يقدم كمقياس باسم النقد اللساني أو كبحوث أو مشاريع بحث أو يدرّس تحت عنوان اللسانيات العربية بشكل عام، وكل دراسة للبحوث العربية هي بطبيعة الحال لا تخلو من نقد تلك الأفكار الجديدة، فهو كسلوك موجود بالفعل حيث إن أساتذة الجامعات ومنهم رواد هذا

<sup>1</sup> – اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص15.

<sup>2</sup> – ينظر: في مناهج البحث اللغوي، عبد الجليل مرتاض، دار القصة للنشر، الجزائر، دط، 2004م، ص27.

<sup>3</sup> – النحو العربي القديم والنقد الوصفي اللساني الخارجي، وصف تحليل ونقد، حسين بوشنب، رسالة ماجستير، إشراف: عمار ساسي، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة الجزائر، 2006/2005م، ص94.

الاتجاه، يقدمون آراءهم النقدية إلى تلاميذهم، فهو سلوك متأصل كما ذكرنا ونحن في الميدان نفعل ذلك كلما اقتنعنا ببطلان فكرة أو رأي أو موقف، ونقدم ما نراه مناسباً من أدلة تثبت وجهة نظرنا بناءً على قناعاتنا أو بناءً على وجهة نظر دارس آخر، والمتابع لا ينكر بروز هذا النمط من الكتابة في البلدان المغربية في الآونة الأخيرة من رسائل جامعية عليا ماجستير ودكتوراه، أو كمقالات وبحوث في مختلف المجالات أو كتب تباع في المكتبات والمعارض.

### ثانياً: مواصفات ومقومات الاتجاه اللساني النقدي التقويمي:

إنّ الدور المحوري والمهم الذي يقوم به الناقد اللساني الموضوعي يتطلب بلا شك مجموعة من المقومات والمواصفات التي تمكنه من ممارسة عمله باقتدار، وتجعل آراءه ومواقفه ذات شأن عند الباحثين، وغياب مثل هذه المقومات والمواصفات تجعل من العمل الذي يقوم به أشبه بالأعمال التي يقوم بتمحيصها ونقدها وتقويمها، وينطبق عليه ما ينطبق على ما يقوم بنقده، وأحسب أنّ الذي لا يتصف بصفات الموضوعية والنزاهة العلمية، وقبلهما الاطلاع الواسع والفهم الدقيق ليس من حقّه أصلاً النظر في أعمال غيره، ففاقد الشيء لا يعطيه كما يقول المثل، إنّ المواصفات المطلوبة في العمل النقدي التقويمي اللساني الموضوعي والمؤسس بعضها عام لا يتعلّق بالباحث (الناقد فقط)، بل بكلّ باحث نزبه عليه أن يتقيّد بالمنهجية والعلمية والموضوعية، وبعضها خاصٌّ بالناقد اللساني دون سواه تماشياً وانسجاماً مع العمل المنوط به، ومواصفات الناقد اللساني التي نقصدها، تتمثّل في الآتي:

**1.2- الشك العلمي:** فالناقد أحوج ما يكون إلى هذه الصفة، ذلك لأنّه ليس كأبي قارئ يقف عند معاني السطور بل لا بدّ أن يمتلك الملاحظة الدقيقة والواعية التي تفكّ شفرات ما بين السطور وتلج إلى عميق الأفكار، والشك العلمي ليس مجرّد رأي يعبر عن الهوى والميل، بل هو حاسة نقدية تُقلّب الأفكار والمواقف والرؤى، بغية الوصول إلى الغاية المنشودة ومن أجلها<sup>1</sup>، وهذه الصفة مطلوبة في الناقد اللساني تصل درجة الغرض والشرط المسبق لنجاح العمل واتّصافه بالموضوعية، والقيام على الأسس العلمية والمنهجية المطلوبة، وغيابها منقصة للناقد وللعمل الذي يقوم به وطعن فيهما على حدّ سواء، بل إنّ هذه الصفة محبّدة عند كلّ باحث علمي يبتغي التّجّاح والوصول إلى الغاية.

**2.2- الإلمام المعرفي وسعة الاطلاع:** إنّ الإلمام بما يتعلّق بموضوع التّقد من قريب أو بعيد أمر لا بدّ من توقّره للناقد اللساني خاصّة، حيث لا بدّ أن يكون ملماً بالمعارف والنظريات والمناهج التي تتعلّق بالعمل الذي يستهدفه بالتّقد<sup>2</sup>، فهذا الشرط يتطلّب من صاحبه مواكبة المستجدّات، وبالبحث الدائم والواعي هو وحده الكفيل بأن يجعل الناقد على علم بما

<sup>1</sup> - ينظر: التقد اللساني العربي، ص 34.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 34.

مضى وما استجدّ في مجال بحثه، كما أنّ القراءة المعاصرة تقتضي ضمناً استيعاباً مزدوجاً طرفه الأول في التراث اللغوي العربي بكلّ مكوناته وخلفياته واتجاهاته، وطرفه الثاني في اللسانيات الغربية الحديثة بكلّ معطياتها واتجاهاتها وخلفياتها، وإذا توفّرت المعادلة بطرفيها تسنى إجراء القراءة الجدلية التي هي بالضرورة قراءة نقدية واعية تستند أساساً إلى التفاعل العضوي<sup>1</sup>. في جدل خصيب يثمر مفاهيم جديدة وحصيلة معرفية متفردة، ليست صورة مشوهة للتراث ولا هي صورة منسلخة من اللسانيات، وإنما هي عطاء نوعي بلا قاذح<sup>2</sup>.

فالتأقّد اللساني لا بدّ أن يكون على دراية تامة بما يتعلّق بموضوع بحثه من الناحية التاريخية والتفكيكية التفصيلية، وأن يكون متمكناً من اللغات الأجنبية التي تكتب بها اللسانيات في الجامعات الغربية<sup>3</sup>، ويشير مصطفى غلفان في هذه النقطة بالذات إلى عدم مسايرة كثير من الباحثين العرب للتطور السريع والمتلاحق للنماذج اللسانية، وما يخلفه هذا التطور من تعديل وتغيير في النظريات اللسانية وإغنائها دوماً بالجديد وتعميق النقاش حولها<sup>4</sup>، ولعلّ دخول المدرسة التوليدية للعالم العربي المتأخّر بداية السبعينيات، وما نتج عنه عن تأخّر وعدم مواكبة لهذه المدرسة، بسبب الانشغال بالبنوية دليل على أهميّة مواكبة ما يحدث من تغيير وتطور ونقد للنظريات اللسانية والنماذج داخل النظرية نفسها.

3.2- الموثوقية (الصدق): الموثوقية أو الثقة مصطلح يستعمل للدلالة على براءة المشتغل بالبحث اللغوي من الكذب في التقل أو الخلط أو الوضع أو ما شابه، مما يقع في دائرة الرّيب والشك<sup>5</sup>، وهذا المصطلح لا يطلقه العلماء إلا على تحرّ وتقصّ لمسيرة المشتغل بالبحث من الناحية العلمية بالدرجة الأولى<sup>6</sup>، فالموثوقية شرط لا بدّ منه للناقد حيث يجب أن يكون صادقاً نزيهاً موثقاً بكلامه بريئاً من الكذب والتدليس والتلفيق في نقل المعلومات<sup>7</sup>، إنّ الصدق والنزاهة والموثوقية ومن باب عقائدي هي صفات مطلوبة في كلّ تصرّف يقوم به الفرد المسلم، فهي من المسلّمات بالنسبة لنا، وبالتالي فهي من مسلّمات المسلمّات إن صحّ التعبير بالنسبة للناقد اللساني والباحث العلمي، بل إنّ النزاهة والصدق والموثوقية في البحث العلمي صفات عابرة للأديان والمعتقدات، ولاصقة بكلّ ما يمتّ إلى العلم بصلة بغضّ النظر عن المعتقد أو اللسان أو الطائفة...

<sup>1</sup> - مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص33.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص33.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، د ص65.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص124.

<sup>5</sup> - التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء التحليل التفسيري، حسن خميس الملح، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001م، ص82.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص82.

<sup>7</sup> - ينظر: التقد اللساني العربي، ص35.

4.2- الموضوعية: الموضوعية تتطلب من الناقد اللساني والباحث في مجال اللغة بشكل عام ألا ينظر إلى تحقيق مصلحة حزبية أو شخصية ذاتية، وأن يصف ما يلاحظه كما هو دون تغيير، أي يرى الشيء على حقيقته كما هو في الواقع<sup>1</sup>. ولقد أدرك الجاحظ هذه المسألة منذ قرون، فدعا معاصريه إلى التحلي بالإنصاف والبعد عن الهوى والعصبية وهي أمور تؤدي إلى طمس العلم كما يقول<sup>2</sup>، فعلى الناقد اللساني وكل ناقد أن يتحلى بالموضوعية والبعد عن إطلاق الأحكام جزافاً دون وجه حق ودون دراية وفهم وتمحيص، وعليه أن يتجرد من كل الصفات التي يمكن أن تؤثر في مواقفه كالهوى (الميول) والعصبية والذاتية والطائفية والجهوية، وهلم جرا.

فمن الموضوعية التواضع والإقرار بعدم المعرفة عند جهل الجواب أو الأمر، وليس أدل على الموضوعية من التراجع على الخطأ والاعتراف به ولو بعد حين<sup>3</sup>، وقد أشار مصطفى غلفان إلى غياب النقد اللساني الموضوعي في العالم العربي، فاللساني العربي يجامل أو يسب أو يشهر، وليس هنالك متابعة نقدية موضوعية مستمرة تعرف وتوضح ما ينشر في الثقافة العربية بين الفينة والأخرى من كتابات لسانية<sup>4</sup>.

5.2- الاطلاع على النظريات اللسانية من مصادرها وبلسانها: بما أنّ اللسانيات علم غربي أساساً فإن الناقد اللساني على الخصوص لا بد أن يكون ذا ثقافة واسعة وتمكّن من اللغات الأجنبية التي تكتب بها اللسانيات، وبذلك يستطيع أن يتعامل مع نصّ أصلي وبشكل مباشر، وليس عن طريق نصّ مترجم من طرف باحث آخر، قد يكون قليل التمكن من اللغة المترجمة أو المترجم بها أو كليهما، إضافة إلى قلة فهمه لموضوع الترجمة (اللسانيات)، فالترجمة مشكلة في حد ذاتها تتطلب ثقافة عالية وممارسة حقيقية للغة المترجمة، وإلا فإن الترجمة قد تكون غير أمينة في نقل المعنى المترجم بشكل مناسب وسليم.

وفي هذا الصدد يقول مصطفى غلفان: «ورغم تعدد العناوين اللسانية المترجمة للعربية وتنوعها، فإن الثقافة العربية في اعتقادنا لم تواكب دائماً ترجمة كل الإصدارات اللسانية الحديثة، خاصة منها التي تشكل نقط تحول كبرى في الدرس اللساني العام أو التي لها طابع تطبيقي صرف، وتتطلب من القارئ العربي مهارات إضافية»<sup>5</sup>. ويقول مازن الوعر في هذه المسألة كذلك: «إنّ الترجمات اللسانية الحالية لتفصي القضايا المتعلقة بهذا العلم هي ترجمات نابعة من اهتمامات شخصية، وليست نابعة من اهتمامات علمية منهجية أكاديمية، أضف إلى ذلك أنّ

<sup>1</sup> - ينظر: النقد الموضوعي، ص 22.

<sup>2</sup> - ينظر: نظرية الجاحظ في النقد الأدبي، ص 51.

<sup>3</sup> - ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي، ص 88.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 120.

<sup>5</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات التثاق والتكوين، ص 148 (هامش).

هذه الترجمات ليست متكاملة ومنسقة، أي أنها لا تتطّلع إلى القضايا الثلاث التي ذكرناها من قبل أي التعريف بهذا العلم والموضوع الذي يتناوله ثم الغاية المرجوة منه، وهكذا فإنّ الإنسان العربي سيضيع في زحمة هذه الترجمات اللسانية التي لا تخضع لمعيار العلم والمنهجية، فإذا أراد الإنسان العربي أن ينظر إلى هذا العلم من نافذة اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فإننا سنقع في إطار ثقافة التخبّة، وسنبعد عن ثقافة الجماهير الواسعة والعريضة، ذلك لأنّ عدد المثقّفين العرب الذين يتقنون هذه اللغات الأجنبية ولاسيما الإنجليزية والفرنسية قليل جدًّا لا يساوي حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق الباحثين العرب المحدثين لمسيرة الركب التكنولوجي اللساني هذا من ناحية، أمّا من ناحية أخرى (وهي ناحية مهمّة جدًّا)، فإنّ المصادر اللسانية الغربية (حتى الأساسية في علم اللسانيات)، ليس لها وجود على الإطلاق في المكتبة العربية (اللسانية على سبيل المجاز)<sup>1</sup>. وبالتالي لا مناص ولا مهرب للنّاقد اللساني إلا أن يكون على دراية واسعة باللغات الأجنبية، وهنا لا بدّ من التذكير بأنّه يُشهد للباحثين المغاربة خاصّة بتميّزهم مجال اللسانيات، لأنهم أكثر تمكّنًا من اللغات الأجنبية وخاصّة الفرنسية، وقد اعترف مازن الوعر بهذا الموقف الشجاع، وهو موقف في قمة التواضع والموضوعية حيث يقول: «ولا أبالغ إذا قلت بأنّ المدرسة السانية المغربية، إنّما تمثّل الأبعاد الكاملة للبحث العلمي اللساني، ولا سيما ببعده الأصيل والمعاصر... هذا البحث العلمي التحليلي للمستويات اللسانية يسير في خطّين متوازيين، خط الأصالّة العربية التراثية وخط الحدائث الغربية المعاصرة (أوروبا-أمريكا)<sup>2</sup>».

6.2- البعد عن التجريح والتشخيص والتشهير: إنّ النّاقد اللساني لا بدّ أن يبتعد عن صفات التجريح والتشخيص والتشهير وتصفية الحسابات، فلا بدّ أن يكتب بلغة هادئة رزينة غير مستفزّة ولا مؤجّجة للتعرات والمشاحنات، والبعد عن السّبب والشتم وغير ذلك، لأنّ عمل النّاقد اللساني ضرورة معرفية تقتضيها مسألة رقيّ البحث اللساني العربي، وليس البحث عن سقطات الآخرين والتشهير بهم وتسليط الضوء عليها، يقول عز الدين المجذوب: «...إننا نهدف إلى قراءة التراث النحوي وتقييمه... انطلقنا من قراءات السابقين لنا للتراث النحوي وحاولنا نقدها وتحديد مواطن النقص فيها حتّى نتقدّم في مشروع قراءتنا، وهو نقد لا يستصغر بأيّ وجه من الوجوه أصحاب هذه المؤلفات التي عرضناها وإنّما هي ضرورة معرفية، لأنّ تصوّر العلم الذي اعتمدها يقتضي أنّ تقدّم العلم لا يكون إلاّ بنقد مواطن الضعف الداخليّة فيه الملتبسة بمنظومته والمنتكرة بقناع البديهيات الواضحة بذاتها»<sup>3</sup>، ويدخل في هذا الباب

<sup>1</sup> - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 396-397

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 524.

<sup>3</sup> - المنوال النحوي العربي، ص 358.



العبارات المفرطة التي يصف بها بعض الباحثين جهود غيرهم، وإذا كان للباحث الحق في التقدير والتمحيص، فإن التعبير المنضبط جزء لا يتجزأ من الروح العلمية وهو شطر المنهج، ولا يدخل فيه أن يُنعت باحث بأنه من رواد اللسانيات الخاطفة أو لسانيات الرتب والترقيات أو لسانيات هبل، فهذا المستوى من الخطاب لا ينتج ولا يفيد<sup>1</sup>.

7.2- تقديم البدائل للأعمال المنقودة: لقد ربطنا التقدير بالتقويم، وهذا ما يجعله نقدًا بناءً سادًا للتغرات مقومًا ومصوبًا للنقائص الملاحظة والمشاهدة والمسجلة في الأعمال المشمولة بالتقدير، والبديل المقدم من هؤلاء قد لا يكون مثاليًا ولكن بالضرورة غالبًا سيتجنب كثيرًا مما لاحظته من نقائص وسلبيات في الأعمال المنقودة، ويكفي هؤلاء أن تكون مواقفهم موضوعية مجردة من كل ما من شأنه الطعن في الموضوعية والصدق، وغيرها من الموصفات التي يجب أن تتوفر في الناقد اللساني الموضوعي.

والحقيقة إن أصحاب هذا الاتجاه استطاعوا أن يكتبوا في هذا المجال -أقصد مجال الكتابة اللسانية العامة وليس النقدية بالذات- كتابات لقيت استحسان القراء والباحثين، نظير قيمتها العلمية والفكرية وأسلوبها المتمكن من جهة والواضح والجلي من جهة ثانية وكتاب: "اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة" لمصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاخ وحافظ إسماعيلي علوي الذي سبق الحديث عنه في الفصل الأول خير دليل على ذلك<sup>2</sup>، وهي معادلة قل ما تصل إليها البحوث اللسانية العربية الحديثة إما بفشل تقديم اللسانيات على صورتها الحقيقية وإما بصعوبة الأسلوب والمصطلحات التي كرس ما يسمّى بتغريب اللسانيات، ما جعل الكثير من الباحثين بدل أن يجعل المهتمين يقبلون على اللسانيات هؤلاء بدل ذلك جعلوهم ينفرون منها ويتعدون عنها.

ولقد استطاع الناقدون اللسانيون أن يكتبوا في موضوع اللسانيات واتجاهاتها بشكل مختلف مقارنة بالكتابات التي قاموا بنقدها، ويرجع ذلك كما ذكرنا لإلمامهم المعرفي وتمكّنهم من اللغات الأجنبية، كما أن تأخر كتاباتهم من حيث الزمن جعلهم يتجنبون كثيرًا من السلبيات التي وقع فيها غيرهم من الباحثين، وقد ذكر المجذوب ذلك قائلاً: «وقد حاولنا أن نتجنب هذا النقص في قراءة اللغويين العرب السابقين لنا... بفضل تأخرنا التاريخي عنهم الذي ييسر

<sup>1</sup> - التفكير اللساني العربي المعاصر، ص202.

\* - فهذا المنجز كذلك يعتبر نموذجًا رائعًا للعمل التشاركي المنسق، وهو كتاب حديث مواكب لمسار نظرية النحو التحولي، بالإضافة إلى المزايا المذكورة سابقًا، ما جعل القراء ينهافون عليه تهافتًا كبيرًا وهو على قدر ذلك التهافت، يقول غلفان عن هذا الكتاب: «حين صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة 2010م، لم تكن نتوقع الإقبال الواسع الذي لقيه في أوساط المهتمين باللسانيات التوليدية في الجامعات العربية من المحيط إلى الخليج، فقد تلقينا من زملائنا أساتذة اللسانيات ومدرسها والمهتمين بها من طلبة وباحثين عبارات الثناء والتشجيع، معبرين لنا عن إعجابهم بما عرضه الكتاب من أرضية واضحة ودقيقة لأساسيات نظرية النحو التحولي التي وضعها تشومسكي... وبعد مرور ثلاث سنوات على صدوره نفذ الكتاب تقريبًا، إذ لم يتمكن عدد من القراء من اقتنائه في أروقة المعارض المقامة في الجزائر والدار البيضاء والرباط والقاهرة وغيرها ما بين 2013-2014م ومن ثم عزمنا على إخراج طبعة جديدة»، وقد تناولنا هذه المسألة في الصفحة 66 من هذا البحث.

عملنا... وقد اقتضى منا نقدهم والسعي إلى تجاوز الغاية التي بلغوها»<sup>1</sup>، يضاف إلى ذلك ميزة أخرى تستت للنقاد ولم تستن لمن سبقوهم تعرّفهم على النماذج والمآلات التي وصلت إليها النظريات والمدارس اللسانية الغربية، ما يجعل ما يكتبونه عن النظرية أو المدرسة يكون كافيًا وافيًا يقدم صورة كاملة غير مجتزأة أو منقوصة عن تلك النظرية أو المدرسة وعلى سبيل المثال، كتاب الدكتور مصطفى غلفان "اللسانيات التوليدية" المذكور أعلاه وهو بطبعين الأولى كتاب واحد والثانية في ثلاثة أجزاء بمرافقة حافظ إسماعيلي علوي في الجزئين الأول والثاني، والجزء الثالث تكفل به محمد الملاح وحافظ إسماعيلي علوي، وهو نموذج يعكس النظرة الشاملة للنظرية التي تتبعتها في كل مراحلها من نموذج البنات التركيبية وحتى النموذج الأدنوي، يضاف إليها اللغة العلمية الجيدة والمتميزة الواضحة التي كتب بها الكتاب، وعبرت عنها بمصطلح "السهل الممتنع"، وهي قد لقيت الإشادة والقبول، وقد ذكر ذلك مصطفى غلفان في مقدمة الكتاب، دون نسيان ميزة أخرى كذلك توفرت في هذا الكتاب بالذات هي العمل التشاركي كفريق، وهي من الأمور المطلوبة في البحث اللساني العربي الذي تميّز بالتشتت والفرقة التي تؤدي بالضرورة إلى حيرة القارئ وتيهانه في هذا الكم الكبير والمتراكم من المؤلفات اللسانية الذي يعتبر مشكلاً في حد ذاته ميّز البحث اللساني العربي، وقد كرّس هو أيضاً النفور والبعد عن اللسانيات.

وتجدر الإشارة أنّ أعمال هؤلاء النقاد هي كذلك ليست بمنأى عن النقد والتمحيص، ولعلّ نقد ما كتبه الدكتور عبد السلام المسدي من طرف مصطفى غلفان دليل على ذلك في كتابه "اللسانيات العربية أسئلة المنهج"<sup>2</sup>، كما أنّ أعمال مصطفى غلفان في حدّ ذاتها معرضة للنقد هي كذلك، وهو الأمر الطبيعي والعادي بل والضروري الذي يجب أن تتعرض له كل الأعمال اللغوية دون استثناء، وهو نوع من الضغط الإيجابي الذي يفرض على الباحثين مزيداً من الجدّة والاهتمام عند إنجاز البحوث اللغوية.

وفي نهاية الحديث عن مواصفات الناقد اللساني نقول بأنّ هذه المقومات والمواصفات هي من المسلّمات في الحقيقة يجب توفّرها في البحث اللغوي والعلمي إجمالاً، لكنها أكثر إلحاحاً بالنسبة للنقد اللساني، ومن شأن توفّر هذه الصفات في الباحث أن يكسبه احترام وتقدير القراء والباحثين، وبالتالي تساهم أعماله النقدية في رقي وازدهار وتطوّر البحث اللساني العربي الحديث، وهو ما نحن بحاجة ماسة إليه.

<sup>1</sup> - المنوال التحوي، ص 6.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 115-130.

ثالثًا: مبررات وأسباب ظهور هذا الاتجاه:

لقد صاحب ظهور اللسانيات في الثقافة العربية مجموعة من الإشكاليات والعوائق وقفت حائلة دون وصول البحث اللساني العربي الحديث إلى بلوغ أهدافه المنشودة، وهذه الإشكالات في الحقيقة لا تتعلق فقط بالبحث اللساني في حد ذاته من حيث المنجز اللساني أو الباحث وسلوكه وصفاته، بل تتعداه إلى ما صاحبه من ظروف محيطية بالبحث اللساني تتعلق بالمتلقي العربي (القارئ ومحيطه) ومخيلاته وخلفياته، وتتعلق أيضًا بمسألة مهمة تتصل باللسانيات وتلتصق بها، وهي الترجمة، لأن هذا العلم غربي بالدرجة الأولى، وبموجب ذلك قسم مصطفى غلفان عوائق البحث اللساني العربي إلى<sup>1</sup>:

- عوائق خارجية (أو مادية): تتعلق بالمحيط المادي والصعوبات الحقيقية التي تعترض سبيل البحث العلمي في الوطن العربي.

- عوائق داخلية (أو صورية): ترتبط بكنه الدرس اللساني العربي الحديث من حيث هو بناء نظري ومنهجي يمارس في الكتابات اللسانية العربية.

لهذا برز نوع من الكتابة اللسانية العربية يقوم في المقام الأول بنقد وتقويم المنجز اللساني العربي وإظهار مواطن الضعف والخلل فيه، من أجل تقويمه وإصلاحه وردّه إلى الوجهة الصحيحة، ويمكن أن نذكر في هذا الصدد المشاكل والمصاعب والتحديات التي تميّزت بها الكتابة اللسانية العربية الحديثة، والتي تعدّ من أسباب ومبررات ظهور الاتجاه التقويمي في البحث اللساني العربي، ويمكن إجمال ما تميّزت به الكتابة اللسانية العربية في النقاط الآتية:

**1.3- مشكلة تراكم البحوث:** يشكّل ما تراكم من بحوث حول اللسانيات في العالم العربي عقبة لا تقلّ حدتها وخطورتها كما يقول محمّد الأوراعي على صعاب الفقر المعرفي في نفس الميدان، إذ كلاهما يشكّل عائقًا يحدّ من وتيرة نمو اللسانيات في الثقافة العربية في الاتجاه السليم<sup>2</sup>، بل إنّ التراكم نفسه بالإضافة إلى كونه مشكلة في حد ذاته كما سبق التذكير فإنّه يتضمّن مشكلة أخرى داخلية تخفي عجزًا ونقصًا وحاجة، كون أنّ "التراكم الذي عرفته اللسانيات بقي محصورًا في نماذج محدّدة، ولم يحدث في إطار عدد من المدارس اللسانية مثل النحو العلائقي أو النحو المركبي المعتم أو النحو المعجمي الوظيفي..."<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص21، وينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص265.

<sup>2</sup> - ينظر: الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص31، وينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص303-306.

<sup>3</sup> - قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص305.

يضاف إلى مشكل التراكم المذكور مشكل التوعية أو الكيفية التي أعدت بها تلك البحوث، ذلك أنّ شغف الباحثين العرب باللسانيات وتأثرهم الأعمى بها، جعل الكتابة اللسانية العربية الحديثة تتخبّط وتقع في مطبات السطحية والسذاجة وعدم الفهم، والبحث عن المنفعة الآنية المادية (الجانب المالي المترتب عن بيع الكتب) والمعنوية (الشهرة)، ولا ينفى على أحد القيمة النظرية والمنهجية المتفاوتة للكتابات العربية التي حاولت تقديم اللسانيات، "وهو ما يدعو إلى إنشاء منهج للمعايرة يتخذ كصفات البحث في اللغة موضوعاً ويجعل من نقدها هدفاً، حتى إذا التأمّت عناصره في بناء واتسقت اختبرت قدرته على تمييز ما قد يصلح من تلك الجهود والأعمال والنظريات"<sup>1</sup>.

**2.3- الإبهام والغموض النظري والمنهجي:** إنّ البحوث اللسانية العربية في الغالب اتّصفت بالغموض والإبهام النظري والمنهجي، حيث أخذت من كل حذب وصوب، وجمعت بين ما هو تراثي قديم وبين ما هو لساني حديث دون أدنى حرج نظري أو تساؤل حول أبعاد التسمية وحدود مجالها وموضوعها أو ما يتطلبه التحليل اللساني من مفاهيم وأدوات إجرائية مضبوطة، أو ما يناسب تكوين صاحبها المعرفي والعلمي وموضوع دراسته<sup>2</sup>، وهذا يؤدّي بنا لمسألة سبق ذكرها أنّ الكتابة اللسانية العربية كانت في أغلبها من باب تتبع الموضة (موضة اللسانيات وشهرتها)، فكتب في اللسانيات حتى غير المتخصّصين في اللغة، كأساتذة الأدب على سبيل المثال في كثير من الجامعات العربية.

**3.3- النظرة المغلوطة إلى بعض الأعمال:** انتهى كثير من الدارسين إلى حقيقة مرّة حيث إنّ أكثر الدراسات التي صنّفت على أنّها دراسة لسانية حديثة، هي في الواقع دراسات تقليدية تساق فيها المعلومات والآراء دون غريزة أو تمحيص، حتى أنّ من يطالعها يحسّ وكأنّها فقدت عنصر التجديد، فيقف الباحث محاولاً أن يجد فيها المعلومات القيمة فيعرض عنها لأنّها مملوءة بالتعليقات المرهقة وبالألغاز والتّمويه<sup>3</sup>.

**4.3- السرقات العلمية:** حيث يعتمد عدد غير قليل من الباحثين إلى ترجمة ما يراه من اللغة الأصل (الأجنبية)، وهذا أمر ليس فيه مشكلة على الإطلاق، غير أنّ المترجم عوض أن يذكر أنّ ما يقدمه من معلومات هو نتاج ترجمة فينسبه إلى نفسه دون إشارة إلى المصدر الأساس، وهناك شكل آخر لهذه السرقات هو ترجمة ما ترجمه الآخرون، ولعلّه لا يطلع بتأنّاً على النصّ الأصلي بأن يعيد صياغة المضمون بناء على ترجمة غيره وادّعاء ترجمته كذلك، بينما الذي يحدث لا يزيد عن

<sup>1</sup> - ينظر: الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص35.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص44-45.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص48، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص10.

تغيير بسيط يقصد به التعمية<sup>1</sup>، وربما لا يقف هؤلاء عند حدود المترجم، بل إلى إعادة صياغة ما كتبه غيرهم باللغة العربية وادّعاء بأن ذلك نتاج جهدهم الأصيل.

**5.3- الترجمة غير الجيدة:** ذكرنا فيما سبق أنّ من مواصفات الناقد اللساني التمكن من اللغات الأجنبية التي تكتب بها اللسانيات، لكنّ البعض وبحقّ عن المنفعة الذاتية والشهرة يتجرأ على ترجمة كتب أجنبية في اللسانيات، وهؤلاء لا يهتمهم ولا يعينهم أن يترجموا ما يترجمونه على الصورة الصحيحة، فتجمع هذه الترجمات السيئة والكاذبة إضافة إلى عدم تمكّنها من اللغة المترجم منها (الأجنبية)، عدم الإلمام المعرفي بالعلم، وربما عدم التمكن حتى من اللغة المترجم بها (العربية) وكذلك فوضى استعمال المصطلحات وغير ذلك من السّلبات<sup>2</sup>.

**6.3- ادّعاء السبق العلمي:** فكثيراً ما نجد الكثير من هؤلاء يتكلّم عن موضوع معيّن، وكأنّه أوّل من بدأ التفكير فيه أو هو أوّل من استطاع صياغته بصورة جيّدة، بينما الحقيقة أنّ ما أتى به لا يزيد عن كونه استلاباً من هنا ومن هناك أو تفنّناً في إطلاق الخيال غير المقيّد بالمنهجية<sup>3</sup>، والحقيقة إن من يسعى من أجل الشهرة والمنفعة الذاتية والمراتب المزوّقة يهون عليهم مثل هذا الادّعاء وهذه التصرفات، لأنّ العامل الحاسم والمهيمن في البحث العلمي الضمير والروح والأمانة العلميّة وهي مفقودة عند هذا النوع من الباحثين المزوّقين.

**7.3- الاضطراب العام وتغيير المواقف دون قناعات:** إنّ الاضطراب وعدم اليقين وتغيير المواقف باستمرار دون قناعات حقيقية<sup>4</sup>، وهي ميزة طبعت أغلب الباحثين إصلاحيين وحدائبيين وتجديديين إلا ما ندر، وهو أمر يُصعّب من مسألة تصنيفهم، فالباحث في هذه الحالة قد يكون تراثياً وحدائياً وتجديدياً ويكون مناصراً وخصماً في آن. والمسالم به أنّ من لا يثبت على موقف واحد ويغيّر القناعات كلّ حين انسجاماً مع المستجدات سيخبط خبط عشواء، وإن كان ليس من حقنا منع هؤلاء من الكتابة، ولكن من حقّ الناقد أن يصف تلك الأعمال كما هي وكثير من الكتب التمهيدية تتصف بمثل هذا الاضطراب، وهي بذلك خطر حقيقي بالنسبة للقارئ المبتدئ خاصّة الذي يكون أوّل اطلاع له على اللسانيات بواسطة مثل تلك الكتابات، فتكون بدايته غير موفّقة، بل وقد تكون سبباً في عدم إكمال المسير.

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص196.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص196.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص196.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص196.

8.3- السطحية وعدم الفهم للسانيات: لقد تميّزت البحوث اللسانية العربية خاصّة التمهيدية منها بالسطحية وعدم الفهم وتعويض ذلك بعناوين براقّة وجذّابة ليست انعكاسًا لمضمونها، والهدف كما ذكرنا البحث عن الشهرة والظهور والمنفعة الدّاتية، وسنقف على أمثلة لمثل هؤلاء في المبحث القادم من هذا الفصل.

ولعلّ من أسباب تميّز الأبحاث التمهيدية خاصّة بهذه الصّفة ما ذكره مصطفى غلفان من أنّ أساتذة الجامعة مثلاً في قسم اللّغة العربية بجامعة القاهرة كان يغلب عليهم التّكوين الأدبي وأنّ هذا القسم كان يخلو من الأساتذة المتخصّصين في الدّراسات اللّغوية بمفهومها الحديث<sup>1</sup>، ولعلنا في هذا الصّدّد نذكر كلام أحمد العلوي في تعليقه على ما قدّمه شوقي ضيف في مشروع تجديد النّحو، مؤكّداً أنّه ليس مؤهلاً للخوض في مسائل لغوية فليس الذي يؤرّخ للعبة لا يحسنها كالذي يؤرّخ لها وهو أحد المتمتّعين بالخوض فيها<sup>2</sup>.

9.3- الهيمنة المزدوجة: حيث يعيش الخطاب اللّساني العربي الحديث هيمنة مزدوجة، هيمنة التّراث اللّغوي العربي القاسم وهيمنة اللّسانيات الغربية الحديثة، ممّا يجعله يُفرز أشكالاً متعدّدة ومتناقضة من العوائق الماديّة والصّوريّة نتج عنها مواقف متباينة في تصوّر طبيعة العمل اللّساني وهدفه<sup>3</sup>، إنّ هذه الوضعية أفرزت شخصيات من اللّسانيات أضحوكة ومهزلة في الوطن العربي<sup>4</sup>، وقد عبّر عبد السلام المسديّ عن هذه المعادلة المختلّة، بقوله: «ومع ذلك ترانا أحد رجلين فإمّا ناقل لفكر غربيّ وإمّا ناشر لفكر عربيّ قديم، فلا التّقل في الحالة الأولى ولا التّشر في الحالة الثانية يصنع مفكراً عربيّاً معاصراً، لأننا في الأولى سنفقد عنصر "العربي"، وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر "المعاصرة" والمطلوب هو أن نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا المكان لننقل عن الغرب أو عبرنا الزّمان لننشر عن العرب الأقدمين»<sup>5</sup>.

وبانتصار الحداثيين المسبق للسانيات الغربية والرّفرض المطلق للتّراث، يكون هؤلاء قد قفزوا على مشكل التّعارض الملحوظ بين وصفين للّغة العربية، أحدهما أقامه النّحاة العرب على مبادئ لغتهم، والآخر مستحدث ابتدعه الحداثي تقليدياً لأفكار الغربيين وآرائهم المستنبطة من دراسة لغاتهم<sup>6</sup>، وهذا الصّراع الثنائي بين الحداثة والتّراث في مجال اللّسانيات هو صراع وهمي كما يقول مصطفى غلفان، وهو ضجّة مفتعلة تبقى على هامش التّراث العربي واللّسانيات الغربية على

1 - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص 134.

2 - ينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص 14 (تقديم بقلم الأستاذ أحمد العلوي).

3 - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 49.

4 - المرجع نفسه، ص 98.

5 - التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 12.

6 - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص 45.

حدّ سواء، وهو صراع موجود فقط في ذوات الباحثين العرب أنفسهم ومرتبطة بشخصياتهم<sup>1</sup>، فما أحوج النحو العربي للسانيات حتى ينتعش ويتجدّد وما أحوج اللسانيات للنحو العربي حتى تستحضر الواقع اللغوي العربي وتعاينه ليلعبا معاً دورهما في تطوير واقع الإنسان العربي بعيداً عن اللّغظ في قضايا مفتعلة، مثل المواجهة بين القدم والجديد واجترار التحليل، وبالتالي علينا أن نتقل نحوياً ولسائياً من السرد النظري إلى الفعل اللغوي المؤثر في الواقع الاستعمالي للغة العربية<sup>2</sup>، وعلى حدّ تعبير المسدي «فاللسانيات لا تنفي علم النحو ولا تنقضه بل إنّ وجودها متوقّف قطعاً على وجوده إذ لا معنى للبحث اللساني ما لم نستنبط نظام اللّغة عن طريق استخراج مؤسستها النحويّة»<sup>3</sup>.

**10.3- الاعتماد على التنظير دون التطبيق:** يرجع عدم ازدهار اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة إلى أنّ أاليات هذا العلم تلقن بكيفية نظريّة مجردة متعالية لا تمت لمعطيات الواقع العربي بصلّة، ممّا أنتج بنية معرفيّة عربيّة في العلوم اللسانية، غير مرتبطة بالواقع فما زالت جل المؤلفات غير التقليديّة تلخيصاً نظريّاً لمبادئ العلم، أمّا البحوث التطبيقية الميدانية فما زالت نادرة<sup>4</sup> «وتفكيرنا في الأمر على هذا النحو-يقول رمضان عبد التّواب- كتفكير من يعلم قواعد العروض لكي ينشئ شاعراً أو كتفكير من يحفظ صفحتين في قواعد قيادة السيّارات، ثمّ يظنّ أنّه بهذا الحفظ وحده قد أصبح سائقاً ماهراً، فإنّ اهتمامنا بتعلّم القواعد النحويّة في مرحلة مبكرة من حياة الطّفل، جعلنا نظنّ أنّ مقياس إجادة اللّغة هو البراعة في حفظ المصطلحات النحويّة والتفنن في عدّ مسوّغات الابتداء بالنكرة»<sup>5</sup>، فلا قيمة لأيّ فكر أو علم يظلّ محصوراً في إطار السرد النظري الذي يُعدّ مقدّمة البحث وليس غايته<sup>6</sup>، ذلك أنّ من بديهيات العلوم أن تنظر ولكنها تحني ثمرة ذلك التنظير بالتطبيق في الميدان وبذلك يكون التنظير قد أدى الهدف المنشود.

**11.3- غياب العمل الجماعي كفريق:** ظلّ اللسانيون العرب الحداثيون والتراثيون في فراق ينكر كلّ منهما الآخر ضاقاً ذرعاً بما لدى الآخر مستغنياً وتمسكاً في نظره بما لديه، فانتهى التّواصل بين الدارسين العرب، وتعدّ عليهم التّعاون للخروج من دائرة التقليد واللحاق بركب صناعة النظريّات اللسانية ووضع التّماذج النحويّة<sup>7</sup>، ولا ينكر أحد عواقب هذا التّعصّب على البحث اللساني، ولقد كان التّشاحن المفرط أحد أسباب تخلف البحث اللساني العربي الحديث وتفرّقه إلى حدّ يصعب جمعه.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 97.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 181.

<sup>3</sup> - اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 41.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 55.

<sup>5</sup> - مقالات وتعليقات في اللغة، ص 168.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 55.

<sup>7</sup> - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص 54-55.



ويذهب مازن الوعر في هذا الصدد أبعد من ذلك، حيث دعا إلى التعاون والتنسيق بين مختلف الأقطار العربية في هذا الموضوع، وذلك من خلال تشكيل لجان علمية تختص بعلم اللسانيات الحديث، ولجان أخرى تختص بالتراث اللغوي العربي، ومن شأن مثل هذا التنسيق والتعاون بين علماء اللسانيات العربية العرب، وعلماء اللغة العربية إنتاج ثمرة رائعة في حقل تعريب اللسانيات الغربية ووضعها في إطار عربي أصيل<sup>1</sup>. هذا وإن كنا في أديابنا العربية نعرف أنّ اللجان إنّما تُشكّل حتى لا ترى المقتررات التور ولا تصل إلى أهدافها المسطرة ما يجعل كلام مازن الوعر ضمن المثاليات بعيدة المنال لكن التفاؤل مطلوب لرفع المعنويات إذ نختتم هذه النقطة بقول الباحث المغربي محمد بن صالح وحيدى: «ولقد بدأنا نلمس بوادر طيبة ومشجعة لمأسسة البحث اللساني العربي الحديث، عبر مجموعة من المراكز والمؤسسات والبحوث التي نطمح إلى تكثيرها حتى يتحقق منها النفع العميم للغتنا والعلوم المهمة بها»<sup>2</sup>.

**3.3- غياب مقاربات تؤرخ للبحث اللساني:** حيث تغيب في البحوث العربية الحديثة المقاربات التي تؤرخ للبحث اللساني، فتكشف عن ملابسات التلقي المرتبطة بكل مراحل تطور الفكر اللساني عند الغرب هذا من جهة، ولكيفية استثمارها في الثقافة العربية من جهة ثانية وتجاوز هذه الإشكالية يكون بحلّها لا مراكمتها<sup>3</sup>.

**3.3- غياب البحوث التي تعنى يقضايا التلقي:** لقد أشار بعض الباحثين لهذه المسألة، ومنهم عز الدين المجدوب الذي يذكر في كتابه المنوال النحوي: «نحن لا نملك بحثاً مفصلاً حول كيفية تقبل العالم العربي لهذا العلم الجديد»<sup>4</sup>، ولقد أثار الناقدون اللسانيون العرب إلى هذه المسألة، كحافظ إسماعيلي علوي وعبد السلام المسدي، هذا بالإضافة إلى ارتباط التجديد في الدرس اللغوي الحديث عند الدارسين الحديثين بأمرين<sup>5</sup>:

**الأول:** استعمال لغة واصفة جديدة، ويتحقق ذلك بإهمال اللغة الاصطلاحية الرائجة بين التراثيين، وإعمال لغة واصفة مستمدة من اللسانيات الغربية.

**الثاني:** أن تكون العربية الموصوفة جديدة كذلك، وذلك بتصويب البحث تجاه اللهجات العربية أو العربية الحديثة في نظرهم وهي عبارة عن خليط وبين خرق مطرد لقواعد الفصحى وعن اقتراضات من اللغات الأجنبية.

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 398.

<sup>2</sup> - اللسانيات والتراث النحوي إشكالات منهجية وإبستمولوجية، 419.

<sup>3</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 12.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 12.

<sup>5</sup> - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص 54.

إن جملة الأسباب التي ذكرناها وغيرها من العوائق والإشكالات التي صاحبت البحث اللساني العربي في العصر الحديث وميزته، كلها كانت سبباً ومبرراً موضوعياً لبروز تيار نقدي تقويمي عوض أن يوجه نقده إلى النحو أو اللسانيات أو كليهما وجه بوصلته نحو البحوث اللسانية العربية المتراكمة التي تعيش تخبطاً وضياغاً، ولم يكن هدف هذا الاتجاه إطلاق الأحكام المطلقة والخالية من كل مضمون، بل لأجل التقويم والتصويب ورد الأمور إلى نصابها، فهذا الاتجاه هو نتيجة طبيعية للتراكم المعرفي وللتكدس البحثي اللساني العربي أو ما عبر عنه الأوراعي بمصطلح "الحشو اللساني"، بل هو ضرورة ملحة حتى تتم الغربة بهدف تحقيق مقولة البقاء للأصلح وتمييز الجيد من الرديء وتوجيه المهتمين إلى ما ينفعهم ويشفي غليلهم ويختصر عليهم الطريق هذه الطريق التي كانت متشعبة ووعرة وسيئة في صورتها الأولى.

رابعاً: أهداف الاتجاه النقدي التقويمي ومراميه:

يسعى الاتجاه النقدي التقويمي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1.4- إخراج البحث اللساني العربي من التردد إلى الإبداع: يسعى هذا الاتجاه إلى إحداث نقلة نوعية تنقل البحث اللساني العربي من مرحلة اجترار وترديد المعرفة اللغوية (التراثية العربية القديمة أو اللسانية الغربية الحديثة) إلى مرحلة أكثر تفتّحاً وارتقاءً وتطوراً إلى فسحة الإبداع العلمي وإنتاج المعرفة في حقل البحث اللساني<sup>1</sup>، ولقد سبق التذكير بموضوع الهيمنة المزدوجة حيث يتشبه كل فريق بما لديه ولا يرضى عنه بدلاً، يدافع عنه بكل ما أوتي من قوة حتى دون قناعة أحياناً، وليس عيباً أن يتشبه الباحث بفكره وتراثه، ولكن ليس إلى درجة التعصب التي تعمي العقول وتكرس العاطفة والهوى، ولن يصل الباحث إلى النجاح الحقيقي إن طغت عاطفته وذاتيته على عقله وتفكيره، بل إن التراث نفسه يحتاج من أنصاره تصويبه وتقويمه وسد ثغراته حتى يكتب له التفوق والبقاء.

إن النقد اللساني التقويمي يستخدم إجراءاته النقدية في هذه المسألة على الإنجاز المهيمن، فيكشف محاسنه ومثالبه وما له وما عليه بموضوعية ما يدعو القارئ والمناصر المتشبه به إلى إعادة النظر في آرائه حياله<sup>2</sup>، ولا يتوانى الاتجاه النقدي التقويمي اللساني عن تقديم البدائل والاقتراحات ما وجد إلى ذلكم سبيلاً.

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص 58.

<sup>2</sup> - النقد اللساني العربي، ص 33، وينظر: النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ص 98.

2.4- توجيه الباحثين وإطلاعهم على النظريات اللسانية الجديدة: على اعتبار أنّ التقدي يسعى إلى تزويد الثقافة اللسانية العربية بالأنساق اللسانية المتعددة وتغذيتها، لكي تتاح لها فرصة الانفتاح على كلّ التيارات والمذاهب دون تحيز شخصي<sup>1</sup>، وقد سمح هذا الطرح للقضية من الانفتاح على كلّ تطوّر نظري حقيقي يجدّ في دراسة اللّغة، لأنّه ينفي صفة التقديس المميت للتراث<sup>2</sup>، ذلك أنّ التعامي عن كلّ جديد والتعصّب المتمصّب (المفرط) للتراث مهلك للتراث نفسه، ولعلّه يؤدّي به إلى المتحف وخزائن الأرشيف.

3.4- تقديم الآليات المنهجية الجديدة لتجديد الفكر اللغوي العربي: يسعى الاتجاه التقدي التقويمي إلى جعل الفكر اللغوي العربي المعاصر يعاصر كلّ جديد ومستجد، وذلك بتقديم آليات منهجية جديدة لمعالجة اللغات وتطوير المعرفة اللغوية بالقياس إلى ما هي عليه في إطار النظرية اللسانية المتجاوزة<sup>3</sup>. وهذا العمل الدقيق من الناقد لاشكّ بأنّه يحتاج إلى جهد مضاعف يأخذ صورتين: الأولى مراقبة وتتبع المنجز اللساني العربي بغية غربلته وتمحيصه وتقويمه، والثانية مواكبة المستجدات اللسانية من مصادرها الأصلية (العربية)، بغية تقديمها على طبق للقارئ العربي من أجل مواكبتها والتعرف عليها، والاستفادة منها فيما يكتب من بحوث ودراسات، وهذا الأمر يحتاج كما ذكرنا إلى الإلمام المعرفي من جهة والتمكّن من اللغات من جهة أخرى.

4.4- حماية النظريات اللسانية من التشويه: لاشكّ أنّ الترجمة المتعجّلة والمغلوبة وغير المتمكّنة من بعض الباحثين العرب للنظريات اللسانية الغربية قد يسيء إلى هذه النظريات نفسها، كما أنّ بعض الدارسين قد لا يحسن تطبيق هذه النظريات وأخذها من غير أصولها، وأحد أهم الأدوار الأساسية التي يقوم بها الناقد اللساني حماية هذه النظريات والحفاظ عليها من أي تشويه قد يلحقها جرّاء هذا النوع من الترجمات السيئة أو هذا الخلل في التطبيق أو عدم الفهم الدقيق لها والناقد في هذه الحالة يحاول الرجوع بالنظريات إلى المصادر التي أخذت منها ونقد ما جنح منها عن أصوله النظرية ليكون القارئ والباحث على حدّ سواء على هدى أثناء القراءة أو البحث<sup>4</sup>، والحقّ إنّ الترجمة تحتاج باحثين متمكّنين متمرسين تعاملهم مع اللّغة الأجنبية لا يقتصر على البحث والمطالعة، بل إنّ الممارسة للّغة مع أصحابها هي الميزان الحقيقي الذي يضع مفرداتها في سياقاتها الحقيقية، وليست الترجمة الحرفية الآلية وإن كانت مفيدة هي كذلك، وفي هذا الصدد من المنطقي القول بأنّ الباحثين الذين درسوا في الجامعات الغربية هم أكثر تمكّناً من غيرهم، كما أنّ الباحثين المغاربة في الغالب يملكون مثل هذه المؤهلات.

<sup>1</sup> - ينظر: النقد اللساني العربي، ص32، وينظر: النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ص98.

<sup>2</sup> - المنوال التحوي، ص361.

<sup>3</sup> - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص58.

<sup>4</sup> - ينظر: النقد اللساني العربي، ص33، وينظر: النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ص98.

**5.4- وصف مسيرة البحوث اللسانية العربية وتصنيفها:** من وظائف الناقد اللساني العمل على تتبع النتاج العربي في البحث اللساني الحديث والمعاصر، وهو دور يحتاج إلى جهد وإلمام معرفي يمكن من تحليل شفرات هذا الزكام من البحوث المتميزة من حيث القيمة ومن حيث التوجه والاختصاص، وبعد فك الشفرات تلك يتم تصنيفها بحسب اتجاهاتها المعرفية، لكن البحث اللساني وبسبب التراكم الذي يصل إلى القلة من حيث القيمة ومن حيث المستوى، فهي كثرة لا تعكس ثراءً معرفياً ولا تحقّقه، وبسبب عدم ثبات أصحابه على موقف واحد فهم كتاب حسب الطلب (ما تتطلبه المرحلة أو الموضه كما عرّ عن ذلك مازن الوعر وعبرنا نحن عنه)، وهذا السلوك يؤدي إلى مشكلة عويصة أخرى، هي صعوبة تصنيف هذه البحوث كما يقول مصطفى غلفان<sup>1</sup>، بسبب اضطراب أصحابها وتغير مواقفهم المتكرر الذي قد يكون في نفس العمل اللساني لما تميّزت به هذه البحوث من ارتباك وعدم اليقين في مضامينها.

**6.4- استحداث أدوات وصف جديدة تفسر اللغة العربية:** وهذه الأدوات يجب أن تستند على أحدث التماذج والنظريات والأبحاث اللسانية، والفصل والوصل بين التراث النحوي العربي واللسانيات الغربية دون الاستناد إلى إطار معرفي واضح تتضح من خلاله التقاطعات والتناقضات بين الأبحاث القديمة والحديثة لم يعد منهجية مستصاغة، فكثير من المفاهيم لا تستعمل بالمدلول نفسه، مثل مفاهيم النحو والعامل والربط، وبالتالي يتعدّد إقامة مقايسة بالمعنى الإبيستيمولوجي للكلمة بين آليات النحاة ونظيرتها لدى اللسانيين<sup>2</sup>.

وإن كانت المقايسة واردة في بعض المجالات والمستويات، لكن بلوغها يستعصي أحياناً بسبب غياب إطار استدلال واضح تتضح بموجبه المقترضات المفهومية لكثير من الآليات التحليلية التي نستعملها دون الانتباه إلى الاختلاف في مضامينها<sup>3</sup>.

**7.4- العمل على تحقيق التكامل بين آليات التراث من جهة واللسانيات من جهة ثانية:** يسعى هذا الاتجاه فيما يسعى إلى بلوغه، تجريب إمكانية إخضاع الأدوات اللغوية التراثية والحديثة المنتقاة لعملية التمازج والتكامل، وهي إمكانية تحقّقها مزلق شئ منها التعميم والسقوط في الأحكام المسبقة وعدم مراعاة الخلفيات المعرفية والفلسفية للأبحاث التقليدية والمعاصرة<sup>4</sup>، لكن تحقيق التلاحم الخصب بين التراث اللغوي العربي واللسانيات كما يقول المسدي يبقى هدفاً منشوداً وغاية يسعى إلى تحقيقها والوصول إليها.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص56.

<sup>2</sup> - ينظر: قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص59.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص59.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص60.

8.4- فصل إشكالية مقارنة التراث عن زيف إشكالية التأصيل والدفاع عن الخصوصية: فالتأصيل ينبغي أن يكون من خلال تجذير الأسس العلمية لممارسة البحث اللساني، ووصل البحث في خصائص النظام اللغوي بخصائص الوصف الصوري لأنظمة لغوية أخرى<sup>1</sup>، ذلك أنّ التأصيل العلمي للسانيات العربية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينفك عن نماذج التمثيل والنظريات التي تنخرط في سيورة الإبطال والتعديل، فأدوات البحث ونتائجه مؤقتة ونسبية يمكن ظهور ما يعارضها في أي لحظة، خلافاً للتصوّر التراثي للتأصيل الذي لا يرى شيئاً جديداً، فكل ما يمكن أن يقال قد قيل<sup>2</sup>، وكأما حال العربيّ اليوم يقول: "أفإن رضينا أن نلتجئ إلى غيرنا في علوم الطبيعة والطب والفضاء أفيليق أن نتلمذ أيضاً في علوم اللغة على من سوانا؟"<sup>3</sup>.

9.4- بناء لسانيات عربية أصيلة وحديثة: يسعى الاتجاه النقدي التقويمي اللساني إلى بناء نمط جديد من البحث اللساني العربي قوامه رافدان، الأصالة من جهة والحداثة من جهة أخرى، بحيث يستطيع المولود الجديد أن يجدّد تصوّره للتراث ويفتح منافذ إدراجه في البحث اللساني العربي المعاصر، بحث لساني يعي بأنّ تأسيس الإطار الإستمولوجي لقراءة التراث النحوي اللغوي بشكل عام ووضوح التصوّر والمنهج، يعتبر مقدّمة لتجاوز الإشكالات المكرورة والمستهلكة حول علاقة التراث النحوي العربي باللسانيات المعاصرة<sup>4</sup>، وهذه الأخيرة هي وحدها الكفيلة بمد قارئ التراث بمفاتيح تأويل ناجعة، بحيث تظلّ فرضياتها هي المستوعبة للتراث والصناعة لمعناه<sup>5</sup>.

10.4- بناء أدوات صالحة لوصف اللغة العربية: وهذه الأدوات تخضع للشروط الإستمولوجية، مثل البساطة والشمول والدقة وتنظيم أدوات الوصف والتفسير بحسب مستويات الدرس اللساني المعاصر (الصرفي والتركيبية والدلالي والتداولي)<sup>6</sup>، والحقيقة إنّ ما يقدّم من أدوات وصف ومصطلحات لوصف اللغة العربية بناءً على اللسانيات الغربية لا يصل إلى هذه الغاية في الغالب، فما يستخدم من مصطلحات في المستوى التركيبي عند التوليديين لوصف اللغة العربية على سبيل المثال في أغلبه صعب ومعقد، ولا يمكن للمتعلم المبتدئ خصوصاً أن يستوعبها إذا أخذنا ذلك كبديل لما استخدمه النحو العربي، ولعل ذلك ما جعل هؤلاء-أقصد التوليديين العرب- لا يستغنون عن النحو العربي ومصطلحاته وأدواته الواصفة.

<sup>1</sup> - قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص 59-60.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 60.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 13.

<sup>4</sup> - ينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص 62.

<sup>5</sup> - ينظر: المنوال النحوي، ص 361.

<sup>6</sup> - ينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص 61.

11.4- ابتكار أسلوب تقويمي جديد للتعامل الأمثل مع التراث النحوي: إن استثمار أسلوب تقويمي جديد يبنى على مسلّمة مفادها أنّ دراسة أعمال النحاة العرب يجب أن تمرّ عبر استخلاص أهم المحاوريات المتحكّمة فيما أنجزوه ومقارنتها بمحاور اللسانيات المعاصرة بدل أن تقف المقارنة عند حدود سطحية، ومن شأن هذا المشروع أن يكشف اختلاف المفاهيم والتطوّرات والأدوات التي استعملها النحاة القدامى لوصف اللغة العربيّة عن نظيرتها في اللسانيات المعاصرة<sup>1</sup>، وقد بلور أحمد المتوكّل على سبيل المثال في عمله " تأملات في نظريّة المعنى في التفكير اللساني العربي" إطاراً تقويماً للتفكير النحوي القديم، يقوم على استخلاص التّصورات الضمنيّة ومحتويات التفسير وأدواته لدى النحاة والبلاغيين والأصوليين، مع تجريب إمكانية تمازجها وتكاملها مع النظريّات الدلالية والتداوليّة المعاصرة<sup>2</sup>.

12.4- كشف المصادر المنهجية والموضوعية التي تستند عليها البحوث اللسانية العربية: وهذا من أجل التمكن من تقييم النتائج التي توصلت إليها تلك البحوث والحكم عليها، هل فيها إبداع وأصالة وتجديد، أو أنها مجرد استعادة أو تكرار أو اجترار لآراء غيرهم<sup>3</sup>.

إنّ هذه الأهداف التي يسعى الاتجاه النقدي التقويمي اللساني إلى تحقيقها والوصول إليها هي أهداف نبيلة ووجيهة وضرورية، ونستطيع القول بكلّ ثقة أنّ هذا الاتجاه وبهذا الدور المحوري والمهم والحساس الذي يلعبه في مرافقة وتوجيه البحث اللساني العربي صوب الوجهة الصحيحة والمنشودة، من شأنه أن يُكسب البحوث اللسانية اللاحقة أدوات إجرائية ومنهجية تقيها كثيراً من الإشكالات والعوائق التي ميّزت ما سبقها من بحوث كما أنّ الباحث يأخذ هذا المتغيّر الجديد المتمثّل في هذه الأداة الناقدة المقومة فيجتهد كلّ الاجتهاد، ولقد أثبتت هذه النزعة التقديّة نجاعتها وأهميّة الدور المحوي الذي تلعبه في مرافقة اللسانيات العربيّة المعاصرة.

والحقيقة المكرّسة لأهميّة النزعة التقديّة إشارة بعض أعلام اللسانيات إلى وجوب تكريسها في البحث اللساني، على غرار رومان جاكسون وتشومسكي، حيث يشيران إلى أنّ تحوّل هذه النزعة الناقدة إلى قوّة برهانيّة يمثّل خطوة كبيرة في طريق الوحدة العلميّة المعرفيّة<sup>4</sup>.

1 - ينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص 60.

2 - المرجع نفسه، ص 60-61.

3 - ينظر: النقد اللساني العربي، ص 33، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 69.

4 - ينظر: التفكير اللساني المعاصر، ص 182.

خامسًا: رواد هذا الاتجاه المغربية:

لقد ذكرنا بأنّ النقد التقويمي اللساني المؤسس بالصورة التي تكلمنا عنها قليل في البحث اللساني العربي ونادر جدًا يكاد ينحصر في بعض الأسماء على غرار مصطفى غلفان وعز الدين المجدوب وحافظ إسماعيلي علوي هؤلاء كلهم مغاربة ولا ننكر وجود ممارسات نقدية عند غيرهم مشاركة ومغاربة كالدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش وعبد السلام المسدي ومحمد الأوراعي والمهيري وعبد الرحمان الحاج صالح... إلخ، ولكنّه أوضح وأبرز بملاحه العلميّة ومواصفاته المنهجية، ويجعله هدفًا في حدّ ذاته عند هؤلاء الثلاثة، فهم يقومون بنقد لساني تقويمي متخصص مزدوج نقد غير مباشر للموروث ونقد المستورد كما سبق التذكير.

**1.5- مصطفى غلفان مؤسس النقد اللساني المؤسس:** لا نبالغ إن قلنا بأنّ الباحث المغربي مصطفى غلفان هو مؤسس النقد اللساني المؤسس الذي يعتمد على أسس نظرية ومنهجية واضحة تضمن للنقاد اللساني ضبطًا منهجيًا وعلميًا لعمله النقدي الذي يقوم به يربط بين المقدمات والنتائج وصياغة الإشكاليات ما يضمن انسجام العمل ككل أحكامًا وتحليلات وآراء مقومة، لقد كانت رسالة الدكتوراه التي قدّمها الباحث سنة 1991م بعنوان: "الكتابة اللغوية العربية الحديثة دراسة تحليلية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية" من جامعة عين الشق بالدار البيضاء فاتحة هذا النوع من الكتابة اللسانية، هذه الرسالة نفسها تحوّلت إلى كتاب سنة 1998م بعنوان: اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية" منشورات كلية الآداب عين الشق، ثمّ توالى الكتب النقدية ككتاب "اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين"، وكتاب: "اللسانيات العربية أسئلة المنهج"، هذا في الكتب النقدية المؤسسة التي أظهر فيها الباحث إلمامًا معرفيًا كبيرًا ونهجًا علميًا منهجيًا واضحًا وأسلوبًا نقديًا مؤدبًا دون تشهير ولا سب ولا شتم، ولم يقف الباحث عند هذا الحد بل مارس التقويم بأفضل صوره حيث ألف مجموعة من الكتب منها بالخصوص كتابه الذي ذكرناه "اللسانيات التوليدية من النموذج قبل المعيار إلى النموذج الأدنوي نماذج وأمثلة" بمساعدة أحمد الملاح وحافظ إسماعيلي علوي فكان نموذجًا جيّدًا ومتميزًا بأسلوبه العلمي الواضح، وبتبعية لكل النماذج والنظريات التوليدية، وقد اطلعت عليه والتمست هذا التميّز الذي ظهر في التهافت الكبير على الكتاب من القراء ما استدعى طبعه من جديد، وللباحث كتب أخرى منها: "اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات"، وكتاب: "في اللسانيات العامة تاريخها طبيعتها موضوعها مفاهيمها"، وهما كتابان قيّمان ومتميزان يؤكّدان حكمنا الأوّل الذي ذكرناه، للإشارة فإنّ ما قدّمناه من عبارات مدح إنّما كان بناء على منهجه العلمي الغالب على



كتاباته المذكورة، ولكن كما ذكرنا سابقاً لا يعني بأننا نوافق الباحث في كل ما يذهب إليه، فهناك بعض الآراء والمواقف قد لا تلقى الإجماع ولا نساند الباحث فيها، وقد علّقنا وسنعلّق على بعض هذه المواقف.

**2.5- حافظ إسماعيلي علوي:** لقد سار حافظ إسماعيلي علوي على نفس نهج أستاذه حيث يعتبر كتابه المكتبي بـ: "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته" نموذجاً للتقد اللساني المؤسس الذي أشرنا إليه فأظهر اطلاعاً واسعاً وفهماً دقيقاً للمسائل المطروحة، لعلّ مسألة تلقي اللسانيات في العالم العربي وفي الثقافة العربية، والإشكالات المطروحة في هذا الشأن، وإخفاقات الكتابة التمهيدية، ونقد أصناف الكتابة اللسانية العربية المتأثرة بثنائية التراث (اللسانيات)، كلسانيات التراث كما يسميها هو وأستاذه، وكذلك الكتابات المنبثقة عن الأصل الغربي المعروفة كان من أهم ما تناوله الكاتب في كتابه المذكور، وقد سلط الباحث الضوء على أعمال بعينها بالدراسة والتقد وإبداء الرأي فيها حسب وجهة نظره لتقومها، وللباحث كتب أخرى تصبّ في هذا الاتجاه مثل: "قضايا إستمولوجية في اللسانيات" رفقة محمد الملاح، وكذلك كتاب "اللسان العربي وإشكالية التلقي" رفقة مجموعة من الباحثين، بالإضافة إلى اهتمامه بالجانب التداولي وقد ألفت فيه كتابين سبق ذكرهما في المبحث الأول من الفصل الثاني ضمن عنوان جهود أخرى، ولقد ظهر تأثير الباحث بأستاذه بشكل واضح وأبرزها الاعتماد الكبير على مؤلفه المشهور "اللسانيات العربية الحديثة"، لكن حافظ إسماعيلي علوي انفرد ببعض المواقف الخاصة التي خالف فيها أستاذه وستأتي الإشارة إليها في هذا الفصل.

**3.5- عز الدين المجذوب:** من الباحثين المغاربة الذين قدّموا دراسات نقدية مؤسّسة الباحث التونسي المعروف عز الدين المجذوب الذي قدّم في كتابه "المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة" قراءة نقدية للكتابة العربية الوصفية التافدة للتحو العربي المتأثرة بشكل خفي أو جليّ باللسانيات الوصفية البنيوية الغربية كإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وإبراهيم أنيس وتمام حسّان وغيرهم من الباحثين العرب الوصفيين، ركّز فيه المجذوب على ما سمّاه التحريية في تلك البحوث والمتمثلة في قلة التنظير للأعمال النقدية التي قاموا بها والأحكام والمواقف غير المدعومة علمياً ومنهجياً، فتميّزت تلك الجهود بالاهتزاز المنهجي والاضطراب العلمي في الأحكام والتحليلات والمواقف المتخذة، وهذا الكتاب سنقدّم قراءة سريعة لمضمونه والأفكار النقدية التي يطرحها.

**4.5- جهود أخرى:** لقد سبق التذكير أن البحث اللغوي العربي الحديث بمجمله هو في الغالب يأخذ صفة نقدية حيث إنّ العلوم اللغوية العربية بُنيت واكتمل بناؤها ولم يترك فيها المتقدمون للمتأخرين شيئاً، وإذا توفّر للمتأخرين من النّحة (بعد القرن الرابع الهجري)، وتسوّى لهم شرح ما أبدعه الأولون وتبسيطه وتحليله، فإنّ المتأخرين تسنى لهم نقد

القدماء وهو نقد اختلط فيه ما هو موضوعي وما هو غير ذلك، تحركه أفكار غريبة بالأساس كما هو معروف، إنَّ النقد اللساني أمر متاح للجميع دون استثناء، ولكننا خصصنا هؤلاء بالنقد لأنهم تخصصوا فيه إن صحَّ التعبير وجعلوه هدفاً وغاية لأنَّ التراكم المعرفي يتطلب هذه الأداة الفاحصة المغربية والممحصنة خدمةً للبحث اللغوي اللساني العربي، فإذا كان نقد الآخرين إما للتراث اللغوي العربي القديم أو اللسانيات الغربية، فإنَّ عمل النقاد اللسانيين مسَّ هؤلاء وهؤلاء وإظهار زلات كلِّ منهما وتقديم اقتراحات بديلة تصبُّ في اتجاه تقويم هذه البحوث وتصويب مساراتها، ولأمانة فإنَّ الكتابة اللسانية العربية أفرزت آراء نقدية مؤسَّسة تنمُّ عن فهم ووعي معرفي لا غبار عليه، لذا فإننا نشير في هذا الصدد إلى آراء نقدية مهمَّة مدعومة علمياً ومنهجياً كما يقدمه عبد الرحمان الحاج صالح من مواقف نقدية في قَمَّة الدقَّة والموضوعية مرتكزة على الفهم العميق للتراث اللغوي النحوي العربي ولللسانيات الغربية، وكذلك عبد السلام المسدي وعبد القادر المهيري، ومحمد الأوراغي، كما نشير إلى انتهاج كثير من البحوث الجامعية المغربية هذا التهج على غرار ما قدَّمه الباحث التونسي يوسف ألفة في بحث مقدَّم لنيل شهادة الكفاءة في البحث بكية الآداب بمنوبة بعنوان: "المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين" سنة 1988م، وكذلك الباحث الجزائري مبروك بركات في رسالة الدكتوراه بعنوان: "النقد اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة" سنة 2017م وغيرهما من البحوث.

المبحث الثاني: المنجز اللساني النقدي التقويمي المغربي، موقفه من التراث، بعض قضاياها، قراءة في نماذج مختارة:

تمهيد:

للغرب باع طويل في التقد منذ الأزل فرضته الفطرة اللغوية والذوق الرفيع، فتباري الشعراء في خيمة سوق عكاظ دليل على ذلك، ولو أنّ التقد كان ألصق بالأدب منه باللغة والنحو، فاشتهر مصطلح التقد الأدبي على حساب التقد اللغوي أو النحوي أو اللساني في العصر الحديث، إلا أنّ ذلك لا يعنى عدم ورود نقد للغة أو للنحو، وقد أشرنا لهذه النقطة في المبحث الأول من هذا الفصل، حيث كان موجوداً ولكنه لم يكن ظاهرة بارزة ككتب ومصنّفات، ولم يتمأسس ليُدْرَس في المعاهد والجامعات، ولكنه كان نقداً بناءً أكثر من الأدبي نفسه، لأنّه يصيب بنقده الأخطاء الواردة في اللغة فيصححها، وهذا ما لم يكن متوقّراً أو ممكناً في النقد الأدبي الذي تتحكم فيه العاطفة والذوق والتصوّرات الذاتية والدليل على ذلك أنّ الكثير من النحاة العرب القدماء ساروا في هذا الاتجاه، وقدموا دراسة نقدية للنحو العربي ردّت الكثير من الأمور إلى نصابها ولو بدرجات، وبقيت كتب هؤلاء ذات صيت وقيمة إلى اليوم، ومن هؤلاء ابن جني وابن مضاء القرطبي وكثير غيرهم.

وعند حصر التقد في اللغة والنحو، فإنّه ظهر بشكل جليّ في العصر الحديث، حيث ارتبط بظهور اللسانيات في الغرب، حيث شكّل نقد التراث النحوي العربي منهجاً واضحاً في العصر الحديث، ولكنه فقد شيئاً من موضوعيته التي جُبل عليها، فقد كان يصحّح ما اعوجّج من الكلام، أمّا في العصر الحديث فقد كان بفعل عامل خارجي والعامل الخارجي قد لا يكون في صالح الداخلي إلا ما ندر، بمعنى أنّه قد لا يكون مبنياً على قناعات موضوعية، إنّ ظهور اللسانيات كان عاملاً حاسماً في الموقف من التراث، فإلى جانب دعوات التيسير والإصلاح، وهو ما يمكن قبوله نسبياً ظهرت دعوات مغرضة تدعو إلى التخلي عن النحو واستبداله باللسانيات، أو تدعو إلى التخلي عن اللغة العربية واستبدالها بلغات أجنبية بعينها أو استبدالها باللّهجات على أقلّ تقدير.

تكلم عز الدين المجذوب عن مسألة نقد التراث، وذكر أنّ ناقد التراث أجمعوا على أنّ للنحو العربي عيوباً تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحة ومهمّة أساسية من مقتضيات عصرنا ومستلزمات نهضتنا، وذهبوا في هذا التقد مذاهب شتى، وتباينوا في تشخيص هذه العيوب وتعيين طرق الإصلاح تبايناً يجعل الباحث يتساءل عن قيمة الأسس التي اعتمدها ومدى سلامتها<sup>1</sup>.

يقول مصطفى غلفان: «نعتقد دون التّيل من كفاءات الدّارسين العرب العلميّة أو الإساءة إليها، أنّ كمّاً هائلاً ممّا يكتب باللغة العربيّة، وينشر في الكتب والمقالات والاستجابات، بعيد في مضمونه كلّ البعد عن روح التحليل اللّساني بمفهومه العلمي، ويبدو أنّ المشكل الذي تعاني منه العديد من الدّراسات اللغويّة العربيّة هو

<sup>1</sup> - المنوال النحوي، ص 11-12.

افتقادها الأساس المنهجي الذي يُفترض أن يُستمدّ من التّظريّة اللّسانية العامّة نفسها»<sup>1</sup>، فواقع البحث اللّساني العربي يطرح علامات استفهام معرفيّة كبرى، اللّسانيات كما تمارس عند غيرنا في اتجاه، وفي أبحاثنا اللّغوية العربيّة في اتجاه مغاير.<sup>2</sup>

إنّ هذا الموقف لا يعني أنّنا نرفض اللّسانيات جملة وتفصيلاً، ولو فعلنا ذلك لكنّا كالذين ذكرناهم وعالجنا الخطأ بالخطأ نفسه، ذلك أنّ اللّسانيات هي ضرورة في البحث اللّساني العربي، وهذه الضرورة تكمن في إمكانية اعتبارها مرجعاً تقاس في ضوءه قيمة الكتابات اللّسانية العربية الحديثة وتصحيح مسارها وتقويمه، وهنا نحن نتحدّث عن مجال لساني نستطيع أن نصفه بالجديد يطلق عليه مصطلح التّقدي اللّساني Arabi Linguistique eriticism.<sup>3</sup>

إنّ المكتبة العربية شبه خالية من الدّراسات المفصّلة والشّاملة التي تعرض بالتّحليل التّقدي لتجربة اللّسانيات في الثّقافة العربية الحديثة، فلم تعقد صلات بين الخطاب اللّساني العربي وبين الخطاب اللّساني العام، وهي الصّلات التي بإمكانها أن تبيّن لنا المصادر الأساس التي نهلت منها كتاباتنا اللّسانية الحديثة، وتحدّد الأسس التّظريّة والمنهجيّة المعتمدة، وتكشف عمّا استفادته دراسة اللّغة العربيّة من هذه المعرفة الجديدة.<sup>4</sup>

وتأتّت حاجة الثّقافة اللّسانية العربيّة إلى هذه الأداء التّقييميّة التّقويميّة من تعدّد رؤى التّناج اللّساني، وتشعّب مشاربه وتوجّهاته، التي استلزمت وجود أداة تصف مسيرته وتصنّف كتاباته وتنخل الرّديء فيه من الجيّد، وتحاول أن تأخذ بيد البحوث التي حادت عن المنهج العلمي إلى جادة الصّواب مع التّحلي بالموضوعيّة والإنصاف في التّقييم والتّقويم والأحكام أيضاً.<sup>5</sup>

وهذه الأداة الفاحصة المقوّمة هي نتيجة ضرورة في آن، حيث يذكر مؤلفا كتاب "قضايا إبستمولوجيّة في اللّسانيات: «فكلّما تتساءل اللّسانيات عن أحوال اللّغة وطرائق جريانها لتصفها وتفسّرها، وتكشف عن منطق تصريفها... تتساءل إبستمولوجيا اللّسانيات عن هذا الخطاب (الميتالغوي) ذاته، بقصد الكشف عن أصوله ومنطقه واستلزاماته ومناهج تحقيقاته، لذلك كان من الطّبيعي أن تفرز الممارسة اللّسانية خطاباً إبستمولوجياً موازياً يسأل ويفسّر، ويكشف ويقوم وينقد»<sup>6</sup>.

ولقد فرض التّراكم المعرفي منذ عقود في المكتبة العربية المهتمّ بالبحث اللّساني هذا التّوع من الممارسة التّقديّة البناءة، فقد شكّل تفاعل المعارف المستند إلى مرجعيّات مختلفة تراث ومعاصرة مصدر ثراء وعائق بحث في الآن نفسه، ما

<sup>1</sup> - اللّسانيات العربية أسئلة المنهج، ص7.

<sup>2</sup> - أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، ص255.

<sup>3</sup> - ينظر: النقد اللّساني العربي، ص ج (في المقدّمة).

<sup>4</sup> - اللّسانيات العربية الحديثة، ص5.

<sup>5</sup> - النقد اللّساني العربي، ص ج (في المقدّمة).

<sup>6</sup> - قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، ص17.

أعاق تخصيب النقاش في قضايا مختلفة تحتاج إلى تناول علمي وإبستمولوجي، لإقرار أشكال الاتصال والانفصال بين النحو واللسانيات، وبين مفاهيم التراث وآليات التمدجة والتفسير والبناء المفهومي في اللسانيات الحديثة<sup>1</sup>.

أولاً: موقف الاتجاه النقدي التقويمي من التراث:

إنّ نظرة متأنية لسلوك أغلب الدارسين العرب المحدثين في الجمل فيما يتعلّق بالموقف من التراث اللغوي والنحوي العربي لا تخلو من تناقض واضطراب في الغالب، وفي نظر هؤلاء إنّ النحو العربي نتاج فكر فاته الزمن وهو لا يعتمد إلاّ المعيار، بينما اللسانيات تعتمد عن الوصف والتفسير، ولا قداسة للسان بقدر ما القداسة لنجاح عمليّة الاتصال، وكأتمّ النّحاة العرب كانوا يضعون شرطياً أمام كلّ متكلم يعاقبه وربما يضره سوطاً إذا أخطأ، وأليس لكلّ جماعة عرف لغويّ موجود في أذهانها لا تحيد عنه، والعرب لجأت لإظهاره بسبب متطلّبات مرحلة مهمّة للبشريّة جمعاء وليس للعرب وحدهم، وهي انتشار الإسلام وقراءة القرآن دستور المسلمين المقدّس الذي بُعث للناس كافة، والذي تسرّب إلى لغته اللّحن وانتشر بعد دخول الأعاجم في الإسلام، فالنحو جاء أولاً لهذا الغرض، ثمّ تطوّر بشكل علميّ وتوسّع العرب في دراسة لغتهم وتحليلها تحليلاً عميقاً جدّاً قياساً بذلك الزّمان، إنّ الدارسين العرب المحدثين أغلبهم لم تكن البدايات عندهم كالحواتيم، بل لا أبالغ إذا قلت أنّ كلّ الذين رفضوا التراث مكابرة من حيث دروا أو لم يدروا رسّخوا التراث ومقارباته، وأبانوا بأنّ اللسانيات الغربية هي أبعد ما تكون عن تطبيقها على اللّغة العربيّة كما كانوا يتصوّرون، بل إنّ التطبيق إذا حدث أو الذي يزعمون أنّه حدث جرى تحت أعين وجناح التفكير النحوي العربي بل بأدواته في الغالب.

**1.1- الموقف من التراث اللّغوي العربي:** إنّ الاتجاه النقدي التقويمي اللساني بطبيعة الحال، وإن لم يخصّ التراث بنقد خاصّ، لأنّه أبان عن أهدافه منذ البداية، فهو يهتمّ أساساً بالبحث اللساني العربي الحديث المتأثرّ إمّا باللّسانيات أو التراث أو يحاول الجمع والتوفيق بينهما، لكنّ ذلك لا يخفي بعض المواقف تجاه التراث تلميحاً أو تصريحاً في سياق نقد الكتابات اللسانية العربية الحديثة، ولعلّ هؤلاء النقاد تختلف نظرتهم بل ومنطلقاتهم النقديّة، فبعضهم كأنّه يقلّل من قيمة التراث أو أنّه على الأقل لا يندفع ولا يبالغ في وصفه بالدقة وعمق التحليل كما يذهب بعض الدارسين، بل هو طريقة في التحليل ورغم دورها الذي قامت به فإنّها لا يمكن أن تضاهي اللسانيات التي قارت في نزعتها العلميّة أهم العلوم التجريبيّة كالفيزياء أو العلوم الطّبيعيّة أو الرياضيات أو غير ذلك من العلوم، وبهذا المعنى يعبر مصطفى غلفان في سياق حديثه عن لسانيات التراث، حيث يقول: «...وقد انتهت مجمل القراءات إلى نتيجة عامّة تلخصها عبارات شائعة من قبيل "ما ترك الأول للآخر شيئاً"، وأن "ليس بالإمكان أفضل ممّا كان"، ومن ثمّ فاللسانيات التي اعتبرت فتحاً كبيراً عند أهلها في الغرب ليست جديدة علينا بل بدأت عندنا، منذ بداية الفكر اللّغوي العربي مع أئمّة النحو واللّغة أمثال الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم، وإذا كنّا نقدّ الجهد الذي قام به هؤلاء في النحو واللّغة قديماً

<sup>1</sup> - قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص 18-19.

فهذا لا يعني مطلقاً أنّ الأفكار الحديثة التي جاءت بها اللسانيات منذ بداية القرن العشرين موجودة في تراثنا.<sup>1</sup> وفي نفس الاتجاه ذهب عز الدين المجذوب، الذي ورغم اعترافه أيضاً بجدوى تحليلات النحاة القدامى وملاءمتها لطبيعة اللغة العربية، فإن ذلك لا يعني مطلقاً أنّ العرب القدماء اكتشفوا الفرضيات العامة لعلم اللسانيات قبل ظهور اللسانيات، بل خلّفوا منوالاً إجرائياً، ولكنّه غير مؤسس على فرضيات عامّة مثلما ترتبط المنوالات بالفرضيات العامّة وتتفاعل معها جدلياً في العلم الحديث<sup>2</sup>، ومهما يكن احتفاؤنا بالتصوص النظرية التي خلّفها القدماء، فهي لا تمثل نظرية علمية بالمعنى الدقيق، ويستشهد المجذوب في ذلك بالشاهد الذي صدر به عبد القادر المهيري أطروحته في الدكتوراه عن يلمسليف: "ينبغي قبل كلّ شيء أن نفهم أنّ النحو القديم لا يمثل نظرية علمية بنى عليها النحاة ممارسة بل العكس هو الصحيح، فالنحو القديم هو ممارسة لا غير، إنّما هو ممارسة حاول النحاة تبريرها بعد أن اكتملت نظرية بعضها على جانب كبير من البساطة"، إنّ القارئ لكلام غلفان أو المجذوب يلاحظ أنّهما يظهران بمظهر المقدّر للسانيات والمقلّل لما صدر عن النحاة العرب الأفاضل، ولا ندري ماذا قدّمت اللسانيات للغة العربية حتّى يرفع من شأنها بهذا الشكل المبالغ فيه عند بعض الدارسين!

وفي المقابل بعض من يحسبون على هذا الاتجاه يأتي في صورة معاكسة تماماً، حيث يضع نفسه في موقف المدافع عن التراث اللغوي العربي وخاصة النحوي منه، على غرار محمد الأوراعي، الذي يقول على سبيل المثال في سياق حديثه عن الإسقاطات الوهمية في الدراسات اللغوية العربية: «ولتجنّب الإسقاطات الوهمية التي واكبت الدراسات اللغوية العربية، لا مندوحة من التنبيه في هذا الموضوع إلى ما بين النحو التقليدي الغربي والنحو العربي القديم من فروق وبذلك نحترز من إضفاء اختلافات ذلك على هذا، إذ تبين حديثاً أنّه كلّما لاحظ لسانيو الغرب في تراثهم ثغرة أو مثلبة إلاّ وأسقطها أتباعهم العرب على تراث العربية، فقد أطلق الغرب وصف النحو التقليدي على فكر لغوي امتدّ من فلاسفة اليونان... إلى علماء العصر الوسيط في أوروبا، وتميّز بنشؤه في حضان الفلسفة اليونانية واستمراره مختلطاً بها غير مستقلّ عنها... ولا أحد من اللسانيين الأثبات المطلعين على الفكرين اللغويين العربي القديم والغربي قديمه وحديثه، يستطيع في سياق الجد أن يزعم أنّ نحاة العربية كسيبويه، ومعجميها كالخليل وصرقيها كالمازني، وتطبيقيها كابن جنّي، وبلاغيتها كالجرجاني، ونحو هؤلاء كثير، قد درسوا اللغة العربية من أجل معرفة واقعة خارج نسقها، وهم المعروفون بتمييزهم الواضح بين مادّة علم اللغة المتمثلة في المتون التي جمعوها بطرق وشروط دقيقة من أفواه أصحابها الخلّص ومدوّناتهم، وبين موضوع علم اللغة أي نسق القواعد المستنبطة من تحليل المتن المتجانس لتجانس لسان أصحابه البعيدين جغرافياً عن باقي الأقوام الناطقين بغير العربية»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 16.

<sup>2</sup> - ينظر: المنوال النحوي العربي قراء لسانية جديدة، ص 360.

<sup>3</sup> - نظرية اللسانيات التسمية، ص 26-27.

أما عبد السلام المسدي فيتجه منحى تآلفياً تكاملياً بين التراث النحوي العربي من جهة واللسانيات الحديثة من جهة ثانية، فكلّ منهما بحاجة إلى الآخر يسنده ويشدّ من عضده، بل كلاهما نتاج ملك للحضارة الإنسانية جمعاء، وأنّ تناسي جهود العرب في هذا الاتجاه كانت خسارة للسانيات نفسها، يقول في هذا الصدد: «انبثقت اللسانيات من صميم التفكير اللغوي القديم، إذ تولدت على وجه التحديد من أرحام فقه اللغة، ولئن قامت على أساس نقد المعرفة اللغوية نقداً شاملاً، فإنها لم تستمد علّة وجودها المعرفية إلا من إعادة تأسيس القواعد المنهجية التي كانت تنق الإنسان باللغة وثقاً علمياً<sup>1</sup>، إنّ اللسانيات في انبثاقها من فقه اللغة، لم تكرر أنموذج التولّد المعرفي التأسخ لأنها- في تقديرنا- لا تلغي علّة وجود المعرفة النحوية، التي هي معرفة تؤسس علماً باللغة يستنبط المعيار، ويجعل الاستعمال محتكماً إليه<sup>2</sup>، والخطأ المبدئي الذي وقع فيه كثير منّا، متمثل في اعتبار الوصفية والمعيارية شحنتين متنافرتين، حتى اعتبرنا أنّ اللساني من حيث يلتزم بالوصفية، يتحتّم عليه الطعن في المعيارية»<sup>3</sup>.

أما حافظ إسماعيلي علوي فقد آثر كتمان موقفه من التراث وعدم التصريح به بشكل مباشر، وفي الأخير قال كلمة حقّ ونطق بحكم لا لبس فيه ينم عن بحث ودراسة ماسحة لما سواه، فبعد دراسته لما يقدم من بدائل للنحو العربي من قبل الدارسين العرب المتأثرين باللسانيات، أكد أنّ هؤلاء لم يأتوا بجديد يذكر، ولم يكن طرحهم مقنعاً أبداً، ولم يساهموا في تقويم ما اعوجّج من النحو، وقد وصلوا في أحسن الأحوال إلى تحليلات مجتزأة، وخلص إلى نتيجة لا غبار عليها «أنّ النحو العربي بناء متماسك، إمّا أن يقوّض من أساسه ونقيم على أنقاضه صرح نهج بديل، وإمّا أن نحافظ عليه في كليته ونسقه وانسجامه»<sup>4</sup>.

وعلى العموم فهناك شبه إجماع بين هؤلاء النقاد بضرورة تجنّب الإسقاطات المباشرة بين التراث من جهة واللسانيات من جهة ثانية، وبفساد المقارنة بينهما بشكل مباشر، يقول المجدوب: «ونحن نؤكد هذا الاحتراز، لأنّه يجنبنا إسقاط مكتشفات اللسانيات بشكل غير أنيق على التراث، وما يستتبعه من خلط تاريخي»<sup>5</sup>.

## 2.1- نقد لسانيات التراث:

كان من نتائج اتّصال الباحثين العرب بالفكر اللغوي الغربي، طرح مسألة العلاقة بين النظرية اللسانية الحديثة والتراث اللغوي، وبصورة خاصة التراث النحوي، وقد اتّجه الدارسون العرب المحدثون في دراساتهم اللغوية بناءً على ذلك وتأثراً بالوافد الجديد اتجاهات شتى، بين متشبّث بالتراث لا يرضى بغيره بديلاً، وبين متأثر بالمدارس الغربية ناسفاً ومتناسياً تراثه

<sup>1</sup> - العربية والإعراب، عبد السلام المسدي، مركز النشر الجامعي، تونس، دط، 2003م، ص20.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص21.

<sup>3</sup> - اللسانيات وأسسها المعرفية، ص14-15.

<sup>4</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص382-383.

<sup>5</sup> - المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص361.



التلديد، وبين محمول ربط الجسور والصلات بين الترافدين، وسنحاول في هذا العنصر تخصيص الكلام في النوع الثالث الذي حاول مدّ الجسور، والنش عن كل ما من شأنه أن يثبت التآلف ويؤكد صلة القرى ويحقق التصالح بين التراث العربي واللسانيات الغربية، ولو فرقت بينهما الجغرافيا والزمن وحتى الألسن.

يعرّف مصطفى غلفان لسانيات التراث بأنها: «تستهدف الفكر اللغوي العربي القديم من حيث إنه تصوّرات ومفاهيم وطرائق تحليل في ضوء اللسانيات الحديثة، وتعبّر عناوين كثيرة من الدراسات والمؤلفات العربية بوضوح عن وجهة نظر أصحابها، وتصوراتهم لطبيعة العمل اللساني ووظيفته في الثقافة العربية الحديثة»<sup>1</sup>، وقد ذكر مجموعة من العناوين من بينها: "الجرجاني عالم اللغة المفتن بها" للبدراري زهران، "نظرية الإمام الجرجاني" لجعفر دك الباب، "التفكير اللساني في الحضارة العربية" لعبد السلام المسدي، "نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث" لنهاد الموسى.

ولسانيات التراث كما يصنّفها غلفان تأخذ الأشكال الآتية:

#### أ- من حيث المنهج<sup>2</sup>:

- قراءة تتمحور حول التراث بكلّيته وشموليته، وتسمّى بالقراءة الشمولية.
- قراءة تتمحور حول قطاع معيّن من التراث، كالمستوى النحوي أو الصّرفي أو الدلالي أو البلاغي... إلخ، وتسمى قراءة قطاعية.
- قراءة تتمحور حول شخصيّة عربيّة قديمة من التراث اللغوي، كالخليل أو سيويه أو الجرجاني أو السكاكي... إلخ.

#### ب- من حيث الغاية<sup>3</sup>:

- قراءة تمجّد التراث وتنوّه به إلى درجة التّقديس، وتستهزئ باللّسانيات بحكم أنّ التراث أسبق في تحليلاته أو أن تمجّد شخصيّة أو كتابًا.
- قراءة إصلاحية تريد تخليص النحو من الشوائب، بغية تقديمه بحلّة جديدة.
- قراءة تفاعلية تحاول إعطاء النظريّة اللسانية العربية القديمة مكانتها اللائقة، كخلق نوع من التفاعل بين التراث اللغوي العربي، والنظريات اللسانية القائم على الأخذ والعطاء ويأخذ هذا النوع الأشكال الآتية:

\*- صوغ النظريات القديمة بقالب جديد يسمح بالمقارنة بينهما.

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية الحديثة أسئلة المنهج، ص 184، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 135.

<sup>2</sup> - ينظر المرجع نفسه، ص 185-186، ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 136-137.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 185-188، ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 137-138.

\*- تطعيم النظريات اللسانية الحديثة بروافد جديدة، قد تثبت ما اتفق عليه الغرب وقد تدحضه.

\*- خلق أ نموذج أو نماذج عربيّة يضطلع بوصف اللّغة العربيّة انطلاقاً من النظريات القديمة، بعد قولبتها وتمحيصها في إطار النظريّة اللسانيّة.

### ج- من حيث المنهج:

إنّ المنهج المتبع في لسانيات التراث هو المقارنة بين الفكر اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة سواء صُرح بذلك أو لم يُصرّح، وهي لا تعتمد في نظر مصطفى غلفان منهجاً موحدًا، بل لكلّ باحث منهجه الخاص وطريقته وأدواته<sup>1</sup>.

لقد عرض الدكتور مصطفى غلفان في مستهلّ حديثه عن هذا الصّنف من الكتابة للإشكاليّة المنهجية التي يتميّز بها هذا الصّنف، وهي إشكالية الأصالة والمعاصرة<sup>2</sup>، حيث يقول قاصدًا هذا الاتجاه: «يمكن القول بأنّ المنهجية المعروفة بالقراءة وإعادة القراءة لا تجيب بالتحديد على جملة من الأسئلة، منها: ماذا نقرأ؟ كيف نقرأ؟ في ضوء ماذا نقرأ؟، إنّها أسئلة تجعل الكتابة القرائية لا تستند على أساس نظري أو منهجي محدّد، لعدم استناد القراءة نفسها إلى وضع إبستمولوجي محدّد في غياب منهجية واضحة المعالم»<sup>3</sup>، وبناءً عليه قد قُدمت جملة من الانتقادات لهذا النوع من البحوث والدراسات:

- إذا كانت لسانيات التراث تصرّح بأهدافها من القراءة، والتمثّلة في التقريب بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة بحسب عناوينها ومقدماتها، غير أنّ الذي يلاحظ حول ذلك التقريب تغليب اللسانيات على اللغويات، فهؤلاء لم يقربوا البحوث اللسانية من البحوث اللغوية بل ما فعلوه هو العكس، والفرق بين الوجهتين كما يقول حافظ إسماعيلي علوي كبير، ففي الأولى يسعى الباحث في العلمين إلى تحديد وجوه التماثل بينهما، أمّا في الحالة الثانية فهو يتخذ اللسانيات أصلًا اعتباريًا، ويسعى إلى تحديد ما يماثل بين هذا العلم واللغويات، وبذلك تكون لسانيات التراث قائمة على نوع من الجذب الأصولي، يكون المجذوب فيه هو التراث اللغوي العربي والمجذوب إليه هو اللسانيات، ويتأسس هذا الإجراء على قاعدة "جذب الأصل إلى الفرع"، وهو قياس فاسد، فعلى أيّ أساس نجتمع بين اللسانيات واللغويات وهما مختلفان من جهة الظروف الزمنية والحضارية والإطار الفكري<sup>4</sup>، وإذا سلّمنا بأنّ الاختلاف بين البنيتين مردّه إلى الخلفيات الإبستمولوجية فإنّه كفيّل بدرء كل أشكال المماثلة كما يقول فوكو<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة أسئلة المنهج، ص188، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص139-140.

<sup>2</sup> - ينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص276.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص146، وينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص276-277.

<sup>4</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص184.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص184.

## 1.2.1- القراءة بين التأويل الذاتي والطرح العلمي:

السمة الغالبة في لسانيات التراث اعتمادها على تأويل النصوص واستنطاقها، منطلقين من عزلها عن سياقها، وما يهمننا من التراث إلا ما نستهدفه بشكل انتقائي، معتمدة مبدأ الإسقاط إلى الأمام وإلى الوراء<sup>1</sup>، وهو خلل منهجي يعتمد التحليل الذاتي المحض المبني على التخمين والأوهام البعيدة عن الموضوعية، وكما يقول غلفان: «هو قراءة في جوهرها مجموعة من التقديرات المقدمة في شكل حدوس وتخمينات متباينة مستنكهة»<sup>2</sup>.

- لا يراعي لسانيو التراث الحدود بين المدارس اللسانية والفروق القائمة بينها، فاللغوي الواحد قد يجمع بين توجهين لسانيين<sup>3</sup>، ومعلوم أنّ أحدهما قد قام كردّ فعل على الآخر عليه، فدحضه أو بيّن نقاط ضعفه، ودون الكشف عن الأسس التي يقوم عليها هذا النوع من الجمع، وربما منهم من يتجاوز نفسه داخل الاشتغال نفسه، فيكون بنيويًا وتوليديًا ووظيفيًا في الوقت نفسه؟!<sup>4</sup> ويكشف هذا التعامل عن فهم عام لمضامين النظرية اللسانية وإدراك غير واضح لها، بسبب تداولهم إياها تداولاً حدسيًا وتلقائيًا، متناسين في حالات عدّة مصادرها الفكرية والأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها<sup>5</sup>.

## 2.2.1- القراءة والعمل اللساني:

إنّ عمل لسانبي التراث كما يقول غلفان لا يتعدى إعادة ما قاله علماء التراث اللغوي بحلّة جديدة، وهذا عمل لا يساهم ولن يساهم في دراسة علمية للغة العربية بالمستوى الذي تحقق في الدرس اللساني الحديث<sup>6</sup>، وإذا كان النظر في مبادئ التراث وتقييمه أمر مشروع خاصّة إذا كان الهدف تطوير الفكر اللغوي العربي القديم، وكان هذا النظر يعتمد على قواعد البحث السليم بعيدًا عن التأويلات والدوغمائية، لكن القراءة التي يقدمها لسانيو التراث هي أبعد من ذلك<sup>7</sup>، فهي أقرب للعمل الفيلولوجي من حيث إنّها تضع الشروح المساعدة على فهم النصوص القديمة، إنّ القارئ في مجال التراث العربي ليس إلاّ شارحًا وفيلولوجيًا، إنّّه يحاول أن يضع الشروح المساعدة على فهم النصوص القديمة، فيجد نفسه من أجل تقريب فكر قديم من معاصريه يلجأ إلى استعمال ألفاظ حديثة<sup>8</sup>، فيختلط الشرح بين القديم والحديث عبر ألفاظ من اختيار الشارح، وبالتالي فإنّ النتائج المتوصل إليها عن طريق المقارنة أو

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص 277، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 174.

<sup>2</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 148.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 285.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 185.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 150.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 156.

<sup>7</sup> - ينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص 281.

<sup>8</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 156، وينظر: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص 281.

التشابه اللذين تقف عندهما لسانيات التراث، نظراً لتباعد أهدافها وأهداف العمل اللساني الصّرف لن يفيدنا في شيء<sup>1</sup>.

### 3.2.1- حدود لسانيات التراث:

إنّ الهدف هنا هو الكشف عن بعض القضايا النظرية والمنهجية العامة التي تتميز بها لسانيات التراث والكشف عن النتائج المترتبة عن ذلك، فالقراءة من هذا النمط من اللسانيات تطرح إشكالات كثيرة، منها جملة من القضايا الفكرية تبقى أهمها هي إشكالية هوية التراث وعلاقته بالتطبيقات اللسانية وتنوعها<sup>2</sup>.

إنّنا عندما نقول بأنّ النحو العربي بنيوي في أسسه المنهجية والنظرية، ثمّ نعود فنبين بأنّه توليدي تحويلي في أصوله ومصطلحاته، نقع دون شك في مفارقة منهجية ومغالطة إبستمولوجية، إنّ ما يكون بنيويًا تصنيفيًا لا يكون توليديًا في الوقت ذاته نظرًا لاختلاف الأسس النظرية بين التّصويرين<sup>3</sup>.

والحقيقة إنّ أحكامًا بأنّ النحو العربي بنيويّ أو تحويلي توليديّ أو وظيفي بالشكل الغربي المعروف وكحكم مجمل وآلي هو بعيد عن المنطق، ونشاط أصحاب هذا الرأي من النّقاد رأيهم هذا، فالتراث اللغوي العربي له ظروفه الخاصة التاريخية والزمنية والمعرفية واللّسانيات الحديثة كذلك، ولقد وقع أصحاب تلك التصنيفات في ورطة حقيقية عزّتهم تقلّبات اللّسانيات نفسها إلى تلك المدارس والاتّجاهات، فتلك الأحكام كانت انسجامًا مع موضحة اللّسانيات وتقلّباتها دون أدنى شك، وإذا سلّمنا بهذا الحكم فما وقع من تقلّبات في اللّسانيات ينطبق عن التراث كذلك، وهذا مشكل جوهري خاصّة وأنّهم يهدفون إلى الإعلاء من شأن التراث العربي!

لكن بالمقابل فإنّنا لا نشاطر موقف النّقاد من بعض الدراسات في هذا السياق، التي في نظرنا كانت تتميز بالصّرامة العلمية والمنهج السليم والاطّلاع الواسع والتي وصلت إلى نتائج تُظهر نوعًا من التقارب وشبه تقاطعات في بعض المفاهيم والتحليلات والتّصوّرات بين التراث العربي واللّسانيات الغربية على غرار ما يذهب إليه عبد الرّحمان الحاج صالح وأحمد المتوكّل ومازن الوعر، وغيرهم من الدّارسين المتمكّنين من اللّسانيات والتّراث اللّغوي العربي، وفي اعتقادنا فإنّ التقارب أمر وارد بلا شك والقطيعة التي ينادي بها بعض النّاقدين، يخالفها المنطق وهي أدغات أحلام ذلك أن التحليل إذا مسّ ظاهرة واحدة وبين طرفين مختلفين، وإنّ باعدت بينهما الأزمنة والأمكنة هو أمر ممكن فالظاهرة اللّغوية ورغم تعدّد الألسن واختلافها شكلاً لكنها في الجوهر تتشابه إلى حدّ التّمائل، ولم يقل أحد منهم-أقصد التّوفيقين- بأنّ ما قدّمته اللّسانيات من أفكار موجود في تراثنا بشكل جزائي آلي ودون دراسة متأثية تتّصف بالصّرامة العلمية المستندة على الإمام المعرفي والاطّلاع الواسع، التي أثبتت أنّ الكثير من التحليلات العربية تضاهي وأحيانًا تفوق نظيرتها الغربية ولنا في

<sup>1</sup> - ينظر: اللّسانيات العربية الحديثة، ص156، وينظر: قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، ص281.

<sup>2</sup> - قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، ص281-282.

<sup>3</sup> - اللّسانيات العربية الحديثة، ص158.

الصوتيات أبرز مثال، ثم ألم يقولوا إن اللسانيات تطوّرت بسبب مسلكها العلمي ولبسها ثوب العلوم التجريبية، أوليس الخليل ابن أحمد الفراهيدي ذا تفكير علمي خارق؟ وما قام به في الجانب المعجمي واعتماده على الرياضيات (الاحتمالات والإحصاء والعامل)، يؤكّد الصبغة العلمية للتفكير النحوي واللغوي العربي، كذلك طبيعة تحليلاته النحوية ذات البعد العلمي الرياضي وما قام به في العروض، رغم ضعف الإمكانات والظروف التي كانت تحيط بهم في ذلك الوقت، والأكيد لو توالى أجيال عربية بنفس الصرامة ونفس طبيعة التفكير، لعلنا لم نسمع بعلم اسمه اللسانيات جملة وتفصيلاً الذي يشبه زوبعة في فجان حسب اعتقادي، فماذا جنت البحوث اللسانية العربية في أكثر من سبعين سنة وهي تلهث من أجل تقديم اللسانيات وفهمها، وماذا قدمت للغة العربية في هذا الشأن إلا أحكاماً وتحليلات جزئية لا تصلح ولا يمكن أن تكون بديلاً للنحو العربي، أعتقد أن النحو العربي واللغة العربية يرتبطان ارتباطاً عضوياً، فهما كالفعل والفاعل وكالعامل والمعمول الأوّل لا ينفصلان وغياب أحدهما هو غياب بالضرورة للثاني لقد ضيعنا وقتاً طويلاً ولو أننا استثمرناه في سبل ترقية مناهج وطرق تدريس النحو للناشئة وتحسين النحو والأمثلة بما يتناسب وطبيعة العصر باستغلال وسائل الاتصال الحديثة، ربما كانت اللغة العربية في وضع أفضل في ألسنة أبنائها، لكن للأسف وبعد ما ضيّع من وقت لا نحن حافظنا على النحو واللغة العربية بالشكل المناسب ولا تمكنا من اللسانيات فأنستنا النحو، فنحن خرجنا كما يقول المثل العربي بخفي حنين لا بهذا ولا بذلك.

إن الاستدارة الأخيرة للسانيات ومواقف بعض روادها على غرار تشومسكي وولتر كوك ومايكل بريم وجون فيرث واعترافهم بأهمية ما توصل إليه العرب القدماء من تحليلات، وكذلك ما يتم في المستوى الوظيفي التداولي، كلّه يثبت أن التفكير اللغوي العربي في عمومته تفكير قيم، ولا يمكن التقليل من شأنه كما يفعل الكثيرون، ولا نقول بأنه كامل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بل نقول إنه جهد عظيم مقارنة بظروفه الزمانية بل والمكانية أيضاً، ومن الغريب أن ننصرف نحن العرب إلى غيره، دون دراسته دراسة علمية تظهر ما له وما عليه.

ثانياً- أهم القضايا التي عالجها الاتجاه النقدي التقويمي:

## 1.2- إشكالات تلقي اللسانيات في الوطن العربي:

لعلّ أول ما يسترعي الانتباه هو المصطلح المستخدم عنواناً لنظرية التلقي "Reception Theory"، حيث يُستخدَم مصطلحان التلقي والاستقبال؛ أي نظرية التلقي أو الاستقبال، لكن التمايز بين المصطلحين بين مفهومي الاستقبال والتلقي عند العرب في طبيعة الاستعمال، حيث يغلب استعمال مصطلح (التلقي) بمشتقاته، مضافاً إلى النص (خبراً، حديثاً، شعراً، أدباً، فناً، علماً...) <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب العربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة، محمود عباس عبد الواحد، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1696م، ص13.

إنّ التلقّي ليس ذاتياً تماماً، بل ينشأ عن أفق اجتماعي عام، حيث جماعة من القراء أو المتلقّين يصدر عن أفق تاريخي واحد، وتحركهم هواجس إيديولوجية\* واحدة، كما أنّهم يشتركون في مجموعة من الافتراضات والغايات والمصطلحات الفنيّة وإستراتيجيات القراءة، ممّا يسمح بالوصول إلى نتائج مشتركة وتأويل متشابه<sup>1</sup>.

فإذا كان القارئ أكبر المنسيين في نظريّة الأدب الكلاسيكيّة كلّها، كما يرى تودوروف **Tevetan.Todorov** لأنّ القراءة حسبه فعل بديهي بل مفرط في البديهيّة، حتّى يبدو في الوهلة الأولى أنّه لا يمكن أن نقول فيه شيئاً<sup>2</sup>، لكنّ التغيّرات الجذريّة في الأدب، التي لامست مفهوم النصّ عند كاتي القطيعة "مالارميّة"، و"نيتشة" هي التي طرحت في نهاية الأمر قضيتي تعدّد التأويلات، وطرحت بالتالي دور القارئ وأهمّيته، وكان "فاليري" قبل الحرب العالميّة الثانية قد قدّم اقتراحات مثيرة، ثمّ جاءت أبحاث "بلانشو" و"بارت" و"دريدا" لتعضّدها وتوسّعها<sup>3</sup>.

إنّ حاجة القارئ إلى الفهم تجعله يقوم بجلب النصّ إلى عالمه وإدراجه داخل إيديولوجيته عبثاً، لأنّ النصّ دائماً سيكون في مكان آخر، لذلك تكون أي قراءة مصحوبة في الغالب بعدم الرضا<sup>4</sup>.

إنّ الخوف الذي تولّد عند المتلقّي ممّا يصدر عن الآخر، إنّما يرسخ قاعدة بديهيّة تتمثّل في الرّفص المسبق حتّى لا يتمّ الخضوع، ذلك أنّ ما يصدر عن الآخر إنّ لم يخضعه القارئ، وهنا الإخضاع يعنى الرّفص المطلق، فإنّ النصّ سيتمكّن منه إذا تساهل القارئ وتلقّاه، يقول "نومان"، وهو أحد الباحثين المهتمين بنظريّة التلقّي من الوجهة الاجتماعيّة: «إذا كان القارئ ذاتاً فاعلة في عمليّة التلقّي، فهو أيضاً يصير ذاتاً مفعولاً بها إذ يخضع لتأثير العمل الأدبي إنّ العمل الأدبي يقوم بالهيمنة على القارئ، كما يمارس القارئ سلطته على العمل الأدبي»<sup>5</sup>، فالنصّ كما يقول "إيزر" سيهيمن على المتلقّي، فهو يحمل آليات تلقيه بداخل المتلقّي<sup>6</sup>.

إنّ العلاقة بين المتلقّي وما يستقبله (خبيراً، حديثاً، أدبياً، علماً اللسانيات" مثلاً)، يمكن أن تنبع من وجهة التلقّي الأدبي أو غير الأدبي، وهو ما اختزله كلّ من "سيرل" Searle، و"برات" Praat، بحديثهما عن معنى التخيّليّة

\* - استخدم الدكتور عبد السلام المسدي مصطلح المذهبي بدلاً عن مصطلح الإيديولوجي، بمعنى تحركهم هواجس إيديولوجية، ولكن اعتقد أنّ المصطلح الأول (الإيديولوجي) أنسب، لأن من ينتسبون لنفس المذهب قد تختلف الإيديولوجيا التي يفكرون بها، وهو مصطلح أوسع يعنى العقيدة الدينية، أو السياسيّة الحزبية، للاطلاع، ينظر: قضية النبوية دراسة ونماذج، عبد السلام المسدي، دار الجنوب للنشر، تونس، دط، 1995م، ص38.

<sup>1</sup> - ينظر: المقامات والتلقّي، بحث في أنماط التلقّي لمقامات الهمداني في النقد العربي الحديث، نادر كاظم، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1، 2003م، ص23.  
<sup>2</sup> - ينظر: بحوث في القراءة والتلقّي، فرناند هالين، فرانك شويفيجن، ميشال فيتان، ترجمة وتقديم وتعليق، محمد خير البقاعي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، 1، 1998م، ص71.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص71.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص87-88.

<sup>5</sup> - آليات التلقّي في دراما توفيق الحكيم، عصام الدّين أبو العلا، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، دط، 2008م، ص22-23.

<sup>6</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص23.

Fictioneality عند المتلقي، حيث يحدّدان أنّ المتلقي حينما يقرأ النص بوصفه عملاً أدبيّاً، فهو كذلك وإذا لم ير ذلك، فالنص ليس تخيلاً<sup>1</sup>.

إنّ اللسانيات هي نصّ بوجه من الوجوه، فخضعت لما يخضع له النصّ من سلطة القارئ، فلقيت جفاءً منقطع التّظير فهي ليست ككلّ النصوص، كما أن قارئها ليس ككلّ القراء، لقد وجدت اللسانيات في طريقها إلى العرب قارئاً يملك نصّاً، بل نصّاً مقدّساً يرتبط بعقيدته ومقدّساته، ولا يقبل التّقاش فيه، واللّسانيات نصّ لكاتب غريب عنه ومخرف أجنبيّ عنه كذلك، فبمجرّد ظهور هذا النصّ استحضّر العربي الماضي والحاضر، استحضّر الماضي، فاللسانيات علم غربي والغرب غنيّ عن التّعريف بالنسبة للعرب والمسلمين، فتاريخهم مع العرب والمسلمين كلّهم ظلم وقتل وتدمير وتنكيل واستحضّر الحاضر، فقد كانت القوميّة العربية في ذلك الوقت ديناً يتّبع، تدعو إلى الوحدة العربية، وشدّ الصفوف وشحذ الهمم والوقوف صفّاً واحداً في وجه كلّ غريب وأجنبيّ، لقد جاءت اللسانيات لتنافس تراثنا التّليد الذي نعتزّ به وتنافس لغتنا التي صبغت بقداسة القرآن، ولهذا فاللسانيات بالنسبة لنا أخطأت الزّمان والمكان معاً، فالإحساس بالوحدة والانتماء للأمة كان في أوجّه، وأخطأت المكان، فهذه أرض عربية لا غربيّة ولسان حال العربي يقول: "عودي أيتها اللّسانيات من حيث أتيتي، اغربي عن وجهنا، لا حاجة لنا بك، فتراثنا يكفيها"، لهذا رُفضت اللسانيات لأسباب «عديدة ومتنوّعة، وهي ليست موضوعيّة كلّها لا بدّ من الإشارة إلى تدخّل ما هو إيديولوجي بالمعنى العام في الوضعية الرّاهنة للثقافة العربية بما فيها اللّسانيات، لكن ضمن الأسباب أسباب موضوعيّة لا جدال حولها»<sup>2</sup>.

وإذا كان كلود ليفي ستراوس Claud .Levi.Straus تتبأ بأن تكون اللّسانيات جسراً حقيقيّاً بين باقي العلوم بجميع فروعها (علم اجتماع، تاريخ، فلسفة، أدب)، بحكم توجّهها العلمي الذي أصبح موجة يعرفها العصر<sup>3</sup>، فإنّ هذا الجسر ترنّح ولم يكتب له الوصول إلى عقول العرب قبل قلوبهم.

إنّ اللّسانيات لا تزال ذلك المجهول الذي يثير فينا ريباً وشكاً وتوجّساً وخوفاً، أكثر ممّا يثير فينا نزعة -ولو فضوليّة- لمعرفة موقعنا من واقع الثقافة والعلم والمعرفة في العالم<sup>4</sup>.

ويتساءل المسدّي عن سبب هذا التخلّف وعدم الالتحاق بركب اللّسانيات من قبل العرب في وقت اقتضت الثّورة اللّسانية من الجامعات أن تمدّد طلبتها في العلوم الإنسانيّة بحدّ أدنى من العلوم الدّقيقة<sup>5</sup>، وليس معنى هذا أنّ اللّسانيات علم تجريبيّ صرف يتّبع الأسلوب العلمي جملة وتفصيلاً، وعندما نقول بأنّ اللّسانيات تسعى إلى الكشف عن القوانين التي تحكم اللغة، فهذا لا يعني أنّ لفظ قانون في اللّسانيات له الدّلالة نفسها في العلوم الفيزيائيّة أو الطّبيعيّة أو الميكانيكيّة

<sup>1</sup> - ينظر: آليات التلقي في دراما توفيق الحكيم، ص 26.

<sup>2</sup> - أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 254.

<sup>3</sup> - اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص 83.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 83.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 11.



ويرجع الاختلاف بين اللسانيات وهذه العلوم إلى طبيعة التحريب والقياس، ومراقبة العمل العلمي والمواجهة بين المعطيات الفعلية والخططات النظرية<sup>1</sup>.

وبقدر ما تتطور اللسانيات بالشكل الذي نعرفه جميعاً، يصبح التساؤل حول وضعية هذه المعرفة في الثقافة العربية تساؤلاً مشروعاً وملحاً، ولقد عبر الفاسي الفهري عن هذا الوضع المزري بقوله: "كلّما حاولنا وضع أو تأسيس معرفة علمية حول لغتنا العربية الفصيحة في المستوى الذي يصل إليه غيرنا، فإنّ بناء هذه المعرفة يصطدم بعدة عوائق تجعلنا لا نصل إلى ما يصل إليه غيرنا، والمفارقة أنّ الجهود المبذولة كثيفة وكبيرة، لكن النتائج هزيلة<sup>2</sup>، ويقول مصطفى غلفان: «مما لاشكّ فيه أنّ وراء هذه الوضعية عوامل عديدة، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي الأمر الذي يتطلّب وقفة متأنية لرصدها بشكل منهجي لإبراز أسبابها ونتائجها، والعمل على احتوائها واستيعابها قصد تطوير البحث اللساني العربي نفسه»<sup>3</sup>.

إنّ هذا الواقع المرير الذي تعيشه اللسانيات في الوطن العربي قاد بعض الباحثين لسانيين وغير لسانيين إلى القول بوجود أزمة في البحث اللساني العربي، وتشمل هذه الأزمة النظرية والمنهج وموضوعات البحث وتدريس اللسانيات ومستوى الباحث ومستوى القارئ، وهذا العلم لا يزال هامشياً مقارنة مع العلوم الإنسانية والاجتماعية، رغم الازدياد المطرد في المتخصصين اللسانيين وبالرغم من مركزية اللغة في المجتمع<sup>4</sup>.

### 1.1.2- اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالية التلقي:

يظهر لمتتبع واقع البحث اللساني في الثقافة العربية أنّ أغلب الإشكالات المثارة لا تخرج في عمومها عن المحددات العامة التي واكبت مراحل التلقي وخصوصيات كل مرحلة على حدة، الأمر الذي يشكّل لدى المتلقي العربي ريبة على شكل صراع نفسي حضاري تعبّر عن مظهر من مظاهر التلقي تلك ونتيجة من نتائجها المباشرة، وما زاد من تعميق الإشكالات المثارة التعاقس الذي ظلّ يطبع البحث اللساني العربي في المراحل المتوالية، وهذا يفرض ضرورة التمييز في العوائق في البحث اللساني في الثقافة العربية الحديثة بين نوعين اثنين من العوائق<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 22.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 12.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 12.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص 85.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 90.

## 1.1.1.2- العوائق الموضوعية (نفسية حضارية): ويمكن إجمالها في:

## أ- صورة الغرب المظلمة في المخيلة العربية:

غني عن التعريف أنّ الغرب لم يقصّر بتاتاً في جعل صورته سوداوية قائمة، بل أكثر سوداوية وقائمة مما يتصوّر البشر ولقد عبرت الكاتبة التشيكية "فولودياتا تيليوم" عن الطيبة المتوحشة للغرب الانبريالي "بأنّ الانبريالية الغربية متوحشة ولكنها تستطيع أن تكون وحشية أكثر<sup>1</sup>، وإنّ كان هذا التصوّف ربّما هو عبارة عن حكم مسبق دون دليل ملموس أو أنّ العلوم لا تُقارب بهذا الشكل، لكنّ ذلك تحت قاعدة "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين"، فكأنّ العربي يقول للغربي "دع ما عندك عندك حسنه وسيئه اتركني وشأني لا تذكّرني بالماضي من فضلك".

\*- المتخيّل والمخيال: يقصد بالمتخيّل عادة مجموعة من التصوّرات المشتركة لدى شعب ما أو فئة اجتماعية ما تجاه شعب آخر أو فئة أخرى، وهذه التصوّرات تؤخذ بواسطة الثقافة ويحدّد محمد أركون المتخيّل بقوله<sup>2</sup>:

- إنّه استحضار شيء ما كنّا قد رأيناه سابقاً.

- إنّه ملكة خلق صور لأشياء غير واقعية أو لم تر أبداً في السابق أو ملكة التّركيب لصور معروفة سابقاً ولكن بطريقة جديدة.

- إنّه الملكة التي تمكّنا من بلورة المفاهيم والتّصوّرات والتّظريّات الجديدة وإيجاد تجارب عملية في كل المناسبات.

- إنّه عبارة عن العقائد الخاطئة التي تتصوّرها النفس وتجسدها في المخيال خارج كل رقابة أو سيطرة للعقل.

وقد عبّر تودوروف عن ذلك بقوله: «من المهم إدراك أنّ صورة الآخر تحيل إلى واقع من بينها، وتعبر عنه أكثر مما تحيل إلى واقع من بُنيت صورته»<sup>3</sup>، ويقصد تودوروف بكلامه هذا أنّ المخيلة التي يمتلكها كل فرد أو مجتمع أو فئة ضدّ الآخر، ذلك المتصوّر يصبح ممارسة من الذي يمتلك ذاك المتخيّل أو التصوّر، وربّما أستطيع تسميته (الظنّ اليقيني بالنسبة له) لأنّه أحكام مسبقة، ولكنها مبنية على أحداث تاريخية يتصرّف على أساسها بينما الطّرف الآخر قد لا يكون في وارد ما ظنّه وما تخيله الطّرف الأوّل، ولكن الوضع معقّد ولا يمكن في ظلّه الحوار الهادئ، فهذه الحالة يمارس فيها المتخيّل قياساً على المتخيّل بناءً على صورة وأفعال سابقة.

إنّ الحكم المبدئي الذي يصدر تجاه الغرب وكلّ ما يرمز له (اللّسانيات أنموذجاً)، فهي علم غربي يجب رفضه بكلّ الأشكال، وهي خطر داهم يهدد لغتنا وتراثنا ومقدّساتنا، وهي رمز الحداثة، والحداثة لا ترمز عادة

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 379، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 67.

<sup>2</sup> - اللسان العربي وإشكالية النلقي، ص 92، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 65.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 92-93.

للعربي بالأشياء الجميلة والتصرفات الجيدة، فالحدائث عند العرب التخلي عن العادات والتقاليد والأعراف والتكبر للتراث والتاريخ والانحلال والتسيب، وغيرها من التصرفات الدخيلة بالنسبة للعربي، ولذلك فإن مكتسبات الأمة مهددة:

- اللغة العربية ومكانتها في المجتمع وعلاقتها بالقرآن الكريم.

- النحو العربي هذا الإرث والفخر الذي ارتبط بالقرآن الكريم وبدوره في المحافظة على اللغة العربية وصيانة لغة الذكر الحكيم.

- أخلاق وعادات المجتمع العربي والإسلامي المنبثقة من الدين الحنيف ومن أصالة ونخوة الدماء العربية.

- الحضارة العربية الإسلامية وما يرتبط بها من ماض مشرق.

### 2.1.1.2- العوائق الذاتية (دور اللسانيات واللسانيين في تكريس التفوق بين المتلقي العربي واللسانيات):

مما هو معلوم أنّ اللسانيات بل والعلوم اللغوية الأخرى، وكل العلوم الإنسانية ينظر إليها بنظرة الريبة في المجتمعات المتخلفة (العربية على سبيل المثال)، لأنها غير منتجة وليست ذات قيمة فارقة في المجتمع، بل ربما يمكن الاستغناء عنها! وأنّ ما يخص لها من إمكانيات وميزانيات وموارد هو نوع من الإهدار والتبذير! فالمجتمع العربي في غالبته ينظر إلى العلوم الإنسانية عامة بهذا الشكل المشكك في جدواها وفائدتها بالنسبة للمجتمع واللسانيات من ضمنها.

لقد كانت اللسانيات عاجزة عن حلّ بعض القضايا المطروحة بل التي تطرح نفسها بإلحاح، وهي من صميم اختصاصها، كندّي المستوى اللغوي للفرد العربي، قضية طغيان العامية، هامشية اللسانيات قياساً بقضايا الأمة المطروحة كالاختلال الصهيوني للأراضي العربية والوحدة العربية، يضاف إلى ذلك مشاكل تتعلق بالقائمين على اللسانيات وتمكينها في الوطن العربي، كقضية المصطلح اللساني وعدم توحيدده، غياب العمل الجماعي، وطغيان المبادرات الفردية قضية بعض الدعوات المشبوهة للمستشرقين وبعض المنسوين للعرب، حيث دعوا إلى تكريس اللهجات وتقنينها، بل وبعضهم دعا إلى التخلي عن الحرف العربي واللغة العربية، يضاف إلى ذلك كله عجز اللسانيات عن اختراق أفق تصوّر المواطن العربي في بعض مجالاتها كمحدودية ما قدمته في الصّوتيات مقارنة بما قاله أئمة النّحاة العرب .

وهكذا نشأ نوع من الصّراع بين التراث اللغوي العربي وله أنصار كثر من باحثين وشبه إجماع من المواطنين العرب وبين اللسانيات، هذا العلم الذي نشأ وترعرع عند الغرب فروحه غريبة أساساً، وله أنصار لا يستهان بهم خاصة من الذين درسوا اللسانيات في مهدها، فغسلت عقولهم وسلبت قلوبهم وأعمت أبصارهم، فجاءوا بثوب جديد وبلغة غير مألوفة في أوطانهم ودعواتهم إلى السنّة والتخلي عن التراث، فكان هذا التصرف القسوة التي

قصمت ظهر البعير، وجعل كل أمل في التعايش بين التراث العربي واللسانيات الغربية أملاً بعيد المنال إن لم يكن مستحيلاً.

وقد عبّر محمد الأوراعي عن هذا الوضع بالقول: «وهكذا نشأ بين التراثيين والحدائين صراع فكري يقوم على التجاهل والتكرار بدل التفاعل والحوار، وصار كلا الاتجاهين عائقاً لنمو المعرفة اللغوية، وتطوّر البحث في العربية وغيرها من اللغات البشرية، الشيء الذي حتم إيجاد اتجاه ثالث يكفل تجاوزهما معاً تجاوزاً علمياً»<sup>1</sup> ونحن لا ندري ماذا يقصد محمد الأوراعي بهذا التجاوز، هل هو ما دعى إليه بما يسمي اللسانيات النسبية، أم البحث عن أواصر قرى وكلمة سواء بين الفريقين للتآلف والتقارب، تكون نتيجتها تشبه ما يطلق عليه الأوراعي اللسانيات النسبية بدل اللسانيات الكلية.

## 2.2- اللسانيات العربية رؤية نقدية:

تعيش اللسانيات الحديثة إشكالات كبيرة تمس جوانب متعددة، بعضها نظري وبعضها منهجي وبعضها الآخر فكري عام، وتسمح هذه الزوايا المتشعبة المنفردة أحياناً والمتداخلة أحياناً أخرى بسيل متنوع من الأسئلة، من قبيل<sup>2</sup>:

- كيف استوعب اللسانيون العرب المحدثون مبادئ اللسانيات وفرضياتها النظرية ونماذجها؟

- كيف تمّ نقل التصورات اللسانية الغربية إلى القارئ العربي أكان متخصصاً أم عادياً؟

- كيف وُظفت اللسانيات وطبقت في دراسة مستويات اللغة العربية؟

- ما هي النتائج النظرية والمنهجية المترتبة على تطبيق تلك النماذج المقترحة على اللغة العربية؟

- ماذا استفادت اللغة العربية من النظريات اللسانية؟

- ما الخصائص النظرية والمنهجية لخطاب اللسانيات العربية الحديثة مقارنة بالمبادئ العامة التي تقدمها اللسانيات؟

- ما هي القيمة المضافة التي قدمها اللغويون العرب المحدثون لأعمال النحاة واللغويين العرب القدامى؟

وإذا كانت الثقافة العربية قد انفتحت على اللسانيات منذ أزيد من نصف قرن، فإنّ اللسانيات في ثقافتنا العربية تكرر الأسئلة نفسها وتطرح القضايا نفسها، وما زالت أبجديات هذا العلم مغلوبة أو شبه مغلوبة في سوق التداول، وهذا ما يجعل الحصيلة ضعيفة مقارنة بما ينجز في الغرب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نظرية اللسانيات التسمية، ص 65.

<sup>2</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 39-40.

<sup>3</sup> - أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص 13.

ليس أمامنا -يقول مصطفى غلفان- كتابات عربية تقدم مبادئ اللسانيات بصورة شاملة مثل كتابي "تمام حسان" "مناهج البحث في اللغة سنة 1955م"، و"اللغة بين المعيارية والوصفية سنة 1957م"، وكتاب محمود السعران "علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي سنة 1962م"، وقد أسهمت هذه الكتب بالذات في توضيح الأسس النظرية والمنهجية التي قامت عليها اللسانيات في صورتها الوصفية موازنة مع الخطاب اللغوي العربي القديم<sup>1</sup>.

لكن الكتابات التي ظهرت نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن لم تأخذ في الحسبان ما حصل من تطورات نوعية متلاحقة في اللسانيات الحديثة، لم تقم هذه الكتابات بفحص خصائص اللغة العربية فحصاً منهجياً دقيقاً، ولم تنل مظاهر التفاعل بين الخطابين اللساني العربي الحديث والعربي الحديث في صورتها المتقدمة، بعد التطور الهائل للسانيات خاصة النحو التوليدي، وقد كانت مقومات التفاعل ممكنة من منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا<sup>2</sup>.

### 1.2.2- اللسانيات وحفريات الفرص الضائعة:

لقد تناولت العديد من الدراسات واقع البحث اللساني العربي الحديث، ولئن تفاوتت هذه الدراسات من حيث قيمتها ومدى قدرتها على سبر أغوار إشكالية وضع اللسانيات في الثقافة العربية، فإن ما يجمع بين هذه الدراسات على اختلاف مشاربها الفكرية ومواقفها إزاء هذه الإشكالية، أنّها عاجلت أزمة البحث اللساني العربي من منظور آني محض مبعدة جملة من الحقائق التاريخية الهامة المرتبطة بالموضوع، إذ غالباً ما يتم تجاهل وضع الكتابة اللسانية العربية في السياق التاريخي الذي ظهرت فيه سياسياً وفكرياً واجتماعياً<sup>3</sup>.

فلقد كان أمام الثقافة العربية الحديثة منذ النهضة العربية، وتحديدًا في منتصف القرن التاسع عشر ثلاث فرص تاريخية حاسمة للتعامل الإيجابي مع الفكر اللساني الحديث المستورد من الغرب، وتجلّى هذه الفرص في معالم تاريخية كبرى في الفكر العربي الحديث، هي:

**1.1.2.2- النهضة العربية الحديثة (الفرصة الأولى):** بدأت النهضة العربية الحديثة كما هو معروف في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر في عهد محمد علي (1769م - 1848م)، ولها أبعاد فكرية وسياسية واجتماعية<sup>4</sup>، وقد شكّل عصر النهضة مرحلة تاريخية مهمة للعرب نظرًا لدوره الفعال في تشكيل الوعي الفكري والسياسي، إذ بدأت النهضة العربية الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر حين بدأ الشباب يتوسعون في الدراسات الغربية ويتعمقون فيها، وقد زالت عنهم هيبة الإنجليز، إذ بدأت البعثات الثقافية إلى أوروبا، ويُقيم عدد منهم في عواصمها إقامة طويلة، لينهلوا من مناهلها الثقافية ويدرسوا العلوم العصرية بدقّة وإتقان، ويتعرفون على الحضارة الغربية عن كثب<sup>5</sup>، ولقد

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 40.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 40.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 67، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص 159.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 68.

<sup>5</sup> - الدرس اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين، ص 11، وينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص 38.

ارتبط هذا الفكر الجديد في ميدان اللغة بسعي العالم العربي إلى التخلص مما أصابه خلال القرنين الثامن والتاسع عشر من جهل وانحطاط وجمود، وظهر الخلاص وقتئذ في تلمذ العرب على مستعمرهم والاستفادة من علومهم، فنشطت البعثات التعليمية من الوطن العربي نحو الجامعات الغربية في النصف الثاني من القرن الماضي<sup>1</sup>.

وكان تعرف مصر على المدنية الغربية الحديثة بعد حملة نابليون سنة 1798م واقتحام الإنجليز ابتداءً من سنة 1882م وتطور الحياة المصرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً قد فتح الباب أمام دخول ألفاظ جديدة إلى اللغة العربية، تتعلق بشئ العلوم والفنون والصناعات العصرية كالمخترعات وأجزائها، وشئ العقاقير والأدوية وصنوف المطاعم والمشرب وأوانيتها وضروب الأثاث، وما إليه من مظاهر الحياة الحضارية من ألعاب ومجامع ونحوها<sup>2</sup>.

إن حملة نابليون كما تقول ميمونة عوني لم يكن تأثيرها على مصر وحدها، بل أثرت في حياة الأمة العربية والإسلامية جمعاء، لأن الصليبيين ركزوا في محاولتهم القضاء على الإسلام على منطقتين رئيسيتين، هما: الأستانة والقاهرة فالأستانة كانت مركزاً للقوة السياسية والعسكرية للعالم الإسلامي، أما القاهرة، فكانت مركز الإشعاع الروحي والثقافي فكانت جهودهم فيها فكرية وثقافية في المقام الأول<sup>3</sup>.

لقد ازدهرت الترجمة في مصر ازدهاراً كبيراً أيام محمد علي، وكان رائدها رفاة الطهطاوي الذي ترجم وتلاميذه أكثر من ثلاثة آلاف (3000) كتاب، وترجم لوحده في باريس اثني عشر كتاباً، كما أنشئت مدرسة الألسن والترجمة سنة 1837م، لأجل السهر على تكوين الكفاءات القادرة على الترجمة وترأسها رفاة الطهطاوي وأنشئت أيضاً مدرسة باردوا العسكرية في تونس للغرض نفسه، كما ظهر أول مجمع لغوي عربي بدمشق بإنشاء الشعبة الأولى للترجمة والتأليف سنة 1918م<sup>4</sup>.

غير أن الترجمة كما يقول الباحث الموريتاني المختار ولد اباه يشوبها كثير من الشبهات ما يجيد بها عن مهمتها النبيلة، ويسوقها جهة مغايرة تماماً، فتصبح في موضع الاتهام والتعريب بدل التقريب والتعريب، يقول ولد اباه في هذا الصدد: «إن من يقرأ ما كتبه بعض نحاة العرب عن اللسانيات، تتبادر إلى ذهنه عبارة أحد المستشرقين الذي وصف فيها التعريب بأنه حسان طروادة للتعريب»<sup>5</sup>.

ومجمل القول يقول غلفان إن المشاكل اللغوية التي ظهرت في هذه الفترة كانت بإجماع الدارسين والمفكرين والمهتمين بالشأن الفكري العربي حول ضرورة إحياء اللغة العربية، وإنماها لتستجيب لحاجيات النهضة الطارئة ومتطلباتها الجديدة أما من حيث المنهج فإن الخطاب اللغوي النهضوي لم يختلف عن نظيره العربي القديم، والسبب أن الرواد لم يضعوا اللغة

<sup>1</sup> - ينظر: نظرية اللسانيات النسبية، ص 38.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 70.

<sup>3</sup> - الدرس اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين، ص 14.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 70.

<sup>5</sup> - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 691.

العربية موضع الدرس النظري والمنهجي، بل سلكوا فيها خطوات عملية دَلُّوا بها على ما واجههم من مشاكل وقضايا ودفعوا اللغة للاستجابة الفورية لمطالب النهضة، ولم يكن عندهم زاد إلاّ اطلاعهم على التراث اللغوي العربي القديم معتمدين على شعورهم الدّيني والوطني من أجل المحافظة على اللغة العربية وتنميتها<sup>1</sup>.

### 2.1.2.2- إنشاء الجامعات العربية (الفرصة الثانية):

تعتبر الجامعة المصرية أول جامعة عربية بدأت بتغيير النمط التقليدي للتعليم شكلاً ومضموناً، لما كانت تقدّمه المعاهد الإسلامية العتيقة كالأزهر الشريف والزيتونة والقرويين، حيث أنشأت الجامعة المصرية أول مرة ما يعرف بكلية الآداب ثم قسم اللغة العربية وآدابها، وقد تشكّل هذا القسم من أساتذة كبار على غرار: طه حسين، أحمد أمين إبراهيم مصطفى، عبد الوهّاب عزّام، أمين الخولي، أحمد الشّايب، طه إبراهيم، عبد الوهّاب حمّودة، مصطفى السّقا، أحمد خلف الله، وانضمّ إليهم بعد ذلك طائفة من المستشرقين المهتمين باللغة العربية والبحث اللغوي<sup>2</sup>، الذين أحدثوا قفزة نوعية في تناولهم لقضايا اللغة العربية، فلم يكونوا يعيدون عن المحيط الثقافي العربي، بل إنهم تواجدوا في رحاب الجامعات العربية حين عملوا في الجامعة المصرية حين استقدمتهم<sup>3</sup>.

ثمّ انتشرت الجامعات بعد ذلك في مصر نفسها، كدار العلوم وجامعة القاهرة والإسكندرية وجامعة دمشق بسوريا وقد كان لها الأثر الواضح والكبير في النهضة، ولقد ارتبط بالجامعات البعثات العلمية إلى أوروبا، ما ساعد كما هو معروف في نهضة الدرس اللغوي العربي، وساعد على تفتح أذهان الدارسين على العلوم الحديثة من خلال التجربة والملاحظة<sup>4</sup>.

### 3.1.2.2- اهتمام المستشرقين باللغة العربية (الفرصة الثالثة):

لقد شكّل الاهتمام الذي أبداه الغرب الأوروبي بالثقافة العربية عامة واللغة العربية خاصّة في إطار ما عرف بالاستشراق لحظة تاريخية جديرة بالتسجيل، بالنظر إلى الدور الرائد الذي لعبته تلك الحركة في تنمية البحث اللغوي العربي وتطعيمه بأحدث المناهج والأدوات النظرية والمستجدات العلمية في الدراسات اللغوية، وغيرها<sup>5</sup>.

يمكن أن نذكر في هذا السياق نخبة من هؤلاء المستشرقين الذين جلبتهم الجامعة المصرية ليشركوا في النهوض بقسم اللغة العربية، كلّ فيما تخصّص، أمثال: برجسترايشر صاحب "التطور النحوي للغة العربية"، وجودي "في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة"، وشادة في "الدراسات السامية"، وإينوليمان في "فقه اللغة"، وقد عُرف هؤلاء بصرامتهم

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص70-71.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص72، وينظر: اللسانيات في الثقافة اتلغوية الحديثة، ص134.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص159-160، وينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص72.

<sup>4</sup> - ينظر: الدرس اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين، ص21، وينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص72.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص72.



العلمية، وتقيدهم بأحدث المناهج اللغوية كالمناهج التاريخية والمقارن، وعملوا على نشر أفكارهم من خلال محاضراتهم في الجامعات المصرية أو جلسات المجامع العربية، كمجمع القاهرة ودمشق<sup>1</sup>.

وإذا كنا نعتزف بأن تلك الأعمال التي قام بها بعض المستشرقين قد أتت أكلها، كنعرفهم على فقه اللغة وخاصة من خلال دراسة اللغات السامية، وردّ الكلمات إلى أصولها الأولى عربية أو عبرية أو سريانية أو حبشية أو فارسية أو غيرها غير أنّ بعض المستشرقين قد لعب دورًا مزدوجًا، فقد كان جزء منهم يعمل على قطع الصلة بين الأجيال وتراثها الفكري والأدبي المستمد من الإسلام<sup>2</sup>.

### 2.2.2- أسباب ضياع تلك الفرص:

يقول غلفان أنّ من بين عوامل ضياع تلك الفرص الثلاث ما يلي:

أ- التعامل الظرفي مع البحث اللساني الحديث، لقد كانت بداية الاطلاع على ما وصلت إليه أوروبا في مجال دراسة اللغة صدفه على يد المهتمين باللغة العربية، فثقافتهم تقليدية كما هو الشأن للطهطاوي.

ب- النظرة المشككة في المستشرقين والاحتباس الشديد تجاه القضايا التي تناولوها بالدرس والتمحيص، بالرغم من أهميتها العلمية والمنهجية ومن دراستهم الموضوعية.

ج- عدم الاهتمام ببعض الأبحاث اللغوية العربية لأسباب خارج لغوية، كأعمال: جرجي زيدان وأنستاس الكرملي وجبر ضومط وغيرهم، وهي أعمال ساهمت في التعريف بالمبادئ اللغوية التي كانت سائدة وقتها في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

د- احتدام الصراع بين الفصحى واللهجات، ما نتج عنه نوع من التعصّب الفكري والانغلاق والتمسك بالقديم.

لذا يمكن أن نرجع سبب احتجاب فكر لغوي عربي حديث رغم الفرص الذهبية التي ذكرناها:

### 1.2.2.2- العامل الأول (هيمنة النزعة الأدبية في عصر النهضة وما بعدها):

لقد عرف الفكر العربي في فترة النهضة وما بعدها ازدهارًا أدبيًا قل نظيره في الثقافة العربية، إلا ما حصل في أزهى عصور الأدب العربي القديمة، حتى ليتمكن القول إنّ ريح التجديد الفكري التي هبت على الشرق العربي عامّة ومصر ولبنان خاصة كانت في المقام الأول ريحًا أدبيّة.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص73، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص135.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص73، وينظر: الدرس اللغوي في النصف الأول من القرن العشرين، ص22.

إن حركة التنوير العربية التي بدأت بالعودة للتراث العربي القديم كان لها الأثر الفعّال في ظهور الرّواد أمثال الشيخ "حسن المرصفي" و"محمود سامي البرودي" (1838م-1904م) و"عبد الله فكري" (1834م-1890م) الذين أعادوا للأدب العربي شعراً ونثرًا ونقدًا ملامحه القديمة، وسار في نهجهم "أحمد شوقي" (1868م-1932م) و"حافظ إبراهيم" (1872م-1924م)، "مصطفى لطفى المنفلوطي" (1872-1924م)، و"عباس محمود العقاد" (1889م-1964م)، و"عبد القادر المازني" (1890م-1949م)، و"طه حسين" (1889م-1973م) وقد كرس هذا المناخ الأدبي، أنّ رواد الأدب هؤلاء قاموا بأدوار سياسية طليعية، حيث كان الجمع بين الأدب والسياسة سمة غلبة لدى معظمهم<sup>1</sup>.

إنّ أعلام الأدب من جيل ثورة 1919م، وبخاصة طه حسين والعقاد وسلامة موسى (1887م-1958م) والمازني علاوة على "أحمد حسن الزيات" (1883م-1969م)، و"محمود تيمور"، و"محمد فريد أبو حديد" (1893م-1967م) و"الصاوي ومحمد عوض"، كانوا جميعًا قد استفدوا طاقاتهم الخلاقة على امتداد الفترة الواقعة بين قيام الثورة وتوقيع المعاهدة، ولقد تحمّل عدد من الأدباء الذين سبق ذكرهم مهام سياسية سامية في مصر، وقاموا بتنشيط الحركة الأدبية العربية شعراً ونثرًا ونقدًا في مصر وخارجها، مبعدين عن وعي أو دونه أي اهتمام لغوي، انطلاقًا من مكاتبتهم الأدبية أولاً والسياسية ثانيًا على الحياة الثقافية، رغم أنّ بعضهم أصبحوا أعضاء في الجمع اللغوي بالقاهرة، كطه حسين والعقاد وأحمد أمين والمازني وتوفيق الحكيم والزيات وتيمور، والسؤال المطروح يقول غلفان: هل كان من الممكن أن نتظر منهم شيئًا آخر غير الذي قاموا به؟ أم إنّ لعبة السياسة اقتضت السكوت عن الأمور اللغوية الشائكة التي قد تثير العديد من الأوساط الفكرية والشعبية؟!<sup>2</sup>

### 2.2.2.2- العامل الثاني (هيمنة لغة المستعمر الإنجليزية):

إنّ نفوذ اللغة الإنجليزية في الشرق عامّة ومصر خاصّة لا يحتاج إلى برهان، فمنذ القرن التاسع عشر ازداد نفوذ الثقافة واللغة الإنجليزية، وأصبحت للإنجليز والأمريكان جامعات بهذه الدول على غرار مصر ولبنان، بل صارت اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى بالمدارس المصرية، بمقتضى المعاهدات ونفوذ الإنجليز السياسي، وأصبح الطالب المصري يعرف الكثير عن الأدب الإنجليزي، ونقلوا بعضه إلى اللغة العربية بأقلام قوية متمكّنة<sup>3</sup>.

ومعلوم أنّ الثقافة الإنجليزية لم يكن لها أي دور تاريخي داخل الحركة اللسانية الناهضة في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أمّا في أمريكا فمعروف أن اللسانيات البنيوية الأمريكية لم تكن سوى في البداية على يد

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 87-88، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص 166-167.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 87-88، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص 167.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص 167-168، وينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 88-89.

إدوارد ساير (1884م-1939م)، وبلمفيلد (1887م-1949م)، وأن أول الكتابات التي عرّفت القارئ العربي باللسانيات الغربية، كانت تعتمد على مصادر لغوية مكتوبة بالفرنسية أساساً<sup>1</sup>.

والنتيجة يقول غلفان بأنّ العوامل المشار إليها سابقاً ساهمت مجتمعة في ضياع الفرص التاريخية، التي كان بالإمكان أن تخلق مناخاً مغايراً لفكر لغوي عربي مغاير لا يكرّس التقليد، ويتجاوز القديم منهجاً وطرقاً وتصوّرات، وكان من النتائج بناء على ذلك أنّ الثقافة العربية لم تستفد من اللسانيات لدراسة اللغة العربية عكس ما حصل في ثقافات أخرى<sup>2</sup>.

### 3.2.2- مشكل تعدّد المصطلحات والتسميات:

هناك مشاكل متعدّدة تعيشها اللسانيات عندنا<sup>3</sup>، ذلك أنّ ضبط المصطلح ومعناه المفهوم يساعد على توحيد النظرة إلى حقائق الأشياء، والخروج من الذاتية في التناول التي هي آفة العلم<sup>4</sup>، وبالنظر إلى الرصيد الفعليّ للسانيات العربية في مجال الدراسة المصطلحية، نجد أنّه مازال يشكو من عقبات حقيقية لغياب رصيد اصطلاحي مشترك يوحد اللسانيين ويؤلّف بينهم، فرصيدنا المصطلحي في مجال اللسانيات هو ضرب من الأهواء النابعة من الميول والابتكار الشخصي الذي لا يتقيّد بمنهجية علمية<sup>5</sup>.

إنّ هذا التكاثر في المفاهيم والمصطلحات داخل الحقل اللغوي مازالت تعاني منه الدراسات اللغوية الحديثة، فهي مليئة بالمترادفات والمشتركات المصطلحية، فاللغة اللسانية مازالت تعبّر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح دال عليه<sup>6</sup> وللمصطلح الجيد معياران:

أ- معيار غير لساني: يتمثل في الوضوح والامتداد الجغرافي والجدة، وبذلك تُقصى المصطلحات الغامضة والمحدودة جغرافياً والضاربة في القدم.

ب- معيار لساني: هي البساطة وموافقة القواعد الصوتية والصرفية والاشتقاقية والتداولية، هذا المعيار مصفاة لحجز المركّب تركيباً متنافراً، وما لا تسري فيه القواعد المقيدة لسلامة البناء في الكلمة والمعربات التركيبية<sup>7</sup>.

وعلى سبيل المثال فبالرغم من اتفاق نخبة من اللسانيين العرب على مصطلح اللسانيات للدلالة على هذا العلم الجديد، وذلك لوضوحه وبساطته واختلافه عن المصطلحين القديمين "علم اللغة" و"فقه اللغة" على وجه التحديد، وغيره

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص 168-169، وينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 90.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 168-169، وينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 90.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات والمصطلح، أحمد قدور، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد: 81، الجزء: 4، ص 6.

<sup>4</sup> - الدرس المصطلحي واللسانيات، يوسف مقران، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 4، 2010م، ص 60.

<sup>5</sup> - اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص 109.

<sup>6</sup> - اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، ص 4.

<sup>7</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 58.

من المصطلحات، وذلك في مؤتمر الدورة الرابعة لندوة اللسانيات بتونس سنة 1978م<sup>1</sup>، لكن الكثير من اللسانيين العرب لازلوا يستخدمون مصطلحات من قبيل: علم اللغة، فقه اللغة، الألسنية، اللسانيات، الألسنة، علوم اللسان، وهذا يدل على تجذّر إشكالية توحيد المصطلح في اللسانيات العربية، وليس في الأفق القريب ما يدلّ على حلّها أو انحسارها أو التخفيف منها<sup>2</sup>.

ولذلك نجد تسميات متعدّدة عند اللسانيين العرب من قبيل :

الرقم	التسمية	الرقم	التسمية
01	الدراسات اللغوية العربية الحديثة	05	الفكر اللساني العربي
02	اللغويات العربية الحديثة	06	التفكير العربي اللساني
03	الدرس اللغوي العربي الحديث	07	اللسانيات العربية
04	الدرس اللساني العربي الحديث	08	لسانيات العربية.

وفي تعليقه على هذه التسميات يقول **مصطفى غلفان** أنّ الدارسين العرب يطلقون هذه التسميات وغيرها دون ضبط أو تحديد منهجي أو تصوّري إلاّ في حالات نادرة جدّاً، وهذه تسميات غير متجانسة، وتعبّر عن مجالات متعدّدة غير محدّدة العوالم، ودون مقدّمات نظرية أو منهجية مضبوطة لتمييز هذه التسمية على تلك، أو تبيان حدود القواسم المشتركة بينها، ومن ثمّ فإنّ العبارات التي ينعت بها النشاط اللساني العربي الحديث أو الممارسة المعرفية المتصلة به، هي نفسها في حاجة إلى ضبط وتحديد وجهه خاص<sup>3</sup>، لقد ساهم هذا الوضع في إبعاد القارئ العربي عن اللسانيات بسبب فوضى المصطلح الذي بات يتعدّد بتعدّد المؤلّفين، بما فيهم هواة اللسانيات وطالبوها على الشبكة العنكبوتية<sup>4</sup>، فلا بد من الانتباه إلى ما يثيره المصطلح العلمي من مشاكل تقنية وعلمية، وخاصّة أنّه ليس هناك مجال معرفي في الثقافة العربية الحديثة يعرف هذه الفوضى المصطلحية التي تعرفها الكتابة العربية في اللسانيات وما يتصل بها<sup>5</sup>.

وإذا كان هذا حال الدارسين الذين لم يتفقوا على توحيد المصطلح، فنحن أمام معضلة حقيقية عند الدخول في تفصيل العلم وتقديمه وشرحه للمتلقّي العربي، ممّا يجعل الخروج من هذه الأزمة العضوية البنيوية أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن من سابع المستحيلات، واللغة العربية مع ما تتوفر عليه من سعة وتأقلم وليونة، هي قادرة على إيجاد المصطلح المناسب الذي يكون سلساً وسهلاً على اللسان، وهي قادرة على استيعاب ما يستجدّ في العلوم والتعبير عنه بكلّ سهولة ويسر، وكيف إذا كان المستجد الوافد يتعلّق باللغة أساساً؟.

وفي مناقشة غلفان للتسميات السابقة، يقول الباحث كان على الدارسين أن يدركوا الفرق بين مختلف هذه التسميات، لاسيما مصطلحي "اللغة" و"اللسان"، كما فرت بينهما اللسانيات الفرنسية ذات المنحى البنيوي لدي

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات الشاة، ص151.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص41.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص41-42.

<sup>4</sup> - اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص10.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص10.

سوسير، وهل يتعلق الأمر في تسميات مثل: "البحث اللغوي"، "التفكير اللغوي"، "الدراسات اللغوية" بمصطلح **Language**، بمعناه الأنجلوساكسوني الذي لا يُميز فيه بين لغة ولسان **Lange**، أم أنه استعمال عام وعادي، لا يلتفت إلى الدلالة الاصطلاحية لكلمتي لغة ولسان، وما يشتق منهما<sup>1</sup>.

أما عبارات "البحث اللساني"، "الفكر اللساني"، "التفكير اللساني"، "الدراسات اللسانية"، فتطرح هي الأخرى مسألة انعدام الدقة في التسمية، فهل يتعلق الأمر بالإحالة على مفهوم اللسان (بالمعنى السوسيري)، أم على اللسانيات (Linguistique) كممارسة لسانية حديثة بالمعنى الذي نعرفه جميعاً أو نعتقد أننا نعرفه، ويحقّ للمرء في الحاليتين أن يتساءل: هل ثمة فرق بين عبارتي البحث اللغوي الحديث والبحث اللساني<sup>2</sup>؟

إذا كان الجواب نعم، وهو كذلك يقول غلفان فيما نعتقد، فإلى أي حدّ تصبح عبارة "الدراسات اللسانية القديمة"، "الدراسات اللسانية العربية" المتداولة عند كثير من الدارسين العرب للإشارة إلى الفكر اللغوي العربي القديم أو الحديث، ولا ندري عن أي فكر لساني عربي قديم أو حديث يُحدث ذات قيمة منهجية ونظرية؟

وأياً كان السياق الذي تستعمل فيه هذه التسميات، فنحن أمام عبارات تستعمل استعمالاً عاتمة ومبهما، ويتم تداولها اعتباطياً، ما يجعل القارئ في دوامة من الأسئلة المشروعة عن الفرق بين الدراسات اللغوية العربية القديمة، ونظيرتها اللسانية الحديثة، لماذا لا يتمّ التقيّد بمصطلحي لغة ولسان، وما يتفرّع عنهما بشكل محدد ومضبوط، حتى يفهم المراد من الفرق بينهما بالشكل العلمي المطلوب؟<sup>3</sup>

ومع بداية الثمانينيات من القرن العشرين بدأ استعمال عبارتي "اللسانيات العربية" و"لسانيات العربية" في الانتشار وقد هيمنت العبارة الأولى تدريجياً على الكتابات العربية التي لها صلة بموضوع الدرس اللغوي العربي قديمه وحديثه، دون أن تختفي العبارات الأخرى نهائياً من سوق الاستعمال،<sup>4</sup> ويزداد الخلط والغموض عندما نجد أن اللسانيات العربية تبدأ من سيويوه والجرجاني والسكاكي وابن خلدون وغيرهم، ورغم الاعتراف بمكانة هؤلاء -يقول غلفان- فإنه لا يمكن أن نطلق على التراث اللغوي العربي تسمية اللسانيات التي تحمل دلالات نظرية ومنهجية مختلفة ومحددة زماناً ومكاناً.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 42.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 42-43.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 43.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 43.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 44.

أما الفرق بين "لسانيات العربية"، و "اللسانيات العربية"، فهو فرق في الموضوع المشتغل به، فلسانيات العربية تشغل بمختلف مستويات التحليل باللغة العربية موضوعاً لها، أما اللسانيات العربية فتتناول ما يكتب في اللسانيات باللغة العربية سواء أعلق الأمر باللسانيات العامة أم بلسانيات العربية، أم بلسانيات أي لغة طبيعية أخرى<sup>1</sup>.

ويخلص غلفان بعد هذه المناقشة إلى أنّ البحث اللساني العربي لا يوحي بأنه يتطور أو يتغير قياساً بما كان عليه في العهود السابقة، ولهذا فإنّ اللغة العربية لم تنل نصيبها من اللسانيات كما حصل لبقية اللغات، وبنظرة سريعة إلى الدراسات اللغوية والتهضة العلمية التي وصلت إليها، والمؤلفات التي كتبت حولها يظنّ أن ليس في العربية دراسات بالمفهوم المعاصر<sup>2</sup>.

**4.2.2- اللسانيات العربية ومشكلة الهيمنة المزدوجة:** تأسست العلاقة بين اللسانيات والتراث النحوي (واللغوي بوجه عام) على حدّي التباين والتناظر، فالتباين بين النسقين كان مبرراً كافياً للبعض للدعوة إلى إقصاء أحدهما لحساب الآخر وقد صدر ذلك عن موقف تقليدي سكوني متحجر، أو عن موقف تجريبي ساذج لا يجاوز العلم فيه حدّ الوصف السطحي للظواهر، أما التناظر بينهما في مستوى من المستويات فقد كان عند البعض سبيلاً إلى توهم علائق غير موجودة بل انتهى إلى إصدار أحكام ساذجة وسطحية<sup>3</sup>.

يعاني الخطاب اللساني العربي كما هو معلوم تحت هيمنة مزدوجة، هيمنة التراث اللغوي العربي القديم، وهيمنة اللسانيات الحديثة، ما جعل الخطاب اللساني العربي يفرز إشكالات متعدّدة ومتناقضة من العوائق الماديّة والصوريّة، نتج عن هذه الحالة مواقف متباينة في تصوّر طبيعة العمل اللساني وهدفه، وهذه المواقف هي:

أ- التّشبيث المطلق بالتراث القديم: حيث ظهر خطاب لغوي قديم يردّد شارحاً أو مختصراً أو مبسّطاً مضامين التراث اللغوي العربي، وهذا ما يسمى بالاتجاه التراثي المتعصب الذي عرّفه المتوكّل بقوله: "هو فريق استمر يرتل قواعد النحو العربي، وخاصّة ما وضع منها في عصر الجمود اللغوي متعامياً متصاماً عمّا يكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث"<sup>4</sup>، وقد أطلق على هذا الاتجاه "طه الراوي" في مقال له بعنوان: "تيسير العربية على المتعلّمين" مصطلح "الاتجاه السلفي الأصولي" الذي يرى أصحابه بأنّ أسهل طرق الإصلاح وأجداها نفعاً الرجوع إلى المصادر الأولى على غرار كتاب سيبويه، ومؤلفات ابن جني والزمخشري وغيرهم من الأئمة الأوّلين<sup>5</sup>، وهذا الاتجاه وإن كان الاعتزاز بالأصل والتراث أمراً محموداً، فإنّ التعصّب الأعمى أمر مذموم وسيء للتراث نفسه، ذلك أن كلّ جهد إنساني خاضع للمراجعة والتقويم كلّ حين إذا ظهر أي خلل فيه كي يكتب له طول العمر.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 46-47.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 47-48.

<sup>3</sup> - اللسانيات والتراث النحوي، إشكالات منهجية وإبستمولوجية، ص 422.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 382، وينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 105، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث ص 281.

<sup>5</sup> - ينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، عبد الجبار جعفر القزاز، المكتبة الوطنية، بغداد، دط، 1981م، ص 160.

ب- التبيّي الحرفي للنظريات اللسانية الغربية الحديثة: حيث ظهر فريق يتبني النظريات اللسانية حرفيًا في جزئياتها وتفصيلها وهو اتجاه ينعت بالحدائي أو التغريبي، وهو كما يقول المتوكل: فريق ولي شطر الغرب فأخذ آراءه اللغوية ونماذج منطريه، وطفق بيلور مقدرتها الوصفية والتفسيرية تطبيقًا على اللغة العربية<sup>1</sup>، وأطلق عليه طه الراوي اسم "مذهب الانقلاب والتجديد"، وهؤلاء يرون أن يعاد النظر في بعض علوم اللغة فيزداد فيها وينقص منها، كما تقتضي بذلك طبيعة العلوم في العصر الحاضر<sup>2</sup>.

وهذا الفريق في نظري يمكن تقسيمه إلى قسمين، فريق حدائي معتدل حاول أن يحدث التحو العربي من خلال تطبيق النظريات الغربية مباشرة محافظًا على اللغة العربية كأداة وصف وتعبير ومادة موصوفة، وهو لم يأت بجديد باعتراف بعض رواده ويتراجعهم عن موقفهم كما فعل تمام حسّان، وفريق ثان حدائي تغريبي أو حدائي متعصب دعا بدعوات مشبوهة للتخلي عن اللغة العربية واستبدالها باللّهجات، وبعضهم دعا إلى التخلي عن الخط العربي واستبداله بالخط اللاتيني، وهذا تقليد أعمى للغرب، وهو على كلّ حال ولحسن الحظ لم يصل إلى مبتغاه وأهدافه أيضًا، والتقليد الأعمى للتراث اللغوي العربي القديم أو للسانيات الغربية الحديثة، كلاهما رأي غير سديد ولا مجد، يوصل صاحبه إلى طريق مسدود ولا مناص من دراسة الأمور بجديّة ومنهجية وعلمية، لإعطاء كلّ ذي حقّ حقه، ودفع دراسة الظاهرة اللغوية قُدّمًا إلى الأمام، ولو بالاستفادة منهما معًا من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ج- التوفيق بين التراث والنظريات اللسانية الحديثة: حيث ظهر خطاب توفقي معاصر في منطلقاته النظرية والمنهجية تراثي في نتائجه توفقي في أهدافه، من حيث إنّه يتبني التوفيق بين فكرين لغويين التراث اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة<sup>3</sup>. وهذا الاتجاه يطلق عليه مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي علوي اسم: "لسانيات التراث"، ونحن نميل ونبني تسميته بالاتجاه: "التوفقي التجسيري"، وقد عبّر عنه المتوكل بقوله: "وارتأى فريق ثالث إلى إيجاد نظريات ونماذج صالحة لوصف اللغة العربية انطلاقًا من النظريات اللغوية الغربية ترميمًا لها على ضوء الدراسات اللسانية الحديثة، ويهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق الأهداف التالية:

- صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.

- تطعيم النظرية اللسانية الحديثة والعامّة بروافد نظرية جديدة، قد تثبت ما اتفق عليه الغرب وقد تدحضه.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص382، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص281.

<sup>2</sup> - ينظر: الدراسات اللغوية في العراق، ص161، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص382-383، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص281-282.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص49.



- خلق نموذج أو نماذج عربية تضطلع بوصف اللغة العربية، انطلاقاً من النظريات القديمة بعد قبولتها وتمحيصها في إطار النظريات الحديثة<sup>1</sup>.

وهذا الاتجاه في نظري هو أعقل الاتجاهات وأقربها للعقل والمنطق وأجداها، على أن النتائج المتحصّل عليها لا تخرج عن ثلاث إما التشابه إلى حد التطابق، وإما الموازنة والتقريب والتوفيق، وإما عدم إمكانية لا التطابق ولا التوفيق، وهذا انسجاماً مع الأصل فالتراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة كلّ منهما نشأ في ظروف مختلفة تماماً عن الآخر كما سبق التذكير، هذا دون إغفال فرضية إفادة اللسانيات من التفكير اللغوي العربي القديم، قياساً بباقي العلوم التي أخذها الغرب عن العرب كالطب والكيمياء وغيرهما، لكن أي اعتراف باستثمار الفكر اللغوي العربي من قبل علماء اللسانيات يبقى مغيباً!

#### 2.2.4.1- الخلاص باتّباع طريق بديل:

يرى مصطفى غلفان بأنّ الخطاب اللغوي العربي مطالب اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بالبحث عن الاستقلالية والتحرّر من تلك الهيمة المزدوجة، ويقصد غلفان بالاستقلالية القدرة على التعامل مع قضايا اللغة العربية، واتخاذ المواقف النظرية والمنهجية المناسبة؛ أي خارج أي استعادة تأملية للتراث اللغوي تفضي إلى فرض إملاءات التراث وإكراهاته على الحاضر، ويتعيّن علينا البحث عن مقاربات لغوية للغة العربية لا تركز القدم بأسلوب جديد، ولا تنسخ الفكر اللساني الحديث بطريقة حرفية عمياء<sup>2</sup>.

والمأمول من هذا أن تكتسب اللسانيات العربية الوليدة أدواتها المعالجة الخاصة لما تعيشه اللغة العربية في وضعها الزاهن، بحيث لا نرجع كلّ مرّة إلى التراث اللغوي لنجد فيه الحلول الجاهزة لهذه المشاكل، ونحتمي وراءه ليطمنا الفكري راهناً في مواجهة ما تغمرنا به المحافل العلمية اليوم من نظريات وطرائق تحليل جديدة، فنضع التراث في الواجهة وننّخذه ذريعة ضدّ كلّ إبداع وضدّ كل حدث فكريّة محتملة، نجعل منه- أي التراث- "كهف علي بابا" المليء بالعجائب والغرائب من الأشياء ما يمسك منها وما لا يمسك<sup>3</sup>.

وفي المقابل يجب أن نعامل اللسانيات بهذا المنطق، أي لا ننتقل من النقيض إلى النقيض، فنعتمد على اللسانيات الغربية ترجمة وتطبيقاً حرفياً على اللغة العربية، دون مراعاة لخصوصية بنياتها وواقع استعمالها، ومن شأن هذه الاستقلالية يقول غلفان أن تحقّق للسانيات العربية هويتها الخاصة بها، وبالتالي سيتم الاستغناء عن

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص382-383، وينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص281-282.

<sup>2</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص50.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص50.

كثير من الإشكالات الزائفة، مثل التبعية للقديم أو الحديث، وغياب الإبداع والتجديد في الدرس اللساني العربي.<sup>1</sup>

وفي نفس السياق يتحدث محمد بوعمامة قائلاً: «وعليه فإن أول حقيقة يجب إدراكها- في هذا السياق- من أنّ الاختلاف بين التفكير اللساني العربي القديم والتفكير المعاصر هو أصلاً اختلاف إبستمولوجي»<sup>2</sup>، ومن ثمّ فإنّ إعادة القراءة يجب أن تأخذ في الحسبان أنّ الفكرين نمطان مختلفان، فتقديس التراث موقف خاطئ والانطلاق من فرضيات البحث اللغوي المعاصر موقف خاطئ أيضاً، لأنّ التأكيد على صحّة مقولات القدامى أو مقولات المحدثين يجب أن تكون تأكيداً نسبياً، وإلا أصبح خطاب الباحث خطاباً أيديولوجياً<sup>3</sup>، فلا بدّ أثناء البحث في نظريّة النحو العربي ضمن اللسانيات الحديثة أن يكون برؤية موضوعية تتجاوز الانبهار بالموروث أو الانخداع ببعض المنجز الحديث من اللسانيات<sup>4</sup>، وعلى الباحث أن يكون عربياً معاصراً، والمقصود بالمعاصر أن يتمثل التجريبتين تجربة عربية قديمة تراثية كائنة ضمنياً في ذاته وتجربة غربية لا غنى عنها للتفتح على الغرب<sup>5</sup>.

ولا تكون هذه الإنطلاقة المشهودة حقيقية وحاسمة وفارقة إلاّ إذا قمنا بنقد مزدوج للتراث ولللسانيات على حدّ سواء أي أن يعاد النظر بالنقد والتمحيص للتراث النحوي العربي ولللسانيات الغربية، والتعامل مع أي نموذج قديماً كان أم حديثاً، لا يعني ذلك مطلقاً تبنيّه أو رفضه أو التوفيق بينه وبين نموذج آخر، لأسباب قد تكون ذاتية تخضع للمزاج أو الذوق الشخصي، دون مساءلة نقدية أو مقدمات نظرية ونتائج منهجية<sup>6</sup>.

ويعني التعامل الحقيقي مع التراث اللغوي العربي في نظر مصطفى غلفان الوعي بلحظات التراث التاريخية الفاعلة فيه وإدراك إمكاناته وحدوده في فهم الموضوعات التي عالجها، والموقف السليم من التراث هو موقف: لا انتقائي ولا تجزيئي ولا نفعي، وليس موقفاً من المضمون دون الشكل أو من الشكل دون المضمون، بل هو موقف يحاول استيعاب التراث كلّه استيعاباً نقدياً في إطاره التاريخي؛ أي الوعي الموضوعي بحقيقة التراث في ملبساته التاريخية والاجتماعية<sup>7</sup>.

وبنفس الصّفة نعامل اللسانيات، فلا يهمنّا امتلاك ناصية اللسانيات في جزئياتها التي تكون عليها في الثقافات الأجنبية بشكل مطلق، بل ينبغي أن نعرف جيداً كيف نستفيد من اللسانيات، وتحديدًا مقوماتها المعرفية ومفاهيمها

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص50-51.

<sup>2</sup> - قضايا لغوية تراث ومعاصرة، ص6.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص6.

<sup>4</sup> - رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسين خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2015م، ص7.

<sup>5</sup> - النحو العربي واللسانيات تقاطع أم تواز، ص324.

<sup>6</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص50-51.

<sup>7</sup> - المرجع نفسه، ص51.

الإجرائية، لأن ما نحن في حاجة إليه ليس إذلال العلم ولا تسخير، بل إن ما نحن في حاجة إليه، هو تلك الأرجل التي يمشي عليها العلم وبها يتحرك وينمو<sup>1</sup>.

إنّ الهدف الأسمى من كلّ هذا هو خلق ثقافة لسانية عربيّة جديدة تتجاوز حدود التعامل مع نسق اللّغة العربيّة لمعانقة حقول معرفيّة أخرى في الواقع العربي، تتعلّق بفحص المظاهر الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية الملازمة للظاهرة اللّغوية في حضان المجتمع العربي أو المتربّة عنها، فنحن في أشد الحاجة-يقول غلفان-إلى دراسات سيكولسانية وسوسiolسانية تتعلّق باكتساب اللّغة العربيّة، وحدود استعمالها في علاقاتها المتداخلة مع اللهجات العربيّة واللّغات الأجنبيّة، فهذا الجانب العلمي التّطبيقي غائب كليّاً في الثقافة اللّغوية العربيّة الحديثة<sup>2</sup>، فما أحوجنا لهذا النوع من الدّراسات السّوسiolسانية باللّغة العربيّة تعرّف بهذا العلم، وتضع أمام الطّالب والباحث والقارئ العادي ورجل التّربية والسّياسة والاقتصاد أهم مفاهيمه وقضاياها، وبعض الآليات التي يمكن استثمارها في مجالات التّخطيط اللّغوي والسّياسة اللّغوية للخروج من الواقع المأزوم الذي نعيشه، والذي يكون غالباً انعكاساً لسوء التّدبير اللّغوي<sup>3</sup>.

وأمام الوضعية المزرية والمأزومة يقول غلفان للبحث اللّساني العربي الحديث، الذي بقي يدور في حلقة مفرغة ومتهاهة يصعب الخروج منها، يتعيّن البحث عن طريق رابع غير الطّرق الثّلاث التي ذكرناها سابقاً(المكرر للتراث، المقلّد للسانيات، التّوفيقي)، وهذا الطّريق الرّابع يطوّر ما هو متوفّر من تراكم معرفي في الثقافة اللّغويّة العربيّة الحديثة وينمّيّه على الرّغم من كلّ نواقصه وسلبياته<sup>4</sup>، وسواء أكان التّمودج المتبع عربياً أم غربياً، يتعيّن فهمه في إطار سياقه الفكري ومرجعياته المعرفية التي أنتجته، ونقد الأسس والمبادئ العامّة التي قام عليها، لنكون على وعي وبيّنة تامّة بما يجب أن نأخذ به ليكون عند توظيفه ذا مردوديّة منهجية تدفع البحث اللّساني العربي قدماً نحو آفاق جديدة أرحب، بدل أن تنحصر مباحث اللّسانيات العربيّة في إعادة اجترار الموضوعات القديمة أو الاكتفاء بالسرد النظري أو التاريخي، دون التّفاد إلى عمق المشاكل الرّاهنة التي يطرحها واقعنا اللّغوي<sup>5</sup>.

لكن وفي نظري إنّ الدّكتور مصطفى غلفان ورغم معرفتنا باطلّاعه الواسع على المشاكل التي يعيشها البحث اللّساني من أزمتها ومشكلات عويصة أصبحت بمثابة عاهات دائمة، لكنني أجد في موقفه هذا بعض التعسّف من خلال دعوته بأن يُعامل التّراث اللّغوي العربي بنفس معاملة اللّسانيات، وكأنّه تراث اليونان أو الفرس أو الهنود أو اليهود، وإذا كان الباحث يهدف إلى تمكين اللّغة العربيّة حسب ما يُصرّحُ به وما نعتقد فإنّه لامناص من التّعامل مع التّراث اللّغوي، وهذا طبعاً بعد فحصه وتمحيصه وتقويمه، وكما يقول محمد عابد الجابري<sup>6</sup>: «ومع ذلك لا بدّ من نظرة نقدية واعية للتّراث

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص51-52.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص52.

<sup>3</sup> - مفاهيم وقضايا سوسiolسانية، محمد نافع العشري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015م، ص9.

<sup>4</sup> - ينظر " اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص52.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص53.

<sup>6</sup> - التراث والحداثة دراسات ومناقشات، ص38-39.

تحترم عالميته في آن واحد وخصوصيته التاريخية، فلا يجوز مثلاً أن نقل صراعات الماضي إلى الحاضر... ولا شك أنّ في هذا المجموع التراثي عناصر قابلة للحياة والتطور، وأخرى انتهى أمرها بانتهاك لحظتها في سلسلة التطور، إنّ التراث خزّان للأفكار والرؤى والتصورات تأخذ منه الأمة ما يفيدها في حاضرها، أو ما هو قابل لأن يعين على الحركة والتقدم».

إنّ مثل هذا الموقف هو دخول البحث اللغوي العربي في دوامة جديدة، وسيضيع عنّا وقتاً آخر إضافة إلى ما ضاع، ولو أحسن العرب التعامل مع تراثهم وعملوا على تنقيته من الشوائب التي علقت به، وتمّ وتوفير سبل التعليم الناجعة للناشئة لكان حالنا أفضل بكثير، ونسطيع القول بأنّ اللسانيات كانت عاملاً حاسماً ساعد على تخلف البحث العربي ورجوعه أشواطاً للوراء، وأنّ النتائج الجزئية الإيجابية التي حصلت في بعض نواحي البحث اللساني العربي (أعمال المتوكل مثلاً) إنّما لنزوعها نزعة توفيقية غير إقصائية.

## 5.2.2- الخطاب اللساني العربي وصعوبة التصنيف:

بالنظر إلى المسار التاريخي الذي سار فيه الفكر اللساني الحديث، فقد عرف الخطاب اللغوي الحديث بدوره اتجاهات متعدّدة، حاولت بنسب متفاوتة أن تساير التطورات العلمية والمنهجية التي عرفتها العلوم اللغوية، غير أنّ محاولة التصنيف هذه وترتيبها في اتجاهات أو تصورات متجانسة تظلّ عمليّة محفوفة بصعوبات جمّة منها<sup>1</sup>:

أ- استحالة القيام بتصنيف تام، لانعدام جرد شامل لكل ما يكتب في الدرس اللساني العربي الحديث.

ب- عدم استقرار الكتابات اللسانية العربية على خط نظري واحد، فقد يعرض اللساني العربي بالدرس والتحليل لقضية معيية من وجهة لسانية يتبع فيها أحدث النظريات اللسانية، لكنه سرعان ما يبيّن في قضية أخرى موقفاً تقليدياً يعيد فيه ما قاله القدماء، وربما بكيفية أقلّ توفيقاً، وقد يحصل الانتقال من موقف نظري إلى آخر داخل الخطاب الواحد.

ويتطلّب تصنيف الكتابة اللسانية العربية الحديثة في نظر مصطفى غلفان فحص المادّة المعروضة للتصنيف فحصاً دقيقاً، والتحلّي برؤية نظرية ومنهجية محدّدة يتم في ضوءها هذا التصنيف، ويشير غلفان في هذا السياق إلى أنّ الإطار النظري والمنهجي الذي انطلق منه في تعامله مع الكتابات العربية اللسانية لا ينتمي بالضرورة إلى تيار لساني محدّد، يصدر أحكامه في ضوءه على خطاب اللسانيات العربية، بل إنّه يراعي في موقفه النقدي الأوليات النظرية والمنهجية المشتركة بين مختلف الاتجاهات اللسانية الحديثة والمتمثلة في موضوع اللسانيات، والتحليل اللساني هو بنية اللسان في مختلف مستوياته وهو المبدأ الذي يشكّل منطلق كلّ مقارنة لسانية<sup>2</sup>، وبهذا المعنى يقول غلفان تعاملنا مع اللسانيات العامة بالانفتاح على

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية أسئلة المنهج، ص 56.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 56.

محمل التيارات والمذاهب دون الانحياز لهذه أو تلك، ومما يفرض علينا هذا الانفتاح أيضاً أننا بصدد الوقوف على الأسس المنهجية للكتابات اللسانية العربية في توجهاتها المختلفة، وقد حاولنا الجمع بين بعدين في التعامل مع اللسانيات:

- بعد عام يتمثل في منطلقات اللسانيات العامة وأسسها.

- بعد خاص يتمثل في سمات اللسانيات العربية، وملاحظتها النظرية والمنهجية في تعاملها مع اللغة العربية.

### 3.2- نقد اتجاهات الكتابة اللسانية العربية:

كما هو معلوم إن تأثر اللسانيين العرب باللسانيات الغربية انعكس على طبيعة الكتابة التي يكتبونها، لذا فإن كل الاتجاهات والمدارس الموجودة في اللسانيات الأم ظهر من يمثلها في الكتابة العربية، فظهر اتجاه وصفي بنيوي عربي، واتجاه توليدي تحويلي عربي، واتجاه وظيفي تداولي عربي، وكما وُجّه وُوجّه للمدارس الأصلية من انتقادات كبيرة منهجية وعلمية جوهرية وشكلية، فبالضرورة ستوجه نفس الانتقادات والملاحظات للكتابات العربية المقلدة لها، وربما هذه الانتقادات تكون أكبر، حيث قام أصحاب اتجاه النقدي التقويمي اللساني بدراسة تلك الأعمال العربية المنبثقة عن اللسانيات دراسات شملت أغلب الأعمال، وسنسلط الضوء على بعض تلك الملاحظات التي قُدمت لتلك الأعمال:

#### 1.3.2- أهم الانتقادات الموجهة للاتجاه الوصفي:

ما إن عرف الاتجاه الوصفي البنيوي طريقه إلى الثقافة العربية، حتى انبهر به الدارسون العرب انبهاراً عظيماً، وكأنهم سحروا به، كان ذلك حافزاً لتطبيقه على اللغة العربية، ويمكن أن نميز في هذا التطبيق بين مرحلتين<sup>1</sup>:

أ- المرحلة الأولى: وترتكز على التعريف بهذا الاتجاه، وبمبادئه التي بُني عليها، كما فعل إبراهيم أنيس ومحمود السمران..

ب- المرحلة الثانية: وتتمثل في محاولة بعض الوصفين العرب الكشف عن إيجابيات هذا المنهج نظرياً ومنهجياً، والمقارنة بينه وبين التراث اللغوي العربي القديم.

ينطلق مصطفى غلفان في نقده للاتجاه الوصفي العربي وفي تعامله مع اللسانيات بجملة من السمات أهمها:

#### أ- عدم تحديد المصادر والأسس النظرية والمفاهيم المنهجية توضيحاً كافياً:

حيث لا يقيم هؤلاء وزناً لتوضيح تلك المصادر والأسس التي يعملون وفقها، فاللسانيات البنيوية الوصفية اتجاهات ومدارس متعددة تتفق في أمور وتختلف في أخرى، ولا يظهر ذلك مطلقاً في الكتابة الوصفية العربية<sup>2</sup>، ويضرب مصطفى غلفان بمثال على ذلك بكتاب تمام حسّان "اللغة العربية معناها ومبناها"، الذي يعتبره عملاً رائداً، لكنه لم يذكر

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص226.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص178، وينظر: قضايا إستيمولوجية في اللسانيات، ص284.

المصادر والأسس الثأوية وراء مقارنته للغة العربية<sup>1</sup>، فعندما يتحدث تمام حسان عن بعض المفاهيم الأساسية في التحليل البنيوي، مثل العلاقات السياقية ومبدأ الاستبدال وغيرهما، فإنه لا يشير البتة إلى مصادرها الأصلية، فالأساس التوزيعي السياقي الذي يقترحه تمام حسان لأقسام الكلام العربي واضح ومعلوم أن الأدبيات التوزيعية الأمريكية دعت إلى إعادة النظر في التقسيم الثلاثي الموروث عن الأحاء القديمة واليونان<sup>2</sup>.

إن التقسيم التوزيعي لا يعتمد على المفاهيم الجاهزة دلاليًا لأجزاء الكلام، بل إن ما يحدد الطبيعة المقولية لوحدة لغوية ما، هو توزيعها أي مجموع الأسيقة التي يحتلها أو يمكن أن يحتلها عنصر لغوي داخل الجملة<sup>3</sup>، حيث تشترك الأدوات كلها في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة، كالتنفي أو التوكيد، وهلم جرا<sup>4</sup>.

وفي نفس هذا السياق يذهب عز الدين المجدوب، حيث يرى بأن مقارباتهم للتراث اتسمت بالتجريبية، حيث كانت تنقد التراث وتقيمه دون أن تستند إلى أسس نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية، ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عمومًا<sup>5</sup>، ويضرب عز الدين المجدوب لذلك بمثال إبراهيم مصطفى، حيث تتمثل التجريبية عنده، أو ضعف الأسس النظرية في مستويين:

- المستوى الأول، فيتعلق بصورة العلم عمومًا.

- وأما الثاني، فيتعلق ببعض المنطلقات أو البديهيات التي تتعلق بعلم اللغة في خصوصيته.

وبسبب عدم التمييز بين المجال النظري والمجال التطبيقي في النشاط العلمي الذي نشأ عنه الخلط بين وصف اللغة العربية وتدريسها، يسوي إبراهيم مصطفى بين مقتضيات البحث اللغوي ومقتضيات التدريس<sup>6</sup>.

ب- الانتقائية في التعامل مع النظريات اللسانية الوصفية:

فإذا كان الوصفيون يتفقون على بعض الأسس النظرية، فإن الاختلاف قائم بينهم حول الكثير من المفاهيم، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في بعض التحاليل، فقد ركز البعض على الجانب الشكلي لمستويات التحليل اللغوي، بينما ركز بعضهم الآخر على الجانب الوظيفي، وقد استتبع هذا الاختلاف اختلافًا آخر على مستوى المفاهيم<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 178.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 179.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 179.

<sup>4</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 238.

<sup>5</sup> - ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية حديثة، ص 12.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 15.

<sup>7</sup> - قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص 285.

نتج عن إغفال الأسس النظرية والمنهجية المرتبطة بما يكتبه الوصفيون، اتصاف كتاباتهم بما يسمّى الانتقائية في التعامل مع المبادئ المنبثقة عن اللسانيات الوصفية، حيث جمعوا بين مبادئ وأطر نظرية متباينة، وقد تكون مختلفة ومتناقضة أحياناً<sup>1</sup>، فعلى سبيل المثال كذلك يذكر عز الدين المجدوب أنّ تمام حسان وإن اعتمد على ما يسمّى بالنظرية السياقية للمعنى التي قال بها فيرث، إلا أنه طعمها ببعض أقول دي سوسير تطعيمًا خفيًا، يدلّ على ذلك تعريفه للغة وتشقيقه للمعنى فروعًا ثلاثة: أولها المعنى الوظيفي، وثانيها المعنى المعجمي، وثالثها المعنى الدلالي أو الاجتماعي الذي يحدّده المقام<sup>2</sup>.

كما يذكر كذلك مصطفى غلفان في هذا الصدد، أنّ كلاً من عبد الرحمان أيوب، وتمام حسان جمعاً بين التحليل التوزيعي المهتم بالشكل لمستويات التحليل اللساني، وبين تصوّرات فيرث الوظيفي الذي يرفض النظرة البنيوية القائمة على تجزئة اللغة إلى مستويات، بل هناك تداخل بين المستويات ولا قيمة للمستوى الذي يعلوه<sup>3</sup>.

وعلى نفس النحو يذكر حافظ إسماعيلي علوي حول انتقائية تعامل الوصفين مع التراث التحوي، كتركيزهم على أبواب (أقسام الكلام والإعراب والعامل والتعليل)، فقد ركّزوا على جوانب محدّدة، ورموا التراث بأحكام عامّة<sup>4</sup>.

### ج- السطحية في المفاهيم والمبادئ اللسانية الوصفية:

يذكر مصطفى غلفان أنّ الكتابة اللسانية العربية الوصفية تتعامل مع المفاهيم والمبادئ البنيوية بكثير من السطحية والبساطة، وتتجاهل الدخول في التفاصيل والجزئيات، وكلّ ما له علاقة بالأمور الصورية المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ المستعملة في التحليل اللساني<sup>5</sup>.

وفي تعليقه على قول تمام حسان: «ينبى كلّ نظام من أنظمة اللغة العربية على طائفة من المقابلات، أي أنواع من التخالف أي القيم الخلافية وهي قيم عدمية شكلية ووظيفية»<sup>6</sup>، وحسب مصطفى غلفان فإنّ المؤلف لم يقدم مقدّم تحديداً للمقابلات التي يمكن اللجوء إليها آلياً لمراقبة اشتغال المنهج المطبق، ويمكن الرجوع إلى مؤلف الصوتيات لثروبتسكوي لمشاهدة الفرق بوضوح في الكيفية الدقيقة والمضبوطة التي يتمّ بها تحديد هذه المقابلات.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 181.

<sup>2</sup> - ينظر: الموال النحوي العربي قراءة لسانية حديثة، ص 193-194.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 181.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 252.

<sup>5</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 184، وينظر: قضايا إستيمولوجية في اللسانيات، ص 285.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 184-185، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 8-9.



## 2.1.3.2- الكتابة الوصفية والتراث اللغوي العربي:

أ- الكتابة الوصفية واللغة العربية: تميّز تعامل الوصفيين مع اللغة العربية بالسمات التالية: (التطبيق الجزئي - من التبسيط إلى السطحية- أي تحليل جديد للغة العربية- أي وصغ جديد للغة العربية).

## ب- الكتابة الوصفية والنحو العربي:

لقد رأى الوصفيون العرب فيما صحّ من نقد الوصفيين الغربيين للنحو التقليدي قابلاً للتطبيق على النحو العربي، لذا فقد سقطوا في هفوات كبيرة:

- لم يكن نقدهم مبنياً على رؤية منهجية أو نظرية شاملة للفكر النحوي العربي القديم، وإنما يحاكي في حالات عديدة ما ورد في الفكر الغربي من نقد لنحوهم التقليدي.

- لم يكن نقداً موضوعياً بقدر ما كان دفاعاً عن المنهج الوصفي ووسيلة لتبرير اللجوء إليه.

- الاكتفاء بالنقد، ولم يقدم البديل، ولا حتى تبلور أو تنمّي الأفكار القديمة.

- نقدهم لم يدحض الأطروحات القديمة بل ربّما زادها تكريساً، بل إنّ الكتابة الوصفية في حدّ ذاتها استخدمت نفس المصطلحات والمفاهيم القديمة بأسلوب جديد<sup>1</sup>.

## 2.3.2- أهم الانتقادات الموجهة للكتابة التوليدية التحويلية العربية:

لم يكن حال الكتابة التوليدية العربية كحال غريمتها الوصفية، فقد كانت التوليدية أفضل حالاً، حيث تمكّنت من تقديم جملة من الاقتراحات الجديدة المتعلقة بطبيعة البنيات العربية في كلّ مستوياتها، بل إنّ بعض الكتابات جاءت مضاهية شكلاً ومضموناً لنظيرتها الغربية من عدّة أوجه، لعلّ أهمّها التقيّد التام بشروط وقواعد البحث العلمي اللساني وخطابه<sup>2</sup>.

لقد واكبت الكتابة التوليدية العربية بعض التطوّرات التي عرفتها نظرية النحو التوليدي، لذلك اتّسمت هذه الكتابة بتعدّد مصادرها وأصولها، واختلاف التماذج التوليدية التي تمّ من خلالها النظر إلى قضايا اللغة العربية<sup>3</sup>.

وقد حققت الكتابة التوليدية العربية جملة من الأهداف منها<sup>4</sup>:

- تمكّنها من صياغة قواعد للظواهر العربية المدروسة تتسم بالبساطة والوضوح والأناقة.

<sup>1</sup> - ينظر: قضايا إستيمولوجية في اللسانيات، ص 287-288، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 184-200.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 288.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 203.

<sup>4</sup> - ينظر: قضايا إستيمولوجية في اللسانيات، ص 289-290، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 231.

- تقديم قواعد عامة تفسر المعطيات تفسيراً شمولياً، على غرار ما قدمه الفاسي الفهري وداوود عبدة عطية، وقد تحقّق بذلك جملة من الإيجابيات:
- إثراء البحث اللساني العربي.
- تقريب البحث اللساني العربي من البحث اللساني العالمي.
- تعميق المعرفة العلمية باللّغة العربيّة.
- إثارة إشكالات جديدة واقتراح حلول سهلة وممكنة.
- التحليل العميق والشامل للغة العربية.

إنّ هذه الإيجابيات لا تخفي بعض الصّعوبات التي تقف أمام فعالية الكتابة التوليدية العربية، منها:<sup>1</sup>

- لم تقدّم بحث توليدي متكامل للغة العربية.
  - تناولها التجزئي لقضايا اللّغة العربية، والخلط بين التّماذج اللسانية.
  - عدم التّدقيق في فرضياتها، ومدى ملاءمتها للغة العربية.<sup>3</sup>
- أما فيما يخص الموضوعات والقضايا التي يقترحها التّوليديون، فيلاحظ أنّهم يكتفون بتقديم اللّبنات الأولى التي هي أشبه ما تكون بتقارير عامّة عن العمل الذي يريدون القيام به مستقبلاً، غير أنّهم سرعان ما يتحوّلون إلى موضوعات جديدة مطّبقين ما ظهر من افتراضات جديدة في البحث اللساني التّوليدي، دون العودة إلّا نادراً لما بدأوا البحث فيه لتعميق ما تمّ وضعه من لبنات أولى، والدّفع بها نحو صياغة شاملة عامّة ومتكاملة.<sup>2</sup>

لقد حاولت بعض الكتابات التّوليدية العربيّة تفادي ما وقع فيه الوصفيون من حيث الدّوران في فلك القديم، فاقترحوا جملة من الحلول والتّصوّرات المتعلّقة بطبيعة المعطيات لموضوع الدّرس والتحليل، ومن ذلك لجوؤها في تحليل اللّغة العربيّة إلى جملة من المعطيات:<sup>3</sup>

- أ- نتاج النّحاة العرب الذي يمكن من توضيح المعطيات، وتفسيرها لأنّ القضايا نفسها ما زالت مطروحة.
- ب- الحدس اللّغوي عند المتكلّم حيث تتمّ الدّراسة على مجموعة من الأشخاص يملكون كفاءة لغويّة عربيّة جيّدة، عبر تخصّصه، وعبر ممارساتهم في التّأليف، وذلك لأنّ الكفاءة التي يملكها هؤلاء الذين كتبوا باللّغة العربية تقوم بصورة أفضل مقام مؤلّفاتهم المكتوبة.

<sup>1</sup> - قضايا إستمولوجية في اللسانيات، ص 290.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 290.

<sup>3</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 237.

بينما يرى حافظ إسماعيلي علوي، وبعد دراسته لما قدّمه التوليدون العرب، بأنه لا يختلف كثيراً عن نظيره الوصفي وخلص للآتي<sup>1</sup>:

- لا يشكّل التحليل التوليدي بديلاً عن تحليلات التّحاة، وما يقدّم للتّحاة من نقد وانتقادات، يفتقر في الغالب إلى دلائل ملموسة، بل إنّ تحليل التوليديين يعتمد في الغالب على تحليلات التّحاة القدامى، كما أنّ هناك تغييب لبعض أسس التحليل.

- تفاوت الكتابة التوليدية العربية من حيث الأهمية والجديّة، فهم يسلكون طرائق قدداً في ما يذهبون إليه من تحليلات وطروحات، والاختلاف يطال الكثير من القضايا.

- إنّ المطّلع على البحث اللساني التوليدي التحويلي العربي يشعر، أنّه أمام توليدات لا توليدية واحدة، ممّا يصيب في مقتل غاية هذه النظريّة في تحقيق الكليّة والصوريّة والتّجريد.

### 3.3.2- أهم الانتقادات الموجهة للاتجاه الوظيفي التداولي العربي:

إن كان الوظيفيون يجمعون على أنّ الوظيفة الأولى للغة هي التّواصل، فإنّه من الطّبيعي أن يتجاوز البحث اللساني في إطاره الوظيفي القدرة التّحويلية للغة إلى القدرة التّداولية، ففهم اللغة فهمًا عميقًا لا يمكن أن يكون إلاّ عن طريق ربطها بمختلف الأهداف التّداولية التي تستعمل من أجلها، وبناءً عليه لا يخرج النّسق اللّغوي عن الاستعمال اللّغوي على الرّغم من اختلاف النّسق وتميّزه عن الاستعمال، إذ لا يمكن تجريد اللغة من أهم خصائصها.

يمثّل المتوكّل حالة فريدة في هذا الاتّجاه، وتميّزت أعماله بالخصائص التالية:

- أثّرت منهجياً ونظرياً في الدّرس اللّساني العربي، بإضافة إطار جديد لوصف اللغة العربية.
- أهميّة النظريّة الوظيفية في حدّ ذاتها، باعتبارها نظريّة صوريّة ووظيفية في الوقت نفسه، محاولة منها لسدّ النّقص في سابقاتها الوصفية والتوليدية التحويلية.
- تكامل الدّراسات والأبحاث المتوكّلية، حيث تمّ اعتماد الوظيفية عامّة والنحو الوظيفي خاصّة إطاراً نظرياً ومنهجياً لتحليل اللغة العربية تحليلاً شمولياً متكاملًا.
- التّقيّد بصرامة البحث العلمي منهجياً ونظرياً، من حيث تحديد الموضوع، وتوضيح الإطار النظري والدقّة في التحليل والصّورنة في صياغة القواعد.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص339-340.

- انخراط المتوكل بنفسه في الكتابة التمهيدية التي تعرف بالأصول العامة للسانيات الوظيفية ومبادئها وتطور النماذج الوظيفية، كلما حصل هنالك تطور في النموذج المتبع.

وقد ذكر **حافظ إسماعيلي علوي** إن الاتجاه الوظيفي لا ينطبق عليه ما انطبق على الاتجاه التوليدي، حيث إنه لم يطرح اختلافات بين الوظيفيين، وذلك نظراً لمحدودية المحاولات الوظيفية في اللغة العربية.

يصنّف **المتوكل** نفسه ضمن الاتجاه الذي يروم التوفيق بين القديم والحديث، وهو الاتجاه الأقرب في نظره لدراسة معطيات اللغة العربية، وسعى المتوكل من وراء ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

أ- إعادة صياغة النظريات القديمة في قالب جديد، ما سمح بالمقارنة بين المقاربات القديمة والجديدة.

ب- تطعيم النظرية اللسانية الحديثة والعامّة بروافد نظرية جديدة، قد تثبت ما اتفق عليه الغرب وقد تدحضه.

ج- خلق نموذج لغوي عربي أو مجموعة من النماذج لوصف اللغة العربية، انطلاقاً من النظريات اللغوية القديمة بعد قبولتها في إطار النظريات الحديثة، وأن تحتك بما تفرّع ويتفرّع عنها من نماذج لغوية.

وعلى العموم فقد توصل **حافظ إسماعيلي علوي** بعد مناقشته للاتجاهات اللسانية العربية المنبثقة عن اللسانيات الغربية إلى النتائج المهمة الآتية يمكن أن نوردتها كقول فصل حول ما قدّمته اتجاهات اللسانيات العربية المنبثقة عن النظريات الغربية:<sup>2</sup>

- لم تأت النماذج اللسانية في الثقافة العربية حصيلة تطور طبيعي وتلقائي، بل كانت انتقالاً ظرفياً عشوائياً، لم تدع إليه حاجة ولم تقتضه تطورات حاصلة أو تراكمات منجزّة، بل كان بدافع التقليد ومواكبة آخر مستجدات البحث اللساني فكان هذا الانتقال بمثابة متابعة مستجدات الموضة.

- الوصول إلى تحليلات مجتزأة في الغالب، ولم تمس كل التراث اللغوي، بل تمّ الانتقاء بما يناسب النماذج الغربية المتبعة(المنتقاة) بالدرجة الأولى، فبقيت النماذج في ثقافتنا خاضعة لسلطة الأتمودج التراثي أو المعاصر.

- اتجاهات البحث اللساني العربي تنسج علاقات ود أو اختلاف مع التراث، ولكنها لم تقدّم بديلاً حقيقياً.

- تعدد النماذج واختلافها في الثقافة العربية، وهو يوحي بعدم إحصائية تلك النماذج وعدم الاقتناع بها.

- هذه النماذج قدّمت بعض الأوصاف والتفسيرات الجديدة، غير أنّها لم تفلح في تصحيح وضع أو تجديد منهج أو تقديم بديل علمي لاعتبارات كثيرة ترتبط بخصوصيات المقام.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص382-383.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص405-407.

- الدرس اللساني العربي في الثقافة العربية ظلّ بعيداً عن الإشكالات المعرفية التي تمسّ جوهر اللغة من حيث طبيعتها وبنيتها وهندسة نحوها ومستويات التمثيل داخلها ومنهجية التعامل مع المعطيات، كما أنّه لم يقدم تحليلاً نسقياً لبنية اللغة العربية من منظور لساني متكامل.

- رغم اختلافات الاتجاهات في الغرب، إلا أنّ ذلك لم يُظهر عداءً بينهم، بينما في الثقافة العربية فإنّ اللسانيين العرب قد اشتدّ الصراع بينهم، وتحوّل من صراع فكري إلى صراع شخصي، تجاوز اللسانيات إلى السب والشتم من قبيل (لسانيات هبل، اللسانيات السريعة، اللسانيات العجيبة، لسانيات التهافت...)، بل وأكثر من ذلك لا يسمح المقام بذكرها.

- لم يتنازل اللسانيون العرب عن المقاعد والمناصب والتميّز والتفرد فلم يهتموا بتأصيل البحث اللساني في الثقافة العربية إلى القارئ العربي بالشكل المطلوب.

ويخلص حافظ إسماعيلي علوي إلى نتيجة واضحة لا عُبار عليها دافعنا عنها في هذا البحث، وسنبقى على هذا العهد وهذه القناعة، تتمثل في قوله: «إنّ النحو العربي بناء متماسك إمّا يقوّض من أساسه ونقيم على أنقاضه صرح منهج جديد بديل، وإمّا أن نحافظ عليه في كليته ونسقه وانسجامه»، ما يستلزم وجوب التصالح مع التراث وربط الوصال معه من جديد والعمل على توفير مستلزمات تطويره والارتقاء به، لكن دون تشويهه أو نسف هويته بأفكار غريبة عنه ولا تنسجم مع طبيعته.

ثالثاً- قراءة في نماذج لسانية نقدية تقويمية مختارة: سأتناول تحت هذا العنوان قراءتين لكتابين نقديين تقويمين لسانيين مغاربيين يتمثلان في كاتب مصطفى غلفان المشهور "اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية"، وكما هو معلوم إنّ هذا الكتاب هو في الأصل رسالة الدكتوراه المعدلة قليلاً المعنونة بـ: "الكتابة اللغوية العربية الحديثة دراسة تحليلية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية" التي يرجع تاريخها إلى سنة (1991م)، وكتاب عز الدين المجدوب "المنوال التحوي العربي قراءة لسانية جديدة"، والكتابان المذكوران صدرا في سنة واحدة (1998م)، لكن كتاب المجدوب يظهر أنّه متأخر عن كتاب غلفان لأنّه صدر في شهر ديسمبر 1998م لكنّ طبيعة المحتوى في كلّ كتاب تقتضي الانطلاق من كتاب المجدوب رغم أنّه متأخر زمنياً عن كتاب غلفان، لأنّه يتعلّق بنقد بعض الكتابات الوصفية العربية حصراً، بينما شمل كتاب غلفان كلّ أصناف الكتابة اللسانية العربية الحديثة، فمن المنطقي أن نطلق في القراءة من كتاب المجدوب، وأود أن أشير هنا إلى ملاحظة هامة كنت أودّ أن أخرج في موضوع قراءات الكتب عن الأسماء المعهودة، ولكن نظراً لحدّثة هذا الاتجاه، وقلة التأليف فيه اضطررت أن أتناول الكتابين المذكورين، ولقد فضّلت كتاب مصطفى غلفان عن كتاب حافظ إسماعيلي علوي "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة" لأسباب موضوعية كذلك، كوني اعتمدت عليه أكثر-أقصد كتاب حافظ إسماعيلي علوي- في هذا البحث، لأنّني تحصّلت على كتاب غلفان المعني بالقراءة في وقت متأخر كونه ليس متاحاً في الشبكة العنكبوتية، وهو أمر

يدعم فكرة قراءته نظراً لكونه كتاباً قد لا يتحصّل عليه الكثير من الباحثين، ثم من أسباب تفضيل هذا الكتاب أنه يعتبر أصل، وكتاب حافظ إسماعيلي علوي فرع عليه، فقد اعتمد حافظ إسماعيلي علوي عليه في كتابه، ومن المنطقي الاهتمام بالأصل قبل الفرع، وكتاب غلفان يعتبر البداية الحقيقية للتقد اللساني التقويمي المؤسس في البحث اللساني العربي المعاصر وهو لتلك الأسباب الجدير بالقراءة.

**1.3 - قراءة في كتاب "المنوال التحوي العربي قراءة لسانية جديدة لعز الدين المجدوب":** هذا الكتاب كما ذكرنا هو للباحث التونسي عز الدين المجدوب، وهو صادر عن دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع (كلية الآداب والعلوم الإنسانية-سوسة، في طبعته الأولى ديسمبر 1998م، بلغ عدد صفحاته: (391) صفحة، قسمه صاحبه إلى خمسة أقسام، القسم الأول عنوانه: "مدخل نظري"، ويشمل بابين، الباب الأول: "مقاربة المحدثين للتراث التحوي"، والباب الثاني: "الفرضيات والمنوالات"، ثم القسم الثاني، وعنوانه: "الجملة"، أما القسم الثالث فعنوانه: "أقسام الكلام"، أما القسم الرابع فعنوانه: "الوظائف التحوية"، وأما القسم الخامس، وهو الأخير فعنوانه: "الوحدة الدنيا الدالة"، يعتبر هذا العمل من الأعمال النقدية المؤسسة، حيث ذكر الباحث في التمهيد بأن: «هذا العمل قراءة للتراث ومحاورة له بالاعتماد على إطار نظري واضح ومتناسق، ينطلق من قراءات التراث السابقة له من إبراهيم مصطفى إلى تمام حسان فيعتمدها ويبني عليها، وهو إذ يقدرها حق قدرها، يحاول أن يتفادى أخطاءها ونقائصها، وهي تتلخص فيما سمّيناه "التجريبية" Empirisme التي تمثل العيب الأساسي لمقاربات المحدثين للتراث التحوي ونقصد بالتجريبية قلة التنظير للممارسة العلمية، وعدم تفكير الباحث في منطلقاته ومسلّماته، ولهذا استعصى على المحدثين صياغة القضايا التي يطرحونها، والأهداف التي يرومونها صياغة صريحة، وقد كان ذلك بسبب ضعف أسسهم النظرية على مستويين: -على مستوى الخصائص النظرية العلمية عموماً، وشروط بنائها ومستوى التركيب فيها، وما تنفصل به من التأمل الفلسفي العميق والتفكير المذهبي أو الوثوقي- وعلى مستوى الدراسة اللغوية لما تتميز به الظاهرة اللغوية من تشعب، وما تقتضيه مباشرتها من احتياطات منهجية، وقد حاولنا أن نتجنب هذا النقص في قراءات اللغويين العرب السابقين لنا على هذين الصعيدين، وقد اتضح لنا-بفضل تأخرنا التاريخي عنهم الذي يسر عملنا- أنه بدون هذا الإطار النظري لا يمكن صناعة تأويل متين للتراث التحوي، وتوضيح علاقته باللسانيات، وبالتالي علاقتنا به، وقد اقتضى منا نقدهم والسعي إلى تجاوز الغاية التي بلغوها أن نفصل في النظرية العلمية عموماً، وفي النظرية اللغوية بصفة خاصة بين مفهومين أساسيين: - الفرضيات العامة، - والمنوالات»<sup>1</sup>، ونظراً لطول هذا الكتاب ورغم أهمية كل ما فيه سنركّز على بعض النقاط بطبيعة الحال، وتحديداً تشمل القسمين الأول والثاني.

<sup>1</sup> - ينظر: المنوال التحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 5-6 (في التمهيد).

قسّم المجدوب القسم الأول إلى بابين الأول يشمل: "مقاربة المحدثين للتراث النحوي" تناول فيه مجموعة من العناصر تمثلت في: التجريبية عيب مقاربات التراث النحوي وتبويب مقاربات التراث، ومظاهر التجريبية في مقاربات التراث التي لا تنتسب صراحة إلى علم اللسانيات، ومظاهر التجريبية في مقاربات التراث التي تنتسب إلى علم اللسانيات، ففي مسألة التجريبية عيب مقاربات التراث النحوي ذكر المجدوب أنّ ناقد التّراث كادوا يجمعون على أنّ بالنحو العربي عيوبًا تجعل إصلاحه ضرورة ملحة ومهمّة أساسية من مقتضيات عصرنا ومستلزمات نهضتنا المنشودة، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، وتباينوا في تشخيص هذه العيوب، وتعيين طرق العلاج الناجعة تباينًا يطرح التساؤل عن قيمة الأسس التي اعتمدوا عليها ومدى سلامتها، ما جعل الباحث يصفها بالتجريبية التي تتمثل في قلة التنظير للبحث العلمي، وعدم الوعي بالمسلّمات التي ينطلق منها، وعدم التفكير فيما يقتضيه هذا التسليم من مستلزمات ونتائج فرعية، والباحث يريد تبيين مظاهر هذه التجريبية والأخطاء التي وقع فيها الباحثون، بسبب عدم انطلاقهم من نظرية علمية واضحة للغة<sup>1</sup>، وقد يؤبّ الباحث هذه المقاربات إلى قسمين كبيرين، بحسب اعتمادها على علم اللسانيات في نقد التراث أو عدم اعتمادها، فمن مظاهر التجريبية التي لا تنتسب صراحة إلى اللسانيات، تناول الباحث محاولتين قديمتين، محاولة إبراهيم مصطفى (الأستاذ)، ومحاولة مهدي المخزومي (التلميذ)، بدأ الباحث بتحليل مظاهر التجريبية عند إبراهيم مصطفى من خلال: "إحياء النحو" (1937م) الذي اعتبره المجدوب أول مقارنة نقدية شاملة للتراث النحو العربي، وبالتالي، فهو منزعج حاسم في تاريخ التفكير اللغوي العربي الحديث، قياسًا بمن سبقه، ومن لحقه ممن تأثروا به ورددوا الكثير من أهدافه وأقواله، وتتجلى التجريبية في هذا الكتاب بحسب الباحث في الأمور التالية: أ- غياب تصوّر واضح للعلم: وذلك من خلال نقطتين أساسيتين، هما: عدم تمييز إبراهيم مصطفى بين التنظير والتطبيق فهما مختلفان متباينان - يقول الباحث - رغم ما يبدو من تمازج بينهما في الظاهر، بينما في الحقيقة أنّ البحوث التطبيقية تنطلق ممّا تنتهي إليه البحوث النظرية، ويظهر هذا الخلط عند إبراهيم مصطفى بين المستويين في اتّخاذه ترمّ المتعلّمين بالنحو، وصعوبة تدريس العربية حجة على فساد النحو، حيث يذكر إبراهيم مصطفى: "أطمح أن أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها..."<sup>2</sup>، فالصعوبات الملاحظة - يقول الباحث - ما يمكن أن تكون قرينة على أن القواعد غير لائقة ولا كافية، وبسبب هذا الخلط وعدم التمييز سوى إبراهيم مصطفى بين وصف العربية وتدرسيها، وبين مقتضيات البحث العلمي ومقتضيات تدرسه، أمّا النقطة الثانية التي تتعلّق بتصوّر خاطئ للعلم من طرف إبراهيم مصطفى، فتهم علاقة المعطيات والوقائع بالفرضيات ضمن الممارسة العلمية، فكلّ ممارسة علمية تحتاج ضرورة إلى هذه الفرضيات، ولا يمكن بحال أن يكون اعتماد الوقائع وجمعها كافيًا بمفرده لتأسيس ممارسة علمية، كما يجب - يقول الباحث - التمييز بين هذه الفرضيات الضرورية في كلّ جهد علمي، وبين المسلّمات الماقبلية والذاتية التي يمثل اعتمادها عائقًا أمام نشأة العلوم وتطورها، ومثل هذا التمييز غائب عند إبراهيم مصطفى عند حديثه عن الإعراب

<sup>1</sup> - ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 11-12.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 13-15.



ومقارنته لنظرية العامل<sup>1</sup>، ب- غياب تصوّر واضح لعلم اللغة، ويظهر ذلك في جملة من الأخطاء يقول الباحث، تتمثل أولاً في: -عدم التمييز بين الإنجاز الفردي(الكلام)، واللسان(اللغة الواحدة التي تجمع جماعة لغوية ما)، فليس من الصواب -يقول الباحث- أن يقول إبراهيم مصطفى بأنّ النحاة العرب رفضوا بعض الأساليب، لعدم انسجامها مع فلسفتهم النحوية، كرفضهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا الرفض-يقول المجذوب-يعني تبجيلاً للظواهر المترددة القياسية في اللسان العربي، وليس تحكماً منهم كما يقول إبراهيم مصطفى، ومن مظاهر عدم تمييز إبراهيم مصطفى بين الكلام واللسان، تتمثل في مطالبته النحاة في الجمع بين دراسة الأساليب وعلم المعاني، وبين نظرية الإعراب دون أن يقترح إطاراً نظرياً أفضل، - أما الخطأ الثاني فيتمثل في: الاستعمال المطمئن لمتصوّر حدسي كان لتطور علم اللغة الفضل في التنبه إليه، والاحتراز من استعماله استعمالاً غير مدقّق، ويقصد بذلك الباحث متصوّر المعنى<sup>2</sup>، ج-أسباب التجريبية عند إبراهيم مصطفى: أرجع الباحث هذه الأسباب إلى دواع اجتماعية داخلية، انسجاماً مع أصداء حركة النهضة، تتمثل في قضية تيسير تعليم اللغة العربية وتيسير النحو(ملاءمة التراث لمقتضيات التدريس بما يخالف السنن المتبعة في المعاهد التقليدية كالزهر والزيتونة)، كما أنّ من أسباب هذه التجريبية يعود إلى أن اللسانيات مازالت في مراحلها الأولى، ولم تكتمل ترسانتها المبادئية، وقد كان الاتصال بها محدوداً، وهنا يبرز الباحث لإبراهيم مصطفى عدم اعتماده على نظرية مازالت في بدايتها ومجهولة رغم أنّ محاولة إبراهيم مصطفى هي من صدى الوصفية العربية التي تمثل هذه المحاولة بداياتها الأولى، رغم عدم ظهور تأثير إبراهيم مصطفى باللسانيات بشكل واضح، وهو ما يحيل إلى عامل آخر من عوامل التجريبية عند إبراهيم مصطفى: د- المناخ الفكري لإحياء النحو كقوته اللسانيات تكييفاً بسيطاً أو بنحو خفي، حيث ذكر الباحث أن مظاهر هذا التأثير الخفي تمثل في اللسانيات المقارنة، ويظهر ذلك من خلال الصفحات(3.2.1) من إحياء النحو' كما يظهر هذا التأثير الخفي للسانيات المقارنة من عدم الاقتصار في مناقشة النحاة العرب على العربية والاستناد على تصوّر كلي للنحو يشمل كل الألسنة، والدعوة إلى تأمل صحّة ذلك في لسان آخر لا تعرفه، مع غياب أي تمجيد للعربية، ولا غيرها من الألسن على غرار بعض المؤلفات المعاصرة له<sup>3</sup>.

أما العمل الثاني في هذا الصدد الذي تميّز بالتجريبية، فهو ما قدّمه مهدي المخزومي تحت عنوان: "مظاهر التجريبية عند مهدي المخزومي لتأثيره بإبراهيم مصطفى" فإنّ هذه المسألة تظهر من العنوان نفسه، وإذا قيل قديماً هذا الولد نسخة من أبيه، فإنّ المخزومي يصدق عليه القول هذا التلميذ نسخة من أستاذه، حيث يقول الباحث بأنّ بين الرجلين صلة حميمية، حيث اتّخذ المخزومي الكثير من أقوال أستاذه منطلقاً لبحوثه فتوسّع فيها وطبّقها، وبذلك يمكن أن نعتبر كتاب مدرسة الكوفة تعميقاً وتحويراً لبارقة تلوح في "إحياء النحو" الذي يردّ المجذوب تفضيل السماع على القياس والجمع بين النحو وعلم المعاني، واعتبار نظرية العامل من آثار الفلسفة، واعتبار الجملة موضوع الدراسة النحوية، وضرورة الرّبط بين حركات الإعراب وبعض المعاني، وعلى العموم فقد ذكر الباحث أنّ من مظاهر التجريبية عند المخزومي ما

<sup>1</sup> - ينظر: المنوال التحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، ص16-18.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص18-19.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص20-24.

يلي: أ- غياب تصوّر واضح للعلم، ب- تأثر المخزومي باللسانيات أقوى من تأثر إبراهيم مصطفى، وإن لم يبلغ هذا التأثير حدّ الانتساب إليها تمامًا، ولكن الباحث اعتبره نهاية مرحلة تاريخية، إذ جاءت بعده مرحلة أخرى يظهر فيها انتساب اللغويين إلى اللسانيات جليًا واضحًا دون إخفاء<sup>1</sup>.

بعد انتهاء المرحلة الأولى المتعلقة بمظاهر التجريبية في مقاربات التراث التي لا تنتسب صراحة إلى اللسانيات، تناول الباحث المرحلة الجديدة المتمثلة في: **مظاهر التجريبية في مقاربات التراث التي تنتسب إلى علم اللسانيات، والتي تنتسب صراحة إلى الاتجاه التاريخي المقارن بادئًا بإبراهيم أنيس**، حيث يرى الباحث أنّ إبراهيم أنيس عرف اللسانيات في مهددها، وفتحت في وجهه أفقًا رحبًا غير نظرتة إلى كثير من القضايا اللغوية، قيم على ضوءها التراث اللغوي عند القدماء، تكلم الباحث: **عن فضل إبراهيم أنيس**: الذي كان له الفضل الكبير على الدراسات اللغوية العربية، خاصة كتابه "من أسرار اللغة"، حيث أدخل التراث التحوي في مواجهة مع اللسانيات مرسخًا اعتقادًا جديدًا بضرورة أن يكون الباحث اللغوي ملهمًا بما استجدّ في مجال اختصاصه، وأن لا يقتصر في دراسة العربية على ما قاله القدماء فحسب، بل ينبغي أن يأخذ بالاعتبار ما يقوله غيرهم من غير العرب، وله الفضل أيضًا في توضيح بعض الخصائص الكلية للألسنة كالاتباعية على سبيل المثال، كما بيّن أن لكلّ لسان منطقته الخاص ونظامه الخاص، وألح على ما يوجد من فرق بين المنطق العقلي العام، وبين نظام كل لسان على حدة، وتتبع ذلك خاصة من خلال المستوى الصوتي... إلخ، وإجمالاً فقد وجّه الباحث نقدًا لعمل إبراهيم أنيس: الذي لحّصه في نقطتين: -**النقطة الأولى**: تعود إلى منزلة الاتجاه اللساني الذي تشبّع به إبراهيم أنيس، وتسّلم بمفاهيمه وفرضياته ضمن تطوّر علم اللسانيات، وأهم هذه المآخذ التي نعيها- يقول الباحث- تعود إلى عدم انتفاع إبراهيم أنيس من تمييزين منهجين أساسيين لدي سوسير فصل في صياغتهما صياغة صريحة، **أولهما**: التمييز بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانية: **وأما الثانية**: فهو التمييز بين الكلام واللسان، **أما النقطة الثانية**: تتعلق بكيفية تقبله علم اللسانيات، وكيفية إعماله في التراث التحوي، وفي هذه النقطة ذكر الباحث أنّ أحد عيوب إبراهيم أنيس في هذا الصدد تسليمه بأنّ ما صحّ من نقد الأوروبيين لتراثهم التحوي ينسحب أيضًا على التراث التحوي العربي، **وصحّ عنده أنّ التراث التحوي العربي قد تضمّن نفس العيوب التي تضمّنها التفكير التحوي الأوروبي القديم**<sup>2</sup>، ثمّ تناول الباحث بالنقد ما قدّمه تمام حسّان الذي تشبّع بالمنهج الوصفي دراسة وممارسة من خلال وصفه للهجتين هما: لهجة الكرنك بمديرية قنا التي درسها خلال بحث الماجستير من جامعة لندن، ولهجة عدن التي حصل من خلالها على رسالة الدكتوراه من الجامعة نفسها- ولهذا الأسباب يقول الباحث لا نستغرب أن يكون كتاب تمام حسّان "مناهج البحث في اللغة" أول كتاب بالعربية يقدم مفاهيم اللسانيات بعد نضجه المنهجي فيما اشتهر بين الدارسين باللسانيات الوصفية، ويمثّل كتابه الثاني "اللغة بين المعيارية والوصفية" مكملًا لكتابه الأول، إلى أن ظهر كتابه الثالث "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي خصّصه لنقد التراث العربي، وإعادة صياغته وفق المنهج الوصفي

<sup>1</sup> - ينظر: المنوال التحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 25-28.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 28-37.

وتحت عنوان: فضل تمام حسان على الدراسات اللغوية العربية، اعتبر الباحث تمام حسان أول الباحثين العرب الذين نادوا بضرورة استقلال البحث اللغوي بخصائص تميزه عن غيره من البحوث والاختصاصات، ولم يكن ذلك بل نشر أهم المفاهيم التي كوّنت مرجعاً نظرياً للدراسة اللغوية تُمكن من محاوره التراث محاوراً مجدية، وكان من أهم ما نشره التمييز بين الآتية والزمانية، كما كان له الفضل في التمييز بين اللسان والكلام، حيث استهل به كتابه "مناهج البحث في اللغة" متجنباً الكثير من الخلط والأخطاء التي ميّزت عمل إبراهيم أنيس، وإجمالاً وتحت عنوان: نقد تمام حسان وبيان حدود عمله:، ويظهر ذلك في نقطتين: النقطة الأولى كيفية تقبل علم اللسانيات، ذكر الباحث بأنه من الصعوبة نعت عمل تمام حسان بالتجريبية، كما ذكرنا سابقاً غير أنّ عمله وبعد تتبّع من الباحث لم يسلم من بعض العيوب حيث ذكر في هذا الصدد نقطة مهمّة، هي اعتباره اللسانيات وحدة متجانسة متماثلة، وهي دعوى غير صحيحة على هذا الشكل من الصياغة على الأقل، وهذا قول يوهم بأنّ اللسانيات رغم تعدد أعلامها، واختلاف المجتمعات التي ازدهرت فيها ظروفاً تاريخيةً وأوضاعاً سياسيةً مختلفة، ما يعنى أنّها من الطبيعي أن تختلف وجهات النظر في بعض محاورها، أمّا النقطة الثانية فتتمثل أن تمام حسان ورغم التنويه بما قدّمه، لم يتمثل اللسانيات تمثيلاً شاملاً واضحاً وعميقاً، بحيث يعيّن الفرضيات الملائمة لنقد التراث النحوي العربي، بل إنّ اللسانيات لم تكن الخلفية الوحيدة، فعمله هو امتداد لما قدّمه إبراهيم مصطفى، ولدعوات التيسير التي كانت سائدة، وإن كانت الخلفية اللسانية لا توحى بغير ذلك، كما تعتبر محاولته صدى من أصدااء عدم التمييز بين التنظير والتطبيق، وهو أمر يغيب البحث النظري ويشوّهه، وتحت عنوان: فشل تمام حسان سببه عدم التمييز بين الفرضيات والمنوالات، وهنا يطرح المجدوب تساؤلاً حول تمام حسان، كيف يتأثر رجل بنباهته بدعوات التيسير وبآراء أصحابها وقد تسلّح بما لم يتسلّحوا به؟! ولعلّ سبب ذلك كما يعتقد الباحث يرجع إلى أن زاده التسليحي من فرضيات لنقد التراث لم يكن متكاملًا واضحًا ودقيقًا، بما يمنع تسلّل دعوات دعاة التيسير التي تميّزت بتجريبيتها، وعلى العموم فإن سبب هذه المآزق والتناقضات التي ميّزت تمام حسان، يعود إلى ضعف التفكير في طبيعة النظرية العلمية بين الفرضيات العامة والمنوالات، وجهل هذا التمييز هو سبب تلك النقائص التي ميّزت قراءة تمام حسان للتراث النحوي ما جعل فرضيات دعاة التيسير تتسلّل إلى مشروعه، وما يفسر بعض المفارقات التي ميّزت تفكيره حيث استحسن مثلاً النحو الهندي رغم معياريته الجليّة، ما جعل الباحث يقرّ بفشل قراءة تمام حسان للتراث وهو لم يستطع إقامة حوار مجدٍ بين اللسانيات والتراث النحوي العربي<sup>1</sup>.

أمّا في الباب الثاني من هذا القسم فتناول الباحث موضوع: "الفرضيات والمنوالات"، حيث تناول مسألة: "جذور هذا التمييز في فلسفة العلوم وعلم المنطق"، وهذا التمييز كما يذهب الباحث له جذور في الفلسفة وعلم المنطق يمتد إلى مفهوم الحقيقة كما حدّدها عالم المنطق تارسكي (1935م) استفاد منها الفلاسفة والمختصون في فلسفة العلوم ويعتبر الباحث أن لويس هيلمسليف أول من أدخل هذا التمييز إلى اللسانيات من خلال كتابه: "مقدمة لنظرية اللغة"، حيث تناول الباحث التعريف بهلمسليف وذكر أنّ ثنائية (الفرضيات والمنوالات)، وردت في سياق عرض نظرية هيلمسليف

<sup>1</sup> - ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 37-48.

المسمّاة "الفلوسيماتيك"، حيث ناهض التجريبيّة، وقدم شروط الصياغة العمليّة، كما تعرّض لمسألة علاقة النظريّة اللسانيّة بالواقع، وبيّن مستويات النظريّة العلميّة (الفرضيات العامّة والمنولات)، وقد ركّز الباحث عن أهميّة هذا التمييز في تحديد خصائص المنهج العلمي الحديث الذي يعتبر المجدوب أنّه يمكن من تحقيق الأهداف التالية: - فهو يمكن من فهم أفضل لتاريخ علم اللسانيات، - ويمكن هذا التمييز كذلك من إعادة صياغة مآخذ اللسانيين الغربيين على تراثهم، - ويمكن من تدقيق المقصود بالتراث التحوي، - ويمكن من إعادة صياغة أهداف ومقاربات المحدثين للتراث التحوي، - ويمكن كذلك من صياغة نهائية للقضيّة المطروحة للنقاش، لهذا اعتبر المجدوب أنّ الإحاطة بالشروط التي حدّدها اللسانيات لصياغة المنولات التحويّة شرط لا بدّ منه لتقييم المنوال التحوي العربي، مشيراً في سياق حديثه إلى مسائل تتعلّق بشروط اللسانيات لصياغة المنولات التحويّة التي هي فرضياتها حول اللّغة، كما عرض وعدّد عيوب المنولات التحويّة الأوروبيّة، والخلفيّة التاريخيّة لتلك الأخطاء، كما أشار إلى فساد المماثلة المطمئنة بين المنوال التحوي العربي ونظيراته الأوروبيّة القديمة، واعتبر الباحث أنّ صياغة الفرضيات السوسيريّة المتعلقة بالعلامة اللغويّة مكنت من تجاوز أخطاء النحاة الأوروبيين القدامى، وأنّ إعادة تحديد موضوع اللسانيات ضروريّ لفهم طبيعة الوحدات اللغويّة، وأن هلميسليف أعاد صياغة فرضيات دي سوسير لتشمل الوحدات الدالّة، ثمّ ختم هذا الباب بذكر الأسباب الداعية إلى ضرورة الاعتماد على فرضيات هلميسليف لتقييم المنوال التحوي العربي<sup>1</sup>.

أمّا في القسم الثاني فتناول المجدوب موضوع: "الجملة"، وسنشير فيه إلى بعض المسائل منها "مآخذ المحدثين على القدماء في باب الجملة" ذكر الباحث بأنّه يمكن تبويب تلك المآخذ في نقطتين رئيسيتين: الأولى: هي ذات طابع إبستمولوجي عام، تتمثّل في أنّ النحاة العرب لم يحدّدوا موضوع دراستهم تحديداً مرضياً، وهم بذلك أخطأوا المادة التي اعتمدها لبناء منوالهم، أو أنّهم لم يتناولوا إلاّ جوانب جزئيّة وثانويّة، أمّا الثانية: وهي أخصّ تتمثّل في كون المنوال التحوي الموروث غير مطابق لمعطيات اللسان العربي، أمّا بالنسبة لـ: "تحديد الدّراسة التحويّة"، حيث أشار الباحث أن نظرة الدارسين المحدثين لهذه المسألة انقسمت إلى موقفين، موقف ينقد النحاة لأنّهم ضيّقوا دراستهم تضييقاً مخالفاً وموقف مناقض يرى بأنّهم وسّعوا من حدود تلك الدّراسة توسّعاً أفقد دراستهم تلك التجريد الذي يقتضيه العلم، معتبراً أن الموقف الأوّل هو الطّاعني، لأنّه موقف صاحب إحياء النحو الذي يعتبر أوّل مقارنة نقديّة شاملة للتّراث التحوي الذي ذكر بأنّ النحاة اهتمّوا بالإعراب وأغفلوا دراسة الجملة، وإن كان إبراهيم مصطفى -يقول الباحث- لا ينكر أنّ القدامى تجاوزوا حدود الكلم المفردة عند حديثهم عن الإعراب مروراً إلى الجملة، ولكنّه يعيب عليهم منهجهم في ذلك وطغى على دراستهم الدّراسة اللفظيّة من خلال التركيز على علامات الإعراب وإهمال المعنى، وهذه الدّراسة المقارنة تكمن أهمّيّتها كما يرى الباحث أنّها تؤسس لمقابلة أخرى بين نوعين من الدّراسة التحويّة: دراسة نحويّة تهتمّ باللفظ وتقتصر عليه وأحسن من يمثّل هذه الدراسة سيوييه، ودراسة تهتم بالمعنى وتتجاوز أواخر الكلم ويمثّلها الجرجاني، واعتبر الباحث أنّ إبراهيم مصطفى جعل نفسه حاملاً لواء إحياء مذهب الجرجاني، ولقد تأثر كثير من الباحثين بهذا الرأي

<sup>1</sup> - للاطلاع أكثر عن هذه المسائل، ينظر: المنوال التحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 34-109.

كإبراهيم أنيس وإن عدل منها، لكن الملفت للانتباه يقول الباحث موقف مهدي المخزومي الذي ورغم اطلاعه على أسس تمييز القدامى بين علم النحو وعلم المعاني، لكنه رفض الأخذ بها تحقيقاً لدعوة أستاذه، وقد ذكر الباحث أن المحدثين لم يكتفوا باتخاذ تعريف القدامى للجملة دليلاً على عدم دراستها دراسة مرضية، بل ذكروا قرائن أخرى بنوا عليها رأيهم هذا مركّزين على أمرين هما: -عدم بلورة القدامى لمصطلح خاص بالجملة، وهذا ما ذهب إليه المهيري في بحثه "الجملة في نظر النحاة العرب"، مشيراً إلى تأرجح استعمال مصطلحي الكلام والجملة، وهذا رأي حماسة عبد اللطيف في كتابه "العلامة الإعرابية" - أما زعمهم الثاني فهو عدم العناية بالجملة لذاتها، حيث لم يستثن المحدثون في ذلك سوى الجرجاني، كما صنع إبراهيم أنيس، وركّزوا دراستهم على ابن هشام تحديداً ومن هؤلاء المخزومي والمهيري وحماسة عبد اللطيف، أما ممن وقفوا الموقف الثاني (توسيع مجال الدراسة) ذكر الباحث عبد الرحمان أيوب الذي تأثر بتوزيعية هاريس، وبمبدأ التمييز بين الكلام واللسان الذي نادى به قاردنر Gardner، وهو شبيهة بشائية سوسير الشهيرة وقد نظر أيوب في تعريف القدماء للجملة، وتبين له أنهم عنوا بالأحداث الواقعية لا التماذج التركيبية، وهو استنتاج مناقض لأصحاب الرأي الأول، وفي نظر عبد الرحمان أيوب أنّ النحاة وسّعوا مجال دراستهم توسيعاً يتناقى مع مقتضيات وضع النظريات العلمية، معتبراً أن تحليل النحاة أقرب لعلم المعاني منه إلى علم التماذج التركيبية، وهنا يقول الباحث: «ونحن نزعم أنه بهذا القول يعتبر علم النحو كما حدده سيبويه قد خالطه شيء من علم المعاني المنتسب للبلاغة كما رسمه الجرجاني، وبذلك يناقض أصحاب الموقف الأول الذي حللناه آنفاً»<sup>1</sup>.

كما ناقش الباحث مسألة: "زعم بعض الدارسين عدم مطابقة المنوال التحوي لمعطيات اللسان العربي: وأكثر هذه الأقوال شططاً قول إبراهيم أنيس إنّ الإعراب قصة نسجها خيال النحاة، وفرضوها فرضاً على مستعملي العربية من فصحاء وقراء وشعراء، وقد أجمع أغلب الدارسين المحدثين العرب وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى على فساد منهج النحاة وبطغيان الفلسفة والمنطق عليه معتبرين نظرية العامل عالة على النحو، والتخلّص منها هو مفتاح رجوع الروح العلمية للنحو مناقشين مسائل الجملة وأقسامها ونواتها، وقد ناقش الباحث هؤلاء في موقفهم بعدم تحديد القدماء لموضوع دراستهم: لاحظ الباحث أولاً كمنقطة انطلاق للمناقشة أنّ الدارسين الناقدين للتراث، عدم إجماعهم على المطلوب من النحاة ما يصل إلى المفارقة العجيبة، فطرف يتهمهم بأنهم ضيقوا مجال الدراسة، وطرف ثان يتهمهم بأنهم وسّعوا أكثر مما يجب، وفي سياق المناقشة تناول الباحث مسألة: "شروط عدم تحديد العلم تحديداً سليماً"، حيث اعتبر الباحث أنّ مقياس تحديد موضوع علم ما يتم عبر فحص إمكانية بناء منوال إجرائي يستند إليه، ويكون تحديد موضوع ما صائباً إن أمكن بمقتضاه بناء منوال يفسر المعطيات المعنية بالدراسة والعكس بالعكس، أما إذا أردنا المفاضلة بين تعريفين لموضوع ما، فإنّ ذلك يتم عبر مقارنة المنوال التابعة لهما، ويكون المنوال الذي يسمح بتفسير وقائع اختبارية أكثر مع احترام نفس الشروط المنطقية هو المنوال الأفضل، ثم تناول بالدراسة والتقاش مسألة: "طبيعة المنوالات وضرورة ارتباطها بالفرضيات العامة"، وهنا أشار الباحث إلى نقطة بالغة الأهمية في مقارنة التراث انطلاقاً من اللسانيات، حيث لا يمكننا

<sup>1</sup> - ينظر: المنوال التحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 113-119.



أن نعتمد على تعريف جاهز لمنوال نحوي مأخوذ من التفكير الإنساني القديم، أو مأخوذ من مدرسة لسانية حديثة لنعتمده في الحكم على القضية التي نطرحها، لأن ذلك خطأ منهجي مساو للخطأ المنهجي السابق الذي ذكرناه، إذ يلحّ الباحث على أنّ جوهر الممارسة العلمية يتمثل في هذا الارتباط المنطقي المتين بين الفرضيات العامة والمنوال التي تنبئ عليها، ولئن لم يقدم هلمسليف تعريفًا دقيقًا للمنوال النحوي، لاقتصاره في كتابه على الفرضيات العامة، فقد قدّم مبادئ عامة تمكّن من تحديد الخطوط العامة لهذا المنوال<sup>1</sup>، ثمّ تطرّق الباحث في سياق هذا الموضوع إلى مسألة: "الخصائص العامة للمنوال"، وقد ذكر **المجدوب** خمسة مبادئ نذكرها باختصار، **أما الأول**: ضرورة التسليم بأن خلف كل سلسلة من الأحداث نظام، وأنّ النظرية المثلى تسمح بالتكهن بكل الأحداث الممكنة (بكل توليفات العناصر الممكنة وبشرط تحقّقها، ويلحّ الباحث على خاصية التكهن بالأحداث التي تكتسي أهمية خاصة في صياغة المنوال، وهي تتخذ أشكالاً متعدّدة، **أما الثاني**: فهو التسليم بأنّ اللغة بنية فريدة من نوعها، **أما الثالث**: ضرورة تحديد الموضوع، **أما الرابع**: فتحديد شكل البنية وقد بيّن هلمسليف على أنّها كيان مجرد أو صنف، ويمثّل هذا الصنف المجرد النظام الذي يفسّر تنامي الأحداث التي نلاحظها فيما نسميه نصوصًا، باعتبارها ظواهر كثيفة غير محلّلة، **وأما المبدأ الخامس**: فيوضح علاقة المكونات الفرعية بالصنف الأكبر الذي تندرج ضمنه، ويسمح للباحث باعتبارها جزءًا منه، فهو مقياس تجانس الارتباطات، وهذه المبادئ أو الخصائص العامة -يقول المجدوب- لهذا الكيان النظري المسمّى منوالاً، ونحتاجه لوصف الألسنة البشرية يبدو أنّه ذو طابع إجرائي (بنية مجردة تشمل مكونات محدودة العدد قائمة على جملة من الارتباطات المتجانسة)<sup>2</sup>، وإجمالاً فقد تناول الباحث مسائل هامة أخرى في هذا القسم مثل: "إعادة صياغة ماخذ المحدثين" و"مناقشة تأويل المحدثين لأقوال النحاة"، وفي هذه النقطة ذكر الباحث أنّ المصادر التي اعتمدها أغلب الباحثين الناقدين للتراث النحوي، فلا يعتدّ بها كثيرًا على غرار إبراهيم مصطفى الذي لاحظ الباحث أنّه اعتمده على كتاب الحدود للفاكهي، وحاشية الصبّان على الأشموني، ومختصر الزمخشري، والمختصرات والحواشي لا يعتدّ بها، ولا يمكن الاطمئنان إليها لسببين هما: أ- هذه كتب تعليمية لا يصحّ الاعتماد عليها منهجيًا وعلميًا، ب- غاب عن هذه الكتب التوسّع والتعليل والإضافة التي ميّزت مثلاً: الخصائص لابن جني، وشرح الكافية للإستراباذي، وشرح المفصل لابن يعيش، كما تعرّض الباحث لمسائل: "حدّ علم النحو عند القدماء" و"حدّ الإعراب عند القدماء"، كما تناول الباحث مواضيع أخرى في هذا القسم تمثّلت في: - أهمية إجراءات تقطيع النصّ في إثبات تبلور منوال نحوي عربي وأنّ إجراءات تقطيع النصّ اللغوي هي مفتاح تأويل المصطلحات النحوية العربية، وموضوع إشكال مصطلح "الجملة" كما يستعمله القدماء على المحدثين، وأنّ مصطلح جملة لا محلّ لها من الأعراب مساو في الغالب لما يسميه المحدثون جملة مستقلة، والتقريب بين مصطلح جملة لا محلّ لها من الإعراب، وطريقة بعض اللسانيين في تحديد الجملة المستقلة، وأنّ إثبات تبلور منوال إجرائي عند القدماء لتقطيع النصّ لا يعني إثبات مطابقتها لمعطيات اللسان العربي، وموضوع إعادة

<sup>1</sup> - ينظر المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 119-129.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 130.

صياغة مأخذ المحدثين حسب الإطار النظري لهذا العمل، وأن إجراءات تقطيع النص شاهد أول على مراعاة القدماء للوظيفة السيميائية عند وضع منوالهم<sup>1</sup>.

أما في القسم الثالث فتحدّث الباحث عن موضوع: "أقسام الكلم"، حيث ذكر أنّ: "البحث التاريخي أول إطار طرح فيه موضوع أقسام الكلم"، وكان هذا الموضوع من المسائل التي شغلت الباحثين من العرب وحتى المستشرقين، وكان موضوع تقسيم الكلام من الأبواب التي دخل منها اتهام النحو العربي بالأثر الأجنبي كالمنطق الأرسطي، وعرض الباحث: نقد المحدثين للتقسيم الثلاثي للكلم العربي: حيث تناول الباحث رأي إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس الذي ابتكر تقسيمًا رابعيًا (الاسم، الضمير، الفعل، الأداة)، ومهدي المخزومي الذي قسم الكلام كذلك إلى: (اسم فعل أداة، كنايات)، وتمام حسان وتقسيه السباعي إلى: (اسم، صفة، فعل، ضمير، خالفة، ظرف، أداة)، ورأي عبد الرحمن أيوب في تعريف الأقسام بالخصوص، وتناول الباحث موضوع: "ترجمة أقول المحدثين وفق الإطار النظري للعمل" حيث تناول الباحث بالمناقشة والدراسة والنقد آراء الدارسين المحدثين حول هذه الأقسام موضحة الاختلافات بينهم ولا يسع المجال لتوضيحها والتوسّع فيها، كما تناول الباحث المسائل التالية: - مناقشة أقوال المحدثين في القدماء، - الاستدلال على أنّ ترتيب المقاييس الشكلية ترتيبًا هرميًا هو المبدأ المكمل لمبدأ تجانس وائتلاف الوحدات، وعلى أنّه مفتاح تأويل القدماء في تعريف الاسم، وأن الفعل والحرف حُددا على أساس الوظائف التحوّية، - وذكر الباحث أنّ التقسيم الثلاثي للكلم ملائم لشكل المضمون في اللسان العربي، - وبعض اجتهادات المحدثين استندت إلى مادة المضمون<sup>2</sup>.

أما في القسم الرابع الذي يخصّ موضوع: "الوظائف التحوّية"، وقد تناول الباحث فيه المسائل التالية: أ- عرض نقد المحدثين لنظرية الإعراب، ب- إعادة صياغة مطاعن المحدثين في نظرية الإعراب وفق إطارها النظري (الحجج اللغوية)، ج- الاستدلال على أنّ علامات الإعراب من ثوابت المضمون لا من ثوابت التعبير، د- فحص الاعتراضات العلمية على نظرية العامل، هـ- السبب المفسّر لعجز المحدثين عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري أفضل<sup>3</sup>، أما في القسم الأخير فخصّصه الباحث لموضوع: "الوحدة الدنيا الدالة"، تناول فيه المسائل التالية: أ- الاستدلال على أنّ حركات الإعراب كلمات يستوفي الاستدلال على صحّة الوحدات الدالة، ب- الأسباب الداعية لاختصار هذا القسم، ج- تعيين الحروف أول شاهد على حسن تحليل القدماء للوحدات الدنيا الدالة، د- الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية.

وفي الأخير يمكن القول بأن كتاب المجدوب المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة يمثّل نموذجًا للنقد اللساني التقويمي المؤسس خصّ به الباحث فئة معيّنة من الدارسين العرب، تتمثّل في المتأثرين بالمنهج الوصفي كإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وهما باحثان نقدا النحو انطلاقًا من تأثرهما بالمنهج الوصفي لكن بصورة غير واضحة أو لم تنعكس بشكل

<sup>1</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المسائل، ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 131-173.

<sup>2</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المسائل، ينظر: نفسه، ص 177-249.

<sup>3</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المسائل، ينظر: المرجع نفسه، ص 251-326.



واضح فيما قدمه، في مقابل ما قدمه تمام حستان وإبراهيم أنيس، وهما لا يُخفيان سعيهما إلى تطبيق هذا المنهج صراحة على النحو العربي واللغة العربية من خلال دعوتهم إلى إلغاء نظرية العامل، واتجاههم إلى تقديم وصف جديد لبنية اللغة العربية، كأقسام الكلام على سبيل المثال ومفهوم الجملة، إن عز الدين المجدوب وإن عاتب هؤلاء، وبين قصور نظرتهم إلى المنوال التحوي العربي الذي يرى بأنه ثريٌ ومتميز، لكنه يرى بأن النظرية اللسانية الحديثة وحدها الكفيلة بمدّ القارئ بمفاتيح تأويل ناجعة لقراءة التراث، وتظل فرضياتها هي المستوعبة للتراث والصناعة لمعناه، مؤكداً أنّ النحو العربي القديم لا يمثل نظرية علمية، إنما هو ممارسة لاغير، ونحن نختلف الباحث في رأيه هذا.

لقد اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، نذكر من العربية التراثية كالإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، واللمع والخصائص لابن جني، ومغني اللبيب لابن هشام، وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية للإستراباذي، ومن الحديثة نذكر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ومدرسة الكوفة، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق للمخزومي، ومن أسرار اللغة لإبراهيم أنيس، ودراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمان أيوب، ومناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حستان...

**2.3- قراءة في كتاب "اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية لمصطفى غلفان":** هذا الكتاب هو للباحث المغربي مصطفى غلفان، وهو صادر ضمن سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 4 عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني-عين الشق (1998م)، قسّمه غلفان وفق نظام الأبواب حيث اشتمل على ثلاثة أبواب، لكنه داخل الكتاب حافظ على ترتيب الفصول عددياً من (1-9)، الباب الأول بعنوان: "مدخل نظري ومنهجي للسانيات العربية الحديثة" وضمّ أربعة فصول، الفصل الأول بعنوان: "أزمة اللسانيات العربية الحديثة"، الفصل الثاني بعنوان: "نحو تجاوز الوضعية الزاهنة للكتابة اللسانية العربية"، الفصل الثالث بعنوان: "الإطار المنهجي لتحليل الكتابة اللسانية العربية الحديثة"، أما الفصل الرابع فعنوانه: "الكتابة اللغوية العربية ترتيب وتصنيف" أما الباب الثاني فعنوانه: "على هامش لسانيات العربية" وضمّ فصلين (الخامس والسادس) الخامس عنوانه: "الكتابة اللسانية التمهيدية"، والسادس عنوانه: "لسانيات التراث"، وأما الباب الثالث فعنوانه: "لسانيات العربية" وضمّ ثلاثة فصول (السابع والثامن والتاسع)، أما السابع فعنوانه: "الكتابة الوصفية العربية"، أما الثامن فعنوانه: "الكتابة التوليدية العربية"، وأما التاسع فعنوانه: "الكتابة التداولية الوظيفية العربية"، وهذا الكتاب أيضاً يتميز بطوله لذا سنركز على بعض محتوياته، خاصة في الباب الأول ونمرّ على بعضها الآخر، بما أن جلّ المسائل واردة ضمن متن هذا الفصل خاصة في مبحثه الثاني.

يصف الباحث مصطفى غلفان بأنّ نقده مؤسس، وقد ذكر في بداية كتابه المذكور: «إنّ تقويم ما يكتب في اللسانيات العربية ينبغي أن يستند إلى أسس نقدية واضحة المعالم، تنطلق من طبيعة الدرس اللساني نفسه لا من خارجه، إنّ التحليل النقدي يجب- في نظرنا- أن يركّز اهتمامه على المردودية النظرية والمنهجية لأعمال

اللسانيات العربية القائمة على اختيار نماذج لسانية محدّدة، سواء في إطار تطبيقها على اللغة العربية، أو في إطار تقديمها للقارئ العربي، كثقافة جديدة يمكن الاستعانة بها في مجالات فكرية أخرى»<sup>1</sup>.

تناول الباحث في الفصل الأول "مظاهر الأزمة في اللسانيات العربية" حيث ذكر غلفان بأنه رغم الاهتمام المتزايد باللسانيات، لكن البحث اللساني العربي لم يعط ما كان منتظرًا منه على غرار ما حدث في ثقافات أخرى ورغم كثرة البحوث في المجال، فإن البحوث التي استفادت من اللسانيات شكلاً ومضموناً نادرة جداً، ولقد اتجهت البحوث العربية اتجاهين متناقضين قسم أوغل في القديم شكلاً ومضموناً خوفاً على اللغة العربية من تغريبها، وقسم نقيض أتى بما يشبه الترجمة الحرفية للسانيات الغربية، وأنتج هذا التعصّب الموغل في القديم والموغل في الحديث بروز اتجاه توفيقى يرى الباحث أنه حديث في جوهره ومنطقاته النظرية والمنهجية، تراثي في نتائجه توفيقى في أهدافه، يريد التوفيق بين فكرين قديم وحديث، لذا فإن الكتابة اللسانية العربية كأها تعيش أزمة حقيقية<sup>2</sup>. إن حقيقة أزمة اللسانيات العربية-يقول الباحث-أنها أزمة أسس، أي أزمة في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تؤسس مجالاً معرفياً معيّناً وتحدّد معالمه إماما لعدم وضوحها بالشكل الكافي، وإماما لكون التراكب المعرفي المتوقّر في هذا المجال قد وصل إلى طريق مسدود في مستوى التحليل أو النتائج، أو هما معاً ممّا يتطلب إعادة نظر في الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها هذا المجال المعرفي، وقد قسم الباحث العوائق التي تحول دون وصول البحث اللساني العربي إلى تحقيق النهضة المنشودة إلى نوعين من العوائق: أ- عوائق خارجية (مادية) ب- عوائق داخلية (صورية)<sup>3</sup>، يمكن أن نربط بين هذه العوائق ومؤثراتها لنخلص-يقول غلفان- إلى القول بأنّ علل البحث اللساني العربي تكمن أساساً في:- هيمنة سلطة لغوية عتيقة اكتسبت مناعتها من التاريخ،- وبنية فكرية عامة غرضها الإبقاء على الوضع المتخلف للغة العربية،- وتبرير التبعية اللغوية للقديم أو للغرب من خلال القول بصعوبة النحو والعربية،- والتعامل الظرفي مع اللسانيات وفروعها،- وأزمة الفكر العربي عامة والمتجلية في البحث المستمر عن الهوية<sup>4</sup>، أمام هذه الوضعية يقول الباحث يتعيّن البحث عن تصوّر رابع يتجاوز اجترار الفكر اللغوي القديم وتكراره وتقليد النظريات اللسانية الحديثة وترديدها، وفكرة التوفيق الساذجة التي تقف عند حدود التنويه بالقديم وتمجيده دون بلورة بحث لساني بآفاق منهجية أفضل، والباحث يرى أنّ هذه الأزمة ليست مقتصرة على اللسانيات فقط في العالم العربي بل تمتدّ إلى العلوم الإنسانية الأخرى معالجاً ذلك تحت عنوان: "إشكالية العلوم الإنسانية في الوطن العربي- اللسانيات نموذجاً"، إذ يقول: "إنّ المسألة الراهنة في اللسانيات العربية والعلوم الإنسانية الأخرى هي أن لا يظلّ التعامل معها تعاملاً مجرداً وعماماً، أي أن لا يبقى البحث اللساني العربي منحصرًا في العرض النظري للأفكار والمفاهيم اللسانية الحديثة، لا قيمة-فيما يظهر لنا- لأيّ فكر أو علم يظلّ محصوراً في إطار السرد النظري"<sup>5</sup> وقد ختم هذا الفصل بخلاصة مفادها أن جوهر أزمة اللسانيات وكل العلوم الإنسانية في الوطن العربي يرجع لعدم

<sup>1</sup> - اللسانيات العربية الحديثة، ص 13.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 17-18.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 20-21.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 27.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 27-33.

الاهتمام بالواقع بكل مكوناته بالقدر الكافي، فالنظريات قديمها وحديثها في هذه العلوم تعرض نظريًا ومنهجياً وبتحجج من تطبيقها المباشر الذي قد يمس حياتنا وواقعنا الخاص وأعرافنا، وهذا الواقع الخاص يدخل في نطاق المحرمات ما يحتم علينا تكييف هذه العلوم باعتبارها علومًا ذات مناهج محدودة الأصول للاستفادة منها في رصد تحولات علمنا العربي وفهمه لتجاوز الإشكالات المصطنعة المطروحة في الفكر العربي، والمتمثلة في الصراع الإيديولوجي الحضاري بين فكر عربي قديم وفكر غربي حديث<sup>1</sup>.

أما في الفصل الثاني من هذا الباب بعنوان: "نحو تجاوز الوضعية الزاهنة للكتابة اللسانية العربية" تناول الباحث هذا الموضوع تحت العناوين التالية "الموقف الطقري الإيجابيات والسلبيات" و"الموقف الاستمراري" و"نحو فهم وظيفي للمعرفة اللسانية" و"لماذا اللسانيات"، ومن المفارقات التي أشار إليها الباحث في هذا الصدد أنّ الكتابات اللسانية العربية المتخصصة لقيت اهتمامًا علميًا في أوروبا وأُعتمدت في إغناء وتطعيم النماذج اللسانية الغربية ككتابات مرتضى باقر ويوسف عون والفاسي الفهري وأحمد المتوكّل، حيث لاحظ الباحث أنّ الكتابات التي تكتب باللغات الأجنبية تنشر وتُروّج عالميًا، بينما لا تتجاوز الأعمال المكتوبة بالعربية حدود القطر الذي ينتمي إليه كاتبها ما يوحي بأنّ القضية متعلّقة بالأولويات، فالثقافة العربية لم تلتفت بعد إلى هذه الأفكار، وإلى هذا الميدان (اللسانيات) ويتجلى عدم الاهتمام بالأفكار الجديدة وعدم الاستفادة منها في تجديد البحث اللغوي العربي في عدم استيعابها من خلال مستويين: أ- الكتابة اللسانية التمهيدية التبسيطية التي عرّفت القارئ بهذا العلم ولم تفلح في نقله بصورة مناسبة سيأتي شرحها، ب- عدم مواكبة كثير من البحوث اللسانية ما يستجد من نماذج لسانية في الغرب، حيث لاحظ المتوكّل مثلاً أنّ الكثير ممن يعتبرون من أعلام اللسانيات في المشرق خاصة لا يواكبون ولا يتفاعلون ولا يستوعبون الكثير مما يستجد في الميدان، من هذا المنطلق يقول الباحث لتجاوز هذه المعوقات علينا أن نتعامل مع اللسانيات بنوع من الانفتاح على كلّ التيارات والمذاهب دون التّحيز لهذا أو لذلك، إنّ قيام لسانيات عربية في المستوى المنشود يتطلب بالضرورة التّفيد بالمتطلّبات التي يقوم عليها البحث العلمي في اللسانيات التي تتلخّص أساساً في تحديد الموضوع المدروس ووصفه وتفسيره في إطار مجموعة من الفرضيات التي تقترحها نظرية معينة ويتم صياغتها صورياً<sup>2</sup>.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فيتعلّق بـ: "الإطار المنهجي لتحليل الكتابة اللسانية العربية"، حيث تناول الباحث موضوع: "نحو تصوّر أولي لتحليل التقدي اللساني"، وتحدّث فيه عن: أصول التقدي مشروعية وجدوى تعدّد التّيارات اللسانية، نقد المصادر اللسانية المصادر الإحالة والمعلومات المشتركة، التقويم الداخلي، الاهتمام بالقضايا ذات الأبعاد التّظرية والمنهجية، أشار مصطفى غلفان أنّ المتبّع لحركة اللسانيات العربية الحديثة يدرك غياب المتابعة النقديّة للكتابات اللسانية ويرجعه الباحث لسببين: أ- غياب تحليل نقدي لساني واضح المعالم والمنطلقات المنهجية ب- أنّ ما عدّ من قبل بأنّه تحليل نقدي هو في الواقع إمّا سيل من المجاملات، وإمّا كلام يحمل في باطنه وظاهره

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 36.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 37-51.

سائر أنواع القدح وأساليب متنوعة من الاستهزاء المباشر أو المبيّت، إنّ التحليل النقدي السليم هو الذي يستطيع أن يخلق بينه وبين العمل المستهدف نقدًا وحوارًا علميًا مثمرًا تكون له نتائج نظريّة ومنهجية أو تطبيقية في مجال معرفي معيّن، فالمحلّل الناقد هو محاور ومناظر لغيره في الوقت ذاته، وهو حوار علمي، وفق مقتضيات محدّدة اكتسبت من معارف مضبوطة وفق تصوّرات علمية تعتمد تقنيات البرهنة والتجريب والمراقبة وفق ما أُستُجِدُّ من انشغالات البحث العلمي، أمّا عن أصول هذا التّقد فذكر الباحث أنّ التحليل النقدي لا يكون فعالاً إلا بوضع أسس واضحة يمكن الرجوع إليها واستثمارها لتمحيص ما يصدره المحلّل الناقد من تقويم في حق الكتابة العربية، وتمثّل هذه القواعد فيما قدّمة فيلسوف اللغة سيرل (قواعد معيارية وقواعد مؤسّسة)، أمّا المعيارية: فهي تتعلق أساسًا بذات المحلّل الناقد، وهي ذات طبيعة أخلاقية بالدرجة الأولى، كالموضوعية، واحترام الآخر، وعدم الإساءة إليه، التخلّي عن التعميمات والقطع إثباتًا أو نفيًا، ومن مظاهر أخلاقية هذه المعايير مثلاً "أن يُمهّل المناظر خصمه حتى يستوفي مسأله، لكي لا يُفسد عليه توارث أفكاره، وحتى يفهم مراده من كلامه كي لا يُقوّله ما لم يقله"، أمّا المؤسّسة فذكر غلفان: أنّها متعدّدة وكثيرة لعلّ أهمّها بالنظر إلى واقع البحث اللساني العربي ما يلي: - الإيمان بتعدّد المذاهب والتيارات اللسانية، ب- التّعريف الكامل والدقيق على المصادر الأساس للكتابة المستهدفة نقدًا، - تقويم الكتابة اللسانية تقويمًا داخليًا أي انطلاقًا من الإطار النظري الذي تندرج فيه، ج- العناية بالقضايا ذات المردودية النظرية والمنهجية والتطبيقية، ويلجّ الباحث أن ذلك لا يعني حصر التحليل النقدي في ما ذكر من مبادئ، بل إنّ المتوخى هو أن يكون النقد اللساني موضوعيًا ومفيدًا في دراسة اللغة العربية بعيدًا عن كل أشكال التّقد المزيف، أمّا عن مشروعية وجدوى تعدّد التّماذج اللسانية، فذكر الباحث بأنّه ليس لأيّ كان أن يسأل عن أسباب هذا الاختيار أو ذلك أو التقليل من أهميته أو رفض هذه الكتابة أو تلك لجرّد أنّها لا تندرج في الإطار النظري الذي يتبنّاه هو، إنّ اختيار نموذج معيّن لا يتطلّب بالضرورة تبريرًا قبليًا، وليس بالإمكان إلزام الباحثين بدراسة موضوع لغوي معيّن وفق نموذج لساني محدّد سلفًا، إنّ ما يُكتَب يُقبل التقويم النقدي، انطلاقًا من مبادئ منهجية واضحة ليست بالضرورة تلك التي تحدّد تصوّر الذي يتبنّاه المتنبّع الناقد، أمّا بالنسبة للغة العربية فمن الصّعب على المتنبّع الناقد أن يزعم راهنًا أنّ هذا التّموذج أو ذلك هو الأفضل بالنسبة للغة العربية، وأنّ معظم تلك التّماذج وجدت من يطبّقها على اللغة العربية وينسب متفاوتة من حيث القيمة المنهجية لهذا التطبيق، وإنّ تكامل المذاهب اللسانية بكيفية بناء من شأنه أن يدعم أسس البحث اللساني العربي، ويقوّي انطلاقته نحو آفاق مستقبلية أفضل، أمّا بالنسبة لنقد المصادر، فذكر غلفان أنّ المصادر تشكّل مرجعية عامّة وتراثًا فكريًا يمتدّ عبر تاريخ النظريات اللسانية، بحيث يصبح الاطلاع عليها أمرًا ضروريًا بالنسبة للسانين والمتنبّعين لتاريخ هذه النظريات والمهتمين بالتحليل النقدي لما يكتب في هذا الإطار النظري أو ذلك، ولا يمكن أن يكون تحليل أو نقد أي جهد لغوي نقدًا علميًا مفيدًا نظريًا ومنهجيًا إلا إذا وضع في إطار مصدره الأساس، لذا على الناقد أن يكون ملتمًا بمصادر وأصول ما ينقده، وإذا لم يتوفّر هذا الشّروط يجعل نقده يبتعد عن الموضوعية لأنّه يُحمّل الكتابة اللسانية المستهدفة ما لا تتحمّله ويطلب منها ما يخرج عن إطار مصادرها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 37-66.

أما الفصل الرابع من هذا الباب فيتعلق ب: "الكتابة اللغوية العربية الحديثة محاولة ترتيب وتصنيف"، وتناول فيه المباحث التالية: "الخطاب اللغوي النهضوي"، "الخطاب اللساني المعاصر" "معايير تصنيف الكتابة العربية" "أنواع الكتابة اللسانية العربية"، فهذا الفصل يأخذ شكلاً مصطلحياً لذا سنركز على المصطلحات، أما الخطاب اللغوي النهضوي: ويقصد به الباحث الكتابات اللغوية التي ظهرت ما بين بداية النهضة العربية ومنتصف القرن العشرين، وهذا النمط من الخطاب يبدأ من رفاة الطهطاوي من خلال كتابه "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية (1969)" لينتهي مع ظهور أول مؤلف في علم اللغة بداية الأربعينات من القرن العشرين على يد علي عبد الواحد وافي من خلال كتابه "علم اللغة". وفي هذا الإطار العام تدخل كتابات "فارس الشدياق" "اليازجي" "جرجي زيدان" "الكرملي" "ضومط" "عبد القادر المغربي" "محمد كرد علي" "عبد الله العلال" تمثيلاً لا حصراً، أما الخطاب اللساني المعاصر، فيقصد به غلفان الخطاب اللغوي الذي يستند على النظريات التي قدمتها اللسانيات العربية بمختلف اتجاهاتها في إطار ما يعرف باللسانيات العامة، علماً أنّ النظريات اللسانية ظهرت في مراحل متدرّجة، وكان لكل فترة طائفة من الباحثين العرب الذين تأثروا بها وحاولوا تطبيقها على اللغة العربية، كما تحدّث الباحث عن صعوبة تصنيف الكتابة اللسانية العربية وذلك بسبب عدم وجود استقرار تام لتلك الأعمال وربما استحالته، وعدم استقرار هذه الكتابة على خط نظري واحد خضوع التصنيف في الغالب إلى اعتبارات شخصية (غير موضوعية)، وبالتالي هو عملية صعبة كما يقول الباحث لما يتطلبه ذلك من إحاطة شاملة بتلك الأعمال وفحص دقيق لمصادرها المعروضة للتصنيف وضرورة التحلي برؤية نظرية ومنهجية عامة وشاملة عن هذا العمل اللساني، أما أنواع الكتابة اللسانية العربية فقد ميّز الباحث بين ثلاثة أنواع من الكتابة اللسانية العربية: أ- الكتابة اللسانية التمهيدية: وهي كتابة تبسيطية تقدّم النظريات اللسانية الحديثة ومفاهيمها النظرية والمنهجية معتمدة على المنهج التعليمي الذي يهتم بالتوضيح والتبيين والشرح، وما يتطلبه ذلك من وسائل مساعدة، كالرسومات والأشكال، ب- لسانيات التراث: هذا الصنف يتخذ التراث اللغوي العربي القديم موضوعاً لدراسته، ويعتمد أصحابه على منهج القراءة وإعادة القراءة، ومن غاياته وأهدافه -يقول الباحث- قراءة وتأويل التراث اللغوي وفق ما وصلت إليه النظريات اللسانية محاولاً التوفيق بين نتائجهما، بغية إخراج التراث بحلّة جديدة تبين قيمتها التاريخية والحضارية. ج- لسانيات العربية: هي كتابة لسانية متخصصة تعتمد اللغة العربية موضوعاً تشتغل به ويتمحور حوله اهتمامها، ويتمّ النظر للغة العربية باعتبارها نسقاً صورياً أو وظيفياً يمكن وصفه وتفسيره في مختلف مستويات التحليل اللساني الحديث، معتمدة المناهج العلمية المتداولة في البحث اللساني العالمي منذ منتصف القرن التاسع عشر كالمناهج التاريخية والمقارن والوصفي والتقابلي، وتهدف إلى تقديم وصف جديد لبنيات اللغة العربية وفق ما وصل إليه البحث اللساني العام<sup>1</sup>.

أما الفصل الأول من الباب الثاني (على هامش اللسانيات)، فيتعلق أولاً بالكتابة اللسانية التمهيدية، حيث تناول الكاتب مسائل تتعلق ب: "منطقات الكتابة التمهيدية"، "السمات المنهجية للكتابة اللسانية التمهيدية"، والتي أجمالها

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 79-95.



الباحث في: أ- الارتباك في تحديد مجال البحث اللساني، ب- غياب تقنيات التحليل اللساني، ج- عدم مواكبة تطوّر النظريات اللسانية، كما تناول الباحث مسألة: "اللغة العربية في الكتابات التمهيدية"، ولقد ذكر الباحث أنّ الكتابة التمهيدية في كلّ العلوم سلاح ذو حدين، فهي كما تساهم في نشر المعرفة وتقريبها من القارئ تساهم في جعل هذه المعرفة عبارة عن أوهاام وبالتالي تتحوّل مع مرور الأيام إلى عقبة إيستمولوجية تحوّل دون التقدّم العلمي المنشود وإنّ كتابة تمهيدية جادّة ومنفتحة تمكّن من خلق وعي لساني جديد في الثقافة العربية، غير أنّ هذا الهدف ينبغي أن لا يكون على حساب علمية اللسانيات وحقيقتها النظرية المنهجية، وبالتالي لا بدّ من إقامة نوع من التوازن بين المستوى الفكري العام للقارئ العربي والمستوى الذي بلغته اللسانيات<sup>1</sup>، وسيتمّ التركيز على أهم ما ميّز هذا النوع من الكتابة اللسانية العربية في بقية أطوار هذا الفصل.

أمّا الفصل الثاني من هذا الباب فيتعلّق بمسألة ثانية يعتبرها الباحث على هامش اللسانيات ويتعلّق الأمر ب: لسانيات التراث حيث تناول الباحث عدّة مواضيع ضمن عنوان "مقدمة عن التراث في إطاره الحضاري"، ومما ذكره في هذه المسألة المراحل التي مرّ بها البحث في التراث العربي وهي ثلاث مراحل: أ- مرحلة الإحياء، ب- مرحلة الوصف، تم فيها التعريف بالتراث من خلال تقديم رجالاته وتحديد محتوياته وقضاياها الكبرى، ج- مرحلة التفسير (التقديّة) حيث شرع الباحثون العرب وغيرهم في تمحيص التراث، وتحليله تحليلاً نقدياً قصد استكشاف خصائصه وتوضيح أسسه النظرية والمنهجية في إطار الفكر الإنساني عامة، وفي إطار المرحلة الأخيرة ظهر ما يسمّى بمفهوم القراءة الجديدة أو إعادة القراءة، ومن العناوين التي تناولها الباحث تحت العنوان السابق "لسانيات التراث المنطلقات والاتجاهات" ومما تحدّث عنه الباحث اتجاهات لسانيات التراث التي قسمها الباحث إلى ثلاثة اتجاهات، أ- من حيث الموضوع: وذكر أنّ هذا النوع من الدراسة قد يتخذ التراث بكلّيته وشموليته موضوعاً لدراسته (قراءة شمولية)، وقد يتناول هذا النوع قطاعاً من التراث كأحد مستوياته (نحوية، صرفية، دلالية، بلاغية)، وأطلق عليها الباحث اسم (قراءة قطاعية)، أو تهتمّ بشخصية لغوية تراثية بدراسة فكرها أو كتابها، وأطلق الباحث على هذا الصنف من القراءة (قراءة التّمودج الواحد)، ب- من حيث الغاية: وتنقسم إلى، قراءة تفاعلية تحاول إعطاء النظرية القديمة مكانتها اللائقة لخلق تفاعل بينها وبين الفكر الحديث وتأخذ ثلاثة أشكال كذلك (صوغ النظريات القديمة في قالب جديد بما يسمح بقارنتها بالجديد، تطعيم النظريات اللسانية الحديثة العامة بروافد نظرية جديدة قد تثبت ما ثبت عند الغرب وقد تدحضه، خلق نموذج لغوي أو عدّة نماذج قديمة بعد أن تقولب أو تمحص في إطار الحديث)، وقراءة تمجيدية تنوّه وتمجّد التراث اللغوي، وتضفي عليه هالة من العظمة تضعه في مكانة علمية أفضل من النظريات اللسانية الحديثة، وقراء إصلاحية تستهدف تخليص النحو العربي من الشوائب والمعوقات العالقة به من تجريد وتعليل وحذف وعوامل، وذكر الباحث من هؤلاء تمام حسّان، ج- من حيث المنهج يذكر الباحث بأنّ هذا النوع من الكتابة لا يقدم المنهج الذي يتبعه في القراءة، ولكلّ باحث طريقته وأدواته التي يسير عليها في قراءته للتراث القديم في ضوء اللسانيات الحديثة، وذكر أنّ من مناهجها المقارنة بطبيعة الحال، ومن

<sup>1</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المسائل، ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 99-130.

العناوين التي تناولها تحت العنوان الماضي كذلك، "التراث والنظريات اللسانية الحديثة"، "والوضع الإستمولوجي للقراءة"، "وحدود لسانيات التراث"<sup>1</sup>.

أما الفصل الأول من الباب الثالث "لسانيات العربية"، فتناول الباحث موضوع الكتابة الوصفية العربية، وقسم هذا الموضوع إلى ثلاثة عناوين سنشير إليها إشارة لأن نقد هذا الاتجاه من نقاط هذا الفصل، العنوان الأول: "الاتجاه الوصفي العربي سماته النظرية والمنهجية"، قسمه إلى ثلاثة عناوين فرعية هي: (الكتابة الوصفية العربية واللسانيات، عدم تحديد المصادر والأسس النظرية والمنهجية، الانتقائية في التعامل مع مبادئ اللسانيات)، أما العنوان الثاني فهو: "المنهج الوصفي واللغة العربية" قسمه غلفان إلى أربعة عناوين فرعية هي (التطبيق الجزئي، من التبسيط إلى السطحية، أي تحليل اللغة العربية؟ أي وصف جديد للغة العربية؟)، أما العنوان الثالث فهو: "الكتابة الوصفية والتحو العربي"<sup>2</sup>.

أما الفصل الثاني من هذا الباب، فتناول الباحث موضوع الكتابة التوليدية التحوية العربية، قسم الباحث هذا الموضوع إلى ثلاثة عناوين سنشير إليها إشارة، العنوان الأول: "تعدد الأطر" قسمه الباحث إلى ثلاثة عناوين فرعية هي: (التمودج التوليدي المعيار واللغة العربية، التمودج المعيار الموسع واللغة العربية، نماذج أخرى)، أما العنوان الثاني فتمثل في: "الكتابة التوليدية واللغة العربية"، وقسمه الباحث إلى قسمين: (نحو صياغة جديدة لقواعد اللغة العربية، من نحو الأبواب إلى نحو الجملة)، وأما العنوان الثالث فتمثل في: "ملاحظات حول الكتابة التوليدية العربية" وشمل عنوانين كذلك: (تعدد الأطر النظرية الإيجابية والسلبية، إشكاليات المعطيات في الكتابة التوليدية العربية)<sup>3</sup>.

وأما الفصل الثالث من هذا الباب وهو الأخير في هذا الكتاب، فتناول الباحث موضوع: "الكتابة التداولية الوظيفية العربية" قسمه غلفان هذا الموضوع إلى عنوانين: العنوان الأول: "اللسانيات الوظيفية تقديم عام" وقسمه الباحث إلى ثلاثة عناوين فرعية هي: (من فلسفة اللغة العادية إلى التداوليات، نحو تداولية عربية إسلامية، اللسانيات الوظيفية تاريخ وتطور)، أما العنوان الثاني فكان: "نحو اللغة العربية الوظيفية (من خلال كتابات أحمد المتوكل)"، وقسمه الباحث إلى خمسة أقسام هي: (تحليلات معجمية، تحليلات تركيبية، تحليلات تداولية، من نتائج التحليل الوظيفي، التحليل الوظيفي والفكر اللغوي العربي القديم)<sup>4</sup>.

وفي الأخير إن هذا الكتاب يمثل بحق دراسة نقدية مؤسّسة، وإن شابها بعض الثنائب وعلامات الاستفهام عبّرنا عن بعضها في سياق هذا الفصل خاصة في مبحثه الثاني، لكن مع ذلك فإنه لا يُخفي الجهد الجبار الذي بذله الباحث في تتبع النتاج العربي اللساني الحديث، منذ ظهور اللسانيات في الثقافة العربية إلى وقت تأليف هذا الكتاب، وهو على العموم يمثل فاتحة لهذا النوع من الدراسات النقدية التقويمية للبحوث اللسانية العربية، وهي أداة ضغط لا بدّ منها كي

<sup>1</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المسائل، ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 131-167.

<sup>2</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المسائل، ينظر: نفسه، ص 171-200.

<sup>3</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المسائل، ينظر: المرجع نفسه، ص 203-241.

<sup>4</sup> - للاطلاع أكثر على هذه المسائل، ينظر: المرجع نفسه، ص 243-277.



يتسلح الباحثون العرب بالجدية اللازمة، وبالبحث الواسع عند الخوض في مجال البحث اللساني العربي حتى يصل هذا البحث إلى النجاعة المطلوبة التي تُؤتي أكلها بما ينفع متعلم اللغة العربية، وما يدفع بالبحث اللساني العربي قُدماً نحو التقدّم والازدهار والرقي والمردودية والبعد عن التكرار والتقليد.

اعتمد مصطفى غلفان في هذا الكتاب على جملة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية والمراجع العربية جلّها حديثة نذكر منها على سبيل المثال: أصول النحو العربي من خلال كتاب الاقتراح للسيوطي (رسالة السلك الثالث) لأحمد الإدريسي، وكتاب مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان وكتاب الخطاب العربي المعاصر لمحمد عابد الجابري، واللسانيات واللغة العربية والمعجم العربي، والبناء الموازي للفاسي الفهري، ونحو عربية ميسرة لأنيس فريجة، ومجموعة من كتب المتوكّل منها: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، واللسانيات الوظيفية مدخل نظري، وقضايا معجمية...

\*- جدول يتضمّن منجزات لسانية نقدية تقويمية مغاربية (كتب، رسائل جامعية، مقالات محكمة):

أولاً:	عنوان الكتاب	المؤلف	البلد	السنة	ملاحظات
01	اللسانيات وأسسها المعرفية	عبد السلام المسدي	تونس	1986م	الدار التونسية للنشر
02	المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب	يوسف ألفة	تونس	1997م	دار سحر للنشر
03	اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية	مصطفى غلفان	المغرب	1998م	منشورات كلية الآداب عين الشق
04	المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة	عز الدين المجذوب	تونس	1998م	دار محمد الحامي سوسة
05	مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية إستراتيجية	الطيب دبة	الجزائر	2001م	جمعية الأدب للأساتذة الجزائريين
06	اللسانيات العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين	مصطفى غلفان	المغرب	2006م	المدارس الدار البيضاء المغرب
07	اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة نقدية تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته	حافظ إسماعيلي علوي	المغرب	2009م	دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت
08	قضايا إستراتيجية في اللسانيات	امحمد الملاح، حافظ إسماعيلي علوي	المغرب	2009م	منشورات الاختلاف الجزائر والدار العربية للعلوم ناشرون بيروت
09	الأسس الإستراتيجية للنظرية البنوية والتوليدية	محمد العمري	المغرب	2012م	دار أسامة للنشر الأردن
10	اللسانيات العربية أسئلة المنهج	مصطفى غلفان	المغرب	2013م	دار ورد الأردنية
ثانياً:	عنوان البحث الجامعي	المؤلف	البلد	السنة	ملاحظات
01	المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين (بحث مقدّم لنيل شهادة الكفاءة في البحث)	يوسف ألفة	تونس	1988م	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة منوبة
02	الكتابة اللغوية العربية الحديثة دراسة تحليلية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية (رسالة دكتوراه)	مصطفى غلفان	المغرب	1991م	كلية الآداب عين الشق الدار البيضاء
03	تجليات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة (رسالة دكتوراه)	حافظ إسماعيلي علوي	المغرب	2004م	كلية الآداب بنمسك الدار البيضاء
04	أصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة دراسة نقدية (رسالة ماجستير)	محمد الزين جبلي	الجزائر	2002م	جامعة تيزي وزو الجزائر
05	قضايا نقدية في الصوتيات العربية المعاصرة (رسالة ماجستير)	رضا بيرش	//	2003م	جامعة الحاج لخضر باتنة
06	المصطلح الصوتي في الدرس اللساني العربي دراسة تحليلية نقدية (رسالة ماجستير)	مالكي خروشوف	الجزائر	2009م	جامعة سطيف الجزائر
07	المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات نقد وتحليل (رسالة ماجستير)	فريدة ديب	//	2013م	جامعة قاصدي مبراح ورقلة
08	الخطاب اللساني المغربي أصوله مفاهيمه إجراءاته (رسالة دكتوراه)	يوسف منصر	//	2013م	كلية الآداب جامعة باجي مختار عنابة

09	تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمان الحاج صالح دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج (رسالة دكتوراه)	عبد الحليم معروز	//	2017م	داعمة باتنة1 الجزائر
10	النقد اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة (رسالة دكتوراه)	مبروك بركات	//	2017م	جامعة قاصدي مبراح ورقلة
ثالثًا:	عنوان المقال أو الدراسة	المؤلف	البلد	السنة	
01	اللسانيات العربية نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق	ع القاسمي الفهري	المغرب	1987م	ضمن ندوة تقدم اللسانيات
02	أسس منهج البحث في اللغويات الغربية	أحمد العلوي	//	1979م	مجلة كلية الآداب جامعة محمد بن عبد الله فاس عدد:1
03	اللسانيات المغربية بين التراث والدرس الحديث قراءة نقدية	عبد الجبار تومة	//	2005م	مجلة الدراسات اللغوية كلية اللغة العربية الرياض عدد:4
04	في تقويم البحث اللساني المعاصر كتابات سعد مصلوح أنموذجا	حافظ إسماعيلي علوي	//	2007م	كلية الآداب بأكادير المغرب
05	المنهج التوليدي ومشكلة المعنى	عبد الجبار تومة	الجزائر	2012م	مجلة الآداب واللغات بجامعة الأغواط، عدد:9
06	الوضع الإبستمولوجي لللسانيات	صالح الكشو	تونس	//	مجلة المعرفة، عدد:286
07	نحو نقد لساني عربي مؤسس جهود مصطفى غلفان أنموذجا	مبروك بركات	الجزائر	2013م	مجلة الذاكرة جامعة ورقلة عدد:2
08	نحو قراءة إبستمولوجية معرفية للتراث النحوي العربي	عبد الرحمان بودرع	المغرب	2014م	//
09	اللسانيات والتراث النحوي إشكالات منهجية وإبستمولوجية	محمد بن صالح وحيد	المغرب	2014م	الندوة الدولية الثانية قراءة التراث في الدراسات الحديثة ج الملك سعود
10	من أزمة فهم اللسانيات إلى أزمة فهم التراث قراءة في النقد اللساني عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح	محمد صاري	الجزائر	2018م	اللسانيات العربية عدد:7، 2018م

المبحث الثالث: عوائق التلقي وإشكالاته ونقد الكتابة اللسانية التمهيدية لحافظ إسماعيلي علوي "عينة".

### تمهيد:

يعتبر حافظ إسماعيلي علوي من الدارسين العرب الذين اشتهروا مؤخرًا في نمط الكتابة اللسانية النقدية التقويمية فكان نعم التلميذ لأستاذه (مصطفى غلفان)، لذا يعتبر كتابه المكتى بـ: "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته" نموذجًا للتقد اللساني المؤسس، مستندًا فيما يذهب إليه إلى الاطلاع الواسع لمجريات الأمور وفهم ميدان الدراسة بشكل دقيق.

لقد تناول حافظ إسماعيلي علوي بالدراسة والنقد والتقويم مجموعة من المسائل المطروحة، لعلّ مسألة تلقي اللسانيات والإشكالات المطروحة في هذا الشأن، وكذلك إخفاقات الكتابة اللسانية العربية التمهيدية كان من أهم ما تناوله الكاتب في كتابه المذكور، بالإضافة إلى موضوع الكتابات اللسانية العربية المختلفة التي انبثقت بشكل مباشر من المدارس اللسانية الغربية من بنويّة وصفية وتوليدية تحويلية ووظيفية تداولية، وكذلك ما أطلق عليه هو وأستاذه "لسانيات التراث"، والذين سميّناهم التوفيقيين التحسينيين الذين حاولوا ربط الوصال، والبحث عن وشائج قرى بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، تحت مسمى "تراث حداثة"، وقد سلط الباحث الضوء على أعمال بعينها بالدراسة والنقد وإبداء الرأي فيها حسب وجهة نظره لتقويمها.

ولقد أشاد مصطفى غلفان بكتاب تلميذه المذكور، عندما نال شرف تقديم ذات الكتاب، معتبرًا الكتاب يكمل مسيرته التي بدأها، حيث يقول: «وتأتي الدراسة الحالية تكملة للبرنامج الفكري الذي قدّمته في كتابي "اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية 1998م"، وهكذا عمل الأستاذ حافظ بكل موضوعية على تمحيص العديد من التصوّرات التي كانت في البداية عبارة عن ملاحظات أولية، فعالج تلقي الثقافة العربية للنماذج اللسانية الحديثة معالجة شمولية، بينت بما لا يدع مجالاً للشك أننا أمام دارس متمرس له من الأدوات المعرفية والمنهجية، ومن القدرة ما يؤهله لتحليل التصوّرات وتفكيكها، وربطها بجذورها الثقافية العامة والخاصة، فجاءت دراسته حافلة برؤية نقدية تستند إلى التأطير النظري والوضوح المنهجي»<sup>1</sup>.

وسنحاول في هذا الفصل تناول عنوانين درسهما الكاتب بشكل تفصيلي بالوصف والتحليل، هما: "اللسانيات في الثقافة العربية وإشكاليات التلقي (أزمة اللسانيات العربية)"، و"قراءة نقدية للكتابة اللسانية التمهيدية".

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص9-8 (تقديم الأستاذ مصطفى غلفان).

أولاً- اللسانيات في الثقافة العربية وإشكاليات التلقي (أزمة اللسانيات العربية):

يذكر **مصطفى غلفان** بأنّ النشاط اللغوي العربي يعيش مرحلة جديدة كمّاً وكيفاً، وذلك منذ ظهور اللسانيات غير أنّه-أي النشاط اللغوي العربي(اللساني)- لم يعط ما كان مأمولاً منه، قياساً بثقافات أخرى، بالرغم من المدّة الطويلة حتى الآن على دخول اللسانيات في الثقافة اللغوية العربيّة، والكتابات التي استفادت من اللسانيات شكلاً ومضموناً ما تزال نادرة<sup>1</sup>. فقد وقعت اللسانيات العربية في أزمة حقيقية فوق نوع من الانفصام بين اللسانيات الأم(العربية) واللسانيات الوليدة(العربية) من جهة واللسانيات والتراث اللغوي العربي من جهة أخرى، وإذا سلّمنا جدلاً بأنّ الأزمة عادة تكون نتيجة لا سبباً، فلا بدّ من البحث عن السبب الحقيقي الذي جعل الكتابة العربية الحديثة تقع في مشاكل وسقطات وتناقضات تصل بالفعل إلى درجة الأزمة، وهذه الأسباب متعدّدة ومتشعبة نفسية وثقافية وعقدية وبنوية فيها ما يتعلّق بالباحث وفيها ما يتعلّق بالمتلقّي وفيها يتعلّق بلغة الكتابة، وفيها ما يتعلّق باللسانيات نفسها، يمكن أن نقسمها إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية، وهذا الوضع يعبر عنه بإشكالات تلقي اللسانيات<sup>2</sup>، وهو ما سنحاول الحديث عنه في هذا الجزء من المبحث.

## 1.1- العوائق الموضوعية: (نفسية وحضارية):

### 1.1.1- صورة الغرب في المتخيّل العربي:

إنّ لدى كل عربي أو مسلم تقريباً حكماً مبدئياً معارضاً لكل ما تعلّق بالغرب، وهو أمر راسخ في متخيّل المتلقّي العربي ينتج عنه ردود فعل متشنّجة، زكّت حضور بعض الأعراف اللغوية المترسّخة في الثقافة العربيّة، فقد ترسّخ في هذا المتخيّل شعور عام أنّ الغرب هو المعتصب وهو المستعمر وهو الناهب لخيرات الأمة وهو الكافر، وبالتالي يقول **حافظ إسماعيلي علوي** لم يفصل بين هذه الصّفات الحقيقية المتعلّقة بالغرب(قمع الغرب وأهدافه الاستعمارية)، وبين إنتاجه الثقافي والفكري التي يراها الكثير بأنّها ثقافة غطرسة واعتداء<sup>3</sup>.

لقد عبّر عن هذا السلوك **عبد الله العروي** بالقول: "الغرب الحالي يبدو في آن واحد استغلالاً اقتصادياً وهيمنة سياسية ومنهجاً فكرياً وسلوكاً أخلاقياً والمثقفون العرب الذين ينتهجون سلوكه، ويستعملون منطقاً يعتبرون متحالفين معه"<sup>4</sup>.

والحقيقة إنّ التعامل مع الغرب تواجهه مثل هذه العوائق التفسيرية المرتبطة بأحداث تاريخية بعضها مبرّر، فلقد كان الغرب محتلاً لأرضنا ولا يزال\*، فالحذر مطلوب، غير أنّ أمور العلم والثقافة لا تقاس بهذا الميزان، خاصّة في هذا الزمن

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص 17-18.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 62.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 66.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 66.

\* - وليس أدل على ذلك الكيان الصهيوني الغاصب الذي لا يزال جاثماً على أرضنا الطاهرة بدعم وتواطؤ دول الغرب بلا استثناء والغرب ورغم خروجه من أرضنا فهو لا يزال يتدخل في شؤوننا بكل الطرق خدمة لمصالحه الاستعمارية الضيقة.

ونحن نأكل طعامهم ونلبس لباسهم ونركب مراكبهم، على المرء أن يتسلح بأسس ثقافية ودينية وعلمية صلبه، لانتقاء ما يمكن أن ينفعنا وردّ غير ذلك (قوة القرار)، يجب أن نطلق بأننا لا نبحت عن تغيير هويتنا وثقافتنا، بل عن تطويرها والرفع من شأنها، خاصة ونحن في عصر الانفتاح والعولمة، لا بدّ أن نواجهه (بالثقافة والعلم) متسلحين بعوامل قوتنا.

لقد شكّلت هذه المعطيات أسباباً كافية للحدّ من أهمية كلّ منتج ثقافي غربي فكري أو مادي، ومقاومته مقاومة غريزية، وهذا النوع من المقاومة أعمق تأثيراً بسبب تفوق الغريزة على العقل بتعبير نيتشه Nietzsche 1844-1900 م.<sup>1</sup>

لقد ترسخ لدى العربي -يقول حافظ إسماعيلي علوي- نظرة خاصة تجاه اللسانيات تمثّلت فيما يلي:

**1.1.1.1- اللسانيات علم غربي:** بدأ حافظ إسماعيلي علوي بمناقشة هذه المسألة بقول لمازن الوعر يقول فيه: «لا يمكننا-نحن العرب- معرفة العلم الجديد إلّا من خلال نافذة اللغات الأجنبية الإنجليزية أو الفرنسية ذلك أنّه للحقّ والتاريخ وإنصافاً للعلم والعلماء لا يمكننا إلّا أن نعترف بأنّ اللسانيات الحديثة هي محض العقلية الغربية التي أنتجتها»<sup>2</sup>.

إنّ موقفاً كهذا يقول حافظ إسماعيلي علوي جعل البعض يعتقد بأنّ اللسانيات لا تمتّ بصلة إلى الثقافة العربية واللغة العربية، لكن ينبغي الفصل بين الاطلاع على العلم من مبدأ المعرفة والبحث، وبين تطبيق هذا العلم وتنفيذه، كما أنّ الاطلاع على العلم لا يعني بتاتاً الأخذ منه أو العمل به، زد على ذلك نحن نبحت في اللسانيات عن طرق التحليل والدراسة للغة العربية بغية الاستفادة منها في المساعدة على ترسيخ العربية نفسها، واستثمار تلك الآليات في ميدان تعليمية اللغة العربية، وليس أن نأخذ اللسانيات كلاً متكاملًا.<sup>3</sup>

إنّ الرؤية السابقة والأحكام المبدئية المترتبة عنها جعلت اللسانيات طرفاً في صراع لو اعترفنا به سيكون بين بني البشر، وليس بين العلوم والثقافات التي هي عابرة للأوطان والثقافات، لذلك اعتبرت اللسانيات شكلاً من أشكال الاستعمار والهيمنة الإنبريالية.<sup>4</sup>

ويقول لمازن الوعر أيضاً: «ويبقى صحيحاً أنّ الإنبريالية العالمية تسعى جاهدة إلى تشجيع كل صوت يضرب على وتر الانسلاخ عن اللغة العربية الواحدة والثقافة العربية الأصلية بشتى الأشكال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 67.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 67، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص 94.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 67.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 67.

(اللسانية)، وبهذا ينطبق عليها ما قالته الكاتبة التشيكية فولودياتايتليوم بأنّ "كلّ ما تفعه الإنبريالية متوحّش لكنها قادرة على أن تكون أكثر وحشية"<sup>1</sup>.

ولأنّ اللسانيات قامت على ركنين يقول عبد السلام المسدي لا تخلو علاقتهما من تصادم، ذلك أنّها تنظر إلى اللغة على أنّها ظاهرة بشرية عامة، فعكف أصحابها على تحسس نواميس الكلام بقطع النظر عن انتمائه، أمّا الثانية فهي السعي إلى إدراك الموضوعية العلمية لتشريح الظاهرة اللغوية، ما جعلهم يبذون المطارحات الماورائية وعزلوا بذلك فلسفة اللغة عن مباحثهم العامة والخاصة<sup>2</sup>.

ولعلّ هذا أحد الأسباب المشكّكة في اللسانيات في بداية نشأتها باعتبارها خطراً داهماً قد يحرق الأخضر واليابس ويقضي ويحطّم كل ما أنجز في هذا المجال، فأصبح اعتقاد الكثيرين أنّ الحفاظ على اللغة العربية يحتم إبعاد مناهج اللسانيات عنها التي تتميز بالتناحر والتناقض، حتّى قال أحدهم: «ينبغي للعربية أن تكون في منأى على أن يقحمها الباحثون العرب في تلك المآزق والمجاهل التي لا تخرج منها إلا بتناحرات وتناقضات مذهبية، ليست العربية بحاجة إليها ولا هي بماتّه بصلة إليها، فكيان العربية وشخصيتها وأصولها وضوابطها ونصوصها الأصلية وآثارها الواصلة إلينا، قد اكتسبت درجة الاكتفاء الذاتي، وحملت معها عناصر بقائها وديمومتها، واستمرار قوتها، وسرّ حيويّتها وحركتها وانتعاشها ببقاء كتاب الله العزيز...»<sup>3</sup>.

ويذكر حافظ إسماعيلي علوي في هذا الشأن كذلك قولاً لرشيد العبيدي، اعتبر فيه أنّ المتأثرين باللسانيات يغالون من أجل الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة، ولا سيما من تعلّموا شيئاً في أوروبا، واعتبر مثل هذا الموقف هو إقحام للعربية في ميدان غير مناسب ولا يتلاحم مع طبيعتها، في وقت قد أتت الدراسات العربية الأصيلة أكلها، وأبرزت خصائص هذه اللغة إبرازاً متكاملًا، لا تحتاج من بعده إلى مزيد من المداخلات والتعقيدات التي اتّسمت بها اللسانيات الغربية<sup>4</sup>.

إنّه الاكتفاء الذاتي إذاً هو اكتمال العلم وعدم الحاجة إلى المزيد! إنّ هذا الكلام يثير الشفقة لا يميّز بين العربية كلغة محفوظة وهذا صحيح، بل يجب العمل على تعزيزها وتمكينها، ثمّ إنّ هذه المهمة قد تكفل بها المولى سبحانه فحفظ القرآن الكريم حفظ بالضرورة للغة لا ينفصمان، وبين علوم العربية هذه التي ينبغي أن تتطوّر إذا ما وجدت إلى ذلك سبيلاً، لتتطوّر أدوات التحليل بغية الرّفيع من أواصر القرى بين اللغة وأبنائها التي فعل فيها الزّمان الأفاعيل فأصبحت الفصحى أمنية صعبة المنال، والتّحو العربي بحر يصعب ركوبه لأبناء العربية، ونحن من جهتنا نعتزّ بالجهد الذي بذله النّحاة العرب الأوائل خاصّة، وقد بيّنا مدي عمق تحليلهم وتفكيرهم، وهذا غنيّ عن البيان والبرهان

<sup>1</sup> - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص379، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص67.

<sup>2</sup> - ينظر: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص17.

<sup>3</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص68.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص70-71.

ولكن ذلك لا يمنع مطلقاً من البحث عن المزيد، وهل مكتوب علينا أن نفكر بتفكيرهم ونجتز كل ما قالوه؟! يُعقل أن يُقبل كَلَّةٌ ولا يعاد النَّظر حتَّى في بعضه؟! بل إنَّ القدماء أنفسهم وقعت خلافات بينهم أثناء تفعيد العربية وهي مدونة وباقية، ولم تزد هذا العلم إلا قوَّةً واتساعاً ورحابة صدر وفكر، والتنافس الفكري حاجة للأمة كي ترتقي، والصراع مع فكر الآخر هو الذي يجدد الطاقة ويوطد العلاقة بين مرتكزات الأمة ويدعم عوامل بقائها.

لقد تعلق العرب بتراثهم العظيم وشعروا بعظمته ودخلت في أحاسيسهم وتخيالاتهم إلى درجة عدم البحث عمَّا سواه والشعور بالتشبع والاكتفاء، وتعبّر عبد الحكيم راضي: «بأنَّ التراث استمرَّ ساريًا متغلغلاً على مستوى الوعي أو حتَّى اللاوعي في توجّهات أصحابه يستحيونه، ويستمدّون منه القوَّة، لشعورهم أنّه يغذيهم ويساعدهم في مواصلة التحدّيات»<sup>1</sup>، وهذا شعور جيد من حيث المبدأ أن يعتزَّ المرء بتراثه ليس في اللّغة فقط، بل في كلّ ما يرمز لتاريخه وماضيه خاصّة إذا كان ناصعاً كترائه اللّغوي العظيم والحافل والثري، الذي لا يشقّ له غبار كما عبّر عنه المسدي، لكن ما يُثبّت الشّعور بهذا الاعتزاز والاكتفاء ويرسخه لا يكون بالانغلاق والتفوق والانزواء، إنما يكون بالمواجهة التي تخاض ضدَّ الأنداد ومنافستهم والتفوق عليهم والمواجهة محتومة، وحينها سيزداد المنتصر قوَّة على قوَّة، إنّ عدم المواجهة يعني عدم الثّقة في النفس، ومثل هذا التعصب للتراث لن يكون في صالح التراث نفسه في زمن يتغيّر بسرعة فائقة، ولا مناص من خضوع هذا التراث لحركة تنفض عنه الغبار الرّاكد، وتُعلي من شأنه وترفع من قدره، ولن يتحقّق له ذلك إلاّ بخضوعه للمناهج العلميّة، والدراسة المعمّقة، حتّى يستطيع التّأقلم مع المستجدّات ومواكبتها، أوّلّم يشعر هؤلاء في ذلك الوقت أنّ أبناء العربية بدأوا يتدمرون من بعض ما علق بالتراث من إشكالات وترسّبات أساءت إليه وغيّرت من النظرة تجاهه، وهي المنافذ التي دخلت منها مثل هذه الدّعوات.

لقد أبدع محمّد كامل حسين عندما قال في ردّه على المتعصّبين للتراث والذين يرفضون كلّ جديد: «والذين يريدون المحافظة على اللّغة فيرفضون كلّ جديد مثلهم كمثل الذين يريدون المحافظة على جمال الأزهار وطيب رائحتها بوضعها في خزائن حديديّة، فتؤدّي تلك المحافظة إلى ذوبها، والمحافظة الصّحيحة على الكائنات الحيّة لا تكون إلاّ بتطويرها، وجعلها مطابقة للبيئة التي تعيش فيها»<sup>2</sup>.

وانتقد عبد السّلام المسدي من جهته هذا الموقف المعارض للسانيات تمامًا، لأنها تشكل خطرًا على اللّغة العربية إذ يقول: «وأولّ عائق أمام نهضة الإشعاع اللّساني في الوطن العربي هو سبب غريب يكاد ينطق بالتناقض وهو

<sup>1</sup> - الامتداد والاستمداد والحوار صور من التواصل مع تراثنا الأدبي، عبد الحكيم راضي، أبحاث المؤتمر الرابع لإقليم شرق الدلتا تحت عنوان، التراث بين القطيعة والتواصل إعداد: محمد عبدالله الهادي، دار ناشرون للنشر الإلكتروني، جويلية، 2005م، ص7.

<sup>2</sup> - اللغة العربية المعاصرة، محمد كامل حسن، دار المعارف القاهرة، دط، 1976م، ص4، وينظر: فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط3 1983م، ص160.



التحجج باكتمال علوم اللغة عندنا، رغم أننا نملك إرثاً حضارياً لا يشقّ له غبار، ذلك أنّ العرب قد أتوا كلياً على لغتهم جمعاً وتمحيصاً ودرساً وتنظيماً، حتى عُدت علومهم في اللغة مضرب الاكتمال»<sup>1</sup>.

إنّ مثل هذه المواقف يقول المسديّ تدعمها جملة من المعطيات الموضوعية، أبرزها عدم تيسر الاطلاع على حقائق علم اللسانيات الحديث، فلم يتسنّ التمييز بموجب ذلك بين دراسة اللغة بوصفها نموذجاً معيّناً، كأن تكون عربية أو صينيّة أو إنجليزية، ودراسة اللغة من حيث هي معطى بشري، وظاهرة كوتية وهو منطلق البحث الأساسي فيما يسمّى باللسانيات النظرية أو العامة.<sup>2</sup>

وما زاد الطين بلة في مسألة النظرة المشككة للسانيات، وربطها بالعالم الغربي ممارسات بعض المستشرقين فزبط بين الاستشراق والاستعمار واللسانيات، يقول المسديّ عن المستشرقين: «لا مهرب لنا من الإقرار موضوعياً أنّ بعضهم قد عمل على ازدهار علم اللهجات العربية باعث، إمّا سياسي غايته استعمارية، وإمّا عقائدي يهدف إلى تقليص البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها، وإمّا مذهبي يرمي إلى نقض التركيب الهرمي في المجتمع، انطلاقاً من ذلك بنيتها الفكرية»<sup>3</sup>.

لهذا فقد غلب على الدارسين أنّ اللسانيات إمّا تستمدّ طرفاتها وربّما شرعيتها من عكوفها على دراسة اللهجات وهذا مرتبط بمبدأ أساسي فيها، فهي تدرس اللغة دراسة أنية وصفية أيا كان وحيشما كان، ولم تفرّق بين اللهجة واللغة الأصلية (الفصحى عندنا)، وقد وظّفها بعض المستشرقين، وبعض الدارسين العرب في هذا الاتجاه، الذي خرج عن مقاصده العلمية، ووجه وجهة أخرى مغايرة<sup>4</sup>. وإذ يبرّر حافظ إسماعيلي ذلك بالقول إن الاهتمام باللهجات أمله طبيعة البحث التي كانت سائدة في تلك الفترة بالدرجة الأولى، ورغم ذلك فإنّ مثل هذه الدعوات مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، إذ نجد من يربط بين الاستشراق واللسانيات ربطاً آلياً، ويعتبر اللسانيات لباساً جديداً للاستعمار<sup>5</sup>، ولكن لا أحد ينكر وجود نوايا مبيّة تستهدف اللغة العربية، ولم يقتصر ذلك على المستشرقين فقط، بل إنّ بعض أبناء العربية العاقين دعوا إلى ذلك، ولعلنا نذكر منهم، سلامة موسى، ميشال زكريا، أنيس فريحة، إبراهيم أنيس...، ولو أنّ بعضهم قد تراجعوا عن مواقفهم بعد ذلك.

ولا يمكن نسيان مشكلة أخرى عززت الشعور بمكانة اللغة العربية وعلومها، وهي مشكلة تتعلق باللسانيات في حدّ ذاتها، اهتمامها الكبير بالصوتيات دون أن تضيف شيئاً حقيقياً قياساً بما ذكره الخليل وسيبويه، وهو أمر صحيح على كل حال، ويذهب الحاج صالح إلى مثل هذا الرأي، حيث يرى بأنّ الدراسة اللغوية العربية في الميدان

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 12-13.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 13.

<sup>3</sup> - اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 16، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 69، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص 96.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 16.

<sup>5</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 69-70.

الصوتي كانت مثلاً آخر على دقة الملاحظة والوصف للأصوات (الحروف) العربية، فقد تكلم سيويه عن ستة عشر مخرجاً ومثلها صفات للحروف أو الأصوات العربية<sup>1</sup>، وقد أثبت المسدي هذه المسألة بقوله "هذا الفرع -يقصد الصوتيات- وإن كان له السبق في التبلور ومقاربة الصياغة الصارمة، فقد بين محدوديته في إدراك نوااميس الحدث اللغوي، وبلوغ محرّكات الظاهرة الكلامية، وقد صادف أن جانب الأصوات عند العرب كان أدق ممّا ضبطه الغرب في علومهم اللغوية"<sup>2</sup>، ولقد ذكرنا شهادات غربية بهذا الشأن نقلها الباحث العراقي في الصوتيات قاسم البريسم، كشهادة جون فيرث الذي اعترف ببراعة العرب في تحليلهم للأصوات، وأن الدراسات الصوتية الأوروبية قد استفادت من ذلك.

ولقد رُفضت اللسانيات بذرائع شتى أخرى كونها تعدّ منهجاً بحثياً خاصاً بلغات أخرى، وأي تطبيق من هذا القبيل هو انصراف عن البحث اللغوي الأصيل، ولعلّ سوء تصرّف بعض الباحثين العرب الذين درسوا اللسانيات في الجامعات الأوروبية على غرار إبراهيم أنيس، وغرامهم الشديد بما جعلهم يذهبون في اتجاه دعوات مغرزة كالتخلي عن الإرث الحضاري اللغوي العربي أو مراجعته مراجعة جذرية، ونضرب مثلاً على ذلك ما ذكره إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة: «وقد حاولت في هذا الكتاب علاج تلك المشاكل اللغوية علاجاً علمياً حديثاً، بعيداً عن الجدل العقيم ومؤسساً على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية»<sup>3</sup>.

فلقد صارت كلّ الجهود التي بذلها النحاة العرب مشاكل في نظر إبراهيم أنيس، وذلك بعد أن تعلّم شيئاً من هذا العلم الجديد، وصار الخلاص في نظره ونظرة أمثاله هو اللسانيات الغربية!، إن هذا التصرف من باحث قيل بأنه شديد الاطلاع و متمكن، يمكن أن يعقّد الأمر أكثر ويكرسه تكريساً، خاصة وأن الباحث مهتم بالأساس بالجانب الصوتي، والدراسات الصوتية عند العرب القدماء هي نموذج يُقتدى، وبشهادة الغربيين أنفسهم، ما يجعل الإنسان يشعر بالغرابة ويطرح التساؤلات!

والحقيقة إنّ الأسباب المتعددة التي رُفضت بسببها اللسانيات في البداية أغلبها وجيهة، فلا يمكن أن ننسى منشأ هذا العلم فهو غربيّ أساساً (شكل الدراسة الجديد)، ولا يمكن للعربيّ نسيان تاريخ الغرب الاستعماري المظلم الذي عاث فساداً وتدميرًا وقتلاً وتنكياً في البلاد العربية والإسلامية ولا يزال ويطرق أخرى، وكذلك تصرّفات بعض المستشرقين التي لم تكن بريئة، ومحدودية ما قدمته اللسانيات في المستوى الصوتي على سبيل المثال قياساً بالتراث اللغوي العربي، وكذلك انبهار بعض ضعاف النفوس من بني جلدتنا وسوء تصرّفهم بدعواتهم الغربية والمتعجّلة، كدعوات التخلي عن النحو وبعضهم دعا للتخلي عن اللغة العربية واستبدالها بما عند الغرب المتحضّر أو استبدالها باللّهجات على أقلّ تقدير، كلها أسباب تدعو إلى الشك والريبة والتريث والحساب ألف حساب، ومن جهة مقابلة يجب أن ندرك بأنّ التعصّب الأعمى الذي يعمي العقول لن يفيدنا في شيء، وركوب التحديات والبحث عن التطوّر والمستجدات سلوك لا بدّ

<sup>1</sup> - ينظر: منطق العرب في علوم اللسان، ص 214.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 13، وينظر: اللسان العربي وإشكالية النلقي، ص 97.

<sup>3</sup> - من أسرار اللغة، ص 4 (في المقدمة).

منه في زمن العولمة والسّرعَة والإعلام، حتّى نواكب هذا العالم المتحرّك والمتغيّر قبل فوات الأوان، وإلاّ فإنّ الغرب إن لم يستطع الدخول من الأبواب الواسعة المفتوحة والمسرّعة سيدخل من النّافذة بتفكير نظريّة المؤامرة لذا علينا أن نحصّن أنفسنا بالبحث والتّأقلم مع التّطوّرات، مع قناعة يجب أن تظلّ راسخة فينا قوامها أن نأخذ من الحضارة ما ينفعنا ويغيّر من واقعنا إلى الأحسن دون الانسلاخ من جلدنا فلا نبذلّ تبديلاً.

يقول مصطفى غلفان على هذا الموقف بأنّ اللّسانيات غربيّة ولا تعني الشّرقين بأنّها ليست استثناءً، بل إنّ كل العلوم الإنسانيّة ليست عربيّة الأصل، إذ يقول: «إنّ اللّسانيات شأنها شأن كل العلوم الإنسانيّة الأخرى في العلم ليست وليدة ثقافة عربيّة، كما أنّ الأمر في اللّسانيات العربيّة والعلوم الإنسانيّة الأخرى هي أن لا يبقى التّعامل معها تعاملًا مجردًا وعمامًا، فيجب أن لا يظلّ منحصرًا في الجانب النظري للأفكار والمفاهيم، فلا فائدة تذكر لأيّ فكر يظلّ محصورًا في الجاب التّنظيري السّردى»<sup>1</sup>.

**2.1.1.1- اللّسانيات رمز للحداثة:** إذا كانت اللّسانيات معرفة غربيّة، فإنّها علاوة على ذلك تدخل في دائرة المعارف الحديثة، فلم تسلم من دائرة الصّراع بين القدماة والحداثة أو ما يعرف بالأصالة والمعاصرة<sup>2</sup>، قضية الفكر العربيّ الأولى والأساسية على حدّ تعبير محمد عابد الجابري، وترجع جذور هذا الصّراع- كما هو معروف- إلى بداية عصر التّهضة، وقد كانت الدّراسات اللّغويّة معنيّة بشكل أكبر بهذا الصّراع، لاعتبارات كثيرة ترتبط بالدين واللّغة والقوميّة فكان من الطّبيعي أن ينخرط اللّغويّون في هذه الدّائرة كلّ موقفه الخاص<sup>3</sup>، ولقد فهم الأمر فهمًا مزدوجًا، ولعلّي أستطيع القول فهمًا إيجابيًا وفهمًا سلبيًا بالنسبة للدّارسين العرب المحدثين.

ذلك أن العديد من الدّارسين العرب جعلوا من اللّسانيات منطلقًا للبرهنة على صحّة التّراث ونفوذه وقوّته، وهذا ما ظهر في الدّعوات التي ربطت التّراث باللّسانيات ربطًا آليًا، وأطلق عليهم أصحاب الاتجاه التّقويمي خاصّة مصطفى غلفان، وتلميذه حافظ إسماعيلي علوي اسم "لسانيات التّراث"، وهي في رأي أصحاب هذا الاتجاه لن تخرج عن دعوات مماثلة أطرت الفكر العربيّ في كليته<sup>4</sup>، ولعلّي أفهمها فهمًا آخر هي مدّ الجسور بين الرّافدين واغتنام الفرصة بجعلها سلاحًا لنا لا علينا خاصّة وأنّ اللّسانيات عرفت باضطرابها وأقول نجمها-خاصّة البنيويّة- فقد ترنّحت وأصابتها الفتور وكأفّها لم تعد موجودة، وما يثبت ذلك أنّ المدارس اللاحقة للبنيويّة سلكت مسلكًا قرّبها إلى التراث العربيّ كالتوليدية التّحويليّة وكذلك الوظيفية التداولية في المراحل المتأخّرة، وقد تمّت الإشارة إلى ذلك، إنّ اللّسانيات عمومًا اتّسمت بالاضطراب والتّناحر، فكلما جاءت أمة لعنت أختها، فكلّ مدرسة هي ردّة فعل على الأخرى، كما أنّ شهرة المدارس طغت على شهرة الأم اللّسانيات، بينما نجد التراث النحوي العربيّ في صورة مغايرة، فقد ظلّ شامخًا راسخًا ثابتًا

<sup>1</sup> - ينظر: اللّسانيات العربيّة الحديثة، 33.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص71، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص97-98.

<sup>3</sup> - اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص98.

<sup>4</sup> - ينظر: اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص71.

وغطى عن الاختلافات التي ميّزت مدارسه التي بقيت تحت جناحة، ثم من جهة مقابلة إن التوفيقين التحسينيين لم يربطوا بين التراث واللسانيات ربطاً آلياً، بل كان ذلك بدراسة مستفيضة ومعتمدة منهجية وعلمية تنم عن فهم للتراث اللغوي والتحوي خاصة ولللسانيات الغربية في مهدها من جهة ثانية، على غرار ما قدّمه الحاج صالح ومازن الوعر على سبيل المثال، ولم يقل أحد منهم بأنّ التراث يطابق اللسانيات بل ذكروا كثيراً من التمايزات والتقاربات التي بعضها يصل إلى التطابق بل في التراث ما يفوق اللسانيات بكثير، وقد ذكرنا ذلك في الفصل السابق وحسب الذي قبله.

وعلى طرف نقيض نجد من الدارسين من يرفض الرجوع إلى الماضي، فالمعرفة اللسانية معرفة حديثة يجب أن نجزدها من كلّ تأريخية، لأنّ ذلك ممّا يسيء إلى الفهم ويعدنا عن الانخراط في منجزات العصر، فالطريق الأمثل لتفادي استلاب التراث هو الخضوع للوعي التاريخي الذي سيفتح أعيننا على الواقع.<sup>1</sup>

ولقد انخرط اللسانيون العرب في قضايا الفكر بشكل مباشر لا يختلف في شيء عن باقي أشكال الفكر الأخرى، وبذلك ظلّت القضايا المرتبطة بأسئلة النهضة هي نفسها موضوع نقاش بين اللسانيين، إذ على الرغم من مرور سنوات عديدة على الأسئلة المثارة، فقد ظلّ استخلاص جواب نهائي يعجّل بحل الإشكال المطروح بعيد المنال، بل وازداد بعده تكريساً في ظل العولمة، وما تطرحه من قضايا فكرية وثقافية<sup>2</sup>، وحينها ستكثر الأسئلة من قبيل بأيّ وعي لساني نلج العصر؟ أهو وضع (ووعي) لغوي متقدّم أم متأخر؟ هل يسمح أو لا يسمح بالتحديث؟ وما دور اللغة(ات) في التحديث؟ وبأيّ لغة(ات) ننجز هذا التحديث؟، وكيف حال اللغة(ات) التي يراد لها أن تحدّثنا؟ وهل عمل كلّ ذلك التراكم اللساني العربي على بدء لبنات التحديث؟، وكل هذه الأسئلة الفرعية يقول حافظ إسماعيلي علوي تضرع سؤالاً كبيراً واحداً، أيّ لسانيات عربية لعصر العولمة؟ وبهذا نعيد طرح نفس الأسئلة التي طرحت في عصر النهضة، ما يعني أنّ سياق السؤال هو الذي تغيّر لا أكثر.<sup>3</sup>

والأكيد يقول حافظ إسماعيلي علوي أنّنا سنحتر أسئلة الماضي، ونركّز على إطلاق الأحكام الجزافية من باب ربط العولمة بالغرب وبالاستيطان والاستعمار والتقليد، وهذا أمر له مكانه في مخيلة الفكر العربي، وهو نقش يصعب محوه، فما هي المنزلة التي سينتزها اهتمام اللسانيين العرب بالتراث أم الحداثة؟ وما هي الطريقة التي سيركّزون بها في ذلك؟ وما هي أبرز تجليات هذا التفكير؟

لقد ولدت العوامل السابقة إحساساً لدى المتلقّي العربي بضرورة الاعتماد على المعطيات الحضارية التي ترسّخت عبر التاريخ، وهو إحساس يجد له في ذاكرته الفردية والجماعية ترسّبات تدعمه، فكانت أولى الاهتمامات تلك التي همّت

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص71-72.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص72.

<sup>3</sup> - اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص98-99، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص72.

الجانب البياني العربي، متمثلاً في مكانة اللغة العربية (لغة القرآن الكريم، رمز العروبة والإسلام، لغة الحضارة والقومية، ومنزلة التحو العربي المرتبط في الذاكرة العربية بالقرآن الكريم)<sup>1</sup>.

وبما أنّ اللسانيات نتاج غربي محض لم يكن من المستساغ، ولا من المقبول أن يسلم العربي أموره اللغوية إلى اللسانيات، بعدما ظلّ تراثه اللساني صامداً لقرون عديدة، حتى بلغ درجة النضج والاكتمال، وكلّ تفریط في هذا الإرث الزّاحر يعدّ طمساً لمقوماته الحضارية، وتفریطاً في نصيبه من تركة العلوم بعد تقسيم الاختصاصات بين الأمم<sup>2</sup>، إنّ الأسباب التي ذكرناها من جهة، ومن جهة ثانية عدم وجود ضابط معين يرتب وينظّم هذه العلاقة الحساسة والدقيقة بين التراث العربي التليد من جهة واللسانيات ذات المنشأ الغربي من جهة ثانية، فقد كانت الدّعوات للسنّة دعوات يغلب عليها المبادرات الشخصية من بعض الدارسين، والتي تميّرت بالتطرّف والمغالاة والمبالغة في الإعلاء من شأن اللسانيات، دون سند علمي واضح في ذلك الوقت، ومحدودية ما قدّمته في الجانب الصوتي دليل على ذلك قياساً بما قدّمه التّحاة العرب، ولو شكّلت لجان رسمية علمية نزيهة توكل لها مثل هذه المهمة بالغة الحساسية والمحفوفة بالمخاطر، تكون هذه اللجان ذات كفاءة مشهودة، وبخلفيات عربية أصيلة وتمس كلّ بلدان الوطن العربي، لو عمل بذلك لذلت الكثير من العوائق التي مازالت قائمة لحدّ اليوم.

## 2.1- العوائق الذاتية (اللسانيون وتكريس الوضع القائم):

إنّ النظرة المشكّكة في اللسانيات أسبابها متعدّدة ومتشعبة، وليس المتسبّب فيها المتلقي العربي وثقافته ومخيلته فقط ما يعنى أنّ الوضع الرّاهن لتلقّي اللسانيات لا يرتبط بالإشكالات المطروحة على صعيد الفكر فحسب، بل يتعدّى ذلك إلى أسباب تتعلّق باللسانيات نفسها، وهذه العوائق تنقسم إلى قسمين، الأوّل يتعلّق باللسانيات نفسها، والثاني يرتبط باللسانيين.

### 1.2.1- اللسانيات وعوائق التلقّي:

#### 1.1.2.1- العوائق السوسولوجية:

أ- غياب اهتمام واضح بقضايا المجتمع: تتميّز العلوم الإنسانية عامّة بعلاقة سيئة ومضطربة مع المجتمع العربي فقدت به مصداقيتها، فهي في نظره غير منتجة وغير فعّالة ولا فائدة ترجى من ورائها، وهي الصّفات نفسها التي أُلصقت باللسانيات على الرّغم من مكائنها المتقدّمة قياساً بالعلوم الأخرى، وبالفعل فإنّ اللسانيات بدت عاجزة عن الإسهام في حل المشكلات اللغوية ذات الارتباط الوثيق بموضوعها، فالجتمعات العربية كما هو معروف غنيّة بتنوّعها الثقافي وتعدّدها

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص73-79، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص99.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص79

اللغوي، وهو ما قاد إلى مجموعة من الإشكالات اللغوية المتداخلة على مستويات مختلفة منها: المستوى التعليمي الاجتماعي، الثقافي، والسياسي.

وما يُعاب على اللسانيات -يقول علوي- أنها بقيت غير آبهة بتلك المشكلات، وكأنها غير معنية بها، وهو ما انعكس عجزاً منها في حلّ كثير من المشكلات المطروحة في المجتمع، لأنها لا تملك الآليات والأدوات الكفيلة بإيجاد مخرج للقضايا المطروحة، رغم أنّ هذه الأمور منوطة باللسانيين للبحث عن مخارج ودراسة المشكلات، وتفسيرها ووصف علاج لها<sup>1</sup>.

ب- هامشية اللسانيات في القضايا والتحديات التي تواجه الأمة:

لقد كانت الأمة العربية ولا زالت تواجه تحديات كبرى تتعلق بالوحدة والتفكيك والاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، وقضايا الشرعية وحقوق الإنسان، وكلها مسائل اللغة حاضرة فيها بشدة، لأنها ذات بعد لغوي يكون خصيصة لازمة لها أو ناتجاً سلبياً منها أو عاملاً جوهرياً في فهمها وتفسيرها، بل وتغييرها<sup>2</sup>.

وبما أنّ تلك القضايا تفرض نفسها كلّ يوم، تسجل اللسانيات غيابها بشكل كامل عن هذه القضايا، ولا تتمثل الجوانب اللغوية في هذه القضايا موضوعات بحثية قارة في جدول الأبحاث اللسانية، ولا تتوفر في هذا العلم أصول معرفية لإدراك وتفسير تعقيدات البعد اللغوي في تداخله مع تلك القضايا<sup>3</sup>.

ويمكن تفسير هذا الغياب عن تلك القضايا المصيرية للأمة بالحسابات التي تثيرها بعض القضايا المطروحة كما هو الحال بالنسبة لتدريس اللهجات، هذا الموضوع الذي ظلّ غائباً في أجندة البحث اللساني العربي، وهو ما يؤكّد تأثر البحث اللساني العربي بالوعي الشعبي السائد<sup>4</sup>.

### 2.1.2.1- العوائق الإستمولوجية:

يعتبر حافظ إسماعيلي علوي أنّ اللسانيات لم يتوقف عجزها عن القضايا التي ذكرناها، بل إنّها لم تستطع حلّ قضاياها المرتبطة بالمصطلح اللساني، وإشكالية تعريبها.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص81، ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص107-108.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص81، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص108.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص81، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص108.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص108، ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص82.



## أ- إشكالية المصطلح اللساني:

تبقى قضية المصطلح من القضايا التي أولتها اللسانيات أهمية خاصة بالنظر إلى أهميتها في تسيير العلوم وبناء صرحها وخلق نوع من التقارب بين العلماء، وتوفير الجهد على الباحثين، وتقليص مجالات الاختلاف بينهم، وكلّ نجاح للعلم يتوقّف في جانب منه على تحديد وضبط جهازه المصطلحي، لأنّ مفتاح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما تتميز به كل واحد عمّا سواه<sup>1</sup>.

ولقد ربط المسدّي مسألة المصطلح وتطورها بتطور حال الإنسان، وكلّما تطوّر أكثر زادت حاجته إلى علامات جديدة، لتدلّ على مدلولات لم تكن معروفة، أو احتاجت إلى تعديل في العلامة القديمة أو تغيير أو استبدال أو توسّع<sup>2</sup>.

إنّ العرب القدماء كان لهم باع في هذا الموضوع رغم الظروف التي كانوا يعيشونها، وظهر ذلك في مؤلفاتهم التي تعدّدت اختصاصاتها، حيث يذكر الباحث عبد العزيز المطاد أنّ دراسة المصطلح وإن لم يفرد لها العرب علماً خاصاً بها إلا أنّ المنطلقات التأسيسية لعلم المصطلح العربي تظهر بجلاء في العديد من كتب التراث بتوجّعاتها واختصاصاتها المختلفة، فالمصطلحية ليست قضية حديثة الطرح، بل ظهرت في الساحة الفكرية العربية منذ صدر الإسلام، لكنّ مباحثها جاءت متناثرة في أرجاء كتابات متباينة الاختصاص (اللغة، المنطق، الفقه، الأصول، علم الكلام، البلاغة، علم الاستدلال)<sup>3</sup>.

أمّا في اللسانيات العربية الحديثة، فلا يزال الرّصيد الفتيّ في مجال الدّراسة المصطلحية يشكو من عقبات حقيقية، لعدم توحيد المصطلحات بين اللّسانيين، ورصيدنا في مجال المصطلحات -يقول حافظ إسماعيلي علوي- تتحكّم فيه الميول والابتكارات الشّخصية دون منهجية علمية دقيقة، وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لأقرب ما يتعامل معه الدّارس والمعني به بشكل مباشر فهو أمر محبط ومخيّب للآمال<sup>4</sup>، ولنا في مصطلح يوحد الدّارسين العرب حول اللّسانيات نفسها أقرب دليل، فلقد اتفق هؤلاء على ضرورة توحيد التعامل بمصطلح "اللّسانيات" في ندوة لهم بتونس سنة (1978)، لكن ما لبث أن عاد الدّارسون العرب لاختلافهم القديم، لذلك لازال بعضهم يستعمل مصطلح اللّسانيات وبعضهم مصطلح الألسنية أو اللّسنيات أو علوم اللّسان أو علم اللّغة الحديث، وغير ذلك من المصطلحات، وكأننا أمام علوم وفروع مختلفة يستخدمها باحثون كلّ منهم في اختصاص بعيد عن الآخر!؟

<sup>1</sup> - اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص 109، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 82.

<sup>2</sup> - ينظر: المصطلح اللساني العربي وقضية السيرورة، عبد الله محمد العبد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سلسلة دراسات (11)، دط، 2011م، ص 17.

<sup>3</sup> - اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، ص 23.

<sup>4</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 83، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص 109.



## ب- إشكالية التعريب:

إنّ قضية التعريب متجدّدة في الثقافة العربية وليست وليدة اللحظة، حيث ظهرت أولى ملاحظاتها بداية القرن التاسع عشر، ورغم ذلك لا نجد إجماعاً حول دواعي التعريب ودوافعه، وعلى حدّ تعبير رياض قاسم، فهذه القضية مرتبطة بجوهر اللغة وفلسفتها عند فريق، وهي مرتبطة بوفاء مسايرة العصر وتقنيته عند فريق، ثمّ هي دواعٍ وظيفيّة أقلّها طبيعة العمل الخاص عند فريق منهم<sup>1</sup>.

وهذه العوائق المثارة بخصوص التعريب تبقى مرتبطة في جوانب كثيرة منها بالعامل النفسي والبنية الفكرية، وبسبب ذلك ظلّت قضية التعريب بعيدة عن الحلول الممكنة بالرغم من الجهود التي بُذلت في المسألة ومصطلح التعريب يتخذ دلالات متعدّدة في الثقافة العربية<sup>2</sup>:

\*- هو يعني عند العرب اقتراب وعمل على إصهار المقترّب ليصبح عربيّاً.

\*- في معناه الاجتماعي Sociolinguistique قد يعني إحلال اللغة العربيّة محلّ لغة أخرى غير العربيّة، (وهذا يدخل ضمن التخطيط اللغوي وخطط التدخّل).

\*- تهيئة اللغة وتنميتها وتطويرها، لتصير بنظامها قادرة على أن تقوم بالوظائف التعبيريّة التي تقوم بها لغات أخرى.

\*- نقل التصوّر أو المصطلحات من لغة غير عربيّة إلى اللغة العربيّة، وهذا ضرب من الترجمة، ويدخل في هذا الباب أيضاً تعريف الأدوات التكنولوجيّة كالبرامج الحاسوبية مثلاً، لتصير قابلة لاستقبال اللغة العربيّة أو تحليلها.

\*- إدخال اللغة العربيّة في قطاع تهيمن فيه اللغة الأجنبية، دون أن يكون للعربيّة حظ في هذا المحيط، فيجعل العربيّة حاضرة إلى جانب لغات أخرى، لاشكّ في أنّه يدخل ضمن تحسين مكانتها وتطوير نشرها.

وهذه التحدّيات كما يرى حافظ إسماعيلي علوي تعطينا فكرة واضحة عن المقصود بالتعريب من الوجهة اللسانيّة كما تحدّدها الأهداف المتوخاة منه، وهو ما يمكن تلخيصه بمفهوم الفاسي الفهري "تطويع وضع اللغة الداخلي وإعادة النظر في وضع اللغة المحيطي أو الخارجي، لكن الذي أوقع نوعاً من الخلط والاضطراب، أنّ تحديد تلك الأهداف وتوجيهها، لم يواز في الثقافة العربيّة باتّفاق بين اللسانيين العرب، نظرًا لتباين الاقتراحات والآراء التي تحقّق تلك الأهداف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص83، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص109-110.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص84، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص110، وينظر: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص158.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص84، وينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص111.

## 2.2.1- اللسانيات والتلقي:

بالإضافة إلى العوائق السالفة الذكر الموضوعية التي تكلمنا عنها أو الذاتية المتعلقة باللسانيات، والتي أنحننا فيها الكلام قبل هذا العنوان، فإن الكثير من اللسانيين العرب أسهموا ولازالوا يسهمون في تكريس تأخر ركب البحث اللساني العربي وتعميق إشكالاته، ويتمثل ذلك في:

## أ- الموقف السلبي من واقع اللسانيات:

لا يأبه كثير من الدارسين العرب للوضع المتردي المتعلق بميدان بحثهم، وكأنّ الأمر لا يعينهم لا من قريب ولا من بعيد، ما أساء إلى اللسانيات وإيهم كذلك، ما فسح المجال لتداول كثير من المغالطات في الساحة اللسانية العربية والأكد أن اللسانيين العرب لو امتثلوا لوصايا العلم الكلي، لبان لهم أنّ من أشدّ ما يقترن بوظائفهم، تعقّب الطرق التي تتقدّم بها معارفهم إلى من يعرفها من الناس ومن لا يعرفها، بحسب ما يذهب المسدّي، وهذا ما لا نجد وعياً به يقول حافظ إسماعيلي علوي<sup>1</sup>، ذلك أنّ ما يكتب غالباً لا يلبي الحاجة، بل إنّه يأخذ طبيعة تجارية بحتة تعتمد على التيسير، ينشد صاحبه رفع الأمية عن أهل العربية<sup>2</sup>، وهذا إساءة لللسانيات ولهم بدرجة خاصة.

ولقد كرّس اللسانيون العرب بهذه التصرفات وضعاً مزريراً كرّس النظرة المبدئية لللسانيات كعلم غربي خطير يحقد بالثقافة العربية، ولعلّ سوء تصرف الدارسين العرب في هذا الموضوع، هو ما نعانیه نحن اليوم من شعور سلبي غالب تجاه اللسانيات اختلط بالمواقف المبدئية، بالإضافة إلى صعوبات في تلقي هذه المادة، ولعلّ الأمر لا يرجع إلى صعوبتها بل للحكم المبدئي الذي ذكرناه، فيأتي الطالب محبباً تجاهها ولا يخصّها بالبحث والاجتهاد، ونحن نتصوّر النتيجة بعد ذلك، وبالتالي يمكن القول بأن اللسانيين العرب أنفسهم الذين سعوا إلى نشر اللسانيات وتعريف القارئ بها، هم من كرّسوا مفهوم تعريب اللسانيات وإثارة الشكوك حولها.

## ب- التراث والحداثة اللسانية:

لم يتخلّص اللسانيون العرب من هذا الوهم المتمثل في الصراع بين القدامة (الأصالة والتراث وكل ما يمتد إلى الماضي) والحداثة (اللسانيات الحديثة وكل ما يمتد إلى تطور العصر الحديث)<sup>3</sup>، وهو صراع كما يرى الوعر ليس علمياً خالصاً، بل في جوهره نفسي، فهناك من شدّهم التاريخ القديم إلى أقصى مسافات اليمين، وهناك من يستهويهم التاريخ الحديث أو الحضارة الغربية إلى أقصى اليسار<sup>4</sup>، فأنج هذا الوضع طرفين لا يلتقيان بل يتصارعان، واحد متعصب للتراث ويؤمن

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 85، وينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 18-19.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 19.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 85.

<sup>4</sup> - ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 354-355، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 85.

بقداسته ولا يؤمن ولا يرضى بغيره بديلاً، وفريق لبس ثوب الجديد متناسياً إرثه الحضاري المشرق بل وأصبح خصماً لدوداً له.

لقد زكى المجتمع العربي والإسلامي بكتابه وأدبائه وفقهائه هذا الصّراع، فهم يرون القداسة للسان العربي ولا يرضون عنه بديلاً أو خصيماً، إنما همهم أن يبقى اللسان العربي على حالته المقدّسة كما ورثوها دون مراجعة له ولا جدال<sup>1</sup>، وبإليت هذا الموقف ينطبق على سلوكنا الفعلي تجاهها تعلماً ونطقاً وبحثاً واهتماماً.

ولئن قلل المسدّي من وطأة هذا الصّراع معتبراً إياه مصدر ثراء في بعض الأحيان، وقد حدث دون قطع الصّلة بالماضي، مؤكداً بقاء رواسته في الفكر العربي، قائلاً: «وإذا كان التفكير العربي قد شقّ طريقه من المعاصرة إلى الحداثة دون قفز مولد للقطيعة، وقد تسنى له ذلك بفضل أنصار المادّة والموضوع في تفكير رواده العلمانيين فكان الصّراع المنهجي خصيباً إلى حدّ الطّفرة أحياناً، ولكن المنظور العربي مازال يتصارع والحداثة من حيث هي موقف مبدئي»<sup>2</sup>، يغدو الصّراع بين القديم والحديث من الإشكالات التي تؤزّق البحث اللساني العربي، شأنه في ذلك شأن الثقافة العربيّة برمّتها، وعلى هذا الأساس فإنّ أحد أشكال المشكلة العلميّة للسانيات في العالم العربي هو التّجزئة على محور القديم التّراثي والحديث<sup>3</sup>.

والمشكلة لا تتعلّق بالتّجزئة في حدّ ذاتها - يقول حافظ إسماعيلي علوي - ولكن فيما يصاحبها ونواتجها المؤسّساتية من صراع بين اللسانيين، وإهدار للوقت فيما لا يتعلّق بأمر علميّة، وكما للقديم موضوعاته البحثيّة المنفصلة ونظريّاته ومناهجه فللحديث كذلك، ولقد ظهرت عديد المحاولات للتّوليف والدمج، ولكنها محاولات قليلة واجهتها صعوبات ومعوّقات تتصل بالتّثبيت المؤسّسي للسانيين<sup>4</sup>.

إنّ هذا الصّراع المحموم بين التّراث والحداثة يلقي بظلاله وثقله على توحيد اللسانيين وتقليص المسافات بينهم، ولقد شرح حسام الخطيب هذا الصّراع في كلمة ألقاها في المؤتمر الثالث عشر للاتّحاد العام للأدباء والكتّاب العرب في عدن وصنعاء باليمن الشّقيق، بالقول: «لو أخذنا بأقوال كلّ طرف لوجدنا أنّ أنصار الأصالة يتهمون كلّ جديد بأنّه دسيّسة أجنبيّة وأفكار مستوردة... يستهدف شيئاً واحداً هو القضاء على ثقافتنا وأصالتنا، وبالمقابل لا يكفي أنصار المعاصرة بدمغ التّقليديين بالتّحجّر الفكري والانقطاع عن روح العصر وعبادة الماضي وغير ذلك من الأوصاف...»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: النحو العربي بين الأصالة والتّجديد، ص 119-120.

<sup>2</sup> - التفكير اللساني في الحضارة العربيّة، ص 11.

<sup>3</sup> - اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 85-86.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 86.

<sup>5</sup> - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 353-354.

واستناداً على ما سبق ذكره، فلا بد أن يكون المرء منصفاً القول بأنّ الصّراع بين التراث والحداثة ما كان ليكون لولا ممارسات مريبة من الطّرف الآخر، ذلك الذي لازال ينظر إلينا نظرة احتقار وحقد دفين في آن، لكن يمكن للأكاديميين والباحثين المنصفين من الطّرفين (أنصار التراث وأنصار الحداثة) البحث عن نقاط الالتقاء وعن السّبل الممكنة لتهدئة هذا الصّراع وتوجيهه وجهة علميّة، خاصّة وأنّه صراع خارج إطار العلم وعلى هامش اللسانيات وعلى هامش التراث وهما منه براء، ولكن غدّته رواسب وحقائق علقّت بذاكرة العرب والمسلمين تجاه الغرب، ولكننا اليوم في عالم جديد ينبغي القفز عن هذا الصّراع والتّطلّع لمستقبل أفضل للبحث اللساني العربي يجمع بين التّطور وسد النّقص وحل المشكلات المتعلّقة باللّغة والمحافظة على الهوية العربية والإسلامية من جهة ثانية، ولا يعني بأيّ حال الانسلاخ من الجلود.

### ج- غياب ثقافة المجموعة العلميّة:

مهما يحاول اللساني سير أغوار الظّاهرة اللغويّة، فإنّه لن يتوصّل إلّا إلى حقيقة ما هو جزئي، نظراً للتّشعب الكبير للقضايا اللغويّة، وهذا يقتضي توخّد الجهود وتقسيم الاختصاصات بين الباحثين للتّغلب على العقبات المثارة، ولنا في عمل اللسانيين الغربيين إسوة حسنة، ذلك أنّ تشومسكي طوّر أبحاثه ونماذجه التوليدية بمساعدة مساعديه، كما أنّه استند في ذلك إلى علماء من تخصصات أخرى تبدو بعيدة عن مجاله، ما أكسبه قدرة كبيرة على تطوير نماذجه واستمرار تجديدها<sup>1</sup>. معتمداً مبدأ "البردايم" الذي هو عبارة عن مجموعة من الفرضيات التّظريّة العامّة، والقوانين والتّقنيات الضّرويّة لتطبيقه يتبنّاها مجموعة علميّة معيّنة، ويفترض في البردايم العلمي الكشف عن سلوك بعض عناصر العلم المناسبة التي يتمّ الكشف عنها عبر نتائج التّجربة<sup>2</sup>، وهذا البردايم يؤطّر البحوث العلميّة اللاحقة ويوحدها، وهو لا يقدّم للعلماء الإطار العلمي الذي يحتضن الفرضيات والقوانين والمناهج التي تشكّل عمل المجموعة العلميّة فحسب، بل يشكّل أرضية خصبة لخلق "مشاكل العلم المشروعة"، لذا استطاعت اللسانيات التوليدية أن تخلق إطاراً نظرياً متماسكاً جمع حوله مجموعة من العلماء سعوا منذ الستينيات حتّى وقتنا الزّاهن إلى تحقيق وتشذيب الإطار المفهومي، وإلى توسيع مجالات الاستكشاف وحقل المعطيات التّجريبية، وتخصيب النّواة الافتراضية الصلبة، وتطوير الوسائل التّمدجية لصورنة خصائص اللّغات الطّبيعية<sup>3</sup>.

وعلى طرف نقيض نجد الصّراع على أشدّه بين اللسانيين العرب، وهو صراع أبعد ما يكون عن اللياقة، والذي يصل أحياناً إلى التّلاس، وكان نتيجة هذا الإحجام بعضهم على بعض وعزوفهم عن كتابات بعضهم بعض، وإذا حدث

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص86

<sup>2</sup> - ينظر: قضايا إستيمولوجية في اللسانيات، ص78.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص118.

الإقبال فإنّ التّية مبيّنة للتّيل من الكاتب ومن نتاجه العلمي، وهذا الأمر لا يتعلّق بالعلماء والباحثين في الاتجاهات المختلفة، بل إنّ يتعلّق كذلك بالباحثين في الاتجاه الواحد<sup>1</sup>.

ولقد صدق المثل الذي نقوله اتّفق العرب على أن لا يتفقوا وهو الواقع للأسف الشديد، حيث يتحكّم في (التّخبة!) غالباً حب الشّهرة والظّهور وحبّ الأنا والتقليل من شأن الآخر والنظرة الضيّقة للأمور، هذا حال مثقفي الأمة وكفاءاتها إلاّ ما ندر، إن هذا الصّراع يجب أن يقف عند حدّه ولا يجب تغذيته وتأجيجه، ذلك أنّ أثره لن يطال فقط العلوم اللّغويّة الحديثة(اللّسانيات) والتراث اللّغوي العربي فقط، بل إنّ قد يغدّي صراعات ويشير نعرات وأحقاد نحن في غنى عنها.

#### د- الكسل المعرفي:

يرى حافظ إسماعيلي علوي بأنّ هذا أحد الإشكالات العويصة والمؤسفة التي تواجه اللّسانيات في الثقافة العربيّة ذلك أنّ الكثير من اللّسانيين لا يواكبون آخر التطوّرات بهذا الحقل المعرفي<sup>2</sup>، ولقد عبّر مصطفى غلفان عن هذا الوضع المتردّي، والذي بدا جليّاً في الندوة التي عقدتها اليونيسكو بالرباط سنة 1987م حول تطوّر اللّسانيات في الوطن العربيّ ظهر فيها أنّ الكثير من الباحثين في هذا الحقل المعرفي لم يتمكّنوا من متابعة وفهم بعض البحوث اللّسانية خاصّة المغربيّة منها، رغم أنّ الحاضرين لتلك الندوة كانوا من أكثرهم تأليفاً وشهرة في ذلك الوقت، كان الواحد منهم يسأل مثلاً عن معنى ترميز س خط، وكان الآخر يسأل عن معنى التداوليات أو البؤرة أو الدّيل، وثالث يسأل عن معنى شجرة تشومسكي ومبدأ التّحكّم والمقولات الفارغة وما شابه<sup>3</sup>.

هذا وتعبّر كثير من الكتابات اللّسانية العربيّة عن هذا العجز الواضح عن مسايرة مستجدّات البحث اللّساني كما هو الحال في بعض الكتابات اللّسانية التّمهيدية، فعدد كبير من هؤلاء لا يستهان به يردّدون ما تمّ تجاوزه منذ زمن بعيد<sup>4</sup>

وهذه الكتابات بالدّات شابتها بعض العيوب منها عدم الفهم الدّقيق لمعطيات اللّسانيات، وكذلك جنوحها إلى إرضاء القارئ بأدوات جماليّة أدبيّة إرضاءً للدّوق لا الفكر، وتبسيطها للأمور تبسيطاً مخالاً، وهو ما يعبّر عن عدم المواكبة والفهم، فهؤلاء ساهموا في تكريس تغريب اللّسانيات وإثارة الشّكوك نحوها، وسيأتي التّفصيل في عيوب هذا النوع من الكتابات اللّسانية في الجزء الثّاني من هذا المبحث.

<sup>1</sup> - ينظر: اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، 86-87.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 87.

<sup>3</sup> - اللّسانيات العربية الحديثة، ص 40، وينظر: اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 87.

<sup>4</sup> - ينظر: اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 87.

## 3.2.1- تلقي اللسانيات في الثقافة العربية محاولة تقييم:

إنّ الخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها من كلّ ما قلناه في هذا المحور هي أنّ إشكالات التلقّي قائمة على سوء الفهم والمغالطة في كثير من الأحيان:  
أ- نحن والآخر:

يذهب حافظ إسماعيلي علوي إلى أنّ تحديث الثقافة العربيّة لا يمكن أن يكون إلّا في ظل حوار بناء بعيد عن أشكال الصّراع مع التّفنّس الذي يأخذ صورة الصّراع مع الآخر، إننا نتساءل يقول علوي هنا، هل تعارض اللسانيات مع التّراث اللّغوي العربي؟ وهل الغرب واحد متوحّد، وهل اللسانيات تستمدّ أهدافها وتوجّهاها من مخطّطاته، وهل كانت المعركة اللّسانية في مراحل تشكّلها الأولى قائمة على خدمة المصالح الغربيّة كما نعتقد؟<sup>1</sup>

يذكر حافظ إسماعيلي علوي قولاً لعلّي أو مليل يفنّد فيه الافتراض الأوّل قائلاً: «كثيراً ما تطرح مسألة التّراث طرحاً يقوم على العاطفة أو المغالطة، وكأنّ المسألة تؤوّل إلى هذا السؤال، هل تريدون أيّها التّاس أن تكونوا بغير جذور لا هويّة لكم، ضائعين في الغرب الذي لن يتوانى بعد أن نهب خيراتكم واستتبعكم اقتصادياً وسياسياً، على أن يمحو كلّ شخصيّة لكم ثقافيّة وتاريخيّة؟ طبعاً إنّ طرح سؤال هكذا-يقول أو مليل- فلن يكون الجواب سوى كلاً، وحتىّ الذين ليسوا تراثيين على نحو مطلق سيّجيبون نفس الجواب، إذ من هو الذي يرغب في أن يفقد هويّته على سبق إصرار»<sup>2</sup>.

إنّ ربط اللسانيات بالغرب موقف خاطئ لأنّ اللسانيات شأنها شأن كل العلوم علم إنساني، ومن الصّعب أن نقول أنّ الغرب هو من أوجد هذا العلم بشكل مطلق، لأنّ ترسيخ العلم مبني على تراكمات، وبناءً عليه فإنّ البحث اللّساني على غرار ما هو متحصّل عليه اليوم لا يمكن أن يكون دون تلك التّراكمات<sup>3</sup>، ولقد عبّر عن هذا الموقف مازن الوعر بالقول إنّ اللسانيات ورغم كونها علمًا غريباً لاشك، لكنّ منطلقها الفلسفي وهدفها التّفنّي البرغماتي ملك للحضارة الإنسانيّة جمعاء، وهو بعيد كلّ البعد عن نطاق الجنس والعرق والهويّة، فاستخدام الوسائل والأساليب العلميّة والتّوصّل إلى الأهداف والغايات العلميّة فإنّها عامل مشترك بين جميع الحضارات والأمم الحديثة<sup>4</sup>، وهو الاعتبار الذي يجب مراعاته في جميع عمليّات المثاقفة<sup>5</sup>.

لذا علينا أن نلج هذا الميدان ونركب أمواجه دون خوف أو تردّد متسلّحين بسلاح العلم والافتخار بما نملكه من بعد حضاري وثقافي عظيم وزاخر، وأن نتعامل بكلّ موضوعيّة مع هذا المعطى العلمي اللّغوي بغية الإفادة منه

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 88.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 88.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 89.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 89.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 89.

بما ينفعنا، بل إن الأمر أبعد من ذلك حيث يمكن أن نعرّف بترائنا اللغوي، بإظهار حقيقته للآخر ليستثمر ما في ترائنا، وحينها سيكون التأثير عكسيًا، خدمة للعلم الذي لا حدود له، فهو ملك الإنسانية جمعاء لا تحصره حدود ولا تقيده قيود.

### ب- نظرة غير موضوعية للعربية:

إنّ عوائق التلقّي السابقة يحركها هاجس الخوف على اللغة وعلى النحو من اللسانيات، ومن التّعيرات التي قد تطرأ عليهما، وما قد ينجم عن ذلك من فساد اللسان العربي، فلأيّ شيء نأخذ باللّسانيات في ترائنا الزّاحر، ونستبدله بهذه الدّراسات الحديثة العهد؟<sup>1</sup>

وتتخذ المسألة بعدًا أخطر، عندما يتمّ الجمع بين تطبيق اللّسانيات على اللغة العربية، وبين مخالفة سنن الله على الكون، لأنّ اللسانيات من مخططات الصهيوتية<sup>2</sup>، وإنّ أعزّ ما يطلب هو البحث عن وجوه للتشابه والتّوافق بين العربيّة ومبادئ اللّسانيات، وكلّ محاولة من هذا القبيل محكوم عليها بالفشل من البداية، لأنّها لا تقود إلّا إلى لغة غريبة<sup>3</sup>، وكلّما رجع الدّارس المهتم بالبحث اللّغوي من أحد النّحويين العربي والغربي إلى الآخر-يقول الأوراغي- تقوى إحساسه الأوّلي بكون لغة الوصف المستعملة في كلا النّحويين غير متطابقة، فما يجوّزه نحو سيبويه قد يمنعه نحو تشومسكي مثلاً وبالعكس وأغلب ما يقدّمه تشومسكي من القواعد والمبادئ التي يصنّفها نحوه بالكلّية، ليس له من العربيّة مثال إلّا بإدخال ذلك التّركيب، ولأجل القول في الموضوع فإنّ توظيف نحو تشومسكي من أجل إنتاج عبارات من العربيّة أو وصفها سيخلق لغة غريبة عن عربيّة سيبويه وما وصف<sup>4</sup>.

إنّ العربيّة-يقول حافظ إسماعيلي علوي- تحضى بمكانة عظيمة في ثقافتنا تستمدّها من اعتبارات دينيّة وحضاريّة ونفسيّة، ومن هذا المنطلق كان التّحفظ على اللّسانيات شأنها شأن كلّ وافد جديد، خوفًا من تغريب اللغة في حال إخضاع دراستها لأساليب لم يكن القدماء منّا أصحابها<sup>5</sup>.

وهذا التّقدّيس للعربية كما يرى حافظ إسماعيلي علوي ينمّ عن فهم مغلوط للكثير من أقوال علماء العربية، وتجاهل بعضها أحيانًا، ذلك أنّ الكثير من نصوص التّراث تشير إلى عدم أفضلية لغة على أخرى، وقد أشار ابن حزم لهذا بالقول: «وقد توهم قوم في لغتهم أنّها أفضل اللّغات، وهذا لا معنى له، لأنّ وجوه الفضل معروفة، وإنّما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة ولا جاء نصّ في تفضيل لغة»<sup>6</sup>. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 89.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 90.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 90.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 90-91، وينظر: الوسائط اللغوية، أفول اللسانيات الكلية، ص 9.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 91.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 91-92.



قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴿٥﴾ إبراهيم(5)، وأنّ الله نزل القرآن بلغة العرب إلاّ يُفهم ذلك قومه صلى الله عليه وسلم، لا غير ذلك وقد غلط في ذلك جالينوس، فقال عن لغة اليونانيين بأنّها أفضل اللغات، لأنّ باقي اللغات هي أشبه بنباح الكلاب وهذا جهل شديد، لأنّ كلّ سامع لغة ليست لغته لن ولا يفهمها، فهي عنده في النَّصاب الذي ذكره جالينوس، ولا فرق... وقال قوم العربيّة أفضل اللغات لأنّ الله تعالى، وهذا لا معنى له لأنّ الله تعالى قد أخبرنا أنّه لم يرسل رسولاً إلاّ بلسان قومه<sup>1</sup>.

كما أنّ التعامل مع التّصوُّص التي تتحدّث عن تمييز اللّغة العربيّة وأفضليّتها لم تفهم حقّ فهمها، فالكثير من التّصوُّص التي تتحدّث عن هذا النوع من التّمييز، إنّما تثبت تفوّق اللّغة العربيّة على بعض اللّهجات، وهذا التّمييز ظلّ غائباً على أذهان البعض، فما يجب التأكيد عليه أنّ العرب القدماء لم يميّزوا تمييزاً واضحاً بين اللّغة واللهجة، وكثيراً ما عبّروا باللهجة عن اللّغة واللسان<sup>2</sup>.

ولقد ذكرنا قولاً للفهري في هذا الاتجاه يتحدّث عن موقفه من اللّغة العربيّة ويعتبر أنّها ليست أفضل اللّغات كما يعتقد كثير من الباحثين، لقد عبّر حلمي خليل عن هذا الأمر بالقول: «العربيّة لغة القرآن والإسلام، فهذا حقّ لا مرأى فيه، غير أنّ علاقة العربيّة بالقرآن والإسلام لا ينفي عنها أنّها لغة مثل سائر اللّغات، إذا ما احتكنا إلى المعايير اللّغويّة الخالصة لا إلى المعايير الدّينيّة أو الحضاريّة، لأنّ اللّغات الإنسانيّة طبّقاً للمعايير اللّغويّة لا تتفاضل»<sup>3</sup>.

ويختم حافظ إسماعيلي علوي كلامه بقوله لا نريد أن ننكر هذا التّشريف الذي حظيت به اللّغة العربيّة، بيد أنّ التّمييز واجب بين دراسة اللّغة بوصفها نموذجاً معيّناً، ودراسة اللّغة من حيث هي معطى بشري وظاهرة كونيّة، وهو منطلق البحث الأساسي فيما يسمّى اللسانيات النظرية والعامة، فمثل هذه التّمييزات نعتبرها ضروريّة لتفادي كلّ ما يؤدّي إلى فهم خاطئ<sup>4</sup>.

وفي نهاية هذا العنصر ربّما أدلي برأي خاص في مسألة أفضليّة اللّغة العربيّة قياساً بغيرها من اللّغات، فلا يمكن إنكار الخصائص الفريدة التي تميّز بها اللّغة العربيّة عن سائر اللّغات، فهذا الاعتقاد لا شكّ فيه، من حيث اتّساع المعجم والأساليب البلاغية (تعدّد العبارة للمعنى الواحد)، وتعدّد اللفظ للمعنى الواحد، ودرجات المعنى الواحد وبألفاظ متعدّدة ومتقاربة...، و(ثباتها) على حالتها تقريباً رغم مرور الزمن وتغيّراته، وهي غنيّة وثريّة مقارنة بغيرها، وهي عوامل قوّة فلا يندثر إلاّ ضعيف، أوّلاً تذكر التقارير أنّ الغرب في أمريكا وبريطانيا يكتب أرشيفه بلغة الضّاد، ثمّ زادها شرفاً ورفعة أن خصّها الله وشرفها وأعلى من قدرها بالقرآن الكريم، الذي لم يرسل للعرب وحدهم بل للناس كافّة، ولعلّ طرح قضية عدم أفضليّة اللّغة العربيّة غالباً ما يُربط بحال العرب المتردّي

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص92.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص91-92.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص93.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص93.

بإسقاط آلي غير منصف وغير موضوعي، والحقيقة إن العرب في واد ولغتهم في واد، وهنا تقلب المعادلة فغير العرب أفضل بكثير من العرب والله أعلم.

ثانياً- قراءة نقدية للكتابة اللسانية التمهيدية:

إن الكتابة التمهيدية أو التيسيرية طريقة في التأليف لا يمكن لأي عمل أن يشيع بدونها، لذلك من الطبيعي أن يشكل هذا النوع من التأليف أحد الاهتمامات الأساسية لنشر العلوم وتقريبها إلى القراء<sup>1</sup>، وهي تنطلق بحسب مصطفى غلفان من نقطة أو من متصور قبلي لمستوى المتلقي، الذي سيطّلع على هذا العلم لأول مرة، فهو جاهل بأصول هذا العلم في اعتقاد كثير من اللسانيين العرب الذي فتحوا مجال الكتابة في اللسانيات للقارئ العربي وفعّلوا الأفاعيل، حيث يذكر ميشال زكرياء بأنه يهدف في كتابه "الألسنية مبادئها وأعلامها" إعطاء نقط الارتكاز للقارئ الذي يجهل هذا العلم من أجل إدخاله في صميم المنهجية اللسانية محاولين تسهيل التعامل مع الأفكار والمفاهيم اللسانية<sup>2</sup>، هنا يصبح الكاتب إذا سلّمنا بفهمه أصلاً لما يكتب يستهدف إرضاء القارئ وليس ذلك جرمًا، ولكنه ينبغي أن لا يكون على حساب العلم وحقيقته، وعى العلوم سنقدم قراءة للسانيات التمهيدية، كما عاجلها الاتجاه اللساني التقويمي المغربي من وجهة نظر حافظ إسماعيلي علوي، منطلقين من تساؤل: هل نجحت الكتابة اللسانية التمهيدية في تقريب اللسانيات من القارئ العربي؟

## 1.2- قراءة في العناوين:

يعتبر العنوان مكونًا نصيًا لا يقل أهمية عن المكونات النصية الأخرى، فهو سلطة النص وواجهته الإعلامية، وهذه السلطة تمارس على المتلقي إكراهًا أدبيًا، كما أنه الجزء الدال من النص، وهذا ما يؤهله للكشف عن طبيعة النص والإسهام في فكّ غموضه بل يعين مجموع النص ويظهر معناه، لذا فهو مرآة التسيج النصي، وهو الدافع للقراءة، وهو الشرك لاقتناص المتلقي<sup>3</sup>، وبالتالي فالعنوان له أهمية قصوى لأنه مفتاح التعامل مع النص دلاليًا ورمزيًا، والقارئ لا يستطيع أن يفكّ عوالم النص أو الكتاب ودلالاتهما ومقاصدهما دون امتلاك العنوان، وقد عرض حافظ إسماعيلي علوي مجموعة من عناوين كتب اللسانيات التمهيدية، وهي تمثيل لا حصر<sup>4</sup>، سنقدمها على شكل جدول:

الرقم	العنوان	المؤلف	الرقم	العنوان	المؤلف
01	علم اللغة	علي عبد الواحدوفي	13	دروس في السيميائيات	مبارك حنون
02	علم اللغة مقدمة للقارئ العربي	محمود السعران	14	مقدمة في علوم اللغة	البدراوي زهران
03	علم اللغة العام	توفيق محمد شاهين	15	مقدمة في اللسانيات	عاطف فضل
04	في علم اللغة العام	عبد الصّاور شاهين	16	مقدمة في اللسانيات	عيسى برهومة
05	اللسانيات التوليدية التحويلية	عادل فاخوري	17	توطئة لدراسة علم اللغة	التهامي الراجحي

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص100.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص99.

<sup>3</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص100.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص100-103.

06	الألسنية(علم اللغة الحديث)المبادئ والإعلام	ميشال زكرياء	18	مبادئ اللسانيات	أحمد محمد قَدُور
07	المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه	رمضان عبد التّواب	19	مبادئ في اللسانيات	خولة طالب الإبراهيمي
08	مدخل إلى اللسانيات	صالح الكشو	20	مبادئ اللسانيات البيوية	الطيب دبة
09	مدخل إلى علم اللغة	محمود فهمي حجازي	21	مدارس علم اللغات	المعتمد بن رشيد ومحمد خريص
10	مدخل إلى علم اللغة	محمد علي الخولي	22	اللسانيات العامة واللسانيات العربية	عبد العزيز حليبي
11	مدخل لللسانيات دي سوسير	مبارك حنون	23	اللسانيات الوظيفية مدخل نظري	أحمد المتوكل
12	مدخل للصوتة التوليدية	إدريس السغروشي			

**1.1.2-وظيفة العنوان:** يذكر حافظ إسماعيلي علوي بأنّ العنوان عند جيران جنيت يؤدي أربع وظائف هي : ( الإغراء، الإيجاء، الوصف، التّعيين)، وهناك من يربطها بوظائف جاكسون الست المعروفة، وهناك من يتوسّع فيها أكثر حيث قدّم هينري ميتران وظائف أخرى، كالوظيفة التّعيينية والوظيفة التّحريضية والوظيفة الإيديولوجية، وكلها وظائف هدفها إخضاع القارئ، وسنقدّم قراءة تحليلية لوظائف العنوان حسب تقسيم جاكسون بناءً على نظرة حافظ علوي:

#### أ- الوظيفة التواصليّة:

وهذه الوظيفة تهدف إلى تبئير المتلقي وربط نوع من التّواصل بينه وبين المقروء لخلق نوع من التّقارب بينهما، لتحرير المتلقي على القراءة والتّلقّي، وتقليص المسافة بينه وبين الكتاب، وهي وظيفة عملت عليها كل الكتب التّمهيدية دون استثناء<sup>1</sup>، وكأنّ العنوان يطرق باب القارئ يود ربط الوصال معه وطرق بابه.

**ب- الوظيفة الانفعاليّة التّأثيرية الإغرائية:** تنطلق الكتابة التّمهيدية من مسلّمة أنّ القارئ قارئ مبتدئ يريد التّعرّف على اللّسانيات باعتبارها علمًا جديدًا، والمؤلّف في هذه الحالة يختار ما يراه مناسبًا هو لجلب القارئ العربي وإثارة انتباهه وإغرائه بعبارات محبوكة توحى بالتّيسيط والتّسهيل، وتروم الانتفاع لخلق تفاعل بين النّص والقارئ، وهذه وظيفة تؤدّيها العناوين بدرجات متفاوتة، ويمكن التّمثيل لذلك بالعناوين الآتية:<sup>2</sup>

الرقم	عنوان الكتاب	بؤرة العنوان	الرقم	عنوان الكتاب	بؤرة العنوان
01	مدخل إلى علم اللغة	مدخل	07	المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه	المدخل
02	مدخل لللسانيات دي سوسير		08	مبادئ اللسانيات	مبادئ
03	مدخل في اللسانيات		09	علم اللغة مقدمة للقارئ العربي	مقدمة
04	مدخل إلى الألسنية		10	توطئة لدراسة علم اللغة	توطئة
05	مدخل إلى السيمياء السردية		11	دروس في علم اللغة العام	دروس
06	مدخل للصوتة التوليدية				

نلاحظ من خلال هذه العناوين أنّ الكلمات المباشرة للعنوان تُظهر بوضوح تام الرّغبة في التّأثير والتّسهيل، وخلق نوع من التّجاوب بين القارئ والنّص<sup>3</sup>، بمعنى أنّ الكاتب يختار العنوان الذي يوحى للقارئ بأنّه وجد الصّيد الثّمين أو الأمانة

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 103-104.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 104.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 104.

التي كان يتمناها، وهذه في حقيقة الأمر وظيفة الأدب الذي يهدف أساسًا إلى التأثير في عواطف القارئ بالدرجة الأولى، وهذا يعني بأن أصحاب مثل هذه العناوين، كأهم يخاطبون العواطف لا العقول.

ج- الوظيفة المرجعية الإحالية: تهدف هذه الوظيفة إلى تعيين موضوع الكتاب وتحديد غاياته، فتشكّل هذه الوظيفة بذلك نوعًا من التعاقد بين المؤلف والقارئ، وتؤدي عناوين الكتب التمهيدية هذه الوظيفة بطرق عديدة يمكن أن نوضحها في هذا الجدول<sup>1</sup>:

الرقم	عنوان الكتاب	الإحالة إلى:	الرقم	عنوان الكتاب	الإحالة إلى:
01	مدخل إلى علم اللغة	اللسانيات بطريقة عامة	09	علم الأصوات	قطاع خاص من اللسانيات
02	مدخل إلى الألسنية	//	10	علم الدلالة	//
03	توطئة في علم اللغة	//	11	السيمانيات	//
04	مبادئ في اللسانيات	//	12	مدخل للصوتة التوليدية	فرع قطاع معين
05	مبادئ في علم اللسانيات الحديث	//	13	مدخل إلى السيميانيات السردية	//
06	اللسانيات البنيوية	مدرسة لسانية محددة	14	مدخل إلى لسانيات دي سوسير	إسهامات علم من أعلام اللسانيات
07	اللسانيات الوظيفية	//	15	النظرية الأمريكية في اللغة تشومسكي	//
08	اللسانيات التوليدية التحولية	//			

وهذه الوظيفة كأهم تظهر صدقًا (فهي تعتمد التصريح المباشر) مع القارئ وتقول له إنك ستجد مبتغاك، دون تعب كبير فعند أخذ عنوان البنيوية مثلاً، كأنّ هذا العنوان يقول للقارئ هذه المسألة قد حلت، وستتعرف على البنيوية كما تريد وتشتهي.

د- الوظيفة الإيديولوجية: هي وظيفة دومًا حاضرة في كل الكتابات التمهيدية التي تضع نصب العين هدفًا محددًا، سواء عبّر عن ذلك المؤلف صراحة أم تلميحًا، وهذا ما تومئ به عناوين هذه الكتابة، ويأتي في مقدمة ذلك التعريف باللسانيات باعتبارها علمًا قائمًا بذاته، ويتخذ التعريف شكل تحديد شامل لأهداف ومقاصد اللسانيات أو لأحد قطاعاتها بهدف جعل القارئ ينخرط في اللسانيات<sup>2</sup>. ولا يمكن إخفاء هذه الوظيفة في مثل "علم اللغة الحديث" "مدخل في اللسانيات"، "علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي"، كأنها توحى بدعوة القارئ للانخراط في سياق الحداثة، لأن الزمن يتغيّر والعلوم اللغوية تتغيّر أيضًا، يجب الانخراط في الحداثة اللغوية المتمثلة في اللسانيات.

## 2.2- قراءة في المقدمات:

المقدمة قديمة في الثقافة العربية ولم تكن غائبة عن اللغويين العرب، وكانت الشغل الشاغل للباحثين اللسانيين المحدثين وعليها يترتب نجاح التلقي أو فشله، لأنها تقوم بتوجيه القراءة وتنظيمها، وتهيئ القارئ لاستقبال مشروع قيد الإنجاز وهي بالتالي نوع من التعاقد المسبق بين المؤلف والقارئ<sup>3</sup>، فللمقدمة إذن وظيفة اتصال (phatique) التي قال بها

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص105.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص106.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص101.

مالينوفسكي (1884-1942م)، وتبناها رومان جاكسون (R. Jakobson. 1896-1982م)، حيث اعتبرها من الرسائل التي تؤدي إلى ربط التواصل أو إطلته أو قطعه<sup>1</sup>.

## 1.2.2- وظيفة المقدمة:

إذا كان العنوان يؤدي وظائف مختلفة انفعالية وتأثيرية وإغرائية ومرجعية وإحالية وشعرية جمالية إيحائية وأيدولوجية وتاريخية إخبارية، فإن هذه الوظائف تحضر أيضاً في مقدمات الكتابة اللسانية التمهيدية<sup>2</sup>.

أ- الوظيفة الانفعالية التأثيرية الإغرائية: هي ذات حضور لافت حسب قول حافظ إسماعيلي علوي في مقدمات الكتابة اللسانية العربية التمهيدية، بالتركيز على الغاية التعليمية التبسيطية، مع الإشارة إلى أهمية الدرس اللساني ومكانته.

\*- الغاية التعليمية التبسيطية: الغاية التعليمية هي مربط الفرس في كل مؤلف تمهيدي، ومن هذا المنطلق فالمقدمات في هذا النوع من الكتب تركز على هذا الجانب وتوليه عناية فائقة، وعلى سبيل المثال يذكر حافظ إسماعيلي علوي بعضاً من مقدمة كتاب اللسانيات من خلال النصوص، يقول فيها صاحبه: «هدفنا الوحيد الجدوى التربوية والإبلاغ التعليمي، وبهذا الصنيع يغدو الكتاب أداة تثقيفية إذ بوسعه أن يمكن القارئ العادي من الاسترسال مع صفحاته، متتبّعاً قصة اللسانيات في يسر وعلى غير تراكم فتني»<sup>3</sup>.

ويمكن أن نستدل على ذلك إضافة إلى ما ذكره حافظ إسماعيلي علوي بما ورد في مقدمة كتاب "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي"، إذا يقول مؤلفه: «...ولذلك مهّدت لكتابي بمقدمة طويلة شيئاً ما تهيئ لذهن القارئ الشادي لتلقي أصول هذا العلم بأيسر سبيل وأدنى مجهود، ولقد حاولت تبسيط حقائق هذا العلم ما وسعني التبسيط مع حرص على الدقة والسلامة، حتى يستقلّ القارئ المبتدئ بتحصيل ما فيه ومدارسه، وينتقل منه آمناً إلى مطالعة أصول هذا العلم منقولة إلى العربية أو مكتوبة بلغتها»<sup>4</sup>، واضح أسلوب الإغراء وحجّي نوع من التّعزل بالقارئ وذكر ما يدلّ على التيسير والتسهيل، وذكره للمبتدئ خصوصاً يدخل في هذا الإطار.

وكذلك ببعض ما قالته صاحبة كتاب "مبادئ في اللسانيات" في مقدمة كتابها، حيث ذكرت: «...تلك هي عصارة تجربة ثرية وشيقة أهديتها لطلاب العلم والمعرفة، راجية من الله تعالى أن يوفّقني لبذل المزيد من الجهد في سبيل التعريف باللغة، تلك الظاهرة العجيبة التي هي عنوان الإنسان وعلامته، بها يمتاز عن باقي المخلوقات الحيّة»<sup>5</sup>، فأسلوب الإغراء واضح هنا أيضاً، حيث ذكرت للقارئ بأن ما في كتابها عصارة، وأنه نتاج تجربة ثرية وليس

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص101.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص106.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص107.

<sup>4</sup> - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د: محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص6 (في المقدمة).

<sup>5</sup> - مبادئ في اللسانيات، ص6 (في المقدمة).

محتوى عاديًا يتسنى للقارئ في أي كتاب آخر، وعند ذكرها لطلاب العلم ذكرت القارئ بأن ما في الكتاب سيستفيد منه طالب العلم على الخصوص (غاية تعليمية).

وكذلك ما قاله أحمد محمد قذور في مقدمة كتابه "مبادئ اللسانيات"، حيث يقول: «...وأملني كبير بأن يكون هذا الكتاب نافذة يطلّ منها دارسو العربية على نحو جديد من الدرس يعينهم على كشف جوانب كبيرة من تراثهم اللغوي، ويعمّق نظرهم في خصائص لغتهم على هدى من المناهج الجديدة التي ينبغي أن توطأ لخدمة اللغة العربية الفصحى، لغة العلم والحضارة وعروة الأمة الوثقى»<sup>1</sup>، فالكاتب قام بإرسال رسالة طمأنة للقارئ عند تذكيره بترائه وبلغته، حيث إنّ اللسانيات لا تشكّل الخطر الذي تتصوّره أيها القارئ على التراث وعلى اللغة العربية، وهي رسالة لجلبه لمطالعة الكتاب.

ولا يكفي بعض كتاب هذا النوع من الكتابة يمثل هذه الإشارات الواضحة، بل تسعى إلى إغراء المتلقّي بعبارات محفّزة لاستدراجه إلى خبايا المقروء كما نقرأ في قول ميشال زكريا في مقدمة كتابه "الألسنية علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام": «قصدا دعوة القارئ العربي إلى تذوّق هذا العلم الحديث والإلمام به، من أجل ذلك هو كتاب تمهيدي»<sup>2</sup>، وهذا إغراء واضح وتحفيز وتشجيع للقارئ ومصطلح تذوّق هو أقرب للرسالة الأدبية، وكأنّه يوحي للقارئ أن يترك ما عنده بسرعة ويأتي لتذوّق اللسانيات، وهذا ما ظهر في كلام المسديّ أعلاه عندما عبّر عن اللسانيات بمصطلح القصة.

والغاية التعليمية لا تقتصر على الكتابة التمهيدية ذات الصلة باللسانيات العامة بل تظهر بوضوح في باقي أصناف الكتابة اللسانية التمهيدية ككتاب "مدخل للصوتة التوليدية لإدريس السغروشنّي،- ولو أنّه كتاب تمهيدي في اختصاصه (الصوتة التوليدية) بالذات - حيث قال في كتابه: «هذه الدراسة ستمكّن القارئ من التعرّف على مختلف الاتجاهات الصوتية في إطار الصوتة التوليدية التي تكوّن جزءاً من النحو التوليدي التحويلي»<sup>3</sup>، فرغم أنّ هذا الصنف قليل في الكتابة اللسانية العربية لكن رسائل الإغراء وجعل القارئ يتصوّر بأنّه أمام كتاب مختلف وطريقة عرض مختلفة سهلة التناول والفهم واضحة جدّاً في هذا الكتاب.

وتظهر كذلك في الكتب التمهيدية المترجمة، لأنّها موجهة أصلاً للقارئ العربي، إذ يسعى المترجم للفت أنظار القراء كما في قول هذا الكاتب: «هو مرجع بسيط ويصل إلى حقائق الاتصال الشفهي دونما الكثير من التعقيد، الذي تتميز به بعض الكتب الأخرى في هذا الموضوع، إذ إنّه يحتوي على العديد من الصور والجداول والأشكال الإيضاحية، وهو مهمّ بشكل رئيسي بكيفية إيصال الفكرة من دماغ المتكلّم إلى دماغ المستمع»<sup>4</sup>، واضح كذلك

<sup>1</sup> - مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قذور، دار الفكر، دمشق، 3 (مزيدة ومنقحة)، 2008م، ص12.

<sup>2</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص107.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص108، وينظر، مدخل للصوتة التوليدية، ص6 (في التقديم).

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص108.

هذه الرسالة التي تعتمد التصريح بأن كتابي ليس كالكتب التي ربما كنت قد قرأتها أيها القارئ، فهو مبسّط وسهل بعيد عن التعقيد ومدعم زيادة على ذلك برسومات وأشكال توضيحية (وسائل تعليمية مساعدة)، وكأنه يحسّن القرئ بأنه في قاعة درس نموذجية وأنّ الفهم مضمون.

وهذه المقطفات من المقدمات المختلفة لبعض الكتب التمهيدية كما يقول حافظ إسماعيلي علوي تشير إلى الوظيفة التعليمية التبسيطية، باعتبارها وظيفة غايتها تقديم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ، بالتركيز على مفاهيم غايتها الإثارة والإغراء وجلب القارئ بكل الطرق<sup>1</sup>.

إنّ هؤلاء يعمدون من خلال ذلك إلى لفت انتباه القارئ وتحسيسه بأنّ ما في كتبهم مختلف، وهو الخلاص لفهم اللسانيات هذا العلم المعقد في نظر ومخيلة القراء، وذلك بعبارات تدل على التسهيل والتبسيط والتمكن والإيضاح والمساعدة والتقريب والبعد عن الغموض، بل ويسعى بعضهم إلى إغرائه بأمر تمسّ الانتماء القومي والديني، كما فعل أحمد محمد قدور، في قوله: "يعينهم على كشف جوانب من تراثهم اللغوي ويعمّق في نظرهم خصائص لغتهم لغة الحضارة والعلم وعروة الأمة الوثقى"، وبعضهم يحسّن القارئ أنّه أمام قصّة أو قصيدة أو رواية أو نصّ أدبي من أجل تدوّق جماله الفني والأدبي، وهؤلاء فعلاً يعملون المستحيل لجلب القارئ العربي بشقّي الطرق، لكنّ السؤال المطروح هل استطاع هؤلاء إقناع القارئ وقدّموا اللسانيات على طبق من ذهب له مكنته من فهمها واستيعابها؟! والسؤال الأعمق هل هؤلاء كلّهم قد فهموا اللسانيات فهمًا حقيقيًا، وبالتالي نشرها هذا العلم بشكل مناسب؟! والأكد أنّ بعضهم على الأقل كان يكتب من أجل الموضة ومواكبة التطوّر كما ذكر الوعر، ولأسباب تجارية أو من أجل الشهرة والظهور، ما ساهم في خلق مشكل يصعب حلّه بين العربي واللسانيات، فعزّبوها وجعلوها تميّزًا بالتعقيد والصعوبة من جهة، وخطر محقق باللّغة العربية وتراثها من جهة ثانية، وقد ذكرنا فيما سبق ما يثبت هذه الأحكام التي نوّكد أنّها ليست عامّة، فهناك كتابات كانت في المستوى ولا يمكن أن نعّم حكم الاخفاق على كلّ ما كتب في هذا السياق.

#### ب- الوظيفة المرجعية الإحالية:

إنّ إحالة المؤلف على مصادره ومراجعته يكون بهدف كسب ثقة المتلقّي، واستدراجه إلى خبايا الكتاب، فمراجع الكتاب ومصادره تكسب الكتاب مصداقية أكبر عند القارئ، لأنّ أهمية المؤلف وقيّمته تتحدّد على الأغلب بالمصادر التي اعتمدها منطلقًا في دراسته<sup>2</sup>، وتتبعنا لمصادر الكتابة التمهيدية نجد أنّها تعتمد على:

- مرجعية غربية: وفي هذا النوع يتمّ التركيز على مرجع أو مجموعة المصادر الغربية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الكتاب والمواضيع التي يعالجها، فإن كانت هذه المواضيع متنوّعة كانت المصادر كذلك، وأمّا إذا كان الموضوع يصبّ في اتجاه واحد فإنّ المصدر المعتمد يكون واحدًا وإن كانت لا تحضر بهذا الشكل المعياري دائمًا.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 108.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 113.



- مرجعية مزدوجة: يجمع هذا النوع مصادر غربية وعربية بين ما هو تراثي وما هو حديث، وذلك كما ذكر أحمد محمد قدّور في كتابه قائلاً: «أما مصادر هذا الكتاب فهي مجموعة من المصادر الأجنبية والمترجمة إلى العربية ومجموعة أخرى من مصادر عربية لغوية متنوّعة منها ما هو ذو منحى لساني عام متأثر بالدّرس الأجنبي، ومنها ما هو ذو منحى لغوي خاص بالعربية وعلومها، إضافة إلى جملة من الكتب القديمة والحديثة ممّا كان مجالاً لاستمداد الأفكار الجزئية أو الأمثلة والشواهد المتعدّدة، وهناك أيضاً مجموعة من الدّوريات العربية التي حوت دراسات مهمّة أو كتباً أجنبية موضوعية باللغتين الإنجليزية والفرنسية»<sup>1</sup>.

ج- الوظيفة الإيديولوجية: هي أم الوظائف وهي الوظيفة الإستراتيجية كما يقول حافظ إسماعيلي علوي التي تصبّ فيها كلّ قنوات الوظائف الأخرى التي هي في الحقيقة خادمة لها، حيث ترتكز أهداف الكاتب ومقاصده العامّة فهو يسعى جاهداً إلى جلب القارئ من خلال التأثير فيه وحثّه على اقتحام فضاءات النص، وكأنّه يشير من خلال كلّ ما يقوله إلى القارئ بالقول "ألا يستحقّ ذلك محاولة القراءة والمناقشة"<sup>2</sup>، ويغلب على مقدّمات الكتب اللسانية التمهيدية كلّ أشكال الإشارة إلى مزاياها وتفردتها موضوعاً ومنهجاً، وهي دعوة صريحة إلى الإقبال على قراءة الكتاب وتبني أفكاره<sup>3</sup>.

وعلى سبيل المثال نذكر ما قالته خولة طالب الإبراهيمي في مقدّمة كتابها المذكور: «...ولكن وهذا هو فضل أستاذي عليّ -تقصد الحاج صالح- حرصت على الوقوف كلّما كان ذلك ممكناً على وجهة نظر المدرسة الخليلية الحديثة في الموضوع، تلك المدرسة التي تريد ربط الماضي بالحاضر، فتتفرّج دراسة تجديدية لتراثنا اللغوي العربي في ضوء النظريات والمبادئ العلمية الحديثة، تلك هي عصارة تجربة ثرية وشيقة، أهديتها لطلّاب العلم والمعرفة راجية من الله تعالى أن يوفّقني لبذل المزيد من الجهد في سبيل التعريف باللّغة، تلك الظاهرة العجيبة التي هي عنوان الإنسان وعلامته بها يمتاز عن باقي المخلوقات الحيّة»<sup>4</sup>، واضح أسلوب الكاتبة لجلب القارئ، وذكرها للمدرسة الخليلية الحديثة هو نوع من رسالة إشهار وطمأننة في الوقت نفسه (ربط القديم بالحديث)، ولا شك أنّ تذكير القارئ بالتحليل يصبّ بشكل واضح في هذا الاتجاه.

وكذلك ما قاله صاحب كتاب مدخل للصّوتة التوليدية في مقدّمته: «لقد حاولنا في هذه المقدّمة أن نجعل القارئ يلتبس القضايا التي تناولتها الدّراسات الصّوتية ويقوم حولها البحث الصّوتي، وسيعالج الكتاب جل هذه القضايا، وأملنا أن نكون قد جعلنا القارئ يتعرّف على المجال الصّوتي وقضاياها، وأن يدفعه هذا الكتاب إلى تعميق مشاغله وطروحاته، ويستفيد من إطاره النظري عند معالجته لقضايا اللّغة العربية»<sup>5</sup>، هذا الكتاب هو نوع

<sup>1</sup> - مبادئ اللسانيات، ص11-12، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص114.

<sup>2</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص114.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص115.

<sup>4</sup> - مبادئ في اللسانيات، ص5-6.

<sup>5</sup> - مدخل للصّوتة التوليدية، ص8.

جديد من الكتابة التوليدية في اللسانيات العربية كما ذكرت، ولكن الكاتب استعمل أسلوب إغراء القارئ من أجل الإطلاع على الكتاب.

**د- الوظيفة الإخبارية التقويمية النقدية:** إن الوظيفة الإخبارية تفيد كثيراً في تكوين صورة، ولو عامة عما يطبع اللسانيات داخل ثقافتنا العربية من قضايا وإشكاليات، ومن المعطيات التي نستشققها<sup>1</sup>.

**- المعطى الأول:** اختلاف اللسانيين حول تصوّرهم للبحث اللساني، وهو اختلاف يتعدى حدود الاختلافات القائمة بين المدارس والتوجهات اللسانية، لأنه لو كان كذلك لكان اختلافًا مشروعًا يرجع إلى اختلافات في الأصول والمبادئ وهذا مكن الإشكال.

**- المعطى الثاني:** تختلف اللسانيات في الثقافة العربية مقارنة بمثيلاتها في الغرب، وهذا ما يُستنتج من مضمون الكتب اللسانية التمهيدية.

**- المعطى الثالث:** غياب التنسيق بين اللسانيين داخل القطر الواحد وداخل الأقطار العربية عمومًا.

**- المعطى الرابع:** عدم مراعاة (القطائع) في مجال اللسانيات التي خلخلت الكثير من المعطيات المتعلقة بعلم اللغة التقليدي، وبرزت على ذلك عدم مراعاة "نقطة اللاعودة التي تبدأ من علم ما".

**- المعطى الخامس:** الخلل المنهجي في التحليل، وهذا يجعل الكثير من الكتابات التي تنسب نفسها إلى اللسانيات بعيدة كليًا عن البحث اللساني بمعناه العلمي.

إن المعطيات السابقة توحى بالإشكالات التي تواجه البحث اللساني العربي، وهي إشكالات متعددة كما ذكرنا متعلقة بالقراء واللسانيين واللسانيات نفسها، والسؤال المطروح بإلحاح هل ساهم اللسانيون الممهّدون للسانيات في تخلف البحث اللساني العربي؟ وهل كانت هذه الكتابة وفيّة لتعاقداتها مع القراء أم ذلك مجرد ذرّ للرماد على العيون؟<sup>2</sup>

ولعلّي أجيب عن هذا التساؤل، بالقول نعم هو ذر للرماد في العيون، إنّ الجواب على الطرف الأول من السؤال يكون بنعم، فقد ساهم بعض اللسانيين الممهّدين على الأقل في تخلف البحث اللساني العربي ووصوله إلى الحالة التي هو عليها، فهم قدّموا اللسانيات للقارئ العربي بشكل مشوّه في الغالب، وبالتالي فهؤلاء أساؤوا للسانيات وللقارئ ولأنفسهم قبل كل شيء، فلم تكن النتائج كالمقدمات "أسمع جعجعة ولا أرى طحينًا"، وأما الإجابة عن القسم الثاني من السؤال فتكون بالنفي، فلم تكن تلك الكتابة وفيّة لتعاقداتها، لأننا ذكرنا الأسباب فبعض هؤلاء على الأقل لم يحسنوا تقديم اللسانيات للقارئ العربي الذي بقي متوجسًا خيفة من اللسانيات لحدّ

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 115.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 115-116.

اليوم، مع وجوب الإشارة إلى عدم تحميل هؤلاء وزر هذا الأمر وحدهم، نظرًا لأنّ اللسانيات تقف في وجهها عوائق كثيرة تمّ ذكرها.

### 3.2- الكتابة اللسانية العربية التمهيدية والإشكال المنهجي:

يلاحظ قارئ الكتابة اللسانية التمهيدية ارتباكًا واضحًا في تحديد موضوع الدرس اللساني تحديدًا دقيقًا، فهذا عبد الصّابور شاهين في تحديده لعلم اللغة وعلم اللغة العام والمواضيع التي يدرجها تحته يحتاج إلى وقفة مطوّلة، لإزالة ما تحمله مثل هذه التّحديدات من غموض وخلط، فهل تندرج الفيلولوجيا وعلم اللهجات وأسماء الأعلام وأسماء البلدان وعلم الاشتقاق التاريخي تحت مصطلح اللسانيات؟! إنّها علوم لغوية مساعدة للسانيات-يقول حافظ إسماعيلي علوي- ولكنها ليست بأيّ حال من الأحوال من اللسانيات العامة، وهذا على الأقل منذ أن أصبحت اللسانيات إطارًا لغويًا مستقلًا عن غيره من المعارف اللغوية في بداية هذا القرن<sup>1</sup>.

وقد ناقش كذلك عبد الصّابور شاهين النظريات المختلفة في أصل اللغة، والصّراع اللغوي، واللغة المشتركة، ومقياس الصّواب والخطأ في اللغة والقرآن الكريم، وأزمة اللغة المعاصرة وجذور الدّعوة إلى العامية وكل هذه المواضيع والقضايا يقول حافظ إسماعيلي علوي من علم اللغة (اللسانيات) فعلاً<sup>2</sup>.

وبجد كذلك رمضان عبد التّوّاب، وهو أحد مؤلّفي اللسانيات التمهيدية يجعل موضوع علم اللغة البحث في نشأة اللغة الإنسانية، وعلاقة اللغة بالمجتمع الإنساني والنفس البشرية، وآخر مجالات هذا العلم هو حياة اللغة وتطوّرها وكذلك البحث في صراع اللغات وانقسامها إلى لهجات، وصراع اللهجات بعضها مع بعض، وتكوّن اللغات المشتركة<sup>3</sup>.

حيث يقول مثلاً: ومن مواضيع علم اللغة «البحث في نشأة اللغة الإنسانية، وقد ظهرت في ذلك نظريات مختلفة تحاول أن تفسّر لنا كيف تكلم الإنسان الأوّل هذه اللغة التي تطوّرت على مرّ الأزمان حيث وصلت إلينا في صورها المختلفة الرّاهنة، وقد نادى بعض اللغويين المحدثين بإخراج موضوع نشأة اللغة من موضوعات علم اللغة أمثال فيندريس vendryes، الذي يرى بأنّ غالبية الذين كتبوا عن أصل الكلام منذ مئة عام، يتيهون في تيه الضلال وغلطتهم الأساسية أنّهم يواجهون هذه المسألة من الناحية اللغوية، كما لو كان أصل الكلام يختلط بأصل اللغات»<sup>4</sup>، ويقول كذلك، ومن مواضيع علم اللغة: «علاقة اللغة بالمجتمع الإنساني والنفس البشرية، وهنا يتنازع علم اللغة علمان آخران هما: علم الاجتماع وعلم النفس، فهناك بحوث ترمي إلى بيان العلاقة بين اللغة والإنسان في حياته الاجتماعية، وتبيّن أثر المجتمع وحضارته ونظمه وتاريخه وتركيبته وبيئته الجغرافية في مختلف

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص119-120، وينظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص110.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص120.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص122.

<sup>4</sup> - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص11.

الظواهر اللغوية، كما أنّ هناك بحوث أخرى نفيسة تدرس العلاقة بين الظواهر اللغوية والظواهر التفسيريّة بمختلف أنواعها، من تفكير وخيال، وتذكّر واسترجاع، وعاطفة، وغير ذلك<sup>1</sup>، ويقول أيضاً: «وآخر مجالات هذا العلم هو البحث في حياة اللغة وتطورها في نواحي الأصوات والبنية والدلالة والتركيب وغير ذلك، وكذلك البحث في صراع اللغات وانقسامها إلى لهجات، وصراع اللهجات بعضها مع بعض وتكوّن اللغات المشتركة، وغير ذلك من الأمور»<sup>2</sup>، ويظهر لنا التّخبط والتّعميم واضحاً عند هذا الباحث، رغم مكانته العلميّة، وقد جعل جوهر هذا العلم آخر اهتماماته المستويات اللغوية (الصّوت والدّلالة والتركيب).

أمّا فهمي حجازي، فيحصر مجالات علم اللغة في دراسة بنية اللغة من الجوانب التالية<sup>3</sup>:

أ- الأصوات: Phonetics Phenology.

ب- بناء الكلمة: Morphology.

ج- بناء الجملة: Syntax.

ويقول في هذا الشأن: «ترتيب هذه المجالات: الأصوات، بناء الكلمة، بناء الجملة والدّلالة على هذا التّحوّ متّفق عليه عند كثير من اللّغويين المحدثين والمعاصرين، وهو ترتيب مخالف لما عند سيويه وجمهور النّحاة العرب، فقد انطلقوا من قضيّة الجملة والإعراب إلى قضيّة الأبنية الصّرفيّة وإلى قضيّة الأصوات أي من الوحدات الأكبر إلى الوحدات الأصغر، وقد ظهرت في السّنوات الأخيرة اتّجاهات عند بعض اللّغويين الأمريكيين والأوروبيين ينطلق في التّحليل من الوحدات الكبيرة إلى الوحدات الأصغر، لذا فهي تبدأ أيضاً بتحليل الجملة وتنتهي بالتّحليل الصّوتي»<sup>4</sup>.

ومّا جاء في هذا الكتاب أيضاً الحديث عن الأسر اللغوية الآفروآسيويّة، وفروع اللّغات السّامية وخصائصها المشتركة كما يعرض لفروع لغويّة أخرى كاللّغة المصريّة القديمة واللّغة الكوشيّة واللّغات التشاديّة واللّغات الهندية الأوروبيّة واللّغات الإفريقيّة ولغات أخرى في آسيا والمحيطات والعالم الجديد بما في ذلك لغة الهنود الحمر.<sup>5</sup>

وقد تضمّن كتاب محاضرات في علم اللغة فصلاً خصّصه الكاتب لقضايا وإشكالات المصطلح العربي في التّقافة العربيّة الحديثة ناسياً أو متناسياً، أنّ الكتاب تمهيديّ وليس هناك داع لسجن القارئ بمثل هذه الإشكالات التي قد تصرفه

<sup>1</sup> - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 11.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 12.

<sup>3</sup> - اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، 122.

<sup>4</sup> - مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط (طبعة جديدة مزيدة ومنقّحة)، دت، ص 18-19.

<sup>5</sup> - اللسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة، ص 122.

عن الهدف العام الذي لأجله أقبل على قراءة الكتاب، ففضايا وإشكالات المصطلح اللساني تبقى من القضايا الشائكة في اللسانيات العربية إلى يومنا هذا<sup>1</sup>.

ويمثل هذا الخلط يقول حافظ إسماعيلي علوي والارتباك في تحديد موضوع اللسانيات مشكلة تواجهها أغلب الكتابات اللسانية التمهيدية، ولا شك أن لهذا الوضع أسبابه، ويمكن أن نذكر منها غياب تقنيات البحث اللساني والكسل المعرفي الذي يحول دون مواكبة بعض الباحثين للمستجدات اللسانية<sup>2</sup>.

وإنّ الغاية التعليمية التي تصدح بها أغلب الكتب التمهيدية، تغيب عليها بسبب جهل أصحابها للمقصود بهذه الغاية مما يزيد في توسيع الهوة المتوسعة أصلاً بين المتلقّي واللسانيات<sup>3</sup>.

## 4.2- الكتابة اللسانية التمهيدية العربية وإشكالية التأصيل:

يعمد بعض المؤلفات التمهيدية بدافع التأصيل إلى المقارنة بين التراث اللغوي العربي ومبادئ الدرس اللساني الحديث وهي مقارنة لا تخلو من تعسف وإفراط في التأويل، فالتأصيل الذي تتحدث عنه مثل هذه المقارنات يقول حافظ إسماعيلي علوي يقوم على تجاهل الأصول الإستمولوجية لكل علم، والتي من المفروض أن تركز عليها القراءة، فهل من المقبول أن نكلّف القارئ المبتدئ عناء الدخول في مثل هذه المقارنات، ونشحنه بمقارنات مبنية على تأويلات هدفها إثبات التقاطع بين خطين مختلفين، بل متباعدين زمنًا ومكانًا ومنطقيًا ومنهجيًا وغاية؟ وفي رأي حافظ إسماعيلي علوي إنّ مثل هذه المقارنات الخاطئة تخطئ هدفها لاعتبارين اثنين على الأقل<sup>4</sup>:

أ- إذا كان متلقّي هذه المقارنات ملماً بالتراث اللغوي، فلا يجد داعياً لتعميق معرفته باللسانيات، لأنّه بهذه المقارنة يعتقد أنّ مبادئ اللسانيات هي ما عرفه من مبادئ التراث كما توحى بذلك المقارنة.

ب- إذا كان متلقّي هذه المقارنات جاهلاً بترائه، فإنّ التّطابق الوهمي الذي يترأى له، سيكون كافياً لقطع كلّ اتصال وبحث في هذا التراث، لأنّ اللسانيات وحدها تكفيه.

وفي الحالتين فقد فشل الكاتب فشلاً ذريعاً في تحقيق هدفه، لا هو أثبت مكانة التراث اللغوي العربي، ولا هو أثبت أهمية اللسانيات وأحسن تقديمها للقارئ العربي<sup>5</sup>.

ونحن نعلم أنّ المقارنة لن تكون نزيهة وعادلة إذا لم يكن الذي يقوم بها ملماً بطرفي المقارنة (التراث واللسانيات)، ومتعمّقاً فيهما، وهذا الأمر لا يتوقّر في أغلب هؤلاء-إلا ما ندر-، وإذا توقّر هذا الإلمام المعرفي

<sup>1</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 122.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 122-123.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 123.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 123.

<sup>5</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 123.

فإنه سيكون أكثر في طرف على حساب الطرف الآخر، وهنا ستكون المقارنة غير عادلة أو غير دقيقة، وهذا كله يجعل البحث اللساني العربي يغرق في هذه المتاهات والمطبات، ويأخذ القارئ بالتالي معلومات مغلوطة .

ويزداد الأمر استشكالاً يقول حافظ إسماعيلي علوي حين تتجاوز المقارنة حدود الفهم والإفهام، وتروم أهدافاً أخرى، حيث يتحوّل الكاتب إلى عارض لمبادئ اللسانيات من أجل نبذها وتجاوزها، وتزكية سلطة القديم وتأكيدها وهذا ما يتوق إليه أحد الكتب التمهيدية الذي حاول أن يبيّن كيف أنّ النحاة الأوائل إبان نهضتهم أولوا تلك الأبحاث اللغوية جهوداً فائقة خدمة للغة العربية التي هي وعاء مقدّساتنا على أسس سليمة في جملتها، وكانت تلك الجهود نبراساً لأمة الغرب حين نهضته حديثاً وساعده ذلك على الرقي، فإذا ما غضّ الطرف بعدئذ بعض علمائهم على ما وضع علماءنا فمرجه جهل مبین أو حقد دفين<sup>1</sup>.

يقول عبد الصبور شاهين في هذا الصدد: «ومن ذلك فإنّ أحدًا لا ينكر أنّ التناول الحديث للغة، قد خضع للمناهج الأوروبية، واتّبع طريقتها في البحث، كما سبق أن اتّبع الأوروبيون مناهج المسلمين، إبان عصر النهضة حتّى استطاعوا أن يقفوا على أقدامهم، وأن يستقلّوا بوجهات نظرهم في مختلف العلوم، فكانت الحضارة الأوروبية الحديثة نتاج الامتزاج التاريخي بين عطاء العقل الإسلامي والعقل الأوروبي»<sup>2</sup>.

يضاف إلى ذلك أنّ الكثير من الكتب اللسانية التمهيدية لا يتعامل أصحابها مع المصادر والمراجع بطريقة علمية مضبوطة، فبعضهم يشير إليها بطريقة مجملّة سواء أكانت عربيّة أم غربيّة قديمة أم حديثة، ولا يكلفون أنفسهم عناء الإحالة إلى تلك المراجع في متن الدراسة بالطريقة المعمول بها علمياً، وذلك كما فعل توفيق محمّد شاهين في كتابه التمهيدي "في علم اللغة العام"، بل وبرّر ذلك بالقول استغدت في هذا الفصل من مراجع عديدة سأذكرها مجملّة، وأنّه لجأ إلى هذه الطريقة بإغفال ذكر المراجع في الصّفحة لكلّ اقتباس لكثرتها، وكثرة أرقامها وأقواسها بلا داع، والذي أراد الرجوع إليها، فليرجع لمزيد من الفائدة<sup>3</sup>.

وفي نفس السياق يذهب عصام نور الدين الذي لا يرى فائدة من ذكر المصادر والمراجع، ولا يقدم شيئاً إضافياً للبحث، لا بل إنّ ذلك يرهق القارئ في هوامش هو في غنى عنها، ما دنا قد قدّمنا له قائمة تكاد تكون كاملة لمصادر البحث ومراجعته يستطيع العودة إليها إن شاء، وهي في اعتقاده إسوة حسنة ببعض كبار العلماء من عرب وأجانب<sup>4</sup>.

ونحن هنا نتساءل كيف يُرهق ذكر المصادر في الصّفحة القارئ؟! إنّنا نقول العكس من ذلك تماماً هو الصحيح لسببين الأوّل: أنّ القارئ عادة يقرأ صفحات عديدة، ولا يهتم بمرجع واحد في تلك الصّفحات، هذا

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص123-124، وينظر: في علم اللغة العام، عبد الصابور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1993، ص6، ص10-21.

<sup>2</sup> - في علم اللغة العام، ص21.

<sup>3</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص124.

<sup>4</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص125.

من جهة، والثاني أن ذكر المراجع في الصفحة يُشعر القارئ بجديّة الكاتب وبأهميّة ما يقرؤه، ويرسخ الأمانة العلميّة أكثر.

وما يزيد في هذا الإشكال ويعمقه أكثر أنّ المصادر والمراجع التي يحيل عليها كلّ كتاب من الكتابين السابقين كتاب "في علم اللغة العام" لتوفيق محمد شاهين، وكتاب "علم الأصوات اللغويّة الفونيتيكا" لعصام نور الدين مراجع متنوّعة وكثيرة، ولا شك أنّ ما سيرهق القارئ هو التّمييز في تلك الكتب بين آراء المؤلّف وآراء القدماء وآراء المحدثين!<sup>1</sup> لا بل سينفره من القراءة أصلاً، ذلك أنّ الإحالة للمصادر والمرجع بشكل مجمل، سيصعب عليه البحث عن مصدر المعلومة، وربّما هو أحد أهداف القارئ، وهذه التصرّفات في اعتقادنا غير موفّقة على الإطلاق.

5.2- الكتابة اللسانية العربية التمهيدية-الإشكال المنهجي ولعبة الإقصاء: تنهض أغلب المؤلّفات التمهيدية على مبدأ نفي الآخر بأسلوب مهذب وذكي من خلال إشادة كلّ كاتب بكتابه، ليضمن له الشّهرة والاستحسان والقبول ولا يكتفون بذلك لأنّه أمر مشروع، بل إنهم يعمدون إلى نقد الكتب الأخرى-إن صحّ تسمية ذلك بالنقد-والكشف عن عيوبها التي تحاشتها كتبهم، بل وإنّ الإقصاء قد يطال البحث اللساني في ثقافتنا العربيّة برمتها، كما يقول عبد الواحد وافي: «موضوعات علم اللغة هي موضوع عناية عدد كبير من الأعلام الباحثين في الغرب، وعلى الرغم من ذلك لم يكتب فيه باللّغة العربية مؤلّف واحد يعتدّ به»<sup>2</sup>.

وإذا كان ما يشير إليه عبد الواحد وافي مقبولاً يقول حافظ إسماعيلي علوي بالنظر إلى كونه ألف في مرحلة متقدّمة جدّاً من مراحل التّأليف اللساني في الثقافة العربيّة سنة 1941م، فإنّه لا مسوغ لذلك في الكتابات اللسانية العربيّة المتأخّرة<sup>3</sup>، بل إنّه تصرّف مرفوض من حيث المبدأ، وهو أمر لا يليق بالبحث العلميّ عموماً.

ويتخذ النّفي والإقصاء شكلاً آخر حين يعمد الكاتب إلى إغداق كلّ أشكال المدح والثّناء على مؤلّفه ومنهجه في البحث، مع الاستغراق في مدح الذات وفي هذا الصّدّد يقول أحمد مختار عمر في مقدّمة كتابه: "علم الدلالة": «ورغم كثرة ما كتب وما يكتب بغير العربيّة في علم الدلالة ومناهج دراسة المعنى من وجهة النّظر اللّغويّة فالمكتبة العربيّة فقيرة أشدّ الفقر في هذا النوع من الدّراسات، فمنذ أن صدر كتاب المرحوم إبراهيم أنيس "دلالة الألفاظ" عام 1958م حتّى الآن، لم تقدّم للقارئ العربيّ أيّة دراسة علميّة للمعنى بمفهومه اللّغوي، تستفيد ممّا جدّ من نظريات وما قدّم من أبحاث وما ظهر من نتائج، ولا يغني في هذا المقام كتاب الدكتور كمال بشر "دور

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 125.

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 125.

<sup>3</sup> - ينظر: المرجع نفسه، ص 126.



الكلمة في اللغة" والدكتور مراد كامل "دلالة الألفاظ العربية وتطورها" 1963م، فأولهما ترجمة لكتاب صدر في فترة مبكرة من تاريخ العلم 1951م، والثاني زاوية واحدة من زوايا العلم الكثيرة<sup>1</sup>.

وفي السياق نفسه يمكن أن نذكر قول محمد محمد يونس علي في كتابه "مدخل إلى اللسانيات"، إذ يقول في مقدمته: «وقد دفعني إلى تأليف هذا الكتاب التقص الظاهر في المكتبة العربية، حيث تفتقر الجامعات العربية إلى كتاب منهجي يحتوي على مادة لسانية حديثة نسبياً، تعتمد على مراجع كتبت من زمن قريب، ولعل ما يدعو للأسف الشديد أن نجد مقررات لسانية في كثير من الجامعات العربية مازالت تعتمد على بعض الكتب العربية التي كتبها أصحابها في النصف الأول من القرن العشرين، مع أننا نعيش في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهو ما يعني أننا نهمل الجزء الأكبر والأهم مما كتب في اللسانيات الحديثة»<sup>2</sup>، ولقد وُفق الباحث في الشطر الأخير من كلامه، ذلك أن مسألة المصادر والمراجع لا بد أن يعاد النظر في المعايير التي تعتمد على أساسها ويمكن أن تُشكّل لجان لهذا الغرض بأن تنتقي أفضل تلك المصادر والمراجع بكل موضوعية، ثم إنّ هذه مسألة متعلقة بالأستاذ نفسه (المدرّس) هو الذي يجب أن يحسن الاختيار ويواكب المتغيرات، فهو باحث وناقد بالدرجة الأولى، هذا في الشطر الثاني، أما في الشطر الأول، فيمكن أن نطرح أسئلة من قبيل: أيعقل أن يحكم الإنسان على جهده ويقبل من جهود غيره بهذا الشكل؟! ثم أيعقل كذلك أن يؤلف في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كتاباً عنوانه "مدخل إلى اللسانيات"، ونحن أصبحنا في مخرجها أو مخرجاتها بل ربما أفولها إن صحّ التعبير!؟

ولا شك أنّ أفق انتظار القارئ المبتدئ الذي يتلقى هذا النوع من الكتابة سيخيب ظنه، وتخيب أفق انتظار القارئ لا يؤدي وظيفة جمالية كما تنصّ على ذلك نظرية التلقي، بل يؤدي وظيفة إبعادية، فإذا كان هذا حال الكتابة اللسانية التمهيدية، فالأكيد أنّ الكتابة المتخصصة في نظر هذا القارئ ستكون أدهى وأمر، وهذا يدعو إلى الابتعاد والتفوق والتفوّز من اللسانيات، وقطع كل خيوط التواصل، فتكون الكتب اللسانية التمهيدية وسيلة للتفجير والتّرهيب، فتتزعج عن وظيفتها الأساس التي تدعو إلى التحفيز والترغيب<sup>3</sup>.

وبهذه الطريقة -يقول حافظ إسماعيلي علوي- تقدّم اللسانيات العربية التمهيدية اللسانيات إلى القارئ العربي معتمدة على الوظيفة الانفعالية التأثيرية الإغرائية بغية التأثير على المتلقي وإقناعه بتوجهاتها، وأتّما البديل الذي يبحث عنه فطغى هذ الجانب (التجاري) على الجوانب الأخرى، وتحوّل في أحيان كثيرة إلى هاجس، جعل أغلب تلك الكتابات لا

<sup>1</sup> - علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م، ص6، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص126-127.

<sup>2</sup> - مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد علي يونس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط12، 2004م، ص5-6، وينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص126-127.

<sup>3</sup> - اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص127.

تلتزم بتعهداتها مع قرائها، فتصدع في عناوينها ومقدماتها بشيء لا أثر له في صلبها وأحشائها، وهذا الذي يفسر إشكالات البحث اللساني العربي الحديث<sup>1</sup>.

هذا الأخير الذي لا يزال غارقاً في وحلٍ متجددٍ لم يستطع الخروج منه، رغم المدة الطويلة التي تفصلنا عن ظهور اللسانيات كعلم حديث في الغرب، وبحكم التجربة ومن خلال المطالعة، وحتى التدريس والاحتكاك بهذا الميدان، فإنّ حال اللسانيات في الميدان هو هو لم يتغيّر في الثقافة العربية (على الأقل عندنا في الجزائر) فالمراجع مختلفة التصوّرات لهذا العلم، والقارئ محتار بين كتابة هزيلة في الغالب من جهة، وصعوبة بعض الكتابات من جهة أخرى، يضاف إليها صعوبة اللسانيات نفسها في نظره، هذا دون أن نغفل الأسباب والخلفيات التي تحضر بقوة عند الحديث عن اللسانيات فهو علم غربي، وهو خطر يهدّد التراث، وهو لم يقدم شيئاً يذكر على غرار الصوتيات، وهو مجرد لعب بالمصطلحات، وهو، وهو، وهو...، لكن السؤال الجوهرى المطروح كيف السبيل إلى الخروج من هذا المأزق والمتاهة التي لم تنته بعد، والأكد أن نقد ما كتب وإعطاء الأحكام وتحديد المسؤوليات عن هذا الوضع المتردّي للسانيات عمومًا في الوطن العربي لا يكفي، بل لابد أن يكون نقدًا تقويميًا بناءً، يقدم البديل ويصلح المعوج ويقومه ويُنير طريق غيره.

<sup>1</sup> - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 127-128.

## خلاصة الفصل الرابع:

يمكن أن نلخص ما استنتجناه في هذا الفصل في النقاط التالية:

- يمكن القول بأنّ الاتجاه النقدي التقويمي (اللساني) المؤسس بالشكل الذي رأيناه في هذا الفصل بأنه اتجاه مغربي بامتياز، وذلك لأننا نتحدث عن شكل مخصوص في النقد اللساني، وليس بمفهومه العام الذي كما هو معلوم سلوك يقوم به كلّ الباحثين تقريباً دون استثناء، إنّ هذا الاتجاه المغربي ليس منبثقاً عن اللسانيات كالاتجاهين التوليدي التحويلي والوظيفي التداولي، وهو من هذه الناحية يلتقي مع الاتجاه التوفيقي التحسيري، يخصّ هذا الاتجاه بالدراسة والنقد والتقييم البحوث اللسانية العربية الحديثة، وهي البحوث التي تشتغل تحت شعاري التراث والحداثة (المعاصرة)، تحاول أن تظهر ما فيها من عيوب وإشكالات علمية أو منهجية، بغية توجيهها الوجهة الصحيحة فهي أداة فاحصة وضاعطة على البحوث اللسانية العربية، كي تحسن الخوض في هذا الميدان قدر المستطاع.

- برز باحثون مغاربة في هذا الاتجاه وعلى رأسهم مصطفى غلفان والذي نستطيع أن نعتبره المؤسس الحقيقي لهذا الاتجاه بالإضافة إلى حافظ إسماعيلي علوي وعز الدين المجذوب، وللمسدي والأوراعي وغيرهما جهود واضحة في هذا الإطار، وبما أنّ هذا الاتجاه حديث على الساحة اللسانية العربية، فإن الجهود المؤسسة الواضحة فيه تعدّ قليلة، لكنّه بدأ يأخذ اهتمام الباحثين مؤخراً تأليفاً وبحوثاً جامعية ومقالات في مجلات محكمة.

- يتميز هذا الاتجاه بغموض منطلقاته والأسس التي يعتمد عليها، ما يطرح بعض الأسئلة في الأحكام التي يُطلقها رواده على البحوث اللسانية العربية الحديثة، والنقاد يختلفون اختلافاً واضحاً في المنطلقات والأسس والأحكام والمواقف، حيث يظهر مصطفى غلفان مثلاً كأنّه غير مهتم بالتراث العربي في حين يظهر إعجاباً واضحاً باللسانيات والمناهج الجديدة، وهذا ما جعله يقلل من أعمال متميزة بكلّ ما تعنيه الكلمة من معنى على غرار ما قدمه الحاج صالح وأحمد المتوكّل لأنّ الأوّل توفيقي تأصيلي يؤمن بالقيمة العالية للتراث اللغوي العربي وتفوقه في كثير من التحليلات على اللسانيات نفسها، ولكنّ ذلك كان من منطلق علمي وبحث إبستمولوجي معرفي عميق أظهر جدارة التراث الأصيل، والثاني لأنّه يقارب المنحى الوظيفي اعتماداً على مبدأ الافتراض والاستفادة من الموروث الدلالي والبلاغي العربي، في حين يُظهر إعجاباً غير مبرّر علمياً بدرجة مقنعة لما يقدمه الفاسي الفهري، وهذا يطرح تساؤلات ما القيمة العلمية التي قدمها الفاسي الفهري بعيداً عن التراث حتى يُعلى من قيمة ما قدمه في الجانب التوليدي التحويلي، رغم أنّنا ذكرنا كنتيجة لما توصلنا إليه أنّه لم يقدم شيئاً ملموساً حقيقياً يُذكر، بل إنّ بقي أسير مفاهيم النحاة وتحليلاتهم رغم إعلانه الثورة على إرثهم، إضافة إلى الطابع التجزيئي لأفكاره التي لا تقدّم صورة كاملة لدراسة وتحليل اللغة العربية من منظور توليدي تحويلي بكل تفرعاته ومستوياته تكون بديلاً عن قواعد النحو العربي المعروفة، وهو ما توصل إليه حافظ إسماعيلي علوي نفسه كما ذكرنا في المبحث الثاني من الفصل الأخير.

- نلاحظ أن هذا الاتجاه كأنه ينادي أو يسبح في المثالية، وبناءً عليه يهّمش أعمالاً رائدة عربياً كأعمال المتوكل الباحث العربي الوحيد الذي أغنى المنحى الوظيفي بشكل واضح وكبير ومؤثر، بل هو مؤسس نحو اللغة العربية الوظيفي، وربما هذا التهميش لكونه انتهج نهجاً توفيقياً، وكذلك أفكار الحاج صالح التي لقيت القبول من رواد اللسانيات أنفسهم.

- نلاحظ غموضاً عجيباً في موقف هذا الاتجاه مما يطلقون عليه "لسانيات التراث" هذا المصطلح الذي يوحي بنوع من الاستخفاف، وقد سمّناه الاتجاه التوفقي التّجسيري، الذي اختصروه بأنه عبارة عن إسقاطات آليّة أو تقديسٍ للتّراث وإظهار سبقة في مسائل كثيرة مقارنة باللسانيات دون الدّخول إلى التّفصيل والعمق، ولا نكاد نجدهم يذكرّون جهود الحاج صالح أو محمّد الأخضر غزال ذائعة الصّيت عربياً وعالمياً، ما يطرح قضية موضوعيّة دراسة هؤلاء على المحك، وهو أمر يثير التّساؤلات.

-- نلاحظ نوعاً من الاعتدال في الأحكام من حافظ إسماعيلي علوي وكذلك عز الدين المجذوب رغم محدوديّة دراسة هذا الأخير في هذا الاتجاه، حيث اقتصر على الوصفين العرب، لكن هذه الموضوعية ظهرت بشكل واضح دون إظهار مدح مبالغ فيه أو ذمّ غير مبرّر علمياً، كما ظهر عند مصطفى غلفان، فحافظ إسماعيلي علوي مثلاً أقرّ أنّ الاتجاهات اللّسانية العربيّة الحديثة المنبثقة عن المدارس اللّسانية العربيّة لم تقدّم شيئاً ذا شأن، وأنّها بقيت تدور في فلك التّراث، ولم تقدّم بديلاً علمياً حقيقياً، رغم رفعها لهذا الشّعار، وهذا أمر يؤكّد المكانة العالية للتّراث اللّغوي العربي وخاصّة التّحوي منه.

تميّز هذا الاتجاه أيضاً بالعمل التّشاركي من خلال أعمال مشتركة بين مصطفى غلفان وتلميذه حافظ إسماعيلي علوي وظهر ذلك في كتاب اللّسانيات التوليدية الذي اشترك فيه غلفان وحافظ علوي ومحمّد الملاح، إضافة إلى تنسيقهما في بقية الكتب، وهذا سرّ من أسرار تميّز البحوث المغربيّة بشكل خاص.

- لقد اتّصف أصحاب هذا الاتجاه بصفة النّقد والتّقويم في الغالب، ولقد ذكرنا مثلاً كتاب مصطفى غلفان: "اللّسانيات التوليدية من التّمودج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة" بشكل ينمّ عن تمكّن وتحكّم في الكتابة وفهم دقيق، ولقد لقي كتابه هذا تهاًناً من القراء استدعى طبعه مرّة جديدة، وهو كتاب قيّم يُعطي صورة متكاملة حول النّظريّة التوليدية بكلّ نماذجها ونظريّاتها مدعّمة وأمثلة، إضافة إلى اللّغة الدّقيقة والواضحة التي كتب بها وهو أمر ينطبق على حافظ إسماعيلي أيضاً.



بعد هذه الرحلة البحثية اللسانية التي جمعت بين الصعوبة والعدوية مع الباحثين اللسانيين المغاربة، الذين فارقنا بعضهم إلى الرفيق الأعلى رحمهم الله، ومازلنا نستنير بعلمهم ونقتفي أثرهم، وبعضهم لازال يعيش معنا وحيهم يسيل علمًا وفكرًا ينبض بالحياة وينظر إلى مستقبل أفضل للغة الصّاد، ولقد ساهم هؤلاء وهؤلاء في وضع البحث اللساني العربي في مسار جديد مختلف عما كان عليه، بل وساهموا في مسار النظريات والتّماذج اللسانية التي يشتغلون عليها، نقدًا وتقويمًا وإثراءً وإغناءً وتطبيقًا، بعد هذه الرحلة الطويلة الصّعبة والمفيدة نخلص إلى أهم ما توصل إليه البحث من نتائج واستخلاصات يمكن التعبير عنها في التّقاط الآتية:

- يعتبر الاتجاه التّوليدي التّحويلي المغاربي مثالاً للعمل المنسجم والمنسق والمؤطر، الذي تسود فيه ثقافة الفريق خاصّة في المغرب الأقصى، وذلك بزعامة وإشراف مباشر من عبد القادر الفاسي الفهري، وبرز فيه نخبة آخرون من الباحثين المغاربة، على غرار إدريس السّغروشنى وعبد المجيد جحفة ومحمد غاليم ومحمد الرّحالي وعبد اللّطيف شوطا...، ولم يقتصر جهدهم على المستوى التّركيبي كما هو معهود، بل تمكّنوا من تقديم جملة من الاقتراحات الجديدة تمس كلّ بنيات العربيّة في كلّ مستوياتها (الصّواتي والصّرفي والمعجمي الدّلالي)، كما واكب التّوليدون المغاربة التّطوّرات التي عرفتها التّظرية الأم، والتي عُرفت بتعدّد نماذجها، تميّز موقفهم من التّراث بالضّباية خاصّة من زعيم هذا الاتجاه الذي يرفضه شعارًا وقولاً، ولكنّه ينتهجه تحليلاً وتطبيقاً إلاّ بعض التّغيير في التّسميات والمصطلحات والتّحليلات.

إنّ هذا الاتجاه ورغم ما نُعت به من تميّز واجتهاد وما ناله من شهرة ممتدّة وثناء، فإنّه لم يتمكّن من تقديم بحث توليدي متكامل للغة العربيّة، بالإضافة إلى تناوله التّجزئي لقضاياها، ناهيك عن صعوبات تتعلّق بالمصطلحات والتّحليلات المنتهجة التي لا يمكن أن تكون في اعتقادي بديلة لقواعد التّحو العربيّ المعروفة.

- يعتبر الاتجاه الوظيفي التّداولي المغاربي نموذجًا آخر لتمييز الباحثين المغاربة بزعامة أحمد المتوكّل هذا الباحث الفذّ بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى، تميّز هذا الاتجاه كذلك بدرجة من العمل التّشاركي وإشراف من المتوكّل على كثير من الأعمال في هذا الاتجاه، ولكنه لا يصل في ذلك إلى ما ذكرناه بخصوص التّوليديين التّحويليين المغاربة، بمعنى طغى فيه المتوكّل طغيانًا واضحًا، والذي تميّزت أعماله بالانسجام والتّكامل والصّرامة العلميّة كما أنّ انخراطه المباشر في التّنظير لهذا الاتجاه عند كلّ مستجد كان عاملاً حاسماً فيما وصل إليه هذا الاتجاه من نتائج محفزة وملموسة، نقدًا وتقويمًا وتطبيقًا وإغناءً وإثراءً للنظرية الأم.

برز في هذا الاتجاه إلى جانب رائده نخبة من الباحثين على غرار طه عبد الرحمان وعز الدين البوشيخي ومحمد جدير ونعيمة الزّهري...، كما برز باحثون في الحجاج، كحمّادي صمود وعبد الله صولة وصابر الحباشة وعلي الشبعان وعبد الرزاق بتور من تونس، وأبو بكر العزاوي ورشيد الرّاضي وأحمد قادم من المغرب، ومحمد مفتاح في تحليل الخطاب من المغرب، كما شكّل البحث الوظيفي التّداولي اهتمامًا واضحًا لنخبة من الباحثين الجزائريين على غرار

الجيلالي دلاش ومسعود صحراوي وخليفة بوجادي ويحي بعيطيش، تميّز هذا الاتجاه بموقفه الموضوعي المعتدل من التراث اللغوي، لكن أفكار النحو الوظيفي المتوكلية لازالت تحتاج إلى ضبط وتبسيط حتى تصبح قابلة للتطبيق بشكل أوسع، ذلك لأنها بشكلها الحالي المتداخل وغير الواضح لا يمكن أن تعوّض قواعد اللغة العربية المعروفة إلا أن تكون كمرحلة ثانية، أي بعد التمكن من قواعد النحو العربي التقليديّة المعروفة، خاصّة وأن مجال المعنى والدلالة والسياق يأتي بالنسبة للمتعلّمين بعد التمكن من التركيب، وأن الدلالة والمعنى مرتبطان به أساسًا.

- يعتبر الاتجاه اللساني التوفيقي التحسيري المغربي نموذجًا آخر للتمييز المغربي، خاصّة من زعيم هذا الاتجاه صاحب النظرية الخليلية الحديثة عبد الرحمان الحاج صالح، الذي يعتبر نموذجًا فريدًا في الجهد والاجتهاد والإلمام المعرفي والتمييز المعرفي الإبستمولوجي بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية الحديثة، هذا الأمر جعله يقف على دقائق الأمور ويميّز بين مستويات التراث، والتمييز الصّارم بينها (هناك تراث وتراث ونحو علمي ونحو تعليمي)، وفي اللسانيات هناك ما يستحقّ الإشادة كالذي قدّمه تشومسكي، وهناك ما لا يستحقّ كلّ ما وجه إليه من إشادة كالاتجاه البنيوي الوصفي لدي سوسير، برز في هذا الاتجاه نخبة من الباحثين على غرار محمّد الأخضر غزال وعبد الرحمان بودرع من المغرب، وعبد القادر المهيري وعبد السلام المسدي من تونس، وتلاميذ عبد الرحمان الحاج صالح والمتأثرين به من الباحثين الجزائريين، على غرار خولة طالب الإبراهيمي وصالح بلعيد وشفيقة العلوي والتواتي بن التواتي ومحمّد صاري ومحمّد بوعمامة... إلخ.

إنّ هذا الاتجاه هو الاتجاه الطّاعي والمهيمن في نهاية المطاف، ذلك أنّ الاتجاهين السالفين كما تمّ التذكير غلب عليهما الممارسة التوفيقيّة، وقد أثبت هذا الاتجاه أن لا صراع بين التراث والحداثة وأنّ المقياس تحرّر الفكر وأصالته قديمًا كان أم حديثًا، ومن هذا المنطلق يؤكّد الحاج صالح أن الفكر التحويلي الخليلي فكر رياضياتي علمي صرف، وأنّه يحتوي على تحليلات تفوق أحدث ما توصلت إليه النظريات اللسانية الحديثة، لكن ما ينقص هذا الاتجاه عدم انتظامه وتَهْيُكُلِهِ على شكل فريق كما ظهر جليًا في الاتجاه التوليدي التحويلي، لذا فإننا نرى زعيمه (الحاج صالح)، كأنّه يتكلّم ويعمل وحيدًا ويغرّد خارج السرب، ما يقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه المسطرة رغم وجاهتها وجدواها وأهميتها، على غرار مشروع الذخيرة العربية.

- يعتبر الاتجاه اللساني النقدي التقويمي أحدث الاتجاهات، وهو يكاد يكون أصيل المغرب العربي بهذا الشكل الحديث، لأننا نتحدّث عن شكل مخصوص من التقد اللساني، هذا الاتجاه يخصّ الاتجاهات السابقة وغيرها بالدراسة والتقد والتقويم، برز في هذا الاتجاه باحثون مغاربة متميّزون رغم حداثة على غرار مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي علوي من المغرب الأقصى وعز الدين المجدوب من تونس، كما يعتبر مجالاً خصبًا للبحث بدأ الاهتمام به حديثًا من قبل الباحثين والطلّبة من كل بلدان المغرب العربي، ما يميّز هذا الاتجاه رغم شعاراته البراقة غموض منطلقاته والأسس التي يعتمد عليها في بعض الأحيان، ما يطرح التساؤلات حول بعض الأحكام التي يطلقها



روّاه على غرار مصطفى غلفان الذي نراه يرفع من شأن بعض الاتجاهات ومنها التوليدي التحويلي المغربي رغم محدودية ما قدّمه من اقتراحات وتحليلات للغة العربية إضافة إلى الاضطراب الواضح عند زعيمه، وهو ما توصل إليه حافظ إسماعيلي علوي نفسه، بينما يقلل من شأن ما قدّمه عبد الرحمان الحاج صالح بل وموقفه الرافض من حيث المبدأ للاتجاه التوفيقي التجسيري أو ما يسميه "لسانيات التراث"، وهذا التجاهل شمل كذلك ما قدّمه أحمد المتوكل رغم أنّ ما قدّمه كان مؤثراً على النظرية الوظيفية نفسها، وهو أمر يقرّ به حافظ إسماعيلي علوي كذلك.

وإلى جانب الغموض الذي صاحب أحكام مصطفى غلفان فإننا نلاحظ اعتدالاً في مواقف حافظ إسماعيلي علوي وعز الدين المدوب، ولكننا نشير مع ذلك لجودة ما كتبه هؤلاء النقاد خاصة مصطفى غلفان في مجال اللسانيات على غرار كتابه اللسانيات التوليديّة واللسانيات البنيويّة منهجيات واتجاهات"، وقد سبق الإشارة إلى ما تميّز به الكتاب الأوّل، ما يبيّن أنّ الباحث يكتب في اللسانيات (التقويم) أفضل ممّا يكتب في النقد اللساني، وهذا يرجع في اعتقادي إلى أن الأحكام هي في نهاية المطاف وجهات نظر، ويحكمها مبدأ عام هو التسيّبة.

أمّا عن أهم العوامل التي ساعدت اللسانيين المغاربة وأكسبتهم هذا التميّز المعرفي الذي نالوا به شهرة كبيرة ومكانة مرموقة في البحث اللساني العربي والعالم، فيمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- إنّ تأخّر الباحثين المغاربة في الاحتكاك باللسانيات والاطّلاع عليها كان عاملاً إيجابياً جدّاً للبحث اللساني المغربي والعربي على حدّ سواء، فهؤلاء هم جزء أصيل من البحث اللساني العربي وكلّ نجاح لهم نجاح له بالضرورة ذلك التأخّر الذي جنّب الباحثين المغاربة الوقوع في أمرين:

أما الأمر الأوّل: فقد جنبهم هفوات من سبقوهم، وهذا أمر طبيعي حيث استفادوا من تجاربهم بالعمل بإيجابياتها وتجنّب سلبياتها.

وأما الأمر الثاني: فقد جنبهم الاحتكاك والتعلّق بالنظرية البكر في اللسانيات الحديثة، النظرية (الوصفيّة البنيويّة) التي سحرت سابقهم لكنّها لم تكن على قدر التطلّعات، بل كانت أمراً محبباً وآثاره وخيمة على البحث اللساني العربي كما أكّدنا في البحث، ولقد كانت النظرية التوليديّة التحويليّة وكذلك النظرية الوظيفيّة التداوليّة أفضل حالاً منها.

إنّ هذين الأمرين كانا عاملين حاسمين نتج عنهما عوامل فرعيّة، يضاف إليها عوامل أخرى مساعدة تتعلّق بالبيئة التي كان ينشط في رحابها اللسانيون المغاربة.

2- تحاشى اللسانيون المغاربة ما سمّاه الأوراعي "الحشو اللساني"، وما سمّاه طه عبد الرحمان "آفة الحشو"، وما عبّر عنه ابن خلدون بـ: "كثرة التآليف"، التي وقع فيها الكثير من اللسانيين العرب الأوائل، بينما ظهر جيل من الباحثين المغاربة الذين سبروا أغوار اللسانيات ونفذوا إلى داخلها، فتعايشوا معها واندمجوا فيها، وأصبحوا يتكلّمون من

داخلها، كما لم نلاحظ ذلك التهاافت المبالغ فيه عندهم للتأليف في مجال اللسانيات والخوض فيها، واهتموا بالتطبيق إلى جانب التنظير، بينما قد ذكرنا بأن اللسانيين العرب الأوائل اهتموا بتقديم المعرفة اللسانية بدل الاهتمام بتطويرها، وركزوا على الجزئيات بدل التركيز على الجوهر، واهتموا بالمنافسة في التأليف والعناوين البراقة والمنمقة دونما اهتمام بفك شفرات هذا العلم الجديد والتعمق فيه، كما لا يخفى طغيان أصحاب النزعة الأدبية على الجامعات المشرقية في بداية الاحتكاك باللسانيات خاصة المصرية منها، وهؤلاء لم تكن اللسانيات بالنسبة لهم أولوية، كما أن خوضهم فيها قد يكون عن غير فهم في الغالب، ولعلّ منهم من كان يتعمد تهميشها.

3- لقد كان لتنافس الباحثين المغاربة خاصة في المغرب الأقصى على الخطوة بالتمثيلية المحلية للنظريات اللسانية المنتشرة في العالم أثر بالغ، ساعد في دفع الباحثين المغاربة نحو الاجتهاد في البحث اللساني، والاندماج في تلك النظريات والانخراط الكلي في اللسانيات الغربية، وكان من نتائج هذا السلوك كثرة ما أنجز في إطار الفكر الغربي الحديث مقارنة بما أنجز في إطار الفكر العربي القديم.

4- ظهور ثقافة العمل التشاركي كمجموعة عند المغاربة بوضوح، والدليل على ذلك ما يلاحظ بشكل جلي في الاتجاه التوليدي التحويلي، حيث يشرف عبد القادر الفاسي الفهري على مجموعة من الباحثين المغاربة في هذا المجال، والأمر يكاد يكون نفسه بالنسبة لأحمد المتوكل في الاتجاه الوظيفي التداولي، وهناك ملاحظة لافتة خاصة في المغرب الأقصى الشقيق هي التأليف المشترك للكتب، فكثير من الكتب هي نتاج جهد ثنائي أو ثلاثي وربما أكثر، ناهيك عن التنسيق فيما بينهم عند التأليف ويظهر ذلك في مقدمات كتبهم، وهو أمر نادر عند غيرهم، فمثل هذا التفاهم ليس موجوداً في المشرق بل وفي بقية دول المغرب العربي، وإن وُجد فإنه لم يكن بالصورة التي ذكرنا أو أنه لم يكن فعالاً.

فوجود قائمتين مثل الفاسي الفهري في الاتجاه التوليدي وأحمد المتوكل في الاتجاه الوظيفي كان فارقاً في هذا التميز، حيث عملا جاهدين على تمكين هذين الاتجاهين ولم ينغلقا، وقاما بالإشراف المباشر على البحوث اللسانية المغربية التي كانت تجري في جو يسوده اتّضاح الرؤية ووضوح المعالم، وإشراف الفاسي الفهري على جمعية اللسانيات وسلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج كان له دور بارز في تميز كثير من البحوث اللسانية التوليدية التحويلية، وهو ما ظهر في الفصل الأول، ومثل هذا الإشراف قام به المتوكل ولو بدرجة أقل، ولقد أتى هذا الأمر أكله وأثمر، فكان المغرب الشقيق رائداً بحق في هذا المجال، ولكنه لا يكاد يظهر مثل هذا السلوك بالنسبة للحاج صالح في الاتجاه التوفيقي التجسيري، ولكنه سعى إلى تحقيقه في المجال المعجمي في مشروع الدخيرة العربية خاصة، رغم ما واجه المشروع من صعوبات لتجسيده فعلياً، وحتى الاتجاه النقدي التقويمي المغاربي ورغم حدائته، لكن لاحظنا نوعاً من التنسيق بين رواده، على غرار ما يحدث بين مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي

علوي، كما نشير في هذا الصدد إلى تميّز باحثي المغرب الشّقيق بميزة أخرى، تتمثّل في غزارة إنتاجهم وسهولة نشره وتوفّره على شبكة الإنترنت، ما أتاح له سرعة الانتشار والشّهرة.

5- كان اللّسانيون المغاربة يعملون في صمت ودون ضجيج يعكّر صفوهم، فلم نلاحظ تلك الصّراعات والمناوشات، كصراع الحدائين مع التّراثيين وصراع أنصار الفصحى مع أنصار اللّهجات أو اللّغات الأجنبيّة وحتى نكون منصفين فإنّ اللّسانيين المشارقة كانوا يبحثون في هذا السّياق وأعين الريّة والشك والتوجّس حولهم من بعض الأطراف، بينما لم يلاق اللّسانيون المغاربة مثل هذا السلوك الواضح والمؤثّر والمربك.

6- لم يكن المحيط البحثي في المغرب يشهد حركات الإصلاح والإحياء والتّجديد والتّيسير بالصّورة التي ظهرت في المشرق، وكأنّها تحاول تدارك ما نُعت به النّحو من تخلف وصعوبات وتعقيدات لكي يسلم من شر اللّسانيات فقد كانت في نظرهم موفدًا يهدّد عرشه، بينما لم نلاحظ ذلك في المغرب العربي لسبب موضوعي أنّ دوله كانت محتلّة في ذلك الوقت، وعند الحصول على الاستقلال كان كلّ طرف مهتمّ بنهضة مجاله دون الالتفات إلى غيره.

7- أتاح تمكّن اللّسانيين المغاربة من اللّغات الأجنبيّة التي تكتب بها اللّسانيات خاصّة الفرنسيّة، وحقق لهم إلى جانب الفهم والإلمام المعرفي بالتراث واللّسانيات ما يمكن أن نسمّيه المواكبة المعرفيّة وتحيين المعارف حول التّماذج والنّظريات اللّسانية الحديثة التي تُعرف بحركيّتها وتغيّرها، وذلك يلاحظ بشكل واضح عند الفاسي الفهري وأحمد المتوكّل وعبد الرّحمان الحاج صالح ومصطفى غلفان، ولقد أشرنا إلى حوار المتوكّل مع جريدة المحور الثّقافي الذي تحدّث فيه عن عدم فهم وعدم مواكبة كثير ممّن يعتبرون من أعلام اللّسانيات العرب لما يُنتج في إطار اللّسانيات، ما جعله يقترح وضع أرضية تمكّن اللّسانيين العرب من التّواصل والتّحاور فيما بينهم.

وفي الأخير إن البحث في جهود اللّسانيين المغاربة موضوع جدير بالاهتمام، نظرًا لتميّز ما قدّموه في هذا المجال كمّا وكيفًا، حيث تبوأ اللّسانيون المغاربة مقعدًا مرموقًا ينطق من صلب اللّسانيات وليس من خارجها أو على هامشها ساهموا بشكل فعّال في إغناء وإثراء النّظريات اللّسانية الأم نفسها، وأثروا في روادها الغربيين وفي مسار نظريّاتهم، وأثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك بإمكانية استثمار ما ورد في التّراث من تحليلات عميقة، يمكن أن تُسهم بشكل بناء في رقيّ البحث اللّساني العام وتطويره ودفعه قُدّمًا إلى الأمام، رغم بعض الآراء النّشاز التي تُظهر رفضًا أو إقصاءً لمقاربات التّراث اللّغوي العربي دون سند مقنع ولا حجج علميّة يُعتدّ بها، متمنيًا أن يكون هذا البحث قد وُفق في تسليط الصّوء على هذه الجهود القيّمة، وأن يكون فاتحةً لبحوث أخرى تتبعه، تُكمل الطّريق وتتجنّب ما جاء فيه من تقصير أو نقص أو اضطراب أو عدم وضوح، والله أسأل التّوفيق إلى ما يحبه ويرضاه.



قائمة المصادر

والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### ❖ - القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أولاً: الكتب والمصنفات:

#### 1- العربية والمعربة:

- 1- أبجديات البحث في العلوم الشرعيّة، فريد الأنصاري، دار الفرقان، المغرب، ط1، 1997م.
- 2- ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، بكري عبد الكريم، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، دت 1982م.
- 3- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ط2، 1992م.
- 4- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، تقديم وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ط1، 2004م.
- 5- أساس البلاغة، الزمخشري، تح محمد باسل عيون السود، جدار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م.
- 6- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، إعداد وتقديم: حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009م.
- 7- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2003م.
- 8- أسس النقد الأدبي عند العرب، أحمد أحمد بدوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 1993م.
- 9- الأسلوبية وتحليل الخطاب، نور الدين السد، دار هومة، الجزائر، دط، 2010م.
- 10- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، سلسلة كتب ثقافيّة شهريّة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1978م.
- 11- أعلام وآثار من التراث اللغوي، عبد القادر المهيري، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس، دط، دت.
- 12- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، دط، 2002م.
- 13- آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، نعوم تشومسكي، تر: حمزة بن قبالان المزيني، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، ط1، 2005م.
- 14- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح: أحمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976م.
- 15- الألسنيّة التوليديّة التحوليّة وقواعد اللّغة العربيّة (الجملة البسيطة)، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1983م.

- 16- الألسنية التوليدية التحولية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986م.
- 17- آليات التلقي في دراما توفيق الحكيم، عصام الدين أبو العلا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 2008م.
- 18- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح: جودة محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، دت.
- 19- أهمية الرّبط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث في مجالي مفهوم اللغة والدراسات التحوّلية، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدّينية، القاهرة، دط، 1994م.
- 20- بحوث في القراءة والتّلقّي، فرناند هالين، فرانك شويفيجن، ميشال فيتان، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد خير البقاعي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1998م.
- 21- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007م.
- 22- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت، ج3.
- 23- البناء الموازي نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1990م.
- 24- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط7، 1998م.
- 25- تاريخ الأدب العربي العصر الإسلامي، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط22، 2000م.
- 26- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحكيم النجار، دار المعارف بمصر، ط5، 1983م.
- 27- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد اباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ببيروت ط2، 2011م.
- 28- تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى نهاية القرن الرابع الهجري، محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالأسكندرية، دط، 1982م.
- 29- تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التّراث اللغوي عند العرب، هدى صلاح رشيد، دار الأمان، الرباط ط1، 2015م.
- 30- تجديد المنهج في تقويم التّراث، طه عبد الرّحمان، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدّار البيضاء، ط2، دت.
- 31- تحقيق التّراث العربي منهجه وتطوّره، عبد المجيد دياب، دار المعارف بالقاهرة، ط1، 1983م، ط2، 1993م.
- 32- تحليل الخطاب الشّعري استراتيجية التّناس، محمّد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1985م.
- 33- التحويل في النّحو العربي مفهومه أنواعه صوره البنية العميقة للصّيغ والتّراكيب المحوّلة، رابع بومعزة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2008م.

- 34- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهر الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.
- 35- التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلا نشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1 2007م.
- 36- التداولية والحجاج، مدخل ونصوص، صابر الحباشة، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2008م.
- 37- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول، جاك موشلار، ترجمة: يوسف سيف الدين دعقوس، محمد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المطبعة العربية للترجمة، بيروت، دار الطليعة، ط1، 2003م.
- 38- التراث والحداثة دراسات ومناقشات، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 1991م.
- 39- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، عبد الفتاح لاشين، دار المريح للنشر، الرياض، دط، 1980م.
- 40- التراكيب الوظيفية قضايا ومقاربات، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005م.
- 41- تشومسكي، جون ليونز، تر: محمد زياد كبة، النادي الأدبي بالرياض، ط1، 1408هـ، 1988م.
- 42- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة، 1985م.
- 43- التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، خالد خليل هويدي، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2012م.
- 44- التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء التحليل التفسيري، حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2015م.
- 45- التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م.
- 46- التفكير النقدي عند العرب، عيسى علي العاكوب، دار الفكر، دمشق، ط5، 2000م.
- 47- تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، سلمان عباس عيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2016م.
- 48- التلقظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، ط2 (مزيدة ومنقحة) 2012م.
- 49- التلقي والتأويل مقارنة نسقية، محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1994م.
- 50- التواصل الإنساني دراسة لسانية، محمد إسماعيلي علوي، كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2013م.
- 51- التواصل اللساني مقارنة لسانية وظيفية، عز الدين البوشيخي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2012م.
- 52- التواصل والحجاج (سلسلة الدروس الافتتاحية الدرس العاشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط)، طه عبد الرّحمان، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الموسم الجامعي: 1993/1994م.
- 53- التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، محمد غاليم، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1987م.
- 54- جدلية الافراد والتركيب في النقد القديم، محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، والشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، ط1، 1995م.



- 55- الحجاج في القرآن الكريم، عبد الله صولة، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2007م.
- 56- الحذف النحوي عند سيويوه في ضوء النظرية الخليلية، عائشة جمعي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1 2016م.
- 57- حوار المشرق والمغرب نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي، حسن حنفي، محمد عابد الجابري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دط، دت.
- 58- الحيوان، الجاحظ، تح: يحيى الشامي، منشورات دار مكتبة الهلال، دط، 1992م.
- 59- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، 2000م.
- 60- الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والتّمط، أحمد المتوكّل، منشورات الاختلاف الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010م.
- 61- الخلاصة التحوّية، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2004م.
- 62- دراسات في اللسانيات العربيّة، عبد الحميد مصطفى السيّد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2004م.
- 63- دراسات في المعاصرة والتراث، محمود أحمد السيد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، دمشق دط، 2013م.
- 64- الدراسات اللسانية في المملكة العربيّة السعوديّة، دراسة وصفية تأصيلية في ضوء نظرية التلقي العربي للمناهج اللسانية الحديثة، نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م.
- 65- الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، عبد الجبار جعفر القزاز، المكتبة الوطنية، بغداد دط، 1981م.
- 66- دراسات نحويّة ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، مازن الوعر، دار المتني للطباعة والنشر، دمشق ط1، 2001م.
- 67- دراسات وتعليقات في اللغة ، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1994م.
- 68- دلائل الإعجاز، الجرجاني عبد القاهر، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة دط 1984م.
- 69- دلالة الزمن في العربيّة دراسة النسق الزمني للأفعال، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1 2006م.
- 70- ذرات اللغة وهندستها دراسة استكشافية أدويّة، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتب الجديدة المتحدة بيروت ط1، 2010م.
- 71- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسين خميس الملوخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2015م.
- 72- الرد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.
- 73- السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، ط1 2007م.

- 74- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر منشورات قان يونس بنغازي، ط2 (طبعة جديدة مصحّحة ومذيّلة بتعليقات مفيدة)، 1996م.
- 75- شرح المفصل، ابن علي بن يعيش النحوي، صحّحة وعلّق عليه مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيريّة لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي، مصر، دط، دت.
- 76- الشعر وطوابعه الشعبية على مر العصور، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.
- 77- الصّرف العربي بين المقاربات اللغويّة القديمة والمقاربات اللسانيّة الحديثة، محمد شندول، مركز التّشّرع الجامعي تونس، دط، 2015م.
- 78- الصّواتة والصّرف، ج. كاي، ح، لوفشتم، ج. ر. فيرنيو، م. هالي، أ. هراتنز، ترجمته: محمّد بلبول، عبد الرزّاق تورابي، دار توبقال للنشر، الدّار البيضاء، ط1، 2007م.
- 79- الصيغ الصرفية بين النحو واللّسانيات بحث في السمات المفهومية والخصائص الدلالية، محمد الصبحي بغزاوي دار التّهي للطباعة، صفاقص تونس، ط1، 2014م.
- 80- العربيّة والإعراب، عبد السلام المسدي، مركز التّشّرع الجامعي، تونس، دط، 2003م.
- 81- العقل واللغة والمجتمع في العالم الواقعي، جون سورل، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثّقافي العربي، الدّار العربيّة للعلوم الجزائر، ط1، 2006م.
- 82- علم الأصوات العام أصوات اللغة العربيّة، بسّام بركة، مركز الإنماء العربي، بيروت، دط، 1988م.
- 83- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.
- 84- علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربيّة، بيروت، دط، دت.
- 85- علم اللغة نشأته وتطوّره، محمد جاد الرّب، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1985م.
- 86- العوامل النّحويّة للجرجاني، تح: محسن محمد معالي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، مصر، دط 2009م.
- 87- فقه اللغة المقارن، إبراهيم السّامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983م.
- 88- الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، علي مزهر الياسري، مجمع البتراء للطباعة والنّشر، عمان، ط1 2011م.
- 89- الفهرست في أخبار العلماء المصنّفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، ابن التّديم، تحقيق: رضا تجدد، حقوق الطّبع محفوظة للمحقّق، أكتوبر 1971م.
- 90- الفونولوجيا التوليدية الحديثة، هاري فان درهلست، بورفال سميث، تر: مبارك حنون، أحمد العلوي، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1992م.
- 91- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1987م.
- 92- في تداوليّة الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، نواري سعودي، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م.

- 93- في التراث العربي، محمد عبد القادر أحمد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1979م.
- 94- في التفكير النحوي عند العرب، زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1986م.
- 95- في علم اللغة العام، عبد الصّابور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1993م.
- 96- في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج، عبد الرحمن بودرع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 2016م.
- 97- في المعنى مباحث دلالية معرفية، صابر الحباشة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت لبنان ط1، 2008م.
- 98- في مناهج البحث اللغوي، عبد الجليل مرتاض، دار القصبه للنشر، الجزائر، دط، 2004م.
- 99- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.
- 100- في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق)، خليل أحمد عمارة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدّة، ط1 1984م.
- 101- في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات، عبد الله صولة، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2011م.
- 102- في نقد النحو العربي، صابر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دط، 1988م.
- 103- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف: عز الدين المجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط2، 2010م.
- 104- قراءة النصّ وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة، محمود عباس عبد الواحد، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1696م.
- 105- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي، محمد الملاخ، منشورات الاختلاف الجزائر ط1، 2009م.
- 106- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط1 1988م.
- 107- قضايا اللغة العربية في اللسانيات التداولية بنية الخطاب من الجملة إلى النصّ، أحمد المتوكّل، دار الأمان الرباط، دط، 2001م.
- 108- قضية البنيوية دراسة ونماذج، عبد السلام المسدي، دار الجنوب للنشر، تونس، دط، 1995م.
- 109- القواعد التحليلية في الجملة العربية، عبد الحليم بن عيسى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- 110- قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 1999م.
- 111- القيد التركيبي في الجملة العربية دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي، منجي العمري، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2015م.
- 112- الكتاب، سيويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- 113- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، 1863م.

- 114- اللسان العربي وإشكالية التلقي، حافظ إسماعيلي علوي وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي (55) مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2011م.
- 115- اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1 2013م.
- 116- اللسانيات التوليدية الأسس النظرية والمنهجية من النشأة إلى التمدج المعيار، مصطفى غلفان دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م.
- 117- اللسانيات التوليدية، تطور النماذج التوليدية، مصطفى غلفان، بمساعدة: احمد الملاخ، حافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م.
- 118- اللسانية التوليدية والتحويلية، عادل فاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1988م.
- 119- اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدني، مفاهيم وأمثلة، مصطفى غلفان بمشاركة: احمد الملاخ، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الجديد، الأردن، ط1، 2010م.
- 120- اللسانيات الحاسوبية العربية، عصام محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2018م.
- 121- اللسانيات العربية أسئلة المنهج، مصطفى غلفان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط3، 2013م.
- 122- اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مصطفى غلفان، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4 .
- 123- اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008م.
- 124- لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1 1991م.
- 125- اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين، مصطفى غلفان، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006م.
- 126- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009م.
- 127- اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، دط، أوت 1986م.
- 128- اللسانيات والبنى التحويلية والتركيبية المقارنة، الجملة العربية أمودجًا، الحسين البوم، افريقيا الشرق، المغرب دط 2015م.
- 129- اللسانيات وتعلم اللغة العربية، محمود أحمد السيد، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، ط1، 1998م.
- 130- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1987م.

- 131- اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، منشورات الاختلاف الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، ط1، 2012م.
- 132- اللسانيات وقضايا المصطلح العربي، عبد العزيز المطاد، مطابع الرباط نت، دط، 2015م.
- 133- اللسان العربي وإشكالية التلقي سلسلة كتب المستقبل العربي(55)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2، 2011م.
- 134- اللغة العربية بين المعيارية و الوصفية ، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.
- 135- اللغة العربية في العصر الحديث، قيم الثبوت وقوى التحول، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان ط1، 2007م.
- 136- اللغة العربية المعاصرة، محمد كامل حسن، دار المعارف القاهرة، دط، 1976م.
- 137- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، دط، 1984م.
- 138- اللغة والحجاج، أبو بكر العزاوي، العمدة في الطبع، المغرب، ط1، 2006م.
- 139- اللغة ومشكلات المعرفة، نعوم تشومسكي، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ط1، 1990م.
- 140- مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1 2010م.
- 141- مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، عبد الجليل مرتاض، منشورات ثالة، الجزائر العاصمة، دط 2003م.
- 142- مبادئ علم اللسانيات الحديث، شرف الدين الراجحي، سامي عياد حنا، دار المعرفة الجامعية، دط 2003م.
- 143- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، كترين فوك وبيارلي قوفين، تعريب: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 1984م.
- 144- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصة للنشر، حيدرة الجزائر ط2(منقحة)، 2006م.
- 145- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط2(طبعة مزيدة ومنقحة)، 2008م.
- 146- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1 2004م.
- 147- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر 2006م.
- 148- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن اسماعيل بن سيده، تح: مراد كامل، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط1، 1972م.

- 149- المختار من صحاح العربية، محمد محي الدين عبد الحميد، محمد عبد اللطيف السبكي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، دط، دت.
- 150- المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة، محمد الصغير بناني، دار الحكمة، الجزائر، دط 2001م.
- 151- المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، التواتي بن التواتي، دار الوعي للنشر والتوزيع الروبية الجزائر، دط، 2008م.
- 152- المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط1، 1987م.
- 153- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1992م.
- 154- مدخل إلى أصول النحو العربي، محمد خان، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، دت.
- 155- المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 2006م.
- 156- مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط (طبعة جديدة مزيدة ومنقحة)، دت.
- 157- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.
- 158- مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد علي يونس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط12، 2004م.
- 159- المدخل في علم اللغة، كارل ديتر بونتنيج، ترجمة وتعليق: السعيد حسن البحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2006م.
- 160- مدخل لفهم اللسانيات، روبرت مارتين، تر: عبد القادر المهيري، مراجعة: الطيب البكوش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سبتمبر 2007م.
- 161- مدخل للصوتة التوليدية، إدريس السغروشني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1987م.
- 162- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، خليل أحمد عمارة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004م.
- 163- مصادر التراث العربي، صبري متولي متولي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005م.
- 164- المصطلح اللساني العربي وقضية السيورة، عبد الله محمد العبد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سلسلة دراسات(11)، دط، 2011م.
- 165- مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوي العربي، دراسة نظرية تحليلية، ابتهاج محمد البار عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2014م.
- 166- المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1 1986م.

- 167- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية لجمهورية مصر العربية (الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث)، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م.
- 168- مغامرة المعنى من التحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صابر الحباشة، دار صفحات للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2011م.
- 169- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط2 1969م.
- 170- مفاهيم وقضايا سوسiolسانية، محمد نافع العشيرى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015م.
- 171- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 1987م.
- 172- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ط1، 1998م.
- 173- المقامات والتلقي، بحث في أنماط التلقي لمقامات الهمذاني في النقد العربي الحديث، نادر كاظم، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003م.
- 174- المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، دط، 1994م.
- 175- مقدّمة ابن خلدون، ابن خلدون، تقديم وتحقيق: إيهاب محمد إبراهيم، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009م.
- 176- مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد علي يونس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1 2004م.
- 177- مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ط1، 1984م.
- 178- من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1990م.
- 179- من البنية الحملية إلى البنية المكوتية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987م.
- 180- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط ط2006، 1م.
- 181- منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م.
- 182- المنطق والنحو الصوري، طه عبد الرحمان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983م.
- 183- المنهج الوصفي في كتاب سيويه، نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، تونس، ط1 1996م.
- 184- المنهج الوظيفي في البحث اللساني، أحمد المتوكل، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1 2016م.



- 185- المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، عز الدين المجدوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع سوسة، ط1، 1998م.
- 186- النحو التحويلي العربي، الاسم الفعل الحرف، صالح الكشو، مركز النشر الجامعي، تونس، دط 2012م.
- 187- النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية، رشيدة العلوي كمال، دار الأمان، الرباط، ط1 2014م.
- 188- النحو العربي أصوله وأسس وقضايا وكتبه مع وصله بالدرس اللغوي الحديث، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، دت.
- 189- النحو العربي بين الأصالة والتجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية، عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2008م.
- 190- نحو عربيّة ميسّرة، أنيس فريجة، دار الثقافة، بيروت، دط، 1955م.
- 191- نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة، مازن الوعر، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987م.
- 192- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تح: عطية عامر، دار المعارف للطباعة والنشر سوسة تونس، ط2، 1998م.
- 193- نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، فاطمة الهاشمي بكوش، إترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004م.
- 194- النظام الصوتي التوليدي، sanford. a schane، ترجمة: نوزاد حسن أحمد، الدار العربيّة للموسوعات بيروت، ط1، 2010م.
- 195- نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
- 196- نظرية الأفعال الكلامية العامة، كيف تنجز الأشياء بالكلام، أوستين، ترجمة: عبد القادر قيني، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، دط، 1991م.
- 197- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسين خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان ط1، 2015م.
- 198- نظرية الجاحظ في النقد الأدبي، محمد بن عبد الغني المصري، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 1987م.
- 199- نظرية اللسانيات النسبية، محمد الأوراعي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010م.
- 200- نظرية اللغة في النقد العربي دراسة في خصائص اللغة العربية من منظور النقاد العرب، عبد الحكيم راضي المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003م.
- 201- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، دار البشر، عمان، ط2 1987م.
- 202- النقد الموضوعي، سمير سرحان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1990م.
- 203- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار المعرفة للطبع والنشر، بيروت، دت، دط.

- 204- الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، محمد الأوراعي، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط1 2001م.
- 205- الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1 1885م.
- 206- الوظائف التداولية واستراتيجيات التواصل اللغوية في نظرية النحو الوظيفي، يوسف تغزاوي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014م.
- 207- الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا اللغة العربية، أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، الرباط، دط 1993م.
- 208- الوظيفة بين الكلية والنمطية، أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، ط1، 2012م.
- 2- الأجنبية:

- 209- Aspects de la Théorie de Syntaxique. Chomsky. N. Seuil Paris.(1971).
- 210- Cours de Linguistique Générale. F. De Saussure. EnaG. Algerie.2<sup>eme</sup> EDT.(1994).
- 211- Dictionnaire de La Linguistique. Jean Dubois. La Rousse.(1973).
- 212- How to Do Things With Words. Austin. J. L. Oxford University Press. London.(1962).
- 213- Reflections on Language. Chomsky. N. Temple Smith. London.(1976).
- 214- Speech Acts An Essay in the Philosophy of Language. Searle. John. R. Cambridge University Press. Cambridge.(1969 ).
- 215- Syntax A Minimalist Approach. Radford. A. Cambridge University Press. Cambridge.(1997) .
- 216- Théorie de Gouvernement et de Liage. Chomsky. N. Seuil .Paris.(1991).

### ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 217- الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجًا، معالي هاشم أبو المعالي (رسالة دكتوراه)، إشراف: بان صالح مهدي الخفاجي، جامعة بغداد، العراق، 2014م.
- 218- الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، دراسة في فكر خليل أحمد عمارة من خلال كتابه " في نحو اللغة وتراكيبها" بوبكر زكموط، (رسالة ماجستير)، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرياح ورقلة الجزائر، 2011م/2012م.
- 219- تجليات مفاهيم التداولية في التراث العربي تفسير الرازي لسورة المؤمنون نموذجا، موسى جمال (رسالة ماجستير)، إشراف: مفتاح بن عروس، جامعة الجزائر، 2008/2009م.
- 220- التفكير الساني العربي المعاصر اتجاهاته قضايا آفاقه دراسة تحليلية في نظرية المعرفة العلمية، عبد الكريم جيدور (رسالة دكتوراه)، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرياح ورقلة الجزائر، 2016/2017م.

- 221- جهود كل من داوود عبده وميشال زكريّا في المدرسة التّوليدية التحويلية، حمزة أحمد الخلايفة، (رسالة دكتوراه) إشراف: عبد القادر مرعي خليل، جامعة مؤتة الكرك، الأردن، 2013م.
- 222- الجهود اللسانية عند مازن الوعر، عامر بن شتوح، (رسالة دكتوراه)، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013م/2014م.
- 223- الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، واضح محمّد (رسالة دكتوراه)، إشراف: لزعر مختار، جامعة وهران، الجزائر، 2001م/2012م.
- 224- العامل عند الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نموذج لربط التراث التّحوي باللسانيات الحديثة، علي بلول (رسالة ماجستير)، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011م/2012م.
- 225- موقف علم اللغة الحديث من أصول التّحو العربي، مطير بن حسين المالكي، (رسالة ماجستير) إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، 1422هـ/1423هـ.
- 226- النحو العربي القديم والنقد الوصفي اللساني الخارجي، وصف تحليل ونقد، حسين بوشنب، (رسالة ماجستير) إشراف: عمار ساسي، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة الجزائر، 2005/2006م.
- 227- نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحي بعبطيش، (رسالة دكتوراه)، إشراف: عبد الله بوخلخال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005/2006م.
- 228- نظرية العامل وتعليمية النحو العربي مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاته في تعليمية النحو، عبد الكريم جيدور، (رسالة ماجستير) إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2011/2012م.
- 229- النّقد اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث النحوية النّقدية الحديثة، مبروك بركات، (رسالة دكتوراه) إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016م/2017م.

### ثالثا: الدوريات والمجلات:

- 230- أبحاث المؤتمر الرابع لإقليم شرق الدلتا الثقافي، تحت عنوان: التراث بين القطيعة والتّواصل، دار ناشرون للنشر الإلكتروني، جويلية 2005م.
- 231- آفاق اللسانيات دراسات ومراجعات وشهادات تكريماً لنهاد الموسى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 2011م
- 232- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ع: 4 2010م.
- 233- التراث بين القطيعة والتّواصل، دار ناشرون للنشر الإلكتروني-أشغال المؤتمر الرابع لإقليم شرق الدلتا الثقافي يوليو، 2005م.
- 234- اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات (4) 1992م، جامعة المولى إسماعيل، مكناس.
- 235- المجلة الأردنيّة في اللغة العربية وآدابها، مج: 7، ع: 2، ربيع الثاني 1432هـ، نيسان، 2011م.

- 236- مجلّة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ع:203، 1433هـ، 2013م.
- 237- مجلّة الدّراسات اللغوية، كليّة اللّغة العربيّة، الرياض، مج:7، ع:4، نوفمبر/ديسمبر 2005م
- 238- مجلّة الصوتيات، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2، الجزائر، ع:19.
- 239- مجلّة العلوم الإنسانيّة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع:7، فيفري 2005م.
- 240- مجلّة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة المسيلة، الجزائر، ع:3، 2018م.
- 241- مجلّة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة المسيلة، الجزائر، ع:2، 2017م.
- 242- مجلّة اللسانيات العربيّة، مركز الملك عبد بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربيّة، ع:7، شوال 1439هـ يوليو 2018م .
- 243- مجلّة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، ع:6، 1982م.
- 244- مجلّة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع:17، جانفي 2006م.
- 245- مجلّة الجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر، وحدة الرغبة، ديسمبر 2005م.
- 246- مجلّة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع:7، 2001م.
- 247- مجلّة حوليات التراث، مستغانم، الجزائر، ع:7، 2007م.
- 248- مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج:20، ع:3، 1989م.
- 249- مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج:33، ع:1، سبتمبر، 2004م
- 250- مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج:37، ع:1، سبتمبر 2008م.
- 251- مجلّة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع:5، جوان 2009م.
- 252- مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج:81، ج:4.
- 253- ندوة التحليل السيميائي واللساني، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط 1981م.
- 254- الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب، منشورات عكاظ، الرباط، 1988م.
- 255- الندوة الدولية الثانية، قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، من 25-27 فيفري 2014م، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السعوديّة.
- 256- ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربيّة بالرباط أفريل 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1991م.

# فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ- و	مقدمة:
30-07	مدخل البحث: تحديد المفاهيم في ضوء شبكة العلاقات:
08	أولاً: التراث النحوي العربي :
08	1.1- مفهوم التراث النحوي العربي:
15	ثانياً: اللسانيات الحديثة:
15	1.2- مفهوم اللسانيات الحديثة:
19	ثالثاً: اتجاهات المنجز اللساني المغربي:
21	1.3- مفهوم المنجز اللساني المغربي:
22	2.3- اتجاهات المنجز اللساني المغربي:
26	3.3- عوامل تميّز المغاربة في مجال اللسانيات:
155-31	الفصل الأول: الاتجاه التوليدي التحويلي في المنجز اللساني المغربي:
67-32	المبحث الأول: الاتجاه التوليدي التحويلي في المنجز اللساني المغربي مفهومه مبادئه رواده:
32	تمهيد:
35	أولاً: التعريف بهذا الاتجاه:
41	ثانياً: المبادئ والأسس التي بنيت عليها نظرية التحو التوليدي:
47	ثالثاً- مفهوم الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي:
47	1.3- دخول اللسانيات التوليدية التحويلية للجامعات المغربية:
49	2.3- الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي جزء من الاتجاه التوليدي العربي:
50	3.3- اتجاهات الكتابة التوليدية العربية:
62	رابعاً- رواد هذا الاتجاه المغربية:
62	1.4 - عبد القادر الفاسي الفهري رائد عالمي لهذه النظرية:
63	2.4 - إدريس السغروشي:
64	3.4 - محمد غاليم:
64	4.4 - عبد المجيد جحفة:
65	5.4 - محمد الرحالي:
66	6.4 - جهود أخرى:
120-68	المبحث الثاني: المنجز اللساني التوليدي التحويلي المغربي موقفه من التراث أهم قضاياها قراءة في نماذج مختارة:
68	تمهيد:

70	أولاً: موقف الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي من التراث اللغوي العربي:
72	1.1- الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي الرافض لمبدأ التعامل مع التراث:
83	2.1- الاتجاه التوليدي التحويلي المغربي التوفيقي:
87	ثانياً: أهم القضايا التي شغلت التولدين التحويلين المغاربة:
87	1.2- الفاسي الفهري مواكبة النماذج وتخطي التبيي والتطبيق إلى نقد وإثراء وإغناء النظرية التوليدية:
91	2.2- قضايا في الجانب التركيبي:
97	3.2- قضايا في الجانب الصوتي:
104	4.2- قضايا في الجانب المعجمي الدلالي:
110	ثالثاً- قراءة في نماذج توليدية تحويلية مغربية مختارة:
110	1.3- قراءة في كتاب "مدخل للصوتنة التوليدية لإدريس السغروشي":
113	2.3- قراءة في كتاب "تراكيب اللغة العربية قراءة جديدة لمحمد الرحالي":
155-121	المبحث الثالث: قضية الرتبة عند الفاسي الفهري "عينة":
121	تمهيد:
122	أولاً: قضية الرتبة في اللغة العربية:
124	1.1- أصل الرتبة في اللغة العربية من نمط (ف . فا . مف) :
128	1.1.1- تغييرات الرتبة ومستويات التحليل:
144	2.1- التوسيط: التطابق وازدواجية الرتبة وللعبية رتبة ثانية (فا.مف):
146	1.2.1- وسيط الإحالية:
148	2.2.1- وسيط الاسمية:
151	3.1- نحو تنميط متعدد:
154	خلاصة الفصل الأول:
305-156	الفصل الثاني:الاتجاه الوظيفي التداولي في المنجز اللساني المغربي:
206-157	المبحث الأول:الاتجاه الوظيفي التداولي في المنجز اللساني المغربي مفهومه مبادئه رؤاه:
157	تمهيد:
160	أولاً: التعريف بهذا الاتجاه:
167	ثانياً: المبادئ والأسس التي قامت عليها هذه النظرية:
194	ثالثاً: التعريف بالاتجاه الوظيفي التداولي المغربي:
194	1.3- دخول اللسانيات الوظيفية للجامعات المغربية:
197	2.3- الاتجاه الوظيفي التداولي المغربي جزء من الاتجاه الوظيفي التداولي المغربي:
199	رابعاً- رواد هذا الاتجاه المغربية:
201	1.4- طه عبد الرحمان:
202	2.4- أحمد المتوكل رائد عالمي لهذه النظرية:



203	3.4- عز الدين البوشيخي:
203	4.4- محمد مفتاح:
204	5.4- عبد الله صولة:
204	6.4- صابر الحباشة:
205	7.4- جهود أخرى:
270-207	المبحث الثاني: المنجز اللساني الوظيفي التداولي المغربي، موقفه من التراث أهم قضاياها قراءة في نماذج مختارة:
207	تمهيد:
210	أولاً: موقف الاتجاه الوظيفي التداولي المغربي من التراث اللغوي العربي:
210	1.1- الاتجاه الوظيفي المتوكلي وفكرة إعادة القراءة والاقتراض:
215	2.1- التوفيق المعرفي بين التراث واللسانيات سمة واضحة عند الوظيفيين التوليديين المغاربة:
216	ثانياً: أهم القضايا التي شغلت الوظيفيين التداوليين المغاربة:
216	1.2- أحمد المتوكل ومواكبة التماذج و تخطي التبني والتطبيق إلى نقد وإثراء وإغناء النظرية الوظيفية التداولية:
224	2.2- مفهوم النحو الوظيفي عند المتوكل وتطبيق مبادئه على اللغة العربية:
230	3.2- من النحو الوظيفي إلى نحو الخطاب الوظيفي:
233	4.2- إثبات وظيفية التراث:
239	5.2- الاستلزام الحواري عند السكاكي نموذج لاستثمار المتوكل للتراث اللغوي لإغناء النظرية الوظيفية:
244	6.2- قضايا أخرى:
247	ثالثاً- قراءة في نماذج وظيفية تداولية مغربية مختارة :
247	1.3- قراءة في كتاب "التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية لعز الدين البوشيخي":
257	2.3- قراءة في كتاب "نظرية النحو الوظيفي الأسس والتماذج والمفاهيم لمحمد الحسين مليطان":
305-271	المبحث الثالث: الوظائف التداولية في اللغة العربية عند أحمد المتوكل "عينة":
271	تمهيد:
272	أولاً: الوظائف التداولية في اللغة العربية:
273	1.1- الوظائف الداخلية:
274	1.1.1- البؤرة:
282	2.1.1- المحور:
290	2.1- الوظائف الخارجية:
290	1.2.1- المبتدأ:
297	2.2.1- الذيل:
300	3.2.1- المنادى:
303	خلاصة الفصل الثاني:
441-306	الفصل الثالث: الاتجاه التوفيقي التجسيري في المنجز اللساني المغربي:

343-307	المبحث الأول: الاتجاه التوفيقي التجسيري في المنجز اللساني المغربي مفهومه أصوله رؤاه:
307	تمهيد:
309	أولاً: التعريف بهذا الاتجاه:
314	- الاتجاه التوفيقي التجسيري في الجامعات المغربية:
315	ثانياً: أصول التوافق بين التراث النحوي واللسانيات:
317	1.2- أصول التوافق بين التراث النحوي والمدرسة البيوية الوصفية:
320	2.2- أصول التوافق بين التراث النحوي والمدرسة التوليدية:
332	3.2- أصول التوافق بين التراث النحوي والمدرسة الوظيفية التداولية:
336	ثالثاً: اتجاهات التوافق في اللسانيات العربية الحديثة:
339	رابعاً: رؤاد هذا الاتجاه المغربية:
339	1.4- عبد الرحمان الحاج صالح رائد هذا الاتجاه:
341	2.4- محمد الأخضر غزال:
341	3.4- عبد الرحمان بودع:
342	4.4- عبد السلام المسدي:
342	5.4- جهود أخرى:
399-344	المبحث الثاني: المنجز اللساني التوفيقي التجسيري المغربي موقفه من التراث أهم قضاياها قراءة في نماذج مختارة:
344	تمهيد:
345	أولاً: موقف الاتجاه التوفيقي التجسيري من التراث:
345	1.1- إثبات أصالة النحو العربي (هناك تراث وتراث):
348	2.1- موقف الاتجاه التوفيقي التجسيري من أصول النحو:
356	ثانياً: أهم القضايا التي عالجها التوفيقيون التجسيريون المغربية:
356	1.2- نقد مقولة الصراع بين التراث النحوي واللسانيات فهو صراع وهمي:
359	2.2- الموازنة بين التراث النحوي العربي واللسانيات الحديثة:
374	3.2- إثبات الروح والصبغة العلمية للتفكير النحوي العربي:
375	1.3.2- هناك نحو ونحو (نحو علمي ونحو تعليمي):
377	2.3.2- المشاهدة الدقيقة والوصف الدقيق لمخارج الأصوات (الحروف) وصفاتها:
379	3.3.2- الأسس المنطقية الرياضية للتحليل النحوي والصرفي عند الخليل:
384	4.3.2- دوائر العروض:
384	ثالثاً- قراءة في نماذج توفيقية تجسيرية مغربية مختارة:
384	1.3- قراءة في كتاب "التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه صورته البنية العميقة للصبغ والتراكيب المحولة" لرابح بومعزة:
391	2.3- قراءة في كتاب "التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية لمسعود صحراوي:

441-400	المبحث الثالث: النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمان الحاج صالح ودورها في ترقية التراث اللغوي العربي "عينة":
400	تمهيد:
401	أولاً: تأسيس النظرية الخليلية الحديثة:
401	1.1- مفهوماها:
405	2.1- المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة:
421	ثانياً: الأهداف الإستراتيجية العلمية والحضارية للنظرية الخليلية الحديثة:
421	1.2- إعادة الاعتبار لما أبدعه اللغويون العرب الأولون وتسلط الضوء عليه:
423	2.2- إثبات أصالة التراث اللغوي العربي والتعريف به وبعلمائه:
425	2-3- تحويل الأوصاف والتحليلات النظرية المجردة إلى تطبيقات علمية معاصرة:
426	2-4- عولمة التراث اللغوي العربي وتمكينه من ولوج الشبكة العنكبوتية(الإنترنت العربي):
426	ثالثاً: جهوده النظرية الخليلية الحديثة في ترقية وعصرنة التراث اللغوي العربي والمحافظة عليه:
427	1.3- حوسبة اللغة العربية:
428	1.1.3- حوسبة المستوى الصوتي:
430	2.1.3- حوسبة المستوى الصرفي:
431	3.1.3- حوسبة المستوى النحوي:
434	4.1.3- حوسبة المستوى المعجمي:
439	خلاصة الفصل الثالث:
564-442	الفصل الرابع:الاتجاه اللساني النقدي التقييمي في المنجز اللساني المغربي:
471-443	المبحث الأول:الاتجاه النقدي التقييمي في المنجز اللساني المغربي مفهومه مواصفاته مبرراته أهدافه رواده:
443	تمهيد:
446	أولاً: التعريف بهذا الاتجاه :
451	- الاتجاه اللساني النقدي التقييمي في الجامعات المغربية:
452	ثانياً: مواصفات ومقومات الاتجاه اللساني النقدي التقييمي:
458	ثالثاً: مبررات وأسباب ظهور هذا الاتجاه:
464	رابعاً:أهداف الاتجاه النقدي التقييمي ومراميه:
469	خامساً: رواد هذا الاتجاه المغربية:
469	1.5- مصطفى غلفان مؤسس النقد اللساني المؤسس:
470	2.5- حافظ إسماعيلي علوي:
470	3.5- عز الدين المجدوب:
470	4.5- جهود أخرى:
527-472	المبحث الثاني: المنجز اللساني النقدي التقييمي المغربي، موقفه من التراث بعض قضاياها قراءة في نماذج مختارة:
472	تمهيد:

474	أولاً: موقف الاتجاه التقدي التقيومي من التراث:
474	1.1- الموقف من التراث اللغوي العربي:
476	2.1- نقد لسانيات التراث:
481	ثانياً- أهم القضايا التي عالجهما الاتجاه التقدي التقيومي:
481	1.2- إشكالات تلقي اللسانيات في الوطن العربي:
487	2.2- اللسانيات العربية رؤية نقدية:
502	3.2- نقد اتجاهات الكتابة اللسانية العربية:
509	ثالثاً- قراءة في نماذج لسانية نقدية تقويمية مختارة:
510	1.3- قراءة في كتاب "المنوال التحوي العربي قراءة لسانية جديدة لعز الدين المجدوب":
519	2.3- قراءة في كتاب "اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس لمصطفى غلفان":
564-528	المبحث الثالث: عوائق التلقي وإشكالاته و نقد الكتابة اللسانية التمهيدية لحافظ إسماعيلي علوي "عينه":
528	تمهيد:
529	أولاً- اللسانيات في الثقافة العربية وإشكاليات التلقي (أزمة اللسانيات العربية):
529	1.1- العوائق الموضوعية: (نفسية وحضارية):
537	2.1- العوائق الذاتية (اللسانيون وتكريس الوضع القائم):
548	ثانياً- قراءة نقدية للكتابة اللسانية التمهيدية:
548	1.2- قراءة في العناوين:
550	2.2- قراءة في المقدمات:
556	3.2- الكتابة اللسانية العربية التمهيدية والإشكال المنهجي:
558	4.2- الكتابة اللسانية التمهيدية العربية وإشكالية التأصيل:
560	5.2- الكتابة اللسانية العربية التمهيدية-الإشكال المنهجي ولعبة الإقصاء:
563	خلاصة الفصل الرابع:
565	خاتمة:
571	قائمة المصادر والمراجع:
586	فهرس الموضوعات :
593	ملخص البحث بالعربية والإنجليزية:

# ملخص البحث

تتناول هذه الأطروحة اتجاهات المنجز اللساني المغاربي دراسة وصفية تحليلية، مطّعمة بنوع من الدراسة التاريخية عند الاقتضاء، وبالتقد المأخوذ أو الذاتي عندما يتطلّب الموقف ذلك، وارتأيت تقسيم هذه الاتجاهات إلى أربعة تمثّلت في الاتجاه التوليدي التحويلي، والاتجاه الوظيفي التداولي والاتجاه التوفيقي التجسيري والاتجاه اللساني النقدي التقويمي، وقد أضفت إلى هذا الأخير مصطلح اللساني، تمييزاً لما قد يصيب الاتجاه دون ذكر هذا المصطلح من التباس غير مرغوب، هذه الاتجاهات رغم أنّها تختصّ جميعها بالبحث اللساني المغاربي، لكن ذلك لا يخفي الاختلافات بينها من حيث المصادر والخلفيات الفكرية والتاريخية والأهداف، مع اشتراكها في هدف واحد هو تحقيق الدراسة الناجعة (الكفاية التفسيرية) للغة العربية، فالاتجاهان (التوليدي التحويلي والوظيفي التداولي) انبثقا عن الأصل الغربي، فهما يعتبران امتداداً طبيعياً له، أو ولنقل يحملان مواصفاته جوهرًا وإن اختلفت اللغة الواصفة والموصوفة، بينما يعدّ الاتجاه التوفيقي التجسيري، بقيادة عبد الرحمان الحاج صالح اتجاهًا عربيًا أصيلاً، يروم البحث عن نقاط التواصل والالتقاء بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، بحثًا عمّا يمكن أن يضيفه أحدهما إلى الآخر، لتحقيق نجاعة دراسة الظاهرة اللغوية، ما يسهّل فهمها واستيعابها وتحقيق غاياتها ومراميها، وأمّا الاتجاه اللساني النقدي التقويمي، فهو يكاد يكون براءه اختراع مغاربية، ليس في المصطلح، وإنّما في مادّة الدراسة التي خصّها هذا الاتجاه وصوّب نقده وتقييمه تجاهها، متمثلة في البحث اللساني العربي الحديث والمعاصر، أي منذ ظهور المتغيّر الفارق الذي غير مجريات البحث اللغوي العربي ونقصه به اللسانيات إلى يومنا هذا، وعمومًا فقد نُعت البحث اللساني المغاربي عمومًا بما يسمّى التميّز المعرفي في هذا الشأن قياسًا بنظيره المشرقي، نالوا به شهرة ممتدّة، وقد أثبتت هذه الأطروحة أن من أسباب هذا التفوّق المغاربي ما يلي:

- توفّر وسط لساني سمح بازدهار هذا المجال من الدراسة يجمع هذا الوسط بين حرية الإبداع والعمل والبحث دون عوامل مؤثّرة، حيث لا صراعات ولا خلفيات ولا نظرة مشكّكة لهذا النوع من البحث والدراسة، هذا الوسط جعل اللسانيين المغاربة يسود بينهم نوع من التنافس البناء، وجعلهم يتكلمون من داخل اللسانيات منصهرين فيها ومندمجين معها، وليس من خارجها أو على هامشها كما هو الشأن بالنسبة للمشاركة.

- توفّر وسط لساني مناسب خاصّة في المغرب الأقصى قوامه العمل الجماعي المنسق، والإيمان بالأهداف والنشاط المساعد على تكريس هذا الغاية، والذي يضيء الطريق كالملتقيات الدولية والوطنية والجهوية، إضافة

إلى نشاط المؤسسات العلميّة المتخصّصة، كجمعية اللسانيات في المغرب، ومجلة اللسانيات في الجزائر، وهو أمر وُجد في تونس أيضاً.

– كان لتأخر مزاولة المغاربة للبحث اللساني الأثر الإيجابي الذي جنّبهم الاحتكاك والانغلاق حول البنيوية الوصفية، التي ترنّحت وخفت نجمها، رغم شعاراتها الرّنانة والبرّاقة، والمقصية للتراث التّحوي العربي، لكنها كانت بعناوين خالية من مضمون حقيقي، فكانت أشبه بزوبعة في فنجان، بينما المغاربة بدأ جهدهم في هذا السّياق في إطار التّوليدية التّحويلية والوظيفية التّداولية، وهما لازالتا نشطتين لحد اليوم.

– إشراف قادة الاتّجاهات المذكورة هم أنفسهم على البحوث اللسانية كان عاملاً حاسماً في توجيه تلك البحوث إلى وجهة صحيحة حقّقت أهدافها في الغالب، فتميّزت بحوثهم بالصّرامة العلميّة والمنهجية والبعد عن الحشو اللّساني الذي ميّز نظراءهم المشاركة، ونقصد بهؤلاء القادة خاصّة عبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكّل وكذلك عبد الرّحمان الحاج صالح في مجال برنامج حوسبة اللغة، والدّخيرة والمعجم العربي.

– تحكّم اللسانيين المغاربة في اللغات التي تكتب بها اللسانيات، خاصّة اللغة الفرنسيّة، وهو أمر حسم هذا التّفوّق المغربي، ونحن نعلم ما تطرحه التّرجمة من إشكاليات في نقل الأفكار ما يتطلّب التّمكّن الكافي في تلك اللغات، وهو متوفّر في الغالب عند المغاربة.



**Abstract**

The current dissertation has dealt with the orientations the achieved Maghribeen linguistics in a descriptive analytical study flavored with historical study when it needed in addition to a borrowed and personal criticism when it is necessary according to the research circumstances, these orientations into four types represented by transformational generative orientation, functional deliberative orientation, bridge compromise orientation, and the linguistic critical evaluative orientation. I added to this latter the term linguistic to overcome any confusion that might occur without adding that concept. Although these orientations are devoted all to the research linguistic Maghribeen, this does not hide the differences between them in terms of references, intellectual and historic backgrounds, and their objectives though they share one goal which is the effective study of Arabic Language; as for the transformational generative and deliberative functional orientations are derived from a western origin and they are considered a natural extension to it, or let us say they take its core features even if the descriptive and described language are different; while bridge compromise orientation under the leadership of Abdurrahman Alhadj-Salah is considered originally Arabic orientation aiming at finding points of contact and meeting between the linguistic Arabic heritage and linguistics searching for what each of them can add to the other in order to achieve the efficiency of studying the linguistic phenomenon to facilitate its understanding and achieving its aims and objectives; while the linguistic critical and evaluative orientation is a Maghribeen patented not in the concept but in the subject of the study that is specified by this orientation and directed its criticism and evaluation towards it which is the modern and contemporary Arabic linguistic research; that is, since the emergence the distinctive variable that changed the ways of the linguistic Arabic research, we mean here linguistics until the present day. Generally speaking, the Maghribeen linguistic research is featured with what is called cognitive

superiority in that issue when it is measured and compared with the Eastern one; this dissertation has proved that among the causes of the Maghribeen superiority are the following:

- The existence of a linguistic environment that permits the prosperity of this field of study; this environment gathered freedom of creativity and work and research without influential factors, where no conflicts or backgrounds nor skeptical vision to this type of research. This environment gives birth to competition between Maghribeen linguists and makes them talking from inside linguistics, melted and integrated with it, not from outside or on its margin as the case with the easterners.

- The availability of an appropriate linguistic context mainly in Morocco based on a planned collective work and the belief on the objectives and the activity that aid this path as national, regional, and international conferences in addition to the efforts of specialized scientific institutions as Linguistic Association in Morocco, and the Linguistics Journal in Algeria, and this is also existed in Tunisia.

- The delay of Maghribeen linguists working on linguistics research has a positive impact which prevented them from friction and closure over descriptive structuralism which is diminished and collapsed despite its resonant and shiny slogans that excluded the Arabic grammatical heritage, but it was with empty titles from real content, and it was similar to a storm in a cup, whereas the efforts of Maghribeen started in this context under the framework of transformational generative and functional deliberative , they are still active to the present day.

- The supervision of the leaders of the previously mentioned orientations themselves on linguistic researchers was a decisive factor to orientate those researches to the right direction almost achieved its goals, their researches were characterized by scientific and methodological strictness and neglecting linguistic padding that characterize easterners, we mean by these leaders particularly

Abdelkader Alfassi Alfehri, Ahmed Almutawakil, and also Abdurrahman Alhadj-Salah in the field language computation, munitions, and Arabic dictionary.

- The skillfulness of Maghribeen linguists in languages that are used to write Maghribeen superiority, and it is known that translation and translating thoughts are a complicated matter that needs mastery of languages that is available among Maghribeen linguists.